

الجزء الثاني من كتاب حاشية خاتمة
المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على
شرح التحرير لشيخ الاسلام
ذكر يا الانصارى رحمهما

الله تعالى

آمين

٢

* (فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشرفاوى على التحرير) *

صفحة	صفحة
كتاب البيوع	٢
باب بيع الاعيان	١٦
باب لزوم البيع	١٩
باب السلم	٢٤
باب الربا	٣٢
باب المراجعة	٤٠
باب الخيار	٤٢
باب بيان البيوع الباطلة	٥٤
باب الصلح	٧٠
باب الحوالة	٧٤
باب الوصية	٧٨
باب المساقاة والمزارعة	٨٦
باب الاجارة	٩٢
باب العارية	٩٩
باب اوديعة	١٠٦
باب القراض	١١٢
باب الوكالة	١١٥
باب الشركة	١٢٠
باب الهبة	١٢٥
باب الضمان	١٢٩
باب الرهن	١٣٥
باب الكتابة	١٤٢
باب الافرار	١٥١
باب الشفعة	١٥٧
باب الغصب	١٦٣
باب القطة	١٦٩
باب الاجال	١٧٨
باب الحجر	١٨٢
باب التخليص	١٨٦
باب الوقف	١٩١
باب احياء الموات	١٩٨
كتاب الفرائض	٢٠٥
فصل في العول	٢١٧
فصل في بيان الحجب	٢١٨
فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث	٢٢٠
فصل في بيان عدد اصول المسائل	٢٢٠
فصل في بيان التصحيح	٢٢٢
فصل في الاختصار في مسائل الفرائض	٢٢٥
فصل في بيان المناسخة	٢٢٦
فصل في بيان المشرقة	٢٢٩
فصل في ميراث البدن	٢٣٠
فصل في بيان ميراث المرتد	٢٣١
فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرضي	٢٣٢
فصل في بيان ميراث الخنثى والمقود	٢٣٤
والحل	
كتاب النكاح	٢٣٦
فصل في بيان الاولياء	٢٥١
فصل في بيان الانكحة الباطلة	٢٥٩
فصل في بيان الانكحة المكرهه	٢٧٠
فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للرقيق وعدد الطلاق للراقيق الخ	٢٧٦
فصل في عيوب النكاح	٢٨٠
فصل في الاسلام على النكاح	٢٨٥
فصل في خيار العتقة	٢٩٠
فصل فيما يقتضيه وطء المائض	٢٩٢
كتاب الصداق	٢٩٣
فصل في المنعة	٣٠٥
فصل في الولوية	٣٠٦
باب القسم والنذور	٣١٢
باب الخلع	٣٢٠

صفحة	مكتبة
٣٢٦	كتاب الطلاق
٣٤٢	باب الرجعة
٣٤٦	باب الابلا
٣٥٤	باب الطهار
٣٥٨	باب الاعان
٣٦٦	باب المدة والاستبراء
٣٧٨	باب الرضاع
٣٨٥	باب النفقات
٣٩٢	باب الحضنة
٣٩٥	كتاب الجنائيات
٤٠٣	فصل في موجب الخل
٤٠٥	فصل في الجنابة على الرقيق
٤٠٥	فصل في الاشتراك في الجنابة
٤٠٦	فصل في الجنابة على غير النقيس
٤٠٧	فصل في مستوفي القود
٤٠٩	باب الديات الواجبة بدلا عن القود
٤١٥	باب العاقلة
٤١٨	فصل في تغليظ الدية وتختيئتها
٤١٩	فصل في بيان الاصطدام
٤٢٤	فصل في الجنابة على الجنين
٤٢٦	باب القسامة
٤٣٠	فصل في القتل بالسحر
٤٣١	باب أحكام المرتد
٤٣٤	باب أحكام السكران
٤٣٦	باب الاكراه
٤٣٧	كتاب الجهاد
٤٤٣	باب البغاة
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	باب الجزية
٤٦٥	باب الهدنة
٤٧١	باب الخراج
٤٧٣	باب السبق
٤٧٦	كتاب الحدود
٤٨٢	باب السرقة
٤٨٧	باب قطع الطريق
٤٩١	باب الصيال
٥٠٠	باب حكم الجدار المائل
٥٠١	باب حكم الاشربة
٥٠٤	باب الاطعمة
٥١١	باب الصيد
٥١٦	باب الاضحية
٥٢٤	فصل في العقيقة
٥٢٧	فصل في كمال الجاهلية اح
٥٦٩	باب الامانة
٥٤٣	باب النذر
٥٤٨	باب آداب القاضي
٥٥٥	باب القسوة
٥٦٣	باب الشهادات
٥٦٧	باب الدعوى والبيدات
٥٧٢	باب العتق
٥٧٦	باب التدبير
٥٧٨	باب امهات الاولاد
٥٨٥	باب أحكام الرقيق
٥٩٠	باب أحكام المبعوض
٥٩١	باب القرعة
٥٩٢	باب أحكام الامم
٥٩٤	باب حكم الاولاد

الجزء الثاني من كتاب حاشية خاتمة

المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على

شرح التحرير لشيخ الاسلام

زكريا الانصارى رحمهما

الله تعالى

آمين

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع)

لما فرغ من معاملة الخالق وهي العبادات شرع في معاملة الخلاق وهي المعاملات فقال كتاب
البيوع أي الشرعية لانهم المترجم لها فتقوله وهو لغة الخ زائد على الترجمة (قوله جمع بيع)
انما جمعه نظرا لتنوعه الى بيع أعيان وبيع ذمم والى صحيح وفاسد وغير ذلك والمصدر يجوز
جمعه اذا قصدت أنواعه وأفرده في المنهج نظرا لاصله وهو المصدر بقطع النظر عن تنوعه الى
ما ذكر (قوله مقابلة شيء بشيء) أي على وجه العوضية مالا كان أو اختصاصا فيخرج ابتداء
السلام ورده فلا يسمى بيعا لغة اذ ليس المقصود بذلك العوضية بل حصول الامان وقيل يسميه
فلا يقيده الشيء بالقيده المذكور وهذا خلاف في اللغة لا تعلق للفقهاء به ومن المعنى اللغوي قول
الشاعر ما بعتمكم مهجتي أي بيعا لغويا كناية عن تصرفهم فيه بالخدمة ونحوها الا يوصلكم
فهو عن لانه ما دخلت عليه الباء اذ لم يكن أحدهما نقدا ولا أسهما أي تسليما تاما والافني
البيع تسليم الايديته فان وفيت بما قلتم وفيت أنا وان أبيت أي امتنعتم من الوفاء فان
الرهن وهو المبيع أي المهجة تحت يدي ولا يقال انه اذا حصل تنازع المتبايعين في التسليم
يرفع الامر للقاضي ليقتضيه من مال الآن يقال يمكن أن يترافعا هذا القاضي الهوى (قوله وشرعا
مقابلة) أي عقد ذو مقابلة وانما عبر بالمقابلة لما شاكله المعنى اللغوي وخرج بها الهبة
والقرض فانه لا مقابلة فيه ما او المراد بالمال ما قابل المنفعة فزاد في التعريف أو منفعة على
التأبيد لا دخل بيع حق الامر لوضع الاخشاب عليه ويحتمل أن يراد به ما يشمل المنفعة فلا
يحتاج لزيادة ما ذكر وعلى كل تخرج الاجارة والنكاح بقوله مقابلة مال بمال أو على الاول
فظاهر لان الاجارة فيه مقابلة لمنفعة بمال والنكاح فيه مقابلة انتفاع بمال وأما على الثاني
فلانه ليس فيه مقابلة مال بمال أو منفعة على التأبيد أما الاجارة فظاهر وأما النكاح فلان
فيه مقابلة مال بانتفاع على التأبيد لا بمنفعة ولا بمال ولا بد أن يكون المال مقولا بالخروج نحو

• (كتاب البيوع) •
جمع بيع وهو لغة مقابلة
شيء بشيء وشرعا مقابلة مال
بمال على وجه مخصوص
والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى

(قوله لوضع الاخشاب)
اعله أو رأس الجدار لوضع
الخ شجنتا (قوله أتماعا على
الاول الخ) كان الاولى
استقاط هذه العبارة الى
قوله فلائنه لان التعليل
المذكور تعليل للاثنتين
إله فضالى

وأحل الله البيع وأخبار كخبير سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب ٣ فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور

رواه المالك ومعه
واركانه عاقدة ومعه
وصيغة (العقد) المصدق
بالبيع وغيره (فوعان أحدهما
يتقرب به عاقدة) واحد
(وهو) خمسة (النذر
واليمين والحج والعمرة
والصلاة

(قوله القرض) فهو
داخل في المعاوضة بخلاف
المقابلة فانه لا تشمله
كما مر اذ لا مقابلة فيه حين
العقد اه فاقبل فيه
مقابلة فيه نظر (قوله وكما
يطلق الخ) قال سم ويطلق
أيضا على العلة الحاصلة
عن الايجاب والقبول وهو
المراد في قولنا أجزت البيع
وفسخته اذ لا يتصور اجازة
نفس العقد أو فسخه
(قوله اذ المراد حرم أكله)
قد يقال كذا العقد فلا
دلالة فيه على ما قاله المحشي
(قوله فلا يسوغ الخ) قد
يقال هو مسلم حيث بين
في السنة والاساغ كما هنا
ليكن في م ران الجائر لم يبين
بالنفس عليه بنفسه
والمنصوص عليه انما هو
المحرم فخرج من عموم الآية
فهو تخصيص لا يبين
(قوله فالأولى الخ) أي
فيفيد المفضل عليه وهو
الزراعة وان كان الراجح عكسه

حيث لا يصح بيعه ولا شراؤه وقوله على وجه مخصوص إشارة إلى بقية شروطه ركا
الآية ولو عرفه بقوله عقد معاوضة محضة يقتضي ملك عين أو منفعة على التأييد لا على وجه
القربة لكان أظهر فخرج بالمعاوضة نحو الهبة وبالمحضة فهو النكاح وملك العين الاجارة
وبعلى غير وجه القربة القرض وكما يطلق البيع على العقد يطلق أيضا شرا على قسم الشراء
وهو عليك بثمن على وجه مخصوص والشراء ملك بذلك والأول هو المراد بالترجمة (قوله وأحل
الله البيع) المراد بالحل صحة العقد أو عدم حرمة ما يترتب عليه والمعنى جعل
ما يترتب عليه حلالا بعد أن كان حراما وهذا هو المناسب لقوله وحرم الربا إذا المراد حرم أكله
والآية من قبيل العام فتناول كل بيع الا ما خرج لدليل وهو ما نهى عنه كما يأتي وقيل بمجمله
مبيحة بالسنة والأول أولى لان الجملة هو الذي لم تنضح دلالة فلا يسوغ الاستدلال به (قوله
أي الكسب) أي أي طرق الكسب بمعنى المكسب فالمسؤول عنه الطرق بدليل الجواب
ويحتمل ابقاء ذلك على ظاهره ويقتدر مضاف في الجواب أي عمرة عمل الرجل الخ والرجل
وصف طردى لا مفهوما له والقييد باليد يجري على الغالب فدل ذلك على نوايه وهذا إشارة إلى
الصناعة والمفضل عليه محذوف وهو الزراعة فالصناعة أفضل منها وبه قال بعضهم وان كان
المعتمد أن الزراعة أفضل ثم الصناعة ثم التجارة وأفضل من الثلاثة سهم الغازي في سبيل الله
فعلى لانه رزق النبي صلى الله عليه وسلم لقوله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقيل ان قوله عمل
الرجل بيده يشمل الزراعة وحيث لا يكون في الحديث دلالة على المفضل عليه فالأولى قصر
ذلك على الصناعة وانما لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم السائل بالأفضل وهو الزراعة لعله انه
لا يأتي منه ذلك فأجابه بما يأتي منه وان كان مفضولا بالنسبة لغيره وكذا يقال في عدم اجابته
بالسهم من الغنمة وقيل ببعض هذه الامور على بعض بالنظر للجنس والافعض أفراد
الصناعة مثلا كالزبالة أقبح من التجارة (قوله وكل بيع الخ) إشارة إلى التجارة وتأخيرها عن
الصناعة يستفاد منه فضاه عليها وقوله مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة كما هو مدرج من كلام
الراوي والغش تدليس يرجع لذات المبيع كتجميعه شعر وتحمير وجهه ودق ثوب والخيل أعم
منه اذ هي تدليس يرجع الى ذاته أو الى صفته كأن يصفه بصنات كاذبة أو الى أمر خارج كأن
يذكر ثمنه على وجه الكذب وقيل تفسير (قوله وأركان) أي أجزاء ماهيته التي لا توجد الا بها
بخلاف الشروط وهذه الثلاثة ترجع لستة اذ العاقد بائع ومشتري والمعقود عليه غن وممن
والصيغة ايجاب وقبول وسياق ذلك في باب لزوم البيع (قوله العقد) أي الشيء المعقود أي
المتزم مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله أحدهما يتقرب الخ) قدمه لانفراديه ولا شتمه على
الأفضل كالصلاة (قوله وهو النذر الخ) ذكر بصريح العدة خمسة ونحت قوله وغيرهما اثنان
فالمجمل سبعة ومثل النذر الوقف على جهة أفعال معين فيشترط فيه القبول على المعتمد (قوله
والحج والعمرة) يفيد أن المراد بالعاقدة ما يشعل القائل والقاعل وحاصل ما ذكره من الامثلة
أنه ثلاثة أقسام منها ما هو أقوال فقط كالنذر واليمين ومنها ما هو أفعال فقط كالحج والعمرة
ومنها ما هو أقوال وأفعال كالصلاة (قوله والصلاة) مثلهما لا يعتد كافي ولا يقال ان في كلامه
حصرا فيكون ما ذكرنا جالانا نقول لا حصرا بدليل قوله وغير ذلك فيكون ما ذكرنا خلافيه

(قوله الجماعة) أو رد عليه أنه لم يدخلها فيما يتوقف على عاقدين فيما يأتي فيقتضي أنها خارجة عنه وأخر أجهها هنا يقتضي دخولها فيه وأجيب بمنع أنه غير داخل في ما يأتي بل هي داخلية في قوله وغيرها في القسم الثاني وهو ما كان لازما من الطرفين فالامام أحد العاقدين والمأموم العاقد الثاني ويشترط فيه التعدد ومثل الجماعة في اشتراط الجماعة المعادة والمجموعة تقديم بالمطر والمذور جماعاتهم لكن الجماعة في الأخيرة بشرط للوفاء بالذم ودفع الحرمة للأصحة كما مر (قوله نسمع) أي نساها لوجهه أن الطلاق والعقود حل لا عقد والعدة لا توصف بواحد منهم إلا أنهم اثر بص المرأة مدة لبرائة الرحم والتربص ليس من العقود ولا من الحلول وعذر الأصل في عد ذلك من العقود التي ينفرد بها واحد أن كلام من الطلاق والعقود له جهتان فمن حيث تعلقه بما بالزوجة والعبد يكونان من الحلول لما فيه من حل عصمة الزوجة ورق العبد ومن حيث الزام المطلق والمعتق بالاثم المترتب الذي هو الوقوع بحيث لا يكون له ولاية على الزوجة والرقيق يكونان من العقود أي الأمور المعقودة أي المتزمة كما مر ولا شك أن الوقوع الملزم بما يترب عايمه وهو عدم الولاية ينفرد به عاقد واحد ولا يتوقف على آخر وأما العدة فوجه عدتها من ذلك أنها متوقفة على الطلاق المتوقف على العقد المتوقف على إذن الزوجة والأذن عقد أي أمر معقود أي ملتزم أي يلتزم به الرضا بالترجيح فجعلت عدة الترتيب على ذلك بوساطة (قوله عاقدان) أي وان تعد أحدهما كافي الجماعة فإن المأمومين فيها لا ينفقهم من التعدد فالمراد به ما الجنس الصادق بالتعدد من أحد الجانبين (قوله جائز) قدمه على اللازم لأن اللازم طارئ على انعقود وقدم اللازم منهم ما على اللازم من أحدهما لا أخذه شهما من النوعين قبله وإقالة أفرادهما قليوبى (قوله من الطرفين) أي طرفي العقد من جهة العاقدين وقوله فليكن الخ تفسير للجائز هنا أشار به إلى أنه ليس المراد به ما قابل الحرام بل يشمله (قوله وهو الشركة الخ) ذكر بصريح العدة تسعة ونحو قوله وغيرها ثلاثة فالجملة اثنا عشر وأجل هذه الأمور ليسهل حفظها والافسيات في لكل واحد باب يخصه (قوله والوكالة) أي غير غرض شرعي أماله فقد تكون واجبة من جهة الوكيل كما لو كان وكيل في مال يتيم وكان بحيث لو عزل خيفت ضياعه أفاده العناني (قوله أولاهما) أي الرهن أو الدفن بأن استعار شيئا ليرهنه بأذن مالكه قال في المنهج وصح رهن معار بأذن أو استعار أرضا لدفن ميت وقوله ولم يفعل بالبناء للمفعول أي الاحداى لم يرهن المستعير ويقبض أولم يوضع الميت في القبر المعارفان فعل بأن رهن المعار وأقبض أو وضع الميت في القبر بأن أدى في هوائه وان لم يصل إلى أسفله أولم يوارى بالتراب فلا رجوع حتى ينفك الرهن بغير البيع أو يلى الميت لا يجب الذنب فتصير العارية لازمة من طرف المعير والمستعير ولا يخرج المعار عن كونه معارا حيث لا يأن عدم جواز الرجوع فيه لعارض وهو تعاق دين الموتى برقبته ووضع الميت في القبر وإذا رجع المعير قبل وضع الميت في القبر لم يله أجره الحفر والمستعير بخلاف ما إذا أعاره أرضا ليزرعها فراجع بعد الحث والفرق أن الزرع يمكن بالحرث بخلاف الدفن ولو لم يمكن الزرع إلا بالحرث فهل يضمن الأجرة المذكورة أو يقال الشأن إمكان الزرع من غير حرث فلا ضمان الذي استظهره شيخنا الحنفى الشافى أخذ من إطلاقهم وكالاته

الاجمعة) فلا تنعقد الا
بامام ومأموم على وجه
مخصوص (وغير ذلك) من
زيادى كالاسلام والصوم
وفى هذا الأصل من ذلك
الطلاق والعقود والعدة
نسمع كما أوضحته في شرح
الأصل (الشافى يعتبر فيه
عاقدان وهو ثلاثة أقسام)
أحدها (جائز من الطرفين)
فليكن من العاقدين فسخه
(وهو الشركة والوكالة
والعارية) أعبر الرهن
والدفن أو أحدهما ولم
يقول

(قوله واجبة) أي لازمة
(قوله أو يلى الخ) أي
فتتمى حيثما أو يصور
بما إذا أعاره للدفن سرا

للدفن والرهـن مالوا عاردهـم سـترة لـصـلة القرض أو لـصـلة مطاقا وشرع في فرض (قوله والقراض) بكسر القاف قال في الخلاصة * لفاعل الفاعل والمفعول البيت وهو ان يدفع المالك مالا لا يخوئ تجرفيه والرجع بينـمـا فلـيـكـل من المالك والعامل فسـخـه متى شاء وقوله والوديعة أي انما جائزة لكن من المودع والوديعة فسـخـه متى شاء (قوله والجمالة) أي قبل الشروع في العمل أو بعده وقبل تمامه (قوله ما لم يتعين القاضي) كان الأولى حذف القاضي وتأخير ذلك عن قوله والوصاية ليشمل تعيين الوديعة أو الوصي أو الوكيل أو غير ذلك (قوله والوصية) أي للغير بشئ من الأموال وهي تبرع بحق مضاف لما بعد الموت والوصاية بفتح الواو وـكـسرها أي الايصاء وهو اثبات التصرف بعد الموت للغير في أمر الاطفال أو نحوهم والتفرقة بينهم من اصطلاحات الفقهاء وفي بعض النسخ والوصايا (قوله لكن جوازهما) أشار به الى أن كلام من الوصية والوصاية وان كان عقدا جائزا من الطرفين لكن زمن جواز الفسخ يختلف في حقهما وقوله للموصي أي في كل منهما وقوله في الوصية احترز به عن الوصاية فانما جائز مطلقا ولو بعد القبول حتى لو تصرف بعد التصرفات كان له الرجوع بالنقطة أو غيره ونقض ما فعله هذا ان لم يتعين للوصاية كما مر (قوله قبل القبض) يرجع لكل من الرهن والهبة بمعنى العقد واحترز بذلك عما بعد القبض فيكون الرهن لازما ويكون في الهبة نقصـبـل يأتي قريبا (قوله والقرض) أي المسمى بالسلف (قوله ان كان المال) أي المقرض بفتح الراء وقوله في ملك المقرض أي باقيا بعينه وان خرج عن ملكه وعاد فلامقرض الرجوع في عينه لان الزائل العائد هنا كالذي لم يزل وللبعضهم

وعائد كزائلي لم يعد * في فليس مع هبة مستقلة للولد في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

أما اذا لم يكن المال في ملكه بأن تاف أو زال ولم يعد فسمي أي انه لازم ويرتد له من مثل أو قيمة (قوله لازم منهما) ذكر من افراد بصريح العدد ثلاثة عشر وفتح قوله وغيرها اثنان فالجملة خمسة عشر (قوله بالاموجب) أي سبب يقتضي الفسخ كعيب او شرط او مجلس فانما امقتضية لجواز الفسخ (قوله بعد انقضاء الخيار) أي خيار المجلس او الشرط بالنسبة للبيع والاول فقط بالنسبة للسلم اذ لا يدخله خيار شرط ولو قال ما لم يكن خيارا لكان أولى اشموله خيار العيب بالنسبة لكل منهما وما ذكره هذا ايضاح وان كان مستغنى عنه بقوله بالاموجب (قوله والصلح) أي بالنسبة لبعض افراد وهو صلح المعاوضة كصالحك من الدار على الف اما صلح العارية مثلا كصالحك من الدار على أن تسكنها سنة فهو جائز لو وقع في ضمن عقد جائز (قوله والمساقاة) عدها هنا قياسا على الاجارة بجامع أن كلامهم ما عقد على عمل يتعلق بالعين مع بقائه أو بضالو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمرة فان عمل المالك بخلاف القراض فان فسـخـه قبل التصرف لا يلزم عليه ضرر للرجوع فيه الى أجرة المثل وقد يقال هـلا كان هـنا كـذا لـيـاـن يقال بجوازها واذا فسـخـه العامل رجع الى أجرة المنزل كذا بحثه السبكي (قوله الا في حق الفرع) أي ما لم يخرج الموهوب عن ملكه وان عاد اليه لان الزائل العائد بالنسبة له كالذي لم يعد كما مر (قوله بعد القبول) ومن لازمه ان يكون بعد موت الموصي كما يأتي اهـ قلوبى (قوله

(والقراض والوديعة والجمالة والقضاء) ما لم يتعين القاضي والوصية والوصاية (لكن) جوازهما (للموصي قبل موته وللموصى له بعده) أي بعد موت الموصي وقبل القبول في الوصية أخذنا مما يأتي (وغيرها) من زيادتي أي وغير المذكورات كالرهن والهبة أي قبل القبض والقراض ان كان المال في ملك المقرض (و) الثاني (لازم منه) أي من الطرفين فليس لاحدهما فسـخـه بالاموجب (وهو البيع والسلم) بعد انقضاء الخيار (والصلح والحوالة والاجارة والمساقاة والهبة بعد القبض الا في حق الفرع) كما سيأتي بيانه (والوصية بعد القبول

(قوله ونقض ما فعله) حرره وقيل ان كان باع بشرط الخيار فله الفسخ حرره (قوله أو قيمة) الأولى حذفها ويقول بمثله ولو صورة كما في مـ (قوله قبل التصرف) المناسب بعد التصرف ليناسب قوله للرجوع فيه الخ اذ لا أجرة الا حينئذ اهـ فضالى (قوله العامل) في مـ المال وهو كذلك في حواشي المنهج

والنكاح والصداق) أي عقده (والطامع ٦ والاعتاق بعوض والمساينة) بقيد زنته بقوله (بعوض منهما) فإن كان من أحدهما

فهو جائز في حق الآخر (وغیرها) من زبانی ای
وغير المذکورات كالقرض
ان كان المال خارجا عن
ملك المقرض والعارية
للرهن أو للدفن إذا فعل
(و) الثالث (جائز من
أحدهما هو الرهن) بعد
التبض بالاذن فانه جائز
من جهة المرتبه لا من
جهة الراهن (والضمان)
فانه جائز من جهة المضمون
له لازم من جهة الضامن
(والجزية) فانها جائزة من
جهة الكافر لازمة من
جهة الامام (والهدنة
والامان) فانها جائزان من
جهة الكافر لازمان من
جهتنا (والامامة) العظمى
فانها جائزة من جهة الامام
فالم يميز لازمة من جهة
أهل الحل والعقد
(والكفاية) فانها جائزة من
جهة المكاتب لازمة من
جهة السيد (وهبة الاصل
لفروعه) بعد القبض
بالاذن فانها جائزة من جهته
لازمة من جهة الفرع
(والبيع الثلاثة أنواع صحيح
وقاسد ومحرم وان صح)

(قوله فلو قال لا بعوض من
أحدهما الخ) أي بل
العوض امامهما أو من
غيرهما وليس المراد

والنكاح) أي عقده فهو لازم ليس لاحد الزوجين ولا للولي فسخه وقوله أي عقده الضمير
للصداق كما هو ظاهر من كلامه ويصح أن يكون للمذکور من النكاح والصداق فإذا قال
زوجتي بنتي بألف كان هذا عقدان عقد نكاح وعقد صدق فإذا قال قبالت نكاحها على
ذلك صح العقدان وينعقد بالمسمى وإن لم يقل على ذلك صح عقد النكاح وبطل عقد الصدق
فيجب مهر المثل (قوله والاعتاق بعوض) أي في البيع الضمير بأن يقول لا غير اعتق عبدا
عني بكذا وفي بيع العبد من نفسه ويكون اقتدا ولا يدخلها ما خيرا رجاس وانما يجعل كل من
الطامع والاعتاق عقدا لا اشتغالهما على المال والا فكل منهما ما حل اما إذا كان الاعتاق بغير
عوض فهو حل لا عقد (قوله بعوض منهما) أي أو من غيرهما فلو قال لا بعوض من أحدهما
كان اعم ومن المعلوم انه إذا كان العوض منهما لا بد من محال كما سيأتي (قوله خارجا عن ملك
المقرض) أي فلا يلزمه حينئذ رد عينه بل بدله كما مر (قوله إذا فعل) أي أحدهما وهذا محترز
ولم ينعم على فيما مر ومن العقود اللازمة من الجانبين اجازة الحديث مثلا فلا يشترط فيها قبول
ولا ترد بالرد (قوله وجائز من أحدهما) ذكر منه ثمانية أفراد (قوله بالاذن) أي في القبض عن
جهة الرهن بخلاف ما إذا أطلق أو قبض عن جهة غير الرهن كيداع (قوله من جهة المضمون
له) وأما المضمون فلا يشترط رضاه ولا معرفته (قوله من جهة الامام) أي أو نائبه (قوله
والهدنة) هي مصالحة الامام الكفار على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر فأقل عند
قوتنا وعشر سنين عند ضعفه بخلاف الامان فانه لا يجوز عقده أكثر من أربعة أشهر
ويشتركان أيضا بان الهدنة لا بد لها الا لامام أو نائبه بخلاف الامان فانه يعقده الآحاد
أيضا فقوله من جهتنا فيه تسامح لعدم شعوره بالامام أو نائبه وقد يقال الضمير للمسلمين الشامل
لذلك وللاحتياط لا خصوص الآحاد ودليل لزوم الهدنة قوله تعالى فأتوا اليهم عهدهم إلى
مدتهم ومحل لزومها ولزوم الامان اذا لم يخف خيانة والا فلا لزوم بدليل قوله تعالى وأما تخافن
من قوم خيانة الآية بل قد يجب بينهما اذا تحققت الخيانة (قوله أهل الحل والعقد) أي
حل الامور وعقدوها وهم رؤساء المحل وكبارهم العلماء والامراء والظاهر انه لو انحصر الحل
والعقد في واحد انعقدت الامامة به ولا يشترط التعدد (قوله والكفاية) أي الصحة اما
الفاصلة فجائزة منهما (قوله بعد القبض بالاذن) أي عن جهة الهبة والافهى جائزة من
الطرفين نظير ما مر في الرهن (قوله من جهته) أي الاصل بالشرط السابق وهو بقاء سلطنة
الفرع على الموهوب (قوله لازمة من جهة الفرع) يعني انه لا يملك فسخ عقدها الذي وقع لان
ملكها قهري كالارث والسلب للقاتل ونصف العين المصدقة ان طلق قبل الوطء بل له التصرف
فيها كبقية أملاكه (قوله والبيع ثلاثة أنواع) وجه الحصر ان العقد امامته عنه او لا الثاني
الجائز الصحيح والاول اما ان يكون انتهى فيه خارج غير لازم او الاول الصحيح الحرام كتمليق
الركبان لما فيه من الضرر والبيع وقت نداء الجمعة لحظوف ثوبتهم والثاني الباطل سواء رجع
النهي فيه لذاته بأن فقد ركنا او لازمه بان فقد شرط (قوله صحيح) وهو ما توفرت فيه الشروط
والاركان وفاسد وهو ما ختم فيه بعض ذلك (قوله ومحرم) كان الاولى اسقاطه اذا لا يخرج
عن كونه صحيحا وفاسدا فالحرم الصحيح كتمليق الركبان والنجس وما بعده والمحرم الفاسد
كالعربون وحبل الخيلة وبقية البيوع الفاسدة لأن يقلل انه من ذكر العام بعد الخاص

ويكون

ما يشمل عدم العوض أصلا حتى يمتنع (قوله من جهة المضمون له) أي فله ابراء الضامن

في غير العربون (فالصحيح كبيع اعيان شوهدت و) بيع (أعيان موصوفة) ٧ في الذمة كاسلم (و) بيع (صرف) ونحوه

من بيع الطعام بالطعام
(ومرا بجمعة) ومحاطة
وقاية واشراك (و) بيع
خيار (أي البيع المشروط
فيه الخيار) (و) بيع (حيوان
بحيوان) ولو بجنسه
(وتفريق صفقة وجمع بين
بيع وعقد آخر) كاجارة

(قوله ويكـون الخ)
لعله أو يكون الخ لانه
اعتبر الحرمة في الثالث
وعدمها في الاو اثن فليس
من العام بعد الخاص بل
مغاير بخلافه على الجواب
الاول تدبر وتأمل (قوله مع
عدمها أيضا) فيه انه متى
فسد حرم وسببه عليه
المحشى في القولة بعد وتقدم
أيضا الآن يقال الحرمة
المنقبة هنا هي الخاصة
بسبب نهي خاص فلا
ينافي ثبوت حرمة أخرى
فالخاص ان في نحو
العربون مما ورد فيه نهي
خاص حرمين حرمة لهذا
النهي وحرمة لتعاطي
الفساد وفيما لم يرد فيه
نهي خاص وانما فسد
لنفسه نحو ركن حرمة
واحدة وهي النائية أفاده
عش (قوله لما كانت الخ)
عبارة لما كانت هذه
الاربعة اسما للعبة ولم
يضاف الخ (قوله وان كان
فيهما ما ذكر) هذا يشمل

ويكون التقسيم المذكور اعتبارا بالاحقية والاجتماع بعض الاقسام مع بعض فالقسم
الاول صحيح مع عدم الحرمة والثاني فاسد مع عدمها أيضا والثالث صحيح أو فاسد لعدمها
فما اختص القسم الثالث بصفة زائدة وهي الحرمة أفرد وجعله قسما آخر (قوله في غير
العربون) أي أما فيه فهو مع حرمة فاسد وسيأتي ذكره آخر الباب وكالعربون بقية البيوع
الفاصلة وإنما اقتصر على استثنائه لانه ذكره بعد في قسم الصحيح المحرم فتوهم من ذلك صحته
فدفع ذلك بالنص على فساد بالاسـ ثناء (قوله فالصحيح الخ) ذكر منه أحد عشر متناوثة
شرحها لجملة أربعة عشر (قوله شوهدت) أي رؤيت للعاقدين حالة العقد أو قبله ولم تتغير كما
سيأتي فان لم ترهما أو لا أحدهما لم يصح بيعهما (قوله في الذمة) متعلق ببيع أي بيع في الذمة
باعتبار كون المبيع ملتزما فيها أو باعيان أي أعيان ملتزمة فيها والذمة لغة العهد والامان
واصطلاحا تطلق على الذات وعلى النفس اطلاقا لاسم الحال على المحل أو المتعلق بكسر اللام
على المتعلق بقضها وعلى معنى قائم بالذات قابل للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة
المكلف (قوله كاسلم) أي كعقد السلم والكاف للتشبيك فذل السلم العقد على ما في الذمة بلفظ
البيع كالعقد على ما في الذمة ان جرى بافظ السلم كان سائما أو بلفظ البيع كان بيعا ويترب
على ذلك اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الخوالة فيه وعليه على الاول دون الثاني
كما سيأتي (قوله وبيع صرف) هو بيع أحد الثقلين بالآخر من جنسه أو من غير جنسه
ليكن ان كان من الجنس اشترط للصحة ثلاثة شروط الحلول والتدليس والتبائيل او من غيره
اشترط الاول فقط وكذا يقال في بيع الطعام بالطعام كما سيأتي وانما ذكر بيع الصرف مع أنه
من جملة بيع الاعيان المشاهدة لاعتبار الشروط المذكورة فيه زيادة على غيره فهو من عطف
الخاص على العام لتسكينة المذكورة وهي بذلك لصرفه عن مقتضى المعاوضات في بعض
صوره من جواز التفاضل وقيل لصريفهما وهو توصيتهما في الميزان (قوله ومرا بجمعة الخ) لما
كانت هذه الاربعة بيعا لم يضاف اليها لفظ البيع اذ المرابحة كأن يقول بعث بما اشتريت وربح
درهم لكل عشرة أي وفائدة كل عشرة دراهم درهم فهو طالب الزيادة والخاطئة كأن يقول
بعث بما اشتريت وخط درهم لكل عشرة فهو طالب للنقص فيحط من كل واحد عشر درهم
والاشراك كأن يقول اشركتكم في العقد بثلاث ما قام على مثلا فان أطلق حمل على المناصفة
والقاية كأن يقول وليتلك العقد بما قام على مع علمها بالثن ولا يتفق جميعها من القبول (قوله
المشروط فيه الخيار) أي للعاقدين أو أحدهما أو أجنبي ولا بد من اشتراط ذلك ثلاثة أيام بأقل
فان قالوا وثلاث كما يقع الآن بطل البيع وليس المراد بالخيار خيار المجلس لانه ثبت قهر اعر
المتعاقدين بلا شرط (قوله وبيع حيوان بحيوان ولو بجنسه) أي سواء اتحد الجنس أو اختلف
كانا ما كولين ام لا بشرط ان لا يشمل على ربان يكونان ما كولين واتحد جنسهما وكان فيهما
لين أو يعض لانه حمة من قاعدة متجوعة ودرهم بخلاف ما اذا كانا غير ما كولين وان كان
فيهما ما ذكر أو ما اذا كان في أحدهما ذلك دون الآخر وما اذا اختلف جنسهما فانه يصح
البيع في الثلاث لاتقاء كونه من القاء مدة المذكورة (قوله وتفريق صفقة) أي وبيع
مما حب التفريق صفقة أي عقد وعده في هذا القسم باعتبار ما يصح بيعه أو باعتبار الاغلب

نحو صقر بصقر بكل يعض مع انه من قاعدة مدعجوزة لان يعضه ما كولين كبقية بيوض الحيوان ما عدا السميات لا يقال

فان تفرقة ثلاثة أقسام اما في الابداء وضابطه ان يجمع بين ما يصح العقد عليه وما لا يصح
 لغيره وخبره واما في الخلل على النحر او عكس وكعبده وعبد غيره او عبده حرقه فيصح العقد في الخلل
 وعبد به بخصته من الثمن المعين باعتبار القيمة اذ لا يلزم بينهما فان الثمن ما وقع عليه العقد قليلا
 كان او كثيرا والقيمة ما قطع به المقومون ويفرض النحر خلا والحرق عبدا واما في الدوام
 وضابطه ان يجمع في العقد بين عينيين يصح العقد على كل منهما منفردة وتلف احدهما قبل
 القبض فيفسد العقد من الثمن ما يقابل قيمة التالف بالتوزيع ايضا واما في اختلاف الاحكام
 وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين أو جائزين كببيع واجارة وقراض وشركة قال في المنهج ولو
 جمع عقد عقدين لازمين أو جائزين صح ووزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما اهـ كأن يقول بعثك
 عبدي وأجرتك داري سنة بخمسة عشر دينارا فتوزع عليهما باعتبار قيمتهما فاذا كانت قيمة العبد
 الدين وقيمة منفعة الدار في تلك السنة ألفا كان ثمن العبد عشرة دنانير وأجرة الدار خمسة فقوله
 وجمع بين بيع وعقد آخر من عطف الخاص على العام أي وكالبيع في صورة الجمع المذكورة
 (قوله بشرط اعتاق) أي منجز عن المشتري أو مطلقا بخلاف ما لو كان معلقا كقوله بشرط أن
 تعتقه اذا جاز يذو مالو بشرط اعتاقه عن البائع أو أجنبي فلا يصح وكالبيع بشرط اعتاق الهبة
 بشرط اعتاق وتنفذ بعضهم فيه بأن البيع والشروط انما يصح على خلاف القياس فهو بمنزلة
 الرخصة فلا يقياس عليه بقرينة عدم القياس على الرخصة مطلقا على أن الصحيح في الأصول
 جوازها فيها (قوله او براءة) أي براءة المبيع فاذا قال بعثك هذه الدابة بشرط أن يبرئ
 من العيوب صح لانه تصرح بجملة نفي العقد لكان لا يبرأ اذا ظهر بها عيب او براءة البائع
 كأن يقول بعثك كها بشرط أن يبرئ من العيوب فيصح ايضا ولا يبرأ الا عن عيب باطن
 محبوس وان موجود حال العقد مجهول البائع بخلاف ما لو كان غير محبوس وان كان العيب ظاهرا
 أو موجودا بعد العقد أو علمه فلا يبرأ وسيا في ايضاح ذلك (قوله وبيع عينيين) أي متساويين
 بشرط كونهم مال البائع (قوله ولو في أحدهما) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها في أحدهما وعلى
 كل فهذا مضمون من قوله وبيع خيار فانه صادق ببيع عين واحدة وعينيين بشرط الخيار
 فيهما أو في أحدهما لكنه نص على ذلك لئلا يتوهم عدم صحة الخيار في أحدهما المبيعين
 دون الآخر والنسخة الثانية أظهر في افادة المراد (قوله والفساد) ذكر منه في المتن ستة
 وعشرين وفي الشرح أربعة فالجمله الثلاثون (قوله ولو من البائع) أي له نعم ان باعه له بالثمن
 الاول أو بئله ان تلف أو كان في الذمة صح وكان آفلة بلانظ البيع وان لم يحصل نقل ولا تخلية
 ويكون ذلك مستثنى من اشتراط النقل في المنقول والتخلية في غيره (قوله وبيع ما عجز) بالبناء
 للفاعل أي المشتري عن تسلمه وان كان البائع قادرا على تسلمه سواء كان العجز حسيبا
 كالغصوب أو شرعا كالمراهون (قوله حبيل الحبل) بفتح المهملة والموحدة فيهما أي تباح
 التنازع وفيه مجاز ان اطلاق الحبل على غير الآدمي تغليبيا اذ لا فرق في ذلك بين الآدمي وغيره
 واطلاق المصدر على اسم المفعول أي محبوس المحبوس وهو جنين الجنين بان يبيعه أو يبيع شيئا
 مؤجلا بمن السه كأن يقول بعثك هذا الشيء بعشرة أنصاف إلى أن تملد هذه الذاقة ويولد
 ولدها (قوله والمضامين) جمع مضمون كفتح أو مضمون كجنون وهو ما في الاصلاب من الماء
 والملاقح جمع ملة واحدة أي ملة قوح بها وهي ما في البطون من الاجنة (قوله وبيع بشرط)

البيع مستثناة لا تعتبر لانا
 نقول هذا واراد على نحو
 الدجاج مع تسليم القاعدة
 فيه على انه انما يثبت الاتصال
 لكونه ملبا كالمفصل
 بالفعل كما افاده عس ولا
 يقال أيضا الما كوليبة في
 المستثناة لا تنكفي في
 القاعدة بدليل جواز بيع
 جارية ذات ابن بنتها مع ان
 لهن اطمعوم لانا نقول هذه
 الصورة لكون البن فيها
 كالمفصل بدليل صحة الايجار
 عليه مستثناة من القاعدة
 كما قاله سيم فخره (قوله
 متساويين) حرره

(وبيع بشرط اعتاق أو
 براءة) من العيوب (وبيع
 عينيين) هو أعم من قوله
 وبيع عبدين (بمن واحد
 بشرط الخيار ولو في أحدهما)
 فقط (والفساد كببيع
 بالم يقبض) ولو من البائع
 (و) بيع ما عجز عن تسلمه
 (و) بيع حبيل الحبل
 والمضامين والملاقح وبيع
 بشرط

الاماستثنى (و) بيع (المنابة والملازمة) بيع (البرقي سنبله) بيع (الملم يملكه) ٩ البائع (والربا وبيع اللحم

بالحيوان) ولو من غير
جنسه (و) بيع (الخصاة
و) بيع (الماء النافع أو
الحارى مفردا) بيع
(الثمره قبل بدو) (الصالح
بدون شرط القطع) بان
باعها بشرط التيقية أو
مطابقا وتعبري بذلك أولى
من تعبري بما يوههم خلاف
المراد (و) بيع (كل نجس)
ككباب (و) بيع (عسب
الفعل) (و) بيع (الغرر و)
بيع (الاعنى وشراؤه

(قوله أو بعتك زرعاً الخ)
لعل الأولى اشترت الخ
والأف هذا من مقتضيات
وفيه نظير بل هو تحجير على
المشتري وان استلزم المقتضى
(قوله وفول أخضر) هو
من المستقر في القشر (قوله
مع الأرض الخ) هذا مسلم
في النافع دون الحارى لانه
مجهول واشكال البيع على
مجهول ومعلوم يصير
الكل مجهولا كما في فتاوى
الشهاب مرفراجه وفيه
أن النافع كذلك كما يأتي
للمعشى في اليسوع الباطلة
وسمى الفرق بان النافع
لوقوفه على حده كما هو
مشاهد في الآبار يمكن
فيه معرفة المبيع بالذرع
بخلاف الحارى (قوله وقال

كبتك عدي بمائة بشرط أن تبيعني دارك أو تقرضني كذا أو بعتك زرعاً بشرط أن تحصد
أو ثوباً بشرط أن تخطيه أو بطيخاً أو حطباً بشرط أن تحمله قال في المنهج كبيع بشرط بيع أو
قرض الخ (قوله الاماستثنى) أي مما هو بشرط للصحة كشرط القطع للثمرة أو للاصلاح كشرط
الحل أو الرهن أو للمقتضى كشرط القبض أو كان لاغياً كشرط أن لا يأتى كل الاكذا اه قليوبي
(قوله والمنابة) بذال مجمعة من التنبذ وهو الرمي وما ضربه من باب ضرب كان يقول أنبذ
اليك ثوبي بكذا والملازمة كأن يقول اذ المسته فهو مبيع منك وسباني ايضاحهما (قوله
ويع البر) أي الخطة ببر أو شعير أو دراهم وكالبر كل ما كان مستترا بسنبله كاذرة الشامي
بخلاف الذرة الصغرى والشعير والأرز أو مستترا بالأرض كفجل وجزر وبصل وفول أخضر
بعد انعقاد قشره أما قبله فيصح بيعه لانه يؤكل معه ويستثنى من ذلك اللوبياء فانه يصح بيعها
في قشرها ولو بعد انعقادها (قوله وبيع الملم يملكه البائع) أي ما ليس له عليه ولا به بطريق من
الطرق ويسمى عقد فضولي فهو باطل عندنا وعند غيرنا موقوف أن أجازته المسالك صح والافلا
(قوله والربا) أي أن فقد فيه شرط من الشروط الآتية الحلول والتقابض والتماثل (قوله
ولو من غير جنسه) أي ولو من غير ما كولا أو نحو ذلك (قوله وبيع الخصاة) كبتك من هذه
الاثواب ما تقع عليه هذه الخصاة وسباني (قوله النافع) أي في ثمر أو عين أو الحارى أي في قناة
أو نحوها وقوله مفردا يخرج ما لو باعه مع الأرض أو باعها وحدها فيصح سواء فمهما الحارى
والنافع ولا يدخل في بيع الأرض وحدها إلا بالنص عليه على المعقداً ما إذا لم ينص عليه فهو
باق على ملك البائع سواء الموجود منه حال البيع والحادث بعده يخرج بالحارى والنافع
الراكد في بيعه مفردا صح (قوله بما يوههم خلاف المراد) وجهه انه قال وبيع الثمرة قبل التأبير
فقتضاه انه لو باعها بعد التأبير كان صحيحاً وان لم يبد صلحها وانما قال أولى لا مكان أن يقال
في مفهوم كلام الأصل تفصيل وهو أنه ان باعها بعد التأبير ان كان بعد بدو الصلاح صح والافلا
والمنهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به ولكن الإيهام موجود (قوله ككباب) أي ولو معاً
وخروج سرجين نعم يصح بيعه عند تعذر فصله كدار مبنية بآجر نجس وأرض مسعدة بسرجين
وخرف مخلوط به أو برماذج نجس فيبيع الأزار والجرار والمواجير والقلل وغير ذلك صح ويعنى
عما يوضع فيها من المائعات والبيع في ذلك كله واقع على الطاهر والنجس داخل تبعاً على معقد
الرمي وقال سم واقع على الجميع أما إذا لم يتعذر فصله كنبيل عليه ريش فلا يصح بيعه (قوله
عسب الفعل) بسكون السين وهو ضرابه أو أجرة ضرابه أو مأواه أو من مائه وعلى الثالث
فذكره بعد المضامين لأفادة ان له اسماً آخر وذكره مع الغرر للتردد في معناه بين أمرين فأكثر كما
مرو خرج بالبيع اعارته للضراب فهي مندوبة بل واجبة ان تعين في الناحية ويندب لصاحب
الانثى اعتماداً على المسالك اه أفاده قل (قوله وبيع الغرر) أي البيع المشتمل على
غرر في المبيع والمبيع الذي فيه غرر هو ما انطوت عنما عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما
أخوفهما كما طير غير النحل في الهواء فانه منطو عنما عاقبته هل يرجع أو لا وتردد بين العود
وعلمه والاعلى عليه الثاني وهو أخوفهما أي يخاف منه دون غيره فافعل التفضيل ليس على
بابه (قوله وبيع الاعنى وشراؤه) مصدر مضاف إفعاله أي ان يبيع أو يشتري شيئاً من الاعيان

فلا يصح خلافاً لثمة الثلاثة وكذا يمنع اجارته ورهنه ثم يصح أن يؤجر نفسه وإن كان يكتسب
عبدته وإن يشتري من يفتق عليه ويقبل كناية نفسه ويشتريها من سيده ويصح توكيله لغيره
فيما لا يصح منه من العقود الضرورية ولو اشترى بصير شيئاً ثم عصى قبل قبضه لم يفسخ العقد على
الاصح وخرج ببيع الاعيان وشراؤها ببيع الذم وشراؤها كالسلم فيصح أن يسلم أو يسلم اليه
ويؤكل في القبض والاقباض واقتضاء شراؤه في بعض النسخ مرفوع أما ما يترد أخيراً محذوف أو
خبراً أو فاعلاً محذوف أي وشراؤه باطل أو وبالباطل شراؤه أو ويؤكل شراؤه وانما قطع عما قبله
لأن الكلام في البيوع (قوله ويبيع خيار الرؤية) هو من الغرر وأما حديث من اشترى مالم
يره فهو بالخيار إذا أمضى ضعيف اتفاقاً اهـ قل (قوله وإن أشرف على الخراب) أي أو لم يفتنع
به أصلاً على المعقود ثم نحو حصر بليت كالقناديل والجذوع الموقوفة ولا تنفع فيها يجوز
بيعها ليعصرف عنها في مصالح الموقوف بخلاف العقارات والكلام في غير المسجد أما هو فلا
يصح بيعه بحال (قوله والاضحية) أي المذوبة مطلقاً والمتطوع بها بعد ذبحها (قوله بعد
القبض) متعلق بالرهون وقوله بلا إذن أي من المرفوع وكذا يبيعه له لو فاء دينه إن تقدم
قبوله والأوجب تقدم إذنه في البيع على إيجاب البائع لأنه قبله لغو فلا يصح قبول المشتري له
(قوله ويبيع العبد المسلم) ومثله كتب العلم وقوله من كفر أي له (قوله إلا أن يحكم بعتقه)
أي كأي يه وابنه ومن أقر بجرته وخرج شراؤه بشرط العتق فلا يصح اهـ قل (قوله مع
اشتراط الولاء) بالمداد العسوية التي سيمها نعمة المعتق على عتقه وقوله لغير المشتري أي بان
شرطه للأجنبي أو للبائع وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في شأن بريرة واشترطت لهم الولاء
فاللام فيه بمعنى على كافي وإن أسأتم فلها أي عليها وخرج شرطه للمشتري فهو صحيح لأنه
نصريح بالقتضي (قوله مجهولاً) حال من الرهن والكفيل أي مجهولاً كل منهما ما كان قال
بعتك هذا بئس في ذمتك بشرط أن ترهنني به شيئاً أو ثوباً أو يكفلك به أحد أو رجل فإن كان
الرهن بمعنى المرهون معلوماً بالمشاهدة كهذا الثوب أو الوصف كذوب في ذمتك صفقة كذا
أو كان الكفيل معلوماً بالمشاهدة كهذا الرجل أو الاسم والنسب كفلان بن فلان صح (قوله في
خسة أوسق فأكثر) أي إذا بيع ذلك في صفقة واحدة أو مالم يبيع في صفقتين كل صفقة أقل
من خمسة أوسق ومجموعهما خمسة أوسق فأكثر فانه يصح ومن المعلوم أن الوسق ستون صاعاً
والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى وهو عند النوى مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم وعند الرافعي مائة وثلاثون درهماً (قوله والمحرّم) أي مع الصحة
في غير العربون ومع الفساد فيه والمراد المحرم من البيوع لأن كلامه في ذلك وجهه في قوله
كبيع الخ تجوز لأن المحرم في الأول سبب البيع وهو القول المذموم وروى ما بعده التاني
والشراء وهكذا أما البيع المقرب على ذلك فلا يس جحرام على المعقود خلافاً للزيادة وتبعه قل
هناهم لا تجوز في بيع العنب إن يعصره خراً وكذا ما بعده وجهه ما ذكره من أمثلة المحرم اثنا
عشر (قوله كبيع حاضر لباد) أي متاعاً لباد وعجارة الجمعة ويبيع حاضر متاع باده فلا يس
المراد أن البادي هو المشتري كما هو كلامه والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى
والريف وهي أرض ذات نزرع وخصب بكسر الخاء أي غناء وبركة خلاف الجذب والمذكورات
خلاف البادية والنسبة اليه بادي والى الحاضرة حضري على خلاف القياس فيهما والقياس

(و) بيع (خيار الرؤية)
وهو شراء مالم يره على أن له
الخيار إذا رآه (و) بيع
(الموقوف) وإن أشرف
على الخراب والاضحية
والمرهون بعد القبض بلا
إذن (و) بيع (العبد المسلم)
أو المرتد (من كفر) إلا أن
يحكم بعتقه عليه بشرائه
(و) البيع (مع اشتراط
الولاء) لغير المشتري (أو)
اشتراط (الرهن أو) اشتراط
(الكفيل مجهولاً) ويبيع
العرايا في خمسة أوسق
فأكثر (والمحرّم كبيع
حاضر لباد)

(قوله والشراء) أي شراء
المتاق من الركن

بادي وحاضري والتعبير بالحاضر والبادي جرى على الغالب حتى لو كانا حاضرين أو باديين
أو أحدهما حاضرا والآخر باديا أو بالعكس كان الحكم كذلك فالمراد أي شخص كان ولو
اشترى شيئا أيام رخصه لبيعه أيام الغلاء لم يحرم عليه له عدم التضييق على الناس بخلاف ما لو
اشترى أيام غلوه لبيعه غالبا فإنه يحرم عليه لما فيه من التضييق حيثئذ (قوله لانهى عنه في
خبر الصحيين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد إذا لمسلم يدعو الناس برزق الله
بعضهم من بعض برفع رزق وجرمه أي ان يدعوهم برزقهم الله تعالى من هذه الجهة وان لم
تدعوهم جاز أن يرزقهم منها وان يرزقهم من غيرها (قوله بان يقدم) ليس بقيد أو يكون بالبلد
(قوله بمتاع) أي وان لم يكن ما كولا كالهوذة والصابون والارز والعسل والبر ولو كان
اختصاصا (قوله تم الحاجة اليه) أي وان لم يظهر ربيعه سعة في البلد لقلة أو لعدم وجوده
ورخص السعر أو كبر البلد والمراد عموم الحاجة إلى جنسه لا إلى شخصه وخرج بذلك ما لا
يحتاج اليه أصلا أو يحتاج اليه نادرا كالخيل الباق (قوله لبيعه بسعر يومه) قيد خرج به
ما لو قصد بيعه تدريجا فأسأله الحاضر أن يفوضه اليه (قوله فيقول له الحاضر) أي يبتدئه
بذلك وخرج به ما لو استشاره البادي في البيع تدريجا فلا يحرم عليه القول المذكور على
المعتمد بل يجب عليه بذلك النصيحة وقيل يحرم لأجل التوسيع على الناس فيسكت أفاده
الزيادي (قوله لا يبيعه) ليس بقيد بل مثله ما لو قال لبيعه لك فلان أو اتبعه أنت أو لبيعه
فلان معي (قوله على التدريج) أي شيئا فشيئا وهو ليس بقيد بل مثله ما لو قال لا يبيعه لك دفعة
بعد يوم وقوله باغلي ليس بقيد أيضا وكذا قوله فيوافقه على ذلك أي التردد بل مثله ما لو لم يوافقه
(قوله والمعنى في النهي) أشار به إلى أنه معقول المعنى والنهي في ذلك وفيما يأتي في بقية الفصل
للتحريم فيما يتركب المنهي عنه العام بالنهي وكذا الجاهل المقصر بان كان بين أظهر العلماء
بخلاف ما إذا كان بعيدا عنهم وهو من الصغار كما قاله مر وعده مجرى الزواجر من السكائر
والبيع صحيح لان النهي المعنى في اقترن به لانه كذا قدر كن ولا لازمه كقوله شرط (قوله على
الحاضر) أي القائل لا على صاحب المتاع وان أجابه لان له غرضا جائزا ولو ان العلة في الحرمة
إشارة الحاضر عليه بتركه وقد انتقضت فان قلت انه يحرم على الشافعي لعب الشطرنج مع
الخنفي لان فيه اعانة على معصية فالجواب ما تقدم من ان المعصية انتهت هذا القول المذكور
بخلافه في اللعب فانهم مستقرقوا أيضا فالحرم ثم وهو اللعب لا يقوم الا من اثنين بخلاف المحرم
هنا وهو القول فانه يقوم من واحد وهو المبتدئ وان لم يساعده الآخر (قوله وتلقى الركبان)
جمع راكب وكل من الجمع والركوب للأغلب فالمراد مطلق القادم ولو واحدا أو ماشيا والراكب
لغة خاص براكب الأبل والمراد هنا الأعم (قوله لانهى عنه في خبر الصحيين) وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية للبخاري لا تلقوا السلع حتى يهبط بها اللاسواق فن
تلقاها فاصحاب السعة بالخيار (قوله بان يتلقى) أي يقع منه التلقي وان لم يقصده كان خرج
الخصوص يدور آهم واشترى منهم قاله في شرح المنهج (قوله طائفة) تطلق على الواحد لان الجمع
ليس بقيد كما مر (قوله متاعا) أي وان لم تم الحاجة اليه لان العلة ضرر القادمين (قوله إلى
البلد) أي مثلا (قوله فيشترى منهم الخ) وكالشرائه منهم البيع أهم ما يقصدون شرائه من البلد
فهو حرام وكان المناسب أن يذكر ذلك لان الكلام في البيوع ولو قدم البادي يريد الشراء

(قوله أو أحدهما) الأولى
الاقتصار على عكس مودة
المصنف

لانهى عنه في خبر الصحيين
بان يقدم شخص بمتاع تم
الحاجة اليه لبيعه بسعر
يومه فيقول له الحاضر اتركه
لا يبيعه على التدريج باغلي
فيوافقه على ذلك والمعنى
في النهي ما يؤدي اليه من
التضييق على الناس والام
على الحاضر فقط (وتلقى
الركبان) لانهى عنه في خبر
الصحيين بان يتلقى طائفة
يحملون متاعا إلى البلد
فيشترى منهم

(قوله وقوله باغلي ليس
بقيد) وجه ع ش كونه
قيدا بانه لا يكون حاملا
للبيع على التأخير لا حيثئذ

قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر والمعنى في النهي عنه غيبهم والاثم على الملتقى فقط (والنجش بأن يزيد في الثمن) (الساعة) (الرغبة) في شرائها بل لا يغريه في شرائها ١٢ للنهي عنه والمعنى فيه الايداء ولا خيارا لا يشتري ولو كان عواطاة لتفريطه (والبيع

على بيع غيره) للنهي عنه في خبر الصحيحين (قبل لزومه) بأن يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط وذلك (قوله حرم على المعقد) أي للنهي عنه في عموم قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس الحديث شيخنا حفظه الله ومحل ذلك حيث أرادوا الشراء حالا بمن تم الحاجة اليه ومنه التقدير منه الحاضر مثلا لتأخير أقاده عس (قوله لانهم لا يعرفون) أي العربان لا يعرفون سعرا أي فلا يوجد منهم غيب لغيرهم (قوله وان لم يدخلوها) أي ان العبرة بهذا المحل وان لم يدخلوا البلد شيخنا (قوله ومالوا خبره عارف) التقييد بالعارف وبالوإطاة لبيان محمل الخلاف في ثبوت الخيار للمشتري المذكور في كلامهم وان لم ينص المحقق فان اتفق قديمهم فلا خيار له عزما (قوله وحتى لا يعامل) فيه انه لا يوافق قوله عليه الصلاة والسلام أو يذرفعه له للتعامل بالنظر اقوله بمتاع والغاية بالنظر اقوله يذر فيكون من استعمال المشترك في معنييه كافي حاشية المنهج (قوله بمعنى يشتري) فيه أن الضمير عائد على بعض

فتمعرض له الحاضر يريد أن يشتري له وخيضا وهو المسمى بالسهمسار حرم على المعقد وقوع السؤال عما يقع كغيره ان بعض العربان يقدم مصروير يشتريه من الغلة فيمنعهم حكم البلد من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج لهم والبيع عليهم وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم والبيع عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم لا يعرفون سعر البلد فتنتفى العلة فيهم أولا فيمنع نظر والظاهر الجواز فيهم ما لا تنفاه العلة فيهم اذا الغلب على من يقدم أن يعرف سعر البلد فلا غيب وان العرب اذا أرادوا الشراء ياخذون باكثر من سعر البلد لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفته وليس ذلك من التلحق الذي الكلام فيه اه أفاده البرماوى على المنهج (قوله قبل قدومهم) أي قبل وصولهم الى محل لا تنصرف فيه الصلاة وان لم يدخلوها وخبر وافور ان عرفوا الغيب الا ان عاد السعرا لا يشتري به على المعقد خلافا لما ذكره في شرح المنهج (قوله غيبهم) يقيد أنه اشترا بدون سعر البلد ولا بد أيضا أن تكون بغير طلبهم فجعله القيود أربعة فان انتزاعهم بطلبهم ولو مع الغيب أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم وتكتمهم من معرفة السعر أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها أو اشترا به أو باكثر فلا تحريم لا تنفاه التغيرير ولا خيار لا تنفاه الغيب (قوله والنجش الخ) وهو لغة الاثارة لما فيه من اثاره رغبة من يريد الشراء ومثله في الحرمة مدح الساعة بالكذب ابرغ فيها (قوله بل لا يغريه) ليس يقيد بل لو قصد دفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك وأما فتح باب الساعة فجائز للعارف بالقيم ولا بد أن لا يفتح بمن هو قيمته من أول الامر والاحرم عليه لانه يزداد فيها على ما فتح به فيضرب المشتري أما غير العارف بالقيم فيحرم عليه الفتح (قوله الايداء) فيحرم على العامد العالم بالنهي دون غيره على المعقد كبقية المحرمات لكن لا يشترط هنا العلم بنهي مخصوص بل يكفي العلم بالنهي العام كالتنهي عن الايداء بخلاف بقية المحرمات فانه يشترط فيه العلم بنهي مخصوص هكذا قاله عن وقد يقال ان بقية المحرمات فيها ايداء أيضا وعبرة الرمي والمعقد اختصاص الانم بالعام بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعد موم أم خصوص اه وهي صريحة في رد ما قاله العناني (قوله ولو كان) أي النجش عواطاة أي موافقة من مالك الساعة ومن يزيد فيها (قوله لتفريطه) أي بعدم مراجعته لاهل الخبرة وتأمله ونظيره ما قاله البائع أعطيت في هذه الساعة كذا فبان خلافه ومالوا خبره عارف بان هذا عقيق أو غير زوج عواطاة فاشترى فبان خلافه فلا خيار في ذلك وفارق ثبوته في التصرية كما يأتي بانهم لا يغري في ذات المبيع وهذا خارج عنه اه أفاده م (قوله والبيع على بيع غيره) أي وسبب البيع وهو الامر الاتي وكالبيع على البيع الشراء على الشراء كان يأمر البائع بالفسخ ليشتره باكثر من ثمنه وله ترك ذلك لان الكلام في البيوع (قوله للنهي عنه في خبر الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض زاد الناس حتى يتباع أو يذر اه وحتى للتعامل ويتباع بمعنى يشتري أي حتى يتم الشراء والافه وقد وقع الشراء على الشراء ميسر على ذلك (قوله بأن يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط) أي أو العيب ومورته أن يطالع له لا على

انضاف الى بيع ومصدوقه البائع فيه صير التقدير على بيع البائع حتى يشتري ذلك البائع ولا يخفى فساد ما أجاب العيب بل بان مصدوقه المشتري والاضافة من اضافة المصدوق له والقائل محذوف أي على بيع البائع بعضا وهو المشتري

كان يامر المشتري بالفسخ
ليبيعه مثل المبيع بأقل
من ثمنه والمعنى في النهي
عنه الا اذا (والسوم على
سومه) أي سوم غيره للنهي
عنه في خبر الصحيحين (بعد
استقرار الثمن) بالتراضي
به صريحاً بأن يقول ان
أخذت شيئاً ليشتره بكذا
رده حتى أبيعك خيراً منه
بهذا الثمن أو مثله بأقل
أو يقول لما لك استقره
لاشتره منك يا كذا والمعنى
في النهي عنه الا اذا خرج
بإستقرار الثمن ما لو كان
المبيع بطاف به على من
يزيد فلا منع من الزيادة
وتعبري بغيره أعم من تعبيره
بأخيه (وبيع المصراة)
لأنه في خبر الصحيحين
(وهي متروكة الحلب)
لا إمام كثرة لبنها) والمعنى
في النهي عنه التديس
(وللمشتري الخيار

(قوله ولا تحقق) أي ولا
يشترط في الحرمة تحقق
الخ (قوله للغالب الاولى
لارقة لأنه الذي مرفيه

٢ (قوله أعم من تعبيره
بالاخ) نسخ الشارح التي
بايدى أخيه اه معصم

العيب فيقول شخص للمشتري في هذا الزمن رده الخ ولا يقال انه يرده وان لم يامر له لا فيقول
انه قد يرضى به وعبارته هنا مساوية لعبارة المنهاج وعبر في المنهج بقوله زمن خيار ثم قال فهو
أعم من قوله قبل لزومه اه فكان الاولى هنا أن يعبر بذلك ولكن جل من لا يسمو (قوله
كان يامر المشتري) أي وان كان معقبونا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع
وكالامر بالعرض عليه ساعة كذلك فهو ليس بقيد (قوله بأقل من ثمنه) أي أو خيراً منه مثل
ثمنه أو أقل ومحل الحرمة ما لم يأذن البائع فان أذن جاز لان الحق له هذا ان دلت الحال على رضاه
باطناً فان دلت على عدمه كأن أذن لخوف أو كراه أو حال سوء خلق فلا ولا فرق في الحرمة
بين أن يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها ولا تحقق ما وعده من المبيع على الاصح فيه ما
أفاده م (قوله والسوم الخ) هو أن يأخذ ساعة ليقلها هل تعجبه فيستريح أو لا فيردها
أي وسبب تحصيل السوم وهو القول الاتي فهو الموصوف بالحرمة (قوله للنهي عنه في خبر
الصحيحين) وهو لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر يعنى النهي والمعنى فيه الا اذا رده
الرجل والاخ ليس للتقيد بل الاول لأنه الغالب والثاني للرفقة والعطف عليه وسرعة امتثال
فغيرهما مثلها ما قاله في شرح المنهج (قوله بعد استقرار الثمن الخ) قال ع ش وقع السؤال في
الدرس عما يقع كثيرا باسواق مصر من أن يريد المبيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع
اليه ويقول له استقر سهرة متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر فهل يحرم على غيره
شراؤه بذلك السعر أو بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر انما في اذم فيحقق قصد
الضرر حيث لم يدين المشتري بل لا يعد عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس نصريحاً
بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه (قوله بالتراضي به
صريحاً الخ) ولا يبدأ أيضاً بعد التراضي به من المواعدة على ايقاع العقد وقت كذا انما يتقارن
عليه ثم افتراق من غير مواعدة لم يحرم السوم حينئذ كما نقله الامام عن الاصحاب اه شوبري على
المنهج (قوله بان يقول لمن أخذ شيئاً الخ) وجهه انه معنى كونه سائماً على سوم غيره أنه عرض
بضاعته للسوم الواقع اسلعة غيره ومثل القول المذكور عرض سلعة مثل المبيع بانقص
أو أجود منها بمثل الثمن (قوله أعم من تعبيره بالاخ) ٢ لكن الاصل عبر بذلك موافقة للمحدث
وتقدم أنه للغالب (قوله ويبيع المصراة) من التصريفة وهي الجمع يقال صرى الماء في
الحوض جمعه فيه فالتصريفة لغة الجمع والربط وشرعاً ترك اللبن في الضرع وسواء كانت المصراة
ما كولة للحم أم لا (قوله للنهي عنه في خبر الصحيحين) وهو لا تصرف والابل والغنم فن ابتاعها
بعد ذلك أي بعد النهي فهو بخير النظرين به أن يحلبها ان رضيا أمسكها وان سخطها ردها
وصاعاً من غنم وقيس بالابل والغنم غيرهما بجامع التديس في كل وتصروا بوزن تركوا بحزوم
بحذف النون والوار الموجودة في الرسم فاعل وان حذف في النطق لالتقاء الساكنين اه
أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله وهي متروكة الحلب) بفتح اللام مصدر من باب طلب وحكي
اسكانها واقتصر في المختار على الاول سواء قصد التركة أم لا علم بذلك أم لا والايام تصوير والعله
للاغلب أو يقال هذه المذكورات قيود للحرمة وهي لا تعتبر في ثبوت الخيار الاتي (قوله
والمعنى في النهي عنه) أي عن بيع المصراة أي الغالب فيه ذلك فلا يرد صورة عدم العلم ولو زاد

ولضرر البهيمه كان أولى لكنه اقتصر على التدليس لانه لا يوجد الا عند قصد البيع الذي
الكلام فيه (قوله فورا) أي بعد العلم بالتصريه (قوله الاثلاثة أيام) أي بعدها وإذا ظهرت
ثبت الخيار فورا وقوله العلف بفتح اللام أي الشيء المعلق به كأن كانت نسقي من ماء عذب
فصار نسقي من ماء ملح وكقوله العلف (قوله أو تبدل الأيدي) بأن كان يحلبها النساء ثم حلبها
الرجال وأيديهم فيها أي وسبقا بالنسبة لا يدي النساء (قوله أو غير ذلك) كأنقرادها عن أخواتها
واختلاف المسقي (قوله بعد حلبها) ليس بقيد أي أو شرب ولدها أو شربها لنفسها فالمدار
على تلف اللبن الموجود عند الشراء أما لو حدث ابن عند المشتري ثم ردها بعيب فلا يرتد له شيئا
لانه حدث في ملكه (قوله ردمها صاع تمر) أي وإن كانت ما كولة وكان لبنها مقلولا ما غير
المأ كولة كالجارية والآن فلا يرد معها شيئا لأن لبن الجارية لا يعتاض عنه غالباً وإن كان
ما كولا ولبن الآن نجس لا عوض له وأما غير المقلول وهو النافه فلا يرد معه شيئا ويؤخذ
الصاع بعد عدد المصراة وبتعدد العقد أو البائع أو المشتري كأن اشتراها اثنان من واحد أو
عكسه لا بتفصيل الثمن وسواء اشتراها بقدر الصاع أو بدونه كالارنب ومحل وجوب رد الصاع
أن لم يتفقا على غيره فان اتفقا على رد اللبن أو دراهم أو على عدم رد شيء جاز وليس من ذلك كما
قال ع ش ما يقع الآن من رد البهيمه بعد حلبها بالشيء مع عدم مطالبته بتبدل اللبن لأن ذلك
انما هو لعدم العلم بوجوب شيء لا يفتى علم به كان له الطلب ولو بعد مدة طويلة وقياس ما قبل من
وجوب اعلام النساء بأن لبن المنة وجوب اعلام البائع باستحقاقه بدل اللبن اه والتمر
الواجب هو المتوسط من غير الباد فان فقد في بلد تلف اللبن وحواليه الى مسافة القصير بأن
لم يوجد في ذلك بطن منه له اعتبرت قيمته يوم الرد بالمدينة الشريفة على المعتمد ويعلم ذلك
بالاستصحاب فاذا فارق البائع أو غيره المدينة وقيمة الصاع فيها درهم مثلا استحب حتى يعلم
أربطن خلاقه فان قبل لم تعين التمر هنا ولم يجز العـ دول الى غير بغير رضا وان كان أعلى منه
في القيمة والاقتنيات بخلاف الفطرة أوجب بأن المقصود هنا قطع النزاع مع ضرب تعبد
والمقصود في الفطرة سد الخلة (قوله والتصريه) مبدأ لكل تدليس عطف عليه ونظير قوله
حرام وما بينهما اعتراض وقوله وتسويد شعر رأى شعر الشيب مثلا وما أحسن قول بعضهم
قالت أرا الخضبت الشيب فأت لها شترته عنك يا ممي ويا بصري
فقههت ثم قالت ان ذا عجب • تكاثر الغش حتى صار في الشعر

(قوله وتجميده) شمل اطلاقه الذكروا لا أنثى وهو كذلك كما قاله الأذري ولا بد في ثبوت الخيار
من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر غالب الناس أنه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تقصير
اهم ولا بد في ثبوته أيضا أن لا يتجعد بنفسه كما يفهم من قوله وتجميده والاخبار بخلاف
التصريه فانما ثبت الخيار ولو من غير فعل فاعل كما مر (قوله الدال على قوة البدن) وهو
ما فيه التواء لبعضه على بعض وانقباض أي انكمش أما جعله كدقفل السودان فلا حرمة
فيه ولا خيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المقتضية لزيادة الثمن (قوله وتجميد وجهه) ويثبت
الخيار بذلك ولو حصل من غير أمر البائع ولا علمه لا طخ ثوب الرقيق بعد ادخيمه لالكاتبه فاحاف
فلا خيار فيه إذ ليس فيه كبير غرر أو تقصير أو اشتري به دم أمتهائه والسؤال عنه وإن حرم ذلك

فورا) كخيار العيب
وأوجب عن خبر مسلم من
اشترى شاة مصراة فهو
بأنه اثنان أيام بأنه محمول
على الغالب من أن التصريه
لا يظهر الاثلاثة أيام لاحالة
نقص اللبن قبل تمامها
على اختلاف العلف أو
المأوى أو تبدل الأيدي أو
غير ذلك (فان ردها ولو
بعيب آخر) بعد حلبها (رد
مهما صاع تمر) خبر مسلم
بذلك (والتصريه وكل
تدليس ككتم عيب
وتسويد شعر أمة وتجميده)
الدال على قوة البدن
(وتجميد وجهه حرام) فبان
فعله العالم بالتمهي عنه
لكن العقد قد صحح ولأن
التمهي عنه انما هو

لامر خارج عنه هذا من تعلقات بيع المصراة ثم عطف على ما قبله قولي (وبيع العنب فمن يخذله تجزأ السيف فمن يقتل به غيره) هو أعم من قوله المسكين (ظلموا الشبكة من بصطاد) بها ١٥ (في الحرم والخشب من يخذله من الملاحى) لتسبيه في الحرام ومثلها بيع

المساكين المرد من عرف بالفجور فيهم ومحل تحريم بيعه ذلك عن ذكر إذا تحقق أو ظن أنه يفعل ذلك فان توهمه كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بان يهبطه شيئا على أنه صاحب السلعة) هبة (ان لم يتم البيع) ومن الثمن ان تم للشيء عن ذلك رواه أبو داود وغيره

(قوله لا بوضيعة) فلو مات الموصى قبل تمييز الولدين بطلانها عند ممر وان رضى الموصى له بتأخير القبول الى التمييز وقال الخطيب على المنهاج بدوام الصحة قياسا على ما لو وهب الاصل لقرعه جارية حائلا فقبلت من غيره ووادت فان للاصل الرجوع (قوله فان اختل الخ) أي بان لم يشترط بان كان من غلة ضيعته مثلا أو اشتراه قبل الغلاء أو بعده لا يمسه البيع بعد بل إما كاه أو يبيعه حالاً وان كان له بعد ذلك فمعد التاخير للبيع باغلي كما قاله من عن ممر أو لمسه لم يبيعه لا باغلي فلا حرمة في ذلك كاه فنام له

الايمام (قوله لامر خارج) أي وهو التدليس والحرمة من الصفات وان كان ظاهر حديث من غشنا فليس منا أنهم امن الكبار وقوله هذا أي قوله والتصرية الخ انما أتى بذلك لان هذين الامرين ليسا من البيوع فلذا احتج الى التصريح بهما بالحرمة والى أن ما بعدهما لا يعتبر فيه تدليس لانه من تعلقات بيع المصراة ولا يرد أن ما تقدم من تلقى الركن ونحوه ليس من البيوع أيضا مع أنه لم يصرح فيه بالحرمة بل اكتفى بعطفه على ما قبله فها قال هنا وكذا التصريفة وكل تدليس الخ لا تاتى قول ان تلك الامور ذكرها على وجه كونها من البيوع وان كان فيه ساهلة كما مر ولا كذلك التصريفة وما بعدهما فانه ذكرهما على وجه كونها من البيوع (قوله وبيع العنب) أي ولو من كافر وانما أخر هذا لانه لم يرد فيه نهي مخصوص ولا يفتي ما في عبارته من القصور فكان الاولى أن يقول كما في منهج وبيع فحور طرب كعنب لم يخذله مسكرا (قوله والسيف) محله اذا كان لغير حربي أما هو فالبيع له فاسد وقوله من يقتل به غيره أي أو يقتل به نفسه كالسيف كل آلة قتل وعبارة ممر وسلاح من فحور باغ وقاطع طريق اه وهي تشمل السيف أو غيره ومن يقتل به غيره أو يجرحه به فالقتل أيضا ليس ببيع وقوله ظلموا أي قتلا محرما (قوله والخشب الخ) ومنه البوص لمن يخذله من امير (قوله لتسبيه الخ) أفاد أن ذلك هو القاعدة وأن المذكورات أفراد منها فكل تصرف يفضي لمعصية حرام ومن ذلك أن يفرغ لشخص عن وظيفة وهو ليس من اهله أو يعلم أن القاضي يقرره في ذلك أو عن نظروته يعلم أنه لا يقوم بحقه ويعلم من ذلك كما قاله ممر حرمة اطعام مسلم مكاف كافر امكاف في شهر رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن أنه ياكله من الان كلام من ذلك تسبب في المعصية واعانة عليه ابناء على الراجح من تسكيف الكفار بفروع الشريعة (قوله المالك المرد) مثاهم بيع أمة عن يخذلها لغناه محرم والثوب الحرير للبر رجل بلا ضرورة قاله ممر (قوله فان توهمه كره) وكذا لو شرب فيه من باب أولى (قوله وبيع العربون) أي البيع الذي فيه العربون (قوله وهو بفتح العين الخ ٣) ويقال له العربان بضم العين واسكان الراء وتبديل العين هـ مزة مع الثلاثة فضيه ست لغات والبيع فيه فاسد دون ما قبله فهو وفاء بالغاية السابقة في قوله وان صح في غير العربون (قوله صاحب الساعة) بكسر السين جمعها سلع كسيرة وسدر ويجوز فتحها عذاني ساعة المتاع أي البضاعة أما ساعة الجسد أي التي تخرج من الحصة الى البطيخة فهي بالكسر لا غير هذا هو المشهور وعبرة المصباح تفيد أن كلامه ما بالكسر وأن التي بالفتح الساعة بمعنى الشجرة ونظم ذلك بعضهم فقال وساعة المتاع ساعة الجسد * كل بكسر السين هذا ما ورد

أما التي بالفتح فهي الشجرة * عبارة المصباح فاسكنا نهيجه اه (قوله هبة) اما من نوع على أنه خبر ثان لأن أو منصوب على الحال أو التمييز أو خبر ان تكون حذف هي واسمها وعلى كل فهو من تمام الصيغة فلا بد في البطلان من النص عليه في صلب العقد والافلاس حرمة ولا بطلان وبقي من المحرم التفريق بين الأمة وان رضيت وولدها الرقيق ولو باقالة أو رد بعيب أو سفر عرفا كنحو فرسخ حتى يميز لا بوضيعة أو عتق أو وقف وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عنها لا بذبحة ومن الحرم أيضا كما قاله ممر احتسار القوت بان يشترط وقت الغلاء عرفا لمسه ويبيعه به ذلك باكثر من ثمنه لا تضيق حينئذ فان اختل شرط

(٣ قوله وهو بفتح العين) ليس في النسخ التي بأيدينا لفظ وهو اه مصحح

من ذلك فلا اثم والاوجه انه لا يكره امسالة ما فضل عن كفايته وكذا بانه سنة نعم الاولى
بيعه ما زاد عليها ويجوز من عند زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة وعلم مما تنقرو
اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو قرأوا في بيع جميع الاطعمة ويحرم على الامام
اونائبه ولو قاضى بالتسعين في قوت او غيره ومع ذلك يعزى مخالفته للافتيات عليه ويصح البيع
اذا الحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود

(باب بيع الاعيان)

احتزب ذلك عن بيع المتاع كبيع حق الممر أو حق وضع الاخشاب على الجدار (قوله
وهي) أي بيع الاعيان والاول اقرب الى كلامه وايضا لا كثر رجوع الضمير الى المضاف
دون المضاف اليه ما لم يكن المضاف لفظ كل والارجع الى المضاف اليه (قوله أو في الذمة) أي
مرتبطة بالذمة باعتبار كونها أوصافها المتزمنة فيها فبما يشبه ارتباطه مطلق عين بالذمة بالمعنى المذكور
بإرباط الظرف بالظروف ففسرى التشبيه للجزئيات فاستعمل لفظه في الموضوع لا ارتباط طرف
بظروف خاصين لا ارتباط عين بخصوص بالذمة المخصوصة (قوله فالخاضرة الخ) شروع في بيان
احكام الثلاثة بعد ذكرها أجمالا والخاضرة مبدأ خبره يصح الخ وما بينهما ما اعتراض قصده به
التفصيل ويخرج بقوله الرؤية المعتبرة ما لم تر بالكلية أو رؤيت رؤية غير معتبرة بان كانت
منقوشة ووجهاها مختلفان فرأى الظاهر فقط أو الباطن فقط فلا يصح بيعها وعلم من اعتبار
الرؤية في صحة البيع أن الاعنى لا يصح بيعه ولا شرائه كما مر فطريقه أن يוכל (قوله بشرطه
الآتي) أي في الباب بعده وهو مفرد مضاف فميم الشروط الستة من كونه طاهرا منة طهرا به الخ
ما يأتي والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن كالبائع والمشتري كذا قاله المناوي نقلا عن
جده (قوله والغائبة الخ) ذكرها خمس صور اثنين منطوقا وثلاثة مفهوما والبطالان في الثلاثة
منها وهي صورتا المنطوق وواحدة من المفهوم والصحة في صورتين من المفهوم والمراد بالغائبة
غير المرتبة حالة العقد سواء كانت غائبة عن محاسنه أو حاضرة فيه وقوله لم يصح بيعها أي وان بالغائبة
في وصفها أو سمعها المشتري بالتواتر ولا يشك كل على ذلك صحة البيع فيما لو قال اشتريت منك ثوبا
صفته كذا ثم ذه الدراهم فقال بعته لان ذلك بيع موصوف في الذمة وهذا بيع عين موصوفة
متميزة كذا قاله الرمي الكبير (قوله ولم تغير مادة) أي أصلا أو غالبا فهو صادق بصورتين بان لم
تتغير أصلا في العادة كالارض أو غالب عدم تغيرها فيها كالشباب وأسند عدم التغير للعادة ولم
يقبل ولم يمكن تغيرها لكونه يمكن فيها ذلك (قوله من نحو شهر) أي لا من نحو مدة طويلة (قوله
أو أحتمل تغيرها وعدمه) أي استوى الامر ان (قوله كحيوان) هو نظير لما أحتمل التغير
وعدمه لا جزئي من جزئياته لانه يتغذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فيغلب عليه التغير
لكنه يصح بيعه فيكون مستثنى مما يغلب فيه ذلك والفرق بين المثال والنظير أن الاول جزئي
بذكر لا يوضح قاعدة كالفاعل مرفوع ومثاله جاء زيد والثاني جزئي بذكر لا يوضح قاعدة
أخرى كالحیوان هنا فانه جزئي مما يغلب فيه لكنه مستثنى منه فيصح بيعه فذكره عقب
ما أحتمل التغير وعدمه على وجه التنظير في الصحة لقصد ايضاح ذلك فهو جزئي من كلي وهو
ما يغلب تغيره ذكر لا يوضح كلي آخر وهو ما أحتمل الامرين وأما مثال ذلك فكالحیوان المرتبة

(قوله في زمن الضرورة)
أي ما لم يتحقق وتصل الحد
الاضطرار والالم يبق له
كفاية سنة وتردد عش
فما يبق له حبة تذو الظاهر
أنه كفاية يوم وابله كما
يعض الهوامش (قوله
بالاقوات) قال عش ومثلها
الادم (قوله ويحرم على
الامام) وقيل يجوز في زمن
الغلاء (قوله للافتيات) وهو
جائز وقبل حرام (قوله
أقرب) ولان المبوق له هو
البيع المتعلق بذلك شيخنا
(قوله شواظير) الذي في
رم وجزأه مثال

(باب بيع الاعيان)

وهي ثلاثة اذ (العين اما
خاضرة أو غائبة أو في الذمة
فالخاضرة وهي المرتبة
الرؤية المعتبرة في صحة
البيع (يصح بيعها بشرطه)
الآتي (والغائبة ان لم يرها
العائد ان) بان لم يرها كل
منها أو أحدهما (قبل)
أي قبل العقد (لم يصح
بيعها) للغرر (وان رأياها)
قبل (ولم تغير عادة كارض)
وثياب رأياها من نحو شهر
(أو أحتمل تغيرها) وعدمه
(كحيوان صح بيعها)

من نحو شهر (قوله في الاول) وهو ما لم يتغير عادة والثاني وهو قوله أو احتمل الخ (قوله ومحل)
 أي محل وجود صحة البيع في القسمين والضمير راجع لشيء من المعنى (قوله ذاكرين) أي عالين
 من الذكربالضم مقابل النسبمان فان نسبها اطول المدة فهو بيع غائب (قوله كفا كفة
 رطبة) أي مضى بعد رؤيته من يغلب تغيرها فيه والافهى من القسم السابق اذ تغير كل شيء
 بحسبه وكالفا كفة المذ كورة الاطعمة التي يسرع فسادها (قوله لم يصح بيعها) أي وان لم
 تتغير بالفعل لان شأنها ذلك وأما القسمان الاولان فيصح بيعهما وان وجد امتغيرين نظرا
 للشأن أيضا لكن يثبت الخياران وجد امتغيرين (قوله وتكفي رؤية بعض المبيع) أي وان
 رآه من كوة لامن وراء جاج كالألة المسماة بالعميون ولامن ما صاف كما لا يكتفي به ما في ستر
 العورة في الصلاة للاحتياط في البابين وانما وقع الطلاق المعلق بالرؤية اذا وجد من وراء
 أحدهما لان المدار ثم على مطلقها وقد وجدوهنا على معرفة المبيع التامة فلم يكتف بذلك نعم
 يصح بيع السمك والارض المستورين بالماء الصافي لانه من مصالحهما كذا قاله الرافعي
 وقضيته امتناعه مع السكينة ويفرق بينه وبين صحة ايجار الارض مع من ذلك بان الاجارة
 أوسع لانها تقبل التأقوت ولان العقد فيها على المنفعة دون العين (قوله ان دل على باقيه) أي
 أولم يدل على ذلك لكن كان صوابا لما بقي لبقائه كقشر رمان وبيض وخشكان وهي بحينة يضاف
 اليها لوز وجوز وفستق وسكر وبلع على ذلك بحينة رقيقة وقاية لها وتسوى في التنوير وبعد
 نضجها يؤكل ما في باطنها وترى القشرة وهي كلمة أعجمية وخشكان معناه يابس ونان معناه بحين
 وعادة الاعاجم تقديم الصفة على الموصوف وكقشرة سفلى لجوز أو لوز فتسكني رؤية ذلك لان
 صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه بخلاف جوز القطن وجلد الكلب ومحوهما
 وخرج بالسفلى وهي التي تسكر حالة الاكل العليا لانها ليست من مصالح ما في باطنه نعم ان لم
 تنعقد السفلى كفت رؤية العليا لان الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الاعلى
 لان قشره الاسفل كباطنه لانه يحس معه فصار كأنه في قشر واحد وبيع السكر في قدوره لان
 ذلك من مصالحه كنفقاع السكر وهو زجاج يستبه على ماء نحو الزبيب الذي فيه خوف أن
 يفسده الهواء ثم سمي به نفس الماء المذ كور العجاورة الا يشترط رؤية شيء منه لان بقاءه فيه
 من مصلحته ومثل ذلك اللبن في رغونه التي تستمر (قوله كظاهر الصبرة) أي المتفقة الاجزاء نحو
 صبرة بر ولوز وأدقة ومسك وحموة وكيميس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبر في بيت وتسكني
 رؤية أعلى المائعات في ظرفها لان الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه فان تحالفت الخيارات
 لا صبرة نحو بطيخ ورمات وسفرجل فلا يكتفي فيه ما مر بل لابد من رؤية جميع كل واحدة من
 جميع جوانبها وان غلب عدم تفاوتها أو يباع عذاقان رأى أحدهما في نحو بطيخة كان كبيع
 الغائب كالشوب الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا
 وعمقا من أرض لم يصح لان تراجم مختلف كظاهر الصبرة المتفقة الاجزاء الا نموذج بضم
 الهمزة أو فتحها مع ضم الميم وفتح المجهمة فيهما ويقال فيه نموذج بفتح النون وضم الميم المشددة
 وفتح المجهمة وهو المسمى عند السماسرة بالعينة فتسكني رؤيته حيث كان النموذج الشيء متساوي
 الاجزاء كالحبوب وأدخل في صيغة البيع كأن يقول بعثك البر الذي عندي مع النموذج وان
 لم يرد له المبيع أو تلف قبل العقد لانه ورد على الباقي والمرئي فان لم يخله في ذلك لم يصح وان رده

في الاول والظاهر في الثاني
 بقاؤها بجبالها ومحلها اذا
 كانا ذاكرين لا وصادفها
 عند العقد (أو غاب
 تغيرها) في المدة (كفا كفة
 رطبة لم يصح) بيعها للغير
 وتكفي رؤية بعض المبيع
 ان دل على باقيه كظاهر
 الصبرة

(قوله أو تلف قبل)
 بعده

والرؤية في كل شيء على ما يليق به (و) العين (التي في الذمة يصح بيعها بذكرها مع جنسها وصفها كعبد حبشي نخاعي) مع بقية الصفات التي تذكر في السلم (وعد) هذا (يعا) لا سلم (مع أنها) أي العين (في الذمة اعتبارا بلفظه فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفرق) إلا أن يكون ذلك في ربو بين فبشرط فيه التقابض قبله كما في العين الحاضرة وهذا إذا لم يذكر مع ذلك لفظ السلم فإن ذكر كان قال بعتك كذا سلما أو اشتريته منك سلما كان سلما وعلى ككون ذلك بيعا يشترط تعيين أحد العوضين في المجلس

(قوله والجدران) أي غير الأساس رشدي إذا لا يشترط رؤيته كما سيأتي في البستان لتعذر وقوله داخل وخارجا أي داخل الدار وخارجها (قوله وبعضها في الماء) في حواشي ممر اغتفار ذلك في الكبيرة جدا (قوله يشترط تعيين أحد العوضين الخ) يجوز المراد بالتعيين فقوله أصير ورته الخ يفيد الحلول والتعيين يكون مع التاجيل ولو بالخطبة

للمبيع لا تتفاء رؤية شيء من المبيع حينئذ أفاده م (قوله والرؤية في كل شيء على ما يليق به) يريد أنه يشترط أن يرى من كل مبيع مقاصده عرفا بأن يرى ما يختلف معظم المسألة باختلافه فيعتبر في الرقيق رؤية ما عدا العورة والمراد به ما بين السرة والركبة في الذكور والأنثى وفي الدابة رؤية كاهها حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كاف ولا يشترط إجراؤها ليعرف سيرها ولا يشترط فيها ولا في الرقيق رؤية اللسان والاسنان وباطن حافر وقدم ولذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي الدار رؤية البيوت والسقوف والمستحم والمالوعة والجدران داخلها وخارجها والأسطحة والطريق وفي البستان رؤية أشجاره ومجرى مائه وكذا رؤية الماء الذي تدور به الرحا على المعقد لرؤية أساس البستان ولا عروق الأشجار ونحوهما ويشترط في ذلك ونحوه رؤية الأرض ولو رأى آلة بناء الحمام وأرضه قبل بناءه لم يكف عن رؤيتهما كما لا يكفي في التمر رؤيته وطباو كما لو رأى نخلة أو صيفا فكم لا يصح بيعهما بالرؤية أخرى وفي السفينة رؤية جميعها حتى مافي الماء منها فخرج منه لأن بقاءها فيه ليس من مصالحها وهذه مما تعم به البلوى فيبيعون السفينة وبعضها في الماء وفي الخفصة رؤية جزء من القطن داخلها وفي الثوب المطوي نشره لغير المبيع ورؤية وجهي ما يختلف منه كديباج منقش وبساط يختلف ما لا يختلف وجهاه ككراس وهو كما في القاموس القطن الغليظ ومراد الفقهاء ما لا يختلف وجهاه فتكفي رؤية أحدهما في الكتب والمحفف والورق الأبيض أي الخالي عن الكتابة على أي لون كان رؤية جميع الأوراق ورقة ورقة (قوله بذكرها) الباطن مع وقوله كعبد مثال للعين وحشي مثال للجنس لأن المراد به ما يشمل النوع والصنف لخصوص الجنس المنطوق وخماني أي طوله خمسة أشبار مثال للصفة وقوله مع بقية الصفات كالكورة والأثوة وغيرهما مما يأتي (قوله وعد هذا) أي العقد على العين التي في الذمة بلفظ البيع فقط فإن ذكر معه لفظ السلم فسيأتي قريبا أي عده في المتن بيعا حيث جعله من أقسامه (قوله اعتبارا بلفظه) فإن نظر للمعنى وهو كون المبيع في الذمة كان سلما ولكن المعقد الأول وهو أنه بيع خلا فالأشياء عليه الشارح في شرح منبهه (قوله فلا يشترط) تقرير على كونه بيعا أي بل يشترط التعيين فقط على ما سيأتي ويترفع عليه أيضا صحة الخوالة عليه والاستبدال عنه بخلافه على كونه سلما فإنه يشترط تسليم الثمن قبل التفرق ولا يصح فيه شيء مما ذكر (قوله في ربو بين) سواء كانا متفقين الجنس أو مختلفين وقوله قبله أي قبل التفرق (قوله كما في العين الحاضرة) أي الربوية كاردب فتح بمثله أو شعر فانه يشترط فيها ذلك (قوله وهذا) أي كون العقد على العين الموصوفة بيعا وقوله إذا لم يذكر مع ذلك أي مع لفظ البيع المذكور وقوله أو اشتريته منك سلما أي وإن لم يقل البائع بعتك سلما وقوله كان سلما معقد فيشترط فيه قبض الثمن في المجلس مطلقا (قوله وعلى ككون ذلك) هذا رجوع للمتن وهو ما إذا لم يذكر مع لفظ البيع لفظ السلم (قوله يشترط تعيين أحد العوضين) أي الغير الربويين أي ولا يشترط قبضه في المجلس لأن التعيين بمنزلة القبض أصير ورته العين حالا لا بدخلة أجل أبدا والفرق بين ذلك وبين الإجارة في الذمة حيث اشترط فيها قبض الأجرة في المجلس مع أن كلا منهما سلم في المعنى أن المنافع معدومة ولا يمكن استيفاءها دفعة فخير وأضعفها باشتراط قبضها

في المجلس بخلاف المبيع في الذمة فانه موجود يمكن استيفاءه دفعة وكلام الشارح معتمد خلافا لمن ضعفه (قوله والايصير) برفع المضارع اما على تقدير الشرط ما ضيا أي والا كان كذلك بأن لم يعين أحد العوضين في المجلس يصير أو على انه خبر مبتدأ محذوف مقرون بالقاء ان كان مضارعا أي والا يكن كذلك فهو بصير والجملة جواب الشرط وانما احتيج لهذا التكلف لرفعه المضارع الواقع في جواب الشرط وهو لا يجوز الا على ضعف قال في الخلاصة

وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * ورفعه بعدم مضارع وهن

فلو حزمه لسلم من ذلك (قوله بيع دين بدين) أي في معنى بيع الدين بالدين الثابت من قبل وهو أي بيع الدين بالدين الثابت قبل العقد باطل فكذلك هذا وانما لم يكن منه لان الدين هنا منشأ حال العقد لا ثابت من قبل لكنه لما لم يعين فيه أحد العوضين في المجلس أشبهه ببيع الدين بالدين الثابت من قبل فان عين أحدهما في المجلس كان صحيحا وهذا في غير الربويين أما ما تقدمت عليه أنه لا بد من قبض ما في المجلس ولا يكفي التعيين فلو ضم الشارح هذا لما تقدمت كان أولى وقد علم ان ما نحن فيه ليس فيه بيع دين لمن هو عليه ولا لغيره من هو عليه بل ذلك مسألة أخرى حاصلها ان بيع الدين لغيره من هو عليه بغير دين ثابت قبل بان كان بعين أو بدين منشأ كان باع لعمر ومائة له على زيد بمائة لا بد فيه من القبض في المجلس مطابقا وأن يعمد ان هو عليه بغير دين ثابت قبل بان كان بعين أو بدين منشأ فيه تفصيل ان كان ذلك في متعة في علة الربا كذا رآهم عن دناير أو عكسه اشترط قبض العوض في المجلس والا اشترط التعيين فقط وهذا هو المعتمد خلافا لما ذكره في المنهج وشرحه والحاصل أنه يصح بيع الدين بغير دين سابق أعين من ان يبيعه بعين أو بدين منشأ سواء باع من هو عليه المسمى ذلك بالاستبدال أو لغيره كان باع لعمر ومائة له على زيد بعين مائة أو بمائة منشأة ولكن يشترط في بيع الدين لغيره من هو عليه القبض مطابقا سواء كانا ربويين أم لا اتفاقا في علة الربا أم لا وفي بيعه لمن هو عليه وهو الاستبدال التفصيل المتقدم أما بيع الدين بالدين الثابت من قبل فهو باطل سواء باع من هو عليه كان استبدال عن دينه ديننا آخر أو لغيره كأن كان لهما دينان على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه دينه سواء اتحد المجلس أو اختلف للنهي عن بيع الكالئ بالكالئ وفسر ببيع الدين بالدين هذا هو تحرير المسئلة

* (باب لزوم البيع) *

أي بيان الحالة التي يكون فيها الانعاب عن عدم التمكن من فسخه كما سجد كره وائس المراد لزومه بعد جواز انما رآه من العقود اللازمة من الجانبين (قوله صبيغته) أي البيع وهي اما ايجاب وهو ما يدل على التامك السابق دلالة ظاهرة صريحا كان كبعثك أو ملكك أو اشترقي كذا بكذا ولومع ان شئت وان تقدم على الايجاب أو كتابة بكملة لك بكذا أو خذ أو تسلمه ولو يدون مني أو بارك الله لك فيه وان لم يكن في جواب بعث أو باعك الله بخلاف طاعتك الله أو اعتقك الله أو أبرأك الله حيث كان صريحا لان ما أضيف الى الله تعالى من العقود ان استقل به الشخص كان صريحا والافكاية وقد يفرق أيضا بان هذا الباب أحوط ولا بد في الكتابة من نية عنده من أجزا صبيغته ولا بد من ذكر العوض في حق المبتدئ سواء في الصريح والكتابة موجبا كان أو قابلا ما غير المبتدئ فلا يجب عليه ذكر ذلك ولا نية واما

(قوله لا بد فيه من القبض) أي لكل من العوضين كما يعلم من حواشي المنهج اه شب راجعه (قوله ديننا آخر) أي في ذمة المستقبل بأن يكون لكل من زيد وعمر على الآخر دين اه شيئا (قوله وائس المراد الخ) انظر ما المانع من ذلك ومعنى كون البيع من العقود اللازمة أنه يؤل الى اللزوم (قوله السابق) أي الذي تقدم في تعريف البيع حيث قال المحشي ثم هو تملك بتمن على وجه مخصوص (قوله وان تقدم) أي ان شئت بالفتح على الايجاب وهو ضعيف كما في مرقلا عن السبكي وفرق بين التقديم والتأخير أنه عند التقديم تعلقي لا ابتداء العقد وعند التأخير تعلقي لاقامه وفرق بينهما ويمكن أن يجاب بان المراد تقدم اللفظ المشتمل على المشيئة وهو الاستيجاب على الايجاب مع كونها متأخرة عنه واعلم أنه يشترط عند الايمان بالمشيئة أربعة شروط كونها من المبادئ بانها كان أو مشترتا وتأخرها عن صبيغته ووقع التاء وعدم التثنية كبعثك ان شئت فيقبل الآخر أو اشتريت منك ان شئت

فجيب الا آخر وذلك لان المعلق حتمه اذا ما هو تمام البيع لأصله فصبيغة المبادئ مجزوم بها لا معلقة اذ معنى بعثك ان شئت أو وقعت البيع لك ويتم ان شئت فيقبل الآخر فكذلك الشقين مجزوم به أما اذا فقد شرط من ذلك فلا يصح البيع وذلك بان

بأنى بـ المـ لان المقصود منها طلب الشق ٢٠ الاخر فثبت تقدم تعاضد التعامق حتى لو قال اشترى منك فقال بعثك ان

ثبت لم يصح وان قبل المشتري
ثانيا الفساد الايجاب بتعاضد
المشينة فيسه للتعامق فلا
ينقلب صحها افاده في شرح
الروض او تقدم على صيغة
البادئ لانها حينئذ تعامق
لشقه لا التماس الشق الاخر
او تنضم الزمان لمحمول لانها
حينئذ لتعالمق المحض او
تتفق لان فيه حينئذ ربط التقييم
بمشينة كل مع الاخر فهو
ربط بقدر دور للمخاطب وغير
مقدوره افاده الرشدي

رشيدان مختاران والمبيع
مملوك (هو من زيادتي طاهر)
منتفع به مقدور على تسلمه
معلوم لهما

(قوله بعثك) أي بكذا كما
لا يخفى (قوله بعث زيد الم
يصح) في حوائش سم
خلافه (قوله كنظيره) وهو
ما اذا اكرهه على أن يشتري
له بماله شيئا (قوله بخلاف
الذي في دارنا) أي فان لم
يكن بها أو به السكن ظن
بقريته دسه لاهل الحرب
فمكالحربي اهـ (قوله
كالخدي) فان ظن جهله
سلاحا حرم البيع مع العمة
اهـ (قوله شرطا خمسة)
بل ستة بمازاده (قوله لانه
صار حينئذ ذال) هذا
التعليل لا ينتج المدعى والذي
في حوائش مـ وجوب

قبول وهو ما يدل على القلة دلالة ظاهرة كاشترى أو غلبت أو قبلت وان تقدم على الايجاب
كيعنى بكذا لو قال اشترى منك بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح على
المعتمد ولا بد من اسناد البيع الى جله المخاطب فلو قال بعث يدك أو نصفك لم يصح ولا بد أيضا من
كاف الخطاب فلو قال بعث زيد لم يصح وان كان حاضرا وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح
البيع بمطافه وهو من الصغائر ويرتد كل ما أخذ بهما ان بقي أو أقصى قيمة ان تلف فان لم يرتد فلا
مطالبة عليه بالمال في الدار الاخرى وان عوقب على ذنب تعامق العقد الفاسد ان لم يوجد له
مكشور قبل بيعه فمقدم في كل ما عطف فيه بهما كغيره ولم يخلاف غيره كالدراب والعقار (قوله
رشيدان) فلا يصح عقد صبي ومجنون ومن حجر عليه بسننه والتعريض بالرشد مساواة تعريض المنهاج
وعبر في المنهج باطلاق التصرف ثم قال وتعييرى باطلاق التصرف أولى من تعييره بالرشد أى
لان تعييره بوجه ان من بلغ رشدا ثم يذروا يعجز عنه القاضى لا يصح تصرفه وليس كذلك فهو
مطلق التصرف لا رشيد وقوله مختاران أى فلا يصح عقده مكره في ماله بغير حق ان لم يوجد منه
قربة تدل على الاختيار والاصح كأن اكره على بيع عبد من فباع أحدهما أو على قوله بعثك
هذا فقال ما يمكنك أما بحق فيه صح كما سيأتى وأما لو باع مال غيره باكره له عليه فانه يصح أيضا
كنظيره ويشترط زيادة على ذلك سلام من يشتري له مصحف أى شئ فيه قرآن ولو غيبة أو حرفا
أو كتب حديث ولو ضعه فإأ وكتب علم فيها آثارا سابقا أو مسلم أو مرة لا يعتق عليه بخلاف
من يعتق عليه كآبيه أو ابنه وعدم حرابة من يشتري له عدة حرب كسيف ورمح ونشاب وترس
وخيل فلا يصح شراء ذلك لحربي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذي في دارنا لانه في قبضتنا
وبخلاف غير عدة الحرب ولو غنائما أى منه كالحديد اذ لا يتعين جعله عدة حرب وعدم احرام من
يشتري له صيد بري وحشى (قوله والمبيع مملوك) ذكره شرطا خمسة وأخذ من شرطها وكان
الاولى اسقاط الاول الذي من زيادته استغناء عنه بالاخير ولا يقال انما ذكره لخراج ما ليس
مملوكا لاحد كالمباحات والموقوف لانا نقول ذلك خارج بالاخير على ما ياتي (قوله طاهر) أى
حقيقة أو حكمي يدخل أو فى الحرف وأما الاخر والابن فلا يصح بيعهما الاتهما كدار بنيت
بذلك والمراد طاهر ولو بالاجتهاد كاحد انهم من مشتهين وان كان يجب اعلام المشتري ويثبت له
الخيار ان كان جاهلا وهل يجب عليه أن يجتهد أو لا لعدم التعدد توقف فيه زى وجزم قل بانه
يكفى اجتهد البائع وهو المعتمد لانه صار حينئذ منتفعا به في الجملة اذ للبائع الاتفاع به
وكالطاهر المتنجس بعمه وعنه كبتة لادم لها سائل اسكن يثبت له الخيار لان النفس تعاقبه
والمتنجس الذى يمكن طهره بغسل كثوب نجس بما لا يستتر شيئا منه فيصح بيعه وخروج بالغسل
ما يمكن طهره بغيره كماء نجس وامكان طهره قائله بالمتكثرة وكثيره بزوال التغير كما كان طهر الخمر
بالخل وبجلد الميتة بالذبح اذ طهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير افاده مـ (قوله منتفع
به) أى ولو باع وترابا بعد ثم ما بعد ما زتمه او لا يقدح فيه امكان تحصيل منلهما بلا تعيب ولا
مؤنة وسواء كان المنفع حالا أم ما لا نجس صغير مانت أمه أو استغنى عنها والا فلا يصح بيعه
لحرمة التفريق بينه وبين أمه (قوله معلوم لهما) أى عينا في المعين الذى لم يخاطب بغيره فتكفى
معانية ذلك عن العلم بقدره وقدره فى المعين المختلط بغيره كصاع من صبرة وصفقة مع القدر
أيضا في المعين والذمة والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ماله واشترى زجاجة ثمن كثير فظنهما

الاجتهاد على المشتري حيث كان قادرا عليه لان القادر لا يقدح وقوله لعدم التعدد يمنع غاية ما فيه اختلاف جوهره
بالمالك الاياهين (قوله والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن) لا حاجة لهذا لان المدار في المعين على الرؤية لا العين وان لم يعلم الجنس ولم يظن

وللعاقدين عليه ولاية وانقطع الخمار) اي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل لا يصح بلا صيغة ولا بغير عاقدين متصفين بما مر نعم يصح بيع المكره بحق ولا يصح بيع غير المملوك ٢١ للبائع ولا يبيع نجس ولا مالا تنفع فيه كنية وذئب

بل وان ظن على خلاف الواقع فلا حاجة لتأويل بل بما يشمل غلبة الظن تدبر وقوله يظنها جوهرية خرج مالم يصرح في العدة بكونها جوهرية ثم تبين كونها زاجحة فانه تبين فساد العقد لربطه حينئذ بعدم (قوله بخلاف مالم يقبل نصفه بخمسمائة) قال ممر بشرط أن لا يقصد بذلك تعدد الصفقة بأن قصد تفصيل ما أجله البادئ أو أطلق والباطل لعدم التوافق حينئذ وفي عكس هذه بأن فصل البادئ بأن قال اشترت أو بعنت ذاكذا وذايكذا أو أجل الثاني صح وتعدد الصفقة حينئذ اتزب كلام الثاني على البادئ اه مر (قوله وان لم يسمعه صاحبه) أي وقبوله حينئذ اما اتفاق أو تبليغ فتوريج (قوله فقد بعنت هذا) ان كان هذا مملوكا للبائع باطنا وظاهرا فالبطالان ظاهر لبعض الصيغة حينئذ لتعلق وان كان مملوكا في الباطن فقط لكونه كان ملكا لايه وقدمات ولم يعلم فقهه وقصة لما تقدم انه لو باع مال مورثه الخ الا ان الخطيب على المنهاج نقل عن جماعة

جوهرية يستثنى من اشتراط العلم شرب الا تخفى من ماء السقاء فيخوز بعوض مع عدم العلم بقدر ما يرويه أما شرب الدواب فلا يجوز لان الغالب التسامح في الاول دون الثاني وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وللعاقدين عليه ولاية) بكسر الواو وفخها أي ساطنة اما ملك او ولاية خاصة كالأب والجد والوصي والقاضي في مال المولى أو اذن كالمالك باذن المالك والظاهر بغير جنس حقه باذن الشارع ومثله الملقط والوديع فيما يخاف فساد المملوك والولاية ولو في نفس الامر فيدخل مالم يباع مال مورثه ظاهرا حيا فبان ميثا تبين أنه ملكه ويحرم تعاطي ذلك نظر الظاهر ويكون صغيرة يكفرها ما يكفر غيرها ويتفسير الولاية بما مر يعلم الاستغناء به هذا الشرط عن الشرط الاول كما مر بل وعن الثاني لان الولاية بالملك تستلزم الطهارة واعلم أن المصنف استوفى اركان البيع وهي ثلاثة اجمالا ستة تفصيلا عاقد بائع ومشتري ومعهود عليه وعن ومثن وصيغة ايجاب وقبول واستوفى شروط غير الصيغة أما هي فشرطها توافق الايجاب والقبول معنى فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصيغة أو عكسه لم يصح بخلاف مالم يقبل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة فانه يصح وأن لا يتخللها كلام أجنبي عن العقد ولو يسر سواء من المبتدئ أو غيره على المعتمد وان لا يتخللها ما سكوت طويل وهو ما أشعر بالأعراض عن القبول بخلاف يسير لم يقصد به القطع وان لا يتغير الاول قبل الثاني فان تغير كأن قال البائع بعنت هذا بجائته بخمسين فقال المشتري بعنت أو قال المشتري اشترت بجائته بخمسين فقال البائع بعنت لم يصح فيهما وان يتألف بحيث يسمعه من بقره وان لم يسمعه صاحبه وبناؤه الاهمية الى وجود الشق الآخر وان يكون القبول من صدره مع الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم ينعقد وعدم تعاقب لا يقتضيه العقد بخلاف ما يقتضيه كقوله ان كان هذا ملكي فقد بعنتك وعدم تأقبت فلو قال ان مات أبي فقد بعنتك هذا أو بعنتك كمنهرا لم يصح (قوله نعم يصح بيع المكره بحق) وذلك كأن توجه عليه ببيع ماله لو فاهدين كخراج أو توجه عليه بشرائه مال أسلم اليه فيه فأكرهه الحاكم عليه (قوله ولا يبيع نجس) أي الاتعا كما مر ونجس العين المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بالغسل كالخسل واللبن والدهن ويصح بيع الفز وفيه الدود ولو ميتا لانه من مصلحته كالحيوان يباطنه النجاسة ويبيع جرافا وزنا معينا أو في الذمة والدود فيه كفوى التمر ويصح فارة المسك بناء على الاصح من طهارتها ويحذر على اقتناء المرجين وتربية الزرع به مع الكراهة واقتناء الكلب لمن يصيده أو يحفظه بنحو ماشية ودرب وتربية الجرو والمتوقع تعليمه لا اقتناؤه وان يحتاج اليه ما لا يتمتع اقتناء الخنزير مطاقتا ويحل اقتناؤه نهديا وفيل وغيرهما اه أفاده مر (قوله مالا تنفع فيه) أي شرعا فلا عبرة بمنافعه الطبية التي تذكر في الكتب التي يتكلم فيها على خواص الحيوانات فقد وقع لبعض الصالحين أنه نظر الى خنفساء فقال ما أراد الله تعالى بخلق هذه لارؤية حسنة ولا رائحة ذكية ولا تنفع في الوجود فانه لا والله تعالى بقرحة عجزت فيها الاطباء فلم يكن شفاؤها الا في خنفساء أحرقت ووضع رمادها على القرحة فبرئت لوقتها فتاب واستغفر مما وقع منه (قوله كنية الخ) دخل تحت المكاف باقي الحشرات التي لا تنفع كذاتة وخنفساء بخلاف ما يفتع منها كضب لئلا يفسد أكله فدخل لئلا يفسد عسله وعاقب لئلا يفسد دم وهو قاصد النار وكالحشرات السباع فما

تقيد بمسئلة يبيع مال المورث بما اذا لم تكن الصيغة فيها مشقة على تعليق والام تصح اه فليست وجهه (قوله أو في الذمة) أي خلافا لما في الكناية حيث منعه قياسا على السلم والمعتمد يفرق بضيق باب السلم أفاده (قوله مع الكراهة) أي ان لم يتبين

وغرو لا ماهر عن تسلمه ولا
مجهول ولا ماليس للعاقبة
عليه ولاية كبيع الفضولي
وبعض هذه يعلم بما يأتي
أيضا وبعضها ماهر وتعيير
بالتسليم أول من تعبيره
بالتسليم وإذا لم يبيع
العاقدين (فليس لأحدهما
فسخ إلا بموجب كعيب)
وخاف شرط (ويجوز بيع
كل عين متصفة بما صر) أنفا
فلا يجوز بيع مكانب بغير
رضا المتعلق حتى العتق به
كأم الولد ولا يبيع أم الولد
لذلك وإنما هي عنه كما يأتي
في باب أوولدها قدام عليها
ولا يبيع بغيره أضحمة
(قوله كأن قال بعثك مل
الخ) الأولى الاتيان بالبلاء
ليطابق ما قبله حيث جعله
عنا لأن يقال أشار إلى أنه
لا فرق بين جعله عنا ومثله
وقوله صح فيه أن مل هذا
البيت وزنة ذى الحصاة
مجهول لأن سواء عين البر
والذهب أم لا فالفارق إلا
أمية لحيث كان المقابل
منكرا كمن الموصوف
في الذمة وهو يشترط فيه
العلم حقيقة فلا يصح
البيع مع التشكيك لعدم
العلم به كذلك بخلافه مع
التعريف فانه يكفي غلبة
الظن بصيرورته حينئذ من

لا يتفق منها كأنه سد وذهب وغرو لا يصح بيعه بخلاف ما يتفق كضبيع للاكل وفهد للصيد وقيل
للقنال ولا يصح بيع آله أو كطنبور ومن ماروشاية وصنم وصورة حيوان وصايب إذا نفع
بذلك شرعا ولا يبيع نحو حبة بر أو شبهه إذا لم يعلما لوان عتقه بضمه لغيره ويحرم بيع السم إن
قتل فله وكثيره فان نفع قلمه وقتل كثيره كالافيون جاز (قوله وغرو) ككتف ويقال للأنثى
غرة ومحل امتناع بيعه إذا كان كبير لا يقبل التعليم فان قبله أو كان مع لم يصح بيعه كما علم مما مر
(قوله ولا مجهول الخ) فلا يصح بيع أحد ثوبين من لاهم ما ولا يبيع بأحد هما وان تساوت
قيمتهم ما ولا يسل هذا البيت برا أو بزنة ذى الحصاة ذهبا والخال أن مل البيت وزنة الحصاة
مجهول لأن أو بالف دراهم ودنانير للجهل بعين المبيع في الأولى وبين الثمن في الثانية وبقدرة في
الباقى فان عين البر أو الذهب كأن قال بعثك مل هذا البيت عن ذى البر أو زنة ذى الحصاة من ذى
الذهب صح لا مكان الأخذ قبل تلف البيت والحصاة فان فرض تلف بطل المبيع ولا فرق في
المجهول بين أن يكون مجهولا كاه أو بعضه (قوله كبيع الفضولي) هو من ليس مالكا ولا ولدا
ولا وكلا فلا يصح بيعه وان أجازته المالك وكذا سائر تصرفاته وفي القديم وحكى عن الجديد
أيضا أنه موقوف على رضا المالك أن أجازها فذت والأفلا (قوله وبعض هذه) أى المحترقات
يعلم مما يأتي أى من محترق قوله ويجوز بيع كل عين الخ وقوله مما مر أى يعلم مما مر في البيوع
الفاسدة حيث قال ثم يبيع ما عجز عن تسلمه وما لم يملكه البائع وكل نجس الخ والمضارع بالنسبة
لهذا بمعنى الماضي وقد يقال جميع هذه المحترقات تعلم مما يأتي فلم اقتصر الشارح ثم على بعضها
وترك الباقي الآن يقال اقتصر على ما ذكره لأن في كونه خارجا يعض تلك القيم ودخلاء فذكره
لئلا يتوهم كونه ليس محترقا (قوله أولى) أى لأن التسلم فعل المشتري وهو الذى تعتبر القدرة
عليه في كل بيع والتسليم فعل البائع وهو لا يشترط القدرة عليه في بيع نحو المغصوب (قوله
كعيب) أى لم يعلم المشتري حالة العقد أو حدث قبل القبض أو معه ولم يرض به وسياق إيضاح
ذلك (قوله وخلاف شرط) أى كشرط كون العبد كاتبا أو الدابة حاملا أو ذات لبن (قوله
ويجوز بيع كل عين متصفة بما صر) أى في قوله والمبيع طاهر الخ أى لا يحرم بيعها ولا يقال
هذا مكرور مع ذلك لأننا نقول ذكره ثم من حيث اللزوم والصحة وهما من حيث الجواز أى الحل
والإباحة ولا يلزم من الأول الثانى كما يبيع وقت نداء الجمعة فانه لازم مع الحرمة ولو قال بعد
قوله لازم وجاز كان أنصر (قوله فلا يجوز بيع مكانب) خرج عما لو لم يكن مكانا ما بحيث يجوز
التصرف فيه وكذا أم الولد ولها ولحم الأضحية والموقوف فهذه الخمسة خرجت بذلك
القيود الملاحظة ما صر (قوله بغير رضا) فان رضى صح لانه تجيزه قول (قوله لمتعلق حق
العتق) الإضافة للبيان (قوله لذلك) أى لمتعلق حتى العتق بها وهو فيها أقوى ولذا قاس عليها
المكانب وانما ذكر حكمها مع علمه من القياس للاستدلال عليه بالعلة الزائدة على
علة المكانب (قوله ولداها) أى ولولدها الحادث بعد الاستيلاء من زوج أو زنا لا الموجد
قبله فانه قن (قوله ولا يبيع بغير علم أضحية الخ) ومثل اللحم الجلد والشعر والصوف ومحل امتناع
بيع ذلك فى حق المضحى أما من اتقى إليه اللحم أو نحوه فان كان فقهيرا جاز له البيع أو غنيا
فلا يجوز للعدم ان يبيعه واجلها لأنهم فقراء فلا يتعين دفعه لمن يجهله سقاء خلافا

المعين وهو يكفي فيه ذلك وقول المحشى لا مكان الأخذ الخ تعاميل للصحة من حيث هى
وليس مراده ابداء فخر في بين الصورتين لا يصلح لذلك كما لا يخفى تدبر

تظاهر قوله تعالى فكأوامرهم وأطاعوا القانع والمعتزل ولا يبيع الموقوف ٢٣ لأنه غير مملوك ولا يبيع الموقوف عن نفسه حسبا

لما ذكره قل ولا فرق في الاضحية بين الواجبة والمندوبة (قوله اظهر قوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه اقتصر فيها على الاكل فلا يتصرف في الاضحية بغيره وأيضا فهي ضيافة الله تعالى العامة خلقة والضيف لا يتصرف فيما يضيف به الا بالاكل فقط (قوله لأنه غير مملوك) أي لا آدمي والا فهو ملك لله تعالى على المعتمد (قوله كالطير) مثال للمجوز عن نفسه حسبا ومثل المجوز عن نفسه شرعا المرهون فلو قال والمرهون عطاء على الطير كان أظهر (قوله غير النحل) أما هو فيصح به لمن رآه عند خروجه بشرط كون أمه المسماة بالبيع موصوبة في الكفارة لأنه يغلب رجوعه حينئذ ولان الله تعالى أجرى عادته بأنه لا يأكل الا من كسبه ولا يأكل مما قدم له في محله فلو لم يصح به وهو طائر كان في ذلك كبير مشقة والكفارة بفتح الكاف وضمة هاء مع تشديد الواو وبكسر هاء مع تخفيف الواو والخالية (قوله فاستثناء الخ) تفرع على العلة وهي قوله لأنه غير مملوك وقوله منتقد أي معترض لان استثناءه من المملوك يقتضي أنه منه مع أنه غير مملوك لا آدميين كما مر وقد يقال هو استثناء منقطع أو من الاستدلال بجهوم الاولى ووجهه أنا اذا قلنا انه لا يصح بيعه على القول المرجوح من انه ملك لا واقف أو الموقوف عليه فلا يصح على انه ملك لله تعالى بالاولى وعلى هذا فاسادك الاصل أحسن مما سلكه الشارح لانه ما به صحة البيع اذا قلنا بملكه لغير الله تعالى وليس كذلك (قوله وملك المبيع) هذه كناية عن المنهاج وعبر في المنهج بقوله والملك وقال في شرحه انه أولى لشموله ملك المبيع وفوائده سواء كانت متصلة أو منفصلة كالابن والعرف والبيض والمهر والحمل الحادث في زمن الخيار ونقود العتق والاستيلاء وحل الوطء والمراد حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فالقوائد المذكورة لمن انفرد بالخيار وان لم يتم له العقد لحديثها في ملكه (قوله لمن انفرد به من العاقلين) أي بان انفرد بثبوته له من وقع له العقد فلا يرد مالو كان العاقد وكما لا فان الملك لو كاله الذي وقع له العقد دون الوكيل فالمراد بالعقد من وقع له العقد لا من وجد منه والمؤمن على من انفرد بالخيار من بائع أو مشتري فان انفرد به المشتري وتم له البيع فالامر ظاهر أو فسخ فلا رجوع له لأنه أنفق على ظن الملك وان انفرد به البائع وفسخ البيع فالامر ظاهر أو تم للمشتري فلا رجوع له أيضا للماصر (قوله لنفوذ تصرفه فيه) أي لو قبضه أو شأنه ذلك فلا يرد أنه يوهب توقف الملك على قبضه اه قل (قوله وموقوف) وفي هذه الحالة ان اتفق على من يتفق عليه ويرجع بما أنفق فالامر ظاهر وان لم يتفقا بان امتنعا من الاتفاق أو جبر الحاكم أحدهما عليه ثم يرجع بما أنفق على الآخر ان بان عدم ملكه فان لم يكن هناك حاكم وأنفق أحدهما بقصد الرجوع وأشهد رجوع على صاحبه والا فلا (قوله لان البيع) علة للوقف (قوله ويتصور كون الخيار المجلس) أما خيار الشرط فالامر ظاهر ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر الاول لان خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتا من خيار الشرط لأنه أقصر غالبا اه أفاده مر (قوله مكرها) أي بغير حق أمابه كأن وقع العقد في ملك الغير فأخرج به أو أخرجهما فينقطع اه رحمني (قوله ويتمكن الآخر الخ) فهذا المتمكن بسقط خياره اه قل (قوله وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما) هذا مقابل المتن لأنه فرض الكلام

أو شرعا كالطير غير النحل في الهواء ولا يبيع المرهون بعد قبضه بلا إذن له على حق المشر من به فاستثناء الاصل للموقوف من العين المملوكة منتقد (وملك المبيع في زمن الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (لمن انفرد به) من العاقلين لنفوذ تصرفه فيه (وموقوف ان كان لهما فان تم البيع بان انه للمشتري من العقد والا للبائع) لان البيع سبب ملك المشتري الا ان الخيار مانع من الحزم به فوجب التبرص الى آخر الامر ويتصور كون خيار المجلس لأحدهما دون الآخر بان يختار الآخر لزومه أو يتشارك أحدهما مكرها أو يتمكن الآخر من خروجه معه ولم يخرج وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقفه ملك الثمن

(قوله فلا يرد الخ) أي لان قوله لنفوذ الخ يقتضي انه قبض حتى يتبدل التصرف فيه فقبضه قبض المالك بالقبض وليس كذلك فيجب ان المراد النقص ولو فرض قبض أو ان الشأن ذلك ولو اجتمع خيار المجلس أي لهما خيار الشرط لأحدهما فقط

في البيع وكان الاولى أن يقول للمشتري لان الاحد صادق بالبيع وان كان المراد ان
يقال في قوله للاخر ولو تلف البيع باقعة مما وية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع
أو بعده ان قلنا الملك للبائع انفسخ أيضا ويسترد المشتري الثمن ويغرم للاخر القيمة كما استام
وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف فقبل ينفسخ وعليه القيمة والاصح بقاء الخيار فان لم يرد
الثمن والا فالقيمة والمصدق فيها المشتري لانه غارم وان أنقذه أجنبي وقلنا الملك للمشتري
أو موقوف لم ينفسخ وعليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهو للمشتري والا للبائع وان
أنقذه المشتري استقر اه أفاده

• (باب السلم) •

لما فرغ من بيع الاعيان شرع في بيع الذمم بلفظ السلم وتقدم بيعها بلفظ البيع فقال باب السلم
أي باب بيان أحكامه لاحقة لانه لم يبينها في المتن (قوله بيع الصفات) على حذف مضاف
أي ذى الصفات لان الصفات لا تباع (قوله لان بيعها لا ينحصر) أي بناء على طريقة غير
المتأخرين أما على طريقة المتأخرين ومنهم المصنف القائلين بان بيعها لا يكون الا سلماً فلا
أولوية حينئذ (قوله كما عرف) أي في قوله والعين التي في الذمة الخ (قوله ويقال له السلف) أي
به توطئة للحديث الآتي ولم يترجم الباب بذلك لاشتراك بين السلم والقرض بل استعمله في
القرض أكثر ولارد على من كره التسمية بالسلم كابن عمر ولان السلم لغة أهل الجوار والسلف لغة
أهل العراق وكل منهما اسم مصدر يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف بتضعيف ثاني الفعلين فيهما
(قوله بيع موصوف) من اضافة المصدر لفعله وهذا معناه شرعاً مامعناه في اللغة فلم يذكر في
كتب الشافعية ونقل ملامسكين وغيره من أئمة الحنفية ان معناه في التقديم والاستحجال اما
فيه من تقديم واستحجال أي تجيل رأس المال (قوله بيع موصوف) بالاضافة وموصوف
صفة محذوف أي شيء موصوف الخ ولا يصح تنوين بيع ورفع ما بعده لان البيع لا يوصف
وانما يوصف البيع وقوله في الذمة متعلق بموصوف أي ما تزمه أو صافه فيها (قوله بلفظ السلم)
في التعريف نقص أي يبدل يقبض في المجلس ولذا عرفه بعضهم بقوله هو دفع شيء عاجل لاعطاء
أجل به ذلك (قوله أو نحوه) وهو السلف فقط ولو ذكره كان أولى لا يهاهم عبارة صحة بغير ذلك
من الصبيح وليس كذلك لانه ليس لنا عقديتوقف على ما ذكره خصوصاً الا السلم والنكاح والكتابة
وقضية كونه بيعاً أنه يمنع على الكافر السلم في كل ما امتنع عليه من رقيق مسلم أو مرتد أو
مصحف أو كتب حديث أو علم فيها آثار السلف وعلى الحربي السلم في عدة قتال من سلاح وخيل
والمراد بالحربي هنا وفي باب البيع ما يشمل المعاهد والمؤمن وعلى المحرم السلم في الصيد البري
الوحشي المأكول (قوله ذاتا ينتم برين) الباء صلة أي تحملتم ديناً في ذممكم كدين
سلم وقرض وبيع في الذمة امكن الاجل في القرض ان كان الغرض كخوف ونهب أو فسده
أو لا غرض صح ولا يلزم الوفاء به امكن ينسب ذلك من باب مكارم الاخلاق فلا يطالب المقرض
الاعند حلول الاجل وعلى هذا ما يقع في التمسكات حيث يكتبون مؤجلة الى كذا يرجع
فيها متى أحب واختار (قوله من أسلف الخ) معناه من أراد أن يسلف في شيء مكمل فليكن
كبه معلوماً أو موزون فليكن وزنه معلوماً وإلى أجل فليكن الاجل معلوماً فالمراد

• (باب السلم) •

هو أولى من قوله باب بيع
الصفات وهو السلم لان
بيعها لا ينحصر في السلم كما
عرف والسلم ويقال له
السلف بيع موصوف في
الذمة بلفظ السلم أو نحوه
والاصل فيه قبل الاجماع
قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا تداينتم بدين
الآية نزلت في السلم وخبر
الصحيحين من أسلف في شيء
فالسلف في كيل معلوم
وزن معلوم إلى أجل
معلوم

(قوله و ليس مراداً) أي
لانه لا يتوهم خلافه حتى
ينبه عليه وقوله ونظير ذلك
الخ فالأولى أن يقول حكم
ملك الثمن للبائع لانه المتوهم

(يشترطه) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيئها فيه خمسة شروط (قبض رأس المال قبل التفريق) من مجلس العقد (وان كان في الذمة) فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد وقبل قبض بعضه بطل فيما لم يقبض ٢٥ لانه عقد غرر فلا يضم اليه غرر

آخر ولو جعل رأس المال منفعة دار مثلا حصل القبض بتسليم الدار في المجلس (وكون المسلم فيه ديننا) فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد

(قوله واحتز) قد يقال البيع

المقبض عليه يشمل بيع ما في الذمة وهو لا روية فيه فالأولى حذف قوله التي يمكن الخ اذ لا شيء يحتز به عنه ولا وجه لتصر البيع في كلامه على بيع الاعيان تدبر اه الا أن يقال ظاهر قوله وشروطه شروط البيع مطلقة او منها روية المبيع في بيع الاعيان وانما يتم هذا على قوله في شرح المنهج حيث قال ورايهما قدرة على تسليم وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به مع قوله مع شروط البيع لان المقصود بيان محل القدرة وهي تارة تقترب بالعقد وتارة تتأخر عنه بخلاف البيع للمعين الخ قال به ويرد عليه أنه آل الحال الى عدم افتراق البيع والمسلم لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي

الاخبار بالقديم مع ملاحظة تقييد الشيء بقوانا مكيل أو موزون وتقييد قوله الى اجل الخ بقوانا او الى اجل وليس المراد الحصر في المكيل والموزون والمؤجل أصحة السلم في المذروع والمعدود والحال قياسا على ما ذكر بالاولى والواو في قوله ووزن بمعنى أولان الجمع بينهما مفسد وقوله في كيل أي مكيل وكذا قوله ووزن (قوله التي يمكن الخ) راجع للشروط واحتز بذلك عن روية المسلم فيه فلا تشترط ولذا صح لم الأعمى (قوله خمسة الخ) بل سبعة أو تسعة كما يعلم مما ياتي لكن الباقي شروط في ضمن الخمسة المذكورة ولذا لم يعتبرها الشارح (قوله قبض رأس المال الخ) هو شرط لدوام الصحة ويشترط لاصحها ما حلوه كما في المنهج ولا يغني القبض عن ذلك لانه قد يكون مؤجلا ويقبض في المجلس مع أنه لا يصح فلا بد من اشتراط الحلول لانخراج ما ذكر قال ابن حجر ولا يشترط في رأس المال عدم عزة الوجود ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنالكة اذا قبضه في المجلس صح والاولا بخلافه ثم رأيتهم صرحوا به اه وانما عبر بالقبض عن دون التسليم الذي عجز به في المنهج لان العقد جواز استقالة لالمسلم اليه بقبض رأس المال ولو اختلفا فقال المسلم أقبضتك بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله ولا يثبت صدق مدعى الصحة فان أقاما بينتيم قدمت بينة المسلم اليه لانهم باع موافقتهم الظاهر فاقوله والاخرى مستحبة (قوله قبل التفريق) أي طوعا كما مر والتضار كالتفريق فاذا قالوا أحدهما ألزمتنا العقد او أمضيناها وكان ذلك قبل القبض بطل العقد والمراد القبض الحقيقي فلا يحصل بعقوب عبد من المسلم اليه فلا يعد عتقه قبضا فان قبضه بعد العتق حصل القبض وتبين ان العتق حصل من حين التناقل به ولا يحصل أيضا بحوالته من المسلم بخلافها من المسلم اليه على المسلم فتصح حيث حصل القبض في المجلس والفرق ان المؤدى في الصورة الاولى على فرض صحته يؤدى عن جهة نفسه لانه جهة المسلم بخلافه في الثانية (قوله من مجلس العقد) كان الاولى اسقاطه اذ لو قاما منه وتماشيا منازلا حتى حصل القبض قبل التفريق صح (قوله وان كان في الذمة) أي سواء كان معيننا كاسلمت اليك هذا الدينار أو في الذمة كاسلمت اليك دينارا وان لم يقل في ذمتي كما يقع الآن فاذا عينه في المجلس وقبض قبل التضار جاز لان المجلس حريم العقد فله حكمه فإسالم المال تارة يكون عيناً وتارة يكون ديناً بخلاف المسلم فيه فانه لا يكون الا ديناً (قوله بطل فيما لم يقبض) أي وفيما يقبضه وثبت الخيار للمسلم اليه (قوله لانه الخ) علة للشرط في المتن وقوله عقد غرر أي لانه وارد على ما في الذمة فلا يدري هل ينقطع اولا وقوله غرر آخر أي وهو تأخير قبض رأس المال في المجلس (قوله منفعة دار مثلا) أي أو عبداً ونفسه كتعليم سورة كذا فان أطلق علم ولو بنائمه وان قيد بنفسه تعين (قوله حصل القبض) أي قبض المنفعة وقوله بتسليم الدار أي لان ذلك هو الممكن في قبضه المنفعة فلم يعتبر فيها القبض الحقيقي واذا كانت الدار غائبة فلا بد من مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها والتخلية لان قبضها بذلك فلو تأنت العين قبل فراغ المدة انقضى السلم فيما يقابل الباقي (قوله وكون المسلم فيه ديننا الخ) أمار رأس المال فتقدم أنه يكون ديناً وعينا والمراد بالدين ما كان بالذمة كما يستفاد ذلك من التعريف السابق

٤ وى فى تارة تقترب بالعقد وتارة تتأخر كالسلم وملاحظة المعين دون غيره مما لا حاجة اليه اه وفرق بين الماهين (قوله حيث حصل القبض في المجلس) وحصول القبض بان اذن المسلم اليه للمسلم في تسليمه الى المتهال فيفعل ويحتمل كونه وكذا لا فيه وان لم ياذن لم يصح القبض على كل حال الخ والباطل تدبر (قوله فيما يقابل الباقي) انظره

فلا يشترط فيه الاجل (قوله لم يصح) أي لا سيما لانتفاء الدبسية ولا يعامل المعقد وان نواه
 لاختلاف الصيغة (قوله موصوفاً بصفة معلومة) أي يظهر به الاختلاف غرض وليس الاصل
 عدمها ولم يؤد الى عزة لوجود وخرج بالقييد الاول ما يتسارع باهماله ذكره كالمكمل والسمين
 في الرقيق فلا يجب التعرض له فان ذكر وجب الوفاة وبالثاني كون الرقيق زائداً القوة على
 العمل أو كائناً مثلاً فانه وصف يظهر به اختلاف غرض مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل
 عدمه وبالثالث وصف كل عضو على حدته باوصافه المقصودة فلا يجوز التعرض له (قوله
 لهما واحدان) فلا يكفي مادون الاربعة بخلاف ما يأتي في الاجل فانه يكفي معرفة ما أو معرفة
 عدلين غيرهما أو عدد فواتر ولو كفار لان الجهل ثم راجع الى أمر خارج وهو الاجل وهذا الى
 المعقود عليه فجاز أن يحتمل ثم لا يحتمل هنا وليس المراد هنا ثم عدلين عيبين اذ لو كان
 كذلك لم يجز لاحتمال أن يموتاً أو أحدهما أو يغيبا فيتمتع بمعرفة ما ذكر بل المراد أن يوجد
 في الغالب من يعرف ذلك عدلان أو أكثر في محل التسليم أو محل قريب منه عرفاً بحيث تسهل
 مراجعتهم ما فلا يشترط في صحة العقد حضورهما خلافاً لمن توهمه وكما يشترط معرفة الاوصاف
 للعاقدين وعدلين يشترط أيضاً ذكرها في العقد باغية يعرفها من ذكر فلو جهل العاقدان
 أو أحدهما أو غيرهما تلك اللغة لم يصح العقد ولا يكفي ذكر الاوصاف قبله ولو في مجلسه نعم ان
 اتفقا عليها قبله ونوياً عنه صح على المأتمد (قوله وكونه يؤمن انقطاعه الخ) ويعبر عن هذا
 الشرط في المنهج بالقدرة على تسلمه عند وجوب التسليم وذلك في السلم الحال بالعد قد وفي
 المؤجل بحلول الاجل وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما ذكره هنا مع أنه بصدده
 بيان الشروط الزائدة عن ما ذكره كأيديله قوله سابقاً مع أركان البيع وشروطه لان المقصود
 بيان وقت القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقتضي بالعقد ان يكون السلم حالاً فيكون
 وقت وجوب التسليم هو وقت العقد وتارة تتأخر عنه ليكون مؤجلاً كما تقر بخلاف بيع
 المعين فان الاعتبار بقران القدرة فيه بالعقد مطلقاً سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً (قوله يعبر
 بتحصيله) أي بأن لا يحصل الا بشقة عظيمة وقوله وقت البيا كورة هي أول الفا كهيئة كانت
 البيل في مائة قنطار رطب في أوله بخلاف قدر من ذلك لا يعبر بتحصيله كخمسة ارطال وقيل
 تطلق البيا كورة على ذلك وعلى آخرها عند الفراغ قاله الشوري وورد كوا الفا كهيئة في
 اقبالها ولاتاً كواها في اديارها فان فيها مضرة للابدان (قوله ولا في غربستان) أي قليل
 بالنسبة للقدر المسلم فيه كائة قنطار من هذا البستان أو القرية وغيرهما لا يفي بذلك فالمعتبر كثرة
 الثمر وقلته بالنسبة للقدر المسلم فيه لا صغر القرية وكبرها ولا وحدة البستان وتعددده وانما قيد
 بالوحدة والصغر لان اقله تصاحبهما غالباً وعبارته في المنهج وشرحه وفسد أيضاً بتعيين قدر
 من غرق قرية قليل لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء لا من غرق قرية كثيرة لانه لا ينقطع غالباً
 وتعبير بالليل والكثير في الثمر اولى من تعبيره بهما في القرية اذ الثمر قد يكثر في الصغيرة دون
 الكبيرة اذ فكان الاولى أن يعبر هنا بمنزلة ذلك ويعلم من تعليقه المذكور أن المراد بالليل أن
 يكون قدر لا يبعد في العادة تلفه بحيث لا يحصل منه قدر المسلم فيه وبالكثير خلافه ولا بد أن
 يسلم في البعض من كل فلو أسلم في جميع الثمر لم يصح والمعتبر غرق تلك القرية نعم لو أتى بأجود منه
 أجبر على قبوله (قوله ولو بنقله للبيع) أي ولو من فوق مسافة القصر خرج بقوله للبيع مالم

لم يصح (موصوفاً بصفة
 معلومة) لهما واحدان
 غيرهما يرجع اليهما عند
 التنازع (وكونه يؤمن
 انقطاعه وقت وجوب
 تسليمه) فلا يصح السلم
 في قدر يعبر بتحصيله
 وقت البيا كورة ولا في غرق
 بستان أو قرية صغيرة
 ولا بقرى وجوده في الموضع
 الذي يعبر فيه التسليم
 ولو بنقله للبيع عادة

(قوله لاقتضائه) أى اقتضاء
قوله والا بعد التقييد
بالمؤجل ان جميع الخ (قوله
للخمس صور الخ) فيه أنه
حينئذ يكون ما قبل الا
صادقا بست صور وما
بعدها بصورتين كما هو
ظاهر فالاولى في فهم المقام
ان يقال ان قول المصنف
والاراجع للتقييد فقط هو
قوله ان عقد بموضع الخ
فيكون ما قبل الا وما بعدها
في خصوص المؤجل كما هو
صريح الشارح وما حكم
الحال فأخوذ من قول
الشارح بعد كما يحمل عليه
الحال تدبر فان به يتضح
المقام ويندفع الاعتراض

(وبيان موضع تسليمه) في
المؤجل (ان عقد بموضع
لا يصلح له او) يصلح له (والله
مؤنة) لتفاوت الأغراض
باختلاف المواضع (والا)
بان صلح الموضع لتسليمه
ولم يكن له مؤنة ولم يبين
موضعه (حمل على موضع
العقد) الصالح لتسليمه كما
يحمل عليه الحال اذالم
يبين موضع تسليمه والمراد
بموضع العقد تلك الحالة
لذلك الموضع بعينه
(وبيان مقداره) أى السلم
فيه (من كيل) فيما يكال

اعتمد نقله لغز البيع كالهدي الا ان جرت عادة الهدي اليه فيكون كالمقول للبيع
وبقوله عادة ما لم يعتد نقله للبيع بان نقله نادرا أو لم ينقل أصلا فلا يفتح السلم في ذلك لعدم
القدرة عليه بسبب عز وجوده (قوله وبيان موضع تسليمه) حاصله أن الصور ثمانية لان السلم
أما حال أو مؤجل وعلى كل حال ان يكون انقله مؤنة أو لا وعلى كل حال ان يكون المحل صالحا
للتسليم أو لا فاربعة في الحال واربعة في المؤجل يجب البيان في خمسة منها الثلاثة في المؤجل وهى
ما اذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان انقله مؤنة أم لا أو صالحا له ولنقله مؤنة وثنتان
في الحال وهما ما اذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا كما سيأتى في
الشرح ولا يجب في ثلاثة واحدة في المؤجل وهى ما اذا كان الموضع صالحا ولا مؤنة للنقل
وثنتان في الحال وهما ما اذا كان ما سواه كان لنقله مؤنة أم لا فاذا بين في تلك الصور
وجب العمل بالبيان اذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح من الحال حيث قيد المتن بقوله في
المؤجل فيقتضى ذلك عدم وجوب البيان في خمس صور وهى صور الحال الاربعة الخارجة
بذلك القيد واحدة من صور المؤجل خرجت بقوله والحالة مؤنة وهى ما اذا صلح وايسر له
مؤنة ووجوبه في ثلاثة وهى الثلاثة من صور المؤجل المذكورة في المتن لان قوله لا يصلح له تنجسه
صورتان سواء كان له مؤنة أم لا ولا شك ان هذا ينافيه تقييده في الشرح بقوله كما يحمل
عليه أى على الموضع الصالح الحال الخ لاقتضائه أن جميع صور الحال لا يجب فيها البيان
فكان الاولى أن يذهب التقييد بالمؤجل فيكون كلام المتن مقصدا للخمس صور الباطلة
ويدخل تحت الثلاث صور وهى ما اذا عقد بموضع صالح وكان السلم حلالا سواء كان لنقله مؤنة
أم لا أو مؤجلا ولم يكن لنقله مؤنة (قوله لا يصلح له) كأن كان العقد في مركب في البحر وسواء
كان في هذه الحالة لنقله مؤنة أم لا كما مر (قوله والحالة) أى من محل التصبيل الى محل التسليم
وارتفاع الاسعار في النقل كالمؤنة وقوله ولم يبين موضعه كان الاولى اسقاطه لانه موضوع
المسئلة (قوله كما يحمل عليه) أى على الصالح سواء كان لنقله مؤنة أم لا ومفهومه أنه اذا لم
يكن صالحا لا بد من البيان سواء كان لنقله مؤنة أم لا (قوله تلك الحالة) بكسر الحاء وفتحها
الحالة محل ذلك ان لم تتسع والاشتراط بيان محل منها (قوله فيما يكال الخ) ويصح في المكيل
وزنان كان جرمة بجرم الوز فاقل فالاصل في ذلك في باب الربا الكيل ويجوز ههنا بالوزن أيضا
وان كان في نوع يكثر اختلافه بفظ قسوره وورقتها وفي الموزون كيان عقد الكيل فيه
ضابطا كدقيق وما صغر جرمة يجوز ولو كان في نوع يكثر اختلافه بما مر فالاصل في
ذلك هنا الوزن ويجوز بالكيل فليجوز والوزن اصلان في بابين بخلاف ما لا يعد الكيل فيه
ضابطا كعبر وفتات مسك ودرهم ودنانير لان للتدرا يسير منه مائة كثيرة فالكيل لا يعد
ضابطا فيه وكبطيخ وباذنجان يفتح الذال وكسرها ونحوهما مما كبر جرمة فيتعين فيه الوزن
كالمات الك في قنطار من البطيخ مثلا فلا يكتفى الكيل لانه يتجافى في المكيال ولا يعد
لكثرة التفاوت فيه والجمع فيه بين العاد والوزن مفسد سواء ذكر وزن كل واحدة كائة بطيخة
وزن كل واحدة كذا أو وزن الجلة كائة بطيخة رزنها كذا على المعتمد لان ذكر العدد يلزمه ذكر
الحجم وهو يورث عزة الوجوه هذا ان أراد الوزن التحديدي فان أراد التقريبي صح في الصورتين
لاشقاء ما مر ولا يصح السلم في البطيخة الواحدة ونحوها كبيضة وسفر حلة لان ذلك من المتقوم

ولم يذ كر ما يضبطه بخلاف الجملة فانها مثلية ويعلم من ذلك أن المنة قوم لا يمنع السلم فيه مطلقا بل عند عدم ذ كر ما يضبطه ولا يصح الجمع بين الكيل والوزن فلأول سلم في مائة صاع بر على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يعز وجوده ولو بين الوزن والذرع كنوب ذرعه كذا ووزنه كذا الا في نحو ابن بكسر الباء مما يضرب عن اختيار فيصح فيه الجمع بين ما ويصح الجمع بين الذرع والعد كعشرة بسط كل واحد عشرة اذرع كما في شرح المنهج فاذا ذكره قل هنا ليس في محله (قوله ووزن فيما يوزن) ومنه مينة السمك والجراد وقوله وعد فيما يعد ومنه الحى منها ولا يصح في النمل بخلاف يبعه اذا كانت امه في الكوارة كما مر (قوله وسن في حيوان) المراد به ما يشمل الرقيق والماشية في بيان السن في الاول أن يقول ابن ست او سبع او محتمل أى داخل في اول سن الاحتلام وهو خمسة عشر سنة وفي الثاني أن يقول ابن مخاض او ابن ابون وكما يشترط بيان السن فيه ما يشترط غيره أيضا في الرقيق يذ كر نوعه كثر كى او حبشى فان اختلف صنف النوع وجب ذ كره كروى او خطافى بالتخفيف نسبة نلظ مة بلاد بالجمع وذ كر لونه ان اختلف كايض أو اسود مع وصف اللون كأن يصف ياضه بسمرة أو شقرة وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف كالزنج لم يجب ذ كره وذ كر قدم أى قامته طولا او غيره من قصر او بر بعة والمراد التقريب في السن والوصف والقد حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا لا زيادة ولا نقص لم يجوز بغيره قول الرقيق في الاحتلام وكذا في السن ان كان بالغ عاقل مسلما ولا فقول سيده أو الدلائل بظنونهم وذ كر ذ كوره او قوته وثبوته أو بكارته لاذ كر كل بفتح الكاف وهو ان يملو وجهه العين سواد من غيرا كتحال ولا ذ كر من سواد في العبد او الامه على الصحيح ونحوهما كالأحرة ودعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم وجهه وهو استدراجه اتساع الناس باهم الها فان شرط ثبوتها اعتبر وفي الماشية من ابل وبقرة وغنم وخيل وبغال وجير يذ كر هذه الامور المذ كورة في الرقيق حتى القدر على المعتمد في ذ كر النوع والصف كآرجية ومهرية نسبة الى ارحب قبيلة من همدان والى مهرة قبيلة من العرب واللون والذ كورة والاثوثة نعم لا يشترط وصف اللون (قوله وبيان عتق) مصدر ضد الحدأة أى قدم وقوله بضم العين وقيل بكسرها وتوله وحدأة الواو بمعنى او اذا المراد احدا الامر بن (قوله في حبوب الخ) نعم لا يصح السلم في الارز في قشرته العا على المعتمد خلافا للنووى اذ لا يعرف حينئذ لونه وصخر حبه وكبره لا اختلاف قشره خنة ورزنة وانما يصح بيعه لانه يعقد المشاهدة والسلم يعقد الصفات ومن ثم صح بيع المعجونات دون السلم فيها ويصح السلم في النخالة ان اضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكاس وضده وفي الادقة في ذ كره اماما في الحب الامقداره يذ كر أيضا كيفية طعمه هل هو برسى الدواب أو الماء او غيره وخشونة الطحن او نعومته وفي الثمن في ذ كره من ثمن حنطة او شعير وكيلا اذ وزنه وفي السويق وفي النشاء وفي قصب السكر وزنا في قشره الا قل ويشترط بطع أعلاه الذى لا حلاوة فيه وقطع مجامع عروقه من اسفل وطرح ما عليه من القشور اه افاده م (قوله وتغر) نعم لا يصح السلم في التمر المكنوز في القواصر وهو المعروف بالبحوة لانه ذر استيفاء صفاته المشروطة حينئذ ولا يلقى على صفة واحدة فالبا اه افاده م وهذا ان كانت معجونة بنواها فان كانت منذ ولته منه صح السلم فيها (قوله ونحوها) كالسمن والزيت فيسبين فيهما العتق والحدأة أما العسل أى غسل النمل

(وزن) فيما يوزن (وذرع) فيما يذرع (عد) فيما يعد (وسن) في (حيوان) (و) بيان (عتق) بضم العين (وحدأة) في حبوب وتغريزيب ونحوها ويشترط ذكر

(قوله الامقداره) أى حسب الدقيق

(قوله محترق) أي فليس

مكررا خلافا لما قاله قل
وله وجه فان ما في الشرح
معلوم صفة بالاولى تدبره
(قوله طلوع الشمس) أي
ظهورها لانه هو الذي
يجعل لاحتمال الاستتار
بغير حره

بالدها ولون او صغر حباتها
وكبرها (لا) بيان (جودة
ورداة) و (لؤلؤ) و (تاجيل)
فلا يشترط (والمطلق) يحمل
على الجيد و (لؤلؤ) و (ينزل
الجيد) على أقل درجته
(وشرط الوجود مبطل)
للعقد لان أوصافه غير معلوم
(لا) شرط (الاردا) لانه ان
أقربى هو أروا الأشياء
فهو المسلم فيه أو عما هو
فوقه فاما البسة بما دونه
عناد وشرط رداة العيب
مبطل لعدم انضباطه
لا شرط رداة النوع
لانضباطه (فان ذكر أجل
اشترط كونه معلوما) للآية
والخبر السابقين (فيبطل
بالجهول كقوله في رجب)
لانه جهله طرفا فكانه قال
يحمل في جزء من أجزاءه
بخلاف ما لو قال ان رجب
فانه يصح ويحمل بأوله لتحقق
الاسم به (ولا يصح السلم فيما
لا ينضبط) ولا يتقدم عدم
الصحة بثلاثين شيئا وان قيد
بها الاصل (كنيل مريش)
بفتح الميم وكسر الراء ملصق
عليه ريش

لانه المراد عند الاطلاق في شرط أن بين مكانه كجبل أو بادي وباده كجباري ومصري وزمانه
كصيفي أو خريفي ولونه كأيض أو أصفر ومرعاه ونخذه أو رفته لتفاوت الأغراض بذلك فان
الجبل والايض أطيب من غيره واتسكفه بمارعه النخل من داء كنور القما كهة أو دواء
كالكمون لاعتقه أو حداته لعدم تفاوت الأغراض فيه بذلك (قوله بالدها) أي الثلاثة
وكذا ما بعد كدني أو مكي أو بصري أو بغدادى فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلدان لم يختلف
بها غرض ولا وجب بيانه (قوله ولونها) كاجرا أو ايض (قوله وصغر حباتها وكبرها) أي
أحدها ما لان صغر الحب أقوى وأشد وبين أيضا ان الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ فان
الاول أبى والثاني أصح في لامة بصفاهه الأتي بلبد يختلف بين أو بين في الرطب والعنب ما ذكر
الا لعتق والحداته اه (قوله لا بيان جودة ورداة) أي المسلم فيه (قوله فلا يشترط) أي فان
شرط ذلك في ساقى في قوله وشرط الوجود الخ وفي قوله فان ذكر أجل اشترط الخ (قوله والمطلق)
أي المسلم فيه المطلق عن الجودة والرداة (قوله وينزل الجيد) أي في قوله والمطلق يحمل على
الجيد وكذا فيما لو اشترط جودة النوع وكما يحمل الجيد على ذلك يحمل الردى عليه عند
شترطه كما ساقى في قوله لا شرط الاردا الخ فكان الأولى تقديم ذلك عن قوله واللول أو ناخير
كما ساقى وقوله وشرط الوجود أي الوجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح (قوله اردا)
أي الاردا نوعا كما يعلم مما بعد كفتح لوف وحراني وبصل يعني ومسقاوى فالاول منهما اردا من
الثاني (قوله وشرط رداة العيب) كالعرج والبرص ونحوه وسقح كقوله أسات ليل في عبد
ردى العرج أو البرص أو في فتح ردى التسويس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط كالعمى
والقطع صح فيصح السلم لم في عبد أعى ردى العمى أو عبد أقطع ردى القطع (قوله لا شرط
رداة النوع) تقدم عليه والرداة محترقا لارداية المقدمة في قوله لا شرط الاردا (قوله فان
ذكر أجل) كأنه قال هذا ان لم يذكر أجل بأن اطلق أو صرح باللول لان السلم يصح حالا
ومؤجلا اما الثاني فبالنص والاجماع وأما الاول فبالاولى لعدم من الغرر فان أطلق العقد
عن التصریح بهما فيه انه عقد حالا كالمن في البيع المطلق (قوله معلوما) أي للعاقدين أو
لعدلين في مسافة القصر وروى تقدم القرقي بينهما وبين الاوصاف حيث لم يكن فيهما عاوان
الاربعة فقال الاجل المعلوم أن يقول الى عبد أو جنادى ويحمل على الاول الذي يليه من
العبدین أو جنادين لتحقق الاسم به وان عينا شهورا ولو غير عربية كنهورا فرس والروم
صح لانهم معلومة مضبوطة فان انكسر شهر من بابان وقع العقد في اثباته حسب الباقي بالاهلة
وتعم الاول ثلاثين مما بعد دهاولا يلقى المنكسر للاثنا عشر ابتداء الاجل عن العقد (قوله في
رجب) بخلاف ما لو قال أنت طالق في رجب فانه يقع بأول جزء منه والفرق ان الطلاق يتقبل
التعاقب بالجهول كقوله دوم زيد ولا كذلك السلم ومن الجهول قولهم الى مولد سبى أحد
البدوى أو الى دق صبيوان الكاشف أو الحرث أو الدراس أو الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع
الشمس أو مجئ زيد (قوله ولا يتقدم عدم الصحة بثلاثين شيئا) أي لان افراد ما لا ينضبط تزيد
عليها وذكر المصنف منها أربعة وعشرين (قوله كنيل) هو اسم جنس لا واحد له من لفظه بل
من معناه وهو مريش وقوله مريش أي ملصق عليه ريش في اطرافه لاجل ان يدخل فيه الهواء

(قوله والمشمس) أي لا يجوز فيه عدا ٣٠ ويجوز كيلا وزنا وان اختلف نواه هذا هو المراد كما يعلم من مذ (قوله يمين)

الحمام) أي فاته مع كونه لا ينضب طه - نيز الوجود واهل هذا هو المراد تدبر (قوله أوجد بدة أو مخذلة) الاولى التعبير بالواو وفيها كما هو كذلك في مذ والمنهج وكما هو مقتضى المقابلة تدبر

(وجواهر) رالافي لا آلي صغار) وهي مائة صمد للتداوى لا لازمة (وجوز ولو زعدا) لانه يحتاج معه الى ذكر الحجم وذلك يورث عزة الوجود أما السلم فيهما وزنا أو كيلا فجاءت مطلقا وقيل يمتنع في نوع بكثرة اختلافه بغائط قشوره ورقته وهذا ما استدركه الامام في الوزن على اطلاق الاصحاب الجواز وتبعه الرافعي وكذا النووي في غير شرح الوسيط أما فيه فقال بعد ذلك ذكره ذلك والمشمس هو في المذهب ما أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي قال في المهمات والمواعظ الفصل به واهذا اقتيدت بقولي عدا وان جرى الأصل على كلام الامام (ورائج) بكسر النون وهو الجوز الهندي (ومفرجل وكثري ورماني وبيض وورس) وهونيات أصغر باليمن يصيب به (وبلود ورق) بفتح الراء (وخفاف وزنا) لا وزنا (وبنفج المدين

فتبهد في الرمي وهو ليس بقيد بل المدار على كونه مخروطا ومتساويا بالقدوم وانما لم يصح حيفته لاختلاف وسطه وطرفيه رقة وغائطا وتعذر ضبطه أما قبل خرطه ومساواته بما تر فيه السلم فيه لتبستر ضبطه (قوله وجواهر) أي لانه لا بد فيهما من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفات واجتماع هذه الامور نادر (قوله وهي مائة صمد لاوى) أي بان لا يمكن ثقتها قال مر وضبطه الجوز في سددس ديتار واهله باعتبار ما كان من وجود كباره في زمانهم أما الآن فهذا لا يطلب الا لازمة لا غير فلا يصح السلم فيه اعزته اه بخلاف ما يمكن ثقتها فلا يصح السلم في الانها حيث تدققه لازمة ويصح السلم أيضا في البلور لان صفة مضبوطة بخلاف العقيق لاختلاف أجهاره (قوله عدا) راجع للجوز واللوز ومثلهما البن المعروف والبنديق والفسق والمشمس وان اختلف نواه كبر أو صغرا وقوله مع أي مع العدا وقوله مطلقا مع عدا وهو في مقابلة التخصيص بعد (قوله وقيل يمتنع) أي السلم وزنا أو كيلا في نوع الخ أما امتناعه فيه وزنا فلا اختلاف الاغراض في ذلك وأما كيلا فلا يجافيه في المكيال وأما السلم فيه عدا فتتق على امتناعه (قوله وهذا) أي هذا النوع ما استدركه الخ أي استدركه به على الاصحاب أي استثناء من كلامهم وقوله في الوزن أي لا الكيل أي فرض الاستثناء في ذلك لكون كلام الاصحاب فيه (قوله أما فيه) أي في شرح الوسيط (قوله ذلك) أي كلام الامام وقوله والمشمس ورمة عدا وانما قدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه كلام الاصحاب لا يختصم بل قيل انه آخر موافقاته ويؤيده اطلاقه ما في باب الربا جواز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا مع قشرهما ولم يشترط فيه هذا الشرط مع أن باب الربا ضيق من السلم اه أفاده مر (قوله قال في المهمات) أي الاسنوي وهو توقيفية لما قبله وقوله به أي بالمشمس (قوله بكسر النون) وقيل بنفسها (قوله وكثري) بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون المثلثة (قوله ويض) أي يض فحود جاج كنعام أو اوز بخلاف يض الحمام اعزته (قوله ورق) عطفه على ما قبله خاص على عام لانهم اجلود الغزلان ونحوها (قوله وخفاف ونعال) أي مركبة لاشتمالها على ظهارة وبطانة وحشوة عبارة المتعاقدين لاني بذلك كرا أقدارها واضاعها أي هباتها أو كالمركبة الملوثة والمتخذة من جلد وخرج بذلك ما اذا كانت مفردة أو جديدة أو مخذلة من غير جلد فيصح السلم فيها عدا كنوب مخيط جديد لا ملبوس (قوله عدا أو كيلا) راجع لقوله رائج وما بعده وقوله لا وزنا أي فيصح السلم في ذلك وزنا فقط وهو صحيح في غير الجلود أما هي فلا يصح السلم فيها مطلقا الا في قطع صغار تلمص على جلود مثلها فيصح السلم فيها وزنا فاعل كلامه مفروض في ذلك (قوله وباهمين) بكسر السين وهو بالصرف لانه اسم جنس (قوله وغالبية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكانور وقيل من مسك وعنبر وودين بان أو غيره والبان نوع من الصف صاف وجع ينم - ما بانها نوعان ومثلها الذ وهو مركب من مسك وعنبر وعود فهو غير هال خلافا للمعشى (قوله ملون) أي مشتمل على ألوان كالخيش والبرود والعرقشينات المعروفة (قوله غير جنسه) نائب فاعل كأن ركب حرير على كان أو قطن أو مالور كعب عليه جنسه فيصح السلم فيه (قوله ان لم ينضب) قيد في الملون وما بعده أي لم يعرف قدر الحرير واقطن

أصغر باليمن يصيب به (وبلود ورق) بفتح الراء (وخفاف وزنا) لا وزنا (وبنفج المدين

الذين في ذلك فان انضبط بان عرف العاقدان وزن كل من الاجزاء جازا لم فيه وان اختلط
 بعضه ببعض مقصودا وغيره كعتابي ونحوه عن من الثياب الاول مركب من قطن وسحر
 والثاني من ابريسم ووبرا وصف ومنه ما شهد بفتح الشين وضعها على الاشهر مركب من
 عسل وشمع خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه النوى وجبن واقط وان كان فيهما مع اللبن المقصود والملح
 والنفحة لانهم ما من مصالحة ومكتمل وخل تمر اوزيب وهو يحصل من اختلاطهما بالماء
 فالذي يصح فيه السلم ما كان منضبطا بان يكون اختلاطه خافيا كالشهد او صناعيا وقصد
 بعض اركانها سواء اسم تلك الباقي كالجبين والاقط او لا كخل الزبيب والتمر او قصدت اركانها كلها
 وانضبطت كالخز والعتابي (قوله بعد الفسج) كما يقع الآن وقوله لا ما صبغ غزله ثم نسج
 كالبروداي الملايات المعروفة والعرقشيدات (قوله ان الصبغ) بكسر الصاد العين المصبوغ
 بها اما بقصها فهو المصبوغ ويؤخذ من ذلك الفرق الصحة فيما كان صبغه غويا وكذا الوشرط
 غسله بحيث يزول انسداد فريجه كان قال الملت اليك في ثوب مصبوغ بعد الفسج مغسول
 بحيث لم يبق انسداد ويصح السلم في قبض وسراويل جديدين ولومغسولين ان انضبط اطولا
 وعرضا وسعة او ضيقا بخلاف الملابس مغسولا كان او غيره لانه لا ينضبط وفي الخشب والحديد
 والقصاس والرصاص والخص والنورة والاجر والزجاج والاحجار والمسلن وزنا والورق
 الساس والسكان بعد نفذه والنيلة الخالصة من تحوطين (قوله ورؤسه) اي لانهم يتجمع
 اجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف لما فيها من الابعاض المختلفة فلا يصح السلم فيها وان كانت
 نيفة متقاة من الصوف مضبوطة بالوزن وانما يصح السلم في الحيوان مع اشقاله عليم الان المقصود
 جملة من غير نظر الى اعضاءه (قوله ومخيض) هو اللبن المخضوض بالقربة وقوله فيه ماء
 مجهول الخ فارق ذلك ما خل التمر والزبيب بان ذلك لا غنى عنه فان قوامه به كما مر بخلاف
 المخيض اذ لا مصلحة فيه فان لم يكن فيه ماء جاز وكذا ان كان فيه ماء وعين قدر كل منهما
 فيما يظهر لا تضابطا ولا يضرب وصفه بالحوضة لانها مقصودة فيه وكالمخيض الذي فيه ماء مجهول
 الكشك فلا يصح السلم فيه (قوله وكطبخوخ الخ) اعاد الكافي لاجل الاستدراك بعده وكان
 الاولى ان يعبر كافي المنهج بقوله لا ما تاثير نار غير منضبط لشهوه غير المطبوخ والمشوى كالخبز
 فانه لا يصح السلم فيه لاختلاف تاثير النار فيه فلا ينضبط ولان عليه يقل ويكثر قال
 والاشبه كما قاله الاشعوني الحاق النبذة بالخبز اه وبه رد كلام قل هنا حيث ذكرها من جملة
 ما يجوز السلم فيه (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على قوله وكطبخوخ والاجر بالمداطوب المحرق
 اما قبل حرقه فينبغي لبناءه ويجوز السلم فيه (قوله والقند) بفتح القاف وسكون النون نوع
 من سكر اليمن كالواح الصابون (قوله والديس) هو بكسر الدال وسكون الياء وبكسر نين عسل
 الزبيب وفي المختار هو ما سال من الرطب وهو صحيح ايضا لانه تدخل النار وهي مضبوطة وفي
 القاموس هو عسل القرو عسل النحل وهو صحيح ايضا لما مر (قوله والقائيد) هو عسل القصب
 مطلقا وقيل اما خون من اعال العبدان وقيل هو السكر الاحمر (قوله واللبا) بالهمزة مصورا
 بوزن عنب وهو اول ما ينزل من اللبن يطبخ في التور حتى يجمد ويصح السلم فيه وان لم يطبخ بان
 تجفف ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا وبوزن برغوته لانها لا تؤثر في التيزان ولا يكال بها وفي
 السمن كيلا ووزنا ايضا وفي الزبد وزنا ان يجافي في المكيال والاصح فيه كيلا وكذا يقال في اللبا

(قوله النبذة) شيء يصنع في
 الصعيد من القمح (قوله
 كذا) أي ان لم يكن جامدا
 والآتين الوزن كما يأتي
 بعد الفسج) لا ما صبغ غزله
 ثم نسج والفرق أن الصبغ
 بعد الفسج يسد الفرج فلا
 تظهر معه الصفافة بخلاف
 ما قبله (وأطراف حيوان)
 كيديه (ورؤسه ومخيض
 فيه ماء مجهول) قدره
 والتقييد بالمجهول من
 زيادتي وكطبخوخ ومشوى
 نعم يجوز في الآجر والسكر
 والقند والديس والقائيد
 واللبا

أفاده مر (قوله لانضباط نارها) لانها اذا زادت أو نقصت أفسدت (خاتمة) يصح أن يؤذن عن مسلم فيه أردأ أو أجود منه صفقة ويجب قبول الأجود وخرج بما ذكرناه غير جزمه ونوعه عنه كبر عن شعير ونعمه على عن تمر برني فلا يصح لامتناع الاعتياض عن المسلم لم فيه إلا بحيلة بأن يفرضه عقد المسلم وبقية لا يفرضه ثم يعتاض المسلم عن رأس المال ويجب تسليم البر ونحوه نقياً من مدبر و تراب ونحوهما فان كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كبلاباً أو وزناً فلا وما أسلم فيه كبلاباً لا يجوز قبضه وزناً بالعكس ولا يزلل الميكال ولا يضع الكف على جواتبه بل يؤم ويصب على رأسه بقدر ما يحتمل ويجب تسليم التمر جافاً والرطب غير شذخ وهو البسر يعالج بالغمر ووضع خل عليه حتى يترطب ولو جهل المسلم اليه مسامحة في مؤجل فلم يقبله المسلم لغرض صحيح ككونه حيواناً يحتاج إلى علف أو كون الوقت وقت تنب بمتشى ضياعه لم يجبر على قبوله فان لم يكن له غرض صحيح في عدم قبوله أجبر عليه سواء كان للمؤدى فيه ما غرض صحيح في التجهيل كفل درهم وضمان أم لا فان أصر على عدم قبوله أخذ هذه الحالك له ولو حضر المسلم اليه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضه أجبر على القبول أو الأبراء

(باب الربا)

أى بيان ما يكون فيه الربا وحكامه وهو من أكبر الكبائر ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصياً بالحرب سوى آكله ولذا قيل إن آكله علامة على سوء الخاتمة كإذاء أولياء الله تبارك وتعالى فانه صح فيهما الايدان بذلك وأكبر الكبائر الشرية بالله تعالى ثم القتل ثم الزنا ثم الربا وتحريمه تعبدى لا يعقل معناه وما أبدى له انما يصلح حكمة لاعله والحكم بانه تعبدى انما هو بالنسبة للاجناس الكمية فلا يقاس على جنس النقد والمطعمات جنس ثالث اما بالنسبة لبعض الافراد فقد يوجد لثبوت الربا فيه مع في قيقاس عليه غيره كما سيأتى في قوالهم فالحق به ما في معناه الخ كما قيل بذلك في نواقض الوضوء وبه مذايق قط ثمانية وهم من أن القياس لا يدخل الامور التعبدية وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر من جنسه وربا اليد وهو البيع مع تأخير قبضه أو قبض أحدهما وربا النساء بفتح النون والمد وهو البيع لاجل والقصد به ذا الباب بيان بيع الربوى وما يعتبر فيه من الشروط زيادة على ما مر من أركان البيع وشروطه فهي معتبرة فيه أيضاً ولما كان يجري في المعين وما في الذمة كما علم من أنواعه ذكره عنهم ما وأيضاً فالسلم فيه باطل فيمتنع أن يسلم ذهباً في فضة وعكسه أو نولاً في قمح وعكسه وما أحسن قول بعضهم

ولي صاحب ما كان يملك درهمين وكان فقيراً الحال وهو ترابي

فصادفه مال فاضحى مرايساً فقلت له في الحالين ترابي

(قوله بدل من وار) فاصـ له ربوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (قوله ويكتب بهما) بضمير التثنية أى بالواو والالف معاً كما في المصحف العثماني نظراً للاصل ولابدل وفي نسخة بها بضمير الافراد وهى تحريك وهو بكسر الراء مع القصر وبفتحه مع المد ويقال فيه وما يكسر الراء مع المد والقصر وبفتحه مع الميم أربع لغات وان اقتصر بعضهم على واحدة

(قوله رتبة قابلا) له بيان
للفسخ لقوله أربع لغات
فالجمع ستة وقيل ثمانية
كسر الراء أو فتحها مع
النصر والمد وعلى كل مع
الباء والميم وهو في حاشية
المنهج

لانضباط نارها

(باب الربا)

بالقصر والفتح يدل من وار
ويكتب بهما أو بالياء أيضاً
وهو لغة الزيادة

(قوله وبالياء أيضا) أي وحدها وهذا في غير خط المصحف كما مر لأن خطان لا يقاس عليهما ما خط
المصحف وخط العرويين وإنما كتب بالياء مع أنه وارى نظرا إلى أنه يقال عند بعض القراء
قال الشاطبي وأما ضحاها والضحي والربي مع الشقوى فأما لاها والواو تجزئ أي
تكتب (قوله وهو لغة الزيادة) أي سواء كانت بعد أم لا فهو أعم من المعنى الشرعي يقال ربا
المال إذا زاد قال تعالى اهتزت وربت أي زادت وغت (قوله عقد) خرج به ما لو باع معاملة
فليس ربا من الكفار وإن كان حراما وقوله على عوض أي واقع على عوض مخصوص وهو
التقدي والمطعم والآتيان فلا ربا في غيرهما كالحماس وقماش (قوله غير معلوم القائل) نعمت
سبب العوض والنفي دخل على مقيد بقيود فيصدق بصور لأن قوله غير معلوم القائل صادق
بمعلوم التفاضل ويجوز القائل والتفاضل وقوله في معيار الشرع متعلق بالقائل ومعياره أي
عادته الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن ودخل بذلك ما لو كان معلوم القائل لا في معيار الشرع
كبيع الموزون كبلال وبالعكس وقوله حالة العقد ظرف لقوله غير الخ ودخل به ما لو كان معلوم
القائل في معيار الشرع لحالة العقد بأن تسايعا جازا فلهذا أربع صور داخلية تحت النفي
المذكور ومفهوم ذلك صورة صحيحة وهي العقد على عوض مخصوص معلوم القائل في معيار
الشرع حالة العقد وهذا الشق من التعريف ربا الفضل وهو لا يكون إلا في متعدي الجنس
ثم أشار إلى ربا الياء والنساء اللذين في مختلفه بقوله أو مع تأخير وهو معطوف على قوله على
عوض أي عقد واقع على عوض الخ أو عقد مع تأخير والتأخير صادق به أخيرا القيد وتأخير
الاستحقاق فالأول في ربا الياء والثاني في ربا النساء وأل في القائل فلهذا الشرعي أي القائل
المعتبر شرعا وهو انما يعتبر كذلك في متعدي الجنس الربوي وكذلك أل في البدلين أي البدلين
المتعدين في علة الربا سواء اتحد جنسهما كبربرام لا ككهو وبشعير وجم ناسطة ما يقال أن
التعريف غير مانع أما في الأول فلهذا دخول مختلفي الجنس فيقتضي ثبوت الربا فيهما مع اختلافهما
قائلهما وإن وجد الحلول والتفاضل وليس كذلك وأما في الثاني فلهذا دخول ما لو باع برابراهم
مع التأخير المذكور فيقتضي أنه ربا وليس كذلك وإنما لم يعطف قوله أو مع تأخير على قوله غير
معلوم القائل لأنه يصير المعنى أو معلوم القائل مع تأخير فيختص بمتعدي الجنس لما مر من أن
القائل انما يعتبر فيه وحينئذ فلا يشمل مختلفيه فيقتضي أنه لا يضر فيه التماثل المذكور
وليس كذلك وإنما أدخل أو في الحد لأن التنويع كاعلمت والممتنع ادخالها إذا كانت للثبوت وبقي
من أنواع الربا القرض الذي جرت عهده بالعرض ولا يختص بالربويات بل يجري فيها وفي غيرها
كالعروض والحيوانات ومنه الغاروقة المعروفة فهي حرام باطلة لا بحجة بل بان يقول مثلا
وضعت الأرض عندك على هذه الدراهم وأبحتك منعتهم أبكذا أو جعل مر هذا أخلا في ربا
الفضل أي الزيادة والظاهر أنه قسم مستقل لماءت من عدم اختصاصه بالربويات ولا يعترض
حينئذ بأنه ليس داخل في التعريف فيكون غير جامع لأنه تعريف الربا في الربويات فقط لا المطلقة
(قوله لعن رسول الله الخ) انما جازا لعن المذكور منه صلى الله عليه وسلم لكونه ليس بعين بل
هو على الوصف كلعن الله تعالى الكفار لعن الله تعالى اليهود والنصارى بخلاف ما لو كان لعن
فلا يجوز ولو كان ما لم يتحقق موته على الكفر باخبار معلوم وقوله أكل الربا المذموم أي أخذه
وقوله وموكله أي معطيه وكاتبه أي كاتب الوثيقة وشاهده أي حاضره وإن لم يستشهد به والذي

وشرعا عقد على عوض
مخصوص غير معلوم القائل
في معيار الشرع حالة العقد
أو مع تأخير في البدلين أو
أحدهما أو الأصل في تحريمه
قبل الإجماع قوله تعالى
وحرم الربا خبره مسلم لعن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكل الربا وموكله
وكاتبه وشاهده وهو

(قوله أعم) فيه أنه لا يكون
أعم حتى يكون الشرعي
فردا منه وهذا ليس كذلك
أذهوة عقد على عوض الخ
الآن ينظر لمتعلق العقد
تدبر (قوله في مختلفه الخ)
أي وكذا انما حده كما صرح
به بعد بقوله سواء اتحد
جنسهما الخ (قوله معطوف
على الخ) أي أو عقد لا على
عوض مخصوص بقيد
خصوصه بل ما دامه ويم
غيره وهو مطلق ربوي
وانما قلنا ذلك وفاء بحق أو
(قوله جرت عهده) أي مع شرط
ذلك في العقد أو مجمله
(قوله بكذا) ليس بشرط
كما هو الواقع الآن شيخنا
(قوله ولو كافرا) أي ولو
جاء على المعتمد فيه ما وإن
نظر في الثاني سم (قوله
أكل الربا) أي متعلق الربا
وهو العوض عزيرى

(انما يجزى في نقد) أى ذهب وفضة ولو غير مضر وبين (و) فيه (ما قصد لطم) بضم الطاء بان يكون معظم مقاصده الطعم
أى الاكل وان لم يؤكل الا نادرا ٣٤ (فان يبيع ربوى بجنسه) كذهب بذهب وربوى بربوى (شرط) في صحة بيعه ثلاثة أمور

(الاول وثقابض

(قوله لا التبر المعروف) أى
لا يسمى نقدا بالمعنى المصطلح
عليه وان كان ربوا بالانه
يسمى نقدا في باب الربا
المدار فيه على ما يسمى ذهبا
أو فضة اه حرره (قوله
مصدر) أى سماعي والقياس
الفتح قال ابن مالك

فعل قياس الخ حاشية المنهج
(قوله كالجلود) أى الغليظة
المشتملة والافروية ككافي
سم عن الروض (قوله
وهذا أظهر) أى من حيث
ملاحظة ذكر معنى
التفصيل لما قبله على الاول
أو الترتيب عليه على الثاني
فظهر الفرق بينهما (قوله
اسم التمر) أى وقبله بل
أو بسرا إلى آخر الاسماء فلم
يخرج عن اشتراكهما في
اسم خاص من حين وصفهما
بالربوية (قوله الادقة)
فيه أنهم اليست من الاسماء
الخاصة لاشتمالها على أشياء
متباينة كالحب فهى
خارجة عما خرج به الحب الا
أن يقال ان الذى اندرج
تحت متباين بالاضافة فقط
كدقيق برودقيق شعير الخ
بخلاف الحب فان ما اندرج

في مسلم وشاهد به بالتسمية فلعل ما هنا رواية أخرى والاولان أشد انهما من الاخرين لان الواقع
منهم ما مجرد الاقرار على المعصية بخلاف الاولين (قوله انما يجزى) أى يوجد ويتحقق ولا يصح
تفسيره بحرم كإفعل قل لانه حينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف فيقتضى أن الربا
المعروف بالتعريف السابق يوجد في غير النقود والمطعم ومات لكن لا يحرم وائس كذلك الآن
يجاب حينئذ بان الصفة كاشفة والمعنى انما يوجد الربا المحرم في النقود الخ (قوله في نقد) خرج
به العروض كالفلوس فلا ربا فيها وان راجت رواج النقود وانما يختص النقد بذلك لوقوعه
ثلاثا لشيء غالبا وذلك منتف عن العروض واحتراز بالغلبة عن الفلوس اذا راجت رواج
النقود (قوله ولو غير مضر وبين) كلى وتبرأى قطع ذهب أو فضة لا التبر المعروف (قوله
وفما قصد) أى قصد الله تعالى وبعلم ذلك بخلاف علم ذم ورى في بعض الاشخاص يعلم به أن
هذا مقصود لا دميمين وهذا اللهاثم وهكذا كاللغات التى علمها آدم بعد ان وضعها للمسمياتها
ويحتمل أن المراد ما قصد الناس بتحصينه بشراء أو غيره طم الآمين أو البهاثم ويعلم ذلك
بالنقل عن الصحابة فمن بعدهم (قوله بضم الطاء) مصدر طم بكسر العين أى أكل أو شرب لان
الماء العذب ربوى بخلاف الماء المالح فليس ربوا وتعتبر ملوخته وعذوبته بالعرف ومن
الربوى التمرس لانه يؤكل بعد نقعه في الماء قال سم وأظنه يتداوى به قيل ومنه القوطم
ودهنه ودهن الخس والسلم أى اللب وخرج بقصد ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود
والعظم الرخو (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) وذلك كقوله بالوط المسمى غرة الذر فإنه يؤكل
في زمن القحط (قوله فان يبيع الخ) تفرع على ما تقدم قصده بقصد سيل المقام وهذا أظهر من
جعل الفاء فصيحة والتقدير اذا علمت انحصار الربا في النقد والمطعم فاذا يبيع الخ لان هذا
لا يتفرع على ما ذكر (قوله بجنسه) ضابط المتجانسين أن يجمعهما اسم خاص من أول دخولهما
في باب الربا إلى آخره ويشتر كافيه اشتراكا معنويا كقوله برنى ومعه فى فإنه يجمعهما اسم القهر
ويخرج بالخاص العام كالحب وجماعه الادقة كدقيق بر وشعير فإنه يجمعهما اسم خاص بعد
تصغيره مادقة لاقبله فهى أجناس كاصولها وبالآخر البطيخ الهندى والاصفر فإنه يجمع
جنسان كالتمر والجز والهنديين مع التمر والجز المعروفين اذا طلاق الاسم عليهما ليس بقدر
مشارك بينهما اذ لم يوضع حقيقة واحدة بل حقيقة متباينة فالمراد بهذا الضابط مع أنه
أولى ما قبل منتهى بالعموم والالابان المختلفة الأجناس لصدقها مع أنها أجناس كاصولها
كما مر اه بالمعنى وأجيب عن ذلك بان حقائقها مختلفة فلم تشترك في الاسم اشتراكا معنويا
(قوله ثلاثة شروط الخ) (١) الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء وثقابض شرطان لها واما
ان وجد دامت والا فلا ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس (قوله وثقابض) المراد به ما يعم القبض
حتى لو كان البيع أو اتفق معينا كفى الاستتلال بقبضه وان لم يقبضه الا آخر وانما أثره
التعريض دون القبض التلاية وهم الاكتفاء به من أحد الجانبين مطلقا ولو في غير العوض العين
فلا بد من القبض الحقيقي فلا يكتفى بخوضه وان حصل معها القبض في المجلس ويكتفى بقبض

تحت متباين بالاسم كبر وشعير وذرة الخ فاده الطيب على المنهاج (قوله فلم تشترك) في كون اللبن من المشترك اللفظى ما دون
بعد شره (قوله كفى الاستتلال بقبضه) أى ولو من غير اذن بخلاف ما في الذمة فلا بد فيه من الاقباض أو الاذن في القبض
وهو بمنزلة القبض شيئا (قوله ويكتفى قبض) (١) قوله ثلاثة شروط الذى في نسخ الشرح التى باليدنا أمور اه

قبل التفرق) من مجلس العقد (ومماثلة) عند العقد (بقينا) من زيادتي وخرج به مالو باع ربو باجنسه جزافا فلا يصح وان خربا
سواء للجهل بالمماثلة عند العقد والجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة (أو) بيع ربوي (بغير جنسه واتحادا) في الربا كذهب
بنفضة (شرط الاولان) أي الحلول والتقابض قبل التفرق (نقط) أي دون المماثلة ٣٥ فان لم تتحدعه الربا كان بيع

طعام بغيره كنفق أو قوب
لم يشترط شيء من الثلاثة
والاصل في ذلك خبر مسلم
الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعير
بالشعير والتمر بالتمر والمخ
بالمخ مثلا يعمل سواء بسواء
يبدأ به فاذا اختلفت هذه
الاجناس فيبيعوا كيف شئتم
اذا كان يبدأ به أي مقابضة

مأذون العاقد) خرج
به قبض السيد والموكل
من غير إذن العبد المأذون
لحق التصرف والوكيل
فانهم ما يقبضان لانفسهما
بخصلافه بالاذن لانهما
حينئذ يقبضان عن العاقد
م ر وسم (قوله فينقل
الخ) ان كان المراد
أنه يكره على ذلك فلا معنى
للتشبيه حينئذ أو أنه يسوغ
له الانتقال بنفسه فلا ضرورة

اليه لا مكان التوكيل من
كل وجه تقابضان قبل مفارقة
كل مجله وهذا هو الذي
ذكره م م م م م م م م م م
أن يحمل الحشى على ما اذا
لم يمكن التوكيل فيكون
كالمكره حرره (قوله
مستثنان) أي وان كان
صوري في الثانية (قوله

مأذون العاقد وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه في المجلس وان لم يكن الوارث
معه في مجلس العقد فينقل الى المجلس كالمكره أو يوكل في القبض (قوله قبل التفرق) أي طوعا
كما مر في الخيار فلو قبض بعضه صح فيه فقط تفرق بقا للصفقة كما مر في السلم والتخاير قبل القبض
وهو ازام العقد قبل كالتفرق فلا بد أن يقع القبض قبله أيضا على العقد خلافا لمصنف في شرح
منهجه (قوله بقينا) أي بان يعاها كل من المتعاقدين حالة العقد كما يستفاد من قوله للجهل
بالمماثلة عند العقد (قوله جزافا) أي من غير تقدير بكيل ولا وزن وهو بثلاث الجيم ومن ثم
قال بعض اللطفا جيم الجزاف جزاف (قوله فلا يصح الخ) نعم ان باع صبرة بر مثلا باخرى مكابله
أو صبرة راءم باخرى موازنة بان صرح بذلك صح ان تساويا والافلاو كذا لو علمت امثال
العوضين ثم تباعا جزافا فانه يصح ولا يحتاج حينئذ في قبضهم ما انفصل للمالك الى كيل ولا وزن
أما المقيس فلا تصرف فيحتاج فيه الى ذلك فان الصورتان مستثنيتان من عدم صحة بيع
الجزاف والصبرة المكموم من الطعام واطلاقها على السكوم من النقد مجاز (قوله واتحادا) أي
تميز بمحول عن المساعل والاصل اتحدت علمتا وهي الطعم والتقديرية (قوله كذهب بنفضة) أي
وكبر بشعير (قوله فان لم تتحدعه الربا) أي بان وجدت ولم تصد كالمال الاول أو لم توجد من
أحد الجانبين كالثاني أو منهما كبيع حيوان بحيوان أو نحوه فالعنى ان لم توجد علة الربا
المختصة والسالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بان لم توجد علة الربا أصلا من الجانبين أو من
أحدهم أو وجدت غير مختصة (قوله والاصل في ذلك) أي في اشتراط الشروط الثلاثة في الاول
والاثنين في الاخير (قوله الذهب) مبتدأ وبالذهب متعلق بمحذوف خبر أي يباع بالذهب وكذا
ما بعده وذكر في الحديث ستة أشياء اثنان من النقد وأربعة من الأطعمة والاولان لا يقاس
عليهما ما لا يقيس عليهما كما سمي باقي الأربعة الأخيرة يقاس عليهما ما وجد فيه علمتا وهي
تقسم من حيث العلة الى ثلاثة أقسام لان البر والشعير مطعومان والتمر متأدم به والمخ مصلح
(قوله مثلا يعمل) مثلا منصوب على الحال من الشئتين المقابل أحدهما بالآخر موقول بالمشق
أي حال كون المعقود عليهما مقارنين وقوله يعمل مستأنف للتبيين متعلق بمحذوف كما في سقب المالك
التقدير هنا ارادني لك وهما مقابله يعمل وقيل الحال مجموع قوله مثلا يعمل فالجواب للملازمة
أي مثلا ملازمة يعمل وكذا يقال في قوله سواء بسواء أي متساويين ومقتابضين والتقدير
على الوجه الاول مقابله بسواء وتقا بضنا يبدأ على الثاني سواء متساويين بسواء أو متصلة يبدأ
وذكر قوله سواء بسواء مع قوله مثلا يعمل للتوكيد ولدفع توهم المماثلة التقريرية فأفاده أن
المراد بالمماثلة حقيقة لا يحسب الخرز والتخمين ويحتمل أن المراد بالاول المساواة في المكيل
وبالثاني المساواة في الموزون أو بالعكس وهذا أولى لان التاميس خير من التاكيد واستفاد
من قوله مثلا يعمل سواء بسواء اشتراط المماثلة ومن قوله يبدأ به التقابض ويلزمه الحلول غالبا
لخصت الشروط الثلاثة (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي واتحدت علة الربا كبر بشعير
والدليل على هذا القيد الاجماع كما أشار له الشارح بعد وخرج بذلك مالو باع برانق فلا يشترط

مطعومان) لعل المناسب مقتانان (قوله أي واتحدت علة الربا) ومما اتحدت فيه علة الربا نحو الخ مع التمر أو اللحم أو البر فلا
يبيح ذلك من الحلول والتقابض لاتحاد العلة وهي الطعمية الشاملة للتغذي والتأدم والتفكيك والتدأوى

التنازل والحلول لعدم اتحاد العلة اذ هي في الاول الطهية وفي الثاني المنقذية (قوله وقضيته)
 أي قضية قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس مع قوله اذا كان يبدأ بالمد لا بشرط التقابل
 الا لزم له الحلول غالبا كما مر (قوله وليس مراد اجماعا) أي فالاجماع مقيد للحدوث باتحاد العلة
 (قوله ما قصد اطعم الا دميين) أي بأن اختصاصه كبراً وغلب فيهم كشمراً واستواء مع البهائم
 فيه كقول هذه ثلاثة اقسام ربوية اما ما اختصت به البهائم كبرسيم أو غلب فيها كحلبة خضراء
 فليس بربوي وخروج بالخصراء الباسية فهي ربوية لانها مقصد للتداوي فهذه خمسة اقسام
 اجمالا وهي ترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وذلك انه لا يلزم من الوضع التناول فقد يوضع
 الشيء قصداً لا دميين وتناول البهائم اما اختصاصاً وغلبة أو على السواء أو بالعكس
 وحينئذ فنقول اما أن يختص الشيء بالادميين ووضعا أو يغلب فيهم بان يكون أظهر مقاصده
 الادميين ومثلهما في البهائم أو يستوي الأمران فهذه خمسة في الوضع ومثلهما في التناول
 لانه اما أن يختص بتناول الادميين أو يغلب فيهم ومثلهما في البهائم أو يستويان في التناول
 وخمسة في مثلهما بخمسة وعشرين في غير الربوي من ذلك ست صور وهي ما اذا قصد ادمي في
 الوضع أو قصدت البهائم فيه فقط أو غلب ذلك فيهم ابان كانت أظهر مقاصده وفي هذه الثلاثة
 اختصت البهائم بتناولها أو غلب تناولها وبقيت المور وهي تسعة عشر فيها الربا حاصلها أن
 ما قصد اطعم الادميين ربوي بصورة الخمسة في التناول وكذا ما غلب في الادميين ووضعا بان
 يكون أظهر مقاصده ذلك فهذه عشر صور وما قصد للبهائم أو غلب فيها ووضعا بان كانت أظهر
 مقاصده أو قصد لها ماضعاً ربوي أيضاً ان يختص بتناولها الادميين أو غلب فيهم أو استوي
 الأمران فهذه تسع صور ونضم للعشرة المذكورة كالختص بالبهائم المختص بالجن كعظم فلا
 ربا فيه ولا ربا يضاف حب السكك ودهنه الذي هو الزيت الحار ودهن السمك لانها لا تقصد
 للطعم ولا في الحيوان كاسياقي (قوله افتياتنا الخ) منه وبه على القدر المحول عن نائب القاعل
 والاصل ما قصد تقوته الخ أو على المنعول من أجله (قوله أو تفكها) أي تلهذا وهو يشمل
 التادم والتخلي بجلوى (قوله كما يؤخذ) الكاف بمعنى لام التعديل وما مصدرية والضم للثلاثة
 المذكورة أي لاخذ الثلاثة من الخبر (قوله وألحقهم ما الخ) أي قيس وكان الاولى التعبير
 بالقاء كما في شرح المنهج وكذا ما بعد وتقدم ان هذا لا ينافي ان الحصر في النوعين تعبدى لانه
 قياس على جزئيات ما اعلمها (قوله كالارز) أي وكالعدس والبقول (قوله التادم والتفكه)
 أي لاصلاحيته لهما وعطف التفكه عام كما مر لان التادنيا كل الفا كهيئة اعم من ان يكون على
 وجه التادم أو لا (قوله وعلى الملح) سواء كان مائياً أو جلياً لان كلاهما يقصد لاصلاح فهما
 كالبر الجيري والصعدي ومنه النطرون لانه يتداوى به في بعض الاحيان فيكون مصحفاً له
 زى نقلا عن الشرف المناوي وقرره مشايخنا وهو المعتمد وان وقع في حاشية عش خلافه ومن
 الربوي البن لانه يتداوى به (قوله ما في معناه) أي لافرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان
 الاغذية تحفظ الصحة والادوية ترددها (قوله كالمطكي) انضم الميم مع القصر وبقيتها مع المد
 والطعام مضمومة فيهما قال في القاموس هي علك رومي أي يفضله نافع للمعدة والمقعدة والكبد
 والسعال المزمن شراباً والنكهة واللثة وتفتيق الثموة وتفتيح السدد اه وقوله شراباً اي بعد
 اغلائه وقوله والمقعدة أي ضررها الحاصل من ملازمة القعود (قوله والسقمونيا) يفتح

(قوله وليس مراداً) الذي
 في الشرح لكنه غير مراد
 وكان شرح المحقق كتب
 فيه وليس مراداً وكذا قوله
 اطعم الا دمي اه مصححه

وقضيته أنه لا يصح بيع
 الطعام بالنقد الامم مقابلة
 لكنه غير مراد اجماعاً
 وعلة الربا في النقد كونه
 نقداً وفي المطعوم الطم
 والمطعوم ما قصد اطعم
 الا دمي افتياتنا أو تفكها
 أو تدوايا كما يؤخذ من
 الخبر فانه نص فيه على البر
 والشهر واقصود منهما
 التقوت والحق بهما ما في
 معناه كما لا ريب والذرة
 وعلى التمر والمقصود منه
 التادم والتفكه والحق به
 ما في معناه كالزبيب والتين
 وعلى الملح واقصود منه
 الامم والحق به ما في
 معناه كالمطكي والزنجبيل
 والزعفران والسقمونيا

السبب والقاسف وضحم الميم وكسر النون وبالقصر نبت يباع عند العطارة قليله مسهل وكثيره
مقتل كالافون ولا تظن للقتل بهم الا في امور موهنة في الاصل التداوي كالا هليلج والغلب النظر
الى ذلك دون الداء لانه نادر فهي غير السبب في المكي وقيل هي هو (قوله الارمني) بفتح الهمزة والميم
وقيل بكسرهما نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الاء وقد شد قربة بالروم وهو مما
يتداوى به من الطاعون (قوله لا الخراساني) كطين مصر الذي يزرع فيه القمح فليس ربه لانه
انما يؤكل سفها ما اذا نأ كاه النساء الحبالى كذا (قوله حال الكمال) هو وصول الشيء الى حالة
يطلب فيها انما بالافلا يباع رطب برطب بفتح الراء فيهم ما ولا يجاف من جنسه كالفول الحار بمثله او
بقول يابس بخلافه بخوبر فانه يصح وكطرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديد من جنسه ويباع
قديده بقديد بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يمتد في القرو الحلب تناسل جفافه مما بل
وصوله الى حالة يصلح ان فيه اللاد خارج بخلاف اللحم فانه يمتد برتعا في جفافه لانه موزون
يظهر أثر باقي رطوبته ومن ذلك يعلم ان الفرق الذي لم يتم جفافه لا يصح بيعه بمثله لعدم
صلاحية اللاد خارج ان جفف بالشمس يجف فاقويا جاز ذلك دون ما اذا قل بالنازل ولا تركنى
المماثلة فيما يتخذ من حب كدقيق وخبز لا يباع بعضه ببعض ولا حبه به الا في دهن وكسب
خالص من دهنه كدهن سمسم وكسبه فتسكن المماثلة فيهما وتكفي في العنب والرطب عصيرا
او خلا فيه مع بيع كل من عصير العنب والرطب والتسبب والريمان بمثله وبالاخر ويصح بيع
خلوها كدلت واخلول الزبيب والقمر كذلك الا اذا كان فيهما ماء مطلقا وفي أحدهما او اتحد
الجنس والمعار في الدهن والعصير والخل الكيل (قوله ومنه) أي مما تعتبر فيه المماثلة حال
الكمال ويحتمل ان المعنى ومن حال الكمال حال اللبن والسمن أي ان اللبن له أحوال كمال تعتبر
فيها المماثلة فمن أحوال كماله حال كونه لبنا لم يتغير أو سمن أو مخبضا كافي المنهج فله ثلاث حالات
تلك في المماثلة فيها فلا تكفي في باقي أحواله كالحب وأقط ومصل وزبد لانها لا تخلو عن مخالطة شيء
فالجنس يخالطه الا نفعه بكسر الهمزة وفتح القاء والاقط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق
والزبد لا يخلو عن قليل مخيض فلا يتحقق فيه المماثلة فلا يباع بعض كل منها ببعض ولا يباع الزبد
بالسمن ولا السمن باللبن ولا العسل ببعضه ببعض اذا كان فيه شمع ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن
ومخبض ولذا لا يجوز بيع الخلاوة التي فيها اللبنة بالبرأ ما يبيع الزبد بالدرهم فجاء على المعتمد
وكذا الطعينة والمعار في اللبن والسمن الكيل ان كانا قاعين والوزن ان كانا جامدين فهما
على حد سواء على المعتمد ولا فرق في صحة بيع اللبن بمثله بين الحليب والرائب والخاثر بالثلاثة
وهو ما بين الحليب والرائب ولا يضر في ذلك تفاوت الخوصصة في أحدهما او محمل عدم الضرر في
الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان خثر بنفسه لا بالنار وخلع عن زبد وملح وماء غير
ضروري والا فلا يباع بعضه ببعض لعدم المماثلة المعتمدة حينة ذولا يلى بكون ما يحويه
الميكال من الخاثر أكثر وزنا لكن لا يباع الحليب الا بعد سكون رغوته (قوله وان كان بضرع
أحدهما لبن) لانه حينة ليس من قاعدة مدحوة ودرهم لعدم وجود الجنس الربوي من الجانبين
اذ لا ينافي الحيوان كما ينافي ونخرج ما لو كان اللبن فيهما واتحد جنسهما وكانا ما كولين كشاة دون
بمثله فانه لا يصح لانه حينة من القاعدة المذكورة ومثل ذلك يبيع دجاجة في بيض بأخرى
كذلك والضرع بفتح المضاد (قوله واذا عقد) في بعض النسخ عقد بضمير التنفية أي المتبايعان

والطين الارمني لا الخراساني
وسائر الادوية والمماثلة
انما تعتبر حال الكمال ومنه
اللبن والسمن (ويجوز بيع
حيوان بأخر) ولو من
جنسه أو مؤجلا وان كان
بضرع أحدهما لبن (واذا
عقد

(قوله بظهر في الوزن) راجع
للملح فقط بدليل إعادة لا
فالعظم بضرع لمقابل أو
كثير بخلاف الملح لا يضر الا
كثير لانه يظهر في الوزن
ظاهر انما (قوله يخالطه
الدقيق) أي قطع اللبن
الصغيرة (قوله يبيع دجاجة
فيها بيض الخ) وكرخسة
فيها يضر بمثلها أو يبيضا
لان الماء ارعلى كون البيض
ما كولا وان لم يكن أصلها
كذلك وبيض الحيوان كاه
ما كولا لا يضر السمينات
كما ينافي فاشترط ما كولية
الاصل في اللبن فقط حق
يكون ما كولا مقصودا
فان لم يكن الاصل ما كولا
فاللبن اما كذلك كافي
الاثنان أو غير مقصود
لذاته وان كان ما كولا وه
لبن الا دميقات فليس امن
القاعدة

على جنس ربوي من الجانبين واختلاف المبيع ولو صفة كما في دينار حميدة عشرة (من الدنانير) حميدة وما تدرج به (قوله في بعض صور الصفة) وهو ثلاث صور كما يأتي (قوله وتحقق المفاضلة في ثمانية عشر) أي حاصله من ضرب النقص والزيادة في ثلاثة النوع والجنس ٣٨ والصنف فالمضروب اثنان والمضروب فيه تسعة وقوله ويجعل المماثلة في تسع أي

والغرض من إيراد هذه القاعدة تقييم ما تنقص من اعتبار المماثلة في الربوي بالوزن والكيل فقط كأنه قال محل اعتبار ذلك فقط وعدم النظر للقيمة ما لم يكن المعنود عليه من هذه القاعدة والانظر فيه للقيمة مع الوزن في بعض صور الصفة كما سيأتي (قوله على جنس ربوي من الجانبين) أي وليس ذلك الجنس تابعاً بالنسبة إلى المقصود ولا ضماً من الجانبين بأن كان ظاهراً في كل منهما أو ظاهراً في أحدهما كما سيأتي الآخر وسيأتي محترز ذلك وقوله واختلاف المبيع أي تعدد وقوله ولو صفة أي جنساً أو نوعاً أو صفة من الجانبين أو من أحدهما بأن يشتمل أحدهما على جنسين أو نوعين أو صفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فالشرط التعدد ولو من أحد الطرفين سواء كان المتعدد كله ربوي أو بعضه ربوي وبعضه غير ربوي فلا بد من وجود الجنس الربوي من الجانبين وإن وجد معه غير ربوي كما سيأتي والحاصل أن الشروط أربعة عدم تسمية الربوي لغيره وعدم كونه ضمنياً فيهما أو اختلاف جنس المبيع أو نوعه أو صفة كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله ولو صفة ووجود الجنس الربوي في كل من الجانبين والمراد بالمبيع ما يشمل الثمن والمقن وتسمى هذه المسئلة مسئلة قاعدة مدحوة ودرهم لتقبل الاصحاب له بذلك والمراد بالحجوة القمراً لانه الذي يكال وهو أجود من المدينة قيل انه من النخل الذي غرسه صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة ولذا ابتدأوا به من الأمراض والقر البرني نوع منه وهو نسبة إلى رجل كان يتهامس بالمال يقال له رأس العربية والصيحاني نسبة إلى كبش كان يربط به يقال له صيحان فنسب إليه وقيل لأن الكبش كان يصيح فيه وعليه فالنسبة على غير قياس والقياس صيحاني كصنعاني نسبة إلى صنعاء والقياس صنعاني وقيل سمي بذلك لأن النخل المأخوذ منه صاح على النبي صلى الله عليه وسلم حين مر عليه وقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله والمعنى نسبة إلى رجل كان يتعاطاه يقال له معقل بن دينار وحاصلها أنها اشتملت على سبع وعشرين صورة بيان ذلك أن في اختلاف الجنس تسع صور لانه إما بيع مدود درهم بمثلها ما أو بعدين أو درهمين وفي كل إما أن يكون المد الذي مع الدرهم أعلى قيمة منه أو أنقص أو مساوياً فهذه تسع صور ومثلها في اختلاف النوع كأن يبيع مدحوة برني ومدحوة صيحاني بمثلها ما أو بعدين صيحاني أو بعدين برني وقيمة البرني مساوية لقيمة الصيحاني أو أنقص أو يزيد فهذه تسع أخرى ومثلها في اختلاف الصفة كأن يبيع دينار صحيح وآخر مكسر أي برادة ذهب أو فضة بمثلها ما أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة المكسرين دون قيمة الصحيح وهو الغالب أو يزيدان فرض ذلك أو مساوية فهذه تسع أخرى فبالجمله سبع وعشرون من ضرب الثلاثة في تسع وتحقق المفاضلة في ثمانية عشر منها وتجعل المماثلة في تسع وكما باطلة الثلاثة في الصفة وهي مالو بيع صحيح ومكسر بمثلها ما أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة الصحيح في الثلاث مساوية لقيمة المكسر فإن ذلك صحيح والستة الباقية باطلة كالثمانية عشر في الجنس والنوع وانما انظر والى اتحاد القيمة في الصفة ولم ينظروا لها في الجنس والنوع لغلبة الاتحاد فيها دونها لوجود الوزن معها وهو لا يخطئ إلا نادراً بخلاف

حاصلة من ضرب واحد وهو المساواة في التسعة لكن قد يتوقف في تحقق المفاضلة فيما لو باع مدود درهم بمثلها ما لان المدان كان انقص أو يزيد من الدرهم الذي معه كان المد الذي في الجانب الآخر كذلك فلا فرق بين مساواة المد الدرهم أو نقصه أو زيادته إذ ما في الطرف الآخر كذلك وكذا يقال فيما لو باع مدحوة صيحاني أو برني بمثلها ما أو صحيحاً أو مكسراً اثنتا عشرة لاثماني عشرة الآن يقال ان المد الذي في الطرف الآخر يفرض مساوياً على كل حال حتى يظهر كلام المحشى بل لو لم تقل ذلك زادت الصور على سبع وعشرين فخره وأفاد شيفنا أنه متى لوحظ أن الثمن وهو ما دخلت عليه البناء موزع على المبيع بحسب القيمة فلا اشكال لتحقيق المفاضلة في جميع الصور إلا أنه عند استواء الطرفين في التقويم يعزل بجعل المماثلة فتدبر

أي فالمد الذي في طرف المبيع يقابله من الثمن نصف مد ونصف درهم ولا شك أنه تحقق التفاضل حيث تدبر (قوله بخلاف الكيل الخ) قد يقال قد يكون معهما الوزن كدينار ودرهم وكبند في محبوب مع عدم الصحة فيهما مطلقاً فالأولى الفرق بأن التقويم في اختلاف الجنس أضبط منه في اختلاف الجنس أو النوع

وكما أتى دينار جديدة بمائتي دينار ردثة (حرم) العقد (ولم يصح) الخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال اشترت يوم حنين قلادة بائني عشر ديناراً فيها ذهب وخرق فضلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على ما بين مختلفين توزيع مافي ٣٩ الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع في هذا الباب

(قوله الآن يقال المراد الخ) قد يقال هو حينئذ من قبيل اختلاف الجنس لا الصفة (قوله كانت قيمة الرديئة الخ) فيه نظر لأنه لا ينظر إلى ذلك لأنه ليس موافقاً للقاعدة تأمل (قوله ثم يصح أن يقال الخ) حاصل ما أشار إليه المهني سابقاً ولاحقاً أن مثال الشارح يشمل ست صور مع كون الزيادة فيه رداة غش وذلك أن نقول إما أن تكون المائتان الرديئةان مساوية لقيمة الجيدة أو أزيد أو أنقص أو قيمة ما فيه من الغش مساوية لقيمة الخالص منه أو أنقص أو أزيد تدبر منصفاً (قوله محله في المعين) أي من الطرفين وقوله وأما مافي الذمة الخ أي ولو من طرف واحد فقوله على دين ليس قيداً على المعتمد بل أو على عين ويدل له إطلاق قول من فصلح عنها بالنبي درهم حيث لم يقيد بكونه ديناً وصرح بذلك في باب الصلح فراجع (قوله لا يمكن بعينه)

الكيل الموجود مع الجنس والنوع (قوله وكما أتى دينار جديدة الخ) فيه نظر لأنه ليس في أحد طرفي العقد مالان مختلفان حتى يبطل بذلك والمعتبر هنا الرز لا القيمة فلا يضر اختلافهما فيها الآن يقال المراد رداة الغش بأن كانت مغشوشة بنقصة أو شماس وغشها يقابل بمال وحينئذ فيكون كلامه صادقا بثلاث صور فقط وهي ما إذا كانت قيمة الرديئة مساوية لقيمة الجيدة أو أنقص أو أزيد ثم يصح أن يقال أو بمائتي دينار ردثة رداة غش وقيمة الذهب الذي مع الغش مساوية لقيمته أو أنقص أو أزيد فيكون الجمل مستصواب ولا يصح أن يقال أو بمائتي دينار جديدة لعدم اختلاف المائتين فالوقال وكما أتى دينار جديدة ومائة رداة غش بمائة أو بمائتين أو رديتين وقيمة الجيدة التي مع الرديئة مساوية لقيمتها أو أنقص أو أزيد لشغل الصور التسع (قوله حرم ولم يصح) جواب إذا وما تقر محله في المعين وأما مافي الذمة ففيه تفصيل وهو أنه إن صلح من دينه النقد على دين بعضه من جنس دينه وبعضه من غيره جزمه صح كما ذكره في الصلح أما لو لم يصلح عليه بل تعوض عنه وهو نقد نقد آخر بعضه من الجنس والباقي من غيره فإنه لا يصح وعبارة ممر وما تقر في المعين يخرج به مافي الذمة فلا يأتي فيه مافي غيره فلا يشكل بما سياتي في الصلح أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون ديناراً صلح عنها بالنبي درهم جاز وخارج بالصلح ماله عوض دأته عن دينه النقد قدراً من جنسه أو وقايه من غيره لفظ تعويض لكن بعينه مع الجهل بالمماثلة فلا يصح واعلم أنه قد يغفل عن دققة فلا بأس بالتدطن لها وهي أنه علم مما تقر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثل أو بأحدهما ولو خالصاً وإن قل الخللط لأنه يؤثر في الوزن مطاقاً فإن فرض عدم تأثيره فيه وإظهاره بتفاوت في القيمة صح ويؤخذ منه بالاولى بطلان ما عت به البلوى من دفع دينار مغش بمثل أو عليه تمام ما يبلغ به ديناراً جديداً من فضة أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً به وهذا قال بعضهم لو قال أصرف في صرف لي بنصف هذا الدرهم فضة وبالنصف الآخر فلوساً جازاً لأنه جعل نصفه في قبالة الفضة ونصفه في قبالة الفلوس بخلاف ما لو قال أصرف لي بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لأنه إذا قسط عاين ما ذلك أحتمل التفاضل وكان من صور مدحوة درهم وتكره الحيلة الخاصة من الربا بسائر أنواعه وإن خضع بعضهم بالتخاص من ربا الفضل اهـ (قوله فضالة) بفتح الفاء (قوله قال اشترت) هذا يقتضي أن المشتري هو فضالة يوم حنين والذي في شرح المنهج وممر خلافه وعبارة ممر لغير فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر قلادة فيها خرز معلق بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو تسعة نقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحق يميزه وبينها قال فضالة فردا حتى ميز بينهما ما رآه أبو داود اهـ الآن يقال إن الواقعة تعددت (قوله فقصلتها) أي فرقت بين الذهب والخرز (قوله لا تباع) أي يبيعها صحاحوا الألفي قد بيعت لكن يبيعها بطلا وقوله حتى تفصل أي بالعدان يباع الذهب على حدة بالذهب وإن لم يقطع من الخرز حيث أمكن وزنه حينئذ ولا احتيج قطعه لأجل ذلك (قوله ولأن قضية) هذا

كخذ وقوله مع الجهل راجع للصورتين أمام العليم بما فيه ثم إن هذا ليس مما نحن فيه إذ لا تعدد في أحد الطرفين فلعمل في كلام ممر حدفاً بقوله نقداً من جنسه أي وغيره وقوله أو وقايه أي بذلك النقد الذي من الجنس مع الغير فيكون حينئذ مما نحن فيه النقد في أحد ماله لكن قوله مع الجهل الخ لا مفهوم له بل هو بيان الواقع لأنه حيث كان من القاعدة فالجهل بالمماثلة لا يزم لا ينفك قاله الرشيدى ويحاجب بان المفهوم مفروض في الاختلاف بالصفة مع الاستواء في القيمة فإنه يصح كما تقدم

دليل على بعد الدليل النقلي وقوله توزيع خبر أن وقوله في هذا الباب أي باب الربا واحترز بذلك
 من باب تفريق الصنعة كالمواضع حلا وحراما فانه يصح في الحل باعتباره من المسمى ويصل
 في الحرم ويوزع الثمن عليهم باعتباره قيمتهما (قوله يؤدي الى المفاضلة الخ) بيان ذلك ان في بيع
 مدود درهم مثلا بعد ان كانت قيمة المد الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزم المفاضلة أو مثله
 لزم الجهل بالمماثلة فلو كانت قيمة المد درهمين فهو ثلاثا طرفه فبقايله ثلثا المدين وهو مائة وثلاث
 أو نصف درهم فهو ثلاثا طرفه فبقايله ثلث المدين وهو ثلثا مائة فلتلزم المفاضلة له أو مثله فالمماثلة
 مجعولة لانها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ فبقوله يؤدي الى المفاضلة أي في صورتين وقوله
 أو عدم تحقق المماثلة أي في صورتين يقال في مثال المثل ان كانت قيمة الرديئة دون قيمة الجيدة أو
 أكثر لو فرض لزم المفاضلة بغيرها واستوت قيمتهما لزم الجهل بالمماثلة لما مر من أن التقويم
 تخمين قد يخطئ وإلكن الأولى أن يعمل بما يمكن فيه التقصير والزيادة يقينا كالمدا والدرهم (قوله
 وخرج بالجنس) أل للعهده الذي كرى أي جنس الربوي من الجانبين المتبادر منه كونه مقصدا فيهما
 فيخرج ما ذكر لان الجنس الربوي لم يتحدد من الجانبين اذ في كل جانب جنس غير الجنس الذي في
 الجانب الآخر وان وجد الجنس الربوي فيهما (قوله بمثلها) أي أو بدرهمين لا يشوب بين فانه
 صحيح لأن الجنس الربوي من جانب واحد فلا يكون من القاعدة وخرج بقولنا فيهما - يعني
 وليس تابع الخ بيع دار فيه اثرا مع عذب بأخرى أو فيها معدن ذهب مثلا يذهب لان المعدن مع
 الجهل به تابع بالاضافة الى قصود الدار فالقابلة بين الدار والذهب خاصة فيصح أمالو علما أو
 أحدهما بالمعدن أو كان فيها نحو به يذهب يتحصل منه شيء بالعرض على النار فلا يصح لانه مقصود
 بالمقابلة فخرجت فيه القاعدة فان قلت ان الجهل بالحرمية في باب الربا لا أثر له ولا يفتقر فلم فصلتم
 في نحو المعدن بين العلم والجهل قلت محل ذلك في غير التابع للمقصود أما هو فالجهل فيه مفتقر
 وخرج أيضا بيع أحد النوعين الربويين المختلط بمحبات بسيرة من الآخر بالآخر كبرعلس فيهما
 أو في أحدهما محبات من الآخر بسيرة بحيث لا يقصد تميزها التستعمل وحدها فيصح وان ظهرت
 في الميكال بخلاف اختلاف أحد الجنسين بمحبات من الآخر كبرعلس فيهما ان ظهرت في الميكال
 بطل البيع لانه حينئذ من القاعدة والاصح والفرق بين الجنس والنوع ان المحبات اذا كثرت في
 الجنس بأن ظهرت في الميكال لم تحقق المماثلة بخلاف النوع وهذا هو المعتمد كما قاله م ر خلافا
 لما في شرح المنهج وخرج بقولنا وليس ضمانا من الجانبين بيع سمس سمس فيصح لاستقراره ولم
 يتم الخروج بنفسه اذ لا بد فيه من العصور وبه فارق بيع نحو بقره وون بمثلها فانه لا يصح لانه مقصود
 للخروج بنفسه فهو من القاعدة كما ساقى في البيوع الباطلة أما لو كان ظاهرا من الجانبين أو من
 أحدهما كببيع سمس بدهنه فيبطل لوجود الدهن في جانب حقيقة وفي آخر ضمانا

(باب المراجعة)

أي البيع المشتمل على المراجعة وهي لغة مفاعلة من الرجوع وهو الزيادة وشرعا بيع عمل الثمن
 الأول مع رجوع موزع على اجزائه فهي من الربا الجائر فقد كرت عقبه وذكره هاني الشرح
 المحاطة ولم يذكرها في المتن والترجمة اما لانها يرجع للمشتري الثاني أو لان الزيادة على الترجمة غير
 معيبة وهي لغة مفاعلة من الخط وهو النقص وشرعا بيع عمل الثمن مع حط موزع على اجزائه
 (قوله بان يخبر المشتري) أي الأول ولو بعد ايجابه وقبل القبول واخباره ليس بقيد بل مثله

يؤدي الى المفاضلة أو
 عدم تحقق المماثلة وخرج
 بالجنس بيع نحو دينار
 ودرهم بصاع بروصاع
 شعير أو بصاع بر أو شعير
 فانه جائز صحيح وشمل
 اختلاف المبيع بيع نحو
 درهم ونوب بمثلها - ما فانه
 حرام غير صحيح

(باب المراجعة)

(بان يخبر) المشتري (بثمن
 ما اشتراه

(قوله بأخرى) أي كذلك
 (قوله بالحرمية) لعل الأولى
 حذفه أو ابداله بالمفسد كافي
 شرح المنهاج (قوله لم يتحقق
 المماثلة) أي بين البرين أو
 الشعيرين (قوله أو من
 أحدهما) كسهم وسهم
 بمثلها (قوله المشتمل على
 المراجعة) أي بالمعنى اللغوي
 أو لفظه لا يلزم اشتغال
 الشيء على نفسه (قوله فهي
 من الربا) أي الربا اللغوي
 وهو الزيادة لا الشرعي اذ
 ليس ثم عقدا على عوض
 ربوي من الجانبين مع اتحاد
 العلة كاللا يخفى

اخبار غير، وعلم المشتري الثاني بغير اخبار فالباقي كلامه في الكاف وقد علم أن حقيقة
 المراجعة لا توجد الا من ثلاثة بائع ومشتري أول ومشتري ثان بأن يشتري زيد من عمر وعبد بمائة
 ويبيعه ليكر بمائة وربع درهم لكل عشرة (قوله ويبيعه) بالنصب عطف على يخبر أي يبيعه
 لمن هو عالم بالثمن قدر او صفة فلا تنكفي العاينة وان كنت في باب البيع والاجارة فلو كان
 الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة مثلاً غير مكبلة لم يصح على الاصح اه افاده م (قوله
 ربع) أي زيادة ولا بد من ذلك أو ما يفيد في الصيغة بأن يقول بعثت بمائة اشتريت وربع
 درهم لكل عشرة مثلاً فان لم يقل ذلك بأن قال اشتريت بعشرة وبعثت بك باحد عشر ولم يقل
 مراجعة ولا ما يفيد هالم يكن عقد مراجعة فلا تثبت له أحكامه حتى لو كذب فلا خيار ولا حط
 وهو يقع في مصرنا ككثيرا اه افاده م (قوله أي مع ربع) أشار إلى أن الباعع م
 مع وليست بالعوض لان الدرهم ليس هو الثمن بل صاحب له واضافة ربع لدرهم للبيان
 (قوله مثلاً) يصح رجوعه لربع ودرهم واحد وكل عشرة فمثل الربع الزيادة والفائدة ومثل
 الدرهم الدرهمان فأكثر والدينار والنوب وغير ذلك ومثل لكل في كل أو على كل أو من كل
 على المعتمد وتكون من التعديل أو بمعنى في أو على بخلافه ما في سياتي في الخاطئة فاه على
 بابهم الانه الاخراج الواحد هنالك ولا دخاله هنا ومثل العشرة الخمسة ونحوها كأن يقول وربع
 درهم لكل خمسة (قوله جائزة) المراد بالجواز أي حلال بلا كراهة لعموم قوله تعالى
 وأحل الله البيع ومن ثم قيل لعبد الرحمن بن عوف ما سبب كثرة مالك فقال ما كنت عيبا
 ولا ردت رجلا (قوله من غير جنس الثمن الخ) كأن يكون الثمن مائة درهم فيبيعه بمائة
 ونوب وحيث أطاقت دراهم الربع فنقد البالد الغالب وان كان الاصل من غيره (قوله فان
 ادعى غلطاً) كأنه قال هذا ان لم يدع غلطاً فان ادعاه فتارة يخبر بقصر وتارة يخبر بزيادة وفي
 الثانية تارة يبين لغلطه وجهاً محتملاً وتارة لا ويضيق ادعى للمشتري الاول وهو البائع الثاني
 (قوله وحط الزائد ورجعه) سواء بقي المبيع أو تلف والمراد أنه يتعين انعقاد العقد بما سواه ما
 فلا يحتاج إلى انشاء محط فلو عجز بالسقوط كان أولى وعبرة بالمنهج فلو أخبر بأنه اشترى بمائة
 وباعه مراجعة فبان أنه اشترى بأقل بمجة أو اقرار سقط الزائد ورجعه اه وهي أولى مما هنا
 لوجهين الاول مامر والثاني قصور ما هنا حيث قيد بقوله وأخبر بأقل وعم في المنهج بقوله
 فبان بمجة أو اقرار (قوله لكذبه) علة للاغلب والافقيد يكون معذوراً ولا خياراً له ما بذلك
 أما البائع فلم يندلسه في الجلالة إلى مامر وأما المشتري فلأنه اذا رضى بالأكثر قبل الأقل أولى
 (قوله وربع درهم) بالنصب على أنه مقبول معه وقوله ثم أخبر تقدم أنه ليس بقيد (قوله فيكون
 الثمن) أي جالته رجحاً ورأس مال (قوله وكذبه) أي لم يصدق فيشمل السكوت وخرج بذلك
 ما لو صدقه فلا تثبت له الزيادة ولا رجوعاً وله خيار فوراً لا للمشتري والبيع صحيح فيهما خلافاً
 لما يوهمه كلامه في شرح المنهج وسياق ذلك في الباب الآتي (قوله بفتح الميم) وكسر هاء بمعنى
 قريباً (قوله جريدي) بمعنى مجرودة وهي الدفتر بفتح الدال وكسر هاء بمعنى بذلك لكون الاثمن
 مجرودة أي مثبته (قوله فغلط الخ) كأن قال ان عن الساعة التي بعثت لك مائة وهذا
 أخرى غمها تسعون فغلطت من عن هذه لهذه ومثل ذلك ما لو قال جاني كتاب من ور من وكيلي

ويبيعه) مثله (بربح) أي
 مع ربع (درهم لكل عشرة
 مثلاً وهي) أي المراجعة
 (جائزة) بلا كراهة ويجوز
 أن يكون الربع من غيره
 جنس الثمن (فان ادعى
 غلطاً وأخبر بأقل) مما
 أخبر به أولاً (قبل قوله)
 مؤاخذه بالخياره (وحط
 الزائد ورجعه) لكذبه فلو
 قال اشتريت بمائة وباعه
 بمائة وربع درهم لكل
 عشرة ثم أخبر بأنه اشترى
 بتسعين قبل قوله وحط
 الزائد ورجعه وذلك أحد
 عشر فيكون الثمن تسعة
 وتسعين (أو) أخبر
 (بأكثر) مما أخبر به أولاً
 (وكذبه) أي المشتري
 (فان لم يبين لغلطه وجهاً
 محتملاً) بفتح الميم (لم يقبل
 قوله ولا يثبت) لكذبه
 قوله الاول اهـ (والا)
 بأن بين لغلطه وجهاً محتملاً
 كأن قال كنت راجعت
 جريدي فغلطت من عن
 متاع إلى غيره

(قوله من وكيلي) عبارة
 م من ور على وكيلي وهي
 الظاهرة كالا يخفى

بان الثمن كذا فتبين باكثر (قوله قبل أى قوله وبينته) أى منصفين فعرض
 المسئلة انه أقام بينة على قوله فسقط ما قبله انه اذا قبل قوله لم يحتج للبينه واقتصر في المنهج
 على البينة لانه يلزم من قبولها قبول قوله اذ هي المصدق له اه قرر شيخنا عطية (قوله وله)
 أى للبائع تحليف المشتري الخ أى له اقامة البينة وله التحليف (قوله في الشقين) وهما اما اذا لم
 يبين وما اذا بين أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فعلم ما لم يقم بينة والا فلا يحتاج التحليف
 المشتري (قوله انه لا يعرف) معمول تحليف أى تحليفه على أنه الخ (قوله لان المشتري قد
 يقر) بضم الياء من أقر فان لم يقر وحلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن اليمين
 ردت على البائع فيحلف أن غشه لا يزيد فاذا حلف فكل وقت يثبت بينته فيما مر فلا تثبت الزيادة
 ويرجىها ويثبت له الخيار على المعقد فهو الا لا للمشتري بناء على أن المدين المردودة كالقرار
 فذا تده قبول قوله وبينته وحلف عين الرد ثبت الخيار له كما هو فائدة التصديق فيما مر فيثبت
 في ثلاث صور (قوله ويجوز البيع) أى بلا كراهة مخاططة ضد المراجعة مأخوذة من الخط وهو
 النقص وتسمى مواضعة ومخاسرة (قوله كبعثك) أى بعد علمهما بالثمن كالمراجعة قال
 في المنهج وليعلم أى المتبايعان وجوباً غشاً فلو جهل أحدهما لم يصح البيع ودخل في بيعت
 بما اشترى في هذا وفي المراجعة غشه الذي استقر عليه العقد فقط ويدخل في بيعت بما أقام على
 غشه وموئن استباح أى طالب الربح فيه كآجرة كمال الثمن المكمل ودلال له اذا كان عرضاً
 ينادى عليه الى أن يشتري به المبيع وحارص وقصار وقيمة مبيع للمبيع في الثلاثة وكآجرة
 لـ لـ وختان ومكان ونطين دار وكعلاف زائد على المعتاد للتأمين وكآجرة طبيب ان اشتراه
 مريضاً ومعنى دخول هذه الامور أنه يضمها للثمن فيقول اشتريته به كذا وليس المراد أنها
 تدخل مع السكوت عنها وجهلها وتخرج بموئن التبراج موئن استبقا الملك كقوة حيوان فلا
 تدخل ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المدة وفائدة من المبيع وكذا آجرة عمل البائع وعمل متطوع
 به فلا تدخل لان عمله وما تطوع به غيره لم يقم عليه وانما أقام عليه ما بذله نعم ان قال بعتك
 بكذا وأجرة على أو عمل المتطوع به عني وهى كذا وربح كذا دخل ويصدق بائع في اخباره
 بقدر ما استقر عليه العقد وأما أقام به المبيع عليه وبصفته كحمة وتكسير وخلوص وغش
 وبقدر أجل وبشرائه عرض قيمته كذا وبعبء حادث وقديم فلو كذب في الاخبار بشئ من
 ذلك فالبيع صحيح لكن لا يشتري الخيار كذا ليس البائع عليه بترك ما وجب عليه (قوله
 وحط) بالنصب على المفعول معه لا بالخبر لا يصير غشاً وهو يؤخذ لا يحط (قوله أو من كل)
 أى أو في كل أو على كل كالمس (قوله من كل أحد عشر) فاذا كان الثمن مائة فخطوط تسعة
 وجزء من أحد عشر جزءاً من الواحد فجزء الثمن الى تسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً
 من واحد ومن الاولى في الموضعين للتبعيض والثانية للبيان (قوله بخلاف الثانية) أى
 فيسقط عشرة ويرجع الثمن الى تسعين فتتعارق من غيرهما في المخاطرة دون المراجعة لانهما
 تقتضي اخراج واحد منهما بخلاف بقية الظروف واعلم ان المصنف لم يذكر التولية والاشراك
 هنا لانهم ما من مبيع البيع بخلاف المراجعة والمخاطرة فانه ما يذكر ان مع صيغته وذكر
 الاربعة في المنهج لا شراً كهافي غالب الاحكام

(باب الخيار)

(قبلا) أى قوله وبينته
 اعذر (وله تحليف المشتري
 فيهما) أى في الشقين (أنه
 لا يعرف ذلك) لان المشتري
 قد يقر عند عرض اليمين
 عليه ويجوز البيع
 مخاطرة كبعثك هذا بما
 اشترى وحط درهم لكل
 عشرة أو من كل عشرة
 لكن المخطوط في الاولى
 واحد من كل أحد عشر كما
 في الربح بخلاف الثانية
 فان المخطوط فيها واحد من
 كل عشرة

(باب الخيار)

(قوله ومن الاولى) أى في
 عبارة المحشى

في أنواع البيع (الخيار المشرع في البيوع) ستة عشر (خيار شرع) ٤٣ ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس) لثبوت ذلك في خبر الصحيحين

(قوله أي طالب خيار الخ) هذا
معنى شرعي عن شرط والانعفاء
اللعوي التمتعيد ويلزمه
سببية الطلب (قوله والصلح
عن دم) فإنه إذا فسد
العوض رجع للدية
والعفو عن القصاص باق
بمحاله واحد فربذلك عن
الصلح عن الدية في شبه
العمد والخطا والعمد بعد
العفو عليه فإنه يصح حيث
علمت أوصاف الأبل ويثبت
خيار المجلس كسببية صلح
المعاوضة بالعين لأنه بيع
في المعنى بخلاف صلح
الخطبة فإنه في الدين أبراه
وفي العين هبة وكلاهما
لا خيار فيه وبخلاف صلح
المعاوضة على المنفعة فإنه
أجارة ولا خيار فيه وبخلاف
الصلح عن نفس القصاص
فإنه ليس بمعاوضة محضة
كما تقدم أفاده من
وحواشيه وانظر لو كان
الصلح على المنفعة مشروطا
فيه التأييد يمكن الدار على
منفعة دارك أباهل هو
كبيع حق المعرفة ثبت فيه
الخيار حرره (قوله كالبائع)
أي الذي اختار اللزوم
فإنه باختياره صار المالك

هو اسم مصدر لا اختيار بمعنى المصدر الذي هو الاختيار أي طالب خيار الأمرين من الامضاء
أو الفسخ والاصل في البيع اللزوم لأن الشرع أثبت فيه الخيار رفقا بالمعاقدين رخصة فهو
طارئ عليه ~~لكنه~~ صار لازما له في خيار المجلس ولذا لو شرط تنقيح بطل البيع والدخول الخيار
في الربا والسلم ذكره عقبهما كغيرهما ما تقدم على البيوع الباطلة لعدم وجوده فيها (قوله
في أنواع البيع) خرج الخيار في غيره كالتكاح والصداق وسياق ذلك (قوله خيار شرع)
إن قلت أن أنواع الخيار كلها مشروعة كما ذكره بقوله المشرع الخ فإجابه إضافة هذا إلى
الشرع دون غيره قلت لأنه لما أثبت الشرع بمجرّد العقد قهرا عن المتعاقدين ولم يجعل ثبوته
متوقفا على سبب أضيف إلى الشرع بخلاف غيره من أنواع الخيار فإنه وإن كان شرعا لم يكن
انما أثبتته الشرع عند وجود سبب كشرط وعيب وغبن ونحو ذلك فكان السبب هو المثبت له
فأضيف إليه (قوله وهو خيار المجلس) قدمه لقوته حيث ثبت بالشرع من غير توقف على
شرط ولا إلهتمام به رد على الإمام مالك فإنه نفاذ وهو يثبت في كل معاوضة محضة واقعة على
عين أو منفعة على التأيد لا لزوم من الجانبين ليس فيها عكس قهري ولا جرت مجرى الرخص
فخرج بمعاوضة الهبة بالثواب والوقف وبالمحضة وهي التي تفسد بفساد مقابليها الخلع والنكاح
والصلح عن دم العمدة وبواقعة على عين أو منفعة على التأيد لا جارة ودخل في أو منفعة على
التأييد بيع حق الممتز ونحوه وخرج باللزوم من الجانبين ما هو جائز منهما كالجماعة والقراض
والشركة أو لازمة من أحدهما كالكتابة والرهن وليس فيها عكس قهري الشفعة وبلا جرت
مجرى الرخص المأولة فانهم يبيع دين بدين جوز للعاجلة فلا خيار في هذه المذكورات (قوله
في خبر الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما
للاخر اخترو يقول منسوب بأن مضرة وجوب بعبء أو التقي على أو الأوايس معاوضة على
ما قبله والالجزمه وبصير المعنى حينئذ البيعان بالخيار مدة انتهاء أحد الأمرين التفرق
أو الإلزام بالقول المذكور وان وجد الاخر وهو فاسد بناء على ما هو أصل اللغة من أن
العطف بأو بعد النفي يكون نفيا لأحدهما لانها موضوعة لأحد الشئتين أو الاشياء على
ما قرره الرضى من أنه بحسب الاستعمال يكون نفيا لكل منهما وهذا ويستفاد من الحديث
بطلان خيار من اختار لزوم البيع منهما ~~كان~~ يقول لا اختار لزومه أو أمضيتاه أو الزمناه
أو أبرناه فبسط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول اختار لزومه فبسط خياره ويقي
خيار الاخر ولو مشترى بانه لو كان المبيع عن يعنى عليه سقط خياره حينئذ كالبائع ولو قال
أحدهما لا اختار أو اختار فبسط خياره لتضمنه الرضا باللزوم وبقي خيار الاخر ولو
اختار أحدهما لزوم البيع والاخر فسخه قدم الفسخ وان تأخر عن الإجازة ويسقط فادمنه
أيضا بطلان خيار كل منهما بفرقة بدن منهما أو من أحدهما عن مجلس العقد عرفا فإبعده
الناس فرقة يلزم به العدة وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة فافترقا بأن يخرج أحدهما منها
أو يصعد سطحها أو كبيرة فبان يفتقل أحدهما من صحتها أو بيت من بيوتها أو كادار
في ذلك المسجد والسفينة أو في صحراء أو سوق فبان يولي أحدهما مظهره ويغشى قلبه لا ولا بد أن
يكون كل من الاختيار والفرقة طوعا فاختار أو فارق مكرها لم ينقطع خياره وإن لم يستدفعه

للمشتري فيعنى عليه فلا معنى لبقاء خياره اهـ ج بالمعنى (قوله يولي أحدهما مظهره) ليس قيد ابل لو مشى القهقري فسكذلك
عش (قوله وان لم يستدفعه) غيابه لانه لم يأتوهم أنه ينقطع خياره حينئذ لانه ممكن من الإجازة والفسخ بالقول

(وخيار شرطاً أو كثر مدته
ثلاثة أيام) لثبوت ذلك
في خبر البيهقي وغيره (فان
زاد عليها)

(قوله وان لم يتمكن من أن
يتبعه) وفارق ما قبله بأن
الاكراه يصير الفعل كذا
فعل فمكانه حيث أكره
أحدهما على الخروج
والاخر على البقاء ايمان
بالمجلس بخلاف هذه الصورة
فان الهرب فيم بالاختيار
كما هو الفرض فلم ينظر
لا كراه الشائني على البقاء
فان كان الهرب لخوف من
مخو شيع فهو من الاكراه
اها فادهم روسم (قوله على
التصرف) الاولى التعبير
بمن (قوله والا) أي بأن
قصد اها ولم يعر فها
أو عر فها ولم يقصد اها
بان قصد اغيرها أو اطلقا
فعل لحظة وهو لم في
الاخيرة دون الثانية
فيعتبر فيها ما قصد اها حيث
عرف كل قصد الاخر
ودون الاولى فان ذلك فيها
فاسد ويفسد حيث وقع
في العقد أو مجاسه ع ش
وسم بزيادة (قوله وتدخل
الي الى الخ) الاولى وتدخل
الي الى الضرورية وهي
ما وقع فيه الشرط والمخللة
بين الايام بخلاف الالية
المتأخرة فانها غير ضرورية
ولا تدخل الالي النص تدبر

في الثانية فان لم يخرج معه الا آخر فيها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الا آخر بطل خياره كالهارب وان لم يتمكن من أن يتبعه واذا ثبت خيار
المجلس فيبقى ولو طال مكثهما أو غشاهما مازال وان زادت المدة على ثلاثة أيام ولومات العاقد
أو جن أو أغنى عليه في المجلس اتفق الخيار ولو ارثه أو وكيله من حاكم أو غيره وفي معنى من ذكر
موكل العاقد وسيدوه يفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فان كانا في المجلس
فظاهر أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر (قوله وخيار
شرط) وهو يثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس الا ما شرط فيه القبض في المجلس من الجانبين
كالر بوى أو من جانب كالمسلم فلا يجوز شرطه فيه ما لا حد لان ما شرط فيه القبض في المجلس
لا يحتمل الاجل فأولى أن لا يحتمل الخيار لانه أعظم غررا منه لمنعه المالك فيما اذا كان الخيار
اهما أو لزومه فيما اذا كان لاحدهما أو يمنع شرطه أيضا في شرائه من يعتق عليه للمشتري
وحده لاستلزامه الملك المستلزم لعقده المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه غير صحيح من
أصله بخلاف ما لو شرط اهما الوقفه أو للبائع اذا الملك له وفي البيع الضمني وفيما يتسارع اليه
الفساد في المدة المشروطة لان قضية الخيار التوقف على التصرف فيه فيؤدي اضياع مال بته
وللبائع ثلاثا في مصرارة لانه يترك الحلب لئلا يثوت غرضه من ترويح ساعته على المشتري
فيضرب بالهبة ومثل الثلاث ما قاربها مما شأنه الاضرار بها (قوله ثلثة أيام) هذا أقدم من
قبول خمسة كرها في المنهج بقوله وانما يجوز شرطه مدة معلومة متصلة بالشرط متوالية
ثلاثة أيام فأقل كالي طلوع شمس الغد أو الى ساعة وتحمّل على الفلكية ان قصد اها وعرفاها
والا فلي لحظة أو الى يوم ويحمل على يوم العقد فلو عقد في نصفه مثلاً في ليلة وتدخل الليلة
تبع بالضرورة فان أخرجهما بطل العقد فخرج ما لو اطلق كحكي أساور وما لو قال بشرط الخيار
أياماً وما لو قال ثلاثة أيام مثلاً من الغد وما لو قال يوماً بعد يوم وما لو زاد على الثلاث فيبطل
العقد في الكل لان الاصل منع الخيار الا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن في ذلك وورد أنه صلى
الله عليه وسلم أبطل بيعاً شرط فيه الخيار أربعة أيام وتجب المدة المشروطة من حين الشرط
سواء اشترط في العقد ام في مجلسه فإذا اشترط ثلاثة أيام وكان قد مضى من حين العقد يومان
وهما بالمجلس صح الشرط المذكور فلو مضت تلك الثلاثة وهما بالمجلس لم يكن اهما اشتراط
ثلاثة أخرى ولو شرط لاحد العاقلين يوم وللا آخر يومان أو ثلاثة جاز وتدخل الي الى الثلاثة
المشروطة سواء السابق منها على الايام والمتأخر للضرورة ثم لو شرط ثلاثة من طلوع الفجر لم
تدخل الالية الثالثة الا بالنص عليه بخلاف الخلف فانهم اندخل من غير نص والفرق أنه نص
فيه على الايام والالي الى وهذا على الايام فقط وما وقع في الحديث الا في من نصه على الالي فهو
جار على عادة العرب من التاريخ بها (قوله في خبر البيهقي وغيره) وهو أن رجلاً يقال له حبان
بفتح أوله وبالموحدة ابن منقذ بضم الميم وبالمجعة والده وهما صحابيان كان يجذع في البيوع
ان باع فبأرخص أو اشترى فبأعلى فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من بايعت
فقل لا خ لابة ثم أنت الخيار في كل ساعة ابتهتها ثلاث ايام وفي رواية فجعل له رسول الله صلى
الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وخلاصة بكسر الخاء المعجمة وبالموحدة عهدة في الاصل الغبن
واظديعة ثم جعل في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام فان ذكرت وعلمنا ما صح

وثبت لهما الخيار ثلاثين لاف مال وجهلاه أو أحدهما فإنه لا يصح (قوله في عقد واحد)
 احتزبه عمالو باع بعض عبدا مثلا بشرط الخيار ثلاثة أيام ثم بعد ذلك يبيع مثلا باع البعض
 الآخر بشرط الخيار ثلاثة أيام فقد زاد الخيار في بيع غير واحد على ثلاثة أيام لكن مع
 تعدد العقد لافي عقد واحد (قوله لم يصح العقد) وإنما لم يخرج ذلك على تفريق الصفقة لأن
 اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله وتقليد ذلك مالواجر الرهن المرهون
 مدة تزيد على محل الدين ومالوافاضل في الربوي كدعدين من الجنس ومالوزاد في العرايا على
 القدر الجائز فيبطل في الجميع (قوله وخيار عيب) من إضافة المسبب السبب ويسمى خيار
 النقص وهو المتعلق بشوات مقصود ومظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو قضاء عرفى
 أو تغير برفعى فالاول ككون العبد كاتبا أو لاداة حاملا أو ذات ابن والثاني كعدم بول العبد
 الكبير في القراش فان ظن عدم بوله ناشئ من حكم العرف على الأعيان بالسلامة والثالث
 كتحميم وجهه وتسويد شعره وتجميعه الدال على قوة البدن فاذا اختلفت هذه الامور ثبت
 الخيار وسما في الكلام على الاول والثاني هنا وتقدم الكلام على الثالث (قوله وقبل القبض)

أى أم بعده واسبق قدر اسبب متقدم على القبض جهله المشتري كقطع يد الرقيق بجناية سابقة
 جهلها المشتري لانه لتقدم سببه كالمقدم فان كان عالما به فلا خيار ولا ارش وسكو وان
 بيان حكم المقارن للقبض مع أنه تنافى فيه القبلية والبعدي والوجه ان له حكم ما قبل القبض
 لان يد البائع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه الا بتحقق ارتفاعها ولا يحصل الا بتمام قبض المشتري
 له سليما ولو حدث عند المشتري عيب كعرج واطلع على عيب قديم كبرص سقط الرد التهرى
 لانه اخذه بعيب فلا يرتفع يمين ثم ان رضى به البائع بلا ارش للعائد أو وقع به المشتري بلا ارش
 للقديم فذلك والا فان اتفقا في غير الربوي المبيع بجنسه على فسخ أو اجازة مع ارش للعائد
 أو القديم فذلك ظاهر والا بان طلب أحدهما الفسخ مع ارش الحادث والاخر الاجازة مع
 ارش القديم أجيب طاهما المسألة من تقرير العقد أما الربوي المذكور فيعتبر فيه الفسخ مع
 ارش الحادث لان امساكه مع ارش القديم يؤدي الى المفاضلة ومحمل سقوط الرد التهرى
 بالعيب الحادث اذا عرف القديم بدونه فان لم يعرف الابيه ككسر يبيض فعام وتقوير بطيخ
 مدود بعضها رديا لعيب القديم ولا ارش عليه للعائد لانه معذور فيه وخروج يبيض النعام غيره
 وبالمدود بعضها المدود كاه فلا رد اثنين بطلان البيع لو رده على غير منقوص فان أمكن معرفة
 القديم بأقل مما أحدثه كتنوير بطيخ حامض يمكن معرفة جودته بغرضه شيء فيه سقط الرد
 التهرى وكذا يقال فيما لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه
 كما في الجلالة امتنع الرد بعد الذبح وان تعين ذبحه طريقا لمعرفة تغيره فله الرد ولا ارش عليه في
 مقابلة الذبح لان القرض أن تغير اللحم لا يعرف الابيه (قوله بلهله دكة) بفتح الدال أى علوة
 بأن جهلها العاقدان معا ما جهل المشتري نظاهرها وأما جهل البائع فممتصو ربالوورث صبرة
 ولم يعلم ما تحتها ومثلها الحفرة والخيار فيها من لحته الضرر وهو المشتري في الدكة والبائع في
 الحفرة فان علما واحدهما بالدكة أو الحفرة بطل البيع لانهما اتخمتا القدر فكثيرا الغرر نعم ان
 رأيا الموضع قبل وضع الصبرة عليه وعلم مقدار ما في الحفرة وما ينقص في الدكة لم يضر ولم يثبت
 الخيار لاحد (قوله هنا) أى في باب البيع احتراز من عيب التمسك وغيره فان العيوب

(قوله لو أجز الرهن المرهون)
 أى غير الرهن وبغير اذنه
 والاصح في الكل عش
 (قوله من التزام شرطى)
 يدخل فيه حينئذ خيار
 فتقدم الوصف المشروط
 * (نوع) * لو اشترى بطيخا
 فوجدوا واحدة عيبا فان
 لم يكن كسر غيرها لا قبلها
 ولا بعد هارد الكل لاهى
 وحدها مثلا اتبع بعض
 الصفقة واللام يرد قهرا
 لحسد وث عيب بيده
 لا يتوقف عليه معرفة
 القديم فإفاده صح لا يقال
 رضاه بعيب لا يوجب رضاه
 بغيره فهلا قبل اذا وجد
 واحدة معيبة فرضى
 وأخرى كذلك فسلم يرض
 كان له الرد لا بالتقول لا نظر
 الى ذلك لان ذلك لا يعد
 حاجة في كسره الا كثر

سنة أقسام هذا ومثله عيب الغرة الثاني عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما ينقص
 اللحم الثالث عيب الاجارة ما اثر في المنفعة تأثيرا يظهـر منه تفاوت في الأجرة الرابع عيب
 النكاح ما ينقر عن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصادق اذا طلق قبل الدخول ما
 يقوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة ما أضر بالعمل
 اضرا را ينال منه خضر عن سم (قوله كل ما) تنقص كل عن ما لانها اسم موصول او نكرة
 موصوفة بمجاها بها بخلاف ما اذا وصلت به فانها تصير كلمة واحدة بمعنى وقت منصوبة على
 الظرفية (قوله ينقص) يفتح الياء وضم القاف كينص من نقص قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا
 فهو افصح من ضم الياء وكسر القاف مشددة من نقص بالتشديد أيضا وهو متعد فيهما
 والمتبادر هنا الاول بدليل قوله نقصا وأما ضم الياء وكسر القاف بالتشديد من انقص مخففا
 فلا يجوز (قوله يقوت به) اي بنقص العين فقط كما جرى عليه في المنهج وهو مقتضى المحترز
 الآتي في كلامه وبعضهم جعله راجعا لهما معا واحتراز بالاول عما ذكره الثاني عن نقص يسير
 لا يتغابن به وبعضهم جعله راجعا لنقص القيمة فقط (قوله يقوت به غرض صحيح) اي عند أكثر
 الناس في محل العقد لا غرض العاقدين فقط (قوله اذا غاب) راجع لقصة القيمة كما هو
 صريح المحـرر الآتي وصرح به في المنهج وجعله مزا جعلا لهما مخرج به بالنسبة للاول قاع
 الاسنان في الكبير وبالنسبة للثاني الشيوعية الآتية والمراد الغلبة في العرف العام لاني محل
 البيع وحده ومحل الكلام في حاله ينصو عليه على كونه عيبا والافلا اعتبار فيه بعرف يخالفه
 مطلقا كما لا يخفى في (قوله كالتصا) بالمدح لحيوان رقيقة كان أوجهية وهو سلب الخصيتين سواء
 اقطع لوعاء والذكر معه ما لم لا وهو حرام الا لما كره صغير في زمن معتدل كالصيف لطيب
 لهما فيجوز ومحل كونه عيبا اذا كان الغالب في جنس المبيع عدمه كما يؤخذ من الضابط السابق
 اما لو كان الغالب فيه وجوده كالثيران والبعال والبراذين فلا يكون عيبا لغلبته في ابل
 لو اشترى ثورا في سن يغلب وجود التصا في مثله فوجد مغللا كان عيبا على الاقرب لان ذلك
 يمنع الرغبة فيه وينقص القيمة ويؤخذ من ذلك ان ترك الصلاة ليس عيبا في الرقيق لان الغالب
 عليه تركها وقطع الشعر بين عيب وغلبته في بعض الانواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق
 افاده مـر بزيادة (قوله والزنا والسرقة) اي ولو صورة كالسرقة من دار الحرب فانها غنمية
 لكنها صورة سرقة فتسكون عيبا سواء تكررت ما ذكر من الزنا والسرقة ام لا تاب عنه ما لم لا
 ذكر اكان او اتى صغيرا او كبيرا ومثلهما الا باق وجناية العمد والردة والنواط واثبات اليهائم
 وتمكين الذكـر من نفسه ومساحقة المرأة فهذه العيوب ثبتت الردوان تاب فاعلها وحسن
 حاله لانه قد بدأ فيها ولان تممها لا تزول واهـذا لا يعود احصان الزاني بتوبته بخلاف غيرها
 كشراب الخمر فان التوبة منه تنفي كونه عيبا قال مـر والشرق بين السرقة والابق وشرب الخمر
 ظاهر اهـ ويثبت ذنا الرقيق باقرار البائع او بيعة ويكفي فيها رجلان لانه ليس في معرض التعبير
 حتى يشترط له اربعة رجال ولا يكفي اقرار الرقيق بالزنا لان فيه اضرا را بغيره فلا يقبل منه
 ومن العيوب جراح اي امتناع من الركب وعرض ورع وبخرو وهو الناشئ من تغير المعدة
 اما تغير اللحم لفتح الاسنان فلا لزواله وصنمان بضم الصاد ان خالف العادة بأن يكون مستحكما
 أما الصنمان لعارض عرق أو سركة عتيقة أو اجتماع الوسخ فلا يبول بفراش ان خالف

كل ما ينقص العيب
 او القيمة نقصا يقوت به
 غرض صحيح اذا غاب في
 جنس المبيع عدمه كالتصا
 والزنا والسرقة وخرج
 بقوله مـر يقوت به غرض
 صحيح مالوان بالحيوان قطع

(قوله اذا طلق) لا حاجة
 لهذا (قوله لا يتغابن به) اي
 لا يقع به غيب بل يتـماح
 فيه (قوله ولو صورة)
 بالعمد انه ليس عيبا كافي
 مـر عن مـر

قلقة صغيرة من نخسده

اوساقه لا يورث شيئا ولا
يقوت غرضا فانه لا خيار
بذلك وبقوله هم اذا غلب
الحق الثبوتية في الامة الحققة
للوط فانه انقص القيمة
ولا خيار بها اذ ليس الغالب
في الاماء عدمها (وخيار
تلقى الركن اذا وجدوا
السعر اغلى مما ذكره)
المتلقى لثبوتيه في خبر الصبيحين
بجسلاف ما اذا وجدوه
مثله او دونه فلا خيار لهم
اذا لا تغير ولا خيانة ولولم
يطاعوا على الغبن حتى
رخس السعر وعاد الى
ما أخبروا به استقر خيارهم
(وخياره طريق الصفقة في
الدوام) صكتاب حد
المبيعين قبل القبض (او)
في (الابتداء) كبيع حل
وحرم

(قوله بما لا يفرد بالعقد)
اي لا يفرد متعاقبه كالبصر
واليد وثبات السقف (قوله
لا يثبت الانقاسخ) اي في
التالف وما قابله من الثمن
(قوله فانه لا يصح) اي حيث
لم يفصل الثمن والا كهذا
يكذا وهذا بكذا يصح فيها
اذا جهل حينئذ وتعددت
الصفقة (قوله للجهل)
ينافس بان الجهل موجود
في صورة عدم الاذن =

العادة بان استكمل تسع سنين لامادونه او كون الدابة نفورا او تشرب لبنها او لبن غيرها
او يخاف راكها سقوطه عنها الخشونة مشيا او كونها اساقطة الاسنان لا لكبرا وقليلة الاكل
او مطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية وكون الدار مختصة بنزول الجند ومجاورتهم النور
قصارين يؤذونهم ابدق او يزججونهم اولوا تاذي به سكانها فقط او يظهر بقربها دخان من نحو حمام
او مدقون فيها ميت او يظهر ورقة بوقفيته او عليها اخطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهد
به الا ان يعلم انهم امرور وكظهروا الورقة الشيوع بين الناس بوقفيته او كون الضيعة ثقيلة
الخارج فرق العادة قال م رولا مطمع في استيفاء لعيوب بل التعويل فيها على الضابط الذي
ذكره فيها اه اي وهو ما تقدم في النسخ (قوله قلقة) بفاء سورة ثم قاف اوقاف
مضمومة ثم فاء بينهما لام ساكنة فيهما اه قل (قوله لا يورث) اي قطع الفلقة شيئا اي عيبا
ولا يقوت اي ذلك القطع غرضا (قوله اذ ليس الغالب في الاماء عدمها) اي بل الغالب
الوجود وكذا الواستوى هو والعدم و يظهر ضبط الاول يثبت تسع والثاني بما قاربها بان
كانت تطبق الوطه كبنف ثمانية او ثمانية ونصف بخلاف ما لم يقاربها فتكون الثبوتية فيه
عيبا وتقدم ان مثل الثبوتية قلعة السن في الكبير يغلب وجوده بعد الستين ويستوى
الامر ان بعد الاربعين بخلاف ما لم يكن كذلك فيكون قلعه فيه عيبا اه افاده ابن حجر (قوله
لثبوتيه في خبر الصبيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية للبخاري
لا تلقوا السباع حتى يطمئنا اليه لا سواق فمن تلقاها فاصحاب الساعة بالخيار وفي رواية لاسلم
فاذا اتى سبيله اي المتاع السوق فهو بالخيار وأشار المصنف بهذا التعليل الى ان هذا
مستثنى من ان الغبن لا يثبت الخيار (قوله رخص) بفتح الراء وضم الخاء ومصدره السماعي
رخصا بضم الراء وسكون الخاء قال في الخلاصة

وما أتى بخلافه المامضى • فبابه النقل كسخط ورضا

والقباس رخصة قال فيها • فعولة فعالة لفعلا • كسمل الامر وزيد جولا

(قوله استقر خيارهم) ضعيف والمعتمد عدم استقراره كالمولم يعلم بالتصرية حتى يرجع اللبن على
ما اقتضته التصرية أو لم يعلم عيب المبيع الا بعد زواله أو لم يعلم عتقها تحت رقيق حتى عتق اه
م روتقدم ذلك (قوله كتلف أحد المبيعين قبل القبض الخ) أشار بقوله أحد المبيعين الى أن
المراد تلف شيء يفرد بالعقد أي يرد عليه وحده فانه ينفسخ فيه وتفسخ الصفقة في الباقي بقسطه
من الثمن اذا وزع على قيمته وقيمة التالف فاذا كانت قيمته مائتين واشتراه مائة وكانت
قيمة التالف مائة اخذ الباقي بجمعه من لانه لا تلازم بين الثمن والقيمة اذا الاول ما وقع عليه
العقد والثانية ما قطع به المقومون ونخرج بالتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينه
واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد بالقيمة قد فقهوا انها لا يثبت الانقاسخ وانما يثبت به
الخيار ليرضى بالبيع بكل الثمن او ينفسخ ويستر ذلك الثمن اه افاده م (قوله كبيع حل وحرم)
كحل ونحوه وعبد وحرا وعبد وعبد غيرهما ومشتركة بغير اذن الغير والشرى كبيع المبيع
في الحسل ويطل في الحرم فان اذن له شريكه في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو اذن مالك
العبد فانه لا يصح بيع العبدين للجهل بما يخص كلامهم ما عند العقد والحل والحرم لغتان
في الحلال والحرام ولا فرق بينهما في البيع في قوله تعالى وحرام على قرية اهل مكاهوا والمراد

(ان جهل المشتري الحال) اتفرق الصنعة عليه فان علمه او كان تقريقها في اختلاف الاحكام بجمع بين بيع واجارة

فهل اقبل بعدم الصحة في عبده ايضا واجيب بان اثر الجهل هنا وهو الزمان يقع بين مالكي العبد فلا يرتفع اذا خباير بينهما ولا عبرة بالتقويم لانه فتمين لا يجب التزامه بخلاف الجهل ثم فان اثره يقع بين البائع والمشتري فان الله ممكنة لثبوت الخيارات للمشتري حج دمر (قوله والاولى اولى) لا اولوية لا غناء المكاف عن العلة (قوله فيعتبر التوزيع) فاذا اختلف الاجزاء مع استواء القيمة لكون احدهما خالي زيب والاخر خل غير اذ قيمة قابل الاول قد تساوى قيمة كثير الثاني اعتبر التوزيع على الاجزاء دون القيمة فاذا (٤٨) كان الخلل الحقيقي في ثلث او القرضي ثلثين واستوى بالقيمة لكون

الحلال وحرام العقد عليه لان متعلق الاحكام الافعال لا الذوات وفي بعض النسخ كبيع خل وخمر والاولى اولى اعموميتها ولا بد ان يكون الحرام مقصودا كالمبيعة والخمر اذا الاولى تنعقد اطعم الجوارح ولا كل نحو المضطر والثاني يتصور دلا طناء النار فان كان غير مقصود كالدلم كان كالعدم وصح البيع بكل الثمن وكان كاملا مقابل العمل ولا خيار لان الحرام غير مقابل بشئ من الثمن قاله الشوبري هنا نقول لا عن شرح البهجة وظاهره انه لا فرق بين ان يكون المشتري عالما بالحال او جاهلا به ونقل سم عن ممر وكذا الحاي وساطان في حواشي المنهج ان الخيار يثبت للمشتري حيث كان جاهلا او قرره بعض مشايخنا ولا بد ايضا ان يكون الحرام معلوما بالفعل او يمكن عليه بعد العقد كعبدى وعبد زيد فان لم يكن كذلك لم يصح العقد من اصاله كعبدى وعبد آخر او شافى وشاة اخرى لان العبد الاخر والشاة الاخرى ليسا معلومين ولا يمكن علمهما بعد (قوله ان جهل المشتري) قيد في ثبوت الخيار اما العقد فهو صحيح في الحل مطلقا بخصته من المسمى باعتباره القيمة او الاجزاء وبقدر الخمر مثلا والحرر رقبة فاذا كانت قيمتهما اثني مائة والمسمى مائة وخمسة وثلاثون لثمن مائة وخمسة من المسمى خمسون اما لو استوت قيمة الخطين بعد فرض الخمر خلا فيعتبر التوزيع على الاجزاء لانهم ما من ثلثين وكذا في المشترك فعمل التوزيع باعتبار القيمة في الموقوف الغير المشترك وفي المثل الغير المتفق القيمة اما المشترك والمثل المتفق القيمة فال توزيع بينهما على الاجزاء كما في ممر وخبر بالمشتري البائع فلا خيار له وان لم يجب له الا بالخصصة لتعديده ان كان عالما بالحال وتقصيره ان كان جاهلا به ولا فرق في صحة العقد على الحل بين ان يقول بعثك هذين او الخطين من ثلث او القنين او القن والحر او الخلل والخمر فان قدم الحرام كعبدتك الحر والعبد في اطل في الجميع لان العطف على الممتنع ممتنع (قوله بجمع بين بيع واجارة) كائن يقول بعثك عبداى وابحرتك دارى بالثمن واجرة الدار بعدل خمسين وقيمة العبد مائة فيخص الاجارة ثلث الالف والعبد الثلثان فاذا اختلف العبد رجع بثلاثي الالف او الدار رجع بثلاثه قال في المنهح وشرحه ولو جمع عقد عقد بين لازمين او جائزين سواء اختلف حكمهما كاجارة وبيع او اجارة وبيع او ائتمن كشركة وقراض صحا ورزغ المسمى على قيمتهما الى قيمة المؤجر من حيث الاجرة وقيمة المبيع او ان لم يسميه اه باختصاص المال الاجارة والبيع معا ومنهاتها والسلم ان يقول بعثك

الاول من زيب والثاني من غرض العقد في الاول بثلاث الثمن لا بصفه هكذا يستفاد من المحشى حيث جعل المدار في التوزيع على الاجزاء على كونه مثلا مساويا لقيمة اى وان اختلف الجفس والمقدار كما في هذا المثال لكون الذى في حواشى ممر وغيره اشتراط الاتحاد في الصنعة وهو يستلزم الاتحاد في الجنس والنوع ايضا وذلك يستلزم اتحاد القيمة عند استواء المقدار وعدمه عند اختلافه في اتحاد في الجنس والنوع والصنعة كحل زيب حل وحرم وزرع على الاجزاء سواء اتحدت كعبد نصف ونصف او اختلفت كثلث وثلثين واذا اختلفا في واحد منهما كحل زيب وحل غير مكنتى وبرنى وكبد وردى وحل وحرم

وزرع على القيمة استوى المقدار او اختلف ولو كانا من المثل في المثالين لم يتقدم بصر العقد في الحل بتصف صاع الثمن لا قضاء التقويم ذلك لانا ثلث وان اقتضته التجزئة لان الجنس مختلف فقدر ويوجب بان ذلك هو مراد المحشى بان يقال معنى قوله استوت قيمة الخطين ان الرطل مثلا من احدهما يساوى في القيمة الرطل من الاخر لا اتحاد الصفة (قوله وان لم يجب له الا بالخصصة) لعل الواو لعل اخذ من قوله فيما سبق اما العقد فهو صحيح في الكل مطلقا بخصته من المسمى (قوله فباطل في الجميع) اى الحل والحرم وهذه طريقة انزركشى وضعها ممر فيما اذا كان من عطف المقررات كهذا المثال فباني المحشى ضعيف والمعتمد الصحة في الحل بخلاف عطف الجمل كهذا الحرام بجمع منك والعبد اى كذلك فانه باطل حتى في الحل

فلا خيار (وخيار فقهه
الوصف المشروط) في العقد
والمراد وصف يقصد
ايخرج غيره كالزنا والسرقة
فانه لا خيار بفقده (والخيار
لجهل الغصب مع القدرة
على الانتزاع)

(قوله كعبه) (اعله
اشترى وكذا المثال بعد
(قوله ولو اختلفا في كون
الحبوان حاملا) أي اختلفا
في شرط الحمل فالتشترى
يدعيه والبائع ينكره لا
أنهما اختلفا في وجوده مع
الاتفاق على الشرط إذ
يرجع في هذا لأهل الخبرة
كما لا يخفى إلا أن يحتمل
على ما إذا نذر الرجوع
لفقدهم كما يفيد حواشي
مر (قوله وإن كن ظاهر
كلام الشوبري خلافه)
فيه نظير بل هو معلوم من
كلامه بالأولى مما قبل
القبض فانه حيث لم يسقط
بمعه ما قبل القبض فلا
يسقط به بعده بالأولى لزيادة
تأخر زمن الوضع حينئذ
(قوله والفرق أنه عهده له
الخ) قد يقال لا يفرق ما من
القدرة حال العقد ليصح
فالأولى الفرق بأن المشتري
في الدابة دخل عالمها فاط
عليه بخلافه في الأولى

مساع بر في ذمتي سلمنا وأبرتك داري شهر ابكذا ومثال الشركة والقراض أن يخطأ أفضله
بأنف غيره ويقول شاركك في أحدهم ما وقارضة على الآخر فيصح الرجوع ذلك إلى الأذن
في التصرف وخرج ما لو كان أحدهم مالازما والآخر جائزا كبيع وجعالة فانه لا يصح حيث
كان المبيع ربو يا أو كان البيع على وجه السلم كبيعك صاع بر وجعالتك على رد عبدي بصاع
بر وكبيعك صاع بر في ذمتي سلمنا أو جعالتك على رد عبدي بدينار تم ذرا الجمع بينهما ما إذا البيع فيما
ذكر يقتضي قبض العوض في المجلس دون الجعالة فان كان المبيع غير ماذ كرمح وبيان
اختلاف الأحكام فيما اختلفت أحكامه مما ذكرنا الاجارة تقتضي التاقية والبيع والسلم
يقتضيان عدمه والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس بخلاف غيره وقيد في المنهاج بمختلفي
الحكم وهو بيان محل الخلاف فان الجمع بين المنة وبين يصح جزما (قوله فلا خيار) أي لا دخوله
عالمها بالمال (قوله المشروط في العقد) أي أو في مجلسه لانه حرية (قوله والمراد وصف يقصد)
أي ككون العبد كاتباً أو الدابة من آدمي وغيره حاملاً أو ذات لبين فيصح البيع مع ذلك الشرط
اتفاقه بمصلحة العقد وهو العلم بصنات المبيع التي يختلف بها الأغراض ويثبت الخياران
بين خلاف ما شرط ويكفي أن يوجد من الوصف المشروط ما يندفع عليه الاسم إلا أن شرط
الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسناً عرفاً ولا يخبر ولو قيد بحال أو كتابة شيء معين كل يوم بطل
وإن علم قوته عليه ولو اختلفا في كون الحبوان حاملاً صدق البائع بيمينه لأن الأصل عدم تساط
المشتري عليه بالرد ولو قال بشرط كونه حاملاً من وقت كذا صح فان تبين كونه غير حامل أو
حامل لا بعد ذلك الوقت ثبت الخيار قال الشوبري ولو شرط كونه حاملاً فتبين أنها كانت عند
العقد غير حامل لكن حلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو رد اللبن على الحد الذي أشعرت
به التصرف به بجماع حصول المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط لأن الفرق بين النرض مختلف
بتقدم الحمل وتأخره فليتأمل اه قال ع ش وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير
الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل في تأخير الوضع فينبغي غرض المشتري ولا كذلك المصراة فانه
حيث رد اللبن على الوجه الذي أشعرت به التصرف به حصل له غرض المشتري وكذا يقال فيما
لوحات به بعد القبض وإن كان ظاهر كلام الشوبري خلافه اه باختصار (قوله كالزنا
والسرقة) تقدم أنه ما عيبان تاب عنهما الم لا في الصغير والكبير ودخل تحت الكاف ولو
وجد الوصف أعلى من المشروط كان شرط ثبوته مخرجاً بغيره كالأخبار بذلك ولا اثر لافوات
غرضه لخصوصه بآله إذا العبرة في الأعلى ومضمونها المعروف لا بغيره ومن ثم لو شرط كونه ممسوحاً
فبان فلا تخير لا يدخل على الحريم ولا يرد ما لو شرط كون المبيع كافراً فبان مسلم فانه يخير
مع أنه أعلى مما شرط لأن الكافر يرغب فيه الفريقة والمسلمون والكفار أراغبة اليهم كفار
فيه فطاعة أو مارغبة المسلمين فلا يتم قد يردون أن يسخدموه فيما يمتن أو يؤبروه لكافر
بخلاف المسلم فانه لا يرغب فيه إلا المسلمون اه أفاده مر بزيادة (قوله والخيار لجهل الغصب)
أي وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم بخلاف الخيار لاطور العجز إلا في فانه لا يثبت إلا بعد
وجوب التسليم والفرق أنه عهده له القدرة قبل في تلك دون هذه (قوله مع القدرة) قيد الصحة
العقد فان لم توجد القدرة كان باطلاً ولو مع العلم بالغصب ولو قدر بموته لها وقع لم يصح أيضاً وإن

لأمة ودعا به من الغاصب

دفع الضرر (و) الخيار

(طريان العجز) عن

الانتزاع (مع العلم به) أي

بالغصب ومنه يعلم ثبوت

الخيار لتعذر القبض بمجرد

أو غيره وبه صرح الأمل

(و) الخيار (لجهل كون

المبيع مكتري) أو ضرر دعا

(و) الخيار (للامتناع

من الوفاء بشرط الصحيح)

كشروط رهن أو كفيل في

المبيع (أي) الامتناع من

الوفاء بشرط (اعتاق وقطع

(قوله أو فسخ) الأولى

فلو فسخت كافي م (قوله

رهن أو كفيل) أو مع

التعمين في الأول بالمشاهدة

أو الوصف لما في الذمة

والثاني بالمشاهدة أو الشهادة

بالنسب كفلان بن فلان

المشهور بذلك حيث علمه

بذلك قبل (قوله أي عن

عوض في الذمة) خرج به

المعين فلا يصح شرط ذلك

فيه لأنه لا يحصل ما ليس

حاصلا والمعين حاصل

فشرطه فيه خروج عن

وضعه الشرعي أفاده م

(قوله يعمه بشرط الوفاء)

قد يقال الضرر هنا امتناع

من شرطه لغير المشتري

(قوله نعم ان عين المقدار)

أي بالجزئية كربع راجع

ابن حجر

تحمّلها البائع عن المشتري قاله الزبدي (قوله للمعتد عليه) صله الانتزاع وقوله دفعا للضرر
عنه ثبوت الخيار (قوله لتعذر القبض بمجرد) أي بأن بمجرد البائع المبيع ولا يمتنع للمشتري أو
له يمتنع لئلا يمتنع في أقامتها كافة فيشترى في العادة فيثبت له الخيار على التراخي وكذا ما بعد
وفائدة ثبوته جواز تصرفه بعد الفسخ في الشيء المعين الذي كان قد دخل في ملك البائع بالعقد
وانما جازله الفسخ بمجرد الخلع من غير حذف البائع لأن في الرفع للعالم وطلب تحلّله كافة
فدفع له في الفسخ معاملة للبائع بتقيض قصده لتقصيره وقوله أو غيره أي كإبقاء المبيع أو
التلافى أجنبي له أو طريان غصب مع تعذر انتزاعه من غاصبه أو عدم تسليم البائع له مع القوة
والغلبة والحاصل أن تعيب المبيع قبل القبض أو تعيب البائع أو الأجنبي أو التلافى
الأجنبي له قبله مثبت الخيار وثلاثة أو التلافى البائع له قبل ذلك مثبت للفسخ (قوله لجهل الخ)
وكذا الجهل مدة الأجرة أو لجهل أن الأجرة ليست له فإن أجاز المبيع حينئذ كانت الأجرة
للبيع أو فسخ الأجرة قبل فراغ المدة عادت المنة له على الرابع ولا تكون له مشقة ترى لأنه
انما أخذ من ماله المنة تلك المدة (قوله أو ضرر دعا) أي أو لجهل كون المبيع كالارض
مزرعة أو زرع عالم يدخل في المبيع كبر وتضرر به المشتري وفرض المسئلة أنه رآها قبل الزرع ثم
زرعت ثم اشتراها وهو جاهل بالزرع المدة كور فيثبت له الخيار حينئذ فور التأخير ارتفاعه
فشغلها به لا يمنع صحة بيعها كالأوباع دار مشحونة بالامتنعة وإن كان يصح قبض الارض مشغولة
بالزرع دون الدار المشحونة بالامتنعة فإن شغلها بذلك يمنع من قبضها والفرق أن تقرير الدار
شأنه أن يتأخر في الحال بخلاف الارض فإن كان عالما بذلك فلا خيار له لتقصيره نعم ان ظهر أمر
بفتضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد فله الخيار أو كان الزرع يدخل في المبيع كشجر أو لم يضرر
به كان تركه البائع له فلا خيار أيضا وتركه له اعراض ان كان بلا صبغة عليك فلا يحتاج الى قبول
وللبائع الرجوع فيه فإن كان بصيغة عليك كهبه احتاج الى قبول وليس للبائع الرجوع وأكثر
البائع ما لو قال افرغ الارض وقصر زمن التفريغ بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار للمشتري
لانتفاء ضرره (قوله للامتناع من الوفاء) المراد به فوات المشروط فيشمل موت المرهون أو
الكنيل المعين (قوله كشروط رهن أو كفيل) أي عن عوض في الذمة من مبيع أو عن كان
يقول البائع بعينك هذا إذا بئني في ذمتك بشرط أن ترهنني عليه كذا أو يكفلني فلان أو يقول
المشتري اشتريت منك كذا في ذمتك الخ وانما يصح البيع مع اقترانه بالشرط المذكور للحاجة
اليه في معاملة من لا يرضى الا به فاذا لم يحصل الوفاء بالشرط ثبت الخيار وبأن ذلك (قوله أي)
الامتناع من الوفاء بشرط اعتاق أي فانه لا يثبت الخيار والمبيع صحيح وكذا الشرط لا يشترط
الشارع الى العتق ولا بد ان يكون الاعتاق منجزا وان يكون مطلقا أو عن مشقة وان يكون
المشروط عليه يتمم من الوفاء وخروج بشرط الاعتاق يعمه بشرط الوفاء ولو مع العتق
لغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كتابته وبمنجز بشرط اعتاقه مطلقا وبمطلقا أو عن مشقة بشرط
اعتاقه عن بائع أو أجنبي وبأن يكون المشروط الخ مالم يشترط اعتاق قريبه من أصل أو فرع فلا
يصح البيع في جميع ذلك ولا بد ان يكون الاعتاق لكل المبيع فلو بشرط اعتاق بعضه لم يصح نعم
ان عين المقدار المشروط صح وكذا الوبايع بعضه بشرط اعتاق في ذلك البعض فانه يصح أفاده م

والهبة

والهبة بشرط العتق كالبيع (قوله في بيع ثمرة) أي أوزرع وقوله ولومن غير من يعق اللام
 أي لغير مالك أصلها كان ملك الثمرة بهبة أو وصية وكان الجذع للوارث مثلا (قوله بل يجبر من
 بشرط علمه ذلك) أي يجبره الحاكم أي بعدم مطالبة البائع له بذلك لأنه وإن كان حقه الله تعالى لكن
 له غرض في تحصيله لا ثباته على شرطه وكالبائع وارثه والعبد المبيع والحاكم ولا يلزمه عتقه
 فور بل عند الطلب أو ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه إليه البائع وإن
 أسقط هو أو القن حقه فان أصر أعتقه عليه كما يطلق على المولى والولا مع ذلك لا يشتري وله
 قبل عتقه وطؤها واستخدمه وكسبه وقبضه ان قتل ولا يلزمه صرفها الشراء منه لا نحو بيع
 ووقف واجارة ولو حتى حينئذ لزمه فداؤه ولو أعتقه عن كسارته لم يجزه عنها وإن أذن له البائع
 فيه ولومات قبل عتقه قام وارثه مقامه نعم أم الولد تعتق بموته اه أفاده مر (قوله وفي الثانية
 على قطع الثمرة) فان امتنع لم يقطعها عليه الحاكم والفرق بينهما وبين ما قبلها عدم استحقاق
 القطع عينا بدليل أنه لو باعها لغيره جاز ولا كذلك من اشترى بشرط العتق لاستحقاق العتق
 عليه عينا فلم يملك نقله لغيره كما مر (قوله ان يبعث منه) أي كأن كانت الثمرة موصى بها واشتراها
 الوارث كما مر ولا يخفى أن هذا التفصيل إنما هو في الاجبار والخيار منقطع مطلقا خلافا لما
 يقتضيه تقييد الأصل من أن التفصيل في ثبوت الخيار بقوله أولى لانه ما ثبت ثبوت الخيار فيها إذا
 باعها لغير مالك الأصل مع أنه لا خيار أصلا بل يجبره الحاكم كما ما على القطع أو على بيعها ولا خيار
 ولا اجبار فيما إذا باعها لمالك الأصل (قوله للتحالف) بالهاء المهملة أي بعده وهو على التراخي
 لا على الفور خلافا لما يوهمه كلامه في شرح المنهج (قوله اتفاقا على صحة العقد) أي أو اختلافنا
 وثبت بحجة أو اقرار فالشرط صحة العقد لا الاتفاق عليه والذا عبر في المنهج بقوله وقد صرح ثم قال
 في شرحه وعددت عن قوله اتفاقا على صحة البيع إلى قولي وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة
 لا الاتفاق عليه ففي الروضة كاصلها الوفاة بعثك بألف فقال بل بخمسة مائة وزق خمر حلف
 البائع على نفي سبب الفساد أي بأن يقول لم نسلم في العقد خمرًا ثم يتحالفان اه بزيادة فقد وقع
 هنا فيما اعترض به ثم (قوله في كيفيته) أي صفة التي يقع عليها من كونه بمن قدره كذا وصفته
 كذا بان اختلاف في قدر عرض من مبيع أو من ومدعى المشتري مثلا في المبيع أكثر أو البائع
 مثلا في الثمن أكثر أو جنسه كذهب وفضة أو صفته كصحاح ومكسرة أو أجل أو قدره كسهر
 وشهرين وخرج بقوله في كيفيته ما لو اختلفا في نفس العقد بان ادعى أحدهما ما يباع أو الآخر
 هبة بأن قال بعثك بكذا فقال بل وهبته فيحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ثم يرد مدعي
 الهبة بن وائمه المتصلة والمنفصلة (قوله في صفته) أي بعد التحالف بان يحلف كل عينا تجمع
 نفيًا وانثباتًا فاذا قال البائع مثلاً بعتك بعشرة وقال المشتري بل بخمسة ولا يئنه لواحد منهما
 أو لكل يئنه وتعارضتا بان لم تؤرخا بتاريخين مختلفين حلف البائع أنه ما باعه بخمسة وانما باعه
 بعشرة وحلف المشتري أنه ما اشتراه بعشرة وانما اشتراه بخمسة ويجوز أن يحلف كل عيين بل
 هو أولى خروجا من الخلاف فان كان لأحدهما مائة عمل بهما ويجوز للمشتري في زمن التحالف
 إذا كان المبيع أمة وطؤها ان خلت من الموانع (قوله أو أحدهما الخ) انما نص على الفاسخ
 في هذا النوع دون بقية الأنواع لأن بقيتها ياشرها العلق دون الحاكم إلا أنه إذا فاشرك فيه

في بيع ثمرة قبل بدو
 (ملاحها) ولومن غير
 مالك أصلها فلا يثبت به
 خيار بل يجبر من بشرط
 علمه ذلك في الأولى على
 الاعتاق وفي الثانية على
 قطع الثمرة ان يبعث من
 غير مالك أصلها ولا يلزمه
 الوفاء بقطعها ان يبعث
 منه وإطلاق الثانية أولى
 من تقييد الأصل لها بالملك
 الأصل (و) الخيار
 للتحالف فيما إذا اتفقا
 على صحة العقد واختلعا
 في كيفيته فيصف صفاته
 أو أحدهما أو الحاكم

(قوله بعدم مطالبة البائع له)
 أي للمشتري أي يجبره
 الحاكم وإن لم يرفعه له كما
 سنده عليه (قوله لم يجزه
 عنها) أي بل يعتق عن
 الشرط (قوله نعم أم الولد
 الخ) أي بأن أولدها ولم
 يعتقها حتى مات (قوله
 وثبت بحجة) ومنها عيين
 مدعى الصحة كما يأتي

الحاكم وكله يحتاج الى فسخ ولا يفسخ شي منها بنفسه والى لفظ الا فسخ في خيار المجلس
والشرط فيحصل بوطء البائع واعترافه وكذا بيعه واجارته وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح
واذا فسخ العقد وكان الفاسخ له الحاكم أو العاقدان معا ففسخ ظاهر او باطن وكذا أحدهما
وكان صادقا فان كان كاذبا ففسخ ظاهر الا باطنا (قوله ان لم يتراضيا) قيد للفسخ المرتب على
التحالف فان تراضيا بعد التحالف بما قاله أحدهما بقي العقد ومثل التراضي ما اذا اعرض
بعد التحالف وترك الشارح مرتبة بعد التراضي وهي ما اذا سمع أحدهما الآخر بما ادعاه
وعبارة المنهج ثم بعد التحالف ما ان اعرض عن الخصومة او تراضيا بما قاله أحدهما انما هو بقاء
العقد في النائية والاعراض منه ما في الاولى والا فان سمح أحدهما للآخر بما ادعاه أجبر
الآخر والافساض واحد ما والا الحاكم ثم بعد الفسخ يرد مبيع بزيادة متصلة له وارش عيب
فيه ان تعيب فان تلف حسا او شرعا كان وقفه او باعه او كاتبه رد مثله ان كان مثله او قيمته ان
كان متوقفا ما اه باختصار (قوله وصدقه المشتري) اي او ثبت بينة او عيّن مردودة كما مر اه
قل (قوله ثبت له) اي للبائع الخيار ولا تثبت الزيادة ولا رجوعها كما مر لا يقال مسألة المراجعة
قد تقدمت في بابها هي مكررة لانا نقول ذكرها هنا من حيث الخيار وايضا لما تقدم ما اذا
كذبه والذي هنا ما اذا صدقه فلا تكرار (قوله والخيار للمشتري الخ) وهو على الفور لانه
خيار تقيصه ولذلك لا يتوقف على الرفع الى الحاكم ولا على اعلام البائع فله ان يبادر بالفسخ
ثم ان يبادر البائع وسمع سقط خياره فان لم يسمع البائع ولم يفسخ المشتري أمضى الامر على
ما حلف عليه البائع لان البطلان قبل التخييم ولو وقع الفسخ والمساحة معاهل يفسخ كما
لو اختار أحدهما الزوم البيع والآخر فسخه حيث يرجع الفسخ ولا تظر البقاء العقل نقل عن
تقرير الزايد الثاني وهو ظاهر اذا اصل تقرير العقود (قوله لاختلاط الثمرة المبيعة) أي
التي لا يغيب اختلاطها سواء باعها بشرط القطع أو الأبقاء أو مطلقا وسواء أندر اختلاطها أم
تساوى الأمران أم جهل الحال وكذا التي يغلب اختلاطها كتين وقثاء وبطيخ وباعها بشرط
القطع بخلاف ما لو باعها بشرط الأبقاء أو مطلقا فلا يصح اعدام القدرة على التسليم ومثل الثمرة
ما لو باع جزءا من القثاء مثلا بشرط القطع فلم يقطعهما حتى طالت وتعدرا التميز وما لو باع حنطة
فانصب عليها من القثاء قبل القبض وكذا في المساعات بخلاف ما لو اختلط الثوب بأمنه أو الشاة
بأمنه أو الفصيح الانفساخ لان ذلك يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد ولو فرض ابتداء
وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة فالثمره ليست بقيد ولذا عبر في المنهج بها
واعترض على المنهج الذي عبر بالشجر (قوله قبل التخييم) ظرف للاختلاط وخرج به ما لو
وقع الاختلاط بعد ما فلا يخير المشتري بل ان توافقا على قدر فذالذوالاصدق صاحب اليد
بيمينه في قدر حق الآخر واليد بعد التخييم للمشتري على المعقد وقيل للبائع وقيل له ما قاله
في شرح المنهج (قوله ان لم يهبه البائع) عبارته في المنهج وشرحه ان لم يسمع له البائع بهبة
أو اعراض اه وهي أولى لعمومها واعتقار الجهل بالمقدار في الهبة للضرورة فهي مستثناة
من بطلان هبة الجهول كافي جام البرجين والاعراض هنا عليك لعدم توقع العود بعدم
امكان التمييز وهذا فارق نعل الدابة والحجارة الآتية (قوله لزوال المحذور) ولا أثر لثمنه هنا

ان لم يتراضيا (و) الخيار
(للبائع لظهور زيادة الثمن في
المراجعة) فلو قال اشترت
هذا بمائة وباعه بمائة
وربح درهم لكل عشرة ثم
زعم انه كان اشترى بمائة
وعشرة وصدقه المشتري
ثبت له الخيار (و) الخيار
(للمشتري لاختلاط الثمرة)
المبيعة بالمجردة قبل
التخييم (ان لم يهبه البائع
ما تجدد) والاصطط خياره
لزوال المحذور وله الخيار
أيضا في صورة الاجار

(قوله والاعراض) انظر
ما حكم الثمن عند الاعراض
هل يوقف الى الصلح حرره
شيخنا

لأنها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسحة اهـ (قوله المدفونة في الأرض) أي لأنها
لا تدخل في بيعها حيث قد خرج بها الثابتة في المخلوقة كانت أو مبنية فلا خيار له إلا من
أجزائها فتدخل في بيعها نعم لو اشترى بالغراس أو البناء والأرض مما قد صدقت ثبت الخيار
(قوله ولم يتركها البائع) أي أو تركها أو هـ كان تركها مضرا وفرض المسئلة أنه جاعل بالخيار
في جميع ما ذكر فإن كان عالما به أو جاهلا ولم يضر قلعه أو تركها له البائع فلا خيار له لعلمه بالخيار
في الأولى والثانية الضر في الباقي نعم إن علم به أو جهل ضرر قلعه أو تركها له البائع وحديث لم يثبت له
خيار في جميع ما ذكر أو ثبت له وأجوز المبيع لزم البائع تفريغ الأرض من الحجارة بأن يقلعهما
ويقلعهما منها أو يسهو به الحفر الحاصلة بالقلع بأن يعيد التراب المنزال بالقلع من فوق الحجارة مكانه
وإن لم يسو أو لا يجب عليه أن يأتي بتراب آخر وكذا عليه أجرة من عمل مدة التفريغ الواقع به
قبض حيث خيره شتر فإن لم يخير فلا أجر له وإن طالت مدة التفريغ وكازوم الأجرة لزوم الأرض
لو بقي في الأرض بعد التسوية عيب بها (قوله كنعن الدابة) أي في الواشترها بالانزال ونحوها ثم
ردّها بعيب وكان قلع العمل منها يورث عيبا آخر فتركه فان تركه اعراض فيكون للمشتري لو سقط
فيجب على البائع حينئذ رده إليه ويصح تصحيحه بذكر ذلك في البائع دابة فيه انزل فان كان من ذهب أو
فضة لم يدخل وإن كان من غيرهما دخل قال في المتن هـ ويدخل في بيع دابة نعلها لا اتصاله به إلا أن
يكون من نحو فضة اهـ وإذا كان من نحو فضة وكان ينجح لورجع فيه البائع وقلعه عاب الدابة
فلا تركه ويكون اعراضا فإن انقلع بنفسه أو قلعه المشتري فللبائع الرجوع فيه تعالى الخيار
المدفونة في الدار وهذا التصوير أو فرق بما قبله لا اتحاد هـ في أن الاعراض من البائع في كل
(قوله للعجز عن الثمن) أي بسبب انقاس المشتري مع الحجر عليه أو بسبب غيبة ماله (قوله
القصر) أما لو كان دونها فلا خيار بل له النسخ فان صيرف الحجر كما يستفاد ذلك من الشرح (قوله
والمبيع باق) فلو خرج عن مالكه ثم عاد لم يرجع فيه بل يضارب بعينه مع الغرماء لأن الزائل
العائد هنا كالذي لم يعد اهـ خضر (قوله في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا أناس
الرجل ووجد البائع سلامته بعينه فهو وأخوه من الغرماء (قوله في ذلك) أي في ثبوت الخيار
للبيع ونسخه وقوله بسبب عجزه أي فهو في حجر الناس (قوله أو من غيبة ماله) أي وإن لم يجر
عليه فهو عطف على الحجر فكلام الشارح صحيح خلافا لمن ضعفه (قوله مسافة التصر) فان
كان دونها فقد تقدم حكمه وهو أن له النسخ فان صيرف الحجر حتى يوفي ماله عليه ويسمى هذا الحجر
الغريب المبيعة مع كثرة أموال المحجور عليه وعدم توفيقه على قل الثمن بل يفتقر بمجرد وفاء
الثمن أما الحجر المتقدم فليس غريبا خلافاً لثبوتهم (قوله لتغير صفة ماله) أي وقد أقدم على
العقد منه قد أقامه ولو ادعى البائع تأخر التغير عن العقد والمشتري تقدمه عليه فالذي يتجه
تصديق البائع لأن الأصل في كل حدث تقديره بأقرب زمن وأيضاً الأصل سلامة عقد العقد
بخلاف ما لو قال البائع للمشتري رأيت كذا فان المشتري هو المصدق لا يندعي عليه علمه به هذه
الصفة والأصل عدمه انتهى أفاده الشوري (قوله وأن لم يكن عيبا) أي لأن ثبوت الخيار
لا يختص بالعيب بل مثله خلاف الشرط ورؤية المبيع بمنزلة الشرط بالنسبة لصفات الموجود
عندها فان كانت منها شيء كان كتمين الخلاف في الشرط الحقيقي فيثبت الخيار (قوله والخيار

المدفونة في الأرض المبيعة
إذا كان قلعهما وتركها
مضربين أو قلعهما مضرا
ولم يتركها البائع وتركها
اعراض لا تملك كنعن
الدابة (و) الخيار (و) للعجز
عن الثمن) بأن عجز عنه
المشتري والمبيع باق عقده
لثبوت ذلك في الصحيحين
ولا بد في ذلك من الحجر عليه
بسبب عجزه أو من غيبة ماله
مسافة القصر (و) الخيار
(لتغير صفة ماله قبل
العقد) وإن لم يكن عيبا
(و) الخيار

(قوله أو تركها أو كان تركها
الخ) هي الصورة الأولى
في الشارح شيخنا (قوله
وكازوم الأجرة) أي فيه
التفصيل بين ثبوت الخيار
للمشتري وعدمه (قوله فلا
خيار بل له النسخ) الأولى
حذف قوله فلا خيار لما نأه
قوله بل له النسخ ثم إن في
ثبوت النسخ حينئذ نظرا
إذ يلزم عليه ضياع تقييد
الشارح بمسافة التصر
إذ لا معنى للنسخ إلا بثبوت
الخيار وبعبارة مد فان
كان في دونها حجر المالك
عليه حتى يوفي اهـ ولم
يتعرض لثبوت النسخ
وهي ظاهرة حرره

للتعيب) أي لاجل تعيب الثمرة المبعة بعد بدو صلاحها لأنه يلزم البائع السقي عند استحقاق
المشتري الإبقاء بأن كان البيع مطلقاً أو بشرط الإبقاء والثمره ليست بقبضه وكذا قوله التخلية
وعبارة المنهج وشرحه وعلى بائع ما بدو صلاحه من ثمره وغيره وأبى أي واستحق الإبقاء سقيه
ما بقي قبل التخلية وبعد هذا قد ما ينو ويسلم من التلف والفساد لأن السقي من ثمة التسليم
الواجب كالكميل في المكيل فلو شرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته وخروج
بقولنا وأبى ما لو شرط قطعه فإنه لا يلزم البائع السقي بعد التخلية حيث كان يتأني قطعه في
زمن قليل فإن كان لا يتأني قطعه إلا في زمن طويل يحتاج فيه إلى السقي كاستنائه ذلك أم قبلها
فملزمه وإن أمكن قطعه اهـ بزيادة إلا أن يقال إنما قيد بقوله بعد التخلية لأنه محل التوهم
وأما قبلها فبالأولى (قوله بترك البائع السقي) أي الواجب عليه بأن كان ما يسقي منه باقياً
بخلاف ما إذا فقد باعارة العين أو انقطع الثمر فإنه لا خيار ولا يكلف البائع حينئذ تحصيل ماء
آخر ومثل ترك السقي ما إذا سقي سقياً مضر أو اعتابت الخيار مع حدوثه ما بعد القبض لأنهما
وان حدثا بعده فهما كالمقدمين عليه من حيث أن الشرع ألزم البائع السقي النافع حينئذ
بخلاف ما لو تعيب بسبب آخر فلا ضمان على الأصل في أن المبيع بعد قبضه من ضمان المشتري
وخروج بالتعيب عما ذكره التلف به فإنه ينفسخ البيع وعبارة المنهج وشرحه فلو تلف بترك سقي
من البائع قبل التخلية أو بعدها انفسخ البيع أو تعيب به خير مشترين الفسخ والجازة وإن
كانت المائحة أي متلفها من ضمان المشتري لأن الشرع ألزم البائع التمسك بالسقي فالتلف
والتعيب بتركه كالتلف والتعيب قبل القبض اهـ باختصار ومحل وجوب السقي حيث باع
الثمره من غير مالك الشجرة أو مالوا بها منه فلا يلزمه سقي كما قاله مـ

* (باب بيان البيوع الباطلة) *

أشار بذلك بيان هذا دون بقية الأبواب السابقة إلى أن الغرض من هذا الباب بيان ما أجله فيما
سبق من ذكر البيوع الفاسدة فأعادها هنا لبيان وجه بطلانها بقوله والمعنى فيه الخ كذا قبل
وفيه نظر لأن الكلام مع المتن وبيان وجه البطلان أعاد ذكره في الشرح فالأولى أن يقال أعادها
لأجل تفصيل ما أجله وللتعقل لها والاستثناء في بعضها فلا يعد ذكرها تكراراً مع ما مر وانما لم
يعبر هنا بالفساد إشارة إلى أنه والباطل بمعنى واحد وهو ما قد ذكرنا أو شرطاً والمراد بالبيع في
كلامه ما يشمل بيع المنافع بدليل قوله فيما يأتي كسلم وأجاره وجعله ما ذكره أحد وثلاثون نوعاً
وكان الأولى الاقتصاد على ما ذكره في هذا الباب وبسقط إجماله فيما مر لأن معنى الكتاب على
الاختصار (قوله أي لم يقبضه البائع) أي المشتري الأول من البائع الأول ما في حديث حكيم
ابن حزام لا يبيع من شيء حتى يقبضه وعنه ضعف المالك لا يفساخه تلف أو إجماع ضمانين على شيء
واحد إذ لو صح لضمنه المشتري أيضاً للثاني قبل قبضه فيكون مضموناً له وعلمه فإذا امتنع بعه
قبل قبضه ولو باع منه الأول حيث باعه له بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفقة فإن
باعه له بعين الثمن أو بمثلته إن تلف أو كان في الذمة صح وكان أقالة بلنظ البيع كما مر (قوله إلا في
ميراث) أي موروث فإنه يجوز لأوارث بيعه قبل قبضه بشرط أن يكون للمورث التصرف
فيه أما ما امتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه أو لكونه موهوباً أو مستأجراً أو نحو ذلك
كما سيأتي فيمنع على الوارث فيه ذلك لأنه خليفة المورث وجعله ما استثناء اثنا عشرة صورة

(التعيب الثمرة بترك البائع
السقي) بعد التخلية وترك
من الأصل هنا أشياء لا علم
بها عامر
* (باب) * بيان (البيوع
الباطلة هي) ككثرة
(كبيع ما لم يقبض) أي
لم يقبضه البائع (إلا في
ميراث

قول المصنف ما لم يقبض
أي أملاً وما ليس قابضاً
له حين البيع بدليل استثناء
المشتري مما لم يقبض أفاده
مـ (قوله أو مستأجراً)
أي مستأجر العمل فيه
ككثوب أجر المورث
للصبيخ أو الخيططة كما
في مـ د ا وهو الذي يمنع
التصرف فيه حتى يقبض
بلو از حبس الأجير له حتى
يتم العمل ويستوفي الأجرة
كما يأتي بخلاف أجرة نحو
الدار للسكنى فإنه لا يمنع
التصرف كما صرح
به المصنف بعد

(قوله وموصى به) أي بعد الموت والقبول لان الوصية لا تلزم الا بذلك فاذا أوصى بشئ
 لشخص ومات وقبله الموصى له صح أن يبيعه قبل قبضه (قوله ورزق سلطان) بفتح الراء أي
 مرزوقه وعطائه وقوله بان عين المستحق قدر حصته أي وأفرزت له ولومع غيره بأن أفرز رزق
 طائفة هو منهم فباع حصته منه ولا بد من رؤيته ما أفرز له فاذا أفرز لجندي أو نحوه على وجه
 التملك قدر نصيبه أو أقل فله بعد رؤيته يبيعه وان لم يقبضه رفقاه ومن ثم ملكه بمجرد الافراز
 أما قبل الافراز كما يقع الآن كثيرا ان الشخص يأخذ تذكرة بقره معلوم ويبيع ما فيها الاخر
 فلا يصح لان غاية ما في التذكرة الاذن من السلطان أو نائبه لتولي بيت المال أن يدفع افلان
 كذا أو ليس ذلك افراز بل الافراز ان يقول أعطيت افلان هذا القدر المعين كمشرة انصاف
 وأما قوله جمعت له كل يوم عشرة انصاف مثلا ثم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرازا وكذا اذا
 أفرز له ولم يره (قوله وغنمة) أي بدمه قسمته أو اختياره لملكها لانها لا تملك الا بذلك كما سيأتي فاذا
 كان الغانمون خمسة وغنموا شيئا فحسمه لاهل الخمس وباقيه بينهم أخماسا فلا بد من بيع نصيبه
 شائعا بعد ما ذكره فلو باع أكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قياس القطار فلا بد
 من الافراز عن خمس الخمس ولا يشترط افراز حصة كل واحد خلافا لما يروى كلام المحشي (قوله
 وربيع وقف) أي موقوف وانما قدر الشارح لفظ ربيع لتصحيح المتن لانه المبيع لا الموقوف
 وقوله من نتاج الخيلان للربيع وقوله وغيرهما كاجرة ومهر جارية موقوفة فاذا كان الموقوف
 عقارا وله ناظر أو مستأجر فلا بد من وقف عليه أن يبيع حصته من الاجرة قبل قبضها من الناظر
 أو المستأجر أو كان شجرة أو موانئ أو أمة فله بيع القمرة والنتاج قبل قبضها من ذكروا المهر
 قبل قبضه من الزوج ولا بد أن تكون الحصة معلومة قبل التفرقة كأن كانت الاجرة كل سنة
 قدرا معلوما لكل واحد ثلثه أو نصفه مثلا فله بيع حصته وان لم يقبضها الناظر من المستأجر
 بخلاف ما لو جهات كأن احتمل زيادتها أو نقصها فان كان لكل واحد حصة معينة من اجرة
 الموقوف كالف درهم وكانت الاجرة ثابتة معلومة كل سنة مثلا بان كانت متفاوتة بحسب
 الايام أو الشهور فلا يصح أن يبيع واحد حصته قبل أن يقبضها الناظر من المستأجر لاحتمال
 ما مر (قوله استرجع) أي استرجعه الاصل من المتب بكمثر الهاء أي الموهوب له وهو الفرع
 فلا يصل يبيعه قبل قبضه منه (قوله أو نحوها) كبرج وفتح وشرك وتوحد (قوله ومسلم فيه)
 كاسمت اليك هذا الذي اراد بفتح فيصح للمسلم ان يبيعه للمسلم اليه أو غيره قبل قبضه وهذه
 طريقة ضعيفة الشارح الا لا يصح بيعه لالمسلم اليه ولا لغيره الا بعد قبضه نعم ان باع للمسلم
 اليه برأس المال صح وكان اقاله وصورة به ضمهم بما اذا رد المسلم الشئ المسلم فيه على المسلم اليه
 فله بيعه قبل اخذه وهو تصوير صحيح لكن في كونه مسلم فيه نظر (قوله ومكثري) أي من
 حيران أو عتار فاذا اكري دارا أو ميوانا لا آخر كان له بيعه مائيا وان لم يقبضها من المكثري
 قبل فراغ مدة الاجارة كذا بعد ما ذكرنا يأخذها المشتري حينئذ لم يلحقه المنفعة نعم العين
 المؤجرة لنحو قسارة أو صبغ يمنع التصرف فيها على المالك قبل تسليم اجرتها لان له حق الحبس
 لتمام عمله فيها وبعد ذلك قبض اجرتها بخلاف اجير الرعي لانه ليس عينه فلا يستحق حبس العين
 لاجله (قوله كمكثري) كأن كان مالكا نصف دابة مثلا فله بيعه قبل قبضه من شريكه لكن ان
 سلمه للمكثري باذن شريكه لم يكن له ما نصيبه لو تلف والا كان ضامنا له ويخير الشريك بين

وموصى به ورزق سلطان
 بان عين المستحق في بيت
 المال قدر حصته أو أقل
 (وغنمة و) ربيع (وقف)
 من نتاج وغنمة وغيرهما
 (وموهوب استرجع) من
 المتب (ومسلم فيه)
 شبكة أو نحوها (ومسلم
 فيه ومكثري وغيرها) هو
 من زباني مشترك

(قوله وكذا بعد ما)
 الاولى قلب العبارة

(قوله أي كل صاع بدرهم) أي لان هذا هو الذي يتوقف قبضه على الكيل فلا بد من التقييم بذلك مد (قوله لانه مقدور عليه دونهما) أي ما لم يكن معجوزا ٥٦ عن تسليمه فهو غصب والالم يصح بيعه وان كان المنقود منه انما هو مجرد المتق مد

ومال قراض ومرهون بعد انفسه كما كوي يستثنى من الميراث ما لو كان المورث لا يملك بيعه لكونه مات قبل قبضه (وكبيع ما عجز البائع عن تسليمه حالا كاطير) غير النحل (في الهوا الا في ستة اشياء اجارة وسلم وغلة) كثيرة لا يمكن كيلها الا في زمن طويل ومغوب او آبق لقادر عليه هو اعم من قوله من هو تحت يده (وعين) هو اعم من قوله وعقار (بيات آخر) او نحوه فيصح البيع في كل منها وان عجز البائع عن تسليمه في الحال لأن المشتري يصل الى غرضه فيها (وكبيع حبل الحبلة) بفتح المهملة والموحدة التي عنه في خبر الصحيحين (كأن يقول) البائع (اذ انتجت) بالبناء لا مشرول أي ولدت (هذه الناقة ثم تجبت التي في بطنها فتد بعثك ولدها أو بأن يشتري شيئا بأن مؤجل بتاج ناقة مبيعة ثم تنسج ما في بطنها) أي مؤجل بتاج تنسجها بكسر النون وبإلحاق البيع من حيث المعنى في النوع الاول لانه

مطالبة البائع والمشتري وقرار الضمان على من تلقت تحت يده هو المشتري (قوله ومال قراض) أي ان للمالك بيعه قبل قبضه من العامل (قوله ومرهون بعد انفسه كما كوي) أي بوفاء الدين ومثل الانفس كما ان المرتين له في البيع ومن جملة الغير المبيع به مد فسخ البيع فانه يجوز للبائع بيعه وهو يبيد المشتري حيث رد اليه الثمن والابطال البيع ولا يشتري حبس المبيع لاسترداده وان لم يخف فوته (قوله وكبيع ما عجز) عطف على بيع ما لم يقبض وأعاد الكاف لئلا يتوهم عطفه على المستثنيات وقوله كاطير مثال لما عجز عن تسليمه حسا ومثال المعجوز عن تسليمه شرعا المفهوب (قوله غير النحل) أما هو فيصح بيعه ان رآه وكانت أمه في الكوارة كما مر أه قل (قوله اجارة) كأن أجر الدار شهر رابدينار مثلا فالمنافع مبيعة مع أنه غير قادر على تسليمها شرعا في الحال لانها تستوفي شيئا في جمل الاجارة به ما نساغل الا أن يراد بالبيع ما يشمل بيع المنافع أو يجعل استغناؤها عن قطعها وهي غير قوله فيما مر ومكثري لان ذلك بيع عين وهذه بيع منفعة (قوله وسلم) أي مسلم فيه مؤجل فانه يصح بيعه باللفظ السلم مع أنه غير مقدور على تسليمه في الحال وخرج بالموحل الحال فلا بد أن يكون قادرا على تسليمه حال العقد وان لم يكن في ملكه لكن يمكنه تحصيله أما الاجارة فلا فرق فيها بين الحالة والمؤجلة خلافا لما في قل (قوله وغلة الخ) كأن باعه صبرة مكايلا أي كل صاع بدرهم فانه يتوقف قبضها على الكيل ولا يمكن كيلها في الحال بل في زمن طويل (قوله لقادر عليه) أي على المذكور من كل من شرطه السابق وهو أن يكون ذلك لامؤنة لها وقع وبلا كلفة والالم يصح وان تحسملها البائع للمنة وخرج بالقدر العاجز فلا يصح بيع ذلك له ولولم تنفع العتق وان صح اعتاقه ما من المالك نفسه بخلاف العبد الزمن فيصح بيعه المنفعة اعتاقه لانه مقدور عليه دونهما (قوله هو اعم) أي لشمولها للمنفعة (قوله آخر) أي غير تلك العقد وقوله أو نحوه كالحارة والحلة (قوله وكبيع حبل الحبلة) أعاد الكاف لدفع توهم أنه من أفراد المنة وفي الكلام مجازان اطلاق المصدر على اسم المفعول لانه لا علاقة للعلاقة أي محمول المحمول بها واطلاق الحبل على غير الادي له لافقة التعريب وقد مر ذلك (قوله والوحدة) أي وفتح الموحدة وغلط من سكنها جمع حبل وقيل فخرها أو حالها بالمنة (قوله بالبناء للمفعول) أي صورة والمراد البناء على ومنه في ذلك في كم وزني على قول وجن وعني كما بعد ما قال لا لا يهوا وأوضح من ذلك قول المنهيج وحبل الحبلة وهو تنسج التماح بان يبيعه أو يضمن اليه اه ومنه المقارعة الواقعة في الارياض وهي أن يبيعه ابنه صغيرة بدهم من أولادها فالبيع باطل وكل ما تحصل من تنسج وصوف وابن وأجرة غير وجهه وغير ذلك البائع ولا يرجع المشتري عليه بالمؤنة لانه أنفق على ظن الملاك (قوله هذه الناقة) أي وهذه البقرة كما دخل تحت الكاف (قوله مبيعة) أي أو غير مبيعة فهو ليس بمبيعة (قوله من حيث المعنى) أي الحكمة أمام من حيث الشرع فللمعنى وقوله في النوع الاول أو المذکور والاول وقوله وفي الثاني الخ في اضافة البيع فيه الى حبل الحبلة فيجوز لان البيع ليس بحبل الحبلة بل بشئ مؤجل بفن اليه (قوله ما في أصل الفعول) أي من الماء (قوله والماء) أي ليه من ماء وهو انه يصح ما ليس به لوما ولا مئة دورا على تسليمه والافضل

بيع ما ليس بمالك ولا مملوك ولا مملو ولا مملو ورعى تسليمه وفي الثاني للتأجيل بل مجهول (ويبيع منها ما مضى من ما في أصل الفعول) (ويبيع) (الملاقح) وهي ما في دور الاناث) للمعنى منها ما كثر واه مالا في الموطا وما

والمضامين جمع مضمون بمعنى متضمن ومضمون الكتاب كذا والافعال جمع ملقوحة وهي جنين الناقة والمراد هنا أهم من ذلك (وبيع بشرط) كبيع بشرط بيع أو قرض للمسمى عنه في خبر أبي داود وغيره (الا) ثلاثة عشر بيع (بشرط رهن أو كفيل) معينين لثمن في الذمة للحاجة اليه ما في معاملة من لا يرزى الليم ما ولا بد ٥٧ من كون الرهن غير المبيع (أو) بشرط

(اشهاد) لقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم ولا يشترط تعيين الشهود لان الأغراض لا تتفاوت فهم فان الحق يثبت بأى عدول كانوا (أو) بشرط (خيار) لما مر في باب (أو) بشرط (أجل) معين لقوله تعالى إذا تدابرتم بين يدي إلى أجل مسمى أى معين فاكتبه

(قوله بعثك ذا البر بشرط ان تحصد الخ) فيه ان هذا من مقتضيات العقد فلا وجه للبطلان كما قاله الجعفي على المنهج فالأولى ان يقول بشرط ان أحصيه أو أخيطه أو اشتريت بشرط ان تحصد الخ وحيث تعلق الشرط بالمبيع كما هنا ففيه أنوال ثلاثة البطلان في الجميع وهو العقد الصحة في الجميع البطلان في الشرط دون البيع اما اذا تعلق بغير المبيع كاشتريت هذا العبد بشرط ان تخيط لي هذا الثوب فيبطل في الجميع جزماً فأفاده مروقول الجعفي مسمى من مقتضيات العقد قد يقال محل عدم

منه ما عملوا لوجوده (قوله جمع مضمون) كجاءت جمع مجنون وقيل جمع مضمون كذا في جمع مفتاح وقوله متضمن بصيغة اسم المفعول أى مشتمل عليه وقوله جمع ملقوحة أى ملقوحة بها أى حلت بها أمها (قوله وهي) أى افة جنين الناقة أى خاصة وقوله والمراد هنا أى في الشرع أعم من ذلك أى من الناقه فالمعنى الشرعى أعم من اللغوي على خلاف الغالب (قوله وبيع بشرط) أى يمكن احداً في المستقبل وسيأتى محترز ذلك (قوله كبيع بشرط الخ) كبعثك ذا العبد بالبر بشرط ان تبني دارك بكذا أو تقرضني مائة من الدراهم ثم ان وقعوا العقد الثاني بان باعه الدار أو اقترضه الدراهم مع علمه ما بقى الاول صحيح والا فلا وحمل فساد الاول ان وقع الشرط في صلب العقد والا فلا يضر ودخل تحت الكاف ما لو قال بعثك ذا البر بشرط ان تحصده أو الثوب بشرط ان تخيطه (قوله الاثلاثة عشر الخ) هذه المستثنيات منزلة منزلة الرخص في العبادات فلا يقاس عليها غيرهما من كل ما فيه مصلحة بل يتبع فيها توقيف الشارع (قوله بيع بشرط رهن) كان الاولى نصب ذلك لانه استثناء من كلام تام وجب الآن يقال انه منقضى تأويله لا يصح بيع بشرط الاثلاثة عشر بيع الخ أو يجعل خـ برصبتدا محذوف أو مبتدأ خبر محذوف أى أحدهما بيع أو بيع الخ منها (قوله معينين) المعينين في الرهن أى المرهون بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والذبح ولا يكتفى فيه الوصف كوسرقة لان الاسرار لا يلتزم في الذمة ومقتضى هذا انه لو كان الضامن رقبة قاصح وائمس كذلك لان الوصف المقصود في الحقيقة هو الموصى والرقبة لا يكون موسراً (قوله اثني) أى لاجل عن وتقدم ان الاولى تعبير المنهج بقوله اعرض لي شمل المبيع في الذمة سلماً كان أو غيره كبعثك هذا العبد بعشرة دراهم بشرط ان ترهنني به دارك أو يكفلك بها فلان وكاشترت منك ثوباً في ذمتك صفته كذا بعشرة دراهم بشرط ان ترهنني به دارك أو يكفلك به فلان ويستثنى من صحة البيع بشرط الكفيل ما لو باع ساعة من اثني عشر طعماً ما ان يكفل أحدهما الآخر فانه لا يصح لانه شرط على المشتري أن يكون كفلاً لا غيره وهو باطل نظروجه عن مصلحة العقد بخلاف عكسه (قوله في الذمة) خرج بذلك المعين كما لو قال بعثك به هذه الدراهم على ان ترهنني بها كذا أو يكفلك بها فلان فان العقد صحيح بشرط باطل لانه رفق شرع تصحيل الحق والمعين حاصل فشرط ذلك معه واقع في غير ما شرع له (قوله من كون الرهن) أى المرهون غير المبيع فالشرط رهنه أياه ولو بعد قبضه فسد لانه لا يملكه الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منقذة في المبيع فلورهنه بعد قبضه بغيره ففسد صحيح اه أفاده مروقول الاولى التعبير بالعرض بدل المبيع ليحمل الثمن نظير ما مر (قوله أو بشرط اشهاد) أى اشهاد على العقد بان يقول بعثك هذا بشرط ان تشهد على العقد خوف انكاره (قوله لقوله تعالى واشهدوا إذا تباعتم) الامر للذبح وصرفه عن الوجوب الاجماع (قوله ولا يشترط تعيين الشهود) فان عينوا الغا ذالك وله الاتيان بغيرهم (قوله معين الخ) ويشترط أيضاً أن يكون

أى في ضرره ما لم يشتمل على حجر على المشتري والا كما هنا ضرر كما قررره الشيخ الحنفى وسيأتى نظيره (قوله أو يجعل الخ) أى ويكون المستثنى لفظ ثلاثة عشر (قوله عكسه) وهو كفالة غير المشتري له

في غير الربوي وان لا يمد بقا الدنيا اليه كالف سنة وان بعد بقا العاقلين اليه كما في سنة
 وبقية ثلث البائع لو رثته ويجوز ثلث المشتري ويشترط أيضا ان يكون العوض في الذمة فان
 كان موعدا كبعثتك هذه الدراهم على ان تسلمه الى وقت كذا لم يصح لما مر في الرهن والكفيل
 المعين بخمسة الشروط اربعة (قوله أو بشرط اعتاق المبيع) أي الذي يتمكن من عتقه
 ولا بد أيضا ان يكون الاعتاق منجزا وان يكون امام مطلقا أو عن مشرط مخرج بمأذكريه بشرط
 الولاء ولو مع العتق لغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كتابته فلا يصح والبيع بشرط اعتاق غير
 المبيع فلا يصح أيضا لان قضاء كونه من مصالح العتق ويصعبه بشرط الاعتاق لمن لا يتمكن من
 عتقه كاصله ومن ثم دبره يتيه فلا يصح أيضا لانه بمجرد قوله قبضت يعتق فلا يتمكن من عتقه بعد
 وبيعه بشرط اعتاقه مطلقا أو منجزا عن غير مشترط من بائع أو أجنبي بخمسة شروط صحة البيع
 بشرط الاعتاق اربعة ان يكون الاعتاق للمبيع وان يضمن الوفاء وان يكون منجزا وان
 لا يكون عن غير المشتري ولا بد أيضا ان يكون الاعتاق لكل المبيع أو بعضه المدين كما سبق
 فان وجدت تلك الشروط صح البيع والشروط وان اتفق بعضها بطل ولا واذ اذ صح ذلك لم يلزمه
 الاعتاق فوراً وانما يلزمه اذا طلبه الحاكم أو البائع أو ظن فواته ولم يأت به فان امتنع أجبره
 الحاكم فان أصرا عتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها
 واستخدامه وكسبه وقيمه ان قتل ولا يلزمه صرفها الشراء مثله قاله م ر وقدم نذله عنه أيضا
 نعم لو شرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً لم يلزمه ذلك عملاً بالشرط كما قاله ع ش ولو باعه بشرط
 ان يعتقه المشتري ثم أعتقه البائع في زمن الخيار له نفع عتقه ~~وكان~~ فسخا للبيع وفات به
 الاعتاق المشروط على المشتري ولا يصح للمشتري المشروط عليه العتق ان يبيع العبد من نفسه
 كما استقر به الشورى (قوله للمبيع) أي كلاً أو بعضاً أعم من ان بشرط الاعتاق لكل
 أو لبعض المعين أيضا فالصور اربعة ان يبيعه الكل بشرط اعتاق الكل أو الكل بشرط اعتاق
 البعض المعين كنصفه أو البعض المعين كنصفه بشرط اعتاق ذلك البعض أو البعض المعين
 كنصفه بشرط اعتاق بعض ذلك البعض كالربع ولا فرق في صورة شراء البعض بين ~~كون~~
 المشتري ممن يبرى عليه العتق ليساره أولاً (قوله بريرة) هو حلة مفتوحة فراء من مهماتين
 أولاً مأكسورة وفيها من ثمانية ثمانية بنت صفوان مولاة عائشة رضي الله عنها وهي قبضية
 وقيل حبشية وكانت قبل عائشة مولاة اقروم من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وعاشت
 الى زمن معاوية وكانت متزوجة بغيث كما سياتي في النكاح (قوله بشرط العتق) أي عن نفسها
 والولاء أي للبائع بشرط الولاء اما خصوصية عائشة أو منسوخ بانكار النبي صلى الله عليه
 وسلم كما اختاره الشارح أو ان لهم معنى عليهم فالاجوبة ثلاثة (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم
 وشأنهم وهو استنفهم على جهة الانكار عليهم (قوله بشرطون شروطا) أي يعتقون
 أو يعتقون أو يقيدون بقيود ايت الخ فتأمل اه ذل (قوله الخ) وهو قضاء الله أحق
 بشرطه أو في انما الولاء لمن أعتق (قوله بشرط بريرة) أي بريرة البائع بان قال بعتك بشرط
 أن يبرى من العيوب التي بالمبيع ومثله ما لو قال ان يبيع العيوب أو لا يرد على بعيب أو عظم
 في قفلة أو يبيعه رمية أو أعلم ان يبيع العيوب وقوله فيبر أعطف على محذوف تقديره فيصح

(أو) بشرط (اعتاق) المبيع
 تدبر المصنفين عن بريرة ان
 عائشة اشترت بشرط العتق
 والولاء ولم ينكر صلى الله
 عليه وسلم لان شرط الولاء
 اهـ م بقوله ما بال أقوام
 بشرطون شروطا ليست
 في كتاب الله تعالى الخ
 ولان استنفهم المبيع
 العتق عهد في شراء القريب
 فاحتمل شرطه (أو) بشرط
 (بريرة من العيوب) في
 المبيع ولو غير حيوان فهو
 أولى من تقييد الأصل
 الصفة بالحيوان

(فيرا عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان ٥٩ كالعقار والشباب عطلوا من عيب

ظاهر بالحيوان علمه أولا
ولا من عيب باطن بالحيوان
علمه وذلك لان الحيوان
يتغذى في الصحة والسقم
وتحول طباعته فقل
يتقن عن عيب خفي أو
ظاهر فيحتاج البائع فيه
الى شرط البراءة لئلا يتقن بلزوم
البيع فيما لا يعلمه من
الخفي دون ما يعلمه مطلقا
حيوان أو غيره لتطبيع
فيه وما لا يعلمه من الظاهر
فيه ما لا يدركه خفاؤه عليه أو
من الخفي في غير الحيوان
كالخوز والاوز اذا غالب
عدم تغيره بخلاف الحيوان
وله مع الشرط المذكور
الرد بعيب حدث قبل
القبض لان الاصل والظاهر
انهم مالم يريداه (أو) بشرط
(نقل المبيع من مكان
البائع) لانه نصريح بغيره
العقد

(قوله ويوافق الخ) أي من
حيث ان كلا يفيد استقرار
العقد في الجملة وليس
المراد ان ذلك الشرط يفيد
السلامة من العيب كما
لا يقتضي على انه لو شرط
سلامة المبيع من العيوب
لم يبرأ من نقي كافي حواشي
المنهج (قوله على السقم)
الاولى على الصحة لان
المعطف بالوار وهو من
عطف الجمل (قوله تفسير للاطلاق) الاظهر انه تعميم آخر وفيه تفسير للاطلاق يكون العيب ظاهرا أو خفيا

العقد لانه شرط يؤكده ويوافق ظاهر الحال من السلامة في براء عن عيب الخ أما شرط براءة
المبيع من العيوب فلا فائدة فيه اذ لا بد من ذلك ولا يبرأ مطلقا والقروا انه في الاول معذور
للعلة التي ذكرها الشارح فاحتاج الى اشتراط براءة نفسه ولا كذلك في الثاني (قوله باطن)
هو ما بعسر الاطلاع عليه وان كان خارج الجوف والظاهر خلافه وقيل الباطن ما كان داخل
الجوف والظاهر ما كان خارج البدن ومن الظاهر ان لحلم الماكولة ولو حية اسمولة الاطلاع
عليه ولو مع الحياة اه أفاده م (قوله لم يعلمه) أي البائع وترتقيد اربعه اذ كره في المنهج
وهو ان يكون موجودا حال العقد وذكروا محتمزه هنا بقوله الاتي وله مع الشرط المذكور الخ
(قوله دون غيره) أي العيب الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة وخرج عن ذلك قوله
فلا يبرأ الخ (قوله بغير الحيوان) قال في شرح المنهج ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل
القبض مطلقا لانصراف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد اه وهو بناء على ما زاده
من القيد السابق (قوله مطلقا) أي ظاهرا أولا علمه أولا وقوله ولا عن عيب ظاهر خفي بطن
وقوله علمه محتمزه لم يعلمه فاخذ المحترز على الف والفتحة المختلط (قوله وذلك) أي حكمة
تخصيص البراءة بالحيوان دون غيره والعله ما ورد ان ابن عمر رضي الله تعالى عنه باع عبده لزيد
ابن ثابت بثمانمائة درهم بشرط البراءة فقال له المشتري وهو زيد به داه لم تسعه لي فاخذهما الى
عثمان فقصي على ابن عمر ان يحلف لعدا بعه العبد وما به داه يعلمه فاني ان يحلف وارفع العبد
فباعه بالف وخسمائة وكان يقول تركت عينا لله تعالى فعوضني الله تعالى عنها اخبر اهل قضاء
عثمان المشهورين الصحابة ولم يشكروه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة اه أفاده م
(قوله يتغذى) بالادال المجمة أي يا كل الغذاء مطلقا بخلافه بالمهولة فانه اسم لما يؤكل قبل
الزوال (قوله والسقم) بفتح السين والاقاف أو بضمهما وكون الذئف المرض وكذا السقام
وقيل هو أثر السقم وقوله وتحول اما صدر مجرور مضاف لما بعده عطف على السقم للتفسير
أو فعل ماض مبني للمجهول وما به داه نائب فاعله عطف على يتغذى يعني ان الحيوان يا كل
في حال صحته وحال مرضه فلا يبرأ من مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال
المرض لكان الحال يتناوب من المعلوم ان الحيوان شامل للرفيق (قوله لئلا يلزم البيع) أي
لان المشتري لا يتمكن من الفسخ بعد الاشتراط المذكور وقوله فيما لا يعلمه الخ وهي صورة المتقن
المستحبة للشرط وأخذ محتمزه باقوله دون ما يعلمه الخ اي بين انه ليس معذور في الاشتراط
في تلك المحترزات فلذا افترقا براءة فيها (قوله في حيوان أو غيره) تفسير للاطلاق وسواء
كان أيضا ظاهرا أم خفيا (قوله لانيه) أي تدليه فليس معذور في الاشتراط وهذا
ما بعده (قوله وما لا يعلمه) أي ودون ما لا يعلمه وقوله فيما أي في الحيوان وغيره وقوله أو من
الخفي عطف على الظاهر (قوله وله) أي لا يشتري وهذا محتمزه القيد الملوخ كما تقدم وقوله مع
الشرط المذكور أي شرط البراءة من العيوب (قوله انهم مالم يريداه) أي بل أراد الوجود
حال العقد فان اراداه بان شرط البراءة عما يحل من العيوب قبل القبض ولو مع الوجود
منه لم يصح الشرط لانه معلق على ثبوت فلا يبرأ من الحادث ولا من القديم واما العقد
فهو صحيح وما تقدم محله في اشتراط البراءة العامة فان شرط البراءة عن عيب منهم لم يصح أو عن

عطف الجمل (قوله تفسير للاطلاق) الاظهر انه تعميم آخر وفيه تفسير للاطلاق يكون العيب ظاهرا أو خفيا

استنفذ والاولى أنسب بما به

(أو) بشرط (قطع الثمار أو
تبقية ما بعد) بدو (الصلاح)
هو أولى من قوله بعد
التابع وذلك للاجماع في
الاولى ولأن الثمار من
الآفات غالباً في الثانية
بخلاف ما قبل الصلاح
فاذا تلفت لم يسق ثمن
مقابل الثمن (أو) بشرط
(وصف يقصد ككون
العبد كاتباً) لأنه التزام
بما فيه مصلحة العقد ولم
يقتض انشاء امر مستقبل
فلم يدخل في النهي عن بيع
وشرط (أو) بشرط (أن
لا يسل المبيع حتى يستوفي
ثمنه) الحال (أو) بشرط
(الرد بعيب وكبيع
الملازمة) للنهي عنه في
خبر الصحيحين (كان يمس)
بضم الميم وكسر هاء (نوبا
مطوباً أو في ظلة ثم يشترطه
على أن لا يخلوا له إذا رآه)
اكتفاء بلمسه عن رؤيته أو
بأن يقول إذا لمسته فقد
بعته كاكتهاء بلمسه عن
الصيغة أو بيمه شيئاً على
أنه متى لمسه لزم البيع
وانقطع الخيارات كتهاء
بلمسه عن الالتزام بفرق أو
بمخاير (والمناذرة) بالمجمعة
لأنه في خبر الصحيحين
(بأن ينفذ

عيب عنه فان كان عمالاً يعاين كزناً أو سرقة أو باق برئ منه لأن ذكرها اعلام بها وان كان
مما يعاين كبرص فان أراه ياء فكذلك لرضائه والأفلا يبرأ منه اتفاوت الاغراض باختلاف
قدره ومحلله ونحوه لرضاء المذكور لأنه ناشئ عن الرؤية بخلاف من اقتضيه المشتري عنه وقال له
استنفذه فان فيه زيفاً فقال رضى بزيفه فطاع فيه زيف فان لمرده لعدم معرفته قدره في
الدرهم من الزيف بمشاهدته فلم يؤثر فيه الرضا اه أفاده (قوله أو بشرط قطع الثمار)
أي مطلقاً وقوله بعد بدو الصلاح أي ولو لم يعضه وهو قيد في التبقية فقط ومحل جواز اشتراطها
فيما لا يغلب لاحقه واختلاط حادثه بوجوده اماماً يغلب فيه ذلك كثير وقد هو بطيخ فلا يصح
بيعه الا بشرط قطعه وازيد الصلاح لا بشرط تبقية كعامة (قوله هو أولى من قوله بعد التابع)
أي لاهامه صحة شرط التبقية بعد التابع وتبطل بدو الصلاح مع أنه لا يصح لعدم الأمن من
الآفات حينئذ كما يدل عليه ما بعده وانما قال أولى لامكان أن يرد بالتابع بدو الصلاح مجازاً
(قوله فاذا تلفت الخ) في قوة التعديل لما قبله كأنه قال بخلاف ما قبل بدو الصلاح فلا يصح
لأنه اذا تلفت أي بعد النقص أم قبله في ضمان البائع وينسخ البيع (قوله أو بشرط وصف
يقصد) هذا هو النوع الثالث من أنواع خيار العيب كما مر وخرج به وصف لا يقصد كشرط
كونه زانياً أو سارقاً فبان خلافه وكأن يأكل كذا فيصح البيع لا الشرط ولا خيار فيه مما
بقوته كما مر أيضاً (قوله ككون العبد كاتباً) أي أو الدابة حاملاً أو ذات ابن ولو قيد بمحلب
أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وان لم قدرته عليه لأن ذلك لا ينضبط ويكفي اطلاق الكتابة
ان لم يختلف الغرض منها في ذلك المحل والواجب بيان نوعها ويرجع في اثبات المحل لاهل الخبرة
ويكفي في ذلك رجلان أو رجل واحد أو أربع نسوة في الامة أما الهبة فلا يثبت بها
بعض النساء لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً وقد تقدم بعض ذلك عن (قوله يتعاقبه
مصلحة العقد) وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض (قوله ولم يقتض انشاء امر
مستقبل) احتراز بذلك عن البيع بشرط بيع أو فرض كما مر وفي بعض النسخ امر مستعمل من
غير موحدة ويمكن توجيهه بأن نحو كون العبد كاتباً ماسة تابعة بخلاف عقد بيع أو فرض فانه
مستعمل لا تابع وأورد عليه بيع الزرع بشرط أن يحصده فان الحصاد وصف تابع ومع ذلك فهو
باطل (قوله وكبيع الملازمة) عطف على بيع مالم يقبض وأعاد الكاف لثلاثتهم دخولهم
في المستثنيات نظير ما مر (قوله بضم الميم وكسر هاء) أي من باب نصر وضرب فالماضي مفتوح
على كل حال ونقل كسر الميم فيه وفصحها في المضارع من باب علم فقوله بعد اذا المسته بفتح الميم
على الافصح قال تعالى فاسو ما يديهم اه أفاده الشورى على المنهج فقوله المحشى ان فتح ميم
المضارع لحن ليس في محله (قوله ثم يشترطه) أي بإيجاب وقبول صحيح (قوله عن الصيغة) أي
الإيجاب والقبول وأما قوله اذا المسته الخ فليس بصيغة بل هو اخبار عن صيغة تحدث وعلى
فرض أنه لا انشاء فهو باطل بالتعليق وقوله أو يبعه شيئاً أي مرتباً لثلاثتهم مع الاول (قوله
وانقطع الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط أو العيب أو اثنين من الثلاثة أو الثلاثة وقوله عن
الالزام بفرق أي في خيار المجلس وقوله أو تخاير أي في الشرط والعيب والتخاير بالنسبة للثاني
يعني الرضا بالعيب (قوله بأن ينفذ) بكسر الباء من باب ضرب والنمذ طرحت التي امامك

كل من - ما توبه على ان أحدهما (مقابل (بالآخر ولا خيار) لهما (اذا عرفنا الطول والعرض أو بان يقبضه اليه بمن معلوم) اكتفاء بذلك عن الصيغة والبطالان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو الشرط الثاني (والحقاقة وهي بيع البر في سنبله) بصاف لانهم في خبر الصحيحين وانهم العلم بالمماثلة ولان البر مستور بما ليس من صلاحه (ويبيع مالم يملك) لخبر لا طلاق الا فيما يملك ولا عتق الا فيما يملك ولا بيع الا فيما يملك رواه الترمذي ٦١ وحسنه (الذي سلم واجارة ورأى)

(قوله بخلاف السلم فيه) أي في الارز في قشره فانه لا يصح عن (قوله على نقي الماضي المنقطع) هذا بيان لاصل النقي بل بضم الراء بلطافه للماضي المتصل بالحال وهو المراد هنا اذ مدار البطلان على اتقاء الملك في الحال وقوله لا يندخ ان كان المراد ايقين بطريق المقتضى فليس بظاهر اذ منه هو مالم يملك مالم لا يملك على انه يلزم عليه ضياع الاستقناء لصيرورته حينئذ بالمفهوم أشبه الا ان يقال ملحق الاستقناء من حيث كون المستثنى مما يملك كما أشار اليه المحقق وعبارة مد أوضح ونصها - بل مما لا يملك لاجل الاستثناء بعده وموافقة للعديد قل لان قوله مالم يملك معناه مالم يملك فيما مضى الى الان وان ملك في الاستقبال كما في الثلاثة المستثنيات ولو قال مالم يملك لكان معناه مالم يملك في المستقبل وليس مراد مع عدم صحة

او خلفك او اعم كما في القاموس (قوله كل منهما) ليس بقيد بل مثله ما لو قال أحدهما الا آخر بهتك هذا كذا على اني اذا ثبتت اليك لزم البيع وانقطع الخيار فيقبل فهو وان وجد فيه الاجاب والقبول لكن مع الشرط القاسد (قوله اذا عرفنا الطول والعرض) أي مقدارهما بالذرع والانهما عارقان لهما بالضمين من الرؤية (قوله أو بان يقبضه اليه بمن معلوم) أي فيقول أحدهما أني في عشرة فبأخذ الآخر ساكنا لانه على فرض أن يكون قوله أني في عشرة كتابا لم يوجد قبول فلم توجد الصيغة فقوله اكتفاء بذلك عن الصيغة راجع للثانية فقط (قوله لعدم الرؤية الخ) التعديل الاول لاول صورة من الملامسة والثاني للثانية منها ومن المناذرة والثالث للثالثة منها والاولى من المناذرة (قوله والمحاكمة) اخوذة من الحقل بفتح الحاء تستعمل مصدر اجمع في الجمع وتعمل أيضا بمحاكمة وهي الساحة التي شأنها أن تزرع هو البيع المذكور بذلك لعلقه بزرع في حقله اه افاده في شرح المنهج (قوله وهي بيع البر في سنبله) أي وحده أو مع غيره ومثله جز في أرضه ونول في قشره الاعلى بخلاف اللوزيات في قشرها ونحو غلب في شجره وشعر في سنبله وأرز في قشره بخلاف السلم فيه فانه لا يصح على المعقد وتقدم ذلك (قوله بصاف) أي من التبن والتقييد به لاجل التسمية بالمحاكمة والاقتل ذلك بيمينه بمثله وبدرهم أو دينار فهو باطل لعدم الرؤية لكن لا يسمى بمحاكمة على الصحيح (قوله ولعدم العلم بالمماثلة) أي والمماثلة شرط في ذلك لانهم جاز ببيان ولهذا الوباغ شبه يراى سنبله بمرصاف وتقابضا في الجلس صح لعدم اشتراط المماثلة مع ظهور الشعير وان كان في سنبله وكذا الوباغ ربويا قبل ظهوره وجبه يجب اذ لا ربانهم لو كان ربويا حينئذ بان اعتيدا كما كالحبسة امتنع بيمينه بيمينه اه افاده مر (قوله بما ليس من صلاحه) أي وهو التبن واحترز بذلك عن بيع الرمان في قشره والبطور والوزن في قشره السفلى فيصح لان السائر لمن صلاحه (قوله ويبيع مالم يملك) اعنا ذكر فيه لفظ بيع دون ما قبله لاجل الاستقناء منه وعبر بلم المماثلة على نقي الماضي المنقطع ليقيد ان مالم يملك في الحال أو الاستقبال يصح بيمينه فيوافق الحديث الدال على ان المدار على الملك في الحال أو الاستقبال كما هو قضية المضارع وان اتنى ملكه في الماضي ويستقيم الاستقناء لان تلك المستثنيات لا تملك في الماضي وانما تملك في المستقبل ولو عبر بلا المماثلة على نقي المستقبل لا فادان مالم يملك في الماضي يصح بيمينه وان لم يملك في الحال وهو فاسد ومخالف للحديث المذكور ولا يستقيم معه الاستثناء لان تلك المستثنيات مما يملك في المستقبل فلا تدخل فيما لا يملك فيه حتى تستثنى بضم الراء على الاول فانها داخل فيما لا يملك في الماضي (قوله الا في سلم) أي موجب فان المسلم فيه لا يشترط ملكه في الحال حينئذ فاذا قال أسلت اليك

الاستقناء بما يملك في المستقبل وانظروا به المرافقة للعديد فانه ليس فيه نقي أص - لا بل هو مثبت ونامل انتم هذا والاولى ان يقال ان النقي منسوب على الملك الحالي اذ مدار البطلان عليه بدليل مفهوم قوله - على الله عليه وسلم الا فيما يملك أي مالا كما في سابقه ونخرجت المستثنيات بدليل آخر خاص

في ثوب صفته كذا أو في قدر من البرص صفته كذا صاع وان لم يكن عند المسلم اليه شيء من الثياب
أو البرص حال العقد أما الحال في شرط في صفته ملك المسلم فيه حالة العقد كما مر وقوله واجارة أي
اجارة ذمة كأن أبرمه دابة في ذمة - لم يركب عليها إلى مكة من الأول شهر كذا ولم يكن في ملكه
وقت العقد شيء من نوع الدابة ولا جنسها فإنه يصح ويحصلها بعد ذلك وقوله وربما كان يبيعه
صاع بر في ذمة - مثلا بصاع آخر في ذمة ولم يكن واحد من مال الكالة حل العقد فإنه يصح
ثم قبل تفرقه ما من المجلس يحصل ذلك بقرض أو اتهم باب أو فخرهما أو بقبضان قبل التفرق
واعترض بأنه لا معنى لخصيص الربايل كل مبيع في الذمة كذلك واجب بان وجه تخصيصه
أنه محل ثوبهم عدم الصفة لما فيه من التضييق فإذا صاع فيه عات صفة غيره بالأولى ولا يخرج
الاستثناء بذلك عن كونه معيار العموم كما توهمه المحقق لأن معنى كونه معيار العموم أنه شامل
للمستثنى وغيره ولا شأن أنه كذلك وان نريد على المستثنى شيء آخر واجب أيضا بان المراد بالربا
المبيع في الذمة وان لم يكن غيره ربا (قوله وقعين) بلفظ المنق عائد للاجارة والربا ولا يحتاج
إليه في السلم لأنه لا يكون إلا كذلك ودعوى أنه بصيغة الجمع وأنه راجع إلى الثلاثة لا تستقيم
مع صيغة جمع العقلاء ولأنه بصيغة في الأول تحصيل حاصل كما علم اه قل (قوله غير مملوك) -
أي المذكورات وكان الأصح مملوكا لأنه جمع فلهذا لا يعقل والأصح فيه المطابقة كما هو
مقرر في النور فلا وجه لتوقف الشورى فيه - وجوابه بشو له إلا أن يقال اكتسب الأفراد من
المضاف غير ظاهر لأن المقرران المضاف يكتب من المضاف إليه لا العكس (قوله وكبيع لحم)
أي ولومن سمك بحيون ولو سمكا أو جرادا قاله مر (قوله ولو غير ما كول) تعميم في الحيوان
أما اللحم فهو ما كول وهو أيضا ربوي دون الحيوان وقوله يقرأ أو يشاء أشار بذلك إلى أنه لا فرق
بين أن يكون المأكول من الجنس أولا (قوله لا تبي عنه) أشار بذلك إلى أن حرمة ذلك لآلانه
ربوي بل للشي عنه (قوله وكالحم) أشار بذلك إلى أن اللحم ليس بقبيح ولذلك قال في المنهج
كبيع نحو لحم بحيون ثم قال وزدت نحو لا دخل الآية الخ وهي بفتح الهمزة كما ذكره في شرح
المنهج في باب الأيمان حيث قال والآية والسنام بفتح أولهما اه (قوله والطعام) بكسر
الطاء وقوله والكلية بضم الكاف ويقال السكاوة بضم المع والواو ولا يجوز كسرهما والجمع
كأيات وكل ذكركم النور في تحريره (قوله والرئة) بكسر الراء والهمزة عضوة ثلاث شعب
محيط بالقلب (قوله والجلد) أي جلد حيوان صغير يغلب أكله معه كالفراخ بل هو الذماني وكل
منه أو كالجنة والخروف الصغيرة ما إذا خشن وغلظ فلا يلحق باللحم بل بالثياب فيصح بيعه
بالحيوان ولو قبل دبه وبجاذين مثلا ووجه ما ذكره سبعة أمثلة ومثلها لا كارع فبفتح يهها
بالحيوان (قوله ويجوز بيع لبن الخ) لا يقال لا دخل اهذه في هذا الباب لأنه موضوع لبيان
البيوع الباطلة وهذه من العصية لأنها قول ذكر ذلك لا يتوصل به إلى المحترق الذي هو باطل فهو
مراد لغيره أو أنه لما ذكر من البيوع الباطلة يبيع اللحم بالحيوان وهو بحر منه أيضا وكان اللبن
كالجزء الحقيقي فدفعه بالنص عليه للإشارة إلى الفرق بين ما يفصل من الشيء وهو بحر حقيقي
وما يفصل منه وهو فضلة انتهى أفاده الشورى (قوله ولو ما كول) تعميم في الحيوان أما اللبن
فلا بد أن يكون ما كولا ولا كان نجسا لا يصح بيعه (قوله ان لم يكن في ذمة) بفتح الضاد لبن

واقعين على ما في الذمة
فيصح كل منها وان كانت
المنفعة والمسلم فيه والمبيع
غير مملوك حالة العقد
(وكبيع لحم بحيون ولو
غير ما كول) كبيع لحم
بقر يقرأ أو يشاء أو بجمار
للشي عنه في خبر الترمذي
وكالحم الآية والقلب
والسكب والطعام والكلية
والرئة والجلد إذا لم يدبغ
(ويجوز بيع لبن بحيون)
ولو ما كولا (ان لم يكن في
ذمة ابن من - نه)

(قوله كما مر) الذي مر ان
الشرط انما هو القدرة على
التسليم حال العقد وان لم
يملكه حينئذ فالمشترى عدم
التعبد بالثمن بل اه شجنا
(قوله بالأولى) أي فكانه
مصرح به فمدوق ما قبل
الابعد الاستثناء ما عدا
هذه الثلاثة والمحقق بها
بالطريق الأولى

أى من جنس ذلك اللبن وذلك بان لم يكن في ضرعه لبن أو كان لكن من غير جنس ذلك اللبن كببيع لبن بقر بشاة اللبن في ضرعها أو فيه لبن فان كان من جنسه كببيع لبن بقر بقرية بقرية في ضرعها اللبن لم يجز للربا ٦٣ لكونه من قاعدة مدحجوة وكالبن البيض

وتعبه - يرى بما ذكر أعظمها
عجبه (وكبيع شاة لبون
بمنها) لما هو وكالشاة
اللبون كل حيوان ما كول
لبون أو فيه لبن وفارق
ذلك الدهن في السمسم
وتحويه بانه مهيا للخروج مع
بقاء أصله بماله بخلاف
الدهن فيما ذكر (ويبيع
الحصاة) لأنها عنه في خبر
مسلم (كان يبيعه من هذه
الأنواب ما تقع عليه) هذه
(الحصاة) أو يقول اذا
رمت هذه الحصاة فهذا
الثوب مبيع عندك بكذا
أو يقول بعثك

(قوله والانساب الخ) أى
خلافاً لقول الشيخ م
الصواب عبارة المؤلفاته
لم يظهر وجه الانسية (قوله
وهيارة م) فيه ان عبارة
م ليس فيها تعرض لما نحن
فيه كما لا يخفى تأمل (قوله
ترد واحدة) قد يقال هي
داخله في عموم قول الشارح
أو كان لكن من غير الخ
(قوله فيها) أى في الطائر
المقابل بالبيض (بعد
السلخ) انظر ما وجه التقييد
بذلك (قوله امتنع عقد
البيع عليه) أى لانه
كالمين الجهولة (قوله أى
المذكور من اللبن والبيض)
عبارة قل وفارق ذلك أى

أى يقدّم بالحلب الكثرة بخلاف ما اذا كان قليلاً لا يقدّم بالحلب قاله م (قوله من جنس ذلك
اللبن) أى اللازم لاتحاد جنس الحيوان ولو أعاد الضرب إليه كان أنسب بان يحجب قول من
جنسه حالاً من اللبن على تقديره ضاف أى حال كون حيوانه من جنسه أى من جنس الحيوان
الذى في ضرعه ابن ووجه الانسية ان المصداق في الجنس أصالة هو الحيوان ويلزمه اتحاد جنس
اللبن هذا ووجه الانسية في كلام قل ولا ينافي ذلك جعله اتحاد جنس الحيوان لازماً حيث
قال اللازم لاتحاد جنس الحيوان لانه مما لا زمان يصح اعتباره كل لازماً لا آخر والانساب
ما قلنا وعبارة م مالمسة من ذلك ونصها بأربع ذات ابن ما كولة بذات ابن كذلك من جنسها
لم يصح اذ اللبن في الضرع يأخذ من الثمن بدليل انه يجب الفرق في مقابلته في المصراة اه
(قوله وذلك) أى الجواز أو النقي وهو صادق بثلاث صور تزل واحدة وهي بيع لبن بقر بماد
وقوله فان كان من جنسه محتمل النقي (قوله لكونه من قاعدة الخ) أى لوجود جنس الربوى
في الباتين مع التعدد في أحدهما فهو ربا (قوله وكالبن البيض) أى فقيه ثلاث صور
فأرباع بيض دجاجة بدجاجة لا بيض فيها صم وكذا ان كان فيها بيض من غير جنس ذلك البيض
فان كان من جنسه بطل والمراد البيض المتصاحب الذي تم بالخروج بان اعتقدت قشرته العاليا
والا فلا يجوز بيعه بالدجاج أصلاً لانه ملحق باللحم (قوله وكبيع شاة) عطف على بيع مالم يقدّم
(قوله لبون) أى ذات ابن يقدّم بحلب مثله والا فهو كالمعدوم اذ اللبن في الضرع لا يمكن
استقصاؤه اه شويبري وتقدم مثله عن م وقوله بمثلها أى وهما حية ان أو مذبوحتان
بمد السلخ (قوله لما م) أى من كونه من قاعدة مدحجوة ودرهم اذ هو كببيع درهم وقوب
بدرهم وقوب (قوله كل حيوان ما كول) يستثنى منه القرص اللبون فانه يجوز بيعها بمثلها
لان لبنها غير مضمون بالمقابل وان قصه في نفسه بدليل انه يرد في المصراة صاع ثم يخرج
بالأ كولا الأمة ذات اللبن فانه يجوز بيعها بمثلها والفرق ان ابن نحو الشاة في الضرع يقدّم
مقابلته بيض الثمن بدليل رد الصاع في مقابلته ولا كذلك ابن الأمة فانه لا يرد في مقابلته شيء
وفرق أيضاً بان ابن نحو الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد البيع عليه بخلاف
ابن الأدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الجارة عليه أفاده م بزيادة والذي قاله ع ش
ان القرص كغيرها من بقية الحيوانات المأكولة (قوله أو فيه بيض) عطف على ما كول أى
أو غير ما كول لكن فيه بيض كخرجة فيها بيض بمثلها فان يضمها ما كول وان لم تؤكل هي
اذ يوض الحيوانات كلها ما كولة الا ما كان من السميات فيكون ذلك من قاعدة مدحجوة
ودرهم (قوله وفارق ذلك) أى المذكور من اللبن والبيض في الحيوان وقوله بانه أى ما ذكر
من اللبن والبيض وقوله مع بقاء أصله بماله من تمام الفرق بل هو محط الفرق وقوله فيما ذكر
في السمسم فان تم ياء الخروج ليس مع بقاء أصله بل مع ذهابه فيصير بيعه سمسم مثلاً بمثل
(قوله اذ ارميت) بضم التاء للمتكلم وقصها للمخاطب وسكونها مع البناء للمفعول للتأنيث
وعلى هـ ذافه وشامل لرميها من الاجنبى أى اتفقا قبل الرمي على ان يجعل النفس الرمي يعانم
يرى البائع الحصاة فارتفعت عليه يكون مبيعاً ما فإخذ المشتري من غير صيغة اكتفاء بالاتفاق
السابق فالواقع منهما مجرد اخبار عن حصول البيع في المستقبل عند الرمي بخلاف الصورة

بيع الشاة بمثلها ولا يصح رجوعه لما قبلها أعني بيع لبن بحيوان لبون من جنسه لانه كببيع الشيرج بالسمسم وهو باطل اه مدابني

ولذلك الخيار الى ربه والبطلان في ٦٤ ذلك من حيث المعنى الجهل بالمبيع أو بزم من الخيار أو عدم الصيغة (ويسع

الماء الجاري) أو النابع (ولو مدة معلومة) لأنه غير مملوك والجهل بقدره ولو كان مملوكا امتنع أيضا لعله الثانية فان كان راكدا جاز بيعه (وبيع الثمرة قبل بدو (الصالح) هو أولى من قوله قبل التأخير (بغير شرط القطع) أي بشرط التيقن أو مطلقا انتهى عن بيعها قبل الصلاح كما مر أما بيعها بشرط القطع قبل الصلاح أو بغيره بعده فحائز

(قوله وما تبع مشترك الخ) راجع له ورز الثانية كما هو ظاهر وقوله وقد يقال الخ ليس كذلك بل النابع يقف على حد كاه ومشاها في الآثار فقد دعت البئر سمين لا تزيد على ما اقتضاء دفع العين النابعة قوة وضعقا كعشرة أزرع وإذا أخذ منها شيء عادت لما كانت عليه أولا فإذا أصبحت حبيثة ذم مع البيع لعدم بالمبيع وعدم اختلاطه بغيره الماء بخلاف الجاري لا ياتي فيه المسح الضرورة اختلاط المبيع بغيره لعدم وقوفه على حد تدبير (قوله الفساد) أي حيث لم توجد صيغة كما هو الواقع الآن ثم مقتضى أحسنه بالشراء القاسم ضمان الكل اه

بعدها فان قصد البائع بقوله فهذا الثوب ببيع منك الانشاء واعرض عن قوله اذارميت هذه الحصة وقبل المشتري صح لانه حينئذ ليس من بيع الحصة الذي الكلام فيه (قوله ذلك الخيار) قال في شرح المنهج مثلا أي فنزل ذلك ما لو قال ولي أو لثة الخيار (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأولى أو بزم من الخيار في الثالثة أو عدم الصيغة أي الشرعية في الجميع وأما الصيغة المذكورة فساد (قوله ويسع الماء الجاري أو النابع) أي وحده أمامه قراره فصيح على العقد قاله زى وقرره شيخنا عطية وظاهره انه لا فرق بين الجاري والنابع وفصل الخطيب بينهما ما ثبت قال ولو باعه ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجميع للجهالة وان أوههم كلام الروضة البطلان في الماء فقط فلا يفرق بين الصفة فان اشترى البئر وماءها الظاهر أوجز أنه اشاعا وعرف قدر عقدها فيه ما صح وما تبع مشترك بينهما كالظاهر اه وقد يقال ان الجهالة بسبب زيادة الماء على الموجود منه متعققة في كل فلا فرق بينهما ~~ال~~ لكن لا بد ان يكون القرار الذي يبيع منه الماء ويجرى في القناة مملوكا كما يعلم مما سياتي (قوله لانه غير مملوك) أي اذا كان القرار الذي يبيع منه الماء غير مملوك وان ملك القناة التي يجري فيها وذلك كالوحفر يترافى موات للارفاق بها حتى يرتحل فانه لا يملك ماءها (قوله والجهل بقدره) أي لانه يزيد شيئا فشيئا ويختلط المبيع بغيره فبذلك التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باعه صاعا منه لم يصح أيضا لانه لا يملك ربط العقد بحد ارض مضبوط لعدم وقوفه بخلاف الراكد كما سياتي لعدم زيادته (قوله جاز بيعه) أي كالأرض أو بعضا كما مر وبشرط في صحة بيعه التقدير بكيل أو وزن أو مسج بالآزرع لا بربى الماشية والزرع والفرق بينه وبين جواز شرب الآدمي من ماء السقاء بعوض مع اختلاف الناس في قدر الشرب ان الاختلاف في ذلك أهون من الاختلاف في شرب الماشية أو الزرع وقد تقدم ذلك وإذا كان الماء بلا عوض كان مأخوذا بطريق الإباحة فلا يكون مضمونا والكوز مأخوذ بطريق العارية فيكون مضمونا فان كان الماء بعوض لم يكن الكوز مضمونا لانه مأخوذ بطريق الأمانة لمتوصل به الى استيفاء حقه فاذا تلف من غير تقصير وفيه الماء لم يضمنه وأما الماء فيضمن منه مقدار كذا بانه دون ما زاد عليه لانه مأخوذ بالشراء الفاسد (قوله ويسع الثمرة) أي وحدها فان بيعت مع أصلها باجاز لا بشرط قطع ولا بشرط تيقن المساقية من الحجر على المشتري (قوله هو أولى من قوله قبل التأخير) أي لان التأخير خاص بالنخل ولاقتضائه ان يبعه به بعد التأخير يصح بغير شرط القطع ولو قبل بدو الصلاح وليس كذلك فهي أولوية عموم وإيهام (قوله أو بغيره بعده) أي وكذا به أو مطلقا فالصور مست الصحيح منها أربع وهي الثلاث التي بعد بدو الصلاح وما إذا شرط القطع قبله والباطل ثلثان ما إذا شرط التيقن أو أطلق قبله وهذا كله فيما لا يغاب اختلاط حادثه بوجوده والافلا بد من شرط القطع مطلقا وإذا اعتبرت ذلك مع ما مر من انه تارة يبيعه وحده ومع أصله لثالث الأصل أو غيره بلغت الصور ستة وثلاثين لان الثمر اما أن يبدو صلاحه أو لا وعلى كل امان يغاب اختلاط حادثه بوجوده أو لا وعلى كل امان يبيعه مطلقا أو بشرط قطع أو تيقن وعلى كل امان مع أصله أو منفردا لثالث الأصل أو غيره فالجمله ما ذكره وكذا الزرع مع زيادة شرط القاع فصوره ثمان وأربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد قال زيادة حتى السنين بل البائع لان

فضالى (قوله لثالث الأصل أو غيره) راجع للثانية فقط كما هو ظاهر فالصور ثلاثة فقط مضروبة في اثنتي عشرة زيادة

(ولو باع فخلا وعلمه مرة مؤبرة فهي للبائع أو غيره مؤبرة فالمشتري) ثم ان شرط الثمرة لاحدهما عمل به والاصل في ذلك خبر
 الصحيحين من باع فخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الآن يشترط المبتاع فهو موهوم منها اذا لم تؤبر ثمكون الثمرة للمشتري وهو كذلك
 الا ان يشترطها البائع وكونها في الاول للبائع صادق بان يشترط له أو يسكت (٦٥) عن ذلك وكونها في الثاني
 للمشتري كذلك

٣ (قوله ووجه البحث
 الخ) الظاهر في تقريره كما
 يؤخذ من الجواب أن يقال
 حيث كان المنطوق شاملا
 للسكوت وشرطها للبائع
 لم يصح الاستثناء اذ يصير
 المعنى في البائع عند
 شرطها له أو السكوت
 الا ان شرطت للمشتري
 ولا يتأتى اجتماع شرطها
 له مع شرطها للبائع أو
 السكوت ونظيره يقال في
 المفهوم اذا علمت هذا تعلم
 ان جواب المحنى لا يدفعه
 فالاولى في الجواب أن
 يقال انه استثناء من أعم
 الاحوال أي هي للبائع في
 كل حال الا في حال شرطها
 للمشتري ونظيره في
 المفهوم ثم لا يخفى ان محل
 منافاة السكوت للاستثناء
 حيث أريد به السكوت عن
 شرطها لكل من البائع
 والمشتري في كل من
 المنطوق والمفهوم أما
 اذا أريد به السكوت عن
 شرطها للبائع في المنطوق
 وعن شرطها للمشتري في
 المفهوم فلا منافاة وحينئذ
 يصح جواب المحنى هذا

زيادته في زيادة قدر لصفة اذا المقصود اجزاؤه أو بشرط القاع فلم يقلع حتى زاد فهي المشتري لانه
 اشترى الكل فما ظهر يكون له وهذا التفصيل هو المعقد (قوله ولو باع فخلا الخ) لما قدم حكم
 بيع الثمرة وحدها ذكر حكم بيع الفخل وحده أو مع الثمرة بالتصريح أو تبعاً في قوله ولو باع فخلا
 الخ وخصه لانه مورد النص الآتي لا لخراج غيره فهو ليس بقيد وكذا التأبير فالشجر جميعه
 كالفخل والظهور به غير تأبير كتأثير النور كالتأبير وعادة المنهج وشرحه وثمره شجر مبيع ان
 شرطت لاحدهما أي المتعاقدين فهي له عملاً بالشرط ظهرت الثمرة أي برزت أولاً والابان
 سكت عن شرطها لو احدهما فان ظهر منها شيء يتأبير في ثمره فخل أو بدونه في ثمره لا نور لها
 كتوت أولها نور وتأثير كشمس بكسر ميمه وحكى فتحهم فهي للبائع والنور يفتح النون الزهر
 على أي لون كان والابان لم يكن ظهوراً بالوجه المذكور فهي لمشتريه بزيادة (قوله مؤبرة) أي
 كلاً أو بعضاً فان اختلفا في التأبير وعدمه فالقول قول البائع اهـ شوبري بزيادة قوله فهي
 للبائع أي بشرط أو بغيره وكذا ما بعده وانما تكون للبائع ان اتخذ حل وبستان وجنس
 وعقدان تعدد الحل في العام غالباً كتين وورد وجيز وقتاً أو بطيخ أو تعدد شيء من البقية بان
 اشترى في عقد بستانين من فخل تقارباً أو تباعداً الان من شأنه اختلاف وقت التأبير أو فخلا
 وعيناً في بستان واحد أو في عقدين فخلا متلاً وكان المؤبر من ذلك في أحدهما وغيره في الآخر
 فاسكل من المؤبر وغيره حكمه فالاول للبائع والثاني للمشتري لانقطاع التبعية واختلاف
 زمن التأبير باختلاف ذلك وانما عسر الافراد بخلاف اختلاف النوع أما لو كان تعدد
 الحل في العام نادراً كما لو باع فخلا وبقي ثمره له ثم خرج طلع آخر فهو للبائع لانه من ثمره العام
 والما قاله نادراً بالاعم الاغلب (قوله نعم ان شرطت) أي كلها أو بعضها المعين كالنصف سواء
 قبل التأبير أو بعده لكن لا بد ان تكون موجودة حال العقد اذ لا يلزم من عدم التأبير عدم
 الوجود فان لم تكن موجودة وشرطت للبائع فسد العقد اذ شرط ما ليس بوجوده لاغ بخلاف
 ما لو شرطت للمشتري لانه يصح بقبضية العقد (قوله والاصل في ذلك) أي المذكور من
 الاقسام الثلاثة لان الحديث يدل على ما منطوقاً ومفهوماً كما سيأتي (قوله قد أبرت) بضم
 الهمزة وتشديد الموحدة المذكورة والضمير للفخل لانه اسم جنس جمعي يجوز ثبوت كبره وتانيته
 كالكلام في قول ابن مالك واحدة كلمة (قوله الا ان يشترط المبتاع) حذف الضمير لانه فضلة
 والمبتاع المشتري وهذا ينتج أحدث في الاشتراط وسيأتي الثاني في المفهوم (قوله وكونها في
 الاول) أي الشق الاول وهو منطوق الحديث والثاني مفهومه (قوله صادق الخ) كتب سم
 فيه بحث دقيق يدركه كل ذي فهم انيق أي محجب يقال هذا انيق أي محجب اهـ ووجه البحث
 ٣ انه يصير التقدير فثمرتها للبائع الا ان شرطت للمشتري ويقال مثل ذلك في الثاني فيلزم
 استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يصح وأجيب بان البحث لا يرد
 الا لورجع الاستثناء للشقين وذلك غير لازم بل يجوز ان يرجع لاحدهما وهو شق السكوت

٩ وي وعن شيخنا القويستي انهما خرجة من مجموع الثلاثة لان قوله علمه الصلاة
 والسلام فثمرتها للبائع صادق بثلاث مورداً خرج منها مرة اشتراط المشتري اهما وانه غير ذلك مما قالوه خطأً وفي حاشية
 المنهج وجه آخر للبحث فراجعوا واظن ان قوله فهو موهوم الخ ليس ذلك هو المفهوم

ناه (قوله المحذوف) لم يكن
هله لقوله ومراد الفقهاء الخ

وألق تابير بعضها بتأبير
كلها بتبعية غير المؤبر
للمؤبر لما في تتبع ذلك
من العسر والتأبير تشقيق
طلع الاناث وذرة طاع
الذ كور فيه ومراد الفقهاء
تشقق الطالع مطلقا
اعتبارا بظهور المقصود
(وبيع رطب) بضم الراء
(بمثله أو بقر) وبيع عنب
بعنب أو بزيب للجعل
الا أن بالمماثلة وقت
الجفاف والاصل في ذلك
أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن بيع الرطب بالتمر
فقال أينقص الرطب اذا
جف فقالوا نعم فقال فلا
اذن رواء الترمذي وصححه
وتقدم انه يصح بيع العرايا
وسياقى أيضا (و) بيع
(برجبلول) وان جف
(بمثله أو بجاف) وعابه
اقتصرا لاصل (و) بيع
(لحم طري بمثله أو بقديد)
وتجوز لاصل بيع الرطب
بمثله مائلا مردود
(و) بيع (يابس بمثله
متفاضلين ان اتحد الجنس)
كلهم بقرينه متفاضلين
للربا (واللحمان) بضم
اللام (والالبان)

دون شق الاشتراط (قوله وألق تابير الخ) كان الاولى أن يدعى ذلك في المتن بان يقول موبرة
كلا أو بعضا حتى يحتاج للاستدلال عليه بالالحاق أى القياس على ما في الحديث (قوله
بتبعية غير المؤبر) أى فتسكون كلها للبائع وقوله لما في تتبع الخ علة للتبعية وقوله من العسر
أى عسر افراد ما يؤبر فيه يكون للمشتري وما أبر فيه يكون للبائع (قوله والتأبير) أى لغة وقوله
مطلقا أى سواء كان بفعل فاعل أم لا كان طلع اناث أم لا كان مع ذلك ذر أم لا فشمهل ما لو تأبر
بنفسه وطلع الذكور وما اذا حصل بغير ذر كان حصل من الهواء اذ العادة الاكتفاء بتأبير
البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ربح الذكور اليه فالعنى الشرعى أعم من اللغوى على
خلاف القاعدة (قوله اعتبارا بظهور المقصود) علة المحذوف ذكره في شرح المنهج بقوله
وقد لا يؤبر ثنى ويتشقق السك وحكمه كالمؤبر باعتبار الخ وأشار بذلك الى أن التأبير نفسه
ليس بالزم لى بعض الصور (قوله وبيع رطب الخ) ذكرنا ثمانية صور باطلة يجمعها قول المنهج
فلا يباع رطب برطب ولا بجاف ومنه كأم القول الخاف فلا يباع بقول ناشف أما بقمح فيصح
ولو متماثلة (قوله وقت الجفاف) ظرف للمماثلة (قوله أينقص الرطب) به مزة الاستفهام
وأنما استفهم عن ذلك مع أنه معلوم يقينا إشارة الى أن النقص هو السبب المانع من الصحة
والافهوا وضع من أن يسأل عنه فهو استفهام تقريرى وهو محل الخطاب على الاقرار بما
يعرفه (قوله فلا إذن) لانافية داخلية على مضارع محذوف واذا شرطية والتنوين عوض
عن الجملة المحذوفة المضاف اليها اذا والتمديد فلا يباع اذا كان ينقص ويحتمل أن يكون آذن
بفتح الهمزة بالفظ المضارع والاصل آذن اجتمعت ههنا من مفتوحة وساكنة فقلت
الساكنة من جنس حركة ما قبلها وهى الفتحة ويحتمل أن يكون آذن بكسر الهمزة بالفظ المصدر
أى فلا إذن يحصل منى في جواز بيعه وكل ذلك ما لم تعلم الرواية والاعتدلت (قوله وتقدم الخ)
فهو مستثنى مما هنا (قوله بمثله) أى بميلول وان جف لثفاوت الجفاف وقوله أو بجاف أى
غير ميلول قاله قل (قوله وبيع لحم طري بمثله) أى من جنسه وقوله أو بقديد يخرج ببيع
القديد بمثله فجاءت حيث خلأ عن عظم وملح يظهر ذلك الملح فى الوزن أما العظم فلا يفتقر منه
شئ لا مكان خلأ القديد عنه بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه ولا يمكن خلأ عنه اغتفر
القبيل منه قاله عس على مر (قوله وتجوز لاصل بيع الرطب) بفتح الراء كما ضبطه
المنأوى أى من اللحم (قوله مردود) أى لان المماثلة أنما تعتبر بالجفاف فى الرطب ونحوه
كاللحم (قوله وبيع يابس بمثله الخ) أى فهو باطل وهذه الصورة زائدة على الثمان صور
الذكررة (قوله ان اتحد الجنس) راجع لبيع ما تقدم من قوله وبيع لحم طري الخ (قوله
واللحمان) مبتدأ وعطف عليه خمسة أشياء والخبر عنها قوله اجناس وهو جمع لحم كركبان جمع
ركب قال فى الخلاصة

وفعل اسماء وفعلا وفعلا * غير مع العين فعلا ن شعل

ويجمع أيضا على لحوم قال فيها كذا ليطرد أى فعول فى فعل اسماء مطلقا القالبية والكبد
والطحال والرئة والقاب والا كارع والرأس والكروش والمخ وشحم الظهر والسنام والالابة
أجناس ولومن حيوان واحد (قوله والالبان) ومثلها اليسوض والصقار والبياض جنس

واحد والسمن والمخيض بنسبته اه قل (قوله والادهان) كدهن سمسم ودهن لوز ودهن
ورد ودهن ياسمين ونحوها وان اتحد أصلها بان ريت أوراق الورد والياسمين ونحوها ما في
شريح مثلا ثم استخرج دهنها فالمراد بالادهان ولو بواسطة قرره شيئا عطية تبعاً للطيب وغيره
وفصل مر حيث قال والادهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم ثم ان ربي السمسم فيها
ثم استخرج دهنه جاز يسع بعضها يسع متفاضلاً بشرطه بناء على انها أجناس كأصولها وان
استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز يسع بعضها يسع متفاضلاً لانها أجناس واحد
اذا أصلها الشريح وكذا متماثلها ولا ينافيه التعليل بأنها أجناس واحد اذا يلزم من اتحادها
يسع بعضها يسع متماثلها لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المماثلة اه وصورة تربية السمسم
فيها أن يوضع قدر منه في اناء ويوضع عليه الورق ويل فيه ثم يستخرج من ذلك الدهن وصورة
استخراج الدهن أن يستخرج أولاً الشريح من السمسم ثم يوضع الورق في ذلك الشريح وسبب
عدم تحقق المماثلة حينئذ وجود الأوراق في الشريح المانعة من تحقق ذلك (قوله والسمنك)
أقرده وجمع ماء داء للإشارة الى أنه جنس واحد تحت أنواع ويدل لذلك قول الروض
والسمنك جنس ولا ينافي ذلك قول المصنف قريباً أجناس لا مكان حله على المجموع لاعلى
كل فرد فرد كما يتوهم من كلامه اه أفاده زى (قوله والخلول الخ) وجعلت اسمة عشر لانها
تخذ غالباً من عنب أو زبيب أو رطب أو تمر فتأخذ كل واحد منهم ما مع نفسه أو غيره يحصل
ما ذكره سقط منها ستة مكررة والباقي عشرة خمسة منها خمسة باطلة فكل خالين فيها ما
ماء ولو غير عذب أو في أحدهما واتحد جنسهما لم يصح يسع أحدهما بالآخر كخل تمر بتمر زبيب
بزبيب تمر بزبيب رطب بتمر عنب بزبيب وكل خالين لا ماء فيهما أو في أحدهما ماء واختلاف
جنسهما صح يسع أحدهما بالآخر لخل رطب برطب عنب برطب بتمر بتمر زبيب
برطب وعصير العنب والرطب جنسان وعصير العنب وخله جنسان وكذا الرطب فيجوز يسع
كل منهما بالآخر ولو متفاضلاً ولا يصح يسع واحد منهما بالآخر ويصح يسع الزبيب بخل العنب
وعصيره (قوله كخيزر وخيزر) فيجوز يسع أحدهما بالآخر متفاضلاً لا اختلاف الجنس
بشرط الخلول والتقارب ولا يصح يسع خيزر البر بخر البر مثلاً لا اشتراط التماثل في مقصد
الجنس وذلك غير موجود فيما تثير نار غير منضبط بأن تدخله لإحالة كخيزر ولا يصح يسعه
أيضاً بقمح اذا لا يباع الشيء بما اتخذ منه (قوله كأصولها) وهي في العموم والألبان
الحيوانات والوحشى مع الانس في كل منهن ما جنسان والبقر والعرب والجواميس جنس
والغنم الضأن والمعز جنس والمتولد بين جنسين آخر وقال مر انه مع كل من أصله جنس
وفي الادهان حبوبها كالسمسم واللوز وأوراقها كالورد والياسمين وأما الاسماء فلا يفسر لها
أصل فذكر الأصول فيما اتجوز فكان الأولى اسقاطها لانها ان كانت حية فلا أصل لها أو ميتة
دخلت في اللغوم وأصول الخلول تقدمت وأصول أنواع الخبز الحبوب (قوله لحسم بقر الخ)
ذكر بعض الأطباء ان اللحم البشري ينقص بعد الطبخ أو قيتين وفيه من الداء بقدرهما
والبقري ينقص ثلاث أواق وفيه من الداء بقدرها والمعز ينقص أربع أواق وفيه من الداء
بقدرها والضأن لا ينقص بل يزيد واكله كما قال بعض المشايخ فرض عين مرة وبعدها يصير

والادهان والسمنك
والخلول وأنواع الخبز
كخيزر وخيزر وشعر وخيزر
ذرة (أجناس) كأصولها
فيجوز يسع لحسم بقر اللحم
ضأن متفاضلين (وكيسع
نجس) ككلب

(قوله ولو غير عذب) هذا
ظاهر في مقصد الجنس
دون مختلفيه لعدم اتحاد
جنس ربوي في طرفي العقد
اذ غير العذب ليس ربوياً
على الراجح فليس من قاعدة
مدحوة ودرهم وله - لي
الهنى هنا جرى - لي
المرجوح (قوله ينقص)
اي من الرطل

لأنه من ثمنه والماء فيه
نجاسة عينه فالحق به باقي
نجس العين وتعبيرى بنجس
أعم من تعبيرة بكتاب
وخنزير وما تولد منهما
(و) بيع (حر) للإجماع
(وام ولد ومكاتب)
لماصر في باب لزوم البيع
(وحشرات) كعقارب
وفئران إذا نفع فيها يقابل
بالمال وإن ذكرها منافع
في الخواص (وعسب
الفعل) للنهي عنه في خبر
البخاري (وهو أجرة
ضريبة) ويقال غير ذلك
كما بينته في شرح الأصل
(و) بيع الغرر كسك في
قارة ووصوف على ظهر غنم
للجهل بقدر المبيع (و) بيع
عبد مسلم (أو مرتد) من
كافر لما في ملكه من
الاهانة (ولا يدخل) عبد
(مسلم في ملك كافر)
ابتداء (الا) في ست مسائل
(بالارث) له (و) باسترجاعه
بافلاس المشتري وبرجوعه
في هبته لولده وبرده عليه
بعيب وبقوله لمسلم أعتق
عبدك عنى فيعتقه عنه
وبشرائه من يعتق عليه)
وما زيد على السنة يرجع
هـ (قوله فرض كفاية) انظر
ما وجهه (قوله حيث رضى
المكاتب به دون الخ) قد
يقال رضا المكاتب تهييز
لنفسه فيصح معه البيع وإن لم يكن شرط العتق (قوله فانتظر الخ) صريح في أن الرجوع بعد انفصال حره الفسخ

فرض كفاية اه قرره شيخنا عطية (قوله لنهى عن غنه) أى والنهى عنه يدل على بطلان
البيع وقوله فالحق أى قيس (قوله ويبيع حر) قال بعضهم وللاشأنى رحمه الله تعالى قوله
أن الحر يباع في الدين الذى لزمه ولما كان هذا القول ضعيفا لم يعتبه الشارح وقال للإجماع
(قوله وأم ولد) ما لم يبعها من نفسها ولا فيصح كإساق وقوله ومكاتب أى إذا باعه بشرط
العتق فيصح حيث رضى المكاتب به دون ما إذا لم يرض (قوله لماصر) أى من أنما تعلق بهما
حق العتق (قوله وحشرات) وهى صفار ودواب الأرض نعم يبيع العاق أص الدم ونحوه
كحمار (قوله وفئران) مصروف لأنه اسم جنس لا علم ولا صفة فلا تؤثر فيه زيادة الألف والنون
وهو مهموز لأن فارة الحيوان لا يجوز فيه ما غير الهمز بخلاف قارة المسك ففيها الهمز وتركه
(قوله وعسب الفعل) أى اعطاء ذلك وأخذ ذلك لأن الأحكام لا تتعلق إلا بالأفعال وقوله غير ذلك
أى ماؤه أو غنم مائه (قوله كسك في قارة) سواء اشتراه وحده أو معها فلا تنكفى رؤيته
داخلها وإن كانت صوائله خلقة نعم إن رآها قارة ثم أعيد فيها صح شرأؤه وقد علم مما تقرران
المسك وقارته طاهران أما الأول فلخبر المسك أطيب الطيب وأما الثانية فلا نفع صالها بالطبيع
كالجنين أذهى جلدته بجوانب اذن الطيبة فتحت حتى تلقىها ولأنها لو كانت نجسة لكان
المظروف فيها نجسا وقد ثبت طهارته وشعرها طاهرا أيضا إذا حكم بطهارته أولى من الحكم
بطهارتها وهذا فى المسك غير التركى أما هو فنجس لأنه يخرج من فرج الطيبة فلا يصح بيعه
وهو أطيب من المسك المعروف (قوله ووصوف الخ) نعم إن قبض على قدر واشتراه صح اه
قل (قوله أو مرتد) بخلاف المنتقل من دين إلى آخر من أديان الكفار وإن كان لا يقر وقوله
من كافر أى الكافر (قوله ابتداء) خرج به مالوا سلم عنده لأنه لم يدخل في ملكه ابتداء بل كان
في ملكه فهو من دوام الملك (قوله بالارث) كان يملكه الكافر ويموت قبل زوال يده
عنه فيرثه أخوه مثلا ويؤمر بما كان يؤمر به مورثه من إزالة الملك عنه (قوله بافلاس
المشتري) كان باع الكافر عبدا لشخص وطالبه بالثمن فوجده محجورا عليه بالفلس ووجد
العبد باقيا بعينه وقد أسلم فله الرجوع فيه فيدخل في ملكه والفرق بين هذا وبين مالو باع
صيدا وهو حلال فأحرم ثم أفلس المشتري بالثمن فإنه لا رجوع له فيه ضيق الأمر في ملك المحرم
للاصيد ألا ترى أنه يزول ملكه لعقب الارث عندهم وبعضهم جعل الأحرار مانعا من ارثه
وأنه يختص به باقى الورثة ولا كذلك ما نحن فيه هكذا قاله الشوبرى وقد يقال لأحاجة لذلك
لأنه إنما امتنع الرجوع على المحرم لتلبسه به بعارض سريع الزوال فانتظر زواله ولا كذلك
الكافر (قوله وبرجوعه في هبته لولده) كان وهبه عبدا فأسلم عنده ثم رجع فيه وقوله وبرد
عليه بعيب كان باع عبدا ثم أسلم عند المشتري ورد عليه بعيب (قوله فيعتقه عنه) أى فكأنه
دخل في ملكه ثم عتق عنه فهو يبيع ضيقه بالولا عليه لا ككافر وفائدته أنه إذا أسلم بعد ذلك برثه
(قوله من يعتق عليه) أى من يحكم بعتقه عليه ظاهرا بدخوله في ملكه كبعضه ومن أقر
أونهم بجهريته وإن لم تصح شهادته إذا نكح عن الإقرار وثقه قدم أن يبعه بشرط اعتاقه
لا يصح (قوله وما زيد على السنة) قد أوصى بها بعضهم إلى نحو أربعين صورة وأفرادها البلقيني
بتصنيف دون الكراسة والشامل لجميعها ثلاثة أسباب الأول الملك القهرى الثانى ما يفتد

لنفسه فيصح معه البيع وإن لم يكن شرط العتق (قوله فانتظر الخ) صريح في أن الرجوع بعد انفصال حره الفسخ

ما يصح منه إلى بعضها
بجامع الفسخ وفي معناه
الانفساخ (وكبيع العرايا
وهو بيع الرطب على
الشجر بقر) على الأرض
(أو) بيع (العنب عليه)
أي على الشجر (بزيب)
على الأرض (في خمسة
أوسق فأكثر ويجوز فيها
دونها بعد) بدو (الصلاح)
لأنه صلى الله عليه وسلم
رخص في ذلك في الرطب
وقيس به العنب بجامع أن
كلاهما ما زكوى يمكن
خرصه ويدخر بإسره هذا
(أن خرص ماعلى الشجر
وكيل الآخر) فلا يجوز
فيما لو خرص ماعلى الشجر
ووزن الآخر أو خرص أو
وزن ماعلى الشجر وخرص
الآخر وألحق الماوردي
والرويانى البسر بالرطب

٢ (قوله بزيادة على ما يقع
بين الكيلين) فيه أن
المماثلة المعتبرة في الربا
تحدد بزيادة في تفاوت
حرره (قوله غفلة) فيه أنه
تقدم له أنه لا يلزم من اعتماد
شيء عند الأصوابين أن
يكون كذلك عند الفقهاء
تأمل

الفسخ الثالث ما يستعقب العتق وقوله ما يصح منه أي ما زيد (قوله بجامع الفسخ) كالأقالة
كان باع الكافر العبد فأسلم عند المشتري ثم أقاله البائع منه بطايعه ذلك وكألو كان هذا
خيار ففسخ البائع ورجع في العبد بعد أن أسلم فهذا يرجع لاسترجاعه بالأفلاس مثلاً (قوله
وفي معناه الانفساخ) بأن اختلفا في قدر المبيع مثلاً ثم تخالفا فإنه يفسخ العقد من غير صيغة
فسخ وهذا وجه مرجوح والمعتمد أنه لا بد في ذلك من صيغة وصورة الدبري بما لو باع العبد
بثمن معين كثوب ثم تلف ذلك الثمن قبل قبضه فيفسخ البيع اهـ وقرر شيخنا عطية (قوله
وكبيع العرايا) جمع عرية وأصلها الخلة يستثنى بائع الفضل منه لياً كل غرضها سميت بذلك لأنها
عريت عن حكم البستان ثم هي البيع المذکور بذلك فلاضافة في بيع العرايا للبستان (قوله
على الأرض) المعتمد أنها قيد معتبر لكن المراد بها أن يكون مقطوعاً ولو على ظهر دابة ولو كان
قطعه حكماً أن يكون على شجرة مقطوعة أو مقبوضة (قوله ويجوز فيها دونها) أي بقدر زائد
على ما يقع بين الكيلين والالم يصح ولا بد أن يكون الرطب بحيث يحصل منه بعد الجفاف
قدراً القربان يباع بآردب ثم مثلاً لرطب لو جف كان آردباً لا أقل ولا أكثر فلو لم يؤكل الرطب وجف
وتبين فيه زيادة ونقص عن القربان زيادة على ما يقع بين الكيلين بطل العقد ٢ (قوله بجامع الخ)
أشار بذلك إلى دفع الاعتراض بأن القياس لا يدخل الرخص وحاصل الدفع أن المنع في رخصة
تعبدية لا في المعللة بمعنى مفهوم وهو هنا كون كل زكوى اهـ أقاده قل وهو غلة عما هو
المعتمد عندنا في الأصول من أنه يدخلها وعدم دخوله انما هو مذهب أبي حنيفة قال في جمع
الجوامع ومنعه أبو حنيفة في الرخص والحدود إلى آخر عبارته (قوله أن خرص الخ) الخرص
والكيل قيد وماتقدم من كون ذلك المبيع رطباً واعتبار كون ذلك فيما دون خمسة أوسق
وكونه بعد بدو والصلاح وكون كل منهما على الشجر لأن حكمه الرخصة كل ذلك على التدرج
وكون القربان الزبيب على الأرض فهذه ستة قيود ويستفاد من تعبيره بالرطب والعنب والقربان
والزبيب قيد وهو أن يكون ماعلى الأرض يابساً والآخر رطباً فيقع الرافعة فاستفاد من كلاً
بل وان بيع العرايا بسبعة قيود وبقي منها ثلاثة أن لا يكون مع أحد الطرفين شيء من غير جنسه
فإن كان كنوب لم يجز لأنه يصير من قاعدة مقبوضة ورهس وأن لا يتناول البيع قسط الزكاة
كان يكون ماله كافر أو يكون الموجود دون خمسة أوسق أو خرص على المالك وضمن فإن
تناول قسطها بأن تعلقت به أفضة ما ذكر لم يجز بيع جميعه بل يطل في قدر الزكاة على المعتمد
وان يتقارب في المجلس قبل التفرق لأنه يبيع مفهوم مثله ويحصل بتسليم القربان والزبيب لأنه
منقول والتخية في الشجر وان لم يكن حاضر المجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حق
بعضي زمن الوصول إليه لأن قبضه انما يحصل حينئذ فإن قلت هذا يناقض ما في الراب من أنه لا بد
فيه من القبض الحقيقي قلت لما كانت العرايا في أصلها رخصة اكتفى فيها بالقبض الحكمي
على أن القبض الحقيقي في غير المنقول مجرد التخية فلا منافاة لفعله القيود عشرة (قوله أو
وزن ماعلى الشجر) أي فرضاً والافه وغيره يمكن وأيس المراد به الخرز والخمين لأن ذلك هو
الخرص المذکور (قوله وألحق الماوردي الخ) معتمد ولا يلحق به الحصرم على المعتمد أيضاً لأنه
لم يبد به صلاح العنب ولعدم دخول الخرص فيه حيثما ذم بتناه كبره والبسر اسم من أسماء

ما يثمره الخلل وهي ستة طلع فخلال يفتح الخلاء فبلغ فبسر فوطب فتمرد كذا الشارح في شرح المنهج في كتاب الايمان ونظمها بعض الادباء في قوله

ان شئت ان تضبط يا خذل * اسماء ما يثمره الخليل
فالمعروف فاعلى ما ذكر * طلع وبعده خلل يظهر
فبلغ ثم يايسر بسر * فوطب تجنيه ثم بسر
فهذه اسماءها يا صاح * مضبوطة عن صاحب الصحاح

(باب الصلح)

لما كان يقع بعباد كرفيه ولما كان يقع تارة محيصا وتارة باطلا ذكر عقب التوقيع منه وهو سيد الاحكام لانه يجري في عقود كثيرة كما سيأتي (قوله قطع النزاع) أي سواء كان بعهدة أم لا (قوله عقد يحصل به ذلك) أي قطع النزاع وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد والباب الهدنة وبين الامام والبيعة وعقد والباب البغاة وبين الزوجين عند الشقاق وعقد والباب القسم والتشور ووصلح في المعاملة والدين وهو مقصود الباب ولقظه يعدي للمتعولين وعن ولما أخذ به في الباء غالباً وجميع ما ذكر من الأنواع جار على الغالب الا المعايضة عن دم العمد والمارية فعلى خلافه وقد نظم بعضهم القاعدة المذكورة في قوله

بالباء او على يعدي الصلح * لما أخذته فهو هذا نص
ومن وعن أيضا ما قدر كما * في أغلب الاحوال ذاقه سلكا

(قوله الصلح جائز) أي صحيح وحلال (قوله الاصلح أحل حرام الخ) أي فلا يجوز بمعنى انه يحرم ولا يصح فهو استثناء منقطع كما قاله قل ووجهه الخشيانه استثنى الصلح الحرام الباطل من الصحيح الجائز فمما عدا ان باعتبار الصفة وهو فاسد لان الصفة المذكورة هي حكم المستثنى والمستثنى منه وكل استثناء كذلك ألا ترى ان قولك القوم قاموا الا يزيد احكم المستثنى منه وهو القيام بخلاف حكم المستثنى وهو عدمه فيلزم ان يقال فيه انه استثناء منقطع لتغايرهما في الصفة المذكورة وليس كذلك نعم لو وجه انقطاعه بان الماشية لا تتناول الفاسد منها كان له وجه صحة لكنه خلاف المعنى في الاصول من أن تناول الفاسد وكذا الوجه به بأنه ليس من جنس ما قبله باعتبار صفة وهي تحلله الحرام وعكسه وقرر شيخنا عطية انه متصل بوجهه ان التقدير الاقدام على الصلح جائز الا الاقدام على صلح أحل حراما الخ والاقدام الثاني من جنس الاول (قوله والصلح الذي يحل الحرام الخ) ان قيل ان الصلح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل هو باق على ما كان عليه من الحل أو الحرمة فان اريد أنه أحل تعاطى العقد الفاسد فهو مستقيم لانه نفس العقد الفاسد لانه يحلل عقدا آخر فاسداً أجيب بان الصلح بخمسة سبب لجعله ثنائياً فهو محلل لتعاطيه وتناول ظاهره لانه صورة عقد والعقد يترتب عليه احل المعقود عليه فالإيمان بالعقد المذكور يوجب حل المعقود عليه لترتبه على عقد صورته وان كان في الواقع باقياً على ما هو عليه من الحرمة وأجيب أيضاً بان الصلح هو السبب المحذور لوضع اليد على الظاهر في الظاهر وهو يرجع لما قبله (قوله كان يصلح على خير) أي ولو محترمة لان النفس تدعو الى استعمالها فهو وسيلة للمعصية ومن المحال للحرام أو عكسه الصلح على انكار لانه ان

(باب الصلح)

هو اقامة قطع النزاع وشرعا
عقد يحصل به ذلك والاصل
فيه قبل الاجماع خبر الصلح
جائز بين المسلمين الاصلح
أحل حراماً أو حرم حلالاً
رواه ابن حبان وصححه
والكفار كالسايين وانما
خبرهم بالذکر لا نقبادهم
الى الاحكام غالباً والصلح
الذي يحل الحرام كأن
يصلح على خير والذي يحرم
الحلال كان يصلح على أن
لا يتصرف في المصلح به

كان المدعى كاذبا فقد استهل به مال المدعى عليه وهو حرام وان كان صادقا فقد حرم عليه ماله
الحلال لانه يستحق جميع ما يدعيه (قوله ثم هو الخ) حاصل ما ذكره متناوئرا شرعا أحد عشر نوعا
وفاته أربعة أن يقع قرضا بالقبض للمقوضة وان يقع متعة كان طلقها فوجب عليه متعتها
ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صاحبك منه على أن يكون متعة لك وكذا يقال في المقوضة
بان تزوجها تنقو يضاً ولم يقرضها شي ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صاحبك منه على أن
يكون مهر لك وان يقع رهنا كقوله صاحبك من العين المدعاة على أن تكون رهنا عندى على
مالى عليك من الدين وأن يقع قرضا بالقبض كقوله صاحبك من العين المدعاة على أن أصرفها
في حوائجى وأردك بدائها فيقول صاحبك أو أقرضتك اه أفاده الشورى (قوله يكون
هبة) أى لبعض العين المدعاة بمعنى انه يقوم عقد هبة مقام عقد الهبة من حيث الصيغة وكذا
يقال فيما بعدها اه قل (قوله بان يصلح) أى عمرو بعد أن يدعى عليه زيد وكذا جميع الامثلة
المدعى عليه فيها عمرو ولانه سارق سرق واوداود (قوله من عين على بعضها) فيكون هبة من
المدعى للبعض الباقي من المدعى عليه فيصح بلفظ الصلح وحده أو مع الهبة كما صحتك من
هذه على نصفها أو وهبتك نصفها أو صحتك على الباقي كما يصح بلفظ الهبة المحضة كوهبتك
نصفها لكن ان وقع بلفظ الصلح اشترط الاقرار وسبق الخصومة أو بلفظ الهبة المحضة لم
يشترط ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن (قوله فيثبت له) أى بعد الصلح ما يثبت له من
اشترط القيود وكونه الاغلك الا بالقبض بالاذن أو الاقباض (قوله فيما) أى للعين المدعاة
بغيرها من المدعى الغريم وصورته أن يدعى زيد على مهر وداراً أو حصّة منها فلا أقوله بها
وصالحه منها على معين من نحو ثوب أو عبد وقوله أو غيرها كدين كان يقول صاحبك من الدار
على ألف في ذمتك فقد باع له الدار بعين أو دين والمنفعة والسلم يدخل في الغير والالزم التكرار
مع الاجارة والسلم الآتين وأما دخول ذلك في عبارة المنهج فواضح لانه جمع تلك الامور
المقررة هنا ثم فصلها وعبارة فان كان على اقرار وجرى من عين مدعاة على غيرها معنا كان
أودينا أو منفعة أو اتفعا أو طلاقاً أو غيرها كان ادعى عليه داراً أو حصّة منها فاقوله بها
وصالحه منها على معين من نحو عبد أو ثوب أو على دين أو ثوب موصوف بصنات السلم فهو بيع
للمدعى من المدعى الغريم أو اجارة لها بغيرها منه الغريم أو غيرها من غريمه له أو غيرها مما
كعالة واعارة وسلم وخلع كان صالحه منها على ان يطلقها طلاقاً اه باختصار وبذلك يعلم سقوط
اعتراض المحشى على تفسير الشورى الغير بقوله أى دين لان منفعة حيث قال وصوابه
أو منفعة واستدل على ذلك بعبارة المنهج المذكورة (قوله فيثبت له ما يثبت للبيع)
كالشفعة كان يقول صاحبك من الدار المدعاة على نصف دارك الفلانية فلانك لا تأخذ
بالشفعة وكالرد بالعيب وخيار المجلس والشرط ومنع تصرفه في المصالح عليه وعنه قبل قبضه
واشترط الحلول والتقابض والتماثل اذا كان المصالح عنه وعليه ويؤيد من عند الجنس
والاولان فقط ان كانا مختلفيه واشترط القطع في بيع الزرع الاخضر وجرى ان التماثل عند
الاختلاف وفساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لان حاد البيع يصدق على ذلك اه أفاده
مر (قوله اجارة) وهى على التفسير الاول اجارة لغيرها من غريم المدعى وعلى الثانى اجارة

(قوله أى عمرو) المناسب
لاجراء الامثلة على التماثل
السابقة أن يكون المصالح
هو المدعى

ثم هو (يكون هبة
بان يصلح من عين على
بعضها) فيثبت له ما يثبت
لها (و) يكون (بمعناها
بصالح منها) أى من العين
المدعاة (على غيرها) من
عين أو غيرها فيثبت له
ما يثبت للبيع (و) يكون
(اجارة بان يصلح منها أى
من العين المدعاة) على
منفعة أو من منفعة على
غيرها) والتفسير الثانى
من زيادته (و) يكون
(ابرا بان يصلح

لها بغيرها من المدعي لغيره فالعين المدعاة أجرة على الاول كان يقول صالحك من هذه الدار
المدعاة على منفعة عبد أو دار غيرهما مثلا مدعة معلومة فيترك المدعي به وبأخذ من منفعة غيره
ومؤجرة على الثاني كان يقول صالحك من هذه الدار على أن تسكنهم مدعة معلومة بغير مدعة مثلا
فيترك منفعة المدعي به مدعة في مقابلة العبد مثلا وبعد مضي تلك المدعة يأخذ المدعي فان صالح
من العين على منافعها لم يجز لان العين ومنافعها ملك المقر له فكيف يتعوض ملكه بملكه
(قوله من دين على بعضه الخ) خرج بذلك ما لو صالحه من الدين على غيره فليس ابراء كالأول كان
له على غيره ألف درهم وخمسون ديناراً ينافيها صالحه من ذلك على أن يدرهم فيجوز ولا يقال ان
ذلك من قاعدة مدعجوة ودرهم لانها انما تكون في بيع الاعيان لا بيع الديون وخرج بالصلح
في الصورة المذكورة التعويض كما لو قال عوضك هذين الألفين عن الألف درهم وخمسين
ديناراً فلا يصح وهذا لو كان المصالح عنه فيها معيناً لم يصح أيضاً لانه حينئذ اعتياض فمكانه
بيع الألف درهم والخمسين ديناراً المعينة بالثمن درهم وذلك من القاعدة المذكورة (قوله
كقوله أبراءك الخ) الخط والتك والاسقاط والاحلال والتكليف والعفو والوضع كالإبراء
في عدم اشتراط القبول وليس مثل ذلك الهبة خلافاً لما في شرح م ر وتيمسه الشوبري هنا
لاشتراط القبول فيها (قوله وصالحك الخ) هو من تمام صيغة الصلح المشتراط له شروطه وانما
ذكره المصنف مع انه لو اقتصر على ما قبله لم يشترط قبول أيضاً لان كلامه في الصلح فالصور ثلاث
الجمع بين الإبراء والصلح وبشروطه شروط الصلح كسبق الخصومة والاقرار ونحوه فان لم توجد
لم يصح الإبراء لان الكلام بآخره والاقتصار على الإبراء فلا يشترط له شروط الصلح لانه محض
إبراء وما قبله مشوب بصلح ولا يشترط قبول في النوعين والاقتصار على الصلح فيشترط له شروطه
والقبول (قوله ولا يشترط القبول) ومثل ذلك ما لو اقتصر على الإبراء كما مر لان الإبراء ولو مع
غيره اسقاط فلا يقتصر الى ذلك (قوله اشتراط القبول) أي لان الصلح من العقود فلا بد فيه من
ذلك وقوله لان لفظ الصلح أي المجرد عن انضمام الإبراء اليه كما علم مما مر (قوله ويكون غيرها)
ذكر منه سبعة أنواع (قوله بان يجعل الخ) بان يقول المدعي بعد اقرار الخصم صالحك من
العين المدعاة على ارب ربع مثلاً في ذمتك سلماً فان لم يقل سلماً فليس من السلم على المعتمد لما مر
من انه لا ينعقد الا بلفظ سلم أو سلم وعبارة م ر فهو سلم حقيقة ان كان بلفظه والا فسلم حكمي
اه باختصار (قوله رأس مال سلم) فيشترط قبضها في المجلس ان لم تكن تحت يد المدعي عليه
فهى متروكة والمسلم فيه ما خوذ (قوله وجعالة) أي فيكون العقد جائزاً من الطرفين وقوله
كقوله صالحك الخ لم يعبر بمثل ذلك فيما قبله ففقدنا وقوله من كذا كالأمر فتكون جعلاً (قوله
كقوله الخ) كان ادعت عليه داراً فأقر لها بما افقالت صالحك منها على أن تطلقني طائفة أي
تركتها لك في مقابلة الطائفة ولا بد أن يجيب بان يقول طائفتك أو صالحك اقامه مقام طائفتك
فيكفي أحدهما ولو قال الزوج ابتداء صالحك من كذا على طائفة فقبضت صح أيضاً (قوله
كقوله) أي من استحق قوداً على آخر وقداً على عليه بدراً مثلاً أقر الجاني ٤ له بهما صالحك الخ
وكلامه على خلاف الغالب من دخول من على المتروك وعلى على المأخوذ لان المدعي به هنا
مأخوذ وقد دخلت عليه من القود متروك وقد دخلت عليه على ولو جرى على الغالب لقال

من دين على بعضه) كقوله
أبراءك عن خمسة من
العشرة التي لي عليك
وصالحك على الباقي ولا
يشترط القبول فان اقتصر
على لفظ الصلح كقوله
صالحك من العشرة التي
عليك على خمسة اشترط
القبول لان لفظ الصلح
يقضي به (و) يكون
(غيرها) من زيادتي كان
يكون سلماً بان يجعل العين
المدعاة رأس مال سلم وجعالة
كقوله صالحك من كذا
على رد عبيدي وخالعي
كقوله صالحك من كذا
على أن تطلقني طائفة
ومعاوضة عن دم كقوله
صالحك من كذا على
ما استحقه عليك من
القود وفداء

٤ (قوله الجاني) الاول
مستحق القود متى تكون
الدار مأخوذة عوضاً عن
القود اه شيخنا

صالحك على كذا أو بكذا مما استحقه أو عما استحقه عليك الخ وصورة ذلك أن يقتل عمرو وأبا زيد
فثبت لزيد عليه القود ثم يدعي زيد المذكور عليه بدو يقر له به باقية قول زيد صالحك الخ
(قوله كقوله) أي زيد مثلاً له وهو الحربي بأن دخل داراً بأمان صالحك من كذا كالأرأى
تركتك وأخذت الأسير (قوله من الدار الخ) هذا على خلاف الغالب لأن الدار مأخوذة بعد
السنة وقد دخلت عليه من والسكفي متروكة وقد دخلت عليه على (قوله على أن تسكنها سنة)
أي فتكون عارية مؤقتة وبعد السنة يأخذها المدعي أو على أن تسكنها ويسكن فتكون مطلقة
له الرجوع فيها متى شاء (قوله على رأس المال) أي قبل قبضه المسلم فيه فيما أخذ من أبي أو بدله
أن تلف ولا يجوز الزيادة على ذلك ولا النقص عنه وهو أقاله فلا بد فيه من القبول (قوله سبق
خصوصية) أي أن كان بالفظه وبجري بين المدعي وبين المدعي والأجنبي وكذا قوله وقرار
الخصم على ما يأتي ويكفي في الخصومة أنكار المدعي عليه ولا يشترط كونها عند الحاكم فلو قال
من غير سبقها صالحك عن دارك بكذا لم يصح نعم هو كناية في البيع وعبارة المنهج وشرحه شرطه
بالفظه سبق خصوصية لأن لفظه يقتضيه فلو قال من غير سبقها صالحك عن دارك بكذا لم يصح نعم
هو كناية في البيع كما قاله الشيطان اهـ (قوله وقرار الخصم) فلا يجوز مع الانكار خلافاً للائحة
الثلاثة وكذا مع السكون وحينئذ فيجزم على نحو قاض ادعى بين يديه على آخر يهودين
فأنكر الأمر بالصالح بين المدعي والمدعي عليه لأنه أمر يباطل وكذا أنكر الإشارة بذلك إلا إذا
قلد الأمر والمشير من يرى الصلح على الانكار وهذا ظاهر أن أراد الصلح على الوجه المذكور
فإن أراد النظر بينهم ليحصل الأقرار فلا حرمة ولا قراراً بطه واليمين الردودة ولو أقر ثم أنكر
جاء الصلح ولو تصالحا ثم اختلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار فالقول قول مدعي الانكار
لأن الأصل أن لا عقدان قبل لو تنازع المتعاقدان هل وقع عقد البيع صحيحاً أو فاسداً كان
القول قول مدعي الصحة فهنا كان هنا كذلك أجيب بأن الظاهر والغالب وقوع الصلح على
الانكار (قوله ويجوز للأجنبي الصلح) أي لو كاه وهو المدعي عليه نيابة عنه (قوله انكار
الخصم) أي للمدعي مع اقراره للأجنبي فلا يثني قوله بعد أن قال أقر الخ (قوله إن قال) أي
الأجنبي للمدعي أقر المدعي عليه ووكلني الخ سواء صلح من مال الخصم أو من مال نفسه ويكون
ما يدفعه قرضاً أو نوى به القرض وتبرعاً أو نوى به ذلك وفرض المسئلة أنه صلح عن عين فيصح
الصلح عنه نيابة عن الموكل وتصير ملكاً للموكل أن كان الأجنبي صادقاً في دعواه ولو كالة
ولم يعد المدعي عليه الانكار بعد دعوى الوكالة فإن كان كاذباً فهو شرعاً فضولاً وتقدم فساد
أو واحد الانكار بعد ما ذكر فهو عزل ولو قيل فلا يصح الصلح عن الموكل ولا يملك العيين وخرج
بالحين الذين فلا يصح الصلح عنه بدین ثابت قبل الصلح عند الأجنبي أو الموكل أو شخص آخر
ويصح بغير الدين المدكور عينا كان أو ديناً منشاؤه بلا إذن أن قال الأجنبي ما مر أو قال عند
عدم الإذن وهو مبطل في عدم اقراره فصالحك عنه بكذا من مالي إذا لا ينعذر قضاة الدين الغير بغير
إذنه وخرج بقوله ووكلني في الصلح في الصورة الأولى العيين مع عدم قوله ذلك فلا يصح له عذر
تمليك الغير عينا بغير إذنه وبقوله أقر العيين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم
اقراره فلا يصح لأنه محال للحرām أو عكسه (قوله وإن صلح لنفسه) محترز القيد المحفوظ الذي

(قوله وصورة ذلك الخ)
ليس فيه معاوضة كما هو
كلام المصنف بل ترك بهض
الحق واخذ بهضه فالأولى
التمثيل بغير هذا تأمل
(قوله الطجة) كذا أطلقه
المأوردى ووافق الغزالي
سكن بعد القضاء بالملك
وقال أنه قبله مشكل لأن
له سبيل إلى الطعن اهـ سم
على أبي شعاع

كقوله الحربي صالحك من
كذا على إطلاق هذا الأسير
وعارية كقوله صالحك
من الدار الدعاء على أن
تسكنها سنة وفسداً كأن
صلح من المسلم فيه على
رأس المال ويشترط صحة
الصلح سبق خصوصية لأن
لفظه يقتضيه وقرار
الخصم إذ بدونه لا يمكن
تصحيح التملك ويجوز
للأجنبي الصلح مع انكار
الخصم أن قال أقر ووكلني
في الصلح وإن صلح لنفسه
في الدين

ذكرناه بقوله انما هو المدعى عليه وقوله لم يجز أي ان صالح عنه يدين ثابت قبل الصلح فان
 صالح عنه بعين أو بدين منشا جازان قال وهو مقر لك أو هو مبطل بناء على ما مر من
 صحة بيع الدين بغير بدين الغير من هو عليه وبهذا الحل يدفع تضعيف بعضهم لكلام الشارح
 (قوله ان قال) قيد في العين ومثل ذلك ما لو قال وهو مقر لك أو هو مبطل فيك فيصح الصلح أيضا لنفسه
 سواء صالح بعين ماله أو بدين في ذمته وخرج بقوله وهو مبطل في انكاره ما لو قال وهو محق فيه
 أولاً أعلم حاله أو لم يزد على صالحه بكذا فيبطل الصلح لعدم الاعتراف للمدعى بالمالك وقوله وقدر
 على الانتزاع انما يقيد به لانه عند قوله المذكور يكون شره مغصوب فيشترط في صحة القدرة
 على الانتزاع ولو في ظنه والحاصل ان الصلح الواقع بين مدع واجنبي تارة يكون عن عين وتارة
 عن دين وعلى كل اما ان يصالح للمدعى عليه أو لنفسه فان كان عن عين وصالح للمدعى عليه
 فان لم يكن وكيل عنه لم يصح وكذا ان كان وكيله لا ولم يصرح بالوكالة وان صرح به ابان قال
 وكفى الغير في الصلح مع هذا فان لم يزد على ذلك أو زاد وهو مبطل في انكاره لم يصح وان زاد
 وهو مقر لك بها أو هو لك صح ووقع للموكل وان صالح عن نفسه فان قال وهو مقر لك أو هو
 لك صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشره مغصوب فان قدر في ظنه على انتزاعه صح وهو
 حينئذ صالح على انكاره والا فلا وان قال وهو محق فيه أولاً أعلم حاله أو لم يزد على صالحه بكذا فيبطل
 الصلح هذا كله في العين وأما الدين فان صالح عنه يدين ثابت قبل الصلح لم يصح كأن قال الاجنبي
 صالحك عن موكل من دينك الفلاني عليه يدين الفلاني الذي لي على فلاني أو يدينه الذي على
 زيد وان صالح بدين ينشئه وقت الصلح في ذمته فان قال وهو مقر لك أو هو لك أو هو مبطل
 في انكاره صح الصلح سواء صالح للمدعى عليه أو لنفسه وانما صح مع قوله وهو مبطل في انكاره
 لصحة قضاء دين الغير بغير اذنه وانما أطلقنا الكلام في هذا المقام لما في كلام الشارح من الاجمال
 كما به لم بالتأمل

• (باب الحوالة) •

بفتح الحاء أفصح من كسر ها وهي من الرخص وعطف الانتقال تفسير يقال حالت الاسعار اذا
 انتقلت عما كانت عليه (قوله نقل دين) أي نظيره والافالدين يسقط ويثبت نظيره في ذمة
 المحال عليه والمراد بالانتقال في التعيين به تسمع والدين المنقول هو دين المحال وقوله من
 ذمة أي ذمة المحيل وقوله الى ذمة أي ذمة المحال عليه والناقل هو المحيل ويؤخذ من التعريف
 الاركان الستة اذا العقد هو انصيغة وقوله نقل دين المحيل يؤخذ منه البقية وهي محيل ومحتمل
 ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحتمل على المحيل (قوله مطل الغنى ظلم)
 المطل اطالة المدافعة بان تكون ثلاث مرات فأكثر وقوله ظلم أي كبرية مفسق أما المدافعة
 مرة أو مرتين فليست مظلما مفسقا وان كانت حراما من الصغار وفرض المسئلة انه طواب
 فان لم يطالب فلا معصية والمراد بالغنى القادر على وقاء الدين وخرج به الفقير فظلم ليس بظلم لانه
 يجب عليه نظاره قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وابرأوه سنة وهي أفضل من
 الواجب (قوله على مليء) بالمد والهمزة أي مؤسر من الملاءة وهي اليسار وخرج بذلك ما لو
 أتبع على فقير فان الحوالة وان كانت صحيحة ليسكن قبولها ليس بسنة وتبرأ به ذمة المحيل وان

(قوله أو هو لك) قال
 بعض مشايخنا الأولى
 بذمة هذا لانه كقوله وهو
 مبطل في انكاره وقال
 شيخنا بل هو بسبب انضمامه
 لقوله وكفى مشعر بالقرار
 فصار بذلك كقوله
 وهو مقر لك

لم يجز أو في العين جازان قال
 وهو مبطل في انكاره وقدر
 على الانتزاع

• (باب الحوالة) •

هي لغة التحول والانتقال
 وشرعا عقد يقتضي نقل
 دين من ذمة الى ذمة
 والاصل فيها قبل الاجماع
 خبر الصحابين مطل الغنى
 ظلم واذا أتبع أحدكم على
 ملي

تعذر أخذ الحق من المحال عليه كالتعذر أخذ منه بمطل (قوله فليتبسع) باسكان التاء فيهما أو
تشديد هاء في الثاني (قوله كما رواه هكذا البيهقي) أي فروايته مفسرة لرواية الصحيحين
وخير ما فسرته بالوارد وأتبع في رواية الصحيحين مبدلة في رواية البيهقي بأحيل فالتغيير وقع
فيها في الحكمين خلافا لما في شرح الخطيب على الغاية (قوله للندب) وصرف الامر عن
الوجوب القيام على سائر المعاوضات بل هي أولى بعدم الوجوب ومحل الندب ان كان المولى
وفيا ولا شبهة في ماله فان تحقق ان في ماله حراما حرمت أو شك في ذلك كرهت فالندب مشروط
بثلاثة أمور الملاعة والوفاء وعدم الشبهة (قوله يعتبر) عدل اليه عن يشترط ليشمل الركن أيضا
وقوله مع ما يأتي وهو الاركان الثلاثة الدينان والمحال عليه والشروط الثلاثة العلم بالدينين
وجواز بيعهم وتسايهم وانما قال ذلك لئلا يتوهم ان المعتبر هذه الثلاثة فقط (قوله وصيغة
الح) ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كمن قال حقك الى فلان أو جعلت ما أستحقه
على فلان لك أو لم يكتك الدين الذي عليه بحقك ولو قال أحلفي فذلك قوله يعني ولا تنفع بدب باللفظ
البيع ولو فوها على الأصح اذا الاعتبار في العقود باللفظ لا بالماضي اهـ مر (قوله برضاها) هما
الباء بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي تشعر برضاها ما الح وخرج بذلك الاكراه والرضا ما باللفظ
أو ما في معناه ما يأتي في الضمان ويحصل بصيغة الحوالة (قوله لان للمحيل الح) تعليل على
اللق والنشر المرتب وقوله من حيث شاء أي لكونه من سلا في ذمته فلا يتقل لغيره بغير رضاه
لتفاوت الذم والخبر المذكور للاستصحاب كما مر (قوله فلا يلزم) بالبناء للمفعول وقوله بجهة
أي بجهة المحال عليه بل له توفيقه من دين على غيره أو من عين (قوله يسع دين) أي دين المحيل
الذي على المحال عليه وقوله بدين أي دين المحتال الذي على المحيل فهو الثمن لدخول الباء عليه
(قوله استثنى) أي من امتناع يسع الدين بالدين الثابت قبل لغيره من هو عليه فان ذلك باطل الا
في الحوالة وقوله للعاجلة أي فهو رخصة ولذا لم يعتبر فيها التقابض في المجلس اذا كان الدينان
ربوبين (قوله فكافية) المعقد انه صريح يقبل الصرف فلا يحتاج لنية وحينئذ فلا كفاية
للحوالة وعبارة مر وإيجاب وقبول كاحلتك على فلان بكذا وان لم يقبل بالدين الذي لك على
ولم ينوه فهو صريح يقبل الصرف اهـ (قوله لان الحق الح) ولانه محيل الحق والتصرف
كالرقب المبيع اهـ مر ولونذر المحتال عدم مطالبة المحال عليه صحت الحوالة وامتنع عليه
مطالبة حتى يدفع من تاقاة نفسه من غير طالب وطريقه ان أراد الطلب أن يوكل في كل ذلك
وبقي ما لو حلف أو نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبة
لان هذا دين جديد غير الذي كان موجودا عند الحلف والنذر فيه نظروا الاقرب الاول للامانة
المذكورة فان القرينة ظاهرة في أنه لا يطالب بالدين الموجود اهـ ع ش (قوله كما لو وكل
الح) الا أن المحيل في الحوالة يستوفيه بغيره لغيره والموكل يستوفيه بغيره لنفسه وقوله
بالاستيفاء الباء بمعنى في (قوله ويعتبر دينان) فلا تصح على التركة لانها أعيان وأعدم المحال عليه
ولو كان للميت دين لم تصح الحوالة عاها أيضا على الواجب لانها الواث وعلية الوفاء انهم
ان تصرف في التركة صار دينها عليه فتصح الحوالة عليه وتصح على الميت وان لم تكن له تركة
لانه لا يشترط رضا المحال عليه كما مر وانما صحت عليه مع خراب ذمته لان خرابها انما هو

فليتبسع أي واذا أحيل
أحدكم على ملي فليحتل كما
رواه هكذا البيهقي والامر
فيه للندب (يعتبرها) أي
اعتبرها مع ما يأتي (محيل
ومحتال وصيغة) برضاها
بهم الان للمحيل ايفاء الحق
من حيث شاء فلا يلزم
بجهة وحق المحتال في ذمة
المحيل فلا يتقل الا برضا
وهي يسع دين بدين استثنى
للعاجلة (وصير يحيا) أي
صيغة الحوالة في جانب
المحيل (أحلتك على فلان
بالدين الذي لك على فان
اقتصر على احلتك على
فلان بكذا فكافية) ان
نوى بها الحوالة صحت
والافلا (و) يعتبر محال
عليه) لانه المحيل الذي
يستوفي منه (لارضاه)
لان الحق للمحيل فله ان
يستوفيه بغيره كما لو وكل
غيره بالاستيفاء (و) يعتبر
(دينان) دين للمحتال على
المحيل

بالنسبة للمستقبل أي لم تقبل ذمته شيئا بعد موته والا فذمته من هونته بدنية حتى يقضى ولا يكل
 من الخجل والحتمال حيثما أثبت الدين أما الأول فلا نه ماله له وأما الثاني فلا نه يدعي ماله لا غيره
 منتقلا منه إليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ماله مورثه فعمل صحة ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى
 أن الخجل لو مات بلا وارث فادعى الختمال أو وارثه على الخمال عليه أو على وارثه بالدين الخمال
 به فأنكر دين الخجل ومعه به شاهد واحد حلف معه الختمال أن دين الخجل له ثابت في ذمة الميت
 ويجب تسليمه إلى من تركته أو ثابت في ذمته ولا أعلم أن محبلي إبراهيم قبل أن يحلفي ولا يسع
 قول الخمال عليه أن الذين انتقل لثالث قبل الحوالة فيخالف الختمال على نفي العلم أن لم يقم الخمال
 عليه بينة بما ذكره ولو طالب الختمال الخمال عليه فقال إبراهيم أني الخجل قبل الحوالة وأقام بينة
 بذلك سمعت في وجه الختمال وإن كان الخجل بالبلد وهذا ظاهر في دفع الختمال أما اثبات البراءة
 من دين الخجل فلا بد من اعادتهم في وجهه اه أفاده مر (قوله ودين للمحبلي) أي ولو باعتراف
 الختمال أو بقبوله الحوالة لأنه يتضمن استيفاء شرائطها إذ من القواعد أن من أقدم على عقد
 كان في ضمنه الاعتراف بوجود شرائطه وعبارة الشورى قال في المطالب ولو قبل الختمال
 الحوالة بغير اعتراف بالدين كان قبولا لها متضمنة للاستجماع شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو أنكر
 الخمال عليه لكن له تخفيف الخجل أنه لا يعلم برأيه على أصح الوجهين اه (قوله ولا على من
 لا دين عليه) أي وإن رضى لعدم الاعتراض بما على الأصح أنه يسع وقيل تصح برضاه بناء على
 أنه استيفاء اه أفاده مر (قوله لأنها اعتراض) أي وهوية تنقض تعدد العوض بما على
 ما مر من أنه يسع (قوله وكونها) أي الدين الخمال به وعليه معلومين قدرا كعشرة وجنسا
 كذهب ونضة وصفة كصحة وكسر وجودة ورداة وحلول وتأجيل (قوله يجوز بيعهما) شرط
 ثان وعبر عنه في المنهج بقوله وصحة اعتراض عنهما اللازم لهما لزومهما ولو ما لا وهو ما اقتصر
 عليه الأصل كمن بعد الزوم أو قبله فتصح الحوالة به وعليه لا يعتاض عنه ولا عليه كدين
 السلم ودين الجملة قبل الفراغ اه وعبر عنه مر بقوله ولا بد من كونه مستقرا وهو
 ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم أو نحو جملة ولا عليه لا مالا يتطرق إليه انفساخ
 بتلف مقابله اه ومن المعلوم أنه لا مشاحة في التعبير مع اتحاد المراد ولا شك أن الخارج به
 غير ما خرج بما قبله فاندفع قول قل لو استغنى به عما قبله لوافق الاختصار وأما جوابه بقوله
 إلا أن يقال المراد بصحة بيعهما جواز الاستبدال عنهما كما يشير إليه تفسيره اه فلا يظهر
 له وجه مع كون المراد من العبارات المذكورة واحدا كما علت (قوله ولا بما لا يجوز بيعه) أي
 ما لا يعتاض عنه كدين السلم سواء رأس المال والسلم فيه لأنهما لا يجوز الاستبدال عنهما
 وقوله لعدم استقراره أي الاستبدال عنه كما تقدم في عبارة مر فاندفع قول المحشي أن قوله
 عدم استقراره فيه نظرا لأنهما مستقران على أن الاستقرار ليس بشرط فانه تصح الحوالة بالثمن
 وعليه في زمن الخيار لأنه آيل إلى الزوم وإن لم يكن مستقرا اه ووجه اندفاعه أن المراد
 بالاستقرار كإقاله مر جواز الاستبدال عنه لعدم تطرق الانفساخ إليه (قوله ومال الكتابة)
 لأن للمكاتب اسقاطه متى شاء لعدم لزومه من جهته وخرج بمال الكتابة ما إذا كان للسيد عليه
 دين معاملة وأحال عليه فانه يصح كافي زوائد الروضة ولا نظر لسقوطه بالتجيز لأن دين المعاملة

(قوله ولا شك أن الخارج
 به) أي بقوله يجوز بيعهما
 غير ما خرج بما قبله وهو
 كونهما معلومين وقوله مع
 كون المراد من العبارات
 واحد أي فإورد على
 واحد منها يرد على الباقي
 والالزم التمسك
 (قوله سواء رأس المال
 والمسلم فيه) هو مسلم في
 الحوالة به أما عليه ما
 فتصح الحوالة في رأس المال
 مع القبض في الجلس دون
 المسلم فيه كما مر في السلم

ودين للمحبلي على الخمال
 عليه فلا تصح من لا دين
 عليه ولا على من لا دين
 عليه لأنها اعتراض
 (وكونهما معلومين يجوز
 بيعهما) فلا يجوز بيعه
 ولا عليه ولا بما لا يجوز بيعه
 ولا عليه لعدم استقراره
 كدين السلم ومال الكتابة
 بأن يحبس به السيد على
 المكاتب

يلزم في الجملة وسقوطه انما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه ع ن وهو في م ر
ومثل السلم ونجوم الكتابة الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من المالك ولا عليهم امن الساعي على المعتمد
(قوله صحت) أي مع كونه لا يجوز الاعتياض عنه على المعتمد فيكون ذلك مستغنى لما سبق في
ولذا قال في المنهج وصحة اعتياض عنهما وتصح بنجم كتابة فهو بمنزلة الاستئنا بما قبله وأما قوله
في شرحه انه يصح الاعتياض عنه فهو ضعيف وفارق المسلم بتشوف الشارع الى العتق وفارق
البلقيني بأن الدين المحال به هنا لا يصل لغير السيد المحتمل بخلاف دين السلم فقد يتقطع فلا يصل
الى المسلم (قوله وتساويهما) أي المالح به وعليه في نفس الامر وظن الحمل والمحال وكان وجه
اعتبار ظنهما مادون نحو البيع الاحتياط للحوالة لترويجها عن القياس اه م ر لا يقال ان
هذا الشرط يغني عنه ما مر من اشتراط العلم لانه قول ممنوع اذا العلم بالدين قد راد وصفه مثلا
يصدق مع تفاوتهما فلا يستفاد منه التساوي فيما ذكر على انه لو سلم ذلك كان ممنوعا أيضا لما مر
عن م ر من أن المراد بالتساوي التساوي في الواقع وظن المكاتب بخلاف العلم فانه بحسب
ظن المكاتب فقط (قوله وقدر) أي تساوي الدينين المالح به وعليه في القدر وان كان دين
أحدهما أكثر فلو كان لبكر على زيد خمسة ولزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكر بخمسة منها
صح بخلاف عكسه وافهم اقتضاه على اشتراط التساوي فيما ذكر انه لا يضر التفاوت في غيره
فيعلم منه انه لو كان له ألف على اثنين متضامنين فأحال عليهم ما يطالب من شاة منهم بالالف صح
وان كان قبل ذلك يطالب واحد اضافة ليطالب اثنين فلو أحاله لياخذ من كل خمسة مائة صح وبرى
كل منهما مائة مائة ويعلم منه أيضا انه لا يشترط التساوي في التوفيق فلو كان يا أحد الدينين توفيق
برهن أو ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوفيق بل يسقط التوفيق لان الحوالة كالتبعض
بدليل سقوط حبس المبيع والزوجة فيما اذا حال المشتري بالثمن والزوج بالصدق ويقارن
عدم سقوطه بانه قاله للوارث بان الوارث خليفة المورث فيما يثبت له من الحقوق بخلاف غيره
ولو شرط المحال على الحمل رهنا أو كفيل لم تصح لبرائه بالحوالة أو على المحال عليه صح ولا يلزمه
الوفاء بذلك وبه جمع بين الكلامين (قوله وحلولا وتأجيلا) وكذا قدر الاجل ولو حال بمو أجل
على مثله حدث الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت الحمل لبرائه بالحوالة (قوله واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس) أي لفهمه منها بالاولى وذلك لان الصفة تابعة ولا يختلف الحال
باختلافها باختلافها ومع ذلك اشترط العلم بها فلان يشترط ذلك في الجنس المستقل ككونه
ذهباً أو فضة بطريق الاولى أو لتناولها له واعلم أن الحوالة تنهأ بجملة المبيع عن دين المحال
ويسقط دينه عن المحال عليه ويلزم دين المحال محالاً عليه أي يصير نظيره في ذمته فان تمذر
أخذه منه بفلس أو جحد أو موت أو نحو ذلك لم يرجع على محمل كالأخذ عوضاً عن الدين وتلف
في يده وان اشترط يسار المحال عليه أو جهله فانه لا يرجع على المحمل كمن اشترى شيئا هو مغيبون
فيه ولا صبرة بالشرط المذكور لانه مقصر بترك النقص نعم له تخليف المحمل انه لا يعلم براءة المحال
عليه فلو نكل حلف المحال وبأن بطلان الحوالة وكذا تبطل لو قامت بينة بأن المحال عليه وفي
الحمل لان التقصير حينئذ والتدليس جامن قبل المحمل ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ
عما ذكر لم تصح الحوالة ولو فسح بيع يبيع أو غيره كقالة وتخالف وقد أجاز حال مشتر بانه يضمن

(قوله وفارق الخ) تدبر

فان أحال به المكاتب سيده
صحت (و) يعتبر (تساويهما)
صفة وقدر واحد لا
وأجيب (لا) لان الحوالة
معاوضة أرفاق الحاجة
فاعتبر فيها التساوي في
القدر كالقرض وألحق
بالقدر البقية واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس

بطلت الحوالة لا ارتفاع الثمن بارتفاع البيع وبقوا بينهما وبين مالها حالها باصداقها ثم انفسخ
 النكاح حيث لا تبطل الحوالة بان الصداق أثبت من غيره بدليل انه اذا زاد زيادة متصلة كانت
 لها بجزء لافيه في الثمن لان حال بائع به على المشتري فلا تبطل الحوالة تتعلق الحق بثالث غير
 المتعاقدين بخلافه في الاولى فان الثالث أحدهما سواء أقبض المحتال المال أم لا فان كان قبضه
 رجع المشتري على البائع والا فلا يرجع الا بعد القبض على الاصح ولو أحال بائع بثن رقيق على
 المشتري فاتفق البيعان والمحتال على حريته أو وقفه أو ثبت ذلك بيينة شهدت بحسبة أو أقامها
 الرقيق أو من لم يصرح قبل ممن ذكره بالمال لم تصح الحوالة لعدم صحة البيع فيرد المحتال ما أخذه
 على المشتري ويبقى حقه كما كان وان كذب ما المحتال في الحرية ولا يئنه بها فلكل منهما ما تحليفه
 على نفي العلم به أو بقيت الحوالة فيأخذ المحتال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل
 لانه قضى دينه باذنه الذي تضمنته الحوالة ولو اختلف المدين والدائن في انه هل وكل أو حال
 كان قال المدين وكلاك لتقبض لي فقال الدائن بل احلتي حاف منك الحوالة لان الاصل بقاء
 الحقيق لا مع اتفاق منهما على لفظ الحوالة ولم يحتمل لفظها أو كالة كقوله احلته بالمائة التي لك
 على عمرو فلا يحلف منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحقية ثم اختلف مدعيها اه أفاده
 في شرح المنهج بزيادة من م

(باب الوصية)

مما سبقت للحوالة ان في الحوالة تحول الدين من ذمة الى ذمة وفي الوصية تحول الموصى به الى
 الموصى له وأيضا فالشخص له حالتان حالة حياة وحالة موت ففي الحوالة انتقال في الحياة وفي
 الوصية انتقال بعد الموت فالجامع بينهما مطلق الانتقال (قوله من وصي الشيء) بفتح الصاد
 مخففة كوصي ومن قرأه بالتشديد فقد صحفه (قوله وصل خير دنياه) الاضافة على معنى في أى
 الخير المنجز الواقع منه في الدنيا وهو الطاعات الواقعة منه حال حياته التي من جهتها الاتيان
 بصيغة الوصية بخير عقباه أى الخير الواقع في آخرته المسبب عما قبله في حال حياته فاذا قال
 أوصيت له ~~بكذا~~ أو أوصيت بعقوب هذا العبد فهذا خير واقع منه في دنياه واعطاء الموصى
 له الوصية بعد الموت أو اعتناق الوارث بعد موته خير عقباه لا يقال القرية الصادرة من الموصى
 ليست الا الوصية وهي في حياته والواقع بعد موته انما هو أثر ذلك وهو وصول الموصى به
 للموصى له أو اعتناق العبد وهذا لا أثر ليس فعل الموصى لانا نقول انما سبب ذلك اليه لتسببه
 فيه كما أشيرنا اليه فقد حصل له بابصائه خير بعد موته وصدر منه في حياته خير وقد وصل أحدهما
 بالآخر ويحتمل ان المراد انه وصل خير دنياه أى تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباه أى انتفاعه
 بالثواب الحاصل بالوصية بالمال وعلى كل ففي العبارة قاب والاصل وصل خير عقباه بخير دنياه
 لان الوصلة تقع بعد فالذي وصل هو المتأخر وقد يقال لاحاجة لذلك لان الاتصال أمر نسبي
 فكل منهما متصل بالآخر واعلم ان صدقة الشخص صحبها ثم حيا أفضل من صدقته مريضاً وبعد
 الموت والافضل تقديم الاقارب غير الوارثين وتقديم المهرم منهم ثم ذوى رضاع ثم ذوى ولاء
 ثم جوار وأهل الخير المحتاجون ممن ذكر أولي من غيرهم (قوله مضاف) بالجر صفة لحق أى
 منسوب استحقاقه واخذه وليس المراد الاضافة النحوية وبالرفع صفة لتبرع واضافته لما

(باب الوصية)

هي لغة الاتصال من وصي
 الشيء بكذا وصل به لان
 الموصى وصل خير دنياه
 بخير عقباه وشرعا تبرع
 بحق مضاف لما بعد الموت

بعد الموت باعتبار اضافة متعلقه وهو الحق بمعنى الاستحقاق والاخذ اما نفس التبرع فواقع في الحياة وقوله لما بعد الموت متعلق بضاف واضافته لما بعد الموت اما حقيقة كأوصيت لزيد بكذا بعد موتى او تقدير ا كأوصيت له بكذا فانه على تقدير بعد موتى لان لفظ الوصية موضوع لذلك شرعا فلا حاجة الى التصريح به بخلاف ما لو قال أعطوه له أو هو له فلا بد أن يقول بعد موتى (قوله ليس بتدبير) هو تعليق عتق بصفة وهي موت السيد أو مع شيء قبله وقوله ولا تعليق عتق بصفة أي غير موت السيد توجد بعد الموت كان دخات الدار فانت حربة بعد موتى وانما لم يسمي الوصية لانها ما لا يصح الرجوع عنها بالقول بل بالبيع بخلاف الوصية فانه يصح الرجوع عنها بالقول وغيره كهذا الوارثي ولانها لا يحتاجان لاعتناق بعد الموت بخلاف الوصية بالتعلق فانه يحتاج لاعتناق الوارث بعده (قوله حكما) أي في الحكم وهو الحسابان من الثلث فقوله في حسابان ما أي من جهة حسابان ما الخ (قوله كالتبرع المنجز) أي كالوقف والهبة فانه يحسب من الثلث كالوصية والتدبير وتعليق العتق بصفة وخروج بالتبرع اتفاق المال في اللذات والشهوات فلا يحجر عليه فيه فلا يحسب من الثلث (قوله في مرض الموت) أي أو ما ألحق به كاضطراب الرياح في حق راكب السفينة والتقديم للقتل والطاعون اذا كان في أمثاله والطلاق في الحامل وموت الولد في بطنها ولو ادعى الموصي له شفاء الموصى من المرض وخالفه الوارث فان لم يسمي مخوفا صدق والا صدق الوارث أو ان الوصية في الصحة صدق أيضا لان الأصل دوامها وتقدم بينة المرض ولو ادعى الوارث ان المريض مغلوب على عقله فان تقدم منه ذلك صدق والا فلا (قوله قوله تعالى الخ) أي في أربعة مواضع وقدم الوصية على الدين اهتفاما بما في المشقة اخر اجهاء على الورثة وان كان مقدما عليهم في الاخراج من التركة (قوله ما حق امرئ) ما نافية مجازية أو عينية أي ليس الحزم والرواة والمعروف والمطلوب شرعا والرأي السيد أن بيت الا في الحالة المذكورة لا في غيرها وحق اسم ما أو مبتدأ و امرئ بمعنى انسان ذكر ا كان أو انى مضاف اليه ومسلم صفة امرئ وهو ليس بقيد فلا يفهم له لصفة وصية المكافر ولو حرم يبا وجعله له شيء صفة ثانية له من باب الوصف بالجمله بعد الوصف بالمفرد وهو كثير والمراد بالشيء المال عينيا كان أو دينيا والمنافع وقوله يوصى به أي فيه بالبناء للفاعل او للمفعول صفة ثالثة ووجهه بيت الخ يحتمل ان تكون على حذف أن وهو خبر لما أو لا مبتدأ ووجهه الا ووصيته الخ حال أي ما حقه أن بيت الا في هذه الحالة والحال هو محط الفائدة ويحتمل أن جلة بيت الخ صفة ثالثة لا امرئ والايجابية ووجهه ووصيته خبر والواو زائدة وعليه فلا يحتاج لتقدير أن (قوله بيت البنتين) وفي رواية ليله أو لبنتين وفي أخرى ثلاث ليل والاختلاف الروايات يدل على ان ذكر اللبنتين والثلاث ليس للتحديد بل للتقريب والمراد مطلق الزمن ولو نهارا فالمراد بالبيتوتة الصيرورة والمعنى حينئذ لا ينبغي أن يمضي عليه زمن بعد البلوغ ان كان مسلما أو بعد الاسلام ان كان كافرا ولو يسيرا وغايته ايمان أو ثلاث الا في هذه الحالة ومعمول بيت محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا وقدره بعضهم موعوكا والاول اولى لان استصحاب الوصية لا يختص بالمرض (قوله الا ووصيته) المراد بها ما يشمل سائر الحقوق كالوديعة والديون وغير ذلك (قوله مكتوبة عنده) المراد من الكتابة

(قوله توجد بعد الموت)
مقتضاء ان قوله في المثال
بعد موتى ظرف لدخلت
للافت ح
(قوله ولو ادعى الموصي له
الخ) الاولى المتبرع عليه
تبرعا منجزا اذ هو الذي
يختلف بالصحة والمرض
دون الوصية
(قوله وان الوصية في
الصحة) الاولى المتبرع الناجز
(قوله اوبعد الاسلام
الخ) فيه ان وصية الكافر
صحبة فلهه قيد بذلك
مراعاة للفظ مسلم في
الحديث
(قوله ومعمول بيت الخ)
انظر ما المحوج لذلك ولعل
المحوج كون بات بمعنى صار
تأمل

ليس بتدبير ولا تعليق عتق
بصفة وان التحقق بها حكما
في حسابان من الثلث
كالتبرع المنجز في مرض
الموت والأصل فيه ما قبل
الاجماع قوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها اودين
وأخبار كغير الصحيحين
ما حق امرئ مسلم
يوصي به بيت البنتين الا
ووصيته مكتوبة عنده

الشهادة اذ هي من غير شهادة لا تقبل لما ذكره في الوديعة انه لا عبرة بخط ميت على شيء ان
 هذا وديعة فلان او في دفتره ان فلان عندي كذا وديعة لاحتمال التاميم او شرائه وعليه
 تلك الكتابة ولم يجرها او رد الوديعة وبقيت الكتابة فالسنة الكتاب مع الشهادة وان لم يكن
 مريض الا ان الانسان لا يدري متى يقع الموت وروى الامام احمد والدارقطني ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم قال ان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة فاذا جاز في وصيته فيختم له بسوء
 عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم له بخير
 عمله فيدخل الجنة قال شيخنا الحنفى والذي لم يوص من أجل الجلالة لانه يحل بشئ يكون بعد
 موته ووجه بخط أبي عمرو بن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان
 الاموات يتزاوون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية وكانت
 واجبة اول الاسلام لا اقارب بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا
 الوصية الا تيمم نسخ وجوبها بايات المواريث وبقى استحبابها على ما سياتى (قوله في الثالث
 فاقول) وتكره في الزائد ويتوقف تنفيذها على اجازة الورثة وقبل تحريم فيه وجه بعضهم على من
 قصد حرمان ورثته وقوله لغير الوارث اما له فباحة في الثلث أو غيره وتوقف على الاجازة مطلقا
 وتحريم لمن عرف انه متى كان له شيء في تركته أفسدها وفيما سياتى أيضا قال عمر بن الخطاب
 ترتب على تركه كراهية حق عليه أو عنده كان كان عند ودائع لم يعلم بها أحد يشهد بها
 ولا يكتفى بعلم الورثة ارضيا بخواتم اطفاله اذ بالمعنى ويعلم منه ان الوجوب انما هو في الوصية بمعنى
 الايصاف فالاحكام الخمسة لا تنأى الا في الوصية الشاملة للايصاف لا المقابلة له (قوله موصى)
 بشرط فيه تكليف وحرية واختيار ولو كان كافرا حرييا أو غيره وان استرق بعدها حيث عتق
 قبل موته او محجورا عنه كما يقع من الوصية من المرأة للغاسلة بخاتم ونحوه أو فليس له
 عبارتهم واحتياجهم للثواب الشامل للتخفيف من عذاب غير الكافر في حق الكافر فلا تصح
 من صبي ومجنون ومغنى عليه ورقيق ولو كانتا ومكره كسائر العقود لعدم ملك الرقيق أو
 ضعفه والسكران كالكاف وان لم يكن تميز (قوله وموصى له) وشرط فيه عدم العصبية في
 الوصية له سواء كان جهة أم غيرها فان كان غير جهة اشترط فيه أيضا كونه معلوما أهلا للملك
 فلا تصح له كافر مسلم لكونه امعصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به نعم ان قال اعطوا هذا
 لاحد هذين صح كما لو قال لو كمل به لاحد هذين ولا لميت لانه ليس أهلا للملك ولا لادابة لذلك الا
 ان فسر الوصية لها بعاقبها بسكون اللام وفصحها أى بالنصرف فيه فتصح لان عاقبها على مال كمالها
 فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله وتعيين الصرف الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى
 ولا يلزم عاقبها للمالك بل يصرفه الوصى فان لم يكن فالقاضي ولو يتأبى اه افاده في شرح المنهج
 (قوله وموصى به) وشرط فيه كونه مباحا يقبل النقل من شخص الى آخر فتصح بمحمل ان
 انفق لحياء أو ميتا مضمونا بأن كان ولدا أو جنى عليه بخلاف ولد البهيمة ان انفصل ميتا
 بجناية فان الوصية تبطل وما يغرمه الجاني حيث نفذ مما انفص من قيمة أمه يكون للوارث افاده في
 شرح المنهج (قوله وصيغة) وشرط فيها ان يشعر بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان صريحه
 كأوصيت له كذا أو اعطوه له أو هو له أو وهبته له بعد موته في الثلثة فان اقتصر على

(قوله وصي له بعضهم الخ)
 انظر ما وجهه مع انه لا
 فائدة لهذا القصد والذي في
 حواشي المنهج الكراهة
 ح فراجه

وهي مستحبة في الثالث
 فاقول لغير الوارث واركانها
 أربعة موص وموصى له
 وموصى به وصيغة

فمؤدبته له فقهية ناجزة أو على فخر ادفعوا له كذا من مالى فتوكيل برتفع بموته وفي هذه راقى قبلها لا يكون كتابة وصية أو على جعلته له احتمال الوصية والهبة فان علت نيته لانهما صحت والابطال أو على ثلث مالى للفقير لم يكن اقرار ابل كتابة وصية وكذا نيته كهوله من مالى ومعلوم ان الكتابة تنسب الى نيته اما قوله هوله فقط فاقرار لانه من مراثحه ووجد نقاذ فى موضوعه فلا يجعل كتابة في غيره وهو الوصية وكذا الواقعة صر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فيخبر من حينئذ والمراد بالصيغة هنا الايجاب أما القبول فسيأتى (قوله ملكها) من اضافة المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل أى ملك الموصى له المعين الوصية بمعنى الموصى به الذى ليس باعتناق بعد موت الموصى وقبل القبول موقوف على القبول بعد الموت ان قبل بان انه ملكه بالموت وان رد بان انه للوارث اما لو اوصى باعتناق رقيق فالملك فيه للوارث الى اعتناقه فالموتة عليه اه أفاده فى شرح المنهج وانما قيد للموصى له بقوله المعين لانه الذى يعتبر فيه القبول والمضى له لم يطلع وقت الكتابة على عبارة المنهج فجعل قوله المعين قيداً فى الموصى به ثم قال ولم يذكر محترز قوله المعين واهله أخرج به المبهم كما اذا قال أوصيت لفلان بأحد عبيدى اه ولا حاجة لذلك كما عات (قوله بمعنى الموصى به) لما كانت الوصية تطلق على العقد الذى هو قوله أوصيت لفلان بكذا وكان ذلك ليس مراداً منه بقروله بمعنى الموصى به فنى الكلام حينئذ استقام لانه أطلق الوصية فى الترجمة على العقد وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر على حد

اذ نزل السماء بأرض قوم • رعبناهم وان كانوا غضا

(قوله على القبول) أى بعد الموت ولو يتراخ واعتبار القبول انما هو فى الموصى له المعين كما مر وان تعدد حيث كان أهلاً للقبول والاف اعتبر قبول وليه أو سيده أو ناظر المسجد فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصى أن يرجع فى وصيته ولا يشترط القبول فى غير معين كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم • ولا يجب التسوية بينهم ومثله • فى عدم اشتراط القبول نحو الخليل المسبلة فى الثغور وانما يشترط الفور فى القبول لانه انما يشترط فى العقود التى يشترط فيها ارتباط القبول بالايجاب وظاهر انه لا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقاً كان قال اعتقوا عني فلا نأبدهم وفى بخلاف مالى أو وصى له برقبته فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء الصيغة له ولا يشترط المطابقة بين الايجاب والقبول فيصير أن يقبل بعض الموصى به ويبطل فى باقيه اذ اشتراط المطابقة انما هو فى البيع والوصية ليست كذلك والمعتمد فى الهبة اشتراط ذلك وان وقع فى مر خلافه ولا يتم القبول انفاً كما قاله • مر وان قال ابن حجر يشبه الاكتفاء بالاخذ وعبارة • مر وظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظى ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الاخذ كالهبة والادجاء الاول اه (قوله اذ لا يمكن) تعليل لقوله موقوف على طريق السير والتقديم (قوله لانه جاد) أى كالجسد بجماع عدم الروح وليس المراد حقيقة الجاد وهو ما ليس حيواناً ولا أصل حيوان ولا يرد على هذا التعليل المسجد والحل قبل نفخ الروح فيه لانهم ما يمكن لاننا نقول اما الاول فستبقى وأما الثانى فهو انما استحق لما صار الى الحيوانية وبعضهم دفع ذلك بقوله لانه جاد أى رشان الجسد أن لا يملك فلا يرد الحل والمسجد (قوله والا) أى لو ملكه الموصى له بالموت لما صح رده لان ملكه قهرى كالارث لا يقبل الرد (قوله فتعين وقفه) هذا

(ملكها) أى الوصية بمعنى الموصى به (موقوف على القبول) ان وجد بان حصوله للموصى له بالموت والا فلا وارث (اذ لا يمكن جعله للميت لانه جاد ولا للوارث لان الارث مؤخر عن الدين والوصية ولا للموصى له والامام ص رده كالمسيران فتعين وقفه

(قوله بأحد عبيدى) فتصح والتعيين للوارث وقبـ له الملائكة فيملا الارث كما أفاده • مد (قوله السير) أى المهر

معصية) كأن أوصى
بإصلاح طريق (ولا محالا)
كان أوصى بعبد ولا عبد
له (وان لا يكون الموصى له
أو الموصى به حلالا تفصل
سنة أشهر فأكثر من حين
الوصية) به (ان كانت أمه
فراشا) لزوج أوصى به
وأمكنه وطؤها لاحتمال
حدوثه بعد الوصية
والاصل عدمه عند انتم
لوان فصل قبل ستة أشهر
توأم ثم انفصل بعدها
توأم آخر دخل في الوصية
وان زاد ما بينهما وبين
انفصاله على ستة أشهر
(والا) أي وان لم تكن
فراشا لم يمكنه وطؤها
(فتصح) الوصية (ان
انفصل لاربع سنين فأقل)
لان الظاهر وجوده عند
الوصية لندرة وطء الشبهة
وفي تقدير الزنا ساقط
أما اذا أتت به دون ستة
أشهر فأنصح وان كانت
فراشا لم يأنه كان موجودا
عندها (وتصح) الوصية
(بجمل حادث)

(قوله ثم ان دخل في ملكه
الخ) أي او وجد له عند الموت
مال فانه يشتري منه عبد
كافي مد راجعه (قوله
لكن يشترط أن يكون

هو الذي انحصر فيه الامر من احتمالات السبب المذكورة (قوله كان له ثمة وكسب الخ) أي
في كانت هذه موقوفة أيضا قال في المنهج وينبغيه في الوقف الفوائد الحاصلة من الموصى به
كثيرة ~~وكسب~~ والمؤنة ولو فطرة ويطلب الموصى له الوارث أو الرقيق الموصى به أو القائم
مقامه ما من ولي ووصى بالمؤنة ان توقف في قبول ورد فان أراد الله الاصر رد (قوله ان
لا يكون) أي الوصية بمعنى الموصى به كما مر وقوله كان أوصى بإصلاح طريق أي أول كافر بمسلم
كافر أو يكتب حديث أو فقه كافر وكل من يمنع عليه تلك الموصى به لا تصح الوصية له بذلك
الشيء الممنوع عليه فأكبر (قوله ولا محالا) أي وان لا يكون الوصية بمعنى الموصى به محالا
وقوله ولا عبد له أي عند الموت فالمراد بالمحال ان لا يكون موجودا عند الموت وهذا شرط لاوام
صحتها فاذا أوصى بعبد ولا عبده أو بعبد غيره صح الوصية مطلقا ثم ان دخل في ملكه ذلك عند
الموت دامت الصحة والا فلا (قوله حلالا الخ) راجع لقوله أو به لكن الشرط المذكور بشرط
في الموصى له مطلقا وفي الموصى به اذا كان معينا كان قال أوصيت بـ هذا الخ إلى أم غير المعين
فلا يشترط فيه ما ذكر كما سيأتي في قوله أو بجمل سيحدث (قوله انفصل) أي حيا حياة مستقرة
وكذا ان انفصل ميتا مضمونا في الموصى به كما مر (قوله من بين الوصية به) أي التلظظ بالوصية
وكان الاولى حذف الفظة به أو زيادة له بان يقول من بين الوصية به أو له لان كلامه في الامرين
كما هو ظاهر (قوله ان كانت أمه فراشا الخ) أي كانت تحت زوج أو في ملك سيد (قوله وأمكنه
وطؤها) أي روطى بالفعل واحتمل حدوث الولد من ذلك الوطء بان لا يكون الواطئ نحووصي
وخرج ما اذا لم يمكنه لوطء كان كانت بالمشرق وهو بالمغرب أو كسبه وامكان الوطء قيد ثالث
لعمل الموصى له أو به فان وجدت لم تصح الوصية وان فقد واحدة منها صح كما سيأتي في قوله
والا الخ فالصور أربع تصح في ثلاث ولا تصح في واحدة وهي المستجيبة للقبول الثلاثة (قوله
لاحتمال) علة للشرط المذكور وقوله والاصل عدمه أي الحمل عندها أي الوصية (قوله
دخل في الوصية) لانها محل واحد اذا قبل الرجم من آخر (قوله وان زاد ما بينهما) أي
الوصية أي التلظظ بصيغتها وبين انفصاله أي التوأم الثاني على ستة أشهر لكن يشترط أن
يكون بين الثاني والاول دون ستة أشهر (قوله وان لم تكن فراشا) أي وقد سبق لها قبل ذلك
كونها فراشا حتى يحال عليه الحمل فان لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية لعدم السبب الذي يحال
عليه الحمل (قوله أولم يمكنه وطؤها) أي أو أمكنه ولم يحتمل حدوث الولد من ذلك الوطء كما علم
بما مر (قوله أما اذا أتت به دون ستة أشهر) محتمل القيد الاول وذكر المحترزات على اللفظ
والنشر المحبط وما ذكر محتمل له في حمل الآية إما محال غيره كجمعة فيرجع فيه لاهل الخبرة بذلك
وعلم من كلامه ان السنة ملحقه بما فوقها لا بشرط عدم الفراش معها وان اربع سنين ملحقه
بما دونها وهو ما اعتمد مر تبعا للشارح في شرح المنهج (قوله بجمل حادث) أي سيحدث
فان قيده بمدة أو محل بأن قال بجمل هذا العام عمل به وان عم ~~كقوله~~ بجمل كل عام
أو أطلق بأن قال بجمل هذا العام عمل به كل عام مادامت حية وان أعتقها الوارث
وتزوجت بغير وجهه نكاحا لولاها رقيق بين حرين وتزوجها مشروطا في الامة لان المانع
من تزوج الامة ارتفاق الولد وهو موجود في هذه ويشترط في الوصية به الحمل الذي سيحدث

انفصاله لمدة يمكن حدونه فيها بعد الوصية كان ينقل لا كثر من أربع سنين وكذا المايته وبين
 ستة أشهر وهي ذات فراش يمكن الحدوث منه وكالحل الثمرة فتصح الوصية بثمرتها ستحدث ولو
 أوصى بدابة دخل نحو صوف وابن موجود عند الوصية أو بشجرة دخل ما يدخل في بيعها من
 غير المتأبرم مثلاً عند الوصية ويجب إبقاؤه إلى الجداد (قوله يملك) بضم الياء مع تكون الميم
 وفتح اللام مخففة أو مع فتح الميم واللام منقلبة وعلى كل فهو موصى للمنعول (قوله كافي السلم) أي
 الموجل فان السلم فيه لا يشترط وجوده عند العقد أما الحال فيشترط وجوده عنده وان لم يكن
 في ما كاهم (قوله بالانحراج من الثلث) أي بما زاد عليه أما الثلث فلا يتوقف على الإجازة
 وهذا في الوصية غير وارث أماله فتتوقف على الإجازة مطلقاً (قوله قد بلغني من الوجع ما ترى)
 أي الذي تراه أو شئ تراه قيل ان هذا كان عام الفتح حين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 حنين لما قدم من الجمرات معمراد دخل على سعد وهو مغلوب فقال يا رسول الله أموت بالدار التي
 خرجت منها مهاجراً فقال اني لا رجوا أن يرفعك الله حتى يتفع بك أقوام وقيل انه كان عام
 حجة الوداع وجمع بينهما بأنه قد وقع له ذلك مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي الأولى
 لم يكن له وارث كما هو معنى الكلالة اذ هو من لم يخلف ولداً أو لداً وفي الثانية كانت له بنت فقط
 أم أفاده ابن حجر في فتح الباري (قوله وانا ذومال) هذا اللفظ يشهر بمال كثير لان التثنية
 لا تكثير على انه قد وقع في بعض طرقه وانا ذومال كثير ولا شك ان ذالمال اذا تصدق بشائيه أو
 بشرطه وابتى ثلثه بين ابنته وغيرها لا يصيرون عالة والجواب أن بقاء المال الكثير انما هو على
 سبيل التدبير لا حتمال تافه أو نقصه فاذا أوصى بثلاثه مثلاً ثم طالت حياته ونقص المال أو نفي
 كانت الوصية مضرّة بالورثة فإرد الشارع الأمر إلى شئ معتدل وهو الثلث أفاده في فتح الباري
 وقد يقال حيث جعل قوله ورثتك من باب الاخبار بالغيب كما يأتي وإنه سبب وجده ورثة كثيرون
 كان الكلام صحيحاً على ظاهره لانه اذا تصدق بثلاثي ماله الكثير مثلاً وابتى ثلثه لورثته الكثيرين
 لا يكفهم فيصيرون عالة لان كثرة المال مقولة بالتشكيك فيحتمل أن كثرة مال سعد ليست بمبالغة
 فيها (قوله ولا يرثني) أي بالفرض الابنية أم بالاعتصاف فيرثه بيت المال لا نظامه اذ ذلك وكان
 اسم ابنته عائشة (قوله فالشطر) بالشطر على تقدير في الشطر والرفع على تقدير فالشطر ان تصدق
 به والنصب بنزع الخافض وكذا يقال في قوله فالثلث (قوله الثلث) مبتدأ خبره محذوف أو خبر
 لمحذوف أي الثلث يكفيك أو الكافيك الثلث أو فاعل لمحذوف أي يكفيك الثلث أو منه قول
 لمحذوف من باب الاغراء أو لا أي الزم الثلث أو اعط الثلث وقوله والثلث كشيء مبتدأ وخبر
 وأشار به إلى انه ينبغي أن ينقص عن الثلث شيئاً وقامه فانك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن
 تذرهم عالة يتكففون الناس وكان الأولى أن يذكر هذه الزيادة لان محل الدليل لما ادعاه ووجه
 الدلالة منها أنه منعه من الزيادة لاجل حق الورثة فتوقف على اجازتهم الا ان يقال أراد إلى آخر
 الحديث وعبر على الله عليه وسلم بقوله ورثتك وان لم يكن له ابنت إشارة إلى انه سبب عيش
 وياتيه أولادو كان كذلك فقد عاش بعد المرض المذكور قريناً من خمسين سنة وبلغ أولاده
 عشرة من الذكور واثني عشرة بنتاً فهو من الاخبار بالغيب منه صلى الله عليه وسلم وقوله عالة
 أي فقراء جمع عائل وهو الفقير والفعل منه عال يعيل اذا افتقر وأصله علة فحركات الياء وانفتح

لان المعلوم يجوز ان يملك
 كافي السلم (وكذا) نعم
 (بما لا يخفى) راجع من الثلث
 ان اجازة الوارث) لما في
 الصحيحين أن سعد بن أبي
 وقاص قال قال يا رسول
 الله قد بلغني من الوجع
 ما ترى وانا ذومال ولا يرثني
 الابنية أفان تصدق بشائ مالي
 قال لا قلت فالتشطر قال
 لا قلت فالثلث قال الثلث
 والثلث كشيء

(قوله ويجب إبقاؤه الخ)
 المناسب بخلاف المتأبر
 فلا يدخل ويجب إبقاؤه الخ
 (قوله لم يكن له وارث) أي
 لا من الأصول ولا من
 الفروع وله وارث من
 غيره ما كادل الحديث
 واقطعه كافي مد وان وارث
 كلالة أي لا ولده ولا والد

ما قبلها اقبلت الفاتح في الخلاصة • وشاع نحو كامل وكلامه وقوله يكفون الناس أي
 يسألونهم بأكثرهم يقال تكف الناس واستمكفهم اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه
 الجوع أو سأل كفا من طعام وأول من أوصى بالثلاث في الاسلام البراء بن قبيص الباه والراعي مدودا
 بن خلف بن عمرو بن عجلان كقصور ووزناومعني وهو انصاري خزرجي سأل رضى الله عنه أوصى
 به النبي صلى الله عليه وسلم فقبل ورده على ورثته وكان قد مات في صفر قبل أن يدخل صلى الله
 عليه وسلم المدينة بشهر (قوله سائر التبرعات) أي باقيها كالوقف والهبة فانها تصح بما زاد على
 الثلاث ان أجاز الوارث (قوله لقاتل) أي بحق أو بغيره كما صرح به في شرح المنهج ويدل له
 التصريح المذكور هذا ان لم يقل ان يقتل أمالو قال ذلك فان كان بحق صح والافلا ومن الوصية
 الخارجة الوصية لشخص غير جاري له فيقتله ومنه قتل سيد الموصي له الموصي لان الوصية
 لرقيق وصية لسيد فيستحق الوصية وتسمية الموصي له قاتلا حال الوصية من مجاز الاول
 واستحقاقه اقل له موصى به مستثنى من قاعدة من استعمل اشئ قبل أو انه عوقب بصرمانه
 (قوله وحربي ومرتد) أي في الواقع بان قال أوصيت لزيد أو لهذا وفي الواقع انه حربي أو مرتد
 أمالو قال أوصيت لزيد الحربي أو المرتد أو للعربيين أو المرتدين أو لهذا الحربي أو المرتد فلا يصح
 لان تعليق الحكم على المشتق يؤذن بالعدلية فكأنه قال لحرايته أو رده فيكون المنظور
 اليه حرة فهو الوصف وهو الحراية أو الردة وذلك جهة معصية والوصية لا تصح لجهة المعصية
 ففي ذكر الحربي أو المرتد لم تصح الوصية. وصرح بالاسم كزيد أو لا كهذا وهذا هو الذي
 ذكره عرش واعلمه شايخنا خلافا لما ذكره قل والحلي (قوله لم يمت على رده) فان
 مات عليه ياتين بطلان الوصية (قوله لعدم أدلة الوصية) أي لانها اشتملت للحربي والمرتد (قوله
 حل على وصيته لمن يقتله) أي بغير حق كان يقول أوصيت بكذا لمن يقتلني عدوا أنا أي أو يقتل
 غيره كذلك وانما لم تصح الوصية بحية ذلك لانها وصية لغيره عين فصارت جهة معصية أما بحق كما
 اذا تحتم قتله حراية أو رجسا فأرصى لمن يباشر ذلك باذن الامام فتصح الوصية له كالجرة والجمالة
 اذا توجه ذلك عليه لقديت المال (قوله ولو ارث) أي تصح الوصية له وتوقف على الاجازة
 هذا اذا كان الوارث خاصا غير جائز أما العام كالو أو وصي لانسان بشئ هو ثلث ماله فاقبل ثم
 انتقل ارثه لم يمت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة امام وأما الحائز فلا تصح
 الوصية له لعدم الفائدة حيث اذا هو يستحقه بلا وصية (قوله ان أجاز) قيد في الصحة وكالوصية
 للوارث ابراهيم من الدين وهبته والوقف عليه ثم لو وقف عليه ثم ما يخرج من الثلث على قدر
 نصيبهم نقد من غير اجازة فليس اهم نقضه ولا بداحة الاجازة من معرفة قدر الحائز فيه أو عينه
 أخاه مروا العبرة بآبائهم وقت الموت بل وازموتهم قبل موت الموصي فلا يكونون ورثة ويرد لهم
 واجازتهم به بعد عدم تحقق استحقاقهم قبل موته قاله في شرح المنهج (قوله بعين) سواء كانت
 متقومة أو مثلية كان ترك ابنين ودار أو قنات قيمتهما سواء أو اردب قنح وانا نحاس كذلك شخص
 كلاب واحد وخرج بالعين مال أو وصي لكل من ينيه بقدر حصته مشاعا من نصف أو ربع أو
 نحو ما يحسب فرضه فانما لا تصح لانه يستحق ذلك بدون وصية والفرق بين ذلك والوصية بعين
 ما ذكره الشارح بقوله لاختلاف الأغراض الخ أمالو أوصى ببعض بنيه بقدر حصته مشاعا فانما

(قوله كقصور) الموصاب
 كقصور كما يفيد القاموس

وكالوصية فبذلك كسائر
 التبرعات الواقعة في مرض
 الموت (وتصح) الوصية
 (قاتل) بان يوصى بالخارج
 ثم يموت بالخارج (وحربي
 ومرتد) لم يمت على رده
 لعدم أدلة الوصية لانها
 تملك بصيغة كالهبة وأما
 خبر ليس للقاتل وصية
 فتصحيح ولو صح حل على
 وصيته ان يقتله (ولو ارث
 ان اجازة بقية الورثة المطلقين
 التصرف حتى لو أوصى
 لكل من ينيه بعين بقدر
 نصيبه صحت بشرط
 الاجازة

(قوله قيد في الصحة) أي
 في دوامها (قوله أو مثلية)
 كارب قنح معينا لكل من
 ابنه وقال جبر لا يحتاج
 فيها الاجازة م

لاختلاف الاغراض في الاعيان ومناافعها والاصل في ذلك خبر لا وصية لو ارث الا أن يجيز الورثة (وتصح الوصية) عن عليه دين مستغرق (الماله) (ان اسقط ببراء أو غيره) لعموم أدلتها مع حصول ٨٥ غرض وب الدين وكلام الاصل يقتضي

بطلان الوصية عن عليه دين مستغرق وأيس مراداً (وكل وصية) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لا تتوقف على اجازة) تحسب (من الثلث) لخبر سعد السابق (الاعتق أم الولد) وان استولدها في مرض موته (وعتقها عتقاً) في الصحة (بصفة وجدت في المرض) بغير اختيار السيد (ومات قبل موت) المعتق ولا مال له (غيره) فان كلاً منهما يحسب من رأس المال تنزيلاً لهما منزلة استمالة المال بانفاقه في الذات والشهوات واعتباراً للثاني

(قوله كان متبرعاً بذلك) هو ظاهر في العالم بالحكم دون الجهل اذ لم يدفع مجاناً في طائفة حرره (قوله خبر لحدوف) هـ ذاسبق قلم والصواب قبله لحدوف اه باج (قوله فان ان كانت بدون الثلث) صوابه بالثالث (قوله حسب من الثلث) لعله من رأس المال (قوله قبل موت المعتق) فيه أن تعليل الشارح آخر يقتضي انه لا فرق

تصح فيستقل بذلك حيث اجازته بقية الورثة ويشارك فيما زاد والجميع له في الوصية لو ارث أن يقول أوصيت لزيد بألف ان تبرع لولدي بخمسمائة فاذا قبل وتبرع لولده بذلك كانت وصية لو ارث صحته (قوله لاختلاف الاغراض الخ) علة للشرط المذكور قال مدر ولما صحت بيع عين من ماله لزيد وقال في شرح الروض ومن ثم لم يجز ابدال مال الغير بمثله كالأودع زيد عند عمرو عشرة دنانير مثلاً فلا يجوز لزيد بيع أن يأخذ منها ديناراً بثمنه ويرد بده لاختلاف الاغراض في الاعيان فقد يكون ذهباً يذهب زيد جديداً مثلاً وقد لا يريد ابداله وهذا مما تعم به البلوى حتى لو طاب زيد ماله فدفع له عمرو دنانير من مال نفسه بعد لعمري عنده كان متبرعاً بذلك والدنانير الموجودة مثلاً لزيد يجب عليه دفعها له أيضاً (قوله خبر لا وصية لو ارث) أي خبر البهيقي باسناد صالح كما قاله في شرح المنهج فلا وجه لقوله بعضهم ان هذا الحديث لم يصح ورود (قوله ان أسقط) بضم الهمزة مبني على المفعول وفي بعض النسخ ان سقط بلا همزة مبنية على الفاعل وهو خبر لحدوف أي وتذا ان أسقط الخ فالوصية حال حياته صحته مطلقاً ظاهراً ثم ان سقط الدين اسقرت والابطال ويمكن حمل كلام الاصل على هذه فلا يرد عليه الاعتراض الآتي (قوله أو غيره) كأذا أجنبي متبرعاً أو وارث الموصي كذلك وقوله مع حصول غرض رب الدين أي وهو الثواب في صورة البراء أو حصول المال له في صورة الاداء (قوله وليس مراداً) أي لان سقوط الدين شرط لتنفيذ الوصية ودوام صحته لا لاصحائها وتقدم الجواب عن الاصل (قوله وكل وصية) مبتدأ خبره قوله تحسب من الثلث (قوله لا تتوقف على اجازة) أي شأنه اذ كان كانت لا تتوقف على ما في بعض صورها وهي الوصية لغير وارث فانها ان كانت بدون الثلث لم تتوقف على الاجازة والالتوقف وخرج بذلك ما تتوقف على الاجازة في جميع صورها وهي الوصية لو ارث فانها لا تحسب من الثلث فقط بل تنفذ في القدر الذي اجازها في الورثة زائد على الثلث أو ناقصاً عنه (قوله الاعتق أم الولد) اعترضه قل بانه لا وصية في ذلك ولا تبرع في مرض الموت حتى يتوهم حسبه من الثلث فيستغنى وحينئذ فهو استغناء منقطع اه بالمعنى وهو بناء على ما فهمه من ان العتق حاصل بعد الموت والواقع منه في حال الحياة انما هو الاستعداد وهو ان لا تبرع فيه وليس الامر كما فهم بل المراد بالعتق الاعتاق أي ان السيد اذا أعتق عتق أم ولده في مرض موته حسب من الثلث ومن المعلوم ان اعتاقها تبرع علمه انه هو داخل في التبرع فيكون استثنائه متصلاً (قوله بغير اختيار السيد) متعلق بوجدت وذلك كنزول المطر كان قال ان أمطرت السماء فانت حرق وجد المطر والسيد مريض فان عتق العبد يكون من رأس المال فان وجدت باختياره حسب عتقه من الثلث (قوله ومات) أي العتق وقوله قبل موت المعتق يكسر التاء وخرج به ما لو مات بعده فانه يحسب من الثلث (قوله ولا مال له غيره) ليس بقيد وانما ذكره لانه محتمل التوهم اذ لو كان له مال غيره كان عتقه من رأس المال بالأولى (قوله تنزيلاً لهما) أي اعتق أم الولد والعتق المعلق وهذا أحد أوجه ثلاثة في المسئلة الثانية والثاني منها يموت رقيقاً كما لان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثلاً ولم يحصل لهم هنا شيء والثالث يعتق ثامه كالومات بعد موت سيده وفائدة الخلاف تظهر فيما لو اكتسب شيئاً

اه ونأمل (قوله محمل التوهم) يمكن نقل الشورى عن شرح الاصل انه لبيان محمل الخلاف المذكور فان كان له مال غيره فليس فيه هذا الخلاف بل عتق من رأس المال كما عليه جاهل الاصحاب اه مد لكن يحرج وجهه

بعد وجود الصفة وقبل موت السيد فإنه يكون لو ارث الرقيق على الاول ولو ارث السيد على الثاني ولهما على الثالث وفيما لو كان هذا العبد ولده من عتيقه فان ولاه في حياة أبيه لم يورث له وبعد موته ينجر لمواريث الاب على الاول ولا ينجر ارث على الثاني وينجر ولاه لثمة على الثالث (قوله بحالة التعليق) أي وهو حينئذ كان معها وقوله ولانه حينئذ أي حين التعليق لم يكن متما أمه معلول بابطال حق الورثة لانه صحيح آنذاك

• (باب المساقاة والمزارعة) •

أي والخبرة وانما لم يذكرها في الترجمة لابطالها مطلقا أي استقلا لا وتما كما سيأتي بخلاف المزارعة والاولى لغة مأخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف وانما أخذت منه مع أن فيها عمالا آخر كتنقية النهر واصلاح الاجابين لانه انفع اعمالها وأكثرها مؤنة وقيل من السقي بكسره ما ونشيد المياه وهو موضع الشجر وقيل لانها ماملة على ما يشرب ساقه والثانية لغة مأخوذة من الزرع وسيأتي معنى كل شرعا ولما كان فيها ما استفاد منه فذكر اعقاب الاعيان للمناسبة بينهم ما تناسب التضاد وايضا في المساقاة عليك لشيء مع عدم كالموصية فذكرت عقوباتها وذكروا المزارعة لانها تدفع تابعة لها كما سيأتي (قوله الاصل فيه ما الخ) والماء في الاول أن مالكا لا شجرة قد لا يحسن تعهدا ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتعهد قد لا يملك أن يصار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولوا كثرى المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتمون العامل فدعت الحاجة الى تجويرها اه افاده في شرح المنهج وقوله لولا كثرى المالك أي لو صح ذلك فرضا والافه وغير صحيح لعدم ضبط الاعمال (قوله عامل أهل خير) أي من اليه وبديل الرواية الاخرى وهي دفع الى يمين وخير ففصلها وأرضها وهي مدينة كبيرة بقرب المدينة الشريفة والمراد بعمالهم مساقاتهم ومن ارعهم فالوانع منه صلى الله عليه وسلم مزارعة تابعة للمساقاة (قولا بشرط) أي نصف ما يخرج منها أي من أرضها وقوله من ثمر بالثلاثة أي ثمر النخل باسكان أو رطبيا وقوله أوزرع الظاهر انه كان شجرة أو سببا في أن الزرع الذي لم يد صلاحه كآلة ذرفا دفع الاعتراض بأنه لم يقل انه صلى الله عليه وسلم دفع له بل بذرا ومثل الزرع المذكور فيه كالأخيرة وبامية وخوخ ومشمش فتصح المزارعة على ذلك تبعاً للمساقاة (قوله أن يعقد الخ) يؤخذ منه الاركان الستة وهي مالكا وعامل وعمل وعمر وصيغة ومورد وقوله أن يعقد إشارة للصيغة والضمير في ذلك عائد على المالك وعلى نخل هو المورد ومن يتعهد هو العامل والتعهد العمل واما يخرج هو الثمر وقوله يجوز معلوم إشارة للشروط وذكر منها تسعة (قوله على نخل) أي مغروس ولو ذكر الما ياتي وقدمه على العنب لانه أفضل منه على المعتمد ولانه مورد النص أه في الحديث السابق الذي هو دليل الباب والعنب مقيس عليه وقوله أو شجر عنب أو فيه مانعة لخلق يجوز الجمع (قوله مالكمهما) بدل من الضمير المستتر ارفع فاعلا ولايس هو فاعلا لا يلزم عليه أن يكون محدوقا من كلام المتن وهو لا يجوز وعقد المالك اما بنفسه أو فائمه ومنه ولى محجور وناظر وقف في ساقته والامام في بيت المال (قوله لمن يتعهدهما) متعلق بيقع واللام بمعنى مع (قوله مدقعة معلومة) إشارة لاحد شرطى العمل فلا بد أن يقدر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر غالبا كسنة أو أكثر وسيأتي التام في قوله وان لا يشترط على العامل الخ فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة بأدراك

بحالة التعليق ولانه حينئذ لم يكن متما بابطال حق الورثة

• (باب المساقاة والمزارعة) •

الاصول فيهما قبل الاجماع خبر العيصين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر أوزرع (المساقاة ان يعقد على نخل أو شجر عنب) مالكمهما (ان يتعهدهما) بالسقي والتريية مدة معلومة

(يجز معلوم مما يخرج منهما) من ثمر أو غناب أو شترط تخصيصه بالعاقدين شركة وعلمهما بالنصيبين بالجزئية وان تكون
الاشجار ممتدة مرتبة وان تفر (قوله وعلمهما بالنصيبين بالجزئية) ٨٧ لا يقال يغني عنه قول المصنف يجوز

معلوم لانه قول الجزاء اعم
لصدقته على نحو رطل بخلاف
الجزئية ثم ان هذا الشرط
يصدق ولو مع عدم التعيين
كقوله والثمره بينهما اثلاثا
ولو مع العطف بالواو خلافا
للمعنى فلا بد من زيادة
شرط التعيين اه وفيه
ان ال في النصيبين بدل عن
الاضافة الى علمه لم يصبه
ونصيب صاحبه ولا يعلم
بنصيبه ونصيب صاحبه
بشرط هذه الاضافة الامع
التعيين فهو متفاد من
هذا الشرط تأمل (قوله
تخلات الخ) اي لانهم اقد
لا تفر فيضيع عليه او لا
يتم الا هي فيلزم استقلاله
بالثمر شيئا (قوله ليس بدلا)
قد يقال ما المانع منه اذ
الجزئية اخص من النصيب
فيلزم من العلم به العلم به
(قوله جائز) فيه انه لازم
بخلاف القراض وعسارة
م لان المساقاة لا مجلس
لها لان القراض عقد جائز
وربحه من تصرف العامل
وهذا لازم وربحه من عين
الاصل فاحتيط له قاله في
شرح الروض اه ويري
وهي اولى (قوله والربح
فيها من رأس المال) الاولى
من الثمر ومثله يقال في قوله
بعد من عين الاصل شيئا باج ويعلم مما تقدم ايضا

الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والمراد بادرال الثمر في هذا الباب جدداد
ولا موقته بمن لا يثمر فيه الشجر غالباً بل هو غرض ولا اجرة للمال ان علم اوطن أنه
لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى الاحتمال ان أوجهل الحال فله أجرته لانه علم ما معاوان كانت
المساقاة باطلة (قوله يجوز معلوم) أي بالجزئية كما ساقى (قوله من ثمر) أي غير التخل بدليل مقابله
بالغناب والافاقا شاملاً له فيكون ذكره ضاعاً وخارجاً بالثمر الجريد والليف والسكرناف بكسر
الكاف والخصوص فهو مختص بالمالك ولو شرطه العامل لنفسه بطل وكذا لو شرط بينهما على
نسبة معلومة على المعثور واما الشماريخ والقنود وهو جميع الشماريخ أي رأس العرجون الذي
فيه الشماريخ فشته كان بينهما والعرجون وهو الساعد للمالك على المعتمد وكذا تكام الثمر ولا
يجوز كون العوض غير الثمر كما علم من قوله يجوز معلوم الخ فلو ساقاه بدهام أو غيرها لم تنعقد
مساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت مفبوبة اه أفاده زى وهو في مر أيضاً (قوله
تخصيصه) أي ما يخرج بالعاقدين ثم المشرط ما لمولأ أحده ما أي ما علك منفعته ولو حرا
كالمشرط له والبايد اخذه على المقتصور عليه على خلاف الافصح والافصح دخولها على المقصور
قال العلامة الاجهوري رحمه الله

والبايد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصر وا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

(قوله شركة) منصوب على التبعيز والحال وأتى به بعد قوله تخصيصه بالعاقدين لان المراد
بتخصيصه به ما ان لا يكون نتي منه غيرهما وهو صادق بان يكون لاحدهما فقط مع انه لا يصح
تدفع ذلك بقوله شركة فهو نظير قوله تعالى يخرج منه ما للواو والمرجان أي لامن غيرهما
فلا ينافي انه يخرج من أحدهما فقط (قوله وعلمهما بالنصيبين) خرج به مالوساقاه على ان له
شركة أو نصيباً فيه فلا يصح للجهل بمصلحة العامل وقوله بالجزئية كان الاولى أن يهطفه بالواو
بان يقول وبالجزئية كمنصف وثلاث يخرج به مالوقال ساقية لك على أن الربح بينهما اثلاثا
فلا يصح للجهل بل عين له الثالث ومن له الثلثان وكذا لو شرط للعامل ثمر ثلث بعينها أو أصح
مع لمومة من الثمر أو غير التخل لاحدهما وثمر الاشجار لا تخرق فلا يصح لعدم العلم بالجزئية
لانها ما في ذلك اذا علمت ما ذكرنا علم ان قوله بالجزئية ليس بدلا عما قبله لانه لا يقتضيه ان المقصود
تعلق العلم بالجزئية فقط مع ان المقصود تعلقه بكل منهما كما عات ولو أطلقا قاحل على المناصفة
ولو قيل للعامل الربع مثلا وسكت عما للمالك صح لان الثمر تابع للاصل بخلاف عكسه (قوله
وان تكون الاشجار الخ) شروع في شروط المورد ذكر بعضها وبقى منها كون تلك الاشجار
تخلأ أو غنابا مغروسا لم يرد صلاح ثمره واه اظهر أم لا فلا تصح على غير تخل أو غناب استقلاله
كعين وتفايح ومشمش وصنوبر بوزن سقر جمل وبطيخ لانه ينمو بغير تعهد أو يتخلو عن العوض
كالصنوبر ولا على ودي بغيره وبته هذه والثمره بينهما ما كالموسلمه بذرايزعه ولا على ما بدا
صلاح ثمره لغوات معظم الاعمال ولا على مهم كاحد البس متانين وان عين في المجلس اذا المساقاة
لا مجلس لها لان عقدتها جائز والربح فيها من رأس المال بخلاف القراض فان عقدته لازم
وربحه من عين الاصل فاحتيط له ولا على غير مرئي وان روى في المجلس لاسم (قوله وان تفر

في المدة غالباً) خرج به ما لو قيد مدة لا يثمر فيه أصلاً كأن ساقاه على نخيل صغير أو أحقل الانهار
وعدمه فلا تصح المساقاة وللعامل في الثانية أجرة المثل وكذا في الأولى أن جهل الحال فإن علم
أو ظن أنه لا يثمر في ذلك الزمن فلا يثني له والمرجع في المدة المذكورة إلى أهل الخبرة بالشجر بتلك
الناحية ولو قدر مدة يثمر فيها غالباً فاتفق أنه لم يثمر لم تنفسخ المساقاة ويلزم العامل اتمام العمل
ولا أجرة له كما لو قارضه فلم يبرح وكذا لو تلف الشجر بأفة أو غصب ولو انقطع الماء أو أمكن
رده لم يلزم المالك رده وللعامل الفسخ فان تعدد رده وتلف الثمرة كالتماف بأفة ولو أغرق قبل
السنة المعينة أو بعد هذا اختص به المالك ولا يثني للعامل من ثمرة ولا أجرة أن قطع بأنه لا يثمر إلا
في تلك السنة لأنه حينئذ لم يطمع فيما سبق أو تأخر فان جوز الانعام أصح حصته ولو ساقاه
عشر سنين مثلاً والثمرة لا توقع إلا في العاشرة صحت والاعوام بمنزلة الاثني عشر في العام الواحد
فان وجدت قبل العاشرة أو بعدها فلا يثني له في الثمرة بالقياس السابق اذ لم يطمع في ثمنها ولا
أجرة له أيضاً ولو أدرست الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بالأجرة وأخذ حصته ان جوز
الادراك قبل مضي المدة فان تأخر ادراكها عن المدة بأن انقضت وهي طالع أو بلغ فلا عامل
حصته منها ان جوز الادراك كما مروى على المالك التعهد والتعقيب إلى الادراك والمراد بالادراك
الجداد كما مروى ولو كان الشجر مما يثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة
والثانية بعدها فاز بالثانية المالك على الأوجه (قوله) وأن لا يشترط على العامل ما ليس من
جنس أعمالها أي كبناء الجدران فان أطلق بان لا يشترط شيء كان عليه كل عمل يحتاجه الثمر
أصلاحه وتخليته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر أي مجرى الماء من طين ونحوه وأصلاح
أجابين يقف فيها الماء يشربه شرباً جاجين الغسيل جمع اجانة وتلقيح الفحل وتنحية حشيش
وقضبان مضر بالشجر وتعمير بئر للعنب جرت به عادة وهو أن ينصب أعواد أو يظلمها بشيء
كالبرص ويرفعه عليها وحفظ الثمر على الشجر وفي البيدر عن السرقة والشمس والطيور بأن
يجعل كل عنقود في وعاء يحميه المالك كقوصرة وجسد أده أي قطعه وتجنيفه وعلى المالك
ما يتصد به حفظ الشجر ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان البستان وحفر نهر وأصلاح ما ينهار
أي سقط منه وعليه أيضاً الاعيان وان تكررت كل سنة كطلع الناقع والقاس والمخبل وكل
ما وجب على العامل له استجار المالك عليه وما رجب على المالك لو فعه له العامل باذن المالك
استحق الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله اقض ديني وبه فارق قوله له اغسل ثوبي ويملك العامل حصته
من الثمر بالظهور له ان عقد قبل ظهوره وفارق القراض حيث لا يملك فيه الربح إلا بالقسم
أو التخصيص مع الفسخ بان الربح وقاية لرأس المال والتمريس وقاية للشجر أما اذا عقد به
ظهوره فيملكه بالاعتد (قوله) وباليد بان يسلمه مفتاح المديقة لئلا يتمكن من العمل متى شاء فلو شرط
عمل المالك معه ولو مع يد العامل فسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه نظير ما يأتي في القراض
بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك أه أفاده مر (قوله المطلق) بأن قال ساقيتك
على هذه الانهار على ان تعهدا (قوله على العرف الغالب) أي ان لم ينص الاصحاب فيه
على أنه على العامل أو المالك ولم يقدم عليه عرف سابق له ولا فلا يعمل به فقوله في شرح المنهج
وظاهر انه لو جرت عادة بان شيأ من ذلك على المالك اتبعت بتعين عمله على ما ليس للاصحاب فيه

في المدة غالباً وان لا يشترط
على العامل ما ليس من
جنس أعمالها وان يتفرد
بالعمل وباليد ومعرفة
العمل ويجعل المطلق في
كل ناحية على العرف
الغالب

(قوله فاتفق أنه لم يثمر) أي
أصلاً لم تنفسخ ويلزم
العامل الاتمام أي بقية
المدة بخلاف المسئلة بعد
فان الانعام فيها تأخر ادراكه
فتقطع مع كون الانعام حصل
في المدة المشروطة (قوله)
فاز بالثانية المالك) أي
حيث لم يجوز العام
التأخر أما الأولى فيشارك
فيها حيث جوز التقدم
والا فلا يثني فيها أيضاً على
قياس ما مر (قوله) وبه فارق
قوله اغسل ثوبي) اذ لا
يجب على الشخص غسل
ثوبه بخلاف نحو قضاء
الدين (قوله) بخلاف شرط
يعمل غلام المالك) لعل
الفرق ان الغلام كالآلة

نص ولم يقدم عليه عرف آخر هذا اذا كان عرف غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزما اه
 افاده مر (قوله ذكر النخل) أي ولو من فردة عن الاثبات على المعقد (قوله صاحب
 النخل) اسم كتاب لادام الخفاف قال مر وقد ينزع فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره للقديم اه وقد علمت أنه المعقد (قوله كالمقل) قال في القاموس المقل
 بالضم الكندر الذي يتدخن به اليهود وصنع شجرة ومنه هذى وعربى وصقل والكل نافع
 السعال ونفس الهوام وتنقية الرحم وتسهيل الولادة وانزال المشيمة وحصاة الكلية والرياح
 الغليظة مدرها هي من محمل الادورام والمقل المكي ثم شجر الدوم وهو شبيه بالنخل في الصورة
 وغره قابض بارد مقول للمعدة اه باختصار وقرر شيخنا عطية أن غر الدوم المذكور نافع للسعال
 أيضا (قوله لانه لازكاة في غره) أي بخلاف العنب فإنه وان لم يرد فيه نص لكنه في معنى ما ورد
 فيه مجامع وجوب الزكاة وجوزها القديم في سائر الاشجار المنفردة استقلالاً لا كتبوتها مع اه
 (قوله تجوز) أي المسافة على غير النخل والعنب تبعاً لهما كما في زراعة وعبارة مر ونصح
 على اشجاره غرة تبعاً للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت راقدها الماوردي بالقبلة
 بشرط الركني بمخارجه مذكراً لاداءها بالسي نظير المزارعة وعليه فيماني هنا جميع ما يأتي من
 اتحاد العامل وما بعده اه وبه يدفع توقف الشو برى (قوله ويخالفان) أي النخل والعنب
 (قوله في أربعة أمور) أسقط خامساً وهو جواز استعراض غرتهم لا مكان معرفتهم بالحرص
 فيها وتعد الحرص في غيرها (قوله المحرص) أي تأنيبه فيهما دون غيرهما فلا يتأني فيه لاستتاره
 بالاوراق ومعنى الحرص الحذر والتخمين (قوله في محالها) منها هذا الباب بالنسبة للمسافة
 لانها قدمت فيه قبل قوله ويخالفان الخ فاندفع قول قل في قوله لما مر تغليب المأني على
 الحال (قوله بالتأبير) أي بوجود التأبير وتأنيبه فيه بخلاف العنب فإنه لا يتأني فيه لاستتاره
 هذا هو معاد اثنين وأما قول الشارح أي بمسئلته وهي الخ فخالف لقاده كما علمت وفاسد أيضاً
 من حيث الحكم فان كل شجر يبيع وعليه غر موجود فان كان ظاهراً بتأبير أو غيره كذا انط
 النور للبائع والافلام شترى إلا أن يشترط خلاف ذلك كما تقدم فلا فرق في هذا بين النخل
 وغيره بل المدار على الظهور بتأبير أو غيره كما علمت (قوله لانه مستتر) مقتضى العلة عدم الفرق
 بين النخل وغيره فيخالف ما ادعاه من اختصاص هذا الحكم بالنخل (قوله والمزارعة الخ) وهي
 واقعة الآن في الارياق وكذا المخابرة وتسمى عندهم بالمشاطرة وتقع في مثل العنب والخوخ
 فيدفع له الارض ويرزعا العامل يذمر عنده وكذا القمح ووقوع الغاية الآن أكثر من
 الأولى (قوله فهي مخابرة) مأخوذة من التأبير وهو الاكراي الحرات أو من الخبرة بالضم
 وهي النصيب الذي يأخذه لا كار (قوله مطلقاً) أي مستقلة أو تابعة لمسافة وقد نظم
 ذلك المحشي بقوله

مزارعة بطلانها مستقلة • مخابرة بطلانها مطلقاً نقل

وصاحب بذر مالك الارض في التي • بدأ فابذر في الأخيرة من عمل

قال في شرح المنهج وانما لم تصح المخابرة تبعاً كالمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النور
 من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقاً تبعاً لابن المنذر وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما اذا

وشمل كلامهم مذكور
 النخل وبه صرح صاحب
 النخل (ولا تجوز في
 غيرهما) كالمقل لانه
 لازكاة في غره فاشبهه غير
 المتحر (الاتبع لهما) فقبول
 كالمزارعة (ويخالفان
 غيرهما في) أربعة أمور
 تجرى فيهما دون غيرهما
 (المحرص و) وجوب
 (الزكاة) صحة (العرايا
 والمسافة) لما مر في محالها
 (ويزيد النخل على العنب)
 كغيره (بالتأبير) أي بمسئلته
 وهي انه لو يبيع شجر عليه
 غر لم يبعه الا غر النخل قبل
 التأبير لانه مستتر (والمزارعة
 ان ينفق على أرض)
 مالكها (لم يرزعا بغيره
 مع لوم مما يخرج منها
 والبذر من المالك فان
 كان من العامل فهي
 مخابرة وهي) أي المخابرة
 (باطلة) مطلقاً انتهى عنها
 في خبر الصيحين وهذا
 من زيادتي

شرط لو اذرع قطعة معينة ولا غير أخرى والمذهب ما تقررو ويحجب عن الدليل المجوزها ما
 جمعه في المزارعة على جوازها تبعاً أو بالطريق الآتي وفي الخبرية على جوازها بالطريق الآتي
 اهـ (قوله فلو أفردت بها) أي بالخبرة والافراد ليس بقيد لما مر من أنها باطلة مطلقاً فكان
 الأولى أن يقول فلو حصلت أو وجدت (قوله فالمغل للعامل) أي لأن الزرع تابع للبذر ولو كان
 البذر له ما فالغلة له ما وكل على الآخر أجرة ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه اهـ أفاده
 مر (قوله وعليه المالك الأرض الخ) أي أجرة من عملها وان زادت على الخراج (قوله وطريق
 الخ) أشار بذلك لحيلة تسقط الأجرة وتجعل الغلة مشتركة بين المالك والعامل وقوله ولا أجرة
 أي على العامل للمالك (قوله بنصف البذر) أي ويساه المالك لأنه لا يتحدد القابض والمقبض
 وقوله ونصف عمله عطف على نصف قبله وهو مسلط على قوته ومنافع دوابه وآلاته أي نصف
 ذلك واختاره الجاهل في الأول والمذكورة للضرورة (قوله وكذا المزارعة باطلة) وجوزها أحمد
 وقوله لذلك أي لأنه وقوله فلو أفردت الخ التقييد بالافراد هنا ظاهراً لما سياتي أن تصح تبعاً
 (قوله فالمغل للمالك) أي لأنه غناه ملكه ومن طرق جعل الغلة له ما ولا أجرة أن يكثر
 المالك العامل بنصف البذر ومنفعة الأرض شائعين أو بنصف البذر ويعبره نصف الأرض
 شائعين ليعزح له باقي البذر في باقي الأرض فيكون لكل منهما نصف المغل شائعاً لأن المالك
 استحق من منفعة ما بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة بقدر نصيبه من ذلك وتعارف
 الأولى الثانية بأن الأجرة فيها عين وفي الثانية عين ومنفعة ٢ وفيها يتمكن من الرجوع بعد
 الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الأجرة وفي الثانية لا يتمكن من ذلك ومن الطرق أيضاً أن
 يقترض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منفع آلاته
 ومنه أن يعبر نصف الأرض والبذر منه ما لكن البذر في هذه ليس كله من المالك ويشترط
 في هذه الأجزاء وجود جميع شروطها الآتية ولو أذن لغيره في زرع أرضه فخرها أو غيرها
 للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد رهنها أو بيعها من غير إذن العامل لم يصح له ذلك لاعتقاعها
 بدون ذلك العمل المستقر فيها ولأنها صارت موهوبة بذلك العمل الذي زادت به قيمتها كما أن
 الثوب عند فقو القصار موهون بأجرته فله حصة حق يستوفيهما (قوله وعليه له ما من أجرة
 عمله) أي لبطان العقد ولا يمكن إبطال عمله مجازاً ولا فرق بين أن يزرع أو يملك باقية
 أو غيرها على المعقد (قوله ودوابه وآلاته) أي أن كانت له (قوله أي الأرض الخالية) مميت
 بذلك على ضدها وهي ما فيها خضرة حيث تسمى سواد الرويتها من البعد كذلك فلا تسمى
 ما في الأرض المشغولة سواداً أناسب أن يسمى ضدها وهو الأرض الخالية بضده وهو البياض
 لثبوت هذا الاسم للأولى في الجملة اذ هو للجان فيها (قوله بين النخل) البيئية ليست بقييد
 بل المدار على غير الافراد السابق وان لم يحيط بالشجر بأن كان في جانب منه وبعضه من فسر
 البيئية بغير غير الافراد قال في شرح المنهج وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه اهـ وذلك
 كالطبخ وقصب السكر ونحوهما وهو محل الخبر السابق كالمز (قوله ان عسر) هو المراد
 بقول الروضة وأصلها أنه ذرفان تسمى ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة وذكر المتأربعة
 شروط (قوله واتحد العامل) أي لأن عدم اتحاده يخرج المزارعة عن كونها تابعة وكذا

فلو أفردت به الأرض فالغلة
 للعامل وعليه المالك الأرض
 أجرة من عملها وطريق جعل
 الغلة له ما ولا أجرة أن
 يكثر العامل نصف الأرض
 بنصف البذر ونصف عمله
 ومنافع دوابه وآلاته أو
 بنصف البذر ويتبع بالعمل
 والمنافع (وكذا المزارعة)
 باطلة لذلك فلو أفردت بها
 أرض فالمغل للمالك وعليه
 للعامل أجرة عمله ودوابه
 وآلاته (إلا في البياض)
 وان كثر أي الأرض
 الخالية من الزرع ونحوه
 (بين النخل أو) شجر
 (العنب) فتصح المزارعة
 عليه ما للمساواة على
 النخل أو شجر العنب (ان
 عسر عقيم ما) أي النخل
 وشجر العنب (الابقية)
 أي البياض (واتحد
 العامل)

(٢) قوله وفيها يتمكن الخ
 أي في الثانية (قوله وفي
 الثانية) الأولى الأولى

يقال في قوله ولم يفسد بل بين العقدين على ما يأتي (قوله بان يكون) اشارة الى أن المراد باتحاده
ما ذكر لا كونه منقروا الا بضر تعدد (قوله ولم يفسد بل بين العقدين) يؤهم كلامه أن الشرط
وجود عقدين غير منقصلين وليس كذلك بل المراد الاتيان فيهما بعقد واحد كما عبر به
في المنهج بقوله ان العقد عقد واحد حيث قال المراد بفسدهما أن يستقل كل بعقد بان يقول ساقبتك
فيقبل ثم يقول زارعتك فيقبل أيضا اه افاده أرباب الحواشي هنا عبارة المنهاج وشرح مر
والاصح أنه يشترط أن لا يفصل بينهما أي المسافة والمزارة التابعة بل يأتي بهما على الاتصال
لتحصل التسمية وأنه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقبتك على النصف فقبل ثم زارعه على
البياض لم تصح المزارة لأن تعدد العقدين يل التسمية اه وهي صريحة في أن عدم الفصل
غير اتحاد العقد فيمكن حل كلام المتن هنا على ذلك غاية ما فيه أنه عبر بالعقدين نظرا لتعدد
المعقود عليه وان اتحدت الصيغة وبذلك عبارة الاصل حيث قال والاصح أنه يشترط أن
لا يفصل بل قال الشارح أي بين المسافة والمزارة في العقد لانها تابعة لغيرها الاتصال تحصل
التسمية اه وحيث يكون كلام المتن قد أدخل باشتراط اتحاد العقد كما أدخل به صاحب
المنهاج (قوله وان تناخر) نائب فاعل لفعل محذوف أي ويشترط ان تناخر وليس معطوفا
لعدم استقامة عطف المصدر على مدخول الشرط المذكور ومورد التناخر أن يقول ساقبتك
على الفضل وعاملتك على البياض (قوله هو أولى الخ) أي اصدقه بالمقارنة بأن يقول عاملتك
على هذين أو على الفضل والبياض مع أن ذلك لا يصح هذا مراده ولو لم يكن المعقد الصفة فكلام
الاصح هو الاولى (قوله على المسافة) على في كلامه بمعنى عن واصله انما عبر به انظر القول
الاصح وأن لا تقدم لا لقوله وأن تناخر (قوله وعلى ذلك) أي وعلى وقوع المزارة تابعة
بشرطها حل الخ واستشكل بأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم لم كان يدفع بذرا ولم يرد افظ
المزارة في طريق من طريق الحديث بل الظاهر أنهم كانوا يزعمون من ماله هم فهم مخابرون
وحيث فلا دلالة في الخبر على جواز المزارة تبعه للمساافة وتقدم جوابه بأن الزرع الذي لم
يد صلاحه كالذي لم يزرع لم يزرع في الأرض كان فيه ازرع لم يد صلاحه واعلم
أن المسافة لازمة فلو هرب العامل أو عجز قبل القراخ من العمل ولوقبل الشروع فيه وتبرع
غيره بالمال بقي حق العامل وان لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم ا كثرى عليه من ماله ان
كان له مال والا كثرى بموكل ان تأتي نعم ان كانت المسافة على ان يضمن المالك من التسخير
ثم ان تعذرا كثر اؤه اقتض عليه وفي من نصيبه من الثمر ثم ان تعذرا اقتضاه عمل المالك
بنفسه أو اتفق بائنه بذلك شرط فيه رجوعا بأجرة عمله أو بما نفقه فان لم يشهد فلا رجوع له
فان عجز عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فلا التسخير وللعامل أجره عمله وان ظهرت فلا تسخير
وهي لهما ولومات المساق في ذمته قبل تمام عمله وخلف تركه عمل وادبه امامه بان يكثرى عليه
أو من ماله أو بنفسه ويسلم له المشروط فان لم تكن له تركه فلا لوات العمل ولا يلزمه وخارج
بالمساق في ذمته المساقى على عينه فتنسخ عونه ولا تنسخ بموت المالك بل تستقر وياخذ
العامل نصيبه ولو خرج الثمر متصفا كأن أوصى به فله مال أجره عمله سواء علم الحال أو جهله
وكذا لو فسدت المسافة فلا أجره مثله وان علم الفساد

بان يكون عامل المزارة
عامل المسافة (ولم يفسد
بين العقدين) أي عقد
المسافة والمزارة (وأن
تناخر) هو أولى من قوله
وان لا تقدم (المزارة على
المسافة) لانها تابعة لغيرها
الاتصال والتاخر تحصل
التسمية وعلى ذلك حصل
معامله أهل خبر السابقة

(قوله سواء علم حرره)

• (باب الاجارة) •

بكسر الهمزة أشهر من ضمها وفتحها من أجره بالمديون أجره إيجارا ويقال أجره بالقصر بأجره
بضم الجيم وكسر هاء أجرا اه شرح المنهج ويستفاد منه أنها اسم مصدر لها ما خلا قال
أنها مصدر لا مقصود ووردت عقب المساقاة لأن كلا استيفاء منفعة بعوض ولا شرط التاقبت
فيها ولو ارتعدد العمل مع اتحاد العامل فيهما وغير ذلك (قوله اسم للاجرة) أي سواء أخذت
بعقد أم لا وقيل لغة اسم للائابة يقال أجرته بالماء والقصر إذا أثبتته ولا مانع من أن يكون لها
معنيان في اللغة (قوله عقد على منفعة الخ) ذكره سبعة في رد نخرج بقوله على منفعة العقد على
العين كالبيع وبمقصوده التافهة كالشم لكونه فاحشة كترجمة فلا يصح استيجار ذلك وبمعلومة
المنفعة في القراض والجمالة فإن رد العبد والرجح غير معلومين وإن كانت مقصودين وبقابله
للبدل أي الاعطاء غير منفعة فهو الكلب ويقابله للإباحة منفعة البضع فلا يصح اجارة الاماء
للوطء وبعوض العقد على منفعة مقصودة معلومة بالأعوض كهيئة المنافع والوصية بها
واعارتها وهو متعلق بعقد أي عقد كائن بعوض وبمعلوم العوض المجهول كافي المساقاة
والجمالة على عمل معين بعوض مجهول كالخج بالرزق ويؤخذ من التعريف الأركان الأربعة
إذا العقد إشارة إلى الصيغة وهو يتلزم العاقد وهما ركنا والمنفعة والعوض الركنا
الآخران (قوله وقد أوضحته) أي التعريف وقد علمته وقوله مع بيان ما فيه وذلك أنه أورد
عليه أنه غير مانع صدقه على بيع حق المرو على الجمالة على عمل مقصود معلوم بعوض معلوم
كقوله من رد عبيدي من محل كذا فله هذا الدينار وأجيب عن الأول بأنه ليس بيعا محضابا
فيه شوب اجارة وانما يسمى به انظرا لصيغته فقط فهو اجارة مع في فيكون المراد بالاجارة في
التعريف ما يشمل الاجارة للفظية والمعنوية وعن الثانية بأن العلم فيها ليس شرطا إذ كل من
العوض والعمل تارة يكون معلوما وتارة يكون مجهولا ولا كذلك الاجارة فإنه شرط فيها (قوله
والاصل في الخ) لم يأت بدليل من الكتاب واستدل بما وردى بأنه فان أرضعن أمكن
فأقوتهن أجورهن ووجهه أن الأرضاع من غير عقد تبرع لا يوجب أجره والامر فيها
للوجوب وانما يوجبها ظاهر العقد فالمراد آتوهن إذا أرضعن لكم بعقد اه (قوله استأجرا
رجلا) أي أيدها ما على طريق المديونة لما جاز من مكة حين خرجا من الغار لكونهما مسلكا
طريقا غير الجادة اختمهما من المشركين فلا ينافي أنهما كانا يعرفان طريق المدينة والمستأجر
أبو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم فسيب الاستيجار إليه مجاز (قوله من في الدليل) اسم
قبيلة وهو بكسر الدال المهملة وسكون المثناة تحت كاذره عن وابن شرف وعش فقول
لعلامة قل بهملة مكسورة وهمزة ساكنة تجرى على لغة مرجوحة (قوله ابن الأريط)
بضم الهمزة وفتح الراء وسكون الياء وكسر الالف نصفه الارقط ولم يثبت اسلامه (قوله
والحاجة داعية اليها) أي ليس لكل أحد مكر وممكن وخادم فحوزت لذلك كما جوز بيع
الاهيان وهذا دليل على بعد النقي ولم يذكر مثله في المساقاة لعله لشدة الحاجة هنا (قوله
عاقد) أي مكر ومكتر وبشرط فيه ما مكر في البائع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه بغير
حق نعم يصح استيجار كافر لمسلم ولو اجارة عين مع الكراهة ومن ثم أجبر على إيجاره مسلم ويصح

(قوله مصدر المقصود) أي
مصدر مزيد وهو الظاهر (قوله
وأجيب) الظاهر أنه خارج
بقوله مع لومة لأن المراد
معلومة اما بقدر مدة أو
بمحل عمل وبيع حق الامر
ليس فيه واحد من ذلك
تدبر

• (باب الاجارة) •

هي لغة اسم للاجرة وشرعا
عقد على منفعة مقصودة
معلومة قابلة للبدل
والإباحة بعوض معلوم
وقد أوضحته مع بيان
ما فيه في شرح الاصل
والاصل فيها قبل الاجماع
خبر البخاري أن النبي
صلى الله عليه وسلم والعديق
استأجرا رجلا من بني
الدليل يقال له عبد الله بن
الارية والحاجة داعية
اليها وأركان أربعة عاقد

(قوله نعم يصح استيجار كافر
الخ) ولا بد من الأمانة شيئا
بأن

يجاز سقيه لما لا يقصد من عمله كالحج لجواز تبرعه ويصح بيع السيد العبد نفسه لا اجارته
ايها اذ يبعه يرضى الى عتقه ولا كذلك اجارته فاغتفر فيه ما لا يغتفر فيها (قوله وصيغة)
ويجوز فيها خلاف المعاطاة ويشترط فيها جميع ما مر في صيغة البيع الا عدم التانيث وهي
اما صريحة كاجرتك او اكريتك هذا او منافعها او ملكتك كما سئله بكذا فيقبل المكثرى او
كتابة تجعل لك منفعة سنة بكذا او اسكن دارى شهر اياكذا ومنها الكتابة لا بعتك منافعها
سنة بكذا فاديس صريحاً ولا كتابة على المعقد وكلف البيع انظر الشرائع وتنفذ باشارة آخرس
انهمت (قوله وأجرة) وشرط فيها كما سياتى كونها معلومة جنساً او قدراً وصفة الا ان تكون
معيّنة فتكفى رؤيتها فلا تصح اجارة دار او دابة بعمارة وعلف للجهل في ذلك فان ذكر معلوماً
واذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صححت واغتفر اتحاد القابض والمقبض
للحاجة ولو وقع ضمنا وصدق المستاجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره لانه انتمه هذا اذا دعى
قدراً لا تقا في العادة والاحتجاج الى يمينه ولا يكتفى بشهادة المصانع له أنه صرف كذا على أيديهم
لانهم وكلاؤهم ولا يلج شاة بجلدها ولا طعن برمة لا يعض دققة او تخالته للجهل بخيانة الجلد
وقدر الدقيق والابرة في اجارة ذمة كراس مال لم يوجب قبضها في المجلس ولا يبرأ منها ولا
يستبدل عنها ولا يحال بها ولا علمها ولا تؤجل وان عقدت بغير انقضاء السلم في اجارة عين كتن فلا
يجب قبضها في المجلس معيّنـة كانت أو في الذمة ويجوز ان كانت في الذمة الا برأها منها
والاستبدال عنها والحوالة اليها وعليها وتاجبها وتنجل ان كانت كذلك وأطلقت (قوله
ومنفعة) وشرط فيها أن يكون لها قيمة وان تكون معلومة عيناً او قدراً او منفعة مقدورة ان تسليم
حسابها وشرعا واقعة للمكثرى ولا تضمن استيفاء عين فساداً بان لا يتضمنه العقد فلا يصح اكتره
شخص لما لا يتعب ككلمة بيع وان روجت الساعة اذ لا قيمة له بخلاف الكلام الكثير
كاللثة على البيوت ولا يجهول كاحد العبدين ولا آبق ومغصوب وأعمى لحفظ وأرض
لزراعة لا مالها اذ انهم ولا غاب يكفها اعدم القدرة على تسليم المنفعة ولا اكتره لعمادة تجب فيها
نية لها اولتعلقها كالمساكنات وامامتها لان المنفعة لم تقع في ذلك للمكثرى فالاستجار لامامة
مسجد لا يصح ولو من واقعه وأما من شرطه شيء في مقابلة الامامة فانه يستحقه على سبيل الجعالة
فاذا استاجر من يقوم مقامه فيها صح لان نفعه حينئذ عائد على المستاجر ولا اكتره بستان لثمره
لان الايمان لا يملك بعقد الاجارة قصداً بخلافها تبعاً كافي الاكتره للارضاع (قوله والمنفعة
تقدر الخ) يلزم على هذا المخالفة صريح المتن من عود ضمير تقديره على الاجارة ويصرح به ايضا عود
ضمير صحتها الا في علمها او يلزم على ذلك ايضا تشييت الضمائر بالانكته وهو معيب اه افاده
قل ويجاب عن الشارح بانه انما قيل ذلك لان من المعلوم ان الذي يقدره هو المنفعة لا العقد
فهذا هو الذي أحوجه لمخالفة صريح المتن وهو انكته في تشييت الضمائر وتشية ما ليس
بمعيب مطلقاً عند عدم ظهور المعنى فأفاد الشارح رحمه الله تعالى أن في كلام المتن استخداما
وهو من المحسنات البديعية فكيف يعترض عليه في تلك المخالفة (قوله كسكنى الدار سنة)
صورته أن يقول آجرتكها سنة لتسكنها فلو قال على أن تسكني الميجز وكذا لو قال على أن تنفع
بها كما قاله زى ولا بد من تحديدها بالجهات كافي البيع (قوله او بعمل) اى بعمل عمل

وصيغة وأجرة ومنفعة
والمنفعة (تقدر) اما
(بعدة) كسكنى الدار سنة
(أو بعمل)

(قوله فاذا استاجر من
يقوم مقامه) قال بعض
الناس الاولى التعبير
بأنه جاعل لما تقدم قبل
اه وفيه نظر تأمل (قوله
لم يجز) اى لان على تقضى
الشرطية فيلزم عليه
التجيرة على المستاجر وهو
مفسد للعقد اذ لا ارتفاع
ولو بالاجار للغير وتركه

كالطريق فقوله كركوب الدابة الخ قال كركوب عمل والطريق المشار اليها بقوله الى مكة محله
والخطاطة عمل والثوب محله والمنفعة هي العمل لا مغايرة له كما يوهمه ظاهر كلامه فكانه قال
المنفعة اما ان تقدر عدة او تقدر بمحلها اذا كانت عملا فيكون محلها هو الضابط اهلها بلها التها
وعرف الثوب اشارة الى انه لا بد ان يكون معينا او موصوفا في الذمة ولذا قال في المنهج وخياطة
ذا الثوب فلو قال لخطب لي ثوبا لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد من الثوب من قميص او غيره وان
يبين نوع الخطاطة اهي رومية بغرزتين او فارسية بغرزة الا ان تطرد عادة بنوع فيجعل المطلق
عليه اه بزيادة (قوله فلو جمعهما) اي المدة ومحل العمل اما لو جمع بين المدة والمحل ففقط
كأنه تاجر فك لا بناء أو الكتابة أو الخطاطة شهرافانه يصح ولا يدخل في ذلك زمن العبادة من
طهارات وصلاة ولولائه لانه مستثنى شرعا ولا يقتصر بسببه شيء من الاجرة ولو صلى ثم قال
كنت محدثا يمكن من الاعادة وسقط من الاجرة بقدر اداء الثانية (قوله لخطب الثوب) اي
او اجرت الارض او يني هذه الحائظ وقوله يفاض النهار هو من طلوع الشمس الى مغربها
واحد ترزبه عما بعد الفجر الى الطلوع فانه لا يسمى يفاض لانه يحتاج في الخطاطة حينئذ الى
مصباح ويحتمل ان الاضافة للبيان ويسمى النهار كما يفاض لعدم الاحتياج فيه الى مصباح
غالب او قوله لم يصح اي وان كان الثوب صغيرا يفرغ عادة في دون النهار خلافا للـ بيكي وغيره
لانه قد يعرض له عائق عن اكماله في ذلك النهار ثم ان قصد التـ دير بالمحل وذ كروا انهار
للتجمل فقط صرح لان الزمان حينئذ غير منظور له رأسا عند العقدين اه أفاده مر (قوله
المـ بالمدة) اي ان قدرت بالمدة فان قدرت بمحل العمل لم يشترط الا العلم بالاجرة فلو لم يعلم
بالمدة كما جرت الدار كل شهر بدينار لم يصح فلو قال هذا الشهر بدينار وما زاد فصاحبه صرح
في الاول فقط والوجه انه يصح تقدير مدة الكفى ببعض يوم معلوم لانه قد يتعلق به غرض
مسافر والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند اهل العرف لذلك المحل يحسن بذلك
المسال في مقابلتها وقيل أقلها يوم وقيل ثلاثة (قوله والاجرة) اي وعمله ما بالاجرة فلا تصح
لاجارة مع الجهل بها بل يجب اجرة المثل بنحو ارضيك او ماترى الاما يسرك او لا تخشى من
شيء وغلاك الاجرة بالـ قد معينة كانت أو في الذمة ملكا مراعى بمعنى انه كلما مضى زمن على
السلامة بان أن المأزج استقر ملكه منها على ما يقابل ذلك ان قبض المكترى العين أو عرضت
عليه فامتنع فلا تـ تقرر كلها الا بعض المدة سواء اتفق المـ كترى أم لا تاتف المنفعة تحت
يده ولو قبض الناظر اجرة محبة له وصرفها على ارباب الوقف ثم اتفق الوقف عنهم الى غيرهم
بان كان وقف ترتيب رجوع من حق البطن الثاني على الاول لاعلى الناظر ولا على المـ تاجر
وهذا هو المقعد (قوله وان لانت شرط به قد) في العبارة قلب والاصل وان لا يشترط بها
اي فيها عقد آخر والمعنى وان لا يتعلق به عقد آخر على طريق كونه شرط فيها كقوله آجرتك
داري سنة على أن يبيعني كذا او تعرضني كذا ولو قال وان لا يشترط فيها عقد لكان أوضح
وبعضهم جعله على ظاهره والمعنى وان لانت شرط في عقد آخر كبعثك كذا بشرط ان تؤجرني
كذا فيكون كل من البيع والاجارة باطلا وهو وان كان محصا لكانه حينئذ شرط غيرها لالها
والكلام في شروطها (قوله وقيل لا يشترط) اي هذا الشرط فيصح أن يشترط فيها عقد آخر

كر كركوب الدابة الى مكة
وخطاطة الثوب فلو
جمعها ما كان استجره
لخطب الثوب يفاض النهار
لم يصح لان المدة قد لا تفي
بالمـ مل (وشرط صحتها)
اي الاجرة (العلم) اي علم
العاقدين (بالمدة والاجرة)
فلا تصح مع الجهل بل بشئ
منها لا يفر (وان لا يشترط
بعدة آخر) كما في البيع
وقيل لا يشترط

(قوله شرط غيرها) قد
يقال بل هو شرط لها اذ
المعنى يشترط لها ان لا تقع
مشروطة في غيرها والا
فـ بدت ان اعتقد اصة
الاول وفيها ما عليه كما

وقوله والترجيح أي بالاختصار على الأول في المتن (قوله وأن يتصل الشروع الخ) أي أن لا تؤجل
 في اجارة العين بخلاف اجارة الذمة كما سبأ في الشرح وعبارة المنهج وشرحه وصح تأجيلها
 أي المنفعة في اجارة ذمة كالمزمت ذمتك حل كذا إلى مكة غرة شهر كذا كالمزمت لا في
 اجارة عين فلا يصح الاكثر بالمنفعة قابلة كاجارة دار سنة أولها من القديع العين على أن
 يسلمها غدا اه (قوله الا في اجارة الخ) استثنى سبع صور خمس بصريح العدو وثلاث تحت قوله
 وغيرها (قوله تلي مدة اجارة) خرج بذلك ما لو فصل بين المدين فانه لا يصح جزاها وخرج بقوله
 قبل انقضائها ما لو قال آجرتكها سنة فاذا انقضت فقد آجرتكها سنة أخرى فلا يصح الثاني
 كما لو علق بجي الشهر وشمل كلامه الموقوف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين
 فآجره الشاظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالمدة عدم صحة العقد الثاني
 لمخالفته شرط الواقف لان المدين المتصاير في العقدين في معنى العقد الواحد اه أفاده مر
 (قوله للمالك منعهما) متعلق باجارة وصورة ذلك أن يؤجر زيد داره لعمر وسنة ثم تارة يبيعها
 عمر وتحت يده وتارة يؤجرها للبكر تلك السنة لان المالك لا يجره أن يؤجر بخلاف المستعير
 فلزيد مالك الدار أن يؤجرها السنة الثانية لعمر وان بقيت تحت يده وبكر ان آجرها لعمر وله
 ولا يجوز له في هذه الحالة أن يؤجرها لعمر وعلى المدة عدم ملكه المنفعة وقوله ان لم يكرأى
 المكثري وقوله وغیره عطف على المكثري فمالك المنفعة اثنان اما المكثري الاول أو المكثري
 الثاني ان آجرها المكثري الاول له ومنه ما في ذلك الموصى له بالمنفعة فلأوصى لعمر ومنفعة
 داره سنة ثم مات فلوارث أن يؤجرها له السنة الثانية وكذا المعتبرة المستحقة للسكنى بالاشهر
 اه استخبارها المدة التي تليها وعبارة المنهج وشرحه وصح كراهي مالك منعهما مدة تلي مدته
 لاتصال المدين فدخل في ذلك ما لو آجرها لزيد مدة فآجرها لزيدا لعمر وتلك المدة فيصح
 ايجار عامدة تليها من عمر ولانه مالك المنفعة الا من زيد خلا للفقهاء فتعبر بمالك المنفعة
 أولى من تعبر بالمستأجر اه أي لشموله الموصى له والمعتدة كافي مر اذا علمت ذلك فقول
 الشارح وهو المكثري ليس بجيد فكان الاولى ان يقول كالمكثري الخ (قوله وخاف الفقهاء)
 ضعيف (قوله فخصر العصة) أي عصة اجارة المدة الثانية في المكثري مطلقا أي سواء بقيت تحت
 يده أو آجرها لغيره ومحل المخالفة هو الصورة الثانية ولو تقابل المؤجر والمستأجر الاول صحت
 الاقالة ولا تنسخ الاجارة الثانية كما قاله مر (قوله في كراهي العقب) أي الكراه المشغل على
 لعقب بضم العين جمع عقبة أي نوبة قال في الخلاصة هو فعل جعل القوله عرف به حيث بذلك
 لان كلامه ما بعقب صاحبه ويركب موضعه وفي حديث البيهقي رضي الله عنه من مشى عن
 راحته عقبة فكأنما أعنت رقبته وفسر صاحب سنة أميال فلهذا وضعها لغة ولا يتقيد ما هنا
 بذلك اه أفاده مر (قوله أي النوب) جمع نوبة وقوله وهو أن يؤجر الخ صور ذلك بصور
 ثلاث (قوله وبين البعض الخ) في كلامه مخالفة للقاعدة النوبة من وجهين الاول تعريف
 البعض باللام والثاني تقنيته وكلاهما ممنوع كما نقله أبو حيان في الثاني وعلمه بالاستغناء
 عنه بتثنية جزء التمساني عن أئمة الصحوة في الاول يمكن جوزه الزمخشري فشاع في السنة
 المصنفين ومتأخري النماء والمكان ثابتان لكل أيضا فاذا لم يبين البعض ولا عادة كأن قال

والترجيح من زيادتي (وأن
 يتصل الشروع في استيفاء
 المنفعة بالعقد في اجارة
 العين) فلو آجره دار السنة
 القابلة لم يصح كالمزمت
 على أن يسلمها في السنة
 القابلة (الا في اجارة مدة
 تلي مدة اجارة) سابقة
 (قبل انقضائها للمالك
 منعهما) وهو المكثري ان
 لم يكرأى العين المستأجرة لغيره
 وغيره ان آجرها له فتصح
 الاجارة وان لم يحصل
 الاتصال المذكور لاتصال
 المدين كالأول كراهي المدينين
 في عقد واحد وخالف
 الفقهاء فخصر العصة في
 المكثري مطلقا وتعبر
 بداره من تعبيرة بالسنة
 الثانية (والا في كراهي العقب)
 أي النوب (وهو أن يؤجر
 داره واحد اليه كرها
 بعض الطريق) وينزل
 عنها البعض الآخر أو
 يركبها المؤجر البعض
 الآخر على التناوب
 (أو) يؤجرها (اثنين
 ليركب كل منهما مدة
 معلومة) على التناوب وبين
 البعض في الصور الثلاث

المكركى اذ كبر زمانا وبركها المكركى زمانا يصح ولو آجره الاثنين وسكت عن التعاقب صح
ان احقت ركوبهما جميعا والا فراجع الله هاية كما قاله في شرح المنهج (قوله ثم يقتسمان)
لو قال ثم يتبع الشرط المكان أعسم لشعوره الصورة الاولى والمقصود من ثم الترتيب لا التراخي
ولا يصح ابداهما بلواو كما نوههم قل لا يهاجم صحة تقدم ذلك على عقد الاجارة وليس كذلك
وعبارة مر ثم بعد الاجارة يقتسمان ذلك بالتراضي اه (قوله ثم فرسخ) أشار به الى ان شرط
تاخر نوبة المؤجر عن نوبة المستأجر وهو كذلك ليتصل لعقد بالصفة كما قاله مر وظاهر
كلام الشارح أن ذلك لا يشترط في الاولى قال قل والوجه انه شرطه بالاولى من هذه فلو
قال فيها ثم ينزل عنها البعض الآخر لا فاد ذلك فيها فان قلت اذا كانت المنفعة في هذه الصور
متصلة بالعقد فساوجه استثنائهما من قوله وان يتصل الشروع في استيفاء المنفعة قلت أجيب
بانه استثناء صوري وان المراد ان يتصل الشروع في استيفاء المنفعة بالعقد ويستمر بلا فاصل
هكذا قاله المحشي وقد يقال لا حاجة لذلك لان الاستثناء بالنسبة للمدة الثانية في الصورة الاولى
وللبعض الثاني في الثانية وهم غير متصلين بالعقد فلا اشكال (قوله من ضرورة القسمة) ظاهر
كلامه ان هذا في غير الاولى ويمكن شموله لها على بعد فتراد القسمة بينه وبين الدابة فلا يلزم
خاؤها عن التعديل (قوله لا يؤثر) خبر التأخير وقوله كالأمر المشترك فان لكل واحد أن
يسكنها شهرا (قوله ومحل اعتبار البيان الخ) واذا ينافر اذ السير في يوم ونقص في آخر فلا
جبران ويسيران بعده على الشرط ولو أراد أحدهما التمس او المجاوزة لخوف أو غصب او
نهب لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه اه أفاده خضر (قوله كيوم ويوم) كافي طريق سيدي
احمد البدوي رضى الله عنه وقوله كفرسخ وفرسخ وكذا دارودار من دور رب الحجاز (قوله
دون النزول الخ) فاذا نزل أحدهما النحر واستراحة أو علف دابة أو عذر لم يحسب زمن النزول
لذلك لان نفس الزمان غير موصود وانما المقصود قطع المسافة (قوله ولو اختلفا فحين يركب
أولا) اى في الصورة الثالثة لما مر من اشتراط تاخر نوبة المؤجر ونوبة النزول في الاولين قال
مر ويجوز انهما ما جعل النوبة ثلاثة أيام فاكثر وان خالف العادة او ما اتفقا عليه في العقد
حيث كان لا يضرب الدابة أو بالمائتي ولا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذ من قواهم لا يجوز
النوم على الدابة في غير وقتها لان النائم يشغل ولومات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله اه
باختصار ولو آجر دابته لم يركب شخص نهزل عما كان لم يكن له خيار ولا رجوع على المؤجر
بقسط مانع ولا محل شيء آخر بقدر ما نقص على الاقرب ولو آجرها لهزبل فمن وثقل فينبغي
تخير المؤجر كما خيروا من آجر دابته لمحل حب فتعدي وثقل (قوله والافى اكرام حيوان الخ)
هى من افراد ما قبلها ووجه استثنائها أنه اذا وقع العقد لم يتصل بالمنفعة به لانها بالتمار
او نهال الميديم اتصالها الفصل بالليل فيكون الاستثناء بالنظر للزمن المتأخر نظير ما مر (قوله
الايام دون الليالي) اى او عكسه او بعض الايام بحسب الطائفة (قوله بخلاف غير الحيوان)
كالدواب والتوب اذا استأجرها لا لا تتفاد ليل لافقط أو عكسه فانه لا يصح والفرق ما قاله
الشارح وقوله بمقتضى الاطلاق اى اطلاق العقد (قوله قبل انحصاره) اى فيصحب ايجارها
حينئذ وان سترها الماء عن الرؤية لانه من مصلحتها كقشر الجوز واللوز وان لم يرها قبل وهذا

(ثم يقتسمان) ما لهما من
الركوب على الوجه المبين
كفرسخ للمكركى ثم فرسخ
للمكركى في الثانية ويوم
لاحد المكركين ثم يوم
لآخر في الثالثة ووجه
الصحة ثبوت الاستحقاق
بالا والتاخير الواقع من
ضرورة القسمة لا يؤثر
كأدراك المشتركة ومحل
اعتبار البيان اذ لم تنضب
الطريق فاذا انضبطت
كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ
محل العقد عليه والزمن
المحسوب من النوب زمن
السير دون النزول ولو اختلفا
فحين يركب أولا فروع وفي
معه في الدابة الرقيق (والا
في اكرام حيوان لمحل
مدة على ان يفتق به المكركى
الايام دون الليالي) بخلاف
غير الحيوان وانما اغتفر
ذلك في الحيوان لانه لا يطيق
دوام العمل وهو في الحقيقة
تصريح بمقتضى الاطلاق
(والافى غيرها) من زيادتي
كاجارة الارض التي علاها
الماء قبل انحصاره

ان وقتا فحساره عن ساوقت الزراعة والالتين بطلان الاجارة فلو انحسر عن بعضها دون بعض
انقصت في مال يحسره عنه وثبت الخيار فيما انحسر عنه لا مستأجر لفرق الصفقة عليه
وهو على الفور على المعقد كبقية خيار تفرق الصفقة وخروج بقوله التي علاها الماء اجارتهما
قبيل ربيها فحوزان كان لهما ما دام ثم أو غالب يكتفيها وطلب على الظن انما تروى كارض مصر
فان لم يكن لهما ما دام ثم ولا غالب يكتفيها لم تصح اجارتهما كما ذكر في متن المنهج أو كان لهما ذلك لكن
لم تروى بان شرقت ثبت الخيار فان باءد المجر وساق لهما ما فلا فسخ للمستأجر والافساح الفسخ
فان ساق ما لم يعضه دون بعض تفرقت الصفقة نظير ما مر آتفا ويؤخذ من ثبوت الفسخ فيما
ذكر عدم لزوم اجرة الشرا في سواء أجرها سنة واحدة أو سنين فشرقت في بعضها هذا ان لم
يقتضه بها بغير الزراعة والالزمت الاجرة ولو استأجرها الزراعة سنة وعادتها أن تزرع مرة فقط
وحصد الزرع وبقى من مدة الاجارة شيء فهل يكون حكم الاجارة باقيا الى تمام المدة وهل له
الانتفاع بخوصصة قيمة الغلة فيها قال ميم لم يضر رفيه شيء في درس مروي ينبغي انقطاع حق
المستأجر بشرأخ الزرع فاصاحب الارض أن يؤجرها لغيره حينئذ ولو تواف الزرع وبقى مدة
تحتله نالها ذلك فلو لم تحتله وفعل لزمه أجره المثل لما زاد ولو تأخر الادراك من غير تفصيل
يجب القلع ولا أجره لكن جزم في الروض قاله ميم ولو قال أجرته كما قبلها ومراحو للزراعة
لم يصح الا ان يبين مال الكل من المقبل والمراح والزراعة ما لم يرد تعميم الانتفاع والافلاش شرط
البيان كما لو قال انتفع كيف شئت وخروج بقوله قبل انحساره اجارتهما بعد انحساره عن الاكلام
في صحته فلا اجارة الارض ثلاثة أو وال كما يؤخذ من كلامه (قوله وكاجارة نفسه الخ) أي
وكاجارة دار يملكه غير الما قدين ودار مشغولة بالتمتع يمكن نقلها في زمن يسير لا يتقابل باجرة
وأرض مزروعة يتأخر تفرقها قبل مضي مدة لها أجره أه أفاده مروي (قوله يصح عن غيره) أي
اذا كان ممتلا أو مضموبا (قوله قبل وقته) قال الشوري ظاهره انه بعد دخول الوقت لا يشترط
له ما ذكره في مبرر اه وأقول انما في الشارح بذلك لاجل أن يكون مستثنى لانه ان دخل وقته بان
كان في أيامه فقد اتصل الشروع في المنفعة حينئذ بالاعتدال المعنى للاستثناء (قوله بعد المسافة)
أي بحيث يتقابل باجرة ولم يذكر هذا الشرط مروي وعبارته وكاجارة عين تنحصر للمع عند خروج
قافله بآدم أو تم بينهم للخروج ولو قبل أشهره اذ لم يتأت الايمان به من بلد العقد الا بالسير في ذلك
الوقت ولو في أشهره قبل الميعات ليجزم منه (قوله وكونه) أي عقد الاجارة زمن خروج أهل بآدم
كسابع عشر شوال بالنسبة لأهل مصر فان استأجره قبل ذلك لم يصح وقوله عقبه أي عقب
عقد الاجارة (قوله وخروج باجرة العين) أي المذكورة في قوله وأن اتصل الشروع في استيفاء
المنفعة بالاعتدال في اجارة العين (قوله فيصالح فيها التأجيل) ويشترط كما مر قبض الاجرة في المجلس
ولا تصح الحوالة بها ولا عليها كراس مال السلم فان بقي بعضها لم يصح (قوله كألزمت ذمتك
الحل الى مكة) أي ألزمت ذمتك الحج عن مثلا ومثال اجارة العين أن يقول استأجرت منك
هذه الدابة بدينار مثلا (قوله والمنافع مع اعيانها من ضمان المكري) أي بمعنى انقضاء
الاجارة بتلف اعيان المنافع أو التلف المكري فيرد بقية الاجرة هذا ان كانت اجارة عين أما
لو تلفت العين أو تعييت في اجارة ذمة فيجب ابدائها ويجوز الابدال مع سلامة منها ابرضا مكة

وكاجارة نفسه يصح عن
غيره اجارة عين قبل وقته
بشرطين بعد المسافة
وكونه زمن خروج أهل
بلده بحيث يتبين الخروج
عقبه وخروج باجرة العين
اجارة الذمة فيصالح فيها
التأجيل كألزمت ذمتك
الحل الى مكة أول شهر كذا
لان الدين يقبل التأجيل
كما في السلم (والمنافع) مع
أعيانها (من ضمان المكري
ولو بعد

(قوله ثبت الخيار) وهذا
ان امكن اليه سوق الماء
والا انقصت اه راجع
مروي (قوله ولم يذكر هذا
الشرط مروي الخ) قد يقال
بل اشار اليه بقوله اذ لم
يتأت الايمان به الخ فهو
شرط معتبر لجواز الاستئجار
قبل الاشهر خلافا لما فهمه
فل من كونه شرطا
لوجوب الاجرة فتدبر

لان الحق له كافي المنهج وكان الاولى أن يقول واعيان المنافع من ضمان الخ بدليل قوله في يد
المكترى عليه الخ اذا الضمير للاعيان لان المنافع غير محسوسة فلا يمكن وضع اليد عليها وعبرة
المنهج وشرحه والمكترى أمين على العين المكتراة ولو بعد مدة الاجازة ان قدرت بزمن أو مدة
امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل استصحب بالمال كان كالوديع ومثل المكترى الاجير فانه أمين
ولو بعد المدة فلا ضمان على واحد منهم ما لم يواكترى دابة ولم ينفع بهما فلتقت أو اكرامه لحياطة
نوب أو صبغة فلتقت لم يضمن سواء انشرد الاجير باليد أم لا كان فعد المكترى معه حتى يعمل أو
احضره منزله يعمل كعامل القراض أو باختصار ولو غصبت العين المدة فان استغرق
الغصب جميع المدة انقضت في جميعها وان زال الغصب وبقي من المدة شيء ثبت الخسار
للمدة تاجر على الفور لا يقرىق الصفة عليه (قوله في يد المكترى الخ) تفريع على كونهم امن
ضمان المكترى أى واذا كانت من ضمان المكترى في يد المكترى الخ وفيه جواب عما يقال
كيف تكون بعد القبض من ضمان المكترى والحال أنهم اتحت يد المكترى وحامل الجواب
أن يده عليهم أمانة فقط (قوله الاثبات اليد) أى وضعها (قوله بالانعد) يعلم منه انه لا ضمان
على أجير لحفظ حانوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيه فلا يضمنه قطعا لعدم تقصيره فهو بمنزلة حارس
سكة سرق بعض يوتها أه أفاده م ر ويعلم منه ان خفرا الاسواق عصر الدواب بالارياض
لا ضمان عليهم لعدم تقصيرهم ولا يلزمهم الا بايقاظ الملاك بالنداء لدفع اللصوص فان قصروا
بنوم أو غفوة ضمنوا وان لم يمس لهم الهائم لان ذلك ليس بشرط ولو في أول ليلة خلافا لضمهم
بل الشرط أن يهرقوا ما يجرسونه وخروج بقوله بالانعد ما لو تمدي كان استجره ايرعى دابته
فأعطاهما آخر يرهاها فيضمنها كل منهما أو القرار على من تلفت في يده حيث كان عالما والافعل
الاول وكان اسرف الخباز في الوقود حتى احترق اندبر أومات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن
ويصدق أجير الدابة في اني تعديه اليه يشهد خبيران بخلافه وكان ترك الانتفاع بالدابة فتلفت
بسبب كانه دابة مسمومة اصطفاها اعلم في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها أو فسخها
باللجام فوق عادة فيهما أو أركبها أثقل منه والضمان على الثاني ان علم والافعل الاول أو اسكن
ما كتره حداد أو قصار ادق واپس هو كذلك أو جعل الدابة مائة رطل شعير ابدل مائة رطل
بر او عكسه أو عشرة أقدرة بر ابدل عشرة أقدرة شعيرا فيصير ضمان الدابة لتعديه لا عكسه بان
يحمها عشرة أقدرة شعير ابدل عشرة أقدرة بر الخفة الشعير مع استوائهما (٢) في الجهم (قوله
كالنحلة الخ) مرتبط بقوله في يد المكترى الخ أى كما أن يد المشتري على النحلة المذكورة يد أمانة
اذ لا يمكن قبض الثمرة بدونه فلا يضمن بالانعد وقوله بخلاف طرف المبيع مرتبط بذلك أيضا أى
بخلاف طرف المبيع كطرف السمن وكوز السقاء الذي فيه الماء وفخجان القهوة المأخوذ من
بعوض فان اليد عليه يد ضمان لا يد أمانة فهو عارية مضمونة قرره شيخنا عطية ولو دفع فاروة
لزيان مثلا ليصب فيها زيتا فوضعه في الميزان فانه كسرت فان كان قبل وضع الزيت فيها لم يضمن
أو بعد وضعه ضمن لانه انما يكون طرف المبيع بعد وضعه فيه وهو مضمون على من هو يده
مر بائع أو مشتر واعلم أنه لا أجر له حمل كحافور رأس وخياطة ثوب بلا شرطها وان عرف ذلك
العمل به لعدم التزامها مع صرف العامل منفعة هذا اذا كان سراجا مطلقا التصرف فلو

القبض) فسد المكترى
عليه أمانة اذ لا يمكن
استيفاء حقه الا باثبات
اليد على العين فلا يضمن
بالانعد كالنحلة التي تشتري
فترتها بخلاف طرف
المبيع لانه أخذ المنفعة
نفسه ولا ضرورة الى قبض
المبيع فيه

٣ (قوله مع استوائهما
في الجهم) أى بخلافهما مع
استواء الوزن فان الشهير
أكثر حجما والبراشد رزانة
فيضرب ابدال كل بالآخر كما
م (قوله فهو عارية) تقدم
انه اذا كان الماء بلا عوض
كان مأخوذا بطريق
الاباحة فلا يكون مضمونا
والكوز بطريق العارية
فيضمن فان كان الماء
بعوض لم يكن الكوز
مضمونا لاخذ به بطريق
الامانة استوصل به الى
استيفاء الحق فان تلف
بغير تقصير لم يضمن أه
وإدليل ما هنا طريقة
ضخيفة فقرر

كان عبداً أو محجوراً عليه بفسه أو نحوه استحقها إذا يسوا من أهل التصرف بمنافعهم المقابلة
بالاعراض وكذا لو دخل حيا أو ذنبه بلا إذن فانه يجب عليه الاجرة وان علم به المالك لانه
يجلوسه في حيا صار خاصاً بالملك البقعة بخلاف وضع المناع على الدابة فانه لا يصير خاصاً بها
لانها لا بد فيها من النقل أو الر كوب أو ما لو دخلها باذن كما يقع كثير في مراكب بولاق فلا يجب
عليه أجرة لعدم اشتراطها مع انتفاء الغصب

• (باب العارية) •

ذكرها عقب الاجارة لان كلا في استيفاء منفعة وان كانت بمقابل في الاولى ولا اتحاد شرط
ما يؤجر وما يعارداً أو غالباً ولذا قال الروياني كل ما جازت اجارته جازت عارته واستثنى
من ذلك بعض فروع اه أقاده قل (قوله وقد تخفف) وفيها أيضاً لغة ثالثة وهي عارة بوزن
فاقه وهي مأخوذة من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه
ومجيئه بسرعة أو من التماور أي التناوب وقيل من العار لان في طلبها عار أي عيباً ورد بانه
يأتي وهي وارية وبانه صلى الله عليه وسلم استعاره كذا قيل ورد ذلك بانه لا يلزم من أخذ شيء من
شيء مساو أو مما في جميع الحروف لان دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق ألا ترى أن البيع
مأخوذ من مد الباع مع أن البيع يأتي بخلاف الباع وبانه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم ولم يخلق الدنيا إلا لاجلهم فلا يلحقه عار بالعارية أصلاً (قوله اباحة الانتفاع) أي
عقد يتضمن اباحة الانتفاع وعبارة مر وهي اسم لما يعارى ولا عقد المتضمن لباحة الانتفاع الخ
(قوله بما يحل) متعلق بالانتفاع فلا بد أن يكون الانتفاع مباحاً ولا بد أيضاً أن يكون مقصوداً
فلا يعار ما لا تقع به كما رز من ثم ما يتوقع نفعه كجيش ص غير نصح عارته على الوجه حيث
كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بزمان يمكن الانتفاع به فيه والافلا ولا ينافي ذلك اشتراط وجود
النفع حال العقد في الاجارة ما قبل المتأخر بوضوح خلاف ما هنا ولا آله هو وأمة مشتهرة بتقدم
أجنبي فان كانت غير مشتهرة لم يصرحت عارتهما أو كبر أو قبح لم تصح ولا نقد اذ معظم المقصود
منه الاخراج نعم ان صرح بعارته للترين به أو للضرب على طبعه أو نوى ذلك صحت لا تخاذ هذه
المنفعة مقصداً وخرج بقوله مع بقاء عينه عارة طامام لا كل ونحوه لوقود فلا تصح لان
منفعة ما يستلها كهما وكون الاعارة لاستئادة المنفعة هو الغالب وقد تكون لاستفادة عين
كاعارة شجرة أو شاة أو ثمر أو دواة لاخذ ذئبة ودر ونسلي وما وجب اذا اتصل في العارية أن
لا يكون فيها استئلاك الممار لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحقق الاشئوني فقال ان
الحد والفسل ليس منة فنادى بالعارية قبل بالباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهي التوصل
لما أبيع وكذا الباقي اه أقاده مر (قوله على البر) هو اسم جامع لأنواع الخبر ومنه العارية
والتقوى اجتناب المحرمات وهي تقوى العوام اما تقوى الخواص فهي اجتناب المباحات
من شهوات النفوس وتقوى خواص الخواص اجتناب ما عدا الله تعالى بان لا يشغل سره بما
سواه وهذا هو المطلوب بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته بان يطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى
ويشكر فلا يكفر وهي غيرة منة وخفة عند أهل الحقيقة وأما أهل الظاهر فقال بعضهم انها
منسوخة باتقوا الله ما استطعتم وقال بعضهم لا نسخ اذ لا يصار إليه إلا بشرط لم توجد بل المراد

• (باب العارية) •

بتشديد الياء وقد تخفف
وهي لغة اسم لما يعار
وشرعاً اباحة الانتفاع بها
بحل الانتفاع به مع بناء
عينه والاصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى وتعارنوا
على البر والتقوى وقوله

أن بطاع فلا يعصى بحسب الاستطاعة اهـ ويمكن رد كلام أهل الحقيقة إليه (قوله) ويعنعون
 الخ) صدر الآية يدل على الوجوب لما فيه من الوعيد الشديد حيث قال ويل أي هلاك
 وعذاب المصليين الموصوفين بالصفتين المذكورتين ويل للذين يعنعون الماعون وكانت
 كذلك في صدر الإسلام ثم نسخ وجوبه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المسلم أن يأخذ مال
 أخيه إلا عن طيب نفس وقيل لا دلالة في الآية على الوجوب والويل مرتب على المجموع أعني
 ترك الصلاة والرياء أو محمولة على حالة اضطرار المستعير فان العارية تعتبرها الأحكام اذ هي
 مستحبة أصالة اجاعا وقد تكون واجبة فقط كعارة نحو ثوب لدفع مؤذ كرا أو برد أو لمن
 نوقت صحة صلته عليه بأن لم يجد ما يستتر به وكعارة معنف لمن لم يحفظ الفاتحة وكعارة
 ما كتب عليه بنفسه أو مأذونه السماع أو الرواية بأن حضر كتاب أحاديث مثلاً على
 شيخ وصحبه وكتب عليه أنه من فلان أو رواه عنه فيجب عليه إعارته لنفسه المستعير فان
 من جهة طرق الإجازة الكتابية من نسخة مكتوب عليه ذلك وكعارة السكين لذبح حيوان
 محترم يخشى موته واستشكل بأن إضاعة المال إذا كان سببها تركه كالتحريم وأجيب بأن الحيوان
 قد يكون لهجور بحضرة رايه هكذا قاله الحنفى ومقتضاه أنه لا يجب إعارته السكين لذبح
 الحيوان المذكور إذا كان أغبر محجور عليه وأيس كذلك كما يؤخذ من إطلاق عبارة مر
 فالأولى في الجواب أن يقال محل كون إضاعة المال لا تحرم إذا كان سببها تركه كما لم يكن المالك
 عاجزاً وهو يريد عدم التلف أما إذا كان كذلك كما هنا فان المالك عاجز عن السكين ومراده
 عدم تلف الحيوان فيجب إعارته وتحرم إضاعة المال حينئذ وكعارة الحبل لانتقاد غريق قال
 الأذرى والظاهر من حيث النسبة وجوب إعارته كل ما فيه أحياء هبة محترمة ولا أبرة مثله
 وتكون حراماً كعارة الأمانة من أجنبي والصيد من محرم والحبل والسلاح من قاطع الطريق
 والباقي إذا غلب على الظن عصيانهم بذلك ومكر وهمة كعارة المسلم من كافر وتكون مستحبة
 أصالة ومباحة كالعارة لغنى كأن استعار من له ثوب مستغنى عنه فبأن له ثياب كثيرة وقولهم
 ما كان أصله الاستحباب لا تعزبه الإباحة أمر أغلبي اهـ (قوله) فسر الجاهل ورعا يستعيره
 الجاهل الخ) كالقدر والمعرفة والفأس والدلو والابرة وقال على وابن عمر الماعون الزكاة
 والطاعة وقال بكرمة أعلاها الزكاة اهـ محشى (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرساً الخ
 وروى أبو داود والشافى أنه صلى الله عليه وسلم استعار درعاً من صفوان بن أمية يوم حنين أي
 قبل إسلامه فقال أغضب يا محمد وروى أغضب فقال بل عارية مضمونة اهـ أفاده مر بل روى أنه
 استعار درعاً فحوماته واختلف في قوله صلى الله عليه وسلم لم مضمونة فقال الشافى صفة
 موضوعة لأن وضع العارية ذلك وبني عليه أنه مضمونة مطلقاً وقال أبو حنيفة مضمونة وبني عليه
 أنها لا تضمن إلا بالشرط (قوله) فركبه) أي الأثرس لأنه يطلق على الذكر والأنثى ويقال للأنثى
 أيضاً جرة وركبة بفتح الراء وضم الميم وفتح الكاف (قوله) وهو من يصلح للتبرع) أي بان يكون بالغاً
 عاقلًا حرًا رشيدًا لأن العارية تبرع باباحة المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير إذن
 سيده ومحجور سفيه ولولته نفسه حيث كان ذلك العمل مقصوداً بأن كان يقابل بأجرة ما لا يقصد
 من عمله لاستغنائه عنه كشرائه خبر فيصح أن يعبر نفسه لذلك ومثله محجور الفاس فلا تصح إعارته

ويعنعون الماعون فسر
 الجاهل ورعاً يستعيره
 الجاهل ورعاً يستعيره
 وخبر الصحابي أنه صلى
 الله عليه وسلم استعار فرساً
 من أبي طلحة فركبه
 وأركنهم أربعة معبر وهو
 من يصلح للتبرع ويستعير
 وهو من يصلح للتبرع عليه

(قوله) فسر إعارته الخ
 اهـ فظاهر أن وجوب على
 المالك نفسه بل ذلك اهـ
 حرر ونامل وفي ع ش
 على مر وقول وسيم على
 مع أن عدم الوجوب عليه
 لا ينافي إعاقته إذا أراد
 حفظ ماله

قوله بفتح الراء وضم الميم
 الخ الذي في القاموس
 والصاح والمصباح أنها
 يفهمات منسل رقة وغرة

نعم له اعادة عيّن فمنا لا يقابل باجرة ويشترط في المبيع أيضا اختيار فلا تصح من مكروه وملكه
 المنفعة وان لم يكن مال كالمعين لان الاعارة ترد على المنفعة دون العين وذلك كي لا يستعير
 لانه غير مال للمنفعة وانما أبيع له الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة كما ان الضيف لا يبيع افسره
 ما قدم له فان اعاد باذن المالك صح وهو باق على اعارته ان لم يسم الشاقي فعليه الضمان وله
 الرجوع فيها وان ردها الثاني عليه برئ فان سماه انعكست هذه الاحكام وكوسى له بها
 وموقوفة عليه فله ان يعير باذن الناظر حيث لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه ويطلق على
 المنفعة اختصاصا بهما الماسد ذكر في الاضحية من جواز اعارة ارضية أو هدي قد رجع مع خروجه
 عن ملكه ومثله اعارة كتاب لصيد أو اب لابنه الصغير اذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا يضرب به
 بل جواز استخدا منه في ذلك حيث لا يجوز اعارة منظمة من يده لم منه ومثله الجنون والمبالغ السفية
 فيجوز ان لا يبيعها بالشرط المذكور وليس لاولى اعارة مال المجهور عليه اعدم صحة تبرعه
 بذلك وان صح تبرعه بماله نفسه والشرط صحة التبرع فيما يعيره لا في غيره اه ملخصا من شرح
 المنهج ومم وبذلك علم ان الشروط الثلاثة كما صرح به في معنى المنهج لا اثنان خلافا للحنفي
 (قوله بعقد مضمعه) قيد خرج به الصبي والجنون فانهم لا يصلحان للتبرع عليهم ما لا يعقدون اياها
 اذ لم تكن الاعارية مضمعة كأن استعار من مسـ تاجر اجارة مضمعة أو من مالك بخلاف ما اذا
 كانت مضمعة كان استعار من مسـ تاجر اجارة فاسدة أو من مستعير وما كان هذا القيد شاملا
 للسفية اذ يصح التبرع عليه بالهبة والوصية ونحوهما بالعقد مضمعه على المعقد خلافا لما في شرح
 المنهج وان توقف على قبض الولي أخرجه بقوله وليس بسفية ولو عير كافي المنهج بقوله وفي
 المستعير تعين واطلاق تصرف لكان أولى بخرج بقوله تعين ما لو قال أعرت أحدا كما لا يصح
 وبما بعده الهبة والصبي والجنون والسفية ولا مستعير انا به من يستوفى له المنفعة كان يركب
 الدابة المستعارة وكيله في حاجته أو زوجته أو خادمه لان الانتفاع راجع اليه بشرط أن يكون
 النائب في ركوب الدابة مثله أو دونه مخافة أو خفافة نعم لو ذكر له أن يركبها وزوجته زيف وهي
 بنته أو اخته أو نحوهما لم يجز له اركاب ضرته لان الظاهر أن نفسه لا تسمح بذلك للضرورة نعم لو
 لم تقم قرينة على التخصيص ككون المسماة أجنبية من المعير جازا للمستعير اركاب الضره حيث
 كانت مثل المسماة أو دونها (قوله ومعار) وشروط فيه انتفاع مباح مع بقائه وتقدمت
 محترزاتها قال في شرح المنهج بعد ذكره ذلك وبما ذكر أي من حصر الشروط في المذكورات
 علم أنه لا يشترط تعيين المعارف لو قال أعرت في دابة فقال خذ من دوابي ما شئت همت اه وتخالف
 الاجارة بما مر من انما ما وضعت والغرض لا يمتثل فيها (قوله ويكنى اللفظ من أحد الطرفين)
 أي لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع كأعرتك أو أيجتلك منفعة هذا أو بطابه كأعرتي مع فعل
 من الجانب الآخر وان تأخر أحدهما عن الآخر كالوديعه وفي معنى اللفظ ما مر في الضمان
 من الكتابة مع النية وإشارة الآخر ويكنى اللفظ ولو عامما كاتتـ دم في خذ من دوابي ما شئت
 ولا يكتفى بالفعل من الطرفين الا فيما كان عارية مضمعة كظرف الهـ دية وظرف المبيع ولو قال
 أعرتك فرمى مـ لا تعلقه بعقلك أو لتعيرني فرمى كان اجارة لا اعارة نظرا للمعنى وهو اباحة
 الانتفاع بعوض فاسد بلهالة المدة والعوض فيجب فيه اجرة المثل بعد القبض ومضى زمن
 المـ له اجرة ولا تضمن العين وقضية التعليل انه لو قال أعرتك شهرا من الآن لتعلنه كل يوم

بعقد مضمعه وليس بسفية
 ومعار وصيغة ويكنى
 اللفظ من أحد الطرفين
 والفعل من الآخر (هي)

(قوله أو من مالك) ان كان
 المراد انه كالمستأجر فليس
 كذلك فخر وفي نسخة
 لا من مالك وهي ظاهرة
 تأمل (قوله ما مر في
 الضمان) الاولى ما يأتي
 (قوله من الآن) قال
 الشو برى ليس بقييد بل
 لو أطلق صح وحمل على
 الاتصال بالعقد

بدرهم أولته في فريسة هذا شهر من الآن كان اجارة صحيحة على المعقد ويعلم مما ذكر أن مؤنة
المستعار واجبة على المعقدون المستعير سواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان أنفق لم يرجع
الاباذن حاكم أو اشهاد بين الرجوع ونخرج مؤنته مؤنة رده فهي على المستعير إلا أن استعار
من مستأجر ورده على المالك فتكون المؤنة على المالك كالورد عليه المستأجر واعلم أن الضمان
الواقع في بلاد الأرياف وهو أن يأخذ مالك الدابة دراهم من شخص ويدفعها للمليعة لها
ويأخذ منها باطل والذين مضمون بالمثل والملك مضمون بالمثل أو القيمة لأنهم ما مأخوذان
بالشراء الفاسد والدابة غير مضمونة لأنهم مأخوذون بالاجارة الفاسدة (قوله أي العارية)
يعني في المعار بخلافها في الترجمة فان المراد بها ما هو أهم منه ومن العقد ذكرها في المتن في
الضمان استخدام (قوله مضمونة) أي بدلا أو أراضا حتى لو أعارها بشرط أن تكون أمانة بطات
ولا يعتبر للضمان كفر يابط بل يضمنها وان لم يفرط اه أفاده مر (قوله بقيمة يوم) أي وقت التلف
وان كانت مثلية على المعقد (قوله كالمستأجر) أي المأخوذ لا رسوم هل يجب الأخذ بشترية
أولا فريده والتشبيه في أصل الضمان والأفالمستأجر مضمون بأقصى قيمه ولو مثليا بخلاف المعار
فانه مضمون بقيمة يوم التلف ولو مثليا كما مر والمقبوض بالشراء الفاسد مضمون ضمان الغصب
المؤثر في المثل وأقصى القيم في المتقوم فالضمان في الثلاثة المذكورة مختلف وتقدم ان العارية
غير مضمونة عند أي حنيفة إلا بشرط الضمان وقد وقع ان امرأته شافعية استعارت حليما من
زوجة حنفي وادعت ضياعه فطالبها به الحنفي فقبل له اعل بمقتضى مذهبك اه قرر شيخنا
عطية (قوله الاما استعاره) استثناء من قوله مضمونة وضمان استعاره للشخص المستعير كان
استعار زيدا متاعا لغيره عند عمر ودين له عليه (قوله فريده) قيد في عدم الضمان اما قبله بان
تلف في يد الراهن قبل قبض المرتين فهو باق على العارية واصاحبه الرجوع فيه ويضمن اذا
تلف ابقائه على كونه معارا وقوله فلا ضمان أي لاعليه ولا على المستعير ما ساقى وبقي مالو
تلف بعد فكالك الرهن باداء الدين أو غيره فيقتل فيه ان قبضه المستعير من المرتين ثم تلف عنده
ضمنه وان لم يقبضه منه وتلف عند المرتين فلا ضمان لا على المرتين لان يده عليه يد أمانة ولا على
الراهن لانه لم يتلف في يده ولو اتلفه انسان أقيم بدله مقامه ولا فرق في عدم الضمان عليه ما هنا
وفيها مر بين أن يكون الرهن صحيحا أو فاسدا لانه اذا بطل الخصوص في الثاني وهو الوثقة
لم يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعها تحت يد المرتين (قوله بناء على انه الخ) مفقود حيث
فلا استثناء منقطع أو بالنظر لا ابتداء لانه قبل قبض المرتين له من يد الراهن عارية فقوله ليس
بعارية أي دوامها وقارية تحوات رهنا أما بناء على الضعف من انه عارية ابتداء فيضمن
وعليه يكون الاستثناء متصلا (قوله بل هو ضمان دين) أي صادر ذلك الضمان من المعير لكن
ضمنه في رقبة المعار أي ذاته لا في ذمته أي جعل الدين مرتبة برقبة المعار لا بذمته لانه كما يملك
أن يلزم ذمته بدين غيره فيبغى أن يملك الزام ذلك عين ماله لان كلامهم سما محل تصرفه وبذلك يلفز
ويقال لئلا يدين متعلق بالعين لا بالذمة وحيث دلومات المعير لم يحل الدين له عدم تعلقه بذمته واذا
حل الدين بآء المرتين عرجة مالكة ثم رجع مالكة على المستعير بثمنه (قوله والحق لم يسقط
الخ) هذا جواب عما يقال لم يضمنه المستعير الذي هو الراهن وحاصل الجواب انه انما لم يضمنه

أي العارية (مضمونة)
تعبير أبي داود وغيره العارية
مضمونة (بقيمة يوم التلف)
كالمستأجر (الاما استعاره)
أبرهنة فريده (تلف عند
المرتين فلا ضمان بناء على
انه) ليس بعارية بل هو
(ضمان دين في رقبة
المعار) المرهون والحق لم
يسقط عن ذمة الراهن

(قوله من انه عارية ابتداء)
لعل هنا حذف ودواما
ليغابر ما قبله وقوله يكون
الاستثناء الخ فيه نظر اذ لا
استثناء عليه أصلا راجع

لان الحق متعلق بذمته ولم يقطع عنه بتالف الماعار فلو اراد ان كان فيه اجحاف به (قوله فيشترط
 الخ) تفريع على قوله بل هو ضمان دين الخ أى واذا كان ضمان دين فيشترط الخ كما
 في بقية أفراد ضمان الدين ويحتمل انه تفريع على قوله ايضاً أى عن دينه أى واذا كان ما ذكر
 فيه رهن عن دين فيشترط الخ كما في بقية أفراد الرهن عن الدين والاول اقرب (قوله جنس
 الدين) ككونه ذهباً أو فضة وقدره كعشرة وصفته كصحة أو كسر (قوله لم تجز مخالفته) فان
 خالف ولو بان يعزله زيداً في رهن من وكيله وعكسه أو يعزله لولي محجور فيه رهن منه بعد كماله
 صار ضماناً (قوله لو ذكر قدره) أى من الدين فله رهن بمادونه جاز لان صاحب العين اذا رضى
 برهنه ابالاكثر فبالاقل أولى امالو ذكر أجزالا فله رهن باجل أقل فلا يجوز لاختلاف الغرض لان
 الميرقد يقدر على تخليصه اذا طوالب به بما عينه دون الاقل فلو جوزناه ليس مع ملكه عليه فلا
 يقدر على تخليصه (قوله وكذا لا يضمن) أى ان ذلك من جملة المستثنى وقوله من المكترى محل
 ذلك اذا كانت الاجارة صحيحة والافضل منهم ما ضامن والقرار على المستعير ولا يقال حكم
 القاسدة حكم الصحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن وهو هنا لم ياذن
 له في الاعارة لاجنبى اه افاده في شرح المنهج وقوله او نحوه كما رضى له بالمنفعة والموقوف
 عليه والرجعة اذا احدثت منفعة وسائر من تستحق له المنفعة استحقاقاً لازماً (قوله لانه) أى
 المستعير نائب عن نحو المكترى وهو اعنى نحو المكترى لا يضمن فكذلك المستعير منه اذا القاعدة
 ان كل من اثبت يده على يد ضامنه فهو ضامن وما لا فلا (قوله ولا يضمن ما تلف من الماعار) أى
 من ذاته او صفته فلو اعارته ثوباً باللبس لم يضمن ما انشقق منه او انشقق وان ذهب بجمعه وموت
 الدابة كانهما في الثوب وتقرح ظهرها او عرجها باستهعمال ما دون فيه وكسره سيقاً اعاره
 ليقا تل به كانهما فيه ولو اعاره ما لو ضو أو غل لم يضمن ما انشقق به الاعضاء منه ولا نقص قيمته
 بالاستعمال او اعاره دراة لكتابة منها أو دابة أو شجرة لاخذ للبر والثمره لم يضمن تلك الاعيان
 الماخوذة ثم تقدم عن مر نقلا عن الاثمنونى ان الدرا والنسل ليس مستفاداً بالاعارية بل
 بالاباحة والمستهعار هو الشاة المنفعة هي التوصل لما أبيع وكذا الباقي (قوله باستعمال ما دون
 فيه) خرج ما تلف لا باستعمال ما دون فيه ولو بلا تعلقه به فيضمنه وذلك كسقوط الدابة في بئر
 حال سيرها وغرقها في بحر وعثورها حال ركوبها أو الحمل عليها اه اذا عثرت لشدة ازعاج بحجر
 أو وهدة وعرض الما لعثرت من شئ اذن مالكها فيه كان عثرت في رجل راكها أو في العبد
 الذى اذن في ان يحمل عليها فوقعت وماتت أو انكسرت رجلها أو عرجت ولا ضمان ولا فرق
 في الحالة الاولى بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال
 الماذون فيه أو لا صدق المستعير على المعتقد اعسار اقامة اليقينة عليه ولان الاصل براءة ذمته اه
 افاده مر (قوله لحصول ذلك بسبب الخ) ومنه يؤخذ ان ما تلف في شغل المالك تحت يد غيره
 كان تسلم منه دابته ايروضها أى تعلمها المثلث الذى يستريح به راكها أو ايقضى له عليه حاجة
 لا ضمان عليه حيث لم يفوط لانه نائب ولا يشترط في ضمان المستعير كون الماعار يده بل يضمن
 ولو كان بيد المالك فلو وضع متاعه على دابة غيره وقال للمالك سيرها ففعل فلما تلفت بغير الوضع
 ضمنها كلها الا ان يكون عليه امتاع غيره فيضمن بقسط متاعه فان سيرها المالك بغير امره لم يضمن

(فيشترط ذمته كجنس
 الدين وقدره وصفته)
 ومنها الحلول والتأجيل
 (وذكر المرهون عنه)
 لاختلاف الأغراض
 بذلك واذا ذكر شئ من ذلك
 لم تجز مخالفته نعم لو ذكر
 قدره رهن بمادونه جاز
 وكذا لا يضمن ما استعاره
 من المكترى او نحوه لانه
 نائب وهو لا يضمن (ولا
 يضمن ما تلف من الماعار
 باستعمال) ما دون فيه
 لحصول ذلك بسبب اذون
 فيه

(قوله بل في سقوط الخ)
 أى ببل الذى يقال ان
 حكمها في خصوص سقوط
 الضمان الخ (قوله بقسط
 متاعه) أى وزناً فيما يظهر
 قاله حج

بل المالك يضمن متاعه ولا يعارض ما ذكره قولهم لو ضرر جلاود ابنته فتلقت الدابة في
يد صاحبها لم يضمنها المستعير لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود
وكلامنا في ضمان العارية اه افاده مر (قوله فاشبه ما لو قال اقتل عبدي) أي من حيث
عدم الضمان اذا قتله وان كان قتله حراما أو يصور (٣) بما لو كان العبد مستحقا للقتل بردة أو
نحوها فإنه لا حرمة في قتله (قوله بحسب الاذن) أي بما يقتضيه لا بقدره أخذها بما بعده من ان
له زرع المثل والدون ويؤخذ من ذلك انه لو اعاره دابة ايركها الى محل كذا ولم يتعرض للركوب
في رجوعه جازله الركوب فيه بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم الرد للمستعير
فيتناول الاذن الركوب في عودته عرفا ولا كذلك المستأجر ولو جاوز المحل المشروط لزمه اجرة
مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه را بكتابه على الاصح من ان العارية لا تبطل
بالمخالفة اه افاده مر (قوله بر) أي مثلا زرعه أي العبر ومثله كالعلس ودونه كشيء معروف لا أعلى
منه كذرة وقطن (قوله ان لم ينه عن غيره) فان نهاه عن ذلك ولو مثلاً أو ادون امتنع اتباعا
لنهي فان زرع ما ليس له زرعه كان للمالك قتله مجازا فان مضت مدة مثلها اجرة لزمه جميع اجرة
المثل على المعقداً افاده مر (قوله ولو اطلق الزراعة) أي الاذن فيها كاعترفت للزراعة أو لترزعا
وكذا لو عومها كقوله ازرع ما شئت (قوله وينزع ماشاء) أي مما يعتاد زرعه في تلك الارض ولو
نادرا كما قاله مر وهو المعقود وقوله قال الرافعي ضعيف وقوله لكان مذهباً أي لان المطلقات
تعمل على الاقل ورد بانها انما تعمل على ذلك اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهناليس كذلك
لانه لا يوقف على حد اقل الانواع ضرراً فيؤدي الى النزاع والعقود تصان عن ذلك قاله في شرح
المنهج ولو قال ازرع أو اغرس فله فعل أي ما شاء قال بعضهم سم وله الجمع بينهما ما وفيه نظراً لانه
لا يخرج الاعلى جعل أو بمعنى الواو مع انه لو عبر بالواو بأن قال ازرع واغرس لم يصح الا ان
يبين محل كل منهما والمستعير ابتداء أو غرس يزرع بخلاف المستعير زراعة لا يبنى ولا يغرس لان
ضررها أكثر والمستعير لبناء لا يغرس وعكسه لا خلاف جنس الضرر اذا ضرر البناء في ظاهر
الارض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا تشا عروقه (قوله وهي) أي العارية بمعنى
العقد جائزة أي غير لازمة من الجواز مقابل الزوم واستثنى من ذلك صورتي الأولى لازمة فيها
من الطرفين والثانية لازمة من طرف المستعير (قوله فليحل من العاقدين ردها) أي بالفعل
ان قلنا انهما اباحة فلا ترد بالقول والرد في المعبر يعني الاسترداد ولو ادعى المستعير ردها صدق
المعبر في عدم الرد لانه الاصل ولو استعمل المستعير العارية جاهلاً برجوع المعبر لم تلزمه الاجرة
لوجود التسليم على المنافع ابتداءً وقصيره بعدم اعلامه بالرجوع بخلاف اباحة التمازقانه
اذا رجع ولم يعلم حتى أكل المباح له التمازقانه بدلهما على المعقود خلاف لما في مر لان اباحة المنافع
أضعف من اباحة الاعيان فضيق في الاعيان ومنه يؤخذ انه لو اعاره شاة لدرها وانسلها او
شجرة لاخذ ثمرها ثم رجع ولم يعلم فانه يغرم بدل الدرو الثمرة افاده زر (قوله وتفسخ بالموت) قال
مر وحيث انفسخت او انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات ردها فوراً وان لم يطلبه المعبر
فان اخر الورثة اعدم تمسكهم بضمها ولا اجرة ولا اضمنوها مع الاجرة وموتة الرد في هذه عليهم
وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه لوجن او جهر عليه

فاشبه ما لو قال اقتل عبدي
(وللمستعير الانتفاع)
ناله سار (بحسب الاذن)
فان اعاده لزراعة بر فزعه
ومنه له ودونه في ضرر
الارض ان لم ينه عن غيره
ولو اطلق الزراعة صح
ويرزع ماشاء قال الرافعي
ولو قبل لا يزرع الا أقل
الانواع ضرراً لكان مذهباً
واقره عليه في الروضة
(وهي جائزة من الطرفين)
كما مر في كتاب البيوع فليحل
من العاقدين ردها متى شاء
سواء فيه المطلقة والموققة
وتنفسخ بالموت والجنون
٣ (قوله أو يصور الخ) فيه
نظر اذا المرند مهدد (قوله
وتقصيره بعدم اعلامه)
مقتضاه انه اذا علمه لزمته
الاجرة حيث استعملها
بعدمه هذا بانه فيه كون
المراد بالرد بالفعل وانما
لا ترد بالقول فليجبر
فيها من الجمل انما لا ترد
الا بالقول فلا يحصل ردها
بالفعل فلو اخذها صاحبها
من غير قول فليجبر ان
ياخذها ويستعملها لانها
باقية على حكم الاعارة قائل

بسقه اه ولا يبر المستعير الا بردها للمالك او وكيله لانصور ولده او زوجته نعم ان ارسلها في
 نحو داره وعلم بها المالك برئ وان ضاعت بعد علمه (قوله والاغصاء) ولومن التقريف الواقع في
 الحمام فاذا حصل له ذلك وكان مستعير الشيء انقضت فلا بد من الاذن ثانيا والا حرم عليه
 استعمال المعار وضمن وكذا لو حصل ذلك للمعير (قوله وحجر السقه) قال م ر وكذا حجر
 القناس على المعير كما يحسنه الشيخ اه يعني شيخ الاسلام ومنه يعلم انها لا تنسخ بحجر القناس على
 المستعير (قوله لدفن ميت) اي بالنص عليه اه قل (قوله محترم) قال ابن عمر يتعين أن
 المراد بغير المحترم هنا الحربي والمرئ لا غيرهما كزان محصن لانه لا يليق به بقاء وصمة الاحرار في
 هـ ذ او نحوه اه (قوله ودفن) أي أدنى في هوا القبر وان لم يصل الى أسفله على المعقد لان في
 عوده اذ رابه قاله م ر قال ع ش وكذا الكفن المعار يمنع الرجوع فيه بمجرد وضعه على
 الميت وان لم يلف عليه (قوله فلا يرجع) اي المعير وكذا المستعير بالاولى وانما اقتصر على الاول
 لانه الذي يتوهم رجوعه فهي لازمة من الجانبين كما مر (قوله حتى يدرس) اي يصير ترابا لا
 عجب الذنب فانه لا يشدرس ولا يرد على المصنف لان المراد اندراس الاجزاء الخمسة كما قاله
 م ر وهو لا يحس ويعلم من الغاية المذكورة انه لا رجوع أبدا في نبي أو شهيد لعدم اندراسها
 ومثلها ما بقية الخمسة المنظومة في قول الشيخ المتأني المالكى رحمه الله

لا تأكل الارض جسم النبي ولا لعالم وشهيد قتل معتزك

ولا تقارئ قرآن ومحاسب • أذانه لاله مجرى القلائد

ومجري بالياء منصوب على الحال ويجب عند العارية تعيين كونه شهيدا مثلا لا طوله وقصره
 ومحل الاحتياج الى الرجوع بعد الانداس اذا أذن له في تكرير الدفن والافقـد انتهت
 العارية فلا يحتاج الى الرجوع (قوله فعلم) اي من الاستقناء المفيد كونه لازمة لا رجوع
 فيها وفيه ان لزومها وامتناع الرجوع فيها لا يقتضي عدم الاجرة فان الاجرة لازمة مع لزوم
 الاجرة فيها فكان الاولى عدم التعبير بقرينة قوله فعلم وعبارة م ر ولا أجره لذلك محافظة على حرمة
 الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه فلم يجعل ذلك معلوما من كلام المنهاج
 مع مساواة عبارته لعبارة المتن هنا (قوله أيضا) اي كما انه لا يرجع الخ (قوله والميت لا مال له)
 اه أخرى اي كانه قال ولانه لو وجبت الاجرة لوجبت على الميت مع انه لا مال له (قوله المنع)
 اي منع المالك من التصرفات كبيع وشراء وغير ذلك مما يضر الميت كما يعلم من الاستدراك بعد
 (قوله الى ظهور رثي الخ) فان ظهر بذلك او بنحوه سبل أعيد الى محله فورا الا ان نقله السبل الى
 موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فلا تجوز عادته اه أفاده م ر (قوله لكنه يغرم
 الخ) ولا يلزم لولي الميت طم القبر كما قاله ابن حجر (قوله لانه الذي ورطه فيه) اي سلطه عليه مع
 كونه لا يمكن الدفن الا به فلا يرد انه لو أعاده أرضا للزراعة فخرتها ثم رجع المعير قبل لزوع فانه
 لا يلزم مؤنة الحرق لا يمكن الزرع بدونه حتى لو لم يمكن الزرع الا به كان حكمه حكم الدفن
 فيغرم مؤنته أفاده م ر وظاهر انه لا فرق بين أن يكون الحافر الوارث أو الميت قبل مؤنته بان
 استعار أرضا يحفره فيها قبر الحفـره ثم مات فرجع المعير فيسحق الوارث الاجرة لا يقال حق
 مؤنته اليه كما لو عمل عملا بطريق الاجارة ثم مات فانه تنتقل المطالبة بالاجرة للوارث بخلاف

والاغصاء وحجر السقه (الا
 اذا اعار) أرضا (لدفن
 ميت) محترم (ودفن فلا
 يرجع) فيها (حق يدرس
 أثره) محافظة على حرمة
 فعلم انه لا أجره أيضا وبه
 صرح الماوردي والبعثي
 وغيرهم ما لان العرف
 قاض بذلك والميت لا مال له
 وأطلق الماوردي المنع من
 التصرفات على ظاهر القبر
 نعم للمالك في الاشجار
 ان لم ينص الى ظهور رثي
 من بدن الميت وعلم بزيادتي
 ودفن ان للراهن الرجوع
 قبل الدفن ولو بهـد الحفر
 لكنه يغرم لولي الميت مؤنة
 الحفر لانه الذي ورطه فيه

(قول الشارح فعلم الخ)

اي من قصره الاستقناء

على اللزوم وعدم التعرض

فيه للاجرة ثبوتاً ونقياً

اه أفاده م ر فلا يرد

ما قاله المحشي (قوله أو

الميت) في الحلبي على المنهج

لو كان الحافر هو الميت بان

استعار أرضاً يحفره فيها

قبر الحفـره ثم مات ثم رجع

لم يغرم أجره الحفـر لانه

لاحق له فيما حفـره في حال

حياته ولا تنتهي العارية

بالموت لان المقصود بالعارية

دفنه حياً

مالو حفره بعد موته كرامة اذ لاحق للوارث حينئذ فلا أجره على الميراث - هذا هو الظاهر عكس
ما في المحشى فراجعهم (قوله أو استعار مكانا الخ) من جملة المستثنى من كونها جائزة ومنه مالو
استعار دينية ووضع فيها مائة على أي ما غزير فيمنع على الميراث الرجوع حينئذ حتى تصل إلى
السط أي محل تامين فيه أي يمنع عليه تقريرها حينئذ وإن كان له الرجوع بالقول
ويستحق الأجر من حينئذ ومنه أيضا مالو استعار ثوبا للستر أو الفرس على نجس في صلاة فهي
لازمة من جهته ما فيمنع على الميراث الاسترداد كما يمنع على المستعير الرد إلا بعد فراغ الصلاة
وبلغته الاقتصار على أقل مجزئ من راجبائها بعد الرجوع هذا إذا استعار ذلك لأداء الفرض
وشرع فيه أما لو استعاره لاطلاق الصلاة فهي لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرم بفرض
فالميراث الرجوع وإذا رجع نزع المستعير وبخى على دلالة ولا إعادة عليه فإن أحرم بنقل كانت
جائزة من جهته ما هذا ما جمع به والد مر بين قولين متناقضين ولم يذكر وجوب الأجر إلا في
الصورة الأولى دون الثانية فلا أجر فيها خلافا لما في قول هنا نعم ذكر مر أنها تجب في
صور من المستثنيات منها مالو أعار جذا عا ليسند به جذا راما لا أرا عا ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه كآلة لسي محترم أو ما يني نحو برد مهلك أو ما يني قذبة غريبة فيمنع عليه الرجوع
في ذلك وتجب له الأجر (قوله فليس له) أي للمستعير الرد فهي لازمة من جهته فقط دون
الميراث صرح به مر حيث قال فهي لازمة من جهة المستعير اهـ وحينئذ فلا وجه لما قاله
قل هنا وإذا رجع الميراث نقل المدة لأقرب المواضع إن لم يرض بالأجر فلو رضى بها امتنع
النقل (قوله ولو قال أعيروا الخ) هو من جملة المستثنيات أيضا وقوله أعيروا داري بعد موته
أي ونجرت من التملك كما في نرح مر لأنها وصية بالسكنى تلك المدة وأبست عارية حقيقة
ولذا امتنع على الوارث الرجوع لأنه ليس معيها وإن كان هو المالك الآن لتقدم الوصية
إلى ملكه

• (باب الوديعة) •

ذكرها عقب العارية لما شاركها في الجواز وفي أن كلا فيه معاونة على البر وقبيل وضع يدها بذن
للمالك ولما دتم الهافى الأمانة أو عدم الاتقاع بخلاف العارية والضد أقرب خطورا بالمال
عند كرضه (قوله يقال) أي تطلق لغة على ذلك من ودع الشيء يفتح الدال وضما يدع إذا
سكن لأنها كنة عند الوديعة وقيل من قوله -م فلان في دعة أي راحة لأنها في راحة الوديعة
أي مراعاته وشرعا العقد المقتضى للاحتفاظ أو العين المستحقة به حقيقة في - ما ويصح
أرادته ما في الترجمة أو كل -م ما قاله مر ومنه يعلم أنها نطاق على العين لغة وشرعا وعلى المصدر
لغة فقط وعلى العقد شرعا فقط (قوله وعلى الأيداع) أي الذي هو مصدر وقوله وهو أي
الأيداع لا بمعنى المصدر بل بمعنى العقد لأن هذا لم يذكره إلا في جانب العقد في كلامه استخدام
وعبارة مر -م في الحقيقة تو كبل من جهة المودع وتو كل من جهة الوديعة في حفظ
نحو مال أو اختصاص كنس منتفع به فخرجت اللقطة والأمانات الشرعية كأن طرح نحو
ربح شي -أله أو إلى محله وعلم به فإن الائتمان في ذلك من جهة الشرع لا بتوكيل المالك اهـ
فقول الشارح بحفظ الحق أي المال أو الاختصاص المحترم كاعلم ويؤخذ من كونها تو كبل

(قوله ولا إعادة عليه) أي
في صورة ما إذا سلم إلى عاريا
دون صورة الصلاة على
محل نجس كما هو معلوم
(قوله ونجرت) أي المنفعة
تلك المدة

(أو استعار مكانا سكنى
معدة فليس له الرد) ولو
قال أعيروا داري بعد
موتي لئلا ينشر أمثاله
يكن للوارث الرجوع
• (باب الوديعة) •

تقال على العين المودعة
وعلى الأيداع وهو تو كبل
بحفظ الحق

ان حكمها يرتفع بواحد مما صر في الو كالة وحديثه يلزمه الرد فوراً أي الاعلام والتضام فان
 آخر بلا عذر ضمن وانه يأتي في توقيتها وتعليقها ما صر في الو كالة (قوله والاصل فيها) أي في
 جوازها لان الامر باداء الشيء فرع جوازها أما استحبابها فمن الدليل العام الا امر بطلب المعروف
 فهو وتعاونوا على البر والتقوى فالاصل فيها الاستحباب وقد تجب فيما اذا تعين الوديع بان لم
 يكن هناك غيره ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعته ومنفعة حوزة مجانا وتحرم عند الحجز عن
 الحفظ لانه يعرضها للتلف وتكره عند القدر فان لم يثق بأمانة نفسه هذا ان لم يعلم به المالك والا
 أبحث وتقدم الجواب عن قولهم ما أصل الاستحباب لانعترية الاباحة ومع حرمها وكرامتها
 لا تخرج عن الامانة الا تضمن الابطال فربط نعم ان كانت لهجور عليه وكان الوديع لا يثق بأمانة
 نفسه لم يجزله أخذاً فان أخذاً ضمن (قوله قوله تعالى ان الله يأمركم بالآية) وهي وان نزات
 في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة الحبي فهي عامة قال الواحدى اجمعوا على انها نزات
 بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها وكان نزواها يوم الفتح في السنة
 الثامنة من الهجرة حين أراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب سيدنا علي الفتح
 من سادتها أي خادمها وهو عثمان المذكور فاني فلوى يده وأخذ منه وقال نحن أحق بالسدانة
 منك ودخل النبي صلى الله عليه وسلم لم وصل فيهما فنزلت الآية فخرج وأمر سيدنا علي بالبرده اليه
 فلما رده اليه وقال هات خذها خالدة تالدة أي خالدة لكم من الآن بعد ان كانت لكم قديماً
 ولين يتوالد منكم ما ريت يجب وسأل سيدنا علي عن سبب ذلك فتلا عليه الآية فأسلم وقال
 لم أعلم انه النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى المفتاح عند موته لآخيه شيبه فهي في بدأ ولادة الى
 الآن واعترض بأن الأخذ في الآية المذكور ليس على وجه الامانة بل على وجه الكراهة
 وأجيب بأنه لما أخذه باجتهاد كان مؤتمناً عليه شرعاً والامانة أعم من ان تكون شرعية أو
 جعلية ففيها دليل على طلق الامانة ولذا أتى بالآية بعد هذا لانها على الامانة الخاصة وهي
 الامانة الجعلية ولما خلت عن بيان المردود اليه ذكر الحديث بعد هذا لئلا مع اشتغاله على النبي
 عن الحيانة وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه قال وهو يخطب للناس لا يجيبنكم من
 الرجل طنطنته ولكن من أدى الامانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل اه (قوله
 أماته) أي الامانة الموضوعة عنده فالإضافة لادنى ملازمة (قوله ولا تخن من خاتك) فيه
 مشاكلة وحقيقة الكلام لا تأخذ حقك من خاتك بل ما يحبه واعف عنه ومن المعلوم ان أخذه
 ليس خيانة فتسميته بذلك مشاكلة كما علم (قوله مودع) بكسر الهمزة وهو صاحب الوديع
 ويقعها هو الوديع وشرطها ما مرفى موكلاً ووكيل فلا يودع محرم صيد ولا كافر فهو
 مصنف ولا مسلم ونقل عن مرفى في غير الشرح انه يصح العتد على ذلك ولا يسلم اليه بل يوضع
 عند عدل ولو أودع نحو صبي كجنون ونحو رسته شخصاً كاملاً ضمن ما أخذه منه عند تلفه أو
 اتلافه قصر أمان الغصوب لانه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد
 الى ولي أمره نعم ان أخذه منه حسبة خوفاً على تلفه في يده أو اتلافه مودعه لم يضمنه وفي عكس
 ذلك بان أودع كامل فهو صبي انما يضمن باتلاف منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بئانه
 عنده اذا يلزمه الحفظ أمالوا أودعه ناقص مثله فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام ويصح في

(قوله لان الامر باداء الشيء
 الخ) فيه ان الغاصب
 مأمور باداء المصوب مع
 انه لا يجوز أخذه وخلاصته
 ان المأمور به هو الاداء
 فغاية ما يفيد الاسرجواز
 الاداء فان قيل يقيد جواز
 الأخذ ورد عليه المصوب
 تدبر

والاصل فيها قبل الاجماع
 قوله تعالى ان الله يأمركم
 ان تؤدوا الامانات الى أهلها
 وقوله فليؤذي الذي ائتمن
 أماته وخبر أدا الامانة الى
 من ائتمنك ولا تخن من
 خاتك رواه الحاكم على شرط
 مسلم وأركاناً أربعة مودع
 ووديع

الاعنى ان يكون مودعا وديعا و يوكل في القبض والقباض وكذا السفيه الموهل الا انه لا يحتاج الى التوكيل لان تصرفاته صحيحة (قوله ووديعة) اي عيبت مودعة بشرط فيها كونها محترمة ولو نجسا ككسب ينفق ولو حبة بر وان لم تضمن بالتلاف بخلاف غير المحترمة ككسب لا ينفق وآله هو اه قاله في شرح المنهج (قوله وصيغة) اي كما مر في العارية من الاكتمال باللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو باللفظ من مامعها فلا يكتفى غير ذلك فلو قال له احفظ مائة فاشارة ان نعم أو قال لا تحفظ عليهم لم يكن وديعا اذ لم يوجد قبول باللفظ ولا بالفعل ويعتد بآشارة آخرس مفهومة بخلاف اشارة الناطق لا يعتد بها ولا ضمان عليه ان لم يضع يده عليه فلا يجب على حامى حفظ شئ ثياب لم يستحفظ عليها وان قضت المامعة بحفظها فلو ضاعت لم يضمن وان فرط في حفظها بخلاف ما اذا استحفظه صاحب المتاع وقبل منه او اعطاه أجره لحفظها فيضمن ان فرط كأن نام او غاب ولم يستحفظ من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب في الحضانة فلا يضمن النحائي الا ان قبل الاستحفاظ أو الاجارة وليس من التفرط فيه. اما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق او خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد ويقبل قوله فيه بيمينه لان الاصل عدم التقصير اه أفاده م ر فعزو قول له انه لا يقوم أخذ الاجرة مقام القبول ليس في محله (قوله يضمن الوديعة) قال قل ضمان الغصوب بأقصى القيم من وقت التمدى الى وقت التلف وعزاه لم ر ولم أجده في شرحه فلمعه في غير الشرح وعبارته فيضمن الوديعة لان المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يده فيكون طريقا في ضمانه او اقرارا على من تلفت عنده والمالك تضمن من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع عما غرمه ان كان جاهلا أما العالم فلا لانه غاصب أو الاول ويرجع على الثاني ان علم لان جهل اه وذكر من المضاعفات متناوشت شرعا - بعة (قوله منها) من لا بد ان فيه صدق بالكل والبعض والدرهم بتريق الرافع قال ابن الجزري «ورق الرافع اما كسرت البيت (قوله من كيس) أي متناوشت أو مالو لم يكن كذلك بان فض خقه أو حل رباطه أو قطعه فيضمن الجميع (قوله فيضمن الجميع) أي يصير ضامنا لذلك مع قائمه على ملك ماله ولا يشك ذلك بخلاف الغاصب الغصوب عليه حيث جعل الاتفا لان استيلاءه على جهة التعدي وإضافة عدمه الامساك لنفسه ففاظ عليه بانتهال الحق الى ذمته والودع لم يوجد منه الاستيلاء على المال عدوانا لانه قبضه باذن ماله ولا يوجب ذمته الامساك لنفسه (قوله أي الدرهم) أي المراد ودوان تميز لما خوذ (قوله لانه خلطها بماله نفسه) أي لانه لا يملك المالك البدل الا بدفعه اليه وكان الاولى اسقاط قوله بماله نفسه اذ لا فرق في الضمان بين ان يخلطها بملك او بماله المالك بل المدار على عدم التمييز وعبارته موافقة لعبارة المتناهي وزاد عليها م ر أو مال غيره ولو أوجد ولم يميز وعبارة المنهج وكأن يخلطها بماله ولم يميز بسببه ولتضمنه لو بماله المودع بخلاف ما اذا تميزت بشبهة ولم تنقص بالخلط اه (قوله او نحوها) كسواد وياض (قوله او رد اليه عين الدرهم) أي سواء تميز أم لا وهذامفهوم قوله مثله في كلامه لف ونشر مشوش (قوله ضمنه فقط) أي بالشرط السابق وهو ان يكون الكيس مائة وحال م ر واذا رد المأخوذ لم يزل عنه ضمانه حتى لو تلف الجميع ضمن درهمهما أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلطه به اه ووجه ضمان

(قوله قال قل الخ) الاولى كتابته على قول المصنف بايداع غيره (قوله البيت) تمامه كذا في بعض النسخ حيث كنت والشاهد فيه

ووديعة وصيغة (يضمن الوديعة ما تعدي فيه منها الا ان يأخذ درهم مائلا من كيس) فيه درهم مودعة عنده (ثم يرد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يميز) أي الدرهم عن البقية لانه خلطها بماله نفسه بلا تمييز فهو مائة فان تميز بسكة او نحوها او رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط

يدفعها بوضع ويسافر ولم يعلم بها أميناً يراقبها لانه عرضها للضياع بخلاف ما اذا أعلم بها أميناً يراقبها وان لم يسكن الموضع لان اعلامه بمنزلة ابداعه فشرطه فقد القاضى وكلام الاصل يقتضى اشتراط السكنى وليس مراداً اه فقد وقع هنا فيما فرمنه (قوله بمنزلة ابداعه) أى فشرطه فقد القاضى كما تقدم في عبارة المنهج (قوله بوضعها في غير حرز منلها) أى بان وضعها فيه ابتداء والمراد بنقلها بعد أن ينقلها من حرز منلها بعد وضعها فيه الى غير حرز منلها فهو متغير ان لا يستغنى بأحد من الآخر خلافاً لمن زعمه (قوله هو أولى) أى لان عبارته تقتضى أنه لو نقلها من حرز الى دونه يضمن ولو كان حرز منلها مع أنه لا يضمن وعبارة الاصل كعبارة المنهج وهي كأن ينقلها من محله او دار اخرى دونها حرزاً فهي معترضة بما ذكر (قوله بخلاف ما لو نقلها الخ) هذا هو المعتمد ومحملة ان لم ينه عن النقل والا ضمننا حيث لا ضرورة وان نقلها من حرز الى حرز صحيح المخالفة بلا حاجة فان نقل ضرورة غارة أو حريق أو غلبة لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز منلها وان كان دون الاول حيث لم يجد حرز منلها ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا اه أفاده م (قوله بنقلها بظن المالك) أى ولم يقتنع بها كما صرح به في شرح المنهج وقوله بظنه أى المالك قال م لان التعدي هنا أعظم اه أى لانه استولى عليها حينئذ استيلاء تاماً بخلاف الاولى (قوله متلفاتها) أى الامور التي تلفها حيث تمكن من دفعها على العادة بخلاف ما لو وقع بحرقا تسه حريق فيبادر لنقل أمنته فاحتوت الوديعة لم يضمن لانه مأمور بالبداء بنفسه ولو تعددت الودائع لم يضمن ما أخرجه من مال يمكن ما أخرجه يسهل عادة الابتداء به اه أفاده م (قوله فترك علقها) يسكون اللأم الفعل اذ هو الواجب عليه ومثله ترك سقيها حيث كانت المدة يموت منلها فيها جوعاً أو عطشاً فان مات قبل مضي تلك المدة لم يضمن ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وعلمه فيضمن حينئذ جميعها على المعقد فان لم يعلمه فلا ضمان اه لا اعدم تعدي به وبه فارق ما لو حبسه ومنعه الطعام مدة حتى مات وكان به جوع سابق لم يعلمه حيث يضمن القسط لتعدي به وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى أهل الخبرة بها وكترك العلف ترك تهوية ثيلب صوف أو حرير أو ترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمنا اوسله المفتاح لان الدود ينسدها وكل من الهواء وعجوق رائحة الا آدمى بها يدفعه فان لم يعلمها كأن كانت في صحنه وق لم يطلع على ما فيه أو لم يسلمه المفتاح فلا ضمان ويجوز له حيث علم بها ولم يسلمه المفتاح أن يصنع له مفتاحاً ما لم ينه واه أن يابس الثياب لغيره ولو باجرة وفي الرجوع بها ما سبب يأنى وله طابها وان فعل بنفسه فان لم يجد من يجوز له ايس الحرير جاز له لبسه ويكون من الاعذار المجوزة لللبس ولو أودعه مفتاح يتيه فأعطاه لا آخر فاخذ ما في البيت لم يضمن الوديعة سوى المفتاح (قوله الا أن يكون المالك) أى المطلق التصرف والام لم يقتصر به وقوله نهائه عنه أى عن العلف ومثله النهى عن التهوية واللبس فلا يضمن في ذلك كما لو قال ألقب الدابة أو الثياب ففعل لكنه يعصى في مسئلة الدابة حرمة الروح ولو نهاه عن علفها التحريم فانه فان علفها مع بقاء العلف ضمن وان لم يعلمها على المعقد والوجه أنه لا يحتاج المالك في اذنه الى تقدير علفها بل يحسم على العرف اللائق بها فان أعطاه علفاً بفتح اللام ما يعلف به علفاً منه والاراجعة أو وكيله ليعلفها أو يستردها

بمنزلة ابداعه (و) يضمنها
(بوضعها في غير حرز منلها
وينقلها) من حرز منلها
(الى دون حرز منلها) هو
أولى من قوله الى دون حرزها
الاول لانه عرضها لتلف
بخلاف ما لو نقلها الى حرز
منلها وان كان الاول أحرز
ولا يضمنها بنقلها بظن المالك
بخلاف ما لو انتفع به بظنه
(و) يضمنها (بترك) دفع
(متلفاتها) لترك حفظها
الواجب عليه بالتزامه فلو
أودعه دابة فترك علقها
ضمن الا ان يكون المالك
نهائه عنه (و) يضمنها
(بالعدول عن الحفظ
المأمور به)

(قوله وان لم يعلم بعلفتها
على المعقد) أى لتقصيره
بعدم الاستيفصال من
المالك عن سبب المنع

فان قد هم اراجع القاضى ليقترض على المالك أو يؤجرها أو يصرف الأجرة في وقتها أو يبيع
جزأ منها أو كلها بحسب المصلحة والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها عن التعيب لا الذي
يسمها فان لم يجد القاضى أنفق بنفسه ورجع بما أنفق ان أنفق على ذلك فان لم يشهد لم يرجع
وان قصد الرجوع على الراجح وان فقد الشهود لا بد من تقديمه اه أقاده في المنهج وم (قوله
من المالك) لو اسقطه لشمل الامر العرفي والشري فيما اذا أعطاه دراهم ولم يبين له وجه الحفظ
فانه ان ربطها في كده وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه ولو الذي على وركه وليس واسما أو
واسم أو زر لم يضمن فان لم يمسكها بيده فان كان فوق ما ربطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا
والا فان جعل الحيط الربوطة من خارج فضاغت بأخذ طرار بفتح المهملة وتشديد النونية
أي شرطى ضمن لانه أبرزها له وصير قطعه باسمه لعلها أو باسترسال فلا ولو أعطاه دراهم يدوق
وقال احفظها في البيت فأنزلها عن يده أو قال اربطها بكسر الباء أشهر من ضمها في
كذلك فأمسكها بيده بلاربط في كده فضاغت بخو غفلة كنوم ضمن لتفريطه لا بأخذ غاصب
لان اليد أحرز بالنسبة اليه ولا يجعلها في جيبه بدلا عن الربط في كده لانه أحرز من الكم سواء
الاعلى والأسفل على المعقد الا أن يكون واسعا غير مزدور ولو قال اجعلها بجيبك ضمن بربطها
في كده اتركه الأحرز ولو وضعها في كور عامته من غير شد ضمن فان شدتها أو ربطها في التسكة
فلا وخرج بالسوق مالوا أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فورا فان
أخر بلا عذر ضمن ولو لم يشتر بخرق جيبه فضاغت منه ضمن ولو وضع الوديعة في حزمها ولم
يكن في الدار أحد فدخل انسان وسرقها ضمن لعدم الحفظ (قوله وتلف ما فيه بذلك) أي بشقة
الناسي عن نومه بان كان فيه زجاج أو صيني مثلا ويؤخذ من قوله وانكسر بشقة ان الراقد
نقيل وان خشب الصندوق رقيق جدا (قوله في الصحراء) المراد به الخارج الدار ولو على بابها
امالو كان فيها ورقد عليه فلا ضمان مطلقا (قوله من حيث) أي من جانب موصوف بأنه لم
يرقد فوق الصندوق لرقد فيه أي في ذلك الجانب بان كان في مكان محوط من ثلاث جهات
كالخرب فانه لم يرقد على الصندوق لرقد في الجانب الخالي وفي نسخة من جنب جيب ونون
ووحدة وهي أظهر (قوله بغير ذلك) أي بغير الانكسار والسرقة المذكورة بان تلف بسرقة
من غير ذلك المكان المتقدم (قوله وكذا) أي لاضمان وفصله عما قبله لانه نوع آخر وما قول
قل لان فيه مخالفة الامر مع عدم الضمان فبرد عليه ان ما قبله كذلك لانه خالف الامر ورقد
فتلف ما فيه بسرقة من غير المكان الموصوف عامر (قوله لا تغفل) بضم التاء من أغفل
(قوله لانه زاد في الحفظ) تعادل لعدم الضمان فيما قبل كذا وما بعده لا تظن فيما بعدها الى انه
يؤهم السارق نقاسة ما في الصندوق (قوله بالاتفاق بها) أي وان جهل انها الوديعة أو ظن انها
ماله والتعليل بالتعدي أغلبي لا يقال هذا منه وممن قوله سابقا ويضمن الوديعة ما تعدي فيه
لانا نقول لا يلزم من التعدي الاتفاق (قوله بغير غرض المالك) خرج ما اذا كان أغرضه كلبس
لدفع دودور كلبس فلا ضمان (قوله أو غيره) أي من بقية المضمنات السابقة (قوله ثم ترك)
أي بان كانت الوديعة دابة أو ثوبا لا نحو مطعم ولا ستملا كذا (قوله الا أن يحدث له المالك استمنا)
أي بعبارة جديد كان يقول استمناستك عليها فيبرأ حينئذ وخرج بالاحداث مالوا قال له قبل

(قوله فان جعل الحيط
الخ) ولو وجهها من داخل
قبال عكس

من المالك (مع تلفها بذلك)
أي المعدول اتعدي به فلو
قال له لا ترقد على الصندوق
فرقد وانكسر بشقة وتلف
ما فيه بذلك أو سرق في
الصحراء من حيث لم يرقد
فوقه لرقد فيه ضمن فلو
تلف بغير ذلك فلا ضمان
وكذا لو قال لا تغفل عليه
فاغفل أو لا تغفل عليه
فغفلين فاقطعها ما لانه زاد في
الحفظ ولم يقصر (و) يضمنها
(بالاتفاق بها) فلو لبس
الذوب أو ركب الدابة لتغير
غرض المالك ضمن لتعدي به
وصى صارت مضمونة بالاتفاق
أو غيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ
الا أن يحدث له المالك
استمنا

(قوله لا تانقول لا يلزم الخ)
لكنه يشبهه

الحياة ان خنت ثم تركت عدت اميناً فلا يبرأ به لانه اسقاط مال يجب وبالمالك وابه ووكله فلا
عبرة باحد ائمه او كاحداث الاستثمان الا برام من الضمان بعد ان وجدت الحياة كافي م
ويصدق الوديع في دعوى ردها على مؤتمنه بخلاف مال الودعي ردها على وارث مؤتمنه او ادعى
وارثه الرذ على المودع وحاق في دعوى تلفها حيث لم يذ كر سبباً او ذ كر سبباً خفياً كسرقة
وكذا لو ذ كر سبباً ظاهراً كزريق ونهب وعرف دون عمومه فان عرف عمومه أيضاً ولم يتم لم
يخاف بل يصدق بلا عين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم بخلاف ما اذا اتهم فيصالح وجوباً
فان جهل السبب الظاهر طو لب يئنه بوجوده ثم يخالف انما اتلفت به والتصدق يدق المذكور
يجري في كل امين كوكيل وشريك وجاب في رد ما جاءه على من استأجره لذلك الا المرتين
والاستأجر فيصد فان في التلف لافي الرد بل التصديق في التالف يجري في غير الامين كاستعير
وغاصب لكنه يغرم البديل ولو ادعاه ورقة مكتوبة باقرار او نحوه وتلفت بتقصير ضمن قيمتها
مكتوبة وأجرة الكتابة لان الكاغد قبل كتابته كاتبة كثر فيه الرغبة للاقتناع بالكتابة فيه فقيمه
مرتفعة وبعد كتابته يصير لاقية له أو قيمته تافهة فلو لم تلزمه مع قيمته مكتوباً بأجرة كتابة الشهود
لا يجهن بما يملكه وانما لزمته قيمة الثوب مطرزاً دون أجرة التطريز اهدم الاجحاف بالمالك لان
قيمة الثوب تزيد بتطريزه وكالورقة المذكورة مالوحي الوطيس للخبز فيه فجاؤه آخر و برده
فلزمه اجرة ما يخبز فيه ولو كان عند وديعه ايس من مال كها به بعد البحث التام صارت من
أموال بيت المال فيصرفها في أهم المصالح ان عرف والاسأل عارفاً وبقدم الاحوج وله أن يني
بها مسجد الكن غيره أهم فان لم يياس من مال كها كانت من الاموال الضائعة فله أن يملكها
أبدامع التعريف كالألطة فان لم يظهر مال كها اصرافها فيها ذكر

• (باب القراض) •

بكسر القاف قال في الخلاصة • انما عمل الفاعل والمفاعلة • وذ كر عقيب الوديعه لاشغالهم على
دفع المالك عين ماله لغيره وعلى تصديق الاخذ فيه ما في الرد والتلف وأخره عنها لاجتماع غرض
المالك والعامل فيه ونحوها وهو لفظة من القرض وهو القطع وشرعاً ما ذكره الشارح • من ذلك
لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله ويقال المقارضة)
هو كالقراض لغة أهل الجاز وكل منهما مصدر قارض كما يؤخذ من كلام الخلاصة المذكور
والمقارضة لغة المساواة • معنى الشرعي به التساوي • ما في الربح بمعنى ان كلامهم ماله فيه
نصيب وان تناوتا فيه او في ان المال من المالك والعمل من العامل والمضاربة لغة أهل العراق
• منيهم الان كلامهم ما يضرب بسهم من الربح أو لما فيه من السفر غالب المسمى ضرباً • أقاده م
(قوله وهو) أي شرعاً ان يعقد الخ يستفاد منه الاركان الستة فالمالك والصيغة مأخوذة من
قوله ان يعقد والغير هو العامل ولتجربته اشارة للعمل والمال والربح ظاهران ونخرج بالدفع
مالو قارضه على منقعة كسكنى داره ويؤجره مرة بعد أخرى وما زاد على أجرة المثل يكون بينهما
او على دين عليه او على غيره يحصل ذلك وتجربته وما تحصل من الربح يكون بينهما ما لو قال له
بع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى شبكة واصطد بها فلا يصح ثم البيع صحيح وله أجرة مثل العمل
ان عمل والصيد لا عامل في الأجرة وعليه أجرة مثل الشبكة ان لم يملكها كالمصوبة وبذ كر الربح

(قوله عمومه) أي عموم
جميع الغنل الذي فيه
الوديعه كالدار وليس
المراد عموم جميع الحارة
مثلاً اذ هذا ليس شرطاً

(باب القراض)

ويقال المقارضة والمضاربة
وهو ان يعقد على مال
يدفعه لغيره ليتجربه على
ان يكون الربح مشتركاً
بينهما والاصل فيه الاجماع

الوكيل والعبد المأذون له (قولا واحتج له) لم يقل واستدل له لان الآية ليست نصا في المدعى
 اذا الفضل فيه بامتناع الربح اعم من أن يكون حاصله اياما والكم او باموال غيركم وقوله بضربون
 اي يسافرون ويتبعون أي يطلبون (قولا ضارب) أي سافر ليخرج لخدمة في مالها او كان سنة اذ
 ذلك سنة او عشرين سنة وسنة اربعين سنة على الصحيح وكان قبل تزويجه لها بثلاثة أشهر وقبل
 شهرين وسنة كافي مر ولم يسافر صلى الله عليه وسلم الشام الا في هذه المرة ومر مع عمه أبي
 طالب واعترض الاستدلال بالحديث المذكور بان سفره لخدمة كان على سبيل الاستحجار لا على
 سبيل المضاربة لما قيل من انهم استأجروا بقرضين أي ناقين وأجيب بتعدد الواقعة مرة سافر
 على سبيل الاستحجار ومرة سافر على سبيل المضاربة وقوله وأفتدت بالقام والذال المجهمة أي بعنت
 عبدا هاما بمسرة بفتح السين وضمها لم يذكر في الصحابة ما وثقه قبل البعثة وشرط الصحة الاجماع
 بعد ما ووجه الدلالة مما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم حكم بعد البعثة مقرر له فدل على جواز
 ويستدل على ذلك أيضا كافي مر بالقياس على المسافق فيجاء مع العمل في كل منهما يضر ماله
 مع جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الاحكام (قوله أن أوله) أي قبل ظهور الربح وكافة
 لأنه حينئذ تصرف محض في مال الغير باذن وأخره أي بعد ظهور الربح جهالة لأنه اذ لم يعمل
 بجعل بناء على أن العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة لا بالظاهر وهو المعتبر وقيل
 بما كها به وعليه فيكون آخره شركة (قوله خمسة) أي اجمالا وستة تفصيلا لشمول العقائد
 للمالك والعامل وشرط فيها ما شرط في موكل ووكيل لان القراض توكيل وتوكل فيجوز أن
 يكون المالك أعمى دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما سافرا ولا صبيارا لا يجنون ولو ائتم
 ان يقارض لهم ان كان العامل ممن يجوز الايداع عنده بان كان له امر فائقة أما المحجور عليه
 بنسب فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملا ويصح القراض من المريض ولا يحسب
 ما زاد على أجرة المثل من الثلث (قولا وصيغة) أي ايجاب كقارضتك وعاملتك وضاربتك
 وخذه هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على أن الربح بينهما فلو اقتصر على بيع واشتر فسد
 وقبول بلفظ متصل بالايجاب كمنظير في البيع وقيل يكفي القبول بالفعل كافي الوكالة والجمالة
 ورد بانه عدم معارضة يختص بعين فلا يشبههما اه مر وذلك لان وكالة مجرد اذن والجمالة
 لا تختص بعين (قوله وعمل وربح) ان قلت انهما لا يحسن عددهما من الاركار لعدم وجودهما
 حال العقد أجيب بانه على تقدير يضاف أي ذكر عمل وربح وذكرهما يتوقف عايبه العقد
 ويقارنه ويشترط في العمل كونه تجارة وان لا يضمنه على العامل فلا يصح على شرا بربطه
 ويخبره او غزل بفحبه ويبيعه لان الطعن ومأموره اعمال لا تسمى تجارة بل هي أعمال مضبوطة
 يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين المفتقر لذلك الحاجة
 ولا على شرا متاع معين كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة ولا على شرا نوع نادر وجوده كقوله
 ولا تشتري الا الخيل الباقى ولا على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الا الزيد ولا تشتري لأمته أم
 ان عينه اشخاصا تنقض العادة بالربح معهم لم يضر ويشترط في الربح كونه له او كونه معلوما
 بالجزئية كنصف وثلث اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله يختص القراض) أي رأس المال
 فيه وقوله بالدراهم الخ ابا داخلة على المقصور عليه واسقط من الشروط كونه معلوما جنسا
 وقد روي وصفة كونه معيناً وكونه بيد العامل فلا يصح على مجهول جنسا أو ندرا او صفة ولا على

واحتج له أيضا بقوله تعالى
 وآخرون بضربون في الارض
 يتبعون من فضل الله وبانه
 صلى الله عليه وسلم ضارب
 لخدمة عماله الى الشام
 وأنه بذت معه عبدا لها
 ميسرة وحقيقته أن أوله
 وكالة وأخره جمالة وأركانها
 خمسة عاقد وصيغة ورأس
 مال وعمل وربح (يختص)
 القراض

(قوله قبل تزويجه) كان
 المناسب ان يقول قبل
 تزوجه لانه الواقع من
 الزوج واما التزويج فهو
 الواقع من الولي اه شيئا
 يجرى ووجه الاولوية
 ظاهر أي التعبير به (قوله
 وسنة) الاولى حذفه كافي
 مر راجعه (قوله بتعدد
 الواقعة) ردوه بانه لم يرد
 وقد قال قريته انه لم يسافر
 الشام الا الخ اه معصية
 (قوله وستة تفصيلا)
 الاولى سبعة

(بالدراهم والدنانير)

الخالصة فلا يصح على
غيرهما كغير مغشوش
وقالوس وسائر العروض
لان في القراض اغرار الان
العمل فيه غير مضبوط
والربح غير موثوق به وانما
يجوز الحاجة فاختص بها
بروح بكل حال ونسب
التجارة به (والربح مشترك)
بينهما (بحسب الشرط)
فلا يجوز اختصاص
احدهما به ولا شرط شيء
منه لغيره ما لا يعبد
احدهما فاشترط له فهو
السيده (فان شرطاه كاه
لاحدهما) اي للعامل او
للمالك (فقرض فاسد)
نظرا للفظ والربح كاه
للمالك فلهما وللعامل أجر
المثل في الاولى دون الثانية
(ولا يجوز تقييده بجهة
ويمنعه التصرف أو البيع
بعدها) لان الربح لا ينفك
وقته واقد رتبهما على
الفسخ متى اراد بخلاف
ذلك في المساقاة وقولي او
البيع من زيادتي

(قوله أو عين) انظر ما في
كونه في الذمة (قوله الماصح
قرض الخ) اي لان غالب
الفقهاء مغشوش كذلك
ونامه (قوله على تقدير
المبتدأ) اي فاندفع ما يقال
ان الجملة المضاربة الحالية
لا تربط بالواو

غير معين كان قارضه لي ما في الذمة من دين أو عين نعم لو قارضه على نقد في ذمته ثم عينه في
المجلس صح وكذا لو كان في ذمة العامل وعينه كذلك ولا على شرط كون المال بيد غيره العامل
كالمالك لم يوفى منه عن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخالصة) أي ولو في
ناحية لا يتعامل بها فيهما او ابطاها السلطان على المعتمد كما في م (قوله كغير) هو في عرف الفقهاء
الذهب والفضة غير مضر وبين سوا في ذلك القراض وغيرها ونسبة القرض به تغليب وليس
المراد به التبر المعروف وان كان القراض لا يصح عليه أيضا (قوله ومغشوش) أي ما لم يكن
غشه مستمكنا ولا جازان داج والمراد به استمكنا كذا أن لا يتميز في رأي العين وليس المراد به أن
لا يتحصل منه شيء بالعرض على التارك كما استوجهه ع ش والاصح قراض اصلا (قوله اغرار) اي
بفتح الهمزة جمع غرر والمراد به ما فوق الواحد بدليل التعليل بعد أو بكسر هاء مدرج في
الايقاع في الغرر والاول اظهر (قوله غير موثوق به) أي قد يحصل وقد لا يحصل (قوله بكل
حال) أي بحيث لا يرد احد بخلاف التبر والمغشوش والقالوس وقوله وتسهل التجارة به أي
بخلاف العرض فان عطف مغاير ويصح أن يكون للتفسير او عطف لازم (قوله والربح مشترك
الخ) جملة اسمية في معنى الشرط ولذا ذكرها مفهوما كأنه قال ويشترط أن يكون الربح الخ ولو
قال قارضتك على أن نصف الربح لي لم يصح لان الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما غلب
منه للمالك ولم يذهب له شيء منه أو على أن نصف الربح لك صح وتناصفا لان ما لم ينسب للعامل
يكون للمالك يحكم الاصل سوا سكنت عن نصيب نفسه أو قدرته نفسه أقل كان قال قارضتك
على أن لك النصف ولي السدس وسكنت عن الباقي ولو قال قارضتك على النصف او الثلثين صح
والمشروط للعامل لان المالك يستحق بالملك لا بالشرط (قوله ولا شرط شيء منه لغيره) أي
أبدا كان او زوجة او ولد اذا قال قارضتك على أن يكون ثلث الربح لك وثلثه لي وثلثه
لزوجتي او لاجي أو لفلان الاجنبي لم يصح (قوله الاعبد احدهما) المراد به من يملك من ماله ولو
سرا جبرا أو دابة أو دكانا (قوله فاشترط له) أي لعبد احدهما على ما مر فهو لسيده أي فهو
مضمون لما شرط لسيده فان شرط لغيره فلا يكون له بعد نفسه بطل على الصحيح اذا يملك وان ملكه سيده
(قوله للعامل او للمالك) وكذا لو شرطاه لاحدهما مامهما او لهما قال في المنهج فلا يصح على أن
لا سيدهما مامهما أو مبهما الربح (قوله نظرا للفظ) انه لكونه قرضا أو اما القرض فلهما م ربحا فتمت
مقتضى العقد (قوله في الاولى) وهي ما اذا جعل الربح كله للعامل والثانية ما اذا جعل كله للمالك
واذا وجبت له الاجرة في الاولى لانه عمل طامه وسوا في ذلك كان عالما بالقضاء أم لا على المعتمد
بخلاف الثانية فانه كالمبرع فلا أجر له وان ظن وجوها له افاده م وقال ج ان ظن أن هذا
لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة ونهـ مدحاله بجهله بذلك استحق أجره المثل (قوله ويمنعه
التصرف) جملة حالية على تقدير المبتدأ مفيدة لعدم الجواز عند تقديم القراض بالمادة ويصح
قراءة جمع بالنصب بأن مضمرة بعد واو المعية من باب عطف المصدر الموقول على المصدر المصريح
(قوله أو البيع) أي أو الشراء ويسكت وهي الصورة الثانية في الشرح وعبارة المنهج ولا ان
أفت بجهة كسنة سوا أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعد أم الشراء لان المتاع والمدة
المعينين قد لا يربح فيهما او لا يدر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يمانى من جهته ربح في بيع
أو شراء اهـ (قوله بخلاف ذلك في المساقاة) أي فانها لازمة والتمرة لها وقت معلوم يحصل فيه

بخلاف

بجلاف الربح (قوله فان منعته الشراء فقط) أي ولم يؤت القراض بان أطلق صيغته كقوله قارضتك وبعد ذلك قال ولا تشتر بعد سنة فيصح سواذ كره متصلا أو متراخيا كما اعتقده رى وقرره شيخنا عطية والذي في شرح م ر انه ان ذكره متصلا لصح او متراخيا فلا وقرره شيخنا البراوى (قوله لحصول الاسترباح الخ) ومجمله اذا كانت المدة يتأق فيها الشراء لغرض الربح كسنة بجلاف مالو قال قارضتك ولا تشتر بعد ساعة (قوله فان اقتصر الخ) كان الاولى أن يضمها لقوله ويعينه التصرف الخ كما صنع في المنهج لانها مساوية لذلك في أن القراض في كل عهدة قبل مدة فيقول ولا يجوز تقييد مدة كقارضتك سنة سواذ استكت أم منعه التصرف أم البيع أم الشراء فالصور أربع باطله والصحيحة ثلاثة وهي مالو قال قارضتك وأطلق ومالو قال قارضتك ولا تشتر بعد سنة سواذ كره متصلا او متراخيا اقرره شيخنا عطية (قوله في صدق في الرد) أي رد المال على المالك لانه اتفقته كما ودع بجلاف نظيره في المرتين والمستاجر لانهما قبضا العين لغرض أنفسهم ما والعامل قبضها لغرض المالك وتقدم نظير ذلك في الوديعة (قوله والذائق) أي لانه مأمون وفيه التقصير بل المار في الوديعة فان لم يذ كرسيا او ذ كرسيا خفيا كسرقة أو ظاهرا كحريق عرف هو دون عومعه أو عرف هو وعومعه واتهم صدق بيمينه فان لم يتم في الأخيرة صدق بلا عين أو جهل السبب الظاهر طوبى بيمينه بوجوده ثم حلف بيميناته تلف به فالصور ست (قوله اشترا ملا قراض) أي وان كان خاسرا قوله أو لانه نفسه أي وان كان رابحا اه شرح المنهج (قوله وفي الربح والخسران) أي وجود او عدمه وقدر او عبارة المنهج وحلف عامل في عدم ربح وقدره في صدق في ذلك لموافقته فماتقاء للاصل اه ولو أقرب ربح قدر ثم ادعى غلطا في الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تخفيف المالك وان لم يذ كرسية ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كأن عرض كساد قاله م ر (قوله وقدر رأس المال) وكذا في جنسه فان اختلفا فيه صدق العامل بيمينه وان اختلفا في أنه وكيل او مقارض صدق المالك بيمينه ولا اجرة عليه للعامل ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض فيلزم العامل بدله والعامل أنه قراض فلا يلزمه ذلك فالصدق المالك بيمينه على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج اذا قام عدة أن من كان القول قوله في أصل الشئ فالقول قوله في صفته مع أن الأصل عدم الائتمان الدافع للضمان فان أقاما بينة بين صدقت دنة المالك على المعتمد أيضا لان معها زيادة علم أما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قراضا قبيحتة من الربح وقال لا أخذ أخذه فله قرضه المار بربح لا في صدق الاتخذ بيمينه ويكون الربح له وبطل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه حيثما لا يبيته اه افاده م ر ولو اختلفا في القدر والمشرط للعامل كان قال شرطت في النصف فقال بل الثلث بخالفنا كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن وللعامل بعد التصريح أجره عليه وللمالك الربح ويجوز تعدد كل من المالك والعامل ويتصرف العامل ولو بعرض بمصلحة لا بغيره فاحش ولا بنسبة بلا اذن ولا يسافر بالمال بلا اذن فان ما فرضه أمابالاذن فيجوز لكن لا يجوز في البحر الا بنص عليه ولا يجوز منه نفسه حضرا ولا سفرا ويملك حصته من الربح بقسمة لا بظهور وللمالك ما حصل من مال قراض كثمر وتاج وكسب ومهر ويحجب الخسران بالربح افاده في المنهج وشرحه

• (باب الوكالة) •

(فان منعته الشراء فقط
بعد مدة جاز) لحصول
الاسترباح بالبيع الذي له
فعله بعد ما فان اقتصر على
قارضتك سنة فسد العقد
والعامل أمين في صدق في
الرد والتلف كما في الوديعة
وفي انه اشترا للقراض أو
لنفسه وفي الربح والخسران
وقدر رأس المال
• (باب الوكالة) •

(قوله اذا القاء عدة الخ)
فأمله وأهل قوله أما لو كان
الخ بخالفه فخر (قوله
صدقت بينة المالك الخ)
بهمش ان الذي في شرح
م ر تصديق بينة العامل
وعمل بماعده له المحشى
وهو لان معها الخ فقرره

ذكرها عقب القراض لانه منها باعتبار اوله كما تقدم في قوله ان اوله وكالة وآخره جماله ولان
 العامل كالوكيل ويجرى هذا في الشركة أيضا (قوله بفتح الواو وكسرها) اي لا يضمنها العدم
 وروده (قوله لغة التقويض) اي والمراعاة والحفظ (قوله تقويض شخص الخ) يؤخذ منه
 الاركان الاربعة اذا التقويض لا يكون الا بصيغة والشخص هو الموكل وامره هو الموكل فيه
 والاخر هو الوكيل وأما قوله فيما يقبل النيابة الخ فهو اشارة الى الشروط وخرج عما يقبل
 النيابة العبادات فانها لا تقبلها والمراد ما يقبل النيابة شرعا بان لا يكون نحو عبادة وليس
 المراد بذلك الوكالة والاصادر المعنى فيما يقبل الوكالة فيلزم عليه أخذ الماعرف في التعريف وهو
 دور ولذا قال من اي يقبلها شرعا فلا دور اه وقوله لا يفعله بعد موته صادق بان يقول انه فعله
 حال حياته أو يطلق فهو أولى من قوله في شرح المنهج لا يفعله حال حياته وخرج بذلك الايضاح كما
 لو فعله وصيا في بيع شيء أو قضاء ديون بعد موته (قوله اذهبوا بقميصي هذا) الخطاب لاختوة
 يوسف فقد وكاهم في الذهاب بالقميص والقاءه على وجهه اياه (قوله وورد في شرعنا ما يقرره)
 أي يوافق فمكون شرعا لنا وهذه طريقة لاثار حضة عمدة معتمدة في مذهب مالك والمعتمد أن
 شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره بل يكون الدليل حينئذ ما ورد في شرعنا
 فالأولى الاستدلال بالآية فابعدوا حكمنا أهله بناء على انه وكيل وهو الاصح (قوله انه صلى الله
 عليه وسلم بعث الساعة الخ) الاستدلال بذلك مبني على أن بعث الامام الساعة وكالة فلا ساعي أن
 يوكل فيما يجزئ عنه وقيل ولاية قله أن يوكل مطلقا (قوله الضمري) بفتح الهمزة الموحدة وسكون الميم
 نسبة لضمرة بسكونها أيضا قبيلة ووقع في المحشى أنه بفتح الميم وهو خطأ فاحذره (قوله في نكاح
 أم حبيبة) أمها رمله وقيل هل هن بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد
 مناف فهي شقيقة معاوية رضي الله تعالى عنه وأمها صفية بنت أبي العاصي بن أمية عمه عثمان
 ابن عفان رضي الله تعالى عنه هاجرت للعيشة في الهجرة الثانية مع زوجها عبد الله بن جهم
 فولدت له حبيبة وارتدت وتحول نصرانيا والعباد بالله تعالى وهي ثبتت على الاسلام فبعث صلى الله
 عليه وسلم لم عمر المذكور الى الحبشة فزوجه اياها والذي عقد عليهم خالد بن سعيد بن العاصي
 ودفع النجاشي صداقها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مائة دينار وجهزها من عنده
 وبعثها مع شرحبيل بن حسنة سنة سبع على خلاف في جميع ذلك وماتت سنة أربع وأربعين
 وقد وكل صلى الله عليه وسلم أيضا أبارافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شرasha بدينار (قوله
 وصيغة) كوكالة في كذا أو فوضت اليك كذا سواء كان ذلك مشافهة أو كتابة أو مراسلة
 وبشرط عدم ردها كما يأتي ولا يشترط العلم بها فلو وكاه وهو لا يعلم صحت حتى لو تصرف قبل علمه
 صح كببيع مال أبيه بظن حياته (قوله لا يشترط القبول انظرا) أي في وكالة بغير جعل بل الشرط
 اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر الا فيما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو مغصوبة
 فهوهم الآخر وأذن له في قبضها فوكل الموهوب له من هي بيده من المستأجر أو المستعير أو
 الغاصب في قبضه فلا بد من قبوله لفظا أو تزول يده عنها ولا يكتفي بالقول وهو الامسالك لانه
 استدامة لما سبق فلا دلالة فيه على الرضا بقبضه عن المؤجر أو المبيع أو المالك في الاصل اما الوكالة
 فيجعل فلا بد فيها من القبول لفظا كما في المطالب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه
 مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ اجارة اه أفاده مر (قوله صفة مباشرة ما وكل فيه) خرج الصبي

هي بفتح الواو وكسرها لغة
 التقويض وشراعه تقويض
 شخص امره الى آخره
 يقبل النيابة لا يفعله بعد
 موته والا لم يقبل
 الاجماع قوله انه الى اذهبوا
 بقميصي هذا وهذا شرع
 من قبلنا وورد في شرعنا
 ما يقرره كغير الصبي ان
 صلى الله عليه وسلم لم بعث
 الساعة لاخذ ذلك وكذا وقد
 وكل صلى الله عليه وسلم
 عمرو بن أمية الضمري في
 نكاح أم حبيبة وارتدتها
 اربعة موكل ووكيل
 وموكل فيه وصيغة لكن
 لا يشترط القبول انظرا
 وبشرط في الموكل صفة
 مباشرة ما وكل فيه

(قوله بقبضه عن المؤجر)
 لعله من الموهوب له

والمجنون والمغشى عليه والنائم والمعتوه وكذا المحجور السفه في نحو مال والمرأة أو المحرم في
 نكاح ثم يصح توكيل الصبي في اذن في دخول دار واصل هدية ولو أمة قالت له سدي أهديني
 اليك فيجوز وطؤها وطلب صاحب ولجة وتفرقة نحو ذكاة وذبح أضحية اذ يصح أن يباشر ذلك
 حيث كان مأمورا ولم يجز عليه الكذب ولو مرة واحدة وتوكيل محرم حلالا في نكاح لمعقده
 بعد الاحرام أو يطلق وزاد المراف في المنهج على ما هنا قوله غالب يخرج به ما استثنى من طرده
 أي منطوقه كطافر بحقه فلا يوكّل في كسر الباب وأخذ حقه وان عجز عن ذلك على المعقّد
 وكوكيل قادر وعبد مآذون له في نكاح أو غيره وسقيه مآذون له في قبول نكاح لافي ايجابه لانه
 يتمتع عليه مطلقا ومن العكس أي المفهوم كالأعني يوكّل في تصرف وان لم تصح مباشرة له
 للضرورة وكحرم يوكّل حلالا في نكاح بعد التحلل أو يطلق كما مر (قوله بلك) متعلق بمباشرة
 وقوله أو ولاية أي بان يكون أباً وجداً أو وصياً أو قاضياً وكذا الوكيل فيما عجز عنه والوصي
 كذلك (قوله وفي الوكيل صحة مباشرة الخ) فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومغشى عليه
 ولا توكّل امرأة في نكاح ولا محرم لمعقده في احرامه وزاد في المنهج أيضا غالبا يخرج ما استثنى
 من طرده ذلك وهو الفاسق اذا واكله الولي في بيع مال مواليه لان شرط الوكيل حينئذ العدالة
 ومن عكسه كالمرأة فتتوكل في طلاق غيرها والسفينة والعبد فيتوكلان في قبول النكاح بغير اذن
 الولي والسيد لافي ايجابه والصبي المأمون فيتوكل في اذن في دخول دار واصل هدية وان
 لم تصح مباشرة له بلا اذن ويشترط في الوكيل أيضا كما في المنهج تعيينه ولو قال لاثنين وكات أحدكما
 في كذا لم يصح نعم لو قال وكاتك في بيع كذا مالا وكل مسلم صح اه ولو اشترى الوكيل من يمتو
 على الموكل صح وعق عليه بخلاف الفراض لما فاته موضوعه من طاب الربح (قوله أن بلك
 الموكل) أي حال التوكيل فلا يصح في بيع ماسميكه وطلاق من سينكحها الاتبعان وان لم يكر
 التابع من جنس المتبوع على المعقّد فيصح التوكيل في بيع مالا يملكه تبعاً للمملوك وفي طلاق
 من سينكحها تبعاً للمنكوحه وفي بيع عين يملكها وان يشترى له بثمنها كذا على الاظهر في المطاب
 وفي طلاق زوجته وبيع ماسميكه من العبيد ولو عزله من التصرف في المملوك فالظاهر ان عزاله في
 التابع أيضا اه أفاده في شرح المنهج ومربز يناد (قوله قابلا للنيابة) خرج العبادات والحدود
 ودخل تفرقة الزكاة والكفارة وذبح الاضحية وغير ذلك مما ساء (أي قوله في العتود) كبيع
 وهبة وضمن ووصية وحوالة وصيغة التوكيل فيه أن يقول الوكيل جعلت موكلتي ضامناً لك
 كذا او موصياً لك بكذا أو حلياً لك بمالك على موكلتي من كذا بظهير مما له على فلان اه أفاده م
 (قوله وغيرها) كالفسوخ كالفالة ورد بعيب وفسخ بخيار مجاس أو بشرط وكقبض لدين أو عين أو
 اقباض لدين بخلاف اقباض العين فلا يصح التوكيل فيه على المعقّد اذ ليس له دفعها الغير مالها
 وكخصومة من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا وكتمالك مباح كاحياء واصططاد وكاستيفاء
 عقوبة لله تعالى أو لا دمي كقود وحق قدف وحق زنا وشرب خمر اه أفاده في المنهج وشرحه
 (قوله مطابق) أي لم يعلم من بعض الوجوه ويعلم من ذلك شرط ثالث ذكره في المنهج بقوله وان
 يكون الموكل فيه مملوماً ولو بوجه كوكاتك في بيع أموال الى آخر ما ساء (قوله في كل قليل
 وكثير) وكذا في كل أموره أو حذوقه فلا يصح ولو تبعاً كما اعتمد ممر تسلل عن والده خلافاً
 للمواف في شرح المنهج والفرق بينه وبين صحة وكاتك في كذا وكل مسلم ان الموكل فيه ثم معين
 والابهم في الفاعل بخلافه ما فان الابهم في الموكل فيه والفرق فيه أعظم قال الرحاني ظاهره

بلك أو ولاية وفي الوكيل
 صحة مباشرة التصرف
 بنفسه وفي الموكل فيه ان
 بلك الموكل الولاية عليه
 وان يكون قابلاً للنيابة
 وقد اوضحت ذلك في شرح
 الاصل (نصح) الوكالة في
 العقود وغيرها (الافى
 مجهول مطلق كان وكاه في
 كل قليل وكثير)

(قوله ثم يصح الخ) لا يظهر
 الا في الوكيل ويصح للصبي
 أن يوكّل غيره اذا عجز أول
 تلقى به المباشرة (قوله وان
 عجز عن ذلك على المعقّد) أي
 مالم يكن لا يليق به كسر
 الباب وهدم الدار والافله
 التوكيل اه ثن (قوله
 وكوكيل قادر) أي ولاقت
 به المباشرة والافله التوكيل
 اه مل (قوله وسقيه
 مآذون له في قبول نكاح)
 النكاح قيد فلا يصح غيره
 وان اذن وابه فيه بخلاف
 العبد فيصح منه كل
 تصرف اذن له فيه ولا يصح
 توكيله اصلاً (قوله بخلاف
 اقباض العين) أي عند
 القدرة على اقباضها بنفسه
 والافله التوكيل اه شرح
 ممر اه بجري

لوقوع جوابا كوكافي في طلاق زوجته فقال وكنتك في جميع اموري فطلقة فانها لا يقع وفيه
 انظر واضح والاقرب الوقوع اه وما استقر به ظاهر القرينة الحالة فيكون الطلاق هو المقصود
 من المهم فلا يرد على ما نحن فيه (قوله بخلاف ما لو قال الخ) مختار قوله مطابق لان هذا هو
 من بعض الوجوه وهو كون الموكل فيه أموالا وارقا فقولوه وان لم تكن أمواله معلومة أي من
 كل الوجوه فلا ينافي أن أمه معلومة من بعضها كعات (قوله في شراء عبد) أي للقيمة بخلاف
 ما لو كان للتجارة فلا يجب فيه شيء لأن المداير فيه على ما يربح مطلقا فيكفي اشتراطه حفظ اه
 أفاده مر (قوله وكذا صفة) كأيض أو قصر أو طول قال مر ولا يشترط ذكر أو وصف السلم
 ولا ما يقرب منها وفي بعض النسخ صفة وهي الأنسب بما بعده وقوله ان اختلفت اصناف
 نوعه كحرجي وناظي وخطائي وشركسي (قوله أو في شراء دار) أي للقيمة أيضا اه مر (قوله
 المحلة) بفتح الحاء وقوله أي الحارة تقع يرادها قال مر ومن لازمها بيان البلد فلذا لم يصرح به اه
 وهو في شرح المنهج أيضا (قوله والسكة) بكسر اوله والزقاق نفسه له فهو لفظ وشهر مر تب قال
 مر وقد يغني تعيين السكة عن الحارة اه أي بحسب الغالب كما اذا قال وكنتك لتشتري لي بيتا في
 الغورية مثلا فيعلم من ذلك البلد وهي القاهرة بخلاف ما لو قال تشتري لي بيتا في حارة العطارين
 مثلا فانها لا بد من ذكر البلد حينئذ لان حارة العطارين كما تكون في القاهرة تكون في غيرها (قوله
 لا قدر الثمن) أي في العبد والدار لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لحسنة
 ونقاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به اه مر وينزل حينئذ على من المثل (قوله في حل حد)
 أي تحمله كأن توجه عليه ذلك فوكل في تحمله عنه وخرج بالتحمل الاستيفاء فيصح التوكيل فيه
 كاحر ومثل الحد التعزير ولو قال عقوبة أشبهه والقود أيضا (قوله أو قود) أي في نفس أو عضو
 أو جرح (قوله بعدم مفارقة المجلس) ظرف للقبض أي وكله في المجلس ليقبض اذا فارق وهذا في
 الماهي توكيل في ملازمة المجلس فسقط ما يقال اذا فارق المجلس بطل العقد فلا معنى لتوكيل
 حينئذ وخرج بذلك ما لو وكاه ليقبضه في المجلس فانه يصح (قوله في ربوي) أي سواء كان متعده
 المجلس ام لا لاشتراط التقاض والحلول في كل (قوله والافي وطه) كان يحجز عن اقتضاها البكر
 فليس له أن يوكل فيه (قوله أو في شهادة) أي اذا ما قال في شرح المنهج وهذا غير تحمله الجائز
 باستمراره أو نحوه كما سيأتي بيانه اه والاستمراره هو الشهادة على شهادة الاصل بان يقول اننا شاهد
 على زيد بكذا واشهد على فلان بكذا أو أشهدني على شهادته ولا يشهد بنفسه الحق
 النائب ويقول للناضي أشهد بان فلان يشهد بكذا أو أشهدني على شهادته ولا يشهد بنفسه الحق
 فهذا ليس بتوكيل بل استمراره أي طلب من النائب ان يراعى شهادته ويحفظها وعبارة مر
 ولا يرد ذلك اذ ليس بتوكيل بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه
 عند حاكم آخر اه (قوله الحاقاها) أي للشهادة واليمين بصورتيه كما في شرح المنهج حيث قال
 في الشهادة الحاقاها بالعبادة لاعتبار انظرها مع عدم توقفها على قبول ثم قال بعد اليمين الحاقا
 لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بالختم قوله هنا لتعلق حكمها أي وهو الكفارة فاصر على اليمين
 فكان الاولى استناطه او زيادته في شرح المنهج من قوله لاعتبار لفظها الخ (قوله وتعلق) ومنه
 التدبير وخرج بالتعلق التحيز فيصح التوكيل فيه وتعلق العتق والطلاق سائر التعلق
 كتعلق الوصاية فلا يصح التوكيل فيه (قوله فأشبه الشهادة) أي في مطلق الاخبار وان اختلفا
 في أنها اخبار بحق للغير على الغير وهو اخبار بحق للغير عليه (قوله ويجعل) أي الموكل مقر الخ

لان فيه غررا عظيما لا ضرورة
 الى احقه له بخلاف ما لو
 قال وكنتك في بيع اموالي
 وعتق ارقائي وان لم تكن
 امواله معلومة لان الغرر
 فيه قليل ولو وكله في شراء
 عبد مثلا وجب بيان نوعه
 وكذا صفة ان اختلفت
 اصناف نوعه اختلفا
 ظاهره في شراء دار وجب
 بيان المحلة والسكة أي
 الحارة والزقاق لا قدر الثمن
 (والافي حل حد أو قود
 أو قبض) بعدم مفارقة
 المجلس (في ربوي أو في
 رأس مال سلم والافي وطه)
 فلا يصح التوكيل في شيء
 منها الا ان لا تقبل النيابة كما
 هو معلوم من أبوابها (أو
 في شهادة أو عين كايلاه أو
 لعان) الحاقاها بالعبادات
 لتعلق حكمها بتعظيم الله
 تعالى ويلحق باليمين النذر
 وتعلق العتق والطلاق
 (أو في اقرار) لانه اخبار
 عن حق فأشبه الشهادة
 ويجعل مقر ايتس التوكيل

(قوله بفتح الحاء) وبكسر
 أيضا (قوله كما اذا قال الخ)
 المثال لا يتأب

محال ذلك ان اتي بعن - واذكر معهما على أم لا بان قال وكذلك لتقرر في افلان بالف أو اية قرع في
 افلان بالف على فان حذفها مما كان قال وكذلك لتقرر افلان بالف أو اتي بعن فقط كان قال
 وكذلك لتقرر افلان بالف على لم يكن اقرار الاحتمال أن يقصد بعن التعليم أي لا جلي فالصور
 أربع (قوله أو في ظهار) وصورته الفاسدة أن يقول أنت على موكل كظهر رأسه أو جعلت
 موكل مظاهرا منك وعبارة المنهج ولا في نحو ظهار كقتل وقذف لأن حكمها يختص بمرتكبيها
 ولأن الغلب في الظهار معنى المين اتعاقبه بالفاظ خاصة اه وذلك لأن فيه منعا من الوطء وسأني
 أن المين ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فغلب فيه ذلك لا الطلاق والاضابط أن ما كان
 محرما بأصل الشرع كالزنا والقذف والسرقة والقتل بغير حق لا يقبل التوكيل وأما القتل بحق
 فقبله وما كان مباحا بأصل الشرع وحرم لعارض كبيع حاضر لباد والبيع وقت نداء الجمعة يقبل
 التوكيل اه أفاده زى (قوله أو عبادة) وإن لم تتوقف على نية إذا قصد منها امتحان أي اختبار
 عين المكاف هل يوفي أو لا وليس منها إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك اه أفاده م ر ولا فرق
 بين أن تكون العبادة فرضا أو نفلا كصلاة وصوم واعتكاف وإمامة صلاة وتدرؤس واعادة
 ونحو ذلك فليس له أن يترك الصلاة ويؤكل غيره ليصلي عنه أو يصلي منفردا ويؤكل غيره ليصلي
 جماعة ويكون نوابه له وكذا البقعة أما القيام بالوظائف كن عليه امامة مسجد أو تدريس
 فغيب غيره حدث كان النائب مثله أو أكل منه كما مر من وجهه ما استثناه المصنف عما
 لا يقبل التوكيل أربعة عشر شرا وبأصلها الاتفاق العام فلا يصح التوكيل فيه كما في الاغتنام
 تغليب الشبهة الولاية على شبهة الاكتساب أما الخاص كان رأى اقطة فاذن لغيره في
مناواته فانه يصح اه أفاده م ر وانظم ذلك بعضهم في قوله

وان يؤكل في التقاط خصا . صح والابطال له نصا

(قوله لما مر) أي من قوله اتعاق حكمها بتعظيم الله تعالى الخ وفيه ان المتعلق بتعظيم الله تعالى
 ذات الحكمها فكان الاولى أن يعمل بعبادة م ر وهو معنى قوله في شرح المنهج لان
 مباشرها مقصود بعينه ابتداء (قوله الانسكا الخ) استثنى التنا أربعة وألحق الشارح بذلك ستة
 ولا بد في التوكيل في النسك أن يكون الموكل معضوبا أو ميتا ويندرج فيه توابعه كركعتي
 الطواف فيصبح التوكيل فيهما تبعاله بخلاف ما لو أفرد به بالتوكيل فلا يصح والخاص أن
 العبادة على ثلاثة أقسام إما أن تكون بدنية محضة فيمنع التوكيل فيها إلا ركعتي الطواف تعا
 وإما أن تكون مالية محضة فيجوز التوكيل فيها مطلقا وإما أن تكون مالية غير محضة كنسك
 فيجوز التوكيل فيه بشرط أن يكون الموكل ميتا أو معضوبا اه أفاده زى (قوله وتفرقة زكاة)
 بالنصب عطفها على نسكا ولا يجوز التوكيل إلا خذ منها لاتحاد القابض والمقبض نعم ان عين له
 قد راجاز لان المقبض حينئذ هو المالك (قوله وذبح أضحية) وله أن يؤكل في النية أيضا وكذا في
 الزكاة وله أن يؤكل أيضا فيما يملك بالميت لافي غسله لانه فرض فيقع عن مباشرة قال م ر
 وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على أن الأذرع ربح جواز التوكيل هنا
 مطلقا لصحة الاستئجار عليه اه (قوله في أبوابها) أي الماضية والآتية (قوله الكفارة)
 وكذا تفرقة المذور والموقوف وتقدم عن المنهج صحة التوكيل في تلك المباحات كالاختطاب
 والاحتشاش وذكره في المنهاج بقوله وكذا في تلك المباحات كالاحياء والاصطبا والاحتطاب
 في الاظهر اه قال م ر كالشراء لان كلامه مثبت للمالك فيملكها الموكل اذا قصده التوكيل بخلاف

(او) في (ظهار) لان الغلب
 فيه معنى المين (او) في
 (عبادة) لما مر (الانسكا)
 من حج أو عمرته فهو واعى من
 تعبيرة بالخج (وتفرقة زكاة
 وذبح أضحية) لادلتها
 المقررة في أبوابها ويحقق
 بالزكاة الكفارة وصدقة
 التملوع وبالأضحية الهدى
 والعقيقة وبذبحها تفرقة
 لحما ولحم الهدى والعقيقة

(باب الشركة) هي بكسر الشين واسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكان الفاء الاخلاط وشركة في شئ به
 يدق شائع في شئ لثمة عدد والاصل فيه اقبل الاجماع آيات كآية واعلموا انما غنمتم من ثمر فان الله خسه واخبار كغير يقول الله
 انما نالت الشريكين ما لم يكن احدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما ما رواه الحاكم وصححه اسناده

(قوله باب الشركة) (فرع) لا يصح المدعى المتصرف في ثابة ولو كان باذن في دعواه لشيء انه اكتسبه من خارج الايمنة تشهد
 بكسبه الذي حصل منه ذلك المدعى اذا الظاهر عدمه فدعواه مخالفة لظاهر رقة قوي باليمنة نعم يصح في قوله اشترى
 هذا النفسى وللممة الطلب عليه بما يخصهم من الثمن من اصل حصته فله بدوى المقرى عن شيخنا البراوى عن الشيخ ابراهيم
 قاله قارى عن الشيخ أحمد بنى الشيخ البراوى (فرع) لو كان له اولاد يعمهون في ماله فزاد فليس لهم شئ الا الاجرة قبل البلوغ
 نعم ان قصد ان مؤنتهم في نظير أجرهم - قبل البلوغ فلا أجر لما قبل البلوغ كبعده بشرط كون ذلك القصد من ولى كالأب والجد
 والوصى والقيم والاوجب ولا عبرة بقصد فان اكتسبوا كسباً متميزاً بعد البلوغ من خارج عن التابة بقرض او كراء انفسهم
 وهلك في التابة فلا يرجعون بشئ منه ١٢٠ نعم ان كان باقامة متميزاً لهم اخذه ابراوى (فرع) اذا حصل من

ما لو لم يقصد اه اذا عات ذلك فاقاله قل هنا من عدم صحة التوكيل في ذلك غلط فاحش

(باب الشركة)

ذكرها عقب الوكالة لانها من افرادها لوجود التوكيل فيها من الجانبين او من جانب واحد
 ولانها بشرط في العاقدين ما شرط في موكل ووكيل على ما ذكره المصنف وعبارة مر وايسر
 عقد استعلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكل كما يؤخذ مما سياتى (قوله بكسر الشين الخ) ذكر
 فيها ثلاث اغات على القاعدة في كل ثلاثى ايسر عنه حرف حاق ككلمة فان كانت عنه حرف
 حاق كفتح جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع قائمه لعينه ويقال فيها ايضا شرك بحدف الهاء فيكون
 مشتركين ذلك وبين الكفر والنصيب كما في قوله تعالى وما لهم فيه مما من شرك (قوله لغة
 الاختلاط) اي شبيها او مجاورة (قوله عقد الخ) عبر به دون أن يقول ثبوت الحق لما قال في
 شرح المنهج انه أولى ووجهه أن المقصود بيان الشركة الخصوصية بالحكام الا تامة الواقعة
 بالاختيار والمنقردة الى الاركان بخلاف ثبوت الحق الخ فانه يشمل الموزون وغيره مما كان بالقهر
 لكن قال بعضهم ان تعريفها بثبوت الحق الخ أنسب ليشمل النوعين الا تامين فان أحدهما
 بالمال اختياريا او قهريا والاخر بالعقد بخلاف التعريف بالعقد فانه لا يشمل الاما كان
 اختياريا الا أن يراد بالمال قد الاذن في التصرف وان كان بعدا (قوله حق شائع) هو المال
 وتوابعه (قوله كآية واعلموا الخ) اعترض بانهم لا تصلح أن تكون دليلا على الشركة الا على القول
 الضعيف القائل بان الغنمة تلك بالاستيلاء اما على المعتمد من أنها الاملاك الا بالقسمة أو اختيار
 الاملاك فلا شركة حيث تدوا يجب بان وجه الدلالة منها انهم اذا اختاروا فيها الاملاك ولم تحصل قسمة
 فقد صار المال مشتركين بخلاف ما اذا قسم بالفعل فقد ثبتت الشركة في بعض احوال الغنمة
 فصح الاستدلال بالآية على مشروعية (قوله انما نالت الشريكين) اي انما معهم باللفظ
 والاعانة فامدهما بالاعانة في اموالهما وانزل البركة في تجارتهم ما فاذا وقعت الحماية بينهما مارفعت

احد الاولاد المشتركين مع
 أيهم كسب اواحد الاخوة
 كذلك فهو لا يشارك فيه
 غيره واذا حصل من كل منهم
 اكتسب وغيره فهو اكتسبه
 فان لم يميز قسم ما حصل من
 الكسب بينهم بالسوية
 بحيث تساوا في الكسب
 واذا لم يوجد منه كسب
 لكن حصل من تتاح من
 اليه ان يردوها سوية
 وحصل قبح وشعير واصل بذر
 بجميع ذلك من الحبوب
 المشتركة بينهم واليهام المشتركة
 قيمة ذلك بينهم بالسوية
 اذا حصل من أحدهم ربح
 وحصله فان كان القائل لذلك
 مطلق التصرف فلا شئ له
 وان كان غير مطلق التصرف
 بان كان سقيم او صيبا بلغ

غير مصلح لماله ودينه او احدهما فلا ينال اجرة راع اه ديري (فرع) اذا حصل اشتراك في ثابة بعد عزلة بين أب وولده البركة
 او اخيهين او اخوين فان كان لكل متاع ولم يكن لاحد متاع واكتسب بافان غير ذلك كل كسبه والاصططافان كان الثمن من
 ملك أحدهما في هذه الحالة فالكل له وللباقين الاجرة ولو بالغين لوجود الاشتراك (قوله الا أن يراد الخ) هذا لا يفيد تأمل وفيه
 عن الشيخين لو رتوا عروضا واشتروها فهو أبلغ من الخلط فاذا انضم اليه الاذن في التصرف تم العقد اه بتصرف والمراد هنا
 الشركة الشرعية التي يجوز لهما واحد منهما التصرف فيها فاقاله المحشى صحيح تأمل جدا (فرع) لا يشترط تعيين ما يتصرف
 فيه ولا انهم بل يكفي الاطلاق ليكن لوعين جنس لم يتصرف الماذون في غيره ولا يشترط فيما أذن فيه أن يعلم وجوده لانه توكيل
 ذكره الهام لي فان أذن احدهما فقط كفي في حصول الشركة ولا يتصرف الاذن الا في نصيبه قال السبكي وكلام الاصحاب يشترى
 أن عقد الشركة عند الاطلاق يقتضى استواءهما في العمل والربح وهو كذلك فلا يصح عقد شركة الا بذلك سواء من طرف واحد

البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما اه فالمراد بالبركة انهما
من لهما مالهما مدة عدم خيانة أحدهما صاحبه فاذا خانه نزعت البركة من بينهما ما انما
الشريكين هو معونه واطقة قال عس وليس من الخيانة ما لو تميز بعض الشريكين بزيادة على
قدر نصيبه فاخذ شريكه من المال قدر حصته التي اخذها الاول لانه اغت اخذ حقه (قوله
هي نوعان) اي من حيث الاشتراك في المال اه ذل (قوله في الملك) اي بسببه وقوله فها كان
او اختيار اعميم في الملك اي سواء كان على جهة التهر أو الاختيار وقوله كارت وشراء اي على
جهة الشروع راجعان لذلك على الف والشر المرب وهما ما بيان للملك نوعيه لانه لا
له كايوهم (قوله بالعقد) اي بسببه فببب الاشتراك هو العقد قال شيخنا عطية والمراد به
اي بالاشتراك الاذن في التصرف بعد الخلط وعليه في المقابل له حينئذ ان يقول والثاني
بالخلط اي ان الاشتراك حصل بسبب الخلط لا بسبب الملك هذا ويحتمل ان المراد بالملك الشي
المملوك اي في الشي المملوك بدون عقد بقرينة المقابلة والمراد بالارث والشراء الشي الموروث
والمشترى وقوله بالعقد اي في الشي المملوك بالعقد وهذا سهل مما قبله ولا فرق في المملوك بين
ان يكون اعيانا او منافع وقد تكون الشركة في مجزأ الحقوق اتماعا على العموم كالتجارة واما
على الخصوص كحق التجار (قوله وهي) اي الواقعة بالعقد انواع أربعة من حيث العمل
ومحله بقطع النظر عن المال اه قل ومعناه ان الضمير راجع للعقد لا يمكن لغيره الامتداد الى
معنى العمل ومحله ولا يخفى ما في ذلك من التكاف فالاولى ان يجعل الضمير راجعا الى الشركة
اعم من ان تكون واقعة بعقد أو بقدر عقد وكل من الانواع الاربع شركة شرعية (قوله
شركة ابدان) وهي باطلة عندنا مطلقا كما بان في وصيحة عند أبي حنيفة مطلقا وعند مالك ان
اتحدت الحرفة (قوله الجمالين) بالتقسيم ايضا بسبب قوله بعد ليكون بينهما كسبهما وان كان ذلك
ليس قيدا (قوله كسبهما) اي في زمن معين كيوم ويوم او شهر وشهران بجمعهما ما يحصل
لهم من الاجرة ويقتسمانه على حسب ما ينظر طاه (قوله مع اتفاق الصنعة) كخطاطين والانسب
بقوله السابق وسائر المحترفة ان يقول هذا الحرفة وقوله او اختلافها كخطاط ورفاعواكل
منهما ما اكتسبه في هذه وفي المناوضة ان تميزان عمل على حدته واذا اقتسم ما حصل من
الكسب على قدر اجرة المثل لعمله لا بحسب الشرط لانه باطل قال في الروضة كاصلا وظاهرا
ان محله في المحو الاحتطاب اذا لم يقصد كل منهما به نفسه وصاحبه فان قصدهما كسبهما
مطلقا اه (قوله وشركة وجوه) ظاهر كلام الشارح انه جمع وجهه اي مشهور بين الناس
ويصح ان يكون جمع وجهه بمعنى الشخص قال قل سميت الانحصاص بذلك لانه لا يفرقها
كشرف الوجه على سائر جوارح البدن اه ولا حاجة له لان الوجه يطلق ايضا على ذلك حقيقة
قال في القاموس الوجه مستعمل كل شي وجهه او وجهه ووجهه ونفس الشي اه وقال
في المختار ويقال هذا وجه الرأي نفسه ثم قال ووجهه البدن انما اه (قوله كان يشتركا)
اي يتفق قبل التصرف وجهان ليس بقيداي او خاملان او وجهه وخامل بالهاء المجعولة من
النجول اي عدم الشهرة وكذا قوله كل منهما مؤجل فذل ذلك ما لو اتاع وجهه في ذمته وفوض
بيعه للخامل والرجح بينهما او مالوا وترك وجهه لامل له وخامل له مال امكون المال من هذا
والعمل من الآخر من غير تسليم المال والرجح بينهما ايضا ما لو اتاعا بحال وادل التقييد

الاذن أو اكتفينا بدلالة
اشتركا عليه اه وانهم
كلامه انه لا يمكن قواهما
اشتركا عن الاذن وهو
كذلك لقصوره عنه
واحتمال كونه اخبارا
عن حصول الشركة نعم لو
نوبت لهما اشتركا الاذن
في التصرف كفي كما جزم به
السبكي وأنه لو وجد مجرد
الاذن مع بقية الشروط
بدون صيغة اشتركا
ونحوها كفي وهو مخصيه
(قوله شركة شرعية) هذا
مبني على ان العقود
الشرعية تشمل الصحيح
والفاسد وهو أحد قولين

(هي نوعان أحدهما في
الملك) فها كان أو اختيارا
(كارت وشراء والثاني
بالعقد) اها (وهي) أنواع
(أربعة شركة ابدان) كشركة
الجمالين وسائر المحترفة
امكون بينهما كسبهما
متساويا أو متفاونا مع
اتفاق الصنعة أو اختلافها
(و) شركة (وجوه) كان
يشتركا وجهان

عناذ كراهة اصل وضعها وان كان البطلان متحققا بدونه اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسر ولا ربحه اه افاده مر (قوله ابتاع) أي يشتري كل منهما أي بعقد لنفسه ويكون المبتاع بحسب الاتفاق المذكور لهما وسواء عند العقد نوى نفسه وحده أو مع صاحبه لأن نية صاحبه لغو لعدم الاذن فيه فان اذن كل منهما لصاحبه في الشراء لهما واشترى كذلك فهي شركة صحيحة ويكون ثمن ما خص الآخر قرضا أو هبة (قوله عن الايمان) أي ايمان السلع التي اشترىها أو أحدهما بموثر أو وحده وقوله بينهما أي بتساو أو تفاوت كما مر (قوله أو ابدانها) أو مانعة مخلوق فبجواز الجمع وقوله وعليهما ما يعرض من غرم قيد في كل خرج به بالنسبة للأول شركة العنان وبالنسبة للثاني شركة الابدان والمراد غرم لأسبب الشركة كغصب وغيره والا فالغرم بسببها موجود في شركة العنان أي ولهما ما يحصل من غنم في كلامه اكتفاء على حدس رايل تقيكم الحر أي والبرء وأخرجهم شركة العنان بقوله يدين أو مال من غير خا ط اه فقله من غير خا ط خرج به شركة العنان (قوله من تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً) وهذا تفاوضا في العمل شرعاً فيه جميعاً قاله رأو من قوم فوضى بفتح الفاء أي مستوين في الامور ومنه قول الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا

(قوله بكسر العين) أي على الاشهر (قوله من عن الشيء ظهر) أي او من عنان الدابة لمنع كل الاخر مما يريد كمنع العنان للدابة ولاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان ويصح ان تكون من عنان السماء أي ما ظهر من السماء وهو اشهرتها وعليه فهي بالفتح لا غير وهي اخذاً مما سبأ في اشتراك في مال لهما ما يتجرا فيه اه افاده مر (قوله لانها اظهر الانواع) أي لإجماع عليهم (قوله ثلاثاً الأولى عن المال المشتركة) هذه مسألة تصدق بنق الموضوع فتصدق بأن لم يكن مال أصلاً وذلك في الأولين أو مال غير مشترك وذلك في الثالثة (قوله وليكثر الفرق فيها) لا سيما شركة المفاوضة نعم ان كان في مال وخلاطه وأتيا بصيغة تدل على الاذن في التصرف وهذا الشرط الاخير وهو قوله وعليهما ما يعرض من غرم صحت لانها حينئذ شركة عنان (قوله بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة) واركانها خمسة عاقدان ومعة وعليه وعمل أي ذكره نظير ما مر في القراض فاندفع ما يقال ان العمل يتاخر عن عقد الشركة فلا يحسن عدله من اجزاء ما هيتم او صيغة وشرط فيها أي الصيغة لفظ صريح او كناية يشترط باذن في تجارة وفي العمل مصلحة بان يبيع بحال ونقد بلد فلا يبيع بثمن مثلي وثمن راغب بازيد ولا بثمن يشة ولا غير نقد البلد الا اذا راج ولا يتصرف بغين فاحش ولا يسافر بالمال ولا يدفعه لمن يعمل فيه بلا اذن في الجميع فان سافر به او دفعه بلا اذن ضمن او باع بشئ من البقية بلا اذن صح في نصيبه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك وسألت شروطاً بنية الاركان (قوله والبر) وفي نسخة والتبر وهي صحيحة بناء على المعتمد من انه مثلي وقول ابن شجاع بعدم صحة الشركة فيه بناء على الضعيف من انه متقوم او بناء على اختصاصه بالنقد المضروب او محمول على نوع منه غير منضبط ولا فرق في الدراهم والدنانير بين الخاصة والمعشوشة حيث راجت في البلاد (قوله بان يكون مشتركا بينهما قبل العقد) كان ورثاه أو اشترىاه أو باع أحدهما بعض مرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين وأذن كل صاحبه

لمبتاع كل منهما بموثر أو
ويكون المبتاع لهما فإذا
ناعاً كان الفاضل عن
الايمان بينهما (و) شركة
(مفاوضة) بان يشترك
اثنان ليكون بينهما
كسبهما بأموالهما
أو ابدانهما وعليهما ما يعرض
من غرم وصحبت مفاوضة
من تفاوضا في الحديث
شرعاً فيه جميعاً (و) شركة
(عنان) بكسر العين من
عن الشيء ظهر انما لانها
أظهر الانواع أو لانه ظهر
اسكل منه مامل الآخر
(وهي) أي أنواع الشركة
(باطلة الا لاشيرة فصحة)
ثلاثاً الأولى عن
المال المشتركة وليكثر
الفرق فيها بخلاف الاخيرة
فهي الصحيحة (بشرط أن
يكون رأس المال مثلياً)
كالدراهم والدنانير والبر لانه
إذا اختلط بجنس لم يتميز
بخلاف المتقوم وقد نصح
في المتقوم بان يكون
مشتركا بينهما قبل العقد

في التصرف بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما هذه فيصح لان المتصور بان الخطا حاصل بل
 ذلك ابلغ من الخطا اه افاده في شرح المنهج (قوله فالشرط ان لا يتميز المالان) أي لا عند
 العاقلين ولا عند غيرهما كما صير في على العقد خلافا لوعايرهم فان كان لكل علامة مميزة
 عند مالكيه دون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين اه (قوله وان يحدد الخ) يستغنى عنه
 بالشرط قبله وهو بيان له ولو قال بان يحدد المالان جنسا وصفة لكن في هذا التطويل وخرج
 بالجنس والصفة القدر فلا يشترط الاتحاد فيه لان الربح والخسران على قدر المالين ولا
 يشترط أيضا العلم بقدر النسبة بين المالين أه والنصف أو غيره عند العقد حيث أمكن معرفتها
 بعده بمراجعة حساب أو غيره فاهما التصرف قبل العلم لان الحق لا يعدوهما فان لم يكن
 معرفتهما بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلم النسبة
 كان وضع أحدهما دراهم في كفة وميزان ووضع الآخر مقابلهما من الدراهم اه افاده في شرح
 المنهج (قوله قبل العقد) فلا يكفي الخطا بعده ولو عجل به في العقد اه شرح المنهج (قوله
 معنى الشركة) يحتمل ان الاضافه للبيان أي معنى هو الشركة أي الاختلاط والامتزاج أو
 حقيقة على معنى اللام أي معنى للفظ الشركة وهو الاختلاط والامتزاج وعبارة من زلفو وقع
 بعده في الجلس لم يكف على الاصح لان اسماء العقود المشتقة من المعاني يجب تحقق تلك المعاني
 فيها ومعنى الشركة الاختلاط والامتزاج وهو لا يحصل في ذلك أو بعدم تفرقه لم يكف جزما اه
 (قوله وان يشترط الرجوع الخ) أي ان اشترط ان لا يشترط ان لا يشترط خلاف
 ما ذكر فلو لم يشترط ما شأه وكان الرجوع على قدر المالين كما يؤمى الى ذلك قوله علامية العقد
 المقتضى للصحة عند الاطلاق فالتعليل اعم من المعاني لاقتضائه الصحة عند الاطلاق وعند
 الشرط والمعامل الصورة الثانية فقط وقال قل في كلامه تدافع وذلك لاقتضاء اوله اشترط
 التعرض لما ذكر واقتضاء التعليل عدمه فعليه اعتراض من وجهين التدافع وكون التعليل
 اعم من المعاني ولذا لم يذكر هذا الشرط في المنهج به الاصل له بل جعله كلاما مستغنيا فافاد
 والرجوع والخسران الخ (قوله على قدر المالين) أي باعتبار القيمة لا الاجزاء ولا بقدر العمل فلو
 خلط اقتضا مقوما بمائة بقدره يقوم بخمسين كانت الشركة اثلاثا والرجوع والخسران بحسب
 ذلك نظر القيمة ولا عبرة بتساوي الاجزاء (قوله علامية العقد) اه قوله على قدر المالين
 (قوله فان شرط خلافه) بان شرطا التساوي في الربح والخسران مع التفاوت في المال أو
 عكسه فسد العقد لما فاته وضع الشركة وكذا الوشرط الرجوع والخسران بقدر العملين (قوله
 ويرجع كل منهما على الآخر) وان علم الفساد على العقد بخلاف القراض وان اقتضى كلام
 المنهج هنا خلاف ذلك قال مروق قد يقع التقاض اه وذلك كما لو كان لاحدهما الفان والاخر
 الف واجرة عمل كل منهما مائة فثلاثا عمل الاول في ماله فيسقطان وثلاثة على الثاني فيسقط ثلثا
 المائة ويبقى ثلثها على الثاني وعمل الثاني بالعكس فله على الاول ثلثا المائة ويسقط ثلثها في
 مقابلة ثلث الاول فيرجع الثاني على الاول بثلثي المائة ويقع التقاض في ثلثها (قوله بأجرة
 عمله في ماله) نعم لو تساوى في المال وشرط الاقل لاد كثر عمل الرجوع بالاندلانه عمل متبرعا غير
 طامع في شيء كما لو عمل احدهما فقط في فاسده اه م ر أي اذا اختلف احدهما بأصل التصرف

(قوله مستغنى عنه بالشرط)
 قبل ماله وماله مختلف
 اذ قد يكون رأس المال
 مثلا كبر وشهير مع
 اختلاف الجنس فلا
 يغني أحدهما عن الآخر
 قلنا نعم ولكن المقصود
 واحد وهو عدم التفرق
 أن يكون ثلثا من الخاتمين
 أو حاجة اليه أصلا تأمل
 وبدل لما قلنا تعليل الشارح
 تأمل (قوله بثلثي المائة)
 لا ولي بثلث المائة كما لا يخفى

فالشرط ان لا يتميز المالان
 عند العقد (وان يحدد
 المالان جنسا وصفة بحيث
 لو خلط لم يتميز) أي لم يتميز
 كل منهما عن الآخر (وان
 يخلط قبل العقد) ليتحقق
 معنى الشركة (وان يشترط
 الرجوع والخسران على قدر
 المالين) علامية العقد
 فان شرط خلافه فسد
 العقد ويرجع كل منهما على
 الآخر بأجرة عمله في ماله
 وتنفذ التصرفات منهما
 لا لذن

لم يرجع بنصف أجره عمله (قوله والربح بينهما) أي مع كونها فاسدة (قوله ولا بد من صبغة الخ)
 هذا إشارة إلى شرط الصبغة وهو أن يأتي فيها بالنظ صريح أو كناية يدل على الإذن في التصرف
 وكالاتفظة المكتوبة وإشارة الأخرى إلى المهمة وليس المراد أن يأتي بالنظ بعد تمام العقد كما قاله
 قل وعبرة المنهج وصبغة وشرط فيها بالنظ يشعر بإذن في تجارة وهي أوضح من عبارته هنا
 (قوله على الإذن في التصرف) أي إن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما فلو أذن أحدهما
 فقط تصرف المأذون له في الكل واللا إذن في نصيبه خاصة فان شرط عدم تصرفه في نصيبه لم
 يصح اهـ مر (قوله فلو اقتصر) أي في صبغة الشركة وقوله لم يكف أي لا حتمال أن يكون
 أخبارا عن حصول الشركة ولا يلزم من حصولها جواز التصرف ألا ترى أنهم ما لو ورثا ما لالم
 يجوز لأحدهما أن يتصرف إلا بإذن صاحبه نعم إن نوي بذلك الإذن في التصرف كفي وكان كناية
 كافي مر والحاصل أنه ان قصد بقوله اشتراكا الأخبار عن حصول الشركة أو أطلق لم يكف
 أو الانشاء بأن نوي به الإذن في التصرف كفي (قوله ويعتبر في كل منهما أهلية التوكيل
 والتوكيل) لأن كلامهم ما وكيلا عن الآخر فان كان أحدهما أهلا للتصرف اشتراط فيه أهلية
 التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى في الإذن أعمى في الخلط وغيره
 فلا بد من توكيله اهـ شرح المنهج بزيادة (قوله وهو أمين) أي أن لم يستعمل المشترك أو استعمله
 من أوبه لأنه اجارة فاسدة والأفان استعمله بإذن بهارية والأفانصب ومن الاستعمال حاب
 دابة لبون اهـ قل (قوله في أي فيه ما صرف في القراض) أي فيصدق بينهما في الرد على الشريك
 وفي الحسرة والتألف وفي قوله اشتراكا أنه لا ما يدي أو لا شركة ويأتي في دعوى
 التألف ما صرف في لودعة لافي قوله اقتسمه أو صار ما في يدي مع قول الآخر لا بل هو مشترك
 فالصدق المنكر لان الأصل عدم القسمة (قوله يغل) أي أو جعل أو حمار (قوله إنهما) أي
 في الاستعمال والاستقامة من ما مباح أو مملوك للمستحق كإسباقي (قوله على أن الحاصل) الجار
 متعلق بمحذوف أي واتفقوا على أن الحاصل أو المراد بالإذن الاتفاق فالجار متعلق به (قوله
 فالحاصل) أي أن كان المأذون له أو مباحا وقصد به نفسه أو أطلق أو قصد به الشركة ولم يأذن له
 الآخران في غل المباح بالاستقامة فان أذنا له في ذلك وقصد بهما فهو مشترك بل هو مشترك
 في غل المباحات فيكون ركيلا له ما في غل المأذون به قسم هو أو غلهم على قدر أجزائهم
 بلا تراجع كما رجح ابن المقرئ وجرم به في الأنوار وعلى هذا اقتصر مر في شرحه والأصح أنه
 يقسم بينهم بالسوية وبطالب المستحق كلام من الآخرين بثلاث أجزائه ويرجع كل منهما عليه
 وعلى الآخر ثلثي أجره ماله فان استوت جرى التقاسم والاربع بالتفاوت وبهذا فارق هذا
 القول ما قبله (قوله أحدهم بماله الخ) المعنى أن واحد أعير قدرا من ماله وأذن لواحد أن
 يشتري به أمتعة ولو أحدهم أن يبيعها اهـ قل ولو اشتراكا مالك الأرض والبذر وآلة الحوت
 مع رابع يعمل على أن الغلة بينهم لم تصح الشركة فالزرع لمالك البذر ولهم عليه الأجر فان
 حصل من الزرع شيء والأفلا ولو غصب ثمنه قد أوبر خا طه بماله ولم يتميز فله أفران قدرا منسوب
 ويحمل له التصرف في الباقي ولو باع أحد شركا مشتركا منقذ أو وكل أحدهم الآخر فباعه
 وقبض قدر حصته من الثمن اختص به بخلاف مالوون جمع دين فلا يختص أحدهم بما قبضه

والربح بينهما على قدر
 المأذون ولا بد من صبغة
 يدل على الإذن في التصرف
 فلو اقتصر على اشتراك
 يكف ويعتبر في كل منهما
 أهلية التوكيل والتوكيل
 وهو أمين فيما فيه ما صرف
 في القراض (ولو كان
 لواحد يغل ولا آخر روية
 وآخر يقي) باذنه على
 أن الحاصل بالسقي بينهم
 (فالْحَاصِلُ له وعليه أجره
 البغلي والراوية) إذ ليس
 لواحد من مال كيم ما في ذلك
 مال حتى يأخذ فاشبهه ماله
 انترك ثلاثة أحدهم بماله
 والإنسان بشرائه والثالث
 يبيع به فان الربح للمالك
 وعليه لكل من الآخرين

منه بل يشارك فيه البقية لا اتحاد الجهة ولو آجر حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما آجر به وان تعذر تسليمه العين للاستأجر بغير إذن شريكه اه أفاده مر (قوله آجرة عمله) أي ان قول بل بآجرة (قوله) ولست لثقتا تقييد) هو ما ذكرناه لك سابقا

• (باب الهبة) •

ما خذت من هب بعسي مراراً وها من يدالي أخرى او بعني استيقظ لأن فاعلهما استيقظ
الاحسان بعد ان كان غافلاً عنه اه زى وهو في مرأبنا واذ كرت عقب الشركة لما فيها من
تحصيل ربح لشخص على يد غيره او نحو ذلك (قوله فان طين الحكم) نون النسوة فاعل طاب وضهر
منه لصدق المذكور في قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن وبقسا تخيرا أي طابت نفوسهن وكاوه
بعني خذوه والهنى الذي لا ينقصه شيء والمرى محمود العاقبة وكفى بهما عن - له والمراد ان
الزوجة الرشيدة اذا أعطت لزوجها شيئا من صدقاتها بعد اخذها له عن طيب نفس جازله اخذه
(قوله لا تحقرن جارة) أي معافية لجاراتها أي شيئا تعطيه لجاراتها أي لا تعده حقير الحديث
اتقوا النار ولو بشق تمرة ويحقل العكس أي لا تحقرن جارة آخذة لجارة عطية أي شيئا عطية
اه آجرة والجارة في الموضعين ليست بتبادل هو من كل من يستحق شيئا به طيبه او يأخذه
ولو خيرا وقد ورد ان عائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها أعطت سائلا حبة عنب فأخذ
بقاياها - ده استحقاقا لها فقالت له زجرا كم في هذه من مثقال ذرة والله تعالى يقول فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا به (قوله ولو فرسن شاة) بكسر الفاء مع كسر السين وقفها بين ما راء ساكنة
ونون آخر الحروف فكذلك فرس شاة وعبارة القاموس الفرسن كزجرج للبعير كالحافر
الداية اه وهي صريحة في انه بكسر الفاء والسين فقط ويستفاد منها ان اطلاقه على ظائف الشاة
مجاز قال في النهاية وهو من البعير كالحافر لا دابة وقد يستعار للشاة فيقال فرسن شاة والذي
للشاة هو الظائف والنون زائدة وقيل اصلية اه وقال قل ويقال له من البقر كذلك أي فرسن
ومن الطير ظنرو ومن نحو الحمار حافرو ومن نحو الابل خف ومن الاذى قدم اه وهي مخالفة
للقاموس والنهاية اذ مقتضاها ان الفرسن حقيقة في البقرة مع انهما قال انه حقيقة في الابل
(قوله أي ظائفها) أي المشوى وهو المراد بالحق الذي عربه بعضهم لان الحرق حقيقة
لا يفتنح به والمراد من ذلك المبالغة في القلة أي لا تحقرن شيئا ولو قليلا كفرسن شاة (قوله
واركانها) أي الهبة المقابلة للصدقة والهبة المرادة عند الاطلاق اذ هي التي يعتبر بها الصيغة
(قوله اركان البيع) فهي ثلاثة صيغة ايجاب كوهبتك ومالكك ومنعتك واسكرمتك
وعظمتك ومجملتك وكذا اطعمتك ولوفي غير طعام وقبول كقبلك ورضيت واتيت انظافي حق
الناطق واشارت في حق الاخر من لانها عمليتك في الحياة كالبيع ولهذا انعقدت بالكفاية مع النية
ككل كذا وكسوتك هذا وبالاعطاء على القول به او بشرط في الصيغة ما صر في البيع رحمه
عدم التعليق والتأقبت والقبول على وفق الايجاب فلو وهب له شيئين فقبل احدهما او شيئا
فقبل بعضه لم يصح فيه ما على المعقود منه ايضا اعتبار الفورية وانه لا يضر الفصل الا باجنبي
فلا يضر وهبتك وسلطتك على قبضه اتعاقبه بالعد قد وعلم من اعتبار الصيغة ان الاب والام
لوجهما انهما او ابنتهما الصغير بجهاز ولم يصد منها ما صيغة عمليتك لا يملكه ويكفي في الصيغة

آجرة عمله واسم لثقتا تقييد
ذكرته في شرح الاصل

• (باب الهبة) •

الاصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى فان طين الحكم
عن شيء منه نفسا فكلوه
هنا مرثا واخبار كغير
الصحيحين لا تحقرن جارة
لجاراتها ولو فرسن شاة
أي ظائفها او اركانها اركان
البيع

(قوله ويكفي في الصيغة
الخ) الذي يظهر انه ليس
صيغة هبة نعم هو مانع من
الرجوع اذا شئت بدت به
ينسب لانه اقرار

قول أحدهما عند نقله لدار الزوج مثله إذا جهاز بقى فيكون له كالهوا والافه وعارية ويصدق
بيمينه في عدم تملكها ذلك ان ادعته وخرج بالهبة الصدقة والهبة فلا يعتبر الهبة ما صيغة بل
يكفي فيها ما بعث رقبض ولذا يصح ان من الاعى وعلمه فيوكل في القبض والاقباض كما قاله م
أخذ من اطلاقهم وان قال قل لا يحتاج الى التوكيل لاطباق الام في جميع الاعصار على
خلافه بخلاف الهبة فانم الاتصيح من الاعى ولاله لانها يسع وشرط العاقد أهلية أن يتبرع
او يتبرع عليه فلا تصح من مكاتب بغير اذن سيده ولا من ولي في مال مولى وشرط في المعقود
عليه صحة جعله عوضا الا نحو حبة برقتصح هبتها وان لم يصح بيعها فنقل اليد عن الاختصاص
لا يسمى هبة والاهبة موصوف في الذمة كان يقول وهبتك كذا في ذمتي فلا تصح لان الهبة
انما ترد على الايمان لا على ما في الذمة بخلاف البيع فانه يرد عليه ما وهبه الدين المستقر للمدين
أو التصديق به عليه ابراء فلا يحتاج الى قبول نظر اللزوم وهذا صريح فيه على المعقد نعم ترك
الدين للمدين كتابة ابراء وهبته لغير المدين باطله في الاصح خلافا لما في المنهج اعدم القدرة على
تسليمه اذا ما يقبض من المدين عين لادين (قوله ثم ان كانت صيغتها) مع قوله أو بغيره يعرض
فهبة يقتضى انه يشترط في الهبة والصدقة صيغة وليس كذلك كما تقدم الا أن يجعل من
عطف الجمل وكان محذوفة مع اسمها والتقدير أو كانت هي أي الهبة لا بقيد كون فيها صيغة
بغير عوض الخ (قوله بعوض) الباء لام لا بسة أو بمعنى مع وقوله معلوم كوهبتك هذا على
ان تقيد به عليه كذا في قبلة فيجوز في ذلك احكام البيع من الخيارين والشفعة وحصول الملك
بالعقد لا بالقبض ومنع قبول بعض الموهوب ببعض الثواب أو كذا لا شترط المطابقة في البيع
بخلاف التي بالثواب فانه لا يضر فيها قبول بعض الموهوب وقوله نظر اللزوم أي وهو وجود
العوض وهذه ليست داخلية في تعريفها (قوله بناء على الاصح) معقد (قوله فهبة
مطلقة) أي عن التقييد بقصد الثواب الآخرة والاكرام أو غير ذلك وتعريف بأنها ساقية
تطوع في حياة فخرج بالتقليد العارية والضيافة والوقف وبالنطوع غيره كالبيع والزكاة
والنذر والكفارة والواجب من الاضحية والهدى والعقيقة بخلاف المندوب منها فهو من
الهبة لوجود التملك فيه وان امتنع التصرف فيه بنحو يسع وبقي حياة الوصية لان التقليد
فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت ثم ان ملك لا يحتاج الى ثواب آخرة فصدقة أيضا أو نقله
للمتبرع اكراما هدية أيضا فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس لانفرادها في ذات
الاركان وهذا معنى قوله الممتازة الخ أي المتميزة عن الهبة المقيدة بكونها ذات اركان بالدفع
الخ أي وبعدم اشتراط الصيغة كما مر وكذا يقال في الهبة فامتناعها عن الهبة امتناع
النوع عن جنسه وقد تجتمع مع الثلاثة فيما اذا نقل الى المتبرع شيئا اكراما وقصد ثواب الآخرة
وملك للعامة وأتى بإيجاب وقبول أفاده في شرح المنهج بزيادة وهو صريح في عدم انفراد
الصدقة والهبة عن الهبة فقول قل ان الصدقة والهبة يتفردان عنها عند عدم الصيغة
وتنفرد هي عن كل عند عدم قصد الثواب والا كرام مع وجود الصيغة اه ليس في محله نعم ان
أراد بالهبة المقابلة للصدقة والهبة التي هي ذات الاركان صح كلامه لكنه خلاف موضوع
المسئلة من أن الهبة المراد هنا الهبة المطلقة الشاملة لهما والحاصل ان الهبة تطلق شرعا
على ما يعم الصدقة والهبة وهي المرادة عند الاطلاق وعلى ما يتساوى لهما وقد استعمل في الاول

(قوله نعم ترك الدين الخ) أي
بان قال تركت لك ما عليك
المعلوم قدره (قوله فانه
لا يضر) هو مناف لما تقدم
والمعتمد الاول (قوله عن
جنسه) المناسب لمحله أولا
ان يقول عن نوعه ولا يتأق
كما قاله هنا الاول حل أولا
بقوله المتميزة عن مطلق
الهبة

ثم (ان كانت صيغة ما بعوض
مع لوم فهي يسع) نظرا
للمعنى (أو) بعوض
(بجهول فباطلة) اذا تصح
بها الهبة العوض ولا
هبة لذكر العوض بناء على
الاصح من انما لا تقتضيه
(أو بغيره يعرض فهبة)
مطلقة تشمل الصدقة
الممتازة بالدفع

في تعريضها والثاني في اركانها او تطلق لغة على اعطائها شيء بلا عوض وعلى غير ذلك كما يعلم من أول
الباب (قوله انواب الآخرة) اي في الواقع او شأنه اذ لك وكذا قوله اكراما وخروج به الرشوة
وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه ونحوه ما والكتاب هدية المرسل اليه الا ان شرط كتابة
الجواب على ظهوره ولو اعطاه دراهم وقال اشتراكهم اعمامة او ادخل به الحمام او نحو ذلك
تعينت لذلك مراعاة الغرض الدافع هذا ان اطلق أو قصد استرأسا بالعمامة وتنظيمه بدخول
الحمام لما رأى به من كشف رأسه وشعث بدنه ووضعه ولومات قبل تصرفه فيه استقل لورثته
من كامطقا فان لم يقصد ذلك بأن قال له على سبيل التبسط المعتاد فلا تعين لذلك بل يملكها
ويتصرف فيها كيف شاء فيملكها في الشئ على المعقد لكونه في الاول لا يتصرف فيها الا في
الجهة المأذون فيها كالغنى المهدى اليه من لحم الاضحية بخلافه في الثاني ولو اعطاه كفتا لايه
في كفته في غيره فعليه رده له ان كان قصده التبرك بأبيته لفقده أو ورع أو قصد بد القيام بنرض
التكفين ولم يقصد التبرع على الوارث فان لم يقصد ذلك لم يلزمه رده بل يتصرف فيه كيف شاء
ان قاله على سبيل التبسط المعتاد والارزاه رده أخذ امامهم (قولا ولا رجوع فيها) اي الهبة
بالمعنى الاعم الشامل للصدقة والهدية على الرجوع ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاء وان
لم يحكم به حاكم اه تمرو وكذا ضمير كانت (قوله من أصل) اي من النسب وان بعد أو كان أنشئ
وفرعه كذلك بخلاف غير الأصل كالاخو والام فلا رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر وانما الاختص
الأصل بذلك لاتفاء التهمة فيه اذا ما طبع عليه من ايثاره لولده على نفسه بقضى بأنه انما رجوع
لحاجة او مصلحة ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا او بصرفه في معصية
أنذره فان اصر لم يكره بل يندب له في العاصي ان لم يغلب على الظن تعينه طريقا الى كفه عن
المعصية والاوجب في غير العاصي ان زال عقوقه فان زاد كره ويساح ان لم يقدر شيئا ويمتنع
في صدقة واجبة كندروز كاة وكفارة وكذا في لحم اضحية لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف
وهو ممتنع هنا وفي هبة بثواب بخلافها من غير ثواب وان أثابه عليها ولو وهبه وأقبضه ومات
فادعى الوارث صدوره في المرض والمثب كونه في الصحة صدق الثاني بيمينه ولو أقام بينتين
قدمت بينة الوارث لان معها زيادة علم وبشرط في الرجوع ككون الولد عاقا فان كان رقيقا
فالهدية اسيدته ولو أبرأ من دين كان عليه امتنع الرجوع جزئيا سواء قلنا انه اسقاط ام قبل ذلك
اذ لا بقاء للدين فاشبهه ماله وهبه شيئا تنف فشرط الرجوع كون الموهوب عينا فالشروط
ثلاثة حرية الفرع وبشاء الموهوب في سلطنة الفرع وكونه عينا اه افاده مروى بخدمة
ان الأصل لو وهب افرعه وظئنة أو جامكية لم يكن له الرجوع فيها لان ذلك ليس بعين (قوله
افرعه) وعبد فرعه غير المكاتب كفرعه لان الهبة اعبد لله هبة له بخلاف عبده المكاتب
لاستقلاله اه افاده مروى (قوله في سلطنة المتهب) اي استيلائه وان لم يبق ملكه فيشمل ماله
اعطاه عصبير اقضه ثم تخال فله الرجوع فيه حينئذ بقاء السلطنة وان لم يبق الملك بخلافه مادام
خرا ولو زرع الحب أو فرخ البيض امتنع الرجوع ويترق بينه وبين نظيره في الغصب حيث
يرجع المالك فيه وان ثبت وتفرخ بان استملاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية
واستملاك الموهوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اذ الغصب لا ينفقه من الرجوع وقد وجد

الثواب الآخرة والهدية
المتأخرة بالنقل اكراما
(ولا رجوع فيها الا ان
كانت من أصل) افرعه
(وبقي الموهوب في سلطنة
المتهب)

(قوله في غير العاصي الخ)
الاولى حذف غير

(قوله كالهبة منه لمجوره)
أى وكان أباً أو جداً

فيمتنع الرجوع بنحو يمينه
ورقعه وكاتبته الصيغة
وابلاده والاصل في ذلك
خبر لا يحمل لرجل ان يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع
فيها الا الوالد فيما على
ولده رواه الترمذى والحاكم
وصححه (ومنها) أى الهبة
(العمرى والرقبي) من
المراقبة لان كلامهم ما
يرقب الاخر فاعمرى
(كأن يقول اعمرتك
دارى) أى جعلتها لك
عمرتك (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) اوفهى
لزيد اوفهى وقف فانها
عمرى ويلغو الشرط
(و) الرقبى (كأن يقول
ارقبتهكها) أى جعلتها لك
رقبى (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) وان مت
قبلاً استقرت لك (اوقاذا
مت فهى لزيد اوفهى وقف
فانها رقبى ويلغو الشرط
والاصل في ذلك خبر مسلم
ايما رجل اعمر عمرى له
ولعقبه فان الذى اعطياها
لا ترجع الى الذى اعطاها
لانه اعطى عطاها وقعت فيه
الموارث

عين ماله وانما يعلق به أول من التعلق بيده اه أفاده مر والمتمم بكسر الهمزة أى قابل الهبة
بمعنى الوقع عقد الهبة له ايدخل ماله وتولى الطرفين كالهبة منه لمجوره الصغير (قوله فيمتنع
الرجوع بنحو يمينه) أى وان عاد اليه لان الزايل العائد كالذى لم يعد ولو رهب الوالد شيئاً
لولده فوهبه الولد لولده لم يرجع ابداً لا تنقل المالا في الولد بخلاف ماله ووهبه ابناً لابن ابنة
فان له الرجوع كما لم ولورجع الاصل فوجدته زائداً فان كانت الزيادة متصلة كسمن وتم لم
صنعة وحمل قارن العطية وان انفصل رجوع فيها مع بخلاف المتفصلة كولد وكسب وأجرة
وكذا حمل حادث لحدوثه على ملك فرعه أو وجدته ناقصا رجوع فيه من غير ارش النقص وخرج
بنحو يمينه رهنة رهبة قبل قبض فيه ماله وتعلق عتقه وتدينه والوصية به وتزويجه وزراعتة
واجارته لبقا سلطنته ومورداً لاجارة المنفعة فيه توفي المولى تاجراً وفارق ما هنما رجوع
البائع بعد التصاف بان النسخ ثم أقوى ولذا جرى وجبه ان النسخ ثم يرفع العقد من أصله
ولا كذلك هنا اه أفاده في شرح المنهج وم (قوله وايلاده) خرج به مجرد وطئه فلا
يمنع الرجوع (قوله ان يعطى عطية) أى سواء كانت بصيغة أم لا كهدية وصدقة فقوله
أو يهب هبة أى بصيغة مع بقية الاركان فهو عطف خاص ونهية الإشارة الى جواز
الرجوع فيها كان بعقد وماله يكن به هكذا قاله قل وفيه ان عطف الخاص على العام
لا يكون بأمر الا ان يجعل معنى الواو (قوله فيرجع) بالنصب عطف على يعطى وقوله الا الوالد
بالرفع يدل من ضمير يرجع والجر يدل من رجع والنصب على الاستثناء (قوله ومنها) أى
من جملة صيغها فهو وصيغة هبة طول فيها العبارة فيعتبر فيها القبول ولا يلزم الا بالقبض ولا بد
أيضاً أن يعرف العاقدان معنى العمرى والرقبى على المعقد ولو بوجه حتى يقصد منه فلو قال
ذلك جاهل به من جميع وجوه لم يصح نعم من أى بالنظر صريح وادعى جهله بعناه لم يصح
الا ان ذات قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف اه أفاده مر وكانا عقدين في
الجاهلية فاستقر حكمهما في الاسلام (قوله من المراقبة) راجع للثانية والاولى من العمر
وهو مدة الحياة وقوله يرقب الاخر أى موته (قوله اعمرتك دارى) ايست بقيد كما يستقيده من
المكاف أى اودايتى أو حصتى منها ان كان شريكاً ومنها ان يقول أحد الشريكين هى لاخرنا
موتنا ومنها أيضاً وهبت هذا لك عمرتك أو ماعشت (قوله أى جعلتها لك عمرتك) بخلاف
مالوقال جعلتها لك عمرى أو عمر زيد فانه يطل لخروجه عن اللفظ المعتاد ولما فيه من تأكيد
الملك فان الواهب أو زيداً قد يموت أولاً بخلاف العكس فان الانسان لا يملك الامدة
حياته فيكون كلاً تأقيت لانه تصرح بمقتضى الحال (قوله وان قال) غاية لما قبله (قوله
ويلغو الشرط) أى انفساده وان ظن لزومه وايس انما موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط
المتا في مقتضاه الا هذا اهمر ولا يرد عليه شرط لا غرض فيه كأن ياكل المبيع كذا لان ذلك
ليس منافياً لمقتضى العقد (قوله ايما رجل) ما زائدة ورجل مضاف اليه وأعمر بضم الهمزة
وكسر الميم فهو مبنى للمفعول وقوله ولعقبه صنعة لعمرى بمعنى الشئ المعمر أى كائنة له
ولعقبه بان قبل له اعمرتك وعقبك هذا وذكر العقب ليس بقيد (قوله فان الذى) خبر أى وفيه
اظهار في مقام الاضمار لعدم التبيين باحتمال كونه لرجل فقط وعقبه فقط مع ان المقصود
التعميم (قوله وقعت فيه الموارث) أى صار مما يورث عن أعطى له فوقعت بمعنى تقع (قوله

وخبر الشافعي) أتى به بعد ما قبله اسمه وله الرقي (قوله لا تعمروا ولا ترقبوا) بضم أولهما أي لا تفعلوا ذلك طامعين في أن يعود اليكم وهو محل النهي والأفهام مطلوبان لأنهما هبة كما صرح والنهي ارشادي لأنه غير واجب ولا خاص بمعنى كلامه الارشادي في قوله تعالى وان كنتم على - فهو لم تجدوا كتابا من مقبوضة (قوله من أرقب شيئا أو عمره) بالبناء للمفعول فيه - ما (قوله وانما تلك الهبة) أي بالمعنى الاعم الشامل لجميع أنواعها ولو من أب لولاه الصغير على المعقد اه أفاده م (قوله بالقبض) كقبض المبيع فيما مر تفصيله نعم لا يكفي هنا لاتفاف ولا الوضع بين يديه من غير إذن لأن قبضه غير مستحق كالودعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع وكالقبض الاقباض من الواهب ولا يعتبر في القبض القور ولا بتمنه وان كان الموهوب بيد المتب اه أفاده في شرح المنهج (قوله بالاذن فيه) أي بعد تمام الصيغة فلو قال وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فقال قبالت لم يكف ولو اختلفا في الاذن في القبض صدق الواهب ولو اتفقا عليه لكان قال لو اهب رجعت قبل أن تقبض الموهوب وقال المتب بل بعد صدق المتب اه زى بزيادة (قوله ويخير الوارث) أي ان كان أهلا والافواه نعم المعنى عليه لا أولى له الا ان أيس من افاقته وعلم من كلامه انه لا يفسخ العقد بالوث لا لأنه يؤل الى الزوم بخلاف الشركة والوكالة وكما لو اتوا بالجنون والافواه ويكره له على التفضيل في عطية أصله أو فرعه وان بعد واه الذكروا الا انى املاية ضي ذلك الى العتوق والشحناء والنهي عنه والامر بتركه في الفرع فان فضل في الاصل فله فضل الام لخبر ان الهادى البر ومحل كراهة التفضيل عند الا - واه في الحاجة أو عدمها وأن لا يكون أحدهم عاقا أو فاسدا يصرفه في الماضي والافلا يكره حرمانه وكذا لو فضل به ضمهم اعلم أو روع وكالعطية غيرها كنود بسلام أو نحوه فيكره التفضيل بينهم فيه على المعقد وظرف الهبة ان لم يعترده كة وصرة تمر بقصد يد لراى وعاقبه الذى يكتز فيه من خصوص هبة أيضا والافلا يكون هبة عملا بالمادة اذا لم يكن هبة فهو وأمانة يحرم استعماله لانه اتناع بذلك غيره بخلافه الا فى أكل الهبة منه ان اعتيد فيجوزا كما يامنه حيفته ويكون عارية ويسن أن يأمر صاحب الهبة بالاكل منها الماروى الطبراني عن عمار ابن ياسر رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم لم كان لا يأكل هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها الا الشاة المسومة التى أهديت له بخير وهو أصل ما يعتاد الملوك في ذلك حتى يلحق بهم من فى معنائهم

• (باب الضمان) •

من الضمن لانه التزام ما فى الذمة التى فى ضمن البدن وعقبة بالهبة لان فيه التزاما باختيار كما ان الهبة فيها بذل مال بذلك وأيض اقدية مع فيه بذل المال بغير عوض اذا كان بغير إذن كما فى الهبة أى باب ضمان الدين والعين والبدن كما يؤخذ من التعريف ويؤخذ منه أيضا ان كان الخمسة لان المراد الالتزام بصيغة وهو يستدعى عاقدا ومعة وداله وهذا الضامن والمضمون له والحق المضمون والغير المضمون عنه والمراد بالحق ما قابل العين فيشمل المانع فيه مع أن يضمن منفعة الدار أو وجهه الى مكة حيث تعاق ذلك بذمة المضمون وقال بعضهم ان الضمان أوله نهامة ووسطه ندامة وآخره غرامة ولذا قيل

وخبر الشافعي وغيره
لا تعمروا ولا ترقبوا فمن
أرقب شيئا أو عمره فسبيله
الميراث (وانما تلك الهبة
بالقبض بالاذن) فبها من
الواهب وهذا من زيادتي
ولو مات أحد العاقلين قبل
القبض لم يفسخ العقد
ويخير الوارث
• (باب الضمان) •
هو لغة الالتزام وشرا عاقده
يحصل به التزام حتى ثابت
فى ذمة الغير
(قوله وعقبة بالهبة)
الاولى عقب الهبة به

ضاد الضمان بصاد الصل ملتصق * فان ضمنت لحاء الجبس في الوسط

وقيل

عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف وتغفل
ومن لسانك اذا ما كنت في محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل
(قوله أو احضار) بالجر عطف على حق أى أو التزام احضار من هو أى الحق اللازم لابعثائه
السابق وهو ما قابل العين بل معنى ما يشعلها والعقوبة وان كان المتبادر من على الدين فتصح
كفالة بدن من عنده مال أمانة كودية وكذا من عليه عقوبة ففى الضمير استخدام أو رجوع
الى الموصوف بدون صفة ولا فرق فى ضمان احضار من ذكرين أن يكون فى مسافة القصر
أولا كما يصح ضمان دينه كذلك على المعتمد (قوله أو عين) عطف على من أى أو التزام احضار
أى ردة عين مضمونة الغصب أو إعادة أو سوم اذا كان قادرا على انتزاعها أو اذن له من هى تحت
يده على ما يأتى فهذا التعريف شامل لانواع الضمان الثلاثة التى من جملتها الكفالة فقوله
فى الترجمة باب الضمان أى الشامل للكفالة (قوله الزعيم) هو لغة فى الضامن ويسمى أيضا
ضمانا وحيا وزعيما وكفيل او مسير اقال الماوردى غير ان العرف خصص الاولين بالمال
والجبل بالدية والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصغير بعم الكل ومثله القليل اه مر
(قوله وخبر الحاكم) أخره عما قبله لاحتمال الخصوصية فيه ويؤخذ منه مع تولهم انه معروف
أه سنة وهو كذلك فى حق قادر عليه أمن من غاقلته اه مر وقوله فحمل أى ضمن المسامران
التحمل من مبلغ الضمان (قوله وأر كانه) أى الضمان أى ضمان الدين والعين لوجود
المضمون عنه وفيه فى كل منهما ما وافق فى المنهج بضمان الذمة لاشتراط الثبوت فى المضمون
لأنه لا يكون التجارى فى غير ضمان الدين كما توهمه بعضهم اه قاله الشوبرى على المنهج اما
الكفالة فإر كانه بأربعة ضامن ومضمون له ومضمون وصيغة ولا يقال فيه مضمون عنه ولا
فيه (قوله ضامن) بالمعنى الشامل للكفيل بشرط فيه أهلية تبرع واختيار فيصبح الضمان من
سكران وسفيه لم يجبر عليه ومجبر فلاس كثراته فى الذمة وان لم يطالب إلا بعد ذلك الجبر لا من
صبي ومجنون ومجور وسفه وان أذن له وليه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكره
ولو باكره سيده وصح ضمان رقيق ولو غير مكاتب باذن سيده سواء ضمن أجنبيا لأجنبي أو سيده
لأجنبي حيث عرف السيد المضمون له وعلم بالقدر المضمون لاضمانه أجنبيا السيد فلا يصح
إلا المكاتب ثم ان عين السيد لا اداه جهة فذلك والا فمما يكسبه بعد الاذن ومما يدمم اذنه
فى تجارة (قوله ومضمون له) وهو صاحب الحق ويشترط فيه معرفة الضامن عنه اتفاق
الناس فى استيفاء الحق تشديدا وتسهيلا وتكفى معرفة وكيله عن معرفته على المعتمد اذا احكام
العقد تتعلق به والغالب ان الشخص يوكّل من يشبهه بل من هو أشد منه فى المطالبة ولا يشترط
رضا المضمون له ولا المضمون عنه ولا معرفته بل هو اذا التبرع بإدائه دين غيره بغير اذنه ومعرفة
فيه ضمان ميت لم يعرفه الضامن اه أفاده فى شرح المنهج ومرو لم يذكر من الشروط صحة
التبرع عليه فليس بشرط خلافا اقل (قوله ومضمون عنه) وهو من تعاقب به حق عيننا كان
أودينا بشرطه تعلق به ولا يشترط معرفته ولا اذنه كما مر (قوله ومضمون) وهو الحق

أو احضار من هو عليه
أو عين مضمونة والاصل
فيه قبل الاجماع خبر
الزعيم غارم رواه الترمذى
وقال حسن صحيح وخبر
الحاكم بسناد صحيح انه
صلى الله عليه وسلم تحمل
عن رجل عشرة دنانير
واركانه خمسة ضامن
ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون

(قوله ومريض الخ) محل
عدم صحة ضمانه اذا أدى
من ماله بخلاف ما اذا
حدث له مال أو برئ فما
أطلقه الهشى تبهما شرح
المنهج محمول على هذا
التفصيل كما قاله جج أى
فتبين صحته

(قوله ثم ان عين الخ) فلو
عين ولم يوف اتبع بالباقي
بعد العتق لان السيد قصر
الوفاء على ما عينه ولا يوفى
من كسبه ومما يدمم اذنه
له فى الضمان وباعه تعلق
بكسبه وان خرج عن
ملكه وثبت للمشتري
الخيار ان كان جاهلا
ش ن ومرو

ولو منفعة كما هو وسبب في شرطه في المتن وقوله ومضمون به أي بسببه أي وقع الضمان بسببه
 من دين أو عين كما هو وفي بعض النسخ فيه وهي للبيعة أيضا وفي بعض النسخ اسقاطها
 (قوله وصيغة) وشرطها للضمان والكفالة لفظ صريح أو كتابة يشعر بالتزام وفي معناه الكتابة
 مع النية ولو من ناطق وإشارة أخرى من مفهومة كضمت دينك على فلان أو تحماته أو تقلدته
 أو تكفاته يدينه أو أنا المال أو احضار الشخص أي المهرودين ضامن أو زعيم وكلها صريحة
 بخلاف دين فلان إلى أومع أو عندى فكتابة ما لا يشعر بالتزام نحو أودى المال أو أحضر
 الشخص وخلا عن نية فليس بضممان بل وعد ويشترط إياها أيضا عدم التعليل والتأخير ثم
 يصح تأخير الحاضرين نحو أنا كفيل بزيد وأحضره بعد شهر ويصح في الكفالة ضمان الجزاء
 الشائع كما يأتي (قوله نوعان) أي من حيث المضمون وشمول الدين للعين وإن خالف ظاهر
 كلامه فاندفع ما يقال إن الأنواع ثلاثة (قوله ضمان بدن) ويسمى كفالة وهي التزام احضار
 المكفول أو جزاء شائع منه كمنصفه أو مالا يفي بدونه كراسه أو قلبه أو روحه حيث كان
 المتكفل به حيا بخلاف يده ورجله ونحوهما من أعضائه التي يعيش بدونها اه أفاده مر
 (قوله من حدث) كدخرو زنا وسرقه لا ناما موروثا وبسترها والسعي في اسقاطها ومعنى تكفل
 الانصاري بالغامدية بعد ثبوت زناها إلى أن تاد أنه قائم بوزنها ومصالحتها على حد وكفلها
 زكرا فلا يشك بما ذكره نافع وجوب الاستيفاء فورا وشمل كلامه ما إذا تضمن استيفاء
 العقوبة وهو المعتمد اه أفاده مر (قوله اذ يسمي في دفعها) أي وفي ضمان من هي عليه
 تشديد عليه وهذا أمر أغابى والافقديتهم الاستيفاء فلا يمكن السعي في دفعها (قوله في
 غيرها) أي في غير عقوبة الله تعالى بان كان عقوبة آدمي كالمثاليين المذكورين أو غير عقوبة أصلا
 بان كان حقا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو آدمي كالاموال التي يصح ضمانها وكمنفعة
 متعلقة بأجير أو قن أو ابن أو امرأة فيضمن احضار الاجير مستأجره والفقن أولاده والمرأة لمن يدعي
 نكاحها اليثبه أو لمن أثبت نكاحها اليثبه (قوله كفود وحذف) مثل يثبنا لينة
 على أنه لا فرق بين أن يكون الحق مما يدخله المال كالقود أو لا كالحذف اه شورى (قوله
 ولا بد من اذن) أي لأن المقصود بالكفالة احضاره وإذا لم ياذن فذلك المقصود لا يلزمه
 الحضور حيث تشد مع الكفيل ولا يكفي القدرة على احضاره اه أفاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله يدينه) الباء زائدة وخروج بذلك المضمون دينه فلا يشترط اذنه ولا رضاه كما مر (قوله ان
 كان حيا) خرج الميت فلا يعتبر في كفالاته اذن وصورة كفالاته ان يكون عليه دين قبل موته
 وتحمل الشهود الشهادة على صورته ولم يعرفوا الله ولا نسبه ثم مات فطلب صاحب الدين
 احضاره عنه القاضى ليشهد على صورته فكفل رجل احضاره ومحل دفعه اما بعده بان
 وضع في القبر وان لم يهل عليه التراب وان لم يتغير وعدم النقل المحرم وان لم يتغير في مدة احضاره
 فلا تصح كفالاته واذن الولى في هذه الاحوال اغوذ كره الاذرى اه أفاده مر (قوله مالكة)
 أي الرقيق رقبة أو منقعة وان تعدد السيد فلا بد من اذن الجميع ويعتبر في الموصى بمنفعته
 اذن الموصى له في الاكساب المعتمدة ومالك الرقبة في النادرة وفي الموقوف اذن الموقوف
 عليهم ان المحصر ولا عبرة باذن الناظر والمبعض في نوبته كالخروف في نوبته كالفن اه قل

ومضمون به وصيغة (هو
 نوعان) أحدهما (ضمان
 بدن وهو باطل في عقوبة
 الله تعالى) من حدود عليه
 اقتصر الأصل أو تعزير
 اذ يسعى في دفعها ما أمكن
 (صحيح في غيرها كفود
 وحذف) لأنه حق لازم
 فاشبهه المال ولا بد من
 اذن المضمون يدينه ان
 كان حيا حرا أهلا للاذن
 والا فاذن مالكة

(قوله ويعتبر في الموصى
 بمنفعته الخ) الأولى حذفه
 لأن هذا فيما اذا كان
 ضامنا وكلام الشارح
 فيما اذا كان مضمونا وقوله
 اذن الموقوف عليهم فلا
 اتقل الوقف لغيرهم بطل
 الضمان اه مر

وهو ملخص من مرق (قوله أو وليه) المراد به ما يشمل الوارث في حق الميت والاب ونحوه في حق الصبي والمجنون ويثبت برأى جميع الورثة ان كان الميت بالغاً غافلاً وكانوا أهلاً للأذن والا فاذن أو وليهم فان كان الميت صبياً أو نحوه فالمتبر اذن وليه قبل موته فقط اما من مات بلا وارث له كذمي أو له وارث ولم ياذن فظاهر انه لا تصح كذالته وانما صححت كفالة الصبي والمجنون للاحتياج اليها اذ قد يستحق احضارهم - ما لا قامة الشهادة على صورتهم ما في الاتفاق وغيره كالغصب والنسب بان تحمل الشاهد كذلك ولم يعرف الاسم والنسب كما مر في الميت ويطلب الكفيل وليه ما باحضارهم - ما عند الحاجة اليه - اما اذا عرف الاسم والنسب فلا يحتاج لذلك (قوله ان ثبت المال) أي وجب فلا يكفي جريان سبب وجوبه كنفقة الغد للزوجة بخلاف نفقة اليوم وما قبله فيه يصح ضمانه أو يكتفي في ثبوته اعتراف الضامن به وان لم يثبت على المضمون شيء وذكر ثلاثة شروط وطول رتبة ما ذكره في شرح المنهج وهو أن يكون قابلاً للتبرع به ليخرج القود وحق الشفعة لفساده اذ يرد على طرده حق المقسوم لها المظلومة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله تعالى كزكاة دين مريض معسر أو ميت فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به اه أفاده مرق فقول المحشي انه لم يذ كر اشتراط صحة التبرع به في المنهج - ومن لم يذ كر في المتن وهو لا يقتضي عدم ذكره أصلاً فلا وجه لاعتراضه على قل في ذكره ذلك (قوله وعلم قدره) أي وجبته وصفته ولا يخفى ما في عبارته من القصور وعبارته في المنهج وشروطه وعلم الضامن به جنساً وقدرًا وصفة وعيناً فلا يصح ضمان مجهول بشئ منها الا في ابل دية فيصح ضمانه مع الجهل بصفة الاثم معلومة السن والعدد ويرجع في صفته الى غالب ابل البلد ومثلها الاروش والمكومات اه المقصود منه بن زيادة والمعتبر علم القدرة حقيقة أو حكماً فيشمل ما لو قال ضمانت بمالك على زيد من درهم الى عشرة فانه يصح لانتفاء الغرر بذكر الغاية ويكون ضماناً تسعة ادخالاً للطرف الاول فقط لانه مبدء الالتزام كما يصح الاقرار والابراء والنذر في مثل ذلك في تسعة (قوله باختلاف ذلك) أي القدر ومن هو له (قوله وكان لازماً) أي سواء كان - متقراً أي مأموناً من سقوطه كالثمن بعدم مدة الخيار والمهر بعد الوط أو غير مستقراً أي غير مأمون من سقوطه كدين السلم والثمن قبل القبض أو في مدة الخيار ولهذا اعترض على أبي شجاع في تقييده بالمستقر قال مرق والمراد باللازم ما لا يتسلط على فسخه من غير سبب ولو باعتبار وضعه (قوله قبل لزوم) أي والخيار للمشتري وحده لاجل أن يملك البائع الثمن فيكون ضمان ما وجب بخلاف ما اذا كان لهما أو للبائع وحده لان الثمن حينئذ باق على ملك المشتري والمبيع على ملك البائع في الثانية وموقوف في الاولى فلم يصح ضمانه لانه لم يخرج عن ملك صاحبه فهو ضمان مالم يجب وانما لم يصح فيما اذا كان الخيار له - ما اذا فسخ البيع امالوتم فينبغي تبين صحته لانه تبين أن الثمن خرج عن ملك المشتري والمبيع عن ملك البائع من حين العقد والعبرة في العقود بما في نفس الامر فهو فيه ثابت وان لم يطالع عليه الا بلزوم العقد اه أفاده ابن حجر (قوله فلا يصح ضمان مالم يثبت) أي يوجد وأخذ المختبرات على الف والفسخ المرتب (قوله فلا يسبق) أي الضمان وجوبه أي ثبوته كما أن الولادة لا تسبق الحمل والسبيل لا يسبق المظن وقوله كالمادة أي فلا يصح أن يشهد قبل البيع مثلاً (قوله

أوليه (و) الثاني ضمان مال وهو صحيح ان ثبت المال وعلم قدره ومن هو له لا اختلاف الاغراض باختلاف ذلك (وكان) أي المال (لازم) كثن المبيع بعد اللزوم (أو آبل الى اللزوم) كثن المبيع قبل اللزوم اما قاله باللازم (فلا يصح ضمان مالم يثبت) كضمان ما يثبت ببيع أو قرض لان الضمان توثيقه بالمحق فلا يسبق وجوبه كالشهادة

(قوله اذن وليه) أي ان كان من الورثة والابان كان فاضياً أو غيره فلا عبرة كذا نقل عن زبي غفر

ولا ضمان مجهول) أي من دين ومن هو له لان هذا محترف قوله وعلم قدره ومن هو له وعمل
 الشارح الاولى دون الثانية كتماء بقوله قبل لاختلاف الاغراض وتقدم انه يستثنى من
 المجهول ابل الدية فيصح ضمانها مع جهل صفتها (قوله ولا ضمان فهو نجوم الكتابة) جعل ذلك
 خارجا باللازم بناء على أن المراد به اللازم من الطرفين فيخرج ما كان لازما من أحدهما
 كنجوم الكتابة وما كان جائزا منهما يجعل الجملة ويصح أن يكونا خارجين بقيد الابلولة الى
 اللزوم بأن يراد الابلولة الى ذلك بنفسه فيخرج ما ذكره فان ابلولته الى اللزوم بواسطة الاداء أو
 الابراء في الاول وتعمم العمل في الثاني وكنجوم الكتابة دين معاملة للسيد عليه بخلافه لا جنبي
 فان قلت ان الحوالة تصح دين للسيد عليه مع استواء العاينين في اشتراط اللزوم قلت يترق بأن
 الضمان فيه مشغل ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون على اسقاطه لئلا يغرم
 الضامن ثم يحصل التمييز فيتضرر بقرائن ما أخذ منه لا معنى بخلاف الحوالة فان الذي فيها
 مجرد التحول الذي لا ضرر فيه على المحتال لانه ان قبض من المكاتب فذلك والاخذ من السيد
 فلم يتطرق قدرة المحتال عليه على ذلك (قوله ان هو عليه) متعلق باللازم ولا ملة للتقوية ومن
 مفعول لازم ويجعل مثال للنحو (قوله ويصح ضمان الثمن الخ) هو مكرر مع قوله قبل أو آيالا
 الى اللزوم خصوصاً وقد تمسك له فيما تقدم بذلك الا أن يقال انه من ذكر الخالص بعد العام
 اعتنا به لشعور ما تقدم لدين السلم وللمصلحة قبل القبض الا في اجارة الذمة كالزمت ذمتك
 حلى الى مكة فانها آيلة الى اللزوم فيصح ضمانها ولا يقال انه لا خيار فيها لاننا نقول فيها خيار
 مجلس كما مر أو ذكره أو لا تقيلا للقاعدة وهنا البيان الحكم (قوله ويصح ضمان رد الاعيان) أي
 ردها لما اكتمها وقوله المضمونة قيد وتلك قيد وهو قدرة الضامن على الاتزاع أو اذن من هي
 تحت يده فلو ظن انه قادر ثم تبين خلافه لم يصح الضمان وبطال بضم الضامن العين بردها ما دامت
 باقية فان تلفت لم يلزمه شيء كما لو تكفل بيدن شخص فانه لا يلزمه الا احضاره فان تعذر لم يغرم
 المال فان شرط انه يغرمه ولو مع قوله ان فات التسليم للمشتري كقول لم نصح الكتابة لان ذلك
 خلاف مقتضاها وكان الاولى تقديم ضمان الاعيان لانه من النوع الاول على ما مر (قوله
 كالمغصوبة) أي والمستهارة والمستأمة وقوله كالوديعة أي العين المودعة ومثلها الموصى بها
 والمؤجرة ولو بعد مضي المدة (قوله لعدم ثبوتها) أي وجودها لان العين لم تلف حتى يجب
 قيمتها فان تلفت صح ضمان قيمتها ثبوتها حينئذ في الذمة (قوله ويصح ضمان الدرك) هذا
 مستثنى من شرط الثبوت نظر التبين ثبوتها بآخرة الامر وليسيس الحاجة اليه في نحو غريب
 لو خرج مبيعه أو غنمه مستحقا لم يظن به ولو قال البائع لأعرفك فأتني بعرفك فقتل رجل
 أنا أعرفه ثم خرج المبيع مستحقا لم يكن للمشتري مطالبة الرجل أو خرج الثمن مستحقا لم
 يكن للبائع مطالبة أيضا لان ذلك ليس صيغة ضمان (قوله للمشتري مثلا) أي أو للبائع كما
 سياتي في قوله لاحد العاقلين لان الدار على ما في الذمة مبيعا أو غنما وكيفية ضمان الثمن أن
 يقول للمشتري ضمانت لك عهد الثمن أو دركه أو خلاصه من البائع فان قال ضمانت لاني خلاص
 المبيع لم يصح لانه لا يستقل بخصيصه اذا استحق لا أخذ مستحقه له ولا يقدر الضامن شرعا على
 اخذ منه ومثل المشتري المستأجر فاذا استأجر شخص عينا دفع الاجرة له ويرى وخاف من

(ولا ضمان مجهول) لانه
 اثبات مال في الذمة بعدد
 فأشبهه البيوع والاجارة
 (ولا ضمان) فهو نجوم
 الكتابة) مما ليس باللازم
 لمن هو عليه يجعل الجملة
 قبل الضراغ اذ لمن هو عليه
 اسقاطه بالفسخ (ويصح
 ضمان الثمن قبل اللزوم)
 لانه آيل الى اللزوم (و) يصح
 (ضمان رد الاعيان)
 المضمونة كالمغصوبة لان
 المقصود منها المال بخلاف
 الاعيان غير المضمونة
 كالوديعة لا يصح ضمانها
 لان الواجب على من هي
 تحت يده الضمانة لا الرد
 وخرج بضمان ردها ضمان
 قيمتها لتلفت الا يصح اعدم
 ثبوتها (و) يصح (ضمان
 الدرك) للمشتري مثلا
 (بعد قبض المضمون) لانه
 انما يضمن ما دخل في ضمان
 البائع والثمن لا يدخل

(قوله لانا نقول فيها خيار
 مجلس الخ) هذا لا يصح الا
 على الضعيف في اجارة
 الذمة والمغفد لا خيار فيها
 اما اجارة العين فلا خيار
 فيها اجزما

خروجها مستحقة لا غير فنفوت عليه الاجرة فيصح ضمان تلك الاجرة ان خرجت العين
مستحقة وكذا يقال في المؤجر لو خاف خروج الاجرة مستحقة فيصح ضمان رد عينه له (قوله
في ضمانه) أي البائع (قوله لاحد العاقلين) ليس قبله بل مثله ما اذا ضمن لكل منهما ما بذله
اصاحبه (قوله ما بذله للاخر) أي كالا أو بعضا فيضمن للبائع مبيع كالا أو بعضا ان خرج الثمن
مستحقا أو لا مستحقا ترى عنه كالا أو بعضا كذلك والمضعون هو عين المبيع أو الثمن ان بقي وسهل
رده وقيمه ان عسر رده للحيولة وبذله من مثل أو قيمة ان تالف للفيضولة اه أفاده مر (قوله
ورد) قبل لا بد منه في الحلين واذا أطلق ضمان الدرك بأن قال ضمان دركه أو عهدته على اختصاص
بما خرج مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد اذ غير الاستحقاق وكان خرج مبيعاً أو ناقصاً
أما لو عين في ضمانه واحداً من المذكورات فانه يتعين ولا يصير ضماناً لغيره اه أفاده مر (قوله
لنقص الصنعة) بفتح الصاد كلمة أعجمية لاجتماع الصاد والجيم فيها كصنعت ولا يجتمعان في لغة
العرب في كلمة واحدة وكذا الكاف والجيم كالسكرجة والقفاف والجيم يخلق بضم الجيم مثقلاً
علم له مشق وكان الاولى أن يقول كنقص بالكاف ليشمل نقص القدر ونقص الصفة المشروطة
كالوباء بشرط كونه من نوع كذا ونقص الميكال والذراع (قوله التبعة) بكسر الباء الواحدة
وجمعها تبعات وازدادة الضمان اليها من اضافة المسبب للسبب أي ضمان سببه المطالبة
والمواخذة أي ترقب ذلك في المسئلة قبل هذا بحسب الاصل والمراد هنا نقص الثمن أو المبيع
(قوله سميت) الاولى أن يقول سمى أي الضمان المذكور وهو ضمان أحد العوضين بذلك أي
ضمان الدرك وقوله عند ادراك المستحق الخ كان المناسب لما تقدم أن يقول عند مطالبة أحد
العاقلين للاخر ومواخذة اياه نعم لو ذكر من جهة معاني الدرك الادراك للاستقام كلامه وما
ذكره المحشى من قوله سميت أي التبعة بذلك أي بالدرك فلا يناسب قوله بعد ويسمى أيضا ضمان
العهد (قوله وهي) أي العهد لغة واصطلاحاً ما ذكره بعد فهو مجاز من اطلاق اسم المل على
الحال (خاتمة) المستحق الدين مطالبة ضامن وأصيل به ولو برئ الاصيل بأداء أو ابراء برئ
الضامن منه لسقوطه ولو برئ الضامن ببراء الاصيل بخلاف ما لو برئ بغير ابراء كاداء
ولومات أحدهما أو الدين مؤجل حل عليه دون الحلي والضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه
بأداء ان طواب كاله أن يفترمه ان غرم بخلاف ما اذا لم يطالب وله رجوع عليه وان لم ياذن في
الاداء لانه اذن في سببه بخلاف ما لو اذن له في الاداء دون الضمان لارجوع له لان الاداء سببه
الضمان ولم ياذن فيه ولو صالح عن الدين بما دونه كان صالح عن مائة يعضها أو بشوب قيمته دونها
لم يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجع وان لم يشترط الرجوع ثم انما يرجع
مؤدولو ضامناً اذا أنهم باداءه أو أدى بحضرة مدين أو في قيمته وصدقه دائن ولو باع شيئين
وشرط أن يكونا متضامنين لم يصح بخلاف عكسه ولا يصح البيع المال الا ان علم قدر الدلالة لانها
حينئذ جرح من الثمن ولو فالاصح العشرة التي لك على زيد فكل ضامن انصفها فقط على المعتمد
وذكر قل هنا فائدة استطرادية حيث قال فائدة تنبئ في الغيبة التوبة والاستغفار ان
لم تبلغ صاحبها والا فلا يضمن تعييناً وتعيين حاضرهما ثم ان أبرأه منها مطلقاً وفي الدنيا والآخرة
أوفي الدنيا فقط سقطت والا فلا ومحملة ما لم تكن كبيرة فان كانت كبيرة بان كانت في أهل العلم

في ضمانه الا بعد القبض
(وهو) أي ضمان الدرك
(ان يضمن) شخص (لاحد
العاقلين ما بذله للاخر
ان خرج مقابله مستحقا
او مبيعاً) ورد (أو ناقصاً
انقص الصنعة) التي وزن
بها وردت وان كان
الثمن مبيعاً وعليه اقتصر
الاصل أم في الذمة والدرك
يفتح الدال مع فتح الراء
واسكانها التبعة أي
المطالبة والمواخذة سميت
بذلك لان التزام الغرم عند
ادراك المستحق عين ماله
ويسمى أيضا ضمان العهد
وهي الصلح الذي يكتب
فيه العوض والفقهاء
يعبرون به عن العوض

قول المحشى بضم الجيم
الصواب بكسرهما كما
في القاموس اه

(باب الرهن)

ذكر به مد الضمان لمشاركته له في التوثيق اذ لو تأنق في الحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمنان
 فاشهادة تخوف الخطر والآخر ان تخوف الافلاس (قوله الثبوت) ومنه الحالة الرهنية
 أي الثابتة وقوله ويقال الاحتباس ومنه كل نفس بما كتبت رهينة أي محبوسة وخبر نفس
 المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم كما سيأتي وعبر
 بالاحتباس دون الحبس الذي عبر به بعضهم ليناسب الثبوت في أنه مصدر فعل لازم (قوله
 جعل عين) مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل ووثيقة المفعول الثاني والتقدير
 جعل المال أو من قام مقامه عيناً وثيقة الخ وخرج بقوله مفعولة فتوح حتى يرتفع رهن
 ذلك لانه ليس مفعولاً وان كان مالاً اذ المفعول ما يقابل بمال أو ما يسد مسدداً بأن يجلب نفعاً أو
 يدفع ضرراً والمال أعم منه وخرج بالعين الدين فلا يصح رهنه ابتداء كما سيأتي في الشرح وهذا
 في الرهن الجعلي أما الشرعي كمن مان وعليه دين فان تركته تسكون مرهونة به سواء كانت
 أعياناً أو ديوناً فلا يجوز التصرف في شيء منها ولو كان الدين يسيراً كفلس وخرج أيضاً المذافع
 فلا يجوز رهنها كما سيأتي في قوله الا في المنافع الخ وقوله بدين أي مفعول والباء فيه للسببية أي
 جعلها متوثقاً بسبب دين ويصح أن تسكون بمعنى لام التعبدية بناء على تضمين وثيقة معنى
 حافظة أي حافظة للدين عن الضياع وخرج بالدين العين فلا يصح الرهن عنها فإذا وقف كتباً
 وشرط أن لا يخرج كتاباً إلا برهن فان أراد الرهن الشرعي بحيث يستوفي من المرهون عند
 التلف لم يصح أو مجرد الاستيثاق صح وهذا التعريف شامل للاركان الاربعة اذ جعل لا بد له
 من صيغة وجاعل ومجهول عنده وهما الراهن والمرتهن والعين المرهونة والدين المرهون به
 وأما قوله يستوفي منها الخ فزائد على التعريف لبيان فائدة الرهن وجعله بعضهم لخراج أم
 الولد وبعضهم أخرجها بقيد ملحوظ في قوله عين مفعولة أي يصح بيعها فتعين ان يكون زائداً
 ومن في قوله منها للابتداء أي استيفاء ناشئاً منها اعم من أن يستوفى بها الدين أو يكون أزيد
 منها أو أنقص كحجة البيت وقوله عند تعذر وفاته قيد لا غالب اذ قد يستوفي منها مع إمكان
 وفاته (قوله فزهن مقبوضة) أي فارهونوا واقبضوا لانه مصدر أي مفرد مصدر جعل جزاء
 للشرط بانفاء في قوله تعالى وان كنتم على سذرى مسافرين فجري مجرى الامر كانه قال فارهونوا
 واقبضوا كقوله تعالى فتحرير رقبة (قوله درعه) بالذال المهملة وقوله على ثلاثين أي على ثمن
 ذلك وقوله لاهله والصحيح انه مان ولم يفكك بل افتسكه بعدد سبعة ناعلي وقيل أبو بكر رضي الله
 عنه ما وخبر نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عنه في القبر وفي الآخرة
 معوقة عن دخول الجنة حتى يوفي عنه محمول على غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو على من
 عصى بالاستدانة ولم يخلف وفاء امان لم يعص بالاستدانة أو خاف وفاء فلا تحبس نفسه وقيل
 افتسكه قبل موته ولم يؤخذ من اليهودي الا بعدد وانما آثار اليمودي بالرهن عنده اشارة لبيان
 جواز معاملة الكفار وجواز الاكل من اموالهم اولان الصحابة لا يأخذون منه رهناً أو بدلاً
 وهو يريد السلامة من المنية او لئلا يتكلف مياسير الصحابة ابراهمه هكذا قاله المحشي وفي تعليقه

(باب الرهن)

هو لغة الثبوت ويقال
 الاحتباس وشرط جعل
 عين مفعولة وثيقة بدين
 يستوفي منها عند تعذر
 وفاته والاصل فيه قبل
 الاجماع قوله تعالى فزهن
 مقبوضة وخبر الصحابة
 انه صلى الله عليه وسلم
 رهن درعه عند يهودي
 بالمدينة يقال له أبو النعمان
 على ثلاثين ماعاً من شهر
 لاهله

بالمئة نظرا لان المئاة عليه الصلاة والسلام - لام في أخذ من أموالهم لانه أولى بهم امنهم وقد ذكر
 العارفون ان المرید اذا حصل له المئاة من رعونات النفس على يد شيخ كان ذلك الشيخ أولى
 بنفسه وماله فلا يرى لنفسه شيئا مع شيخه فكيف بالصحابه معه صلى الله عليه وسلم (قوله عاقد)
 رهن ومهرتهن وشروط فيما الاختيار وأهلية التبرع فلا يرهن مكره ولا يرهن كسائر عقوده
 ولا يرهن ولي أباً كان أو جده أو وصياً أو حاكماً أو أميناً مال محجور به من صبي ومجنون وسفيه
 ولا يرهن له الا الضرورة أو غبطة ظاهرة له وان لم تظهر رائحة رهنه في مال له وقع فيجوز له حينئذ
 الرهن ويجب عليه الارتمان على المئاة قاضيا كان أو غيره مئاة المئاة الضرورة ان يرهن على
 ما يقتضى الحاجة المئاة التي في مئاة يتقارن غلة أو حلول دين أو نفاذ أي رواج متاع كاسد
 أي بائروا أن يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مئاة الضرورة تنبأ أو نحوه ومئاة المئاة ان
 يرهن ما يساوي مئاة على ثمن ما اشتراه بمئاة نسبية وهو يساوي مئاة حاليتين وان يرهن على
 ثمن ما يبيعه نسبية يغبطه وإذا رهن فلا يرهن الا من امن أي غيبه خائن أمن أي لا تقدر عليه
 الايدي موهوب وان يشهد بذلك وان يكون الاجل قصيرا عرفا فان فقد شرط من هذه لم يجز الرهن
 فان خاف تلف الموهوب فالأولى عدم الارتمان لاحتمال رفعه به بدله الى ط ك م يرى سقوط
 الدين بتلف الموهوب (قوله ومهرهون) وشروطه كونه عينا يصح بيعها فلا يصح رهن دين كحمار
 ولو من هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منقعة على ما سباني ولا رهن عيز لا يصح
 بيعها كوقف ومكاتب وام ولد وشروط في الموهوب به كونه دينيا معلوما ثابتا لازما ولو ما لا
 وسباني تمام التكامل على ذلك (قوله وصيغة) وشروط فيها ما مر في البيع فان شرط في الرهن
 مقتضاه كتمه مرتين بالموهوب عند تراحم الغرماء أو شرط فيه مصلحة له كاشهاد به أو ما لا
 غرض فيه كان يأكل العبد الموهوب كذا صح الفقهاء واذا شرط الا خبر الا ان شرط ما يضر
 الراهن أو المرتين كان لا يساع عند الحل وكذا شرط منقعة الموهوب المرتين أو ان تحدث
 زوائده كثمرة الشجرة ونتاج الشاة موهوبة فلا يصح الرهن ولا الشرط اقاده في شرح المنهج
 (قوله ما جاز الخ) هذه قاعدة استثنى من منطوقها خمسة اشياء أربعة في المتن واحد في
 الشرح ومن مفهومها سبعة اشياء (قوله من مشاع الخ) فيصح رهنه من الشريك وغيره
 ويقبض بنفسه كانه كافي البيع فيكون بالتخايم في غير المئاة ولولا في المئاة ولولا يحتاج
 لاذن الشريك الا في المنقول لان البدعي عليه حسنة وعلى غيره حكمية فان لم ياذن حرم نقله
 وكان مضمونا وتلف مع صحة الرهن فان ابي الاذن فان رضى المرتين بكونه في يد الشريك جاز
 وناب عنه في القبض وان تنازعا نصاب المالك عدلا يكون في يده ما ولو جرم ان كان بما يؤجر
 ويجوز الهاميا بين المرتين والشريك كجر يانها بين الشريك بكنه فعلم صحة رهن نصيبه من بيت
 معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسمها اقساما صحيحة لرضا المرتين
 بها او اكونها اقرازا او بحكمهما كما يراها فخرج الموهوب لشر بكنه لزمه قيمته رهنه لانه حصل له
 بدله لكن لما لم يكن البدل معينا لم يجعله رهنه بل اقامه وقيمتها مقامه اه أقاده من زيادة
 قال الشويزي فروع لو كان للمبعض دين على سيده فرهن السيد عنه نصفه صح ولا يجوز
 أن يمتعه ان كان معسرا الا بانه فان كان موهوبا فغير اذنه كالمرتين الاجنبي اه

وأركانها أربعة عاقد
 ومهرهون وصيغة
 وصيغة ما جاز بيعه جاز
 رهنه من مشاع وغيره

(قوله جاز وناب عنه في
 القبض) مقتضاه انه يكون
 قابلا عنه بنفس الرضا
 وليس كذلك بل لا بد من
 اللفظ من أحدهما وعدم
 الرد من الآخر اه ع ش
 على م

(قوله الا في المنافع) أي سواء كانت مقدرة بمدة كأن يرهن سكنى داره سنة أو محل عمل كأن يرهن حله لمكة وهي مستثناة من منطوق القاعدة استثناء منقطعاً أو بناء على رأي من يسمى الاجارة ببيعاً أو بصور باستجار رأس الجسد أو لوضع الاخشاب عليه فانه يبيع مشوب باجارة وعلى هذا فهو متصل وقوله فلا يجوز رهنها أي رهنها بجعلها ما شرعياً مكن مات وعليه دين فيتعاقب تركته ولو منافع أو ديوناً كما مر وقوله فلا يجوز رأى ولا يصح وكذا ما بعد وقوله لانها تنافي أي بمعنى المدة فهو ظاهر في المنفعة المقدرة بمدة فكان الاولى أن يزيد والماتقاً للمدة مقدرة بمحل عمل بالمقدرة بمدة وكما المنافع الدين كما مر فانه يباع ممن هو عليه ولا يرهن عنده وكذا المرهون يباع من المرتهن ولا يرهن عنده يدين آخر إذا المشغول لا يشغل الا في صورتين أحدهما إذا جنى ففقد المرتهن باذن الراهن فيكون رهنه أيضاً على ما فاداه به الثانية إذا أنفق المرتهن عن غيبة الراهن أو عجزه ليكون مرهوناً على النفقة والدين جازاً كالفداء (قوله والمدير) أي المعلق عنه موت سيده وقوله لما فيه من الغرر أي باحتمال موت السيد فجاء فيصير المرهون حراً لا يمكن الاستيفاء منه قال الشاعر

كل امرئ مصير في أهله * والموت أدنى من شرالك فاعله

(قوله بصفة) أي غير موت السيد كما قول رمضان ومجى زيد (قوله فوجله الخ) ذكر عدم جواز رهنه ثلاثة شروط فان فقد واحد منها كأن يرهن بحال أو شرط ببيع قبل وجود الصفة أو علم حلول الدين قبلها كان الرهن صحيحاً ودخل تحت منطوق الشرط الثالث صور باطله فجملة الصور تسع (قوله من غير شرط ببيع) أي بمن يبيع البيع كما سيأتي (قوله بأن علم حلولة بعدها) كأن يكون الدين مؤجلاً بأول رمضان والعق معلق برجب وقوله أو معها كأن يكون الدين والعق معلقين بأول رمضان (قوله أو احتمال الامران فقط) أي البعدي والمعيبة كأن يكون الدين مؤجلاً بأول رمضان والعق معلق بمجى زيد مثلاً ومجبة يحتمل البعدي والمعيبة فتطو ولا يحتمل السبق لكون القوافل لا تأتي حينئذ (قوله أو مع سببه) أي الحلول أي أو احتمال الامران البعدي والمعيبة مع سببه كالمثال السابق بأن احتمال مجى زيد الاحوال الثلاثة وكذا يقال فيما بعده وقوله أو معها أي أو احتمال حلولة قبلها أو معها فصور الاحتمال أربع (قوله لقوات الغرض من الرهن في بعضها) أي وهو الثلاثة الاول صورنا العلم واحد صور الاحتمال وذلك لانه عند الحلول لا يبقى مرهوناً فيقوت الغرض من الرهن وهو الاستيفاء منه عند الحلول وقوله وللغرر في الباقي أي وهو الثلاثة الاخيرة (قوله بخلاف حلولة) أي علم حلولة لا يوافق ما هو مختاره وأخذ مختار القيدين الاخيرين وترك مختار الاول فكان الاولى أن يقول بخلاف رهنه بحال وفارق المدير أي حيث لم يفسد في بطلان رهنه بأن العتق فيه أكد منه في المعلق بصفة بدليل أنه مختلف في جوازيه دون المعلق بصفة فلم يبيع المعلق عنه بصفة في مسائل صحة الرهن حتى وجدت عتق على المعتمد وان أعسر الراهن بناء على ان العبرة في العتق المعلق بحال لا بحال وجود الصفة وهو حال التعليق لم يتعلق به حق لغيره أما عليه بعد اقباضه للمرتين بصفة توجد وهو مرهون فكاعتاقه فينفذ من المومر اه أفاده من زيادة (قوله قبلها) أي قبل وجود الصفة (قوله ان شرط ببيع قبل

(الافى المنافع) فلا يجوز رهنها لانها تنافي (و) الا في (المدير) فلا يجوز رهنه وان كان الدين حالاً لما فيه من الغرر (و) الا في (المعلق) عنه (بصفة) فلا يجوز رهنه فوجله من غير شرط ببيع قبل وجودها (لم يعلم الحلول) للدين (قبلها) بأن علم حلولة بعدها أو معها أو احتمال الامران فقط أو مع سببه أو احتمال حلولة قبلها أو بعدها أو معها لقوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرر في الباقي بخلاف حلولة قبلها وبخلاف الصور المذكورة ان شرط ببيع قبل

(قوله ومجبة) يحتمل البعدي (لعله القبلية لاجل أن يكون الحلول بعد تأمل وقوله ولا يحتمل السبق لعله البعدي تدبر

انشاء عقد بخلاف ما اذا لم يذ كر مع الشرط فانه يحتاج في كونه رهنا الى انشاء ذلك لان مطابق
 الاذن في البيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاة الدين من الثمن ان كان
 حالا فهذه الجملة غير محتاج اليها في الصحة بل في كون الثمن يصير رهنا من غير انشاء عقد فاذا لم
 يذ كر مع الشرط لم يكن رهنا الا بانشاء ذلك ثم يمتنع على الراهن التصرف فيه قبل العقد
 المذ كور كما قاله م ر ومقتضى ذلك أنه يتضمنه اذا تلف واعلم أن رهن الثمرة ان كانت لا تجزئ
 كرهن ما يسرع فساده في حكمه السابق والاجاز رهنها وان لم يبد صلحاها ولم يشترط قطعها
 على ما يأتي لان حق المرتهن لا يطل باحتياحها بخلاف البيع فان حق المشتري يطل ثم ان
 رهنه مؤجل يحل قبل جذاه ولم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة لا يفتا الى اوان
 الجذاذ فاشبه ما لو رهن شيئا على أن لا يبعه عند الحل الابعه رأيا م ويجبر الراهن على مصالحها
 من نحو سقي وجذاذ وتجهيف ولكل المنع من القطع قبل اوان الجذاذ لابعده ويحل جواز
 رهنها قبل بدو صلاحها ان وهنت بدين حال وشرط قطعها أو بيعها بشرط القطع أو مطلقا أو
 بوجه لي يحل مع الادراك أو بعده أو قبله وشرط القطع والبيع ولا يصح فيما عدا ذلك اه
 أقاده م ر (قوله ولا يجوز رهن الدين ابتداء) أي رهنا جعليا كان يكون لزيد دين على عمرو ثم
 يشتري منه شيئا ثم ويجعل ذلك الدين رهنا عليه ويخرج بالجملي الشرعي كما اذا مات وعليه
 دين فان تركته ولود يونان تكون رهونة عليه كما مر ولا يمنع تعلقه ارثا كما ذكره في المنهج وبقوله
 ابتداء ما اذا تلف مرهون بخفاية فان بدله يتعلق بذمة الجاني ويكون رهنا مكانه كما ذكره في
 المنهج أيضا (قوله ولا يجوز رهن المصحف) هذه مستثناة من مفهوم القامه مذكور ويكره رهن
 المذ كورات من الكافر لما فيه من تسلطه عليها وكالم المرتد وكالم لاح الخليل (قوله
 ورهن الام دون ولدها) كأن اشترى أمة وولدها وايس المراد أنها أم ولد اذا لا يجوز بيعها
 لا وحدها ولا مع ولدها (قوله لان المعنى) أي وهو الا هاته في المصحف وما في معناه والاذلال في
 العبد المسلم والاعانة على معصية في السلاح والتفريق في الاخيرتين (قوله لكن لا يسلم ما قبل
 الاخيرتين) وهما الام دون ولدها وعكسه وما قبلها ما خمسة لكن المصحف لا يسلم له ابتداء
 ولاد واما بل يوضع من أول الامر عند عدل وغيره يسلم له ابتداء ثم ينزع منه ويوضع عند عدل
 وأما الاخيرتان فلا يلزم أن يرهنانه فان رهنانه دخلا في قوله والعبد المسلم الخ (قوله وعند
 الاحتياج الى البيع) أي لاجل توفية الدين من ثمن المرهون (قوله يباعان) أي معا حذرا من
 التفريق بينهما المنهى عنه (قوله ويوزع الثمن عليهما باعتبار القيمة) لكن الذي يقوم هو
 المرهون فقيمة مرتين مرتة واحدة ومرتة مع غيره أما غير المرهون فلا يقوم أصلا فاذا كان
 المرهون الام وكانت قيمتها وحدها مائة ومع ولدها مائة وخمسين وقد يباعا بتسعين فالنسبة
 بالاثلاث فيتمتعلق حق المرتهن بشاى الثمن وهو ستون لانه لا يلزم بين الثمن والقيمة اذا الاول
 ما وقع عليه عقد البيع والثانية ما قطع به المقومون سواء كانت مساوية للاول أم لا وان كان
 الولد مرهونا ونم انعكس الحكم فيقوم وحده ثم يباعان فالرأى على قيمتهما فائدة هذا
 التوزيع مع لزوم قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء أو تصرف الراهن في غير
 المرهون قاله م ر وعبارة المنهج وشرحه وياعان عند الحاجة ويقوم المرهون منهما موصوفا
 بكونه حاضرا أو محضونا ثم يقوم مع الآخر فالرأى على قيمته قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما

(قوله باحتياحها) بمثابة
 فوقية ثم تحسب بعد دمج

ولا يجوز رهن الدين ابتداء
 (ويجوز رهن المصحف)
 وكتب الحديث والآثار
 (والعبد المسلم من كافر)
 والسلاح من حرب (ورهن
 الام دون ولدها غير المميز
 وعكسه وان امتنع ببيع
 ذلك) أي ما ذكر من المصحف
 والمطوقات عليه لان
 المعنى المقتضى لمنع بيعها
 لم يوجد في رهنها لكن
 لا يسلم ما قبل الاخيرتين
 لا كافر بل لعدل وعند
 الاحتياج الى البيع في
 رهن الام دون ولدها
 وعكسه يباعان ويوزع
 الثمن عليهما باعتبار القيمة

بتلك النسبة فإذا كانت قبعة المرهون مائة وقيمتها مع الآخر مائة وخمسين فالتسوية بالثلث
 فيتعلق حق المرتين بشئى الثمن اه وانما اعتبر في التقويم صفة كونه حاضرا او محضونا لانها
 ربما قلت الرغبة فيه فتقل القيمة بسبب ذلك وايضا لو لم تعتبر تلك الصفة لربما زادت قيمتها فيضرب
 ذلك بالغرماء غير المرتين المتعلقين بقيمة غير المرهون (قوله ايظهر) علة للتوزيع باعتبار
 القيمة (قوله اعم) أى لشموله المجنون وغيره (قوله والمرهون أمانة) في نسخة والرهن وهو
 بعق المرهون (قوله أمانة في يد المرتين) ولا يكون أمانة في يده الا بعد قبضه باذن الراهن او
 اقباض منه اذ لا يلزم الرهن الا بذلك قال في المنهج وشرحه واذا لزم أى بالقبض أو الاقباض
 فاليد للمرتين غالبا وخرج بغالب المحقق وما بعده مما مر فان اليد فيه للعدل لا للمرتين وما
 لو كان المرهون أمانة فانه ان كانت صغيرة لا تشتهى أو كان المرتين محرما أو ثقة من امرأة أو
 مسوخ أو من أجنبي عنده حليته أو محرمة أو امرأتان ثقتان وضعت عنده والا فعند محرم
 لها أو ثقة عن مزايا حتى كالأمانة لكن لا يوضع عند امرأة ولا رجل أجنبيين اه بالمعنى فراده
 هنا باليد السلطنة وان كان موضوعا عند غيره أو اعتبر في ذلك الاغاب والاكثر (قوله لا يلزمه
 ضمانه) فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن وقد يكون مضمونا فيما اذا استعاره من الراهن
 أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق
 على أمانته ولو قال خذ هذا الكيس واستوف حقه منه فهو أمانة في يده الى أن يستوفى فان
 استوفاه صار مضمونا عليه ولو قال خذ بدرهمك وكان فيه مجهول القدر أو أكثر أو أقل من
 دراهمه لم يملكه ودخل في ضمانه بحكم الشراء الفاسد وان كان معلوما بقدر حقه ملك ما فيه
 ان لم يكن للكيس قيمة والا فهو من قاعدة مدعومة ودرهم اه أفاده م (قوله ولا يسقط
 الخ) عبارة المنهج فلا يسقط بالقائه وهي أولى لأفادتها بسبب ذلك عن كونه أمانة وقال مالك ان
 كان تلفه ظاهرا لم يضمن أو باطنا ضمن بقيته وقال أبو حنيفة يضمن المرتين بأقل الا من
 من قيمته والدين ودليلنا الحديث المذکور مع القياس على موت الكفيل بجسم مع التوفيق فانه
 لا يسقط بموته شئ من الدين (قوله غنمه) كغزاة وكسب عبيد وقوله وعليه غرمه كونه وأجرة
 حجارة وفصد (قوله الا في ثمان مسائل) باسقاط التاء لان المعدوم وثقتا فائتاه في بعض نسخ
 الاصل خلاف الاولى قال الشوبري لثالث أن تقول لاحاجة الى الاستثناء لان الضمان في
 المذکور ان لا يخرج والحكم بأن الرهن أمانة انما هو من حيث كونه مرهونا (قوله
 تحوّل) أى انتقل رهنا كأن غصب زيد متاع عمرو ثم ان عمرا تدين منه دينار رهن عنده ذلك
 المتاع عليه (قوله عند غاصبه) متعلق تحوّل أى حالة كونه تحوّل رهنا عند غاصبه ويستفاد
 منه أنه لو أقبضه لصاحبه ثم رده له برئ من الغصب وهو كذلك ولا غاصب اجبار الراهن على
 ايقاع يده عليه ليعا من الضمان ثم يرجعه منه بحكم الرهن فان لم يفعل رفع الامر الى الحاكم
 الامر بالقبض فان أقبضه الحاكم أو ما ذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أبرأتك
 أو استأمنتك أو أودعتك برئ وليس للراهن اجبار الغاصب على رد المرهون اليه ايقاع يده
 عليه ثم يرجعه له بحكم الرهن اذ لا غرض له في براءة ذممة المرتين ولولم يكن ثم حاكم ولا نائبه او
 كان أحدهما أو أبى الراهن الاخذ فهو ظلمه أو توقفه على دراهم ظلم استقر الضمان اه أفاده
 م بزيادة (قوله تحوّل غصبا) كأن تعدى المرتين في العين المرهونة وقوله وعارية أى

ليظهر ما يتعلق بالمرهون
 وتعبيرى بغصبه المبرأ من
 من تعبيره بالصغير وقوله
 وعكسه من زيادتي
 (والمرهون أمانة) في يده
 المرتين لا يلزمه ضمانه
 ولا يسقط بغيره شئ من
 الدين بل للرهن من راحته
 أى من ضمانه له غنمه وعليه
 غرمه رواه ابن حبان
 والحاكم وقال على شرط
 الشيخين (الافى) ثمان
 مسائل (مغصوب تحوّل
 رهنا) عند غاصبه
 (ومرّهون تحوّل غصبا
 أو عارية) عند مرتينه

أو رهون تحول عارية كأن اذن الراهن للمرتين في استعمال الموهون (قوله وعارية) بالجر
عطف على مفعول كأن كان عند مناع زينة عارية ثم تدان زينة منه ديناً وجعل ذلك المتاع
رهناً عليه (قوله أو يبيع فاسد) في نسخة أو يبيع فاسداً أو الأولى أولى وقوله والمقبوض أى
بصورته (قوله وان يقبله الخ) غير الاسلوب ولم يقل ومبيع نقابل به ثم رهنه من المشتري الخ
للتفتن (قوله ثم رهنه) الضمير المستتر للبائع والبارز للشيء المبسوع وقوله منه أى عنده قال الهنشي
وانظر عكسه ما الحكم فيه اهـ وأقول ان كان مراده بعكسه ان المشتري يرهن ذلك عند
البائع فغير جائز لعدم ملكه بعد الاقالة وان كان مراده ان يرهن الثمن عند البائع قبل قبضه
منه فهو جائز قطعاً أو يرهن المبيع عند البائع في غير صورة الاقالة قبل قبضه منه فغير جائز
قطعه الامتناع التصرف فيه قبل قبضه فلا وجه للتوقف (قوله قبل قبضه) يحتمل ان يكون
المصدر مضافاً لمفعوله أو فاعله أى قبل قبض البائع المبيع من المشتري (قوله أو يخالعهما على ثنى
الخ) وذلك كأن يخالعهما على دار وقبل أن يقبضها من ائد ابن منهادي نأوجه الدار رهناً عليه
وفيه أن ما ضمن بعقد لا يصح رهنه قبل قبضه الا أن يكون هذا بناء على أن محل امتناع رهن
المبيع من البائع ان كان بالثمن حيث كان له حق الحبس والاجاز اهـ أفاده الشوبري (قوله
وفي معنى الاقالة) أى فلا يرد على المحصر المستفاد من الاستثناء وقوله أو نحوه كأنه يب وقوله
ووجه الضمان أى دوامه في ذلك أى المذكور من المسائل الثمانية (قوله وجود مقتضيه) أى
من الغصب وما بعده فهو من اجتماع مقتض مع غير مقتض والاقل مقدم على الثاني بخلاف
ما اذا اجتمع مع مانع فيقدم المانع عليه كما في الوديعة فانما يخرج الغاصب عن الضمان لانها
أمانة محضة قال في المنهج وشرحه ويرثه عن ضمان يدايداعه لارتباطه لان الايداع اتمان
ينافي الضمان والارتباط توثق لا ينافية فانه لو تعدى في الموهون صار ضماناً مع بقاء الرهن
بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونه أوديعة اهـ قال الشوبري فان قلت لو تعدى الوديعة في
الوديعة فأبرأ المالك عن ضمانه ابرئ فهذا كان هنا كذلك فأت فرق بأن يد الغاصب ونحوه
متأصلة في الضمان فلم ترتفع بمجرد القول وبد الوديعة الضمان طارئ عليها فهي متأصلة في
الامانة فتركت اليها بأذى سبب اهـ (قوله بدين) أى عليه فلا يصح بالعين كالمشاهدة والبندي
الذين يستعيرهما النساء فلا يصح الرهن عليهما وكذا الكتاب فلو شرط واقف أن لا يخرج
كتاب وقفه جعل الابرهن بطل الشرط ان أراد الرهن الشرعي بحيث يباع الموهون ويشتري
بدل الكتاب منه لو تلف فان أراد مجرد الاستيثاق أى لاجل أن يكون ذلك باعناً على رده صح
وعمل به وجوباً ولكن لا يضمن لو تلف اهـ وقد ذكر ذلك فيما مر من مناسبة ذكر الدين في التعريف
ايضاً (قوله ولو منفعة) أى متعلقة بالذمة وتقدم تصوير ذلك بما اذا ألزم انسان ذمة آخر حله الى
مكة في اول شهر كذا وسلمه الابرة وخاف من هربه فطلب منه رهناً فانه يصح بخلاف الذمة
المتعلقة بالعين كما مر فالأصل أن الموهون عليه بشرط أن يكون ديناً أو منفعة في الذمة
لا عيناً ولا منفعة متعلقة بها (قوله الابراغ الذمة من الدين) أى بأداء أو ابراء أو حوالته
أو عليه أو غيرها ولو اعترض عن الدين عيناً انك الرهن فلو تلف أو نقابل في المعارضة قبل
قبضه أعاد الموهون رهناً فان بقي شيء من الدين وان قل لم ينقل شيء من الرهن بقدره لانه وثيقة
لجميع اجزاء الدين فلو شرط كلاً قضى شيء من الدين انقل من الرهن بقدره فسد الرهن لا شرط

(وعارية ومقبوض سوما
أو يبيع فاسد اذا تحول
كل من المعار والمقبوض
رهناً في الثلاثة وان يقبله
في بيع شيء) صدر بينهما
(ثم رهنه منه) أى من
المشتري (قبل قبضه أو
يخالعهما على ثنى ثم رهنه
منها قبل القبض) وفي
معنى الاقالة الفسخ يتحقق
أو نحوه ووجه الضمان
في ذلك وجود مقتضيه
والرهن ليس بمانع ولا يصح
الرهن الا بدين ولو منفعة
ولا بد من كون الدين لازماً
أو آيلاً الى اللزوم ولا يتفك
شيء من الرهن الا بفراغ
الذمة من الدين

ما ينفيه اه افاده مر (قوله يتفق بعضه بفك مرتين) أى وكذا كله وانما قيد البعض
للمناسبة ما بعده وعبارة المنهج وشرحه ويتفق الرهن بفسخ مرتين ولو بدون الراجح لان الحق
له وهو جائز من جهته اه ثم التركة اذا قلنا ان امره هوثة بالدين وهو الاصح فاد اراد صاحب
الدين القك لم يكن له ذلك لان الرهن لمصلحة الميت والفك يفوتها (قوله اوتعد عدد العقد الخ)
ذكر الاربعة في المنهج ومثلها في الشرح على الترتيب حيث قال ان يتعد عدد عقد أو مستحق
للدين او مدين أو مالك معار رهن فينتك بعضه بالتقسط كأن رهن بعض عبدين وباقيه
بآخر ثم يرى من أحدهما أو رهن عبدا من اثنين بدين مع عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن
اثنين من واحد بدينه عليه ما ثم يرى أحدهما مع عليه أو رهن عبدا استعاره من اثنين لبرهنه
ثم أدى نصف الدين وقصد فكذلك نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه اه قال مر بخلاف ما اذا
قصد الشروع أو أطلق ثم جعله عنهم أو لم يعرف حاله ولو مات الرهن قبل أن يصرفه في هذه
الضرورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينه ما ثم قال ولو مات
الراجح عن ورثة فأدى أحدهم نصيبه لم يتفق كما في المورث اه (قوله أو المستحق) لا يقال
ما أخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن
بأخذه لانا قول صورة المسئلة فيما اذا اختص القابض بما أخذه بخلاف الارث ودين السكينة

• (باب الكتابة) •

وجه مناسبتهم للرهن أنها جائزة من أحد الجانبين في الكتابة الصحيحة واخرت عنه لقلتها أما
الفاسدة فجائزة منهما كما سيأتي وأن المرهون كالرقيق المكاتب في عدم انفكاك شئ منهما ما باقى
شئ من الدين ونجوم الكتابة المتعلقين به ما هو بكسر الكاف قبل وفصحها وقوله لغة الضم
والجمع أى لما فيها من ضم النجوم بعضها الى بعض (قوله عقد عتق) من اضافة السبب للسبب
أى عقدي ترتب عليه العتق ويؤخذ من التعريف الاركان الاربعة العقد لا بد فيه من صيغة
وعاقدين وهما السيد والرقيق والعوض هو الركن الرابع والباقي في بلاطها للتعددية وفي
بعوض للملايسة او بمعنى مع فليس في كلامه تعلق حرفي جزمي عني واحد عامل واحد والمراد
بلفظها ما اشتق منه ككاتبك وانت مكاتب وخرج بذلك غيره ولو بعينه كلفظ المعاملة
والخارجة ونحو ذلك وتقدم انه ليس انما عقد يختص بمادة مخصوصة الا الكتابة والتمكاح والسم
والكتابة بالموحدة أى الخط كناية فتتقدم مع النية (قوله منجم) أى مؤقت بنجمين أى وقتين
اذ النجم يطلق على الوقت وعلى المال المؤدى فيه كما سيأتي ويشترط أيضا في العوض كونه دينيا
ولو منفعة فان كانت متعلقة بدمه الرقيق لم يشترط فيها ضم شئ اليها أو بعينه اشترط فيها ذلك
وكونه موجبا لا ولو في مبيع وان كان قد علك ببعضه الحر ما يؤديه ويوجد ذلك التاجيل في
المنفعة باعتبار آخرها وبيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم افاده في المنهج وشرحه
(قوله ولا يبيع ماله) وهو العبد بماله وهو كسابه لان السيد على تقدير عجز المكاتب وقد
الغز في ذلك بعضهم بقوله

يا فقير يا فقير يا فقير * فبسه ملك المعوضين جميعا

أحد العاقدين خص بهذا * أنعموا بالحواب منكم سريعا

ثم يتفق بعضه بفك
مرتين اوتعد عدد العقد
أو المستحق أو من عليه
الدين أو مالك العارية
• (باب الكتابة) •

هى لغة الضم والجمع وشرعا
عقد عتق بلفظها بعوض
منجم بنجمين فأكثر وهى
خارجة عن قواعد
المعاملات لدورانها بين
السيد ورفيقه ولا يبيع
ماله بماله

وأجابه بعض الحاضرين بقوله

ذلك في صفقة الكتابة يامن • حاز على أخذ الجواب سريعا

وفي نسخة - سمعنا وخرجت به عن القواعد أيضا ثبوت المال لا بعد وثبوت مال ابتداء في ذمته
 المالكة (قوله) والاصل فيه اقبل الاجماع الخ) والصحيح أنها كانت معروفة في الجاهلية فأقرها
 الشارع وقيل أنها اسلامية وأول من كوتب في عهد صلى الله عليه وسلم من الرجال سلمان
 الفارسي وقيل أبو المؤمل فقال صلى الله عليه وسلم أعينوه ومن النساء برة وأول من كوتب
 بعده صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس اه أفاده ابن حجر في فتح الباري
 وسيرين هو أبو محمد المشهور بتعبير الرؤيا كان من سببايعين وله عشرة أولاد كانهم نجباء
 محدثون أخذ عنهم الناس الحديث والعلم أربع اناث وستة ذكور (قوله) والذين يتبعون (أي
 المالكة) بذليل مما ملكت أيمانكم ويتبعون يطلبون والكتاب الكتابة وقوله الآية مفعول
 محذوف أي أقرأ الآية فان الشاهد في قيمتها وهو قوله فسكتهم أي نذبا والمراد بالعلم ما يشمل
 الظن وفسر الشافعي الخير بالامانة والكسب فهما قيدان للندب وأما طلب الرقيق فهو قيد
 للثبوت لا لاصل النذب وصرف الامر عن الوجوب القياس على بقيمة المعاملات ولئلا تحكم
 المالكة على المالك فهي مندوبة بالقيدين السابقين وان نذر حاجتها وجبت فان اتفقا
 أو أحدهما فباحة الا اذا كان يضيع ما يكسبه في مكره أو توهم أنه يضيعه في فسق
 أو لاكتساب بفسق فتكره فقوله في شرح المنهج ولا تكره بحال أي باعتبار ذاتها فلا ينافي
 كراهتهم الامر عارض وقد تحرم كأن غلب على الظن أنه يضيع ما يكسبه في فسق أو كان
 لا يحصل له الا بالتمكين من نفسه (قوله في ظله) أي ظل عرشه وأضيف اليه لانه موجوده وكذا
 قوله يوم لا ظل الا ظله أي ظل عرشه ويحتمل ان المراد بالظل الرحمة والستر يقال فلان في ظل
 فلان أي في ستره ورحمته وذلك اليوم هو يوم القيامة تدنو الشمس في الموقف من رؤس الخلائق
 فيحصل لهم الهول العظيم (قوله وعوض) قال قل لو قال ونجوم يشمل الوقت والمال
 لكان أولى وهو مردود اذ الوقت شرط خارج للنادية فيه وليس من جملة أركانها الاولى
 ما صنعه المصنف (قوله بشرط أن يكاتب) هو مفرد مضاف لانه ذكر أربعة شروط واستثنى
 من مفهوم الاول أربع صور متناوئة (قوله أن يكاتب السيد) أي بنفسه أو بوكيله لا بوايه
 كما سيأتي (قوله الحر) أي كامل الحرية ولو كافرا أصليا أو سكران أو أعشى فلا تصح من
 مبيع لأن له ليس أهلا للولا ولا مكاتب وان أذن له سيده ولا مر تدلان ما مبيع موقوف
 والعقود التي يشترط فيها اتصال الايجاب بالقبول لا توقف بخلاف الوصية والتدبير اذ لا يشترط
 فيها ذلك فلا يضر وقفهما وقوله المختار خرج المكره وقوله المناهل للتبرع خرج الصبي
 والمجنون ومحجور السفه وأولياؤهم ومحجور الفلاس اه أفاده في شرح المنهج (قوله كل
 الرقيق) وشروطه أيضا الاختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يعلق به حق لازم فتصح أسكران
 وكافر ولو مر تدال لمكره وصبي ومجنون كسائر عقودهم ولا مانع لعلق به حق لازم لانه اما
 معرض للبيع كالمهر ونوال السكابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كما لو جرف لا يفرغ فلا اكتساب
 لنفسه اه أفاده في شرح المنهج وسيأتي صحة كتابة المستولدة لانها ملك كسبها (قوله فلا تصح

والاصل فيه اقبل الاجماع
 قوله تعالى والذين يتبعون
 الكتاب مما ملكت
 أيمانكم الآية وخبر من
 اعان غارما أو غاريا أو
 مكاتب في ذلك رقبته - أظله
 الله في ظله يوم لا ظل الا ظله
 رواه الحاكم وأركانها
 أربعة سيد ورقيق وعوض
 وصيغة (تصح) الكتابة
 (بشرط أن يكاتب) السيد
 الحر المختار المأهل للتبرع
 (كل الرقيق) فلا تصح

كتابة بعضه) لا ابتداء ولا دوا ما في غير ما يأتي لكن ان أدى النجوم قبل فسخ السيد الكتابة عتق
ومضى مطلقا ان كان باقيه له ومع اليسار ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع
عليه السيد بقسط القدر المكتوب (قوله بالتردد) أي الغد والروح (قوله فتصح) أي سواء
أقال كاتب مارق منك أم كاتبك وتبطل في باقيه في الثانية وقوله لانها تقدم الاستقلال أي
باستغراقها مارق منه في الاولى والابتداء طريق الصفة في الثانية اذ كتابة البعض المار لا تصح
ويستحق السيد كل العوض لا بعضه بخلاف ما لو قال كاتب بعض مارق منك فلا تصح لاتقاء
العله المذكورة (قوله مال كاه) أي مثلا فالثلاثة والا كثر كذلك سواء استوى ملكهم فيه
أو اختلف وقوله معا أي في وقت واحد بان تلفظ بذلك معا (قوله ولو بوكالة) أي بان وكلا
أو أحدهما أجنبي أو وكل أحدهما الآخر أه أفاده مر (قوله واتفقت النجوم) المراد بها
ما يشمل الاموال والافاق اذ هي نطاق عليهم معا وعلى كل منهما منفردا كما ينبغي عليه فقوله
جنس اراجع لها على أن المراد بها الاموال وقوله وأجـ الا وعد اراجع لها على أن المراد بها
الافاق وزاد بعد الجنس في شرح المنهج وصفة ولو اقتصر عليها هنا لاستغنى عن ذكر الجنس
لانها تشمل دون العكس والمراد باتفاق الجنس أن لا يختص أحدهما بدينان غير مثلا والاخر
بدينان حتى لو كانا جنسين ولم يختص أحدهما بجنس دون الآخر صرح (قوله وعددا) فلا يصح
أن يجعل أجل حصة أحدهما شهرين والاخر ثلاثة (قوله وجعل المال) أي في هذه الصورة
وهو قيد لا بد منه وعبارة مر وجعل المال على نسبة ملكيها الثلاث يؤول الى انتفاع أحدهما
بذلك الاخر فان اتفق شرط ما ذكر كان جعله على غير نسبة المالكين أو اختلف الجنس أو العدد
أو الاجل أو الصفة فسدت (قوله صرح به أو أطلق) بالبناء للمفعول فيهما (قوله لذلك) أي
لانها تقدم الاستقلال فان عجز الرقيق فجزه أحدهما أو فسخ الكتابة وأبقاه الاخر فيهما لم تجز
كتابة عقدها أو أبرأه أحدهما من نصيبه من النجوم أو عتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه
منه وقوم الباقي عليه وعتق عليه وكان الولا كاله ان أيسر وعاد الرق للمكاتب بان عجز فجزه
الاخر فان أعسر أو لم يعده الرق وأدى للمكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من
الرقيق عن الكتابة لا بالسراية وكان الولا لهما اه أفاده في شرح المنهج (قوله مثله) أي في
الجنس والاجل لاني العدد لما مر من أنه لا يشترط تساوى المالك وقوله لا يختص به خرج به مالو
أذن أحدهما في الدفع للاخر لا يختص به بل على أن يكون شركة بينهما فانه يصح (قوله لم يصح
القبض) أي فلا يعتق نصيبه وان رضى الاخر بتدعيه فيسترد العبد منه ثم يدفع لكل قدر
نصيبه هكذا قاله المحشي قال شيخنا ح ف والذي تقتضيه القواعد انه انما يفسد القبض
بالنسبة للسيد الثاني فلا يجب على السيد القبض لكل الارء نصيب السيد الثاني واما نصيبه
هو فهو مستحق له فلا يجب عليه رده وهذا أحد المواضع الثلاثة التي لا يختص فيها أحد
الشركاء بما قبضه والثاني دين الميت فاما أخذ أحد الورثة منه لا يختص به والثالث شريك
الوقف فاما أخذ أحد الموقوف عليهم منه لا يختص به وان كان النظر في حصته له واجرها
بنفسه نعم ان أحال أحد الورثة على المدين بشئ من حصته أو أحد الموقوف عليهم كذلك
اختص المحتمل بما يأخذه وهو له حصة للاختصاص وكذا يقال في أحد السبدين في الكتابة

كتابة بعضه لانه حينئذ
لا يستقل بالتردد لاكتساب
النجوم (الا أن يكون باقيه
مرا) فتصح لانها حينئذ
تقدم الاستقلال (أو
بكتابه) أي الرقيق (مال كاه
معا) ولو بوكالة (واتفقت
النجوم) جنسا وأجـ لا
وعددا (وجعل المال على
نسبة ملكيها) صرح به
أو أطلق فتصح كاتبة لذلك
وليس له ان يدفع لاحد
المالكين شيئا لم يدفع مثله
لاخر في حال دفعه اليه
فان أذن أحدهما في دفع
شي لاخر لا يختص به لم
يصح القبض

(قوله دوا) فيه نظري
التبعية حصل في ابتداء
عقد الكتابة في كل منهما
(قوله ولو في بعض العوض)
أي حيث اشتمل العوض
على منفعة عين

وقد تصح كتابة بعض الرقيق
في صور أيضا كان أوصى
بكتابة عبده ولم يخرج من
الثالث إلا بعضه ولم يجز
الورثة أو كاتب في مرض
موته بعض عبده وذلك
البعض ثلث ماله (و) بشرط
(أن يقول) مع لفظ الكتابة
(إذا أدت) النجوم (إلى)
أو برئت منها (فانت حر أو
ينوبه) فلا يكتفى لفظ
الكتابة بلا تعليق ولا لأنه
يقع على هذا العقد وعلى
الخارجة فلا بد من تفسيره
بذلك وكالتأدية للسيد
التأدية له من وكيله
أو وارثه أو وصيه (وإن
يكون موصاهم مملوك فلا
تصح مجهول كسائر عقود
المعاوضة (وإن تعدد
النجم) كما جرى عليه
المعاملة فمن بعدهم فلا يجوز
بعوض حال رلانجم واحد
والنجم الوقت المضروب
قوله الجوهري ويطلق على
المال المؤدى فيه كما في
كلامي كالأصل (فإن كاتب
على دينار) حالا (وخدمة
شهر لم تجز) لعدم تعيين
الدينار

أن قلنا بصفة الحوالة فيها وخرج بالوقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فبايأخذهم
من الناظر أو غير مختص به وإن حرم على الناظر التقديم بغير رضا السابقين وخرج بالثلاثة
المذكورة بقيمة الدين المشتركة فكل من أخذ شيئا من الاختصاص به (قوله ولم يخرج من الثالث
إلا بعضه) كان لم تكن التركة لأهله وكذا ما بعده (قوله أو كاتب في مرض موته الخ) المعقد
في هذه المظان بخلاف ما قبلها لوجود التبعية في هذه ابتداء بخلاف ذلك فإن التبعية
فيها دوا ما ذهبن من الورثة وأما هونق - دأوصى بكتابة الكل ويقتضي الدوام ما لا يقتضي
الابتداء (قوله إذا أدت النجوم) بمعنى الأموال وكذا إن دفعته أو أعطيتها أو جئت بها أو
نحو ذلك (قوله الخ) كان الأولى حذفه لما سيأتي قريبا أو زيادة مثلا (قوله أو برئت منها) أي
أو فرغت ذمتك منها سواء أراد البراءة بأداء النجوم أو البراءة بالنظر وكذا فراغ الذمة لأجل
الاستيفاء أو فراغها بالبراءة اللفظية اه أفاده مر (قوله أو ينوبه) أي التعليق المذكور
وقوله لأنه أي لفظ الكتابة يقع أي يطاق (قوله وعلى الخارجة) وهي ضرب من الخراج مملوك على
العبد يؤديه كل يوم أو كل شهر مثلا من كسبه مع بقائه رقيقا بحاله كان يقول له سيده كاتبك
على كذا تدفعه كل يوم مثلا ولا بد أن يكون كسبه يحتمل ما يضرب عليه ويجبره نقص كل يوم
بزيادة يوم آخر وما زاد عما وقع الاتفاق عليه يباح للعبد التوسع فيه ونفقته أمان كسبه أو
من مال السيد على حسب ما شرطه ويطلق أيضا ما اشتق من الكتابة على المراسلة يقال كاتبه
أي راسله بالكتاب ولكنه يبعد التباس ما نحن فيه بذلك فلذا لم يتعرض له (قوله وكالتأدية
للسيد) فيه إشارة إلى أن قوله في الصيغة إلى أيس للاحتراز بل للأغالب فلا مضموم له وكان الأولى
حذفه كما مر (قوله وإن يتعدد النجم) أي الوقت والمال ويلزم من تعدد الوقت التأجيل فقد
تضمن شرطا آخر وهو تأجيل العوض ولذا أخذ محترز ذلك بقوله فلا تجوز الخ ولا يشترط
تساوي النجوم في المال المؤدى فيها (قوله فلا تجوز بعوض حال) أي كما أبصره تقريره على
ما قبله إذا لم يبادر تأجيل التأجيل ولو في بعض العوض فيكون الباطل حلولا كما وبما يناسب
ما بعد من المسئلة الآتية فأنهم أصححوا لتأجيل بعض العوض فيها (قوله ولا بنجم) أي على نجم
أي مال واحد وفي نجم أي وقت واحد فالمراد بانجم ما يشمل الوقت والمال كما مر والباء أما
بمعنى في أو على فهو من استعمال المشترك في معنيين (قوله الوقت المضروب) كساعتين أو
يومين أو شهرين قال مر بعد قول المنهاج من نجم بنجمين ولو إلى ساعتين وإن عظم المال وقوله
ويطلق على المال الخ وذلك أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طالع النجم والمنازل
التي كانوا لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طالع النجم الفلاني أدت حقتك فسميت
الأوقات فجاء ذلك ثم سمي المؤدى في الوقت فجاء والعلاقة المجاورة (قوله كافي كلامي) أي في
قوله إذا أدت النجوم وأما ما بعده فهو محتمل للمال والوقت كما مر وفي اشتراط بيان موضع
التسليم ما مر في السلم من التفصيل (قوله فإن كاتب) تقرير على قوله وإن يتعدد باعتبار
ما استلزمه من التجميع أي التأجيل كما مر وقوله حالا بضم اللام منه وب على الظرفية أي
في الحال أي غ - بمؤجل صريحا أو بشديدها فيكون منه وباعلى الحال من دينار وإن كان
قليل لا على حد قولهم مررت بما قد قرجل (قوله لعدم تجميع الدينار) أي مع عدم صحة تجميع
الدينار

المنفعة فالمعوض كانه حال وليس في الشريعة دين لا يكون الا وجب الا الا الكتابة والدية
 في بعض احوالها (قوله اوعلى خدمة شهر) أي بخدمة نفسه لانها متعلقة بعينه لا بذمته
 ويشترط أن تتصل الخدمة وكذا المنافع المتعلقة بعينه بالخدمة فلا يجوز تأخيرها عنه كما أن
 العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها
 العرف كما مر بيانه في الاجارة أفاده في شرح المنهج قال مرفلو كاتبه على خدمة شهر ودينار
 فرض في الشهر وفاتت الخدمة انقضت في خدمة وفي الباقي خلاف والاصح منه الصحة اه
 وعلى قياسه يقال لو مرض في أثناء الشهر انقضت في مدة المرض وفي الباقي قولان تقريري
 الصفة والظاهر منها عدم الانقضاء وبهذا صرح قل فالحاصل أنه نصح الكتابة فيما بقي
 وتنفخ في قدر الفاتت أعم من أن يكون كل الخدمة أو بعضها وهذا من صورتيه في
 الكتابة في الدوام (قوله ودينار) أي في ذمته وقوله في أثناءه أي مع تعيين الوقت كما مر الشهر
 مثلا ولا فلا يصح لهالة الاجل وعبارة مرفلو في أثناءه رقعة عنه كيوم يمضي منه اه وبه رد قول
 قل ولا يشترط لادائه وقت معين من الشهر اه نعم ان كان مراده أنه لا يتعين لتعيين الدينار
 وقت مخصوص من الشهر بل أي وقت عين له في الشهر كفي كان كلامه صحيحا (قوله أو بعده)
 أي الشهر ولا بد من تعيين الزمن كما مر ويعلم من هذا وما قبله أنه يشترط تقدم زمن الخدمة على
 أداء الدينار فلو قدم أداءه لم يصح كما صرح به مرفلو (قوله وعلى الثاني) أي البعدي (قوله فالمدة)
 الذي في عبارة المنهج ومرفلو والمدة بالواو وهي أولى لتسكون جوابا عن سؤال ناشئ من قوله
 مستحقة في الحال حاصله لو كانت مستحقة في الحال لما ذكر فيه بامدة وحاصل الجواب ان المدة
 التقديرها أي ضبطها لا تأجيلها واللام في التقديرها متعلقة بمحذوف تقديره وانما ذكرت المدة
 التقديرها الخ وقوله وللتوفيقية فيها أي في المدة (قوله واذا اختلف الاستحقاق) أي وقته حصل
 التخييم أي التأجيل في الدينار كما يؤخذ من قوله سابقا لعدم تخييم الدينار أي فقد وجد الشرط
 وهو التخييم ولو في البعض وقال في المنهج حصل تعدد التخييم ويصح ارادته هنا أيضا لان ما ذكر
 مفرع على التعدد لذكر على هذا يكون مفعلا عليه باعتباره لا باعتباره يلزم من التأجيل
 ويلزم عليه مخالفة هذه الصورة قبل اقبليها فالأحسن الاول (قوله ولا بأس بكون المنفعة حالة)
 أي لانها منفعة عين فلا بد أن تتصل بالعقد بخلاف منفعة لذة كما مر (قوله فالتخييم غناهو
 شرط الخ) يعلم من كلامه أنه يشترط في المنفعة المتعلقة بعينه ضمنية تخييم آخر اليها أعم من أن
 يكون مالا كالدینار في المثال المذكور أو منفعة ذمة كان يجعل بدل الدينار بناءا في ذمته
 موصوفة بكذا أو خياطة ثوب موصوف بكذا اما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط اها
 ضمنية فيصح أن يكتبه على بناءا رين في ذمته موصوفتين في وقتين مختلفتين غير متصين
 (قوله في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال) أي وهي منفعة العين بخلاف
 منفعة الذمة التي لم تضم لها منفعة عين فداخله في الغير فيشترط فيها التأجيل أي اما المنفعة
 التي يقدر على الشروع فيها في الحال وهي منفعة العين فلا يشترط فيها التأجيل بل لا يصح فيها
 كما مر (قوله لفوات شرط) كان كاتب بهضه وأشار إلى أن الفاتت في الفاسدة بعض شروطها
 اما لو كان الفاتت بعض الأركان بان اختلف شرط من شروطها السابقة ككون احد العاقلين

(أو على خدمة شهر) من
 الآن (ودينار في أثناءه
 أو بعده) وعلى الثاني
 اقتصر الاصل (جاءت) لان
 المنفعة مستحقة في الحال
 فالمدة لتقديرها وللتوفيقية
 فيها والدينار انما تسحق
 المطالبة به في وقت آخر
 واذا اختلف الاستحقاق
 حصل التخييم ولا بأس
 بكون المنفعة حالة لان
 التأجيل انما يشترط لحصول
 القدرة وهو قادر على
 الاشتغال بالخدمة في الحال
 فالتخييم انما هو شرط في
 غير المنفعة التي يقدر على
 الشروع فيها في الحال
 (وحكم فاسدها) أي فاسدة
 الكتابة لفوات شرط

(قوله ونقال في المنهج) أي
 بدل قوله حصل التخييم
 (قوله لا قبلها) أي في المتن

(قوله كاذبته على زق خمر)

الاولى دم لانه تمثيل للباطلة
بخلافها على خمر ونحوه مما
يقصد فانما حينئذ فاسدة
لاباطلة وبهذا تعلم انه
لا حاجة للـ والـ والجواب
في قوله في القولة بعد لا يقال
اختلال العوض الخ بل
الجواب الذي ذكره غير
ظاهر (قوله لتزين) فيه
انه حينئذ صحيحة كما تقدم
في بابها فالاولى القبول
للفاسدة بالمشروط فيها
كون المؤنة على المستعير
مثلا (قوله فافساد
ككون الخ) الاولى التعبير
فيه بالبطل لانه هو الذي
يقع فيه الطلاق رجعا
وفيما بعد به بالناس لانه
هو الذي يقع فيه بالناس
بهر المثل افاده شيئا
الدم هو حي حفظه الله

أو فساد أو فساد عوض
أو أجل (حكم صحيحها)
في استتلال المكاتب
بالكسب وأخذ أرش
الجنابة عليه والمهر وعقده
بالاداء في محل النجوم الى
سيده وسائر أحكامها
(الافى ان الفاسدة غير
لازمة من جهة السيد كما
لا تلزم) الكتابة (من جهة
الرقيق مطلقا) اي سواء
كانت صحيحة أم فاسدة
بخلاف السيد في العصة
فانه لازمة من جهته (و)
في (ان سيده) في الفاسدة

مكرها أو صبي أو مجنون أو عقدت بغير مقصود كدم أو لم يحصل فورية بين الايجاب والقبول
أو لم يوجد ايجاب أو قبول فيقال له باطله وهي ما عدا الا في تعليق معتبر بان يقع من يصح
تعليقه كان قال كاذبته على زق خمر فان أدبته فانت حرفا ناعني ظاهرا وان كانت ما عدا في
نفس الامر اذا اعتق حينئذ انما هو بالتعليق لا بهم اخلاف ما يؤهم كلامه في منهجه وهذا أحد
المواضع التي يفرق فيها بين الباطل والفاسد ومنها الحج فانه يطل بالردة ويقصد بالجماع ويجب
المضى في الثاني دون الاول والعمارة فالفاسدة كاعادة التدين والتزين والباطلة كفاقة بعض
الاركان والاولى مضمونة دون الثانية والاطاع فالفاسد ككون العوض غير مقصود كدم
أو صدر من غير رشيد والباطل ككونه خرا أو يقع الطلاق في الاول رجعا ولا سال وتبين في
الثاني بهر المثل افاده زى (قوله أو فساد) اي الشرط كان شرط أن يبيعه السيد أو يبيع
هوله كذا أرا أن عقده يتاخر عن أداء النجوم أو ان كسبه بينهما ابدل عن النجوم (قوله أو فساد
عوض) كخمر وخنزير لا يقال اختلال العوض من فوات الاركان كما مر فكون الكتابة
فيه باطلة لا فاسدة لانا نقول له اعتبار ان تارة يعتبر من حيث كونه فواتا بحيث لا ينظر له أصلا
ويكون وجوده كعدمه فيكون مشاهير العدم وجود عوض بالمرّة وبهذا بعد اختلاله من
فوات الاركان وتارة يعتبر من حيث ذاته وكونه موجودا وبهذا الاعتبار يعد اختلاله من
فوات الشروط لانه وان فساد هو منظور له (قوله أو أجل) كنجيم واحد اه شرح المنهج
وقال مر كان أجل عجهول أو جوده نجما واحدا اه (قوله وأخذ أرش الجنابة عليه) أي ولو
كانت الجنابة من سيده فانه يضمن بالارش بخلاف ما لو قد سبه فانه لا ضمان عليه وبهذا
ياغز يقال لدا شخص يضمن بعضه ولا يضمن كله ووجه ذلك انه اذا قتله بطلت كتابته فيموت
رقيقا وهو لا يجب له على سيده مال بخلاف ما اذا قطع عضو ومثلا فانما بالقيمة وهو أجنبي من
السيد فتضمن جنابته عليه (قوله والمهر) أي فيما لو كان المكاتب أمة سواء أوجب المهر
بشبهة أم بعهده صحيح كما قاله في شرح المنهج وظاهره أنه اذا لم تكن شبهة ولا عقد صحيح ووطئها
السيد لا يلزمه شيء وليس كذلك بل يحرم عليه ذلك ويلزمه المهر على المعقد قال البندنجي
وليس انما عقد ذلك به في الفاسد كالحصص الا هذا الذي علم به الكسب وأرش الجنابة والمهر ويرد
على ذلك الخلع به فانه تلك به المرأة نفسها الا أن يقال المالك في ذلك بالعوض الفاسد بخلاف
ما عدا فان المالك فيه بنفس العقد الفاسد فافتروا وانما تبطل الكتابة بالتعليق بفاسد لان
مقصودها العتق وهو لا يطل بذلك (قوله وعقده بالاداء) أي ان كان التعليق بالنظر فلا تنكفي
فيه النية (قوله في محل النجوم) بكسر المهملة أي وقت حلولها فلا يصح فيها التحجيل النجوم لان
المغالب فيها معنى التعليق الذي لا بد فيه من وجود المعلق عليه وهو أداء النجوم في وقت كذا
بخلاف الصحيحة فان المغالب فيها معنى المعاوضة وهي يصح فيها التحجيل وعدمه فقوله في محل
النجوم قيد والى سيده قيد آخر وسيأتي محترزهما (قوله وسائر أحكامها) كسقوط عقده
عن سيده ما لم يحتج كما قاله مر وان لزمته فطرته كما سيأتي (قوله غير لازمة من جهة السيد) أي
فله فسخها بالفعل كالبيع أو بالقول كأبطالها اذ لم يسلم له العوض لوقوع التراجع كما سيأتي
فكان له فسخها ادفعه للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد فسخها لم يعتق لان عقد الكتابة

وان كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع اه افاده في شرح المنهج قال مر
واطلاق الفسخ فيها فيه تجوز لانه انما يكون في صحيح اه (قوله برده عليه) اي وجوب ان كان
باقب اوله قيمة وسيد كرمتهما ويزاد قيدا آخر وهو ان لا يقع ذلك في حال الكفر وسيد كرمته
مخفزة ايضا فان يود ثلاثة وقوله لانه لم يملكه اي افساد العقد (قوله بيمينه) اي أقصى فيه
لانه يشبه المفسوب كالمقبوض بالشراء الفاسد هكذا العقد عثم من تردد والمراد بقيمة
ما عتق عليه بالكتابة من كل العبد أو بعضه لان الكلام في النسيئة وقد يكون فسادا بالكتابة
البعض واذا عتق بعضه سري لباقيته بشرط اليسار ولا يرجع بقدر ما سري اليه العتق لانه لم
يعتق بحكم الكتابة قال في المنهج وشرحه فان اتحد أي واجب السيد والمكاتب جنسا
وصفة كصحة أو تكسيرا كانا قد جرى التقاض بينهما كسائر الديون من العقود المتصلة
فما سري بان يسقط من أحد الدينين في نظير قدره من الآخر ويرجع صاحب الزائده على
الآخر أما اذا كانا غير نقدين فان كانا متقوسين كفلوس وعروض جرت العادة بالمعاملة بينهما
فلا تقاض وان ترتب على ذلك العتق بان استحق كل على الآخر عبدا فقال أحدهما للآخر
أسقط عبدا في مقابلة عبدي فانه لا يصح أو مثاين فقيم ما تفصيل ان ترتب على ذلك عتق كما
في الكتابة جرى التقاض لتشوف اشعار ان العتق والا فلا فان قلت ما صورة التقاض في
المثاين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيته وهي لا تكون الا من غالب نقد البالد ولا يلزم
أن تكون النجوم منه قلت صورته أن يكاتبه على بر مثالا وتكون المعاملة في ذلك المكان بالبر
فهو نقد البلد فيجب القيمة منه اه بزيادة من الشوري عليه (قوله وقد تلف المعقود عليه
بالعتق) اي اعدم امكان رده اه مر (قوله بالقيمة) اي في المتقوم وخصه بالذكر لانه المشابه
لما نحن فيه اذ العبد الذي هو معقود عليه ههنا متقوم (قوله فان تلف) محترزا لقيد المملوك
فيمسره وكذا ما به بده وقوله بانه اي ان كان مثليا وقوله أو قيمته ان كان متقوما (قوله لم يرجع
على سيده بشئ) أي سواء بقي أو تلف بدليل التفصيل لمقابله للتفصيل الذي ذكره بعده في
المحتم فان يدل على أن غير لا رجوع فيه مطلقا وقوله وهو اي السيد (قوله بانه قيمته)
وكذا محترمة وقوله لم يدبغ خرج به مالو كان مدبوغا قبل قبض السيد فان المكاتب يرجع
بيده لانه حينئذ مال بخلاف مالود بغير السيد بعد قبضه لانه كالتلف (قوله لم يرجع عليه بيده)
أي لان الاختصاصات لا تضمن بعد تلفها (قوله ويستثنى مما ذكر) أي من التراجع المذكور
في المتن سواء كان العوض نالما أو باقيا بقيد أن يكون مقصودا كما في شرح المنهج أ- لما بعد
ذلك أم لا فهو محترزة لم يوط كما مر فان أسلم أو ترفع اليه قبل قبضه ابطلت اه تقرير
شيخنا وعبارة شرح المنهج ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مذكور وكذا روي قبض في الكفر فلا
تراجع اه ويصح أن يكون اسم الإشارة في قوله مما ذكر عائد على الرجوع في الفاسد المقصود
وهذا هو الموافق لما في مر وقرر شيخنا ح ف (قوله حال الكفر) سواء أخذ جميع
النجوم أو بعضها فان بقي شيء منها بعد الاسلام ففيه التراجع اه قل (قوله ولا تراجع)
أي لا من السيد وان أسلم ولا من الرقيق لان التراجع تنازل من الجانبين وهذا كله في الأصليين
لما اتفق من عدم صحة كتابة المرتد على المعقود فان قلنا بما قبله حصل التراجع بينه وبين
رقيقه ولو مرتد أيضا كالمسلمين (قوله بعد موت سيده) فتبطل بوث السيد قبل الاداء

(يرد عليه ما قبضه منه) لانه
لم يملكه (ويرجع عليه) اي
على المكاتب (بقيته) يوم
العتق لان في الكتابة معنى
المعاوضة وقد تلف المعقود
عليه بالعتق فهو كالتلف
المبيع بغير فاسد اذ ان
المشتري يرجع على البائع
بما أدى ويرجع البائع عليه
بالقيمة فان تلف ما أخذه
السيد يرجع عليه العتق
بمثله أو قيمته فان كان العوض
لا قيمة له ولا حرمة كخنزير
لم يرجع على سيده بشئ وهو
يرجع على العتق بقيته
وان كان محترما بكتابة
لم يدبغ رجوع فيه الا أنه اذا
تلف لم يرجع عليه بيده
ويستثنى مما ذكر ما أخذه
الكافر من مكانه الكافر
حال الكفر فانه يملكه ولا
تراجع (و) في (أنه) اي
المكاتب في الفاسد
(لا يعتق بادائه) النجوم

(قوله أن يكون اسم
الإشارة) الاولى حذفه تأمل

أعدم حصول المعلق عليه نعم إن قال إن أدبت إلى أو إلى وارتى بعدم موق لم تبطل بعونه اه أفاده
 في شرح المنهج (قوله بعدم موت سيده ولا في حياته إلى غير الخ) محترز قوله فيما سبق سيده
 وقوله أو إليه في غير محل محترز قوله إلى سيده (قوله في غير محل النجوم) بالكسر أي وقت حلولها
 كما مر (قوله كما تقدمت الإشارة إليه) أي بقوله بالأداة في محل النجوم إلى سيده (قوله أعدم
 وجود الصفة المعلقة بها) وهي دفع الجميع فإذا كانت النجوم عشر بن دينار أم لا فإدى منها
 تسعة عشر وحط السيد عنه دينار لم يعتق لما تقدم من أن الغلب في الفاسدة معى التعليق
 وهو يشترط فيه وجود المعلق عليه بخلاف الصحة فإن الغلب فيها معنى المعاوضة (قوله
 لا يجب) أي ولا يصح بكاء من عدم الاعتق قبله اه قل (قوله لا يسافر بغير إذن سيده) أي
 بخلاف الصحة وهذا في غير سفر النسل أم لا وأحرى بغير إذن سيده أنه ممنوع مطلقا اه أفاده
 خضر (قوله وأن فطرته تجب على سيده) أي بخلاف نفقته كما مر (قوله وأنه لا يعمل سيده)
 وأنه تصح الوصية برقبته ويصح تملكه لنفسه وبغيره ويصح اعتناقه عن الكفارة ولا يفتق
 بتجهيل النجوم كما تقدمت الإشارة إليه بخلاف وطء الأمة فإنه يمنع فيها كالصحة على المتقدم
 خلافا لما في شرح المنهج وتبعه قل هنا قال مرق وتختلف الصحة الفاسدة أيضا في عدم
 وجوب إتيانها في عدم صحة الوصية بنجومها وإن ادعت في بجهة الكتاب لم يستتبع ولذا
 ولا كسبا وفي عدم منع رجوع الأصل وعدم حرمه النظر على السيد وفي عدم وجوب مهر
 عليه لو وطئها وفي غير ذلك بل أوصاها بعضهم إلى ستين صورة (قوله ويجب الإتيان الخ) شروع
 في أحكام الكتابة ومنها أنه يحرم عليه تمتع بكتابتها لاختلال ملكه فيها ثم يجوز له النظر بغير
 شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة ويجب بوطئه إلهامه لمر لا حلاله أم لا والولد حرم وصارت
 به مستولدة مكاتبة فإن عجزت عتقت بموت السيد وأنه يحرم بيع المكاتب وهبته إلا أن رضى
 بذلك فيصح ويكون رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه اه أفاده في المنهج وشرحه
 (قوله بان يحط عن المكاتب قبل عتقه) وكونه في النجم الأخير أولى والوجوب موسع من حين
 عقد الكتابة إلى أن يبقى ما يعتق به من النجوم فيتمضيح حينئذ فإن لم يحط عنه إلا بعد الاعتق
 كان قضاء فان مات السيد لزم وارثه إن كان كاملا والأقوابه (قوله أقل مقول من النجوم)
 كسرى قيمته درهم فحاش ولو كان المكاتب متعددًا فالواجب على السيد أقل مقول ويفرق
 بينه وبين ما في المصنوعة من أن الصاع يتعدد بتعدد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر اللبن
 لكونه مجعولا بالصاع لئلا يحصل نزاع فيما يقابل اللبن المجهول في يد المشتري فيشمل ذلك ما لو
 كان اللبن نافعًا جادًا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع أعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولا
 كذلك ما هنا ولو كان أقل المقول هو الواجب في التخمين لم يقطع الخط بل يجب حط بعض ذلك
 القدر اه أفاده ع ش على مرق وقال الشوبري وتبعه قل هذا لا يجب الخط حينئذ بل لا يجب
 إلا إذا زاد ما له على القدر الذي يحط قال شيخنا عطاءية والمدرك مع ع ش ولو تعدد السيد وجب
 على كل أن يحط من حصته أقل مقول لنص الشارع على وجوب الخط على كل سيد وبذلك فارق
 ما تقدم من تعدد المكاتب ويقوم وارث السيد مقامه في ذلك ويقدم ما يحط على مؤن التجهيز
 كما في مرق (قوله من النجوم) خرج ما لوحط من غيرها كأن كان عليه دين للسيد فخط عنه منه

(بعدم موت سيده) ولا في
 حياته إلى غير سيده من
 وكيل أو غيره أو إليه في غير
 محل النجوم كما تقدمت
 الإشارة إليه (و) في أنه
 (لا) يعتق (فما إذا حط عنه
 سيده شيئا من النجوم)
 أعدم وجود الصفة المعلق
 بها وتستنق مع ما ذكر
 صور أخرى منها أنه لا يجب
 في الفاسدة حط وان
 المكاتب فيم الإيسافر بغير
 إذن سيده وأن فطرته تجب
 على سيده وأنه لا يأخذ من
 الزكاة وأنه لا يعمل سيده
 (ويجب) على سيده في
 الكتابة الصحة (الإتيان)
 بان يحط عن المكاتب قبل
 عتقه أقل مقول من
 النجوم أو يدفعه إليه منها
 بعد قبضه أو من غيرها

من جنسها قال تعالى
 وآتوهم من مال الله الذي
 آتاكم فسر الایة بما ذكر
 لان القصد منه الاعانة على
 العتق والخط أصل والدفع
 بذل عنه لما قلناه من ان
 التصدي اعانته على العتق
 وهي في الخط محقة وفي
 الدفع موهومة فانه قد يتفق
 المال في جهة اخرى ويسن
 ربع فان لم يسمع به فسمع
 (الا اذا كتبه في مرض
 موته ولم يحتمل الثالث أكثر
 من قيمته) ولم تجز الورثة فلا
 يجب الایة (او كتبه على
 منفعة نفسه) كأن كتبه
 على ان يخدمه شهر من
 الآن وعلى خياطة ثوب
 في ذمته بعد العقد يوم أو
 عند انقضاء الشهر أو عقبه
 أو بعده بخمسة يوم أو قبله
 كذا لا يجب الایة لانه
 انما يجب اذا كان في
 الصوم أعيان (وله أخذ
 العوض على العتق أيضا)
 أي كاله أخذ عليه في
 الكتابة وذلك (في
 بيع الرقيق) هو أعم من
 قوله العبد (من نفسه) في
 (قوله أسيد) اعتقني على
 كذا ففعل (أي فبعته
 عليه) والولاء عليه (فيهما
 أسيد) لانه المعتق (و) في
 (قول غيره له أعتق رقيقك عني على كذا فبعته والولاء) عليه فيما (للسائل) لانه المعتق بانابته المسؤول

فانه لا يكفي اذلا اعانة فيه على العتق قال به ضمهم وليس انما عتقهم معروضه
 الا هذا (قوله من جنسها) أي وان لم يكن من عتقها قال مر لامن غير جنسها كالزكاة ما لم
 يرض به العبد اه (قوله فسر الایة بما ذكر) أي بمعنى يشمل الخط والدفع وهو تحصيل جزء
 يعين على العتق أعم من أن يكون مخطوطا أو مدفوعا أخذ من العتق وهي قوله لان القصد الخ
 وقيل المراد من الایة حقيقة وهو الاعطاء ويقاس عليه الخط يؤخذ الاول من تفسير
 الرازي والثاني من تفسير الجلال وكلام الشارح ظاهر في الاول (قوله والخط أصل) أي أرجح
 في الاعانة على العتق من الدفع لما ذكره ان كان فرعاً عن الدفع من حيث الدليل لانه آية وآتوهم
 من مال الله الخ نص فيه وقيل به الخط بالاولى ولذا قال به ضمهم في هذا تقديم الفرع على الأصل
 اه ولكن هذا على أحد احتمالين فيمناسب أن أعالى الاحتمال الآخر فيقال في الاشكال انه
 لا أولوية لأحد ههنا على الآخر لان الآية نص فيها ويجوز (قوله وفي الدفع موهومة)
 المراد بالموهومة غير المحتمل فيشمل المظنون والمشكوك لا ما قابلهما (قوله ربع) أي النجوم
 لا ربع دينار وقوله فسمع والسمع مقدم عليه لانه فوقه ودون الربع (قوله ولم يحتمل
 الثالث) كأن كان عنده مائة ودفع المكاتب عن النجوم مائة وكانت قيمته مائة فالمال غيره
 مائتان بالنجوم فلا يجب الایة لقص الثالث من قيمته فلا يمتنع كانه لان المال يصير ثلثمائة
 الاشياء (قوله ولم تجز الورثة) فيه نظر لان عدم احتمال الثالث لا أكثر من قيمته كاف في عدم
 وجوب الایة معناه أجازت الورثة أم لم تجز وعلى فرض أنه قيد في عدم وجوب الایة فهو موهوم
 باطل لاقتضائه اعم إذا أجازوا يجب الایة مع أنه أمر معروف من عند أنفسهم فكيف
 يكون واجبا عليهم (قوله بعد العقد يوم الخ) استشكل بأن منافعة في الشهر مستحقة للسيد
 فلا يشرع للخطاة في يوم منه وأجيب بأن هذه اجارة ذممة فلا يشترط من يخطط ثاني يوم
 مثلا مع اشتغاله هو بالخدمة كالخاتم اذا استأجر ثوباً لخدمة السيد اجارة ذممة فيصح
 وتستقرب بخلاف ما لو استأجر ثوباً لخدمة غيره وأما جواب قل عن الاشكال بقوله ان ذكر
 اليوم لاجل تعدد النجوم فيجوز تأخير عن الشهر وقد ياذن السيد في العمل وقد يعمل في
 وقت لا خدمته فيه اه فلا يصح الاول كان الكلام في اجارة المدين مع أنه في اجارة الذممة
 كما عرفت (قوله أو عقبه) أي عقب الانقضاء أي بخمسة ساعة فبما بعده ولا حاجة لقول قل
 المقصود تعدد التصوير فلا يضرت داخل بعضها في بعض اه (قوله أو قبله) أي انقضاء الشهر
 لا قبل الشهر نفسه لعدم تصوره وقوله كذلك أي بخمسة يوم (قوله لانه) أي الایة (قوله كاله
 أخذه عليه في الكتابة) بل أدلى لان هذا الرزم وأسرع (قوله في بيع الرقيق من نفسه) أي يدين
 في ذمته كأن يقول بعثك نفسك بمائة في ذمته حالة أو موجه له تؤديه بعد العتق فيقول
 اشتريت ويصدق حاله لا يقتضي العقد وهو عقد عتاق لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقولنا
 يدين في ذمته ما لو باعه نفسه فعين فلا يصح اعدام تأني ملكه لذلك (قوله هو أعم) نعم يدخل في
 العموم المستتولدة مع انه لا يمتنع فيما ذكره بالنسبة للمسئلة الاخيرة قوله وفي قوله أي
 الرقيق ولو مستولدة اه قل (قوله ففعل) أي على النور ولا عتق ولا شيء عليه اه قل
 (قوله وفي قول غيره له) هذا هو البيع الضمني (قوله أعتق رقيقك عني) أي وليس مستولدة

كما مر أماني فان قال السائل فيها عني عتقت ولا مال أو عتقت ولزمه نصف المال أو عتقت
أو أطلق عتقت ولزم ما التزم وقوله فيه عتقت أي فوراً بقوله أعتقته عنك أو يطلق فان قال
أعتقته عتاق وقع العتق والولا مشقة صا ولزم السائل نصف العوض أو عني عتق عنه ولا شيء على
السائل وكأنه ردسؤاله حتى لو قال عن كذا رقي وقع عنها اه إذا ده قل

(باب الاقرار)

ذكره عقب الكتابة لمناسبة ما اذ فيه زوال ملكه ظاهراً باختياره والزام به بعده قهره أعليه
أما باطنا فليس ملكه (قوله هو لغة الانبات) اعترض بأن المناسب لقوله بعد اذ اثبت أن يقول
هنا الثبوت اذ هو مصدر ثبت بخلاف الاثبات فانه مصدر أثبت وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع
فيؤخذ الرابع من الثلاثي وعكسه والاقرار الذي معناه الاثبات مأخوذ من قرأ إذا ثبت فهو
اسم مصدر له ومصدر لا قرأ إذا ثبت فما قاله هو المناسب (قوله من قرأ شيء يقر) بكسر القاف
وقصها من باب ضرب وعلم وأصل يقر يقر رفاء غم (قوله أخبار الشخص بحق عليه) بخلاف
الدعوى فانها أخباره بحق له على غيره والشهادة فانها أخباره بحق غيره على غيره ويفرق بينهما
أيضاً من وجه آخر وهو أن يقال الأخبار إن كان ضاراً القائله فاقرار وإن لم يكن ضاراً فإما أن
يكون نافعاً له أو لا الاول الدعوى والثاني الذم اذ هو هذا كله في الأخبار الخاصة أما العام فان
كان عن محسوس فرواية والمحسوس فيها ما يحس السمع وهو لا يلاحظ أو يحس البصر كخبر
شخص بوجود مكة أو بان البيت الحرام له من الأبواب كذا أو عن أمر شرعي فان كان معه
الزام بأن كان من قاض وشهود فحكمهم أو لم يكن معه ذلك ففتوى (قوله بحق عليه) كان ينبغي
أن يزيد أو عند بل شمل الاقرار بالعين اه عني (قوله ويسمى اعترافاً أيضاً) أي كأي الحديث
فذكره لمناسبة ذلك (قوله قوامين بالفساد) أي العاقل أي ككثير من القيام به وتولاه ولو لم
أتفككم أي ولو كانت الشهادة على أنفسكم (قوله اغد) فعل أمر من الغد بالغين المتجمة أي
اذهب وسببه ان رجلين أتيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما أسألك يا رسول الله أن
تحكم بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر مثله فقال له ما نعلم أي حكم بينكما بذلك فقال الاول
يا رسول الله ان ابني كان عتيقاً على هذا الرجل أي أجيراً عنده وأنا زني بامرأته فقال للرجل
ما تقول في ذلك فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغديا أي غداً فذهب اليها فاعترفت
فرجوها ووجه الدلالة انه علق الرجم الذي هو أمر خطير على الاعتراف فلولم يكن الاعتراف
اقراراً لم يعلق الرجم عليه وأنيس ابن الفضالة الأسلمي على الصحيح كما قاله عس وليس هو أنس
ابن مالك خادمه صلى الله عليه وسلم وخصه صلى الله عليه وسلم بالخطاب دون غيره لانه من قبيلة
المرسل اليهم وهم لا يرضون بتحكمهم من هو من غير قبيلتهم فيهم (قوله وأركاناً أربعة) رستم علم
شروطها من كلامه منطوقاً ومفهوماً تصرحاً وتلويحاً (قوله لا يقبل الخ) شروع في شروط
المقر وهو كونه مكافئاً مختاراً غير مجبور عليه وفي مفهوم الخبر تفصيل كما يأتي وأخل بقيد
الاختيار فقوله صبي ومجنون أي وكذا ما ذكره بغير حق أماني كان أقرب إلى ما ذكره فأكراهه
القاضي على تشبيهه فيقبل ومحل عدم قبول اقراره ما ذكره بغير حق اذ ضرب له قرأ أي لينطق
بالاخذ فقط أما الوسئل فمكت فضرب لينطق بالصواب سواء كان الاخذ أو عدمه فانقر بالاخذ

(قوله باب الاقرار) مسئلة

قال الماوردي اختلاف

أصحابنا في حد المقربة

فقبل كل ما جازت المطالبة

به وقبل كل ما جاز الانتفاع

به وهو الأصح اه وقوله

جازت المطالبة به أي عند

تلقه كما هو ظاهر وحينئذ

يظهر التفاوت بين القوانين

(باب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرأ شيء

يقر قراراً إذا ثبت وشرعا

أخبار الشخص بحق عليه

ويسمى اعترافاً أيضاً

والأصل فيه قبل الاجماع

قوله تعالى كونوا أقوامين

بالقسط شهادة الله ولوعلى

أنفسكم فسميت شهادة المرة

على نفسه بالاقرار وخبر

الصحة من اغديا أي غداً

امرأة هذا فان اعترفت

فارجها وأركاناً أربعة

مقر ومقر له ومقر به وصيغة

(لا يقبل اقرار صبي ومجنون)

حينئذ فانه اقرار صحيح لانه ضرب لاجل النطاق فقط ولا ينحصر نطقه في الاخذ فقط ولكن هذه
 الصورة ليست موجودة الآن لانه مجرد ما يشبه في ضرب ليقرب بالاختلاف فقط اذ لو نطق
 وقال لم اخذ ادا مواء عليه الضرب فهذا اكرام سواء اقر حال الضرب أم بعده وعلم انه لو لم يقرب
 ضرب ثانيا (قوله في مثل ذلك) أي في ذلك الاقرار ومنه من العتود والحلول بخلاف غير ذلك
 كالاذن في دخول أو واحة وإيصال هدية فان عبارتهما صحيحة فيه بشرط أن يكون للمعجون
 نوع غير وانصبي مأمونا لم يجرب عليه كذب ولو مرة كما مر (قوله ولا اقرار منسوخ الخ) حاصل
 مسئلته انه ان اقر بعين أو دين جنابة قبل مطلقا أو بدين معاملة فان اسند وجوبه لما قبل الحجر
 قبل أيضا أو لما بعده بقبوله معاملة كما هو فرض المسئلة لم يقبل في حق الغرماء أو لم يقبله معاملة
 ولا غير ما روجع وان أطلق الوجوب فلم يقبله معاملة ولا جنابة ولا بما قبل الحجر ولا بما بعده
 روجع أيضا فان عذرت مراجعته لم يقبل والمعمدة انه ليس للمقر له ولا للغرماء تخليف المقر أن
 اقراره على حقيقة وان اتهم (قوله بدين) أي غير دين الجنابة فخرج بالدين العيني وبغير دين
 الجنابة دينه فاقبل الاقرار فيه ما مطلقا وقوله في حق غرمائه أي اما في حق نفسه فقبل فبمعامل
 بذمته (قوله لما بعد الحجر) أي بعد أوله والافه وفيه (قوله معاملة) متعلق بوجوب وذكر
 المثنى أربع صور ثنتان بعد الحجر وهما قوله معاملة أو مطلقا وثنتان قبله وهما الصورتان
 المذكورتان أيضا وذكر الشارح صورة الاطلاق فالجمله خمسة لا يقبل الاقرار في ثلاثة منها
 ويقبل في ثنتين (قوله أو مطلقا) أي عن التقييد بالمعاملة وغيرها كما ذكره والافه ومثله بكونه
 بعد الحجر (قوله معاملة) كبيع وقوله ولا غيرها كفرض (قوله فلا يزاحمهم) تضييع على قوله
 في حق غرمائه فالضمير لهم فاذا كان الغرماء ثلاثة واقرار شخص رابع بدراهم لم يزاحم الغرماء
 الثلاثة في المال الموجود بل يثبت ماله في ذمة المنسوخ ويلزمه ادائه ذلك الحجر (قوله
 لتقصيره في الاولى) وهي دين المعاملة والثانية هي قوله أو مطلقا (قوله فلان الاصل الخ) صواب
 العبارة ان يقول فتتريلا على أقل درجات الدين وهو دين المعاملة واماعلته المذكورة فلا تظهر
 الا في اطلاق الزمن كما سيأتي بأن لم يقبله بما قبل الحجر ولا بما بعده وما هنا اطلاق في دين مقيد
 بكونه بعد الحجر فلا يهاجم في الزمن أصلا (قوله لانه) أي أقرب زمن (قوله ان محله) أي محل محله
 في صورة الاطلاق على دين المعاملة على ما مر وقوله فيها أي في الثانية وهي صورة الاطلاق في
 الدين وقوله اخذ ما يأتي عن الروضة أي في صورة الاطلاق في الزمن فيقاس الاطلاق هنا على
 ذلك (قوله وجوبه) أي الدين وقوله ولو معاملة أي أو مطلقا كما مر (قوله أو قال عن جنابة)
 محترز القيد المحفوظ فيما مر وهو غير دين الجنابة أما دينه فقبل الاقرار فيه مطلقا سواء أسند
 وجوبه لما قبل الحجر أو بعده أو أطلق (قوله وان أطلق وجوبه) أي بان لا يسند له لما قبل الحجر
 ولا لما بعده لا معاملة ولا غيرها بان قال فلان على دين واقصر على ذلك وهذه هي الصورة
 الخامسة كما مر (قوله على الأقل) أي الأقرب زمنا لانه المحقق وهذه محل التعديل المتقدم
 فكان الصواب ذكره هنا كما مر (قوله وجعله) عطف تقصيره وقوله الى ما بعد الحجر أي فلا يقبل
 على التفصيل المتقدم وقوله هذا أي عدم القبول (قوله فينبغي) أي يجب أن يراجع في تعيين
 الزمن فان أسند لما قبل الحجر قبل أو لما بعده روجع ثانيا كما تقدم في كلامه فان قال بمعاملة

لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك (ولا اقرار منسوخ بدين في حق غرمائه ان اسند وجوبه لما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا) بان لم يقبله معاملة ولا غيرها فلا يزاحمهم المقر له لتقصيره في الاولى بمعاملة له واما في الثانية فلان الاصل في كل حادث تقديره بما قرب بمن لانه محقق وظاهر أن محله فيها اذا عذرت مراجعته المقر اخذ ما يأتي عن الروضة (والا) بان اسند وجوبه لما قبل الحجر ولو معاملة أو قال عن جنابة (قبل) في حقهم وحقه لبعده النعمة وان أطلق وجوبه قال الرافعي فقياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالمو اسند الى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهرا ان عذرت مراجعته المقر فان امكنت فينبغي أن يراجع لانه يقبل اقراره

اقول المحض ولا غيرها كقرض انظر مع ما سيأتي في صحيفة ١٥٤ من صدق المعاملة بالقرض اه

(ولا اقرار محجور عليه) بسفه) لان نصيحة يؤدى الى ابطال معنى الحجر ١٥٣ (الافى نذر قربة بدنية وتديرووصية) فقبل

اقرارهم بالصحة عبارة واحتياجه للشواب والتقدير بالقربة البدنية مع ذكر التدبير من زيادة ونخرج بالبدنية المالية فلا يصح اقراره بنذرهما اذا كانت معينة دون ما اذا كانت في الذمة (و) الا في (حدود ووطلاق وخايع) ولابدون مهر المثل (وظاهر) وايلاء ورجعة (ونفى نسب) بالعان وعليه اقتصر الاصل او يحلف (واستلحاق له) لعدم تعلقه بالمال ولبعد التهمة في الاولين فيقطع في السرقة ولا يثبت المال

٢ (قوله لاجل حق الغرماء المناسب لاجل مصلحة نفسه وحفظ المال له عن الضياع اه تقرير شيبيني (قوله اذ لم تكن ينة) فيه ان الكلام في الثبوت باقراره لا بالينة تأمل (مسئلة) لو اقر بعد العتق انه اثنى شيئا حال الرق لم يبره وظاهره لزوم جميعه وان كان أكثر من قيمته مع أنه لو اقر حال الرق واقتضى المال يبره لم يلزم ما زاد على قيمته ولا يتبع به ويوجه بأنه لم يعلق ههنا لا بالذمة وانما ينظر الى القيمة اذا علق بالرقبة مثلا يجمع التعلقان تأمل

لم يقبل أو بجناية قبل (قوله ولا اقرار محجور عليه) أى ولا مطالبة عليه بعد رشده لا ظاهرا ولا باطنا كما اعتمد مر وقيل يطالب بذلك ان كان صادقا وحل على ما اذا كان سببه ممتدما على الحجر او ضمنه فيه كان اثنى شيئا حال الحجر عليه لان الاتلاف حال الحجر ضمن له بخلاف المعاملة كما ذكره مر في باب الحجر (قوله معنى الحجر) أى حكمته وهى عدم التصرف في ماله لاجل حق الغرماء ٢ (قوله الا فى نذر الخ) استثنى عشرة أشياء متناهية شرطا وانما يصح اقراره بهذه المذكورات لانه يصح منه انشاؤها وقاعدة الاقرار ان ما يصح انشاؤه قبل الاقرار به بل ظاهر كلامه في الطلاق وما بعده ان المراد انشاؤها وليس كذلك كما ساقى (قوله بدنية) كصلة وصوم وج فالمراد بالبدنية ما ليست مالية محضه كالخج فانه يتوقف على مال المكن لا يسلم له المال بل يصحبه واهيه كما مر في الخج وقوله لصحة عبارته أى تلفظه بمعنى انه غير لاغ (قوله وتديرو) عطف على نذراى اقر بنفس التدبير بان قال قلت لعبدى أنت حر بعد موتى وهكذا ما بعد (قوله اذا كانت معينة) كأن قال هذا نذر لزيد (قوله دون ما اذا كانت في الذمة الخ) مثله في ذلك المحجور عليه بالقبول فالمعقد فيه ما أن نذرهما على حد سواء فان كان في قربة مالية معينة لم يصح منه ما ذلك والاصح وثبت في ذمته ما الى زوال الحجر لا يقال السفه لاذمة له بخلاف المحجور عليه بقبول فان له ذمة صحيحة فكيف جعلت ما على حد سواء لانا نقول هو وان لم يكن له ذمة امكن صحته ما ذكره لكونه المقربة قربة وما ذكره الشارح من احتياجه للشواب وهذا هو المنقول المعقد خلافا لما ذكره بعض المواشي هنا (قوله والافى حد) أى موجه كذا وشرب خمر وسرقة وقوله وقد أدى وان عني على مال اعدم تعلقه بالمال (قوله وخايع) من زوج وبه قبض الولي العوض بخلاف السفه لانها غارمة والسفه اخذ وانما يصح منه بدون مهر المثل لانه يتحصل لا يشترط في تصرفه فيه المصلحة بخلاف الما صل وأيضه الطلاق مجانا فبعض أولى كما سيذكره (قوله بالعان) أى في حق الزوجة وقوله أو يحلف أى في حق الامة ويكتفى لذلك بعين واحدة فان قلت كيف يتصور فيه اذ لا فانها لا تميز فراسا السيدها الا اذا اقر بوطئها ومتى اقر بذلك لمقه الولد فكيف يتقيه بعد ذلك قلت أجيب بتصور ذلك فيما لو اقر كاذبا فان الولد يلحقه ظاهرا فاذا علم أنه ليس منه كان له حينئذ نفيه بالخلاف (قوله واستلحاق له) أى النسب وقوله اعدم تعلقه أى الحد وما بعده وقوله ولبعد التهمة في الاولين أى الحد والحدود فان كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراس من الايلاء (قوله فيقطع في السرقة) تنريع على قوله وحد وقوله ولا يثبت المال استشكل قطعه حينئذ بان القطع فرع الثبوت والمال ليس بثابت لانه يتوقف على طلب المالك له ولم يوجد منه طلب لان شرط الدعوى أن تكون ملزمة وهى على السفه بالمال غير ملزمة فكان اقياس حينئذ عدم القطع وقد يجاب بان محل كون الدعوى على السفه والمفاس غير ملزمة اذ لم تكن ينة اما اذا كانت فهي ملزمة فالقطع بالنسبة له ما فرغ عن طلب المال لامن ثبوت بخلاف الرشيد ويجاب أيضا بان هذه مستثناة من اشتراط طلب المالك ماله وبانه يكتفى هنا بالطلب الصورى وان لم يوجد منه الزام واستشكل نى هذا بقوله واستشكل الاكتفاء بالطلب الصورى لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة ولا الزام في الطلب الصورى فهذه المسئلة مشككة لاجواب عنها اه فيه نظر لان الاكتفاء بالطلب الصورى معناه انه لا يشترط

ويتفق على ولده المستطلق من بيت المال وانما جاز خلعها بدون مهر المثل لان الطلاق مجانا فبعوض اولى وقولى واستطاع
له من زيادتي (ولا اقرار رقيق على سيده ١٥٤ الا في معاملة اذن له فيها) فيصح اقراره عليه لقدرته على انشاء بخلاف اقراره

في معاملة لم ياذن له فيها سيده فلا يقبل على سيده بل يتعلق بذمته يتبع به اذا اعتق صدقه السيد ام لا لقدرته معاملة ولو اقر بعد حجر السيد عليه بدين معاملة اضافة الى حال الاذن لم تقبل اضافته اما اقراره على نفسه فيصح كاتقارره بحد وقود وطلاق وقطع في سرقة ابعده عن التهمة فيها ويضمن مال السرقة في ذمته اذالم يصدق السيد فيها (ويؤدى) ما اقربه في معاملة اذن له فيها سيده (من كسبه وما في يده) من مال المعاملة (والاقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه) اذ لا يجوز الغاء كلام المكلف بلامقتض

٣ (قوله عن هذه الاربعة) اظـرر مع أن من جملة الاربعة الطلاق قبل ولعل لم يلاحظ المجموع وتأمل (مسألة) يقبل اقرار العبي في البلوغ باحتمال اوحيض ممكن باليمين وان فرض في خه سومة فهو بطلان تعريفه لانه لا يعرف الا منه (مسألة) لو ادعى العتق بالبلوغ وطلب سـمه عن المقالة تلف

في هذه الصورة كون الدعوى ملزمة بل يكفي فيها مجرد الطاب وان لم يحصل الزام فكيف يعترض عليه بان الطلب الصوري لا الزام فيه مع أن المجيب بذلك لم يأت به الا الزام فيه اه تدبر (قوله) ويتفق على ولده المستطلق من بيت المال (أى بان استطاعه صغيرا أو مجنونا فاحتج بحجب نفقته والفرق بينه وبين ولد المفلس اذا استطاعه فانه يتفق عليه من ماله أن اقرار المفلس بالمال صحيح فلذا أوجبنا عليه الاتفاق من ماله بخلاف السفينة فان اقراره بذلك غير صحيح فان لم يكن في بيت المال شيء أو كان ولم ينتظم فعل مياسر المسلمين (قوله على سيده) أى بالنسبة لسيده (قوله الا في معاملة) أى صحيحة بخلاف ما لو اشترى ثرا فاسدا فانه لا يقبل اقراره عليه لانه لم ياذن له فيه وصراده بالمعاملة دين التجارة بخلاف دين القرض فانه لا يقبل اقراره به على سيده فيه ولو عبر بذلك كافي المنهج السلك أولى وعبارته وقبول بدين تجارة اذن له فيها ثم قال وتعبيرى بتجارة أولى من تعبيره بمعاملة أى لما تقدم من صدق المعاملة بالقرض مع انه لا يقبل اقراره فيه لان اذنه في التجارة لا يتناول الاذن في القرض اهما (قوله اذن له فيها) أى وكان قبل الحجر عليه أخذ من قوله لقدرته على انشاءه وسيد كرمه ومه (قوله لم ياذن له فيها سيده) يتناول المعاملة الفاسدة كما مر (قوله بل يتعلق بذمته الخ) أشار بذلك الى ضابط ما يناف تحت يد الرقيق وهو أن الرقيق اذا تلف شيئا كان بغير رضا مستحقة تعاق برقبته أو برضا مستحقة فان اذن له السيد يتعلق بذمته وبكسبه ومال تجارته وان لم ياذن له يتعلق بذمته (قوله ولو اقر بعد حجر السيد) يحترز القيد المحفوظ في قوله اذن له فيها وهو و كان قبل الحجر كما مر (قوله لم تقبل اضافته) أى يحجزه عن الانشاء وفرق بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يؤدى الى نوات حق السيد بخلاف غرما المفلس اذ يقي لهم الباقي بذمة المفلس (قوله اما اقراره على نفسه) أى بالنسبة لنفسه ولو بعد حجر السيد عليه وسواء كان مأذونا له أم لا وهو محترز قول المتن على سيده (قوله كاتقارره بحد) غير عن هذه الاربعة ٢ في المنهج بقوله عقيب وقوله لبعده عن التهمة أى لان كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الايلا م اه شرح المنهج وما ذكره بعضهم هنا من استحكال القطع في السرقة بان شرط القطع به الدعوى بالمال ومن شرط صحة الدعوى به البسار اه ليس في محله لان ذلك ليس بشرط فلا حاجة الى جوابه الذى ذكره عنه (قوله ويضمن مال السرقة في ذمته) أى تالفا كان أو باقيا في يده أو بيده سيده ولو اقر بعوجب قودوعى عنه على مال يتعلق برقبته ولو كذبه سيده اه شرح المنهج (قوله اذالم يصدق السيد فيها) خرج ما لو صدقه فان كان باقيا ردا أو تلف في يد العبد يتعلق برقبته فيباع فيه الا أن يندبه السيد باقل الامرين أو في يد السيد كل غاصبا فيتعاق الضمان به هذا كما في غير المكاتب كتابة صحيحة أما وفيصح اقراره مطلقا كالحر ويؤدى ما اقربه مما في يده فان حجر نفسه ولا مال معه فدون معاملة يؤديه بصدقه وأرض جناياته في رقبته فيباع فيها الا أن يفسديه السيد واقرار البعض بالنسبة لبعضه القن كالتق وبعضه الحر كالحر والوجه كما قاله والدم ران ما لزم ذمته في نصفه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى العتق وان كان قادرا اذ لا يتعلق به مال كمنصفه الحر فتضى الحال تأخير المطالبة به (قوله بلامقتض) أى سبب خرج ما لو كان هذا مقتض

وجواب ان اتهم واستشكله الا سنوى بمسألة الصبي مع الخصومة وأجيب بان الكلام هناك في وجود البلوغ في اللغا
الحال وهناك في وجوده فيما مضى لان صورته أن يزارع بعد انقضاء الحرب في بلوغه أى مع وجود بلوغه في الحال راجب أيضا =

للاذعان كسفه أو فليس أرتعق به بشيئة كاه على كذا ان شاء الله وكذا لو قال له على ألف من عن
 خرف فيكون لا غيبا على المعقد لا شتمال صبغة الاقرار على مبطل في جملة واحدة (قوله الا في ردة)
 أي بأن أقرب وحيها كأن قال وجدت أصنم ثم رجع بان قال ما فعلت فانه يقبل رجوعه بذلك اما
 لو قال ارتدت فلا يحصل الرجوع الا بالتلفظ بالشهادتين لان الاقرار بالردة ردة (قوله فيقبل
 رجوعه) أي لان حقه تعالى مبني على المسامحة لعدم حقوق الضرر له بخلاف حق الادعي فانه
 مبني على المشاحة للحقوق الضرر له ويحصل الرجوع بخوكذبت أو رجعت أو ما زنت وان
 قال بعده كذبت في رجوعي وقبول رجوعه انما هو بالنسبة لسقوط الحد أما بالنسبة لغيره كك
 قاذفه فهو باق فلا يجب برجوعه بل يستحب حكم اقراره فيه من عدم حذره لثبوت عدم
 احصائه به (قوله بها) أي بالثلاثة وقوله ادرؤ أي اتركوا (قوله لما صر) علة لقوله في سقوط
 القطع لا المال والذي مر بالنسبة للاول هو حديث ادرؤ الخ وبالنسبة للثاني هو قوله اذ
 لا يجوز الخ (قوله ولا يلزم الاقرار) هذا الاشارة الى الصبغة والى المقربة ويشتراط في الصبغة لفظ
 أو ما في معناه يشترط التزام كقوله على أو عندي كذا فان حذف على أو عندي لم يكن اقرارا
 الا ان كان المقربة معنا كهذا الثوب وعلى أو في ذمتي للدين ومعي أو عندي للعين فان اقرارها
 وديعة وأنتم اتلقت أو انه رد هادق بينه وأما قبل بكسر القاف وفتح الموحدة فمتمل للعين
 والدين على المعقد ولو فسر واحدة بغير ما هي له قبل الا في ذمتي فلا يقبل بالعين ويشتراط فيه أيضا
 أن لا تكون دالة على استمرارية اذاتها كقوله في جواب لي عليك ألف زنه أو خذته أو اختم عليه
 أو اجمعه له في كيسك أو هي صحاح أو رومية أو بقرينة كتحريك رأس و أن تكون غير مشتملة
 على مبطل في جملة واحدة كالف من عن خرو يصح الاقرار بمجهول ويطلب من المقر تفسيره
 فاذا قال له على شيء أو كذا قبل تفه بغير عبادة مريض ورد سلام ونحوه لا يقتضي كخبر سواه
 كان ذلك الف بغير ما لا وان لم يتول كذا من وجبة برام لا كقود وحق شفعة وحده قد فاما
 تفسيره بالعبادة وما معها فلا يقبل نعم لو قال له على حق قبل تفسيره بالاولين منها ومن المجهول
 ما ذكره بقوله فلو قال له على مال عظيم الخ ويشتراط في المقربة أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر
 فقوله داوي أو ديني الذي عليك امر و اغولان الاضافة اليه تقتضي الملك له فيما في الاقرار
 لغيره وأن يكون بيده ولو ما لا يسلم بالاقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده حالان صار بهما على
 بقتضي اقراره بان يسلم للمقر له حينئذ فلو اقر بحرية شخص بيده غيره ثم اشتراه حكم به افتدع بيده
 عنه وكان اشتراؤه افتداه له من جهته ويضمن جهة البائع له لا للمشتري الخيار (قوله
 ولا يلزم الا بالتفسير) أي لا يطالب بشيئ معين الا بذلك كما يشترط له ما بعده وليس معناه أنه
 لا يطالب بشيئ أصلا لما تقدم من صحة الاقرار بمجهول ثم يرجع اليه في بيانه (قوله باقل مقول)
 ظاهره انه لا يقبل تفسيره بمال غير مقول وليس كذلك فلو عبر بكافي المنهج بقوله قبل تفسيره بما
 قل منه أي من المال وان لم يتول كنية بل كان أولى وعبارته مرد ولولم يتول كنية بوقع باذخانة
 أي صالح للاكل والافه وغير مال ولا من جنسه اه (قوله لاحتمال ارادة عظيم خطره) باضافة
 عظيم لما بعده أو تنوينه ورفع ما بعده وهو بانحاء المجمة والطاء المهملة أي صوابه من حيث
 اثم غاصبه أو كفره مستعمله مثلا وعبارته مرد ووجهه بخو العظيم يحتمل أنه بالنسبة لتيقن حله أو
 اشحج أو كفر مستعمله وعقاب غاصبه به وثواب باذله لخواه ضاروه هذا لا ينافي وصفه بكونه

== بالنسبة لثبوت له
 الاحتياط لازمة الغائبين
 ويرد عليه أنه قد يتوفر
 هناك داعي الاحتياط
 تأمل (مـ مثله) في
 قساوى القاضى لو ادعى
 مالا من جهة صـ بي فقال
 المادعى عليه من تدعى من
 جهته بالغ فقال القـ يم
 احلف أنك لا تعلم أنه صغير
 فلم يحلف فالولى لا يحلف
 وهل يحلف الصبي انه صغير
 فيه وجهان انتهى سم
 على أي شجاع

(الا في ردة وزنا وشرب خمر)
 فيقبل رجوعه عن اقراره
 به الخبر أي داود ادرؤا
 الحدود بالشبهات رواه
 الحاكم وصححه استناده
 (و) الا في (سرقه وقطع
 طريق) فيقبل رجوعه
 عن الاقرار بهما (في سقوط
 القطع لا المال) لما صر
 (ولا يلزم) الاقرار (الا
 بالتفسير) فلو قال له على
 مال عظيم أو كثير أو أكثر
 من مال فلان قبل تفسيره
 باقل مقول لاحتمال ارادة
 عظيم خطره

حقه أو نحوه من حيث احتقار الناس له أو فناءه وبكونه أكثر من كذا من حيث أنه أحل
منه أو أنه ديس لا يتعرض للتلف وذلك عين يتعرض له اه بزيادة (قوله أو نحوه) أي نحوه عظيم
ككبير وكثير (قوله الأبايقين) قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أصل ما يخى عليه
الاقرار أن الزم أي ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وقوله وأطرح الخ لازم لما
قبله والمراد باليقين الظن القوي والالم يوجد اقرار يعمل به الا نادرا كما قاله مر (قوله الا أن
يقرب دراهم) استثناء من قوله ولا يلزم الاقرار الا بالتفسير فهاتان الصورتان يلزم فيهما بشي
معين وان لم يحصل منه تفسير (قوله أو يقول عدة) تمييز أي يتعامل به اعداد الاوزان (قوله فيحصل
على انها دراهم الخ) أي ويلزمه ثلاثة من ذلك لانها أقل الجمع لا يقال دراهم جمع كثرة فكان ينبغي
أن يلزمه عشرة لانها أقل جمع الكثرة لانا نقول ان ما قالوه هنا مبني على اتحاد جمع ~~الكثرة~~ كثرة
واقله في المبدأ وهو الثلاثة وان اختلفا في الغاية فغاية الاول تسعة والثاني لانه يابى له وانما
الزوم الثلاثة فقط لان المتيقن اما على مقابلة وهو تغايرهما مأمدا وغاية فبدأ الاول ثلاثة
والثاني عشرة فنقول محل الفرق بينهما ما فيهما صيغتان احدهما بالكثرة والاخرى لثلاثة أما
ما ليس له الا صيغة واحدة فهو مشترك يطلق على الأقل والكثرة ودراهم من هذا القبيل
وحملوه على الأقل لانه المتيقن فيه لا يقال عدة فتضي هذا الزوم عشرة فيماله صيغتان كالفلس
وفلوس مع انه لا يلزمه الا ثلاثة لانا نقول ان الزوم الثلاثة فقط لان المتيقنة لاحتمال ان المقر
يخى كلامه على مذهب من يرى اتحاد جمع الأقل والكثرة في المبدأ أو استعمل أحدهما مكان
الآخر وهذا الاحتمال موجود في اللفظ وان كان المتكلم به عام ما فالزوم المتيقن (قوله
وازنة) أن برزنة الدراهم الشرعية (قوله وان لم تكن الخ) أي يكفي أن تكون الجملة زنة ثلاثة
دراهم شرعية بان يكون مجموعها ثمانية عشر دانقا وان كان فيه واحد زنته خمسة دنانق وآخر
سبعة مثلا (قوله التي هي) أي الستة دنانق زنة الدرهم أي الشرعي (قوله الا أن تكون دراهم
البلاد في الثانية) أي اما في الاولى فيحصل على الوازنة مطلقا سواء كانت دراهم البلاد عدة أو لا
وانما الزمة دراهم وازنة في صورة ما اذا كانت دراهم البلاد عدة أخذ باطلاق اللفظ المحمول على
الفرد الكامل فاعتبر الوزن وان خالف دراهم البلاد وأما في صورة ما اذا كانت دراهم البلاد
وازنة فقد وافق الاطلاق دراهم البلاد وأما في الصورة الثانية فانه اذا كانت دراهم البلاد عدة
حمل عليها التقييد بذلك في اقراره المانع من الحمل على الفرد الكامل والمقتضي ان مراد بذلك
دراهم البلاد والالم يكن لهذا التقييد ثمة واذا لم تكن عدة حمل على الوازنة والتي ذلك التقييد
لخالفته لدراهم البلاد فيكون ضائعا لا غرلة (قوله عدة) أي يتعامل به اعداد الاوزان كدراهم
مصرفانه يستوى فيها الناقص والكامل (قوله على مائة عدة) بجر عدة بالاضافة لانه وان كان
مدلوله متعدد امكنه مفرد لفظا ونصبه على الحال من مائة وان كان ذكره لجزءه على قلة كما في
قوله وصلى وراه رجال قبا ما ومرت بها عدة رجل ورفعها وتساكنه وقفا فالواجب مائة
معدودة في الاحوال الاربعة على المعتمد وكأنه قال على مائة معدودة أي ليست وازنة (قوله
اعتبر العدد دون الوزن) أي وان كانت دراهم البلاد وازنة لتصريحه بالعدد فيلزم بمائة ولو
ناقصة والفرق بين ذلك وبين الصورة الثانية في كلام المصنف حيث حمل فيها على الوازنة فيمالو

أو نحوه فلا يلزم الا باليقين
قلا بد من التفسير (الآ
أن يقرب دراهم ويطاق أو
يقول عدة فيحصل على
أنها دراهم) وازنة وان
لم تكن زنة كل منها ستة
دنانق التي هي زنة الدرهم
(الا أن تكون دراهم
البلاد في الثانية عدة)
فيحصل على انها دراهم
عدة وان كانت ناقصة ولو
قال على مائة عدة من
الدراهم اعتبر العدد
دون الوزن كما ذكره في
الروضة واصاها (وبقبل
اقراره لو ارثته في مرض
موته) كالاجنبي واعمو
ادلة خمسة الاقرار ولانه
انتهى الى حالة يصدق فيها
الكذب والظاهر أنه لا يقر
الا بصدق

كانت دراهم اباد ليست عدة انه اذا كثر لفظ الدراهم المقتضى كونها كاملة حل عليها
 وألغى قوله عدة لانه لا غرة له كما مر لخالفته لادراهم البلاد بخلافه هنا فانه اقتصر على عدة وقيد
 المائة ولم يتعرض لذكر الدراهم حيث لم يقل مائة درهم وذلك يقتضى ان المعتبر العدد دون
 الوزن وقرر شيخنا عطية انه لو قدم عدة على مائة بان قال عدة مائة حل على الوازنة واهل وجهه
 انه عندئذ لم مائة على ذلك يكون القصد من ذكره التقيد ويكون المعتبر هو ذلك التقيد
 المصرح باعتبار العدم بخلاف ما لو قدم على مائة فانه يكون مسوقا لاستقلاله على وجه
 التقيد فكانه قال على عدة بقطع النظر عن كونه يتعامل به عدد أو وزن فافهم حل على الفرد
 الكامل وهو الوازنة اه تدبر

(باب الشفعة)

من الشفع المقابل للوتر لما فيه امن شفع نصيب بالشرى فيه له أو من الشفعة لانهم كانوا في
 الجاهلية لا يأخذونهم الا بشفعة بعضهم لبعض وذكرت مع الاقرار لانها قد تنشا عنه في مودة
 الاقرار بالشرى أو أيضا أو لها اختياري بالشرى وآخرها قهرى بالاخذ كهو وأخرت عنه لان
 الاستحقاق فيها يتوقف على وجود عقد الشراء المتوقف على كل من البائع والمشتري بخلاف
 الاستحقاق في الاقرار فانه لا يتوقف الا على تلفظ المرفق فقط فيكون ألزم وهذا أولى عما ذكره من قول
 بقوله وهو حق معنوي ينشأ عنه اخذ عين بخلاف الاقرار فانه لفظي واللفظ أقوى من
 المعنوي فأخرت عنه اه لان الحق معنوي فيهما وفي الاقرار وكل منهما ناتئ عن انطفا فلا وجه
 للفرقة (قوله الضم) لما فيه امن ضم نصيب وهو نصيب الشريك الحادث الى آخره وهو نصيب
 الشريك القديم (قوله قهرى) بالرفع صفة للعقبة عن الاستحقاق أى ان ذلك الاستحقاق قهرى
 يثبت بمجرد البيع من غير رضا المشتري الحادث ولا يحتاج للفظ الا عند القلق اذ لا يلزم من
 استحقاق القلق حصول الملك والجزم صفة للقلق ومعنى كونه قهرى بالانتهى بطل المستحق الثمن
 ووجدت الصيغة حصل قهرى عن المشتري والاول اظهر وأنسب بيقينة التعريف (قوله
 للشريك) أى المالك للرقبة لا فهو موصى له بشفعة وموقوف عليه اه قل (قوله فيما ملك)
 متعلق يثبت وهو قيد يخرج به ما وقف فلا شفعة فيه فاذا وقف أحد الشريكين نصيبه على
 جماعة لم يكن لشريكه الاخذ بالشفعة من الموقوف عليهم وقوله بعوض قيد يخرج ما ملك بغير
 عوض كارت ووصية وهبة فلا شفعة فيه وما ملك بعوض يشمل المبيع والمهر وعوض الخلع
 والصلىح عن دم فاذا جعل أحد الشريكين نصيبه مهرا للزوجة أو خالعت الزوجة زوجها
 يتصيمها من الدار كان لشريك الزوج الاخذ من الزوجة وشرى الزوجة الاخذ من الزوج
 بهر المثل فيه ما اذا صالح أحد الشريكين مستحق الدم بنصيبه من الدار كان لشريكه الاخذ
 بالدية أو الارش فالمراد بالعوض ما يشمل الواقع في معاوضة غير محضة كالمهر (قوله قضى) أى
 حكم بذلك وجوز الحكم به فلا يرد الاعتراض باحتمال انه خصوصية له صلى الله عليه وسلم في
 تلك الواقعة (قوله فيما) أى مشترك لم يقسم أى لم تقع فيه قسمة بالتفعل مع امكانها هو قاعدة لم
 فأنه النقي الممكّن بخلاف لا فأنه النقي المستعمل ولهذا يقال للبصير الذى بعينه رمدت لم تبصر
 وان البصير أنت لا تبصر وقد يستعمل أحداهما مكان الآخر مجازا كقوله تعالى لم يلد ولم
 يولد فانه غير ممكن وقد استعمل فيه لم مكان لا يقال ان ما من صبيغ العموم لانهم من كلام

(باب الشفعة)

باسكان النساء وحكى فيها
 وهي لغة الضم وشرعاً حق
 تلك قهرى يثبت للشريك
 القديم على الشريك
 الحادث فيما ملك بعوض
 والاصل فيها قبل الاجماع
 خبر البخارى عن جابر قضى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفعة فيما لم يقسم

الراوي اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة الانفاظ ولم يعلم ما وقع
منه صلى الله عليه وسلم فيجوز ان الواقع منه القضاء في واقعة مخصوصة فلا عموم لانا نقول
يمكن ان الراوي فهم العموم بما وقع منه صلى الله عليه وسلم لم فاخبر عن علمه من حاله عليه
الصلاة والسلام وأقر عليه فصارا جماعا أو يقال نزل القضاء منزلة الافتاء أي أفتى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى آخره أفاده ع ش (قوله فاذا وقعت الحدود الخ) هو مفهوم قوله
لم يقسم كأنه قال فاذا وقعت القسمة أي قبل البيع فلا شفعة لاحد هذه اذا باع الاخر لانه
حينئذ جار لا شريك أما وقوعها بعد البيع فلا يمنع الشفعة لان المدار على وجود الاشترك حال
البيع والمراد بالحدود العلامات المبينة ما لكل من الشريكين على انفراديه وقوله وصرفت
بالتشديد بمعنى بنت وميزت بان جعل لكل نصيب طريقا يخصه وبالخفض يعني تفرقت أو
عرفت وعلى كل فهو عطف لازم على ملزوم باعتباره الغالب من انه اذا وقعت العلامات غابت
الطرق أو عطف مغاير وهو الاظهر لا يقال عطف ذلك على ما قبله حينئذ لا يفيد انه اذا وقعت
الحدود ولم تصرف الطرق بان اتحدت ثبتت الشفعة وليس كذلك لانا نقول هذا المفهوم
معارض بمفهوم الحصر في أول الحديث اذ مفهوم قوله فيما لم يقسم ان ما قسم لا شفعة فيه
وان لم تبين طريقه أو ان ذلك خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له (قوله وفي رواية للمسلم) المقصود
منها تخصيص العموم في الرواية قباهما لان ما الواقع فيهما من مبيع العموم فتشمل المنقول
وغيره فاذا فهم هذه ان المراد خصوص الغير وان كان يمكن استنفاد ذلك من قوله فاذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق لان ذلك لا يكون الا في غير المنقول الا انه قصد التنصيص عليه من
أول الامر وانما لم تثبت الشفعة في المنقول لانها تملك قهري على خلاف القياس فاختص بها
بدوم ضرره من العقار (قوله في كل شركة) أي مشتركة وقوله ربعة أو حائط بدل منها أو خبر لحدوف
(قوله والمعنى) أي الحكمة فيه أي في ثبوت الحق أي استحقاق التملك وهو الشفعة وأشار
بذلك الى انه ليس أمرا تعبديا بل معقول المعنى (قوله مؤنة القسمة) أي بين الشريكين القديم
والشريك الحادث لا يقال هذا الضرر يمكن حصوله قبل البيع بان تقع قسمة بين الشريكين
القديمين لانا نقول هو كذلك ولكن لما كان من حق الشريك ان يبيع اشريكة ويخلصه من
الضرر فلما باع غيره سلطه الشارع على الاخذ منه قهرا ولم يشمل ذلك الضرر بخلاف ما قبل
البيع فانه لم يحصل من الشريك تقصير فلم يتضرر بشرى بكمه على تقدير القسمة (قوله
واستحداث) عطف تفسير على مؤنة أي وضرر استحداث أي احداث المرافق أي الامور التي
يرتفع أي يفتقح بها فاذا أخذ الشريك بالشفعة اندفع ذلك الضرر عنه لان الكل صار ملكا له
والمراد حصول الضرر له باعتباره الشأن والغالب والافضل لا يحصل قسمة بينه وبين الشريك
الحادث (قوله في الحصة) متعلق باستحداث بمعنى احداث وقوله كصعد مثال للمرافق (قوله
ثانيه الربع) الربع يجمع على رباع كصعب وصعاب وربوع كثلث وثلثين وأربع كثلث
وأفلس وأما الربعة فتجمع على ربعات كصعب وكسجدة وسجدة قال في الخلاصة
والسالم العين الثلاثي اسماء أنل • اتباع عين فاه بما شكل
(قوله والحائط البستان) والبستان هو الاشجار ونسبته حائط التصويط عليه بالحائط فهو

فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرق فلا شفعة وفي
رواية لم يقسم بالشفعة
في كل شركة لم تقسم ربعة أو
حائط والمعنى فيه دفع ضرر
مؤنة القسمة واستحداث
المرافق في الحصة المأثرة
الى الشريك الاخذ
بالشفعة كصعد ومنور
وبالوعدة والربعة ثابته
الربع وهو المنزل والحائط
البستان

من تسمية الشيء باسم مجاوره (قولا وأركانها) أي الشفعة بمعنى استحقاق القلاك وقوله أربعة
صوابه ثلاثة كما في المنهج لان الصيغة انما تجب عند القلاك بالفعل والاستحقاق ثابت قبل ذلك
فالصفة شرط في حصول الملك لا ركن من الاركان (قوله آخذ) بالماء وهو الشريك القديم أما
الآخذ بالفظ المصدر فهو الصيغة أو ما تفيد به وشرط الآخذ كونه شريكاً كاملاً كما لو كانتا
وغيره قال كسجد له شقص لم يوقف بان وهب له أو اشتراه له الناظر من ربع الوقت فإذا باع
شريكه أخذ له الناظر بالشفعة فخرج بالشريك الجار وبالمالك الموقوف عليه ونحوه فلا شفعة
لهم كما مروى في المأخوذ أن يكون أرضاً يتابعها كاسمائي غير نحو عمر كجري ثم لا غنى عنه فإذا باع
داره أو بستانه وله في ذلك شريك في الممر أو مجرى النهر الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه بخلاف
ماله كان عنه غنى بان كان ~~عنه~~ كان أحدان عمر أو مجرى آخر فأنما ثبت فيه الشفعة وان يملك
بعوض كبسيع ومهر وعوض خلع وصلى دم فلا شفعة فيما يملك وان جرى بسبب ملكه كالجمل
فيل الفراغ من العمل ولا فيما يملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بالاثواب كما مروى أن لا يطل
نقمة المقصود منه لو قسم كاسمائي وفي المأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخذ
فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يسع بت
فالشفعة للمشتري الاول ان لم يأخذ بتابعه بالشفعة بان يفسخ البيع ويأخذ به أو يكون آخذ
فسخاً لا للثاني التأخر سبب ملكه عن ملك الاول اما لو اشترى اثنان داراً أو بعضاً منها فلا شفعة
لأحدهما على الآخر ادم السبق (قوله وصيغة) كان المواب اسقاطها كما مروى إذا قال في
المنهج أركانها ثلاثة ثم قال والصيغة انما تجب في ذلك كاسمائي (قوله في أرض) خرج نحو
الشفعة وقوله وما يتبعها في البيع أي يدخل عند الاطلاق من غير نص عليه لان هناك أموراً
تستتبع غير مسماها لغة كما ذكره في باب الاصول والشارفة إذا قال بعتك الأرض دخل الشجر
مثلاً في البيع مالم بشرط للبائع فان نص عليه وقال بشجرها كان توكيداً والمراد أن الشفعة
ثبتت في التابع المذکور وإذا بيع مع الأرض أما إذا بيع وحده لكون الأرض غير ملوكة
لشريك مثلاً فلا شفعة فيه لانها انما تثبت فيه تبعاً لا استقلالاً (قوله كبناء) أي وتوابعه من
أبواب ومفاتيح وغير ذلك (قوله وغراس) أي شجر رطب لا يابس لانتفاء تبعيته كاسمائي ولا بد
أن يكون الغراس مستتر كابتين حافان لم يكن مشتركة فلا شفعة فيه ويقتضي للمشتري في الأرض
باجرة وابس للشفيع جبره على تملكه بقيته فان قلت ما الفرق بين البيع والرهن فانه إذا رهن
أرضاً لا يدخل فيها ما ذكر من البناء والغراس قلت الفرق أن البيع قوي يستتبع بخلاف
الرهن فانه ضعيف عن الاستتباع (قوله مثبتة) أي مخلوقة أو مبنية بخلاف المدفونة (قوله
دائم الثبات) أي يجز مرة بعد أخرى أو تؤخذ ثمرة كذلك فالاول كاللوحية والنبيلة والبرسيم
والقت والثاني كالبنامية والقمام والخيار والبنفسج (قوله وجهر الطاحون) أي الاعلى والاسفل
أما الثاني فلانه ثابت وأما الاول فلانه تابع له ومثله القادوس ونحوه من كل منفصل توقف عليه
نفع متصل كالهوذية والجازية ولابن جبر كلام طويل في القمام أي فيما يتعلق بالسواقى هل
تدخلها الشفعة أولاً والظاهر انما تدخلها إذا المساقبة اسم للثمن والبناء كما قاله هو ولو انما دمت
الدار بعد ثبوت الشفعة جازاً أخذ النقص تبعاً للأرض (قوله لم تظهر) الظهور بتساقط النور

وأركانها أربعة آخذ
وما خوذ منه وصيغة (انما)
ثبتت الشفعة في أرض
وما يتبعها في البيع كبناء
وغراس (وجارة مثبتة في
الأرض وبذر دائم الثبات
وجهر الطاحون (وغرة لم
تظهر)

(قوله عن ملك الاول) أي
سبب ملكه

والمراد به ما يشمل التأخير بدليل ما ذكره الشارح وقوله الشمس بكسر الميم وقصدهما (قوله وان
تأبرت قبل الاخذ) أى فالمدار على عدم تأبرها أى تشققها عند البيع وان تأبرت بعد ذلك
(قوله وما لا يتبعها) عطف على غير أى وبخلاف ما لا يتبعها عند البيع بان يحتاج الى النص
عليه وفى بعض النسخ وما يتبعها عطف على الارض مع تساط افضعير عليه والمعنى واحد (قوله
كطباق) منال لما لا يتبعها والمراد بها الامكنة التى على السقف جمع طبقة كقصعة وقصاع
ورحبة ورحاب فلا شفعة فى ذلك ولو كان السقف مشتركاً بينهم لانه لا يثبت له فكذا ما عليه (قوله
محتكرة) أى مستأجرة بان تكون الارض موقوفة على من يبقى فيها كغالب بيوت مصر أو
مملوكة ويأذن الناظر او المالك لشخص فى البناء عليها باجرة معلومة كل سنة مثلاً كدراهم
ويقتصر جهالة المدة للحاجة فاذا باع احد الشريكين نصيبه فى البناء الذى عليه لم يثبت لشريكه
فيه شفعة لعدم ملك الارض (قوله وجدار مع أسه) أى محله من الارض لاجزائه الذى فيها
وان كان بطاق عليه أنه اس أيضاً لكنه على هذا خارج بالارض وما يتبعها لانه ليس أرضاً
ولانها باء على الاول خارج بالتابع فقط لانه ليس تابعاً للارض اذ لا يدخل فى بيعها وان كان
أرضاً لتوقف الجدار عليه فلا تاوله عرفاً وحينئذ فلا يحتاج لما قاله المحشى من اخراجه بالقيد
الآتى وهو أن لا يطل نفعه المقصود منه قبل القسمة والاول هو المناسب للمغرس لانه اهم
لحل الغراس وهذا وقد يقال لاحاجة لهذا التكاف كمال القسمة ودبال تقبيل انما هو الجدار
والشجرة لكن الاول يسع مع اسه والثانية مع مغرسها حتى يصح كون ذلك ليس أرضاً ولا تابعاً
واما الاس والمغرس فلا يدخل اهما فى التقبيل على حدتهم ما اذا قال فى شرح المنهج ولا فى شجر
أفرد بالبيع أو يسع مع مغرسه فقط ولا فى شجر جاف شرط دخوله فى بيع أرض لا تقفاه الطبيعية
اه أى لان الارض تابعة حينئذ لا متبوعة فهو - هذا صريح فى أن المغرس لا يدخل له فى التقبيل
ومثله الاس وهذا كله اذا كان الاس والمغرس باسعار يضمن فان كانا عريضين بحيث يمكن جعل
اس آخر وشجرة أخرى فيه ثبتت فيه الشفعة لوجود الارض التى تستتبع حينئذ مع امكن
القسمة (قوله ومنقول) عطف على طباق فهو مثال لما ليس أرضاً ولا تابعاً وذلك كالاولانى
والاقشة وغيرهما والذى هو المنقول الذى ثبتت فيه الشفعة تبعاً كالبنا والمغرس ويحتمل
ان المراد به كل منفصل توقف عليه نفع متعل كحجر الطاحون الاعلى وهذا هو المتبادر (قوله
وان يسع) أى ولو فى عقد واحد ولو يسع مثلاً شقص وغيره كنوب أخذ الشقص الشقص بقدر
حصته من الثمن باعتبار القيمة وقت البيع ولو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم
الى عشرين أخذ الشقص بأربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه سواء
كان عالماً بالحال او جاهلاً به على المعتمد لانه هو الذى ورط نفسه اه افاده فى شرح المنهج بزيادة
(قوله لانه) أى ما ذكر من قوله كطباق وما بعده من الامثلة فهو تعليل لقوله بخلاف غير الارض
الح (قوله وانما ثبت الخ) فيه أن لشريك متعلق بثبت فى كلام المتن الا ان يقال ان ما ذكره حل
معنى أفاده أنه متعلق بذلك وانما نص عليه لطول العهد فيستوهم عدم تعلقه به (قوله لشريك
عند البيع) أى ولو مكاتة او غير عاقل كما مر وهو شرط فى الاخذ وتقدم له شرط آخر وهو كونه مالكا
ومثله الولي لكن يشترط فيه وجود المصلحة فى الاخذ والمعتبر الشركة ولو فى الواقع لم تدخل مسئلة

كثرة الشمس قبل ظهورها
ونحو الفضل قبل تأبرها
وان تأبرت قبل الاخذ
ببخلاف غير الارض
وما لا يتبعها فى البيع كطباق
وبناء فى أرض محتكرة
وجدار مع أسه وشجرة مع
مغرسها فقط ومنقول غير
ما مر وان يسع مع عقار لانه
لا يدوم فلا يدوم ضرر
الشركة فيه وانما ثبت
(الشريك عند البيع فيما
لو قسم لم تبطل منه شفته
المقصودة) منه قبل
القسمة

(قوله لان الارض) أى
أرض الجدار

القصة جاهلا كما ياتي وقوله فيما لو قسم متعاقب شريك وهو مع قوله السابق في أرض وما
 يتبعها شريطان في المأخوذ وتقدم له شرط ثالث وهو ان يملك بعوض ولم يذكر شرط المأخوذ منه
 وهو تاخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر كما مر وشمل الشريك في كلامه المنع ذلك قال في
 المنهج وشروطه ولو استحقها أي الشفعة جمع أخذ وابتدأ في الحصة لا بعدد الرؤس على المعقد ولو
 عفا أحد شفعيه عن حقه أو بعضه سقط حقه كالقود وأخذ الآخر الكل أو تركه فلا يقتصر
 على حصته لا تتبعه بعض الصفقة على المشتري أو حضر أحدهم أو غاب الآخر أو أخذ الآخر
 حضور الغائب أو أخذ الكل فإذا حضر الغائب شارك فيه لأن الحق له ما فليس للحاضر
 الاقتصار على حصته لا تتبعه بعض الصفقة على المشتري ولو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر
 من المنافع كالأجرة والثمرة لا يراجع فيه الغائب اهـ باختصار ولو اختلف الشفعين والمشتري
 في المفعول عن الأخذ بالشفعة فالظاهر كما قاله ع ش تصديق الشفعين لأن الأصل بقاء حقه
 وعدم العفو (قوله ولو جارا) أي ولو لم يصح أخلافا للعتقية في قوله هم بثبوت الملامق وكذا
 للمقابل إذا كان الطريق بينهما غير نافذ وبديل لما حدثت الشفعة فيما لم يقسم وما ورد من ثبوتها
 للجارية وخصوصية أو منسوخ أو محمول على الجار الشريك فلو حكم الحاكم حتى تبين الشافعي لم
 ينقض حكمه (قوله أو شريك بعد البيع) كأن باع بكرداره لزيد وعمر وما فلا شفعة لأحدهما
 على الآخر فليس لكل أخذ نصيب الآخر لأنهما انما صارا شريكين بعد البيع لهم ما ولم تقدم
 شركة أحدهما على الآخر وأما ما ذكره المحشي من قوله وقد يقال يصور بما إذا باع أحد
 شريكين بعد حصة لشخص ثم باقى الآخر ثم أخذ الشفعين بالشفعة فإنه لا يشارك فيه المشتري
 الأول لأنه صار شريكاً بعد البيع كالثاني اهـ فهو مردود للخالفته صريح كلام المنهج وعبارته
 ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقى الآخر فالشفعة في البعض الأول للشريك
 القديم لا تفرد بالحق فإن عدا عنه شاركه المشتري الأول في البعض الثاني لأنه صار شريكاً
 مثله قبل البيع الثاني فإن لم يعرف عنه بل أخذه لم يشارك فيه لزوال ملكه اهـ (قوله بنفسه
 أو بوكيله) يصح رجوعه لكل من الفاعل والمفعول وهذا تفريع على قوله شريك عند البيع
 كما تقدم من ان المراد الشراكة ولو في الواقع (قوله جاهلا بالبيع) أي بان اعتقد أنه وكيل
 أو أنه ملك ذلك بارت أو وصية أو هبة فتبين أنه بالبيع (قوله فله) أي للشريك المذكور
 وقوله لوجود الشركة عند البيع أي في الواقع فاندفع استشكل المزني لذلك بان القصة تقطع
 الشركة فيصير جارا لا شريكاً وأجيب أيضاً بان الأخذ والحالة هذه يتضمن نقض القصة
 الواقعة فلم يأخذ بالشفعة الا وهو شريك لا جار وقوله مع قيام عذره أي بجهله وقوله وبقاء ملكه
 قيد يخرج به ما لو قسم جاهلا ثم باع حصته فليس له شفعة إذا علم لزوال ملكه (قوله ولا تثبت
 الخ) هو مفهوم الشرط في كلام المصنف ويثبت بالتحية أي الأخذ بالفوقية أي الشفعة
 (قوله في طاحون) هو المكان المملد للطن كما مر لا الحجر الموضوع فيه لأنه منقول والشفعة
 لا تثبت فيه إلا بما (قوله لا يمكن جعلها الخ) هذا ان لم يعرض الشركاء عن الاتفاق بذلك
 من الوجه الأول فإن أعرضوا عنه وأرادوا جعل ذلك مكانين أو نحوهم فإنها تثبت في
 ذلك الشفعة عند البيع لا مكان جعل الطاحون الصغير معناده كائين قاله ع ش (قوله

فلا تثبت فيه ولو جارا أو
 شريكاً بعد البيع لا تفاه
 الشركة عند البيع فلو
 قسم الشريك المشتري
 بنفسه أو بوكيله جاهلا
 بالبيع فله الأخذ بالشفعة
 وإن انقطعت الشركة
 بالشفعة لوجود الشركة
 عند البيع مع قيام عذره
 وبقاء ملكه ولا تثبت فيها
 لو قسم بطلت شفعة
 المقصودة منه قبل القصة
 وإن أمكن الاتفاق به من
 وجه آخر فلا تثبت في
 طاحون وحمام وبئر لا يمكن
 جعلها طاحونين وحمامين
 وبئرين

(قوله ولا تثبت الخ) من
 شروطها أيضا ان يكون
 المشترك مما يمكن قسمته
 قهرا بان يقسم اقرارا أو
 تمديلا فان لم يكن كذلك
 بان كان لا يقسم الا ردافلا
 شفعة كائن عليه في متن
 العباب لان الشريك أمن
 من جهة المشتري لعدم
 جبره على القصة لو طامها
 المشتري والشفعة انما
 شرعت لدفع ضرر الشريك
 القديم

لما مر أن له الخ) أي وهما لا قسمه اذ لا يجاب لها أحد الشر يمكن فلا ضرر (قوله فلو كان)
 تفرج على قوله فيم الو قسم لم تبطل الخ منطوقا ومنه ما قاله في الأول تفرج على المفهوم
 والثاني على المنطوق (قوله فباع) أي صاحب العشر وقوله لم تثبت الشفعة للأخرى وهو
 صاحب التسعة العاشر وقوله لا منه أي صاحب التسعة العاشر لأن صاحب العشر
 لو طلب القسمة لم يجب له التسعة اذ لا ينتفع به وحده فلا يحصل ضرر لصاحب التسعة العاشر
 في بيعه له نصيبه لأن مشتربه لا يجاب للقسمة أيضا ومحل كون صاحب العشر لا يجاب للقسمة
 إذا لم يكن له دار بجانبه يضم إليها ما لو كان له ذلك فإنه يجاب لها لعدم نفعه وحينئذ لو كان من
 له الدار المذكورة هو المشتري تثبت الشفعة لشره لحصول الضرر له (قوله بخلاف
 العكس) أي وهو ما لو باع صاحب التسعة العاشر حصته فلصاحب العشر الاخذ بالشفعة
 لضرره لأن المشتري لو طلب القسمة يجاب لها (قوله ولا يملك الشفيع) أي الذي ثبت له
 الشفعة أي لا يحصل له الملك بالفعل وحذف شرطين ذكرهما في المنهج وهما رويته للشفيع
 وعلمه بالثمن وليس للمشتري منه من رويته فله شرط لحصول الملك ولا يعتبر فيه فور بعد
 طلب الشفعة على المعتمد بخلاف طلبها أي الاخذ به فإنه فوري كالرد بالعيب ولحديث الشفعة
 كل العقال أي تفوت بترك المبادرة كما يفوت البعير الشر ودعته دخل العقال إذا لم يبادر
 إليه اه فيبادر الشفيع عادة ولو بو كبله بعد علمه بالبيع مثلا بالطلب أو برفع الامر الى الحاكم
 فلا يضر خصوص الالة وأكل دخل وقتها ولا يلزمه الا الشهادة على الطلب في طريقه أو حال تو كبله
 بخلاف الرد بالعيب فإنه يلزمه ذلك لأن تسلط الشفيع على الاخذ بالشفعة أقوى من تسلط
 المشتري على الرد بالعيب بدليل أن الشفيع له نقض تصرف المشتري في الشقص وأخذه
 بخلافه في الرد بالعيب ويعذر العاين في جهله الفورية دون جهله أن له طلبها فإذا ادعى أنه
 يجهل أن له الاخذ بالشفعة لم يعذر لاشتراك ذلك بين الناس (قوله مع بدل الثمن للمشتري) أي
 عينه ان اتقل الى الشفيع بطريق من الطرق والاخذ في عوض مثلي كنه قد وجب بمثله ان
 يسردون مسافة القصر والافقيته وفي تقويم كعبه وثوب بقيته كافي الغصب وتعتبر قيمته
 وقت العدم من بيعه ونكاح وخلع وغيرها لانه وقت ثبوت الشفعة ويعلم من اعتبار القيمة
 في المتقوم أن المأخوذه في النكاح والخلع مهر المثل لأن ذلك قيمته ما وفي المتعة متعة المثل
 وقت الامتاع لا مهر المثل لأنها الواجبة بالفراق والشفيع عوض عنها وفي الاجارة أجرة منزل
 تلك المدة وفي الجملة أجرة المثل بعد الفراغ وفي القرض القيمة وقت الاقراض وفي الصلح عن
 دم عدية الابل يوم الحناية على المعتمد في ذلك ويمتنع الاخذ بالشفعة لجهل من كأن اشترى
 بجزاف وتلف أو كان الثمن غائب ولم يعلم قدره فيه ما وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي
 مكروهة قبل ثبوت الشفعة وحرام بعده اه أفاده في المنهج وشره بزيادة وتسقط الشفعة
 أيضا فيما لو كان بين من وزمى دار شركة فباع الذي ما يخصه له في بخمرا أو خنزيرا أو كلب فيمتنع
 على المسلم الاخذ بالشفعة لانه يرى بطلان شرائه الذي بالخمر فملك المباح باق لم يزل وهذا هو الذي
 استقر به عمن من احكامات ثلاثة ثانياً أنها ثابتة للمسلم فيما خذيل ما ذكره بتقدير كونه
 مالا عنه لانه تابان بقدر الخمر خلا لا عصيرا والخنزير بقرة أو شاة أخذ ما قالوه فيما لو نسجها في

لما مر أن له ثبوت الشفعة
 دفع ضرر مونة القسمة
 الى آخره فلو كان بينهما
 دار صغيرة لا حدهما
 من هاهنا فباع حصته لم تثبت
 الشفعة للأخرى لا منه
 من القسمة اذ لا فائدة فيها
 فلا يجاب طالما لم تفتش
 بخلاف العكس ولا يملك
 الشفيع الا بلفظ كأن أخذت
 بالشفعة مع بدل الثمن
 للمشتري

الكفر بخمر ولم يقبضه ثم أسلمت فأنتم ترجعون ههنا المثل قالنها انه ياخذ بقية الشقص المتعذر
الاخذ بما ذكر كالوجه الشقص مسداً أو عوض خلع (قوله) أرضاً المشتري أو قضاء
القاضي) أي وإن لم يدفع الثمن ولم يحضر مجلس القاضي لكن بشرط أن لا يلزم على عدم قبض
الثمن حينئذ يأن لم يذم ذلك كأن كان بالبيع صفائح ذهب أو فضة والثمن من الآخر لم يكف
الرضا بكون الثمن في الذمة ولا قضاء القاضي خـ لا فإلما يفتد به كلامه في المنهج من الاكتفاء
بقضائه حينئذ بل يعتبر التقابض أما لو لم يكن الثمن من الآخر بأن كان من جنس الصفائح
لم يجز البيع حينئذ إلا بالوزن لا اتحاد الجنس ولا يقال ان علة عدم الجواز كونه من قاع ذمة
محمودة ودرهم كانوا هم الشيخ خضر لا تقضاء التعدد من كل من الجانبين الذي هو شرطها

(باب الغصب)

ذكر عقب الشفعة لا اشتراكها في الاخذ قهراً لكن المأخوذ منها باق قهراً حرام وفي الشفعة
مباح وأطاق بعضهم أنه من الكائنات وقيد في العباب في باب الشهادات بما إذا كان قدر ربع
دينار وهو نصاب السرقة ونقل في شرح الروض ثم عن تقييد جماعة ومحل في غصب المال أما
غصب غيره كالكتاب فانه صغيرة اه أفاده الشوري واعقد مر التقييد وزى الاطلاق وتبعه
عش واستدل بقوله سم في باب الاقرار انه لو قال له على مال عظيم وفسره بوضوح حتى يرقب
وصفه بالغظم من حيث ان غاصبه اه وفيه ان الاثم لا يستلزم الكبيرة (قوله) هولة أخذ
الشيء أي ولو غير مال ولو بنحو سرقة أو اختلاس مما لم يوجد معه استيلاء أي غلبة وقهر فالأمر
اللعوي أهم من الشرعي من هذه الجهة وإن كان الشرعي أهم من جهة شعوره لما ليس بنظم كالأمر
أخذ مال غير يظنه ماله كما سيأتي (قوله استيلاء) ان فسر الاستيلاء بالغلبة خرج به السرقة
والاختلاس والانتهاك كما مر أو بالتسلط احتج الى تقييده بغير سرقة واختلاس وانتهاك
ليخرج ما ذكر قال مر ومداره على العرف فخرج به منع المسالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى
تلف فلا ضمان لا تقضاء الاستيلاء عرفاً سواء قصد منه غصب أم لا (قوله على حق الغير) أي ولو
في الواقع لم يدخل ماله أخذ مال غيره يظنه ماله كما سيأتي (قوله من قعد به) أي بحق اقراءه
أو تدريس أو حضوراً أو افتاءً ويحصل الغصب بمجرد إقامة صاحبه وإن لم يستول عليه الغاصب
لوجود التسلط والغلبة بذلك أمالو كان قعوده في ذلك بغير حق كأن كان غاصباً له أيضاً وكان
لا ينتفع به بوجسه من الوجوه السابقة فلا تعد إقامة منه غصباً اهـ لذا يجوز كما قال ابن
عبد السلام ايقاد قنديل في المسجد الذي يقفل بعد العشاء وإن لم ينتفع به أحد لان النور
يدفع وحشة الظلمة فلا يعد اضاعة مال بلا غرض شرعي (قوله أو بسوق) أي لحرفة ولا يقطع
حقه مفارقه حيث فوى الرجوع أو أطلق ولم تطل مفارقه بحيث ينقطع الا فله أمالو فارقته
لابنية الرجوع أو طالت مفارقه فانه ينقطع حقه (قوله كزبل) أي أو خراً أو كالب فان كان
ذلك باقياً وجب رده أو تلف لم يضمن اذا لقيته (قوله بغير حق) خرج به البيع ونحوه فان فيه
استيلاء على حق الغير لكن بحق وعبارة مر وخرج به نحو ما أخذ بسوم أو عارية وما كان
أمانة شرعية كدوب طيرته الربح في داره أو جرنه اه (قوله) لا تأكلوا أموالكم أي لا يأكل
بعضكم مال بعض والا فلا انسان يا كل مال نفسه وقوله ان دماءكم أي دماء بعضكم وكذا

(قوله لا تقضاء التعدد الخ)
الذي تقدم لعدم اشتراط
التعدد من الجانبين بل يكفي
ولو من جانب واحد فالتعين
ما قاله الشيخ خضر اه
شيخنا (قوله والانتهاك) فيه
ان المنتهب معقد على القوة
فهو من افراد الغصب شيخنا
باح (قوله خرج به البيع)
فيه أنه لم يستول على البيع
الا وهو حقه تامل

أورضا المشتري بكونه في
ذمته أو قضاء القاضي له
بالشفعة

(باب الغصب)

(هو) افة أخذ الشيء ظلماً
وشرعاً (استيلاء على حق
الغير) ولو منقصة كاقامة
من قعد بمسجد أو بسوق
أو غير مال كزبل (بغير
حق) والاصل في هجرته
قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وأخبار
كثيران دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرام

ما بعده وتعام الحديث كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا أي مكة لأنه قاله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في شهركم هذا وسنلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألافلا ترجعوا بعدي كفارا ضللا لا يضرب بعضكم رقاب بعض الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم انهم قد بلغوا الشاهد الغائب فرب ما بلغ أوعى من سامع رواه الشيخان والمبايع بفتح اللام هو الغائب والسامع الشاهد وإنما كان أوعى لأنه ينظر في الكلام ويبحث فيه كما وقع للمجتهدين والسامع يلقاه كما سمع (قوله قيد) بكسر القاف وسكون الياء أي قدر وطوقه بضم أوله وكسر الواو والقبيلة يحتمل أنه على حقيقته بأن يجعل كالطوق في عنقه ويعد عنقه بقدر فخاته لا يقال هو غاصب من الأولى فقط فلم جعل الطوق من السبع أرضين لانا قول بل هو غاصب من الأرضين السبع لأن الشخص يملك إلى الأرض السابعة ويحتمل أن ذلك كناية عن شدة عذابه ونكاله ومن الغصب ادخال جرم من حريم البحر وإن بعد جدا أو من الشارع ولو غصبه بطروق في ملكه ومنه تقديم العلامة الفاصلة بين الطين المسماة عذبة الفلاحين بالتروية (قوله أرضين) بفتح الراء وشذا سكانها ووجه جمع العقلاء جبرا لنقص ما بعد ظهور علامة التائيد فيها ولذا جاءت بالالف والتاء إذا صغرت فميسل أرضياتا ظهورا والعلامة حيث تميزت جمعها حيث تميزت بالواو وبالياء والنون (قوله راقعي) أي هنا وفي المنهج تبعته فيه الروضة أي النوى فيها وقوله بدل قوله أي الأصلي كالأفعى أي في المهر راصل المنهاج وقوله يشمل على التبعته وقوله فانه غصب أي فيحتاج لإدخاله في تعريفه بقولنا بغير حق (قوله حكم الغصب) أي وهو الضمان بأقصى القيم لاحقيقته أي تعريفه وما هيته أي ان ماهية الغصب المعرفة بقوانين استيلاء على حق الغير عدوانا غير شاملة لذلك لعدم العدوان فيه (قوله ممنوع) خبر قول ووجه المنع أنها داخله في تعريفه بسبب ابدال عدوانا بغير حق (قوله وكأنه الخ) هذا اعتذار عن الراقعي فكأنه قال العذرلة في زيارة عدوانا واخراج هذه الصورة من التعريف جريه على الغالب من استلزام الغصب للآثم أما لو نظر لخلاف الغالب من عدم استلزامه ذلك لعبر بقوله بغير حق فتدخل فيه الصورة المذكورة والخلاف انما هو في كون تلك الصورة من أفراد الغصب فتسمى غصبا أولا فلا تسمى بذلك أما ضمان الغصب بفتح فقه علمه فاختلاف انظري قال قل وفي كلام الشارح نظرا إذا لم يعترض بتعريفه على تعريف آخر فإن الغصب قد يعرف باعتبار الآثم فقط فيعرف به بحق يشمل الاختصاص ويذكر فيه عدوانا بان يقال هو استيلاء على حق الغير عدوانا وقد يعرف باعتبار الضمان والآثم فيقال هو استيلاء على مال الغير عدوانا وقد يعرف بما يجمع ذلك كاذكروا المصنف اه بالحق أي فيصمم أن الراقعي عرفه باعتبار الآثم وقد يقال وجه الاعتراض على الراقعي ان المتبادر من التعريف المذكور أول الباب شموله لجميع الأفراد فالأولى تعريفه بما قاله المصنف وأما ما قاله الراقعي فهو وان صح لكنه غير مناسب في هذا المقام لعدم شموله لجميع الأفراد فالمناسب التعريف الآخر ولا شك أن هذا هو معنى قول الشارح وكأنه ناظر الخ اذ معناه ولكن الراقعي نظر للغالب من استلزام الغصب للآثم فعرفه بتعريفه باعتبار الآثم مع أن الأولى تعريفه بما هو أعم ومعنى قول الشارح ممنوع أي من حيث ان المتبادر من كلامه أن هذه الصورة ليست داخله في تعريف الغصب مطاقا ولو باعتبار غير الآثم مع انها داخله فيه بذلك الاعتبار كما علمت فكأنه قال لا ينبغي لك ان

ونخرج من ظلم قبيد شـ نيزن
أرض طوقه من سبع
أرضين رواه الشيخان
وقولي بغير حق تبعته فيه
الروضة بدل قوله كالأفعى
عدوانا يشمل مالوا أخذ
مال غيره بظن انه ماله فانه
غصب وان خلا عن الآثم
وقول الراقعي ان الثابت
في هذه حكم الغصب
لا حقيقته ممنوع وكأنه
جري على الغالب

(قوله أول الباب الخ) أي
ان المتبادر في التعاريف
التي ذكر أول الأبواب ان
تكون جامعة لكن هذا
لا يفيد كما قاله قل لان
الراقعي لا يقول انما من
أفراد بناء على تعريفه اه
فتدبر وتأمله

تعرف الغصب أول الباب باعتبار الاثم فقط مقتضى الخروج هذه الصورة منه بل ينبغي تعريفه
بما هو أعم حتى تدخل فيه وحدته فلا اعتراض على الشارح بل كلامه وجيه على ان عبارة م
تقتضي انه لم يعرف باعتبار الاثم أصلاً حيث قال واستحسن تعبيره في الروضة بغير حق لشمولها
هذه الصورة واقتضاها ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظراً الى أن حقيقة ثابته مع انتفاء
التعدي اذا قصد بالحد ضبط جميع صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها اه فهذا يقتضي
انه لم يعرف الا بالتعريف الاعم ويرد كلام قل فتأمل (قوله من أن الغصب يستلزم الاثم الخ)
حاصله انه اما أن يكون فيه الاثم والضممان كالاستيلاء على مال غيره عدواً او ائماً منه القبض بالبيع
القاسد أو الضمان دون الاثم كالاستيلاء على مال غيره بظن ماله أو العكس كالاستيلاء على
اختصاص غيره عالمه او عدمه كما كالاستيلاء على اختصاص غيره بظن اختصاصه ومثله
مالاً يقول كالحبة والخبثين من الخنطة ونحوها قال م ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم
الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالاً في الملا فدفعه اليه لم يباعث الحياء فقط لم يملكه
ولا يحل له التصرف فيه (قوله علا) اي زيادة او نقصان مثل الأول بمالين الصبيغ والغرس
والثاني بالحفر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدر من باب قطع وضرب أم بكسر هاء العين التي
يصبغ بها وليس مرادها ان لا يصبغ بها (قوله فله) أي الغاصب ابطاله بازالة الصبيغ ان
أمكنه بان كان له جرم يمكن فصله كصبغ الأصبغة الهندية وقاع الاشجار وطم الارض فان لم
يمكن فصله فان نقصت قيمة الثوب بزيادة ارض النقص لحصوله بقوله بخلاف ما اذا نقصت
بسبب انخفاض سعر الثياب أو زادت قيمته اشترى كافي الثوب بالنسبة فاذا كانت قيمته قبل الصبيغ
عشرة وبعده خمسة عشر فاصاحبه الثمنان وللغاصب الذات نعم ان كان صبغه قويم فلا شيء له
وليس المراد اشتراكهما على جهة الشيوع بل أحدهما يثوبه والاخر يصبغه فهي شركة جوار
فن زادت قيمة متاعه فاز بالرائد هذا اذا صبغه الغاصب بصبغه فان صبغه بصبغ غيره فان كان
صبغ ثالث فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يأتى فيه الاشترار وخروج بزيادة قيمته
ونقصها بذلك مالاً لم يزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه (قوله وان رضى المالك بالانشاء)
أي سوا رضى أو لم يرض (قوله ضمان ما يحدث بسببه) اما بنقص المصوب أو بما يترتب عليه
ينكونه ثمر المسار بالشجر أو الحفرة أو نقص في المصوب ويؤخذ منه انه لو أبرأ المالك من الضمان
لم يكن له ابطاله وهو كذلك بالنسبة للعقر قال في شرح المنهج فلو لم يكن له أي للغاصب غرض سوى
دفع الضمان بتعثر الحفرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيها وأبرأه من الضمان
في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان اه وكذا بالنسبة للزيادة اذا كانت اثر انحضا
كقصارة أمواله كانت عيناً كالصبغ والغرس فله ابطاله وان أبرأه من الضمان لان ذلك عين
مال الغاصب فليس للمالك منه من أخذه (قوله ويرد العين الخ) مقتضى ذلك ان له ابطال
مطابقاً وليس كذلك كما علمت (قوله لبنا) بكسر الباء الطوب غير المحرق وقوله قد حاي كاساً
للخمر (قوله بغير رضا المالك) فان رضى كان له ابطاله (قوله لانه تعنت لا فائدة فيه) يستفاد
منه انه لو نقص المصوب بها أجيب الى ابطالها ليدفع الارش عنه الا اذا أبرأ المالك منه
نظير ما مر (قوله والمضمان) أي أسباب الضمان وقيد بالمال ليكون كلامه في الضمان بعد

من ان الغصب يستلزم
الاثم (واذا عمل) الغاصب
(فيه) أي المصوب
(علا) كصبغ وغرس
وحفر (فله ابطاله) وان
رضى المالك بالبقاء ليدفع
عنه ضمان ما يحدث بسببه
ويرد العين كما أخذها (الا
في نحو مالو غصب غيره
ففسخه او طيناً فضر به لبناً
او زجاجاً فأتخذه قدحاً او
ذهباً او فضة فأتخذه حلياً)
فليس له ابطال شيء منهم بغير
رضا المالك لانه تعنت
لا فائدة فيه ونحو من زيادتي
(والمضمان) للمال ستمه
(غصب وعارية)

التلف أما الضمان قبله بالرد فلا يقيده بذلك كما مر والضماني في الغصب والبيع القاسد بالمثل
في المثل وأقصى القسيم في المتقوم وفي العارية والسوم بقيمة يوم التلف ولو مثلياً على المعقد وفي
الاتلاف بالبدل الشرعي من مثل أوقية وكذا في التعدي الأفي نحو الجناية مما يأتي (قوله
والتلاف) أي وهو يد المالك كأن فتق القربة واللوخة وهـ ما يبد صاحبها من غير استيلاء
عليه فلا يمس غصباً وسواء كان الاتلاف مباشرة كما مثل أو بتسبب كأن فتح باب دار أو نقص
خارج ما فيه ما أو حل رباط سفينة فغرقت بحله إلا أن كان غرقها بعد وث ربح ولو غصب
دراهم جماعة من الامارات بينهم شركة إن لم يميزوا وبرام شخص ولحام من آخر وجعلهما
هريساً ملكهما وانقل البديل للتمتع به ويمتنع التصرف فيه حتى يدفعه مالم يؤد إلى تلفه
واعترض ذلك السبكي بقوله كيف يكون التعدي سبباً للمالك وفيه تسليط الظلمة على أموال
الناس بخاطرها ثم قال بل يكون الخلوط شركة بينهم كالنوب المصبوغ وما عت به البولي من
أخذ الميكوس والجلود والاكارع وغيرها وتجهل أعيان المالك فتصير ليت المال فافق م رجل
ببعها وأكلها وأطال ابن قاسم في رده ثم قال فالوجه التحريم (قوله بسوم) كان أخذ سلعة
ليتملها أهل تهب فيشترها أو لا فيدها فتلفت في يده قال عن ولو استام عشرة أذرع من
سوسة مثلاً وأخذها ليعلمها ثم تلفت ضمن العشرة فقط بخلاف ما لو استام عشرة ظهور مثلاً
أيا أخذ منها واحداً فتلفت بيده حيث بضمن الجميع والفرق ان المستام في الاول عشرة أذرع
وهذا المستام الجلة (قوله أو بيع فاسداً أو تعد) معطوفان على سوم العامل فيه قبض فالضمان
في هذه الثلاثة سببه القبض ولذا عطف بأو التي لا تناسب التعدي إذ كان الأولى حينئذ حد
المضغنيات أربعة لأنه نظر لأفراد هذا القسم وصورة المقبوض بتعد أن يكون للبايع حق
الحبس بأن كان الثمن حالاً فأخذ المشتري المبيع وتلف في يده فإنه يضمنه حينئذ بالثمن التعدي به
وليس غاصباً لأنه ملكه وأما تصويره بوديعة أو مرتين تعدي في الوديعة أو المرهون أو نحو
ذلك فإنه نظر لأن هذه من أفراد الغصب (قوله على اليد ما أخذت) أي ضمان ذلك لأن الكلام
بعد التلف وقوله حق تؤديه أي إلا أن تؤديه وهو استثناء منقطع لأنه من الضمان بعد التلف
كما علمت وهذا الحديث لا يفتي الضمان في صورة التلف بيد المالك لأن يد الغاصب لم تستول
عليه فيكون دليله الخمسة مما ذكر لأنه عام في كل يد سواء كانت غاصبة أم لا (قوله أربعة أنواع)
أي من حيث المضمون به (قوله بالمثل في المثل) أي الأفي مسائل * أحدها العارية قائمها تضمن
بالقيمة وإن كان المستعار مثلياً على الرابع وصورة استعارة المثلي أن يستعير آنية نحاس
لا تختلف كالاسطال المربعة أو كانت مختلفة لكنها غير ضرورية بل مصبوبة في قالب كما
أوضحوه في السلم فلا حاجة إلى تصوير بعضهم لذلك بما إذا استعار مثلياً لغيره لاقتضائه أنه
لا يتصور في المستعار المثلي الانتفاع على العادة وليس كذلك * الثانية إذا ألق ما به فاقه وقدم
الحاضرة فيضمنه بالقيمة لا بالمثل * الثالثة المستام * الرابعة المبيع المفروخ يبعه فيضمنان
بالقيمة لا بالمثل اه أفاده الشوري (قوله ما حصره كبل أو وزن الخ) وذلك كما سواء أغلى أم لا
على المعتمد وتراب ونحاس بضم النون أشهر من كسرها ومسك وقطن وإن لم ينزع حبه ودقيق
ونخالة وجوز ولو زوبن وبزر كان وعنب ورطب وخلول وإن كان فيها ما هو المراد بما حصره

والتلاف وقبض بسوم
أو بيع فاسداً أو تعد
على اليد ما أخذت حتى
تؤديه (والضمان أربعة
أنواع) لأنه قد يكون (بالمثل
في المثلي وهو ما حصره
كبل أو وزن وجاز السلم
فيه) قد يكون (بالقيمة
في المتقوم

(قوله والمختلط) أي لا يجوز
السلم فيه وإن كان يجب في
الغصب رد مثله كما في شرح
المنهج (قوله إلا أن مات الخ)
عبارة شرح المنهج أن مات
وهي الصواب (قوله كان
يجبس حرا) محله ما لم يكن
مستحق المنفعة للغير كان
أجره بعد سنة من لاقته
قبل تمامها أو وصى
بمنافعةه أبدا ثم اعتقه
الوارث فجب أجره في
الصورتين بالقوات المالك
المنفعة إذا حبسه إنسان
وكذا لو أجر حر نفسه مدة
معينة فحبسه إنسان قبل
تمامها لم ير (قوله بامتنعة)
أي لا يعتاد وضعها فيه مر

كالمنافع) والمحيوان
والمكبل والموزون الذين
لا يصح السلم فيهما وقول
بالمثل في المثل إلى آخره
أولى مما عبر به (و) قد يكون
(بأقل الأمرين من القيمة
والأرض في السيد إذا
أنتفد عبده الجاني) وقد
يكون (بغير ذلك في) أربعة
(المبيع يبدل البائع) فإنه
يضمنه بالثمن (ولبن المصراة)
فإنه يضمنه المشتري بعد
الرد بصاع تمر (والهرير
الزوج) فإنه يضمنه بهسر
المثل (وجنين الأمة) فإنه
يضمنه الجاني

كبل أو وزن ماله قدر شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك لأن كل مال يمكن
وزنه وقوله وجاز السلم فيه راجع لكل منهما خرج به ما حصره كبل ولم يجز السلم فيه كأرز الشعير
فإنه يجوز فيه دون السلم فيه كما هو وكذا البر المبلول والمختلط بالشعير أو وزن ولم يجز السلم فيه
كمجرون وغالية وخف مركب وترياق مخلوط ورؤس حيوان وكذا ما حصره عدو ذرع كحيوان
وثياب وإن جاز السلم فيه (قوله كالمنافع) كان يمنع مالك الدار من بيت من بيوتهم فأنزلته القيمة
وهي أجرة المثل وعبارة المنهج وشرحه وتضمن في غصب منفعة ما يؤجر كدار ودابة بتقويتها
وقواتها كأن يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لأن المنافع متقومة كالأعيان
سواء كان مع ذلك أرض نقص أم لا ويضمن بأجرة مثله سلميا قبل النقص ومعييا بعده فإن
تفاوتت الأجرة في المدة ضمنت كل مدة بما يقابلها أو كان للمغصوب صنائع وجب أجرة أعلاها
أن لم يمكن جمعها والأفاجرة للجميع كغياطة وحراسة وتعلم قرآن ويستثنى مما يضمن بالثمن ويت
والقوات الحرة والبضع والمسجد ونحوه كرباط وشارع فإن هذه لا تضمن منافعتها إلا بالثمن ويت
كان يقهر الحرة على عمل ثم انقهر عليه مرثدا فلا أجر له إلا أن مات مرثدا أو كان يطأ البضع
فيضمن به المثل وفي البكر مهر ثيب وأرض بكرة إلا أن طأ وعنته عالمة فلا شيء لها وعليها
الحذر لآزنا ولها أرض البكرة في مقابلة ما ذهب من بدنها ولو ادعت الإكراه وأنكر صدق بيمينه
على المعقد وكان يشغل المسجد ونحوه بامتنعة أمافواتها كان يجبس حرا أو امرأة أو يمنع
الناس المسجد ونحوه بلا اشتغال بامتنعة فلا تضمن به لأنم لا تدخل تحت البيع بخلاف ماله
شغل المسجد ونحوه بامتنعة فيضمن أجره مثله وكذا لو شغل موضع ما منه مع منع الناس منه
فيضمن أجره الجميع وخرج بما يؤجر مالا تصح إجارته ككونه غير مال ككلب وخنزير أو
لكونه محرما كآلاته وأواني ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعته إذا أجره له بالمعنى مع
زيادة (قوله الذين لا يصح السلم فيهما) كالأغالية والمجرون وما دخلته النار لأحاطته وغير ذلك
مما مر (قوله من القيمة والأرض) أي قيمة الرقيق وأرض الجنابة فإذا كانت قيمته خمسمائة
وأرض الجنابة أربع مائة لزمه الأربع مائة وعكسه بعكسه وانما ضمنه السيد لأنه قوت متعلق
الجنابة وهو رقبة الرقيق (قوله إذا أنتفد) أي السيد عبده الجاني وهو قيد لضمانه بأقل
الأمرين أمالوا ثلاثة أجنبي فإنه يضمنه بالقيمة فقط أو لم يتلف بان كان باقيا فلا سيد فدأوه بأقل
الأمرين أيضا لا يقال إن الضمان بأقل الأمرين لا يختص حينئذ بالتلف السيد لوجوده في صورة
الفداء المذكورة لا نأقول لا ضمان فيما لان الضمان الإلزام ولا الإلزام في تلك الصورة فالضمان
بأقل الأمرين خاص بتلف السيد دون متلف غيره ودون ما إذا لم يتلف بان كان باقيا خلافا لما
يقيد كلام قل (قوله بغير ذلك) أي المذكور من المثل والقيمة وأقل الأمرين (قوله المبيع
يبدل البائع) أي لأنه قبل القبض من ضمانه ومثل ذلك ماله كان يبدل المشتري والخيار للبائع
وحدده فإنه من ضمانه أيضا لكن يرجع على المشتري بالبدل الشرعي ويدفع له الثمن وقوله فإنه
أي البائع وضمير يضمنه للمبيع (قوله وابن المصراة) المصراة ليست بقيد بل المراد كل حيوان
ما كول فيه ابن وإن لم يوجد نصرية (قوله والمهرير) الزوج) كان أصدقه أداية وأتلفه أقبيل
أن يقبضها لها (قوله وجنين الأمة) المراد به الجنين الرقيق ولو من حرة أمال الحرة ولو من أمة

(قوله قيمته) لعله غمها كما يأتي
في المصنف (قوله تلف) أي
يتعد (قوله وبالفقرتين)
لعله وبالأصاين

بعشر قيمته أو زاد الأصل
نوعا خامسا وهو الضمان
بأكثر الأمرين مع ثلاثة
مواضع في النوع الثالث
والمعروف خلاف ذلك كما
يفتت في شرحه (وقد يضمن
الشيء بشيئين) وذلك في
ثلاث صور (فيما لو قتل
محرم صيدا بمخلو كانه
يضمنه) (بالجزء الملقى الله)
تعالى (وبالقيمة لمالكه
وفيما لو جنى المغصوب في
يد الغاصب ثم تلف عذره)
قانه (يضمن للمجنى عليه
أقل الأمرين من قيمته
والأرش) لأن الأقل أن
كان القيمة فهو الذي دخل
في ضمانه أو الأرش فهو
الذي وجب (و) يضمن
(لأمالك قيمته) كسائر
الاعيان المغصوبة (وفيما
لو وطئ زوجة أصله أو
فرعه بشبهة) قانه (يغرم
مهرين) مهر الزوجة
بالشبهة ومهر الأصل أو
فرعه (بعد الدخول) لأنه
قوت عليه البضع بعد أن
لزمه جميع المهر (و) يغرم
(مهر) للزوجة كغيرها
(ونصفا) لأصله أو فرعه
(قوله) أي قبل الدخول لأنه

فيضمن بالفرقة وأما جني غيرهما من الحيوانات فيضمن بما نقص من قيمة أمه (قوله بعشر
قيمتها) أي أقصى قيمتها من وقت الجنابة إلى وقت الالتقاء (قوله وزاد الأصل نوعا خامسا) على
الأربعة المذكورة في المتن وذكر في النوع الخامس ضمان الملتقط إذا باع اللقطة ثم ظهر
مالكها أو المعتد أنه يضمن قيمته إلا الأكثر من القيمة والنسب وضمان الوكيل إذا تعدى ثم باع فإن
يضمه صحيح ويضمن بالثمن على المعتد لا الأكثر منه والقيمة (قوله مع ثلاثة مواضع) أي مع
زيادة ثلاثة مواضع في النوع الثالث المذكور وهذا في المتن وهو الضمان بأقل الأمرين فتكون
امثلة أربعة وتلك المواضع الثلاثة هي ما إذا تلف المهر فانه يضمن بقيمته على المرتين
مطلقا على المعتد لا بالأقل منها والدين وما إذا باع الضامن لصاحب الدين شيئا يدينه فان المضمون
عنه حينئذ يغرم الدين مطلقا على المعتد لا أقل الأمرين منه والقيمة وما إذا أتت المرأة مسلة فلا
يغرم ثمن زوجها على الصحيح بل يندب وعليه فالمضمون على المعتد مهر مناهها على المسلمين لا أقل
الأمرين منه ومما يندب الزوج لها (قوله خلاف ذلك) أي الزيادة في فهم ما ضمه فثان (قوله وقد
يضمن الشيء) لم يقل المال كما تقدم له لأن كلامه هنا في الأعم من ذلك بقوله يندب كره مسئلة الوطء
(قوله بشيئين) أي المثل والقيمة (قوله قتل محرم) أي أو حلال في الحرم (قوله صيدا بمخلو كانه
كنهامة وغزال وقد ألف في ذلك ابن الوردي في غير الهمجية بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصاين قد اشترعا
قايض ثمن برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معها
ومراده بالشرع الضمان في تلك المسئلة وبالفقرتين القيمة والمثل واجابه بعضهم بقوله
جواب هذا ان شخصا محرما * أعاره الحلال صيدا فاقنه
أقبضه أيام ثم بعد ذلك * قد ألتف المحرم هذا فاقنه
فيضمن القيمة حقا لا لذي * أعاره والمثل لله معها

(قوله يضمنه بالجزء الملقى الله الخ) لو تعدد المحرم لم يتعدد الجزاء بل الواجب جزء واحد على
الجميع كالقيمة بخلاف ما لو اشترك جماعة في القتل فعلى كل واحد كفارة والفرق أن الكفارة
بدل عن القتل والجزء يعدل عن المصيد لا عن الصيد والمصيد واحد فتأمل اه شوبري (قوله
وفيما لو جنى المغصوب الخ) وفي عكس ذلك وهو ما لو جنى على العبد المغصوب في يد الغاصب
فإن فاقص صيدا من قاتله لا يبرأ الغاصب على المعتد (قوله ويضمن لأمالك قيمته) أي
أقصى قيمته وقوله كسائر الاعيان أي المغصوبة كما في بعض النسخ (قوله بشبهة) أي من مافاته
ينسخ النكاح حينئذ فيقوت البضع على الفرع أو الأصل أمالو كانت الشبهة من افتق فلا
يغرم الأمهرا واحد إلا للزوج لعدم انقاسخ النكاح إذ وطئ الزنا لا يوجب فسخه أو كانت
منه فقط فلا يغرم الأمهرا واحد إلا للزوج لا لهما إذ لا مهر ابني أي لرائية أو لم تكن من واحد
منهما فلا مهر أصلا لعدم الانقاسخ وكونه رائية (قوله مهرين) أي مهرى مناهها ولا نظر
للمسمى في العقد الأول اه قل (قوله كغيرها) أي كما لو وطئ غير من زوجة فان لها المهر إذا
كانت الشبهة منها أيضا (قوله خاتمة) القصده منها تقييدها بما تقدم من كون المثل يضمن بمثله كأنه
قال محمل ذلك ان بقي المثل قيمة ولو قليلة فان لم يكن له ذلك ضمن بقيمته ولا بد من قبضه أيضا وهو

أن لا يكون انقله لحل الغصب مؤنة والاضمن بقيته جعل الذلف فلو نقل المالك برا من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه ما ملكه به بمصر فانه يلزمه قيمته بمكة سواء نقل من مكان الغصب وهو مكة في المثال أم لا فلا يطالب الغاصب بالمثل وليس له تكليف المالك قبول عين المثل لما في ذلك من الضرر والمراد بالمؤنة أجرة النقل لا ارتفاع الاسعار كما اعقده شيخنا عطية تبعاً للشيخ سلطان في حواشي المنهج (قوله عن أن يكون له قيمة) أي أصلاً ولو تافهة كما أشار إليه بقوله وأما رخصه فلا ينقله الى القيمة (قوله أو جذا) بجيم مفتوحة وميم ساكنة ودال مهملة وهو شئ يؤخذ من النخل ينقع في تبريد المساق من الصيف أما زمن الشتاء فلا ينفع له لكثرة (قوله فانه يغرم القيمة) أي في المنازعة والصيف (نقمة) لو صار المثل متقوماً ومثلياً والمتقوم مثلياً كجمل الدقيق خبزاً أو السمسم شعيراً أو الشاة لحاشم تلف ضعفه بمثله إلا أن يكون المثل الآخر في الثاني أكثر قيمة والقيمة في الأخيرين أكثر فانه يضمن به في الثاني وبقيته في الأخيرين فعلم أنه لو غصب صاع بر قيمته درهم قطعته فصارت قيمته درهم وسدساً فخره فصارت درهماً وثلاثاً وأكاه لزمه درهم وثلاث وكيفية الدعوى أن يقول أستحق عليه درهماً وثلاثاً فخرج بتم تلف ماله لو كان باذياً فانه يجب رده مع ارش النقص إن كان الملو غصب شاة وذبحها وجب ردها ولو بعد طبخها أمالو صار المتقوم متقوماً كجعله الهريس خبزاً فانه يضمن بأقصى قيمه وأما تمثيل ذلك في شرح المنهج بقوله كأنه نحاس صبيغ منه حلبي فهو مبني على ضعف من أن ذلك يضمن بقيته والمعقد أن النحاس يضمن بوزنه لانه مثلي وأجرة الصنعة تضمن بالقيمة بقدر البلد وإن أعاد ملكه كان عليه هذا إن لم تكن الصنعة محترمة والأفلا تضمن ولو بذر على بذر غيره فإن كان من جنسه ونوعه ملكه وغرم للأول مثله ويصدق بيمينه في قدره لانه غارم وصيرورته كالتلف ولزمه أيضاً أجرة الأرض هذا إذا عديم مستولياً على الأرض وما فيها وإلا كان بينهما أو كان من غير جنسه كأنه شرب يكتن فيه ولو غصب خيطاً وخط به وجب نزع ورده إن لم يمل ويمتنع نزع من حيوان محترم ولو غير آدمي مع خوف مبيع قيمه ويضمنه فإن خط به لا أدى بأذنه فالقرار عليه فينزع من ميت ونحو زان محصن ومحارب وفروع الباب كثيرة والله تعالى أعلم

(باب اللقطة)

من اللقط وهو الأخذ ومثله اللقطة ولما كان فيها الاستيلاء على حق الغير بغير إذنه ذكرت عقب الغصب وإن كان الاستيلاء فيها جائزاً وفيه حراماً فهي كاستئثاره منه وفي اللقطة معنى الأمانة والولاية من حيث أن الملقط أمين فيما اللقطة والشرع ولا يحفظه كالمولى في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث أن له التملك بعد التعريف فالأمانة والولاية في الابتداء ولا اكتساب في الانتهاء والمغلب منهما الثاني لصحة لقط الصبي والجنون وليس من أهل الولاية ويندب الاسماد به مع تعريف شئ من اللقطة ويسن اللقط لوائق بأمانته لما فيه من البريل يكره تركه ويجب أن لم يكن ثم غيره ولو تركه تلفت اللقطة قياساً على الوديعة بل أولى لأن مالها موجود بخلاف ما هنا قاله مـ ويكره لفاسق لئلا تدعوه نفسه الى الخيانة ويباح لمن لم يثق بأمانته نفسه في المستقبل ويحرم لقاصد الخيانة (قوله وهي لغة الشئ الملقوط) وقال الخليل هي بالاسكان كذلك وبالفتح الشخص الملقط قال ابن بري وهو الصواب لأن الفعل بالاسكان

لو خرج عن أن يكون له قيمة
كأن غصب ما بمقارة

فطالب به به على شرط نهر

ونحوه أو جذا في الصيف

فطالب به في الشتاء فانه

يغرم القيمة وأما رخصه

فلا ينقله الى القيمة

(باب اللقطة)

بضم اللام وفتح القاف

واسكانها وهي لغة الشئ

الملقوط

للمفعول كالضكة والتحرير للمفعول نادرا زى (قوله ما وجد) عبر عما التى لما لا يعقل
تغليباً له لكثرته على من يعقل وهو شامل للمال والاختصاص ولا فرق في المال بين الحيوان
وغيره ولا في الحيوان بين المالك كقول وغيره ولا بين الممتنع من صفات السباع وغيره ولا في غيره بين
ما يسرع اليه الفساد وغيره وقوله ضائع أى بسقوط أو غفلة وقوله محترم مخرج به النجاسة وما
الحربى والكتاب العقور وقوله غير محترم مستغنى عنه بقوله ضائع فكان الاولى اسقاطه ولذا
لم يذكره في شرح المنهج وزاد مرقبداً وهو محمل غير محمول لاخراج ما وجد في محمول فلم يذى البس
فان لم يدعه فلن لا قبله الى المحيى ثم يكون لقطه نعم ما وجد بدار حرب ليس به مسلم وقد دخلها
بغير أمان غنمة أو به فاقطة وما ألقاه بخوريج أو هارب لا يعرفه بخودره أو حجره وودائع مات
عنه امورته ولا يعرف مالها فان ذلك ليس لقطه بل مال ضائع أمره الى الامام فيحفظه أو غنمه
ان رأى يبعه أو يقرضه لبيت المال الى ظهور مالكة ان توقعه والاصرف المصارف بيت المال
فان لم يكن حاكم أو كان جائراً فلن هو يبيده أن يتصرف فيه بنفسه وله الاخذ من ذلك ان كان له
استحقاق في بيت المال واذا ظهر مالكة وجب دفعه له ولو بعد سنين ولا رجوع عليه بنفقته ومثل
ماتاقية نحو الرخ ماتاقية البحار الى السواحل من أموال الغرق وما يوجد من الامتعة
والمصاغ في عيش السدا والغراب ونحوهما فأمروا لبيت المال كما استقر به عيش وكذا اجل
أنفله الجمل فتركه مالكة في البرية فالامر في ذلك لبيت المال ولا رجوع على مالكة بما أنفق عليه
الا اذا أنفقوا بالحق كما رأيتهم عند دفعه أو نواله عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير قادر
وقال مالك في الجمل المذكور يرجع على مالكة بالثقة وقال أحمد والليث مالكة من أخذه
(قوله ولا تمتنع بقوته) الاولى اسقاطه اذا تمتنع المذكور انما تمتنع التقاطه للقلل في غير
زمن نهب بخلافه للحفظ وللقلل زمن النهب فهو من جلة اللقطة الصادق به التعريف الآن
يكون كلامه في اللقطة التى يأتى فيها جميع الاحكام التى من جلتها القليل مطلقاً وفيه نظر بل
كلامه في مطلق اللقطة أعم من أن تكون مملوطة للحفظ أو للقلل فالاولى اسقاط ما ذكر ولذا
لم يذكره في شرح المنهج ولا فى م (قوله ولا يعرف الواجد مستغنى) خرج ما لو عرف فيجب
رد له (قوله الجاهل) بضم الجيم وفتح الهاء نسبة بلهينة قبيلة مشهورة (قوله أن رجلاً) هو
بلال المؤذن سأل عن ثلاثة أشياء ويقاس بها غيرها (قوله والورق) بكسر الراء المهملة أى
الفضة (قوله اعرف الخ) معرفة ذلك سنة على المعتد ان لم يرد مالها فان أراد فلا وجه
وجوبها ليعلم ما يرد مالها كذا لو ظهر قاله م (قوله عفاصها) أى وعاءها من جلد أو خرقه أو
غيرهما وقوله وو كاهها بكسر الواو ومدود أى خيطها المشدود به ويطلق أيضاً بطريق
الاشتراك على الجلد الذى يلبس رأس القارورة كما هو ظاهر عبارة القاموس (قوله ثم عرفها)
أى وجوبها سواء قصد باقطة الحفظ أو التملك فان عرفها سنة للحفظ ثم أراد التملك وجب عليه
أن يعرفها سنة أخرى وأشار بتم الى عدم وجوب فوربه التعريف (قوله سنة) أى تحديد امن
وقت التعريف كما سياتى (قوله فان لم تعرف) باباء المفعول أى اللقطة أى لم يعرفها احد
أولف اعل والمفعول محذوف أى فان لم تعرف صاحبها (قوله فاستغنى عنها) السبب والماء فاندتان
أى انفقها بعد التملك فهو عطف على مقدراى فملكها ثم انفقها وتكون مضعونة عليك على

وشرباً ما وجد من حق
ضائع محترم ضابط
ولا تمتنع بقوته ولا يعرف
الواجد مستغنى والاصل
فيما قبل الاجماع خبر
الصحابين عن زيد بن خالد
الجهني أن رجلاً سأل
النبي صلى الله عليه وسلم
عن لقطة الذهب والورق
فقال اعرف عفاصها
وكانها تم عرفها سنة فان
لم تعرف فاستغنى عنها

ولتكن وديعة عندك فان

جامعها يوم من الدهر
فادها اليه والافسانك بها
وسأله عن ضالة الابل فقال
مالك ولها دعها فان معها
حذاءها وسفاهها ترد
الماء وتاكل الشجر حتى
يلقاها ربه وسأله عن
الشاة فقال خذها فانما
هي لك أو لاختك أو للذئب
وأركانها لثة التقاط
وملته قط واقطعة بمعنى الشيء
الملتقط ثم (هي) بمـ هذا
المعنى (أنواع) تسعة
(أحدها حيوان وجمده
في عمارة يحل التقاطه
و يعرفه سنة فان ظهر
ماله) قبل فراغ
التعريف أو بعده وهو
باق فهو له (والا) أي وان
لم يظهر مالكم (فالمك) ان
كان مالا ونقل الاختصاص
اليه ان كان غير مال ككلب
بعد التعريف

(قوله مكاف) تقدم له
ما يفيد خلافا له الآن
يحمل ما هنا على اللقطة
بمعنى الاقبط وفي قول
يحرم على الفاسق أخذه
للحفظ ويكره له أخذه
للملك ثم قال وسياقي في
كلامه أنه مسلم الخ وكتب
عليه أن هذه شروط في
الاتقاط للحفظ لانه يصح
التقاط الصبي لقوله في
الخبر السابق والافسانك بها

حدا ضرب بعصا الحجر فأنجرت أي فضربت فأنجرت وتسمى هذه الفاء فاء الفصيحة
لا فصاحها أي دلالتها على جملته يتوقف صحة الكلام عليها وقوله ولتكن وديعة عندك أي ان
لم تنفقها بعد التملك أما إذا أنفقتها بعد فهي مضمونة كما مر وقوله فان جامعها تفريع على
الشقين أي سواء أنفقتها أم لم تنفقها أو قوله فادها اليه أي ان بقيت عندك والاقبدها الشرعي
من مثل أوقية وقوله والأي وان لم يجزئ فشانك أي الزم شأنك فهو منصوب على الاغراء أي
الزم حالتك الأولى من الحفظ أو التملك مع انفاقها وكونها في ذمتك فاصدا ردها هذا ظاهر
الحديث وسياقي يستدل بذلك على التملك فقط (قوله مالك ولها) ما يستدل أولك خبر وهو
استفهام انكارى وقوله دعها أي اتركها وقوله ~~خذها~~ كسر الحاء المهملة وفتح الذال
المججمة والمدأى خفيها الذي تمسك عليه وسفاهها أي بطنها وقوله ترد الماء وتاكل الشجر أي
في بطنها بسبب حذائها وقوله حتى يلقاها ربه أي صاحبها وهو غاية لتدوينا كل (قوله وسأله
عن الشاة الخ) وقاس الشافعي عليه العجل والقمل ونحوهما مما لا يمتنع من صفار السباع
قاله زى وقد تقدم (قوله فانما هي لك) أي ان أخذتها ولم يظهر مالكمها أو لاختك أي ملتقط
آخر أو مالكمها على تقدير ظهوره وقوله أو للذئب أي ان تركتها ولم تأخذها أنت ولا غيرك
(قوله واركانها) أي اللقطة بالمعنى الشرعي وهو الاخذ المستجمع للشروط واللقطة فيما يأتي
بمعنى الشيء الملقوط فلم يلزم جعل الشيء ركنا لنفسه وقوله التقاط أي اخذ مطلقا وتقدم أنه
يعتبر به الاحكام الخمسة (قوله وملتقط) بكسر القاف وسياقي في كلامه ما يعلم منه انه مسلم
مكلف عدل حر غير مجبور عليه بسفه اهـ (قوله بهذا المعنى) أي بمعنى الشيء الملتقط ومراده
به ما يشمله مع عوارضه اذ غالب الانواع الاكثية احوال للملتقط لانواع ذاتية وذلك كقوله
الرابع ان يجد اللقطة بحرم مكة فان وجودها بذلك حال من احوال الانواع آخر مغاير لما قبله
اذ لا يخرج عن كونها حيوانا وغيره مما ذكره في الانواع السابقة وهكذا (قوله حيوان الخ)
حاصل ما فيه انه اما ان يكون ممنوعا من صفار السباع أو لا وعلى كل اما ان يكون بعمران
أو مفارزة وعلى كل اما ان يكون آمن أو نهيب وعلى كل اما ان يلقطه للحفظ أو للقتل
فالجملة ست عشرة صورة وان اعتبرت احواله باعتبار ما يفعل فيه زادت الصور فان كان
بالعمارة جازا لقطه مطلقا ممنوعا أم لا للحفظ أو للقتل زمن آمن أو نهيب وان كان بمفازة وكان غير
ممنوع جازا لقطه للحفظ والقتل أو ممنوعا جازا للحفظ فقط الا زمن نهيب فيجوز للملك ايضا والحيوان
شامل للرقيق غير المميز لا يقال انه متم تارة جعله لقطه وتارة جعله لقطيطا فأى فرق بين الهلين
لاناقول الفرق بينهما ما انه يجمع في اخذه الجهتان ويختلفان بالاعتبار فهو لقطه من حيث
كونه مالا فيجوز فيه احكامها بهذا الاعتبار واقبط من حيث كونه نقصا انسانية ضائعة
فتجوز فيها احكامها كذلك والاقرب ان البعض الذي لا يميز يجوز التقاطه ايضا (قوله يحل)
أي يجوز التقاطه مطلقا كما مر (قوله ويعرفه سنة) أي ما لم يغلب على ظنه ان السلطان يأخذه
والامتنع عليه التعريف ويكون امانة في يده ابد او يمتنع الاثم ادعاه حبيته قاله زى
(قوله وهو باق) فان تلف غرم بدله الشرعي كما مر (قوله ونقل) عطف على تملك وقوله بهـ
التعريف راجع لكل منهما وقوله ككلب المكاف استقصائية اذ المراد به غير العقور اما
العقور والخنزير فليس بمكاف (قوله ابقوله في الخبر السابق الخ) تقدم ان المراد بقوله فشانك

(بالقسط) لانه قلبك مال

يبدل فكان كالشعة واشارة
الاخر من المفهمة كالقسط
(وكذا) يحل التقاطه ان
وجده (بمازلة وهو غير ممتنع
من صغار السباع) كشاة
ويحل للخبر السابق وصيانة
له عن الخونة والسباع
(والا) أي وان كان ممتنعا
من ذلك بقوة كغيره وقرص
أو بعدد أو كثر وبطبي
أو بطيران كحمام (فيحل
التقاطه للحفظ) صيانة له
عن الخونة لا للثقل أقوله
في الحسب في ضالة الابل
دعها وقيس بها ما في معناها
نعم ان وجد في زمن نهب
جاز التقاطه للثقل أيضا
والمراد بالعمارة الشارع
والمسجد ونحوهما لانها
مع الموات محل القطة
واعلم ان مائة قط المأكول
للكل ان شاء عرفه ثم غلبه
كما هو وان شاع به باذن
الحاكم ان وجد

(قوله أنه يكون لقطة)
المعتمد أنه يعطى له قهرا ولو
تساه وكذا ما يأتي به
(قوله أي الحيوان المأكول
سواء الخ) يريد أن معنى
قوله للثقل أي الجائر فيه
الثقل بان لا يكون ممتنعا
الى آخر ما مر فيم ما لقطه
لحفظه ابتداء وما لقطه
للكل ابتداء فانه قد يقع ما يقال

كيف هذا التعميم مع قول الشارح للثقل تأمل

بما في الحفظ والتملك وحينئذ لا يدل على خصوص الثقل الذي ادعاه هنا وأيضا فالخبر وارد في
لقطة الذهب والفضة وآل كلام هذا في لقطة الحيوان الآن يقال هو مقيس على ذلك (قوله
بالقسط) هو المعتمد وقيل تكفي النية وقيل يكفي مضي المدة (قوله لانه) أي ثقل اللقطة بعد
التعريف وقوله ثقلك مال الاولي ثقلك وبعد ذلك نفي كلامه قصورا عدم شموله للاختصاص
الآن يقال اقتصر على المال لانه الاصل أي الكثير والغالب (قوله يبدل) أي اذا وجد المالك
والا فالبديل غير واجب عند الثقل (قوله المفهمة) بالرفع صفة الاشارة (قوله وكذا الخ) انما
فصله بكذا لانه محل التفصيل كما مر (قوله يحل التقاطه) أي الحيوان للحفظ أو الثقل فمن
أمن أو نهب وهذا انصرح بوجه الشبه وفيه قصورا عدم شموله للتعريف سنة المذكور في
المتن الآن يقال ان الالتقاط مستلزم له فلا حاجة للتصريح به (قوله بمازلة) وهي الماهلكة
سميت بذلك على القاب تقاؤلا بالقوز بالنجاة منها اه أفاده في شرح المنهج (قوله من صغار
السباع) كذئب وغرور وفهدا ما بكار السباع فلا يمنع شي منها من الحيوانات وقوله كشاة مثال
للحيوان الذي لا يمنع من ذلك (قوله للخبر السابق) أي انما هو قياسا لان الجهل لم يستل عنه فيه
(قوله عن الخونة) بفتح الخاء والواو جمع خائن قال في الخلاء صفة وشاع نحو كامل وكلمه (قوله
أو بعدد) أي جرى (قوله كحمام) اسم للذكور والانتى وهو كما مر كل ما عب وهو كحمام وقري
(قوله لا للثقل) أي يحرم اخذه بقصد الثقل أم لا وأطلق فالظاهر عدم حرمة كما يؤخذ من
قول المنهاج ويحرم التقاطه للثقل فان التبادر من ذلك أنه لا يحرم الاعتد بقصد الثقل
والا اقال ويحرم التقاطه للحفظ قال في شرح المنهج فن أخذه للثقل ضمنه ويبرأ من الضمان
بدفعه الى القاضي ليرد الى موضعه اه (قوله ما في معناها) من كل ممتنع مما مر (قوله جاز
التقاطه) أي ولولا ذلك حاد على المعتمد وقيل لا يجوز ذلك الا للقاضي أو نائبه لانه ولاية على
أموال الغائبين بخلاف الاحاد فانهم لا ولاية لهم على مال الغير ولا يلزم القاضي أو نائبه ذلك
وان خشي ضياعه اه أفاده مر (قوله ونحوهما) كالأدريس والربط فان وجد في ملك
شخص فله وان لم يدعه فلاذى اليد قبله وهكذا حتى ينتهي للمحبي فان لم يدعه فلقطة كما تقدم
عن مر وظاهره أنه يكون لقطة بمجرد دعواه وقال سم لا بد من نفيه ذلك عن نفسه ولو
وجد رهما في بيته ولم يدرا أهوله أو لمن دخل بيته فعليه تعريضه لمن يدخل بيته كالأقطة (قوله
لانها) أي هذه المذكورات مع الموات أي الأرض التي لا مال لها من العمارة وحينئذ فالمراد
بها ما عدا المفازة وملك الغير (قوله واعلم أن ملقط المأكول) أي الحيوان المأكول سواء
لقطه للحفظ أو للثقل وما تقدم من التفصيل يجري في الحيوان المأكول وغيره ثم يزيد المأكول
بالتفصيل المذكور هنا وحاصله جواز ثلاث خصال فيه ان كان بالمفازة وخصمته ان كان
بالعمارة وقوله كما مر أي في قوله فان وجد مال كالحل وانما أعادها هذا لاجل ضبط أقسامه
وجمع بعضها مع بعض (قوله وان شاع به) أي كما سبى باني وليس له ان يستقرض شيئا فشيئا
على المالك وله أن يوجره بما ينفق عليه منه وان باعه بعد الثقل ثم ظهر مال كفي في زمن الخيار
فان كان الخيار للبايع وحده فلامالك الفسخ لبقاء ملك الملقط فيكون للمالك الاصل نقضه
وأخذ ملكه أو للمشتري فليس له ذلك لانه قطع ملك البائع واتقاه للمشتري فيستقر البديل
في ذمة الملقط أو له ما فوقه وهذا هو الراجح في ذلك (قوله ان وجد) أي الحاكوم ولم

يخفف عليه منه (قوله وعرف المبيع) أي لا الثمن إذا فائدة في تعريفه وعطف قوله وعرف
 بالواو دون ثم إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون التعريف قبل البيع أو بعده (قوله وان شاء
 تملك في الحال) ويفرق بينه وبين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لانهما بأن البيع فيه رعاية
 مصلحة المالك وهي منوطة بنظر الحاكم ولا كذلك التملك فان المصلحة الناجزة فيه لا ملقطة فقط
 فلم يتوقف على نظر الحاكم (قوله وأكله) الأولى التعبير بتم اذ لا يجوز أكله قبل تملكه (قوله
 وغرم قيمته) أي الحيوان الذي أكله والمعتبر قيمته يوم التملك لا يوم الأكل وقوله ان ظهر قيد
 في قوله غرم (قوله محله) أي الامر الثالث وهو تملكه وأكله في الحال وليس راجعاً لادامور
 الثلاثة لان الأولين يجريان فيما اذا وجد به عمارة أيضاً (قوله ويشق نقله الى العمارة الخ)
 والخصلة الأولى من الثلاث عند استوائهما في الاحتياطية أولى من الثانية لحفظ العين به على
 مال كهاو الثانية أولى من الثالثة لتوقف استباحة الثمن على التعريف وزاد الماوردي خصلة
 رابعة وهي أن يملك في الحال ليستبقية حيواناً أو نفساً قال لانهما استباح تملكه مع
 استهلاكه فالأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه ولو كان الحيوان غيراً كقول كالجش فقيمه
 الخصالتان الأولى وليان دون الثالثة لعدم جواز أكله ثم فيه الخصلة التي زادها الماوردي على
 المعتمد وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالانفاق عليه فذا لوان أراد الرجوع فليستحق
 باذن الحاكم فان لم يجد له أشهد فان تعذر عليه الأشهاد فلا رجوع له لان تعذر ذلك فادرر ويؤخذ
 من ذلك أنه لو كان بمفازة رجع وان لم يشهد لان تعذره حينئذ غير نادر ثم ان موثة التعريف
 على اللاقط ان التملك للملك وان لم يملك ولو بعد اقطعه للحفظ أو مطلقاً فان التملك للحفظ أو
 مطلقاً فعلى بيت المال أو على المالك بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقرضها على المالك من
 اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رأى كافي هرب الجمال
 وهذا في غير المحجور عليه أما هو فلا تؤخذ موثة التعريف من ماله بل ان رأى وليه تملك اللقطة
 لمراجع الحاكم لم يبيع جزأ منها وان كانت حيواناً بخلاف النفقة أو يقتصر من ماله أفاده في
 شرح المنهج بزيادة (قوله بخلاف ماله ووجد به عمارة) أي فليس له فيه الامر الثالث بل يخبر فيه
 بين الأولين فقط ومثله غير المالك كقول كاي لم يما يان (قوله ولا يجب بعداً كله تعريفه) أي
 مادام في المفازة فان رجع الى العمران وجب التعريف على المعتمد وعلى ذلك يحصل كلام
 الامام (قوله على الظاهر للامام) أي بناء على القول الظاهر له لكن في نظير ما نحن فيه وهو
 القسم الثالث الذي يخشى فساد أي في قياس الحيوان على ذلك وقوله لما يأتي أي من التعليل
 (قوله فهو كالاول) أي وهو الحيوان (قوله فان ظهر ماله) أي أعطاه له الجواب الشرط
 محذوف بقرينة المقابلة (قوله الى آخر ما مر) أي وهو تملك الثمن فقط لا الخصلة الأخيرة ولذا
 قال مما يمكن اتيانه هذا لعدم امكان الأكل في نحو الحديد (قوله كهريسة ورطب) عند المثال
 إشارة الى أنه لا فرق بين المتقوم كالهريسة والمثل كالرطب (قوله فيخير الخ) التخيير ليس
 بحسب التشبه بل بحسب المصلحة لانه يجب عليه الاحتياط للمالك وعبارة مر ويتعين فعل
 الاحتياط منهم او الاقرب أنه لا يستقل بفعل الاحتياط في ظنه بل يرجع الحاكم ويمتنع امساكه
 لتعذره اه باختصار (قوله بين أكله) أي لا فرق في ذلك بين المفازة والعمران اسرعة فساد

والافاستة لالا وحفظ ثمنه
 وعرف المبيع ثم تملك الثمن
 وان شاء تملكه في الحال
 وأكله وغرم قيمته ان ظهر
 ماله لكن محله اذا
 وجد به عمارة لانه قد لا يجد
 فيها من يشتريه ويشق نقله
 الى العمارة بخلاف ماله
 ووجد به عمارة ولا يجب
 بعداً كله تعريفه على
 الظاهر للامام في وجهين
 لما يأتي عنه (الثاني غير
 حيوان لا يخشى فساد)
 كحديد ونحاس (فهو
 كالاول) من الانواع في
 أنه ان وجد به عمارة
 أو مفازة عرفه سنة فان
 ظهر ماله والا فملكه
 وان شاء باعه وحفظ ثمنه
 الى آخر ما مر مما يمكن
 اتيانه هنا (الثالث) غير
 حيوان (يخشى فساد)
 كهريسة ورطب لا يتقرر
 (فيخير) ملقطه (بين
 أكله)

متملكا له ويغرم قيمته (و) بين (بيعه) ويعرفه بعد بيعه امتملك عنه بعد التعريف (فان ظهر مالكة أعطاه قيمته) ان اكله (أو غنمه) ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان أحدهما في العمارة وجوبه وفي المفاضة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظر أما اذا كان الرطب يتقر فان كانت الغبطة في بيعه بيع أو تهره وتبرع به الواجد تهره لا يبيع به التمهير الباقي حفظا وفارق الحيوان حيث يباع كله لان نفقة الحيوان تتكرر فيؤدي الى أن يأكل نفسه هذا كله اذا وجد في غير الحرم بقريته قولي (الرابع) ان يجزأ القطعة بحرم مكة قبل تقطعها للحفظ (لا للملك (ويجب تعريفها) ظهر الصحاح ان هذا البلد حرمه الله لا بالتقطيع قطعه الامن عرفها وفي رواية للصارى لا يحل لقطعة الامتداد أي لمعرف والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعله مثابة للناس وأمناء يعودون اليه فرجاء يعود ما اليها أو يبعث في طائها ويلزم الملتقط الاقامة لتعريفها

بجلاف الحيوان لما كوله وعبارة المنهج فله الاخيرتان وان وجد به عمران اه وأشار بالغاية لرد قول ضعيف حكاه في المنهج فائدة ان وجدته في عمران وجب البيع لغيره وامتنع الاكل نظير ما مر في الحيوان وقرئ الاقول بان هذا يفسد قبل وجود مشتر (قوله متملكا) ظاهر ذلك أنه يأكله أو يأخذ منه مع ان القلبي سابق على الاكل الا أن يجعل حالا ماضية فان أكله قبل القلبي صار غاصبا يلزمه أقصى القيم ولا بد في التملك من اللفظ فلا تكتفي النية كما مر (قوله ويغرم قيمته) الاولى أن يقول بطله لان الرطب مملوك الى الأذن يقال أطلق القيمة وأراد البطل الشامل للمملوك من قبيل إطلاق اسم الجزئي وإرادة الكل وكذا قوله الثاني في المتن أعطاه قيمته (قوله وبين بيعه) أي باذن الحاكم ان وجدته ولم يتحقق منه والاستقلال به فيما يظهر اه مر (قوله وفيه نظر) أي بناء على أن معنى كلام الامام عدم وجوب التعريف بعد الاكل مطلقا أما لو حل على ما مر من أنه لا يجب مادام في المفاضة فاذا وصل الى العمران وجب فلا نظر في كلامه (قوله بيع) أي كاله وقوله أو تهره الخ لم يعلم من كلامه حكم استواء الامرين مع أن حكمه حكم ما اذا كانت الغبطة في تهره كما مر حبه في المنهج فكان الاولى أن يقول بطل قوله أو تهره والابان كانت الغبطة في تهره أو استوى الامر ان كان تبرع الخ وقوله الواجد ليس بتميم فكان الاولى اسقاطه وعبارته في المنهج وشرحه وان بقي بعلاج كرتب يتقر وبيعه أعبط باع باذن الحاكم ان وجدته والأي وان لم يكن بيعه أعبط بان كان تجزئة أعبط أو استوى الامر ان باع بعضه لعلاج باقية ان لم يتبرع به أي بعلاجه أي ان لم يتبرع به الواجد أو غيره ثم قال وقولي ان لم يتبرع به من زيادتي في استواء الامرين وإطلاق التبرع أولى من تقييده بالواجد اه فقد وقع هنا في مثل ما عترض به وجل من لا يسهو (قوله والا) أي وان لم يتبرع بتهره الواجد له على ما مر وليس له الاكل في الحال كما أفهمه كلامه وان خالف فيه بعض اصحاب قاله سم (قوله هذا كله) أي ما تقدم من جواز الالتماس للحفظ أو التملك على التفصيل المشار وهو دخول على المتن (قوله لا للملك) أي ولا بلا قصد شي فالتشرط قصد الحفظ فقط وعبارة المنهج وشرحه ولا يحل لقط حرم مكة الاحتفاظ فلا يحل ان لقط للملك أو أطلق والثانية من زيادتي اه (قوله لا يلتقط لقطته) أي لا يحل ذلك ولو كانت شيا حقيقا (قوله الا لمنشأ أي اعرف) اما الطالب فيقال له فاشد اه شورى (قوله والمعنى) أي معنى لمنشأ أي معرف أي ان وجوب التعريف على الدوام وقوله والأي وان لم نقل بوجوبه على الدوام بل قلنا بوجوبه سنة مثلا لم يصح لان سائر البلاد كذلك أي يجب التعريف فيها على الدوام بل سنة فاقبل على ما مر فلا تظهر فائدة التخصيص قال زى ايضا ذلك أنه لا فرق بين مكة وغيرها فاختبر أن لتطهر الانحل الا للتعريف ولم يوقت بزمان فدل على أن المراد تعريفها على الدوام فلا تملك وقال في غيرها عرفها سنة ثم شأنك بما لو كانت مكة كغيرها لم يكن للتخصيص فائدة فان غيرها لا يلتقط الا كذلك اه (قوله في ذلك) أي في وجوب التعريف على الدوام وقوله جعله أي حرم مكة (قوله منابه) أي مرجعها من تاب اذا رجع فقول الشارح يودون اليه تفسيره وأصل مثابة مثوبة مأول بالمثل والقلب وهي المثاب بمعنى واحد كالمقام والمقامة والهاء للامبالغة لكثر من يشوب اليه كما قالوا سارة لمن يكثر السير (قوله يعودون اليه) أي يأتونه ثم يرجعون الى أهلهم ثم يعودون اليه هم أو أمثالهم وبهذا فسر قوله تعالى واذهبنا البيت مثابة للناس أي مرجعها يشوب

اليه اعيان الزوار وأمنائهم وقبل المراد موضع قواب ينابون بحججه واعتماده وفي هذا دليل على الاعتناء منه سبحانه وتعالى بهذا البيت العظيم ولولم يكن له شرف الاضافته اياه لنفسه في قوله وطهر يتي الخ **لكن** في وهذه الاضافة هي التي اقتضت اقبال قلوب العالمين اليه وسلبت نفوسهم حباله وتشوقا الى رؤيته فهو المنة للمعجبين كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له حبا فلا الوصال يشفيهم ولا البعاد يسليهم كما قيل

أطوف به والنفس بعد مشوقة • اليه وهل بعد الطواف تدان
وأنت منه الركن اطلب برده • بقلبي من شوق ومن هيمان
فوالله ما ازداد الاصبابة • ولا القلب الا كثرة الخلقان

(قوله أو يدفعها الى الحماكم الخ) ويجري هذا التحصير في كل من التقط للعطف وان لم يكن بحرم مكة اه شوبري (قوله وخرج بزبادي الخ) لم يأخذ محترزا الحرم وهو الحل وعبارة مخرج بالخروج بالحرم الحل ولوعرفة ومضى ابراهيم كما صرح في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة اه ومثل عرفة منازل الحاج فهي غيرها بخلاف مزدلفة ومضى فانه ما من الحرم (قوله أن يجدها) أي أن يجدها المسلم لقطعة بدار كقولنا مسلم بها فهي غنمية فان وجدها كافر ملكها لان الكافر اذا استولى على كافر أو على ماله ما ملكه أو كان فيه مسلم فهي لقطعة (قوله بلاأمان) أي من أهلها الكفار (قوله فهي غنمية) أي حكمها حكم الغنمية لانه خاطر بنفسه ودخل بلاد الحرب (قوله مع لقيط الخ) في تسمية مامعه لقطعة مع الحكم بانها ملكه تجوز الا أن يقال سمها بذلك باعتبار الشق الثاني أعني قوله أو يجنبه أو مدفونة تحته الخ ولم يذكر معنى اللقيط ولا حكمه قال في المنهج وشرحه لقطعة فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه وان كان اللاقط ظاهرا اعدا له خوفا من أن يسترقه وفارق الاشهاد على لقطعة الاشارة بان الغرض منها المال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظ حرمة ونسبه فوجب الاشهاد عليه كافي النكاح وعلى مامعه تيماله وهو صغير أو مجنون منبوز لا كافل له معلوم ولو عمى في الحاجة الى التمسك واللاقط حر عدل ولو مستورا فلا لقطعة غيره لم يصح ان يملك لكا فراقط كافر ولو ازدحم أهلان للقطعة على لقيط قبل أخذه بأن قال كل منهما أنا آخذه عين الحماكم من يراه ولومن غيرهما أو بعده قدم سابق وان لقطعة معافى على فقير وعدل باطنا على مستور ثم ان استويا في الصفات وتشابها أقرع بينهما مائة نقله من بادية لقرية ومنهم ما يبدل لأكسبه ومن كل من بادية وقرية ويبدل لأكسبه وموته في ماله العام كوقف على اللقطي والوصية لهم أو الخاص كشياب عليه أو تحته أو دنانير كذلك وداره وفيه أو حده لا مال مدفون أو موضوع بقرية ثم في بيت المال ثم يقتصر عليه الحماكم ثم على موثر يناقضا بالاقاف واللاقطه استلالا بحفظ ماله وانما يؤمنه منه باذن حاكم ثم بآشهاد (قوله في ثيابه) كان الاولى أن يقول مشدودة عليه ليشمل طوقا أو قلادة في عنقه أو اسورة في يده أو خنطالا في رجله (قوله أو تحته) ظاهره أنه عطف على فوقه والاولى أن يكون كالذي بعلمه طوقا على مشدودة ليشمل ماله كانت غير منشورة وماله كانت مفروشة وماله كانت دابة هورا كب عليها ولو مع سائق وقائد وفيها نحو جبل مشدود يده أو يبدل اللقيط (قوله أو مهده) أي ما هو فيه وقوله فهي لقيط أي في الخمس مورد (قوله تحريف) أي من الكتاب

أو يدفعها الى الحماكم
وخرج بزبادي مكة حرم
المدينة فلا يأتى فيه ذلك كما
صرح به الدارمي والرويانى
(الخامس أن يجدها بدار
كفر) وقد دخلها بالأمان
(فهي غنمية تخمس وله
أربعة أخماسها) فان
دخلها بأمان فهي لقطعة
(السادس أن يجدها مع
لقيط مشدودة في ثيابه)
أو منشورة فوقه أو تحته
أو في جيبه أو مهده الذي
هو فيه (فهي للقيط) لان
له يدا واختصاصا كاملا كاف
والاصل الحرية مالم يعرف
غيرها (أو يجنبه) وتعبير
الاصل بقوله تحته تحريف

اللقيط فعيل بمعنى مفعول
فيكون جمعه لقطي بفتح
أوله مقصورا كقتل قال
في الخلاصة • فعلى لوصف
كقتيل وزمن • فتكذب
الفه ياء ولا يمد فتهمله قاله
نصر الهوري

فنسبته الى الاصل لا تناسب لاقتضاء كلامه أنها لقطعة - حيث قد مع انه الماقتط (قوله أو مدفونة
تحت) أي جعل لم يحكم على كونه دليل الاستدلال وان كان هناك ورقة مكتوب فيها أنه لم يتم لو
انصل بها خيط وربط بصوفه بقضى لهب الاسمان ان انضمت الورقة اليه (قوله كافي المكاف)
راجع اقوله أو مدفونة تحت فقط كما هو صريح كلام مروى لا يصح رجوعه اقوله أو يجنبه أيضا
لأن المكاف له رعاية فليس ما يجنبه لقطعة بخلاف الصبي (قوله كذا هو فيها) قال مروى يتردد
النظر فيما لو وجد على عتبة الدار كونه في هوائها والا قرب عدم الحكم بانها له لانه لا يسمى فيها
عرفا سيما ان كان بابها مقفولا بخلاف وجوده بسطحها الذي لا مصعد له منها لان هذا يسمى بها
عرفا ودخل تحت المكاف القرية والبيتان حيث جرت العادة بالسكنى فيه والافلاو كذا
الحانوت والخيمة واللامعة في المذكورات حكمها في الملك وعدمه اهملنا (قوله هو فيها) أي
وحده وحصة منها ان كان معه غيره بعد ذلك الغير (قوله فهي) أي التي يجنبه والمدفونة
تحت له أي للقطعة بالدار التي هو فيها المحكوم بانها له (قوله هديا) هو ما يساق للحرم تقريبا (قوله
وقت النحر) أي وهو وقت الاضحية وقوله لما كم أي ان وجوده وظاهر كلامه أن النحر واجب
عليه أو على الحاكم (قوله لعدم صحة التقاطه) وحيث قد قسمته بالقطعة من باب مجاز الاول
لانها تصير في المستقبل لقطعة لمن استخاضها منه على المعقد كما سيأتي (قوله كذا في الاصل الخ)
انما قال ذلك ليتبرأ من عهده لعدم صدق حد الغنمة عليه اذ هي المال المأخوذ من الكفار
بقتال او ايجاف فهو خيل مما هو لهم والموجود هنا مال المسلمين (قوله والاوجه الخ) معتمدا
في المتن ضعيف (قوله لعدم صحة التقاطه) أي حال رده وهذا مخالف لصريح المنهج وشرحه
وعبارته وكره اللفظ لفاسق فيصح منه كرت أي كما يصح من مرتد وكافر معصوم لا بدار حرب
لا مسلم بها كاحتياطهم واصطباذهم اه (قوله ويأتي فيه الخ) أي من أن كل من انزعهما منه
فهو الا لقطعة على الاوجه وهذا بمنزلة الاستدلال على ما قبله كأنه قال لكن لو لم يرد هذا للامام بان
بقيت عنده أي فيه مامر (قوله الا أن يسلم) كأنه قال هذا ظاهر ان مات مرتدا فان أسلم كان
لقطة له من حين الاسلام وحيث قد فلا تكون لقطعة فبما وهذا التفصيل ضعيف والمعقد صحة
التقاطه حال رده كما مر عن المنهج والحاصل أن مفاد المتن أن المرتد لا يصح لقطعة حال رده فان
التقط شيئا أخذها الامام منه ثم ان مات مرتدا فهو في وان أسلم لم كان لقطعة له من حين الاسلام
فان لم يأخذها الامام أي فيه مامر من ان كل من أخذها منه ملكها على المعقد السابق وهذا
بناء على ضعف من ان ملكه يزول بالردة فيكون ضعيفا أيضا والمعقد أنه يصح لقطعة حال رده بناء
على المعقد من ان ملكه موقوف وينزع الحاكم اللقطعة منه ويضعها عند عدل ويعرفها المرتد
مع مشرف وبعد ذلك ان شاء يملكها وتكون موقوفة كسائر أملاكه ان عاد الى الاسلام فهي
له والا فهي في فقد عات بما ذكر أن في التقاطه قواين وان قول الشارح ويأتي فيه مامر بمنزلة
الاستدلال على ما قبله وليس اشارة لقول ثالث بل هو من جملة الضعيف القائل بعدم صحة
التقاط المرتد خلافا لما قرره المحشى (قوله فان كان الواجد الخ) كأنه قال محلى ما تقدم اذا
كان الواجد مسلما مكلنا حرا عدلا غير محجور عليه فان كان الواجد رقيقا فهذا حكمه أو صديقا
أو مجنوناً أو فاسقا أو محجورا عليه فسيأتي حكمه فقوله فان كان مقابل شي محذوف كما عات

(أو مدفونة تحت لقطعة)
كافي المكاف نعم ان حكم
بان الارض له كسدار هو
فيها فهي له تبعاً (السابع)
ان يجدها او يخاف فوت
وقت النحر فيدفعه لما كم
لغيره أو يغيره بنفسه
وبين استئذان الحاكم
(الثامن لقطعة الحربى بدار
الاسلام لا يملكها) لعدم
صحة التقاطه (بل هي غنمة
من أخذها منه من المسلمين
كذا في الاصل كاصله
والاوجه ان من أخذها
منه يبيعها ثم يملكها
(التاسع لقطعة المرتد يردّها
على الامام) لعدم صحة
التقاطه (وهي في) ويأتي
فيه ما قبله في الحربى
آتفا (الا أن يسلم) فتكون
لقطة له (فان كان الواجد
رقيقا

غير مكاتب (فسيده)

والماتقط (ان التقط باذنه

وأقرها عنده والا) أى

وان التقط بغير إذن سيده

ولم يقرها عنده (انترعت

منه) لعدم صحة التقاطه

لانه ليس من أهل الولاية

والمالك اذا أقرها عنده

واستحفظه عليها فان كان

أميزا جازوالا فلا وهو

متمم باقراره (فان أنفقها)

الرفيق أو تافيت بتقصيره

فما اذا أقرها عنده سيده

أو التقطها باذنه (تعلق

الضمان برقبته) كالمقصوب

(وان كان) الواجد لها

(مكاتبها فهي له ان لم

يجز) لانه مستعمل بالمال

والتصرف (والا) أى

وان يجز (أخذها القاضي

وحفظها المال كها) هذا

هو المنتول وجوز البغوى

ان السيد أخذها وعلمه

جرى الأصل والمبعض

يصح التقاطه والالتقاط

له ولسيده فان كان بينهما

مهاياة فهي لذى النوبة

(أو) كان الواجد لها

(صبيها أو مجنوناً أو مججورا

عليه بسفه انتزاعها منه

واسفه وعرفها وتملكها

(له) ان رآه حيث يجوز

الاقتراض له فان التملك في

معنى الاقتراض فان لم يره

حفظها أو سلفها القاضي

ويضمن الولي ان قصر في انتزاعها حتى تلفت

(قوله غير مكاتب) أى وغير مبعض كما يعلم من الشارح (قوله ان التقط باذنه) أى بأن قال له متى
وجدت لقطه فخذها أو اتفق بها ولو أذن له في مطلق اكتساب دخل الالتقاط على الأصح (قوله
بغير إذن سيده) ومثله ما لو قال التقط من نفسك فيما يظهر اه مر (قوله انتزعت منه) وكل
من أخذها فقه واللاقط اه ولا فرق بين أن يكون المنتزع لها هو السيد أو غيره كما صرح به في
شرح المنهج ولذا بناء للمجهول (قوله وإذا أقرها) أى السيد وقوله واستحفظه عليه أى ليعرفها
اه أفاده في شرح المنهج (قوله والا) أى بان كان خائفا فلا يجوز استحفاظ السيد بآء عليه اه قوله
وهو متمم باقراره) فكأنه أخذها منه وردّها إليه اه شرح المنهج (قوله فيما اذا أقرها
عنده الخ) يرجع للتلّف أما الالتلف فالضمان في رقبته مطلقا (قوله تعلق الضمان برقبته)
وبذمة السيد أيضا لان الفرض انه أذن له وأقرها عنده (قوله كالمقصوب) أى من الاموال
فان الرفيق اذا أخذ شيئا بغير رضا مالكه تعلق برقبته (قوله مكاتب) أى كتابة صحيحة كما صرح
به في المنهج (قوله وان يجز) أى قبل التملك كفى مر ومقتضاه انه لو عجز بعد التملك تكون
للسيد كغيرها مما في يده وكالهجز الموت كما قاله زى (قوله هذا هو المنتول) وهو المعتمد أيضا
فليس السيد أخذها كفى مر (قوله وجوز البغوى الخ) ضعيف (قوله له ولسيده) فيعرف قائما
ويملكها بحسب الرق والحرية كشخصين التقطا اه شرح المنهج (قوله لذى النوبة)
والعبرة يوم الالتقاط دون التملك ولو اختلفا فاذ قال السيد للمبعض وجدته في نوبتي فهي لي
وعكس المبعض صدق المبعض على النص لانها في يده فان كانت يده صدق أو يده ما أولم
تسكن يده واحد منهم انتهى بينهم ما فيها يظهر بعد أن يخلف كل لآخر وظاهر كلامهم أنه في
نوبة سيده كالتن فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالحر فان لم تسكن مهاياة انتجعه عدم الاحتياج
الى اذن تغليب الحرية اه أفاده مر قال الشوبري وقضية عدم الاحتياج الى اذن السيد أنه
لا ضمان عليه باقرارها سيده ولو كان العبد مشتهرا كاصح التقاطه باذن أحد الشرى يكن ولا
يختص باللقطة الا اذن له بل تكون بينهما كما يؤخذ مما ذكر في المبعض اذ لم تكن مهاياة أو قد
يفرق بتغليب الحرية فيه كما مر بخلاف المشترك (قوله صبيها أو مجنوناً) أى لهم مانوع تميز فان لم
يكن لهم اذ ذلك لم يصح التقاطهم ما لكل واحد أن ينزعها منه ما وعبارة مر ولولى وغيره
أخذها من غيرهم على وجه الالتقاط ليعرفها وتملكها ويرأى الصبي حينئذ من الضمان اه
(قوله وانيه) أى ولو عامما كالقاضي (قوله وعرفها) راجع للصبي والمجنون أما المجبور عليه
بالسفه فتعريفه صحيح قال في شرح المنهج وكالصبي والمجنون السفيه الا انه يصح تعريفه
دونهم اه (قوله ان رآه) أى رأى ذلك مصلحة له وقوله حيث يجوز الاقتراض له أى في الحالة
التي يجوز له فيها ما ذكر بان كان فقيرا أما الغنى فلا يجوز أن يملكها له لانها ربا متاف عنده
فمتعلق به الضمان مع اسفه فغناؤه عن ذلك والظاهر أن قوله حيث يجوز الخ تنبيه على قوله ان
رآه ويصرح بذلك عبارة مر مع متن المنهاج حيث قال وتملكها بالصبي أو المجنون ان رأى ذلك
مصلحة له وذلك حيث يجوز الاقتراض له اه (قوله ويضمن) أى في مال نفسه ولو ما كما فيما يظهر
خلاف الزركنى ومن تبعه اه مر (قوله حتى تلفت) أى ولو بالانلافهم فان لم ينصر الولي بان لم
يعلم بها فالتلف الحوالصبي ضمنه في ماله دون الولي وان لم يتأنه لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير

اهـ مر (قوله ويعرفها تالفة) أي ثم يتلوا هم ما قيمتها بعد قبض الحاكم أيها اذ ما في الذمة
 لا يمكن غلبته ان رأى المصلحة في غلبته الهـ ما كما مر (قوله المولى عليه) بكسر اللام بوزن
 مقضي كما قررهم شيخنا عطية (قوله أن لقطه المغمى عليه) أي الذي له نوع تميز أو التقط ثم
 انغمى عليه حالاً أمالة طمته حال الانغماء الذي لا تميز معه أصلاً فغير صحيحة (قوله بل ينتظر افاقته)
 أي بخلاف المجنون فان وليه ينزعها منه ويعرفها ويملكها له كما مر والفرق أن المغمى عليه
 لا ولي له (قوله صح التقاطه) أي مع السكر اهـ تنزيهاً لأنه قد يخون فيه أو قوله كاحتطابه يؤخذ
 منه أنه لا يصح التقاطه إلا للثلاث لا للعقود كما مر والمراد بالفاسق المسلم الذي ارتكب مفسداً
 وليس المراد به ما يشمل المرتد والكافر غير الحربي كما قال قل لما يلزم عليه من التكرار
 بالنسبة للمرتد ونحو خلافته اصريح المنهيج فانه قال وكراهة فاسق فيصح منه كرتد وكافر معصوم
 وكذا مر لم يجعل الفاسق في كلام المنهاج شاملاً للمرتد (قوله لكن انتزع منه) أي وجوباً أي
 ينزعها القاضي وقوله وتوضع عند عدل أي وأجرته في بيت المال (قوله ومن يريد سفرها) هذا
 كلام مستأنف فقوله لا يسافر به أي باللقطة من حيث هي ثم يجوز السفر اذا وجدها في نحو
 صحران إلى محل التعريف من العمران كما سيأتي (قوله بعد التعريف) أي بعد تمام مدته
 وسيدكرها في الباب بعده وهي اما سنة في غير الحقيير ولومن الاختصاص أو مدة بظن اعراض
 فاقده عنه فيمضي الحقيير الذي لا يعرض عنه غالباً ولومن الاختصاص أيضاً أمالاً يعرض عنه
 غالباً كبروزيية وزيل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده من غير انظر واذا مات الملتقط
 في اثناء التعريف بنحو وارثه على تعريفه ولا يستأنف ويعرفها في السنة أولاً كل يوم مرتين
 طرفيه أسبوعاً ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً وأسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى مضي
 سبعة أسابيع ثم كل شهر كذلك إلى آخر السنة وهذا تقريب والضابط أن لا ينسى أن
 التعريف الواقع تكرر لما مضى وانما وجب التعريف سنة فقط لأنها يغلب فيها اتصال
 القوافل وما زاد عليها اضراراً بالملتقط ومحال التعريف محال اللقطة السابقة (قوله بدونها)
 أي اللقطة (قوله فوض التعريف إلى غيره) فان احتاج التعريف إلى تسليمها له توقف على
 اذن الحاكم كما سيذكره (قوله عرفها) أي اللقطة بأقرب البلاد إليها أي الصحراء ولو كان ذلك
 الاقرب جهة مقصده بدل ما بعده (تمة) من اللقطة كما ذكره مر أول الباب ما لو أبدل نعله
 بغيره فاذا أخذه لم يحل له استعماله الا بعد التعريف بشرطه أو يتحقق اعراض المالك عنه
 فان علم أن صاحبه تعمد أخذه له جازله يسع ذلك ويكفي في تعريف اللقطة ثقة ولو سقيم أو غير
 عدل ويندب أن يذكر الالاقط ولو بناتيه بعض أوصافها في التعريف فلا يستوعبها التلا
 يعقدها الكاذب فان استوعبها ضمن لأنه قد يرفعها إلى حاكم يلزم الدفع بالصفقات ولو ساهها
 لوصف فظهر آخر حوات اليه ان أقام بينة ولا يجب تسليمها بغير بينة الا اذا صدقه ولا يبرأ من
 الضمان الا ان سلمها له باصر الحاكم والضمن وزوايدها قبل القلت تتبعها مطلقاً وبعدها لمن
 غلبت ان كانت منفصلة ومنها الحل في بطن أمه

ويعرفها تالفة وان احتاج
 التعريف إلى مؤنة لم يعطها
 من مال المولى عليه بل
 يراجع الحاكم لبيع جزأ
 منها والظاهر أن لقطه
 المغمى عليه ينتزعها الحاكم
 لكن لا يعرفها بل ينتظر
 افاقته (أو) كان الواجد
 لها (فاستأنف التقاطه)
 كاحتطابه (لكن انتزع
 منه وتوضع عند عدل)
 لان مال ولده لا يقرب منه
 فبالاجبة أي أولى (ولا
 يعتبر تعريفه بل يضم اليه)
 عدل (رفيق) التلا يخون
 فيها (ومن يريد سفرها لا يسافر
 بها الا بعد التعريف)
 فان أراد السفر بدونها
 فوض التعريف إلى غيره
 واذا التقط في صحراء عرفها
 بأقرب البلاد إليها ولا
 يكافى الدول إلى غير
 مقصده وليس للملتقط
 تسليمها إلى غيره ليعرفها
 الا باذن الحاكم
 * (باب الآجال) *

* (باب الآجال) *

بالمداوئله أجال فأبدت الهمزة الثانية لاقا قال في الخلاصة

ومذا أبدل ثانی الهمزین من • كلمة ان يسكن كاثروا ثمن
جمع أجل بالتحریر كفسر وأفراس وسبب وأسباب قال فيها
وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاثی اسمنا بأفعال يرد

وذكر هذا الباب عقب اللقطة لاحتياجهما في التعريف إلى أجل وخصت به دون غيرها بما يعتبر
فيه أجل لأنه لم يذكر مقداراً لأجل فيها فكانت أشد احتياجاً لذكره بخلاف غيرها فذكرها معها
استطراداً للعدد (قوله أي المدد) جمع مددة بمعنى الوقت فكانت كالباب الأوقات على حذف
مضاف أي باب تقسيمها ومواضعها التي تضرب فيها لأنه قد مر إلى قسمين مضر وبه بالشرع
ومضر وبه بالعقد وذكر نفس المواضع التي تضرب فيها كالعدة والاستبراء لانفس الأوقات
كالاربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أشهر في العدة وكذا البقية وانما فسر هاهنا بقوله أي المدد ههنا دفعاً
لتوهم إرادة المعنى الثاني للأجل وهو آخر الشيء كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون
ساعة الآية (قوله هي نوعان) أي من حيث ضربها بالشرع أو بالعقد وتنقسم من حيث
التحديد والتقريب إلى نوعين أيضاً فها هو على سبيل التحديد كسن البلوغ خمس عشرة سنة
ومدة مسح الخفين للقيم والمسافر وآجال الزكاة والحزبية والعددية الخطا على العاقلة
وغيرهم ومدة نفي الزاني وانتظار العنين والمولى والمدة التي يحرم الرضاع فيها وهي سنتان ومنها
ما هو على سبيل التقريب كسن الرقيق المسلم فيه أو الموكل في شرائه وسن الحيض بخلاف
الاحتلام فإنه تحديد على المعقد كما مر وعد النوى في هذا النوع المسافة بين الصغين ثلثمائة
ذراع ومسافة القصر ثمانية وأربعين ميلاً ونظر فيه بان هذين من الامكنة لا الأزمنة فهما
خارجان عما نحن فيه (قوله مضر وبه) أي مقدرة بقدر لا يزيد ولا تنقص عنه وقوله بالشرع أي
بسبب نص الشارع على ذلك القدر في كتاب أو سنة ويلحق بنص الشارع الاجماع لأن مقتضاه
ما ذكر (قوله أو استنباطاً) أي اجتهاداً من المجتهدين كعدة العنة فانها مقدرة باجتهاد سيدنا عمر
وكعدة الحيض فإنه بالاستقراء من الشافعي ويلحق بالاجتهاد القياس لأن فيه اجتهاداً وسيأتي ما
يثبت به فقوله نصاً أو استنباطاً منصوبان بنزع الخافض أو على التمييز المحول عن المضاف أي
نص الشارع أو باستنباطه (قوله أي ما تضرب) أي تقدر فيه إشارة إلى حذف المضاف أي
محال الآجال لانفسها كما مر (قوله العدة) أي في الحرة والامة المدخول بهما أما المطلقتان
قبل الدخول فلا عدة عليهما بخلاف المتوفى عنهما زوجهما قبله كما سيأتي لكن الامة مقبوضة
على الحرة لأنه تعالى لم يذكر الاله بقوله والمطلقات أي الحرائر يترتب من بأنفسهن ثلاثة قروء
والاستبراء في الامة وقد يتصور في الحرة فيما اذا مات ابنها من غيره وله مال فيسن استبراءؤها
لاحتمال حملها بمن يرث منه السدس (قوله بالاقراء) المراد بهما بالنسبة للعدة الاطهار وللإستبراء
الحيض وأل فيها وفيما بعدهما للجنس فيصدق بالقرء الواحد والشهر الواحد بالنسبة للإستبراء
الامة فالاقراء والشهر يختلف فيهما الحرة والامة اذ هما بالنسبة للاولى ثلاثة في المطلقة
وبالنسبة للثانية اثنان بالنسبة للمطلقة أيضاً وواحد بالنسبة للإستبراء اما المتوفى عنها حرة
كانت أوامة قبل الدخول أو بعدة فليس فيها اقراء بل الاولى تعدد باربعة أشهر وعشر والثانية
على النصف من ذلك ووضع الحمل لا يختلفان فيه وسيأتي تفصيل ذلك في باب العدد (قوله

(قوله لأنه لم يذكر مقداراً)
الأجل الخ) فيه ان المصنف
قد ذكره فيما تقدم (قوله
وبالنسبة للثانية اثنان)
أي على سبيل الاولوية والا
فالواجب شهر ونصف على
المعقد شيئاً

أي المدد (هي) نوعان
أحدهما آجال (مضروبة
بالشرع) نصاً أو استنباطاً
(وهي) أي هذه الآجال
أي ما تضرب فيه (عشرون)
نوعاً (العدة والاستبراء)
بالاقراء أو الاثني عشر أو وضع
الحمل

(والهدة) بأربعة أشهر أو عشر سنين ١٨٠ أو أقل وفي معناها الأمان لكنه انما يؤجل بأربعة أشهر (والزكاة) بسنة

والهامة) من الهـ دون أى السـكون وهى شرعا مصلحة الكفار على ترك القتال مدة ولا يعقد هـ الا الامام او نائبه ومثلها الجزية بخلاف الأمان وقوله بأربعة أشهر أى فاقـل عند قوتنا ولا تجوز الزيادة عليهم حينئذ وقوله أو عشر سنين أى عند ضعفنا وقوله أو أقل راجع لكل من الأربعة أشهر والعشر سنين (قوله وفي معناها) أى الهدة وقوله لكنه أى الأمان (قوله والزكاة سنة) أى تحديدية فى الذهب والفضة غير المعدن والر كاز والمواشى وقوله أو بأشـة مداد الحب أى فى المحبوب وقوله وصـلاح الفـراى فى الثمار فاقسامها ثلاثة (قوله والعنة) هى عجز خاق قائم القلب يمنع من انتشار الذكـر وقوله بسنة أى باستنباط أمير المؤمنين عـرضى الله تعالى عنه وتابعه العلماء عليه (قوله كذلك) أى بسنة (قوله الا فى الحـغير) ويختلف باختلاف الناس فقد يكون فقيرا عند قوم وجليلا عند آخرين (قوله يظن) صفة زمن والعائد محذوف أى يظن ان فاقـد يعرض عنه بعده أى بعد ذلك الزمن قال فى الخلاصة ونعتوا بجملة منكر * فأعطيت ما أعطيتهم خبرا

(قوله يعرض عنه) فى بعض النسخ لا يعرض عنه وهى صحيحة أيضا بقدر العائد فيه أى لا يعرض عنه فيه فلا حاجة لقول المحشى الصواب اسقاطا (قوله المحرم) بكسر الراء أى الذى هو سبب فى التحريم وقوله بسنتين أى تحديد او قوله والحل بسنة أشهر أى لأنه تعالى نص على مدته مع مدة الرضاع بقوله وحده وفصله ثلاثون شهرا ولما كانت هذه الآية مجملة لا يعرف منها مدة أحدهما من مدة الآخر فسرت بالآية الأخرى وهى قوله تعالى وفصله أى مدة رضاعه فى عامين تعلم منها أن مدة الحمل ستة أشهر ومدة الرضاع عامان (قوله بثلاثة أيام) أى تحديدية فاقـل فان شرط أكثر فسد العقد كما هو معلوم (قوله وأقل الحيض يوم وإيلة) أى بالاستقراء من الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وهو يرجع للاجتهاد وقوله والنقاس بالجراى أقل النقاس (قوله بحجة) الاولى لحظـة لان الكلام فى المدد والجملة الدفعة من الدم فهى ذات الآن بقدر مضاف أى زمن حجة (قوله وأقل الطهر) أى بين الحيضتين (قوله بأربعة وعشرين يوما) أى ان جعل غالب الحيض سنة وقوله أو ثلاثة وعشرين أى ان جعل غالبه سبعة (قوله أى إقامة) أشار بذلك الى أن مقام بضم الميم مـصدر بمعنى الإقامة وإضافته للسفر على معنى فى أى مدة الإقامة فى السفر التى لا تقطعه بل يجوز فيها القصر والجمع وغير ذلك وقوله بثلاثة أيام أى غير يومى الدخول والخروج وكان الاولى أن يقول بدون أربعة أيام اذ لو زادت المدة على الثلاثة ولم تبلغ الأربعة لم ينقطع السفر أيضا بخلاف ما لو نوى الإقامة فى موضع أربعة أيام صحاح قبل بلوغه فانه ينقطع سفره بمجرد وصوله نحو سوره وكذا لو أطلق حال النية فان نوى بعد بلوغه انقطع سفره بالنية ومحل ما ذكر ان لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها كل وقت والا كانت مدته ثمانية عشر يوما غير يومى الدخول والخروج (قوله ومدة البلوغ) أى المدة التى يحصل عندها انتهاها البلوغ أى بالنسب وقوله بحجـة عشر سنة أى قرية تحديدية فى حق كل من الذكر والأنثى والخمـنى (قوله ومبدأ) أى وقت ابتداء الحيض وقوله والاحتلام أى خروج المني وهو مكتوب بقلم الحجرة فى شرح المناوى وهو الموافق لقول الشارح فيما سبب أى بكل من الثلاثة اذا اتبادر أن المراد الثلاثة الذى كورة فى المتن وان كان يمكن أن المراد الثلاثة الذى كورة فى كلامه متناوـشا وشرحا

أو يشتد اد الحب وصـلاح الثمر (والعنة) بسنة (واللقطة) كذلك الا فى الحـغير فبـمن يظن ان فاقـد يعرض عنه غالبا (والرضاع) المحرم بسنتين (والحل) بسنة أشهر فأكـثر الى أربع سنين (وخيار الشرط) بثلاثة أيام فاقـل (وأقل الحيض) يوم وإيلة (والنقاس) بحجة (وأكثرهما) أى الحيض بخمسة عشر يوما والنقاس بسنتين يوما وغالب الحيض بسنة أو سبعة والنقاس بأربعين يوما (وأقل الطهر) بخمسة عشر يوما وغالبه بأربعة وعشرين يوما أو ثلاثة وعشرين (ومدة مقام) أى إقامة (السفر) بثلاثة أيام (ومدة مسح المقيم والمسافر) سفر الا تقصر فيه الصلاة يوم وإيلة ومدة مسح المسافر سفره الا تقصر فيه الصلاة بثلاثة أيام بلياليها (ومدة البلوغ) أى التى يحصل بها البلوغ بحجـة عشر سنة (ومبدأ) امكان (الحيض والاحتلام)

(قوله وكان الاولى ان يقول بدون أربعة أيام الخ) انت خير بانه حيث كان المعنى

ثلاثة غير يومى الدخول والخروج كيف يمكن إقامة دون أربعة أيام غير يومى والخروج فتأمل فانه دقيق (قوله)

(قوله بتسع سنين) أي قرية. ووافي الذكر والاثني كما مر (قوله تقريرية) راجع للحيض فقط أما
 الاحتمال فهي قيد تحديدية على المعقد خلافا لما يفهمه ظاهر الشرح. هاو كذا في المنهج والفرق
 بينهما أن الحيض ضبط له أقل وأكثرفالزمن الذي لا يسع الحيض والطهر وجوده كالعدم ولا
 كذلك الاحتمال (قوله بكل من الثلاثة) أي الخمس عشرة سنة والحيض والاحتمال وقوله
 ولد كرا بالاول أي وهو الخمس عشرة سنة وقوله وبالثلث أي وهو الاحتمال وقوله والخمسة ان
 حاض أي من آله النساء وقوله وأمن أي من آله الرجال وقوله على الاصح معقد وقوله وان وجد
 أحدهما أي أوهما من آله واحدة وقوله فلا أي فلا يحكم ببلوغه وهو المعقد وما بعده ضعيف
 (قوله ينبغي الحكم ببلوغه) أي فصح تصرفه وعبادته (قوله ان ظهر) أي بان أمي أو لا ثم
 حاض أو بالعكس وقد وقع منه بعد الاول وقبل الثاني تصرفات وعبادات وترك صلوات مثلا
 وقوله غيرنا الحكم أي حكمنا ثانيا بان بلوغه من حين وجود الامر الثاني ونقضنا الاول فتكون
 تلك التصرفات الصادرة عنه بعد الاول وقبل الثاني باطلة لوقوعها في زمن الصب. واذا ترك
 صلوات لا يعاقب عليه ذلك (قوله أنه الخ) بدل مما قاله المتولي وهو ضعيف وقوله ان تكرر رأي
 الاحد وهو اشتباه على المتولي لان التكرار شرط الاتضاح وهو قد جعله شرطا للبلوغ ولا يلزم
 من البلوغ الاتضاح بخلاف العكس فالمعقد أن البلوغ لا يشترط فيه التكرار بخلاف
 الاتضاح فانه يشترط فيه ذلك (قوله وانبات) بمعنى نبات أي خروج الشعر في العانة بقيد أن
 يكون خشنا بحيث يحتاج في ازالته الى حلق بخلاف ما اذا كان ناعما لوجوده في الصغير
 والعانة اسم للعجل الذي ينبت فيه الشعر أما نفس الشعر فيسمى شعرة بسكون العين هكذا
 نقله الشوبري عن أهل اللغة وهو الصحيح خلافا لقل حيث جعل العانة اسم للشعر ثم قال
 فالإضافة بيانية أي إضافة انباتها ولعله يؤيد قول الانبات بالنبات أي الشئ الثابت وفيه من
 التكلف ما لا ينبغي مع مخالفة الكلام أهل اللغة فان كان مراده الإضافة في قولهم نبات شعر
 العانة أي شعره والعانة كان قريبا للكفة ليس مناسبا للكلام المصنف ثم رأيت في التاموس
 ما يصرح بما قاله الشوبري حيث قال والشعرة بالكسر شعر العانة اهـ (قوله ذكر) في بعض
 النسخ ولدوهي أولى لشموله الاثني وكذا الخنثى لكن لا يكون امارة في حقه الا اذا ثبت على
 فرجه مما يكفي شرح المنهج وقوله كافر قد خرج به ولد المسلم فلا يحكم ببلوغه بذلك والشرق
 بهولة مراجعته أقاربه غالبا بخلاف ولد الكافر ولانه منهم. ثم يتعجل الانبات بدواعي الجبر
 وتشوقا لولايات بخلاف الكافر فانه ينقض به الى القتل أو ضرب الجزية وهذا جرى على
 الغالب كما مر والافلاثي والخنثى والطئيل الذي تعذرت مراجعته أقاربه المسلمين لموت أو غير
 حكمهم كذلك وألحق بالكافر من جهل اسلامه ووقت انبات العانة وقت امكان الاحتمال
 (قوله ببلوغه) أي بالسن أو الاحتمال أو بأحدهما لا بعينه خلاف والمعقد الا يخرج
 بانبات العانة غيره كنبات الذقن وشعر الابط وخشانة الصوت ونقل الثدي (قوله والاباس)
 بكسر الهمزة أي اليأس من الحيض وقوله على الاصح معقد (قوله وجميع هذه الامور)
 أي مجموعها اذ مدة اللقطة لم تعلم من محالها وقوله من محالها أي الماضية والآتية (قوله
 ومضروبة بالعدد) معطوف على مضروبة السابق أي نعم أو استنباطا كما مر ولم يذ كر ذلك
 هنا يقتضي أن هذه المذكورات ليست منصوصة ولا مستنبطة وليس كذلك الآن يراد

بتسع سنين تقريرية ويحصل
 بلوغ الاثني بكل من الثلاثة
 والذكر بالاول وبالثلث
 والخنثى ان حاض وأمن
 حكم ببلوغه على الاصح
 وان وجد احدهما فلا
 وقال الامام ينبغي الحكم
 ببلوغه ثم ان ظهر خلافه
 غيرنا الحكم قال الرافعي
 وهو الحق واستحسن في
 الروضة ما قاله المتولي أنه
 يحكم به ان تكرر وانبات
 عانة ذكر كافر يقتضي
 الحكم ببلوغه (والاباس)
 من الحيض باثني وستين
 سنة على الاصح وجميع
 هذه الامور معلومة من
 محالها (و) فانهم ما آجال
 (مضروبة بالعدد)

(قوله اذ مدة اللقطة الخ)
 تقدم ما فيه

بالضرب فيما مر تقدير المدة التي لا تزيد ولا تنقص بخلافه هنا فان المراد به أصل التقدير دون
 تعيينه في شيء لا يزيد ولا ينقص (قوله اي بسببه الخ) معنى كون العقد سبباً لها انما كره فيه
 على وجه الصحة أو الفساد (قوله ما) اي عقد يبطله الاجل معلوماً ومجهولاً (قوله فهو أعم من
 تعبیه بالصرف) اي لانه خاص بالنقد فلا يشمل المطعوم بخلاف الربوي (قوله بتأجيل رأس
 ماله) الباء للملابسة أي السلم المتأجل بتأجيل رأس المال وان قبض في المجلس أما السلم لم فيه
 فيه صرح حالاً وموجباً (قوله ان كان للمقرض الخ) لا بد من وجود هذين الشرطين حتى يكون
 القرض قد جرتفعاً للمقرض فيكون رباً ما لم يكن له غرض بان كان الزمن زمن أمن فيه صرح
 القرض وباعوا الشرط فله المطالبة في الحال لكن ينبغي الوفاء به من باب كرامة الاخلاق أو كان
 المقرض ذمياً فكذا ذلك لان المنفعة حينئذ عائدة على المقرض لا على المقرض فلم يجز انفسه
 نقماً (قوله وما لا يصح الابه) اي الاجل المعلوم ابتداء وانتهاء في كل من الاجارة والكتابة
 خلافاً لما يقتضيه كلام قول (قوله وهو الاجارة) اي المقعدة مدة أما المقعدة بمحل عمل
 كاستأجرتك لتخطي هذا الثوب فيبطلها الاجل لما مر من أنه لا يجب مع بين المدة ومحل
 العمل الا اذا اراد ان يترك الاجل كالיום مثلاً مجرد الاستعجال فلا يضرب (قوله والجزية) أي
 المعقودة للرجال دون النساء والخماني وصورتها أن يقول أقررتكم أو اذنت في اقامتكم
 بدارتنا على أن تلتزموا كذا جزية كل سنة فلا بد من ذكر الاجل فيها وان كان مؤبداً فلا تصح
 حالة (قوله كبيع الاعيان) على حذف مضاف أي كالفن في بيع الاعيان أما الاعيان
 فتقسم الى قبل التأجيل (قوله وبيع الصفات) اي بيع الاعيان في الذم المشتل على ذكر
 الصفات لكن ان عقد بلفظ البيع صح تأجيل كل من المبيع والتمن أو بلفظ السلم صح
 تأجيل التمن فقط وهو السلم لم فيه دون رأس المال (قوله به) أي بالاجل ومعلوم ما بعده
 حالاً من منه (قوله وهو الرهن) كأن يقول رهنتك هذا الى وفاة الدين أو البراءة منه فانه يصح
 بخلاف ما لو قال رهنتك سنة وقوله والقراض كأن يقول قارضتك على هذه الدراهم الى
 ظهور الربح فانه يصح بخلاف قارضتك سنة ومن المعلوم أن عبارة المصنف ليس فيها حصر
 صحة كل من الرهن والقراض في التأجيل بل معناها أن هذين يصح تأجيلهما بأجل مجهول
 لا معلوم وذلك لا يشك الصحة عند الاطلاق أيضاً فلا وجه لاعتراض المحشي عليه ولا ما أطال
 به قل أيضاً (قوله والعمرى والرقبي) كأن يقول أعمرتك أو أرقبتك عمرتك فانه يصح
 بخلاف ما لو قال أعمرتك أو أرقبتك هذا سنة (قوله والمعروف خلاقه) أي وهو انما لا تصح
 لا بأجل مجهول ولا معلوم فهي من النوع الاول نعم ان كنهه وأجل احضاره صح وكذا لو كنهه
 الى براءة من الدين صح ويمكن حمل كلام الأصل على هذا (قوله معلوماً) كشهرو مجهولاً كالى
 قدوم زيدو كذا يصح ذلك مع الاطلاق وكلامه لا ينافيه نظير ما مر (قوله والوصايا) بفتح الواو
 مع الان في آخر جمع وصية بمعنى الايصاء على أولاده وقضاء ديونه ونحو ذلك أو بمعنى الوصية
 أي المنفعة الموصى بها كاتوصيت اليك بمنفعة هذه الدار فكل منهما يصح معلوماً ومجهولاً
 كعائلة وصيا أو وصيت للمنفعة هذه الدار سنة أو الى قدوم زيد وفي بعض النسخ والوصاية
 بفتح الواو وكسر هاء مصدر بمعنى ماذا

اي بسببه (وهو) اي العقد
 الذي يضرب بسببه الاجل
 خمسة انواع ما يبطله
 الاجل) اي شرطه (وهو
 الربوي) فهو أعم من تعبیه
 بالصرف (والسلم بتأجيل
 رأس ماله) وكذا تأجيل
 بدل القرض ان كان
 للمقرض غرض كزمن
 نهب والمقرض ملي (وما
 لا يصح الابه وهو الاجارة
 والكتابة) والمساقاة
 والجزية وما يصح به
 والمحل كبيع الاعيان
 وبيع الصفات) وما
 يصح به مجهولاً معلوماً
 وهو الرهن والقراض
 والعمرى والرقبي وقد ذكر
 الأصل كماله منه كنهه
 البعد والمعروف خلافه
 وما يصح به معلوماً ومجهولاً
 وهو العارية والوديعة
 والوكالة والوصايا

• (باب الحجر) •

لما كان من أنواعه حجر الصبا الموجب بالبلوغ المذكور في باب الآجال ناسب ذكره عقبه
مستطردا بقية أنواعه وهو مصدر حجر من باب قتل بل هو بتثنية الحاء كما في القاموس لكن
الذي بكسر هاء يطاق على سبعة معان فيطلق على الفرس وعلى حجر اسمعيل عليه السلام وعلى
العقل وعلى حجر ثمود وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب وتظم ذلك بعضهم بقوله
ركبت حجرا وطفئت البيت خلف الحجر • وحزن حجرا عظيما ما دخلت الحجر
لله حجر منعه من دخول الحجر • ما قلت حجرا ولو أعطيت ملء الحجر

فقوله ركبت حجرا أي فرسا وقوله خلف الحجر أي حجرا اسمعيل وحزن حجرا أي عذلا ما دخلت
الحجر أي حجر ثمود وهو محمل في طريق الشام لله حجر أي منع منعه من دخول الحجر أي حجر ثمود فهو
مكرر ما قلت حجرا أي كذبا ولو أعطيت ملء الحجر أي حجرا الثوب (قوله المنع) ومنه سمى العقل
حجر المنع صاحب من ارتكاب ما لا يليق به وسمى البواب حجرا المنع الناس من الدخول
(قوله من تصرف خاص) كمنع الراهن أو السبيد من التصرف في المرهون والمكاتب يبيع
ونحوه مما ياتي وقوله بسبب خاص كالرهن والكتابة (قوله وابتلوا اليتامى) أي اختبروهم
في أمر دينهم وديناهم وجواب قبل البلوغ لمعرفة رشدهم ذلك الحجر عنهم أما اختبارهم في أمر
دينهم فجواب طاعتهم على الطاعات واجتنابهم المحظورات وأما اختبارهم في أمر دينهم فيختلف
باختلاف الناس فيختبر ولد تاجر بما كسبه أي مشاحنة في معاملة ويسلم له المال إما كس
لا يمدد ثم إذا أريد العدة يمدد له ولديه وولد زراعي راعة ونفقة علمه إبان يتفق على القوام
بصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ والمرأة بامر غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هرة
وقوله حتى إذا بلغوا النكاح أي صاروا أهلا له بالاحتلام أو البلوغ بالسن وأنسهم علمهم والرشد
صلاح الدين والمال عندنا وعند غيرنا صلاح المال فقط (قوله فان كان الذي عليه الحق) صدر
الآية وليلال الذي عليه الحق أي على الكاتب ويأتي اليه ما عليه من الدين إن لم يكن
سقيما ولا ضعيفا ولا مغلوبا على عقله فان كان واحدا من ذلك فليأمر وليه أو لئلا يبيع أكثر مما عليه
فقوله فان كان الذي له الحق محتجرات لهذه القيود الملاحقة في صدر الآية ووجه الدلالة من هذه
الآية أنه أثبت الولاية على هؤلاء وهي لا تثبت الا على المحجور عليه والولي يشمل الأب والوصي
والقاضي (قوله والسقيم المبدرون) هكذا فسر الشافعي رضي الله تعالى عنه الآية والمبدرون
يضييع ماله باحققال غبن فاحش مع الجهل بذلك أمام العلم به فهو من الصدقة الخفية (قوله
المغلوب على عقله) وقيل هو من لا يعرف اللغة (قوله خاص) أي يبيع بعض الاعيان دون بعض
وذكر من أمثاله خمسة وأوصاها بعضهم في ثياب وسبعين وأشار المصنف الى عدم انحصارها فيما
ذكره بالكاف وأما العام فأمثاله منحصرة في السبعة المذكورة ولذا قال المصنف وهو سبعة
ولم يأت بالكاف وبذلك يعلم أن أفراد المحجور عليه غير منحصرة في الثمانية المذكورة في قوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم • تضمنهم بيت وفيه محاسن

صبي ومجنون سقيم ومفلس • رقيق ومريض وراهن

(قوله في المرهون) أي في التصرفات فيه بما يزيل الملك كالبيع أو يقال الرغبة كالترجيع

• (باب الحجر) •

هو لغة المنع وشرعا المنع
من تصرف خاص بسبب
خاص والاصل فيه قوله
تعالى وابتلوا اليتامى حتى
إذا بلغوا النكاح الآية
وقوله فان كان الذي عليه
الحق سقيما الآية والسقيم
المبدرون والضعيف الصبي
والذي لا يستطيع أن يمل
هو المغلوب على عقله (هو)
أي الحجر نوعان أحدهما
(خاص) بشئ كالخبر على
الراهن في المرهون

والفاسق وكلاذين في الدخول وإيصال الهدية أخباره بدعوة وليلة فحبب الاجابة بشرطها واختياره أحد ابويه في الحضارة ودعواه استجبال الانبياء بالدواعي هذه خمسة مواضع يعتبر فيها خبر الصبي المميز وتصح عبادته أيضا (قوله وله تلك المباحات) أي كالأصطبياء وقوله وإزالة المنكرات أي بالقول أو بالفعل (قوله ويشاب عليها) أي على إزالة المنكرات في الدار الآخرة ثواب المندوب كثوابه على عبادته لا ثواب الواجب فتشبيهه بالكانة إنما هو في أصل الثواب وإن كان المكلف يشاب على عبادته ثواب الواجب وهو ثواب المندوب والمشيء به لا يعطى حكم المشبهة به من كل وجه (قوله إذا عين له المدفوع إليه) أي والقدر المدفوع أيضا (قوله في حق السيد) في تعديلية أي لأجل حق السيد وسببية على حدود ذات امرأة الفارق في هرقة وحقه خدمته واشتغاله في مصالحه المقتضى منعه من التصرف فلا يجوز أن أخذ نحو ما يرضى المالك بغير إذن ساداتهم والمراد لأجل حق السيد قصد أو الإفقير مصلحة الرقيق أيضا إذ لو لم يحجر عليه لعوقب على ذلك بسبب عدم توقيته حق سيده ومثله المكاتب وكذا كل حجر شرع لمصلحة الغير كالحجر على الفاسد لغرماء الراهن للمرتين في المرهون والمريض للورثة في ثلثي ماله فالمراد أن الحجر لمصلحة الغير قصد أو الإفقير أيضا لمصلحة المجهور عليه كسلامة ذنبه من حقوق الغير في الأولين إذ لو لم يحجر عليه اضيعه في غير براعتهم ما تبق في نفسه مرتبة بدنيته في الآخرة والثالث يفتون عليه بعض خير محرمات ورثته (قوله وحجر مرض) ومثله ما ألحق به من كل حالة يعتبر فيها التصرف من الثلث كالتقديم للقتل وكون الزمن زمن طاعون واضطراب الرياح في سفينة وقوله في الثلثين صفة الحجر أي واقع ذلك الحجر في الثلثين وقوله مع غير الورثة صفة للثلثين أي للذين وقع التصرف فيهما مع غير الورثة (قوله بلا عوض يساويه) أي المذكور من الثلثين بأن لم يكن هناك عوض أصلا أو عوض لا يساويه ما أخرج بالثلثين الثلث في مادونه فيصح تصرفه فيه مطلقا ولو كان عليه دين مستغرق على المعتمد والمراد بالثلثين ما زاد على الثلث ون لم يبلغه أو لو قال يساويه ماله كان أظهر (قوله وفي كل المال) أي كل جزء منه ولو دون الثلث مع الوارث وهذا في غير الوقف أما هو كائن وقت شيئا يخرج من الثلث على بعض الورثة فلا يحتاج إلى اجازة بقيتهم بخلاف الوصية والفرق أن المالك في الأولى لله تعالى وفي الثانية للموصى له وكالوصية الإبرافيتة وقف على اجازة بقبضة الورثة آتية قبل وذكر البرماوى على الغزى أن الوقف كغيره فراجع ذلك (قوله مع الوارث) أي الآن يجيز باقي الورثة (قوله كذلك) أي إذا تصرف فيه بلا عوض يساويه (قوله ويتبين بها) أي بالهبة (قوله وحجر ردة الخ) ويتوقف على ضرب القاضى فلا يصح حجور عليه بمجرد الردة وقوله للمساكين أي لا جلهم (قوله إن أحتمل الوقف) أي بأن كان ينبغي التعليق وخروج بذلك ما لا يحتمله كبيع وشراء وهبة ورهن فلا يتبين نقوده بل يطل وإن أسلم (قوله والا) أي وإن لم يعد إلى الإسلام فلا يتبين نقوده (قوله بعد الرشد) صفة للسفاهة أي السفاهة الواقعة بعد الرشد بأن بلغ رشيدا ثم يذرب بعد ذلك فإنه يحجر عليه القاضى ويرتفع برقبته أما السفاهة الكائن قبل الرشد بأن وجد قبل البلوغ واستمر بعده فلا يحتاج في رفعه إلى قاض كما أن إثباته كذلك خلافا لما سبذ كره عن شرح الأصل فإن لم يحجر القاضى على من يذرب بعد رشه صح تصرفه ويسمى سفيا ماله لا كمن باع سفيا ولم يحجر

وله تلك المباحات وإزالة المنكرات ويشاب عليها كالمكاتب ويجوز تركه في تفرقة الزكاة ونحوها إذا عين له المدفوع إليه (و) حجر (رق في حق السيد) (و) حجر (مرض في الثلثين) مع غير الورثة (إذا تصرف فيهما بلا عوض) يساويه (وفي كل المال) أي مال المريض (مع الوارث) كذلك ويرتفع بالهبة كما صرح به الأصل في بعض نسخه ودية بينه نقود تصرفه (و) حجر (ردة) للمساكين (فإن عاد) المرتد (للاسلام تبين نقود تصرفه) إن أحتمل الوقف كعتق وتدبير (والأفلا ويرتفع حجر الفاسد والسفاهة بعد الرشد) أي حجر كل منهما (قوله ولو كان عليه دين مستغرق) أي يصح فإن امتنع أرباب الديون امتنع إذا الدين مقدم كذا قاله شيخنا فخره

عليه فانه يسمى مهملا أيضا ولا يصح تصريفه وعند اطلاق السفيه المهمل ينصرف للاول غالبا
 وخرج بقولنا ثم بذر بعد رشده ما لو فسق بعده وبقي صلاح ماله فانه لا يجبر عليه (قوله برفع
 الحاكم له) أي كما ان ضربه كذلك كما مر فلا ينقل بوفاء الدين ولا بقك الغرماء بالنسبة لانه فاس
 ومنلهما المرتد في الضرب أما الرفع فلا يحتاج الى الحاكم بل يرتفع بمجرد اسلامه (قوله وجبر
 البقية) أي ويرتفع جبر البقية بارتفاعها أي بزوالها ومنها السفة المستمرة والردة على المعتمد
 كما مر وسببه عليه والجنون والمرض والرق اه قل (قوله بارتفاعها) فيه على ماله رجلا
 أو امرأة من وجه أو لا خلافا لما لا حيث قال لا يدفع لها المال بعد رشدها وقبل تزوجها فإذا
 تزوجت دفع لها ما بذن زوجها ثم تنع من التصرف فيه الا باذنه ما لم تصرها (قوله لانه ثبت
 بغيرها كم) هذا ما يمل باعتباره الغالب لان ثبوت جبر الردة لا بد فيه من الحاكم كما مر (قوله
 توقف جبر) أي رفع جبر الردة والسفة وقوله الى ما بعد استعاق بالمسقة وقوله على رفع الحاكم
 متعاق يتوقف وقوله لضعفه عليه اثر كأي لان الصحيح أن رفع جبر الردة لا يفتة - رالى قاض
 بخلاف ضربه وان رفع جبر السفة المستمرة وضربه لا يفتة رالى قاض في كلام الشارح معتمد
 خلافا للمعشى

• (باب التعليل) •

هو المنع من التصرف فهو نوع من الجبر قبله وله أحكام تخصه فافرد لاجلها (قوله النداء
 على المناس) هو لغة من لا مال له وقيل من صار ماله فلو ساو شرعا من جبر عليه الحاكم بالقبود
 الآتية هذا في الدنيا أما ما فاس في الآخرة فهو من تعطى حسنة له مما له كما في الحديث
 وليكن الذي يعطى لهم هو الحسنة الأصلية أما الحاصلة بالتضعيف وهو ما زاد على الواحدة
 بالنسبة لكل حسنة فيدخر للعبد الى أن يدخل الجنة فيعطى ثوابه كما ورد ذلك في حديث صحيح
 (قوله بصفة الافلاس) الاضافة للبيان أي النداء عليه بصفة هي الافلاس بان يشتر بذلك
 السفة والافلاس مأخوذ من النلوس التي هي أخس الاموال فيمكن مال هذا الرجل باسم
 يوف بدينه أخس الاموال (قوله الجبر) أي جبر الحاكم بالفظ يدل عليه كنهته من التصرف
 في أمواله أو جبر عليه فيها أو أبطلت تصرفاته فيها (قوله دين) أي عيني لازم لا دمي فلا جبر
 بالمنافع ولا بنحو نجوم كتابة ذنقة الزوجية فذا اولاد بين الله تعالى كز كاف ولو فوريا ككفارة
 عصى بسيم اعلى المعتمد خلافا لما ذكره في شرح المنهج وقوله حال خرج به الموجل فلا يجبر به
 ولا يؤخر له شيء الى ما يحل قبل القسمة والاشارة صاحبه بقية الغرماء وإذا جبر بالحال لم يحل
 الموجل اذ لا يحل الا بالموت أو الردة المتصلة به أو استرقاق الحربي ولا يصح بغير الحال مؤجلا لاني
 صورتين احدهما ان يوصى بتأجيله الثانية ان يندره فيتمتعين على وارثه في الاولى وعليه في
 الثانية التأجيل وقوله لا يني به ماله أي بان يكون زائدا على ماله ولو باقل مقول وخرج بذلك
 ما اذا كان مساويا لماله أو أنقص منه أو لم يكن له مال أصلا فلا جبر عليه والمراد بماله المسمى
 أو الذي يسمى الادامته بان كان على ملي ما ذل أي غير مما طس بخلاف المنافع أي التي
 لا تيسر الاداء منها ما لو قبضت أجرة ما باله هل فانه اعتبر بوجوه لاف المغصوب والغائب
 والمرهون والديون الموجبة له والحالة التي على مسر فلا يتظر لذلك حال ماله بالدين بل

(برفع الحاكم له) والثانية
 من زيادتي (وجبر البقية
 بارتفاعها بنفسها) من غير
 توقف على رفع الحاكم لانه
 ثبت بغيرها كم فلا يتوقف
 على رفعه وترك من الاصل
 توقف جبر الردة والسفة
 المستمرة الى ما بعد الاستعاق
 على رفع الحاكم لضعفه
 • (باب التعليل) •
 هو لغة النداء على المناس
 بصفة الافلاس وشرعا
 الجبر على من عليه دين
 حال لا يني به ماله

يحجر عليه حيث كان الدين زائدا على ماله العبد في أو الدين المذكور وان كان أقل من ماله
المغصوب والغائب ونحوه ما رآه الضبعة والجوامك والخرابات فتعتبر من جملة المال على
المعقد بان يتأخر مقدار ما يرغب به في الضبعة وما بعدهما ويضم ذلك لما مروى يقابل به ما عليه من
الدين ونخرج بقوله انما لم يتيسر الاداء منها والحاصل ان المال ليس اما ان يكون عليه دين لله تعالى
أو لا دمي والارل اما ان يكون قوريا أو لا والثاني اما ان يكون لازما أو لا وعلى كل من - ما
فهو واما حال أو مؤجل فهذه ستة أحوال للدين والمدين اما ان لا يكون له مال أصلا أو يكون له
ذلك والثاني اما ان يتعلق بماله حق لازم أو لا والثاني من ما اما ان يكون عبدا أو دينا أو منفعة
وعلى كل من هذه الاربعة اما ان يتيسر الاداء منه أو لا فهذه ثمانية أحوال وعلى كل منها
فالدين اما ان تدعى ماله أو ناقص عنه أو مساو له فهذه اربعة وعشرون تضم احواله صورة ما اذا لم
يكن له مال أصلا فالجملة خمسة وعشرون تضرب في صور الدين الستة يحصل مائة وخمسون
صورة وفي كل منها اما ان يثبت الدين باقراره أو لا فالحاصل ثلثة مائة صورة لا يخفى حكمها
(قوله حجر على معاذ) هو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه أعلم اتي بالخلال والحرام
معاذ بن جبل ولا ينافي في هذا ثبوت الاعلية المطلقة لا يكره في الله تعالى عنه فهو أعلم بالشرع
بعد الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما وجدته
أبو بكر اعلمنا لان الخلال والحرام ونحوه ما أورد جزئية ولا بدع في أن المفضل يتميز بها عن
الفاضل فيقاس بذلك قوله صلى الله عليه وسلم أفرضكم زيد ونحو ذلك (قوله فأصابهم - خمسة
أسباع - حقوهم) زاد في شرح المنهج وقال ليس لكم الا ذلك أي الآن والافه واذا أيسر يلزمه
بقية الدين وأرسله الى اليمن اضيق قطرا فخرج عن المال الذي يوفي دينه وقال لعل الله تعالى يحجر
كسر ك ويؤدي عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدى الله
تعالى عنه ذلك بركة دعاته صلى الله عليه وسلم وسبب دينه أنه كان وصيا على جماعة ايتام فكان
ينفق عليهم من ماله دون ما لهم حتى ارتكب به الدين (قوله والحجر على المقاس يكون الخ) ويجب
ذلك على الحاكم لان ما جاز به امتناع وجب وقوله بطلبه أي المقاس ولو بوكيله ولا يحجر عليه
بحجر الطالب بل بعد ثبوت الدين عليه ببينة أو اقراره بعد الدعوى به ويقوم مقامه - ما علم
القاضي به فلو قال للقاضي احجر على من غير مسوغ مما ذكر لم يحجر عليه والحجر على معاذ كان
بطلبه على الصحيح (قوله أو بطلب الغرماء) أي ولو بنواهم - كما لو بنواهم زاد في المنهج أو بطلب
بعضهم - م ودينه كذلك أي لازم الى آخر الشروط المارة واذا حجر لاجله تعدى للجميع ولا حجر
بغير طلب فلو كان الدين لغائب وشهد ولم يطلب فاقبه لم يحجر على المقاس ثم يحجر من غير طلب
في الصورة التي ذكرها الشارح فهي تقييد لما قبلها كانه قال محمل كونه لا يحجر الا بطلبه
أو بطلب غرمائه ان لم يكن الدين لمجور الحاكم وهو ليس بغيره بل مثله محجور الاب مثلا وعبرة
المنهج فان كان لغريمه على خاص ولم يطلب حجر عليه الحاكم الا ان يراد بمجور الحاكم
من يصح أن يكون محجورا له وان لم يكن في حجه ومنه المسجد (قوله حجر) أي الحاكم بلا طلب
من المقاس ولا من الصبي مثلا وحجره على سيد الجواز ان علم ان للغريم وليا ولم يعلم نفسه -

(قوله وعلى كل من هذه
الاربعة) لان الدين قسمان
حال ومؤجل

والاصل فيه ما رواه الحاكم
وصححه اسناده أن النبي صلى
الله عليه وسلم حجر على معاذ
وباع ماله في دين كان عليه
وقسمه بين غرمائه فأصابهم
خمس - اسباع - حقوهم
والحجر على المقاس يكون
بطلبه أو بطلب الغرماء
فان كان الدين لمجور الحاكم
بحر بلا طلب

(قوله أو طلب القاضى)
أعلم الغرماء كافى مد

وعلى كل تقدير (إذا جبر
الحاكم على أحد) هو أعم
من قوله رجل (بالألمانية
قدم على الغرماء مؤنثة)
من نفسه وغیره نفقة
وكسوة وسكنى فتعبر به
بالمؤنة أعم من تعبر به
بالنفقة (في حياته) حتى
يقسم ماله لأنه مؤسر مالم
يرث ملكه هذا (إن لم
يسبقه من يكسبه) لا ينفق به
فإن استغنى به فلا ينفق
عليهم ولا يكسوهم
ويصرف كسبه إلى ذلك
فإن لم ينفق به كل (و) قدم
عليهم (مؤنة تجهيزه) أى
تجهيز مؤنثه من نفسه
وغیره (بعد مؤنثه) قدم
(مؤنة بيع ماله كائنة
دلال) لأنها من مصالح
الجبر (و) قدم (دينه اللازم)
له أو ما يؤل إلى الزوم
(قبل الجبران كان به رهن)
في قدم المرحم بثمنه لتقديم
تعلق حقه على حقوق
الغرماء (و) قدم (البائع
جميعه

(قوله أو بعد مؤنثه) عبارة
مد أو معه وهى الصواب
وقرر الشنوائى

والأفعلى سبيل الوجوب هكذا فى مد فاطلاق الحق الوجوب ليس فى محله (قوله وعلى كل
تقدير) أى سواء جبر عليه بطلبه أو طلب القاضى أو لم يكن بطلب ليكون الغريم محجور
القاضى مثلاً (قوله قدم) أى الحاكم وكذا ذكر أنه يقدم خمسة أشياء وقوله مؤنثه بالإضافة بالنسبة
لمؤنثه عياله لادنى ملازمة باعتبار كونهم اللازمة فاضيفت إليه وإن كان المنة تقع بهما غيره ولو قال
مؤنثه مؤنثه كافى المنهج لكان أولى وفى بعض النسخ مؤنثه بغير منة وهى أقل إيماناً من نسخة
اثباتها (قوله وغيره) كإثباته وحيواناته وفروعه وأصوله ومستولداته وزوجاته سواء كان
الجميع موجودين قبل الجبر أو حدثوا بعده نعم من تزوجها بعد الجبر لا ينفق عليها إلا من كسبه
فقط وفارقت الولد المتجدد بانه لا اختيار له فيه بخلافها فإن قلت المالك مدنو باختياره
ومع ذلك يؤمنهم قلت لأن مؤنثهم من مصالح الغرماء لأنهم يقتسمون ثمنهم وألحق بهم مستولدته
بعد الجبر بناء على الأصح من نفوذ إيلاده لأن أجرتم لهم ولا ينفق هناء على القريب إلا بعد طلبه
أن كان أهلاً له كما أن ولى الصبي لا ينفق على قريبه إلا حينئذ فإن لم يكن أهلاً له كطفل ومجنون
أو كان عاجزاً عن الإرسال كزمن أنفق عليه بلا طلب حيث لا ولى له خاص بطلبه أه أقامه
مد (قوله أعم من تعبر به بالنفقة) أى لأن المؤنة تشمل الكسوة والاسكان والاخذ دام
وتكديز من مات منهم قبل القسمة قال صاحب الصحاح فى مادة مانت ماتت القوم أمانهم ممانا
إذا احتلت مؤنثهم ومن ترك الهمة قال منتهم أمرهم وقال فى مادة مؤن مؤنثه مؤنثه إذا احتل
مؤنثه وقام بكتايته فهو رجل مؤن أه فقهم من ذلك أن المؤنة تشمل ما يكتفى الشخص من
نفقة وكسوة وغير ذلك بخلاف النفقة فإنها ما تصرف فى المال كل والمشرى فقط (قوله حتى
يقسم ماله) أى إلى أن يمضى يوم قسم ماله بملكته التى بعده أو ليلة قسم ماله بيومها الذى بعدها
قاله فى المنهج (قوله لأنه مؤسر) أى بالنسبة لنفقة القريب وإن كان مؤسراً بنفقة الزوجة
لأن البسار المعتبر فى نفقة غير البسار المعتبر فى نفقة لأن مداره هذا على تحقق مال له بخلاف
الأول (قوله إن لم يستغن) أى المقتسب بكسبه أى حلالاً بالحرام لا عبرة به والمراد بالكسب
الموجود بالمال لأنه لا يكفى أن يكسب وأن عصى بالدين من حيث الجبر فلو كان له
كسب وتركه كسلاً أنفق عليه من ماله على المعقد (قوله فإن لم ينفق به كل) فإن فضل منه شئ
رد إلى المال وقسم بين الغرماء (قوله تجهيزه) أى حيث وقع التجهيز يوم القسم أو قبله
ولا يقتصر فى تجهيزه على الواجب بل يكمل المستدوب على المعتمدان لم يجزعه الغرماء (قوله
وغیره) أى إن مات فى حياته أو بعد مؤنثه وقوله بعد مؤنثه أى موت مؤنثه (قوله وقدم) أى
الحاكم وكذا ما بعده وما قبله (قوله أو ما يؤل إلى الزوم) كمن المبيع زمن الجبار (قوله
أن كان به رهن) بأن رهنه المقتسب قبل الجبر عليه ومحط الفائدة هو هذا القيد أعنى قوله أن كان
به رهن والأفكل الذين لازمة قبل الجبر إذا لا يجبر عليه إلا حينئذ (قوله بتمه) أى بقدر دينه
من ثمنه فإن فضل منه شئ تعلق به حق الغرماء لأن الجبر يتعدى إليه كقيمة أمواله على المعتمد
(قوله على حقوق الغرماء) أى على تعلق حقوق الغرماء بتلك العين المرهونة وذلك أن
حقهم لم ينفق به إلا بعد الجبر وحق المرحم متعلق به من حين الرهن (قوله قسم البائع
جميعه) أى يفسخ إن شاء ثم يرجع فيه نلجرا الصبيح إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته

بعضها فهو أحق بيمين الغرماء ونصر على المبيع لأن المبيع هو الذي ورد في الخبر المذكور
ومثله كل معاوضة محضة كالقرض والجارحة والمسلم لم تقع بعد جرحه بان وقعت قبل الجرح أو
بعد وجهه فلا فسخ ذلك ولو بلا قاض فورا ان وجد ماله في ملك غيره ولم يتعلق به حق لازم
والعوض دين حال أصالة أو عرض أو لو بعد الجرح وتعذر حصوله وكان تعذره بسبب الإفلاس
وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها كالصدقة والهبة وبالحضة غيرها كالنكاح والخلع والصلح
فإذا تزوجها بغير في ذمته ثم جرح عليه فابس لها الفسخ أو خاله بابتدائه في ذمته بأرذمة أجنبي
ثم جرحها فابس له الفسخ أو عفا عن القصاص على الدية ثم جرح على الجاني فليس للمجني عليه
الفسخ والرجوع للقصاص نعم للزوجة باعسار زوجها بالمهر أو النفقة فسخ النكاح كما سبقت
في بابيه لكن لا يختص ذلك بالجرح وخرج بالبقية ما لو وقعت المعاوضة بعد جرحه وما لو تراخي
الفسخ عن العلم لتقصيره في ما تم به جرحه بالقرينة أو بان له الفسخ ان خفي عليه ومالو
خرج المال عن ملكه حسا أو شرعا كشاف ويبيع ووقف وعتيق ومالو يتعلق به حق لازم لثالث
كهن مقبوض وجناية وكفاية لانه كالتجارح عن ما يملك بخلاف تدبيره واجارته ونحوه ما لا يتم
لا تمتنع المبيع ومالو كان العوض مؤجلا حال الرجوع ومالو لم يتعذر حصوله كأن كان به رهن
ينبغي به أو ضمان ملي مقبر ومالو كان تعذره بغير الإفلاس ~~ك~~ هرب ووجد ومالو اشترى شيئا
بعين ولم يسألهما فبطا بيمينه ولا يرجع عليه في المبيع لحمله شروط الرجوع عشرة اه أفاده
في المنهج وشرحه وكالات الإفلاس الموت فإذا مات المشتري ولم يكن محجورا عليه قدم البائع ببيعه
بالشروط المذكورة حديث أيعارجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمساومة أي
أفلس وجرح عليه ولورأي الحاكم أو التيمم بيع ذلك المبيع في صورة الموت لمصلحة كسفة نقل
أو حفظ ثم علم البائع فالظاهر مضاربة حيث شذ مع الغرماء وليس له الفسخ وإبطال المبيع
لأن المبيع المذكور ملك للمشتري فتصرف فهو الحاكم فيه نافذ لانه نائبه (قوله ان لم يقبض
تمنه) أي جيبه فان قبض بعينه رجع فيما قبل الباقي بالقسط وقوله من المشتري أي أو
وكيله أو وائمه أو أجنبي فهو ليس بقيد (قوله ووجد) أي البائع المبيع بحاله أي لم يخرج
عن ملكه والأفلا يرجع فيه كما مر لأن الزائل العائد هنا كالذي لم يعد ولا بد من بقيمة القيود
السابقة أعني ان لا يتعلق به حق لازم الخ ونظم بعضهم المواضع التي يكون العائد فيها كالذي
لم يعد أو كالذي لم يزل بقوله

وعائد ~~ك~~ زائل لم يعد * في فليس مع هب ~~ك~~ الأول

في المبيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا قدم الثاني على المعقول لأن
المال في حقه باق في ساطنة الغريم وفي حق الأول زال ثم عاد وهو كالذي لم يعد كما مر (قوله بان
لا يفرد بالعقد) تفسير مراد للصفة أشار به الى أنه ليس المراد به الأمر المعنوي وهو ما قام
بالغير بل الحكمي لأن البديع عين قائمة بنفسه السكن لا يصح افرادها بالعقد إذ لا يصح أن يتناع
وحدتها فلما حكم بان البدن تشبه الوصف المعنوي كالأسود والبياض في كونها لا تفرد بالعقد
صارت صفة حكمية أي كالصفة في الحكم المذكور ولا ينافي ذلك خلافاً ان توهم جعلهم نحو

ان لم يقبض تمسه من
المشتري (ووجد) أي
المبيع (بحاله أو ناقصا من
صفة بان لا يفرد بالعقد)

اليد في الطلاق جزأ حتى يقع إذا أضيف إليها الوصف كالمعاني حتى لا يقع إذا أضيف إليه لان
الطلاق يقع قبل السراية فمضى من تحويده إلى الباقي لما بينهما من المماثلة لا من المعاني التي
لا تسري إلى البدن لما بينهما من التضاد فالمراد بالوصف والجزء ثم غير المراد به ما هنا لان المدار
ثم على السراية المقنضية لا فرق بين الجزء والوصف بالتقدير الذي ذكرناه والمدار هنا على ما يمكن
إيراد العقد عليه لانه المقنض لا استقرار العقد بخلاف الوصف فانه امر تابع للمبيع من حيث
عدم امكان افراده بالعقد فلم يقع على أن يكون سبب المنع الرجوع بل على مادونه وهو تحصيل
البائع فأنضم بذلك ما في البابين ويضم إلى هنا باب المبيع قبل قبضه والضمير في قوله بان لا يفرده
عائد للصفة باعتبار تأويلها بالمدكور (قوله كقطع يد الخ) فيأخذ به لا ريب ان شاء وان
شامتر كالمقاس وضارب مع الغرماء بثمنه وهذا مثال لنقص الصفة والبدن فيهما مثال للصفة
المفسرة بقوله بان لا يفرده بالعقد اذ لا يصح بيعها وحدها كما مر وخرج بذلك ما يفرده كماله
باعتدالين قلنا أحدهما فلا يكون حكمه ما ذكره هذا هو الصواب في تقرير كلامه خلافا
لما في المحشى (قوله وصناعة) أي بلا معلم كاذ كره في شرح المنهج والا كانت كالمصاراة (قوله
حدثنا بعد المبيع) أي وانفصل الحمل قبل الرجوع وظهرت الثمرة قبله أيضا بخلاف ما لو كان
الحمل متصلا أو الثمرة مستترعة عند المبيع دون الرجوع أو حدثنا بعد المبيع واستقر إلى ما بعد
الرجوع أو كانا موجودين عند المبيع والرجوع فانه يأخذ بالبائع في هذه الأحوال الثلاثة
والخاص بل أنه يرجع في الحمل الموجود حالتي العدة والعدو أو أحدهما فقط أما إذا كان
موجودا في الحالتين أو في حالة العدة فقط فلا يمتنع في البيع تبع في الرجوع وأما إذا
كان موجودا في حالة العدو فقط فوجهه تقصير المقاس بعدم توفيقه للثن وبهذا فارق عدم
الرجوع فيه في نظائره من الرد بالعيب ورجوع الوالد في الهبة والرهن في مالورهنه أحاطا ثم
جاءت عند المرتين فانه لا يتبع أصه في الرهن فالحمل في سائر الأبواب زيادة منفصلة إلا في هذا
الباب وباب تجهيل الزكاة ولو ولدت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر
أعطى كل منهما ما كان عليه على المعقود سواء أبقى المولود أم لا لان المدار هنا على الاتصال
والحدوث في ملك المقلس ولم يوجد إلا في ملك واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على
انفصال الباقي لا ينافي ما ذكرنا من اختلاف المدرس (قوله لكن الرجعة الخ) استدراك على قوله
وقدم ببيعها بالفدية للصورتين الأخيرتين لدفع توهم أن الزيادة المنفصلة لا تثر يأخذ بالبائع
أيضا فقوله الزيادة المذكورة أي المنفصلة والاثرو معنى كون الاثر للمقلس أنه يصير شريكا
للبياتع إذا زادت القيمة فلو كانت قيمة الثوب خمسة وباعت بالقصاراة ستة فللمقلس سدسها
وكالمصاراة الطحين والمصبع كاذ كره في المنهج (قوله كسكب عبد) الزيادة فيه من حيث الحرم
والقدرة على الاشغال والنقص من حيث امتناعه من الدخول على النساء ونقص قيمته وقوله
وماول فخله الزيادة فيه من حيث الحرم والنقص من حيث قلة الثمرة (قوله فان كانا) أي
الزيادة والنقص المتهومين مما ذكر وهذا جواب الشرط في كانه قال فقيمة تفصيل وذكر ذلك
صورا أربعة على طبق القسمة العقلية (قوله وولده) عطف على تلف أي وحدوث أو حصول
ولده أي الاحد سواء التالف أو الباقي وذلك كالأبوة أمتهين فانت احدهما وولدت هي

(قوله فلم يقع على أن يكون
سبب المنع الرجوع) قال
شيخنا الباجوري الصواب
حذف منه وهو ظاهر
(قوله إلا في ملك واحد)
أما لو لم يوجد في ملكه
الأو واحد حرره

كقطع مع يد (أو زائد زيادة
منفصلة) كسمن وصناعة
(أو منفصلة) كثرة وولد
حدثنا بعد المبيع (أو كانت)
أي الزيادة (أثرا كالمصاراة)
لثوب المبيع (لكن الزيادة
المذكورة للمقلس) فتكون
للغرماء (فان كان) المبيع
(زائدا من وجه ناقصا من
وجه) كسكب عبد وطول
فخله ولم صنعة مع برص
(فان كان في الذات) كتلف
أحد المبيعين وولده (رد)
البائع (الزيادة) أي أبقاها
للمقلس (وضارب مع
الغرماء بالنقص)

أو الموجوده ولذا قوت اسدها من نقص ولولذ زيادة وكل منه - ما في الذات (قوله بعد الفسخ)
 ظرف لقوله ضارب (قوله كعرج وولد الخ) لف وتشر مرتب في المتألفين وفي شق كل منه - ما
 فالعرج والولد مثال للنقص في الصفة والزيادة في الذات الاول للاول والثاني للثاني وخرق
 الثوب وقصارتها مثال للنقص في الصفة والزيادة في الاثر كذلك (قوله له أي للبائع) أي فهو مخير
 بين الامرين (قوله ويفوز) أي البائع (قوله وان وجد مختلطاً) هذا ما قابل لقوله فيما سر
 باقيا بحاله أو ناقصاً أو زائداً أو ناقصاً من وجه زائد من آخر فهو قسم خامس (قوله مثله) قيد
 خرج به ما لو وجد مختلطاً بغيره كزيت بنسب عرج فهو كأنما فلا رجوع ويضارب (قوله فله
 أخذ قدر المبيع) استقيده منه انه لو طلب بيع الجميع وقسمه الثمن لم يجب (قوله ويكون في
 الدون مسامحا الخ) محل ذلك اذا خلطه المشتري فان خلطه أجنبي خسر البائع بين أخذ مع
 المضاربة بنقص الخلط وبين المضاربة بالثمن (قوله أو باجود الخ) علم مما تقر بأن المسئلة لها ثلاثة
 أحوال (قوله حذرا من تضرر المئاس) نعم ان كان الاجود قليلا جدا كقدر تفاوت الكيلبر
 فالوجه المأخذ بالرجوع كما قاله الامام وأقره الشيخان اه شرح المنهج (قوله هذا كله) أي
 تقديم الدين اللازم قبل الجبران كان به رهن وتقديم العين المبيعة (قوله فيكم ما صر في بابه)
 أي الاقرار من انه ان أقر بعين أو جنابة قبل مطالبة أو بدين معاملة فان أسند وجوبه لما قبل
 الجبر قبل وضارب المستحق مع الغرماء فلا يقدم عليهم بشئ والابان أسند ما بعده لم يقبل
 فلا يزحم المقر له الغرماء اذا علمت ذلك فكان الاولى أن يقول اذا ثبت الاستحقاق بغير اقرار
 المئاس يشمل مسئلة العين (قوله) أي المئاس أي يجوز له ذلك ولا يلزمه اذا ليس فيه تقويت
 لخاصة وانما هو امتناع من الاكتساب وانما لزم الولى الرد لانه يلزمه رعاية الاحتياط لولي
 ولا فرق بين ما اشتراه قبل الجبر وما اشتراه بعد في الذمة فله رد كل منه - ما وله الاقالة من المبيع
 ايضا فيما باعه (قوله ان كانت الغبطة في الرد) أي فقط بخلاف بيعه بغبطة فلا يجوز له والفرق
 ان الفسخ ليس تصرفا مبتدأ بل من أحكام البيع السابق والجبر لا يتعطف على ماضى ولانه
 أحفظ له ولا غرماء يخرج به ذكره ما اذا كانت الغبطة في الابقاء أو لم يكن هذه الغبطة أصلا لافي
 الرد ولا في الابقاء فلا رد فيه ما المأفاه من تقويت المال بلا غرض

• (باب الوقف) •

لما فرغ مما ينفك فيه الاختصاص عن آدمي لئله شرع فيما ينفك عن آدمي لله تعالى وهو
 الوقف وهو من وقف وأما وقف فلغة ردية وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس
 هي الواردة في الاخبار الصحيحة قاله م ر وجهه ووقوف وأوقاف ووقف الارض والعقار من
 خصوصيات هذه الامة ولا يعرف أن ذلك وقع في الجاهلية (قوله هو لغة الحبس) ويرادفه
 الحبس والتسبيل اه م ر (قوله وشرع حبس مال الخ) يؤخذ منه - الاركان الاربعة
 اذا حبس يؤخذ منه الصيغة والواقف والمال هو الموقوف والمصرف المباح هو الموقوف عليه
 ولا بد أن يكون ذلك المال عينا بادايل قوله في رقبة فخرج بالمال غيره كالكلب والعين
 المنفعة وما في الذمة فلا يصح وقف ذلك وقوله يمكن الاتفااع به أي حالا أو مآلا كالمش الصغير
 وقوله مع بقاء عينه أي انفق عامه صاحب البقاء عينه وقوله بقطع التصرف متعلق بحبس والباء

كعرج وسمن (فهو) أي
 المبيع (البائع ولا شيء له في
 النقص ولا) نفي (عليه في
 الزيادة) كالوانفردا (أو كان
 النقص في الصفة والزيادة
 في الذات أو) في (الاثر)
 كعرج وولد وخرق الثوب
 وقصارتها (فلا شيء له) أي
 للبائع (والزيادة للمئاس)
 كالوانفردا (وفي عكسه)
 بان كان النقص في الذات
 والزيادة في الصفة كأنما
 أحد المبيعين وسمن الآخر
 له الرجوع في المبيع والمضاربة
 مع الغرماء بالنقص) ويفوز
 بالزيادة (وان وجد) أي
 المبيع (مختلطاً به) أو
 دونه فله (بعد الفسخ) أخذ
 قدر المبيع من المختلط
 ويكون في الدون مسامحا
 بنقصه كنقص العيب
 (أو) وجد مختلطاً (باجود
 فلا رجوع) له (في المختلط)
 حذرا من تضرر المئاس
 (لكنه يضارب مع الغرماء)
 بالثمن هذا كله اذا ثبت
 الدين بغير اقرار المئاس
 فان ثبت باقراره فحكمه
 ما صر في بابه وله ان يرد بالعيب
 بما كان اشتراه ان كانت
 الغبطة في الرد

• (باب الوقف) •

هو لغة الحبس وشرع حبس
 مال يمكن الاتفااع به مع
 بقاء عينه بقطع التصرف في ذمته

(قوله ليس قبله من قبوذا
التعريف) قد يقال هو قيد
لانخراج الوصية (قوله لانه
يكفى الخ) هو مسلم الا ان
الواقع من سببنا عمره و
المجموع فتأمل (قوله أى
من العمرى) الاولى من
الهبة الخ أى يجامع ان
كلام من الهبة الخ أفاده
شيخنا

على مصرف مباح والاصل
فيه خبر الصححين أن عمر
رضي الله عنه أصاب أرضا
بغير فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم ان شئت حبست
أصلها وتصدقت بها فتصدق
بها عمر على أنه لا يباع أصلها
ولا يوهب ولا يورث وأركانه
أربعة واقف وموقوف
وموقوف عليه وصيغة ولما
شارك في المقصود منه أشياء
ذكرتها كالاصل معه
بقول (التبرع) خمسة
أنواع (وصية وهبة) ومنها
العمرى والرقي والصدقة
والهدية يجامع ان كلامها
كما مر عليك بلا عوض
(وعتق) وأباحة ووقف
وشروطه (أى الوقف ستة
(صيغة كوقفت وحبست
وسلت) وتصدق بكذا
صدقة مؤبدة أو محرمة أو
لاتباع ولا توهب ولا يشترط
القبول وان كان الوقف
على معين

للتصوير والمراد بالرقبة الذات فافاد بذلك أن الحبس هو قطع التصرف في ذات الموقوف فاندفع
قول قل انه مستدرك الآن يقال ان مراده بالاستدراك أنه ليس قبله من قبوذا من قبوذا التعريف
وقوله على مصرف مباح أى مباح أى مباح أى مباح أى مباح (قوله
والاصل فيه خبر الصححين الخ) والاصل فيه أيضا قوله مباح أى مباح أى مباح أى مباح (قوله
تجبون فان أباطلها لم تسمعها أبدا الى وقف أحب أمواله غيرها صدقة مشهورة اه أفاده مر
وقال غيره هي موضع قبلي المسجد النبوي يعرف بقصر بني جذيلة (قوله أصاب أرضا) أى
وقعت في سهم من الغنمة (قوله ان شئت حبست الخ) المقابل لمحذوف أى وان شئت
أبقيتها لنفسك وقوله حبست بتشديد الموحدة أى وقفت وقوله أصابها أى رقبته أى أصل هو
هي فالإضافة للبيان وعطف تصدقت على حبست تفسيراً والمراد تعدد الصبغ وهو أول وقف
وقع في الاسلام على المشهور وقوله قد صدق بها عمر كانه قال فاختار وقفها على تقيتها لنفسه
(قوله على أنه) أى الشأن أى بشرط ما ذكر في صيغة فهو من تمام الصيغة لأنه سبب أن
تصدق من الصريح بغيره فيقتصر على ضيعة ثنى من هذه الامور المذكورة وقوله ولا يوهب
الواو بمعنى اولانه يكفى ضيعة واحدة من هذه الامور الثلاثة ونحوها (قوله وأركانه) أى
أجزاء ماهيته التي لا يوجد الا بها (قوله في المقصود منه) أى وهو التبرع بلا عوض وليس
المراد به التملك من غير عوض اذ الوقف لا تملك فيه وكذا العتق وأما قوله فيما يأتى لان الوقف
تملك فهو بالنسبة لمنافع الموقوف لا رقبته (قوله ومنها) أى الهبة والصدقة والهدية لكن
تتنازع عن ما يباعه بالاركان فيمدونه ما كما مر وقوله منها أى من العمرى وما بعدها (قوله
وعتق) أى بلا عوض فيشمل التبرع وقوله وأباحة كإباحة الشاة لشرب لبنها والاطعام للفقراء
(قوله وشروطه) مفرد مضاف قيم الشروط الستة والمراد بالشروط ما لا بد منه فيشمل الركن
لانه عدم ذلك الصيغة وهي ركن وصدر أربعة شروط من الستة المذكورة بان وتر كها
في اثنين حيث قال صيغة وليس معصية تشننا (قوله كوقفت) كان الاولى أن يزيد قوله
كذا على كذا اذ لا بد من بيان الموقوف عليه فلو قال وقفت هذا الكتاب لله تعالى كما يقع
كنهه الم يكف بل لا بد أن يقول على كذا بخلاف الوصية كما وصيت بثلث مالى لله تعالى فانه
يصح (قوله وتصدق) أعاد الكاف لان ما دخلت عليه من الصريح بغيره فيحتاج الى
ضيعة مما ذكره بقوله صدقة مؤبدة الخ فان لم يضم له شيئا من ذلك لم يكن صريحا ولا كتابة
بخلاف ما قبلها فانه صريح بنفسه لا يحتاج الى ضم شيء مما ذكره وأما الكتابة فذكره وحرم
وأبدت هذا للفقراء لان كلامها لا يستعمل مستقلا وانما يؤكده فلم يكن صريحا بل كتابة
لا حتماله فان نوى به الوقف انما هو الاقلا ومن الكتابة تصدقت بكذا مع اضافته بلجهة عامة
كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعة فانه صريح في التملك المخص فلا يصرف الى
الوقف بنيت فلا يكون كتابة فيه اه أفاده في شرح المنهج (قوله ولا توهب) في بعض
النسخ بالواو وهي بمعنى أولان أحد الامرين كاف (قوله وان كان الوقف على معين) هذه
طريقة ضمنية درج عليها هذا وفي المنهج والمعمدان الوقف على معين واحد ا كان أو أكثر
يشترط فيه قبوله ان كان أهلا والافقوبول وليس له فوراً عقب الايجاب أو بلوغ الحبر كالهبة

والوصية لان دخول عين أو منفعة في ملكه فغير الارث بعيد ولا يشترط على هذا قبول من
بعد البطن الاول بل الشرط فيه عدم الردوان كان الاصح أنهم يتلقون من الواقف فان ردوا
فمنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله
لم يؤثر ولو وقف على ولده فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا
لبعضهم ولو وقف بجميع ملكه ولم تجز الوارثة في ذلك فغيره اعيانهم كما مرو ولو وقف على من
يقترأ على قبره بعد موته لم ينعقد له قبر بطل وقفه وخروج بالمعين الجهة العامة وجهة
التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزا ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف
ماله وهبه له اهـ ملخصا من مر (قوله وأن يكون الواقف أهلا للتبرع) فيصح من كافر
ولو لم يحد ومصحف وكتب علم وان لم يعتقد ذلك قرية اعتبارا باعتقادنا وفارق عدم صحة نذره
بأنه قرية محضة بخلاف الوقف فإنه قد لا يكون كذلك كما لو وقف على الاغنياء وزاد في المنهج
شرطا آخر وهو أن يكون مختارا (قوله ولو لم يحد) بان يقف ما يملكه ببعضه الحر (قوله
وسفيه) نعم له ان يوصي بوقف شيء بعد موته اذ لا يجز بعده ومثل السفيه المحجور عليه بالغلس
كما صرح به في شرح المنهج فلا يصح الوقف من المحجور عليه ولو عايشة وليه أو ما غير المحجور
عليه وهو السفيه الماهل فيصح وقفه وكذا السكران المعتدى ويصح وقف ما لم يره ولا خيار
له اذ ارآه ويصح من الاعى كافي مر (قوله وللإمام الخ) هذا بمنزلة الاستدراك على قوله أهلا
للتبرع كأنه قال لكن الامام وان لم يكن أهلا للتبرع بشي من أموال بيت المال له أن يقف
نحو أراضيه على جهة أو معين ولو على أولاده بشرط ظهور المصلحة في ذلك للمسلمين اذ تصرفه
فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم لو رأى غلبك ذلك له لم يجز ولا يجوز له وقف ناحية على
شخص واحد اذ لم يظهر المصلحة في ذلك وحيث صح وقفه تعين الوفاء بشرطه فلا يجوز أخذ
المعلوم منه الا بالباشرة بنفسه أو نائبه كما عهده مر وزي خلافا للسيوطي حيث قال ان
الموقوف عليه يستحق ذلك وان لم يباشر حيث كان مستحقا في بيت المال نعم ان لم يكن في الوقف
المذكور مصلحة كان باطلا وحيث قد كل مستحق الاخذ منه وان لم يباشر فيمكن حمل كاذم
السيوطي على هذا وكلام غيره على الوقف الصحيح وكما يصح وقف الامام من بيت المال يصح أن
يعتق من عبيده كما صرح به خط في شرح الغاية حيث قال ان ذلك يصح وينتف الولاء عليه
للمسلمين لانه حق خلافا لما ذكره ع ش من عدم الصحة هذا والاستدراك المذكور جعله في
المنهج استدراكا على شرط في الموقوف وهو كونه مملوكا كالواقف والخطب يسير (قوله أولا)
يتشديد الواو أى في الطبقة الاولى فلا يصح منقطع الاول كوقف على من سيمولدى بخلاف
منقطع الوسط كوقف على زيد ثم رجل ثم الفقرا ومنقطع الاخر كوقف على زيد ثم عمرو ثم
رجل فانهم ما يصحان ولو انقضى الموقوف عليهم في منقطع الاخر فغيره أقرب الناس الى
الواقف حين الانقراض والمعتبر القرب رجلا لا ارثا فيه قدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ
منه صحة ما أنق به العراقي ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف والمتوفى قرب
الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح به ما في مسند ويؤيد في القرب من حيث
الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجع عم على خالة بل هم مستويان ويعتبر في أقارب الواقف

(وأن يكون الواقف أهلا
للتبرع) ولو لم يحد
يصح وقف صبي ومجنون
وسفيه ومكانب وللإمام
أن يقف من أملاك بيت
المال ما تقتضيه المصلحة
(و) ان يكون (الموقوف
عليه) أولا (موجودا عند
الوقف) لان الوقف عليك
ناجز فاشبه الهبة فلو
وقف على أولاده ولاولده
حيث

المدكورين الفقرو لا يهتد على غيره فيما يظهر فان فقدوا أو كانوا كلهم أغنياء صرف
الربيع لمصالح المساكين أو إلى الفقراء والمساكين ولا يختص بفقراء بلاد الواقف وكذلك كان
الواقف الامام ولو انقطع الاول في منقطع الوسط فصرفه من ذكر بعده ان كان الوسط لا يعرف
أمد انقطاعه كرجل في المثال بخلاف ما لو عرف أمد انقطاعه كعبد زيد نفسه أو دابته نفسها
ثم الفقراء فانه يكون كمنقطع الاخر فيصرف بعد من ذكر لا قرب رحم الواقف فان لم يوجد
فالى الاله من المصالح أو الفقراء كما هو يلحق بما ذكره الوجهات أرباب الوقف اه أفاده مر
قال في الهجة

ووسط وآخران انقطع * فهو الى أقرب واقف رجع
كالوقف اذا ربابه لا تعرف * وما على زيد وعمر ووقف
وبعد هذين على ضد الغنى * فللذى لم يقن حظه من فنى

(قوله لم يصح) أى لانه حينئذ منقطع الاول ومحل عدم الصحة ان لم يكن له ولد وولد الاجل عليه
قطعا صيانة لا تظ عن الانعفاء ولو حدث له ولد بعد ذلك فالظاهر الصرف اليه لوجود الحقيقة
وأنه يصرف لولد الولد معه ولا يجبه بل يشتر كان اه أفاده مر (قوله و ليس معصية الخ)
المناصب الكلام السابق واللاحق ان يقول وأن لا يكون الموقوف عليه معصية (قوله على
عمارة كنيسة) أى ولو ترممها وان أقروا على الترميم وكذا نحو قناديلها انهم ما فعلوا ذمى لا يطله الا
ان ترفعوا اليها وكذا ما وقفوه قبل البحث على كائسهم الندية فلا يطله بل ترفع حيث تقرها
ولو وقف ذمى على أولاده الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكمات فأبقيت الوقف
وألغيت الشرط ومال مر الى بطلان الوقف قال ع ش وامل وجهه أنه قد يحتملهم ذلك على
البقاء على الكفر وتقدر معرفتهم بالغاء الشرط فهو وانظ مشعر بقصد المعصية وقوله كنيسة
تعبير بالاضافة على معنى اللام أى للتعبير بسوا قصده وحده أو مع نزول المارة أو اطلق لانه
المتبادر من الاطلاق فان قصد نزول المارة وحده صح ولو كانوا كفارا وكذا لو وقفها السكني
قوم منهم دون غيرهم فيصح على نحو قناديلها أو امراجها أو اطعام من يأوى اليها منهم لا تقا
المعصية لانهم احبوا ذمى لا كنيسة كما في الروضة ومما تم به البلوى أنه يقف ماله على ذكر
أولاده أو أولاد أولاده حال صحته فأصدا بذلك حرمان اناسهم والاوجه الصحة وان نقل عن
بعضهم القول بطلانه اه أفاده مر والكنيسة معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد
النصارى وقد انعكس العرف فيهما الآن (قوله ولا على مرتد وحربي) أى ان صرح بصفتهم
وحدها أو مع ذكر الاسم سواء أقي بصيغة الافراد أو الجمع كالمرتد أو الحربي أو المرتدين أو
الحريين أو زيد المرتد أو زيد الحربي أو الجماعة القلايين المرتدين أو الحريين فان اقتصر على
ذكر الاسم كزيد وكان في الواقع مرتدا أو حربيا صح وان علم أنه بذلك الصفة لانه لم يصرح بها
حتى تفسد العلوية لان تعليق الحكم على مشتق يشترط ذلك ويصح الوقف على ذمى ومعاهد
ومؤمن وينقطع بالمضى لدار الحرب في المارة وكذا على اليهود والنصارى والفساق وقطاع
الطريق بخلافه على من يفسق أو يمتد أو نحو ذلك والفرق أنه حينئذ جهة معصية لتصريحه
بالوصف بخلافه في الاول فان الغرض ذواتهم لا صفاتهم فلا معصية اه أفاده مر (قوله
كالفقراء) المراد بهم فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات نعم المكتسب

(قوله فيصرف بعد من
ذكر لا قرب رحم الخ) أى
الى ان يعلى لم انقطاعه فان
هـ لم اتقبل الوقف الى
البطن الاخير اه شيخنا

لم يصح (وليس) الموقوف
عليه (معصية) جهة كان
او معصية فلا يصح الوقف
على عمارة كنيسة تبعيد
ولا على زيد ليقفل من
يجرم قتله ولا على مرتد
وحربي لانه امانة على
معصية بخلاف مالا
معصية فيه سواء كان جهة
قربة كالفقراء

كفايته ولا مال له يأخذها اه مر (قوله والعلماء) المراد بهم عند الاطلاق أصحاب علوم
الشرع كالوصية ولو وقف على جميع الناس صح أيضا اه أفاده مر (قوله لا يظهر فيها قرينة)
انما عبر بذلك لان الوقف في الواقع لا يتخلو عن قرينة (قوله كالاغنياء) المراد بانها من نعم
عليه الزكاة قال الدميري ويبحث الاذرى اعتبارا لعرف اه مر والمعمد الاول (قوله ولا يصح
على نفسه) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وأن يكون مما يمكن تملكه لانه من جملة ما يخرج به كما
في شرح المنهج وعلى ذلك بقوله انه عذر ذلك الانسان ما ملكه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل
ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره أو يقضى دينه منه أو يطالع في الكتاب
أو يطبخ في القدر أو نحو ذلك من سائر وجوه الاستعمالات فيبطل الوقف حينئذ وأما قول
عثمان رضى الله عنه في وقفه بترروية دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل
اخبار بان للواقف أن يفتق بوقفه العام كالصلاة بمسجد ووقفه والشرب من بئر ووقفها انهم
لو شرط أن يضحي عنه صح كالمو شرط أن يحج عنه منه لانه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو
لا يضرب بل هو المقتصد من الوقف ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه
وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل كأن كان بقدر أجرة المثل
فأقل ومن الحيل في الوقف على النفس أن يوقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه كأعلم أولاد
أبي فيصح على المعتمد ان انحصرت الصفة فيه ويصح أيضا حيث حكم بصحته ما كمراده وينفذ
باطناء على المعتمد فلا يجوز للشافعي حيث حكم الخلفي بذلك بغيره ولا التصرف فيه بوجه من
الوجوه لان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه اه أفاده
مر (قوله ومهم) أي بخلاف الوصية لان باب الوقف أضيق والاولى تأخير هذا أيضا عن قوله
ويمكن تملكه الخ لان المهم يتعذر فيه ذلك (قوله بان يكون أهلا للملك) أي مع صحة تملكه
للموقوف عليه فلا يصح وقف مصحف أو مسلم على كافر الا أن يكون الثاني أصله أو فرعه فيصح
لانه حينئذ ملك منافعه وادام ملكها زالت عنه للبعضية (قوله فلا يصح الوقف على جنين)
كان قال وقت كذا على هذا الجنين بخلاف الوصية لانه متعلق بالاستقبال والوقف تسليط
في الحال ولا يدخل الجنين أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعاً لغيره نعم أن
انفصل استحقاقهم قطعاً من حين الانفصال الا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر
عدد هم فلا يدخل ويدخل الحمل الحادث علوقه بعد الوقف فاذا انفصل استحقاق من غلة ما بعد
انفصاله ويدخل الجنين أيضا فيها لو قال وقتت على أولادي ولا فرع له أصلاً ولا يدخل مننى
بله ان الآن يستحق حينئذ من الربيع الحاصل قبل استحقاقه وبعده حتى يرجع بها
يخصه في مدة النفي ولو وقف على أولاده أو بنيه وبناته دخل الجنين لعدم خروجه عن ذكر
ويعطى المتبقن اذا فاضل بين البنين والبنات ويوقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على
أحد ما فقط لاحتمال أنه من الصنف الا آخره فلا يوقف له شيء على المعتمد بل يصرف المال
كله للبنين أو البنات ولا يدخل ابن في بنت وعكسه اه أفاده مر (قوله ولادابة) أي مملوكة
أو مباحة كالوحوش والطيور المباحة سواء قصد هال نفسه أو أطلق فان قصد عائلها ومالكها
صح ويرجع لما في الوصية من صرفه في عائلها أو غيره ويخرج بالمملوكة والمباحة الموقوفة
كالأرفاء لخدمة الكعبة أو لخدمة مسجد أو رباط وكالحيل المسجلة في سبيل الله تعالى وحكمهم

العلماء والمساجد والمدارس
أم جهة لا يظهر فيها قرينة
كالاغنياء ولا يصح على
نفسه ومهم كوقفت على
أحد كما (و) أن يكون
عن (يمكن تملكه ان كان
معيناً) بان يكون أهلاً
للملك فلا يصح الوقف على
جنين ولادابة

مكنه فيصح الوقف على ذلك مطابقا أفاده مر (قوله ولا على العبد لنفسه) أي ولو مدبرا أو أم ولد أو مال له من كان ما ياتى وصدا الوقف عليه يوم نوبته في كل حراً أو يوم نوبته سيده في كل عبد وان لم تكن مهاباة وزرع على الرق والحرية فلو أراد مالك البعض أن يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر صح ويصح على مكاتب غيره كتابة صحيحة لأنه يملك ثم ان لم يقيد بالسكابة صرف له بعد العتق أيضا والافهوه منقطع الاخر فيبطل استحقاقه وينتقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يجهز والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذه أمام مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالوقوف على نفسه اه أفاده مر (قوله فلو أطلق الخ) وفارق الإطلاق هنا الإطلاق في صورة الدابة حيث حكم بالبطلان ثم بان العبد من جنس من يملك وبانه قابل للملك على تقدير عتقه بخلاف الدابة (قوله فهو وقف على سيده) أي يحمل عليه فيستظهر هل يصح الوقف عليه أولا لكونه خادم كنيسة أو جنيبا أو مرتدا أو حرا والذي يقبل هو العبد وان ختمه سيده عنه دون السيد ان امتنع العبد فلا يقبل السيد حينئذ وعلم من اشتراط كون الموقوف عليه أهلا للملك أنه لا يصح الوقف على دار ولو على عمارتها الا ان كانت وقفنا أو قصد طارقتها (قوله مما يدوم نفعه) أي بحسب العادة وان لم يطل زمنه ولذا صح وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة لانهم ما وان عتقا بائوت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهم ادوام نسبي وكذا وقف بناء وغراس وضعها بأرض بحق كأن كانت مستأجرة وان استحقا القلع بعد انقضاء مدة الاجارة اه أفاده مر (قوله المباح) اسقط قيدها وهو المقصود لاخراج الدراهم للزينة وقوله كطعموم وريحان محترزا للدوام والآلات الملهي محترزا للمباح واسقط محترزا للنفع فكان عليه ان يقول ولا مالا نفع فيه كزمن لا يرجي برؤسها والمراد بالريحان غير المزروع بخلاف المزروع فيصح وقفه للشتم لبقائه مدة كما قاله النووي وغيره وفيه نفع آخر وهو التنزه ولذا صح وقف المشعوم الدائم النفع كالغدير والمسك والورد بخلاف عود الجوز لانه لا ينفع به الا باستهلاكه اه أفاده مر (قوله ولا يشترط في النفع حصوله سال الخ) ولا يشترط أيضا كون الموقوف عقارا بل يصح وقف المنقول ولو حيويا فانما اذا أشرف على الموت ذبح ان كان ما كولا وينبغي أن ياتي في لجه ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المعارة لهما اذا قلنا من انه يكون مملوكا للواقف أو للموقوف عليه وهو الوجه هذا ان لم يأت شرا حيويا أو جزئه بمن الحيوان المذبوح والاعتين ذلك ويصح وقفه للضراب ولا يضمن واقفه ما يتلفه بل الضمان على من كان الفعل يده ان نسب الى تقصير حتى أتلف وكذا يصح وقف العقار ووقف المشاع من كل منهما وان جهل قدر حصته أو وصفته أو لا يسرى للباقي وشمل ذلك مال ووقف المشاع مسجد افانه يصح ويحرم على الجانب المكث فيه وتجب قسمته فور التعمين بطريقة ولا فرق بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر ويفرق بينه وبين جعل تفسيره فيه قرآن بان المسجدية هنا شاذة في جميع أجزاء الارض غير متميزة في شيء منها فلم يمكن تبعية الاقل للاكثر اذ لا تبعية الا مع التميز بخلاف القرآن فانه مقرر من التفسير فاعتبر الاكثر ليكون الباقي تابعه له أما جعل المنقول مسجدا كفرش وثياب فوضع توقف لانه لم ينقل عن الساقف مثله وكتب الاصحاب ساكنة عن تخصيص بجواز أو منع وان فهم من إطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كما

ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده (و) ان يكون (الموقوف) مما (يدوم نفعه) المباح (لا كطعموم) لان منفعة في استعماله (و) لا (ريحان) لسرعة فساد ولا آلات الملهي ولا يشترط في النفع حصوله حالا فيصح وقف العبد والجيش الصغيرين والزمن الذي يرجي زوال زمانه (والمالك فيه)

جرى عليه بعض شراح الحاوي ونسب الشيخ الاسلام من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه افاده
 م ر وقال قل يجوز وقف المنقول مسجد اجبت اثبته في محل يجوز له الانتفاع به ولا يخرج عن
 المسجدية بنقله بعد ذلك كجارية المسجد اذا انفصلت اه وهو وجهه وأما ما ذكره من صحة وقف
 المنقول ولو في أرض مغمورة كالخزائن في المساجد لا مكان الانتفاع بها خارجها فهو مردود
 بقول السبكي قال لي ابن الرفعة أفتيت يطلان وقف خزانة كتب وقفها واقف تكون في مكان
 معين في مدرسة الخشائية بمصر لان ذلك المكان مستحق لغير تلك المنفعة قال السبكي وتظهر
 احداث كرسى مصنف مؤيد بقرأه كما يعمل بالجامع الازهر وغيره فلا يصح وقفه ويجب ان يراجع
 من المسجد لما تقدم من احتفاظ بالمنفعة لغير هذه الجهة اه ثم ذكر الرافي في تاريخ قزوين
 ما هو صريح في جواز وضع مجاورى الازهر خزائهم فيه التي يحتاجونها الكتبهم والاضطرون
 لوضعه فيها من حيث الاقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها
 ولا أجرة عليهم لما جاز وضعه بخلاف وضع ما لا يحتاجون اليه فانه لا يجوز وعاليم الاجرة فيه
 اه فيمكن حمل كلام قل على الشق الاول وان كان بعيدا وعبارة سم علي ابن حجر فرع أفتي
 شيخنا م ر بجواز وضع الخزانة في المسجد اذ لم تضيق وحصل بسببها نفع عام كدرس او مفت
 يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه (قوله أي في الموقوف) أي على
 جهة آدميين وتخرج به فوائد المادثة بعد الوقف كاجرة وعرة وولد ومهر بوطه او فكاح فانها
 ملك للموقوف عليه يتصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفي
 منافعه بنفسه وبغيره باعارة أو اجارة من ناظره فان وقف عليه اي كنه لم يسكنه غيره وقد
 يتوقف في منع اعارته ومعلوم ان ملكه لا يولد محله في غير الخزانة ما الحرف له قيمته على الواطى ولا يبطأ
 الموقوفة الا زوج فان وطئها الواقف او الموقوف عليه حد بخلاف الموصى له بنفقة او المزوج
 للموقوفة هو الحاكم باذن الموقوف عليه ولا يزوجها له ولا للواقف اه افاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله في نقل الله) فمارنه وموته من منافعه والفقن نفقته من كسبه والعقار عمارته من غلاته ثم
 ان لم يكن له كسب أو لم يف بصارفه فهي ماعدا العمارة لانها غير ضرورية في بيت المال فان تعذر
 فعلى مبادير المسلمين لا الموقوف عايمه ان لم يشترط من جهة أخرى اه زى (قوله أي بنقلك)
 تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى والافكل الموجودات باسرها ملك له تعالى في جميع الحالات
 بطريق الحقيقة وغيره وان سمي مال كافا عما هو بطريق التوسع اه م ر (قوله عن اختصاص
 الا آدميين) أي وغيرهم من المخلوقات (قوله كالعق) وانما ثبت بشاهد وبيّن دون بقية حقوقه
 تعالى لان المقصود ربه وهو حق آدمي اه م ر (قوله فلا يكون للواقف) أي خلافا لالا امام ماله
 وقوله ولا للموقوف عليه أي خلافا لالا امام أحد ولا يصح الوقف مع شرط الادخال أو الانحراج
 أو التبديل أو التغيير ولا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة ولا تعليقه كوقفته على زيد اذا جاء
 رأس الشهر كافي البيع فيه ما نفع يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعده وفى على الفقهاء قال
 الشبخان وكأه وصية لقول الفقهاء انه لو عرض للبيع كان رجوعا عن الوقف قال ابن الرفعة
 ويتجه محنته أيضا اذا ضاهاى التهرير بكملة مسجد اذا جاز رأس رمضان ولا يساع موقوف
 وان خرب كشجرة جفت ومسجد انهم دم وتعددت اعادته اذ امة للوقف في عينه ولانه يمكن

اي في الموقوف (في نقل الله
 تعالى) اي بنقلك (عن
 اختصاص الا آدميين)
 كالعق فلا يكون للواقف
 ولا للموقوف عليه

الاتناع به كصالة واعة كافي في أرض المسجد بخلاف حصرة الموقوفة البالغة وجذوعه
المنسكة سرقة فانه يجوز بيعهما على المعقدان لا يبيعان ويشترى بينهما ما بينهما أما المحصر
الموهوبة أو المستمرة للمسجد من غير وقف لها فتباع للحاجة ولا يجوز استبدال الموقوف
عندنا وإن خرب خلافا للحنفية وصورته عندهم أن يكون المحل قد آل إلى السقوط فيبدله
بمحل آخر أحسن منه بعد حكم الحاكم يرى صحته ويمتنع قسمة الموقوف أو تغيير هيئته بجعل
البيتان دارا وقال السبكي يجوز بثلاثة شروط أن يكون يسيرا لا يغير مسماه وعدم إزالة
شيء من عينه إلا بعض تقصض بالمائة الآخر وأن يكون فيه مصلحة للوقف ولو خربت البلاد وكان
فيها مسجد وعمرت مسجد بجعل آخر جازة قبل وقفه للمحل الآخر حيث تعذر إيجاره على
المسجد الأول بأن لم يصل فيه أحد

* (باب أحياء الموات) *

أي عمارة الأرض الخربة تشبه العمارة بالأحياء أي إدخال الروح في الجسد بجماع ترتب النفع
على كل واحد واستعمار الأحياء للعمارة على طريق الاستعمارة التصريحية الأصلية والقرينة
الإضافة للموات ويحتمل أن تكون مكينة في الموات أي الأرض الخربة بأن شبهه بإنسان ميت
بجماع عدم النفع في كل على طريق الاستعمارة المكينة وإثبات الأحياء تخييل وهو قرينة
المكينة وهذا الباب مناسب لما قبله بالصدية لأن في الأول إزالة الملك وفي هذا إحيائه وكان
الأولى تقديمه على ما قبله كما في المنهج كماله لمناسبة للوجود الخارجي إذا إزالة الملك فرع عن
وجوده (قوله هو) أي الأحياء مستحب أي أصالة وقوله والاصل فيه أي الأحياء لا الاستحباب
لأنه لم يذكر في المتن والمناسب أن يكون الدليل لما ذكره (قوله من عمر) بتخفيف الميم من
العمارة أما بالتشديد فن التعمير في السن أي طول الأجل ومن الأول قوله تعالى إنما عمر
مساجد الله ومن الثاني قوله تعالى يودأحدهم لو يعمر ألف سنة أولم نعلمهم كم الآية (قوله
ليست لأحد) أي مسلم كما سباني (قوله فهو أحق بها) أي مستحق لها بالملك إذ لاحق فيها غيره
وأفعل التقضيل ليس على بابه بدليل قوله في الحديث الثاني فهي له فهو كالتفسير الأول أفاد به
أن العمارة بمعنى الأحياء وأن أفعل التقضيل ليس على بابه وأن المراد الاستحقاق بالملك
لألعمارية مثلا وتقدم أن الدليل المذكور للجواز بدليل الاستحباب قوله صلى الله عليه وسلم
من أحيأ أرضا مائة فله فيها أجر ومأكلته العوا في منها فله صدقة والعوا في طلاب الرزق من
أدى أو بهيمة أو طير جمع عاف ويحتمل أنه جمع عانية على تقدير مضاف أي ذوالعوا في وقوله
صدقة أي كالصدقة وفي هذا الحديث دلالة على أن الذي ليس له الأحياء لأن الأجر لا يكون إلا
للمسلم وهذا في دار الإسلام أما في دار الكفر فله ذلك (قوله فهي له) أي ملكه ولذا لم يحتج في
حصول الملك إلى الحفظ (قوله هو) أي الموات فغير رجوع الضمير للمضاف إليه على قوله (قوله
لم تعمركم) بضم التاء وفتح الميم مبنيا للمفعول أي لم يبقن عمارتها في الإسلام من مسلم أو ذمي
وليست من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين (قوله أو عمرت جاهلية) أشار به لقسم متر ولأن
المتن فهو من الموات حكم وصورة المسئلة أنها لا يولد الإسلام فإن كانت يلا رهم وقد ذبونا عنه
وصولوا على أن الأرض لهم فظاهر أنه لا يملك بأحياء والمراد بالجاهلية ما قبل الإسلام أي قبل

* (باب أحياء الموات) *

هو مستحب والاصل فيه
قبل الاجماع أخبار كخبير
من عمر أرض البيت لأحد
فهو أحق بهارواه البخاري
وخبر من أحيأ أرضا مائة
فهو له رواه الترمذي
وحسنه (هو) أي الموات
(الأرض التي لم تعمركم)
أو عمرت جاهلية

مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وليست حريما الخ وراجع لكل من القسمين وحريم العمور
ما يحتاج اليه اتمام الانتفاع بالعمور قاله في المنهج وقال في المنهاج وهو ما تنس الحاجة اليه اتمام
الانتفاع قال مر وان حصل أصله بدونه فالحریم اقرب به بحياة نادوه وجميع القوم للعديت
ومر تكس الخيل أو نخوها وان لم يكونوا أخبالا فمنهاخ ابل بضم الميم اي الموضع الذي تناخ فيه
وان لم يكن لهم ابل ومطر حرمادوسر جيز ونخوها كمرائح غنم ولعل صبيان والحریم لغير
استقاء بحياة موضع نازح منها وموضع دولاب بضم الدال اشر من فتحها ان كان الاستقاء به
وهو يطاق على ما يستحق به النازح وما يستحق به بالدابة ونحو ذلك كالموضع الذي يصب فيه
النازح الماء ومتروك الدابة ان كان الاستقاء به او الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء
ونحوه والحریم لغير قناة وهو حفرة يجمع فيها الماء ثم ينبعث الى المزارع كافي بلاد الفيوم ماله
حفر فيه نقص ماؤها أو خيفت ان يمارها أي سقوطها ويختلف ذلك بصلافة الارض ورخاوتها
ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما مر في اثر الاستقاء والحریم لدار عمر وفناء لدارها ومطر ح
نحو رماد ككاسة ونج ولا حریم لدار محفوفة بدور بان أحيت كلها معا لان ما يجعل حريما لها
ليس باولى من جعله حريما لآخرى وحریم النهر كالنيل ما تنس حاجة الناس اليه اتمام الانتفاع
بالنهر وما يحتاج الى الفاء ما يخرج منه فيه لو أريد حفره ويهدم ما بنى فيه وان تساعد عنه الماء
بحيث لم يصرف من حريمه لاحتمال عوده اليه نعم لو وجد على شط نهر ولم يعلم أفرأخذ من مسئلة
الكنيسة (قوله والبلاد) المراد بها الاراضي اذ يعتبر في معنى البلد وجود الابنية وليس ذلك
مرادها والاصل ان الارض اما بدار كفر لا امان لاهلها أو بدار كفر لهم امان وعلى كل فاما
ان تكون عامرة او خرابا فهذه أربعة أقسام أو بدار اسلام وهي عامرة عامرة جاهلية او اسلامية
او مشكوكا فيها او خرابا فهذه أربعة أيضا فالجمله ثمان صور لا يفتي حكمها (قوله بلاد كفر)
أي مسخرة في أيدي الكفار عامرة كانت او خرابا (قوله من المسلمين) أي سواء ذنبوا عنها أولا
لانه يجوز تلك عامر تلك الارض ذواتها أولى وخروج بقوله لا امان لاهلها ما اذا كان لهم امان
فانه يملكه المسلمون بالاحياء أيضا بشرط ان لا يذنبوه بمكسر المجبة وضعتها أي بدفعوها عنها
بخلاف ما يذنبونهم عنها وقد صولوا على أن الارض لهم فلا يملكونه بالاحياء اه أفاده مر
(قوله اذ لا حرمة) أي لا احترام لها لعدم امان لاهلها (قوله وبلاد اسلام) قسمها ثلاثة أقسام
وقوله فالعامر أي الحيا منها وقوله وان خرب بكسر الراء أي طرأ خرابه وقوله لاهلها أي مملوك
لا اله وهو خبر عن العامر (قوله او يبعد وحفظ غنم) أي او اقتراضه على بيت المال الى ظهور
ماله ان ربحي والا كان مملوكا كالميت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب
في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتعليكها اذا رأى ذلك مصلحة سواء اقطع رقبها
أم منفعته المكن المقطاع له في الشق الاخير يستحق الانتفاع به امددة الاقطاع خاصة ويؤخذ مما
ذكر حكم ما عمت به البلوى من أخذ الظلمة المكس وجلود البهائم ونحوها التي تذبذغ وتؤخذ من
ملا كها فتهرب أو تعذر ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيجعل بيعها أو كلها
كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه أفاده مر وبه يندفع تردد قول في جواز تصرف الامام
فيه ان يعمره وحاصل الدفع انه ان لم يرج ظهور مال كانه لم يكن له التصرف فيه والا كان له

وليست حريما لعمور
(والبلاد ضربان بلاد
كفر) لا امان لاهلها (فهي
ان غلب عليها) من المسلمين
والكفار اذ لا حرمة لها
(وبلاد اسلام) فالعامر
منها (عامرة اسلامية وان
خرب لاهلها وان لم يعرفوا)
والامر فيه اذ لم يعرف
أهلها الى رأى الامام في
حفظه او يبعده وحفظ
ثمنه الى ظهورهم

(قوله ان لم يرج الخ) العبارة
مقلوبة أي ان ربحي كان له
والان فلا

ذلك ومن اقطاع الارض المذكورة الرزق المعروفة في بلاد الارياض فاذا اقطع الامام رقبته
كانت ملكا تورث او اقطعها لانتفاع قال عيش كالمشهور بالصدق فلا يجوز للمستحق
في بيت المال كطلبه العلم الاخذ منه ولو بالسرقة او السرقة او يكون ما يدفعه من الثمن اقتداء
للتوصل الى حقه هذا اذا علم ان عين ذلك من المكس او نحوه فان احتمل الامر ان فالاصل
الحل ومن ذلك ما يقع ان العرب ينهبون بناء ونحوه وتجهل اربابه فيصير من أموال بيت المال
وحكمه ما من من جواز اخذ المستحق منه ولو بالسرقة او السرقة او من هذا القبيل الجاهلية
قرر ذلك شيخنا ح ف (قوله والامام عمار جاهلية) اي يلاذ الاسلام كما هو المقسم أموالو كان
يلاذ الكفار وذو فاعنه وقد صرحوا على انه لهم فظاهر ان الانبياء بالاحياء اه قاله في شرح
المنهج قال مرر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال في بعض شروح الحاوي فتنى غنى
انه لا يدخلها الاحياء كما قاله ابو عاصم العبادي كالاتباع اه (قوله علك) اي علكه
المسلم وقوله بالاحياء اهل مراده بالاحياء الاستملاء والا فالاحياء محقق لان الكلام في العاصم
(قوله وانظر اب منها) اي من بلاد الاسلام والمراد به مالم يعمر قط ولو عبر به لكان صوابا لايهام
التعبير بالخراب سيق عماره وليس كذلك وعبارة المنهج وشرحه مالم يعمر قط ان كان يلاذنا
ملكه مسلم ولو غير مكاف باحياء ولو بحرم اذن فيه الامام ام لا بخلاف الكافر وان اذن فيه
الامام لانه كالاستملاء وهو ممنوع عليه بدارنا والذي والمستهة امن الاحتطاب والاحتشاش
والاصطياد بدارنا لا عرفة ومن دقة ومضى ان تعلق حق الوقوف بالاول والمبيت بالآخرين ويلحق
بذلك المصعب لانه يسن للعجيج المبيت به اه باختصار (قوله علكه المسلم بالاحياء الخ) بان
يهي الارض لما يريد منها ويختلف ذلك بحسب الغرض فيعتبر في مسكن تحويط للبقعة
بان يجعل لها اربع حيطان با شجر او لبن او طين او الواح خشب بحسب العادة ونصب باب
وسقف بعض من البقعة انتهى لاسكنى وفي زريعة للدواب وغيرها كثمار وغلال الاولان
اي التحويط ونصب الباب لا السقف ع الا بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف او ابحار
من غير بناء وفي من زريعة افصح الرأ افصح من ضمها وكسرها جمع نحو تراب كقصب وجر وشوك
حواله الى فصل المبيدات عن غيره ونسويتها بطم منخفض وكسح مستعمل ويعتبر بحرثها ان لم
تزرع الا به فان لم يمسر الامام يساق اليها فلا بد منه لتتم الزراعة ان لم يكفها مطر معتاد
والا فلا حاجة الى تهية ماء فلا تفتح الزراعة لان الاستيفاء منقعة وهو خارج عن الاحياء
وفي بسنتان تحويط ولو يجمع تراب حول ارضه وتهية ماء له بحسب عادة فيه ما وغرس ايقع
على الارض اسم البسنتان وبه هذا فارق عدم اعتبار الارع في المزرعة ويكتفى غرس بعضه
بحيث يسمى به بسنتانا (قوله حتى ماظهر فيه الخ) فيملكه بالاحياء لا بمجرد الحفر لانه يشبه
الموان وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (قوله من معدن) بكسر الدال
وفتحها يطلق حقيقة على البقرة التي اودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك
لعدون اي اقامة ما أثبتته الله تعالى فيها والمراد هنا ما فيها اه افاده مرر (قوله باطن) اي
بقيد بل مثله الظاهر الذي لم يعلمه فالتفصيل الذي ذكره ضعيف والمعتقد انه اذا لم يعلم به ملكه
وبقعة مطافنا باطنا وظاهرا وان علم به لم يملكه ولا بقعة مطافنا كذلك وعبارة المنهج وشرحه
ومن احياء وانا فظهر به احدى هاهنا ملكه ثم قال وقولي احدى هاهنا اولى من تعب يره بالمعدن

(والامام عمار جاهلية
هلك بالاحياء) كالمشهور
بجامع ان كلامه جاهلي
مملوك (وانظر اب منها
علكه المسلم بالاحياء
حتى ماظهر رقبته من
معدن باطن) بقيد زندقته
بقولي (لم يملكه) لانه من
اجزاء الارض

الباطن وقوله فان علمه محترز قوله فظهر ولذا قال في شرح المنهج ونخرج بظهوره ما لو علمه الخ
 (قوله وقدم ملكها) أي أجزاء الارض أي جميع طبقاتها حتى الارض السابعة (قوله
 فالراجح الخ) ضعيف كما علم بقوله أما البقعة الحية أي في صورة العلم بالمعدن وقوله انها
 لا تملك معدن أي وان ملك المعدن كما هو مقتضى كلامه وقد علمت ضعفه والمعدن معدن
 ملك المعدن أيضا حينئذ بخلاف ما اذا جهل المعدن فانه يملكه وبقعة بالاحياء ظاهر او باطنا
 (قوله لان المعدن) بمعنى المكان المعدن يستخرج او بمعنى المستخرج ويقدر في قوله لا يتخذ
 أي مكانه وقوله دار أي لانه من الامور المشتركة بين الناس وقوله فالقصد أي قصد الاحياء
 فاسد لانه انما قصد احياء البقعة لاجل ما فيها من المعدن (قوله والمعدن) أي بمعنى ما يستخرج
 قسمان والفرق بين هـ ذ او قوله فيما مر حتى ما ظهر فيه من معدن الخ ان ذال فيما اذا احياء
 الارض فظهر فيها المعدن وما هنا فيما اذا احيات نفس المعدن والماصل أن كلام المعدن الظاهر
 والباطن لا يملك بالاحياء وأنه لو احياء مكانا فظهر فيه معدن ظاهر او باطن ان علم به لم يملكه
 ولا بقعة والامسكها ما (قوله كنقط) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف بعلم الماء يولد
 العراق يرمي به الجارة كالبارود الذي يوضع في البندق يرمي به الرصاص وقيل البارود نوع منه
 (قوله وكبريت) بكسر أوله أصله عين تجرى في معدنه كالما وتنفى فيه فاذا أخذ منه زال ضوءه
 وصار كبريتا أحمر وأبيض وأصفروا كدرا والاحمر منه يضرب به المثل في العزة فيقال أعز من
 الكبريت الاحمر (قوله وقار) بالقاف مخففا هو الرزق أو مثله ومنه البرام بكسر أوله حجر
 يعمل منه قدور الطبخ والمومياء بضم أوله مع المدوحى القصر شئ يلقى به الماء في بعض
 السواحل فيجمد ويصير كالقاروقيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موقى الكفار شئ
 يسمى بذلك وهو نجس أي متنجس وليس مراداهنا اه أفاده مر (قوله بين المسلمين) ليس بقيد
 وعبارة مر ولا اقطاع من نحو سلطان بل هو مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم كالماء
 والكلال ما صح انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح ما رب أي مدينة قرب صنعاً كانت
 بها بلقيس فقال رجل يا رسول الله انه كلما العذب قال فلا إذن اه وللإجماع على منع
 اقطاع مشارع الماء (قوله لا يجوز احياءه) أي لسايقه من الحجر (قوله ولا اقطاعه) أي من نحو
 سلطان لا اقطاع ارفاق ولا غليلك والاول أن يعطيه للغير مدة حياته والثاني أن يعطيه له ملكا
 فيورث عنه وهـ ذ بخلاف الباطن الآتي في كلامه فانه يجوز لنحو سلطان اقطاعه للغير
 ارفاقا لا غليلكا والفرق بينهما ما أن الباطن كلوات وللسلطان اقطاع الموات فكذا ما يشبهه
 بخلاف الظاهر (قوله فلا يملكها) أي بالاحياء والاقطاع (قوله كلما الخ) أي بجماع
 الحاجة العامة واختارها بغير عمل وأشار بالقياس المذكور إلى قوله صلى الله عليه وسلم الناس
 شركاء في ثلاثة الماء والكلال والنار وأراد بالماء الماء السماء وماء العيون التي لا مال لها
 وبالكلال ما رعى الارض التي لا مال لها وبالنار التي أضرمت في حطب غير مملوكة فان كان
 مملوكا لم يجوز الاخذ من الجربه غير اذن المالك أما الحرم المضى فلا يمنع من يقتبس منه ضوءا
 كالاستدراج للغير (قوله فني المطالب) لابن الرفعة والتمذيب للبعوى ولا منافاة بين الإجماع
 وحكاية الخلاف لان حاكي الاول غير حاكي الثاني فقوله وانه معناه وذكر أن نقل البعوى انه

وقدم ملكها بالاحياء فان
 علمه فالراجح في الكفاية انه
 يملكه أيضا أما البقعة الحية
 فقال الامام ظاهر المذهب
 انه لا يملك لان المعدن
 لا يتخذ دارا ولا مزرعة
 فالقصد فاسد (والمعدن
 قسمان) أحدهما ظاهر
 وهو ما يخرج بالعلاج
 وانما العلاج في تحصيله
 كنقط وكبريت وقار وهو
 مشترك بين المسلمين لا يجوز
 احياءه ولا اقطاعه فلا
 يملكها مع العلم به كالماء
 والكلال والمطاب ولو بني
 عليه دارا لم يملك البقعة
 أيضا فان لم يعلم به فني
 المطالب عن الامام

أصح الوجهين (قوله انه يملكه) أي وكذا بقعته كما مر ووقع السؤال عن المعدن الباطن كالمخ
ونحوه اذا كان لا يحصل منه شيء الا بعمل واعتاد الولاية الاستدلاء عليه بحيث اذا هلك
الوالي المستولى عليه خافه من بعده فترى يستأجر الوالي عما لا يعملون في المعدن المذكور
ومرة يكرههم على العمل بغير أجر فاني يكون المخصص من المعدن الأولي أم لا العمل ولو جاء
رجل أص مثلاً وأخذ من المعدن لنفسه فهل يملكه فاجاب ابن جبر بان من أخذ شيئاً يملكه
مالم ينوبه غيره بالنسبة لغيره لا جبر ومالم ينوبه نفسه بالنسبة للاجبر أما إذا نوى الأول نفسه
أو أطلق أو نوى الثاني فملكه كل منهما وهذا التفصيل الذي ذكرته فيهما اظهر وان لم أر من
صرح به اه عتاني ووقع السؤال كما قال ع ش على مر عما يقع عصرنا كثيراً من المناذرة
من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر القلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب
عليها مصلحة امامة المسلمين فيجب على الامام ثم على مياسير المسابن أم لا واجاب ان الظاهر
الجواز بل الوجوب حيث يترتب عليه مصلحة وان الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف
أجرة ذلك من أموال بيت المال وان لم يتيسر ذلك اظلم متوا به فعلى مياسير المسلمين وأما ما يقع
الآن من اكرام كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو وظلم محض ومع ذلك
لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستأجر الهالان الظالم له الا أخذ منه والمظلوم
لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر به شور الداية بما يفعله من حفر الارض لاضمان
عليه ولا على من أمره بمعاونته بأجرة أو بدون الارض هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب
عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام ارباب الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان المأمورين
اذا بادروا حدهم للتعامل بحيث صار الحبل الذي حفره حفرة تضر بالمارة بالنزول فيسألكم المهود
منه الا يمنع ذلك عليه وان كان لو صير شاركة جيرانه في الحفرة دفعة بحيث تصير الارض مستوية
لا يتولد منها ضرر اه (قوله يناله) أي ما يحصل منه ومثله في هذا الباب ان قال في المنهج
فان ضاها أي المعدن الخ اه (قوله قدم السابق) أي ولو غنياً أو ذمياً (قوله بقدر حاجته)
أي بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله اه شرح المنهج وبأخذ ما يكفيه العمر الغالب كما قاله
ع ش (قوله أزعج) أي منع وجوباً (قوله عن سبق) بالبناء للمفعول أي سبقه المتصرف
أولاً لئلا على أي سبق على من يأتي بعده فيهما اذا كان غير المتصرف جماعة الأول اظهر وقوله
أولى أي بقدر حاجته كما لو كان سابقاً (قوله فان جاء آ إليه معاً) أي أو جهل السابق ولم يكنهما
الحاصل منهما لما جتمأ أو تنازعا في الابتداء فان وسعهما اجتمعا وكذا يقال في كل مباح كالماء
والكلا فاذا ازدحم اثنان فأكثر على ذلك لقلته أو اضيق المشرع قدم السابق و يقرع عند
المعية ويقدم المحتاج للشرب على مريد السقي ولو أخذ ماء من البحر ثم صبه فيه لم يحرم عليه
بخلاف السمك فانه يحرم القاء فيه بعد أخذه والفرق بينهما ان السمك لما لم يتيسر أخذه كل
وقت كان رده بعد أخذه تضييعاً له بخلاف الماء فانه يتمكن من أخذه كل وقت منه أي كل وقت
أراد وان لم يكن خصوصاً ماردة اه افاده مر بزيادة (قوله اعدم المزية) يعني انه لو كان
أحدهما مسلماً والاخر ذمياً فانه يقدم المسلم وهو كذلك كما في مر هذا ان جاء معاً فان سبق
الذي قدم (قوله في ذلك) أي في التقديم بسبق بقرة (قوله ولا سلطان) أي أو نائبه

(قوله ومالم ينوبه الخ)
كان الصواب أن يقول مالم
ينوبه أو يطلق أو يحذف
قوله بعداً ما ويجعله تصويراً
لمنطوق ما قبله بأن يقول
بان نوى الأول نفسه أو
أطلق أو نوى الثاني فملكه
كل منهما أي الأول والثاني
فصرنا العبارة شيئاً باج

انه يملكه بالاجماع وانه
أصح الوجهين في التهذيب
(فان ضاق) يناله عن اثنين
مؤلاً جاء إليه (قدم السابق)
إليه (بقدر حاجته) ولو
تعبارة لسبقه فان طاب
زيادة أزعج فان انصرف
عنه قبل ان يأخذ فقدر
حاجته بغيره من سبق أولى
(فان جاء آ) إليه (معاً قدم
بقرة) بينهم اعدم المزية
ويقاس بالمعدن في ذلك
ما يشبهه مما يجبي من
الموات (و) فانيهما (باطن
وهو ما لا يخرج الا بعلاج)
كذهب وفضة وحديد
ونحاس (ولا سلطان

اقطاعه أى اقطاع ارفاق لا تملك بخلاف غير المعلن فإنه يقطع ارفاقا وتعلكا فالخاص ان
المعدن الظاهر لا يقطع مطلقا والباطن فيه التفصيل وغير المعدن يقطع مطلقا (قوله ولا يقطع)
بضم أوله وكسر ثالثة أى السلطان وقوله الاقدرا الخ أى لأنه لا فائدة في التجبر عليه حيث
وقوله بالاحياء أى الحفر كما تصرح به العلة في قوله وحفر المعدن مخرب لا الاحياء الشرعى
وهو العمارة أى انه لا يملك بحفر الحفر بل لا بد من الاستيلاء عليه بعد استخراج وجه وتسمية الحفر
احياء مجاز قال في المنهج ولا يملك ظاهر عامه بالاحياء ولا الباطن بحفره اه واحياء الظاهر
أن ينصب عليه علامات لان احياء كل شئ بحسبه هكذا قاله المحشى هنا أخذ من عبارة المنهج
ويحتمل ان المراد بالاحياء حقيقة وهو مجرد نصب العلامات أى لا يملك بحفر ذلك كما في الظاهر
بل لا بد من الاستيلاء عليه بعد استخراج وجهه وهذا هو المناسب لان مجرد الحفر كما لا يملك به المعدن
الباطن لا يملك به الظاهر فلا وجه للتخصيص وعبارة المنهج المذكورة قاصرة كما يشير اليه كلام
مر فالمدنان على حد سواء وعلى هذا فالعلة المذكورة غير مناسبة للمعلل الا أن يجعل
عله لعدو في تقديره ولا بالحفر (قوله الا اذا طال الخ) صريح كلامه ان الزعاج مشروط
بأمور ثلاثة وقفية التشبيه في قوله كالمعدن الظاهر أنه يرجع اذا تمت حاجته وان لم يطل مقامه
الا أن يجعل التشبيه راجعا لاصل الزعاج فقط (قوله ويشارك الاسواق الخ) أى وان لم تعمر
كل سنة أو كل شهر الامر واحد وان لم تكن في بناء فن سبق الى محل منها لم يكن لغيره زعاجه
مالم يعرض عنه أو تطل غيبته بحيث ينقطع الافة بخلاف ما اذا أعرض عنه بأن ترك الحرفة
أو المحل أو لم يعرض بان فارقه ليعود لكن طالت غيبته بحيث انقطعت الافة فإنه يطل حقه
وان ترك فيه متاعه وان فارقه بعد تركه سفر أو مرض فان فارقه لا بقصد عود ولا عده لم يطل
حقه وكالاسواق محل الصلاة من المسجد فن سبق الى محل منه انصرفوا كقراء أو حديث
أو علم متعلق بالشرع أو سمع درس بين يدي مدرس فهو أحق به ولو سبق الى محل منه صلاة
وفارقه بعد تركه ضام حجة أو تجديد وضوء أو اجابة داع ليعود اليه فحقه باق في تلك الصلاة وان
لم يترك متاعه فيه أما بالنسبة لغيرها فلا حق له فيه وخرج بما ذكره من الفارقة بلا عذر أو به لا يعود
في بطل حقه مطلقا وما لو لم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استقر الى وقت صلاة أخرى فحقه باق
وانما لم يستقر حقه مع المفارقة كقواعد الشوارع لان غرض المعاملة يختلف باختلاف المتعاهد
بخلاف الصلاة فيقاع المسجد وخرج بالصلاة جالوسه لا عتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه
بخروجه ولو الحاجة كالوخرج لغيره فاسيا ويسن منع من جلس فيه لمبايعة أو حرفة ويمنع من
هو بحريه ان أضرب بأهله ويندب منع الناس من استعطاف خلق القراء والفقهاء في الجوامع
وغيرها ومثل محل الصلاة من المسجد محل الاجران المعهود في القرى فن سبق الى محل من
ذلك فهو أحق به ولا يحصل السبق بمجرد وضع علامة في المحل بل لا بد من الشروع في التجري
بان يضع فيه شيئا من الزرع بعده انه شارب في ذلك فاذا سبقه غيره ثاني سنة كان له التجري فيه
ولا يكون غيره أحق به كافي عرض على مر وقرره شيخنا ح ف وهذا ان لم يكن مملوكا ولا افلا
يتأق فيه ذلك (قوله واذا قطع العمل) سواء أخذ كفايته أم لا (قوله من سبق اليه) أى على
من باق بعده ان كان واحدا ولو جاء اثنان معا فقياس ما من التقديم بالقرعة الا ان كان أحدهما

اقطاعه) ولا يقطع الاقدرا
يتأق لا يقطع العمل فيه
والاخذ منه) ولا يملك
بالاحياء) كالمعدن الظاهر
ولان المعدن كالوات
والوات لا يملك الا بالعمارة
وحفر المعدن تخريب
(ومن سبق اليه) أى الى
المعدن الباطن (فهو
أحق به مادام يعمل فيه)
لسبقه اليه (الا اذا طال
مقامه) بضم الميم أى اقامته
وأخذ قدر حاجته) (وتم
محتاج غيره فيرجع كالمعدن
الظاهر) ويشارك الاسواق
حيث لا يرجع من الشدة
الحاجة الى المعادن (واذا
قطع العمل لم يمنع منه غيره)
من سبق اليه

مسماة قدم بالاقرعة كما مر اه قل (قوله وللامام) أى ولولينا تبه وكذا ولالة النواحي
 كافى مر (قوله ان يحصى) بفتح أوله أى يمنع وبضمه أى يحصى له حى والحى مقصور ويحوز
 مده اسم لما يحصى أى يمنع منه الغير وجهه احكامهم - ما والمصدر حابة كوفى بنى وقاية (قوله
 بقعة) أى قطعة أرض من الموات فيها كالأترعاه المواتى وقوله لرى متعلق بحى وخرج به
 الشرب فليس له أن يحصى الماء العد بكسر العين وتشديد المهملة التابع الذى لا ينقطع لشرب
 ما ذكر أفاده مر (قوله محتاج) أى شخص محتاج وقوله لرى متعلق به وقوله أو نهم عطف عليه
 أى أولرى نعم الخ وقوله جزية فيما إذا أخذت بدلائعها أو اشترت بالدنانير مثلاً والافالواجب
 فيها هو النقد لا النعم وقوله أو ضالة أى أو بعيداً عن النجعة بضم النون أى الإبعاد فى الذهاب
 أو نهم فى أو خيل جهاد (قوله بأن يمنع الناس) تفسير لقوله يحصى الخ ولورعاه غير من جهاده
 فلا ضمان عليه ولا يعزروا ن علم التحريم كناية عن ضيقه كلام مر خلافاً لما ذكره الشيخ خضر هنا
 (قوله اذالم يضرب) بضم الياء من أضرب على القاعدة فى انه اذا ذكرت بعد الياء كان بالضم أو
 أسقطت كان بالفتح كافى قوله تعالى لا يضركم كيدهم شيئاً (قوله حى النقيع) وهو من ديار
 مزينة بقرب وادى العقيق على عشرين فرسخاً قاله مر وهو على أربعة برد من المدينة كثير
 الحشيش يغطى حشيشه الراكب (قوله بالنون) رد على من حرقه بالياء ولكن الذى فى شرح
 مر بالنون وقيل بالياء فعله وقع منه صلى الله عليه وسلم الحى للموضعين (قوله لالنفسه) أى
 لا يجوز للامام أن يحصى نفسه وائس له أن يدخل مواضع ما جاء للمساكين لانه قوى وهو حى
 لدواب الضعفاء وينسب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء وينزع دواب الأقوياء فان رماه
 قوى منع منه ولا يغرم شيئاً ولا يخالفه ما فى الحج من ان من أتلف شيئاً من نبات النقيع ضمنه
 على الأصح لان ما هنا فى الرعى فهو من جنس ما حى به وما هنا بالاتلاف لغیره ولا يعزراً أيضاً
 وحله ابن الرفعة على جاهل التحريم قال والافلا ريب فى التميز اه ويرد بانه لا يلزم من منعه
 من ذلك حرمة الرعى وعلى التنزل فقد يفتنى التعزير فى المحرم اعراض واعلهم سائحوا فيه
 كتبهم فى الغرم اه مر وما ذكره خضر هنا تبع فيه ابن الرفعة فهو ضعيف (قوله لان
 ذلك) أى الحى للنفس (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) ومع ذلك لم يقع منه كفى مر
 بل لو وقع كان للمساكين (قوله لغير الامام) أى وغير ولالة النواحي كما مر فالمراد غيره من الآحاد
 (قوله نقض ما جاء) وكذا ما جاء غيره ولو من الخلق ما جاء به صلى الله عليه وسلم كفى مر (قوله
 بعد ظهورها فى الحى) رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتهاد بالاجتهاد قاله مر والحى
 بالكسر أى الحماية (قوله باقطاع) متعلق بنقض ولو كان ذلك الاقطاع تمليكاً وقوله أو غيره أى
 بأن يحمله امامة المساكين (قوله الانقض ما جاءه النبى صلى الله عليه وسلم) مستثنى من مقدر
 كما مر والتقدير وكذا ما جاءه غيره الا ما جاءه النبى صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى أقطع أرض
 الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها ما شاء من شاء ومن ثم أتى السبكي بكفر معارض أولادهم فيما
 أقطعهم صلى الله عليه وسلم لم له بأرض الشام والمراد أولاد بنته لان تيمالم يترك الابنتا تسعى رقية
 وذكر بعضهم ان امرأة من ذرية تيمم هذا جاءت الى السلطان برقوق بعصر ومعهما كتاب النبى
 صلى الله عليه وسلم الذى كتبه لجدها باقطاع الارض التى بالشام فعرضه عليه فافترها على

(وللامام أن يحصى بقعة
 لرى محتاج) الى رعى نعمه
 أو نهم جزية أو صدقة أو
 ضالة وذلك بان يمنع الناس
 من رعيها اذالم يضربهم لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يحى
 النقيع بالنون الخيل
 المسكين رواه ابن حبان
 (لالنفسه) لان ذلك من
 خصائصه صلى الله عليه
 وسلم وليس لغير الامام أن
 يحصى (ويحوز) للامام
 (نقض ما جاء للعاجلة)
 اليه بان ظهرت المصلحة
 فيه بعد ظهورها فى الحى
 (باقطاع أو غيره الا) نقض
 ما جاء النبى صلى الله عليه
 وسلم لغيره

ما يدها ثم رجعت إلى الشام وبعد لا يدري كيف كان الحال (قوله ولنفسه) كتاب الأولى
اسقاطه لما تقدم من أنه لم يقع منه على الله عليه وسلم ذلك إلا أن يقال إن ذلك مبني على الفرض
(قوله فلا يجوز) أي يحرم قال السبكي بل يذكر للاجتماع عليه

(كتاب الفرائض)

لما كان من العبادات والمعاملات ما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمهما على الفرائض
المتعلقة بالموت وأخر ذكر النكاح وما بعده المتعلقة بالشهوة ونحوها مما يستغنى عنه
في الحياة والموت فوسط الفرائض لما ذكر ولائمها نصف العلم المتعلقة بالموت المقابل للحياة
والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث فكانت في كتاب أحكام مسائل قسمه الموارث
وأضافة الأحكام للمسائل من إضافة الجزء للكل لأن المراد بالأحكام النسب وبالمسائل القضايا
المتعلقة بقسمه الموارث المركبة من موضوع ومحول ونسبة كالثلث من ثمانية والثلث
والربع من اثنين عشر وللزوج النصف واللام السوس وغير ذلك فإنه يترب معرفة ذلك على
معرفة قسمه الموارث أي التركيبات وليس المراد بالمسائل الأنصبة المذكورة في قوله
والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى الخ في ذلك في الكتاب على سبيل الاستطراد
(قوله جمع فريضة) أي بحسب الأصل والافعال المراد به نفس المسائل كما عرفت وقوله بمعنى
مفروضة أي مقدرة وهذا تفسير لفريضة بحسب الأصل أيضا والمراد به نفس المسئلة وأشار
إليه تسمية المسئلة بذلك بقوله لما فيها الخ فهو له المحذوف تقديره وانما سميت المسئلة بذلك
لما فيها من السهام المقدرة ويحتمل أن التقدير وانما سميت مسائل قسمه الموارث بذلك لما فيها
الخ ولما ورد على هذه العلة أن المسائل كما في سهام مقدرة فيها أيضا سهام غير مقدرة وهي
المسئلة بالتعصيب فكان عليه أن يزيد قوله كتاب الفرائض والتعصيب أي باب عن ذلك
بقوله فغلبت أي السهام المقدرة على غيرها وهو السهام غير المقدرة وعبر بالفرائض
وانما غلبت السهام المقدرة على غيرها لشرافها من حيث أن الوارث بها لا يسهط بحال
بخلاف الوارث بالتعصيب فإنه يسهط إذا لم تغرق الفروض تركه ويحتمل أن قوله فغلبت
تفريع على الترجمة بواسطة المحذوف المتقدم أي مسائل قسمه الموارث فكان عليه أن
يزيد ذلك هنا كما في شرح المنهج كأنه قال وإن كانت مسائل قسمه الموارث شاملة للسهام
غير المقدرة لكن أطلق عليها فرائض على طريق التغليب أي تغليب السهام المقدرة على غير
المقدرة وإن كانت تلك المسائل كما يطلق عليها فرائض باعتبار ما فيها من السهام المقدرة يطلق
عليها تعصيب باعتبار ما فيها من السهام غير المقدرة (قوله لما فيها) الظرفية حقيقة لأن المسائل
مشتملة على السهام المقدرة إذ قولك الثلث والرابع من اثنين عشر مشتملة مشتملة على سهام مقدرة
وقوله فغلبت أي لشرافها كما مر بناء على الأصح وقبل التعصيب أن يعرف من حيث أن الوارث به
قد يجوز لجميع المال وعليه فيقال غلبت لكثرتها (قوله التقدير) أي من جهة معانيه ذلك
ويطلق أيضا على القطع واقتصر على ما ذكره لأنه المناسب للمقام (قوله هنا) احتراز بذلك عن
الفروض عند الأصوليين فإنه الفعل المطلوب طلبا جازما أو ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه
وقوله نصيب مقدر يخرج به التعصيب وقوله شرعا يخرج به الوصية فأن نصيب مقدر جعل أي

ولنفسه فلا يجوز لانه

نص لا يتقضى ولا يغير

(كتاب الفرائض)

هي جمع فريضة بمعنى

مفروضة لما فيها من السهام

المقدرة فغلبت على غيرها

والفروض لغة التقدير

وشرعا هنا نصيب مقدر

شرعا

يجعل الموصى لا يتقدر الشارع وقوله لا وارث خرج به الزكاة فانما نصيب مقدر شرعا لغير
الوارث وهو المستحق المذكور في آية انما المدايات للفقراء الخ (قوله الآية) صفة لكل من
الآيات والاخبار (قوله وللارث أسباب) وله أيضا اركان ثلاثة وارث ومورث وحق موروث
(قوله فشرطه الخ) حاصلها أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت بتقدير الحنين
انفصل مية الجناية توجب الغرة أو حكما كمنه ودحكم القاضي بموته اجتهدا ثانيا تحقيق وجود
المدلى الى الميت بأحد الأسباب حيا عند الموت تحقيقا كان ذلك الوجود أو بتقدير الحمل
انفصل حيا الوقت يظهر وجوده عند الموت ولو كان حين الموت نقطة ثالثة تحقيق استعارة حيا
هذا المدلى بعد الموت رابعها العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلا وهذا يتعلق بالقاضي فلا
تقبل الشهادة بان هذا وارث هذا بل لا بد من بيان الجهة ككونه ابنه أو أباه أو غير ذلك (قوله
قراية) أي خاصة كما ذكره في شرح المنهج واحترز بذلك عن قراية ذوى الارحام ولمكن الصحيح
ان ما يأخذونه بطريق الارث وحيثه فلا فرق بين الخاصة والعامة وهي الادلاء بالنسب ويورث
بهم من الجانبين تارة ومن أحدهم تارة أخرى نعم لو اشترى بعضه في مرض موته عتق عليه
ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما يعلم من الدور الحكمي الا في قراية في الزوجية وقوله
ونكاح أي عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة نعم لو أعتق أمة تخرج من الثالث
في مرض موته وتزوج به لم ترثه للدور اذ لو ورثت لكان عتقها وصية لوارث فيتوقف على
اجازة الورثة وهي منهم واجازتها يتوقف على سبق حريتها وهي متوقعة على سبق اجازتها
فأدى ارثها لعدم ارثها وهذا في غير المستولدة لان عتقها عند الموت لا يتوقف على اجازة أحد
لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي تعقب به من رأس المال والنكاح يورث به من الجانبين
وقوله وولاء الخ هو عصبية نسبية انعم المعتقد على عتيقه ويورث به من جانب المعتقد فقط
لا يقال انهم ما قديتوارثان فيما لو أعتق حربي أو ذمي رقيقا ثم رق السيد فاشترى عتيقه وأعتقه
وفيهما لو اشترى أباه عتيقه ثم أعتقه فله على معتقه ولاء الانحرار لانا نقول ارث العتيق في ذلك
ليس من حيث كونه عتيقا بل معتقا اه أفاده مر (قوله واسلام) أي جهته واخوته ولهذا
جاز نقله عن باد المال واعطاؤه لواحد بخلاف الزكاة وسواء كان المصروف له موجودا عند
الموت أم حدث بعده أم أسلم أم عتق بعده نعم لا يعطى مكاتب ولا قاتلا ولا من فيه رق ولا كافرا
ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما ما بخلاف الوارث
المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة فالوارث جهة الاسلام لا نقص الاسلام والالزم
استيعاب جميع المسلمين كالواوصى الى جهة عامة كالفقراء والمستحق جهة الفقراء لا كل من
انصف بالفقرة حتى يجب استيعاب الفقراء والكون الجهة هي السبب استحق من أسلم بعد الموت
كما مر كن انصف بالفقرة بعد موت الموصى ومعنى ارث بيت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون
كما يوضع فيه مال المصالحات بعد ايرصاله لجميعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه هذا ويمكن اجتماع
الاسباب الاربع في الامام كأن يملك بنت عمه ثم يبعثها ثم يتزوجها ثم يموت ولا وارثا لها
غيره فهو زوجها وابن عمها ومعتقها وامام المسلمين ومعلوم أن تصورته فيه وان لم يرث بجميعها
وأن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه اه أفاده مر بزيادة (قوله والوارث بالاختير عام)

للوارث والاصل فيه
الآيات والاخبار الآية
وللارث أسباب وشروط
وموانع فشرطه ذكرتم
في شرح الاصل وغيره وأما
الآخران فهما ما شرعت
فيه فقات (أسباب الارث
أربعة قراية ونكاح)
صحيح (ولاء واسلام)
والوارث بالاختير عام

أى وهو جميع المسلمين وبالبقية خاص وهو القريب أو الزوج أو المعتق (قوله فتصرف التركة)
تفريع على السبب الرابع الذى تركه صاحب الرعية لعدم انتظامه (قوله لبيت المال) أى
لمتولى أمر البيت الذى توضع فيه الاموال التى تستحق الوضع فيه للمسلمين (قوله ارثنا) أى
مراعى فيه المصلحة بدليل أنه يجوز تخصيصه بطائفة كما سيأتى وأنه يوطى منه من ولد أو عتق
بعد الموت كما مر فلم يرثنا مضافاً لمصلحة محضة بل مراعى فيه الامران وهو وارث بالعصوبة
كما سيأتى فى الشرح (قوله فى الاول) وهو جميع التركة والثانى وهو باقى ما والحديث ظاهر
فى الاول ويقاس به الثانى ويحتمل شمولها له ما بان يكون المعنى من لا وارث له مستغرق بأن لم
يكن له وارث أصلاً أو كان وهو غير مستغرق (قوله أعقل عنه) أى أدفع عنه العقل أى الدية
وبجمله وأرثته تأكيده لقوله أنا وارث الخ (قوله وهو صلى الله عليه وسلم الخ) دفع به ما يتوهم من
أنه صلى الله عليه وسلم يأخذ لنفسه فلا يدل الحديث على المبدعى (قوله ولا نهم) أى المسلمين
يعتقلون عنه أى عن الميت من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن
فيه شئ فعلى القاتل والا فلا شئ على أحد من المسلمين كما يأتى اه أفاده ع ش على المنهج
(قوله فلا يصرف منها شئ) تفريع على قوله ارثنا أى وإذا كانت ارثنا فلا يصرف منها شئ إلا ما
خلا من موانعه (قوله أما تركه كافر) محتمل لقوله أما تركه المسلم وقوله فيما أى فتخص كالتى
وسبب ذلك أنهم كانوا لا يعلون عن الميت بأخراج الدية من بيت مالهم ولا يأخذون بالجهة
العامة فعوقبوا بأنهم كونه فيما للمسلمين فلا يصرف شئ منه لا بكفار وقوله لا ارثنا أى للمسلمين
اذ لو كان ارثنا لورث منه عامة المسلمين ولم يختص بأهل النى (قوله ولا ينعين الخ) تفريع على
المقدر فى قوله ارثنا وهو قوله أى مراعى فيه المصلحة على ما مر اذ لو كان ارثنا لم يحزم
تخصيصه بطائفة ولا صرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق به عدمه ولو كان مصلحة محضة لجاز اعطاء
القاتل والقن منه (قوله طائفة) أى ولو واحد ولا يجب التسوية فى الاعطاء (قوله وهى
اخوة الاسلام) أى جهته كما مر (قوله كالوصية) أى بجامع مطلق جواز التخصيص وان كان
لابد فى نحو الوصية لجمع من اعطاء ثلاثة منهم فأكثر بخلاف ما هنا كما مر (قوله غير محصورين)
خرج المحصورون فيجب استيعابهم (قوله وموانعه) جمع مانع وهو ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط فانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وتقدم
ايضاح ذلك والمراد بالموانع هنا الاوصاف المقتضية لعدم الارث والممنوع بالوصف وجوده
كعدمه فلا يجب غيره ولا يجب بغيره لان ذلك فرع الارث وعدا ماسة هو الصحيح كما يشير اليه
وسبب أنى الممنوع بالشخص فى الحجب واعلم أنه وقع السؤال عن عانس بعد موته مهجزة لنبى
وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه اتركه وهو محمول على أنه تبين بالاحياء عدم موته لكنه خلاف
الفرض فى السؤال اذ لا توجد المهجزة الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة
بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين وعود ملك ويلزم أن نساءه
لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة محقق
وعوده مشكوك فيه فيستحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شئ فوجب

وبالبقية خاص (فتصرف
التركة) أى تركه المسلم (أو
باقى البيت المال ارثنا إذا
لم يكن وارث خاص) فى
الاول (أو) لم يكن وارث
كذلك (مستغرق) فى الثانى
لغير أنا وارث من لا وارث له
أعقل عنه وأرثته رواه ابن
حبان وصححه وهو صلى
الله عليه وسلم لا يرث لنفسه
بل يصرفه للمسلمين ولا نهم
يعتقلون عنه كالعصبة من
القرابة فلا يصرف منها شئ
الى من قام به مانع من الارث
أما تركه كافر لا وارث له
يستغرق فتمت قل هى أو
باقى البيت المال فيما لا ارثنا
ولا ينعين الصرف لجميع
المسلمين فلا مام أن يعين له
طائفة منهم لانه استحقاق
بصفة وهى اخوة الاسلام
فصار ك الوصية لقوم
موصوفين غير محصورين
فانه لا يجب استيعابهم
وقولى أو باقى سامع خاص
أو مستغرق من زيادى
(وموانعه ستة)

البقاء مع الأصل وسيأتي في الصادق حكم المسوخ جناداً أو حيوياً بالنسبة لخلقاته وغيرها
(قوله رفاق الخ) واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر له أمان وجبت له جناية حال حرية وإمانه
ثم نقض الأمان والتحقيق يدار الحرب فسي واستغرق وحصل الموت بالسراية في حال رقه فان قدر
أرض العضو من قيمته لورثته على الأصح فان فضل شيء منها كان للسيد والأفلاشي له قال
الزركشي وليس له رقيق كاه يورث الأهل هذا قال م. وقد يقال ان الاستثناء انما هو بالنظر
لكونهم حال الموت أحراراً وهو قن مع انهم لم انما أخذوا بالحري السابقة لاستقرارها قبل
الرق اهـ بالمعنى (قوله انقصه) ولانه لو ورث شيئاً كان للسيد وهو أجنبي من الميت وانما يقولوا
بارثته ثم يتلقى سيده بالملك كما قالوا في قبول قننه نحو وصية أو هبة لانه هذه عقود اختيارية
أصح للسيد فإيقاعها إيقاع له ولا كذلك الارث اهـ قاله م. (قوله الا لبعض) بالرفع بدل
من من قال في الخلاصة . وبعدني أو ككتفي انخب . اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع .
وقوله فيورث عنه أشار به الى ان المبعوض مستثنى من قوله ولا يورث أما الاول وهو قوله فلا يرث
فلا يرث . استثنى منه نبي (قوله المرتد) ومثله المنتقل من دين لا تحركهم ودي تنصروا ما في
وكذا الزنديق المعروف بانه من يخفى الكفر ويظهر الاسلام أما المعروف بانه من لا يتصل ديناً
فهو المنتقل المذكور هكذا قاله ق. والظاهر انه غير لانه المنتقل من دين لا تحرم الثبات
على ذلك الا بين الآخر بخلاف الزنديق وعبارة م. وهو من لا يتدين بدين ويعبر عنه بانه من
يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهما مائة غاربان اهـ فجعلها مائة غاربان يرد التفرقة بينهما التي قالها
ق. وقوله ولا يورث الخ نعم لو قطع شخص مسلم أو ذمي طرف مسلم فارتد المقطوع ومات سراية
وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف أما نفسه فهدر ولو
عق على مال كان فيأولاً يأخذه وارثه (قوله اذ لاموالة) على الكل من قوله لا يرث ولا يورث اذ
لاموالاته وبينه وبين أحد في الدين لانه ترادفنا كان يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه
(قوله من له مدخل في القتل) أي ولو بشرط كحفر بئر عمداً وأنا أو بسبب أو بباشرة وأن
كان مكرهاً وقوله كشهادة أي وتركبة وقود ودفع صائل نعم يرث المقتل ولو في معية وراوى
الحديث ولو موضوعاً لان قتله لا يفسب اليها بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه أفاده
م. وكذا القاتل بالعين أو الحمال ولا قصاص عليهما (قوله نـ الخ) ولانه لو ورث لاستجمل
الورثة قتل مورثه م. فيؤدي الى خراب العالم فاقتضت المصلحة منع ارثه مطلقاً نظر المصلحة
الاستحجال أي باعتبار السبب لا ياتي في كونه مات بأجله كما هو مذهب أهل السنة ومن كلام
البلغاء من استجمل بشي قبل أو انه عوقب بحرمانه أي غالباً كما هو معلوم (قوله بالاسلام
والكفر) خرج به الاختلاف باليهودية والنصرانية فيرث كل من الآخر كما سيأتي واعتراض
كلامه بانه يوهبهم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم أسأت ثم ولدت لم يرث ولدها من أبيه لانه
مسلم تبعها وورد بان الاتحاد والاختلاف في الدين انما يتبرحالة الموت وهو محكوم بكفره
حينئذ والاسلام طارئ عليه بعده فلم يوجد فيه الاختلاف في الدين حالة الموت بل وبعد الامة
ومراده بقوله واختلاف دين أي حالة الموت فلا يرد ما ذكرناه وانما يورث مع كونه جناداً لانه بان
بصيرورته للحيوانية أن نطفته كانت موجودة بالقوة ومن ثم قيل انما جناد يملك وهو النطفة

أحدها (رق) فلا يرث من
نه رفق انقصه ولا يورث لان
ثما يده السيد الا لبعض
فيورث عنه جميع ما ملكه
بعضه الحر (و) ثانياً (ردة)
فلا يرث المرتد ولا يورث اذ
لاموالاته وبينه وبين غيره
(و) ثانياً (قتل) فلا يرث
من له مدخل في القتل ولو
يجب كشهادة وحكم الخـ
ليس للقاتل من الميراث شيء
رواه النسائي بإسناد صحيح
(و) رابعها (اختلاف
دين) بالاسلام والكفر

(قوله يرد التفرقة الخ) فيه
نظر ظاهر

واعترضه بان الجهاد مالم يسجدوا ولا كان حيوانا أي ولا خرج من حيوان مردود بانه
 تعريف للجهاد في بعض الابواب فلا يلزم اطرافه فاستثنى الابرار (قوله فلا توارث بين مسلم
 وكافر) أي لا ينسب ولا غيره وان أسلم قبل قسمة التركة وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان صبي
 ما هنا على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة بينهما ما بوجه وأما النكاح فتزوج من
 الاستخفاف واعتراض بان نفي التفاعل في كلامه صادق باتفاق أحد الطرفين فلا يستلزم نفي كل
 منهما الآن يقال ان التفاعل يأتي كثيرا لاصل الفعل كما قبلت النص (قوله لا يرث المسلم الكافر)
 أي على الاصح وقوله ولا الكافر المسلم أي قطعا (قوله ذمة وحراية) هذا هو المانع أما مجرد
 اختلاف الدار فليس مانعا اذ لو كان الذي والحربي بدار واحدة لم يكن بينهما ما توارث وعبارة
 المنهج لا حربي وغيره كذا وما هذا الخ الآن يقال لما كان شأن الحربي مع غيره أن يختلف
 دارهما عبر بذلك وقضية اطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذي بدارنا أو لا وهو كذلك كافي
 شرح من فن بدار الحرب يرث من بدارنا (قوله لأمان له) يخرج به المؤمن والمعااهد فانه ما
 كالذي وان اختلفت دارهما وقوله ويوارث الذميان أي وان كان بينهما حراية وكذا يقال
 في الحربيين وقوله وان اختلفت دارهما أي اؤممتهم كما اليهودي من النصراني وعكسه
 ويتصور ذلك مع أن المنتقل من حلة إلى أخرى لا يقر في الولاء والنكاح وكذا في النسب فيمن
 أحد أبويه يهودي والآخر نصراني فانه يحجر بينهما بعد بلوغه وكذا أولادهم فلهذا من اختيار
 اليهودية وأبهم اختيار النصرانية اه قاله من (قوله ملة واحدة) أي من حيث البطلان
 وعموم النسخ للجميع قال تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال وقال لكم دينكم ولي دين وان
 اختلفت حقائق المال (قوله أوضح) أي بسبب ذكر المضاف اليه بخلاف تعبير الاصل فانه
 يرد عليه الذميان اذا اختلفت دارهما فاعتضاء عدم التوارث بينهما ما ليس كذلك هكذا قاله
 المحشي وقد يقال انه وارد أيضا على تعبير الماتن بقوله دار ذوى الكفر فانه صادق بذلك فالحق
 ان اخرج ما ذكر لم يحصل الا بقول الشارح ذمة وحراية وعبارة الماتن مساوية لعبارة الاصل
 نعم لو وجهت الاوضحة بأن عبارة الاصل صادقة باختلاف دار المسكين مع دار الكفار لاصح
 ذلك ليمكن برده عليه أن هذا الایهام مدفوع بذكر اختلاف الدين قبل ذلك فتعين أن المراد
 اختلاف الدار مع الاتحاد في الدين وهو دين الكفر (قوله دور حكمي) سمي بذلك لان فيه
 توقف حكم على حكم آخر كما أشار له بقوله وهو ان يلزم الخ وانه تترد بذلك عن الدور الكوني
 أي الوجودي وهو ان يلزم من وجود الشيء عدمه فانه يتكلم عليه في فن التوحيد وعن الدور
 الحسابي ويسمى الدور اللفظي وهو توقف معرفة حقيقة شخص على معرفة حقيقة غيره كافي
 المناسبات فان طريق معرفة العلم الذي يستخرج به الجهولات كالجبر والمقابله وایس ذلك
 من موانع الارث (قوله كان اعترف) أي أقرو وقوله حائز قية بدلان شرط المقر بالنسب كونه
 كذلك وقوله بان متعلق باعترف (قوله اذ لو ورث) هذا من قياس الخلاف الذي هو اثبات
 المطلوب وهو هنا عدم ارثه باطل تقيده وهو ارثه ووجه ابطاله أنه يلزم على ارثه عدم ارثه
 وذلك دور ولكن ذلك اللازم لا بد فيه من وسائط أربعة ذكر ثلاثة منها وأسقط رابعها وحاصل ذلك
 أن تقول لو ورث لحجب الاخ المقر ولو حجب لم يكن حائزا ولو لم يكن حائزا لم يجز استلحاقه لما تقدم
 من أن ذلك شرط المستلحق ولو لم يصح استلحاقه لم يثبت نسبه ولو لم يثبت نسبه لم يرث فقد أدى

(قوله فيما قبلها) موجود
 (بالقوة) فيه انه تبين أنها
 موجودة بالقول تأمل

فلا توارث بين مسلم وكافر
 لخبر الصحابي لا يرث المسلم
 الكافر ولا الكافر المسلم
 (و) خامسها ما ذكرته
 بقولي واختلاف (دار
 ذوى الكفر) الاصل
 ذمة وحراية فلا توارث
 بين حربي لأمان له وذمي
 لانقطاع الموالاة بينهما
 ويوارث الذميان
 والحربيان وان اختلفت
 دارهما لان التكفر كانه
 ملة واحدة وتعبيرى بها
 ذكر أوضح من تعبيري
 بالدار (و) سادسها (دور
 حكمي) وهو ان يلزم من
 اثبات شيء نفيه كان
 اعترف أخ حائزا لتركته
 الميت بان للميت فانه
 يثبت نسبه ولا يرث اذ
 لو ورث لحجب الاخ المقر

ارثه الى عدم ارثه بالوسائط المذكورة فبطل ارثه فثبت نقيضه وهو عدم ارثه وهو المطلوب
وعدم ارثه انما هو في الظاهر أما باعتبار الباطن فيرث ويجب على الاخ دفع التركة له ان كان
صان قافي اقراره وبجزم عليه أخذت مني منها (قوله فلا يكون حائزا) اعترض بأن الذي يترتب
على حجيته للاخ المفقور كونه غير وارث أصلا لا كونه غير حائز نعم التعبير بذلك صحيح فيما تقدم لانه
شروط في المقر بالنسب أفاده قل وهو مردود بأن قوله هذا فلا يكون حائزا مبني على ما تقدم من
الشرط وهو كونه حائزا لا كونه وارثا كما أنه قال فلا يوجد الشرط المذکور وهو كونه حائزا
ولو عبر بقوله فلا يكون وارثا لا وهم أن الشرط كونه وارثا فقط وان لم يكن حائزا وليس كذلك
كما مر (قوله فلم يصح استلحاقه) أي لما تقدم من أن شرط صحة استلحاقه أن يكون وارثا حائزا
أي اذا لم يصح استلحاقه لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يرث كما مر (قوله اشكال وقت
الموت) أي إيهامه المعقولة باب ميراث الهدمي والغرقى كان يموت اخوان مثلا بذلك ولم يعلم
السابق منهم ما فلا يرث أحدهما من الآخر حتى يتبين الحال (قوله انما هو لا تنفاه شرطه) أي
وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وعدم بعضهم منها أيضا النفي باللعمان وفيه تجوز لان
عدم الارث فيه انما هو لعدم السبب وهو النسب وعلم بذلك أن حقيقة المانع ما وجد بعد
استثناءه لأسباب والشروط وعبارة مر ومن الموانع أيضا الدور الحكمي وكون الميت نبيا
خبر نوح معاشرا نبييا لا نورث ويحتاج الى ذلك عند موت سيدنا عيسى عليه وعلى نبينا
وسائر الانبياء الصلوة والسلام واللعمان وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ثم قال
وكثير من تلك الموانع فيه تجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر
المنضبط المعروف بنقيض الحكم فاتفاء الارث اما لا تنفاه الشرط أو السبب ٨١ (قوله من
الرجل) هذا موافق لتعبير المنهاج وأبدله في المنهاج بالذكور وهو أولي لدخول الصفة فكانت
الأولى أن يعبر بهذا (قوله بالاختصاص عشرة) اثنان من أسفل النسب الابن وابن الابن
واثنان من أعلاه الاب والجد وأربعة من الحواشي الاخ وابن الاخ والعم وابنه واثنان من غير
النسب الزوج والمعتق وبالبسط خمسة عشر بزيادة خمسة من الحواشي فيقال الاخ شقيقا أو
لاب أو لام وابنه شقيقا أو لاب والعم شقيقا أو لاب وابنه كذلك فزاد خمسة من الحواشي (قوله
وأخ مطلقا) أي شقيقا أو لاب أو لام وقوله وابنه وان نزل أي ابنه وقوله الالام الالام يعني من
وهو متعاق بابن الاخ أي الام وقوله ثانيا الالام عائد لام وابنه (قوله هو أعم) أي لشموله
أولاد المعتق فانهم أصحاب ولاء لا معتقون وقال زى وجه العموم أنه يشمل أولاد العتيق
وعتقاه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة ٨٢ والاول أظهر
(قوله من النساء) المراد بهن الاناث لدخول الصغيرة والافطاهر كلامهم ان النساء يختص
بالباغات كما أن الرجال يختص بالباغين (قوله بالاختصاص سبع) اثنان من أسفل النسب
البنات وبنات الابن واثنان من أعلاه الام والجدة واحدة من الحواشي وهي الاخت واثنان
من غير النسب الزوجة وذات الولاء وبالبسط عشرة اثنان من أعلى النسب الجدة من قبل الاب
أو الام وثلاثة من الحواشي الاخت شقيقا أو لاب أو لام فزيد في ذلك ثلاثة تضاف للسبعة فبالجمله
ما ذكره فلو اجتمع المذكور فالوارث أب وابن وزوج لان غيرهم محجوب بغير الزوج اذا لا أب

فلا يكون حائزا فلم يصح
استلحاقه وفي هذا الاصل
منها اشكال وقت الموت
تجوز لانه ليس بمانع
حقيقة واتفاء الارث
مع انما هو لا تنفاه شرطه
(والوارثون من الرجال)
بالاختصاص (عشرة ابن
وابنه وان نزل وأب وأبوه
وان علا وأخ مطلقا وابنه
الالام وعم وابنه الالام
وزوج وذو ولاء) هو
أعم من قوله والمعتق
(و) الوارثات (من النساء)
بالاختصاص (سبع بنت
وبنت ابن وان نزل وأم
وجدة وأخت وزوجة
وذات ولاء)

يجب الجدة ولولا أم والابن يجب ابن الابن وكل يجب الاخ لا بون أولاد والمعتق ومستأنتهم
من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنان للاب والباقي للابن أو اجتمع الاناث فالوارث بنت وبنت ابن
وأم وأخت لابون وزوجة وسقطت الجدة مطلقا بالام وذات كولا بالاخت المذكورة كما سقط
بها الاخت للاب وبالبنت الاخت للام ومستأنتهم من أربعة وعشرين ثلاثة للزوج واثنان عشر
للبنات وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي وهو واحد للاخت أو اجتمع الممكن اجتماعه
من الصنفين فالوارث أبوان وابن وبنت وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت أثنى والاثنى
ان كان ذكر أو المسئلة الاولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين لانكسارها على
مخرج الثالث والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين لانكسارها على ماذكر
ولا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة نعم لو أقام رجل يئنة على ميت موقوف في
كفن انه امرأته وهؤلاء اولادها منه واقامت امرأة يئنة أنه زوجها وهؤلاء اولادها منها
فمكشفت عنه فاذا هو خنثى فيئنة الرجل أولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق
بالاب امر حكيم والمشاهدة أقوى وهذا هو المعقد خلافا لما قال يقسم بينهما (قوله هو أعم
من قوله والمعتقة) أي اشمول ذلك من باشرت عتقه ومن ينقي اليه بنسب كبنه ومن أعتقه
مثلا ولا يصح أن يقال هنا الشمول عصبان المعتقة لان الكلام في الاناث (قوله ثم ان لم ينظم
بيت المال) بان فقد الامام واتفت أهليته كأزجارهم (قوله عن ذكر) أي من الذكور
والاناث وعند المالكية يرث بيت المال مطلقا وهو قول عندنا حكماء في المنهاج وعلاه ممر بان
الارث لجهة الام والام ولا ظلم من أهله فلم يملك حقهم بجوار الامام وعند الحنفية لا يرث مطلقا
(قوله على ذوى الفروض) أي لان المال مصروف اليهم أو الى بيت المال بالاتفاق فاذا
تعدت إحدى الجهتين تعينت الاخرى وانما جاز دفع الزكاة للجائر لان لا مزية في دفع
اليه لئلا يفتنه به براءة ذمته وتوفر مؤنة التفرقة عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمكن لو لم
يأدر بالدفع اليه ولا غرض هنا (قوله أي نسبة فروض من يرد عليه) أي نسبة فرض
كل من يرد عليه الى مجموع ما أخذ من فرضه وفرض رفقته في أم وأخت منها يبقى بعد اخراج
فرضيهما ثلاثة من ستة فيرد بالنسبة لمجموع ما أخذ وهو ثلاثة فنسبة السهمين نصيب الام لذلك
ثلثان فلها ثلثا الباقي وهو سهمان ونسبة نصيب الاخت لذلك ثلث فلها ثلث الباقي وهو سهم
فلالام أربعة وللأخت اثنان وترجع بالاختصار الى أربعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما
سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف
ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة
للتوافق بالثلث في الاولى وبالسدس في الثانية للبنات ثلاثة وللأم واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى
بعد اخراج فروضهم سهمان من اثني عشر ثلاثة أربع للبنات وربع للام لان مجموع سهامهما
التي أخذها ثمانية ثلاثة أربع للبنات وربع للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين
لانكسارها على مخرج الربع وترجع بالاختصار الى ستة عشر للتوافق بالثلث فلزوج أربعة
وللبنت تسعة وللأم ثلاثة ولو كان ذوا الفرض واحدا كينت رد عليهم الباقي او جماعة من صنف
واحد كبنات فالباقي بينهم بالسوية والرد ضد العول الا في لانه زيادة في قدر السهم وانه نقص

هو أعم من قوله والمعتقة
(ثم ان لم ينظم بيت المال
رد ما فضل) عن ذكر (على
ذوى الفروض غير
الزوجين بنيتها) أي
نسبة فروض من يرد عليه

(قوله ولو لام) الاولى
حذفه لانه من ذوى
الارحام (قوله او الى بيت
المال الخ) الاولى التعبير
بالواو (قوله وترجع
بالاختصار الى أربعة)
الاولى الى نصفها وهو
ثلاثة

(ثم) ان لم يوجد أحد من هؤلاء ورث (ذوو الارحام) فان اتظم بيت المال فلا رد ولا ارث لذوى الارحام وأما الزوجان فلا رد عليهما مطلقا لانتفاء الرحم وما ذكره من الرد وتوريث ذوى الارحام بالشرط المذكور من زيادتي وهو ما أفتى به المتأخرون وهو المعتمد والذي في الأصل عدم توريث ذوى الارحام مطلقا وسكت عن الرد (وهـم) أي ذوو الارحام (أحد عشر) صنفًا (ولد بنت و) ولد) اخت

(قوله قدم الاسم) كان
مات عن بنت بنت بنته
وعن بنت ابن ابن ابنه
فالمال للمة أخوة لأنها أقرب
للأولاد (قوله الأولاد
الأم) عبارة شرح موال
أولاد ولد الأم وهي المصواب
(قوله والأخوال والخالات
الخ) قال شيخنا في الأخوال
والخالات منها ناطر لانه
ذكر في شرح الشنهوري
ان الأخوال والخالات
منها يفضل ذكرهم على
أسمائهم فليجوز (قوله فلا
يأتي الخ) ولو أبقى المكال
من غير تقدير مضاف
لاقتضى أن مقابل المتأخرين
هم جميع المتقدمين

في عددها والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها (قوله ثم ان لم يوجد أحد من هؤلاء) اي
الذين برده عليهم وأما بذلك أنه لا يشترط فقد أصحاب الفروض الذين لا يرد عليهم ويؤخذ منه
مع قولهم ان من انفرد من ذوى الارحام حاز جميع المال أنه لو لم يخلف الميت الازوجة هي
بنت خال أنها تأخذ الربع بالزوجية والباقي يكونها بنت خال لأنها انفردت عن ذوى الارحام
اه قاله خضر (قوله وورث ذوو الارحام) هو صريح في أن ما يأخذونه بالارث وهو المعقد
ويرثون بالعصوبة وعبارة مرارثا عصوبة فيها أخذ جميعه من انفرد منه ولو اتى وغني الخبر
الخال وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى
واذا صرف اليهم فالاصح تعميمهم والاصح في ارثهم مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع
منزلة أصله الذي يدل به الى الميت فيجعل ولد الميت والاخت كأمة ما وبنت الاخ والم كابيها ما
والخال والخالة كالام والم للام والعمة كالاب وفي بنت بنت بنت ابن المال بينهم ما أرباعا
فرضا وورد الخبر ان الردي ذوى الارحام فبنت البنت النصف وبنت بنت الابن السدس ويرد
الباقى عليهم ما بالنسبة فتأخذ الاولى ثلاثة ارباع التركة والثانية ربعها واذا انزلنا كلا كما ذكر
قدم السابق للوارث لا للميت فان استمر واقدركا كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب
كل من أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الأولاد الام والاخوال والخالات منها
في السوية وقضية كلامهم ان ارث ذوى الارحام كآرث من يدلون به في أنه اما بالفرض أو
بالتعصيب وهو ظاهر ويراعى الحجب فيهم كاشبهين بهم في ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت
الاخ للام السدس ولبنت الشقيق الباقي ويحجب بها الاخرى كما يحجب ابوها اباهانم التنزيل
نما هو بالنسبة للارث لا يحجب غيرهم بهم كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى فلو مات عن زوجة
وبنت بنت لا تحجبها الى الثمن وكذا البقية او عن ثلاثة بنات اخوات متفرقات فالمال بينهم على
خمس كما هو بين أمهاتهم بالفرض والرد اه بزيادة (قوله ذوو الارحام) وهم شرعا كل قريب
وفي اصطلاح الفرضيين من سوى المذكورين من الاقارب من كل من لا فرض له ولا عصوبة
قاله مر مع متن المنهاج (قوله فان انتظم بيت المال) اي بأن أعطى كل ذى حق حقه (قوله
مطلقا) اي انتظم بيت المال أولا (قوله لا تنفاه الرحم) اي القرابة التي هي سبب في الرد وعبارة
مر لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلى بمومة او خولة بالرحم
لأب الزوجية اه اي فتأخذ الباقي باعتبار كونهم من ذوى الارحام لا باعتبار الرد عليها من جهة
كونهم ازوجة (قوله وهو ما أتى به المتأخرون) اي من الاصحاب اي اكثر المتأخرين فلا ينافي
أن كثير من المتقدمين عليه كما يؤخذ من قول الروضة انه الاصح والصحيح عند محققى
الاصحاب منهم ابن سرائقة من كبار اصحابنا ومقدميهم ثم صاحب الحساوى والقاضى حسين
والمثول وآخرون ويؤخذ مما قررناه ان المتأخرين في كلام الشيخين وهو ما كل من كان
بعد الاربع مائة وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين اه أفاده مر (قوله وهو المعقد)
معقد وما في الاصل مرجوح (قوله ولد بنت) اي اصحاب الابن من ذكور وانما لشعور لولد
لها اه أفاده في شرح المنهاج قال الشاعر

يُونَانِيُو اِيَانَاوِيَا تَنَا • بَنُو هِن اِبْنَا الرِّجَالِ الْاَبَاعِدِ

4)

(قوله وبنت أخ) وعبر بالبنت لخراج الذكركانه يرث بالقرابة الخاصة قال أبو شجاع وأربعة
يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وبنو الأعمام وبنو الأخ وعصبات المولى أه (قوله مطلقا
الخ) أي سواء كانت الأخت أو الأخ أو الأم من الأبوين أو من الأب أو من الأم وسكت عن
الاطلاق في ولد البنت ولو ذكره لكان أولى ليدخل ولد بنت الابن وإن سفلت أو سفل أبوها ولا
يغني عنه ما سياتي في قوله والمدلى الخ لأن بنت الابن لم تذكركمن ذوى الأرحام حتى يدخل ولدها في
المدلى (قوله أبو أم) صفة لجد (قوله وجمدة أم أبي أم) برفع أم الأولى صفة لجدته ولو قال وأمه
لكان أخصر لأن أباء الأم هو الجد المذكر ونسبة العاقبة في الأولى للام لا يستغني عنه بهذا
لأن المقصود تم الحكم على الجد أبي الأم بأنه من ذوى الأرحام وهذا الحكم على الجد أم ذلك
الجد بأنها أيضا منهم ولا يستغني عن أحدهما بالآخر (قوله وولد أخ لام) فيه تذكرا لربته مع
ما قبله فكان الأولى أن يقول وابن أخ لام الآن يقال أنه من عطف العام على الخاص (قوله
من ذكر) أي غير الجد والجدته المذكورين لتقدم المدلى بهما من الخال والخالة والعم والعمة
وأيا فالام تدلى بالجد المذكر وهي ذات فرض قال في شرح المنهج وهذا كله إذا وجد أحد
من ذوى الأرحام والأخ كمنه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه إذا جارت المولود في
مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذته وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو
مأجوز على ذلك قال والظاهر وجوبه أه ولأن يأخذ بقدر حاجته والأقرب كما قاله سم أن
المراد حاجة العمر الغالب (قوله ويرث بالفرض) أي ولو في وقت أحوال لأن من المعلوم أنهم ما
يرثان تارة بالفرض وحده مع وجود فرع ذكر وارث وفرضه السدس وتارة بالتعصيب وحده
مع فقد فرع وارث فإن كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي وحده والأخذ الجميع وتارة
بهم مع فرع آخر وارث فله السدس فرضا والباقي بعد فرضهم يأخذ بالتعصيب (قوله وأخ
لابوين) الأولى إسقاطه لأن ارثه بالفرض غير أصلي ولأن أخته معه كذلك ولأنه لا ينفيد
الحكم فيها بالواحد بل الأكثر كذلك كما يأتي أه قل (قوله وسيماني بيانها) وهي زوج
وصاحبة سدس من أم أو جمدة وولداها وولدا أب واحد أو متعددا (قوله والعصبة الخ) هو
لفظ يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وغيره سواء كان بنفسه أو مع
غيره أو بغيره وهو كل من لا مقدوله من الورثة ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالأب
والجد من جهة التعصيب وحكمه أنه يرث التركة إن لم يكن معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك
الصورتين المال أو ما فضل عن الفرض إن كان معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورتين
المال وكان ذوفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق إذا انقلب إلى فرض
كالشقيق في المشتركة كما سياتي أه أفاده في المنهج وشرحه ومراده هنا القسمان الأولان دون
الأخير وهو العصبة مع الغير كما يشير إليه بقوله بعدد بقية العصبة الخ (قوله كل عصبة) أي
كل يكون عصبة بسبب معصية (قوله بقريئة ذكرى لهن الخ) أي أن هذه المذكورات لم
تدخل في الأقسام الخمسة عشر السابقة وعبارة قل قوله وبقي الخ إشارة إلى قصوري في كلام أصله
بعدم ذكر العاصب بغيره وكان حقه عدم تبعيته فيه أه وفيه نظر لا يخفى إذا لاشارة في ذلك
فتأمل (قوله بنفسها) الباء للسببية أي أن نفسها سبب في إثبات التعصيب أي أنها لم يتوقف

(قوله وبنت أخ) وعبر بالبنت لخراج الذكركانه يرث بالقرابة الخاصة قال أبو شجاع وأربعة
يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وبنو الأعمام وبنو الأخ وعصبات المولى أه (قوله مطلقا
الخ) أي سواء كانت الأخت أو الأخ أو الأم من الأبوين أو من الأب أو من الأم وسكت عن
الاطلاق في ولد البنت ولو ذكره لكان أولى ليدخل ولد بنت الابن وإن سفلت أو سفل أبوها ولا
يغني عنه ما سياتي في قوله والمدلى الخ لأن بنت الابن لم تذكركمن ذوى الأرحام حتى يدخل ولدها في
المدلى (قوله أبو أم) صفة لجد (قوله وجمدة أم أبي أم) برفع أم الأولى صفة لجدته ولو قال وأمه
لكان أخصر لأن أباء الأم هو الجد المذكر ونسبة العاقبة في الأولى للام لا يستغني عنه بهذا
لأن المقصود تم الحكم على الجد أبي الأم بأنه من ذوى الأرحام وهذا الحكم على الجد أم ذلك
الجد بأنها أيضا منهم ولا يستغني عن أحدهما بالآخر (قوله وولد أخ لام) فيه تذكرا لربته مع
ما قبله فكان الأولى أن يقول وابن أخ لام الآن يقال أنه من عطف العام على الخاص (قوله
من ذكر) أي غير الجد والجدته المذكورين لتقدم المدلى بهما من الخال والخالة والعم والعمة
وأيا فالام تدلى بالجد المذكر وهي ذات فرض قال في شرح المنهج وهذا كله إذا وجد أحد
من ذوى الأرحام والأخ كمنه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه إذا جارت المولود في
مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذته وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو
مأجوز على ذلك قال والظاهر وجوبه أه ولأن يأخذ بقدر حاجته والأقرب كما قاله سم أن
المراد حاجة العمر الغالب (قوله ويرث بالفرض) أي ولو في وقت أحوال لأن من المعلوم أنهم ما
يرثان تارة بالفرض وحده مع وجود فرع ذكر وارث وفرضه السدس وتارة بالتعصيب وحده
مع فقد فرع وارث فإن كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي وحده والأخذ الجميع وتارة
بهم مع فرع آخر وارث فله السدس فرضا والباقي بعد فرضهم يأخذ بالتعصيب (قوله وأخ
لابوين) الأولى إسقاطه لأن ارثه بالفرض غير أصلي ولأن أخته معه كذلك ولأنه لا ينفيد
الحكم فيها بالواحد بل الأكثر كذلك كما يأتي أه قل (قوله وسيماني بيانها) وهي زوج
وصاحبة سدس من أم أو جمدة وولداها وولدا أب واحد أو متعددا (قوله والعصبة الخ) هو
لفظ يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وغيره سواء كان بنفسه أو مع
غيره أو بغيره وهو كل من لا مقدوله من الورثة ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالأب
والجد من جهة التعصيب وحكمه أنه يرث التركة إن لم يكن معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك
الصورتين المال أو ما فضل عن الفرض إن كان معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورتين
المال وكان ذوفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق إذا انقلب إلى فرض
كالشقيق في المشتركة كما سياتي أه أفاده في المنهج وشرحه ومراده هنا القسمان الأولان دون
الأخير وهو العصبة مع الغير كما يشير إليه بقوله بعدد بقية العصبة الخ (قوله كل عصبة) أي
كل يكون عصبة بسبب معصية (قوله بقريئة ذكرى لهن الخ) أي أن هذه المذكورات لم
تدخل في الأقسام الخمسة عشر السابقة وعبارة قل قوله وبقي الخ إشارة إلى قصوري في كلام أصله
بعدم ذكر العاصب بغيره وكان حقه عدم تبعيته فيه أه وفيه نظر لا يخفى إذا لاشارة في ذلك
فتأمل (قوله بنفسها) الباء للسببية أي أن نفسها سبب في إثبات التعصيب أي أنها لم يتوقف

(قوله قالام تدلى بالجد
المذكور) فيه نظربل هي مداية
للميت بنفسها (قوله وولد
أب) الأولى وولد أبوين
(قوله ولم ينتظم) هاتان
الجملتان وهما قوله ولم
ينتظم إلى قوله ويسقط

لا محل أه ما هنا أه شيبني (قوله مع الغير) الصواب العصبة بالغير شيبني (قوله وعبارة قل قوله وبقي الخ) الحق معه فضالى

بنفسها وهي ذات الولاء
هو أعم من قوله والمولاة
المعتقة (وعصبة غيرها
وهي البنات وبنات الابن)
وان نزل (والاخوات
لابوين اولاب مع اخوتهم
وعصبة مع غيرها وهي
الاخوات لابوين اولاب
مع البنات وبنات الابن)
وما ذكرته من تقييد العصبة
في تقسيمها بالنساء تبع
فيه الاصل والافاقرضيون
لم يقيدهم ومن وان تقييد
بين القسمين الاخيرين
ثم تقسمي لهما ثلاثة اقسام
هو ما عليه اكثر الفرضيين
وبعضهم على انها قسمان
عصبة بنفسها وعصبة
بغيرها وعليه جرى الاصل
(والفروض المذكورة
في كتاب الله تعالى ستة
ثلاثان وثلاث وثمان واثني
وربع وثمان) والضابط
الاخصر الربع والثلاث
ضعف كل ونصف كل
(فالثلثان فرض أربعة
بنات وبنات ابن واختان
لابوين اولاب) فأكثر من
كل اذا انفردتا او انفردن
عن بعضهن أو يصحبن
حرمانا ونقصانا قال تعالى
في البنات فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا
ما ترك وبنات الابن
كالبنات

كونها عصبة على ضمنية شي صارت كان تقسم اسبب في ذلك (قوله هو أعم من قوله المولاة
المعتقة) أي لشموله للموا اعتقت جرأ من رقيق فعتق عليها باقيسه لكونها موسرة بقيمة فانها
بالنسبة الى الباقي ذات ولا لا معتقة لعدم مباشرتها عتقه فسقط ما يتوهم من أنه ليس في
النساء عصبة سوى المعتقة فكيف يقول هو أعم الخ (قوله بغيرها) الجاء للسببية أي ان الغير
سبب في كونها عصبة لكون ذلك الغير عصبة بنفسه بخلاف العصبة مع غيرها فان الغير فيه المالم
يكن عصبة بنفسه لم يكن سببا في تعصيب غيره فلذلك قيل في غيره انه عصبة مع غيره أي بشرط
انضمام غيره لان مع قد تستعار للشرط (قوله لم يقيده الخ) هو الحق وضميرها عائدة على العصبة
وما ذكره عن بعضهم مرجوح اه قل (قوله والفروض الخ) هذا شروع في بيان
الفروض وأصحابها وهم أحد وعشرون لان أصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد
والثلثين أربعة والثلاث اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك المعبري في ضمن بيت فقال
ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذ من مرتبا وقل هباديز

والمراد بالفروض كما في شرح المنهج الانصباء المقدرة لا ما يثاب على فعلها او يعاقب على تركها
ونخرج بالمقدرة التعصيب (قوله المذكورة) عدل عن قول غيره المقدرة لان الفرض هو التقدير
كما تفسر المعنى المقدرة المقدرة ولا يحصل له الا ان تؤول الفروض بالانصباء أو تؤول المقدرة
بالمحصورة كما في م ويحتمل ان عدوله لادخال الغراوين وثلاث الباقي للعد فان ذلك مذكور في
كتاب الله تعالى لا مقدرة فيه لان مقدارهما لم يذكرفيه وانما ذكر مجرد اللفظ (قوله ستة) أي
بعول كزوج وأختين أو بدونه كزوج وأخت لالام (قوله ثلثان الخ) هذه طريقة التذلي
وهي أن تأخذ الكسر الاعلى وتنزل منه لادق ومن ذلك أن تقول النصف والثلثان
ونصفهما ونصف نصفهما وما في الشرح طريقة التوسط وبقي طريقة التفرق وهي أن تأخذ
الكسر الادق فتقول السادس والثلث وضعفهما وضعف ضعفهما فجعله العبارات أربعة
(قوله فالثلثان) قدمهما الكبيرهما والبدء بأكبرهما في القرآن في قوله تعالى فان كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما تركه وقدم في المنهج كأصله النصف قال م وانما بدأ به لانه نهاية الكسور
المشردة في الكثرة وبدأ بعضهم بالثلثين تأسيسا بالكتاب العزيز ولانه نهاية ما ضوعف اه (قوله
فرض أربعة بنتان الخ) ادعى ثمان دعاوى وأقام في الشرح على كل دليل ان يكونه فرضا للثنتين
دعوى وللاكثر دعوى أخرى وهكذا في المثنى أربع دعاوى والاربع الانفراد تحت قوله
فاكثر من كل (قوله عن بعضهن) أي المذكورات سواء الثلثان والاكثر ولو جرى على سبب
ما قبله لقال عن بعضهن ما أو بعضهن وقوله حرمانا راجع لمساعد البنات لانهن لا يصحبن حرمانا
بالشخص بل بالوصف كالقتل فهو راجع للمجموع لا للجميع وقوله أو نقصانا أي بالعول كزوجة
وأبوين وبنتين لان المسئلة من سبعة وعشرين واثنا عشر لاثنتين وثلاثة لزوجتين
خمس للابوين يعال لهما ثلثة هذا في البنات وأما بنات الابن فيجب نقصانا اذا كان معهن
بنات أو بنت ابن وحرمانا بالابن (قوله قال تعالى الخ) دليل على ارث الاكثر من البنتين للثلاثين
وسمى كدليل ارث البنتين له وهو الحديث فانقطة فوق في الآية ليست مقعمة وبعضهم جعلها
كذلك ولا يمكنه لا يناسب كلام الشارح (قوله وبنات الابن كالبنيات) أي مقبسات عليهن

(قوله مقبستان على الاختين) أي بالاولى وقوله او البنتين أي بالمساوى والادون قال قل
وفي الثاني أي قياسهما على البنين نظر لان البنين ان دخلوا في الآية يجعـل لفظ فوق صلة
فبنتا الابن دلتان في قياس بنات الابن على البنات فيلزم التكرار والافلا دليل فيه - مما ليقاس
عليه - مما الا ان يكون نظر الحديث الاتي آنفا اهـ بایضاح وهو غير مناسب لكلام الشارح
لمعات من أنه جعل لفظ فوق على بابهما فكان الاولى اسقاطه (قوله في الاختين فاكثر) أي
بدليل سبب النزول الذي ذكره بقوله نزلت الخ فالآية أتت لاكثر بضميمة ما ذكرنا قال قل
في ادخال الاكثر في الآية تجوز نظر الصورة السبب فتأمل وقوله منها أي الآية (قوله وأمر
صلى الله عليه وسلم الخ) قال قل وعلى هذا فلا حاجة الى القياس السابق الآن يقال انه دليله اهـ
وفيه نظر فان القياس في بنتي الابن لا في البنين (قوله في البنين الخ) وكذا بنتي سعد بن الربيع
لان أصل القصة كما أخرجه احمد وأصحاب السير وصححه الحياكم من طريق عبد الله بن محمد بن
عقيل عن جابر قال جاءت امرأته سعد بن الربيع فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
قتل أبوهما معك في أحد وانعهما أخذ مالهما فقال يقضي الله في ذلك فنزلت آية الميراث
فأرسل الى عمهما فقال اعط بنتي سعد الطلثين وأمهما الثلث وما بقي فهو لك اهـ قاله ابن حجر في فتح
الباري (قوله ليس لهما فرع وارث) أي بالقرابة الخاصة بأن لم يكن له فرع أصل اوله فرع غير
وارث كرفيق وقاتل او فرع وارث بالقرابة العامة كبن بنت فالنفي داخل على كلام مقيد بقيد
فيصدق به ما أوتى أحدهما ولا يقال ان ابن البنت مثل لا يرث بالقرابة العامة حيث لا وجود
من يرده عليه ولذا أسقطه في الشرح هنا وذكره في جانب الزوجين لانه قول شأنه أن يرث بها
وان لم يرث بها في هذه الصورة (قوله والمراد) أي بالعدد في كلامه وبالجمع في الآية وقوله اثنان
فاكثر أي ذكر أو اناثا وخفى أشقاء اولاب اولام لانهم تزد من الثلث الى السادس في
خمس وأربعين صورة من غير تكرار بان تقول اخوان شقيقان اولاب اولام اختان كذلك
خندان كذلك فالجمله تسع صور ثم تقول أخ شقيق مع أخ لاب مع أخ لام مع أخت شقيقة مع
أخت لاب مع أخت لام مع خنثى شقيق مع خنثى لاب مع خنثى لام فالجمله ثمان صور ثم تقول أخ
لاب مع أخ لام وهكذا فتأخذ كل واحد مع من بعده ولا تأخذه مع من قبله لا يتكرر ولو أخذ
مع من قبله أيضا لكان الحاصل بالتكرار إحدى وعشرين صورة والمكرر منها ست وثلاثون
(قوله الا في زوج) أي فلا يكون لها الثلث كاملا (قوله من ستة) أي لانه مخرج النصف
وثالث الباقي اذا الباقي من مخرج النصف بعد اخراج فرض الزوج منه واحد من كسر على
مخرج الثلث فتضرب ثلاثة في مخرج النصف اثنين بستة فالسنة فيما تأصيل كما قاله قل وقيل
انها تصح فنقول أصلها اثنان مخرج النصف يأخذ الزوج واحد ويبقى واحد للاب وللهام
وللام ثلثه فانكسرت على مخرج الثلث ثلاثة فتضربها في اثنين بستة ولا يخفى ما في عبارة قل
من التلخيص بين القولين فصدد هاديل على أنها تأصيل وعجز هاديل على أنها تصحيح وقوله من
أربعة أي لانها مخرج الربع وثلث الباقي لانقسام باقي الربع على الثلث فهي تأصيل أيضا اهـ
قل وعبارة م ر صريحة في أن كلامهما تصحيح حيث قال في الاولى أصلها من اثنين للزوج
واحد يبقى واحد على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق فيضرب اثنان في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان

وبنتا الابن مقبستان على
الاختين او البنين قال
تعالى في الاختين فاكثر
فان كانتا اثنتين فلهما
الثلثان مما تركت نزلت في
سبع أخوات لجابر حيث
مرض وسأل عن ارثهن
منه فدل على أن المراد
منها الاختان فاكثر
وأمر صلى الله عليه وسلم
في البنين باعطائهما
الثلثين رواه أبو داود
والحاكم وصححه اسناده
(والثلث فرض اثنين)
أحدهما (أم ليس لهما فرع
وارث ولا عدد من الاخوة
والاخوات) قال تعالى
فان لم يكن له ولد ورثه
أبواه فلأمه الثلث وقال
تعالى فان كان له اخوة
فلا له السادس والمراد
اثنان فاكثر (الا في زوج
او زوجة مع أبوين فلهما)
أي للام (فيها ثلاث ما بقي)
الاولى من ستة والثانية
من أربعة وثلاثين

(قوله أسقطه في الشرح)
أي شرح المنهج (قوله
وعبارة م ر صريحة)
انظر في الثانية تأمل

بالعمرتين وبالقراوين وبالقريتين كما يشته في غير هذا الكتاب (و) ثانيهما (عند من ولد الام يستوى فيه المذكر وغيره) قال
تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في
الثالث والمراد اولاد الام بدليل قراءة ٢١٦ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح

والخلف لا يخرج عن الاخ
والاخت (والسدس
فرض سبعة اب وجد
لميت ما فرع وارث وأم
لميتا ذلك او عدد من
الاخوة والاخوات) قال
تعالى ولا يورث كل واحد
منهما السدس مما ترك ان
كان له ولد والجد كالأب
وقال تعالى فان كان له
اخوة فلا ميراث السدس
والمراد عدد من الاخوة
من الذكور او غيرهم على
التغليب الشائع مع
الاجماع على ان الاثنين
منهم كالثلاثة هنا (وجدة)
من اي جهة كانت سواء
كان معها اولاد ام لا لانه صلى
الله عليه وسلم اعطى
الجدة السدس روى أبو
داود وغيره وتضمن للجدتين
من الميراث بالسدس بينهما
رواه الهالك وصححه على
شرط الشيخين (وبنت ابن
فاكثر مع بنت) لقضائه
صلى الله عليه وسلم
بالسدس في الواحدة
رواه البخاري عن ابن
مسعود وقيس بها الاكثر

والام واحد ثلث ما بقي وقال في الثانية أصلا من أربعة لان فيها اربعة اوثلاث ما بقي ومنها تصح
للزوجة واحد والام ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل اثنين مع ذكر من جنسها
له مثلها وقال ابن عباس انها الثلث كما لا يظهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرره خرق
الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده وأجاب آخرون بتخصيصه بغير هذين الحسنيين
لنص القرآن على أن له مثل ما عنده انفرادهم فكذا عند اجماع غيرهم معه اذ لا يتعقل فرق
بين الحسنيين ولم يعبروا بالسدس في الاول وربع في الثاني تأديبا مع ظاهر القرآن (قوله بالعمرتين)
اي لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فيه ما بذلك وقوله بالغراوين تشبيه الله ما
بالكوكب الاغترى النير المضي لشهرتهما وقوله بالغريتين اي لخالفتهما اللقواعد الفرضية
(قوله وان كان رجل الخ) رجل اسم كان ويورث صفته والرابط الضمير المستتر فيه فلا حاجة
لقول بعضهم انه مقدر اي منه وكلالة خبرها او يورث خبر اول وكلالة خبر ثان او هي تامة
وكلالة حال والكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا أو امرأة عطف على رجل وحذف الخبر منها
تطير ما ذكر في قبيلها اي يورث كلالة على ما مر (قوله كالخبر) اي كخبر الواحد في الاحتجاج بها
(قوله او عدد من الاخوة والاخوات) وان لم يرنى نجليهما بالشخص دون الوصف كالاخ لاب مع
شقيق ولا م مع جد ولو كانا متصقين لكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذلهما حكم الاثنين
في سائر الاحكام واذا اجتمع معها اولدوا اخوانا فلا حاجة لهما الولد لانه أقوى وأقار وقوله
اخوة ان اولادهم ليسوا كذلك وهو ظاهر اه افاده م و بزيادة وقال ابن حجر وظاهر ان تعدد
غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان نام دون الآخر كان كذلك اه (قوله
والمراد) اي بالاخوة في الآية وقوله أخوة يضم الهمزة والخاء مصدر وقوله من الذكور الخ
بيان ان له أخوة وقوله على التغليب يرجع اقوله من الذكور او غيرهم جواب عما يقال ان الاخوة
جمع مذ كرفكيف يجمع بما ذكر (قوله من اي جهة) اي سواء كانت من جهة الاب او الام بشرط
أن لا تكون من ذوى الارحام وعبارة المنهج وشرحه بجدة ان لم تدل به كربين اثنين فان ادات
به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لان من ذوى الارحام كما مر فالوارث من الجدات
كل جدات أدات بمحض الاناث أو الذكور أو الاناث اي الذكور كأم أم الأم وأم أبي الاب وأم
أم الاب (قوله سواء كان معها ولد أم لا) وسواء كان معها عدد من الاخوة والاخوات أم لا
(قوله وبنت ابن الخ) وكذا كل بنات ابن مع بنت ابن أعلى منهن (قوله كافي التي قبلها)
اي قياسا على التي قبلها (قوله عن يعصب الخ) فعصب البنت أخوها فقط ومعصب بنت
الابن الاخ وابن الم ومعصب كل من الاختين المذكورتين أخوها (قوله او يحجبهن
حرمانا) أي في غير البنات فالأب حرماني في حق بنت الابن والبناتان فاحرم

(وأخت فاكثر لاب مع أخت لابوين) كافي التي قبلها (وواحد من ولد الام) لم
ذكر اذ كان او غيره قال تعالى وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس (والنصف فرض خمسة بنت وبنت ابن واخت
لابوين اولاب منفردات) عن يعصب او يحجبهن حرمانا ونقصانا قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف
ومثلها بنت الابن اجماعا وقال في الاخت وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الاخت لابوين اولاب

(قوله المذكور والاناث)
أى معاً والاناث
الخاص لا يجزى الاخوات

(وزوج ليس لميتته فرع وارث) قال تعالى وانكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد أى وارث ومثله ولد الابن اجماعاً ويجزى مثل ذلك فيما ياتي (والربع فرض اثنين زوج لميتته فرع وارث) قال تعالى فان كان له من ولد فلكم الربع مما تركن (وزوجة ليس لميتته اذ كان) قال تعالى وله من الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد (والثمن فرض زوجة فاكثر لميتته اذ كان) قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم والزوجة ان يتوارثان في عدة الطلاق الرجعي كما شمله كلامي

• (فصل في العول) •

وهو زيادة ما بقي من سهم ذوى القروض على أصل المسئلة ليدخل النقص على كل سهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالخاصة (والذي يعول من أصول مسائل) (الفرائض) الا ترى بانها (ثلاثة ستة تعول) أربعاً واثلاً

لم يكن لها عصب وفي حق الاخت الشقيقة الاولاد واولادهم المذكور والاناث وكذا الاب وفي حق الاخت للاب هو لاه والاشقاء من المذكور والاناث على ما مر وقوله أو نقصاً لظاهره تقدم وبأى (قوله لميتته فرع وارث) أى بالقرابة الخاصة بخلاف غير الوارث كزقيق وقاتل والوارث به موم القرابة كولد بنت اه أفاده مر ووقع في تفسير الجلالين ان القرابة العامة كالخاصة وهو غلط فاحذره (قوله وارث) احترز به عن الولد الرقيق أو القاتل أو الكافر (قوله والثن الخ) اعلم انه لا يجمع الثمن مع الثلث والربع في فريضة واحدة قال ابن الهيثم والثمن للميراث لا يجمع • ثلثاً واربعة وغير واقع

روجه ذلك ان شرط ائث الثمن وجود الفرع الوارث بشرط ائث الثلث عدمه والشرطان متباينان فيلزم منه تباین المشروطين وكذا يقال في عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوجة والزوجة فان شرط الاول وجود الفرع الوارث والثاني عدمه وأما عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوج مع أن شرط كل وجود الفرع الوارث فلانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة (قوله لميتته اذ كان) سواه في الجميع كان الفرع في الزوج من الزوجة أو من غيرها وفي الزوجة من الزوج أو من غيره (قوله في عدة الطلاق الرجعي) باتفاق الاثمة الاربعة سواء كان الطلاق في مرض الموت أو غيره أما الباقى فلا ترتب عندنا من طلاقه سواء كان الطلاق في مرض الموت أو غيره وترث عند الحنفية مالم تنقض عدتها اذا كان الطلاق في مرض الموت وعند الحنابلة مالم تنزل عن المالكية وان اتهمت بأزواج

• (فصل في العول) •

من عال يعول اذا كثرت عياله سمي به المعنى المذكور للمناسبة الظاهرة بينهم ما رقدت أجهت العصابة على العول لما بهم عمر مستقلة كالأقسمة في زوج واختين فأشار عليه العباس به أخذاً مما هو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه لرجل ثلاثة ولا تخر أربعة ان المال يجعل سبعة أجزاء ووافقه ثم خالفه فيه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما على ما يأتى اه أفاده مر بزيادة (قوله وهو زيادة الخ) عرفه بعضهم بانه زيادة في السهام ونقص من الانصبة وقوله من سهم متعلق بقوله على أصل متعلق بزيادة وقوله بقدر فرضه متعلق بالنقص أى بحسب الفرض الذي يخصه واذا أردت أن تعرف قدر ما تنقص من نصيب كل وارث نسبت ما زاد الى المسئلة بعولها ففي زوج واختين أصاه ستة وعالت لسبعة فاذا نسبت الواحد لسبعة كان سهمها فيقال نقص من نصيب كل سبعة فنقص من نصيب الزوج سبع من كل سهم ومجموع ذلك ثلاثة أسباع ومن نصيب الاختين سبع من كل سهم ومجموع ذلك أربعة أسباع ومجموع الثلاثة والاربعة هو الواحد الكامل الذي زاد واذا أردت أن تعرف قدر ما زاد في المسئلة نسبت ذلك الزائد وهو الواحد في المثال المذكور لأصل المسئلة بدون عول فيكون سدساً فتقول عالت المسئلة بسدسها أى زيد عليها سدسها (قوله بالخاصة) أى بسهمها فاذا كان على المائس ديون لثلاثة أشخاص لواحد ثلثاين ولا تخر ما تمان ولا تخر مائة ووجد عند دينار أخ له الأول نصفه والثاني ثلثه والثالث سدسه (قوله ثلاثة) وهى الستة وضعت فيهم نصفها أو كس ذلك أو ذكر الوسط مع الترقى والتدلى والتماعالت لانهم من الأعداد التامة وهى ما لم تنقص كسورها

المنطقة عنها بل تساويها أو تزيد عنها ولا شك ان كل واحد من تلك الاعداد كذلك مثلا
الاثناعشر اها من الكسور المنطقة أي العشرة النصف ستة والثلاث اربعة والرابع ثلاثة
والسدس اثنان ومجموع ذلك يزيد عليهم او الاربعة والعشرون اها من الكسور النصف اثناعشر
والثالث ثمانية والرابع ستة والسدس اربعة ومجموع ذلك يزيد عليهم أيضا والستة اها من
الكسور النصف ثلاثة والثلاث اثنان والسدس واحد ومجموع ذلك مساو لها بخلاف غير
هذه الثلاثة من بقية الامور فانهم من الاعداد الناقصة فان كسورها المنطقة تنقص عنها
مثلا الاربعة اها من الكسور الربع واحد والنصف اثنان ومجموع ذلك الثلاثة ناقص عنها
وكذا البقية فالاعداد قسما تام وناقص وضابطهما اماءات وأما الاصلان الزائدان في باب الجد
والاخوة وهما الثمانية عشر والستة والثلثون فلا يتصور فيهما عول لان السدس وثلاث مابقي
لا يستغفران ثمانية عشر والسدس والرابع وثلاث مابقي لا يستغفران ستة وثلاثين (قوله الى
عشرة) هذه الغاية وما بعدها اذلة فيما قبله ابل هي المقصود موحدها في الثالث وهو قوله الى
سبعة وعشرين وهذا على خلاف القاعدة من خروج الغيبة الى قال سيدي علي الاجهوري
المالك

وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحق دخلا
وقد يقال محل القاعدة ما لم تقم قرينة على دخول أو خروج والاعمل بذلك كما هنا (قوله كزوج
واختين لغير أم) فللزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعلاات بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما
نطق به اه شرح المنهج (قوله كهم) فيه ادخال الكاف على الضمير وهو لغة قال في الخلاصة
ومارو وامن نحو ربه فتى * نزر كذا كها ولحواه أني

وعدل اليها مع قلته ابرو والاختصار وقوله وأم لها السدس واحد فعلاات بثلاثها وكزوج وأخت
لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى عمر رضي الله تعالى عنه فيه بذلك
خالقه ابن عباس بعد موته فجعل للزوج النصف والام الثلث ولاخت مابقي ولا عول فقبل له
الناس على خلاف رأيك فقال ان شاؤوا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا
وأنفسهم ثم ثبتل ففعل الله على الكاذبين فسببت المباهلة لذلك اه شرح المنهج (قوله
وأخ لام) له السدس واحد فعلاات بنصفها وقوله وأخ لام فعلاات بثلاثها وتسمى هذه الشريعة
لانها المارفة للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروع بالخاء المعجمة وبالجم لكثر
مهامها للعائلة والكثر الاناث فيها اه شرح المنهج (قوله كزوجة وأم واختين لغير أم)
للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت اربعة وقوله وأخ لام له السدس اثنان وقوله وأخ لام
له السدس اثنان أيضا (قوله الى سبعة وعشرين فقط) فتعول مرة واحدة وترا بثلاثها وتسمى
بالجيلة لذلك (قوله كبنتين وأبوين وزوجة) للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة
(قوله وتسمى بالمعبرية) لان عليا رضي الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله
الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي بفتح الياء كل نفس عاتسى واليه المآب والرجى فستل
حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارجع لا أي من غير تأمل صار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته
ولذا قال الشعبي ما رأيت قط أحسب من علي اه أفاده في شرح المنهج بزيادة

• (فصل في بيان الحجب) •

(الى عشرة شفعاً ووزراً)
فمولاها الى سبعة كزوج
وأختين لغير أم والى ثمانية
كهم وأم والى تسعة كهم
وأخ لام والى عشرة كهم
وأخ لام (والاثناعشر)
تعول (الى سبعة عشر ووزراً)
فمولاها الى ثلاثة عشر
كزوجة وأم وأختين لغير
أم والى خمسة عشر كهم
وأخ لام والى سبعة عشر
كهم وأخ لام (والاربعة
والعشرون) تعول (الى
سبعة وعشرين فقط)
كبنتين وأبوين وزوجة
وتسمى بالمعبرية وقولي فقط
من زيادتي
• (فصل في بيان الحجب) •

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره)

مقام غيره في الارث) •

(ابن الابن كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلاًها) لانه لا يعصمها (وبنت الابن كالبنات الا انها تحجب بالابن) لانه اقرب منها وهو عصبة (والجدة كالام الا انها لا ترث الثالث ولانها ما بقي) بل فرضها دائماً السادس (والجد) أبو الاب (كأب) الا انه لا يحجب الاخوة لابوين أو لاب) بل يشاركونه كما سيأتي بيانه (والاخ لاب كالاخ لابوين الا انه ليس له مع الاخت لابوين مثلاًها) لانه لا يعصمها (والاخت لاب كالاخت الشقيقة الا انها تحجب بالاخ الشقيق) لانه اقرب منها وحذفت من الاصل هنا فصلاً لانه مما مر

• (فصل في بيان عدد

أصول المسائل)

(أصول) مسائل (الفرائض) سبعة اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون) باعتبار مخارج الفروض وهو الكسر مطابقاً لعدد واحد ذلك الكسر مخرج النصف اثنان والثلث والثمانين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره)

أي عند فقد ذلك الغير في الارث أي في مطلق الارث لا في خصوص ارث المفقود ولا ترث الجدة فانها كالام لكن لا ترث الثالث أصلاً بل السادس (قوله الا انه ليس له مع البنت مثلاًها) أي بل له النصف وليس له مع الاكثر مثل اثنتين أيضاً (قوله بالابن) أي وبالبنتين ذكراً ومراً (قوله ولا ثالث ما بقي) أي لا يسمى ميراثاً بذلك وان كان مثله في زوج وولدي أم وجدة قل (قوله لا يحجب الاخوة) ولا يحجب أم الأب أيضاً لانها زوجته وان اشترى كافي أن كلاً يحجب أم نفسه (قوله الا انه ليس له الخ) أي والا انه يحجب في الميركة وفي اجتماع الاخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن وفي اجتماع الزوج مع الاخت الشقيقة فلا شيء للاخ فيما ذكر (قوله بالاخ الشقيق) وبالعديد من الاخوات الاقرباء (قوله لانه اقرب) هو اقرب منهن لان درجتهما واحدة (قوله وحذفت الخ) دفع به ما يقال لم تذكر الفصل المذكور كاصلاً ونص كلام الاصل فصل بنت الابن كبنات الصلب عند فقدها وله مع بنت الصلب السادس تسعة اثنان فان كان هذا الثلث بنات لم يكن لبنات الابن شيء الا أن يكون في درجتين أو أسفل منهن ذكر في بعضهن ومثله الاخت للأب مع الاخت لابوين قلت الا انه لا يعصمها المذكور الاقل عنها والله أعلم اهـ (قوله لعلمه الخ) أي فليس حذفت من وافية اعتراض على أصله

• (فصل في بيان عدد أصول المسائل)

لواستقطة انظر عدد السكان أولى لانه كما بين صددها بيننا أيضاً بقوله اثنان الخ (قوله مسائل الفرائض) الاضافة للبيان أي مسائل هي الفرائض لما مر من أن الفرائض هي مسائل قسمه الموارث وهي المترجم لها فليس المراد بالفرائض الانصباء (قوله سبعة) أي بالاتفاق وهي التي ذكرها الرحي فلا يرد الاصلان الا ثمان للاختلاف فيهما (قوله اثنان وأربعة الخ) لورثتهما على حسب الوجود الخارجي لقال اثنان وثلاثة الخ الا أنه راعى كون الاربعه ضعف الاثنين فذكرها عتقها والثمانية ضعف الاربعه فذكرها عتقها وهكذا فاضبط السبعة المذكورة أن تقول الاثنان وضعفهما وضعف ضعفهما والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله باعتبار) متعلق بسبعة أي انما كانت سبعة باعتبار مخارج الفروض انفراداً واجتماعاً فالانفراد في خمسة والاجتماع في اثنين الاثنا عشر والاربعة والعشرون واجتماع الربع والسادس أو الربع والثلث في الاول والسادس والثمن أو الثلث والثلث في الثاني وان لم يجتمع الثلث الثمن في فريضة لان المدار هنا على كون ذلك العدد حاصل من اجتماع الفروض المنفردة وان لم يوجد ذلك في فريضة (قوله ومخرج الفرض الخ) الفرض هو الكسر كالثمن ومخرجه العدد كالثمانية وقوله بل الكسر مطلقاً أي سواء كان فرضاً أو غيره كالثلث والسبع والعشر فانهم ليست فروضاً ومخرجها ما ذكره فالفرض أخص من مطلق الكسر (قوله واحد) أي اسم الواحد منه اذا نسب للعدد وهو ذلك الكسر كالثالث فان مخرجه من ثلاثة واذا نسب الواحد لها كان اسمها ثمانية وهو اسم ذلك الكسر وعبارة المنهج والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر اهـ وهو يرجع لما هنا (قوله وهكذا) أي والسادس ستة والثمن ثمانية لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وهكذا البقية قال مر وكما اشتق من اسم العدد

الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واسمواهما ولو أريد ذلك لقبيل في بضم أوله
 كذا وما بعده اهـ (قوله فان كان في المسئلة الخ) كأنه قال هذا اذا كان في المسئلة فرض
 فقط فان كان فيه فرضان كزوجة وأم وعم (قوله عند غائل المخرجين) أي اتحادهما كمنهذين
 في بنت وأخت لغير أم وحاصلة أن ينظر بين الرؤس بأربعة انظار وقد ذكرها (قوله وعند
 تداخلهما الخ) وشرط التداخل أن لا يزيد الاقل على النصف وضابط المتداخلين انهما اللذان
 ينفي أصغرهما أكبرهما بطرحه منه مرتين فاكثر (قوله باكثرهما) بالثلاثة أو الواحدة
 كسدس وثلاث في مسئلة أم وأخ لام وعم فانهم امن ستة (قوله وكذا يكتبني به) أي بالاكثر وفصل
 ذلك بكذا لانه ليس فيه تداخل اذ ثلث الباقي ليس داخل في الأربعة مع أنه يكتبني بالاكثر وهو
 الربع عن الأصغر وهو الثلث فتسكون من أربعة تاصلا ولا يصح أن تعتبر التباين بين مخرج
 الربع وثالث الباقي فتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة ويكون ذلك تصحها ولكن
 ترك تطويل الحساب ربح (قوله في زوجة وأبوين) وهي إحدى الغراوين (قوله وعند
 توافقهما) بأن لم يفهما إلا عدد ثالث كسدس وعن في مسئلة أم وزوجة وابن فاصلها أربعة
 وعشرون حاصلة من ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (قوله وعند
 تباينهما) بأن لم يفهما إلا واحد ولا يسمى في علم الحساب عددا (قوله بضمرب أحدهما في
 الآخر) كذا في ربع في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فاصلها ثلثا عشر حاصل ضرب الثلاثة في
 أربعة (قوله وزاد بعضهم الخ) مقابل قوله فالأصول عند المتقدمين سبعة على ما مر من ان المراد
 سبعة متفق عليها وضمير بعضهم للمتأخرين أي بعض المتأخرين كما في شرح المنهج وهو أبو النجاة
 وعبارة م ر وزاد متأخرو الأصحاب أصليين آخرين في مسائل الجد والأخوة حيث كانت ثلث
 الباقي بعد الفروض خير له ثمانية عشر بكدا وأم وخمسة أخوة لغير أم لأن أقل عدده سدس صحيح
 وثالث ما بقى هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة لغير أم لأن أقل
 عدده ربع وسدس صحيحان وثالث ما بقى هو الستة والثلاثون وموجب الامام والمتولي هذا
 واختاره في الروضة لانه أخصر ولأن ثلث ما بقى فرض مضموم لغيره فلو كان القريضة من
 مخرجهم ما كافي زوج وأبوين هي من ستة اتفاقا فلو لازم ثلث الباقي للنصف لمكانت من
 اثنين ونصف من ستة ونوفرع في الاتفاق بأن جماعهم لوها من اثنين واعتذر الامام عن القدماء
 بأنهم انما جماعهم لو ذلك تصحح الوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي موضوعة
 للمجموع عليه اهـ وتقدم في كلامه أن المتأخرين من بعد الأربعة مائة وبيان كون ذلك تصحها
 أن الباقي من مخرج السدس بعد القسامة منه خمسة وهي ليس لها ثلث فأنكسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فتضرب في الستة يحصل ما ذكر وكذا يقال في الستة والثلاثين يلقي من مخرج
 لربع والسدس وهو اثنا عشر ربعه وسدسه يبقى سبعة ليس لها ثلث فأنكسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فتضرب في الاثنى عشر يحصل ما ذكر والمتأخرون امتنعوا عن هذا العمل لما فيه
 من التطويل (قوله السدس) وقوله بعد ربع باللام فيه ما لا بالكافي لا يهاجم ذلك ان الثمانية عشر
 تسكون لغير السدس وما عطف عليه وان الستة والثلاثين تسكون لغير الربع وما عطف عليه
 وليس كذلك بل هما منحصران فيما ذكر كما يدل له كلامه في شرح البهجة حيث قال فثمانية عشر

(قوله ينظر بين الرؤس)
 لعله الغروض

فان كان في المسئلة فرضان
 فاكثر اكتبني عند غائل
 المخرجين باحدهما وعند
 تداخلهما باكثرهما وكذا
 يكتبني به في زوجة وأبوين
 وعند توافقهما بضمرب
 وفق أحدهما في الآخر
 وعند تباينهما بضمرب
 أحدهما في الآخر كما سياتي
 ذلك وزاد بعضهم في باب
 الجد والأخوة أصليين
 آخرين أحدهما ثمانية
 عشر والسدس وثالث ما بقى
 كما وجد وخمسة أخوة لاب
 وثانيه مائة وثلاثون لربع
 وسدس

وثالث ما بقى كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة لاب (فكل فريضة فيها نصفان) كزوج وأخت لاب (أو نصف وما بقى) كزوج وأخ لاب (فاصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثان وثالث) كاختين لاب واختين لام (أو ثلثان وما بقى) كبنتين وأخ لاب (أو ثلث وما بقى) كام وعم (فاصلها ثلاثة) ٢٢٢ مخرج الثالث (أو) فيها (ربع وما بقى) كزوجة وعم (فاصلها أربعة) مخرج

الرابع وهذا من زيادتي وهو مذكور في الباب وتركه الاصل لذهول أو غيره (أو) فيها (سدس وما بقى) كام وابن (أو سدس وثالث) كام وأخوين لام (أو) سدس (وثلاثان) كام واختين لاب (أو) سدس (ونصف) كام وبنت (فاصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمن

(قوله للاثان) المواب للاثين كما يؤخذ من الشارح

وما بقى) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوجة وبنت وأخ لاب (فاصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لام (فاصلها اثنا عشر مضروب وفق أحد الطرفين في الآخر) فيها ثمن وسدس (وما بقى) كزوجة و جدة وابن (فاصلها أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصر لها

أصل كل مسألة فيها سدس وثالث ما بقى كام وجد وأخوة وضعها الأصل على كل مسألة فيها ربع وسدس وثالث ما بقى كزوجة وأم وجد وأخوة ١١ والظاهر أن اللام لام الاختصاص كاتي في قواهم السرج للذابة وفي أكثر النسخ بالكاف ويمكن جعلها استقصائية فلا تخالف نسخة اللام (قوله وثالث ما بقى) أي وما بقى وكذا ما بعد (قوله وسبعة أخوة لاب) أي أو أشقاء ولو قال لغرام كما تقدم في عبارة م ر لكان أولى (قوله فكل فريضة) أي مسألة وهذا تفريع على الأصول السبعة المذكورة ووجه ما فرعه عليها أربعة عشر مثالا (قوله وأخت لاب) أي أو شقيقة ولو قال لغرام لكان أولى وقوله فاصلها اثنان خبر كل فريضة الخ (قوله كبنتين وأخ لاب) من ذلك الشيق أما لام فيسقط بهما (قوله فاصلها ثلاثة) أي في المسائل الثلاثة (قوله وهذا) أي قوله أو فيها ربع وما بقى فاصلها أربعة وكان ينبغي أن يزيد أيضا أو فيها ربع ونصف وما بقى كزوجة وأخت لغرام وعم ولكن تركه لذلك ليس تركه الأصل التفريع على أصل أربعة (قوله وتركه الأصل) أي التتبع وقوله أو غيره كالأعمد إذ لا يلزمه التفريع على جميع الأصول (قوله فاصلها ستة) راجع للأربع مسائل وقوله فاصلها ثمانية راجع لثلاث مسائل (قوله أو فيها ربع وسدس) أي وما بقى كام وهذا مروع في الأصلين المركبين (قوله مضروب وفق الخ) أي في مثاله وفي غيره مما يناسبه كما مر ١٢ قل (قوله هذا كله) أي ما ذكر من الأمثلة (قوله وهي) أي المسائل أي أصولها عدد الخ كما يدل لذلك عبارة المنهج وشرحه ونصها ان كانت الورثة عصبان قسم المتروك بينهم بالسوية ان تمعوا واذكورا كالثلاثة بنين أو أانا كالثلاث نسوة أعتقن رقبة بالسوية بينهم فان اجتمعوا أي الصنفان من نسب قدر الذا كراثنين فني ابن وبنت يقسم المتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد وأصل المسئلة عدد رؤسهم ١٣ (قوله بعد فرض الذكراثنين) انما لم يقدر الاثنيان بذكر لانه لا يطرد اذ قد تكون الورثة ثلاث بنات وأخا ولو قدر الاثنيان بذكر أبيت واحدة بخلاف العكس فانه مطرد في كل صورة (قوله في النسب) متعلق بفرض واحد أو به وبعد الرؤوس وقوله لافي الولاء أمانيه فهو بقدر الاملاك لا عدد الرؤوس وقوله نعم ان تفاوتوا كان الاولى أن يفرضه على قوله لافي الولاء بان يقول فلو تفاوتوا الخ (قوله وكان لاحداهما) أي الاثنيين (قوله من مخرج) من فيه زيادة وقوله ستة أي لدخول مخرج النصف والثالث في السدس فاصاحبة النصف ثلاثة واصاحبة الثالث اثنان ولذا كصاحب السدس واحد فهو لم يساوا الا في فضل من تفضله عليها

• (فصل في بيان التصحيح) •

سعى بذلك ليكون القصد منه سلامة الحاصل لكل واد من الكسر وهو ناشئ عن التاصيل غالبا وقد يتحدان كما في مسألة زوج وأبوين التي هي إحدى الغراوين (قوله ههنا) حال من نصيب (قوله فاذا قامت المسئلة) أي وجدت وحصلت (قوله على جنس) أي فريق (قوله

وهي عدد رؤوس من فيها بعد فرض الذكراثنين في النسب لافي الولاء نعم ان تفاوتوا في الولاء كان اثنان ثلاثة صحت ذكر أو أنثان في عدد وكان لاحداهما نصفه وللآخرى ثلثه ولذا كرسدسه وأعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج بعم ثلث الاجزاء فاصلها في هذا المثال ستة • (فصل في بيان التصحيح) • وهو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث ههنا فاذا قامت المسئلة من أحد الأصول فنقول (أن) لم تنكسر الفريضة على جنس

صحت من أصلها بالأول) كزوج وثلاثة بنين فتصح من أربعة لكل منهم سهم وكزوجة وسبعة بنين فتصح من ثمانية لكل سهم (قوله فلو خلف الخ) مثال للعول وتسمى هذه المسئلة أم الارامل لان الورثة كلهم كانوا فقرا وعزبا وأم القروج بالجميع لان كلهم كن نساء والدينا ربة الصغرى لان التركة فيها كانت سبعة عشر ديناراً (قوله صحت من سبعة عشر بالعول) أي وأصلها اثنا عشر لان فيها سادسا للجدتين وربعاً للزوجات وبين مخرجيهما توافقاً بالنصف فيضرب وفق أحدهما في الآخر فتصح بما ذكر للجدتين السدس سهمان وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوات للام الثلث أربعة وللأخوات للاب الثلثان ثمانية فيعمل فيهما الخمسة ونصيب كل فريق منقسم عليه فتصح من أصلها بالعول (قوله وان انكسرت القرينة) أي السهام على جنس أي فريق وهو أقل ما يحصل عليه الانكسار وأكثر ما يحصل عليه ذلك أربعة أجناس عندنا ولا يزيد على ذلك وسيأتي إيضاح ذلك وحاصل ما ذكره أن سهام المسئلة ان انقسمت على الورثة فذلك ظاهر أو انكسرت على صنف منهم سهمان فان يافته ضرب عدده في أصل المسئلة بالأول أو به وان وافقته فوفقه بضرب فيهما بالغ صحت منه أو انكسرت على صنفين فأكثر نظرياً بين الرأس والسهام بنظرين التوافق والتباين لا القائل لانه لا انكسار فيه ولا التداخل لان الرأس ان كانت داخله في السهام فكذا ذلك أو بالعكس فالرد للوفى أخضر وبين الرأس بعضهم مع بعض بأربعة أنظار كما سيذكره في الفصل الآتي والنظران السابقان يرجعان الى ثلاثة لان السهام اما أن تباين كل فريق أو توافقاً أو تباين البعض وتوافق البعض الآخر فتضرب الثلاثة المذكورة في الأربعة تبلغ اثنتي عشرة صورة وعبارة شرح المنهج وحاصل ذلك ان بين سهام الصنفين وعددهما توافقاً وتبايناً وتوافقاً في أحدهما وتبايناً في الآخر وان بين عددهما تماثلاً وتداخلاً وتوافقاً وتبايناً والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر صورة واستوفى الشنثوري على الرحمة أمثلتها (قوله ضرب عدده) أي عند التباين والافوفقه كما سيأتي في المثال وكان الاولى له أن يذكر ذلك ولا يقال ان قوله الآتي بلارد الخ يرجع لهذا أيضاً لانا نقول ذلك في النظر بين الرأس بعضهم مع بعض وما هنا في النظر بين السهام (قوله في أصلها بالأول) كزوج وأخوين شقيقين أو لاب هي من اثنين للزوج وأحديني واحد لا تصح قسمته على الأخوين والام وافقة فتضرب عددهما في أصل المسئلة تبلغ أربعة ومنها تصح وكام وأربعة أعنام لغير أم هي من ثلاثة للام وأحديني اثنان يوافقان عدداً الا سهام بالنصف فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصح من ستة وقوله وبعواها ان عالت كزوج وخمس أخوات شقيقات أو لاب هي من ستة وتعود الى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة وثلاثة بنين وكزوج وأبوين وست بنات هي بعواها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين اهـ من شرح المنهج (قوله بلارد الخ) هذا ان رجع الى الاجناس لم يصح لماعلمت من أن النظر فيها بالنسب الرابع أو الى السهام معهما لم يصح أيضاً لقوله ثم اضرب الحاصل الخ اهـ قل وهو غير مناسب وذلك ان ضرب بعضها في بعض لا يتأتى الا في هاتين الصورتين التوافق والتباين وأما القسمان الآخران أعنى القائل والتداخل فلا ضرب فيهما بل الاول يكفى فيه باحدهما والثاني باكبرهما كما أشار لذلك بقوله بعده هذا ان لم تتداخل الاجناس على ما سيأتي فكلام الشارح المذكور راجع الى الاجناس

صحت من أصلها بالأول
وبعواها ان عالت فلو خلفت
جدتين وثلاث زوجات
وأربع أخوات لام وثمان
أخوات لاب صحت من
سبعة عشر بالعول وان
(انكسرت القرينة على
جنس واحد ضرب عدده)
أي عدد المنكسر عليه
نصيبه (في أصلها) بالأول
(وبعواها) ان عالت قل
بلغ نفسه تصح (أو) على
(جنسها) أي بعض الاجناس
(في بعض) بلارد الى الوفاق
ان لم توافق وبرد اليه ان
توافقت

وقول قل لم يصح الخ مردود اذ لا قصور في كلام الشارح ايضا لما علمت (قوله ثم ضرب الحاصل في أصل الفريضة بالأول) كثنى عشرة بنتا وأربعة أخوة أشقاء وأولاب أصاها من ثلاثة للبنات اثنتان على ثنى عشرة لا تنقسم وتوافق بالنصف فتد الاثنى عشر انصفها ستة وتنظر بين الستة والاربعة فيجد بينهما موافقة بالانصاف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر وهو جزء السهم بضرب في ثلاثة ستة وثلاثين ومنها تصح وكذلك ثلاث بنات وحدثين وعم أصاها ستة للبنات أربعة على ثلاثة لا تنقسم وتباين والجدتين واحد على اثنين لا ينقسم وتباين والعم واحد منقسم عليه وبين عدد الثلاث بنات والجدتين تباين فيضرب أحدهما في الآخر والحاصل في أصل المسئلة ستة وثلاثين (قوله وبعولها ان طالت) كام وعمانية أخوة لام وأربع وعشرين اختا لاب هي من ستة وتعمل الى سبعة للام واحد منقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد لاصمة أربعة وللأخوات أربعة سهم توافق عددهن بالربع فيرد لاصمة ستة ثم تضرب نصف الستة في كامل الاربعة أو بالعكس يحصل اثنا عشر والحاصل في أصل المسئلة يحصل أربعة وعشرون ومنه تصح وكام وثلاثة أخوة لام وخمس أخوات لاب هي من ستة وتعمل الى سبعة للام واحد ينقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان عددهم وللأخوات أربعة سهم كذا في بين عدد الأخوة والأخوات تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر بضممة عشر والحاصل في سبعة بمائة وخمسة ومنه تصح وما سلكناه في التمثيل أولى مما سلكناه بعضهم هنا (قوله هذا) أي ما تقدم من ضرب بعضهم في بعض ثم ضرب الحاصل في أصل المسئلة ان لم تدخل البنات أي ولم تقابل وقوله والا لا كثنى بالا كثر أي عند التداخل وبأحدهما أي عند التماثل ولو قال ذلك لكان أولى وما أطال به قل هنا الحاجة اليه فمثال التداخل أم وعمانية أخوة لام وعثمان أخوات لاب أصلها ستة وتعمل الى سبعة للام واحد منقسم عليها وللأخوة للام اثنتان لا ينقسمان عليها ويوافقان عددهم بالنصف فيرجع الى نصفه أربعة وللأخوات الاب أربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع فيرجع الى أربعة باثنين وهو داخلان في الاربعة فيمكن في أصل المسئلة بالأول تباعغ عمانية وعشرين ومنه تصح ثم نقول من كان له شيء من أصل المسئلة بعواها أخذ مضروباً في أربعة ومثال التماثل أم وستة أخوة لام وثنا عشرة اختا لغير أم هي من ستة وتعمل الى سبعة للأخوة سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فيرد الى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تباعغ أحدًا وعشرين ومنه تصح (قوله وضرب) أي الاكثر فيما ذكر الخ (قوله بعوله) كان الأولى اسقاط ذلك أو التعميم بان يقول ولو بعوله لاقتضاء كلامه أن المضروب في الأصل بالأول لا يسمى جزء السهم وليس كذلك (قوله جزء السهم) مفعول يسمى أي نصيبه أي النصيب الذي خص كل سهم من أصل المسئلة بعوله أو دونه فالذي خص كل سهم منها هو ذلك المضروب (قوله فلو خلاف الخ) تقرير على قوله وان انكسرت الفريضة على جنس واحد وترك التقرير على قوله أو جنسين وقد تقدمت أمثلة ذلك ومثال الانكسار على ثلاثة أجناس جدتان وثلاثة أخوة لام وعثمان أصاها ستة ونصح من ستة وثلاثين وعلى أربعة أجناس زوجتان وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعثمان أصاها اثنا عشر ونصح من اثنين وسبعين وتقدم ان

(ثم ضرب الحاصل في أصل الفريضة) بالأول (وبعولها) ان طالت (فما بلغ حصتها) هذا ان لم تدخل الاجناس والا اكتب بالاكثر وضرب فيما ذكر يسمى المضروب في الأصل بعوله جزء السهم فلو خالف أما وخمسة أعمام فأصاها ثلاثة والانكسار فيها على جنس واحد وهو الاعمام والمنكسر عليهم سهمان وهو باثنان الخمسة

وهي جزء السهم فاضربهم في الثلاثة فتصح من خمسة عشر ولو كان عدد الأعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف فأردد العشرة إلى نصفها خمسة واضرب في الثلاثة فتصح أيضا من خمسة عشر ٢٢٥ ولا يخفى على من ضبط الأصل بقية الأمثلة

• (فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض) •

(الاختصاص في فروع أحد هما) يعتبر (بين السهام) أي بعضهم مع بعض (فتصدق الفريضة لوفقه) فتصح منه ويرجع كل نصيب إلى وفقه فلو خالف بنتا وزوجة وجد أبا بالسط من أربعة وعشرين للبنت نصفها وللزوجة ثمنها وللجد سدسها بالقرض والباقي بالتعصيب وبالاختصاص من ثمانية لتوافق الانصبا بالثالث للبنت أربعة وللزوجة ثمنهم وللجد ثلثا بالقرض والتعصيب (الثاني) يعتبر (بين الرؤس) أي بعضهم مع بعض وهو ثلاثة أنواع مماثلة ومداخلة وموافقة

(قوله من طرق مخرج القيراط المعلوم) مثال ذلك لو تركت زوجا وأختا لاب وأما فسقطت ستة وتقول إلى ثمانية للزوج والأخت كل ثلاثة فتضربها في أربعة وعشرين مخرج القيراط يخرج اثنان وسبعون فإذا قسمت على ثمانية خرج لكل تسعة وللأم اثنان فإذا ضربت في أربعة وعشرين خرج ثمانية وأربعون فإذا قسمت على ثمانية خرج ستة أو تقول للزوج ثلاثة نصيبها

الانكسار لا يزيد على ذلك لأن الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة أجناس كما علم مما مر في اجتماع من يرث من الذكور والإناث ومنهم الأب والأم والزوجة ولا تعدد فيهم ويخالف الزوج الزوجة وهي تعدد والأم الجدة وهي تعدد أيضا وأما الأب فيخالفه الجد ولا يمكن فيه التعدد وإذا لم يزيدوا على ذلك عند الاجتماع فعند عدمه أولى وهذا في النسب أما في الولاء فيزيدون على ذلك كأن يشترك جماعة في عهد جماعة ثلثة ولاخرى سدسة ولاخرى ربعة ولاخرى ثمانية ولاخرى نصف ثمانية ولاخرى ثلث النصف الأخر فسقطت منهم من أربعة وعشرين ولا يخفى العمل (قوله وهي) الأولى فهي أي الخمسة التي هي عدد الأعمام وكان الانسب تأخير هذه الجملة عما بعدهما لأنه اعتبر سابقا التسمية بجزء السهم بعد الضرب حيث قال وضرب فبما ذكر ويسمى المضروب الخ فكان الأولى أن يجري هنا على سنن ذلك (قوله فتصح أيضا من خمسة عشر) أي كما صحت منه الأولى ولو نظر فيه المثل داخل لصحت من الاثنين ولكن فيه تطويل فالتوافق أخصر كما مر (قوله على من ضبط الأصل) أي القاعدة المذكورة وأل فيه للجنس لأن المذكور أصول وقواعد متعددة (قوله بقية الأمثلة) وهي نحو سبعين مثالا تطالب من المطولات ومائة قدم من العمل هو على طريقة الفرضيين في القسمة أما المقتنون فيقسمون التركة من أربعة وعشرين مطلقا فان صحت فذلك والابان كان فيهما عول مثلا استخرجت بطريق من طرق مخرج القيراط المعلوم في محلها فثبت أن تضرب نصيب كل وارث في مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقسيم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومنها أن تنسب ما خص كل وارث لمجموع المصحح وتأخذ من الأربعة والعشرين بتلك النسبة

• (فصل في الاختصاص في مسائل الفرائض) •

والمراد به هنا تقابل العدد الذي تصح منه المسئلة وهو ما قبل العمل كزوجة وخمس بين بن غيرهما نوا واحدا بعد واحد حتى يبق ابن مع الزوجة فيجعل كانه مات عنهم ما ابتداء أو بعده كبن وبنت ابن فالمسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس تسعة للثلاثين واحدا يبقى اثنان ترد عليهم ما ينسب في فرضيهما للبنت ثلاثة وأربعهما للبنت الابن ربعةما فتختصهما وتجمعاهما من أربعة للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد فبقية اختصاص السهام بعد العمل (قوله يعتبر بين السهام) أي بعد العمل ومعرفة ما يخص كل واحد من التصحيح (قوله فتصدق الفريضة) أي المسئلة لوفقه أي للجزء الذي وافقت فيه جميع السهام (قوله من أربعة وعشرين) أي باعتبار ثمن الزوجة وسدس الجد وقوله لتوافق الانصبا بالثالث فيرد كل نصيب إلى وفقه ويبان ذلك أن للبنت النصف اثنى عشر ترد لثلاثها أربعة وللزوجة ثلث ثلثة ترد لثلاثها واحد وللجد السدس أربعة بالقرض والخمسة الباقية بالتعصيب وجملة ذلك تسعة فتعد لثلاثها ثلاثة فتصح قوله وبالاختصاص من ثمانية (قوله بين الرؤس) وهو في الانكسار على الأجناس فيما تقدم (قوله ثلاثة أنواع) لم يذكر الرابع وهو المباشرة لعدم تأني الاختصاص فيها وإن كانت من جملة النسب الأربع بين الرؤس بعضها مع بعض ومن الاختصاص نوع ثالث بين الرؤس والسهام كزوجة وستة أعمام قسمهم ثمانية توافقهم بالثالث فتضرب وفقههم وهو اثنان أخصر من ضرب كلهم وكلام المصنف يشهد فكان المناسب لكلامه أن يقول الشارح بين الرؤس مع

٢٩ وي إلى ثمانية ربع وثمن فتأخذ من الأربعة وعشرين ربعةا وثمنها وهكذا (قوله على التصحيح) أي المسئلة بعولها

سهامها أو مع بعضها ومن هذا القسم الاختصار قبل العمل المتقدم فان فيه اختصار الرؤس
والسهم (قوله فان كان بينهما) أي الرؤس والمراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا قوله أحدها في شمل
القسمين (قوله كاربعة وأربعة وأربعة) صورة ذلك أربع جذات وثمانية أخوة لأم وأربعة
أعمام فأصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا ينقسم ويبين فحفظ رؤسهن أربعة وللأخوة
اثنان على ثمانية لا ينقسمان ويوافقان عددهم بالنصف فتردد عددهم إلى نصفه أربعة ويفضل
للأعمام الثلاثة على أربعة لا ينقسم ويبين فحفظ عددهم أربعة ثم تضرب أربعة في أصلها
سنة تبلغ أربعة وعشرين ومنها تصح فقد حصل في هذا المثال المماثلة بين الرؤس بعدد
بعض الوفقة وبقاعد البعض الآخر (قوله كثلثة وستة واثني عشر) وصورتها ثلاث جذات
واثنا عشر أخالام وستة وثلاثون عملاً أصلها ستة للجذات واحد على ثلاثة ويبين فحفظ رؤسهن
ثلاثة وللأخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتردد عددهم إلى نصفه ستة
وللأعمام ثلاثة على ستة وثلاثين توافق عددهم بالثلث فتردد عددهم إلى ثلثه اثني عشر ثم تضربها في
أصلها ستة تبلغ اثنان وسبعين ومنها تصح (قوله فعلى أكثرها) بالثلثة أو الموحدة وهو الاثنا
عشر في المثال يقتصر ولا ينظر للموافقة (قوله كاربعة وستة وعشرة) وصورتها أربع جذات
واثنا عشر أخالام وعشرة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة ويبين فبقي عددهم
وللأخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتردد عددهم إلى نصفه ثلاثة على
عشرة مباينة فبقي عددهم وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف الأربعة في
الستة أو بالعكس باثني عشر وبين الاثني عشر والعشرة موافقة بالنصف فتضرب نصف
أحدهما في كامل الآخر تبلغ ستين وهي جز السهم يضرب في أصل المسئلة ستة تبلغ ثلثمائة
وستين ومنها تصح فتقول كل من له شيء من أصلها مأخذه مضروباً في ستين (قوله فعلى الوفق)
أي على الحاصل من ضرب الوفق وهو في المثال المذكور ستون لأنها الخاصة له من ضرب
الوافق بعضها في بعض واحد بعد واحد وما قاله قل هنامن أنه لا فون من ضرب ثلاثة في
عشرة أو ستة في خمسة فهو وسكت عن الانكسار على أربعة أجناس لأنه يقاس على
ما ذكره وقول قل لما مر أن فيه أفراد البس في محله لأن ذلك في الانكسار على أكثر من أربعة وكل
ما اقتصر عليه مما ذكره يضرب في أصل المسئلة فيحصل التصحيح (قوله كاربعة وستة) وصورتها
أربع جذات وستة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا ينقسم ويبين فحفظ رؤسهن
أربعة وللأعمام خمسة على ستة لا ينقسم ويبين أيضاً فحفظ رؤسهن ستة وبين الأربعة والستة
موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنان عشر هي جز السهم
فتضرب في أصلها ستة باثني وسبعين ومنها تصح وهذا مثال للموافقة مع مباينة كل فريق
للسهام وما في الشرح مثال للموافقة مع مباينة بعض الفرق لسهامه وموافقة البعض الآخر

(فصل في بيان المناخضة)

أي بيان معناها وكيفية العمل فيها (قوله وهي) أي لغة وسيد كرمعناها اصطلاحاً والمفاعلة
ليست على بابها لأن المناخضة واحد وهو الثاني مثلاً وان كان منسوخاً لا آخر كما إذا كان هنالك
ميت ثالث فان مسئلته ناضجة لثانية مع كون الثانية ناضجة للاولى وهذا لا يقتضي ان المفاعلة

(فان كان بينهما مماثلة)
كاربعة وأربعة وأربعة
(اقتصر على أحدها أو)
كان بينهما (مداخلة)
كثلاثة وستة واثني عشر
(فعلى أكثرها) يقتصر
(أو) كان بينهما (موافقة)
كاربعة وستة وعشرة
(فعلى الوفق) يقتصر (فلو
توافق عددان في جز ضرب
ذلك الجز من أحدهما في
الآخر) كاربعة وستة
بينهما موافقة بالنصف
فيضرب نصف أحدهما في
الآخر

(فصل في بيان المناخضة)
وهي مفاعلة من النسخ

على بابهم العدم كون الاولى فاصحة للثانية (قوله وهو الازالة الخ) يقال نسخت الشمس الظل أى
ازالته وهذا الامر منسوخ بكذا أى مغير به ونسخت الكتاب أى نقلته بأشكاله (قوله المعنى
المراد) وهو الاصطلاح الآتى (قوله لازالة أو تغيير ما) أى العدد الذى صحت منه الاولى
وخصه بما بالعدد وخص الانتقال بالمال لعله لم يكن ذلك أظهر والافصح اعتبار الانتقال فى
العدد لا انتقاله مما صحت منه الاولى الى ما صحت منه الثانية واعتبار الازالة والتغيير فى المال
باعتبار المالك أو المالك (قوله بموت الثانى) الباء للسببية أى بسبب موت الثانى ان انقسمت
سهام الميت الثانى من الاولى على مسئلته وقوله أو بما صحت منه الثانية أى ان لم تنقسم سهام
الميت الثانى من الاولى على مسئلته (قوله هى اصطلاحاً) أى فى اصطلاح الفرضيين أى ما فى
اصطلاح الأصوليين فهمى من النسخ وهو رفع حكم شرعى بآيات آخر (قوله أن لا تنقسم) فى
العبارة تساهل والاصل ذو أن لا تنقسم لان اصطلاحاً اسم للمسئلة الصحيحة الجامعة للمسئلة
الاولى والثانية الحاصلة بسبب موت الثانى وهذا المعنى وجد فيه جميع المعانى اللغوية وظاهره
أن اصطلاحاً اسم لعدم القسمة الخ وذلك لا يوجد فيه شئ من المعانى اللغوية ولذا قال قل
هذا التعريف لا يوافق شيئاً من المعانى السابقة الا ان يراد ما تضمنه المذكور على بعد فتأمل
(قوله التركة) الوجه جعل لامها الجنس أى ما يسمى تركة لكل ميت والافى يخص الميت الثانى
ليس تركة لادول وهكذا الا ان يراد باعتبار ما كان وكذا يقال فى الورثة فتأمل اه قل وفيه نظر
لانه لا حاجة الى حل التركة على تركة الميت الاول فقط الخوج الى أن المراد التركة باعتبار ما كان
بل المراد ما يعم تركة الميت الاول أو الثانى كما بقية أول كلامه ففى متضارب وقوله وكذا يقال
فى الورثة أى ان المراد الوارث باعتبار ما كان أى بالنسبة للميت الاول فقط وان كان مورثاً
بالنسبة لمن بعده وهذا امر ظاهر لا حاجة الى التنبيه عليه (قوله فتصح فريضة كل ميت) أى
مسئلته سواء الميت الاول أو من بعده وسواء كان ورثة الثانى هم ورثة الاول أو بعضهم ليس
ورثة لادول وتصح المسئلة الثانية من لا يكون الا بعد معرفة ما يخص ذلك الميت من الاولى
وهكذا اوسكت عن ذلك المصنف اظهروه وقول قل ان ظاهر كلامه ان تصح مسائل الموتي
قبل معرفة حصصهم عن قباهم وموتهم فى شرح ذلك يخالفه اه ليس فى محله اذ لم يتعرض
لمعرفة حصصهم عن قباهم أصلاً الامر (قوله ثم يضرب) أى ان احتاجت الى الضرب والتصحيح
والا فقد تكون سهام الميت من الاولى منقسمة على مسئلته فلا تحتاج لما ذكر بل تصح المسئلان
مما صحت منه الاولى كما يأتى وقوله بعضهم أى الفريضة أى جنسها الصادق بالمتعدد اذ
المضروب هو الثانية فى سهام الميت من الاولى وظاهره أن المضروب والمضروب فيه هو الفريضة
الواحدة وليس كذلك وهذا سهل مما قاله قل وعبارته قوله بعضهم فى بعض صريح كلامه ان
الفريضة الواحدة لكل ميت يضرب بعضهم فى بعض وهو لا يستقيم اذ ليس المضروب الا فريضة
ميت لاحق فى فريضة ميت قبله أى يضرب مسئلة الثانى جميعها او وفقها فى مسئلة الاول
وهكذا فالوجه أن يرجع الضمير الى الفرائض المفهومة من المقام ويراد بالبعين فريضتان
معهودتان وصريح كلامه أيضاً ان الضرب يكون مع الانقسام وهو غير مستقيم أيضاً كما يؤخذ
من كلامه فى شرح ذلك فتأمل وانهم اه (قوله السابق) فيه أن الذى سبق هو الاختصاص بين السهام

وهو الازالة والتغيير والنقل
ومعنى به المعنى المراد لازالة
أو تغيير ما صحت منه
الاولى بموت الثانى أو بما
صحت منه الثانية أو
لا تنقسم المال من وارث
لوارث (هى) اصطلاحاً
(أن لا تنقسم التركة حتى
يموت بعض الورثة فتصح
فريضة كل ميت) على
حدهم (ثم يضرب بعضها فى
بعض بعد اعتبار الاختصاص
السابق فما بلغ صحت منه)

(قوله فى سهام الميت الخ)
الاجاب فى المسئلة الاولى

وذلك بان يجعل مسألة الميت الاول أصلا ٤٢٨ مسألة المناصفة وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسمه على مسئلته فان صح

قسمته عليها فذلك وتصح
المسئلتان مما صحت منه
الاولى والا فالعمل كافي
انكسار السهام على
صنف واحد فاحصل من
الضرب تصح منه المسئلتان
فان أردت قسمته فن له
شيء من الاول ضرب في
جزء سهمها وهو ما ضرب
فيها ومن له شيء من الثانية
ضرب جزء سهمها وهو
نصيب مورثه في الاول أو
وفقه فلو ماتت امرأة عن
زوج وابن ثم مات الابن عن
ثلاثة بنين فالاولى من أربعة
وسهام الابن منها تنقسم
على مسئلته فتصح المسئلتان
مما صحت منه الاول وهو
أربعة ولومات الابن عن
خمس بنين فسهامه من
الاولى تبين مسئلته
فأضرب مسئلته في الاول
فتصح من عشرين ومن له
شيء من الاول ضرب في جزء
سهمها وهو خمسة ومن له
شيء من الثانية ضرب في
نصيب مورثه وهو ثلاثة
ولومات الابن عن ستة بنين
فسهامه من الاول توافق
مسئلته فأضرب وفق مسئلته
في الاول وهو اثنان فتصح
من ثمانية ومن له شيء من
الاولى ضرب في جزء سهمها
وهو اثنان ومن له شيء من

بعضها مع بعض أو الرأس وبعضها مع بعض والاختصار المصود هذا هو الاختصار بين مامعا
وذلك فيما اذا كان بين فرضة الثاني وسهامه من الاول موافقة فان الاختصار أن يضرب وفق
الثانية في الاول وهذا لم يسبق الا أن يقال انه قد سبق في عموم المتن في قوله بين الرأس وان قصره
الشارح على احدى الصورتين كما مر أو يقال ان قوله السابق صفة لمحذوف تقديره الاختصار
بالعمل السابق وهو ضرب وفق عند التوافق (قوله وذلك) أي بان ذلك ان المناصفة أي
العمل فيها والباقي قوله بان يجعل للتصوير وقوله أصلا أي قاعدة جامعة (قوله فذلك) مبتدأ
والخبر محذوف أي ظاهر لا يحتاج الى عمل وضرب والجملة جواب الشرط (قوله والا) أي ان لم
تصح قسمة نصيبه من الاول على مسئلته (قوله فالعمل كافي انكسار الخ) وذلك العمل هو
ضرب وفق عند التوافق والكل عند التباين بعد النظر بالنظرين المذكورين بين نصيب
الميت الثاني ومسئلته فيجعل نصيبه من الاول كسهم المورثين ومسئلته كالقريب فان كان بين
نصيبه ومسئلته موافقة ضرب وفقها في الاول أو مباينة ضرب كاهما فيها (قوله قسمته) أي ما
حصل وقوله فن له أي فقل من له الخ على عادة الفرضيين في القسمة (قوله ضرب) أي ذلك الشيء له
فالرابط بين المبتدأ والخبر محذوف وهو قولنا له وأما العائد على من فهو مذكور في قوله له (قوله
ما ضرب فيها) وهو كل الثانية أو وفقها (قوله في جزء سهمها) في تسمية جزء سهمها نظر لان جزء
السهم ما ضرب في المسئلة الا أن يقال انه لما ضرب فيه سهم كل وارث من الثانية فكانه ضرب
جميعها والضرب نسبة من الجائزين فسهام جزء سهم بذلك الاعتبار ولو أوقفه في الموضوعين كان
أولى كما صنع في المنهج كما صله وعبارته ومن له شيء من الاول أخذه مضرر بافها ضرب فيها من
وفق الثانية أو كاهما ومن له شيء من الثانية أخذه مضرر وباقي نصيب الثاني من الاول أو وفقه اه
(قوله نصيب مورثه) أي عند مباينة ذلك النصيب وقوله في الاول أي في المسئلة الاولى لمسئلته
هو وقوله أو وفقه بالرفع عطف على نصيب والخمير راجع له أي أو وفق ذلك النصيب عند
التوافق (قوله وابن) أي من غير ذلك الزوج لاجل أن لا يكون الزوج وارثا منه أو منه لكن
قام به مانع كقتل يمنع ارثه من ذلك الابن فصح قوله عن ثلاثة بنين والا فالعن ثلاثة بنين وأب
(قوله فالاولى من أربعة) أي يخرج فرض الزوج له منها واحد ولا بن ثلاثة (قوله تنقسم على
مسئلته) أي لانها من ثلاثة عدد رؤس الورثة والثلاثة سهام الابن مقسمة عليهم الكل ابن واحد
(قوله تبين مسئلته) لان مسئلته من عدد رؤس الورثة خمسة وهي تبين الثلاثة فتضرب
الخمس في الاربعة التي هي المسئلة الاولى (قوله ومن له شيء من الاول) وهو هنا الزوج يضرب
له سهم في خمسة فله خمسة ومن له شيء من الثانية وهم البنون فيضرب لكل منهم واحد في ثلاثة
سهام مورثه فله ثلاثة فيجتمع لهم خمسة عشر تضم خمسة الزوج فتكمل العشرون التي هي
الجامعة اه ذل (قوله عن ستة بنين) فمسئلته من عدد رؤسهم ستة وهي توافق سهامه الثلاثة
بالثلاث فيضرب ثلثها وهو اثنان في أربعة بمثانية فالزوج له واحد من الاول يضرب في اثنين
بأثنين ويبنى ستة مقسومة على بنيه الستة (قوله وهو) أي وفق اثنان وقوله من ثمانية وهي
الحاصلة من ضرب وفق المذكور في الاول وهي أربعة مسألة الزوج والابن كما مر (قوله
وهو) أي جزء السهم اثنان وقوله وهو أي وفق واحد في تسمية ذلك جزء السهم ما تقدم

* (فصل في بيان المنركة) *

أى بيان صورتها وحكمها وعملها (قوله بفتح الراء) أى المشددة ويقال لها أيضا المشتركة
 بالتمام وقوله أى المشتركة فيما أى فهو من باب الحذف والإيصال وأركانها زوج ومالك سمس
 من أم أو جدة وصاحب ثلث من أولاد الأم وعصبة شقيق فمافى كلام المصنف مجرد مثال
 (قوله بين أولاد الأبوين) أى إذا كانوا عصبة كما رولود كورا واناثا لان كانوا اناثا فقط اه
 قل (قوله مجازا) أى لان المشتركة حقيقة هو الشارع (قوله وأخ لأبوين) أى ولومع من
 يساويه من الاخوة والاختوات لأنه يختلف التصحيح (قوله للزوج النصف الخ) فهى من
 ستة كما علم مما مر للزوج ثلاثة وللام واحد ولولديه اثنان يشار كهما الاخ فيهما فيحتاج الى
 تصحيح لان اثنين لا تنقسم على ثلاثة فهى من الانكسار على فريق مع المباعدة فيضرب عددهم
 في أصلها فتصح من ثمانية عشر للزوج تسعة وللام ثلاثة واسكن من الاخوة اثنان فان كان مع
 الاخ اخت صحت من اثني عشر ولا تناضل بينهما اه أفاده مر (قوله بقراءة الام) فيأخذ
 كواحد منهم المذكور الاتى بيان فى ذلك لا شترأ كهم فى القرابة التى ورثوا بها وهى بنوة الام
 فقرابة الاب غير مقضية لامانة وتسمى بالمجارية لانهم اوقعوا فى زمن عمر رضى الله عنه فأحرم
 الاشقاء فلو اهاب أن أبانا حمارا لسان من أم واحدة فشركت بينهم وروى ان عمر هو القاتل ذلك
 وروى أنه قضى به مرة فلم يشركت ثم نزل فى العام الثانى فقبل له انك أسقطته فى العام الماضى
 فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وتسمى بالمنبرية لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى
 هب ان أبانا كان حجرا ما بقى فى اليم فلذا سميت بالمجارية واليمية اه أفاده مر لىكن فى تسميتها
 بالمنبرية كما قال شيخنا ح ف مزارعة لان المنبرية هى التى سئل عنها سيدنا على كما تقدم (قوله
 كأن الجميع أولاد أم) أى من حيث الارث ولا تبنى قرابة الاب فى غير ذلك فان كانت اخت لاب
 لم ترث لانها محبوبة به لانه شقيق اه قل (قوله التى ورثوا بها الفرض) فالاخ فى هذه وارث
 بالفرض فله مثل أختى من أولاد الام ولو كان معها أخت أو أكثر فلكل واحد مثله أو ذكر أو أكثر
 أو النوعان فكذلك ويختلف التصحيح باختلافهم اه قل (قوله كما لو كان الخ) نحو
 أخ لام هو ابن عم مع زوج وأخت لاب فله السدس بقراءة الام وبنوة الم محبوبة باستغراق
 الفروض وصورتها امرأة تزوجت بأخوين وأنت من أحدهما بابن ومن الاخر بنت وهذا
 بنت من غير أمها ثم تزوجت البنت الاولى وماتت عن زوجها وأختها لابيها وابن عمها الذى هو
 أخوها من أمها فموصو به حيث تسقط ولا يرث الاب بقراءة الام (قوله سقط) أى وأسقط من
 معه من أخوانه المساويين له ويسمى الاخ المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت لأبوين أو لأب فرض
 لها النصف أو أكثر فالثلثان وأعيان المسئلة خرجت عن كونها مشتركة أو خنثى فبها تقدير
 ذكوره هى المشتركة وتصح من ثمانية عشر كما مر وبه تقدير أنوثته تعول الى تسعة وبينهما تدخل
 فيصان من ثمانية عشر فاقسمها على كل من المسئلتين يخرج جرمهما ثم تضرب نصيب من له
 نى من مافيه وتعطيه أقل النصيبين وتوقف الزائد عليه وجرمهم المسئلة الاولى واحد
 والثانية اثنان فقل من لى من الاولى ضرب فى واحد أو من الثانية فى اثنين والأخفى فى حق
 الخنثى ذكوره وفى حق الزوج والام أنوثته وبستوى فى حق ولدى الام الامر ان فاذا قسمت

* (فصل في بيان (الشركة) *

بفتح الراء أى المشتركة فيها
 بين أولاد الأبوين وأولاد
 الأم وبكسرهما على نسبة
 التشرية اليهما مجازا (هى
 زوج وأم وولداها وأخ
 لأبوين للزوج النصف وللام
 السدس ولولدى الام الثلث
 بشار كهم مافيه الاخ
 لأبوين) بقراءة الام كأن
 الجميع أولاد أم لا شترأ كهم
 فى قرابتها التى ورثوا بها
 النرض كما لو كان فى أولادها
 ابن عم فانه يشارك بقرايتها
 وان سقطت عصوبته
 (فان كان الاخ) الموجود
 مع ولدى الام (لاب سقط)
 فلا تشرية اذ لا مشاركة
 فى قرابة الام

يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان كان اتى أخذها أو ذكر أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا

(فصل في ميراث الجد)

سواء مع الاخوة أو غيرهم وفيه خلاف متشرب بين الصحابة ومن ثم استعظموا الكلام فيه حتى قال عمرو بن لوطي رضي الله تعالى عنه ما أجروكم على قسم الجد أجروكم على النار وقال من سره ان يقتلهم جرائم جهنم بجر وجهه فليقتل بين الجد والاخوة وقال ابن مسعود سلوني عما سئتم من عضلكم ولا تسألوني عن الجد والاخوة لا حياة الله ولا ياء وحاصلة اجاعهم على عدم اسقاطهم ثم ذهب كثير من الصحابة وأكثرا التابعين الى أنه يحجبهم كلاب وذهب اليه أبو حنيفة واختاره جمع من أصحابنا وقال الأئمة الثلاثة كسكنهم من الصحابة أنه يقام بهم على تفصيل حاصله انه اما ان يكون معه ذو فرض أولا وعلى الاول فالاحظ له اما السادس أو ثلث الباقي أو المقاسمة أو السادس مع ثلث الباقي أو المقاسمة أو الثلث الباقي مع المقاسمة أو الثلثة فبالجمله سبع صور وعلى الثاني فالاحظ له اما ثلث جميع المال أو المقاسمة أو يسوتويان فالجمله عشر صور وأوصى لها بعضهم الى مائة وخمس وثلاثين صورة وذلك ان ذوالفرض في الاولى اما بنت أو بنت ابن فأكثر أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة تضرب الستة المذكورة في السبعة باثنتين وأربعين وعلى كل منها فالاخوة اما الشقاء أو لاب أو لام تضرب الثلاثة فيما ذكر يحصل مائة وست وعشرون صورة ثم تضرب الثلاثة المذكورة في الثلاثة أحوال الثمانية يحصل تسع صور تضاف لما ذكر يحصل مائة وثمانون (قوله مع الفرض المذكور) سواء كان معه وارث آخر أم لا وكذا ما بعده (قوله اولاد أبوين أو أب) هي مائة خلوة تجوز الجمع فهي ثلاثة أحوال وعلى كل امام مع ذى فرض أولا والاخط له في الاول واحد من سبعة وفي الثاني واحد من ثلاثة وذو الفرض واحد من ستة فقد أخذ من كلامه جميع الصور السابقة (قوله في أدلته) أي توصله (قوله وأما الثلث الخ) لم يبال الدعوة الثالثة وهي أخذه الاكثر منها ما وعله في شرح المنهج بقوله وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرهما (قوله أخذ ضعفها) أي غالبه يخرج مسئلتا الغراويين فانه لا ينقصهما في ما عن الثالث (قوله والاخوة لا ينقصونها الخ) من تمام العلة وينقصون بضم الياء وتشديد القاف من نقص بالتشديد أيضا أو بفتح الياء مع ضم القاف من نقص بالتخفيف وأما ضم الياء وكسر القاف من أنقص فلا يجوز كما ذكره المصنف في شرح المنهج (قوله ويعد الخ) أي يدخلونهم معه لاجل اضرامه في بعض الاحوال كجد وأخ شقيق وأخ لاب وأما اولاد الام فهم محجوبون بالجد (قوله الا ان تمحض اولاد الابوين) الا خصر ان يقول الامع الواحدة الشقيقة كما يشير اليه بعد قل (قوله فتستوى له الخ) لانهم ما مثله وكذلك أخوان أو أربع اخوات من أي النوعين كن فصور استواء الامر بين ثلاثة فان نقصوا عن مثله فالمقاسمة خير وذلك في خمس صور أخ اخت اختان ثلاث اخوات أخ واخت وان زادوا على مثله فالثالث خير له وصوره غير منحصرة واقولها اخوان واخت أخ وثلاث اخوات خمس اخوات قال مروان بن الحكم على ما أخذ من الاخوة بانه فرض أولا مع ابن الهائم الاول ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الامام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتقده السبكي قال وقد

(فصل في بيان ميراث الجد)
 برث (أي الجد) مع الفرض
 الذكر السادس (فرضا) ومع
 الفرض (الاثنى السادس
 فرضا والباقي تعصيبا وان
 كان معه اولاد أبوين أو
 اب) وليس معهم صاحب
 فرض (فله الاكثر من
 مقاسمتهم والثلث) أما
 المقاسمة فله لانه كالخ في
 أدلته بالاب وأما الثلث
 فله اذ اجتمع مع الام أخذ
 ضعفها فله الثلثان ولها
 الثلث والاخوة لا ينقصونها
 عن السادس فوجب أن
 لا ينقصوا الجد عن ضعفه
 وهو الثلث (ويعد اولاد
 الابوين عليه) أي على الجد
 (أولاد الاب) في الحساب
 (اذا اجتمع معه ولا يرون)
 مع اولاد الابوين لانهم
 محجوبون بهم (الا ان تمحض
 اولاد الابوين انما تمزاد
 على فرضين) مع الجد
 ولا يكون الامع الواحدة
 (فهو لا اولاد الاب) فلو كان
 مع الجد شقيقة وأخ
 وأخت لاب فتعد الشقيقة
 الاخ والاخت على الجد
 فتستوى له المقاسمة وثلث
 المال له

ثمان من ستة وثناخذ الشقيقة النصف ثلاثة يبقى واحد ٢٣١ على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب الثلاثة في

سنة فتصح من ثمانية عشر
(فان كان معهم صاحب
فرض فله) أي الجدة (الاكثر
من المقاسمة وثلاث الباقي
والسدس) من التركة اما
المقاسمة فلما امر وأما ثلث
الباقي فلانه لو لم يكن معه
صاحب فرض أخذت
جميع التركة فاذا خرج
قدر الفرض مستحقا بقي
ثلث الباقي وأما السدس
فلان البقية لا ينقصونه
هذه فالأخوة أولى (وقد
لا يبقى) بعد الفرض (شيء
كثنتين وأم وزوج فيفرض
له السدس ويزاد في العول)
فتعول هذه الى خمسة عشر
وقد يبقى دون سدس
كثنتين وزوج فيفرض له
ويقال فتعول هذه الى ثلاثة
عشر (وقد يبقى سدس
كثنتين وأم فيفوز) الجدة
(به) لانه لا ينقص عنه
اجماعا اذا ورث (وتسقط
الأخوة) والأخوات (في
هذه الاحوال) الثلاثة
لا تستغرق ذوى الفرض
التركة

*(فصل في بيان ميراث المرتد
وولد الزنا والمنقذ بالعمان)*

(قوله المقاسمة أكثر وهي
من ستة) انظر ما وجه كونها
من ستة فانه لم يظهر ولعل
اصحابها اثنان ونص من عشرة

نضمن كلام ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جهورا صحابيا عليه وبنين عليهم مالموا وصى بجزء
بعد الفرض اه (قوله ثمان من ستة) عدد رؤسهم بعد فرض الذكراثنين وقوله على ثلاثة
وهي الاخ والاخت للاب وقوله فتصح من ثمانية عشر للجدة اثنان في ثلاثة بستة وللشقيقة
ثلاثة في مثلهما تسعة وللأخوة للاب واحد في ثلاثة بثلاثة للاخ اثنان وللأخت واحد (قوله
فان كان معهم) أي الجدة والأخوة والاخت وهذا مقابل قول الشارح سابقا وليس معهم صاحب
فرض فاخذ الشارح مما هنا اشارة الى أن كلام المتن مقابل شيء محذوف من الاول مدلول
عليه بالآخر (قوله صاحب فرض) وهو ستة كما تقدم بنت بنت ابن أم جدة زوجة زوج
(قوله فله الاكثر من المقاسمة الخ) أي بتعين له ذلك وان رضى بالانقص في بنتين وجد وأخوين
واخت السدس أكثر وأصلها ستة مخرج سدس الجد وثلاثي البنتين يبقى واحد على خمسة
لا ينقسم فتضرب في ستة بثلاثين ومنها تصح وفي زوجة وأم وجد وأخوين واخت ثلاث الباقي
أكثر وأصلها اثنا عشر يبقى بعد اخراج الفرض سبعة للجدة ثلثها ولأخت ثلثها فتضرب الثلاثة
في اثني عشر بستة وثلاثين يبقى بعد اخراج الفرض ونصيب الجد أربعة عشر على خمسة
لا تنقسم فتضرب في ستة وثلاثين بمائة وعشرين ومنها تصح وفي بنت وجد وأخ واخت
المقاسمة أكثر وهي من ستة (قوله من التركة) صفة لكل من الثلاثة أي الكائنات من التركة
وقوله فلما امر أي من أنه كالأخ في ادلائه بالاب وقوله مستحقا أي للغير (قوله كبتين وأم وزوج)
أي مع جد وأخوة وكذا ما بعد كما هو ظاهر (قوله ويزاد في العول الخ) يفيد أنها عالت قبل
فرض الجد وهو كذلك لان من اثني عشر مخرج الربع مع مخرج الثلثين أو مخرج السدس
بالموافقة فيه للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة يبقى واحد يزداد عليه واحد لادم فتعالت الى ثلاثة
عشر ثم يزداد اثنان للجدة فتصير خمسة عشر كما ذكر (قوله كبتين وأم) المسئلة من ستة فللبنتين
الثلثان أربعة وللام واحد وللجد واحد ولا شيء للأخوة وما قيل من انهما من اثني عشر فسبق
قلم (قوله لانه لا ينقص عنه) قال الرحي «وليس عنه نازل بحال» (قوله في هذه الاحوال
الثلاثة) وهي ما اذا لم يبقى شيء أو بقي دون السدس أو بقي سدس فقط واعلم انه لا يفرض للأخت
ابتداء مع الجد الا في الاكثرية وهي زوج وأم وجد واخت غير أم فللزوجة نصف وللام ثلث
وللجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى تسعة ثم يقسم الجد والاخت
نصيبهما وهما أربعة أثلاثه الثلثان ولهما الثلث فيضرب مخرجه في تسعة فتصح المسئلة من
سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجدة ثمانية وللأخت أربعة وانما فرض لها منه ولم
يعصمها ابتداء فيمابقى لنقصه بنصيبها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو
أختان فللام السدس ولهما السدس الباقي وسميت أكثرية لتأكيدهما على زيد مذهبه لانه
لا يفرض ولا يعمل وقد فرض فيهما أو عال وقيل لان زيدا كدور على الأخت باعطائها النصف ثم
استرجاع بعضه منها وقيل لتسكدر أقوال الصحابة فيما وقيل لان ساقلها اسمها أكثر

(فصل في بيان ميراث المرتد الخ)

ولو زاد وحكم ما لهم لو في المراد وسلم من التكرار الذي أشار اليه اه قل وفيه نظر اذا تكرار
في كلام المصنف أصلا فان قول الشارح كما علم مما مر راجع للشبهة وهو عدم ارثه لانه الذي مر

(لا يورث المرتد كالأب) كما علم ٢٣٢ مما ذكر (بل ماله في) لبيت المال سواء اكتسبه حال رده أم حال إسلامه كالذي لا وارث

له يستوعب (ولا يورث ولد الزنا) (لا ولد الملاءنة) المنقح بلعان (بقراءة الأب) كما لا يرثان به لا تتفاننهما فلو لم يكن له ابن ولا ابن ابن وارث ففاضل عن ذوى الفروض من جهة أمه فهو لموالى أمه فان لم يكونوا فليت المال ارثا

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهة حتى فرض أوجه حتى تعصيب أوجهتهم مافي شخص واحد •

(إذا جتمع في شخص في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) جهتها فرض لم يرث الا بأقواهما (لانهم اقربان يورث بكل منهما فرض عند الانفراد فلا يورث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لا ترث النصف بأخوة الأب والجد من بأخوة الأم بل ترث النصف فقط (والقوة كأن تعجب احدهما الاخرى كبت هي أخت لام بأن يطأ نحو مجوسى) بنكاح (أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا) فترث منه بالبنية دون الاختية لان الأخت للأم محجوبة بالبنات ونحو من زياد في وقولى أو غيره أهم من قوله أرمسل (أو) بأن (لا تعجب) كام هي أخت لأب بأن يطأ من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدة منهما بالأمومة دون الاختية

في الموانع وأما عدم الارث منه فلم يعلم الامن هذا الفصل على أن حكم مال ولد الزنا والمنقح بلعان لم يذكروا في المتن فلا وجه لقوله في الترجمة وحكم ماله بمصيفة الجمع فكلام الشارح لا يخبر عليه (قوله بلعان) خصه لانه الاغلب ومثله الخلاف في ولد الأمة (قوله كالأب) أى ولو عاد الى الاسلام بعد موت مورثه (قوله بل ماله) بفتح اللام وما اسم موصول فيشمل الاختصاص (قولا يستوعب) أى يستغرق صادق بأن لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لكن لا يستوعب والمناسب للمناسبة هو الصورة الاولى ولذا قال قل لو سكنت عن قوله يستوعب لكان أنسب بالتشبيه (قوله المنقح بلعان) تقدم ما فيه (قوله بقراءة الأب) بخلاف قراءة الام لصدقها بالولادة وقوله لا تتفاننهما فليس ذلك من الموانع كما مررت الاشارة اليه اه افاده قل (قوله فلو لم يكن له) أى لولد الزنا والملاءنة (قوله عن ذوى الفروض) قيد لوجود الفضل اذ لا فضل مع العاصب كابنه وابن ابنه (قوله من جهة أمه) كالأخ للأم وهو ليس بقيد بل مثله ذوالفرض من جهته هو كبناته وبنات ابنه فلو سكنت عنه لكان أولى بالدخل من ذكر ويدخل أيضا أحد الزوجين (قوله فهو لموالى أمه) أى لمعتقها وعصبته وكذا بقية أهل الولاء كعتق المعتق وعصبته فاذا مات ولد الزنا أو الملاءنة عن أمه وأخوته لامه كان لامه السدس ولاخوته منها الثلث والفاضل لموالى الأم (قوله فليت المال) أى ان انتظم والافالرزاد ذوى الارحام اه قل

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) •

هذا من جملة أنواع الحب وأفرده بالذكرا غير ابنته أو نحو ذلك هكذا قاله قل وفيه نظر اذ ليس فيه حب لم يعلم مما مر فان حجب الأخت للأم بالبنات من لا علم مما مر ولم يستفد مما هنا الاجتماع البنية والاختية مثلا في شخص واحد ولذا جعل هذا في المنهج كأمه فرعاً مستقلاً منفصلاً عن الحب بميراث المفقود والحمل والخنى (قوله في شخص واحد) متعلق باجتماع لكن اجتماع جهتي التعصيب ليدكره الا في الشرح فكان الاولى اسقاطه من الترجمة ويكون فيه زيادة على ما فيه والايه كذلك مما يباح خلاف زيادة شئ فيه الميزكره في المتن (قوله في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) تقدم ذلك على قوله جهتها فرض يوههم أنه قيد في كل من الاقسام الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في القسم الاول فقط لوجود القسم الثاني في نحو ابن عم معتق والقسم الثالث في الأب والجد وزوج معتق الآن يقال ان ذلك التقيد لا اجتماع الاقسام الثلاثة أو لخصوص المقام اذ في مقام التكامل على القسم الاول ولو أخره عن قوله جهتها فرض لكان أولى للاستغناء حينئذ عن هذا التكاف (قوله الا بأقواهما) ان لم يحجب والاورث بالاضعف كما باني (قوله بل ترث النصف فقط) خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا ترث بهما قياساً على ابن العم اذا كان أخالام اه عن (قوله كأن تعجب احدهما الاخرى) أى حجب حرمان كالمال المذكور أو حجب نقصان قال الرملى وصورته أن ينكح مجوسى بنته فتلد بنتا ويوت عنها فافاهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تعجب الزوجة من الربع الى الثمن اه (قوله أو غيره) عطف على نحو أى أو يطأ غير المجوسى كسلم أو كافر غير مجوسى (قوله فتلد بنتا) نهى بنته وأخته من أمه (قوله أو بأن لا تعجب) أى حرماناً والافالام قد تعجب نفسها أو عبارة الرملى أو لا تعجب أصلاً بخلاف الاخرى فانها قد تعجب اه وهى مفيدة لما ذكر (قوله فتلد

(قوله لوجود القسم الثاني الخ) أهل في العبارة قلباً بقا

فتألف هذه البنت الثانية بنت لاولى وأختها من أبيها وقوله فترث الوالدته منها المثل أى فيما إذا
 ماتت الصغرى عن الكبرى فإن ماتت الكبرى عنها ورثت منها بالبنية دون الاختية على
 قياس ما ذكره ولا يمنع أن يكون الباقي لها تعصيبا كالاخت مع البنت ولو ماتت الكبرى قبل
 موت الرجل الواطئ فقد ماتت عن أب هو زوج وعن بنت هي أخت لأب فالبنات النصف
 وللأب الباقي فرضا وتعصيبا (قوله لا تجب بأحد) أى لا تحرم أصلا كما مر (قوله أقل حجبا)
 مصدر من الفعل المبني للمجهول أى محجوبة لا المبني للفاعل لأنه ليس المراد حجبهما لا غير بل
 محجوبيتهما به (قوله فتألف ولدا) ذكرنا كان أو أنى وضمير أمه وأخته لله ولله المذكور فترث أى
 الأولى منه أى الولد بالحدودة لكن بعدموت الثانية التى هى أمه فإن كانت حية ورثت منه
 الأولى بالاختية لحجب الحدودة بالأم وفى عكس ما ذكره بأن ماتت الأولى بعدموت الثانية يرث
 الولد منها بالاختية لأنه ابن بنتها من ذوى أرحامها وعبارة الرمى بعسدا أن ذكر مثل عبارة
 الشارح ومجمله ما لم تجب القوية فإن حجبت ورثت بالضعيفة كالومات عن الأم وأما
 فأقوى جهتي العاين وهى الحدودة محجوبة بالأم فترث بالاختية فالأم الثلث فالأخوة ولا
 تنقصها الأخوة نفسها مع الأخرى عن الثلث إلى السادس وللعاين النصف بالأخوة ولا يغزى
 به مذاقية القدرة أم الأم مع الأم ويكون للجددة النصف وللأم الثلث فالأخوة من جهتين
 أو يقال أختان من الأب ورثتا بالفرض ولا حدهما الثلث وللأخرى النصف أو يقال
 ورث شخص مع من أدلى به رابح ولد أم قال الشيخان ولا يرثان هنا بالزوجية قطعاً بل لأنها
 وفيه نظر بناء على الأصح من صحة نكاحهم والتوارث مبني على الخلاف المذكور اهـ بزيادة
 (قوله فان كانتا جهتي فرض الخ) سئل الإمام النووي عن خمسة عشر ذكراً ورثوا أملاً
 بالنسب أخذ خمسة منهم نصفه وخمسة سادسه فأجاب بأن الخمسة الأولى أولادهم وهم أخوة لأم
 والخمسة الثانية أولادهم فقط والخمسة الثالثة أخوة لأم فقط وتكون المسئلة من ثلاثة
 للأخوة لأم العشرة الثلث واحد بين عدد هم ولا ولد لهم العشرة الثمان تعصيباً لثان
 يوافقان عددهم بالنصف فترث إلى خمسة ويكتفى بالعشرة عدد الأخوة للداخل فتضرب بها في
 الثلاثة بثلاثين للأخوة لأم الثلث عشرة كل واحد واحد ولا ولد لهم عشرة وثلاثين لكل
 واحد اثنتان وإذا تأملت وجدت الخمسة الذين هم أخوة لأم وأولادهم أخذوا النصف السادس
 بالأخوة والثلث بينة لأم والخمسة الذين هم أولادهم فقط أخذوا الثلث بينة لأم والخمسة
 الذين هم أخوة لأم فقط أخذوا السادس بالأخوة لأنهم اشترى كوامع الذين هم أولادهم أيضاً
 في الثلث (قوله فيما إذا انشرد الخ) فيرث المال كله بالزوجية والولاء وقد يكون له شركة
 في الولاء كـ ثلاثة أخوة أعنتوا أمة وتزوجها أصغرهم فله النصف بالزوجية ويشترك
 أخوهم في النصف الباقي نصف من ستة لأن مخرج نصف الزوج اثنان له واحد في واحد على
 ثلاثة لا ينقسم ويأين فتضرب الثلاثة في اثنين بسبعة ويعاينها فيقال ثلاثة أخوة أشقاء ورثوا
 مال ميت أخذ أحدهم ثلثيه والاخران ثلثه كل واحد سدسه وتظم ذلك بعضهم فقال
 ثلاثة أخوة لأب وأم • وكلهم إلى خير فقبر
 أفادتهم صروف الدهر أرثنا • وكان ميتهم مال كثير

لان الأم لا تجب بأحد
 بخلاف الأخت (أو) بأن
 تكون أقل حجبا كأن أم
 هي أخت لأب بأن بطا هذه
 البنت الثانية فتألف ولدا
 فالأولى أم أمه وأخته
 لا يرث منه بالحدودة
 دون الاختية لان الجددة
 أم الأم إنما تجبها الأم
 والأخت تعصيبها جماعة
 (فان كانتا) أى الجهتان
 (جهتي) فرض وتعصيب
 كزوج هو متق أو ابن
 عم ورث بهما فيما إذا
 انفرد النصف بالزوجية
 والباقي بكونه معتق أو ابن

عم

لخازالا كبران هناك ثلثا * وباقي المال فاز به الصغير
(قوله مختلفين) أي من حيث الفرض والتعصيب (قوله بأقواهما) والقوة هنا ما يكون
الجهة أقل حجما أو يكون إحدى الجهتين محجوبة بالآخرى وليست مبرجة (قوله بينة الم)
أي لأنها حاجبة عن الإرث بالولاية فكانت أقوى فلو كان معه ابن عم في درجته وليس معتقا
شاركه في الإرث نصين لوجود بينة الم فيه أوجه الولاية محجوبة كما مر

(فصل في بيان ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحل) *

والخنثى من له آتانا الرجال والنساء أو ثقبه تقوم مقامهما أو مادام مشكلا يستحيل كونه أباً
أو جداً أو أمّاً وزوجاً أو زوجة بل جهاته منحصرة في أربع البنوة والأخوة والعمومة والولاء
وهو من تحت الطعام اشتبه طعمه بالمقصود بطعم آخر يسمى بذلك لاشكال حاله في أحكامه (قوله
يرث الخنثى المشكل القدر المتيقن الخ) هذا إذا اختلف إرثه بانه كزوجة والأخوة والأولاد كولد
أم ومعتق فإنه يأخذه وعبارة المنهج والمشكل أن لم يختلف إرثه كولد أم أخذه والأعمال باليقين
فيه وفي غيره ووقف ما شك فيه اهـ (قوله إلى التبيين) أي إلى أن يبين حاله ولو بقوله وإن اتهم
فبصدق في قوله أنما رجل أو امرأة يمينه لأن قال أنما رجل وهو مجنى عليه فقال له الجاني بل
امرأة فلا يصدق ومثل التبيين الصلح ولومات الخنثى في مدة الوقف والورثة غير الأولاد واختلاف
إرثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من السهل في حق أنفسهم على تساوت وتفاوت وإسقاط بعضهم
ولا بد من لفظ صلح أو تهاجب واعتفر مع الجهل للضرورة ولا يصالح على محجور عن أقل من
حقه بفرض إرثه اهـ أفاده الرمي بزيادة (قوله كزوج وأب وولد خنثى الخ) هي من اثني عشر
مخرج الربع والسدس للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللخنثى ستة لاحتمال أنوثته ووقوف واحد
فإن بان ذكر أخذه أو أثنى أخذه الأب تعصياً اهـ قل (قوله والمفقود لا يرث الخ) هذه
زائدة على ما بالكلام فيه وهو إرث من ذكر من الغير لأن إضافة ميراث ما بعده في الترجمة من
إضافة المصداق فاعله قد كذلك استطراداً والمفقود من انقطع خبره (قوله ماله) بفتح اللام
فيشمل الاختصاص وكذلك ما بعده وقوله حتى تقوم بينة أي عندكم ولا بد من قبولها
ولا يكفي قيامها عند غيره ولا يشترط حينئذ قوله حكمت بموته (قوله أو غضى مدة) أي مدة
التعصية من ولادته ولا تتقدر بشئ على الصحيح اهـ قاله الرمي وبه يهـ لم ضعف تقييد قل
بالعمر الغالب اثنان وستون سنة وعبارة الششوري والمشهور عندنا لا تقدر تلك المدة بل
المعتبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم (قوله فيجهد القاضى ويحكم) واجعان للثانية فقط وهي
مضى المدة وعبارة الرمي وعلم مما قررناه عدم الاكتفاء بمضى المدة وحدها بل لابد معه من
الحكم ولا ينافي ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا يجب فطرته ولا يجزئ عن
الكفارة اتفاقاً ولم يذكروا الحكم لأن ما هنا أمر كلي يقترب عليه مصالح ومقاسد عامة
فاختلط له أكثر اهـ (قوله وقت الحكم بموته) أي أو وقت قيام البينة فن مات قبلهما أو معهما
لم يرثه ومحل ذلك عند الإطلاق فإن قبلته البينة أو قبلته هو في حكمه بمن سابق اعتبر ذلك
الزمن ومن كان وارثه حينئذ ولا تتضمن قسمة المال حكم الحكم بموته إلا أن وقت بعده تنازع
ورفع إليه لأن الأصح أن تصرف الحاكم ليس بحكم إلا في قضية رفعت إليه وطلب منه فصلها

لأنه وارث بسببين مختلفين
وان كانتا جهتي تعصيب
كان ابن عم هو معتق في لم يرث
بهما بل بأقواهما فيرث في
المثال بينة الم لا يكون معتقاً
• (فصل) في بيان ميراث
الخنثى المشكل والمفقود
والحل *

(يرث) الخنثى (المشكل
القدر المتيقن ووقف
الباقي إلى التبيين) كزوج
وأب وولد خنثى للزوج
الربع وللأب السدس
والخنثى النصف ووقوف
الباقي بينه وبين الأب
(والمفقود لا يرث) بل
يوثق ماله حتى تقوم بينة
بموته أو غضى مدة يغاب
على الظن أنه لا يعيش
فوقها فيجهد القاضى
ويحكم بموته ثم يعطى ماله
من يرثه وقت الحكم بموته
(و) لا يرث

وعبارة المنهج وشرحه في عطى ماله من يرثه - حيث ذاك أي حين قيام البيضة أو الحكم ثم قال وتعبيري
بجانبه أعم من تعبير الأصل بل بوقت الحكم اه ولا يخفى أن عبارة مساوية لعبارة الأصل
فاعتراضه واردة عليها (قوله بل بوقت نصيبه) أي ما خصه من جميع المال أن انفرد ببعضه
أن كان ثم غيره ولو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه إلى الحكم بتموته ثم إذا
لم يظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثة المفقود فيه
شيء إذا ارتب بالشك لاحتمال موته قبل موت مورثه ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر
اه م ر (قوله حتى يتبين حاله) بالمعنى الشامل للظن اه قل (قوله ثم يعمل الخ) ثم في الواو
اذ لا ترتيب بين الوقف والعمل وعبارة المنهج تعالاه وقف حصته وعمل الخ فقول قل (٣)
أن الوقف بعد العمل ليس في محله (قوله به) أي المفقود وقوله حتى يتبين حاله أي أنه كان عند
الموت حيا أو ميتا وقوله بحياته كالجدة أو موته كالخ الشقيق في المثال الثاني وقوله به - ترفي
حقه ذلك أي حياته أو موته وكذا قوله به ما وفي تنبيه ذلك الضمير مجوز لأن العطف بأو التي
لأحد الشقين فيفرد الضمير بعدها (قوله في زوج الخ) هو مثال الأول أعني قوله فن يقطع
الخ وهي من اثنين وقوله في ج - الخ مثال الثاني أعني قوله ومن ينقص الخ وهي من ستة لأن
مسئلة موته من اثنين عدد الجد والاب والجد من ثلاثة عدد الأخوين والجد والجد والجد والجد
سبعة ومثال الثالث أعني قوله ومن لا يختلف نصيبه الخ زوج وابن مفقود وبنت يعطى
الزوج الربع لأنه بكل حال ولو تلف الموقوف للقائب كان على الكل فإذا حضر استرد ما دفع
لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما إذا بان حياة الحل وذ كورة الخ في قوله اه م ر
(قوله ميراث الحل) أي ارثه من غيره بالفعل والافه ووارث بالقوة منذ كان نطفة ولذا يقال
لنا جاد على ما فيه (قوله غيره) نائب فاعل يعطى وقوله الاما أي قدر او هو مستثنى من
مقدر والتقدير ولا يعطى غيره شيئا الا قدر يقيض بانه أي الغير يرثه أي المقدر معه أي الحل
وقوله كالأب والجد أي كالمقدر الذي يأخذ الأب والجد الخ وفي نسخة استأط ضمير يرثه وعليها
فالمناسب التعبير عن لان احبته ذواقعة على من يعقل الممثل له بقوله كالأب الخ (قوله يرث)
أي بكل تقدير بدليل ما به - ده وقوله أو قد يرث أي على بعض التقادير فإنه ان كان ذكر أو رث
أو أنثى لم يرث لان بنت الأخ من ذوى الارحام (قوله لايه) ليس يقيد بل مثله حل أخيه شقيقه
الأن يقال المراد بالأخ للأب ماعد الأخ للام فيشمل الأخ الشقيق (قوله قبل انفصاله) ذكره
ليس ضروريا لانه لا يسمى حلا الا حينئذ (قوله فان انفصل حيا الخ) هو إشارة بشرط ارث
الحل أي استقر ارثه والافه تقدم انه يرث قبل انفصاله وليس تفريعا على الاحوط ولا بد
من انفصاله كله وان تكون حياته مستقرة يقينا وتعرف به وقبض بدو بسطها لا بمجرد نحو
اختلاج لانه قد يقع مثله لانضغاط ومن ثم أنفوا كل ما لا تعلم به الحياة لاحتمال انه اعراض
آخر (قوله يعلم وجوده) ولو بمادته كالمنى وعلم وجوده عند الموت بان ينفصل لاربعة سنين
ماعد اللحظة الوضع والوط فافق وان لم تكن فراشا لا حد ودون ستة أشهر وان كانت فراشا
أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت اه أفاده م ر زيادة (قوله والا) بان انفصل ميتا
بنفسه أو بجناية جان أو لم ينفس - لى كله بان مات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حيا لكن
حياته غير مستقرة أو مشكو كافي حياته أو استقرارها أو حياة مستقرة ولم يعلم وجوده عند

بل (وقوف نصيبه من الميراث
حق يتبين حاله) ثم يعمل
في الحاضر من بالاسوانى
حقهم فن يقطع منهم به
لا يعطى شيئا حتى يتبين
حاله ومن ينقص حقه منهم
بحياته أو موته به - ترفي
حقه ذلك ومن لا يختلف
نصيبه به ما يعطاه في زوج
وعم وأخ لأب مفقود
يعطى الزوج النصف
ويؤخر الم في جد وأخ
لابوين وأخ لأب مفقود
تقدر في حق الجد حياته
فيأخذ الثلث وفي حق
الأخ لابوين موته فيأخذ
النصف ويترك السدس
ان تبين موته فالجد أو حياته
فالأخ (وقوف ميراث
الحل ولا يعطى غيره الا
ما يتبين انه يرثه معه)
كأب والجد والزوجين
فلو خلف الميت حل يرث
بعد انفصاله بان كان منه
أو قد يرث بان كان من
غيره كحل أخيه لايه عمل
بالاحوط في حقه وفي حق
غيره قبل انفصاله فان
انفصل حيا الوقت يعلم
وجوده عند الموت ورث
والافلا

(٣) (قوله فتقول قل الخ)
انظر ما قاله قل تأمل

الموت كان انفصل لا أكثر من أربع سنين أو أقل منها وأمه فراش (قوله بيانه) أي العمل
بالاحوط وبين ذلك أربع صور يوقف المال في ثلاث منها ولا يوقف في واحدة (قوله ان لم يكن
وارث سوى الحمل) كأن قام بالأم مانع أو كانت مطلقة من الميت (قوله من قد يجيبه الحمل)
كأن كان الحمل ان كان ذكر ارجبه أو أنثى ورث منه (قوله عائلات) بصيغة الجمع أي الثمن
والسدس وتسعى المنبرية ما تقدم من ان عليا رضي الله تعالى عنه مثل عنها وهو يخطب
بمنبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب
والرجى فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجلا صار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته
(قوله الى سبعة وعشرين الخ) للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين
فاكثر فلهما أولهن ما ذكر والاربع إلى أربعة وعشرين من غير عول ورد على الزوجة
والأبوين ما نقص منهم وطريقه ان تحصل جامعة لهم ما وهي مائتان وستة عشر لتوافقهما
بالثلاث وتسع ذلك على كل منهم ما وتنتظر التفاوت بين الحصة في المسئلتين فقرده على ما خصه
من الأخرى وياضاح ذلك انه اما ان يظهر أن لا حمل أو يظهر بنتا أو بنتين فاكثر أو ذكر
أو ذكرين أو ذكر واحد أو أنافا فاصلا على التقادير ما أربعة وهي إحدى الغراوين أو أربعة
وعشرون غير عائلة أو عائلة السبعة وعشرين اذا كان الحمل بنتين فاكثر من محض الاناث
فقصاف الأربعة لدخولها في الأربعة والعشرين وبينها وبين السبعة والعشرين موافقة
بالثلاث فاضرب احدهما في ثلث الأخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب لكل من الزوجة
والأبوين سهمهم من كل مسئلة منهم في ثلث الأخرى يحصل نصيبهم منها وأعظم أقل النصيبين
فالزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية وهي الثمن عاقل من ذلك الجامعة أما
الثلث الكامل فهو سبعة وعشرون من ضرب ثلاثة في تسعة ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون
من ضرب أربعة في ثمانية وهي السدس عاقل ما غير العاقل فستة وثلاثون من ضرب أربعة
في تسعة ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون إلى ظهور الحال فان خرج الحمل بنتين أو
أكثر فقديم الموقوف بينهما ما أربعين أو ذكرا أو أكثر ولومع اناث فلا عول ويكمل لهم
فروضهم فيعطى للزوجة ثلاثة أسهم ولكل من الأبوين أربعة والباقي للأولاد نصيبا أو بنتا
واحدة فانها نصف الجميع مائة وثمانية من الموقوف والزوجة ثلاثة وللام أربعة وللاب ثلاثة
عشر أربعة تكمله سدسه وتسعة تعصيبا فان خرج ان لا حمل أو بنتا للزوجة ثلاثون تكمله
ربعا وللام اثنان وعشرون تكمله فرضها وهو ثلث الباقي بعد أخذ الزوجة فرضها
والفاضل للاب ركز وأب أو جد وزوجة ابن حامل بان ماتت امرأة عن هؤلاء فلا لاب أو
الجد السدس عاقل في الحال وللزوج الربع عاقل ويوقف الباقي لان حمل المرأة ولد ابن لامه وتوفية
والأضر أن يكون عددا من الاناث فتكون المسئلة من اثني عشر وعول لثلاثة عشر للاب
أو الجدا اثنان وللزوج ثلاثة وتوقف ثمانية (قوله وان لم يكن له) أي الحمل وكان الأولى تقديم
هذه على التي قبلها الاشارة إلى الثلاثة في الوقف كما مر (قوله اذ لا ضبط له) فقد وجد في بطن خمسة
وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وأن كلامهم كان كالأصابع وانهم عاشوا
وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا بها هم

بيانه ان لم يكن وارث
سوى الحمل أو كان من قد
يجيبه الحمل ويوقف المال
الى ان يتفصل وان كان من
لا يجيبه وله مقدر كتاب
أوجد وزوج أو زوجة
اعطيه عاقل ان أمكن
عول كنزوجة حامل وأبوين
اهل ثمن وله ما سدس
عاقل لا حقال ان الحمل
بنتان فتعول المسئلة من
أربعة وعشرين الى سبعة
وعشرين وان لم يكن له
مقدر كتاب ولاد لم يعطوا
شيء باحق يتفصل الحمل اذ
لا ضبط له
(كتاب النكاح)

(كتاب النكاح)

هو اذ لم يشرع عقد بغيره لفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد ٢٢٧ مجاز في الوطء وانما حل على الوطء

في قوله تعالى - - في تنكح
زوجا غيره - - بر الصبي
حتى تذوق

(قوله والاصح لاحث)

هذا يقتضي ان الاصح انه

اباحه وهو ما منى عليه

والذي منى عليه م

تبعه والوالده انه عليك بالحق

الذي قاله الحنفى بعد فيكون

عدم الحنفى على طريقة

م ر راجع ما ينفى على مرجوح

هكذا أفاده الرشيدى

والذي يظهر - رانه يجمع

المعتمد على طريقة م

أيضا بدليل تفويض الامر

الى غيره فاذا نوى ما يشمل

ملك الزوجية حث ولو

قلنا انه اباحه نظر المقابلة

مع كونه غلط على نفسه

وان لم يزوج ذلك لم يحث وان

قلنا انه قابل لعدم تعارفه

فسر الخلاف انما يظهر

ان لم يلاحظ ذلك فتدبر

(قوله احصه نفيه عنه) أى

كان يقال هذا الوطء ليس

نكاحا أى وهذا - لامة

الجزا فلا يكون - حقيقة في

الوطء أفاده ع ش (قوله

ولاستحالة الخ) علة ثانية

للكونه ليس حقيقة في

الوطء لما يلزم عليه من

كونه الاقبح كتابة عن

غيره مع أن المعهود العكس

وهذا معنى الاستحالة التى

قالها الحنفى تبعه لم يزوج

أخره عن الفرائض المتعلقة بالموت لانه من الشهوات التى ليس شأنها من ضروريات الحياة
وهو من العقود اللازمة كما مر وفائدته حفظ النفس وتفرغ ما يضر حبه واستيفاء اللذة
أى التمتع وهذه هى التى تبقى فى الجنة اذ لا تناسل فيها ولا احتباس وما قيل من أن الشخص
يشتمى فيها الولد فيكون حله ورضاعه وفطامه فى ساعة وان لم يولد له فى الدنيا كالتخصى
والمسوح يلد فى الجنة فغير صحيح وأما قوله تعالى وفيها ما تشتهى الانفس وتلذذ الاعين فلا
ينافى ذلك لان الله تعالى يمنعهم فيها من اشتهاؤهم وروى شغلهم عنها بما هو أرق فيكون الولد
من ذلك وأما الامور التى لم يمنعهم من اشتهاؤهم فافهم اشتهاؤهم ولو كانت حراما فى الدنيا
كالحرير والتحرير جمع الاختمين لان علة التحريم فى الدنيا التباغض وقطيعة الرحم وهى
منتهية فى الجنة الاما فيه رذيلة كوطء فى دبر فيمنعهم من اشتهاؤه ثم يجوز لهم نكاح سائر
المحارم الا الام والبنت ولا انزال بوطئهم فمكره موكول لاختيارهم وترخي عليهم الاستور حال
التمتع بل منهم من يشاهد به حينئذ وليس انما ما شرع منذ آدم ويستمر حتى فى الجنة الا هو
والايمان بالله تعالى والمراد اثره من الوطء وثبوت الزوجية لا هذا العقد المخصوص (قوله
لغة الضم) ومنه تناكحت الاشجار اذا تعاليات وانضم بعضها الى بعض سمى المعنى الشرى
بذلك لما فيه من ضم أحد الزوجين للآخر (قوله لفظ انكاح) أى مشتق منه لان المصادر
كليات وهو لا ينعقد بها او خرج بقوله لفظ بيع الاما فانه لا ينعقد برفقه ذلك وان ترتب عليه
حل الوطء (قوله أو نحوه) أى الانكاح وهو التزويج ولو صرح بذلك كان أولى لما تقدم من أنه
ليس لناعقد بخاصة بمادة مخصوصة الا الكتابة والسلم والنكاح ولا يضر اختلاف الايجاب
والقبول فى الصيغة فاذا قال زوجتك فقال قبالت نكاحها أو العكس صح وأركان خمسة
زوج وزوجة وولى وشاهدان وصيغة وسن علم كاهن كلامه وتؤخذ من التعريف ما عدا
الشاهدين ولذا قال بعضهم انهما بالشرط أشبه لعدم دخولهما فى الماشية وليس منها المهر
بخلاف الثمن فى البيع والعقود عليه هو الزوجية فقط على المعقد أى معقد على منفعتها
على ما سبق وحينئذ فكان الاولى تعريفه كما فى المنهج بانه عقد يتضمن اباحه وطء بلفظ انكاح
أو نحوه قال م ر وهل هو عقد قابل أو اباحه وجهان يظهر أثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئا وله
زوجة والاصح لاحث حيث لا نية وعلى الاول فهو مالك لان يتقنع لاله منقصة فلو وطئت
بشبهة قال مهرها اتفاقا ولا يجب عليه وطؤها لانه حقه (قوله حقيقة فى العقد) أى حقيقة
شرعية فى ذلك مجاز فى الوطء من اطلاق اسم السبب على المسبب احصه نفيه عنه ولا استحالة
أن يكون حقيقة شرعية فيه ويكفى به عن العقد لاستصحاب ذكره كفعله قال قول بانه حقيقة
فى الوطء مجاز فى العقد خلاف الصحيح وكذا القول بانه حقيقة فيه ما وقيل مجاز فيه ما وحقيقته
الخامسة يقال نكحه الدواء اذا خامر وغلبه أو انضم يقال تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها
الى بعض أو الاختلاط يقال نكح المطر الارض اذا اختلط بها وتظهر فائدة الخلاف فيما
لو علم الطلاق أو العتق مثلا على النكاح فعلى الاول يحتمل على العقد لا الوطء الا ان نواه وقد
بلغ بعض اللغويين اسماء ألف وأربعين (قوله مجاز فى الوطء) أى من اطلاق اسم السبب
على المسبب لان الوطء يتسبب عن العقد (قوله وانما حل على الوطء الخ) أى فهو من الحل على
المجاز القرينة وهى الحديث المذكور هكذا قاله هنا وفى شرح المنهج وقال المفسرون انه محمول

في الآية على العقد والوطء مستفاد من الحديث وهو أولى لان الغالب أن النكاح متى أطلق
في القرآن ينصرف للعقد فحمل هذا على الأعم الأغلب أولى (قوله عسبته) تصغير عسل
والنساء بالغة وقال بعضهم هم أنه يؤثرت مجازاً فيكون تصغيراً له مؤثرت عسل وهو عند
الاطلاق ينصرف لعسل النحل وفي الكلام استعارة تصريحية حيث شبه الوطء بالعسل
بجامع ميل النفس لكل واستعار اسم المشبه به للمشبه والاذافة ترشيح وسهل العسبته على
الوطء هو قول الشافعي وجهه والذافة هي فصل المطابقة ثلاثاً مجرد وطء المحلل اكتماء بكونه
مظنة للذة وجهها بعض اللغويين على المأذنة الحاصلة بالوطء (قوله ما طاب) أي حل وانما عبر
بما الموضوع عنه غير العاقل لان المنظورة الصفة أو أجزائها لا تأثرت بحري غير العاقل لنقص
عقله (قوله تناكحوا) المراد بالفاعل التزويج والتزوج وقوله تنكحوا وفي رواية تنكحوا
وتنكح فاني معكم يوم القيامة وذلك أن الأنبياء يتباهون بكثرة الاتباع اللازم لها
كثرة الثواب فالماضي به في الحقيقة هو كثرة الثواب المترتبة على كثرتهم والذين يساقون إلى
الجنة مائة وعشرون صفاً منهم ثمانون من أمة نبيها وأربعون من أمة نبيها الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام (قوله بلاغا) أي بلفظ بلغني (قوله أقسام) أي ثلاثة وان عم الحلال الواجب
والمندوب والمباح على القول به كما يأتي بدليل المقابلة وقدم الحرام لغاظه وضبطه ثم المكروه
اضبطه (قوله أي ما لا يصح الخ) انما يفسره بذلك لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة
ككاح المخطوبة لغيره وأشار بقوله العالم بتحريمه إلى أن المراد الحرام في الواقع وان لم يطاع
الفاعل على حرمة بناء على تفسيره بانه مخالفة الفاعل ذي الوجهين الشرع فهو معنى الفساد
وله أقسام أربعة لعينه أو لجمع أو لاشتباه أو لعنى يقتصر بالعقد وللأول أسباب ثلاثة النسب
والرضاع والمصاهرة وجملة ما يحرم بتلك الأسباب ثمانية عشر كما سيأتي (قوله الام) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدك ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان ثبتت قلت كل أنثى يقتضي
أي يصل إليها نسباً بالولادة بواسطة أو بغيرها والمراد بالنسب معناه اللغوي وهو القرابة
لا الشرع لانه لا يكون إلا لاشباهه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله وابنت) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدك ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان ثبتت قلت كل أنثى يقتضي
أي يصل إليها نسباً بالولادة بواسطة أو بغيرها منهج وشرحه والمراد بالبنت ولو احتمالاً كلمة نسبية
باللعان فهي كالابنت في سائر الأحكام على المعتقد فلا قطع بسرقتها مال النافي وعكسه ولا يقتل
بقتلها وان أصر على النفي ولا ينفق وضوءه بل يمسها ويجوز النظر إليها والمخوفة بها أخلاقاً لابن
حجر ثم لا يجوز إجبارها على النكاح مادام مصر على النفي إذ لا ولاية له عليها حينئذ ولا يكتفى
في الإيجاب بمجرد احتمال النسب بخلاف الأحكام السابقة هذا هو الظاهر وان لم أر من ذكره
ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوج بنته صارت ابنته ولا يفسخ النكاح ان كذبه
الزوج وليس لنا من ينكح أخته في الإسلام الا هذا واذا أطلق امتنع التجديد واذا
مات ورثت منه بالزوجية لانها أقوى من الاختية لعدم حجتها فان صدقه الزوج وحده
أرغم الزوجية انفسخ النكاح كما قاله الرشيدى على مذهبهم ان كان قبلي
الدخول فلا مهر أو بعده فلا مهر والمثل وكذا ان أقام الاب بينة فيفسخ النكاح

عسبته يذوق عسبته
والأصل فيه قبل الإجماع
آيات كقوله تعالى فاتكحوا
ما طاب لكم من النساء
واخبار رخصتنا كحوا تنكحوا
رواه الشافعي بلاغاً وله
أقسام ينتهها بقول (هو
حرام ومكروه وحلال
فالحرām) أي ما لا يصح ويأثم
بعله العالم بتحريمه (اما
لعينه) سواء كان للنسب
وهو نكاح الام والبنت

وثبت النسب وحكم المهر ما ذكر (قوله والاخت) وهي من ولدها أبو الناز أو أحدهما اه
 شرح المنهج (قوله والعمة) وهي أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها ولو من جهة الام
 وقوله والخالة وهي أخت أنثى ولدك بواسطة أو بغيرها ولو من جهة الاب اه أقاده في المنهج
 وشرح بن يادة (قوله وبنت الاخ) وهي بنت ذكر ولد أحد أبوك ولو بواسطة وقوله وبنت
 الاخت وهي بنت أنثى ولدها أحد أبوك كذلك (قوله حقيقة أو مجازا) واجمع ما عدا الاخت
 اذ لا يقال فيها ذلك فلا يقال لبنت الاخت أخت مجازا ولذا عطفها المصنف على ما قبلها ولم
 يكتب بالاخت عنها ولهم في ضبط جميع من يحرم عبارتان احدهما يحرم على الرجل أصوله
 وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات
 والفصول البنات وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من
 كل أصل بعد الأصل الأول العمات والخالات ثانياً ما يحرم جميع نساء القرابة غير ولد العمومة
 وولد الخولة وهذا الخصر وأنص على الإناث اه أقادهم و (قوله لقوله تعالى الخ) انما اقتصر
 على الأمومة والأخوة لأن سبب التحريم أم الولادة له أو منه فيشمل الأصول والفروع وأما
 الأخوة بواسطة أو غيرها أو لأحد أصوله فيشمل الأخوات وبناتهن وبنات الاخ والعمات
 والخالات فأشار بالأمهات إلى السبب الأول وبالأخوة إلى الثاني فالآية دليل على تحريم
 السبع بطريق الإشارة المذكورة ولما لم تكن صريحة في ذلك أتى بالحديث بعدها الصراحة
 في المقصود (قوله أو لمصاهرة) وهي وصف يشبهه النسب يقتضي تحريم المناكحة (قوله وهو
 أربعة الخ) خرج بالاربعة بنت زوج الام أو البنت وأمه وأم زوجة الاب أو الابن وبناتها
 وزوجة الربيب أي ابن الزوجة وزوجة الراب أي زوج الام (قوله نكاح زوجة الاب)
 أي العقد عليها وكذا ما بعده (قوله وزوج البنت) أي يحرم على الام نكاح زوج بناتها وان لم
 يدخل بها لأن العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات والفرق ان
 الرجل يتولى بكلمة الام عقب العقد قريب أمور ومغرمات بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بناتها
 وقوله وزوج الام أي يحرم على البنت نكاح زوج أمها وكان المناسب في هذا وما قبله ان
 يقول وبنت الزوجة وأمها لان السبب في الإناث وكذلك الدليل الآتي للتصريح فيه بالإناث
 (قوله المدخول بها) أي في الحياة ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا وكذا اذا استدخلت ماء
 المحرم حالة انزاله وان لم يكن محترما حال استدخاله فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنته الا ان تكون
 منقصة ببلعان وصورتهما كما قاله عيش ان يدع على امرأة ويختلي بها خلوة يمكن فيها الوطء ولم
 يطأها أو أنت بينت يمكن كونها منه ثم نكحها ببلعان فحرم عليه لانه لو استلحقها لمحقته كما مر وعلم
 انه يعتبر في زوجتي الابن والاب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحا
 كما في شرح المنهج (قوله قال تعالى الخ) أثبت بالآية الأولى تحريم واحدة وقوله الاما قد سلف
 قال في الام يعني في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه فانه كان أكبر ولد الرجل يخالف على امرأته
 وليس المراد انه أقر في أيديهم ما فعلوه قبل الاسلام وقوله وقال وأمهات الخ دليل على البقية
 حيث قال وبناتكم والرابعة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها كما قاله الماوردي
 في تفسيره ومنه يعلم تحريم بنت الربيبة وبنت الربيب لانهم من بنات أولاد زوجته وقوله اللاتي

والاخت والعمة والخالة
 وبنت الاخ وبنت الاخت
 حقيقة أو مجازا لا آية
 حرمت عليكم أمهاتكم
 (أو رضاع وهو كالنسب)
 فحرم السبع المذكورات
 من الرضاع لقوله تعالى
 وأمهاتكم اللاتي
 أرضعنكم وأخواتكم
 من الرضاعة وقوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب بارواه
 الشبان (أو لمصاهرة
 وهو) أربعة نكاح زوجة
 الاب وان علا (و) زوجة
 الابن وان سفل (وزوج
 البنت) وان سفلت (و)
 زوج (الام) المدخول بها
 وان علت قال تعالى ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من
 النساء وقال تعالى أمهات
 ذواتكم إلى قوله من
 أصلا بكم

دخاتم بين قيدي الثاني وانما احسن القيد به لانه مجرور بالحرف والاولى بالاضافة وعند
اختلاف العامل يتعين استئلال كل بحكم فلا نظر مع ذلك لاتحاد عملها خلافا لبعضهم ثم قال
وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم ونخرج بقوله من اصلابكم زوجة من تبناء فلا تحرم
بخلاف زوجة الابن من الرضاع فانها تحرم خلافا لما ذكره قل (قوله وذ كرا بطور) أي
التربية جرى على الغالب أي فلا مفعول له لان من جله شرط العمل بمفعول المخالفة ان لا يخرج
أي يترك الغالب كما هنا فان الغالب كون الربائب في مجرور الزواج أي تربيتهم (قوله واما
للجمع الخ) الحكمة في تحريم الجمع أنه يؤدي الى قطع عمة الرحم وان رخصت بذلك فان الطبع
يتبع مجرور الجمع حرام ايته مداعود واما (قوله بين المرأة وأمه الخ) ذكر ذلك هنا من حيث الجمع
وان عمله عموم ما سبق ولذا لم يذكر دليله لعموم الدليل السابق له اذ قوله تعالى وأمهات
نساءكم يفيد حرمة الزوج بأم الزوجة أعم من أن تجتمع معها أولا وكذا قوله وربائبكم
الخ فالصريح في ذلك لعينه وللجمع فذكر فيما مر نظر الاول وهما نظر الثاني فاندفع قول قل
ان الاولى عدم ذلك هنا لكونه من المحرم لعينه (قوله لا الكبرى على الصغرى الخ) ان
ونشره شوش بالنظر لكل من الشقين وهو في كيد لما قبله وبين ان المصالحه أولا فادخل
الجواز لا في المراد الكبرى والصغرى في الدرجة لافي السن فالاولى العمة والخالة والثانية
بنت الاخ وبنت الاخت (واعلم) أن المحرمات من النساء احدى وثلاثون * خمس أمهات
الأم من النسب ومن الرضاع وأم الزوجة وأم الموطوءة بملك العين وأم الموطوءة بشبهة
* وخمس بنات البنت من النسب والبنت من الرضاع وبنت الزوجة اذا دخل بالأم وبنت
الموطوءة بملك العين أو بشبهة * وست موطوءات موطوءة الاب بالنكاح وبملك العين وبشبهة
وموطوءة الابن كذلك * وثلاث اخوات الاخت من النسب ومن الرضاع وأخت الزوجة
من جهة الجمع * وثلاث خالات الخالة من النسب ومن الرضاع وخالة الزوجة من جهة الجمع
* وثلاث عمات العمة من النسب ومن الرضاع وعمة الزوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخ
بنت الاخ من النسب ومن الرضاع وبنت الاخ لازوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخت بنت
الاخت من النسب وبنت الاخت من الرضاع وبنت الاخت لازوجة من جهة الجمع * ويزاد على
المذكورات الملاعة فانها تحرم على الملاعن على التأيد لنظر الملاعن ان لا يجتمعان أبدا (قوله
ما يشمل الحقيقة والجواز) أي لاجل دخول الجدة وعمة الاصل وخالته وضابط من يحرم الجمع
بينهم ما كافي المجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكرا حرم تنكحهما
ونخرج بالنسب والرضاع الملاك فيجوز الجمع بين المرأة وأمتها وان حرم تنكحها لو فرضت
احدهما ذكرا لا يجتمع على العبد نكاح سيده وعلی السيد نكاح أمتة اذ لا يجتمع نكاح
وملك وصورة جمعهما أن يتزوج الأمة بشرطه ثم سيدها أو يكون رقيقا والمصاهرة فيجوز
الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تنكحها لو فرضت احدهما ذكرا
اذ لو فرضت الام ذكرا كانت الصغرى منكوبة ابنتها أو فرضت الصغرى ذكرا وفرض
الزوج أنثى زوجته كانت الكبرى أم الزوجة ولو فرضت البنت في الثانية ذكرا
لكانت المرأة منكوبة أي به أو المرأة ذكرا مع فرض الزوج أنثى زوجته كانت
الصغرى بنت الزوجة ويحل الجمع أيضا بين بنت الرجل وورثته وبين المرأة وورثته زوجها

وذ كرا بطور جرى على
الغالب (واما الجمع) في شأن
مسائل (بين المرأة وأمه
أو اختها أو عمتها أو خالتها)
قال تعالى وان تجتمعوا بين
الاختين الا ما قدس ان
وقال صلى الله عليه وسلم
لا تنكح المرأة على عمتها
ولا العمة على بنت أخيها
ولا المرأة على خالتها ولا
الخالة على بنت أختها
ولا الكبرى على الصغرى
ولا الصغرى على الكبرى
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح والمراد بأمه أو عمتها
وخالتها ما يشمل الحقيقة
والجواز

من امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه إذا تهرم المناكحة بينهما بتقدير
 ذكرورة أحدهما (قوله وبين أمتين) أي في عقد واحد وكذا في عدة ودا لان وجدت الشروط
 عند كل عقد فله جمع أربعة كالحرائر كما هو مذكور في محله (قوله بخلاف ما لو جمع بين حرة
 وأمة) أي في عقد واحد وكانت الحرة صالحة للتمتع بما لو كانت غير صالحة له فيصير فيها كما قرر
 شيخنا عظمية خلافاً لـ (قوله وبين أكثر من أربع له) أي الحرة وكان حكمه هذا العدد
 موافقاً له لا خلاط البسطن الأربعة المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بين وكانت
 شرعية موسى عليه السلام تحمل النساء بالاحصاء المصلحة للرجال وشرعية عيسى عليه
 السلام تمنع غير الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فزاعت شريعتا مصلحة النوعين فجوزت أربعاً
 حتى لا تزيد نوبة المرأة على ثلاث ليال وقد تمعين الواحدة كما في نكاح السفينة والمجنون ونكاح
 الأمة وقد يجوز من غير حصر كما في حق الأنبياء فالأحوال ثلاثة أحدها أفاده من زيادة (قوله
 لغيره) بمعية مفتوحة بعد الإلام اسم رجل من بني ثقيف أسلم على عشر نسوة وهو أجدسة
 أسماو من تلك القبيلة كل منهم على عشرة نسوة وخمس بالذكر لكون الخطاب وقع معه والبقية
 مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعمر بن مسعود وسفيان بن عبد الله
 اه قل (قوله أمسك أربعاً وفارق سائرهن) قيل أمسك للوجوب وفارق للإباحة وقيل
 عكسه والصحيح ان كلام من الفعلين للوجوب وفائدة الخلاف انه يأثم بامساك ما دون الأربع
 على القول بالوجوب فيتمعين عليه امساك الأربع لاجل اندفاع نكاح الباقي وبذلك لا
 مفارقة بين بالطلاق ولا يصح فراق الجميع بدون اختيار فالظاهر ان الثاني لازم للأول فانه اذا
 أمسك الأربع اندفع الباقي قهراً أو دفعه تعينت الأربع قهراً ولا يتعين اختيار ما به دفعه
 ولا مشاركة غيره كذلك وهذا الحديث مبين للمراد من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
 النساء الخ المقتضية جواز نكاح تسع أو ثمانية عشر (قوله لغيره) أي عبداً كان أو مبيعاً
 أو مكاتباً (قوله لما روى البيهقي الخ) ولانه على النصف من الحر ولان النكاح من باب الفضائل
 فلم يلحق العبد فيه بالحر كما يلحق الحر بعبث النبوة في الزيادة على الأربع (قوله عتبية) مصغر
 عتبية بهمزة ثالثة فوحدة (قوله العبد) أي من فيه رق وان قل أو كان مكاتباً (قوله ثنتين)
 أي حرتين أو أمتين أو مختلفتين ولو زاد الحر على أربع وغيره على ثنتين في عقد واحد بطل العقد
 في الجميع اذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لاحدهما على الباقي نعم ان كان فيمن من يحرم جمعه
 كأختين وهن خمس في حر أو ثلاث أو أربع في غيره اختص البطلان به ما فان ردن على ست
 في الحر وعلى أربع في غيره بطل في الجميع لزيادة غير الاختين على أربع في الأول وعلى ثنتين
 في الثاني أو في عقدين فان عرفت السابقة ولم نفس بطل الثاني أو نسيت وجب التوقف حتى
 يتبين وان وقع امعاً أو عرف سبق ولم تتعين سابقة ولم ترجع معرفتها أو جهل السابق والمعية بطلا
 وكذا يقال فيما لو جمع بين نحو أختين فيما سر (قوله وبين زوجين لامرأة) أي في عقد واحد أو
 عدة من معاولوا حقاً لا فان ترتباً فالصحيح هو السابق أو جهل وجب التوقف الى بيانه ولكل
 منهما أن يدعى عليهما أنه لم سبق نكاحه فان أقرت لاحدهما فهي له وغرمت للآخر مهر من لها
 فان مات الأول أو طلق صارت زوجة للثاني بلا عقد كما سياتي ورجعت عليه بما أخذ منها ولو

(وبين أمتين والزواج حر)
 لاندفاع حاجته بأمة
 بخلاف ما لو جمع بين حرة
 وأمة فلا يفريق الصفة
 (وبين أكثر من أربع له)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لغيره لأن أمسك أربعاً
 وفارق سائرهن رواه ابن
 حبان وغيره وصححه (و)
 بين (أكثر من ثنتين لغيره)
 لما روى البيهقي عن الليث
 عن الحكم بن عتيبة قال
 أجمع أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على أن
 لا ينكح العبد أكثر من
 ثنتين (وبين زوجين لامرأة)
 بالإجماع

زوجت المرأة عبد لها بامتنانها ما زوجها من لها أي مملوك كان لها مع كونها متزوجة بزواج أو تزوج
به ولذا الغرض بعضهم فقال امرأته لها زوجها أن تزوج بثالث أو هي متزوجة به وصورتها
ما ذكر (قوله محرمه) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء من أول من فتح الميم والراء
وسكون الحاء مضافا للضمير لشعور الأول المحرمه بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفي ونوتن
وعدة وطلاق ثلاث واحرام وغير ذلك وكما ختم لاط المرأة اختلاط الرجل المحرم برجال قرة
كبيرة فان لاخته مثلا أن تنكح منهم إلى أن يبقى عدد محصور (قوله محصورات الخ) هن من
يسهل عدن على الا حاد بجرد النظر والفكر القلبي كعشرين ومائة ومائتين وثلاثمائة وغير
المحصورات عكسه كالف وتسعمائة ومائة ومائتين وسبعة مائة وما بين ذلك وهو الاربع مائة
والخمسمائة والسفمائة يستفتى فيه القلب ان مال إلى الاخذ أخذوا الا فلا فان شك حرم
النكاح على العقد (قوله بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات) أي فله النكاح منهن وان قدر
على متيقنة الحل خلافا للسبكي رحمه الله تعالى وله أن ينكح حينئذ إلى أن يبقى محصور كارجحه
الرويات ولا يخالفه ترجيحهم في الاواني الاخذ إلى أن يبقى واحدا من النكاح بختلاط له فوق غيره
ولا يفتقض وضوءه بل من نكحها وحل الفرق بين المحصورات وغيرهن ما لم تغير محرمه بصفة
كطول وسواد والانكح غير المتصف بتلك الصفة وحرم عليه المتصف بها مطلقا ونكح باختلاط
المحرمه ما لو اختلطت زوجته بأجنبيات فلا يجوز له وطؤها واحدة منهن مطلقا ولو باجتماعها
لادخل الاجتماع في ذلك ولان الوطء انما يساح بالعقد لا بالاجتماع اه أقاده مر وله العقد على
واحدة منهن لانها ما زوجها فهي حلال بالعقد السابق ولا يضر تجديده أو غيره زوجته فتحل
بالعقد الثاني وله أن يعقد على ثلاث من المشتبهات لا على أربع بل وان لا يكون فيهن الزوجة
المشتبهة فيقع في خامسة ولذا لو اشبهه زوجته بواحدة منهن على امرأتين أو ثلاث فواحدة وحرم
الزيادة فيهن الأربع امتنع العقد على شيء من المشتبهات لما مر ولو مات الزوج في حال الاشتباه
وقف من تركته نصيب زوجة أو أكثر إلى الصلح أو ماتت امرأته من المشتبهات وقف من تركتها
نصيب زوج (قوله لا نستدعيه بابه) أي ان لم ينكح متيقنة الحل والافرى بما يرد أن الملازمة
ممنوعة فان لم يعدل عن الخطلطات إلى متيقنة الحل (قوله غير محصورة) فان كانت محصورة
امتنع الاضطهاد منها لغير مال الصيد المختلط أما هو فيجوز له مطلقا لانه اما أن يضطاد ملكه
أو مباحا (قوله لشيء) بدل من سبب والمراد بالشيء المانع المقارن للعقد سواء كان وجوديا أو
عدميا (قوله وهو نكاح الشغار) بهتئين أو لاهما مكمورة من شغل الكلب وجله رفعها ليلبول
فكان كلامهما يقول لا ترفع رجل بنى حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلاء اذا خلاخلوه عن
المهر أو عن بعض الشرط اه مر (قوله كان يقول) أشار بالكاف إلى أنه باطل وان نفى معه
مالات في المنهج وشرحه وكذا لا يصح لو سمي مع البضع مالا كان قبل وبضع كل واحدة وألف
مداق الاخرى فان لم يجعل البضع مداقا بأن سكت عن ذلك فيه ما صح نكاح كل منهما لا تنفاه
التشريك المذكور ولانه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وهو لا يفسد النكاح لانه معاوضة غير
محضة وكل واحدة مهر المثل أو سكتا عنه في واحدة كالأقوال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك
وبضع بنتي صداق لبنتك فقال قبلت وسكت عن بضع الثانية فيصح فيها ويوجب لها مهر المثل اه

(واما لا اشتباه محرمه
بأجنبيات محصورات)
اختلاط الادباض مع اتقاء
المشقة باجتنابها بخلاف
ما لو اختلطت بغير محصورات
فانما لو حرمنا عليه النكاح
منهن لان استدعيه بابه فانه
لو سافر إلى محل آخر لم تأمن
ان تسافر اليه وهذا كالأقوال
اختلاط صيد مملوك بصيد
مباحة غير محصورة فانه
لا يصح حرم الاضطهاد منها
(واما لسبب) انتهى وقع
(في العقد وهو نكاح
الشغار) انتهى عنه في خبر
المصنفين وهو كان يقول

(قوله غير المتصف) تأمل
(قوله وحرم عليه المتصف)
بها مطلقا) راجع للأولى
فقط كما في مر (قوله كالأقوال
قال زوجتك الخ) ولو عكس
كان قال وبضع بنتك
صداق لبنتي انعكس
الحكم فيصح في الأولى بمهر
المثل ويفسد في الثانية
اه مر وهو

(قوله ولا يحتاج الاول الخ) هذا لا يحتاج اليه هنا لان الكلام في الصورة الباطنة والنكاح فيها فاسد مطلقا بل محلها قوله فما تقدم فان لم يجعل البضع صدقا بان سكا الخ كما هو كذلك ٢٤٣ في جرد ومرا الا ان يراد ولا يحتاج أي

في تسميته شافرا

زوجه بنق على أن تزوجني
بنقك وبضع كل منهما
صدقا الاخرى فيقبل
ذلك (و) نكاح (المتعة)
لأنه في خبر الصبي
وهو المؤقت عند الجمهور
والخالي عن الولي والشهود
عند ابن عباس (و) نكاح
(المهر) لمهر مسلم لا ينكح
المهر ولا ينكح (و) نكاح
وايضا امرأة زوجين ان
وقعا معا أو جهل السابق
والعينة أو عرف سبق
أحدهما من غير تعيين
فيقبل كل منهما كما ساق
(و) نكاح (العتدة)
والاستبراء من شخص
لا تنقض اقبام المانع (و)
نكاح (المرتابة) في العدة
(بالجل) لنحو نقل وسرقة
فجدهما فليس لها أن تنكح
آخر ولو بعد تمام العدة
حتى تزول الرية للتردد
في انقضاء العدة وأما اذالم
ترتب الا بعد تمامها فيصح
نكاحها كما ساق
(و) نكاح (الكافرة غير
الكائية) كوثنية
ومجوسية بخلاف الكائية
كما ساق (و) نكاح (المملوكة
لأنها كمن) لتناقض الاحكام
اذا حكم النكاح من قسم

زيادة (قوله بنق) أي أو أختي وقوله على أن تزوجني أي أو تزوج ابني مثلا اه مر (قوله
فيقبل ذلك) أي بان يقول تزوجت بنتك وزوجتك بنق على ما ذكرت ولا يحتاج الاول الى أن
يقول قبلت لان ما صدر منه استيجاب قائم مقام القبول وليس من نكاح الشغار ما يقع
في الارياق من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج هذا البنت وهذا العكس (قوله المتعة) ساق
أنه سمي بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع لا التولد والتموارث الا ان هذا الغرض الاصل
من النكاح المقتضين للدوام ولكن هذا لا يظهر على التفسير الثاني الا أن يقال شأن الصادر
بالولي ولا يشهد أن يكون الغرض منه مجرد القمع اذ لو أراد الدوام لم يحد بضرورة ولي وشهود
(قوله المؤقت) بدة أي معلومة كانت أو مجهولة ولو بالقبالة أو بقاء الدنيا أو أحد الزوجين
أوهما (قوله والخالي عن الولي الخ) وعلى كل فهو حرام ولا حد فيه مطلقا الشبهة (قوله المحرم)
بضم الميم وسكون الهمزة أي بجم أو عمرة أو بهما ولو فاسدا وقوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الكاف
مكسورة فيهما والياء مفتوحة في الاول ومضمومة في الثاني فلا يصح نكاح المحرم ولو بوكيله
بخلاف ما لو عقد الولي كحل حال صلاة الموصى كل اذا الصلاة لا تمنع النكاح لعمته فيما لو عقد
فيما ناسيا (قوله وانكاح وامين) كاخوين شقيقين أدنت لكل منهما وكان الزوجان كفوين أو
أسقطوا الكفافة لا يقال هذا مكر مع قوله سابقا وبين زوجين لامرأة لا فاقول لا تكرار لان
ما تقدم باطل مطلقا ولو كان العاقد واحدا فهو من ذكر الخاص بعد العام نص عليه لدفع
توهم عدم دخوله في العموم (قوله ان وقعا معا الخ) بخلاف ما اذا حصل سبق وعرف عين
السابق ولم ينس فهو الصحيح وان نسي وجب التوقف الى البيان فالصور خمس ثلاث باطلات
وثنتان صحيحتان (قوله من شخص) متعلق بكل من المعتدة والمستبرأة على سبيل التنازع
وقوله لا تنقض نكاحا وخرج به مالونكجهما صاحب العدة أو الاستبراء كأن طلقها
رجعا أو بطلت ثم عقد عليهما في العدة وكان أعنتها ثم عقد عليهما في مدة الاستبراء وهي موطوءة
فيصح فيها لان المأمن لو احدى (قوله لقيام المانع) وهو العدة والاستبراء (قوله في العدة)
متعلق بالمرتابة وكذا قوله بالجل والباقي في أي وقعت الرية أي الشك في أثناء العدة
في وجود الحمل (قوله وسرقة) الواو بمعنى أولان أحد الامرين كاف في ذلك (قوله فليس لها أن
تنكح الخ) ولو نكحت ثم تبين أن لا حمل لم يصح النكاح على المعتدة احتياطا لا لبضاع (قوله حتى
تزول الرية) أي بان يمضي زمن يزعم القوايل أنه لا تملكه وقوله وأما اذالم ترتب محتمر قوله
في العدة وقوله فيصح نكاحها أي ما لم يأت الولد دون ستة أشهر والاتبين عدم صحتها
(قوله المملوكة) أي ولو حكما كامة ولده لشبهة الاعفاف وأمة مكاتبه وقوله للتناكح متعلق بنكاح
أو بالمملوكة فان خرجت عن ملكه صح نكاحها (قوله وساقى بيان الخ) وسكت المصنف هنا
عن نكاحنا للجن وعكسه والمعتدة له ووطء زوجته ممنهم ولو على غير صورة الا أدى حيث
تحقق كونها زوجته بعلامة وينتقض الوضوء بلسها على المعتدة حيث تحققت ولو على صورة
كائنة (قوله بقاء الخ) وقيد الكراهة لاندمع التصريح بحرام وعلى كل هو صحيح اه قل
(قوله ان عرض) بضم العين وتشديد الراء مبنيا للمفعول سواء كان المعرض الولي أو الزوجة

وطلاق وظهار وإيلاء وغيرها لا تجري في المالك وساقى بيان هذه المحرمات التسع (والمكرهه) من النكاح (كنكاح بعد خطبة
على خطبة غيره) بقيد زنته بقولي (ان عرض فيها بالاجابة) على ما ساقى بيانه

(و) نكاح (الحلال اذالم بشرط في) صاب (العقد) ما يحل به قصوده الاصل في فان شرط ذلك كان شرط أن يطاق بعد الوط محرم وبطل العقد كما سيأتي (و) نكاح ٢٤٤ (الغرور) كان غر الزوج بإسلام امرأة أو بغيره أو سبباً في أن

هذه الثلاثة ولا ينحصر المكره فيها وان اقتضاه كلام الاصل هنا فتعبري بقولي كنكاح الى آخره أولى من قوله والمكره ثلاثة الخ (والحلال) من النكاح الشامل للمندوب (بقية الانكحة العصىة ولا يمنع زناه بأسرأة نكاحه اها ولا لامها ولا ابنتها ولو كانت بنتاً (مخلوقة من) ماء (زناه) اذ لا حرمة لماء الزنا (اكن يكره له نكاحها) نروجا من خلاف من حرمها عليه كالحنفية (وخص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

فهو أولى من نيائه للفاعل (قوله اذالم بشرط) قيد الكراهة والصحة كما أشار اليه بعد والكراهة متعلقة بالوجوب والاقبال للاعانة اذ لا يتم الا من (قوله ونكاح الغرور الخ) والكراهة فيه من جهة الزوج حيث قصر بترك البعث عن ذلك وكذا من جهة الولي سواء سبق التغرير على العقد أو قارنه لما تقدم من أن فيه اعانة على مكرهه وأما نفس التغرير وهو تصرحه بقوله الحرية والمسلمة فهو حرام مطلقاً سواء قارن العقد أو تقدم عليه لما فيه من الضرر والحدوث من غش ما ليس منها والعقد صحيح بكل حال (قوله بان هذه الثلاثة) أي النكاح بعد الخطبة المذكورة ونكاح الحلال ونكاح الغرور وقوله ولا ينحصر الخ فنه نكاح المخلوقة من ماء زناه ونكاح المسلم ذميمة أو حرة ونكاح من به علة والمرتبة والقاسقة وبنت الناسق وسبب في ذلك (قوله الشامل للمندوب) أي وللواجب أيضاً فالمراد به ما قابل الحرام والمكره والحاصل أن النكاح تعقبه الاحكام فالاصل فيه الاباحة فيما اذا وجد أهبتها مع عدم حاجته اليه ولذا لا ينقضه على معقدهم خلافاً لابن حجر وقد يجب ان تعين طريقاً لدفع الزنا أو طلق من اها حق في القسم ويسن التناق له بتوقانه للوط ان وجد أهبتها سواء كان مشتغلاً بالعبادة أم لا فان فقد أهبتها كان خلاف الأولى وكسر توقانه بصوم فان لم تنكس به لا يكرهها بالكانور ونحوه بل يتزوج فان كسر هابه وكان مضطراً للشهوة كره أو قاطعاً للنسل حرم ويكرهه غيره التناق له اعله أو غيرها ان فقد أهبتها أو وجدها وكان به علة كهرم وتعنين ويجرم وهو كثير وذكر المصنف بعض صورته وهذا كله في حق الرجل أما المرأة فان احتاجت للنكاح لتوقان الوط أو احتياجاً للنفقة أو خوف من اقتحام الفجرة من اها ذلك والا كره (قوله ولا يمنع زناه) أي الحقيقي بخلاف الصوري كما صدر من مجنون فانه يثبت به النسب والمصاهرة ولولا ط بغيره لم يحرم على الفاعل أم الغلام وبنته وخرج بالزنا وطء الشبهة فاذ وطئ امرأة بشبهة منه كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ بفاسد نكاح حرم عليه أمها وبنتها وحرمت على أبيه وابنه لان الوط بشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضاً أم لا ومثل ذلك الوط بملك الامير ولكن تثبت فيه المحرمية أيضاً بخلاف وطء الشبهة (قوله من ماء زناه) المراد به ما خرج على وجه محرم كاستفدائه بده أو بدأ جنسية بخلافه بزوجته أو أمته والمراد زناه بأجنبية بخلاف ما لو زنى بامه أو ابنته أو أخته فان المخلوقة منه تحرم عليه اكن لو صف آخر غير الزنا وهو كونها أخته مثلاً ولا يحرم على المرأة ولها من الزنا والفرق بينها وبين الرجل أنه كالعصوم منها وانفصل منها انساناً ولذا أورثها ولا كذلك العاطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة للاب (قوله اكن يكره له نكاحها) انما نص على كراهة نكاحها له وان كانت المكرهة لا تنقض رداعاً على القائل بالحرمة الذي ذكره الشارح (قوله كالحنفية) أي والحنابلة ولو حكم شافعي بحصة النكاح لم يكن للحنفي نقضه لان الحكم اذا وقع في محال اختلف المجتهدين ينقد ظاهراً وباطناً (قوله وخص النبي صلى الله عليه وسلم الخ) لما كانت الابضاع أشد الاشياء احتياطاً وقد حل له منها صلى الله عليه وسلم ما لم يحل لغيره فاسب أن يذكر ما خص به منها الا لا يراه جاهل فيعمل بما ذكره ما خص به للمناسبة وجعله ما خص به صلى الله عليه وسلم أربعة أنواعاً أحدها المباحات أي التخصيصات وذكر منها ثمانية وبقي

(قوله واكن تثبت فيه المحرمية) أي ثبتت الموطوءة بملك الامير وأمه محرمات لا واطئ ولا ينقض وضوءه بلسه ما وعكسه ونفس الموطوءة بملك الامير محرم لا لابي الواطئ وابنه فلا تنقض وضوءه ما وعكسه بخلاف الموطوءة بشبهة في كل ذلك فانها وان حرمت على أبي الواطئ وابنه تنقض وضوءه ما وعكسه وكذا أمها وبنتها بنقضان وضوء الواطئ وعكسه وان حرمت عليه

(قوله وجعله ما خص به الخ) المراد ما اختص به عن جميع الخلق كتحريم زوجته صلى الله عليه وسلم ولوقبل الدخول على غيره بخلاف غيره حتى الانبياء كما في العباب وما اختص به عن غير الانبياء ككونه لا يورث منها

(قوله ويقضى بعلمه) أي اتفاقاً حتى في حدود الله بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم فإن في قضائه بعلمه خلافاً ومع ذلك هو مقدمة
عند من يقول به بغير حدود الله تعالى أفاده رشيدى عن شرح الروض (قوله يشهد ٢٤٥ لنفسه الخ) وشهادته لا تحتاج
لشطر ثان (قوله ويجوز له

الشهادة الخ) في نسخ من
المصححة شطب له أي يجوز
للغير أن يشهد للنبي صلى الله
عليه وسلم بما أدعاه وان
لم يكن عالماً به من قبل
(قوله ان احتج اليه) أي
احتج اليه النبي صلى الله
عليه وسلم وان احتج اليه
ماله كما في شرح الروض
(قوله جعل الله له ذلك قرينة)
أي ان كان ذلك المشتموم
مسلماً عس (قوله لا أكله
نحوثوم أو متكننا) أي بل هو
مكروه فقط حتى ولو كان
النوم مطبوخاً كما قاله بعضهم
والمراد بالمتكنى كما في شرح
الروض الجالس المعتمد على
وطاء فتحه وليس هو المائل
على جنب ولعل المراد انه
ليس خصوص ذلك بل مداه
الكرامة على جاسة الثمر
أو المتكبر (قوله لا أمتعه)
كقوة (قوله مطلقاً) أي وان
لم يكن اسمه اسمه وان كان
بعد وفاته صلى الله عليه
وسلم (قوله الهدية مطلقاً)
أي وان كان لله هدي
خصوصاً (قوله يؤخذ)
أي مع بقاء التكليف ومعنى
الاخذ انه يحصل له حالة
برزخية (قوله أبيض الابط)
أي لاشعر فيه وقوله فيما

منها اباحة الوصال ومعنى المغنم أي المختار منه وخمس الخمس وأربعة أخماس التي ويقضى
بعلمه ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه وعلى عدوه ويحصى لنفسه وان لم يقع له ويجوز له الشهادة
بما ادعاه وتقبل شهادة من شهد له وله أخذ مدته عام غيره ان احتج اليه ويجب اعطاؤه له وبذل
النفس دونه ولا ينقض وضوؤه بالنوم ومن شقه صلى الله عليه وسلم أو اعنه جعل الله له ذات
قربة ومعظم هذه المباحات لم يقعه الله الثاني المحرمات وذ كرمها أربعة وبقي منها تحريم صدقة
التطوع عليه وتحريم خط وشعر لا أكله نحوثوم أو متكننا وتحريم نزع لأمته قبل قتال عدو
دعت له حاجة ومد العين الى متاع الناس وخاتمة الاعين وهي الايمان بما يظهر خلافه من مباح
دون التدبيرة في الحرب والامن ليستكثر الثالث الواجبات وذ كرمها ثلاثة وبقي منها وجوب
الضحي والوتر والاضحية والسؤال لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر رآه وان خاف وان
علم أن فاعله يزيد فيه عتداً على المعقد ومصابة العدو وان كثروا قضاة من مسلم مات معسر او لا
يجب على الأمام قضاؤه من المصالح والأصح نسخ وجوب التهجيد عليه الا الوتر وزاد في عب
وجوب راتبة الصبح الرابع الفضائل والاكرام وذ كرمها أربعة وبقي منه أن النكاح في حقه
عبادة مطلقة بخلافه في حقنا فانه مباح والعبادة عارضة له كما مر وتفضيل نسائه على سائر النساء
وقواهن وعقابهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين اكراماً فقط كهو في الابوة للرجال والنساء
وتحريم سواهن الامن وراء حجاب وأفضل نساء العالم مريم ابنة عمران ثم فاطمة ابنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضائلها على ابنتها فن حيث الامومة ثم عائشة وهو خاتم
النبيين وسيد ولد آدم أجمعين وأول من تنشق الارض عنه وأول من يقرع باب الجنة وأول
شافع وأول مشفع وأمتهم خير الامم معصومة لا تجتمع على ضلالة وصفوفهم كصفوف
الملائكة وشريعتهم متويدة ناضجة غير هالكة ومجزاته باقية وهي القرآن ونصير بالرعب من مسيرة
شهر وجعلته الارض مسجداً وترابهم اطهور وأحداث له الغنائم ولم يورث وتركته صدقة على
المسلمين وأكرم بالشفاعات الخمس وخص بالعظمى ودخول خلق من أمة الجنة بغير حساب
وأرسل الى الانس والجن والملائكة وهو أكثر الانبياء اتباعاً وكان لا يتم قلبه ويرى من خلقه
وتطوعه قاعداً كهو قائماً ولا تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته
ونداؤه من وراء الحجاب وبابه والتسكنى بكنيته مطلقاً على المذهب وتجب اجابته في الصلاة
ولا تبطل بها ولو فعلاً كثيراً وكان يترك ويستثنى بيوله ودمه ومن زنى بحضرتة أو استخف به
كفراً وأولاد بناته ينسبون اليه وتحلل له الهدية مطلقاً وأعطى جوامع الحكم وكان يؤخذ
من الدنيا عند الوحي مع بقاء التكليف ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الانعام ولا
الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعمل به في الاحكام لعدم ضبط النائم ولأن كل الارض
لحوم الانبياء والكذب عليه عدا كبيرة ربيع الماء الظهور من بين أصابعه وصلى بالملائكة
ليلة الاسراء وكان أبيض الابط ولا يجوز عليه الخطأ ويأمنه السلام الناس بعد موته ويشهد
لجميع الانبياء بالاداء يوم القيامة وكان اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه
ظهار ولا يلا ولا يتصور منه لمان ولا يقع عليه الذباب ولا يمتص دمه البعوض وكل موضع
صلى فيه وضبط موقفه امتنع الاجتماع فيه عينة وبسرة وجوب الصلاة عليه في التشهد

بخلاف الانعام أي لا أعضاء الظاهرة فقط (قوله ويلغه سلام الناس) أي بواسطة الملك حتى يوم الجمعة الا من كان عنه دقيرة
عليه الصلاة والسلام وسائر الانبياء الكرام (قوله ولا يتصور منه لمان) أي يستقبل

يجب أن يكون القبول بالفظ

فأصبح نسخ النقي خلافا
للمعنى التابع لعش
وتعقبه الرشدي بما علمته

بعقده بالاولى وبالشهود)
 بأن يعقدا أو أحدهما
 لأن اعتبار الولى للمحافظة
 على الكفاة وهو فوق
 الا كفاة واعتبار الشهود
 لأن من الجور وهو مأمون
 منه والمرأة لو جحدت
 لا يلتفت اليها بل قال العراقي
 شارح المذهب تكفر
 بتكذيبه (و) بعقده (بلا
 مهر) حالا وما لا وهو
 يعقق الهبة (و) بعقده (بلا
 اذن من المنكوحة ووليها)
 لأنه أولى بالمؤمنين من
 أنفسهم (و) بعقده (وحدته)
 لنفسه وانغیره فيتولى
 الطرفين فتعبر يرى بذلك
 عدم من قوله ومباشرة
 الخروج لنفسه (و) بعقده
 (في الاجرام) لنفسه تطير
 الصحيحين عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نكح ميمونة وهو محرم الكن
 أكثر الروايات أنه كان
 حلالا كما رواه ابن عباس
 أيضا (ويجعل عتقها
 صداقها) كما أعتق صفية
 وجعل عتقها صداقها
 (ومنعه نكاح أمة) ولو
 مسلمة لأن نكاحها ممتنع

بجوف العنت وهو مصوم وينقدهم محرقة ونكاحه غنى عن المهر حالاً وما لا يكامر (أو) نكاح (كافرة) ولو كانت كابية اسقاط

اسقاط هذه الغاية أيضا لان غير الكفاية لا خصوصية له بها او ايضا فيها تكرار مع الغاية السابقة لان الكفاية شاملة للحرمة والامة وقد تقدم ذكر الامة تحت الغاية الاولى في عموم الكافرة الا ان يجاب أيضا بظهور ما من جعل الواو للرجال (قوله لان انكره صعبته) أي شأنه اذ ذلك (قوله الامن كان معي في الجنة) أي والجنة حرام على الكفار وفي الاستدلال بهذا بحث لانه لا يقتضي المنع لاحتمال أن نسلم فتكون معه في الجنة وقد يقال ان أحكام الشرع مبينة على الظاهر والكافرة من أهل النار ظاهر واسلامها مجرد احتمال لا يعول عليه في تزويجها مخالفة في الظاهر لسؤاله المذکور ورفض لما أعطاه الله له ظاهرا (قوله على الاصح) هو المعتقد وقد تسرى صلى الله عليه وسلم برجمانه وكانت يهودية من سبي بني قريظة ثم أسلمت كافي المواهب واماؤه صلى الله عليه وسلم الموطوءات له يحرم من على غيره وان لم يكن أمهات المؤمنين كما يصرح به قوله وأزواجه أمهاتهم ولم يقل اماؤه ولذا جاز كونهن كافرات لان الوطء بالملك لا يقتضي كونهن أمهات المؤمنات بخلاف الوطء بالنكاح وبذلك يجاب عما يقال انه لا يضع ماء في رحم كافرة وحاصل الجواب انه انما امتنع في النكاح لما يلزم عليه من كون الزوجة الكافرة أم المؤمنين وأيضا فالقصد بالنكاح اصاله التوافق احتياط له (قوله ويحل تزويجه) أي وكذا بقية الانبياء ما عدا عيسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وكان الاولى تقديم هذا على المنع قال قل الا أن يقال آخره لاجل أن يتميز الحل بمعنى الحكمة عن الحل بمعنى الاباحية اه وفيه نظر لان ما تقدم مع كونه صحيحا يباح أيضا (قوله أكثر من أربع) وكانت الزيادة على تسع حرم بقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن الآية لكان لم يقع منه تزويج بعد النهي عن الزيادة عليها (قوله وقدمات عن تسع) وعقد على خمس عشرة ودخل بثلاث عشرة واجتمع في عصمته احدى عشرة وطاق ثنتين والتسع اللاتي توفى عنهن سودة بنت زمعة وعائشة وحفصة وأم سارة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجه اياهن رضي الله عنهن ونظم ذلك بعضهم بقوله

توفي رسول الله عن تسع نسوة * اليهن تعزى المسكرات وتنسب
فعايشة ميمونة وصفية * وحفصة تنلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة * ثلاث وست ذكرهن من ههذب

واختلف في رجمانه هل كانت زوجة أم سريّة وهل ماتت قبله أو بعده والصحيح ما تقدم أنها سريّة (قوله وتزوجه) أي صيرورة المرأة زوجة له فهو مطوف على حل فان عطف على تزوجه فالمراد بالتزويج هنا حل الوطء اه قل (قوله كافي قصة زينب) أي كابدل عليه ما في قصتها وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أبصرها بعدما أنكحه الله اياها فوقع في نفسه فقال سبحانه مقلب القلوب وههت زينب بالتسبيحة فذكر ذلك لزيد فقطن لذلك ووقع في نفسه كراهة صحتها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أريد أن أفارق صاحبتي فقال مالك أرايت من اني فقال لا والله ما رأيت منها الا خيرا واسكنهم الشرفها تسكبر على فقال أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها فلا تطعها ضارارا وتعلم لابتكبرها اه عن وقرر شيخنا الحنفى ان هذا

لانهم انكره صعبته وفي الخبر
سالت ربي أن لا أزواج الا
من كان معي في الجنة
فأعطاني رواه الحاكم
وصححه اسناده وخرج
بالنكاح التيسري فله أن
يتيسر بكفاية على الاصح
في الرخصة وأصلها (ويحل
تزوجها أكثر من أربع)
الى غير نهاية لانه مأمون
من الجور وقدمات عن تسع
كما هو مشهور (وتزوجه
بتزويج الله) من غير تعلق
بعقد كافي قصة زينب
بنت جحش

(قوله أبصرها بعدما أنكحه
الله اياها) تأمله مع قوله
آخر ابعده اعلام الله الخ

مفارقة طلب الدنيا والمقام معه طالبا لا آخر لقوله تعالى يا أيها النبي قل لا أفواجدك إلا بيني وبين الله لا يكون مكرها لها أن على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر والاصح أنه لا يحرم عليه طلاقهن إذا اخترته وأنه لو اختارت واحدة ممن فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى فتعالى من أمتهم كن وأمره بكن وأنه لا يشترط في جوابين فور لما في خبر الصحبة من أنه صلى الله عليه وسلم لما نزلت آية التخيير بدأ بهائشة وقال اني اذا كررك أمرا فلا تدريني بالجواب حتى تسأمرى أبويك (وتحريم نكاحهن) أي زواجه (بعده)

(٣) قوله ابن خلد الذي في المواهب والسيرة الحلبية والكمال لابن الأثير عتيق ابن عابد أو عائد أم قاله نصر الهوري

(قوله فلما طلقها الخ) فيه حكاية لما يقوله قوله فيها من أبصرها الخ فتأمل (قوله والوجه جواز تزوجه لها بعد فراقها) أي حيث اتفقت كراهته صلى الله عليه وسلم (قوله بتحريم

لا يلحق به صلى الله عليه وسلم فالمناسب عدم ذكره بل المناسب أن يقال لما زوجها الله تعالى له أخفى في نفسه ذلك مخافة أن يقال أنه تزوج زوجته من تبناه فالذي أخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه وعوقب على إخفائه هو إعلام الله له بأنه سيتردها بعد طلاقها وأيسر الذي أخفاه هو ما وقع في قلبه من ميله إليها ويمكن أن يكون قول عن فوقعت الخ أي بعد إعلام الله له بأنه سيتردها وهذا لا محذور فيه فلا وجه للتشنيع عليه (قوله امرأة زيد) أي الذي كان عبد الله صلى الله عليه وسلم أعتقه وتبناه لكونه كان جائزا إذ ذاك ولما تزوجها صلى الله عليه وسلم عاب عليه المنافقون بذلك فقالوا ان محمدا ينهاها أن تزوج بجلال أبياتها وهو يفعله فانزل الله تعالى ما كان محمدا أبأ أحد من رجالكم أن يلام بان المنع انما هو في ولد النسب أو الرضاع على ما مر (قوله فلما قضى زيد الخ) لم يذكر الله تعالى أحدا من الصحابة باسمه الا هو وكفى به فخارا وقوله وطرا أي حاجة وهو كناية عن الطلاق مثل لا حاجة لي فيك أي فلما طلقها وانقضت عدتها زوجها كما وقري زوجها وكذا والمعنى أنه أمر بتردها من وجهها زوجة بلا واسطة عقد ويؤيده أنها كانت تقول لسا نرثنا صلى الله عليه وسلم ان الله نولي نكاحي واتن زوجكن أو اياؤكن وكان زيد الرسول بينهما ما وفي ذلك دليل على الابتلاء وقوة الايمان واسم أمها أمية بنت عبد المطالب فهي بنت عمته صلى الله عليه وسلم وأول زوجته صلى الله عليه وسلم خديجة وهي أول من آمن به من النساء وجميع أولاده منها ماء عبد البراهيم فن مارية القبطية تزوجها بعد أبيها لكان قد أولدها ذلك حين ثم عقد عليه عتيق بن خالد (٣) الخزومي فأولدها بنتا تسمى هند ثم تزوجها صلى الله عليه وسلم ولم ينكح قبلا ولا علم حتى ماتت سنة عشر من النبوة (قوله وأمره) عطف على حل والامر للوجوب وقوله فيه أي في نفسه صلى الله عليه وسلم وقوله والمقام بضم الميم مصدر بمعنى الإقامة (قوله قل) أي وجوبها وسبب ذلك أنهم طلبوا منه صلى الله عليه وسلم حليا لا يقدروا عليه فقال الله تعالى له قل لهن ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فهالين أمتهم كن متمعة الطلاق وأمره بكن بالطلاق سراحي لا أي من غير ضرار وبدعة والواو لا تقتضي ترتيبا والافه ومقدم على دفع المتعة وان كنتم تردن الله أي المقام عند رسوله والاجر العظيم الجنة وكان الخطاب لتسع من النساء فاخترن المقام معه فنزل فيه قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعدن نسخ بهم ما صار ليكون له المنفعة بترك الزوج عليهن (قوله على ما آثره) أي اختياره (قوله والاصح) مسلط على ثلاثة أشياء وهو معقد فيها (قوله اذا اخترته) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي اخترن المقام معه وقوله لم يحصل الفراق بالاختيار أي بل بالطلاق لكن يجب عليه طلاقها كما يأتي وعبارة مر فلما اخترته واحدة لم يحرم طلاقها أو كرهته توقفت الفرقة على الطلاق وقولها اخترت نفسي ليس طلاقا في أوجه الوجهين والوجه جواز تزوجه لها بعد فراقها حيث كان الطلاق رجعيًا أو باتنا بدوق الثلاث بخلاف ما اذا كان باتنا بالثلاث فلا يحل له تزوجه أبدا لعدم صحة التحليل بتحريم نكاح موطأته على أتمه كما يأتي واذا طلق وأطلق وقع الطلاق رجعيًا كغيره اه بزيادة (قوله بدأ بهائشة الخ) فذات بعدا وفي مثل هذا تسأمرى أبوي اخترت الله ورسوله وقوله أمرا مفعول به لذا كر وقوله تسأمرى أي تسأمرى (قوله وتحريم نكاحهن) أي على أتمه

وان لم يدخل بين قال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله الا به و قال ٢٤٩ وأزواجه أمهاتهم ثم ان اختارت الخيرة

فراقه ففارقها فالاظهار في
الشرح الصغير القطع بالحل
والاظهار في التخصيص وحزم
به الامام وغيره وحكموا فيه
الاتفاق وأما ماؤه فان لم
يطأه لم يهر من على غيره
والاحرم من وخص في النكاح
أبضا باث - يا منها - ريم
امساكه من تكرهه - في
نكاحه وايجاب طلاق
مرغوبته على زوجها
وايجاب جواب مخطوبته
وتحريم خطبة غيره بمجرد
خطبة - (ولا يصح نكاح
غيره) أي غير النبي صلى الله
عليه وسلم (بشرى الولى
أو نائبه طرفي العقد) كما
في البيع وتلبيح لانكاح
الابولى وشاهدى عدل
(الافيهما اذا زوج بنت ابنه
ابن ابنه) الا خرفه وجب
المزوج ويقبل لقوة ولايته
(وبشرط رضا المرأة بالنكاح)
لان الحق لها

(قوله والحمد لله) قيل انظر
ماذا تقول في طهارة فانه من
المشهرين أيضا نذر ولكن
بعد ما قاله السيوطى لا يقال
هذا تأمل (قوله أو الكتابة)
قال مع قد يقال عدم الصحة
عدم لفظ النكاح أو
التزوج المشترط في النكاح
اه أى فلا حاجة في تعليل
عدم الصحة لهذه العلة وهي كونه لا ينفق بالكتابة

ومنه سائر الانبياء بالنسبة لآلهم وأما بالنسبة لآل نبياء بعضهم مع بعض فالظاهر جواز ما عدا
نبيينا صلى الله عليه وسلم لان جميع الانبياء من أمته (قوله وان لم يدخل بين) معقد لان
بالعقد صرح من أمهات المؤمنين وتقدم عن ترتيب الافضل من النساء ونظم ذلك ع
في قوله فضلى النساء بنت عمران وفاطمة خديجة ثم من قد برأ الله
فهو لا الاربع افضل النساء مطلقا ونسأه صلى الله عليه وسلم افضل النساء بعده ولا مطلقا
(قوله ان تؤذوا رسول الله) أى تفعلوا ما يكرهه وسبب نزولها قول طهارة لئن قبض رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانكم كن عائشة فاخبر الله تعالى ان ذلك محرم وقيل ان الذى قال ذلك
عبد الرحمن بن عوف قال السيوطى مكنت ثلاثين سنة متفكرا فيما ورد عن عبد الرحمن بن
عوف وهو من العشرة المبشرين بالجنة انه قال ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت
بعائشة واستبعدت ذلك منه حتى ظفرت به بذلك بانه غيره شاركه في الاسم والنسب والحمد لله اه
(قوله ثم ان اختارت الخ) مرجوح والمعقد خلافه لما مر من ان بن بالعقد صرح من أمهات
المؤمنين وقوله والافيهما معنى للتخصيص مردود بان له معنى وهو قطع سلطنة الزوج عنهما بالمفارقة
(قوله وأما ماؤه الخ) ما قاله فيمن معقد وقوله لم يهر من على غيره أى سواء في حياته أو بعده
موته وكذا قوله والاحرم من (قوله تحريم امساكه الخ) ما قاله فيمن معقد وانما حرمان امساكه
من ذكرت لما رواه البخارى انه صلى الله عليه وسلم لم قال لزوجته القائلة له أعوذ بالله منك قد
استعذت بعاذيقع ايم أى عظيم وهو الله تعالى الحق بكسر الهـ مزنة وفتح الحاء وأخطأ من
عكس بأهلك وهذا كناية في الطلاق فهي احدى الزوجتين اللتين طلقهما صلى الله عليه وسلم
روى ان نساء صلى الله عليه وسلم لم اقنها أن تقول له ذلك وقان اهما انه كلام يعجبه (قوله في
نكاحه) متعلق بامساكه (قوله على زوجها) ومثل ذلك ما لو كانت مرغوبة أمة قد وجب
على سيدها عتقها فيه قدم السيد عليها صلى الله عليه وسلم على اعتاقها على الاقرب لانه أولى
بالمؤمنين من أنفسهم وقياسا على الزوجة وعلى ايجاب بذل الطعام له صلى الله عليه وسلم (قوله
وايجاب جواب مخطوبته) أى منها ومن ولبها الا بعد زفيتها وقوله بمجرد خطبة أى بان لم يوجد
جواب أو وجد بغير الصريح والافيهما وكغيره والحرمة على العالم قاله قل (قوله كما في البيع)
أى فانه لا بد أن يكون القابل فيه غير الموجب (قوله لانكاح الابولى) أى لا يصح نكاح الزوج
الامع ولى فأفاد ان العقد لا يوجد من واحد يتولى الطرفين (قوله الا فيهما اذا زوج) أى الجدة
وكان الاب ميتا أو ساقط الولاية وخرج بالجد غيره حتى وكيله فانه لا يتولى الطرفين
على العقد بخلاف وكيله أو وكيله وهو حتى الحاكم في تزويج مجنون مجنونة والسيد
في رقبته فليس لهما تولى الطرفين (قوله بنت ابنه) أى اذا كانت مجنونة بان كانت بكرا
أو مجنونة بخلاف الثيب العاقلة (قوله فيوجب الخ) أى بان يقول زوجت بنت ابني
ابن ابني وقيل له بواو وبدونها على المعتمد وأظهر في قوله المزوج أى الجسد لانه
لو أضره اتوههم عودا لضمير الى ابن ابنه (قوله رضا المرأة) أى اذ تم ابه - د البلوغ صريحان
الناطقة وبالإشارة أو الكتابة من غيرها ولا يكتفى قولها ان رضى أبى مثلا فقد رضى والمراد
بالمرأة الثيب مطلقا واليكرا العاقلة المزوج لهما غير الاب والجد دليل الاستثناء بما تقر به علم أنه

(الاف تزويج الاب والجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها (و) (الاف تزويج السيد أمته) فلا يشترط رضاها لانه يملك
بعضهما تلك اجبارها (و) يشترط ٢٥٠ (رضا الزوج به) أي بالنكاح كإعلم من اشتراط القبول (الاف ابن صغير) ليكمل شقة الاب

والجد (ليس مجنوناً ولا
مجبوراً) فان كان كذلك فلا
يزوج قبل البلوغ لانه
لا يحتاج اليه في الحال وبعد
البلوغ لا يدري كيف يكون
الامر بخلاف العاقل فان
الظاهر حاجته اليه بعد
البلوغ

لا يزوج صغيرة عاقلة ثيباً الا اذا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن
ولا اذن للصغيرة وعلم أيضاً رد ما ذكره قل حيث قال قوله رضا المرأة بالانظر من الثيب ويكفي
السكوت من البكر اه ووجه رد ما ذهب اليه يقتضي اشتراط رضا البكر وليس كذلك كما سيأتي
فان أراد البكر والنزوح لها غير الاب والجد فلا يكفي سكوتها كما مر (قوله أو الجد) أي عند فقد
الاب وقوله البكر أي ولو بالغة وقوله أو المجنونة أي ولو صغيرة ثيباً ولا يمتري في تزويجها الحاجة
اليه بخلاف المجنون لان النكاح يفيد هاهنا المهر والنفقة ويغرم المجنون وبه اقرار ذلك امتناع
تزويج الثيب الصغيرة العاقلة بان لا بلوغ غاية متفرقة فيمكن انتظامها الاذن بخلاف العاقلة ثم
بعد الاب والجد لا سلطان لغيره تزويج المجنونة بشرط البكر والحاجة للنكاح يظهر ورديتها
ففيه أو بتوقع شفائها بالوطء فلا يزوجها للمصلحة لان تزويجها يقع حينئذ اجباراً وليس هو
لغير الاب والجد ولا يزوج الصغيرة لا تنفاه حاجتها وقدم الاقرب لانه يلي مالها (قوله فلا يشترط
رضاها) أي بل يزوجان بطريق الاجبار لكن بشرط سبعة مائة أربعة اعمدة العقد يكون
الزوج كفو أو كونه موثقاً بحال الصداق فاضلاً عن دينه ولو كان يساره بما يتجمل من وظيفة
أو جامكية أو ربيع وقف تجمل على الناظر أو طين فلاحه أو دواب أو كتب فقيه أو ملبوس فان
لم يكن عنده شيء ودفعه عنه وكيله كفي بشرط أن يهبه له على المعتمد وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين
الولي بأن لا يخطي على أهل محلاتها وعدم عداوة بينهما وبين الزوج مطلقاً وثلاثة بلوا إذا اقدم
على العقد أن يكون بهر المثل حالاً من نقد البلد فان عدم واحد منها انعقد بهر المثل حالاً من
نقد البلد مع حرمة الاقدام عليه نعم لا يشترط الاخيرة ان فيمن يعتاد التأجيل وغير نقد البلد
ومحل اشتراط ما ذكر ان لم يوجبه من اذن فان وجد لم يشترط شيء منها وسكوت البكر بعد
استئذانها كالاذن وان لم تعلم الزوج حيث لم توجد قرينة ظاهرة تدل على المنع كصباح أو ضرب
خدها بالنسيئة للتزويج ولو اغمى كفه وان ظنقه كفو والقدرة المهر وكونه من غير نقد البلد
فان سكوتها ليس كافياً في ذلك أما اذا لم تستأذن وانما تزوج بحضورها فلا يكفي سكوتها هكذا
قاله مر وابن حجر وقرر شيخنا عطية ونقل عن الشيخ السجيني أيضاً أنه لا بد من الاذن الصريح
في انتفاء شروط الاجبار السبعة ولا يكفي في ذلك سكوتها سواء كان المزوج الجبراً أو غيره فان لم
تأذن صريحاً بطل عقد النكاح عند انتفاء شرط من شروط العدة وعقد الصداق عند انتفاء
شرط من شروط جواز الاقدام فتخلص ان اشتراط الشروط المذكورة محله ما اذا لم تستأذن
اصلاً أو استؤذنت فقالت بعد الاستئذان لا تزوجه أو اطمت على وجهها من لا وعبارة المنهج
وشرحه ولا بوان علات تزويج بكر بلا اذن منها بشرطه وسن له استئذانها مكافئة أي بالغة عاقلة
طبيعية لها طرها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها لها استئذانها وسكوتها بعده اذن اه باختصار
(قوله السيد) أي ولو فاسقاً ومكاتباً لانه يزوج بالملك لا بالولاية (قوله رضا الزوج) وان لم
يعقد بنفسه وقوله كإعلم الخ وانما أعيد لأجل الاستثناء (قوله فلا يشترط الخ) دفع به هذا
ما يقتضيه الاستثناء حينئذ ان عدم اشتراط الرضا لازم اعم صحة التزويج فمكانه قال الافي
ابن صغير فلا يشترط رضا اعم صحة تزويجه لكنه غير بالمرور الماصر (قوله بخلاف العاقل)
أي الصغير العاقل غير المصوح أما الصغير المصوح فلا يزوج ولو واحدة كافي مر (قوله

(قوله رد ما ذكره قل)
يمكن حمل ما قاله قل على
حالة فقد شرط من شروط
الاجبار الا تية مع كون
المزوج الاب أو الجد وجرى
على ما قاله مر ورجح من
الاكتفاء بالسكوت على
ما يأتي (قوله رد ما ذكره قل)
قال شيخنا الفضالي مراد
قل العاقلة وسكوتها كاف
ولو غير اب وجد وما قاله
المحشي سبق فلم حرره وعموم
قول المنهج وسكوتها بعده
اذن بشرط اليه وكتب عليه
شيخ شيخنا المذكور انه
راجع للواجب والمنسوب
اه (قوله انعقد بهر المثل)
فيه نظر اذا كان غير نقد
البلد أكثر منه له يقال في
فقدان شرط العدة كالم
عقد لمن مهرها مائة
بماتين حاليتين وهو قادر
على مائة فقط سرر (قوله
لا تزوجه أو اطمت) أي
أو سكنت على ما نقله المحشي

الا

عن الشيخ عطية والسجيني اه (قوله ومكاناً) أي باذن بعده (قوله دفع به هذا ما يقتضيه الاستثناء)
ليس بالسمع التي بأيدها هذا التفرع فلعلى نهيته كذلك

(ولا ينقد) النكاح (الابلغظ التزويج أو الانكاح) لان القرآن ورثهما ٢٥٦ فلا ينقد بغيره مانع بتعديهما

بالهبة وان أحسن العاقد العربية اعتبارا بالمعنى

• (فصل في بيان الاولياء) •

(ولي النكاح الاقرب من العصبان) لقوة ولايته قبة قدم من العصبان النسبية الاب ثم الجد ابو الاب وان عـ الان لكل منهما ولادة وعصوبة فقدم على من ليس له الا عصوبة ثم أخ لابوين ثم أخ لاب ثم ابن الاخ لابوين ثم ابن الاخ لاب ثم عم ثم ابن العم كذلك كما في الارث (الا الابن) فلا يزوج (بالبنوة) لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يندفع العار عنه ويزوج بغيرها كان كان ابن ابن عم أو معتقا أو قاضيا ولا تضره البنوة لانها غير مقتضية لامانة

(قوله والا فلا) أي بان لم ينفهما كل أحد أو فهمها القطن فلا أي فلا يصح به العقد اما الاولى فظاهر وأما الثانية فلان اشارته حينئذ كتابة والنكاح لا ينفقدها فالخاص له حينئذ أن يوكل في القبول لان الوكالة لا يشترط فيها الصريح فان تعذر التوكيل جاز له أن ينفقده بنفسه الاشارة للضرورة ومثلهما حينئذ الكتابة اهـ ج و م ر

الابلغظ التزويج أو الانكاح) أي بما اشتق منهما لان المصدر كتابة وهو لا ينقد بهما في حق الموجب أما المقابل فيصـ كفي أن يجيب بالمصدر كقوله نكاحها أو تزويجها أو بالمشتقات كتزويجها أو نكحها ولا يقدم دال عليها من نحو اسم أو ضمير أو اسم إشارة (قوله بالهبة) وهي ماعدا العربية من سائر اللغات ويشترط أن يأتي بما بعده أهل تلك اللغة صريحا وأن يعرفها العاقدان والشاهدان فان فهمها ثقة وأخبرهم عنها بعد الاثبات لم يكف أو قبله كفي وينقد بإشارة أخوس ان فهمها كل أحد والا فلا بكتابة في الصيغة كالمثلث بنى فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع اذ لا بد فيه من النية والشهود ركن في النكاح ولا اطلاع لهم عليها ومن الكتابة ما لو قال زوجك الله فلا ينقد بذلك على المعقد ومنها أيضا الكتابة بالوقفية والموعدة وخروج بالكتابة في الصيغة الكتابة في المعقود عليه كالمثلث بنى زوجتك أحداهن أو بنى فاطمة ونو بامعينة ولو غير المسماة فانه يصح ويفرق بأن الصيغة هي المحللة فاحتسب لها أكثر وكذا الكتابة في الزوج بان قال زوج بفتح بنى ونو بامعينة

• (فصل في بيان الاولياء) •

أي أعيانهم وصفاتهم ومراتبهم وأسباب الولاية أربعة الابوة وان علت فعصوبة النسب فالولاء فالسلامة (قوله ولي النكاح) أي الذي يباشر التزويج بالفعل هو الاقرب فهو مقدم من حيث المباشرة وان كانت الولاية ثابتة لادبهم فاندفع ما أورده قل هنا (قوله لان لكل منهم ما الخ) وانما قدم الاب لانه أشقهم ولان سائر العصبان يدلون به وقوله على من ليس له العصوبة أي وهم الخواشي وقوله ثم أخ لابوين أي لادلائهم ما وقوله ثم أخ لاب أي لادلائه بالاب فهو أقرب من ابن الاخ وخروج بالاخ للاب الاخ للام فلا يدخل له في الولاية وكذا ابنه وقوله ثم ابن الاخ لابوين قدم على ابن ابن الاخ الشقيق لانه أقرب منه وكذا يقدم ابن العم للاب على ابن ابن العم الشقيق لما ذكر ولو كان هناك ابنا عم أحدهما لابوين والاخر لاب لكنه أخوها لامها فهو أولى لادلائه بالجد والام والاول انما يدل بالجد والجدة وكذا لو كان أحدهما معتقا فقدم لا خالا بل هما سواء ولو كان أحدهما ابنا والاخر أخا لام قدم الابن (قوله ثم ابن الاخ لاب) أي لانه أقرب من العم وقوله كذلك راجع لأم وابنه وقوله كما في الارث راجع لقوله ثم أخ الخ وليس راجع للمسا قبله أيضا لان الجد يقدم على الاخ هنا لأن براد كما في الارث في الجملة (قوله فلا يزوج بالبنوة) خيالا فالمرنى كالأمعة الثلاثة قاله م ر والباء في قوله بالبنوة للتعدية متعلقة بيزوج الذي قدره الشارح وأشار به الى انه ليست للنسبية لماسيا في له من ان البنوة غير مقتضية (قوله لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب) اذ انتساب بالاب والام انتسابه لايه ولذا لا يزوج الاخ للام وقوله فلا يندفع العار أي لا يعتق بدفعه عنه أي النسب فرجما زوجهما من غير كف (قوله كان ابن ابن عم) أي فاذا وجد معه سبب آخر يقتضي الولاية لم تمنعه (قوله أو قاضيا) أو محكما فاذا حكمت ابنها جاز له ان يزوجهما وكذا الوكالة الولي الخاص (قوله لانها غير مقتضية) أي ليست من أسباب الولاية لامانة منها الا يضرب اجتماعها مع سبب آخر ويقدم عليه لانه اذا اجتمع مقتض غير مقتض قدم المقتضى وقوله لامانة أي لانهم لو كانت مانعة لتقدمت على ذلك السبب فأبطلته لان المانع يغلب على المقتضى ولا تقدمت في باب العاقد

(ثم) بعد العصبية النسبية
(المعتق ثم عصبته) ثم
معتق المعتق ثم عصبته
يحق الولاء كما في الارث
(ويزوج عتيقة المرأة
في حياتها ووليها) لانه لما
اتت ولادة المرأة للنكاح
استتبع الولاءة عليها
الولاية على عتيقها فيزوجها
أبو المعتقة ثم جدها على
ترتيب الاولياء ولا يزوجه
ابن المعتقة ويعتبر في
تزويجها رضاها ولا يعتبر
اذن المعتقة اذ لا ولاية لها
واسمعتني من طرد ذلك
مالو كانت المعتقة ووليها
كافرين والعتيقة مساة
فلا يزوجهما لاختلافهما
دينا ومن عكسه مالو كانت
المعتقة مساة ووليها
والعتيقة كافرين فيزوجها
لاتحادهما ديناً (و) يزوج
عتيقتها (بعد موتها من له
الولاء) من عصباتها فيقدم
ابنها على أبيها (ثم) بعد
عصبية معتق المعتق
(السلطان) لانه ولي من
لا ولي له كما رواه الترمذي
وحسنه والحاكم وصححه
على شرط الشيخين

(قوله اي بل يزوجهما الحاكم)
في العباب وعتيقة الكافر
ان كانت مساة زوجها
اقارب المسلمون او كافرة
من له ولاؤها

على بنوة الم لانهم مدوها فيه مانعاً فغلبت على المقتضى فاذا قتلت المرأة خطأ وشبهه علم بعقل
منها ابنها وان كان ابن ابن عمها (قوله المعتق) أي الذكرو لو شاركته أثنى وكذا ما بعده اه قل
(قوله ثم عصبته) أي الحديث الولاء لجهة كل جهة النسب ولان المعتق أخرجهما من الرق الى الحرية
فأشبهه الاب في اخراجها الى الوجود اه خط (قوله بحق الولاء) أي بسبب استحقاق الولاء
أي العصبية (قوله كما في الارث) أي كما يقدم الاقرب في الارث يقدم الاقرب في الولاء فيقدم
بعد عصبية المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهما كذا ثم أخو المعتق وابن أخيه يقدمان هذا
على جده وهما كذا الم يقدم هنا على أبي الجد وابن المرأة لا يزوجهما بالبنوة وابن المعتق يزوج
ويقدم على أبي المعتق ولو تزوج عتيق بحرة الاصل فانت بينت زوجها موالى أبيها على المعقد
خلاف الم قال لا يزوجهما الا الحاكم اه أقاده مر (قوله ويزوج عتيقة المرأة) أي بعد فقد
والى العتيقة من النسب اه مر (قوله وليها) أي المرأة وقوله لانه أي الشأن (قوله استتبع)
من التبعية أي طلبت أن يتبعها وفي نسخة استعقت من العقب أي طلبت أن يعقبها فالمعتق
واحد (قوله ولا يزوجهما ابن المعتقة) أي بقيد السابق أعني بالبنوة كما هو اما بالولاية العامة
أو بنوة الم فيزوجها (قوله رضاها) أي العتيقة ويكفي السكوت من البكر (قوله ولا يعتبر
اذن المعتقة) بل وان منعت ~~ال~~ من استئذانها (قوله اذ لا ولاية لها) أي ولا اجبار
فلا فائدة له وأمة المرأة كعتيقتها فيما ذكره لكن يشترط اذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكراً
اذ لا نسبي ولانها وان لم يكن لها ولاية ولا اجبار لها مال فاعتبر اذنها فان كانت صغيرة
ثبنا امتنع على الاب تزويج أمها الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبار أمة البكر البالغ اه
مر وبه يندفع تردد المحسني في اجبار أمة البكر البالغ (قوله من طرد ذلك) أي كلام المقتن أي
من منطوقه وهو كل من يزوج المعتقة يزوج العتيقة ويعبر عنها بالالتزام في الثبوت والعكس
هو المفهوم وهو من لا يزوج المعتقة لا يزوج العتيقة ويعبر عنها بالالتزام في الاتقاء (قوله
فلا يزوجهما) أي بل يزوجهما الحاكم كما هو ظاهر اه عن (قوله مالو كانت الخ) وعكس هذه
وهو مالو كانت العتيقة ووليها مسلمين والمعتقة كافرة مثلها لان المضر اختلاف دين الولي
والعتيقة (قوله ووليها والعتيقة كافرين) فيه مسامحة لان الكافر ليس ولياً للمسلمة الا ان
يقال مراده بالولي مطلق القريب أو المراد وليها بالولاء المانع (قوله لاتحادهما ديناً) أي والمعتبر
في التزويج اتحاد دين الولي والعتيقة وان اختلف دين المعتق كما مر (قوله بعد موتها) أي المرأة
(قوله من له الولاء) أي على العتيقة (قوله فيقدم الخ) هذا هو محل الفرق بين حالة الموت
والحياة وقوله ابنها أي الميعة وان سئل وقوله على أبيها أي ثم بعد الاب يقدم بقراب عصبية
الولاء فان أعتقها اثنان اعتبر رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا
ويزوجهما من أحدهما الا ائتم مع السلطان فان ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهما
من كل واحد أو أحدهما كفي موافقة أحد عصبية الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر
استقل بتزويجها وعتيقة الخنثى المشكل يزوجهما باذنه وجوباً من يزوجه بفرض أو نكاحه ليكون
وكيلاً أو ولياً والمبعض يزوجهما مالاً بعضهم مع قريبها والافع معتق بعضها والافع السلطان
ويزوج الحاكم أمة كافر أسلت باذنه وكذا الموقوفة امكن باذن الموقوف عاينهم ان انحصروا

والاقتضاء الناظر اذا اقتضت المصلحة تزويجها أما العبد فلا يزوج بحال اذا لم يكن له ولى
الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجها ما فيه من
تعلق المهر والنفقة والكسوة بكسائه اهـ مر (قوله العامة) أى محل عقد مبدئى ما بعده
ولو أسقط ذلك كان أولى لأن المراد بالولى من له ولاية عافاً كان أو خاصاً كالقاضي والمتولى
العقد والائتمنة أو هذا النكاح بخصوصه فيزوج من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو بمجازاة
أو أذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزويجها بعد عودها له لا قبل وصولها إليه بل لا يجوز
له أن يكتب بتزويجها فلا يزوج من ليست في محل ولايته ولو لم يكن هو فيها ثم ان أذنت له وهي في
غير محل ولايته ثم تزويجها وهي بمحل ولايته اتجهت صحة وأما لو كانت المرأة بمحل ولايته
والزوج خارجاً بأن وكل فعقد الحماكم مع وكيله فإنه يصح فالعبرة بما أذن الزوج وبما تقرر
علم أن الوأذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته ثم عادت ثم تزويجها صح وتخلل الخروج منها أو منه
غير مبطل للأذن وولاية القاضي تشمل بلادنا حيتهم وقرها وما بينهما من البساتين والمزارع
والبادية وغيرها اهـ أفاده مر بزيادة (قوله واليا كان) كالباشاش وقوله أو قاضياً أى
ولو قاضى ضرورياً ومن قضاة الأرياف كما في قرى مصر فإن فقد الحماكم جاز للزوجين أن يوليا
أمرهما حراً عدلاً ليعقد لهما ما وان لم يكن بمجتمداً ولو مع وجود مجتهد بخلاف ما اذا وجد الحماكم
ولو حاكم ضرورة فإنه لا يجوز له أن يوليا لا مجتهد ولا فرق في ذلك بين الحاضر والسفر نعم
لو كان القاضي يأخذ ذراهم أهما وقع لا يتحمل عادة بالنسبة للزوجين كما في كثير من البلاد في
زماننا هذا جازها ما توبة أمرهما حراً عدلاً مع وجود القاضي فله أن لا يجوز للمرأة أن توكل
مطلقاً (قوله في الولي) أى المزوج بالولاية فخرج المزوج بالملك فلا يشترط فيه حرية ولا عدالة
بدليل صحة تزويج المكاتب بأذن سيده والمبعوض فيما ملكه يهضه الحر (قوله ورشد) تقدم أنه
صلاح الدين والمال وذكره مع العدالة مع أنهم امتلا زمان غالباً لاخراج مخيل النظر بجهلهم
أو مرض أو غفلة ولا دخل المستور فإنه يزوج وان لم يرتق لرتبة العدالة فأخرج بالرشد المبدى
لأن التبذير لا يحرم اذا كان من مال الشخص وفي غير المحرم وبالعبد الفاسق (قوله وعدالة)
المراد به عدم الفسق حالة العقد وان لم توجد ملكة العدالة لأنه لو تاب زوج حالاً وان لم تقبل
نهادته حينئذ اتوقفها على الاستبراء سنة فالشرط في الولي عدم الفسق وفي الشاهدين ما في
الشهادات وعبارة مر ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالاً كما قاله بغوى وهو المعتمد لان
الشرط عدم الفسق لا العدالة بينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة والصبي اذا
بالغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منه ما فسق وان لم تحصل منه ملكة تحمها لهما الآن على
ملازمة التقوى وأصحاب الحرف يلبون كارجح في الروضة القطع به اهـ والمراد بتوبة الولي
في الحال أن يعزم عزماً صريحاً على رد المظالم وعلى قضاء الصلوات مثلاً وان لم يوجد منه رد ولا
قضاء بالفعل بخلاف الشاهد فلا بد أن يعصى بعد توبته سنة كما مر اذا كان فسقه بمجرد وقوعه
كشهادة زور وقذف ايداء واعلم أنه لا بد من وجود عدالة التوبة بقية شروطه في نكاح الكافرة
أيضا بخلاف الولي فيها فإنه يلزم ولو كافر حيث لم يرتكب فسقاً في دينه ثم المرتد لا يلى مطلقاً
لأعلى مسلمة ولا على مرتدة ولا غيرهما لا انقطاع الموالاة بينهما وبين غير ولا يشترط عدالة السيد

والمراد من له الولاية العامة
واليا كان أو قاضياً
(ويشترط) لصحة النكاح
(في الولي حرية وذكورة)
وهي من زيادتي (ورشد)
وعدالة (ولو ظاهره فلا)
ولاية لمن به رفق ولا امرأة
وخفى

(قول الشارح من له الولاية
العامة) أى التي لا تختص
بشخص بل لمن تولى الحكم
ولو قاضياً لا فاندفع ما في
الحاشية
(قول المصنف وعدالة)
ذكرها بعد الرشد لان معناه
صلاح الدين والمال ابتداء
والمال د وأما لو اقتصر
عليه لشغل به تمام الثاني
الفاسق وهو غير عدل فتأمل
وبه يندفع ما في الحاشية

في نكاح الامة (قوله نعم ان زوج الخنثى) أى جعل وإياصح على المعقد كالوجه على شاهد
بمخلاف ما لو تزوج فبان أنثى في المرأة أو رجلا في الزوج فلا يصح وعبارة م ر ولا يخنثى الا ان
بان ذكرا كالولى بمخلاف ما لوعة - مد على خنثى أو له وان بان ع - دم الخلال والفرق ان الشهادة
والولاية مقصودان لغیرهما بخلاف المعقود عليه فاحتفظ له أكثر اه (قوله ابن المسلم)
بكسر اللام المشددة (قوله ولا ينجور عليه بسقه) بأن بلغ غير رشيد فيكون محجورا عليه
ابتداء من الشرع أو بذرب بعد درشه ثم يجر عليه فان لم يجر عليه كان سفيهامه لا فله التزويج
حدث سفيهامه بسقه به وكذا المحجور عليه بالفلس له التزويج كمال نظره (قوله وكذا مختل
النظر) أى الف - مكر وان قل وانما فيه مع أنه تقدم أنه معلوم من الرشد اذ ربما ترتب على
اختلال النظر أى الف - مكر عدم صلاح المال لان علمه من ذلك فيه بعد (قوله أو غيره) كقبيل
أصلى أو عارض أو بلاء قام شغلته عن اختياره الا كفاه اه م ر (قوله ولا يصبي ولا يخنثون) هما
ما خوذان من العدالة كما في م ر حيث قال وع - دالة ومن لازمها الاسلام والتكليف
المدكوران في المحرور ونظم ابن العماد سوابب الولاية في قوله

وعشرة سوابب الولاية * كفو ونسق والصبا لغاية
رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقبل
ذوعته تطيره مبرسم * وأبله لايه - مدى وأبكم

اه وكما ترجع لما في المتن (قوله في زمن جنونه) أى جنون الاقرب ثم لو قل جدا كيوم في سنة
انتظرت الافاقة كالانعام كما يحتمل الاذرى اه م ر أى فاذا تزوج الابعد في هذه الحالة لم يصح بل
تنتظر فاقة الاقرب ايزوج فيها (قوله دون افاقته) أى الخالية من آثار خبل وعبارة م ر ويشتط
بعد افاقته صفاته من آثار خبل يحمل على حدة في الخلق كما أفهمه قوله ومختل النظر اه (قوله
جدا) أى كيوم في سنة (قوله فهي كاعدم) أى من حيث عدم انتظارها قطعاً لا من حيث عدم
صحة احكامه فيها الواقع فانه صحيح فلو تزوج الابعد حيث لم يصح فلا فرق في زمن الافاقة بين ان
يكون طويلاً أو قصيراً من حيث صحة تزويج الاقرب فيه وعدم صحة تزويج الابعد حيث ذواتها
يفترقان من حيث ان الابعد يزوج قطعاً في زمن الجنون اذ قصر زمن الافاقة وعلى الاصح ان
طال زمنها فذكر مسألة قصر نوبة الافاقة لم يفرقتها مسألة طولها فيما ذكر وان كان حكمهما
واحداً خلافاً لما يؤوله ظاهر كلامه من اختلاف حكمهما * والحاصل ان أحوال الجنون
ثلاثة الاولى ان يقل زمن الجنون جدا كيوم في سنة تنتظر افاقته ولا تنقل للابعد الثانية ان
يقطع زمن الافاقة كذلك فيزوج الابعد اتفاقاً الثالثة ان يستويامثلاً فيزوج الابعد على الاصح
(قوله ولا نفاسق) خلافاً لاثمة الثلاثة ويتحقق الفسق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة
ولم تغلب طاعته على معاصيه (قوله للامام الاعظم) أى الفاسق لانه لا يعزل بالفسق بخلاف
من دونه وصرح بعضهم بان مثل الامام القاضي الفاسق الذى اذاع لم مواليه بفسقه لا يعزله
(قوله بالولاية العامة) يؤخذ منه أنه لا يزوج بناته أو بنات ابنه بالاجبار لان الولاية العامة
لا يجبر بها وتقل عن م ر في غير الشرح انه يزوجهن بالاجبار لانه أب أو جد - د جازله التزويج
فيجبرولان ولايته وان كانت عامة الا أنها غير محضة وهذا هو المعقد الذى قررره شيخنا عطية
وشيخنا ابراروى ويؤخذ منه أيضاً انه لو كان له نولى غيره خاص كالاب والجد والاخ وابن الاخ

نعم ان زوج الخنثى فبان
ذكر اصح كما قاله ابن المسلم
ولا ينجور عليه بسقه وكذا
مختل النظر بجرم أو غيره
ولا يصبي ولا يخنثون أطبق
بجنونه أو تقطع كما صحه في
اصل الرخصة تغايب الزمن
الجنون فيزوج الابعد في
زمن جنونه دون افاقته
ولو قصرت نوبة الافاقة
جدا فهي كاعدم كما قاله
الامام ولا نفاسق نعم للامام
الاعظم تزويج بناته وبنات
غيره بالولاية العامة تفصيلاً
لشأنه

قدم عليه في بنائه لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة (قوله فان عضل الخ) هذه أربعة
أحوال تظم الى فقد الولي السابق فتملك خمسة أحوال يزوج فيها السلطان ونظمها بعضهم في
قوله
خمس محرمات تبين حكمها * فيها يرذل الأمر للبحكم
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام
وزيد على ذلك صور نظمها بعضهم مع ما تقدم في قوله

وزوج الحاكم في صورتات * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة فاصر
وكذلك اغماء وحبس مانع * أمة لمجور توارى القاصر
احرامه وتعمير زرع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر
وبقي المجنونة البالغة التي ليس لها مجبر فزادها بعضهم بقوله

تزوج من جنت وليك مجبر * بعد البلوغ فظم ذلك ويادر

وقول المناظم وكذلك اغماء تبين فيه المتولي وهو ضعيف والمعتمد أنه ان كان يمكث ثلاثة أيام
فأقل انتظرت الافاقة منه أو يزيد عليها انتفقت الولاية للأبعد لا لحاقه حينئذ بالجنون والسكر
بالاتفاق في معنى الاغماء فان زادت حاجتها في زمن الاغماء أو السكر لم يزوج السلطان كافي م
وقرره شيخنا ح ف فلا يزوج فيه ما في حال من الاحوال على المعتمد والمراد بعدم الولي عدم
وجوده بالمرء وبنته ما قطع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ولم يفته الى مدة يحكم فيها بموته
وقوله ونكاحه أي تزوجه بمولته فإذا أراد الولي أن يتزوج مولته ولم يكن لها ولي في درجته
زوجه الحاكم وذلك كما لو كان لها ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها فلا يصح أن يتزوجها بنفسه
إذا الإنسان لا يكون عاقد لنفسه على غيره اللهم وكذا لو كان لها ابن عم شقيق وابن عم لاب
وأراد ابن العم الشقيق أن يتزوجها فلا يصح أن يتزوج نفسه من نفسه ولا يصح أن يتزوجها
ابن العم لاب لمحبه به بخلاف ما لو أراد ابن العم لاب أن يتزوجها فانه يتزوجها الشقيق
وبخلاف ما لو كان لها ابناهم متحدان في الدرجة بأن كانا لابين أو لاب فانه يزوج أحدهما
الاخر وقوله وغيبته أي مع عدم انتقطاع خبره فصار مأمور وقوله وحبس مانع أي بأن يمنع من
حبه وصول الناس اليه والاعقد عقد في الحبس وقوله أمة لمجور أي حيث لا أب له ولا جد
والازوجها وقوله اسلام أم الفرع أي انه إذا كان لكافر مستولدة مسلمة تزوجها الحاكم
بأنه (قوله أو سافر الى مرحلتين) عبارة كعبارة المنهاج ولم يضعها مرفا مستقداً أن
شرط الغيبة مرحلتان فأكثرت الزيادة عليهما خلافاً لما في قل هنا ثم لو حذف لفظ الى لكان
أخصر (قوله زوج السلطان) أي لا الأبعد وان طال غيبته وجهل محله وحياته لبقاء أهلية
القائب والاولى ان ياذن للأبعد أو بسنة أذنه خروجاً من الخلاف وانما يزوج السلطان إذا لم
يكن للقائب وكيل خاص ولم يحكم بموته فان كان له وكيل خاص قدم على السلطان على المعتمد
أو حكم بموته تزوج الأبعد اه أقاده م (قوله دون مرحلتين) أي ولو في الواقع حالة العقد
فأذا تبين كونه دون مسافة القصر حينئذ يبينه أو بحلفه لم يصح تزويج السلطان ثم لو قدم
وقال كنت زوجتها لم يقبل الايبنة لان الحاكم هنا ولي والولي الحاضر لو زوج فقد أم آخر غائب

(فان عضل الى أو سافر الى
مرحلتين أو أحرم أو أراد
التزوج بمولته زوج
السلطان) نيابة عنه لبقائه
على الولاية وذلك لان
التزوج حق عليه فاذا تعذر
استيفاء مؤمنه وفاء الحاكم
بخلاف ما لو سافر دون
مرحلتين لقصر مسافته

وقال كنت زوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحماكم وكيل الغائب والوكيل لوباع
 فقدم موكله وقال كنت بعت مثلاً يقبل قوله بيمينه وقوله لقصر مساقته أى فلا يزوج السلطان
 بل يحضر بنفسه أو يوكل نعم لو تذر الوصول اليه لخوف كان كغيبته مرحلتين فيزوج
 السلطان حينئذ ولو عسدم السلطان لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الخلل والعقد نصب قاض
 وتنفيذ أحكامه للضرورة المحيطة لذلك اهـ أفاده مـ (قوله عاقلة) أى ولو سفيهة ومثل العاقلة
 ما لو ظهرت حاجة مجبونة للنكاح اهـ أفاده مـ (قوله من تزويجه) أى الكف بمخلاف
 ما لو دعت الى غير الكف لانه لحق في الكفاة ويؤخذ من التعديل انه لو دعت الى محبوب
 أو عنيين فامتنع الولي كان عاضلاً وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع وكذا لو دعت الى كف فقال
 لا أزوجك الا بمن هو كفأ منه وايس هناك كفايريد التزويج منه اهـ أفاده في شرح المنهج
 (قوله ولا بد من ثبوت العضل الخ) ولا بد أيضاً من خطبة الكف اهـ ومن تعيينه له ولو بالانواع
 بأن خطبها كفاه ودعت الى أحدهم اهـ شرح المنهج (قوله والمرأة والخاطب) أى
 ووكيلاهما اهـ مـ زوجه أو تقام عطف على يمتنع (قوله تعزز) اللام التوقيت بمعنى عند
 أى تقام البيعة عليه عند تعززه عن اقباله لها كم بان كان أمرا يستسكف أن يأتي مجلس
 الثاني أو بمعنى في أى في حال تعززه بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض
 والافاضل فلا معنى للبيعة عند حضوره (قوله فان تكررت ثلاثا) أى ولم تغلب طاعاته على
 معاصيه والا فالولاية للسلطان وان تكررت ألف مرة فانه حقة على الولاية فيزوج السلطان
 نيابة عنه والمراد بالثلاث الثلاث بالنسبة لغرض الحماكم ولو في نكاح واحد ولا يشترط أن
 تكون في ثلاثة أيام كنه كاه الظاهر (قوله صار كبيرة) أى في حكمها أو عبارة مـ رنم ان فسق
 بعضه لتكرره منه مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه زرج الابعاد والافلالان العضل صغيرة
 واقتناء المصنف رحمه الله بانه كبيرة باجتماع المسامين مراده انه مع عدم تلك الغلبة في حكمها
 التصريح هو وغيره بانه صغيرة اهـ والمعتبر طاعاته ومعاصيه في ذلك اليوم عدد ولا يعتد برقود
 الثواب ولا عظم الجرم (قوله وقدم عند اجتماع اولياءه) أى من النسب في درجة أى رتبة
 كاخوة أشقاء أو لاب أو أعمام كذلك وقد أدت لكل منهم بانفراده أو قالت أدت في فـ لان
 فن شامعكم فليزوجني منه امالو أدت لاحدهم فلا يزوج غيره الا بوكالة عنه وأما لو فات
 زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج باولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم
 أو وكيلهم نعم عصبية المعتق كأولياء النسب فكفى أحدهم فان تعدد المعتق اشترط
 واحد من عصبية كل اهـ مـ وهو في شرح المنهج (قوله ان تنازعوا) أى تشاحوا أى
 تشاجروا بان قال كل منهم أما الذي أزوج واتخذ مخاطب فيقرع بينهم حينئذ وجوباً فمن
 خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من
 لا ولي له فعمول على العضل بان قال كل منهم لا أزوج فان عضل بعضهم زوج الباقي باذن جديد
 وخرج بقوله ان تنازعوا ما اذالم يتنازعوا فانه يسـ ن أن يزوجهما أفقهما يباب النكاح لانه
 أعلم بشرائطه فأوردهم لانه أشفق وأحرص على طلب الخط فاسنهم لزيادة خبرته برضا باقهم
 ندباً لجمع الآراء ولا يشقشق بعضهم باستئثار البعض وخرج باتحاد الخاطب ما اذا تعدد قائمها
 انما تزوج من ترضا فان رضيت ما أمر الحماكم بتزويج أصلهم ما فان استقل أحد الاولياء

و انما يحل العضل اذا
 دعت بالغة عاقلة الى كف
 و امتنع الولي من تزويجه
 وان كان استنائه لنقص
 المهر لان المهر يمتنع حقا
 اهـ ولا بد من ثبوت العضل
 عند الحماكم بان يمتنع الولي
 من التزويج بزيادة بعد
 أمر به والمرأة والخاطب
 حاضران أو تقام البيعة عليه
 فتعزز أو توار ومحل تزويج
 السلطان بالعضل اذالم
 يتكرر فان تكررت ثلاثا
 كبيرة يفـ زوجها العاضل
 فيزوج الابعاد تقريرا على
 أن القاسق لا يلى فانه
 الشيطان (وقدم عند اجتماع
 اولياءه في درجة بقرعة)
 ان تنازعوا بان أراد كل
 منهم أن يزوج

(قول الشارح صار كبيرة)
 الحاصل ان فيها قولين
 والمقدار انه يصيرها في حكم
 الكبيرة فتد شيعنا

(قوله وذكورة محقة) أى فى الواقع ونفس الامر لا فى الظاهر كما مر عن م (قوله وهو لا يعرف الموجب الخ) أى ولو وضع كل منهما عند صبغته على أذنه فامسكه ذلك الاعبى حتى رفعه مالعاكم ٢٥٧ وشهد عليهم بالعقد فلا تكن هذه الشهادة لاحتمال ان من وضعه على

أذنه وقبل غير من أوجب له الولي فلم يصح النكاح لعدم توجبه الخ طالبان قبل ولا يصح هذه الشهادة وبهذا فارق مالوا مسلم من أقر بأذنه بشئ وشهد عليه فانما يصح له - دم هذا الاحتمال لان الشهادة قائما هي على مجرد الاقرار فأفاده الرشيدي دافعا به ما أورده سم وعش كما يعلم عراجهم ما (قوله فلا يكنى اخباراثة الخ) محل عدم الاكتفاء بذلك ان كان بعد جريان العقد أو اثناء ما قبله فيمكن كما مر حيث استحضرا عنده المعنى الذى أخبر به قبل أفاده حج (قوله ولاية المتصف بها) الاولى شهادته (قوله ولو انتصم الخ) هذه المسئلة مبنية على القول المرجوح اقل انه لا بد من العدالة الباطنة اذا عقد الحاكم

لانها قاطعة للنزاع (ويشترط في الشاهد دين ما) يأتى في الشهادات) وسيأتى بيانه ثم (ويشترط النكاح بائني الزوجين) أى بائني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وأبويهما أو - دويهما) اثبوت النكاح بهما فى الجملة (ويستورى العدالة) وهما المعروفان بظاهر الأباطنة

بالتزوج حينئذ لم يصح (قوله قاطعة للنزاع) أى لا مانعة من الولاية فلوزوج صح تزويجه للأذن فيه وكذا لو بادر قبل القرعة صح قطعا من غير كراهة لما ذكره أفاده م (قوله ما يأتى في الشهادات) وهو حرية كاملة وذكورة محقة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف كما مر وسمع وبصرف لا تكن شهادة الاعبى لانه يشهد على ابقاع الصبغة وهو لا يعرف الموجب من القابل ومثله من بطلان شديدة ونطق وعدم جبرسته وانتفاء حرفة دينية بخلاف جبروته وعدم اختلال ضبط لغته أو نسيان ومعرفة اسان المتعاقدين فلا يكنى اخباراثة بجمعا اه م رمع متن المتأخر (قوله وسيأتى بيانه) وليس منه معرفة الزوج أو الزوجة أو نسب أو غير ذلك لانهم ما يشهدان على جريان العقد وان كان لا بد أن تكون الزوجة معروفة الاسم والنسب بأن يعرفها شاهدا ولو غير شاهدى النكاح قال كلام فى مقامين اه قرره شيخنا عطية نعم يعرفها يأتى عدم التهمة وفى اعتبارها هنا نظر الا أن يقال ما يأتى مما يمكن هنا وقوله ثم يفتح المتقدمة بمعنى هناك (قوله وينعقد النكاح) أى باطنا وظاهرا وقوله بائني الزوجين وكذا بمجرى ما كان الاولى عدم حضورهما قاله م روى يأتى فى المتن (قوله بائني كل منهما) صادق بثلاث صور بان كانا ابني الزوج وحده أو ابني الزوجة وحدها أو ابنيهما معا ومروءة انعقاد النكاح بهما فى هذه أن يكون تزوجا بامرأة وبائني منها بائني ثم بطلتها أو يريد نكاحها ثانية ويشهد ولدهما على العقد فانه يصح وقوله أو ابن أحدهما وابن الآخر ضرورة رابعة فجملة الصور أربع (قوله وأبويهما) أى وان علوا فيشمل جديهما ووجهه وأباه والعكس فجملة الصور أربع أيضا وصورة انعقاده بأبويهما الحقيقة يمين أن يكون أبواهما مسلمين والزوجة كافرة والزوجة أخ كافر فيحضرهما أو يزوج الاخ - دم ولاية الاب حينئذ لا اختلاف الدين الذى ينقل الولاية فلا بد أن تكون أمة وزوجها السيد فاندفع ما يقال ان الولي لا يكنى حضوره شاهدا وان وكل لأن الوكيل سفير محض وعبرة م روى مجديهما أو يجدهما أو يهلا أباه لانه العاقد أو موكله نعم يتصور نهاده لاختلاف دين أو رقى اه وايضا حقه ما تقدم (قوله وعدويهما) الواو بمعنى أو وكذا ما قبله والمراد بالعداوة عداوة غير مفسدة والاتفت ولاية المتصف بها (قوله بهما) أى بالابنين أو الابوين أو العدوتين ولو قال بهم أو قال بكل منهم لكان أولى فتأمل اه قل وفيه نظر لانه لو قال بهم لا وهم أنه لا بد من اجتماعهم ولو قال بكل منهم لا وهم الا كفاءة بأحد الابنين مثلا فتعين الاتيان بضمير التثنية الصادق على كل من الثلاثة (قوله فى الجملة) أى فى بعض الصور بان يشهد الابنان أو الابوان أو العبد وان ينكح غير هذا فيثبت وكذا لو ادعت عليه نكاحا أو نكرا فقامت عليه ابنته من غير مال أو أقامت عليه ابنته ما أو أبويهما أو عدويهما لا يثبت كما قاله زى (قوله دون التزكية) يعلم منه أن الباطنة هي ما ثبتت بالتزكية عند الحاكم (قوله أقولا) بالتشديد وقوله انه الحق معقد (قوله لان الظاهر الخ) ولانه يجري بين أو ساط الناس والاعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتمال جواز الى معرفته بقول المزكين ليحضر وامن هو متصف به فيطول الامر عليهم ويشق اه شرح المنهج (قوله لم يصح) مرجوح والمعتقد الصحة فيمكنفى بالعدالة الظاهرة سواء كان العاقد الحاكم أو غيره لان ما طريقه المعاملة يستوى فيه الحاكم وغيره ولو اختصم زوجان أقر اعنده بنكاح بينهما مستورين فى نفقة حكم بينهما ما لم يعلم

٢٣ وى نى بان عرفت بانها طاعة دون التزكية عند الحاكم كما دل عليه كلام الرافعي أو لا وقال النووي انه الحق وذلك لان الظاهر من المسلمين العدالة نعم ان كان العاقد بهما الحاكم لم يصح اسم ولا الكشف عليه كما جزم به ابن الصلاح

(قوله والعدالة شرط لجواز
الاقدام للاصحة) ضعيف
والعقدان شرط لهما معا
فتأمل بانصاف امرؤ
(قوله كان وجد لقيط) في
هذه العبارة نظر فليراجع
باب اللقيط (قوله مما يمنع
الولاية) أي ولاية الشهادة
ولو عبر به لكان أولى (قوله
بعده) المناسب عنده أي عند
العقد (قوله فله تجديد) أي
فتمتلك الولاية لا بعد فيه بعده
معها سرا

وغیره (لا) مستوری
(الاسلام والحرية) وهو من
لا يعرف اسلامه وحريته باز
يكون بموضع مختلط فيه
المسلمون بالكفار والاسرار
بالارحام ولا غالب فلا ينعقد به
اسمولة الوقوف على الاسلام
والحرية وكذا لا ينعقد أيضا
بظاهر الاسلام والحرية
بالدار حتى يعرف حاله فيها
باطنا (ولو بان فسق أحدهما
أي الشاهدین أو فسقهما
المشهور بالاولی) عند العقد
بان بطلانه (لقوات العدالة
واقفا يقين ذلك بينة
أو اتفاق الزوجين عليه
أو اعتراف الزوج به ولا أثر
لقول الشاهدين كفاستين
عند العقد كالأثر أقوالهما
كفاستين بعد الحكم
بشهادتهما

فسق الشاهد لأن الحكم هنا في تابع بخلافه ثم ولا يلزم الزوج البحث عن حال الولي واليهود
ثم ان بان خلاف ما ظن بان فساد النكاح والافلا والعدالة شرط لجواز الاقدام للاصحة فلو عقد
بمستورين فبأنما عدلين صح أو فاسقين فلا لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر اه أفاده مر
(قوله لا يستوري الاسلام الخ) كان وجد لقيط ولم يعرف حاله اسلاما ولا رفا فلا ينعقد النكاح
بشهادته (قوله والحرية) الواو بمعنى أو وكلا سلام والحرية البلوغ وشحوه مما مر نعم ان بان
مسما أو حرا أو بالغامه لبيان انعقاده كالو بان الخشني ذكر اه أفاده مر (قوله وهو من لا يعرف
الخ) الضمير مستوري الاسلام والحرية وأفرده مراعاة للنظم من الواقعة خبرا ولو قال وهما
بالتفنية لكان أظهر (قوله ولا غالب) قيد لتسميته مستورا فان غاب فهو الظاهر المذكور بعده
ولا ينعقد النكاح به أيضا كما سبذ كره (قوله ولو بان فسق أحدهما) الفسق ليس بقيد بل مثله
مالو بان كافرا أو أصم أو أعمى أو رقيقا أو نحو ذلك مما يمنع الولاية (قوله عند العقد) ظرف
للفسق وخرج بذلك بينة قبله نعم قيسه قبل زمن الاستبراء كتيبه بعده (قوله أو اتفاق الزوجين
الخ) محل ذلك بالنسبة لهما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا أو أقاما أو الزوج بينة بفساد
النكاح بذلك أو بغيره لم ياتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك
أما لو أراد التخلص من نصف المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل وكان أكثر من المسمى
فيمقبل ويسقط التحليل به عا وكذا لو كان يعرف أن الأب فاسق مثلا فله تجديد فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يحكم بذلك حاكم هذا اذا كان الزوج عدلا ولا فلا يجوز له ذلك وخرج بأقاما أو الزوج
مالوقامت حسبة ووجدت شروط قيامها فتسمع اه أفاده مر وأفتى ع ش فيما لو أخذ حصر
المسجد وجاس عليهم خارجة ثم وقع العقد عليهم ابان الظاهر صحة لان الغالب عليهم اعتقادهم
اباحة ذلك لكونه مما يتسامح به وبتقدير العلم بالتحريم فيمكن أن ذلك صغيرة لا توجب فسقا
وضعه شيخنا ب ر وقال ان ذلك متفق فيقتضي بطلان العقد والدرك مع ع ش لان الصغيرة
اذ لم تذكر لا تقتضي الفسق كما سبذ ياتي وأفتى ع ش أيضا فيما لو كان الولي لا بأسا قطيفة
أو جالس على سرير بانه مما يخفى حرمة على كثر من الناس فلا يحكم بفساد العقد بمجرد ذلك
وكذا بالنسبة للشهود على ان الغالب أنه يحضر مجلس العقد جماعة كثيرة سالمون هم أو بعضهم
من ذلك ولو اثنين فيعتد بشهادتهما أو مثل مر عن الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون
شروطها ولا الكفاءة ولا غير ذلك هل هي صحيحة واذ وقع طلاق يحتاج لمحل فقال سئل والدي
عن ذلك فأجاب بانها لا بد فيها من محلل ولا يصح انعقاده بدونه وكذا قال زى وسئل الشيخ
على الاجهوري المالكي عن المسئلة الملققة هل يجوز العمل بها أو لا واذ أقامت بالجواز فما
صورتهما فأجاب بان صورتها ان يزوج الصغيرة المطلقة ثلاثا لذي حاكم شافعي ويحكم بفساد
النكاح لا بموجبيه من عدة وغيره احكاما رافعا للخلاف بان يتقدمه دعوى صحيحة كان ينصب
الحاكم من يدعي على ولي الصبي أنه مقصر في شأنه حيث لم يزوجه مع أن في زواجه مصلحة له
ويجب وليه بالافرا في وجهه ويدخل بها ثم بعد دخوله بها يطلق عليه وليه لمصلحة ويحكم
المالكي أو الحنبلي بفساد طلاقه وبعده وجوب العدة بوطئه حكما كذلك ويشترط عند الحنبلي
أن لا يبلغ الصبي عشر سنين والاوجب العدة بوطئه ثم يتزوجها الزوج لذي حاكم شافعي

ويحكم بفسخ النكاح وبجعله أبوط الصبي وليس هذا من التاميق الممتنع لوجود الحكم وحكم
المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وإن علم أنه يقترب عليه ما لا يجوز عنده على المعتمد
من أن الحكم بحال الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفق به الناصر وكلام القرافي وابن
عرفه عن المدونة يفسده وما يخالف ذلك لا يعقل عليه اه كلامه ببعض تغيير ونقله البرماوى
على الغزى وأقره وكذا ع ش في غير حاشيته والمعقد امتناع ذلك في زمانه اهـ هذا وعدم جواز
العمل به لانه يشترط في مذهبه الصحة تزويج الصبي أن يكون المزوج له أباً أو جداً وأن يكون
هدلاً وأن يكون في تزويجه مصلحة للصبي وإن يكون المزوج للمرأة وليها اهـ يدل بحضرة
عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يحصل التحليل لفساد النكاح قال ع ش على مر عقب ذكره
تلك الشرط ومنه يعلم أن ما يقع في زمانه من تعاطى ذلك والاكتفاء به غير صحيح لأن الغالب
أو المحقق أن الذين يزوجون أولادهم لأراد ذلك انما هم السلف المواطون على ترك الصلاة
وارتكاب المحرمات وإن تزويجهم أولادهم لذلك الغرض أعنى التحليل لا مصلحة فيه للأطفال بل
لفسدة أى مفسدة وأقل ذلك تطلعه للنساء وكثيرا ما يقع فيه أن المزوج للمرأة من غير أوليائها
بأن توكل رجلاً أجنبياً في عقد نكاحها اهـ وقد نقل عن الشيخ الطوخى والشهاب البشيمشى
أنهم لم يراضوا المسئلة المأففة كيف لا والحكام إلا أن حكاهم ضرورة وألف شيخنا ح ف
رسالة في بطلان ما وبعضهم يتحمل بجعل دراهم للصغير ويقولان في ذلك مصلحة له مع أن هذه
المصلحة لو سلمت بأن كان الصبي هو الذى يأخذ الدراهم لا تقاوم ما يترتب على تزويجه من المفسد
التي من جلت تطلعه للنساء في صغره كما مر ولزوم المهر له في ماله أن كان له مال قال شيخنا ح ف فلا
يجوز الافتاء بهذه المسئلة ولا يقترب من نقله البرماوى عن ع ش في غير الحاشية فانه غير معقول
عليه وكذا لا يجوز الافتاء بطلان العقد الاول لاجل إسقاط التحليل واعتبار المفتى بأنه يجوز
ذلك باطننا لا يفيد لان جواز ذلك باطنا محله في الزوج العدل وأين هو الا أن يسهل التحليل
تبعاً فيما مر أم أقصد أفلا يجوز أن أقيم بينة بفسق الشهود فلا يجوز الافتاء به باتين المسئلتين
وليس ذرا أيضاً يقع لبعض الرؤساء الجهال من الحيلة لدفع العار وهى انكاحها بمولودها الصغير
ثم بعد وطمه لها بما يكملها بالفسخ النكاح أى الصورى أو لو قيل بصحته أو بظن هذا البعض
الجاهل لما هو معلوم من أن السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يزوجه الابن بلوغه
ورضاه به فإن كان كذلك حصل به التحليل ويحصل أيضاً بالجنون بالنون والخصى والذى
في زمن ذمته والعندين إذا وجد به انتشار لذكركه وإن قل أو أعين الذكر بنحو ما صبح وليس لنا
وطء يتوقف تأثيره على الانتشار الا هذا لو كان بماتل ولولم ينزل أو كان أحد الزوجين نائماً
أو محرماً أو صائماً

• (فصل في بيان الانكحة الباطلة) •

أى بيان حقيقة ما يترتب عليه أو قد مر تعدادها وانما أعادها لزيادة تفصيل فيها أكثر مما مر
وذكر منها تسعة والباطل ما اختل ركنه والفساد ما اختل شرطه وطرائقه الفساد بعد انعقاده
وحكمهما عندنا واحد غالباً (قوله وهى نكاح الشغار) بجهتين أولاهما مكسورة أهم (قوله
هو أول من قوله بان) أى لانها تنفذ الحصر في اصطلاح الفقهاء وإن لم تنفذ عند أهل المعانى
بخلاف الكاف (قوله بنى) أى أراخى أو نحو ذلك (قوله وبضع كل منهما الخ) وانظر ما لو قال

• (فصل في بيان الانكحة
الباطلة) •

(وهى نكاح الشغار)
لأنه من كماله (كان) دو
أولى من قوله بأن (بقول
زوجتك بنى على أن تزوجنى
بذلك وبضع كل منهما
(صدائق الأخرى) فيقبل
ذلك كان بقول تزوجت
بذلك وزوجتك بنى

(قوله ويحصل أيضاً بالجنون)
فصل انظر فانه يرجع
للتاميق وتأمل

على ما ذكرته وهذا التفسير
 ماخوذ من آخر الخبر المحتمل
 لأن يكون من تفسير النبي
 صلى الله عليه وسلم وأن
 يكون من تفسير ابن عمر
 الراوي له فيرجع إليه وأن
 كان من تفسير الراوي لأنه
 أعلم بتفسير الخبر من غيره
 والمعنى في البطلان التشريك
 في البضع حيث جعل
 مورد النكاح امرأته وصداقا
 لاخرى فاشبه تزويجهما من
 رجلين وسمى شغرا من
 قواهم شغرا للبدن
 السلطان اذا خلعه من ملوكه
 عن بعض شرائطه (وان
 مما مع ذلك) لهما
 اولاحدهما (مهورا) كان
 قبل وبضع كل واحدة
 والثاني صدق الاخرى
 او بضع هذه والثاني صدق
 لتلك وبضع الاخرى صدق
 لهذه فانه نكاح شغرا
 فيبطل لوجود التشريك
 المذكور (فان لم يجز
 البضع مهورا) بان سكتا عن
 ذلك (ضع) النكاحان
 لانتفاء التشريك المذكور
 ولكل واحدة مهر المثل
 فان سكتا عن جعله مهورا
 في احدهما مادون الاخر
 صح في الاول دون الثاني
 (و) نكاح (المتعة) لانها
 عنه كما مر (وهو النكاح
 الى اجل) ولومعلوما ومنه
 نكحتا متعة

وكل من صدق الاخرى هل يحرم أولا ظاهر الحكمة المذكورة بقوله والمعنى الخ الحرة
 لوجود التشريك المذكور وظاهر التقييد بالبضع الجواز والظاهر الاول والتقييد بذلك لانه
 الوارد في الحديث (قوله على ما ذكرته) ولا يحتاج الموجب اولا الى القبول المتقدمة في قوله على
 أن تزوجني بذلك اذ هو استيجاب قائم مقام القبول وليس من الشغار ما يقع في بلاد الازيا
 من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج كل بنت الا آخره لالعدم ذلك في العقد بل يسهون
 لكل صدقا (قوله وهذا التفسير) أي المذكور في المتن وقوله ماخوذ الاول أن يقول المذكور
 أو مروى لانه منه ومن عليه في آخر الخبر لأنه شيء آخر ماخوذ منه بطريق الاستنباط (قوله
 المحتمل) بالجر صفة لا آخر الخبر الذي هو التفسير ورفع وصفه للتفسير بعيد جدا وفيه ركعة
 في المعنى وفي اللفظ من حيث انه أخبر عن الشيء قبل تمامه بكريمة عاقبه وهو الوصف المذكور
 نعم يصح رفعه نعتا مقطوعا لا آخر الخبر (قوله الراوي) أي للغير أي أو من تفسير نافع الراوي
 لعن ابن عمر وهو ما صرح به البخاري وأبو داود كما في شرح م (قوله فيرجع إليه) أي
 التفسير المذكور (قوله والمعنى في البطلان) أي الحكمة العقلية في بطلان نكاح الشغار
 وما تقدم دليل نقله (قوله حيث جعل موردا) أي محلا ليرد عليه العقد بقوله زوجتك ابنتي
 وصداقا لاخرى بقوله وبضع كل الخ فقد جعل عوضا وموضعا عنه والمحل الواحد لا يكون
 فاعلا وقابلا أي لا يجعل له رمة ولا (قوله فاشبه الخ) أي بجامع مطلق التشريك وان لم
 يجعل البضع هنا مورد صدقا لاخرى (قوله من قواهم شغرا للبدن الخ) أو من شغرا للكب
 رجله رفعه اليسول فكان كلامهم ما يقول لا ترفع رجل بنيتي حتى ارفع رجل بنيتك ادهم رفعناه
 لغية الرفع والخلو (قوله خلوه عن بعض شرائطه) أي النكاح وهذه علة التسمية شغرا
 وبعض الشرائط هو عدم اقترانه بشرط مقدس واشتراط كون البضع صدقا فامسند وقد اقترن
 به هنا عبارة مرتبطة به عن المهر أو عن بعض الشروط ادهم هي مستقيمة موافقة للغاية
 المذكورة وهي قوله وان سمي بغير مهر انتم تعبير بعضهم بقوله خلوه عن المهر فقط مناف لذلك
 (قوله لهما اولاحدهما) فالصور ثلاثة تظم للصورة السابقة وهي ما ذالم بهما شيئا (قوله فانه
 نكاح شغار) فترجع على الغاية المذكورة في المتن وقوله لوجود التشريك المذكور أي فتتحقق
 فيه العلة السابقة أعني قوله خلوه الخ (قوله فان لم يجز البضع مهورا) صورها ثلاثة كما يستفاد
 من الشرح (قوله بان سكتا عن ذلك) كان قال زوجتك بنيتي على أن تزوجني بذلك فقال الاخر
 تزوجت بنيتك وزوجتك بنيتي (قوله لانتفاء التشريك) أي ويكون مستثنى من قواهم ان العقد
 بشرط باطل (قوله ونكاح المتعة الخ) أي وكان جائزا في صدر الاسلام رخصة للمضطر كما كل
 الميتة لكثرة الرجال وقلة النساء اللاتي أسان ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع
 ثم حرم أبدا بالنص الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالف الكافة العلماء قال الشافعي لما
 شيء أبغى ثم حرم ثم أبغى ثم حرم الى الابد وهو ما ذكرنا لو نكح به شخص لم يجسد وان علم الفساد
 لشبهة ابن عباس رضي الله عنه ما وان كان لا يجوز تقييده فيه ويتقضى الحكم به (قوله الى
 أجل) أي فهو المؤقت وقوله ولومعلوما أي سواء كان مجهولا كابدا أو عري أو الى محبي زيد
 أو معلوما كسنة وقوله ومنه انما قال ذلك لان فيه خلافا وقوله متعة مقبول مطلق أي نكاح

منفعة أي مؤقتا (قوله مجرد القمع) أي التمتع والتلذذ المجرد عن أغراض النكاح وقوله وغيره
 كالتوارث (قوله ونكاح المحرم) من إضافة المصدر لفعله أو لفعوله كما يعلم مما بعده (قوله
 في إجماع أحد العاقلين) أي سواء عقدت نفسه أو غيره بولاية أو وكالة فالمراد بالعاقد من يتولى
 العقد وأما لو أحرم من وقع العقد وكان المتولى للعقد غيره فسيأتي في الشرح ومن ذلك يعلم
 رد قول المحشي تبعا لقول والمراد بالعاقلين من يتبع إجماع العقد سواء عقدت بأنفسهم أو بوكالة
 أو بولاية كما ينبى عليه بعده ومثل إجماع أحد العاقلين إجماع من أذن له ما إذا كان السيد أو
 الولي محرما وأذن لغيره الحلال أو لولايه السفية الحلال لم يصح عقدهما والفرق بين هذا وبين
 صحة التوكيل حيث لم يثبت بالعقد في الإجماع أن ما عنهما من شأنه الولاية والمحرّم غير أهل لها
 بخلاف مجرد الإذن إذ يحتمل للولاية ما لا يحتمل لغيرها (قوله أو فاسدا) صورته أن يحرم بعمرة
 ثم يفسدها بأن يجامع قبل إتمامها ثم يدخل عليها الحرج فانه ينقض فاسدا وأما تصوير بعضهم له
 بما لو أحرم مجامعا فلا يصح لأن هذا باطل لا فاسد (قوله وإن عقده الإمام) غاية للرد على القول
 الضعيف القائل بأنه يستثنى الإمام الأعظم أنه أن يزوج حال إجماعهم أن حل على أن لنواب
 الإمام التزويج حال إجماعهم قال مر ولو أحرم الإمام أو القاضي فله نوابه تزويج من في
 ولايته حال إجماعهم لأن قصر فهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنائب القاضي الحكم له
 (قوله على أن أكثر الروايات) في معنى الاستدراك على ما قبله (قوله وهو حلال) تنقذ أنه
 الرابع وعبارة مر وخبر مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكح ميمونة
 وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالا وأنه الرسول بينهما وهو مقدم لأنه
 المباشر لا الواقعة (قوله لم يصح العقد) أي حيث وقع قبل التحللين ويصح بعدهم إلا أنه لا ينزول
 بذلك فإن عقد الوكيل ثم اختلاف الزوجان هل وقع قبل الإجماع أو بعده صدق مدعى الصحة
 بيمينه لأنها الظاهر في العقد ما لم يكن مدعى البطلان هو الزوج والأرفعنا العقد بالنسبة له
 مؤاخذه له بأقراره ولو أحرم وتزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزوجه أو بعده صح تزوجه وكذا
 لو وكل في تزويج مولايته فزوجها وكبله ثم بان موت موكله ولم يدر هل مات قبل تزويجها أو بعده
 لأن الظاهر بقاء الحياة ويجوز أن يزوج حلالا لحلال أمة محجورة المحرم لأن العاقد غير نائب له
 وأن تزف المحرمة لزوجها المحرم ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة أه أفاده
 مر (قوله سفير) أي رسول كما في القاموس من السفارة أي الرسالة ومعنى كونه محضا أنه
 لا يتعلق به حكم ولا يعود عليه فائدة وعمل ذلك مر بأن الموكل لا يملكه فذره أولى (قوله
 والشهادة) أي كون الشاهد محرما فلا يضره ذلك (قوله لأن ارتباط النكاح) أي تعلقه بها
 ليس كارتباطه أي تعلقه بغيرها من الولاية وكونه عاقدا أو معتدا عليه لأن ارتباطه بها
 ارتباط توقيفي إذ الغرض منها ذلك وبغيرها ارتباط مباشر وذلك أن الولي والزوج كل منهما
 مباشر والزوجة مباشر العقد عليها والشاهد إنما يثبت للتوثيق فضعف ارتباط العقد بشهادته
 (قوله وإن نكاح) عطف على نكاح الشغار وإضافته لولي من إضافة المصدر لفعله وامرأة
 مفعوله الأول وزوجين مفعوله الثاني كأن زوجها أحدهما زيدا أو الآخر عمرا أو كانا كفوين
 أو أسقطوا الكفاءة والابطال مطلقا إلا أن كان أحدهما كفوا فنكاحه الصحيح وإن تأخر
 ومثّل الولي بين ماله وكل الولي فزوج هو ووكبله أو وكل وكبله فزوج كل أه أفاده مر

سمى بذلك لأن الغرض منه
 مجرد القمع دون التوالد
 وغيره من أغراض النكاح
 (و) نكاح (المحرّم) فلا يصح
 النكاح في إجماع أحد
 العاقلين أو الزوجة بمحج
 عمرة أو بهما أو مطلقا صح
 أو فاسدا وإن عقده الإمام
 أو كان بين الفضلين للمهر
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 وما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما من أنه صلى
 الله عليه وسلم تزوج ميمونة
 وهو محرم فهو من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم على أن
 أكثر الروايات أنه تزوجها
 وهو حلال كما مر ولو أحرم
 الولي أو الزوج فعقد وكيله
 الحلال لم يصح العقد لأن
 الوكيل سفير محض فكان
 العاقد الموكل (ويجوز
 في الإجماع الرجعة) لأنها
 استدامة لا ابتداء عقد
 (و) تجوز فيه (الشهادة)
 فينعقد النكاح بها لأن
 ارتباط النكاح به ليس
 كارتباطه بغيرها مما مر
 (و) نكاح وليين امرأة

(قوله وقد أذنت الخ) احترز بذلك عما لو أذنت لاحدهما فبعضه فاذن الزوج الآخر لم يصح
 اه أفاده مر (قوله بأن وقعا الخ) ذكر ضرورة احتساب طل النكاح في ثلاث منها ويصح في اثنين
 (قوله أو عرف سبق أحدهما منهما) أي وأيس من تعينه والواجب التوقف إلى تعينه
 (قوله لتدافعهما في الأولين) فيبطل فيه ما ظاهرا وباطنا قال مر ويندب للحاكم أن يقول
 فيهما أن كان قد سبق أحدهما فقد حكمت ببطلانه اتصل يقينا ويقول في الصورة الثالثة
 فسخت نكاح السابق منهما اه (قوله في الثالثة) والبطلان فيها في الظاهر فقط فاذن تعين
 السابق بعد فهو الزوج اه ذان لم يحكم ما كم بالنسخ كأن يقول فسخت نكاح السابق
 أو حكمت ببطلانه والا كان البطلان فيها ظاهرا وباطنا فلا زوجية والاتعين السابق ولا
 يطالب واحد منهما حال التوقف به بخلاف النفقة فانها يطالبان بها وهي واجبة عليهما
 نصفين بحسب حالهما من يسار وغيره بحسب حالهما ثم يرجع المسبوق على السابق فلو كان
 السابق معسرا يرجع عليه المسبوق بنفقة المعسرين ويرجع بالزائد عليهما أن أنفق نفقة
 المعسرين ومحل الرجوع إذا أنفق بأذن الحاكم فان فقد رجوع إذا أنفقه فان لم يأذن الحاكم
 ولم يشهد فلا رجوع لتبرعه ولومات أحدهما في مدة التوقف وقف ارث زوجية ان لم يكن له
 غيرها والا فمستأمن الربع أو الثمن أو ماتت هي فارث زوج (قوله فان دخل بها) أي في الصور
 الثلاث المذكورة ومحل وجوب المهر اها اذا لم تكن عالمة بالبطلان لانها حينئذ موطوءة بشبهة
 والا فلا مهر اها لانها حينئذ زانية ولا مهر لغيري قررته شيخنا عطية (قوله لزمه مهر مثلها) الوجه
 أن يقال لزمه أقل الأمرين من مهر مثاها والمسمى لاحتمال صحة العدة وعدمه ومثله الآخر
 لو وطئ (قوله فان عرف عين السابق) أي بينة أو تصديق معتبر اه مر (قوله أو أسقطت
 الكفارة) بالبناء للمفعول أي أسقطها الولي والزوجة لانها حق اهما والكفارة أمر يوجب
 عدمه عارا والعبرة بحال العقد ثم لو ترك الطرفة الدنيئة قبله لم يؤثر الا ان مضت سنة حيث
 تلبس بغيره او زال عنه اتمها ولم ينسب اليها أصلا بعد تلك السنة والا فلا بد من مضي زمن
 تم قطع نسبتها عنه بحيث يصير لا يعرفها والقاسق اذا تاب لا يكافي العتقة لعدم عوده كفوا
 فالزاني المحسن ان تاب وحسن توبته لا يعود كفوا (قوله وجب التوقف الخ) أي لتحقيق
 صحة العدة فلا يرتفع الا ييقن فيمنع ان عنها ولا تنكح غيرها وان طال عليهما الأمر كزوجية
 المفقودين بحيث الزركشي كالباقين أي أنها عند اليأس من التبين أي عرفا تطلب الفسخ من
 الحاكم ويوجبها اليه بالضرورة وكأنفسه بالعيب أو أولى اه أفاده مر وقوله فلا يجوز لواحد
 منهما وطؤها ولا أحدهما والكل منهما في غير صورة المعية المحققة والسبق المحقق ان يدعى عليهما
 أنها تعلم سبق نكاحه أي على التعيين والالتزام تسمع دعواه فان أنكرت حلفت لكل منهما عينا
 أنها لا تعلم سبق نكاحه أو أقرت لاحدهما ثبت نكاحه ولا تنكح غيره ارجاء أن تقر في غيرها
 مهر المثل وان لم تخصص له الزوجية نعم ان مات من أقرت له أولا أو طلق بائنا صارت زوجية
 لا تنكح بالعدة ورقاها ما أخذ منها الاحتمال أن نكاحه كان صحيحا في نفس الأمر وانما حكم
 عليه بالبطلان ظاهرا ولانها انما غرمته للعلو وتعد للاول عدة الوفاة ان لم يطأها والاعتدت
 بأكثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقراء عدة الوطء مما لم تكن حاملا اما صورة المعية المحققة

(قوله الا وجه الخ) لا يظهر
 في صورة تحقق المعية

وقد أذنت لكل منهما فيه
 (زوجين ولم يعرف سبق
 أحدهما معينا) بأن وقعا
 معا أو جهل السابق والمعية
 أو عرف سبق أحدهما
 فيهما لتدافعهما في الأولين
 اذا يس أحدهما أولى
 من الآخر مع امتناع
 الجميع بينهما ولتعدرا مضافا
 العدة في الثالثة لعدم
 تعين السابق (فان دخل بها
 أحدهما لزمه مهر مثاها)
 وان دخلها فلها على كل
 منهما مهر مثاها (فان عرف
 عين السابق) ولم ينس وكان
 كفوا أو أسقطت الكفارة
 (فهو الصحيح) فان نسي
 وجب التوقف حتى يتبين
 فلا يجوز لواحد منهما
 وطؤها ولا يجوز لثالث
 نكاحهما قبل ان يطلعاها
 أو يموتا أو يطلق أحدهما
 ويعتد الآخر

والسبب المحقق فلا يمكن فيه ما الدعوى عليها بما ذكر لان نكاح كل من باطل في الاولى وصحيح
 في الثانية للسابق (قوله وتنفق عديتها) أي ممن دخل بها أو مات والافلاعة (قوله من غيره)
 بخلافه ما منه لان المسألة وتنقطع العدة بالعقد وكذا الاستبراء ضرورة نكاح المستبرأة منه أن
 يبيع موطوءته فيزوجه الماشري ومحل بطلان نكاح المستبرأة اذا وطئها البائع قبل البيع
 ولم يستبرأ قبله فلو لم يطأها أو وطئها واستبرأها قبل البيع أو وطئت وطأ زنا أو كان البائع
 صديقا أو امرأة فالنكاح صحيح هذا كله في حق غير البائع أما هو فنكاحها صحيح مطلقا كما مر
 ولو أعتق أمته في مدة الاستبراء لم يجز له أن يتزوجها الا اذا لم تكن وطئت أملا أو وطئت من زنا
 فله حينئذ أن يتزوجها قبل مضي مدة الاستبراء وكذا الاستبراء ما من اتفقت اليه ولو أعتق
 موطوءته جاز له أن يتزوجها في الحال (قوله ولومن وطئته) أي سواء كانت عن وفاة مطلقة
 أو عن طلاق بعد الدخول لاقبله اذ لا مدة عليها حينئذ أو عن وقت شبهة سواء في العدة
 والاستبراء كان ظنها أمته (قوله أو شكا) بسبغة التثنية والضمير للمعتدة والمستبرأة وذكر
 باعتبار الشخص أول الزوج والزوجة وذكر تعليم الأول ويصح أن يكون بسبغة المصدر بدليل
 عدم التأييد أي ولو في حالة الشك أو وقت الشك أو بالشك أو بمعنى مشكوكا وكلا الضبطين
 مناسب هنا وقول قل في الأول بعد أن أرجع الضمير للمعتدة والمستبرأة انه الأولى والأول
 كما يصرح به ما بعده لم يظهر لي وجهه فان أراد بما بعده قوله أي انقضاء العدة والاستبراء فليس
 بصحيح لأنه لا يعبر عن واحد منهما (قوله حد) سواء دخل في حالة الشك أو بعده وكذا اتحدى
 وانما نص على الأول لأنه محل التوهم لان العقد فاسد ما أفاده قل (قوله ونكاح المرتابة
 بالحل الخ) هي من أفراد مسئلة الشك فيما قبله أو قوله بالحل الباعث في أي في وجوده وعبارته
 في المنهج ونمرجه ولو ارنابت أي شكت وهي في عدة في وجود حل لثقل وحركة تجدها لم تنكح
 آخر حتى تزول الرية وهي أوضح من عبارته هنا (قوله فيحرم نكاحها) أي ولا يصح والحرمة
 معلومة من العطف وصرح بها لوطئة للغاية وقوله حتى تزول الرية أي بامارة قوية على عدد
 الحل ويرجع فيه اللقوا بل اذ العدة لزمها يبين فلا يخرج منها الا يبين (قوله وان انقضت
 الاقراء الخ) مثل الاقراء الا شهر كما في المنهاج وشرح مر (قوله والرية باقية) أي الرية التي
 وجدت في العدة وجودة حالة العقد بخلاف ما لو نكحت بعد العدة وليس هناك رية ثم طرأت
 فالنكاح صحيح وكذا لو انقضت ولا رية ثم طرأت ثم نكحت فانه صحيح أيضا فقي وقعت لرية
 بعد العدة لا يصح سواء وقعت قبل النكاح أو بعده لكن يسن الصبر على النكاح انزول الرية
 ولو راجعها وقت الرية وقعت الرجعة فان بان حل صحت والافلا (قوله أو محرمة) بضم الميم
 أي بنسب وقوله أو محرمة بفتحها أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله ثم بان خلافه أي أن
 لا عدة ولا استبراء ولا احرام ولا محرمة (قوله فالنكاح باطل) أي لان العدة ومطوعة بالعبادات
 فالعبادة فيها بما في الظاهر ونفس الامر معا (قوله وتول الاصل) مبتدأ من زيادته أي على
 الباب انه أي النكاح في هذه الصور وقوله تبع فيه الخ خبر قول (قوله والمقول ما قدمته)
 من بطلان النكاح وهو المعتد ويقارن مالو باع مال مورثه المذكور بالا احتياط للايضاح
 و بان الشك في ذلك في الولاية وهنا في المعقود عليه الذي هو الزوجة وهو أشد في الاحتياط

وتنفق عديتها (ونكاح
 المعتدة والمستبرأة من غيره
 ولومن) وطأ (شبهة أو شكا
 في الانقضاء) أي انقضاء
 العدة والاستبراء (فان
 دخل بها حد) لكونه زنا
 (الا ان ادعى الجهل)
 بحرمة النكاح في العدة
 والاستبراء من غيره فلا
 حد عليه وظاهر ان محله
 اذا كان قريب عهد
 بالاسلام أو نشأ بعد ان
 العلم (ونكاح المرتابة)
 بالحل (قبل انقضاء عدتها
 فيحرم نكاحها حتى تزول
 الرية وان انقضت
 الاقراء) لتردد في انقضاء
 عدتها (فلو نكحها رجل)
 بعد انقضاء عدتها والرية
 باقية ثم بان أن لا حل (او)
 نكح (من ظنها معتدة او
 مستبرأة أو محرمة أو محرما
 ثم بان خلافه فالنكاح
 باطل) لتردد في الحل وقول
 الاصل من زيادته انه صحيح
 كالو باع مال أبيه ظاهرا
 فبان ميتا تبع فيه شيعة
 الاسنوي والمقول ما قدمته
 كما بينته في شرح الاصل
 (ونكاح المسلم كافر)
 (قوله لان المعقود الخ)
 الاولى لان عقد النكاح
 الخ كما هو ظاهر

فان قلت يشك على هذا المذلول مال الزوجت زوجة المفقود قبل ثبوت موته أو طلاقه فبان
 ميتة قبل تزوجها بعد اراعدة حيث صح الزوج خلوه عن الموانع في الواقع فأشبهه ما لو باع مال
 مورثه المذکور قلت لا اشكال للفرق بأن المرتبة وجبت عليها العدة ظاهرة يقينا فاقدامها
 على الزوج قبل ترجع انقضائها مقتضى ابطالان تزوجها ولا كذلك زوجة المفقود فانهم الم
 مخاطب بعدة ظاهرة حتى يستصحب بقاؤها فاعتبرنا ما في نفس الامر أي رجحناه لما تقدم أن
 العدة في العقود بما في الظاهر ونفس الامر معها لا يقال استصحاب بقاء الزوجية أقوى من
 استصحاب بقاء العدة اذا المعتبر قد ترجح جانب ابرزال الزوجية يقينا بخلاف زوجة المفقود
 فكان القياس بطلان نكاحها كالمرتبة لاننا نقول ان زوال الزوجية يقينا لادخل له
 في الترجيح اذ لا يدل على انقضاء العدة ولا على بقاء المقتضى ذلك للبطلان اذ البطلان فيها
 لم ينشأ من وجود الزوجية كما في زوجة المفقود بل من وجود العدة وان زالت الزوجية يقينا
 (قوله غير كتابية خالصة) بأن لم تكن كتابية أصلاً كوثنية ومجوسية وعابدة شمس أو قمر وكذا
 المرتدة اذ لا يقر المرتد ولا يثابح ولا تترك كل ذبيحة أو كانت كتابية غير خالصة كمولدة بين كتابي
 ومجوسية وعكسه والقاعدة أن كل منعت حرم الاستمتاع به بعقد النكاح حرم الاستمتاع به
 بملك المين وليس للسيد اجباراً أمته المجوسية أو الوثنية على الاسلام لان الرق أفادها الا مانع
 وجه من منع عليه وطء أمته غير الكتابية كالمجوسية والوثنية وظاهر كلامه أن المجوس لا كتاب
 لهم وهو كذلك الآن وان كان الاصح أنه كان لهم كتاب نزل على نبي لهم يسمى زرادشت بفتح
 الزاي أوله فراقا فدل مهمل مضمومة فشين مهملة ساكنة فثناة فوقية كذا مضبوطة
 ابن ابي ريس في حاشية الشفاء فلما بدلوا فيه رفع وسبب رفعه أن ملكهم أراد أن يتزوج بابنته
 فسأل احبارهم عن ذلك وبذل لهم مالا فقبلوه منه واقتوه بالحل فاصبحوا ولا كتاب بأيديهم
 فحرمت المجوسية لعدم ثبوت كتابهم والاحتياط ونكاح الكافر مسلمة باطل اجماعاً ولو نكحها
 منافق صح ظاهراً فان زال الكفر وصديق بقلبه وجب التجديد ويحرم الوطء قبله (قوله كان
 كانت وثنية) أي عابدة وثن وهو الصنم وقيل الصنم غير المصور والصنم هو المصور فله دم
 وقوله أو مجوسية أي عابدة النار (قوله أو أحد أبويها كذلك) أي وثني أو مجوسي والاخر
 كتابي ومحل ذلك في بالغة عاقلة أو صغيرة أو مجنونة وعقد علم في هذه الحالة فان بلغت عاقلة
 واختارت دين الكتابي ثم عقد عليها حينئذ حلت على المعتقد أخذها من العلة المذكورة أعني
 قوله وتغليب الخ ومثلها المتولدة بين آدمي وحیوان آخر ولو على صورة الآدمي والمذكور في ذلك
 كالانثى (قوله ولا تنكحوا المشركات) هي عامة مخصوصة بآية والمحصنات من الذين آمنوا
 الكتاب من قبلكم على ما يأتي (قوله في الاخرة) أي وهي من أحد أبويها كذلك (قوله
 وخرج بالمسلم الكافر) أي فيصح نكاحه الشكافة لكن مع الحرمة وهو أحد الوجهين
 المذکورين وهو المعتقد والضابط أن من تحول للمسلم تحول للكافر كما هو واضح ومن لا تحول
 للمسلم لا تحول للكافر لكن يقر على نكاحها حيث توافوا البنا بعد العدة (قوله ينبغي
 التحريم) هو المعتقد لكن مع الصحة اذ لا يلزم من التحريم البطلان وكان القياس عدم الصحة
 كالمسلم الا أن نكاحهم محكوم بجهنم رخصة وان لم يسألوا الاصحح لان الصحة حكم شرعي ومحل
 هذا وما قبله ان توافوا البنا قبل العدة والافلا تعترض لهم كما مروا فترهم لو أسأروا

نكاحية خاصة) كان
 كانت وثنية أو مجوسية
 أو أحد أبويها كذلك لقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركات
 حتى يؤمن وتغليب التحريم
 في الاخرة وخرج بالمسلم
 الكافر لكن ذكر في
 الكفاية في حل الوثنية
 للكتابي وجهين وهل تحرم
 الوثنية على الوثني قال
 السبكي ينبغي التحريم

قوله الصنم غير المصور
 الخ كذا بالاصول ولعل
 الصواب الوثن غير المصور
 فبانامل

بذلك بقولها أم بالتواتر أم بشهادة عدلين أسلم بخلاف العلم بدخول أول أصولها في الدين قبل
نسخه فإنه لا يعتبر بقولها كما يأتي وعبارته في شرح المنهج لا تمسك بزبور داود ونحوه كصحف
ثبت الخ واعترض عليه بأن الزبور لم يخرج عن التوراة لأن داود من جيله من بين موسى وعيسى
فجعل من ذلك من كان ممسكاً بالزبور وأجيب بأن محل حرمة التمسك به حيث أخذ بموافقه وترك
العمل بما في التوراة المخالفة له معتقداً أن ما فيه حق من غير التفات لما في التوراة فهذا لا يقر
بالجزية ولا تحل مناهجته ولا ذبيحته لأنه في الحقيقة كان موسى (قوله لانهم) أي الصحف وقوله
ينظم أي لفظ وقوله وبني عطف تفسير أي يتبعه بدلالة وفروق القفال بين الكفاية وغيرها بأن
فيها نقص واحد وهو كفرها وغيرها في نقصان الكفر وفساد الدين واعترض بأن الدين نفسه
غير فاسد بل هو صحيح وأجيب بأن المراد بالدين التمسك وذلك أنهم كانوا مأمورين بالتمسك
بالتوراة لم يتمسكوا بها بل تمسكوا بما نزل على داود وتركوا العمل بما في التوراة مما يخالفه وأما
بالنسبة لغيره ثبت مثلاً فوجه فساد التمسك بها أنها حكم ومواعظ ولا يتمسك إلا بالأحكام
(قوله وانما أوحى إليهم ما فيها) أي فعبروا عنها بالمعاني من تلقائهم فهي كالأحاديث النبوية
عندنا فإنه نزل على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بخلاف القرآن والأحاديث القدسية فإنه
نزل عليه لفظاً ومعناه إلا أنه تعدد تلاوة الأول دون الثاني وناقش قل على الجلال في
تسمية أنزال المعاني أن الأمانة يلزم عليه أن يجمع ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ورد من
كتابه لأنه لا ينطق إلا بعينه واستوجه أن تلك الكتب أنزلها عليهم جبريل بالفاظ من عند الله
أما بالعربية كما هو الأصح من قوانينهم يعرفونهم إلا أنهم امر كوزة في طباعهم وأما بالفاظ من
لغتهم لكن لم تعددوا بتلاوتهم عبروا عنها بما يوافق طباع قلوبهم (قوله حكمهم) بكسر ثم فجمع
حكمته وهي كما قال السعد علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وقيل هي الحكمة المحكمة المعنى
وقيل العلم المشغل على معرفة الله تعالى وقيل وضع الشيء في محله (قوله ومواعظ) جمع موعظة
وهي كل كلمة اشتملت على ترغيب أو ترهيب أي تخويف من الوعد وهو تذكير العواقب وقوله
لأحكام أي دالة على حل أو حرمة مثلاً وعطف الشرائع مرادف لإرادة البيان أو تفسير (قوله
أصولها) المراد من تنسب اليه منهم ولو اتسببوا بالغوا في شمل الذكروا لاني وإن خالفه غيره ولو
بعد ولو نسب إلى أصلين مختلفين اتجه المنع وعبارة المنهج أن لا يعلم دخول أول آياتها في ذلك
الدين بعد بعثة نوحه اه قال مر والمراد بأول آياتها أول جدي يمكن اتسببها إليه ولا نظرون
بعد من الآيات حتى لو دخل أول آياتها في ذلك الدين قبل البعثة الناصية ثم جاء من بعده ودخل
فيه بعد البعثة الناصية حلت بتمه نظر اللاول وظاهر أنه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الامام
بن يادة (قوله بعد نوحه) أي بعد بعثة نوحه كبعثة موسى قائم ناصية لما قبلها وبعثة عيسى
ناصر لبعثة موسى وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ناصية لهما فالشرائع الناصية الثلاثة فلا عبرة
بالتمسك بغيرها ولو فيها ينهانا فلا تحل المنسوبة إليه وبين موسى وعيسى ألف سنة وتسعمائة سنة
وخمس وعشرون سنة وبين مولد عيسى وهجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ست مائة وثلاثون سنة
ذكره السيوطي في التكميل في علم التفسير (قوله سواء أعلمت القبلية الخ) وسواء أعلم دخول
أول آياتها في ذلك الدين بعد نوحه وإن لم يجتنبوا المحرف أو بعد بعثة لا نفي عنه كبعثة من بين

لانها لم تنزل بنظم يدرس
وبني وانما أوحى إليهم
معانيها وقيل لانهم حكم
ومواعظ لا أحكام وشرائع
هذا (ان لم تدخل أصولها
في ذلك الدين بعد نوحه)
سواء أعلمت القبلية أم شك
فيها التمسك بهم بذلك الدين
حين كان حقا

موسى وعيسى كيشع المبعوث اقتال الجبارين كما مر اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 والا) بان علم دخول أصواتها في ذلك الدين بعد نسخه وقوله فلا تحمل سوا تجنبوا المحرف أم لا
 (قوله لما مر) أي من آية والمصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (قوله ان علم) أي
 باخبار عدد التواتر ولولم يكن الفاعل فأرأوا يقول عدلين أسما لا يقول الزوجين وانما قبل ذلك
 بالنسبة للجزية تغليب الحقن الدم اه أفاده م (قوله دخولهم) أي أصواتها بالماضي السابق
 (قوله قبل نسخه) خرج ما لو علم دخولهم فيه بعد نسخه فلا تنارق فيه الاسرائيلية غيرها
 (قوله بان تجنبوا المبدل) يرجع للغاية فقط (قوله والا) بان علم دخول أصواتها في ذلك الدين
 بعد نسخه أو شك في دخولهم قبل النسخ وبعده أو علم دخولهم قبله ولم يتجنبوا المبدل (قوله
 فلا تحمل لما مر) أي اسقوط فضيلة ذلك الدين (قوله فيما اذا شك الخ) وفادق الاسرائيلية
 حيث حلت في هذه أعني صورة الشك لشرف نسبها اه قل (وكذا الامرة) وهم طائفة من
 اليهود نسبة للسامري عابد العجل في قوم موسى عليه السلام وهو الذي ربا جبريل وكان يطعمه
 من ثمار الجنة وكان يرجو أن يكون من أهل السعادة فلم يسبق في علمه تعالى الاشقاوة ولذا قال
 بعضهم اذا المرء لم يخلق سعيدا تخلف * ظنون مرييه وناب المؤمل
 فومى الذي ربا جبريل كاذر * وموسى الذي ربا فرعون مرسل
 (قوله والصابئة) بالهمزة بعد الواو وحدة وتركمن صبا اذا رجع طائفة من النصارى وهى
 المرادة هنا وتطلق على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم عليه السلام منسوبون
 لصابئ عم نوح عليه السلام يعبدون الكواكب السبعة المنظومة في قوله
 زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت له طاردا لاقل
 ويضيفون الا آثارا يهاويزعون أن ذلك حتى ناطق وينفون الفاعل المختار وهو لا لا تحمل
 ذبيحتهم ولا منا كحتمهم مطلقا ولا يقرون بالجزية ومن ثم أفتى الاصطخرى والمحاملى القاهر أحد
 سلاطين العباسيين بقتلهم لما استنفق الفقهاء فيهم فبذلوا له مالا كثيرا فتركهم اه أفاده في شرح
 المنهج ومروبه يعلم ردهما كتبه قل هنا لان ظاهره أن الطائفة الثانية مرادة هنا أيضا وليس
 كذلك كما علمت (قوله ان وافقتا) بألف التثنية للسامرية والصابئة ورجوع اليهود والنصارى
 اليهما على اللف والتفسير المرتب (قوله في أصل دينهم الخ) أصل كل دين نبية وكتابه كالتوراة
 وموسى لليهود والانجيل لعيسى للنصارى والفروع أحكام ذلك الدين الفرعية المتعلقة
 بالصلاة والزكاة ونحوها فالموافقة في أصل الدين المذكور الايمان به وقيل أصل كل دين الايمان
 بنبيه وكتابه والموافقة في ذلك ظاهرة (قوله وان لم توافقاهم في الفروع) أي لانهم - ما حينئذ
 كبتدعة أهل الاسلام نعم ان كفرتم ما لليهود والنصارى بارتكابهم ما فم كافر عندهم حرمتا
 اه أفاده في شرح المنهج (قوله فان خالفناهم) بألف التثنية نظير ما مر وقوله في أصل دينهم أي
 بان كذب الصابئة بعيسى والانجيل والسامرية بموسى والتوراة (قوله حرمتا) وان
 وافقتاهم في الفروع ولو شك في مخالفتهم حرمتا أيضا (قوله وهذا التفصيل الخ) هو المعتمد
 (قوله والمتنقل الخ) ولا يقال له مرتد لان الرقة خاصة بقطع الاسلام الى غيره وكان المناسب أن
 يقول والمتنقلة من دين الى آخر لا يحمل نكاحهما اذا الكلام في أحكام النكاح لكن ذلك يعلم من

والا فلا تحمل اسقوط
 فضيلة ذلك الدين (أو)
 وهى (غير اسرائيلية
 حلت) لما مر (ان علم
 دخولهم في ذلك الدين قبل
 نسخه ولو بعد تنبذها ان
 تجنبوا المبدل) والا فلا تحمل
 لما مر وأخذنا بالاعتقاد
 فيما اذا شك في الدخول
 المذكور وتعبيرى بما ذكر
 هو مراد الاصل بما عبر به
 (قوله اليهودية والنصرانية
 بالشرط المذكور) في
 الاسرائيلية وغيرها (و) كذا
 رالامرة والصابئة ان
 وافقتا اليهود والنصارى
 في أصل دينهم) وان لم
 توافقاهم في فروعهم فان
 خالفناهم في أصل دينهم
 حرمتا وهذا التفصيل هو
 مانص عليه الشافعى
 في مختصر الزنى وعلمه حل
 الملاقاة في موضع الحمل
 وفي آخره عدمه (والمتنقل
 من دين لا آخر) كيهودى
 أو وثنى تنصر

كلامه بطريق التضمن وعبارة المنهج أوضح ونصها ومن انتقل من دين لا آخر تعين عليه اسلام
فلو كان امرأته لم تحل لم اه (قوله فهو أعم من قوله الخ) أي لانه قاصر لا يشتمل المنتقل من
نوشن أو نجس الى تمود أو تنصروا عكسه (قوله الا الاسلام) فان أبي الملق بمأمنه ان كان له أمان
ثم هو سري ان ظفر نابه قتلناه وجوابا خلافا لذي القاتل بأن الامام يخبر فيه بين القتل والاسترقاق
والمن وانما بلغ المأمون ولم يقتل حالا كن بذهمه لان ذلك فيه ضرر يعود علينا بخلاف هذا
فلا ضرر في تبليغه المأمون (قوله لانه أقرب مطلقا ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان ما انتقل اليه)
أي فلم يشتر كسالم ارتد وقضيته أن من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مرادا كجاءه
ظاهر لاننا لنعبر عنه بقاءه بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو
للاغالب فلا مذهب له اه م ر لا يقال ان العلة المذكورة أعني الاقرار بطلان ما انتقل عنه مع
اقراره سابقا بطلان ما انتقل اليه موجود في المنتقل الى الاسلام لاننا نقول ان المراد أنه كان
مقررا بطلان ما انتقل اليه مع بطلانه في الواقع ونفس الامر فلا يرد من ذكر (قوله ولا تحل
مسألة الكافر الخ) والاه لم توكيل نصراني ويجوز في قبول نكاح نصرانية لانه ما يقبلان
نكاحها الا انفسهم بالاف في نكاح مسلمة اذ لا يجوز انهما نكاحا بها بحال بخلاف توكيلهما في طلاقها
فانه يصح لانه يجوز انهما طلاقها ويتصور فيهما الوأسلت كافرة بعد الدخول فطلقة ما زوجها ثم أسلم
في العدة فان لم يسلم فيها تبين بينوا ثم أسلم به اسلامها واطلاق ولان نصراني ونحوه توكيل مسلم
في نكاح كناية لا مجوسية ونحوه لان المسلم لا ينكحها بحال ولان نصراني توكيل موسري نكاح أمة
لانه أهل النكاحها في الجملة وان لم يمكنه حالا معني فيه اه م ر في باب موانع ولاية النكاح (قوله
بالاتفاق) لا يرد تزويجه صلى الله عليه وسلم بنته زينب لابن خاتم أبي العاص بن الربيع حال
كفره لان ذلك كان قبل البعثة وتحريم المسئلة على الكافر انما نزل بعد صلح المدينة سنة ست
وحيدة فوقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها ثم قبله جاءه وأسلم فاستقر النكاح (قوله لانقر)
بهذا فارتقت الكافرة الاسلامية (قوله ولا الكافر) أي ولو مرتدة لان القصد من النكاح الدوام
والمرتدة ممدرو ولا يرد من تختم قتله فانه يصح نكاحه الا أن يفرق بأن المرتدة ممدرو مع امكان
التخلص من موجب الاهداء أو يقال المراد الاهداء ممدرو مع الكفر بخلاف هذا وقوله علاقة
الاسلام أي المطالبة به (قوله أو كلاهما) أي معا كما صرح به م ر أما الترتيب فهو داخل في قوله
أحد الزوجين لتجزأة الرقة بردة الا قول وان لم يرتد بعد هذه الثاني (قوله قبل الدخول) أي الوطء
ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحترم بفرجها كما في شرح المنهج وم ر فاقاله قل هنا ضعيف
(قوله لعدم تا كده بالدخول) أي أو ما في ههنا من استدخال المني قاله في شرح المنهج (قوله أو
بعده الخ) وانظر حكم المعية ما هو والظاهر أنها كالمعية بدليل تعليل شرح المنهج للمعية بقوله
لما كده بما ذكر أي بالدخول فتي تا كده بالدخول وطرات الرقة عليه أو فارتد لا تقتضي بطلانه
في الحال (قوله وقف) أي البطلان (قوله فان جمعهم) ما الاسلام في العدة الخ) أي بان اتفق
أن المرتدة لم يقتل عقب الرد وليس المراد أناته له لذلك قاله ع ش في حاشية المنهج (قوله لانه)
أي لا يرتد اذ المقة وم من الفعل كافي قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله كاسلام أحد
الزوجين) هذا تشبيه للشيء بضده فالخروج من الاسلام بعد الوطء لا يبطل النكاح بشرطه كما أن

فهو أعم من قوله من تمود
الى تنصروا عكسه
(لا يقبل منه الا الاسلام)
لانه أقرب مطلقا ما انتقل
عنه وكان مقررا بطلان
ما انتقل اليه (ولا تحل)
مسألة الكافر) حرة كانت
أو أمة بالاتفاق (ولا) تحل
(مرتدة لا أحد) لا للمسلم
لانها ككافرة لا تقرب
ولا الكافر لبقاء عاقبة
الاسلام فيها (فان ارتد
أحد الزوجين) أو كلاهما
(قبل الدخول يبطل النكاح)
لعدم تا كده بالدخول
(أو بعده) وقف (فان
جمعهما الاسلام في العدة
دام النكاح) لانه اختلاف
دين طورا بعد الدخول
فلا يوجب البطلان في الحال
كاسلام أحد الزوجين

(قوله وان غلق المالك الخ)
 قيل لا يظهر في المكاتب
 فان التعليق لا يصح منه
 لعدم صحة عتقه فلا فائدة
 فيه حرة

الكافرين ويحرم وطؤها
 في التوقف ولا حد عليه فيه
 شبهة بقاء النكاح (والا)
 أي وان لم يجتمعهما الاسلام
 في العدة (فلا) بدوم النكاح
 وهذا أعم من قوله وان
 أسات بعدم موت الزوج لم
 توث (ولا) يحل (نكاح ملك
 العبد فلا ينكح) السيد
 (أمنه) ولا من يملك بعضها
 لتضاد الأحكام إذا النكاح
 يقتضي قسما وطلاقا
 وظهرا وغيرهما من أحكامه
 بخلاف الملك فيمتنع
 اجتماعهما (ولا) تنكح
 (السيدة عبدا) ولا من
 يملك بعضها لا قضاء الملك
 طاعة العبد لسيدته والنكاح
 طاعة الله وهما متضادان
 فيمتنع اجتماعهما (فالوطرأ
 الملك) أي ماله لها
 أو بعضها أو عكسه (بعد
 النكاح بطل النكاح) سواء
 كان الذي يملك مكاتبا أم لا
 لأن ملك العبد أقوى من
 النكاح لأنه يملك به الرقبة
 والمنفعة والنكاح لا يملك به
 الاضرب من المنفعة فسد
 الاضرب بالاقوى (نعم ان
 انتفت أي الزوجة

الدخول فيه كذلك فاسلام أحد الزوجين قبل الدخول ينجز القرعة وبعده يوقفها لكن لو أسلم
 الثاني ونقضته كناية دام نكاحه بل وان نكاح المسلم لها كما سيأتي فنزل المصنف هذا انكالا على
 ما سيأتي (قوله ولا حد عليه فيه) أي الوطء في مدة التوقف ولا نفقة لها الا في ردة الزوج وحده
 نعم يعزوم عتق التحريم (قوله شبهة بقاء النكاح) ومن ثم وجبت له عدة كما لو طلق زوجته
 رجعه انتم وطئتم في العدة وليس له في زمن التوقف نكاح نحو أخواته ولو كانت تحتها مسلمة وكافرة
 غير مدخول بهما فقال للمسلمة ارتدت وللذمية أسات فانكرنا ارتفاع نكاحهما بزعمه اذا افكار
 الذمية الاسلام في حكم الردة على زعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة ولو
 قال لزوجته يا كاذبة فريد حقيقة الكفر جرى فيه ما تقر في الردة أو الشتم فلا وكذا لو لم يرد شيئا
 علا باصل بقاء العصمة ولجربان ذلك في الشتم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج اهـ مـ رـ ومثل
 الزوجة كل مسلم غيرها واذا أراء حقيقة الكفر كفر القائل ثم ان كان له زوجة لم يدخل بها
 تنجزت فرقتها والا فلا حيث جمعهما الاسلام في العدة وان لم يرد ذلك حرم عليه ولزمه التعزير
 (قوله فلا بدوم النكاح) بل يقين بطلانه من حين الردة منه أو من أحدهما (قوله وهذا أعم
 من قوله الخ) وذلك لأن كلامه لا يشمل ما اذا أسات بعد انقضاء العدة فالأوت في كلامه ليس بقيد
 (قوله نكاح ملك اليمين) أي عقد النكاح عليه (قوله فلا ينكح السيد أمته) أي لا بعدد علمها
 وكذا أمته ولده ولو عسر أو أمانة مكاتبه وان غلق المالك عتقه بالنكاح قبله كان نكاحه
 أو نكحك أي أو سيدى فانت حرة قبله لتوقف حقيقة النكاح على حصول العتق المتوقف
 عليه أو كائنه أمة موقوفة عليه أو موصى له بمنفعة أي على التأييد لانها التي يتبعه عدم صحة
 تزوجه بالحرين قول بأنه يملكها بخلاف غيرها فان غابته أنها كانت كالمستأجرة له فالوجه
 حل تزوجه بها اذا رضى الوارث اهـ شـ وري (قوله ولا ينكح السيدة عبدا) أي لا تعة عايه
 ولا يحل وطؤها لها أيضا وخرج به عبدا عدا يملكها نكاحه على المعتد وكذا عبدا أمها
 أو ابنها أفاده مـ رـ (قوله والنكاح طاعة لله) أي واقضاء النكاح طاعة السيدة للعبد (قوله
 فالوطرأ الملك) أي التام بأن لا يكرن فيه خيار أصلا وفيه خيار المشتري وحده وأجاز الشراء
 بخلاف ما اذا كان غير تام كان اشترى زوجة بشرط الخيار له ثم فسح الشراء فان نكاحه
 لا يفسخ ويجوز له الوطء حينئذ ويكون اجازة للشراء ولا يجب عليه الاستبراء بل يسن وكذا
 لو اشترى زوجة بشرط الخيار له انهم فصحت فانه يسقط نكاحها وأما لو كان الخليل بائع وحده
 أو لها فليس مما نحن فيه لأنه لم يطرأ ملك أصلا ويجوز للمشتري وطؤها بالزوجية فيما اذا كان
 الخليل البائع وحده دون ما اذا كان لها (قوله لأن ملك اليمين أقوى) بخلاف فرائش النكاح
 فانه أقوى من فرائش ملك اليمين أي الاباحة بالاول أقوى من الاباحة بالثاني بدليل أنه لو وطئ
 أمة بالملك ثم نكح أخته احلت المنكوحه دون الأخرى على أن ترجع هنا بين عيني أي
 موصوفين وهما النكاح والملك ونم بين وصفين وهما الفرائش اهـ أفاده مـ رـ بإضاح (قوله
 الاضرب من المنفعة) وهو انتفاعه يضرها دون استخدامها ودون منفعة ذلك البضع بدليل
 أنها لو وطئت بشبهة كان المهر لها دون كاسيات وفي التعبير بالمنفعة عن الانتفاع المذكور تسامح
 (قوله نعم الخ) هذا استدلاله صوري لأنه لم يطرأ قيمته فكان الاولى أن يفرعه بالذات ويجعله

مستأنفا الآن يقال انه طرأ ملك ظاهر وأبطلناه للدور الآتي وأما جواب بعضهم عن ذلك بانه
استدراك على عموم قوله بعد النكاح لشموله ما بعد العقد وقبل الوطء ولما اذا اشترته بعد اقامتها
أو بغيره فيقتضي بطلان النكاح فيها فقال نعم إن اشترته الخ انتهى فهو غير دافع للاشكال لأن
حاصله أن الملك لم يطرأ في صورة الاستدراك حتى تستثنى مما قبلها الموجود فيه طرأ الملك بل
هي خارجة عنه بالمرّة من هذه الجهة وإن خرجت من حكمه المذكور (قوله الحرة) خرج بها
الامة كماذا اشترت زوجها ولو بعد اقامتها إذ لا بد لها من الصبر ودام النكاح لأن الملك
ليس لها قول (قوله مهرها) أي الثابت في ذمة السيد أو مال التجارة المأذون له بعد فيها (قوله
للدور) أي الحكمي لانه يلزم من ثبوت الشراء عدمه بالوسائط الثلاث المذكورة (قوله
اذلوصح) أي الشراء وقوله فيسقط المهر أي لان الفرقه منها (قوله فيبطل) هذا هو الذي لزم
من صحة النكاح بالوسائط المذكورة فلهذا لزم من الصحة عدمها وهذا يسمى في المنطق دليل
الظالم وهو آيات المطالب وهو بطلان الشراء هنا بإبطال نقيضه وهو صحته فكانه قال
اذلوصح للزم عليه كذا وكذا لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو الصحة فثبت نقيضه وهو
البطلان فقوله فيبطل هو نتيجة الدليل على مقتضى قواعد المنطق اذ هي الدعوى المستند
عليها والله اعلم

• (فصل في بيان الانكحة المكروهة) •

أي وما يتبعها مما عاقب نكاح المفسود وذكروا ثلاثة النكاح الواقع به خطبة منهي عنها
الخ ونكاح المحلل ونكاح المفسود ولا فرق بين أن تكون مكروهة لذاتها أو لسيماها وذكروا بعض
المرءة معها الضرورة نحو التقسيم غير معيب (قوله بعد خطبة) أي واقع بعد خطبة من
الخطاب الثاني أمام من الأول فليست منها ما عدا الخطبة بكسر الهمزة القاس الخطاب النكاح
من جهة الخطوبة سواء كان منها أو من وليها أو سيدا ما أخوذة من الخطاب أي الشأن أو من
الخطاب أي الكلام وهي تابعة للنكاح فان سن في حق النكاح سنّت أو كرهت أو وجب
وجبت لان الوسائل تعطى حكم المقاصد هكذا قاله نزي تبعا لمخرج ونقله مر أيضا وناقش فيه
بقوله وقد يقال ان أريد به مجرد الالتماس كانت وسيلة له فيكون حكمه حكمه من نكاح وغيره
أو الكيفية المحمودة من الآيات لا ولياها مع الخطبة بالضم فهي سنة مطلقة فادعاء أنها وسيلة
لنكاح وأن الوسائل حكم المقاصد ممنوع باطلاقة لعدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح
لا يتوقف عليها باطلاقة لان كثيرا ما يقع بدونها والمزوج صلى الله عليه وسلم بقته فاطمة لعلي
ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في خطبته الحمد لله المحمود بعبادته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه
المرهوب من عذابه وساطونه النافذ أمره في أرضه وسعائه الذي خلق الخلاق بقدرته وسيرهم
بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبيلا لحقوا وأمرهم فترضا أو شج أي شريك به الاقام وأكرم
به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشرا الآية ولكل قدر أجل ولكل أجل
كتاب مع الله ما يشاء الآية اه (قوله تعريضا) منصوب على النسيابة عن المنعول المطلق والاصل
اجابة تعريض وهو قيد ولم يأن ثانيا ولم يترك ثالثا ولم يعرض رابعا وسيد كرخصة زانها (قوله
من تعبر) فاعل أجاب وضعر وهو عائد عليه (قوله وهو الولي المخير) أي ان كانت مجبرة وقوله
وغیر المجبرة أي وحدها ان كان الخطاب كفوا فان كان غير كف اعتبر اجابته مع الولي

الحرة (زوجها قبل الدخول
بمهرها بطل الشراء) للدور
اذلوصح لا يفسخ النكاح
فيسقط المهر لعدم الوطء
فيعبرى الشراء عن الثمن
فيبطل (ودام النكاح)
• (فصل في بيان الانكحة
المكروهة) •

(كأنه نكاح بعد خطبة)
منهي عنها تنزيها لخطبة
على خطبة (من أجابه
تعريضا من تعبر اجابته)
وهو الولي المخير وغير المجبرة
والسلطان في الجنونة
والسيد أو وليه في الامة

لكنه صحيح (وبحرم) على
غير ذي العدة (خطبة
المعقدة) عن وفاة أو طلاق
أو فسخ (بالتصريح) اجتماعا
(لابا التعريض) لقوله تعالى
ولا جناح عليكم فيما عرضتم
به من خطبة النساء أو كنتم
في أنفسكم وفارق التصريح
بأنه إذا صرح بتحقة رغبته
فيها فربما يكذب في انقضائه
العدة (الراجعة) فيحرم
التعريض بخطبتها أيضا
لأنها في معنى الزوجة
والتصريح هو ما يقطع
بالرغبة في النكاح كأريد أن
أنكحك وإذا انقضت عدتك
نكحتك والتعريض ما يحتمل
الرغبة في النكاح وغيرها
كرب راغب فيك ومن يجد
مشاك وانت حبيبه وإذا
انقضت عدتك فاذنيتي
(ونكاح المحلل بأن
يتزوجها على أن يحللها
لزوجها الأول بعد طلاقها
بشرطه) بأن تخلو عن
بقية الموانع كالعدة

(قوله فهل ترتفع الحُرمة الخ)
قال ع ش لا ترتفع وإن علم
كذبها عبارة مردوان آمن
كذبها بان علم وقت فراقه اه
وكل صحيح (قوله بذكر لازم)
هذا أحد طريقين في الكتابة
والثاني ذكر الملزوم وأرادة
اللازم سم

أم يجيبه أم مائنا وأحدهما أم أخذها غيره قهر إذا أنفق لأجل تزوجه بها فان قصد مجرد
الهدية لم يرجع وكذا لو دخل بها مطلقا (قوله لكنه صحيح) خلافا لما لاك القائل بطلانه في هذه
المسئلة (قوله وبحرم خطبة المعقدة الخ) وحكم جواب الخطبة تعريضاً وتصريحاً بحكمها
اه (قوله على غير ذي العدة) أي الذي يحل له نكاحها فيها أما هو كأن طاقها على عوض وأراد
خطبتها فيحل له التصريح والتعريض وأما من لا يحل له نكاحها كأن طلقها بابتنا أو رجعا
فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فان عدة الحمل تقدم ولا يحل لصاحب عدة الشبهة أن
يخطبها لأنه لا يجوز له العدة عليها حينئذ (قوله أو طلاق) أي باتن أو رجعي كما به لم يما بعد
وقوله أو فسخ أي بعيب من عيوبه ومثله الانقضاء بارتضاع الكبري الصغير
(قوله لابا التعريض) أي فيحل إذا كان بغير الجماع أما إذا كان به كعندي جماع يرضى من
جوعته فعزم لقوله تعالى ولكن لا نوعا وهو من سرأى جماعاً أي به اه أفاده مر (قوله
لقوله تعالى الخ) هي واردة في عدة الوفاة كما في شرح المنهج فكان الأولى أن يأتي أيضاً بالعدة
العقوبة وهي وادع ساطنة الزوج عليها مع كون التعريض أضعف أعمومها لأقسام العدة
كلها وقوله أو كنتم أي أضرتم في أنفسكم ولم تتلفظوا به وهذا إذا نذر على المدعي وقوله وفارق
التصريح الضمير المستقل للتعريض والتصريح معقول به (قوله فربما تكذب الخ) وظاهر أن
هذه حكمة فلا ترد المعقدة بالاشهر وإن علم كذبها إذا علم وقت فراقه اه مر وقوله الراجعة الخ
لأذن الزوج في التعريض للراجعة فهل ترتفع الحُرمة قال بعضهم هو محتمل اه عن (قوله
أيضا) أي كالتصريح والحاصل أن الرجعية تحرم خطبتها مطلقاً ما وغیر المعقدة تحل مطلقاً
والمعقدة غير الرجعية تحل تعريضاً لا تصريحاً ومثل الرجعية المعقدة عن ردة لانها في معنى
الزوجة أمورها إلى النكاح بالسلام كما أن الرجعية تعود له بالرجعة (قوله لانها في معنى
الزوجة) ولأن المحقة بالطلاق فقد تكذب انما ما ولو خطب خداماً أو مرتباً أو أجنب
صريحاً لم يجوز غيره خطبة أحداهن حتى يحصل اعراض أو بيع قد على أربع اه أفاده مر
بزيادة (قوله أن أنكحك) بفتح الهـ مزمن فيك أي أتزوج بك قال مر ونحو الكتابة وهي
الدلالة على الشيء بذكر لازم قد يفيد ما يفيد الصريح كأريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات
والنكاح وكون الكتابة أبلغ من الصريح باتفاق البلغاء وغيرهم انما هو للمطابقة
تدقيقهم الذي لا يراعيه الفقهاء وانما يراعى ما يدل عليه الخطاب العرفي ومن ثم اختلف
التصريح هنا ومن (قوله نكحتك) يسكون الكاف عند الوقف أو بزيادة تشبيه الكسبة
ساكنة فتظهر الحركة فيقول نكحتكش ولكنها لغة رديئة (قوله وغيرها) بالنصب عطف
على الرغبة (قوله كرب راغب فيك) رب لكش كثيراً أي كثير من الناس راغب فيك وكذا إلى
راغب فيك كما نقله الاسنوي عن حاصل كلام الام واعتمده اه قاله مر (قوله فاذنيتي) بالمد أي
أعاني (قوله ونكاح المحلل الخ) والكراهة فيه تتعلق بالولي والزوج (قوله على أن يحللها)
أي عازماً على ذلك بغير ما به (قوله بعد طلاقها) يحتمل أنه ظرف لزوجها أي يتزوجها
المحلل بعد طلاق الزوج لها ثلاثاً وأنه ظرف ليجلها أي يحللها بعد طلاق ذلك المحلل لها ولو دون
الثلاث (قوله بشرطه) متعلق بقوله ونكاح المحلل والضمير للنكاح (قوله عن بقية الموانع)
أي غير الزوج لأنه لا يوجد نكاح المحلل الا عند انقضاء العدة أي وكالاحرام (قوله

هذا) أي الكراهة وقوله على ذلك أي التحليل وقوله ولم يشترطه أي حال العقد وان شرطه قبل ذلك كما سيأتي (قوله) فان تزوجها بشرط الخ) أي ووقع الشرط في صلب العقد اما من وليها مع موافقة هو أو عكسه أما لو شرط ما ذلك قبل العقد فلا يؤثر وكذلك لو أضمر اه حالة العقد بدون شرط وان توطأ عليه قبله نعم بكم حينئذ كل ما لو صرح به بطل يكون اضماره مكررها (قوله) انه اذا وطمأطأها) أي أو باتت منه فلا نكاح بينهما أو نحو ذلك وكذلك لو شرط أن يطأها قبل الوطء (قوله بطل النكاح) أي لمنافاة الشرط في ذلك لمقتضى العقد وعليه حل خبر عن الله المحلل والمحل له وحل عليه أيضا قول بعضهم انه يحرم على المحلل استدعاء التحليل قال الحاشي نقلا عن عن ولو تزوجها على أن يحللها للاول ففيه وجهان والاصح الصحة لانه لم يشترط الفرقه بل هو مقتضى العقد اه وفيه نظر لانه ان عزم على ذلك فهو عين كلام المتقن وان صرح به في صلب العقد بطله فكيف يقول فيه الصحة (قوله) لانه ضرب من نكاح المتعة (المتعة) ولا يحد اذا وطئ للشبهة (قوله) وكنه نكاح المغرور) أي الزوج المغرور وفي نسخة الغرور بغير مريم والكراهة فيه من جهة الوجوب دون القابل لعدم علمه وقوله بحريتها أو نسبها أي أو عفتها أو حرقتها بأن قال بشرط كونها عفيفة أو خياطة فبانت فاسقة أو كراهة مثلا (قوله في العقد) خرج به ما لو شرط حرقتها مثلا قبل العقد وسكت عن اعناده فانه نكاح صحيح ولا خيار له لقصد بغيره قال في المنهج وشرحه والتغزير المؤثر في الفسخ بخلاف شرط تغزير واقع في عقد كقوله زوجهك هذه المسألة أو البكر أو الحرة لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا سبق العقد أما المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فيكون فيه تقدمه على العقد مطابقة لصلابه أو منتهى لاقصده الترخيب أم لا اه باختصار وعبارة مر بعد قول المنهاج وقع في عقد بان وقع شرطه في صلبه كزوجهك هذه الحرة وهو وكيل عن مالك اه أو على أنها حرة أو بشرط أنها حرة اه (قوله) وهو ممن لا يحل له نكاح الامة) كأن كان موسرا (قوله) فهو باطل الخ) ولو وطئ عبدا أمة طائفا ثم ازوجهته الحرة كان الولد حرا وبه يلغز فيقال لظاهر بين رقيقين ولو وطئ زوجه الحرة طائفا ثم ازوجهته الامة فالولد حر ولا أثر لظنه ويصدق في ظنه المذكور بيمينه اه أقامه مر (قوله) بأن لم يكن كذلك) أي بأن كان رقيقا أو حرا يجوز له نكاح الامة وقوله لان الماعود عليه أي وهو الزوجة (قوله) لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة) كعبدة اشتراه بشرط كونه كاتبا فبان خلافا لبيع صحيح وللمشتري الخيار كما مر فاذا كان البيع لا يفسد بخلاف الشرط الصحيح فالنكاح أولى لانه ما اؤضة غير محضة بخلاف البيع وخرج بخلاف الصفة خلاف طلعت كالوقاات له زوجتي من زيد فبان عمرا أو قال لوليه زوجتي بنت زيد فبان بنت عمر أو الكبيرة فزوجه الصفة ميرة فالنكاح باطل جزما كما لو أذن ولي السفيه في امر أن يميته فتزوج غيرها (قوله) وللعهر الخيار) وهو على القول بغير الخيار العيب لكن الفسخ هنا لا يتوقف على قاض بخلاف خيار العيب (قوله) بخلاف العبد) فليس له الخيار اذا شرط حرقتها فبانت أمة لمساواتها ولتمكنه من الخلاص بالطلاق بخلاف ما لو شرطت حرقة فبان عبدا فلها الخيار حرة كانت أو أمة لعدم تمكنها من ذلك ولو طمئت الحرة حرية الزوج فبان رقيقا فلها الخيار على المعتمد ويكون ذلك مستثنى من عدم الخيار في الموطن أحدهما الآخر بوصف

هذا ان عزم على ذلك ولم يشترطه
(فان تزوجها بشرط انه اذا
وطئها طأها بطل النكاح)
لانه ضرب من نكاح المتعة
(وكنه نكاح المغرور بحريتها
أو نسبها) ولو شرط حرقتها
العقد فبان رقيقا وهو ممن
لا يحل له نكاح الامة) كما
سيأتي بيانه (فهو باطل والا)
بأن لم يكن كذلك (فصحيح)
لان الماعود عليه معين
لا يتبدل بخلاف الصفة
المشروطة (والعهر الخيار)
بقوات ما شرطه بخلاف

العبد

قوله والكراهة فيه من
جهة الموجب الخ) تقدم انه
من جهتهما التقدير القابل
بترك البحث اه حرة

(قوله فان كان من جانب
الزوج الخ) هذا التفصيل
راجع للمعاد المحوسبة
والوثبة اما هي فبشر فيها
الشرط مطلقا

وان صرح الاصل بان له
ايضا ذلك وللزوج الخيار
في كل وصف شرط ولم يمنع
صحة النكاح فبان خلافه
لان ساواها الزوج فيه
(فان فسح) النكاح فيما
ذكر (قبل الدخول فلا مهر
ولا متعة) لان شأن الفسخ
ترادف الموضين وقد يرجع
البضع اليها سالما يرجع
عوضه اليها سالما (او بعده
لزمه مهر مثلها) لانه منع
بعيبة وهو انما يذل المسمى
على ظن السلامة ولم تحصل
فكان العتق دبري بلا
تسمية (فان ولدت) أي
الامة ولدا (بان انعقاده)
قبل علمه برقها (حرا) لظن
الزوج حريتها حين حصوله
سواء كان حرا أم عبدا
(ولزمه) أي الزوج (قيمه)
لسيدها لانه فوت عليه
رقبه التابع لرقها بظنه
حريتها وتعتبر القيمة (يوم
الوضع) لانه أول أيام إمكان
تقويمه هذا (ان وضعته
حيا) نعم ان كان المغرور
عبد السيد الامة فلا شيء عليه

فلم يكن به (قوله وان صرح الاصل الخ) ضعيف (قوله في كل وصف شرط الخ) كالا كان
بكمال وبكارة وحرية أو نقصا كضدها أولا ولا كيباض وسمرة اه شرح المنهج (قوله
ولم يمنع) أي شرطه صحة النكاح وخروج بذلك ما يمنع كشرط أن لا يطاها أو لا يطاها الا نهارا
أو الامرة أو لا يطاها نهارا أو انما محوسبة أو وثبة فان كان من جانب الزوج لم يطل النكاح
والا بطله فان قبل الشرط لا بد من التوافق عليه على كل حال فلا فرق بين ان يكون من جانب
الزوج أو الزوجة أجيب بانهم نظروا الى جانب المبتدئ لقوته اه أفاده مر (قوله لان
ساواها الزوج فيه) أي أو كانت فوقه المتهوم بالاولى كما صرح به في شرح المنهج ومحل ذلك
اذا كان الوصف واحدا من أمور أربعة النسب والعنة والحرفة والحرية أما غير ذلك فكل
من الزوجين الخيار وان ساوى صاحبه فيه فلا شرط جهاهما فبانت قبيحة وهو قبيح أيضا
أو بالعكس أو اشتترطت كونه شايبا فبان شيئا وهي يجوز أو بالعكس أو بشرط كونها بكرًا
فبانت ثيبا وهو قد تقدم له زواج أو بالعكس أو بشرط بياضها فبانت سوداء أو بالعكس وهو
كذلك ثبت الخيار كما ثبت في عيوب النكاح مع التساوي فيهما والخيار للسيد فيما لو بان الزوج
رقيقا (قوله فان فسح) أي الحرفة ومقرر على قوله وللحرا الخيار المرتب على قوله فصحيح وقوله
فيما ذكر أي فيما اذا ثبت له الخيار (قوله أو بعده) أي الدخول أي أو معه كما صرح به في شرح
المنهج فان اختلفا في وقت العيب فكلال جمعية ولو ادعت انه أزال بكارتها أو أنكر صدقته لدفع
الفسخ وصدق هو لو جوب الشرط (قوله مهر مثلها) أي وان زاد على المسمى وانما لم يجب
المسمى لعدم تصور هذا الشرط حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هذا لا يكون الا
مقارنا له قد كما مر (قوله جمعية) أي بسبب الرق وان لم يكن من عيوب النكاح وقوله على ظن
السلامة أي سلامتها من العيب وقوله ولم تحصل أي السلامة وقوله فكان العتق دبري
بالجمعية أي واذا جرى بالجمعية يرجع فيه للمهر المثل (قوله فان ولدت) من جملة المقترع على
قوله فصحيح (قوله أي الامة) أي المغرور ورجع ربتها (قوله بان انعقاده حرا) وهو حر بين رقيقين
اذا كان الزوج رقيقا واذا كانت الامة موصى بأولادها وأعتقها الوارث لا ينكحها الحرة
الابشروط الامة ويلغز بها فيقال لئلا تنكح الابشروط الامة واذا حصل منها ولد فهو
رقيق بين حرين وسباق ذلك في المتن (قوله قبل علمه برقها) والمعنية كالقبيلة تشوف الشارع
لاعتق قالة عس وخروج بذلك لما لو حدث بعد علمه برقها فهو رقيق كما صرح به في شرح المنهج
(قوله حين حصوله) أي الولد (قوله سواء كان) أي الزوج حرا أم عبدا فسخ العتق أم أجازة
اذا ثبت الخيار قاله في شرح المنهج (قوله قيمته) أي في ذمته ان كان حرا وكذا ان كان عبدا على
المعتق لكن الاول يطالب بها حالا والثاني يتبع بها بعد العتق واليسار (قوله اسيدها) وان كان
السيد جدا للولد كان زوج أمته بانه في غرم له ابنه قيمة الولد على الاصح ولو قال لسيده كان أولى
لانه قد يكون سيد الولد غير سيد الامة كما موصى بأولادها فان قيمة الولد اسيد دون سيد الامة
(قوله بظنه) متعلق بفوت والباء للسبيبية (قوله يوم الوضع) أي وقت الولادة ولو عبر بذلك كما في
شرح المنهج كان أولى اذ لا فرق في وقت الولادة بين أن يكون له أو نهارا فاذا كانت قيمته في ذلك
الوقت خمسة وبعده عشرة فالعبرة بالخمس (قوله نعم ان كان المغرور عبدا الخ) أي وكان الغارله

هو السيد على ما سيأتي أروكيه بأن وكل شخصاً في أن يزوجه أمته بعبدته فشرط العبد على
الوكيل حر يتهافى العقد غير عالم بأن أمته سيده (قوله) إذ لا يجب للسيد على رقيقه مال (أي
ابتداءً أماداً وما فيجب كإلو كاتبه وكألو كان له عند عبد غيره مال باتلاف أو نحوه ثم اشتراءه فان
الدين الذي كان عليه قبل شرائه لا يسقط عنه بل يتبع به بعد العتق (قوله) وكذا ان كان الغار
سيدها (أي والمغرور حر أو عبد غيره فغير ما قبله) واعترض ذلك في المنهاج بأنه لا يتصور من
السيد تغير رأي لأنه إذا قال زوجته هذه الحرة أو نحوه عتقت ورده في شرح المنهاج بتصوره
في صور ثلاثة وذلك كإلو كان اسمها حرة فقال زوجته هذه الحرة أو كان رهنها لها وهو عسر
وأذن له المهر من تزويجها أو محجوراً عليه بفلس وأذن له الغرماء في ذلك فانهم لا تعتق بقوله
هذه الحرة إذ لا يصح منه العتق وإن قصد له عساره أو الخرج عليه ويتصور أيضاً فيما لو كانت
جانية وهو عسر وأذن له المستحق في تزويجها أو كان سيدها سفيهاً أو مكاتباً رز وجهها بأذن
الولي أو السيد أو مريضاً أو عايبه دين مستغرق أو أراد بالخربة العفة عن الزنا لظهور القرينة
فيه أو تلفظ بالمسبية بحيث يسمع نفسه فقط وليس من الصور ما إذا وكل لأنه ان قال الوكيل
زوج هذه الحرة جرى فيه ما تقدم وإن لم يعلل ذلك فالتغريم من الوكيل لامن السيد كما لا يخفى
هكذا قال بعضهم وفيه نظر لأنه لا يلزم أن السيد يقول للوكيل قل للزوج زوجتك هذه الحرة
بل يقول له هذه رقيقة ولكن وكلمتك لتغريم بحرمتها فالتغريم حينئذ من السيد (قوله) لأنه أي
الزوج المغرور ولو غرم السيد رجوع ذلك الزوج على السيد فلا فائدة في إعطائه ما يؤخذ منه
وعمل ذلك في المنهاج بقوله لأنه المتألف لحقه وهو أوضح مما هنا لا يراه رجوع الضمير للسيد
مع أنه فاسد وإن كان في كلام قل ما يؤهمه (قوله) لاسد تيقن حياته (أي ولم يوجد سبب بحال
عليه الهلاك فلا يرد أن هذه العلة موجودة في صورة الجنابة الانتية (قوله) ذلك أي انفصاله
ميتاً وقوله بجنابة أي ولومن الزوج أو السيد (قوله) فعلى المغرور عشرة قيمة أمه) ولا يتوقف
غرمه على قبض الغرة ويرجع به على الغار (قوله) مضموناً بالغرة (أي على عاقلة الجناني
لأنه قد أحرر أو أعتقه من قبله لانعدامه ما قال في شرح المنهاج والغرة عبد أو أمة ولا يتصور
أن يرث منها في مسئلة التامع الأب الحرة غير الجناني الأم الأم الحرة اه أي لان الجنين لا ولد له
وسواسيه وأصوله محجوبون بالأب والأم لا ترث لرقها أما إذا كان الأب جانياً فلا يرث لأنه
قائل وحينئذ لا يجب الجسد (قوله) فكما يقوم له (أي للزوج بالغرة يقوم عليه بعشرة قيمة أمه
فيضمن بشيئين قال في شرح المنهاج ففيه لانعدامه ما عتق لوارثه على عاقلة الجناني أجنبياً كان
أو سيداً لأمة أو مغروراً فان كان عبداً فعتقت الغرة برقيقته ويضمنه المغرور السيد الأمة
لتنفوت رقبته بعشر قيمته لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق اه
(قوله) كالعبد الجناني) يحتمل أنه على تقدير مضاف أي كسيد العبد الجناني إذا منع بيعه في
الجنابة فإنه يقد به بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجنابة وبأخذ قيمته من قائله فكما يقوم
للسيد يقوم عليه ويحتمل أنه على ظاهره أي أن ولد الأمة المتقدمة إذا مات بجنابة كالعبد
الجناني إذا قتل الخ في أن كلا يقوم تقويمين (قوله) قتل) بالبناء لا منعول أي في غير الجنابة بأن
قتله أجنبياً وقوله بقيمته أي الواجبة بالجنابة (قوله) ان غرمها) قال في شرح المنهاج وخرج

إذ لا يجب للسيد على
رقيقه مال وكذا ان كان
الغار سيدها لأنه لو غرم
رجع عليه أما إذا وضعته
ميتاً فلا يجب شيء لعدم
تيقن حياته نعم ان كان
ذلك بجنابة فعلى المغرور
عشرة قيمة الأم يوم الجنابة
لأنها لانه انفصل مضموناً
بالغرة فكما يقوم له يقوم
عليه كالعبد الجناني إذا قتل
تعلق حق الجاني عليه
بقيمته (ويرجع) الزوج
(جها) ان غرمها

(لا بالمهر على من غره) لانه الموقع له ٢٧١ في غرامتها في الاولى ودخل في العقد على أن يغرمها في الثانية (وان بان نسبها)

فيما اذا غره الزوج (دون
المشروط صح) النكاح
(وله الخيار) بغيره
بقولي (ان بان) نسبها
(دون نسبها) أيضا المهر
في التغرير بالحرية (وحكم
المهر) هنا (ماهر) ثم (ولا
يلزمه قيمة الولد) لا تنفاه
عنه لزومها السابقة
(فان كانت هي المقررة)
بحريته أو نسبته (فحكم
الخيار والمهر والمتعة
ماهر) في التغرير بها فلها
الخيار في الاولى ان كانت
حرة وفي الثانية ان بان نسب
الزوج دون المشروط ودون
نسبها الماهر فان فسخت
فيها قبل الدخول فلا مهر
ولا متعة ما مر أو بعده
لزمه مهر مثلها الخاف
الشرط * وما يكره من
الأنكحة نكاح من لم يخرج
الى الوطء مع فقهه الالهية
أو مع وجودها وبه علة
كهزم ونكاح المسلم ذمية
أو حرية ونكاح المرتبة
بالحل بعد انقضاء عدتها
ونكاح الفاسقة وبنت
الفاسق

• (فصل) •

(غير الحسر) ولو مكاتباً
ومبعضها هو أولى من قوله
العبد (ينكح امرأتين)

فقط ولو أمتين في عقد واحد لانه على النصف من الحر وقد أجمع الصحابة على ذلك

بزيادة ان غرمها ما لم يغرمها ان لا يرجع له كالمضامن اهـ فلو كان المهر ورعاً لم يرجع الا بعد
العتق لانه لا يلزم الاحية ولا المهر ووطء البسة الغار بتخليصه كالمضامن (قوله في الاولى)
وهي لزوم قيمة الولد وقوله في الثانية أي وهي مسئلة المهر أي لان الغار ليس سبباً في غرم المهر
لانه غارم له على كل حال فحصل الفرق بينه وبين القيمة وكلها من النفقة والكسوة اللتان وجبتا
عليه قبل الفسخ فلا يرجع بهما الزوج على من غره أما بعده فلا نفقة ولا كسوة وأما السكنى
في العدة فتجب لها به بعد الفسخ حاملاً كانت أو لا على المعتقد ولا يرجع بهما الزوج على من
غره (قوله فيما اذا غره) أي بالنسب كأن قال زوجتك هذه الشريفة فتسير أنها عامية وهو
شريف (قوله دون نسبها أيضاً) أي كأنه دون المشروط (قوله ما مر في التغرير بالحرية) أي
وهو قوله اقوات ما شرطه ومثله الحرية والنسب العفة والحرفة فكل من هذه الاربعة
يثبت به الخيار اذا شرط فبان خلافه الا ان ساواها الزوج أو كان الموصوف فوق الواصف
وما عداها له الخيار فيه وان ساواها فيه كما مر والفرق أن هذه الاربعة معتبرة في الكفاءة دون
غيرها كالعيب والجمال (قوله ما مر) أي من أنه ان كان قبل الدخول فلا مهر ولا متعة أو بعده
أو معه لزمه مهر مثلها ولا يرجع بغرمه على الغار (قوله لا تنفاه عنه لزومها السابقة) وهي
تقويت الرق لان الولادة امر على كل حال (قوله في التغرير بهما) أي بالحرية والنسب وفي
نسخة بها أي بالزوجة (قوله ان كانت حرة) ليس بقيد وكذا ان كانت أمة على المعتقد كما مر أي
لتضميرها بنسخة المعسرين وينعقد الولد رقيقاً مع الامه ويفرق بين هذه وبين عكسها وهو
ما اذا شرط حريتها فانت أمة وهو رقيق فانه لا خيار له لانه من الفرقة بالطلاق (قوله
ما مر) أي من فوات المشروط (قوله فيهما) أي فيما اذا غرت بحريته أو نسبته وقوله ما مر
أي من أن شأن الفسخ تراذ العوضين الخ (قوله خلاف الشرط) بخلاف خلف الظن بأن ظن كل
أن صاحبه بوصف ولم يشترطه فلم يكن به فلا خيار له لانه قصير بترك البحث كما مر (قوله كهزم)
أي وتعين دائماً لعدم تخصيص المرأة المؤدى غالباً الى فسادها اهـ قل (قوله ونكاح المسلم
ذمية) أي اذا وجد مسلمة والأفلا كراهة (قوله أو حرية) أي وهي يهودية أو نصرانية كما
علم ما مر ومهر أن نكاح الحرية أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا ويكره نكاح المسلمة
بدارهم وكذا التسرى (قوله وبنت الفاسق) وكذا اللقطة ومن لا يعرف لها أب
• (فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للرقيق وعدد الطلاق

للرقيق وما يتبع ذلك من شروط نكاح الامه) •

(قوله غير الحر) أي غير الكامل الحرية بأن لم يكن فيه حرية أصلاً أو كان فيه حرية ناقصة
كبهض ومكاتب وهو مبتدأ وأخبر عنه بخبرين (قوله ولو مكاتباً) انما أخذناه غاية التلاية وهم
أنه مستقل بالكسب فيكون كالحر (قوله أولى من قوله العبد) لانه في العرف من لم يكن به شيء
من الحرية فلا يشمل المبعوض والمكاتب (قوله ولو أمتين) أي سواء كانتا حرتين أو أمتين أو
أمة وسوة وقوله في عقد الخ من جملة الغاية أي في عقد واحد أو عدة دين (قوله لانه على النصف
من الحر) أي فيما يمكن تبعية فخرج الطديق والفرق في العدة ولان النكاح من باب الفضائل
فلم يلحق فيه بالحر كالم يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على أربع (قوله وقد أجمع الخ) كان

الاولى

الاولى نفد ذلك على العلة العقلية لانه دليل نقلي وهو مقدم على العقلي وايضا فالاجماع
 قطعي الدلالة (قوله كما مر الخ) الذي مره وقوله روى اللبث عن الحكم بن عتيبة قال اجمع
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا ينكح العبد اثنان (قوله وله نكاح
 الخ) هو مستغنى عنه بما قبله بل هو تكرار معه كذا قاله قبل ووجهه أن قوله غير الحر
 ينكح امرأتين شامل لذلك وقد يقال ليس مستغنى عنه لانه امرأتان يخالف فيه الرقيق الحر
 فالاول أن الرقيق لا ينكح الا امرأتين فقط والثاني أن له نكاح امة على حرة بخلاف الحر
 ولو سكنت عنه لم يستغنى الفرق بينه وبين الحر في ذلك وهو في مقام الفرق بينهما فذكره متعين
 ووجه شيخنا الحنفى التكرار بأن قوله ينكح امرأتين شامل لما اذا تزوجها معا او احدهما
 بعد الاخرى وورده بقوله ان صاحب البيت أدري بما فيه والشارح قيد ما سبق بما اذا كان ذلك
 في عقد واحد فها هنا محله فيما اذا كان في عقدين فلا تكرار (قوله على حرة) أى وعكسه كما فهم
 بالاولى ولكنه ليس مناسبا لما نحن فيه لان الحر له ذلك أيضا (قوله ولا يملك) أى غير الحر وقت
 وقوع الطلاق وان عتق بعد فاذ عتق بعد طلاق طلاقين فلا بد من محلل لاستيفاء عدد
 العبد في الرق بخلاف ما لو عتق بعد طلاق أو وقعها على زوجته ثم راجعها أو وجد نكاحها بعد
 اليقونة فانه يبقى له طلاقان لانه عتق قبل استيفاء عدد العبد فان كان حرا وقت وقوع الطلاق
 ملك الثلاثة وان طرأ رقه قبلها فاذا رق الحر بى بعد أن طلق طلاقين أو حارب الذمى واسترق
 بعدهما كان لكل منهما العدة بلا محلل (قوله وان كانت زوجته حرة) غاية للرد على أبى
 حنيفة وابن سريج من أئمتنا القائلين بأنه يملك الثلاثة حينئذ لان الطلاق معتبر بالنساء (قوله
 ولا يخالف له ما) ان فصار ذلك اجماعا (قوله فان تزوج الخ) هذا تفصيل لقوله ينكح كانه قال
 تارة يكون نكاحه باذن سيده وتارة لا (قوله باذن سيده) أى ولو كان سيدهما أنى (قوله لمفهوم
 المهر الا أنى) وهو أى بما يملكه تزوج بغير اذن مولاه وعاهر أى زان لان مفهومة أنه اذا تزوج
 باذنه لا يكون عاهرا فيكون نكاحه صحيحا (قوله والمهر) أى ومثله المونة كما يأتى (قوله للزوم
 برضا مستحقه) أى مع اذن السيد وأشار بذلك الى قاعدة وهى ان ما لزم برضا مستحقه مع اذن
 السيد يتعلق بذمته وكسبه وماله تجارته وما لزم برضا مستحقه مع عدم اذن السيد يتعلق بذمته
 فقط يتبع به بعد العتق واليسار وما لزم بغير رضا مستحقه كدين الجناية وكلمه راذا كانت المرأة
 سفينة لعدم اعتبار رضاها حينئذ يتعلق برقبته فالاقسام ثلاثة (قوله كبدل القرض) أى
 الذى اقترضه الرقيق باذن سيده (قوله الا أن يكون الخ) هو استثناء من معنى فقط لان المراد
 الزيادة على الذمة كما يرشد له ما بعده حيث قال مع كونه في ذمته (قوله أو ما ذونا) هى مانعة
 خلوت تجوز الجمع أى ما ذونا له حالة الاذن في النكاح (قوله أقرب شئ) أى أقرب الاشياء كذمة
 السيد وماله غير مال التجارة اليه (قوله يصرف اليه الخ) أى المهر ومثله النفقة فيصرف
 كسبه عما يشاء من المهر الحال أو النفقة على المعتمد لان ما يذونان تعلقا بكسبه به فغير بينهما
 وقيل انه ينظر في كسبه كل يوم فتؤدى منه النفقة لان الحاجة لها ناجزة ثم ان فضل شئ يصرف
 للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شئ للنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم
 وجوبه ما قيل يصرف للمهر وأولاه به بعضهم على ما لو امتنعت من تسليم نفسه ما حق تقبض

كما مر أول النكاح (وله
 نكاح امة على حرة) بخلاف
 الحر كما سيأتى (ولا يملك
 الا طلاقين وان كانت
 زوجته حرة) قاله عثمان
 وزيد بن ثابت ولا يخالف
 له ما من الصحابة رواه
 الشافعى (فان تزوج باذن
 سيده صح) التزوج لمفهوم
 المهر الا أنى (والمهر)
 يكون (في ذمته) فقط
 للزوم برضا مستحقه كبدل
 القرض (الا ان يكون
 مكتسبا او ما ذونا له في
 التجارة) هو مع كونه في
 ذمته (في كسبه) المعناد
 كما سيطر و احتطاب
 والنادر كالحاصل بهيمة او
 وصية لان المهر من لزوم
 النكاح وكسب العبد
 اقرب شئ يصرف اليه

جميع المهر (قوله والاذن له في النكاح الخ) جواب عما يقال ان السيد لم ياذن له في الدفع وهو من تمام العلة فأجزأها ثلاثة (قوله الحادث بعد وجوب الخ) حصة اكتسبه الواقع في الثمن ومحل اعتبار واحد وثمة بعد ما ذكر ان لم يكن ما ذونا له في التجارة والاتفاق بكسبه مطلقا لقوة تصرفه فيما يملكه وكذا ان كان ما ذونا له في الكسب على العقد فيتعاق المهر والنفقة به مطلقا كما استقر عليه كلام عث والحاوي على المنهج (قوله بعد وجوب دفعه) والظاهر كما قاله بعض مشايخنا ان المنة ملزمة بالمعدية (قوله وهو) أي وجوب الدفع والمنفوعة هي القسمة الواجب في المهر وقوله أو فرض صحيح أي أو موت لأن مهر المنفوعة يجب بأحد الأمرين وثلاثة ومثل المهر المؤنة كما مر لكن وجوب دفعها بالامتنان (قوله بخلاف الكسب قبله) أي قبل وجوب الدفع بأن لم يوجد شيء يوجبها مما مر وفارق ما لو ضمن أجنبيا أو سده لأجنبي بآذن سده حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد المأذون فيه وهو عقد هذا الصنفان المضمون ثم وهو الدين ثابت حالة الاذن بخلافه هنا اه أفاده في شرح المنهج (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لأنه لا يشمل مهر المنفوعة ولا المؤجل في غيرها (قوله سواء أحسن) أي مال التجارة وقوله قبل وجوب الدفع شامل لما قبل الاذن فيه وفارق الكسب بان أطماع المعاملين تقتضي ما سده فالاذن في النكاح التزام بصرف ما يملكه اليه (قوله أو بغير إذنه) مقابل قوله بآذن سده (قوله أو بآذنه) أي في النكاح وقوله وخالفه فيما أذن له فيه أي من مهر أو زوجة فخالف ما قبلها خذلا فالما قاله قبل (قوله أما الاول) أي التزوج بغير إذن (قوله فهو عاهر) أي كالعاهر أي الزاني يجامع تلبس كل بأمر غير مشروع والا فوطء وطء مشبهة يلزم فيه مهر المثل ولا حد عليه وان كان عامدا على المعتمد فالأخبار بأنه عاهر تشبيهه بالبيع بخلاف الادعاء من باب التعمير (قوله بلهظ فهو باطل) يمكن أن يكون ذلك منسرا لما في الرواية السابقة ويكون الضمير في فهو للزوج المفهوم من تزوج (قوله فان دخل) أي وطئ ولو في الدبر اه قل (قوله قبل أن يفرق) أي قبل أن يفرق بينهما المأثم (قوله برضا مستحقة) أي وان لم ياذن فيه السيد ومستحقة هنا هو الزوجة المالكة أمرها بان تكون بالغمة عاقلة حرة ومكنته من نفسها مختارة والا كصغيرة ومجنونة ورقيقة ومكرهة وموطوءة حالة نومها أو مجبورة السنته فهو في رقبتها كما مر نعم ان سلم الرقبة له سيدها تعاقب بدمته (قوله ويجل للعهر) أي كاه ولرسيد بخلاف من فيه رق كالمعتق فإنه لا يشترط فيه الاسلام اه ان كان مسلمان دون بقية الشروط والكفار اخر يشترط فيه ما عدا الاسلام اه بل يشترط فيه كفرها والا وجه انها لا تحل لمحبوب الذكر طائفا أي حرا أو رقبة فالاولا مسح لان العلة في حلها خوف الزنا وهي مفقودة فيها ومثل المحبوب العنين حيث أمن الزنا اه أفاده مر (قوله من يهراق) قال مر ويلحق بها كما قاله الواجد في قوله ولله رقبة يان أرضي لرجل بمحل أمة دائمة فاعنتها الوارث كما مر اه (قوله بشروط) أي ثلاثة وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم اه شرح المنهج (قوله ان تكون مسلمة) أي ولو لم تكن كافرا كافرا في مر ولا يؤثر كفر سيدها لحصول صفة الاسلام فيها واما تشكك تصويرها وأجيب بتصور ذلك في المستقرة والمدة فانه لا يفرق في يد الكافر وفي مكاتبه أسلمت أو فنة لم تجرد من يشترطه اليهودي أو ووجدته لكن باقل من ثمن مثلها فانه لا يجبر على بيعها بذلك (قوله ان كان مسلما) خرج به غير المسلم من حرو وغيره كغايين فتحل له

والاذن له في النكاح اذن له في صرف المهر من كسبه الحادث (بعد وجوب دفعه) وهو في مهر المنفوعة بوطء أو فرض صحيح وفي غيرها الحال بالنكاح والمؤجل بالحلول بخلاف الكسب قبله فانه يحتص به السيد وتعييرى بما ذكر اولى من قوله بعد النكاح (وفيما يملك من مال التجارة) ربحا ورأس مال لانه دين لزمه بعقد ما أذن فيه كدين التجارة سواء أحصل قبل وجوب الدفع ام بعده (أو) تزوج (بغير إذنه أو) بآذنه (وخالفه) فيما أذن له فيه (لم يصح) التزوج اما الاول فالتزوجه صلى الله عليه وسلم ايماءا مملوكا تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه وأبو داود وابن أبي شيبة وأما الثاني فلهذا الفقه (فان دخل بها) قبل أن يفرق بينهما (لزمه مهر المثل في ذمته) للزومه برضا مستحقة كبذل القرض (ويحل للعهر نكاح من بها رق بشروط ان تكون مسلمة) ان كان مسلما فلا يحل له الكفارة

أمة كناية لاسـتوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحر الكتابي الأمة السكانية من أن يخاف زنا
 ويفقد الحرمة (قوله لقوله تعالى) دليل على عدم جواز نكاح الأمة السكانية للحر وفيه أن
 الآية لا تنفي حرمة النكاح بل حرمة المسالك من حيث أن الملك لا يكون إلا لأحر أو لا فرق في
 عدم حل الأمة الكافرة بين كون الزوج المسلم حراً أو غيره وإن كان في شرح المنهج جعل الآية
 دليلاً على الأول كما صنع هنا وقاس غير الحر عليه فيتوجه عليه الاعتراض المذكور كما يتوجه
 عليه هنا خلافاً لما في المحشى (قوله فيما ملكت) أي فليكن كخ أي يتزوج والضمير إن لم يستطع
 طولاً قال مر ولا اجتماع نقص الكفر والرق اه أي أنه اجتمع فيها نقصان لكل منهما ما أثر
 في منع النكاح فنع المسلم من نكاحها كالحرة المجوسية والوثنية لا اجتماع نقص الكفر وعدم
 الكتاب (قوله وأن يعجز) بكسر الجيم مضارع يعجز بفتحها على الأفصح فيهما والعجز يحصل
 بفقد المال والكسب بنفسه وبغيره فالأب إذا وجب اعفائه على والد قادر فلا يجوز له نكاح
 الأمة قال مر وما قيل من عدم الاحتياج لهذا الشرط للاستغناء عنه بقوله لا آتى
 وأن يخاف زنا مردوداً لا فائدة كثيراً من تحته صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتجج بتصريح
 به ما ولم يغن أحدهما عن الآخر ولا فرق في العجز بين المسمى والمنسرى كالغائبة (قوله
 ولو كناية) أي ولو أمة تلك كناية عما يأتي (قوله وغائبة) أي يربد الزوج بها خلافاً لظاهر كلام
 الشارح بشرط أن يظهر عليه مشقة في سفره لها أو يخاف زنا مدته وضبط الإمام المشقة بأن
 ينسب متحملها في طلب الزوجة إلى الاسراف أي تجاوزة الحد فان لم يحصل له مشقة لزمه
 السفر وإن أمكن اتقاهما معاً والافهم كعدم أماله كانت الغائبة زوجة بالفعل فيجب عليه
 السفر لها ما طاقا حصل له مشقة أو لا فلا تباح له الأمة (قوله وبرصاً) بالمدى وجذماء ورتقاء
 وقرناء ومضناة لا تحتمل الوطء (قوله وخبر) مبتدأ ومحمول خبره (قوله) وأن يعجز عن حرمة عطف
 على أن لا تكون فهو من جملة تصوير المتن أي وإن يعجز فليس يتركها لأن المراد بالعجز هنا
 العجز عن تخصيصها والعجز المذكور في المتن أعم من أن يكون عن تخصيصها أو لا فلا صورتيان وما
 هنا إحدى الصور تبين قولها بأن لا يجدها محض تذكر أو مع ما تقدم فلو اقتصر على ما بعده بأن
 قال أولاً لا يقدر على مهرها كان أولى وعبارته في المنهج وشرحه أحسن مما هنا وهي يعجز عن
 نصلح لفتح ولو كناية أو أمة بأن لا يكون تحته شيء من ذلك ولا قادراً عليه بخلاف ما إذا كان
 تحته من نصلح لفتح أو قادراً عليه الاستغناء عنه حيث نذ عن ارتفاق الواء أو بعضه اه باختصار والمراد
 بالعجز أن لا يفضل عمامة أو مع فرعه الذي يلزمه اعفائه مما لا يباع في النطرق ما بقي بمهر مثلها
 وقد طلبته أو لم ترض الابن بزيادة عليه وان قلت والمراد بصلاحيته التمتع هذا وفيها من الصلاحية
 باعتبار ميل طبعه ويحتمل أن يرجع فيه للعرف وهو الأقرب والمعتبر بالصلاحيته ولو في المسائل
 فالمصلحة صالحة فتمنع الأمة لتوقع شفافها إلا إذا خاف العنت زمن توقع الشفاء لا التمتع عليه
 الأمة اه أفاده مر (قوله أولاً لا يقدر على مهرها) أي ولو بغية كأمير والمعتبر بالقدرية بغية
 الافتراض وبغير مؤجل فلا عبرة بالقدرية بذلك وإن شئت دعوى القدرة ولذا قال ابن قاسم فيه شيء
 يدرك بالتأمل فلو قدر عليه بأو جـل وهو فاقد للمهر حات له الأمة لأنه قد يعجز عنه عند أوله
 وكذا لو قدر عليه بالأمر لو جوب مهرها عليه بالوطء ولو وجد حرة وأمة وكان صداق الأمة التي

لقوله تعالى فما ملكت
 أي ما ملكتكم من قسياتكم
 المؤمنات (وأن يعجز عن
 نصلح لفتح) بأن لا تكون
 تحته حرة ولو كناية أو تكون
 أي لا نصلح لذلك كصغيرة
 لا تحتمل الوطء ومهرته وغائبة
 ومجنونة وبرصاً وخبرته
 النبي صلى الله عليه وسلم أن
 تنكح الأمة على الحر المحمول
 على حرة نصلح لفتح وأن يعجز
 عن حرة نصلح للفتح بأن
 لا يجدها أولاً لا يقدر على مهرها

لم يرخص سيد هابن كاحها الا به أكثر من مهر مثل الحرية الموجودة ولم ترخص الحرية الا بما سأل سيد
الامة لم يجزله كاح الامة في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح بصدقه احره وان كان أكثر من
مهر المثل اه أفاده مر ومثل الا أكثر الذي طلبه سيد الامة ما اذا كان مساويا كما يعلم مما
بعده وقرره بعض مشايخنا (قوله وعن تسر) عطف على عن حرة وأصل تسر تسر رقت الرأه
الثانية ياء وكسر ما قبلها المناسبتان استنقذت الضمة على الخذف فالتقى سا كان فحذفت الياء
لالتقاءهما والسرية فعلية من السرى ضد الجهر لان صاحبها أبا يخفى وطأها عن زوجته
وصاحبة منزله أو من السر بمعنى الجماع كما في قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا أي جماعا
لانهم اخذت له دون الحرية (قوله السعة) بفتح السين والمراد هنا سعة مخصوصة بأن يجزى المهر على
ما ص (قوله وقوله المؤمنات) أي الاول أما الثاني فله مفهوم (قوله وان يخاف زنا) أي
ولو خصيا (قوله بأن تغلب شهوته الخ) أي وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه لا على
ندور (قوله من ضعفته شهوته) أي ولو لمع ضعف تقواه وقوله أو قوى تقواه أي أو قوى
وقوى تقواه وقوله سمي به أي بالعنت وقوله لانه سميها أي فهو من تسمية السبب باسم المسبب
كما طرأت السهابة تارة والمراد بالعنت عومه بأن يخاف الزنا بأي امرأة كانت لا خصوصه فلو
خافه في أمة بعينها لقوة ميله اليها لم يحل له سوا أو جسد الطول أم لا وقول بعضهم اذا كان
واحد الردة في شرح المنهج بأن الوجه ترك التقييد بوجوده لانه يقتضي جواز نكاحها عند
فقد الطول فيقتوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا
اعتبار به شبهة لانه دأبهم بجهالة البطالة والفساد وكمن ابتلى به وسلا أي زال عنه وتركه
اه أفاده مر (قوله والعقوبة) الواو بمعنى أو كما عبر به مر لان الحدود جوار في حق المؤمن
زواج في حق الكافر فاذا وجدت لم يبق عليه انتم ولا انتم الاقدام على المعقد فلا يجتمعان
وقيل انتم اعلى بابها وانه اذا زال عنه الذنب الا انتم الاقدام فهو باق فيجتمع مع الحدود وقيل
ان الحد لا يسقط الاثم في الاثمة الا اذا ضمه له التوبة واعلمه مبق على انها زواج في حق المؤمن
أيضا (قوله بآيتين) أي في عقد مطاوعا وفي عقد من سوا انتفت الشروط المتقدمة أم لا لانه انما
حل له نكاح الامة للضرورة وهي تندفع بواحدة الا في غائبة مثلا كما حرت الاشارة اليه انه
التزوج ولو بأربع من الاماء كان اجتمعت فيه الشروط فتزوج أمة بمصر ثم تركها فمها وسافر
الى الطراز فخاف العنت ولحقه مشقة في الذهاب الى الامة المذكرة فتزوج أمة أخرى وتركها
فيه ثم ذهب الى اليمن وهكذا الى أربع وله جمعهن بعد ذلك ولو في مسكن واحد وان آمن الزنا
وقدر على الحرية قال في المنهج وطرويسا وأرنكاح حرة لا يفسخ الامة أي نكاحها القوة الدوام
وقال قبل ذلك في شرحه وفي جواز نكاح أمة مع تسر بمبعضه تردد الامام والاربع المنع لان
ارتفاق بعض الولد أهون من ارتفاق كاه وكذا لا يجوز نكاح زائدة الرق مع تسر أقل منها لما
ذكره علم أن الولد ينعتق فيما ذكره مبعضا على المعقد اه بزيادة والله أعلم

• (فصل في عيوب النكاح الخ) •

استشكل تصور فرضها بالعيوب بانها ان عانت به فلا خيار والابطال النكاح لانتفاء الكفاءة
وأجاب ابن الرفعة بان صورته أن تاذن في معين أو من غير كف عيوبها الولي منه بناء على أنه

وعن تسر قال تعالى ومن لم
يسـتـطـع منكم طولا ان
ينكح المحصنات المؤمنات
فما امسكت الآية والطول
السعة والمراد بالمحصنات
الحرائر وقوله المؤمنات
يجرى على الغالب من أن
المؤمن انما يرغب في المؤمنة
(وأن يخاف زنا) بأن تغلب
شهوته ويضعف تقواه
بخلاف من ضعفته شهوته
أو قوى تقواه قال تعالى
ذلك لمن خشي العنت منكم
أي الزنا وأصله المشقة سمي
به الزنا لانه سمي بالحد في
الدنيا والعقوبة في الآخرة
وبما ذكره علم ما صرح به
الأصل من أنه يحرم على الحر
التزوج بآيتين وتعبيرين
بهارق اولي من تعبيرة بالامة
• (فصل في عيوب النكاح) •

سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ويثبت الخيار اه افاده مر وأورد عليه أن
غير الكف شامل لغير الكف باعتبار العيب فاذن في غير الكف يتضمن رضاها بالعيب
فيكف مع ذلك تخير وأجيب بأن الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن
في التزويج من غير الكف على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاية بذاته منسب أو نحوها على
الغالب (قوله المثبتة للخيار) أي لكل من الزوجين أو لاحدهما لان العيب امام مشترك
وهو الجنون والجدام والبرص واما مختص بالزوج وهو الحب والعنة أو بهما وهو لرتن والقرن
(قوله سبعة) أي بالاختصار وبالسبعة عشرة لعموم الثلاثة الاول كما مر والمراد واحد
منها كما لا يخفى (قوله ولو منقطعاً) أي ولو قبل العلاج ومثله الخيل كما ألحقه به الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهو بالتحرير كذا قيل والذي في القاموس أنه الجنون واهل الاول لمع أن الجنون
فيه كمال الاستغراق بخلاف الخيل ويسمى من المنقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطارأ
في بعض الايمان وأما الاغما بالمرض فلا خيار به كما مر الامراض ومثله كما قال الزركشي فيما
توصل منه الافاقة كما هو الغالب أما الميوس من زواله فكما الجنون كما ذكره المتولي ويثبت أيضاً
بالاغما بغير المرض كالجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء اه مر والاصراع
هو المسمى عند العامة بلوق الاخت فيقال فلان لحقة أخته اذا أصابه الصراع وعرفه
بعضهم بأنه لا تمنع الاعضاء النفسية عن أفعالها من غير تمام وظاهر كلام مر أنه لا فرق بين
أن ينشأ عن جنون أو لا خلافاً فيثبت الخيار به بالاول (قوله الشهور) أي الادراك
وخرج بقوله مع بقاء القوة الاغما لانه مع ارتخائها والنوم فانه مع فتورها (قوله وهو علة
يعمر الخ) ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في الوجه أغلب اه مر وعبارة غيره في الوجه
والاطراف أغلب (قوله ويتناثر) أي يتساقط وهو مغاير للقطع لانه صادق ببقائه في محله
(قوله وبرص) خرج به اليق فلا يثبت به خيار ولو اختلف في بياض هل هو برص أو لاصدق
المنكر وعلى المدعى البينة وكذا سائر العيوب (قوله حال كون أحد الثلاثة الخ) فيه محج
اما من المنكر وهو قياسي وان كان قليلاً على حد صرحت بما قدمه رجل (قوله باحد الزوجين)
وان كان بالآخر مثله بل وان كان ما به أفسس لانه يعاف من غير ما لا يعاف من نفسه ومثله ذلك
في غير الجنون فيطبق جنونهم ما تضر القسح حيث قد منهم ما أو من أحدهما ولو كان مجبواً بالباء
وهي وقفاً فطار يقان بلا ترجيح والا قرب ثبوته اه افاده مر (قوله اذا استحكما) هو في الجدام
باسوداد العضو وان لم يوجد تقطع ولا تضر على المعتمد وفي البرص بوصوله للعظم بحيث لو فرط
العضو فركاعته قائم بحمرو لم يشترطوا في الجنون الاستحكام أي عدم زواله بالعلاج لانه يفضي
الى الجاية هذا واشتراط الاستحكام في الجدام والبرص ذكره مر في شرحه تبعاً للشارح واعتمد
في عدم اشتراط ذلك بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جدماً أو برصاً والمدرسة معه لان الطبع
ينفر منه مطلقاً فكلام مر ضعيف ومحل ثبوت الخيار بالعيوب المذكورة اذا لم يوجد علم بها
والا فلا خيار للعالم ولا فرق في ثبوت الخيار به الاحد الزوجين بل أن تكون مقارنة للعقد أو
حادثه بعده قبل الدخول أو بعده أما الولي أو السيد فلا يثبت الخيار له الا اذا كانت مقارنة للعقد
لانه حينئذ يعبر بذلك بخلاف ما اذا كانت بعده فلتد ما ذكر وبخلاف الحب والعنة الاتيين
لذلك ولاختصاص الضرر به ويتصور معرفة العنة المقارنة مع كونها لا تثبت الا بعد العقد

(العيوب المثبتة للخيار في)
فسخ (النكاح) سبعة
(جنون) ولو منقطعاً وهو
زوال الشعور من القلب
مع بقاء الحركة والقوة في
الاعضاء (وجدام) وان قل
وهو علة بقاء العضو
ثم يرد ثم يقطع ويتناثر
(وبرص) وان قل وهو بياض
شديد يقع بالجلد ويذهب
دوماً فيثبت الخيار
حال كون أحد الثلاثة
(باحد الزوجين) انوات
كامل القمع ومثله في الاخيرين
اذا استحكما

(ورثت وقرن) وهما

انسداد محل الجماع من

المرأة في الاول بلغم وفي الثاني

بعضم وقيل بل بلغم فيثبت

الخيار للزوج حال كون

أحدهما (بها) أي بالزوجة

لثوات التمتع المقصود من

النكاح (وجب) لذكر أي

قطعه أو قطع بعضه بحيث

لم يبق منه قدر حشفته

(وعنة) أي عجز الزوج عن

الوطء في القبل وهو غير صبي

ومجنون لعدم انتشار آتته

وان حصل برض فيثبت

الخيار للزوجة حال كون

أحدهما (به) أي بالزوج

ولو كان الجب بغيرها أو

بعد الوطء لحصول الضرر

بذلك وقيل إذا جبت

ذكره على المذكرى إذا خرب

الدار المكثرية بخلافه

المشتري إذا عيب المبيع

قبل القبض لأنه قابض

لحقه ومحل ثبوت الخيار

بالعنة قبل الوطء أما بعده

فلا لأنه مع رجاء زوالها

عرفت قدرته على الوطء

ووصلت إلى حتمها عنه

بخلاف الجب وبما تقرر

مـ لم أنه لا خيار بالظنونة

الواضحة ولا بالاستحاضة

(قوله يفضيها كل أحد) قيل

الافضاء ليس بقيد راجع حج

بان يجبر بهام معصوم مطلقا وعن هذه بخصوصها أو بما إذا تزوجها وعرف الولي عنه ثم
طلتها أو أراد تجديدها (قوله ورثت) بفتح الراء والمثناة فوق وقرن بفتح راء أخرج من
امكانها كما في شرح المنهج أي ولو كان الزوج مجبورا أو عينا على العقد كما ثبت لها الخيار
بجبه وعنته ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله وقيل بلغم) وعليه فهما مترادفان (قوله لثوات
التمتع المقصود الخ) أي فهما كالبرص بل أولى لأن البرص لا يمنع بالكلية بل ينقرض منه وليس
للزوج إجبارها على شق الموضع فإن فعلته وأمكن الوطء فلا خياره إذا كان بالغاً ولو
سفيهة أما الصغيرة فيثبت كما قال ع ش أن لولائها ذلك حيث رأى فيه مصلحة ولا خطر أخذها
يأتي في قطع السائمة وليس للأمة فعل ذلك قطعا إلا باذن سيدها (قوله بحيث لم يبق منه قدر
حشفته) أي الذكر أو صاحب فأن جهات فقدر معة له من أقرانه كما لو قدرت خاتمة وخرج
بقوله لم يبق منه الخ ما إذا بقي منه قدر حشفته فأكثر فلا خيار حيث قدر على الوطء به فان عجز
عن ذلك ضربت له المدة الآتية فان تنازع في القدر مردق هو (قوله وعنة) معناها الغلة التي
سمى العنين بذلك لا ينذكره وأنعطائه ما خوذ من عنان الدابة لئنه وأنعطافه على يده ما حباها
وقيل المانع من عن إذا منع سي بذلك لئنه من الحركة كمنع عنان الدابة لها من ذلك (قوله عجز
الزوج) أي في تلك المرأة في ذلك النكاح وان لم يكن في غيرها أو في نكاحها قبله مثلا وقوله في
القبل أي وان لم يكن بالنسبة للوطء في الدبر (قوله وهو غير صبي ومجنون) خرج الصبي والمجنون
فلا يثبت ثبوت العنة في حقهما إذا أقرار له ما ولا ينعكس عن العين والعنة لا تثبت إلا بذلك
(قوله ولو كان الجب بغيرها) وليكن يلزمه ما ديمه (قوله إذا خرب الدار) أي تخرب ما يمكن معه
السكنى فلا خيار وان لم يضرش ما خرب به بخلاف ما لا يمكن معه ذلك فتفسخ الإجارة به (قوله
لأنه قابض لحقه) علة لعدم ثبوت الخيار المستفاد من قوله بخلاف المشتري أي أنه يحصل
القبض بتعديبه فيما أخذ به بالظن ولا خيار له فقول قل لا العلة عين المدعي ممنوع (قوله قبل
الوطء) أي في القبل وان وجد في الدبر كما مر (قوله أما بعده) أي لوطء ولو مرة في ذلك النكاح
أما ووطء في نكاح سابق فلا يمنع خيارها وقوله فلا أي فلا خيار بالعنة (قوله ووصلت إلى
حتمها) أي وهو حتمها ثم أو تقرم مهرها لأنها حينئذ صارت آمنة من سقوطه أما الوطء فلا يجب
لها على الزوج ولا مرة وبعضهم قال المراد بكونه حتمها أن الاري للزوج أن يطأها ليحصن أولها
كانت هذه العلة موجودة في الجب بعد الوطء زاد فيها قوله مع رجاء زوالها الخ فقول بخلاف
الجب أي فانه لا يرجي معه الوطء فلهذا ثبت الخيار على العقد (قوله وبما تقرر)
أي من المحصن والعيب في السبعة المذكورة (قوله بالظنونة الواضحة) أي قبل العقد بأن زال
اشكاله قبل عقد النكاح بد كورة أو نونة سواء أضح بعلمه قطعية أو ظنية أو باخباره وانما
لم يثبت الخيار بذلك لأن ما به من ثقبية أو سائمة زائدة لا يفوت مقصود النكاح وخرج
بالواضحة المشككة فلا يصح معها نكاح كما مر ولو علم العيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار
(قوله ولا بالاستحاضة) أي وان لم يحفظ لها عادة بأن تحبوت وان حكم أهل الخبرة باستحاضتها
ومثل الاستحاضة القروح السيالة كالإمبارك المعروف والمرض المسمى بالعقدة والحكة وكذا
البرص والصدان والعوى والزمانة والبله ولو وجد بها ضيقة المنفذ بحيث يفضيها أي يزبل

الحاجز الذي بين قبلها ودبرها كل أحد فهي كالوجود هارتقاء أو قرناء والافلاولعل المراد
 أنه يتعد دخول ذكر من بدنه كبدمها تخافة وضدها فربها وكذلك لو كان كبير الاكفان كان
 يفضي كل أحد ثبت له الخيار والافلاولو كان الزوج عذوبا بكسر أو له المهمل وسكون فانيه
 المعجم وفتح الكتبة وضدها ويقال عوطا كعشور وهو فيه ما من يحدث عند الجماع وقيل من
 ينزل قبل الايلاج فلا خيار لها على المعتمد اه أفاده مر (قوله ولا بالنكاح) بكسر الناء والمد
 أي سل البيضتين أو قطعهما مع بقاء الذكر وانما لم يثبت الخيار به لقدرته على الجماع بل يقال
 انه أقوى عليه لانه لا ينزل فلا يعثر به فتور (قوله ولا برق أحدهما) هو ضعيف بالنسبة لرقه
 وهي حرة ومعتد بالنسبة لرقه اسواء كان حرا أو رقيقا وبالنسبة لرقه وهي رقبة فلا خيار في هذه
 الصور الثلاث وفرض المسئلة أن الحرية لم تشرط في العقد فان اشترطت فيه في حكمه ملحق
 في الفصل السابق وهو انه ان اشترطت فيه حرية فبان رقبة خيرة مطلقا وشرط حريتها
 فبان رقبة خيرة ان كان حرا (قوله ما جزم به في المنهاج) هو المعتمد وانما ثبت لها الخيار لعدم
 تمكك من المفارقة بخلافه هو اذ قدرته على ذلك بالطلاق وهذا اذا كانت حرة كما مر أمالو كانت
 رقبة فلا خيار لها وقوله والوجه خلافه الخ ضعيف (قوله فوري الخ) ولا ينافيه ضرب المدة
 في العنة لانها انما تحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره وتقبل دعواه بالجهل
 بأصل ثبوت الخيار أو بقور يته ان أمكن بأن لا يكون مخالفا للعلماء مخالطة تستدعي عرفا
 معرفة ذلك والمراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كافي نظائره نعم ان كان أحدهما
 صبيبا أو مجنونا أو أخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعيًا أو تخلف اسلامه فلها التأخير
 لتتظر البيئونة بانقضاء العدة فقط - ترجيح من تعب الفسخ وعلم من اعتبار القودية ان الزوجة
 لو رضيت بعته أو أوجبت حقه بعد مضي المدة سقط حقه وهذا بخلاف النفقة اذا عسر بها
 الزوج ورضيت به فان لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الايلاء اه أفاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله بعد رفع الامر الخ) أي ولو في العنة قبل السنة وبعد ما فلا يستقل من له الخيار بالفسخ
 لانه مجتهد فيه فاشبه به الفسخ بالاعسار يغني عن الحكم المحكم عند فقده فان لم تجد حاكما ولا
 محكما ففسخها للضرورة كما قالوه في الاعسار بالنفقة اه أفاده مر (قوله فوري) أي على الوجه
 المذكور في البيع والشفعة (قوله وثبوت) أي الامر وقوله ليفسخ بالبناء للمعقول أو الفاعل
 أي من له الخيار (قوله سنة) أي ما لم يخبره معصوم بأنه عجز خلق والافلا يضرب له ذلك كما لو
 أخبره بأنه خرج منه شيء ناقض هكذا استقر به ع من وقيل لا بد من ضرب السنة لان الشرع
 أناط الحكم بها وان كان المعصوم واجب التصديق ولا فرق في السنة بين المسلم والكافر والحر
 والرقيق لان ما يتعلق بالطبع يستوي فيه القن وغيره ولا بد في ضرب السنة من طاب الزوجة
 لان الحق لها فلا سكتت لجهل أو دهر فلا بأس بتدبيرها ويكفي في طلبها قولها اني طالبة حتى
 على موجب الشرع أي مقتضاها وهو ثبوت الخيار وان جهلت الحكم على التفصيل (قوله من
 يوم ثبوتها) وهي ثبت باقراره عند القاضي أو عند شاهدين ويشهد ان به عنده وعين ردت
 عليها الا مكان اطلاعها على القرائن ولا يتصور ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع للشهود عليها وما
 قاله من أنها محسوبة من الثبوت مخالف لما في شرح المنهج وانه وابتدأها من وقت الضرب
 لا الثبوت بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف بالنكاح فان وقع في أثناء شهر ركبت من

ولا بالنكاح ولا يقطع الحشفة
 فقط ولا برق أحدهما لانها
 ليست في معنى ما ذكر وما
 أفهمه كلامه من أن لها
 خيارا فيما لو بان الزوج
 رقبة أو ما جزم به في المنهاج
 تبع لابن الصباغ وغيره
 والوجه خلافه وهو
 مانع عليه الشافعي في الام
 وغيرها وصوبه الباقي في
 (والفسخ) بما ذكر (فوري)
 كخيار العيب في المبيع
 (بعد رفع الامر) فورا (الى
 الحاكم وثبوت عنده) ليفسخ
 بحضوره (الا العنة فتوجب
 بعد الرفع الى الحاكم) سنة
 من يوم ثبوتها (كأنه له عمر
 رضى الله عنه رواه البيهقي
 قال الرافعي

الثالث عشر ثلاثين يوما اه (قوله وتابعه) أي عمر رضي الله عنه العلماء عليه نصاراجاعا (قوله وقالوا) أي في حكمة ضرب السنة وانما تبرأ من ذلك لأن هذا قول الأطباء فيمكن مخالفه ويحتمل أن الضمير للعلماء والفقهاء وعليه فالقصد من ذلك مجرد العزول والتبري وإن كان بعيدا (قوله اعراض حرارة) من إضافة الصفة للموصوف وكذا ما بعد وفي كلامه اكتفاء بما حدى صفق كل فصل عن الثانية فيه إذ في الصيف مع الحرارة اليبوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة اليبوسة وحينئذ فاقصدهم على الصفات المذكورة فيه نظرا لأنه إن كان لمضادتها بعضها فاليبوسة في الصيف والرطوبة في الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف أشهر فلو ذكر في كل فصل صفة كان أولى كما قاله قل في حواشي الجلال (قوله علمنا أنه مجرد خالق) قال ابن الرفة هذا التعديل يخدم كون الشخص يعين عن امرأة دون أخرى اه (قوله فترفعه إلى السماكم) أي على الفور على المعتمد كما في شرح م ر (قوله ولم تصدقه) أي وهي ثيب بدليل ما بعد ومنها ما مالو كانت بكر اغوراه (قوله صدق بيمينه الخ) قال م ر وما تقر من تصديقه في الوطء مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء كما استثنى منها أيضا تصديقه في الإيلاء وفيما لو أعسر بالهرح حق يمتنع فسخها وتصديقه فيها في الاختلاف في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد يلحقه ولو اشتترطت بكارتها فوجب ثيبا وأدعت ذهابها عنه فأنكر صدقت بيمينه بالدفع الفسخ وأدعت انقضاءه لها فأنكر فالقول قوله بيمينه تشطير المهران كان شطرا أكثر من مهر مثل ثيب والقول قولها بيمينه الدفع الفسخ أو أدعت المطابقة لثالثان الحال وطئها وفارقها وانقضت عدتها وانكر الحال الوطء وصدق على الفراق فتصدق بيمينها الحالم الأول لالتقرير بمهرها لأنها مؤتمنة في انقضاء عدتها وبينه لوطء متعة ذرة ولو قال لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى بطاها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكر تصديق بيمينه لأن الأصل بقاء النكاح اه ونظم بعضهم ذلك في قوله

القول قول واطئ في ستمة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الخلق في التحليل والقيومية * والوطء مع فرع أي وعنة
ومثل ذا الإيلاء والتعليق * بطمقة لسنة تحقيق

وزيد على ذلك ما لو أسأت قبله واختلعا فقال وطئتك قبل أن تسلي وقد أسأت في العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء وما لو ارتد أحدهما ثم أسلم واختلعا فقال وطئتك قبل الرد وقد حصل الإسلام قبل انقضاء العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء فيه صدق الزوج بيمينه لأن الأصل بقاء النكاح (قوله بينة بكارتها) أي وانما غير غوراه ويكنى في البينة أربع نسوة وفي قوله بكارتها أشار إلى أن الوطء لا يثبت بالبينة لعدم الإطلاع عليه ولذا كانت العنة لا تثبت إلا بأقراره أو ببينة عليه كما مر (قوله وتنفذ) أي وجوبها كما رجحه في الشرح الصغير نعم يظهر توقفه على طلبه وكيفية حلقها أنه لم يصحها وان بكارتها أصلية ولو لم تزل البكارة في غير الغوراء لركة الذكركه ووطء كامل وهو مخرج في اجزائه في التحليل على ما مر والاصح خلافه اه (قوله فسخت) فوراً بعد قول القاضي المذكور فلا تفسخ قبله ولا يعتد به لو وجد فلا بد من الفسخ ثانياً فان تعذر القاضي فلها الفسخ وحينئذ وقع الفسخ قبل الدخول فلا مهر

(قوله بخدش ككون
الشخص الخ) قال شافعي
يمكن أن يجاب بأنه دأبل
ظني

وتابعه العلماء عليه وقالوا
تعذر الجماع قد ككون
اعراض حرارة تنزل في
الشتاء أو برودة تنزل في
الصيف أو يبروسة تنزل
في الربيع أو رطوبة تنزل
في الخريف فإذا مضت
السنة ولم يباء علمنا أنه مجرد
خالق فترفعه إلى السماكم
عقبا (فان ادعى الوطء)
فيها أو بعدها ولم تصدقه
(صدق بيمينه) إلا أن تقوم
بينة بكارتها وتنفذ هي
(معها) أي مع البينة فلا
يصدق لأن الظاهر معها
وانما حلفت مع قيام البينة
لاحتمال عود البكارة لعدم
المبالغة وحيث كان هو
المصدق فتشكل عن العين
حلفت هي أنه ما وطئها فان
حلفت على ذلك أو أقره
به فسخت بعد قول القاضي
ثبتت عنته أو ثبت

أوبعد بحادث بعده وجب المسمى لتقرره بالوطء والابان فسخ بعده أو معه بمقارن للعقد أو
حادث بين العقد والوطء أو فسخ بعده بحادث معه فممثل اه أفاده في المنهج وقد مر ذلك
(قوله حق الفسخ) الاضافة بيانية أو حق بمعنى الاستحقاق والاضافة لامية من اضافة
المصدر لفعوله بعد حذف فاعله واعلم أن الشافعي حرم في الام في موضع بأن الجذام والبرص
بعدان المعاشر والولد وحكامه عن الاطباء والمجربين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه
خبر لا عدوى لانه في الاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى لوقوعه بفعله
جل وعلا ومن ثم صح خبر فر من الجذوم فراروا من الاسدوا كل معه صلى الله عليه وسلم تارة
وتارة لم يصاحبه بيان السعة الامر على الامة من الفرار والتوكل اه أفاده مر

(فصل في الاسلام على النكاح)

أى في طرق الاسلام على نكاح الكافر أى صورته الموجودة في الكفر والاصل في نكاحهم
الصحة كأنك تفتنا فليس لنا البحث عن اشتماله على مفسد أو لا يضر مقارنته لمفسد فاقبل
عند الاسلام ولم يعتدوا فسادهم والحاصل أنهم متى نكحوا نكاحاً أو عقدوا عقداً لم يعتدوا
لم تتعرض لهم ثم ان ترافعوا اليانافية أو في شئ من آثاره وعائنا اشتماله على المفسد نظر فان كان
سبب الفساد منقضى أثره عند الترافع كالتلو عن الولي والشهود وكما رتبته لعدة انقضت وغير
ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له عند الترافع أقرروا نكاحهم وان كانت بحيث لا تحل
له فان قوى المانع كنكاح أمة بالانثى ومطابقة ثلاثاً قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم
وفرقنا بينهم احتياطاً لرق الولد وللبيع ومنه فيما يظهر عدم الكفاية دفعاً للعاروان ضعف
كوفت ومشروط فيه نحو خيار ونكاح بغيره وبغيره نظرنا لاعتقادهم فيه لا يقال هم مكفون
بالقروع فلم نؤاخذهم به مطلقاً لانا نقول ذلك انما هو بالنظر لاعتقادهم عليها في الآخرة وما
نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا اه أفاده مر (قوله لو أسلم كافر) أى ولو غير كتابي كوثني
ومجوسى اه شرح المنهج (قوله ولو تبعها) أى سواء كان استقلاً لا بان نطق بالشهادتين أو
تبعاً لاسابيه أو أحد أصوله أو ولد اموسى أى تمام الكلام على ذلك (قوله على كتابية) أى حرة أو
أمة وعققت في العدة أو اسات فيها وهو ممن يحل له نكاح الامة كايهم لم يما يأتى وبجمله ما ذكره
عشرون صورة لان قوله على كتابية صورة واحدة وقوله أو على كافرة غير هاتئنه صورتان
مضروبتان في ستة أعنى قوله وتختلف أو اسلت وتختلف والاربعة الاتية بعد الدخول فبالجمله
اثنا عشر وسأنى لامعية صورتان وللتك خمسة فبالجمله ما ذكر (قوله تحل له ابتداء) أى بان
تكون اسرا ئيلية أو غيرها بشرطها السابق وقد خلت عما يمنع النكاح عندنا (قوله أو على
كافرة غيرها) أى غير الكتابية التي تحل بان لم تكن كتابية أصلاً أو كتابية لكن لا تحل كحرم
ومطلقة ثلاثاً قبل التحليل وغير اسرا ئيلية لم يدخل دخول أول آياتها في ذلك الدين قبل نسخه
وأمة (قوله أو اسلت هى) أى ولو غير كتابية (قوله قبل الدخول) أى الوطء وفي معناه استدخال
مائه المحترم (قوله اذ لا عدة) أى حتى يقال ان الفرقه لا تحصل الا بعد انقضائها (قوله ومقط
المهر في صورة اسلامها) أى ولو تبعها (قوله أو بعده) تحتها أربع صور كما مر لانه اما أن يجمعها
الاسلام في العدة أو لا وعلى كل اما أن يتقدم اسلامه على اسلامها أو لا (قوله أى الدخول)

حق الفسخ

(فصل في الاسلام على النكاح)

لو (أسلم) كافر ولو تبعها (على
كتابية) تحل له ابتداء (دام
نكاحه) لجواز نكاح المسلم
لها كما مر (أو) على
(كافرة غيرها) كوثنية
وكتابية لا تحل له ابتداء
(وتختلف) عنه بان لم تسلم
معه (أو اسلت) هى
(وتختلف) هو عنها (فان
كان قبل الدخول بطل
النكاح) أى تميزت الفرقه
بينهما اذ لا عدة فاشبهه مالم
تأخر اسلام أحدهما بعد
الدخول عن انقضاء العدة
(وسقط المهر في) صورة
(اسلامها) لان الفرقان
من جهتها (وتشطر في) صورة
(اسلامه) كالطلاق (أو)
كان (بعده) أى الدخول
(فان جمعها ما الاسلام)
بان أسلم الآخر أيضاً ولو
تبعها

أي أو نحوه كما مر (قوله في العدة) أي قبل آخر جرم منها والافلايدوم النكاح تغليباً للمانع ولو ادعى الزوج اسلامها في العدة فقالت بل بعد ما فان انقضاء وقت انقضائها حلفت أو على وقت اسلامه حلفت هو وان ادعى كل مجرد السابق صدق السابق بالدعوى (قوله دام النكاح) أي كما وقع في قصة بنته صلى الله عليه وسلم زينب وهي أكبر بناته رضي الله تعالى عنهن وذلك أنه صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص واسمه لقيط أو الزبير أو هشيم أو مهشم كغيرهم ومهشم كعظيم أو ياسر أو قاسم بن الربيع بن عبد العزيز بن عبد مناف وأمه هالة أخت خديجة بنت خويلد فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وابن خالة بنته زينب المذكورة وقد أسره صلى الله عليه وسلم يوم بدر فبعثت زوجته زينب في فدائه بمال وبعثت فيه فلادقها كانت خديجة أدخلت أباها عليه حينئذ أي دخل بها فلما رآها صلى الله عليه وسلم رق لها رقعة شديدة وقال لا تصحابه الغنائم على سبيل الشفاعة ان رأيتم ان تطلقوا الهاء اسيرها وتردوا عليها مالها فافعلوا فقالوا نعم يا رسول الله فأطلقوه وردوا عليها مالها واخذ صلى الله عليه وسلم عليه أو وعده هو أو كان فيما شرط عليه في اطلاقه ان يحل سبيل زينب اليه فلما ذهب مكة امرها بالحق بابيها فجهزت وهاجرت وقد أتى عليه صلى الله عليه وسلم بوفائه بما وعده ثم أسرها على يد زيد ابن حارثة وقبل أبي بصير فاستجار بن زينب فاجارته ثم أسلم بعد ذلك قبل الحديبية بخمسة أشهر أو بعدها وكان اسلامه سنة ست أو سبع فلما أسلم ردها عليه صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول لأنه لما نزل لاهن حل لهم بعد الحديبية جعل بمنزلة ابتداء اسلامها وان كانت أسلمت هي واخواتها كاهن عقب البعثة فوقف امره الى انقضاء العدة فأسلم قبلها فدام النكاح فعق ردها مكنه منها بناء على النكاح الاول لان القرقة لم تقع لمأكلت من أن المسألة كانت تحل للكافر حتى نزل لاهن حل لهم الآية فنزل ذلك منزلة ابتداء اسلامها فكانت أسلمت حينئذ وقطع النظر عن اسلامها السابق فضربت العدة من حينئذ فأسلم قبل انقضائها فلم يفرق بينهما فلا يقال ان بين اسلاميهما زماناً طويلاً وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم ردها بنكاح جديد سنة سبع قال شيخنا الحنفى وهو الرابع لأنه لم يسلم الا بعد انقضاء العدة (قوله فرقة فسخ) أي فلا تنقص عدد الطلاق فاذا نكحها بعد ذلك عادت له بالطلقات الثلاث بلا محلل (قوله معها) أي قبل الدخول أو بعده اهـ شرح المنهج (قوله والمعية) أي في الاسلام بانحر اللفظ لان المدار في حصوله عليه دون أوله ووسطه وظاهره بمران ذلك في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الاسلام فبات مؤثره بعد أولها وقبل تمامها لم يرته وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالراعى دخوله فيها من حين نطقه بالهمزة أن يقال بالتبيين هنا الآن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبيين ضرورياً ثم وأما هنا فكلمة الاسلام خارجة عن ماهيته فلا حاجة للتبيين فيها بل لا يضح لان المحصل انما هو تمامها لا ما قبله من اجزائها اهـ فأفاده مر والمعتبر آخر اللفظ منهما فيما لو أسلم استقلالاً ومن أبيهما من لا فيما لو أسلم تبعاً أمالوا أسلم أحدهما استقلالاً والاخر تبعاً فلا يتصور فيه المعية فلو أسلمت بالغلة عاقلة مع أبي الطفل أو الجنون أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح لتقدم اسلامها في الاولى لان اسلام الطفل عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها واسلامها في الثانية متأخر فانه قولى واسلامه حكمى وهو أسير ع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها

(في العدة دام النكاح والاحصت القرقة من اسلام أولهما) للأجماع كما أشار اليه الشافعى وغيره والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (وان أسلم) قبل الدخول أو بعده (معها) والمعية بانحر اللفظ (دام النكاح) بينهما للأجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره

(قوله فبات مؤثره) أي المسلم

وإذا قلنا ذلك في الإسلام أيها (قوله ولما رواه الترمذي وصححه الخ) ولما رواه الترمذي وصححه
 أن رجلا جاء مسلما ثم جاء
 امرأته مسلمة فقال يا رسول
 الله كانت أسلمت معي فردها
 عليه (وان شئت في المعية
 فإن كان بعد الدخول
 وجمعهما الإسلام في العدة
 دام النكاح) بينهما (أو)
 كان (قبله) فإن تصادقا على
 معية أو تعاقب عمل به
 فيدوم النكاح بينهما - ماني
 الأول وتتنجز الفارقة في
 الثاني (وان قال الزوج)
 أسلمنا (بالتعاقب) وقالت
 الزوجة بالمعية (قبل) قول
 الزوج بيمينه لأنه مدعى عليه
 بناء على الرابع من أن المدعى
 من يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافقه
 (أو) قال (بالمعية) وقالت
 بالتعاقب (فلا) يقبل قوله
 بل قوالها بناء على ما مر
 (وان أسلم) الزوج (على
 من يحرم الجمع بينهما - ما
 كأختين أو) زوج (حر
 على أكثر من أربع) من
 الحرائر (أو غيره) على أكثر
 من اثنين اختار (وجوبا
 ان كان أهلا للاختيار
 أحدهما) في الأولى
 (أو أربع) في الثانية (أو
 ثنتين) في الثالثة (ان
 أسلمنا أو أسلمن معيه أو في
 العدة) في الأخيرتين (أو
 كانتا كائنتين) تحلان (أو كن كائنتين وانفسخ نكاح من بقى) منها أو منهن والاصل في ذلك ان غيلان أسلم وتحنه عن نسوة

وإذا قلنا ذلك في الإسلام أيها (قوله ولما رواه الترمذي وصححه الخ) ولما رواه الترمذي وصححه
 المناسب للتقرير وبهذا فارق ما لو ارتداه ما بقيت على المعية حيث تتنجز الفارقة إذا كان قبل
 الدخول وما في معناه اه افاده في شرح المنهج بزيادة (قوله وان شئت الخ) صورها خمسة كما مر
 (قوله وجمعهما الإسلام في العدة) فيه أنه لا حاجة اليه لان الإسلام إذا كان واقعيا في العدة فلا
 غرة للشك في المعية أو التعاقب حيثئذ لا ان يقال احتراز بذلك عما لو وقع الشك المذكور بعد
 انقضائها وقد يقال انه لا غرة له حيثئذ فكان الأولى اسقاط ذلك (قوله دام النكاح) أي سواء
 تصادقا عليه أم لا (قوله أسلمنا بالتعاقب) أي وتقدم اسلامك على اسلامي فلانكاح بينهما ولا
 مهر لك وقالت بالمعية أي فالنكاح باق ولو كل المهر وقوله بيمينه أي بالنسبة لسقوط المهر عنه
 لا للفارقة لأنه مقربها وعمل سقوطه إذا ادعى تقدم اسلامها على اسلامه لان الفارقة حيثئذ
 من جهتها أما لو عكس فيجب عليه الشرط لانها حيثئذ من جهته (قوله من أن المدعى) أي
 وهو الزوجة هنا وانما كان قوالها مخالفا للظاهر لان المعية نادرة فتعسر مراقبتها (قوله فلا
 يقبل) أي فتخلف ويرتفع النكاح وهذا ضعيف والمعقود تصديق الزوج ايضا وان خالف
 القاعدة المذكورة لان العصة محقة فلا تزول بالشك (قوله وان أسلم الزوج) أي سواء كان
 حراما رقيقا وهذا شروع في الإسلام على أكثر من واحدة وما تقدم كان في الإسلام عنها فقط
 (قوله كأختين) أي وكأمرأة وعمتها أو خالتها اما المرأة وبنتها فاستأني (قوله أو زوج حر على أكثر
 الخ) خرج بالزوج الزوجة إذا أسلمت على أكثر من زوج فليس لها اختيار على الأصح سواء
 أسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترتبت الانكحة فهي الأولى وكذا لو أسلموا دونها أو الأولى وحده
 وهي كناية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أفترت معه ان اعتقدوا صحته وان وقعوا معا لم تفرم
 واحد مطلقا اه افاده مر (قوله أو غيره) أي غير الحر (قوله اختار) جواب الشرط في
 الثلاث مسائل وقوله وانفسخ عطف عليه (قوله اختار وجوبا) أي فورا فيحرم التأخير (قوله
 ان كان أهلا للاختيار) لكونه مكافأ أو سكران مختار غير مرتد ولو مع احرام وعدة شبهة
 وخرج بالاهل غيره كأن أسلم تبعاً لا يلزمه ولا ولاية اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منه ما ذلك
 فيوقف اختياره لكمال الوفاة فتن في ماله وان كن ألفا لانهن محبوسات لحقه اه افاده مر وبهذا
 يلغز فيقال لنا زوج يجب عليه ان ينفق على الف امرأته (قوله أحدهما) يقرأ بالالف
 لانه مقهور وان كانت ترمم بلاء وانما جاز اختيار أحدهما لانه كالدوام وبذلك فارق ما لو عقد
 عليهما معا حيث يبطل فيهما (قوله أو أربع) أي ولو على التدرج ولو ضمنا بأن يختار النسخ
 فيما زاد عليهن ولو ميمات فيرثن استوفى نكاحهن الشروط ولم يستوفها كأن عقد عليهن
 معا وتقدم ما يتعلق بذلك في أول النكاح (قوله ان أسلمنا معا) أي في الأولى ولو زاد ذلك كان
 أولى بدليل المقابلة بقوله في الأخيرتين سواء كان اسلامهن قبل الدخول أو بعده (قوله في
 الأخيرتين) متعلق بأسلمن وقوله أو كانتا عطف على أسلمنا فهو راجع للأولى وقوله أو كن عطف
 على أسان فهو راجع للأخيرتين (قوله وانفسخ) أي من حين الإسلام ان أسلموا معا والافن
 اسلام السابق من الزوج والمدة فتنفسب العدة من حيثئذ لان حين الاختيار اه افاده
 مر (قوله في ذلك) أي الاختيار وانفسخ (قوله عشر نسوة) لم يعلم هل أسان أو كن كائنتين وتقدم

كانتا كائنتين تحلان (أو كن كائنتين وانفسخ نكاح من بقى) منها أو منهن والاصل في ذلك ان غيلان أسلم وتحنه عن نسوة

ان غيلان أحد ستة أسلموا من ثقيف كل عن عشر نسوة نظمها الشريف النسابة في قوله

غريبة أودعها أبو الفرج • كتاب تنقيح فهو من درج
أسلم من ثقيف ستة نسق • كل على عشر نساة اتفق
وهم كما قد قبل مسعودان • لعمر ومع معتب فرعان
ابن عقيل عروة سفيان • وبهم أشهرهم غيلان
محمّد غين وبعين لاسم • ولا نقل دو ابن غيلان ثم
دوق الامر ان لابن الحاجب • بخطه وكشط كل واجب

اه وتهم بفتح التاء وكسر الهاء من وهم كوعد سبق قلبه لشيء مع ارادة غيره أو بفصحهم من وهم
في الحساب يوهم كغلط يغلط وزناومعنى (قوله أسلم الخ) المعتمدان كلام من أسلم وفارق
للو جوب والواو بمعنى أولانه متى أتى بأحد هما استغنى عن الآخر فلا يحتاج لصيغتين وانما
كانا لوجوب لان كلام موضوع للقدر المشترك الذي هو تمييز المباح عن غيره فالامسك واجب
لان دفاع النكاح الباقي وان كان بعد ذلك له مفارقتين وقيل كل للاباحة بناء على دلالة كل على
ما يقبأ در منه وقيل أسلمك للاباحة وفارق للوجوب (قوله وسواء أنكح الخ) أي أنكحهما أو
نكحهن وفي بعض النسخ أنكحن وفيه قصور وقوله كل ذلك الخ في بعض النسخ وقول أو ثنتين
مع التصريح بقولي أسلمتا أو كانتا كآيتين من زيادتي (قوله اترك الاستفصال في الخبر) أي
في بدل على العموم كما هو شأن وقائع الاحوال القولية وقد أشار الى ذلك الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال
ولا يعارضه القاعدة الاخرى له وهي وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كما هو ثوب
الاجال ومقطبها الاستدلال لحل ذلك على الوقائع الفعلية كما في لمس عائشة عقبه صلى الله عليه
وسلم وهو يصلي واسقر فيها الذي استند اليه الامام أبو حنيفة في عدم النقص باللمس وأجاب
عنه الامام باحتمال أن اللمس كان مع حائل فلا دلالة فيه هكذا جمع البيهقي بين قاعدة الامام
والفرق ان الفعل لا يعم لان العموم من أوصاف الانماط لا الافعال بل هو من قبيل الجمل
والجمل لا يستدل به على جزئي من الجزئيات (قوله عليهم ما) أي الاختين في الاولى وقوله أو
عليهن أي الاكثر من أربع والأكثر من اثنتين في الصورتين الأخيرتين وكالتفقه ماثر المؤن ولو
عبر بالثبوت كما في المنهج لكان أولى حيث قال وتعبري بالمؤنة أعظم من تعبيره بالنفقة فوقعهما
فيما فر منه (قوله - في يختار) أي يختار منهن • بياحة لانهن محبوسات بسبب النكاح اه شرح
المنهج (قوله فان أصرا الخ) فان استعمل أمهل ثلاثة أيام لانها مدة التروى شرعا (قوله حتى يختار
الخ) ويترك ثم يجمعون الى افاقته ولا ينوب الحماكم عن الممتنع لانه خيار شهوة لا يقبل النسيابة
ولذا لا يجوز التوكيل فيه وبه فارق تطليقه على الاولى ولان حق الفرقه فيه ليس لمعينة فان
استعمل أمهل ثلاثة أيام لانها مدة التروى شرعا كما صراها أفاده م (قوله عزز) أي بغير الحبس
والا فالحبس تعزير أيضا ولا يجوز تعزيره ابتداء بخوضه لان المقام مقام تروى فلا يبادر بما
يشوش الذكر ويعطله بل يبادر بالحبس فان • ت بالتعزير بمن على المعتمد وان لم يواله وان
كان تو اليه حراما قبل ذهاب ألم الاول فان ذهب جاز تو اليه الى أن يختار (قوله واسلم معه)

فقال له النبي صلى الله عليه
أسلم أسلمك أربعاً وفارق
سائرهن • مع ابن حبان
والسكك وسواء أنكحها
أم مرتباً لله أم سالكاً من تأخر
واذا مات البعض فله
اختيار من مات للآخر كل
ذلك لترك الاستفصال في
الخبر (فان أبي) الاختيار
(حبس وانفق عليهم ما أو
عليهن من ماله حتى يختار)
فان أصر عزز بضرب أو غيره
بما رآه الحماكم • كسائر
الحقوق اللازمة له اذا
امتنع من ادائها ويعزرنانها
ومالها وهكذا حتى يختار
بشرط تحال مدة يبرأ فيها
من الألم الاول (أو) أسلم
سر (على ما واسلم معه أو
في العدة انفسخ نكاحهن)
لانه يمتنع على الخزنكاح
الامة (الا أن يحل له الامة

أي قبل الدخول أو بعده وقوله أو في العدة أي أو أسلم بعد أسلامه في العدة أو أسلم بعد
 أسلامه فيها اه شرح المنهج (قوله عند اجتماع أسلامهم) أي الزوج والاماء فهو من
 تغليب المذكر على المؤنث وفي نسخة أسلامهما وهي أولى لأن المذكر على حل من اختيارها
 عند اجتماع أسلامهما واسلامها وان لم تسلم الباقيات وأيضاً فإنه يقتضي أنه متى حلت له
 الأمة عند اجتماع أسلام الكل جازله نكاحها وان لم يوجد الحل قبل ذلك فيقتضي حل الثانية
 في المثال الثاني وليس كذلك ولذا عبر في المنهج بقوله عند اجتماع أسلامهما ثم قال بعد المثال
 المذكور فتعبري بما ذكرنا من قوله عند اجتماع أسلامهما واسلامهن وأجاب م بأن قوله
 واسلامهن قيد في اختيار أمة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع أسلامهما واسلامها
 لأنه في أمة معينة منهن اه (قوله فله اختيار واحدة منهن) أي وينفسخ نكاح الباقي ويخرج
 بالحرف في امر غير فله اختيار أمتين وألفظ الاختيار الدال عليه صريحاً كما في المنهج كاخترت
 نكاحك أو ثنته أو كناية كاخترتك أو أمك ككذلك أو ثبتك لا تعرض للفظ النكاح وكطلاق
 صريح أو كناية ولو لم يعلق فإنه اختيار للامثلة لأنه إنما يخاطب به المتكوجة لا فراق به بربصة
 طلاق ولاوطء ولاظهار وإلا فلا يستباح اختيار (قوله وهي تحل له) أي لوجود شرط نكاحها
 فيه من كونه معسر خائف العنت وقوله ثم الثانية أي في عدتها وهي لا تحل له بان كان
 موسراً أو غير خائف العنت وقوله ثم الثالثة أي في عدتها وهي تحل له أي لما صرح (قوله بل الأولى
 أو الثالثة) أي بناء على الأصح من أن البسار إنما يؤثر في ندفاع النكاح إذا اقترن بالامهما
 أي الزوج والمختارة جميعاً فلا كان موسراً عند أسلام الأولى معسر عند أسلام الثانية
 تخيير بينهما (قوله أو على حرة واما) هذا ثالث الأقسام لأنه إما أن يسلم عن حرائر فقط أو أماً
 فقط أو عن الصنفين والمراد بالحررة الصالحة للتمتع كما في شرح المنهج فإن لم تصلح له فله اختيار أمة
 بشرطه ولا يضرمه لا يتم بعد ذلك (قوله تعينت) أي الحررة وان ماتت أو ارتدت سواء
 أسلم الاماء قبلها أم بعدها أم بين أسلام الزوج واسلامها اه مر (قوله لأنه يمنع الخ) عبارة
 مر لانها تمنعهم ابتداءً فكذلك إذا واما والاولم تصلح للتمتع اختياراً واحدة منهن كما يحتمل
 الاذرى وهو ظاهر اه (قوله وان أصرت) أي الحررة على الكفر وقوله لانقضاء العدة أي
 عدتها ولم تكن كناية بحل ابتداء نكاحها (قوله اختيار أمة) أي بعد العدة كما يفهم من
 كلامه فلو اختارها في العدة لم يصح ويعيدها أو غيرها بعد ما وعدها وعبارة مر اختيار أمة
 لتبين اندفاع الحررة من حين أسلامه فهو كالوتمتع بالاماء أما لو اختار أمة قبل انقضاء عده
 الحررة فهو باطل وان بان اندفاع الحررة لوقوعه في غير وقته فيجبر به بعد انقضاء عدتها (قوله كما
 لو لم تكن) أي توجد (قوله نعم لو طرأ فيما ذكر) أي فيما لو أسلم على حرة واما وهذا السند راجع
 على قوله تعينت كأنه قال محل ذلك ان لم يعتق قبل اجتماع أسلامهن واسلام الزوج والافلا
 تتعين فالضابط ما ذكرناه وان بطراً العتق قبل اجتماع أسلامهن واسلام الزوج وان لم تسلم
 الحررة لأنه ينزل أسلام الزوج مع الاماء منزلة ابتداء النكاح للمسلم فلا تتعين الامثلة التي ذكرها
 بل مثلهما ما لو أسلم بعضهن ثم اعتق ثم أسلم وأسلم باقيهن وما لو تأخر أسلام الحررة في الامثلة
 المذكورة فلو تأخر عتقهن عن أسلامهن تعينت الحررة ان كانت وصلت والاختيار أمة فصل

عند اجتماع أسلامهم فله
 اختيار واحدة فصل (منهن
 لأنه إذا جازله نكاح الأمة
 جازله اختيارها ونخرج
 بزيادتي فصل له ما لو أسلم على
 ثلاث اماء فأسات واحدة
 وهي تحل له ثم الثانية وهي
 لا تحل له ثم الثالثة وهي
 تحل له فليس له اختيار
 الثانية بل الأولى أو الثالثة
 (أو على) حرة واما تعينت
 ان اسلمن) أي الحررة والاماء
 (معه أو في العدة) كمالو
 أسلمت دون من لأنه يمنع
 نكاح الأمة على من تحتها
 حررة فيتمتع اختيارها (وان
 أصرت لانقضاء العدة
 اختيار أمة بان حلت له) كما
 لو لم تكن حرة لتبين أمها
 بان أسلامه نعم لو طرأ فيما
 ذكر عتق الاماء قبل اجتماع
 أسلامهن واسلام الزوج
 في العدة كان أسات
 وعتقن ثم أسلم واسلمن
 أو أسلمت ثم أسلمن ثم عتقن
 ثم أسلم أو أسلمت ثم أسلم ثم
 عتقن ثم أسلمن

(قوله وان ماتت) أي وان
 فسر ذلك (قوله عن
 أسلامهن) أي وعن أسلام
 الزوج أيضاً كما هو ظاهر

له وألحق مقارنة العتق لاسلامهن بتقديمه عليه وان ثبت قلت في الضابط المذكور أن لا يتأخر العتق عن اجتماع اسلامي من كل واحد مع الزوج والمؤدى واحد (قوله فكبرائير) خبر المحذوف والجاء له جواب الشرط أى فهن كبرائير ودفع بقوله أصابات ما يرد لواقصر على ما قبله من تشبيهه الذى يتقضى لانهن صرن حرائر بالفعل الآن (قوله فيختار أربعة) هذا نتيجة صيرورتهن كالحرائر الأصلية إذ لو لا ذلك لم يجز الجمع بين أكثر من واحدة لأن فرض الكلام أن الزوج حر (قوله أو أسلم) لم على أم وبنتها ذكرها أربعة أحوال وفى مالوشك هل دخل بهما أو لا فتعين البنت لأن الأصل عدم الدخول ومالودخل بأحدهما يقينا وشك هل هي البنت أو الام فيجرمان احتياطا للأبضاع فجعله الاحوال ستة وسواء فيما ذكر أنسكه مامعاً أم مرتباً (قوله كائيتين) حال كما صرح به في شرح المنهج أو خبراً كان المحذوف وفى بعض النسخ كائيتان بالرفع خبراً بابتداء المحذوف أى وهما كائيتان (قوله وهو يوهم خلاف المراد) لأن المعية ليست بشرط بل المراد ما هو أعم من أن يسلم معهما مطلقاً أو لا معه يمكن في العدة بعد الدخول كما هو معلوم مما مر (قوله فان لم يدخل بهما) أى ولو احتمالا فيشمل مالوشك هل دخل بواحدة منهما أو لا كما مر وقوله أو دخل بالبنت فقط أى بقينا (قوله تعينت) أى البنت وان دفعت الام لحرمتهما أبداً بالعقد على البنت في الصورة الاولى وبه أو بالوطء في الثانية وله المسمى ان كان صحيحاً والا فهو بمنزلة وأما الام فلها نصف المهر على المعتمد قال مروم من اندفعت بلاوطء لم يجب لها مهر عند ابن الحداد وله النصفه عند القفال ان صح ما أنكحتم اهـ (قوله من صحة النكحة الكفار) أى الاصليين التى لم تستوف شروطها ومضى عنها أنهم أعطى حكم الصحيح وان لم يعلموا رخصة وتخفيفاً وشمل ذلك نكاح المحرم وهو المعتمد واستثناه انما هو مما يقررون عليه لامن الحكم بالصحة أما ما استوفى شروطها فهو صحيح جزماً اهـ افاده مر (قوله وان دخل بهما) أى ولو احتمالا بان يفتن الدخول وشك هل هو بهما أو بأحدهما وقوله أو بالام فقط أى بقينا والالتكريم مع ما مر (قوله حرمتا على التأييد) أى ولو قلنا بانفساد أنكحتم لان وطء كل شبهة يحرم الاخرى والكل المسمى ان صح والا فهو بمنزلة هذا في الصورة الاولى أما في الثانية فللام وحدها ذلك وأما البنت فليس لها النصفه (قوله بناء على ما مر) أى من صحة أنكحتم

• (فصل في خيار العتقة) •

أى في النكاح وعلم من كلامه أن الخيار له ثلاثة أسباب الغرور والعيب والعتق (قوله لو عتقت) أى كاهاً أو باقياً ولو بقول زوجها كالواذعت العتق فانكر السيد وصدق الزوج فالقول قول السيد بيمينه فإذا حلف بيمينه على رقه أو يثبت لها الخيار لانها حرة في ذمتهم ما والحق له ما وانما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صداقها لأنه حق السيد بل يتشتر ولو عتق الزوج وأبسر بعد الفسخ لم ينكحها الا انما رقبته في الظاهر وأولادها أرقاء (قوله ثبت لها) أى لالسيدة الخيار ولو بلا قاض فان كانت صغيرة أو مجذومة غفقت تكمل وللزوج وطؤها ما لم يفسخ (قوله قبل الدخول وبعده) سواء كانت كافرة ومكاتبه أم لا (قوله لانها تعبر الخ) عبارة مر ولتضردها به عارا ونفقة وغيرها

فكبرائير أصابات ويختار أربعة (أو أسلم) الزوج (على أم وبنتها كائيتين أو) غير كائيتين (أو أسلمتا) وفى الأصل عقب هذا مع وهو يوهم خلاف المراد (فان لم يدخل بهما) أى بواحدة منهما (أو دخل بالبنت) فقط (تعينت) وان دفعت الام بناء على الرابع من صحة أنسكه الكفار (وان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمتا على التأييد) البنت بالدخول على الام والام بالعقد على البنت بناء على ما مر

• (فصل في خيار العتقة) •

لو (عتقت تحت من يهرق) ولو ببعضها (ثبت لها الخيار) فى فسخ النكاح قبل الدخول وبعده لانها تعبر بن فيهرق

والاصل في ذلك ان بريرة
 عتقت نفيها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان
 زوجها عبدا فاختارت
 نفسيها رسول الله (الا اذا
 كان عتقها قبل الوط
 ووقع (في مرض الموت)
 أي موت سيدها أو بعد
 موته وكان قد أوصى
 باعتاقها (والثالث) من
 ماله (لا يحتمل سقوط المهر
 مع قيمتها) بأن لا يحتمل قيمتها
 ثالث ماله الا بالمهر فلا
 خيار لها لان خيارها يسقط
 مهرها وهو من جلة المال
 فيضيقي الثالث عن الوفاء
 بها فلا تعق كما هو فلا خيار
 سواء كان المهر ديناً أم
 عينا بيد الزوج أو بيد
 سيدها وهو باق أو تالف
 بخلاف ما لو عتقت بعد
 الوط أو قبله وهي تخرج
 من الثالث مع سقوط المهر
 أما اذا عتق بعضها وبعضها
 الاخر فحينئذ أعتقت
 تحت حر أو عتقها ما فلا
 خيار لها لان ما حدث لها
 من السكال متصف به
 الزوج (وهو) أي الخيار
 (فوري) كخيار العيب
 في المبيع (فان عتق)
 الزوج (قبل فسخها
 أو معه بطل خيارها) لزوال
 الضرر ولو مات انقطع
 خيارها وهذا الفسخ
 لا يحتاج الى الرجوع الى الحما لم
 لانه ثابت بالنص والاجماع

اه (قوله ان بريرة) بموحدة مفتوحة فهو له مكسورة مفتوحة ساكنة فهو له مفتوحة جارية
 سيدتنا عائشة رضي الله عنها (قوله وكان زوجها عبدا) أي أسود واسمه مغيب بضم الميم
 قال مروا الحق بالعبد المبعوض لبقاء عاقبة الرق فيه (قوله فاختارت نفسها) وكان يحتمل
 زوجها حبسا شديدا فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لها انما الاتقارق فقال لها ذلك
 فقالت له يا رسول الله أشافع أنت أم أمر فقال بل شافع فقالت لا أريده فدعاه النبي صلى الله عليه
 وسلم فأنقلب حبه بغضار بغضها حبسا صار تستشفع عنده في الرجوع فلم يرض ووقع
 ذلك منها ليس استخفا فاقبده صلى الله عليه وسلم والا لما أقرها عليه اذ لا يقر على محرم وفيه
 إشارة الى أن من لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم لا يكفر وانه لا ينبغي للشفيع أن يكون
 أحق فلا يتأثر برده (قوله الا اذا الخ) أي الا اذا لم يزم على تخييرها عدم تخييرها بسبب الدور
 الا في ومثل ذلك ما لو عتق أو مات قبل فسخها أو معه قال في المنهج لان عتق أو لم يزم دور (قوله
 قبل الوط) قيد أول وفي مرض الموت الخ ثمان والثالث الخ ثالث (قوله لا يحتمل سقوط المهر
 الخ) كأن كانت قيمتها مائة ومهرها مائة وعنده مائة فلو فسخت سقطت مائة المهر التي
 هي من جلة المال فيضعف الثالث عن الوقايم فيبقى منها جزء رقيقا وهو ما زاد على الثالث لان
 الورثة لم يجزوه فلم تعق كما هو فلا خيار لها (قوله بأن لا يحتمل الخ) دفع به ما يوهمه كلام المتن
 من أن المهر والقيمة معتبران من الثالث وليس مراد لان المهر لا يحسب من الثالث بل تحسب
 منه قيمتها فقط كافي المثال السابق ولو أدخل مع على سقوط كما سيأتي بأن قال والثالث من ماله
 لا يحتمل قيمتها مع سقوط المهر أي لا يخرج منه قيمتها كما هو عند سقوطه اسكان أولى (قوله
 الا بالمهر) أي الا بانضمامه (قوله فلا خيار الخ) أي فقد أدى خيارها الى عدم خيارها بوسائط
 وذلك دور لانه قد أدى ثبوت الشيء الى نفيه (قوله أو تالف) في بعض النسخ أو تلف والاولى
 أولى (قوله بخلاف ما لو عتقت بعد الوط) أي فلها الخيار لتقرر المهر به وهذا محترز قوله قبل
 الوط وقوله أو قبله وهي تخرج الخ كأن كان عنده مائتان وقيمتها مائة فانه عند سقوط مهرها
 تخرج قيمتها من الثالث فلها الخيار وتزول محترز قوله في مرض الموت وهو ما لو عتقت في غيره
 لعدم اعتبار قيمتها من الثالث حينئذ (قوله أما اذا عتق بعضها) أي أو كوتبت أو دبرت
 أو أوصى بها أو عاق عتقها بصفة قاله في شرح المنهج بزيادة (قوله وبعضها الاخر رقيق)
 خرج ما لو كان حرافها الخيار كما مر (قوله أو عتقها ما) أي أو عتق قبلها ويمكن دخول هذه
 في التي قبلها اه قل (قوله منصف به الزوج) هو في الاخيرتين ظاهر وكذا في الاولى ان
 كان مبهضا أيضا والا فلا الا ان يراد انصافه في الجلة وعليها في شرح المنهج ببقاء النقص وجعل
 العلة المذكورة هنا خاصة بالخيرتين وهو أولى (قوله فوري) أي عند علمها به وتصدق بينهما
 اذا ارادت الفسخ بعد تأخير في جهل العتق ان أمكن لصوغية معتقها عنها أمالو كانت معه
 في بيته ولا قرينة على خوفه ضررا من اظهار عتقها فلا تنصق بل الزوج بعينه ويظل
 خيارها في جهل خيار عتقها أو جهل فور لان ثبوت الخيار به وكونه فوريا خفيان
 لا يعرفهما الا الخواص سواء كانت قرية العهد بالاسلام أم لا (قوله لانه ثابت بالنص
 والاجماع) فلا يتوقف على قاض كما مر وبذلك فارق الفسخ بالعنة واذا فسخت قبل الوط

لا يحتاج الى الرجوع الى الحما لم

فلامهر ولا متعة لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعه بامنه لان ضررها بتركة او فسخت
بعده بعثت بعد فالحسمي انه قرر بالوط او بعثت قبله او معه كأن لم تعلم به الا بعد الوط او فسخت
معه بعثت قبله فمهر مثل لا الحسمي لتقدم سبب الفسخ على الوط او مقارنته له والمراد مهر مثل
بكر في البكر وثيب في الثيب لا ارش بكارة اه افاده في شرح المنهج بزيادة

(فصل فيما يقتضيه وطء الحائض)

أي ما يطالب من الواطئ فيه ولو اغتر حليل ولما ذكرهنا أن الوط يوجب المهر على الواطئ وأنه
يترتب عليه حرية الولد تارة وغير ذلك من الأحكام وكان من جملة أحكامه طلب التصديق
في بعض أحواله ناسب أن يذكره مع ذلك وبهذا علم أن ذكره هنا ناسب من ذكره في باب
الحيض اه قل (قوله التمتع) هو شامل للنظر بشهوة مع أنه ليس بحرام فالاولى أن يذكر
بالمباشرة (قوله بما بين السرة والركبة) خرج بذلك مما فلا يحرم التمتع بهما لانها ليسا بعورة
على المعتقد كما مر (قوله والمراد) أي هذا الوط في القبل أي لانه الذي يحل تارة ويحرم أخرى
(قوله أما في الدبر فخرام) لما أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان لا ينظر الله الى رجل أتى
رجلا أو امرأة في الدبر قاله في فتح الباري ويندب فيه التصديق بنصف دينار أيضا كبقية
المعاصي (قوله لمن وطئ الحائض) أي ولو بزنا أو يتكرر التصديق به ككرر الوط وان لم
يتصدق بما قبله هذا ان لم تكن متغيرة والا فلا كذارة بوطئها وان حرم (قوله بدنيار) أي
أو بما يساويه (قوله في اقبال الدم) أي في حال تزايد الى قريب من نصف مدته والفرق بين
الوط في اقباله وفي ادباره أن الواطئ لما كان عند اقباله قريب عهد بالجماع لم يعذر فغلظ عليه
باحتساب الدينار ولما بعد هذه منه عند ادباره عذر تخفف عليه باحتساب نصفه (قوله في
ادباره) أي ما بعد أوائل تناقصه ويستمر الى الغسل فاذا وطئ بين الانقطاع والظهور سن
التصدق بما ذكره ان كان ظاهرا كلام المصنف والحديث يخالفه وقول بعضهم انه يتصدق في
وسطه بثلاثة أرباع دينار مردود بان الذي في الوسط اما في النصف الاول أو في النصف الثاني
فلا يخرج عما ذكر في المتن (قوله ان كان دما حراما) المراد من الاحرار الاقبال لانه شأنه
ومن الاحقرار الادبار لذلك والوط في الحيض كسيرة يكفر مستحله في الزمن الجمع عليه بين
الائمة انه حيض الا لحال خاف العنت فلا حرمة وحديث من اتى حائضا وامرأة في دبرها
أو كاهنا وصدقه كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل وقيل المراد كفر
النعمة والحديث المذكور رواه احمد والاربعة قال بعضهم وعليه اماراة الضعف أي مكتوب
عليه علامة الضعف كضار من لا يراوى للحديث مستدلا به او خطيبا وواعظا لا بد أن
يعرف معناه وينبغي لراوى الضعيف ان يأتي بصيغة تريض كروى ووجد فان لم يأت بذلك فلا
خرج عليه الا فيما يتعلق بالعقائد والاحكام فلا بد منه وأما الموضوع فلا بد من بيان حاله مطلقا
والى ذلك يشير العراقي في ألفيته بتوابعه

وسمى لوانى غير موضوع ورواه من غير اثنين لضعف ورواه

بانه في الحكم والعقائد عند ابن مهدي وغير واحد

(قوله نصف دينار) كبقية المعاصي ويتكرر كلما وطئ كما مر

*(فصل) فيما يقتضيه
وطء الحائض في القبل)*

وقد تقدم أنه يحرم التمتع
بها فيما بين السرة والركبة
بوطء وغيره والمراد الوطء
في القبل أما في الدبر فخرام
في الحيض وغيره كما صرح
به الاصل هنا وهو ظاهر
(يعني لمن وطئ الحائض)
في قبلها اذا كان عامدا
مختارا عالما بانحرص
وبالحيض (أن يتصدق
بدينار ان وطئها في اقبال
الدم ونصفه) ان وطئها
(في ادباره) لخبر اذا واقع
الرجل أهله وهي حائض
ان كان دما حراما يتصدق
بدينار وان كان أصفر
فليتصدق بنصف دينار
رواه أبو داود والحاكم
وصححه وكذا الحائض فيما
ذكر النفساء

* (كتاب الصداق) *

هو في الاصل اسم مصدر لا صدق ومصدره الا صداق ما خوذ من الصدق بكسر الصاد لا شعاره
بصدق رغبة بأذله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه وقيل من الصدق بفتحها اسم للشئ
الصلب بفتح الصاد أي الشديد فكأنه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي
ويجمع في القلة على أصدقه وصدقات قال في الخلاصة

في اسم مذكر رباعي عمد * ثالث أفعلة عنهم أطرد

وزاد سيبويه على جوع القلة المذكور في قوله * أفعلة أفعلة ثم فعله * ثلث أفعال جمعي التصحيح
وفي السكرة على صدق بضمين قال في الخلاصة

وفعل لاسم رباعي عمد * قد زيد قبل لام أفعلا لا فقد

ويقال فيه صدقة بفتح فتشديد وضم أو فتح فسكون وبضمها واجب صدقات (قوله ما واجب
الخ) هذا معنى شرعي ولغوي قال في المختار الصداق مهر المرأة وفي كلام من ما يدل على أنه
معنى شرعي فقط حيث قال هذا على خلاف الغالب من أن المعنى الشرعي أخص من اللغوي
أذ هو مشتق من الصدق لا شعاره بصدق رغبة بأذله في النكاح اهـ فعناء لغة ما أشعر بصدق
الرغبة في النكاح أي العقد وهو قاصر على ما وجب بالعقد بخلافه في الشرع (قوله
ما وجب) أعـ من أن يكون مالا أو منقصة لا اختصاصا بالمسـ يأتي من أن ما صح بما صح
صداقا وقوله بنكاح أي عند في غير المفوضة وذلك أربع عشرة صورة كما سيأتي وقوله أو وطـ
فيها روي وطـ الشهية والنكاح القاسم لا فرق في الوطـ بين كونه في القبل أو الدبر حيث كان
لأنه آدمية وكذا جنسية على المعتمد من صحة تما كهم وفارق دبر الذك بأنه ليس محلا للوطـ
كما ألبهية وكان الأولى أن يقول أو غير ذلك لتدخل مسألة الخلع الآتية فأنه ما من الخمسة
الموجبة للمهر كما سيأتي مع عدم دخولها في واحد من الثلاثة المذكورة هنا (قوله كارضاع)
منال لتفويت البضع وذلك كالأرضة الكبرى الصغرى فيجب للصغرى على الزوج نصف
المسمى إن كان صحيا والآن نصف مهر المثل ويجب على الكبرى له نصف مهر مثلهما فـ إذا اعتبر
ما يجب له بما يجب عليه في الجلة كما سيأتي ومنسل الرضاع رجوع النهر ودكالوشم وإطلاق
بأثن أو رضاع محرم أو إيمان ثم رجوعوا عن ذلك فيلزمهم المهر كله للزوج ولو قبل الوطـ فقد وجب
المهر في هذه للرجل على الرجل وفي التي قبلها للارجلـ على المرأة وقد يجب للمرأة على المرأة
كالوتزوج المملوك لامرأة بغيره وأرضتها أمه أو زوجته فانه بنفسه نكاحه وانقرم أمه أو
زوجته المهر لسيدته لأنها المستحقة له وقد يجب للمرأة على الرجل وهو الاصل فيه (قوله
ويقال له) أي للصداق وكذا يسمى بغير ذلك وقد نظم بعضهم له غنائية أسماه في قوله

صداق ومهر فحله وفريضة * حبا وأجر ثم عقر علائق

وزيد على ذلك ثلاثة نظمها بعضهم في قوله

وطول نكاح ثم خصوص تمامها * ففرد وعشر عقد ذلك موافق

وزيد على ذلك صدقة بضم الدال وسكونها كما نطق به القرآن في حـ له أسماؤه ثلاثة عشر كما
يعني وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره (قوله والاصل في ذلك) أي وجوب

قول المهني الصاب بفتح
الصاد سهو والصواب
ضمها صفة مشبهة وأما
الصلب بفتحها فهو مصدر
صلبه إذا قتله بالهيشة
القيحية فله نصر الهوري

* (كتاب الصداق) *

هو بفتح الصاد ويجوز
كسرهما ما وجب بنكاح
أو وطـ أو تفويت بضع
فهو كارضاع ويقال له
مهر والاصل في ذلك قبل
الاجماع

الصداق في النكاح بالعقد وما عد ذلك دليلا القياس (قوله وآتوا النساء) الضمير للأزواج
 كما عليه الاكثر وقيل للأولياء لانهم كانوا يملكونه في الجاهلية وكان شرعاً شريفاً عليه
 السلام لا يه على أن تأجر في غنائى حجج فجعل الصداق ملكاً لنفسه وقوله صدقاتهن أى
 مهرهن ونحلة حال أى عطية مبتدأة من الله تعالى لافى مقابلته شئ لان الزوجة تستمتع به
 كما يستمتع به ابل أكثر اذا استمتعها بقضاء منتهى ما يريد الدار كفى فرجها وبسر يان المني فيها
 واستمتاعه بالاول فقط فالمرأة لافى مقابلته شئ وأما قوله فيما سبب ما فى لانه استوفى مقابلته أى وهو
 الوطء فهو أمر بحسب الظاهر (قوله لم ير يد التزويج) أى الطالب له من النبي صلى الله عليه
 وسلم ولم وذلك ان امرأته عرضت نفسها عليه صلى الله عليه وسلم أن يتزوجها فاستكت فقال رجل
 جالس عنده تزوجني يا رسول الله ان لم يكن لك فيها حاجة فقال له هل معك شئ يتزوجها به
 فقال لم يكن معي الا ازارى فقال ازارك هذا ان أعطيتك اياها جاست ولا ازارك النفس أى
 اطلب من الناس ولو خاتم من حديد تتزوجها عليه أو اطلب التزويج بمهر ولو خاتم قال له هل
 معك شئ من القرآن فقال أحفظ سورة كذا وكذا فزوجه بذلك اذا علمت هذا فبقيت عين ان المراد
 بمر يد التزويج هو الزوج لا الولي لانه منافى لوضع الحديث واحتمل انه يسكن تسمية المهر
 في العقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً منه ولا يشبه نكاح الوأهبة نفسه صلى الله
 عليه وسلم ولانه ادفع للعصومة وانما لم يجب لان الغرض الاعظم الاستمتاع ولو اذقه وذلك
 يقوم بالزوجين فهما كالركن نعم لو زوج عبده بأتمته ولو كفاية لم يسكن ذكره على العقد
 اذ لا فائدة فيه فالتسمية خلاف الاولى وقد يجب ذكره اعارض لكن لا يطل العقد بتركه وان
 كان مكروهاً وذلك بان كانت المرأة غير جائرة تصرف أو عملوكه اغية جائرة التصرف أو كانت
 جائرة وأذنت لولائها ان يزوجه أو لم تفوض فزوجه أو هو أو وكيله أو كان الزوج غير جائر
 التصرف وحصل الى الاتفاق في زواجه على أقل من مهر مثل الزوجة وهي بالغة رشيدة وفي
 الصور السابقة على أكثر منه والزوج بالغ رشيد فتعين التسمية في ذلك بما وقع الاتفاق عليه
 ولا يجوز اخلاؤه منه وقد يحرم كالزوج محجوراً عليه من لم ترض الابأ أكثر من مهر مثلها
 فيقبل الولي ما كفاه التسمية تعريضها الاحكام ما عدا الاباحة ويسن أن لا ينقص المهر عن
 عشرة دراهم خالصة لان باحنية رضى الله عنه لا يجبر أقل منها وترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على
 خمسمائة درهم فضة خالصة لان ما صدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه فتذكره تسمية ما زاد
 عليه أو ما صدق ام حبيبة أربع مائة دينار فكان من النكاح اكراماً له صلى الله عليه وسلم
 وصح عن عمر رضى الله تعالى عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء أى بان تشددوا على الأزواج
 بطلب زيادة عن مهر أمثالهن فانما لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله كان أولى بها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم صدق خديجة عشرين بكرة
 وقيل خمسمائة درهم ذهباً لان هذا كان قبل البعثة أو لانه كان منه صلى الله عليه وسلم ومن
 معه أى طالب ويستحب ان لا يدخل بهما حتى يدفع له ما يشاء من الصداق خروجاً من خلاف من
 أوجبه سواء كان حالاً كاه أو بعضه أو موطئاً اذ لا مانع من التجميل (قوله وكل ما صح غنا) أى
 بأن وجد فيه شروطه السابقة ولو من ذمة صح صداقاً بالغوتسمية غير مقول ولا ما لا يقابل

قوله تعالى وآتوا النساء
 صدقاتهن نحلة وقوله
 صلى الله عليه وسلم لم ير يد
 التزويج النفس ولو خاتماً
 من حديد رواه الشيخان
 وكل ما صح غنا صح صداقاً

(قوله وان كان مكروهاً)
 له حراماً

بمقول كنوا وتزل شفعة وحذف ونسمة جوهرية في الذمة لامتناع السلم فيها بخلاف المعينة
 الصفة بيعها ولو عقدت بعد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره ما وقع العقد به زاد
 سعره أو نقص أو عز وجوده فان فقد وله مثل وجب والافقية يولد العقد وقت المطالبة بناء على
 القول الضعيف من أن الصداق مضمون على الزوج قبل قبضه ضمان يذوالا فالعينة اذا اتف
 وجب به مهر المثل لا مثله ولا قيمته ثم يمنع جعل رتبة العبد صداقا فالزوجته الحرة بل يطل
 النكاح للتضاد بينهما أو أحد أبوي الصغيرة صداقا قالها وجعل الاب أم ابنه صداقاله كأن وطى
 جارية غيره بشبهة فأت منه بولد ثم اشتراها فلا يصح أن يجعلها صداقاله هذا الولد للزوج ولا يرد
 ذلك على الضابط المذ كور الصفة صداقها في الجملة اذا المنع انما هو ما عارض كونه يلزم من ثبوت
 الصداق رفعه وذلك دور كما نرى على عكسه صفة صداقها ما لزمها من قود مع عدم صحة
 بيعه واستثناء ما لو جعل فو بالايك غيره صداقا لتعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة
 به غير صحيح لانه ان تعين الستر به امتنع بيعه وصفة صداقه والاصح كل منهما اه أفاده م
 والتعبير في الضابط المذ كور بالثمن اولى من التعبير بالبيع لان البضع كالبيع والمهر كالثمن
 فالمناسب تشبيهه به (قوله نوعان الخ) قال قل الوجه في التقسيم أن يقول ما يجب بالعقد
 وما يجب بغيره لان مقتضى تقسيمه ان مهر المثل لا يجب بالعقد ولا يستقر بما ذكره وليس كذلك
 فيهما لان مهر المثل قد يجب بالعقد فيمألو كان المسمى فيه قاسدا فانه ينقد بمهر المثل اه بزيادة
 وهذا الاعتراض لا يرد الا لو قال المصنف ما وجب بالعقد ومهر مثل حتى يتوهم ان مهر المثل
 لا يجب بالعقد اما عبارته فتفيد ان مهر المثل غير مسمى في العقد وهو مسلم ولا ينافي وجوبه به
 (قوله يستقر) أي يصبر ما مونا من سقوطه كله أو بعضه بخوط لاق أو فسح (قوله بالوطء) أي
 بتغيب حشفة أو قدرها من فاقد ها بخلاف ما لو زالت بكارتها بغير ذكر كما جمعه فلا يتقرر به
 المهر وان حرم عليه ولزمه ارش بكارتها ولا يعتبر في الوطء أن يكون مما يحصل به التحليل بان لم
 تزل به البكارة او لم يحصل معه انتشار ولو كان من صغير لا يمكنه الوطء أو صغيرة لا تطيقه او كان
 بقهلا او يصدق الزوج بعينه في نفسه (قوله او وطء في دبر) قال قل له في الزوجة فقط اما
 لو وطى الاجنبية في دبرها أي بشبهة فني وجوب مهرها نظرا اه وأقول لا نظر لان ذلك ليس من
 الصور المستقتنيات من كون الدبر مثل القبل المذ كورة في قوله الدبر مثل القبل في الايمان
 الخ وحينئذ لا فرق بين الزوجة والاجنبية (قوله وقد انضى الخ) أي وطى وقوله ولا يستفاد
 مقابله أي ظاهرا فلا ينافي انه فحولة كما مر (قوله بوجبه) أي المهر من حيث هو والا فالواجب
 في وطء الشبهة مهر المثل والكلام هنا في المسمى (قوله وبوت احدهما) أي قبل وطء اما بعده
 فقد تقر بالوطء قبل ويلحق بالوطء مسخ احدهما اجادا ولو في نصفه الاعلى بخلاف مسخه
 حيوانا فان كان قبل الدخول او بعده والممسوخ الزوج تجزئ الفرق ولا يسقط شيء من المهر
 اذ لا يتصور عوده للزوج لا تفاء اهلية تملكه ولا للورثة لانه حي فيبقى للزوج وانما لم ينظر
 عوده انما في العدة في صورة مسخه بعد الدخول كما قالوه في الردة لانه يخرج عن الانسانية فلم
 يبق من جنس من يصح نكاحه وعوده ليس باختيار بخلاف المرتدة ولا طراد العادة بعدم
 عود الممسوخ ولا كذلك المرتدة فانه يعود كثيرا وفي صورة مسخه قبل الدخول تكون الفرق

و (هو نوعان مسمى) في
 العقد (ومهر مثل فالاول
 يستقر بالوطء) وان حرم انصو
 حمض او وطء في دبراته وله
 تعالى وكيف تاخذونه
 وقد انضى بعضكم الى
 بعض ولا يستفاد مقابله
 ولان وطء الشبهة بوجبه
 فوطء النكاح اولى
 (وبوت احدهما)

من جهتها فيعود كل المهر للزوج اما بعد فبقا ما تقدم انه مال ضائع اذا جاز ان ينقل
 للورثة الامر ولا ان يبقى لها لعدم اهليتها لالامان ولو مسح نصفه طولا بحرا ونصفه الاخر حيوانا
 فينبغي أن يكون كالو مسح كله حيوانا ولو مسح الزوج امرأه وعكسه تنجزت الفرقة ولا تعود
 وان عادا كما مر نعم ان كان انقلاهما بحرا ونحوه فلا فرقة والمسيح لا يعيش فوق ثلاثة أيام
 ولا يعقب وما وجد من جنس المسوخ فمن نسل غيره وقبل بمولده قبل موته وقوله في نكاح
 صحيح الظاهر رجوعه اكل من الوطء والموت لان الكلام في المسمى وهو لا يجب الا في الصحيح أما
 الفاسد قالوا يجب فيه مهر المثل فيهما (قوله ويستثنى من ذلك) أي من استقراره بالموت الذي
 هو الامن من سقوطه وحينه في استثناء الصورة الثانية نظر ظاهر لان العين قبل قبضها لم
 تستقر بالموت الا ان يقال ان ذلك استثناء منقطع أو يقال المراد بعدم استقراره ما يشمل
 سقوطه من أصله كما في صورة الامة وعدم استقرار المسمى والرجوع لمهر المثل كما في صورة
 العين (قوله أو قتلها) أي قبل الدخول وكذا لو شارك مع الزوج في قتلها الماسية في
 أو قتلها هي أو سيدها زوجها فيسقط المهر في هذه الصور وكذا لو شارك السيد أجنبي في قتلها
 تغلب الجانب السيد بخلاف ما لو قتلها زوجها أو قتلها أجنبي أو ماتت ولو قبل وطء فانه يتقرر
 مهرها فصورها تخرج به الحرة فانما اذا قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتت ولو قبل وطء
 أو قتلها نفسها فانه يتقرر مهرها أما لو قتل زوجها فيسقط فصورها خمس وفارق حكم قتلها
 نفسها حيث لا يسقط حكم قتل الامة نفسها قبل الوطء بانها كالمسألة للزوج اذ لم ينعها من السفر
 بخلاف الامة وأيضا الغرض من نكاح الحرة الامة والمواصلة دون الوطء فقط وقد وجدنا
 بالعند ومن نكاح الامة الوطء وهذا يشترط فيه خوف العنت وذلك غير حاصل قبل الدخول
 ولو قتلها المبيعة نفسها فهل هي كالحرة أو الامة أو بـ سقط النصف ويجب النصف أو ينظر
 الى مهايأه وعدمها توقف في ذلك بعضهم ويؤخذ من كلام مر أنها كالحرة حيث قال وقد
 يسقط المهر بعد استقراره كالأشتر حرة زوجها بعد وطئها وقبل قبضها لاصداق لان السيد
 لا يثبت له على قتلها مال كذا قاله بعضهم وهو وجه الاصح عدم سقوطه اذ الدوام أقوى من
 الابتداء فان كانت قبضته لم تر تشيأ منه وكالحرة المكاتبة والمبيعة اهـ (قوله فالمستقر مهر
 المثل الخ) وقد لا يجب شيء أصلا كأن اعتق مريض أمة لأهلك سواها وتزوجها بأجاز الورثة
 عتقها بعد الموت فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور ولو وجب لرق بعضهن فيبطل نكاحها
 فيبطل المهر اهـ افاده مر (قوله والخلاصة) أي في الجديد والقديم يستقر به في النكاح الصحيح
 حيث لا مانع حسي كرتق ولا شرعي كقبض لانما حينه ثم مطنة الوطء ولا يستقر به في نكاح فاسد
 اجماعا اهـ افاده مر (قوله وينصف) أي يرجع نصفه لاداعه ولو أجنبيا عن الزوج قهرا
 على داعه نعم ان دفعه أب أو جد عن محجور رجوع للمعجور اهـ ولعبارة مر اي يعود نصفه
 الى الزوج ان كان هو المؤدى او كان المؤدى وليه من أب أو جد وقصد لتبرع عليه او اطلق
 فان قصد الزوج عيه عاله كالألوان كان المؤدى له أجنبيا ويعتبر في عونه للزوج أيضا كونه
 اهلا لالامان ولو اذن له بعد ان يتزوج امة غيره برقبته ففعل ثم طلق قبل الوطء رجع الكل لالامان
 الامة اما النصف المستقر فواضح واما النصف الراجع بالطلاق فهو انما يرجع للزوج ان كان

(قوله فيهما) صوابه في
 الوطء فقط شيئا

في نكاح صحيح لانتم
 العقدة ويستثنى من ذلك
 ما لو قتل الامة نفسها
 أو قتلها سـ بـ بـ فانه
 يسقط مهرها وما اذا
 اصدقها عينا فتلقت قبل
 القبض فالمستقر مهر المثل
 لا المسمى كما ساقى وخرج
 بالوطء والموت غيرهما
 كما تدخل منه والمباشرة
 في غيرا تخرج والخلوة فلا
 يستقر المهر بشئ منها
 وينصف

اهلا والافان قام مقامه وهو ما مالكة عند الطلاق لا العدة لانه صار الا ان اجنبيا عنه بكل
 تقديرا بزيادة (قوله بفرقة) اي في الحياة كما يعلم مما مر (قوله لا من جهتها) اي بان كانت
 من جهته وحده كالطلاق او من جهتها كما كرتهم ما عاوا ومن جهة غيرهما كالارضاع الا في
 اموال كانت الفرقة من جهتها فقط كفسخه بهيما او فسخها بيب واسلامها ولو بتبعية أحد
 ابويها او ردتها وارضاعها زوجة له صفة برة وملكها له فيسقط مهرها المسمى ابتداء ان كان
 صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا أو لم يسم ثبتي أصلا في غير المفوضة والمفروض بعد في المفوضة
 (قوله هو أعم من قول بالطلاق) اي لشموله لساير أنواع الفرقة كالامه وردته وحدها أو معها
 ولعانه وارضاع امه لها وهي صفة برة أو امه له وهو صفة برة وما كذاها ولا فرق في الطلاق بين
 البائن والرجعي بان استدخلت ماء المحترم ثم طلقها قبل الوطء ولا بين ان يكون سجانا أو
 بعوض ولا بين ان يكون باختيارها ولا كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه
 بفعلها ففقدت ولا في الاسلام بين ان يكون استقلا لا او تبعا ولا يلزم اباها المسلم مهرها بخلاف
 المرضعة يلزمها المهر وان تعينت للارضاع لانها ابنة تخرج ما تغرمه والمسلم لا شيء له ولو غرم
 لغرم عن الاسلام ولا يحسنه (قوله قبل الدخول) يصح رجوعه لكل من قوله بموت احدهما
 وقوله بفرقة الخ كما مروا ان كان ظاهر كلامه رجوعه للثاني فقط (قوله من قبل ان تمسوهن)
 اي تجامعهن وقوله بغير الطلاق اي من كل فرقة لامنها ولا يسبها كما مر (قوله وهو مهر
 المثل الخ) مهر المثل قدر يرغب به عادة في مثلها منسبا وصفة والمضارع بمعنى الماضي اي يرغب
 بالفعل لا بتقديم نكاح غيرها على نكاحها وخروج بهادة ما لو شذوا حدافرط يساره فرغب بزيادة
 فلا يعتبر ذلك (قوله بنساء عصبائهما) المراد بهن من لو قدرت الواحدة منهن ذكرا كانت عصبية
 لها والافليس في النساء عصبية الا المعتقة والعبرة بنسبها في صفاتها من نساء العصبية فان لم
 يكن فيهن من ينسب اليها في ذلك فهي كالعديم فينتقل الى من بعدهن ولو قيل يعتبر النسب ثم يزداد
 أو ينقص بفقد الصفات على ما يليق به انظر ما ياتي لم يبعد وهو المعقد (قوله وهن من) اي
 نساء ينسبن الى من أي رجال تنسب هي اليه اي الى من أي وهن نساء ينسبن الى رجال تنسب
 هي اليهم كالأب بالنسبة للأخت والجد بالنسبة لبنت الأم فلا يردن بنت الأم لا تنسب لابي هذه
 بل لا يبيها لا اتحادا - دهما المذ - وتبين اليه (قوله ويعتبر القرب) المراد به ما يشمل القوة اذ
 الأخت لا يوين ليست أقرب من التي لاب (قوله ثم عات) اي لابنائهن ولا يردن على كلامه اه
 م اي لانهن لا ينسبن الى الذكور الذين تنسب هي اليهم لان نسبهن لا بين فهن اجنبيات
 منها ثم يردن على من عرف العصبية بانهن قرابات الاب (قوله كذلك) اي لا يوين ثم لاب ثم
 بنات أو لادعم وان سفلن كذلك (قوله لعدمه) اي بان لم يوجدن والا فليمتن بعتبرن أيضا
 كما ذكره في شرح المنهج (قوله أو نسبهن) انظر كيف مجهول نسبهن مع معرفة نسبهن اولذا فقط
 ذلك في شرح المنهج فلو قال نسبهن اي بان كانت لقطعة اسكان أولى (قوله بنساء الارحام) المراد
 بهن هنا الام وقراباتها من جهة الاب والام فهن أعم من الارحام المذكورات في الفرائض
 من حيث شموله للجدات والارثان وأخص من حيث عدم شموله لبنيات العمات والاخوات
 ونحوه - فانهن من الاجنبيات هنا فان اجتمع ام أب وام أم فوجدوا وجهها استواءهما

بفرقة لا من جهتها هو أعم
 من قوله بالطلاق (قبل
 الدخول) الاية وان
 طلقتهن من قبل ان
 تمسوهن وغير الطلاق من
 أنواع الفرقة مقبوس عليه
 (والثاني) وهو مهر المثل
 (يعتبر بنساء عصبائهما) وهن
 من ينسبن الى من تنسب
 هي اليه ويعتبر القرب
 فيقدم أخوات لا يوين ثم
 لاب ثم بنات أخ ثم بنات ابنة
 ثم عمات ثم بنات اعمام كذلك
 (ثم) بعدة ذكر الاعتبار بين
 لعدمه أو جهل مهرهن
 أو نسبهن أو لانهن لم ينسبن
 يعتبر (بنساء الارحام

(قوله أي على جهة غيرها)

الاولى على الوجه من
تلك الجهة

(قوله قتلوا التسمية الخ)

الاولى كتابة هذا على قول
الشارح أو زوج بدون مهر
المثل الخ وأما ذكر المحشى
فيتعين فيه ما سماه الولي
لوجود الاذن فيه من رشيدة

بكدات وخالات) تقدم

الجهة القربى منهن على
غيرها وتقدم القربى من
الجهة الواحدة على غيرها

قال الماوردي وتقدم

منهن الام ثم الاخت لادم

ثم الجدات ثم الخالات ثم

بنات الاخوات ثم بنات

الاخوال (ثم) بعد تذر

الاعتبار بين يعتبر (بنات

بلدها ومن يماثلها بجمال

أرضه) وغيرهما مما يحصل

به تفاوت الرغبة كفضاحة

أوسن أو بكاره أو ثوبية

فان اختصت عن يعتبر

مهرها بين بفضل أو نقص

فرض مهر لائق بالحال

(ويجب) مهر المثل في خمسة

مواضع (في نكاح ووطء

وخلع ورجوع عن شهادة

ورضاع فالنكاح) يجب

فيه مهر المثل (فيما لو زوجها

منووسة) بان قالت رشيدة

لوليها

والمراد ام اب لأم لان الكلام في قراباتها أما ام أبي المنكوحة فلا تدخل في الارحام بالاضابط
المذكور ولا في العصبات فانها قد تنسب الى غير قبيلتها واهل بلدها فهي من الاجنبيات كما
حرره ع ش على مر (قوله بكدات) أي لأم أما اللاتي من قبل الاب فليس من الرحم ولا من
العصبات لعدم صدق تعريف كل عليهن كما تقدم عن ع ش (قوله من الجهة الواحدة)
كالجدات وقوله على غيرها أي على جهة غيرها فتقدم الجدات على الخالات (قوله قال
الماوردي الخ) هو المعقد وعلم بما ذكرناه يقدم الأقرب من نساء العصبة ولو في غير بلدها على
الابعد في بلدها وانه يقدم نساء العصبة في غير بلدها على نساء الارحام في بلدها فان كان نساء
العصبة في بلدين هي في احدهما اعتبر بعض بنات بلدها فان كان كلهن في بلدة أخرى
فلا اعتبار بين الاجنبيات بلدها (قوله ثم الاخت لادم) أي أخت الزوجة لأمها وقوله ثم
بنات الاخوات أي لأم (قوله بعد تذر الاعتبار بين) أي نساء الارحام وقوله ومن يماثلها
عطف بيان على نساء بلدها أشار به الى أنه ليس المراد مطلق نساء البلد فان لم يكن في نساء بلدها
من يماثلها فأقرب بلد اليها ثم اقرب النساء اسمها وتعتبر العربية بعربية مثلهما وأمة وعتيقة
بمثلهما مع اعتبار شرف السيد وخسته وقروية وبلدية وبديوية بمثلهما قاله مر (قوله بجمال
أرضه الخ) وانما لم يعتبر بالجمال والمال ونحوهما في الكفاية لان مدارها على دفع العار ومدار
المهر على ما يختلف به الرغبات اه أفاده مر (قوله فان اختصت عن يعتبر مهرها بين)
سواء من العصبات أو المحارم أو الاجانب وتعتبر مساحمة واحدة لنقص نسب يقل الرغبة
كألو كان هنالك ثلاثة اخوة أحدهم عالم فزوج بنته بمائة وزوج أحد الجاهلين بنته بتسعين
وزوجت الثالثة تفويضا فاعتبر بينت الجاهل لا العالم امام مساحمة الا لئلا فلا تعتبر اعتبارا
بالغالب وتعتبر بمساحمة منهن كاهن أو غائبين لنحو عشرين كشرى وعالم ولو جرت عادتهم
بمساحمة من ذكر دون غيره خففنا مهر هذه في حقه دون غيره ولو جرت عادتهم بالتغليظ على
من ذكر أو غيره اعتبر أيضا (قوله لائق بالحال) أي بحال الزوجة من زيادة أو نقص بحسب
ما يراه قاض باجتهاده (قوله فانسكاح الخ) تفصيل لما قبله على ألف والتشتر المرتب (قوله
يجب فيه) أي بسببه اما بضميمة الوطء كما في المفوضة أولا كما في غيرها (قوله منووسة) من
التفويض وهو لغة رد الامر الى الغير ومنه فوضت امرى الى الله تعالى ونسرا ما تفويض
بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر ويعرف بأنه رد أمر البضع الى العقد عليه الى الولي بشروط
ستأني وامانة تفويض مهر كزوجتي بمائة أنت أو أنا أو شاء فلان ويعرف بأنه رد أمر
المهر من المرأة الى الولي أو السيد الى الزوج والمراد هنا الاول وسعت المرأة منووسة بكسر
الواو وتفويض أمرها الى الولي بالمهر وبفقهها لان الولي أو نحوه فوض أمرها الى زوجها
أي جعل له دخلا في ايجابه بشرطه الا أن يكون قياسه والى الحاكم ان كان لم يكن لما كان
كاتبه لم يتجوز الى ذكره قال في البصر والفتح افصح أي اكثر استعما لا في كلام الفقهاء والا
فالاعتان لم يتواردا على معنى واحد حتى تكون احدهما افصح من الاخرى (قوله بان
قالت) هو قيد يخرج به ما لو سكنت عن ذكر المهر بان قالت زوجتي فقط فيجب المسمى
ان كان قدر مهر المثل أو اكثر فان كان اقل وجب مهر المثل وما لو ذكرته مقيدا بدون مهر المثل
أو غير قيد البلد ونحو ذلك فتأخروا التسمية ولا يجب شيء كما لو سكنت عن المهر ومحل اقتضا

التسمية القاسدة مهر المثل بالعقد في غير التقويض والرشيعة قيد والمراد بهامطامة التصرف
 فيشمل السقيمة الماهلة وهي التي بلغت رشيعة ثم بذرت ولم يحجر عليها فهي رشيعة حكا وخروج
 بذلك مالو كانت غير رشيعة كغير مكافئة وسقيمة محجور عليها فلا يصح تقويضها الكن يستفيد
 الولي من السقيمة الاذن في تزويجها ولا فرق في الرشيعة بين البكر والثيب وقوله ونفي المهر الخ
 قيد خرج به مالو زوج بمهر المثل من نقد البلد فلا تقويض وكذا الزوج السيد الا في أمته
 المذكورة بمهر ولودون مهر مثاها فيجب المسمى فيها ما فقيد التقويض ثلاثة (قوله زوجي
 بلامهر) اي اوعلى ان لامهر لي وان قات لا في الحال ولا بعد الدخول (قوله كافي الخاوي)
 معتدومثله مالو زوج بموئل (قوله او قال سيد أمة الخ) والمسكينة كاية صحيحة مع سبدها
 كزوجة ولا ينافيه ان التقويض تبرع وهي لا تستقل به الا باذن السيد لان تعاطيه لذلك متضمن
 للاذن اها فبسه ولو زوجها على ان لامهر لها ولا نفقة او على ان لامهر لها وتعطى زوجها ألفا
 وقد اذنت بذلك فيفوضة لانه ابلغ في التقويض اه افاده مر (قوله ووطئها) اي ولو مختارة
 وخروج به مالو لم يطأها فلا يجب شي بمجرد العقد وانما يجب بأحد امور ثلاثة تراضيها او فرض
 القاضي او موت أحدهما كما مر وهو معطوف على قوله تزويجها او مات عطف عليه (قوله
 لا يباح بالاباحة) اي لا يتصور بصورة الاباحة وهي ما لو قات له أجنبية كالبوطه اي يمان عن
 تصويره بصورة المباح ويقولنا لا يتصور الخ اندفع ما يقال انه ليس هنا باباحة لوجود العقد قد
 (قوله نعم الخ) استدراك على وجوبه بالوطء وقوله ثم اسلمها اي قبل الوطء وكذا بعد خلافها
 يومه ظاهر عبارته ولذا قال مر وان اسلمها قبل الوطء وحمل ما ذكر في الحريين كافي مر أما
 الذميان فتحكم بوجوب المهر بالوطء في حقهما اذا اسلمها أو تراعا البنا سوا واعتقدا أن لامهر
 للمفوضة أم لا لا التزامهما أحكامنا بخلاف الحريين (قوله واعتقدا) اي حال العقد في الكفر
 خلافا لظاهر عبارته قال كافي شرح المنهج واعتقدا هم الخ اسكان أولى ومثل اعتقدا هما
 مالو اعتقدت ذلك الزوجة فقط فلا شيء لها بخلاف عكسه (قوله فلا شيء لها) وكذا الزوج
 أمته عبده ثم اعتقدهما أو أحدهما أو باعها لا أثر ثم دخل الزوج بمهر لها ولا لبايع اه
 مر (قوله قبل الفرض) أي والوطء كما علم وخروج بذلك مالو حصل الموت بعد الفرض فان
 الواجب ما فرض و وجوبه حينئذ بالفرض لا بالموت قال في شرح المنهج وبما ذكر اي من
 وجوب مهر المثل بالوطء او الموت علم أن المهر لا يجب بالعقد اذ لو وجب به لثب طر بالطلاق قبل
 الدخول كالمسمى وقد دل القرآن على أنه لا يجب الا المنة نعم عملا بالعقد اذ أن طالع بالفرض
 كما سيأتي والمعتبر في مهر المثل أكثر مهر من العقد الى الوطء أو الموت على المعتد كما يقبوض
 بالشراء القاسد والمفوضة قبل وطء طالب فرض مهر وحبس نفسها للفرض وتسليم مفروض
 غير موئل وهو أي المفروض ما تراضيها به ولو موئل لا اوفوق مهر المثل ولو جاهد لين بقدر مهر
 المثل نالوا امتنع الزوج من الفرض أو تنازع في قدر ما يفرض فرض قاض مهر مثل ان علمه
 حال من نقد البلد الفرض على المعتد ولا يصح فرض أجني ولو من ماله ومفروض صحيح كسهي
 فيمتشطر بطلاق قبل وطء بخلاف مالو طلق قبل وطء وفرض فلا يتشطر بخلاف المفروض
 القاسد كغير فلا يؤثر في التشطير اذ اطلق قبل الوطء بخلاف القاسد المسمى في العقد (قوله

زوجي بلامهر فزوج ونفي
 المهر أو سكت أو زوج بدون
 مهر المثل أو بغير نقد البلد
 كافي الخاوي أو قال سيد
 أمة زوجها بمهر أو
 سكت عنه فقبل الزوج
 (ووطئها) لان الوطء لا يباح
 بالاباحة لما فيه من حق
 الله تعالى نعم لو تكلم في
 الكفر مفوضة ثم أسلمها
 واعتقدا أن لامهر
 للمفوضة بحال ثم وطئ فلا
 شيء لها (أو مات أحدهما
 قبل الفرض) لان الموت
 كالوطء في تقرير المسمى
 فكذا في ايجاب مهر المثل
 في التقويض

(قوله خلافا لما يوهمه الخ)
 هو ما يوهم بالاولى

ولان بروع) بفتح الموحدة أوله بوزن جعفر وكسر ذلك لمن وان ذكره أهل الحديث لانه ليس
 في كلام العرب فعول الا بروع وهو كل نبت لان وعشود اسم واد وواشق بكسر الشين المجهمة
 وانما آخر الحديث عن العلة العقلية لاحتمال الخصومية ولا حتمال انه صلى الله عليه وسلم فرض
 لها ذلك بعد الوطء (قوله نكحت) بالبناء للمفعول أو القاعل أي تزوجت (قوله حراما) أي أو
 غير مقصود كالدوم والفرق بين ذلك وبين مالو خالعها عليه حيث يقع رجعا ولا مال أن المغاب
 ثم من جانب المرأة المعاوضة فاعتبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وبأن مقصود النكاح
 الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبا بدون
 عوض وما ذكره المصنف محله في أن نكحتنا أما النكحة لكفار فقد مر حكمها إذا كان المسمى
 حراما (قوله لفساد المسمى) أي باتقائه كونه مالا في الحرام وباتقائه الملك في نحو المغصوب
 وبالجهل فيما بعده سواء كان جاهلا بذلك أم عالما به وسواء صرح بوصفه كاذرا أم أشار إليه
 (قوله وفي معناه) أي فساد المسمى (قوله أو عيننا) تقدم أنه أحال عليه أو قال كما سيأتي (قوله
 ثلاثة قبل قبضها) أي بأربعة سماوية أو أربعة أرضية أو ما لو ألتفتها وهي رشيدة فهي قابضة لحقها أما
 لو كانت سقيمة فلا يست قابضة لحقها بل هي مضمونة عليهم ضمان بدوي غرم لها مهر المثل أو ألتفتها
 اجنبي تخيرت بين فسخ الصداق واجازته كما في البيع فان فسخته فلها مهر مثل على الزوج
 ويرجع هو على الاجنبي بالبدل وهو القيمة والا غرمت الاجنبي البدل الشرعي وليس لها
 مطالبة الزوج (قوله ضمان عقد) هو العقد أي ضمان سببه العقد وكذا ضمان اليد والاول
 ما يضمن بالمقابل والثاني ما يضمن بالبدل الشرعي من مثل اوقية (قوله فيه) أي الصداق خيار
 للزوج أو الولي أو لهما كأن قال تزوجتكمها بكذا أهلي أن لك اولى الخيار في المهر فان شئت أو
 شئت أبقيت العقدية والافسخت الصداق ورجعت بمهر المثل مثلا فلا يفسد بذلك عقد
 النكاح وانما فساد المهر لانه نكحها وهي من باب الهبة التي لا خيار فيها لانه لا يكون الا في
 المعاوضة المحضة اما شرط الخيار في عقد النكاح ففسده كما مر وكشرط الخيار في الصداق مالو
 شرط في نكاح ما يخالف مقتضاه وهو الاباحة ولم يخل بمقصوده الا على كأن لا يتزوج عليها أولا
 نفقة لها (قوله أو على أن لا يبا) أي أو غيره كذا من الصداق أو غيره ومن ذلك الباصرة المعروفة
 فان ذكرت خارج العقد لم تفسده ولا تفسد الصداق ويحرم على الأب أو غيره أخذه بغير رضا
 وليست جمالة لان ما يقوله الولي كلمة لا تنعيب (قوله أو على أن يعطيه) بالتصية أو التوقية
 والضمير المستتر للزوج أو الزوجة والبار للاب وانما كان الشرط فاسدا لان المعطى ان لم يكن
 من المهر فهو شرط عقد في عقد والافسخ جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة
 ففسد كما في البيع ويؤخذ منه انه لو نكحها بألف على أن يعطيها ألفا صح بالتبين وهو محقق
 وألق لفظ الاعطاء باللفظ الاستحقاق لانه يفيد ومن ثم صح بعقل هذا على ان تعطيني عشرة
 وتذكرن هي الثمن واعلم انه لا يسرى فساد الصداق الى فساد النكاح لاسيما قلالة لان قوله
 تزوجتكمها بألف فيه عقدان عقد نكاح وعقد صداق فلا بد أن يقول قبضت نكاحها على ذلك
 حتى يعتد بالمسمى فان اقتصر على قبض نكاحها انعتد بمهر المثل وكذا لو قال تزوجتكمها
 بألف خمسة مائة حالة وخمسة مائة مؤجلة تحمل بعوت أو فراق كما هو معتاد الا أن فساد المسمى

ولان بروع بفتح واشق
 نكحت بلام هـ رتات
 زوجها قبل أن يفرض لها
 مهر ففرض لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مهر
 نسائه وبناته رواه أبو
 داود وغيره وقال الترمذي
 حسن صحيح وفيما لو كان
 المسمى حراما نكح أو غير
 (أو ملك غيره) كالمغصوب
 (أو مجهولا) كاحد هذين
 الذين يفسد المسمى
 وفي معناه مالو كان غير
 مقبول كجبتى حنطة (أو
 عينات ثلاث قبل قبضها)
 من الزوج لا تفسخ عقد
 الصداق بالتلف بناء على
 أنه مضمون في يد الزوج
 ضمان عقد كما يبيع في يد
 البائع لا ضمان يده كالمستام
 (أو بشرط فيه شرط فاسد)
 كأن شرط فيه خيار أو على
 أن لا يبا كذا أو على أن
 يعطيه كذا

وينعقد به المثل الا في صورتين فانه يسرى فساد الصداق الى فساد النكاح وهو ما سلك
الشغار وما لو تزوج قن بحرة على أن تكون رقبته صداقه ابان السيد (قوله او نكح نسوة)
أي تزوجهن في عقد واحد كأن زوجه من جدهن وهن من أولاده متعدد دين قدما أو أو عهن
او معتقهن او وكيل أوليائهن ولا يتصور من الاب لانهن حرة وأخوات ولا يجوز الجمع بين
الاختين فأكثر لشخص واحد (قوله في الحال) انما قيد به لانه يعلم ما يخص كلامهن بعد العقد
بالضرورة (قوله لتعدد المالك) أي وهو النسوة وقوله وله أي للتعدد وقوله لواحد أي قن
كأعبر به مر لانه الذي يجوز له جمع الامتين (قوله هروى) بالتحريك نسبة لهرارة اسم بلدي بالشام
كما قال زى أو بالعجم كما قال غيره حذف علامة التأنيث عند النسب وقلت الاف واو اقال
في الخلاصة ومثله مما حواه احذف وتا . تأنيث أو مدته لا تنبأ

وقال وحتم قاب ثالث يعن (قوله هروى) بسكون الراء نسبة الى مرو بلدي بخراسان (قوله
أو مدته بصفة) استشكل تصويره بان المعلق عتقه بصفة يصح جعله غنا وكل ما يصح غنا يصح
صداقاً فلكه الزوجة بالعقد ولا يعتق بوجود الصفة ولا يقال انه قد استثنى من هذا الضابط
مسائل لانا نقول ليس هذا من الاما انما استثنيت لعارض أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه
ولم يوجد ذلك هنا فان المعلق عتقه اذا بيع بطل التعليق والاصداق كالبيع وأوجب بانه يصور
بما اذا قال اعبدته اذ مات فانت حرة بعد مضي شهر من موتى ثم مات وتزوج وارثه امرأة
وأصداقها هذا العبد فانه لا يصح لاصداق لعدم صحة بيع العبد المذكور لتعلق حق العتق به
اذهو مدبر في عقد النكاح بمهر المثل وبصوراً أيضاً بان المراد بالمعلق بصفة الصداق المعلق على
شيء تعليمه ما في الاصداق كأن قال زوجته كذا على أن لها ألفاً اذا جاء زيد فالمدعى فاسد
بالتعليق فيجب به المثل قال زى فرع لو أصداقها مائة نخسين حالة وخسين مؤجلة باجل
مجهول كأن نحل عليه بعت أو فراق فسد الصداق ووجب به المثل ولا يقال بوجوب نصف
المهر لان شرط التوزيع أن يكون الفاسد ماله ما في التوزيع عليه وعلى الصحيح أنه
ويقع ذلك كثيراً في زمننا هذا (قوله كنهه لولدها) أي الذي لم يجب عليها تعليمه ككبير لانه
الذي لا يعود نفقه عليها أما الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه أو قيمة من جهة القاضي
كصغير لما صر في الطهارات أنه يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الشرائع فيصح
اصداقها تعليمه او مدته نفقه عليها حينئذ يرفع الاتم عنها بخلاف عتقها فانه لا فرق في صحة
اصداقها تعليمه بين لزوم تعليمه وعدمه لان تعليمه يزيد قيمته فالتفريع راجع اليها مطابقة بخلاف
الولد (قوله كنهه قذف) بأن نفقته فوجب له عليها الحد فسكنها على ذلك (قوله والوطء الخ) هو
ثاني الاقسام الخمسة (قوله بشبهة) أي منها ما او منها فقط فان كانت عامة فلا مهر لها لانها زانية
ولا فرق في الشبهة بين أن تكون شبهة فاعل كأن ظن أنها زوجه أو أمته وهذه لا تتصف بحمل
ولا حرمة أو شبهة ملك كأن وطئ مكاتبته أو الامة المشتركة أو شبهة طريق وهي التي قال بحمل
الوطء بها عالم كأن تزوج امرأة بلاولى ولا شهود فان داود الظاهري يقول بذلك فان قلده فلا
حل ولا حرمة ولا حرم عليه أو شبهة محل كأن وطئ أمة أصله أو فرعه والوطء المذكور حرام
كالوطئ في شبهة الملك ولا حد في الانواع الاربعة ويجب فيها مهر مثل بكر دون أرنى بكارة على

(او نكح نسوة بهر واحد)
لقد سار به بالجهل بما يخص
كلامهن في الحال فيجب
لكل منهن مهر المثل
لتعدد المالك وله هذا الزوج
أمنه لواحد بهر واحد
صح جزماً لاتحاد المالك
(أو أصداقها فوا على أنه
هروى في بان هروى) ولم
ترض به الزوجة (وفي
الغروى) اذا فسخ العقد
بعد الوطء (كما صر) بانه
(وفي غير ذلك) من زيادق
كالو أصداقها غير مقدور
على تسليمه أو مدته بصفة
أو غير المتيقن صلاحه بغير
شرط القطع أو ما لا يعود
نفقه عليها كتعليم ولدها
أو ما لا يقبل النقل كنه
قذف (والوطء) يجب فيه
مهر المثل (فيما لو كان
بشبهة) بان ظن أنها
أمراته أو أمته

(قوله كأن وطئ أمة
أصله أو فرعه) حرره فان
الأصل لا يجب عليه
اعفاف فرعه

(قوله مثل لدربعة)
كيف مع أنه لم يذ كر شبهة
الطريق تدبر

المعتمد هـ ذافي البكر وفي الثيب مهر مثل ثيب والشارح مثل للاربعة وقد يجعلون الاقسام
ثلاثة بادخال شبهة الملك في شبهة المحل والخطب يسير وقد علمت أن قواهم وطء الشبهة لا يتصف
بجل ولا حرمة محله في شبهة الفاعل وفي شبهة الطريق بالقبيل السابق ولا يتعدد المهر بتعدد الوطء
ان اتخذ شخص الشبهة ولم يؤد المهر قبل بل تعدد الوطء كأن وطئ مرارا بشكاح فاسد لشمول
الشبهة لجميع الوطئات بل يعتبر على أحوال الوطء فاذا كانت في وقت جملة وفي آخر فقيمة
اعتبرت الحالة الاولى ووجب المهر فيها وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكره لامرأة
أو نحو كوطء نائمة بالشبهة وباتحادها تعدد لها كأن وطئ امرأة مرة بشكاح فاسد وفرق
بينهما مرة أخرى بشكاح آخر فاسد في تعدد المهر بهما اذا الموجب له الاتلاف وقد تعدد بلا
شبهة في الاول وبدون اتحادها في الثاني وبما لم يؤد المهر قبل التعدد ما لو أذى قبله في تعدد
(قوله أو وطئ مكاتبته أو أمة ولده) أي ولو عاها الماشي - مامن شبهة الملك والاعفاف وكذا
المشركة ويجب فيها من مهر المثل بقدر حصه شريكه ولو وطئ مكاتبته مرارا فلهامهر واحد
ما لم تحمل منه فان حلت خبرت بين أخذ المهر وتكون على المكتبة وبين تجيز نفسها وتكون
أم ولد ولا مهر لهما لا تنسخ المكتبة واذا خبرت فاخترت المهر ووجب لهما مهر آخر وهكذا اسائر
الوطئات نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامم ذكره مر وظاهره وجوب مهر آخر
وان لم تكن قبضت الاول ولو تكرروا مضمومة أو مكرهة على زنا تكرر المهر بتكرور
الوطء ولو تكرروا من الأصل أمة فرعه أو الشريك الأمة المشتركة أو السبي المكاتب ولم تحمل
كما مر فمهر واحد لشمول شبهة الاعفاف والملك لجميع الوطئات ولا يجب عليه حينئذ قيمتها
وان حرمت عليها ما عاينوطئه وعدم صيرورتها أم ولد له امالكونه رقيقا او كونها لم تعاق منه
أو كونها أم ولد لفرع كافى المنهج خلافا لقول هنا ولا فرق في ذلك بين أن يتقدم الانزال على
تغيب المشقة أو يقارن كما هو واضح وقوله او صارت الخ وفي هذه يجب مع المهر قيمتها وقوله
وتأخر الانزال عن تغيب المشقة أي لانه حينئذ غيبها في ملك غيره فوجب عليه المهر (قوله
والا) أي ان لا يتأخر الانزال عما ذكر بان تقدم او قارن وان في كلامه شرطية مدغمه في
النافية وقوله فلا يجب جواب الشرط وقوله فقد تأخر عنه لذلك مقدمة عليه والتقدير والا
بان صارت أم ولد ولم يتأخر الخ فلا يجب المهر لتأخر موجه الخ وانما يجب عليه حينئذ قيمتها
لانه قوت رفقها على الفرع فخلص أن أحوال وطء أمة الفرع ثلاثة تارة يوجب المهر فقط
وتارة يوجب القيمة فقط وتارة يوجبهما معا والمهر الواجب في البكر مهر مناهها بكر الأرش
البكارة على المعتمد وكذا في النكاح الفاسد الا في كاتبة دم ولو ادعى الأصل تقدم الانزال
على التغيب وأسكره الفرع فهل القول قول الأصل لان الأصل عدم الوجوب أولا لان
الأصل وجوب المهر ما لم يحصل اسقاط والأصل عدمه ولان الغالب تأخر الانزال الظاهر
الاول (قوله موجب المهر) وهو تغيب المشقة وقوله عن العلق أي الانزال في الرحم قال
الشو برى فالعلق هنا كناية عن حصول الماء في الرحم وقوله فلا يجب المهر أي لانه لم يغيب
المشقة الا في ذلك لا يقال الملك اليه قبيل العلق (قوله أو في نكاح فاسد) من عطف الخاص
على العام لان الوطء فيه من جملة وطء الشبهة وقوله لسا مأي لا تلافه البضع (قوله وأطاق)
أي بان لم يعين لها قدر او لا عينا فان قدرها دينا في ذمتها كدينار تعلق المقدر بما ذكر

أو وطئ مكاتبته أو أمة
ولده لا تلافه البضع ومحل
في أمة ولده اذا لم تصر به أم
ولد أو صارت وتأخر الانزال
عن تغيب المشقة والا
فقد تأخر موجب المهر
عن العلق أو قارنه فلا
يجب المهر (أو) كان في
نكاح فاسد (لما مر
(والخاص يجب فيه ما يجب
في النكاح) فيجب مهر
المثل فيما لو اختلفت أمة
بأذن سيدها وأطلق وتعلق
بكرها

من كسبه ونحوه أيضا فان لم يكن لها كسب ولا نحوه في الصورتين ثبت مهر المثل والمقدرة في
 ذمتها أو عين لها عينان من ماله تعينت فصور الاذن ثلاث وان زادت على ما قدره أو عينه أو على
 مهر المثل في صورة الاطلاق طوالت بالزائد بعد العتق واليسار (قوله ونحوه) أي من مال
 تجارتهم أو رأس مال (قوله بعين) أي من أعيان السيد أو غيره وقوله بذمتها أي أنما تتبع
 به بعد العتق واليسار فإذا اختلفت بلا اذنه بدین بآنت به في ذمتها أن لم تكن مكتوبة والا فمهر
 المثل على المعقد أما المبعضة فان اختلفت على ما ملكته في كالحرة أو على ما يملكه السيد لم يصح
 أو على الاحرار أعطى كل حكمه فصور عدم الاذن ثلاث أيضا لانها إما أن تختلج بعين للسيد
 أو غيره أو بدین (قوله أرضعت) أي بغیر اذن الزوج وخرج بقوله أرضعت ما لو دبت الصغيرة
 وشربت من الكبيرة وهي نائمة أو ساكنة مستقيمة فله الاثنى لها لان الفرقة بسببها وللزوج في
 مالها مهر مثل الكبيرة لانها أثلقت عليه بضعها وخرج بغیر اذن الزوج ما لو كان الارضاع باذنه
 فلا يجب له على الكبيرة شيء (قوله فاعتبارا لما يجب له بما يجب عليه) أي في الجملة ولا فقد
 يكون نصف مهر المثل الذي يأخذه من الكبيرة أكثر من نصف المسمى الذي يغرمه للصغيرة
 أو أقل فالمراد اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه في مطلق النصفية (قوله اذ عليه للصغيرة الخ)
 وأما الكبيرة فلا تغرم له الا نصف مهر المثل سواء كان المسمى فاسدا أو صحيحا ولا تغرم له مهر
 نفسها وان فوتت عليه بضعها خلافا لما ذكره قل وخضر هنا لانه ان كان ارضاعها للصغيرة
 بعد الدخول فقد استوفى مقابل المهر بالوطء فلو رجع به لثلاث كاحها عن مهر مع الوطء وهو
 من خصائصه على الله عليه وسلم وان كان قبله فالفرقة بسببها وقد قال المصنف في المنهج الفراق
 قبل وطء بسببها كفسخ بعيب ثم قال وكارضاها زوجة له صغيرة يسقط المهر اه وان سقط
 فكيف يجب عليه ما دفعه للزوج (قوله والشهادة الخ) أخرها في القصة ميل هنا عن الرضاع
 وقدمها عليه في العدة فله اتوهمه تاخرها عنه في العدة أو غلط من النامخ أو غير ذلك
 (قوله للزوج) أي على الشاهدين وقوله فيما لو ثبت ما بطلاق أي وقرق القاضي بين الزوجين
 (قوله ولم يراجع) أي حتى انقضت العدة سواء تمكن من الرجعة أم لا (قوله لانهم ما فوتوا عليه
 البضع) أي ظاهرا ولا فيجوز ان يظاهرا باطنا ان علم كذب الشاهدين (قوله سواء كان ذلك)
 أي ما ذكر من الشهادة والرجوع (قوله بخلاف ما مر في الرضاع الخ) محل الاشتباه بين المستثنين
 ما قبل الدخول فانه يجب هنا كل المهر وثمان نصه مع أن الفرقة في كل حالة قبل الدخول (قوله
 حقيقة) أي تنفذ ظاهرا وباطنا ولو قال حقيقة بيمين لكان أولى وقوله فلا توجب الا النصف
 أي لكونه قبل الدخول (قوله ان كان باق بزعم الشاهدين) أي ولذا رجع ما عن شهادتهما
 وقوله يمينه أي الزوج ويمينه أي البضع وفي نسخة وبينها أي الزوجة وقوله قيمته أي البضع وهي
 مهر المثل كله ولو قبل الدخول وقوله لحصول الحيلولة أي يمينه وبين البضع بشهادتهما فلهما
 كالغاصب ويؤخذ من ذلك انه لو ثبت الطلاق بغیرهما كقراره أو ثبت النكاح بان قامت
 بينة بنسب الشاهدين بالطلاق لزمه رد ما غرمه (قوله ولو وهبته صداقها) أي بالفظ الهبة بعد
 قبضها له وخرج بذلك ما لو لم تم به بالفظ الهبة فانه يرجع بنصفه قطعا وما لو وهبته له قبل قبضه
 فان الهبة باطلة على المذهب وخرج بقوله صداقها ما لو وهبته النصف وأقبضته له فله نصف

(قوله أو غلط من النامخ)
 فيه أن الشارح انما شرح
 على ذلك حيث قال بخلاف
 ما مر الخ تأمل ولعله لذلك
 قدمه تأمل

ونحوه وفيما لو اختلفت بلا
 اذنه بعين ويطعن بذمتها
 (والرضاع) يجب فيه نصف
 مهر المثل للزوج (فيما لو
 أرضعت زوجته الكبيرة
 الصغرى) اما الوجوب
 فلا ثم افوتت عليه بضع
 الصغيرة وأما النصف
 فاعتبارا لما يجب له بما
 يجب عليه اذ عليه للصغيرة
 نصف مهرها المسمى ان
 كان صحيحا والا فنصف
 مهر مثلها لانفساخ نكاحها
 بفرقة لا من جهتها قبل
 الدخول (والشهادة)
 يجب فيها مهر المثل للزوج
 (فيما لو ثبت ما) أي رجلان
 (بطلاق) باثنى أو رجعي ولم
 يراجع (ثم رجعا) لانهما
 فوتتا عليه البضع سواء كان
 ذلك قبل الدخول أم بعده
 بخلاف ما مر في الرضاع لان
 فرقة الرضاع حقيقة فلا
 توجب الا النصف وفي
 الشهادة النكاح باق بزعم
 الشاهدين وقد حال بينه
 وبينها فغير ما قيمته لمصول
 الحيلولة بشهادتهما (ولو
 وهبته صداقها) وأقبضته له

الباقى وربيع بدل كذا لان الهبة بمنزلة الاتلاف وقد وردت على مطلق النصف فيبيع
فيما وهبته وما أبقته فالنصف الذي تلف على الزوج وعليها والذي بقي له وانما يرجع عليها
بنصف الموجود ونصف التالف فبأخذ قيمته (قوله ثم طلقها) أي مثلاً وعبارة المتهج ولو فارق
لابسببها وهي أعم من هذه وانما قيد بقوله لابسببها لاجل الرجوع بنصف البدل اذ لو كان
بسبب المكان له كل البدل ونرج بقوله قبل الدخول ما لو طلقها بعد ثلاثي له (قوله رجع
عليها) أي فيما أخذ منها بدل نصف المهر ويغزو بالصدوق كالمهر الذي هو العين لانه أخذ من جهة
الهبة والفرقة ليست بسببها فوجب له نصف المهر زيادة على ذلك وعبارة مهر لعوده اليه بملك
جديد فاشبهه ما لو وهب ما اشتراه من بائع ثم أفلس بالثمن فان البائع يضارب به اه (قوله من
مثل) أي ان كان المهر مثلياً كأردب قمح أو قيمة ان كان متقوماً كثوب فهما بيان لبدل المهر
(قوله اتعذر رد العين) أي اذا تعذر رد الشيء المستحق وجب بدله ويؤخذ من العلة المذكورة
أنه لو لم يتعذر ردها بأن عادت الى ملكها من جهة الزوج ببيع أو غيره فان الزوج يرجع بها
لوجودها في ملك الزوجة حينئذ وهذا من فروع القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد * في فاس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

قال في شرح المتهج وفارق عدم تعلق الوالد به في نظيره من الهبة لولده بان حق الوالد انقطع
بزوال ملك الولد وحق الزوج لم ينقطع بدليل رجوعه الى البدل اه (قوله هذا) أي الرجوع
عليها بغير مهر وهذا التقييد محتاج له في المتن بقطع النظر عن قوله في الشرح وأقبضته أمماً بالنظر
لذلك فلا حاجة له لان من لازم القبض كون المقبوض عيناً (قوله ان لم يكن) أي المهر بقطع
النظر عن كونه ديناً أو عيناً (قوله فان كان) أي المهر ديناً كأن أمدها ديناً في ذمته ولم
تقبضه كما ساقى (قوله فوهبته له) أي ولا يشترط فيها قبول لانها ابراهه فذا قبضت أن هبة
الدين صحيحة وهو كذلك لما قالوه من أن هبته ان هو عليه ابراهه فلا وجه للتوقف في ذلك (قوله
لم يرجع عاها) كما لو شهد ابدن وحكم به ثم أبرأ منه المحكوم له ثم رجع ما لم يفر ما للمحكوم عليه شيئاً
ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالذهب أنه كهبه العين اه مر (قوله لانهم لم تأخذ منه مالا) أي
بخلاف هبة العين السابقة (قوله من زوجها) أي له (قوله لم يجز) ولم يصح والذي بيده عقدة
النكاح في الآية الزوج لانه الذي يتمكن من رفعها بالفرقة أي الا ان تقع وهي فتسلم الكل له
أو بعقوه فليسلم الكل لها الا لولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة وقد يقال ان الزوج أيضاً
لم يبق بيده بعد الفراق عقدة والآية مفروضة فيما بعد الفراق الا ان يقال ان عقدة النكاح فيه
أقوى ابقاءها بعد العقد بخلاف الولي وأيضاً عقدة الصداق باقية فيه ولو بعد الفراق بدليل
التمتع ولو خاله ما قبل الدخول على غير الصداق استتمه وله نصف الصداق وان خاله على
جميع الصداق صح في نصيبه دون نصيبه وبقيت له الخيارات ان جهل التشطير فان فسخ عوض
الخلع رجع عليها بغير انيل والا فأنصف الصداق وان خاله على النصف الباقي لها بعد الفرقة
صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقية بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد بالباقي
ولا بغيره وقع العوض مشتركاً بينهما فلهما عليه ربع المسمى وله عليهما ثلاثة أرباعه بحكم التشطير

(ثم طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف بدل
المهر من مثل أو قيمة لتعذر
رد العين هذا ان لم يكن
ديناً فان كان ديناً فوهبته
له أو أبرأته منه لم يرجع
عليها الا انهم لم تأخذ منه مالا
(ولو وهبته لزوجها) من
زوجها (لم يجز) كسائر
سوقها

وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعهما على أن لا تبعة لها عليه في
المهر صرح وجعلناه على ما يقي لها منه اهـ مر (قوله وبما ذكر) أي من - صرح وجوب مهر المثل
في الخمسة السابقة (قوله لا يلزم الامام) مفعول مقدم ودفع فاعل مؤخر وقوله لكافراى عقده
هذنة أو أمان فيعصم ذلك جميع أمواله والزوجة ليست بمال (قوله جاءت زوجته مسلمة) أي
قبل الدخول أو بعده (قوله لان البضع) أي الزوجة وقوله حتى يشمله أي فلا يشمله فهو داخل
في حيز النقي وأما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فمفعول على النذب
(قوله الامان) أي المستفاد من عقد الهذنة مثلا كما مر

* (فصل في المتعة) *

وهي بضم الميم وكسر هاء تطلق لغة على التقع أي التمتع بالامور وعلى المتاع وهو ما يتنع به من
الحوادث وشرعا على متعة الحج وهي ان يضم له عمرة وعلى متعة النكاح المنسوخة وهي أن
يتزوج امرأة يتنع بها من ثمانية كراهيها وعلى مقصودنا هنا وهي مال يدفعه وجوباً لمن فارقها أو
استيدها في الحياة قبل الدخول حيث لا شيء لهما أو بعده ولو كانا الكلي بشرط تأني وذ كرت
عقب الصداق لانها يلزم الزوج بسبب الزوجية كما أنه كذلك (قوله لكل مفارقة) أي يجب
لها ذلك ولا فرق في وجوبها بين المسلم والذمي والحرة والعبد والمسلمة والذمية والحرة والامة وهي
استيد الامة وفي كسب العبد ولا فرق أيضا بين أن تكون الفرقة بخلع أو طلاق ولورجوعها على
المعتد وان راجعها قبل انتضاء عدتها وتكررت كمر الطلاق والرجعة (قوله لا جناح) أي لا
مطالبة عليكم عهر ولا غيرة مدة عدم المس والفرض فأوجب في الواو ثم قال ومتعوهن أي
ولكن يجب عليكم المتعة وهذا في المفوضة والآتيان به في الموطوءة غير المفوضة وآتى
بالآية الثانية منها ما يخص بالعموم الاولى لان قوله ولله مطلقات متاع شامل للمدخلين
وغيرهم وقوله فتعاليين خاص بالمدخولين لان آية النكاح التي صلى الله عليه وسلم كن كذلك
وعبارة المنهج وشرحه لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط بأن وجب لها جميع المهر أو كانت
مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح متعة بشرق أمان في الاولى فاعلم يوم ولله مطلقات متاع
بالعزوف وخصوص فتعاليين أمتهم يكن ولان المهر في مقابل له منفعة بضعها وقد استوفاهما
الزوج فوجب له الجاش متعة وأمان في الثانية فلقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن ولان المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها متعة
للايجاش اهـ (قوله ولله مطلقات متاع) أي يجب لهن ذلك ولا ينافية قوله حقاً على الحسين لان
فاعل الواجب محسن أيضا وأخذ الحنفية بظاهر ذلك فجعلوها سنة (قوله أمتهم) أي أدفع
لكن متعة الطلاق وأسر حكن به والواو لا تقتضي تقييداً فلا حاجة للتول بأن في الآية تقدماً
وتأخيراً لان الطلاق قبل المتعة (قوله الا التي الخ) لو قال لم يجب لها نصف مهر كما مر عن المنهج
اكان أخضر وأوضع واستثنى أربع صور لا تجب فيها متعة (قوله بسببها) أي وحدها
كملكها له ورزقتها والامهات ونسبها بعبية ونسبها بعيمها (قوله أو مع الزوج) كرزقها معها
وكذا الوسيما مع الزوج صغيراً أو مجنوناً فان كل طرف بنفسه الامر فتكون الفرقة من جهتها
أما لو كان كاملاً فالفرقة من جهتها وحدها لانها ترق بنفس الامر وهو يخير فيه الاماء وخرج

وبما ذكر علم ما صرح به
الاصل أنه لا يلزم الامام
دفع مهر المثل لكافراى
زوجه مسلمة لان البضع
ليس بمال حتى يشمله
الامان

* (فصل في المتعة) *

(لكل مفارقة متعة) قال
تعالى لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء الآية وقال
ولله مطلقات متاع بالعزوف
وقال فتعاليين أمتهم
وأسر حكن (الا التي فرض
لها مهر) في العدة أو
بعد في نفوذ (وفورقت
قبل الدخول أو كانت
الفرقة بسببها) وحدها أو
مع الزوج

بقوله بسببها لم تكن كذلك سواء كانت من الزوج كإسلامه وردته وأمانه وتعليقه طلاقها
بقوله ففعلت وتنفذت فيه اليه فطلقت لان التقصير منه أم من أجنبي كوطء أبيه أو ابنه لها
بشبهة (قوله أو بملكه) أي الزوج لها وإن لم تكن الفرقة بسببها والفرق بينهما وبين المهر أن
موجبها وهو العقد حصل في ملك الباقع والمنفعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة في ملك الزوج
فكيف تجب له على نفسه ولا فرق في الملك بين أن يكون بشراء أو غيره كأن تزوج أمة الغير
بشرطه ثم أيسر قبل الدخول فاشترها ولا بين أن يكون لكلها أو لبعضها (قوله أما الأولى)
أي وهي ما لو فوّرت قبل الدخول (قوله لا يجانس) أي الابتذال بالطلاق (قوله ولا ينافي)
صورة موته وحده الخ) أي ولا ينافي أجمعوا على أنه لا يجمع بين المنفعة والأثر ولو مات في عدة
الرجعية بلا امرأعة وقد أخذتم أقالها ظاهر استردادها لاجتماع على منع الجمع كما مر قال
الشو برى هكذا بحث وقد يقال محل منع الجمع المذكور بسبب واحد وهو الموت والسبب هنا
مختلف اه أي لان سبب المنفعة في هذه الطلاق وسبب الأثر الموت (قوله عن ثلاثين درهما)
أي أو ما قيمته ذلك (قوله وإن لا تبلغ نصف المهر الخ) فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما
فينبغي اعتباره وإن فاقته السنة الأولى لانه قبل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اه ع
وقول بعضهم ان المعتبر حية ثم إذا قل الأمرين ليس على ما ينبغي لان فرض المسئلة أن نصف المهر
ينقص عن ثلاثين فما معنى اعتبار الأقل من نصف المهر والثلاثين (قوله فلا حد للواجب الخ)
فأوله مقول ولا ينافي لانه لا يجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا ينافي كإلغائه حكمه عضو مقدرة
ولا ينافي بالقاضي فانه لا يجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا ينافي كإلغائه حكمه عضو مقدرة
ولو زاد على مهر المثل كما مر (قوله معتبرا حالهما) أي ما يليق يساره ونحوه ونسبها وصفاتها
السابقة في مهر المثل لقوله تعالى ومتهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا

• (فصل في الولعة) •

من الولم بفتح الواو وهو الاجتماع لاجتماع الناس لها أو لاجتماع الزوجين وشرعا تطلق على كل
طعام يتخذ أسروا حادنا كان أو قدما أو غير سرور كما سياتي لكن استعمالها مطلق في العرس
أشهر وفي غيره تقيده بقيود فيقال وليلة ختان أو غيره وقطاع شرعا أيضا على الدعوة للطعام
المذكور كافي مر (قوله لعرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها الابتداء بالزوجة أي
الدخول بها والاجتماع عليهما أو يطلق أيضا على العقد بخلاف الأملال بكسر الهمزة فانه
خاص بالعقد ويدخل وقتما بذلك فلا تجب الإجابة لها قبله كما يقع الآن (قوله وغيره) أي
العرس وهو غنائية خرس بضم الخاء المحجمة فramerه ملة ساكنة فـ بين مهمله أو صاد كذا
للولادة وعبارة أسابعها واحد ذاق به ملة مكسورة فذال محجمة وآخرة فاف لحفظ القرآن
وفقيهة للقدوم من السفر وكيرة للبناء وإعذار به ملة مكسورة فذال محجمة وآخرة فاف
محجمة وآخرة ملة للختان ووضعية بفتح الواو وكسر الراء المحجمة للموت ومادية بضم الدال
المهمله وقصها قبل موحدة وبعد ملة ساكنة بلا سبب بخلة الولام عشر نطفها به بضمهم بقوله
ان الولام في عشر محجمة • أملا لئلا عقدوا عذارا إذا اختتتا

(أو بملكه) أي الزوج
(أها أو موت) لهما أو
لا أحدهما فلا منعة لهما في
الجميع أما الأولى فلانه
تعالى لم يجعل لهما سوى
نصف المهر بقوله فنصف
ما فرضتم ولانه لم يستوف
منفعة بضعها فيمكن نصف
مهرها لا لا يجانس وأما
البواقي فلا تنفاه لا يجانس
ولانها في صورة موته
وحده متفجرة لا
مستوحشة وقول أو
بملكها أها أو موت من
زبادي (وفرقة الاعان
بسبب) فجب المنعة
(و) فرقة (العنة بسببها)
فلا تجب ويستحب أن
لا تنقص المنعة عن ثلاثين
درهما وأن لا تبلغ نصف
المهر فلا حد للواجب بل
ان تراضيها بشئ فذلك
وان تنازعا قدرها القاضي
باجتهاده معتبرا حالهما

• (فصل في الولعة) •

(الولعة) لعرس وغيره

عرس وعرس نفاس والعقبة مع • حذاق ختم ومادة المريدنا

تسبعة عند عود للمساقر مع • وضمة اصاب مع وكبرنا

وقوله ومادة المريدنا ما كان الباء أو بقر أو مادة مريدنا كان الهمزة وتذكير مريد للوزن ولا فرق في الختان بين أن يكون لذكر أو أنثى على العقد يمكن تفعل في الاثنى بين النساء خاصة ومحل نديم المسافر إذا كان طويلاً أو غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض النواحي القريبة فكما لحاضر (قوله سنة الخ) واستنبط السبكي من كلام البغوي أن وقتها موسع من حين العقد فيدخل وقتها ولا آخر له ولا أفضل فعلمنا بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه إلا بعده فحب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الأفضل لا قبله كما مر الا اذا علم أنهم يفعلونها بعده فحب الاجابة حينئذ قطعاً كما قاله ع ش ولا تفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقبة فبعضها بعد الطلاق ويندب تعددها بعد الزوجات وإذا أولم بعد تزوج جمع بعد مثل الولاية واحدة وقصد جعلها عن كفت فإن لم يقصد ذلك استحباب التعدد بعد من بخلاف العقبة فتعددها بعد من مطلقاً لانها اجتمعت قداً للنفس ولا كذلك الولاية اه أفاده مر (قوله فقد قال لعبد الرحمن الخ) نشر على ترتيب الالف في قوله قولاً وفعلاً (قوله ولو بشاة) وهي أقلها للممكن وهو من يقدر على الشاة فاشد على كفاية يوم وليله وغيرها ما قدر عليه والمراد أقل الكمال شاة أقول التنبيه وبأى شيء أولم من الطعام جاز سواء كان مأكلاً أو مشروباً ومنه ما يعمل حال العقد من سكر وغيره حيث كان بعدهما لا قبله لان وقتها لا يدخل الا بعده كما مر ويكنى المشروب ونحوه في سائر الولايم الا بالعقبة فلا بد فيها من الذبح ويندب اذا أولم بشاة من أن لا يكسر عظمها كالعقبة تفادياً لسلامة أخلاق الزوجة وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يسن هتاف المذبوح ما يسن في العقبة وفعل ابن الصلاح أن الأفضل فعلمنا باللائم في مقابلة تعمة ليلية (قوله وأولم على صفية الخ) وكانت زوجة وقيل سرية ففى ذلك دليل على عدم اختصاص الولاية بالتزوج بل تندب للتسرى (قوله يقر ومن وأقط) ويسمى مجموع الثلاثة حيساً بفتح الحاء والأقط لبن يابس غير مزروع الزبد وقد يجعل بدله دقيق (قوله لولاية عرس) المراد به هنا الدخول لانه الذي يجب الاجابة لوليمته كما مر في تفسيره وسلم نشر الطعام طعام الولاية تدعى اهما الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد ولاية العرس لانها المعهودة عندهم وحل خبر أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره على الندب في ولاية غير العرس وأخذ جماعة بظاهره والاخذ بذلك ظاهر لان التفرقة تحتاج لدليل وهو مفقود ولذا أتى بصيغة التبري بقوله قالوا الخ ووجه التبري السابق أن التخصيص يحتاج لدليل وقوله في الخبر تدعى الخ جملة حالية أى أن محل كونه شرافى تلك الحالة فان انتفت كانت خير الطعام وقوله ومن لم يجب الدعوة أى في غير هذه الحالة والدعوة بفتح الدال وحكى ضمها (قوله واجبة) ولو على رقيق وأنثى مع اذن لهما والمبعض في نوبة سيده والمكاتب ان لزم على حضوره فوت كسب كالفن والام يحتمل لاذن فيهما اه قل (قوله ولغيرها) ومنه ولاية التسرى كما هو ظاهر وقيل يجب واختاره السبكي لاخبار فيه اه مر (قوله سنة) خبر الصبيحين اذا دعى أحدكم الى الولاية فليأتها (قوله بشرط) قال بعضهم

(سنة) اثبتوها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً فقد قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة وأولم صلى الله عليه وسلم على صفية بقر ومن وأقط رواهما الشيخان والامر في الاول للندب قياساً على الاخصبة وسائر الولايم (والاجابة ل) ولاية (عرس واجبة) حينا واخبرها سنة (بشرط) منها

فحوا العشر من شرطها وكما ارجعه الى ما فيه محرم كسكر وملاء أو أذى كأن يكون هناك من
بينه وبينه عداوة ظاهرة ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعي أو اخلال برواة كأن يكون هناك من
لا يبايق به مجالسه - ته كالاراذل أو الى ما فيه غرض غير شرعي كأن دعي للتودد واست كثرة
الرجعة عذرا ان وجد معه لدخله ومجالسته وأمن على نحو عرضه والاعذر (قوله أن لا يكون ثم)
أي جعل حضوره محرم ولو صغيرة كآنية نقدية - اشرا لا كل منها بالاحيلة فيجوز خلاف مجرد
حضورها وكنظر رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم أن اشراف النساء على الرجال عذروا وان أمكنه
التحرز من رؤيتهن له كغطاية رأسه - ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة
وكآلة مطربة محرمة كذى وتر وزمر ولو بشبابية وطبل كوبة ولكن بفعلك بفحش أو كذب
ولا فرق في محل حضوره بين المحل الذي هو جالس فيه وبين غيره كبيت آخر من الدار على المعقد
فاذا كانت آلة الملاحى في ذلك البيت لم يجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن
بالمدعو وبه فارق ما لو كانت عند جاره وفرق أيضا بان في مفارقة داره ضرر عليه ولا فعل منه
وقيل لا يضر سماع آلة الملاحى اذا كانت بيت آخر من الدار فجب الاجابة حينئذ اه أفاده م
ولا عبرة بما فهمه بعضهم هناك من كلامه والعبارة في التحريم باعتقاد المدعوق فقط كفرش حرير
للرجال وشرب نبيذ - ذنم يسقط وجوب الاجابة ويجوز الحضور ان اعتقد القاعل الجواز
كالحنفي في المثالين لكنه اذا حضر لا ينكر كما هو معلوم من قاعدة أن شرط الانكار كون المنكر
مجموعا عليه أو بعبارة القاعل حرمة وقضية ذلك سقوط الوجوب دون الجواز فيما لو كان هناك
ماله يكتفي بظاهره بالمستعمل أو حنفي يترك الظاهر أينما في الصلاة ولو كان القاعل يرى التحريم دون
المدعوق فالوجه سقوط الوجوب وحرمة الحضور وان حضور المنكر ولو في اعتقاد القاعل فقط
لغيره انكاره حرام لان فيه اقرارا على المعصية وهو حرام فالعبارة في الانكار باعتقاد القاعل
وان لم يكن منكرا عند المنكر وفي اسقاط وجوب الحضور باعتقاد المدعوق كان محرمًا عنده
لم يجب عليه الحضور واذا سقط الوجوب وأراد الحضور اعتبر حينئذ اعتقاد القاعل فاذا
ارتكب أحد محرما في اعتقاده لم يمتنع هذا المتبرع بالحضور الانكار فان عجزه لم يخرجه ان
أمكنه وكفرش الحرير في الحرمة ستر الجارية بل أولى لحرمة هذا حتى على النساء وفرض جلود
غوربتي وبرها وجلدها فلا يجوز من جلود السباع الا هذا ان لورد التمسى عن الاول وقياس
الثاني عليه ولان استعمالهما شأن المتكبرين لظهور وبرهما وتميزه وكذا مسروق أو مغمصوب
وكاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أعشى (قوله وملاء) أي محرمة كالكوبة بحيث يستعملها
ولو في غير محل الحضور لكن في دار الداعي لاني دار جاره أفاده قل وهو المعقد كما مر خلافا لما
ذكره الحنفى (قوله وصورة حيوان) أي مشقة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره وان لم يكن
لها نظير كفرش بأجنحة هذا ان كانت تجعل حضوره لا يوجب وعمر قدر على ازالته أم لا فلو كان
بطريقه محرم لزمته الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمته والا فلا والحاصل أن المحرم ان كان جعل
الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بحضوره وجبت اذ لا يكره الدخول الى محل هي بممره
أما مجرد الدخول لم يل فيه ذلك فلا يجوز على المعقد بذلك علم أن مسألة الحضور غير مسئلة
الدخول خلافا لبعضهم أفاده م (قوله أو وسادة) أي أو سقف أو ثياب ملبوسة بالقوة وان لم

(قوله باعتقاد المدعو)
انظره مع ما قبله

أن لا يكون ثم معصية
كسكر وملاء وصورة
حيوان منصوبة) كأن
يكون على جدار أو وسادة

تدليس بالفعل كأن كانت على الأرض أو ابريق لارتفاعه وخرج بقوله منصوبة التي ينشأ أو
 يتكأ عليهم أو ما على طبق وخوان وقصة لان ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل وما على دنائير رومية
 لا مع انهم بالانفاق والمعاملة وقد كان السلف الصالح يعلمون بهامن غير ~~كبير~~ ولم تحدث
 الدراهم الاسلامية الا في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف اه أفاده مر (قوله عامة)
 أي بان لا يخص بها الاغنياء اغناهم فلا تجب عليهم ولا غيرهم الاجابة حيث ذأ مالو خصهم لكونهم
 أهل حرفته أو جيرانه مثلاً أو خص الفقراء مطلقاً أو خص واحد من الناس لكون طعامه
 لا يكفي أكثر منه وجبت الاجابة على من خصه ويستطاع ايضاً أن تكون الدعوة جازمة فلو
 قال له احضر ان شئت لم تجب الاجابة ما لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التأديب أو
 الاستعطاف مع ظهور رغبة في حضوره والواجب وعلى هذا يحصل قول بعضهم لو قال له ان
 شئت ان تجملني لزمته الاجابة اه ويجوز هذا التفسير بل أيضاً فيما يعتاد الآن من قول
 صاحب الولاية لمن يدعو وجابرني بفخجان قهوة مثلاً وأن يكون الداعي والمدعو مسلماً فلا تجب
 اجابة ذي بل تسن ان ربحى اسلامه أو كان نحو قريب أو جار لكن سنه في ذلك دون سنه في دعوة
 المسلم ولا يلزم ذمياً اجابة مسلم بالنسبة للدنيا الا في الاخر لانه مخاطب بالفروع وأن لا يكون
 في ماله شبهة قوية بان لم يكن فيه شبهة أصلاً أو فيه شبهة ضعيفة فان كان فيه شبهة قوية أبيحت
 الاجابة ولم تجب ان لم يهـ لم أن عين الطعام حرام ولم يكن أكثر ماله حراماً فان علم ذلك حرمت في
 الاول وكرهت في الثاني ومن ذلك به لم عدم وجوبه في زمننا وأن يكون مطلق التصرف في حرم
 اجابة غيره وان أذن له ولله لهـ يانه بذلك نعم ان أذن السيد لبعده في أن يؤلم كان كالخبر بشرط
 ان يأذن له في الدعوة أيضاً ولو اتخذها الولي من مال نفسه وهو أب وأجد وجب الحضور وأن
 لا يكون امرأة أجنبية الا ان كان ثم محرم له اتى يحتشمها أو لها وأذن زوجها المزوجة وسن لها
 الوليمة والام تجب الاجابة وان لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة ومن ثم لو كان كسفيان
 وهي كرابعة وجبت الاجابة ويتصور رواية المرأة فيها لأذن لها الرجل فيها وفي الدعوة لها وأن
 لا يكون ظالماً أو فاسقاً أو شريراً طالبا للمباهاة والفخرو يؤيده عدم وجوب رد السلام على
 الفاسق وما رواه البيهقي من النهي عن الاجابة لطعام الفاسقين وأن لا يعذر المدعو بمرخص
 جماعة أو بان يدعو آخر قبله فان دعاه آخر قدم الاسبق وجوباً في الواجب ونذباتي المندوب
 ثم الاقرب رجاء ثم داراً ثم يقرر هذا ان اتحد وقت الولاية فلو فعلها أحدهما الظهور والاخر
 العصر وجبت اجابته ما وأن يكون المدعو حراً ولو سقيماً أو عبداً باذن سيده أو مكاتباً لم يؤذن له
 ان لم يضر حضوره ~~كسبه~~ والاشراط الاذن أو مبعوضاً في نوبته (قوله وفي اليوم الاول في
 العرس) فلم أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول وتسن للعرس وغيره في الثاني لكن
 دون سنه في الاول في غير العرس وتسكنه في الثالث للغير الصحيح الولاية في اليوم الاول حق وفي
 الثاني معروف وفي الثالث شرباً وسعة اه وحصل ذلك ان لم يكن عذراً فان كان كضيق منزل
 أو تخصيص جماعة من الناس في كل يوم مثلاً وجبت الاجابة ولو فيما زاد على ثلاثة وبما تقدم
 علم أن ما ينع أن الشخص يدعو جماعة ويعقد العدة ثم بعد ذلك يهيئ طعاماً ويدعو الناس
 ثانياً فلا تجب الاجابة كما قاله عس (قوله وأن يكون المدعو معيناً) أي ان يخصه

منصوبة (وكان بحيث
 لونهاهم) عنها (لم ينفوا)
 ومنها أن تكون الدعوة
 عامة وفي اليوم الاول في
 العرس وأن يكون المدعو
 معيناً

بالدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو بمنزلة يجرب عليه كذب بخلاف ما لو قال ليضرب من شاء
فلا تجب الاجابة (قوله دعي للتودد) أي أو انحو عليه أو صلاحه أو ورعه أو لا بقصد شيء كما
هو ظاهر وخرج بذلك ما لو دعاه انحو خوف منه كطمع في جاهه أو ماله أو وليه أو انه على باطل أو
استغفاره أو نحو ذلك فان الاجابة لا تجب حينئذ وينبغي أن يقصد المجيب باجابه الاقتداء
بالسنة حتى يشاب وزيارة أخيه أو كرامه حتى يكون من التحابين المتزاورين في الله تعالى أو
صيانة نفسه عن أن يظن به كبر أو احنة أو مسلم (قوله مبسوطه تداس) أي بأن كانت على
بساط يداس عليه أو مخاديتكأ عليها كما مر (قوله أو مقطوعة الرأس) أي أو مرفوعة لكن
قطع رأسها من الأمام وقوله أو كان ثم صورة شجر خرج بقوله صورة حيوان واعلم أن تصوير
الحيوان حرام مطلقا ولو على نحو أرغن وبالرأس وإن لم يكن له نظير كبقرة يجناحين وطائر
بأربعة أجنحة كما مر للوعيد الشديد على ذلك ثم يجوز تصوير راعب البنات لان عائشة رضي الله
تعالى عنها كانت تلعب بهما عند النبي صلى الله عليه وسلم وحكمته تدرين أمر التريفة ولا
أجرة مصور كما لأرض على كبر صورة وخرج بالتصوير النظر للمصور فان كان على هيئة
يعيش به الحرم والأفلا ومنه يعلم جواز التفرج على خيال الظل المعروف لان شخصه منقوبة
البطون وهذا هو المسموع عن المشايخ وإن ذكرهم أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته
وإن كان بحيث لا يتيق معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة فقطضا حرمه
التفرج على خيال الظل وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الظل كبرية • لمن كان في علم الحقيقة راق

شخص لا روح تروى وتقضى • ترى الكل يقنى والمحرل ياقى

(قوله لا يشبه ما فيه روح) أي بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تشبه الاصنام (قوله أو
كلوا بحيث ينتهون) أي كأن كان عالما أو ذاجا (قوله وجبت) أي في وليمة العرس أو سنت في
غيرها وقوله اجابة للدعوة راجع لكل منهما وقوله وإزالة المنكر راجع للاول فقط لا للثاني
أيضا لان إزالة المنكر واجبة فقطضا وجوب الاجابة الآن يجاب بأن المراد سنت من حيث
اجابة الدعوة أمام من حيث إزالة المنكر فواجبة فيصير رجوعه للثاني أيضا وكل منهما منصوب
على أنه مقعول لاجله لكن لم يحدد فاعله مامع فاعل الفعل إذ فاعله الاجابة وفاعلهما الشخص
المجيب والمنزىل الآن يقال انه مبني على رأي من لا يشترط الاتحاد وعلم من التعليل بالاجابة
والإزالة أنه لا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره لانه ليس للإزالة فقط ولولم يعلم الأبعد حضوره
نهاره فان هجره خرج فان هجره خوف قعد كاره أو لا يجلس معهم إن أمكن وعلم أن
الاجابة لا تسقط بصوم لان الكل ليس بواجب ولو في وليمة العرس والامر به محمول على الندب
ويحصل بالقامة نعم لودعاه في نهار رمضان والمدة وكونهم مكافون صائمون لم تجب الاجابة إذا
فائدة في ما لا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار إلى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم
عند الغروب وإذا دعي وهو صائم فلا يكره أن يقول اني صائم حيث أمن الرياء فان شق على
الداعي صوم نذل ولو مؤكدا فالنظر أفضل لا مكن كان تدارك الصوم يندب قضائه ويندب
أن ينوي بقطره ادخال السرور على صاحبه فان لم يشق عليه فالامسالة أفضل وأما القرض

دعي للتودد فان كانت
صورة الحيوان مبسوطه
تداس أو مقطوعة الرأس
أو كان ثم صورة شجر لم يمنع
طالب الاجابة فان ما يبسط
ويداس مهان مبتذل وما
بعده لا يشبه ما فيه روح
أو كانوا بحيث ينتهون
وجبت أو سنت اجابة
للدعوة وإزالة المنكر

(قوله الآن يجاب الخ) فيه
انه لا ينتج صحة كونه علة
لسنت تأمل

قول المهشي مشق هذا على
خلاف القياس والقياس
شاق كانه عليه الشهاب
الخطافي في شفاء الغليل
نقله نصر الهوري

ولو موسما فيصير الخروج منه مطاوعا (قوله ويحل) أي يساح نعم ان ظن ازدحام السفلة
 المضربة اجتماعهم محرم ويجوز للضيف الاكل مما قدم له بلا لفظ اكتفاء بالقرينة نعم ان
 انتظر غيره لم يجز قبل حضوره الا بالفظ وهو لغة الغريب ومن ثم تأكدت ضيقه وكرامته
 من غير تكافؤ وجان خلاف من أوجبها والمراد به هنا كل من حضر طعام غيره اطاب
 الا كرام سعى باسم ملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق
 فلان كما ورد في الخبر ما خوذ من الضيافة وهي الاكرام ويتطرق في كل جميع ما قدم له أو بعضه
 للقرينة فان دللت قرينة قوية على أن كل جميعه لكونه شيئا قريبا لا مثالا جازوا الاحرم ويكره الاكل
 فوق الشبع من مال نفسه حيث لم يضربه ويحرم من مال غيره ويضمنه اصاحبه ما لم يعلم رضاه
 به وبذلك يجتمع بين الكلامين المتناقضين ولو كان يأكل قدر عشرة والمضيف جاهل به لم يجز
 أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تقف الاذن اللفظي والعرف فيما وراءه
 وكذا لا يجوز له أن يأكل ما كثره في مضعها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه يأكل أكثره ويحرم
 غيره ولا رد ذيل كل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ دلالة على الاذن له بل العرف زاجره
 وبذلك يعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بخلافه فلا يجوز
 الزيادة والنصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضون به بالاحياء وكذا يقال في قرآن
 نحو عترتين أو مشمتين ولا يتصرف فيما قدم له الا بالكل لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عدا
 كاطعام سائل أو هرة أو كتصرفه بنقله الى محله أو بخوبيه أو هبة نعم له تلقيه من معه ما لم
 يفارقه منهم فيحرم على ذي النفيس تلقيه الخسيس دون عكسه ما لم تكن قرينة على خلاف ذلك
 ويملك ما قدم له بوضعه في ماله كما قبضه اذ اقتضت عليه نحو بيعة بعد اخراجه ولا ضيف ونحوه
 اخذ ما يعلم أو بظن بقرينة قوية رضاه به من طعام ونقد وغيرهما اذا اقتضت القرينة القوية
 الرضا به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال ولا يضمن ما قدم
 له من طعام وانائه وحصره يجلس عليه ونحوه سواء قبل الاكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عن
 الطعام ويضمن اناءه بغير اذن ويبرأ بعوده مكانه وعلم ما تقر رخصة التطفل وهو الدخول
 لمحل غيره ليتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقرينة معتبرة بل ينسحق به ان تكرر
 ومنه أن يدعى ولو عالما مدرسا أو صوفيا فيصحب جماعته من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك
 واطلاق بعضهم أن دعوته تتضمن دعوة جماعته غير ظاهري والصواب التفصيل اه أقاده م ر
 (قوله نكر) أي رمية مفرقا اه م ر (قوله في الولاثم) أي جميعها (قوله ولا تطفه) أي ويحل
 اقطعه لاهل برضا مالكة ويكره اخذ من الهوا بازار أو غيره فان أخذه منه به أو اقطعه
 أو بسط قوبه لاجله فوقع فيه ملكه ولو سبى أو ان سقط منه بعد أخذه فلو أخذه غيره لم يملكه
 وان لم يسقط بغيره لم يملكه لانه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره وحيث كان
 أولى به وأخذ غيره ففي ملكه رجحان جاربان فيما اذا عشن طائر في ملكه فاخذ فرخه غيره
 وفيما اذا دخل السمك مع الماء في حوضه وفيما اذا وقع الثلج في ملكه فاخذ وفيما اذا احيا
 ما يحبره غيره لكن الاصح في كلها الملك كالا حياء ما عدا صورة النصارى قوة الاستيلاء فيها فلا
 يملكه غيره باخذه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فقط بطل اختصاصه به ولو

(ويحل نكر) نحو (سكر)
 كدراهم ودنانير وجود
 ولو في الولاثم (واقطعه)
 وتركه (ما) أي النسبة
 والاقط (أولى)

نفذه فهو كالووقع على الارض (قوله يشبه النهي) أي وقد نهينا عنها وانما جاز ذلك لانه صلى الله عليه وسلم حضر املا كافيه أطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال لا تنتهبون فقالوا نهينا عن النهي فقال انما نهيتهم عن نهي العساكر اما العرسان فلا خذوا على اسم الله فجاذبوا وجاهدوا ٥ (قوله لم يكن الترك أولى) أي بل يستوى هو والفعل فيكونان مباحين واعلم أنه اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة وأن النقوط المعتاد في الافراح يجب رده كالدين ولدافعه أن يطالب به ولا أثر للعرف في عدم ذلك لانه مضطرب فكيف من شخص يدفع النقوط ويستحي أن يطالب به

• (باب القسم والنشوز) •

أي بيان حكمهما وما يترتب عليهما والاول يعقب الدخول والتمالي يعقب الاول غالبا وجههما لما بينهما من مناسبة التضاد وجود أحدهما يستلزم نفي الآخر وجوب القسم يجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده فان تركه مع اعتقاد وجوبه فسق وامامته صحيحة حيث اجتمعت فيه شروط القدوة خلافا لبعضهم (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما لغة فقهاء الارتضاع من نشز أي ارتفع سمي المعنى الاصطلاحي بذلك لما فيه من الارتضاع عن أداء الحق وقيل ان المعنى المذكور معنى لغوي وشرعي والخروج عن الطاعة يشمل خروج الزوجة عن طاعة الزوج وعكسه وان لم يشتهر اطلاق النشوز في حق الرجل واعلم أن حق الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحتهما عليه المهر والقسم والنفقة والمعاشرة بالمعروف قال تعالى ولاهن منل الذي عليهن بالمعروف أي في وجوب الاداء (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين أما بفتحها فاليمين وبكسر مع سكون النصب ومع فتح جمع قسمة والمراد به هنا التسوية بين الزوجتين فاكثري المبيت عندهما أو عندهن لافي الجماع والاستمتاع والتبرعات المالية وان قام بهن عذر حسي كمرض ورتق وقرن أو شرعي كحيض لانشوز وعدة ولا صغر مع عدم أطاقه وطعن انصفت بشئ من هذه الثلاثة لا قسم لهما ومنل ذلك الامة التي لانفقة لهما علمه وكان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم والمعدة أنه كان واجبا عليه وقيل كان تبرعاً منه (قوله خصوص وعموم) أي خاص وعام أو ذو خصوص وذو عموم والخصوص والعموم من حيث المستحق والزمان (قوله زفت اليه بكر) أي وفي عصمته غيرها يدا المبيت عندها أو عندهن كما يستفاد من قوله بلا قضاء للباقيات أما لو لم يكن في عصمته غيرها أو فيها ذلك ولا يريد المبيت عنده فلا يثبت حق الزفاف للجديدة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته أو زوجها ابتداءً وخرج بقوله زفت الرجعية لبقائها على النكاح الاول بخلاف بائن أعادها واستفرشة أعنتها ثم تزوجها ويجب أن يتخلف ليا إلى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة وتشجيع الجنائز وعبادة المرضى أمانها را فليس له التحلف لذلك بل له الخروج له (قوله بكر) أي حقيقة ولو غوراء أو حكما كتيب بغير وطء كمرض وثبة أو مخلوقة كذلك ويشمل ذلك قول شرح المنهج بكوب المعنى السابق في استئذانها ٥ أي وهي التي لم تزل بكارتها بوطء في قبلها (قوله ولو أمة) أي وكافرة حرة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية وغيره مما كده الايلا والعنة (قوله سبع) أي من الليالي أي مع أيامها أو هكذا الثلاث (قوله أو ثيب) وهي من زالت

لان الثاني يشبه النهي والاول تسبب الى ما يشبهها نعم ان عرف أن الناشز لا يؤثر بهضهم على بعض ولم يقدح الاقط في صرواة الا لاقط لم يكن الترك أولى • (باب القسم والنشوز) •

وهو الخروج عن الطاعة (القسم) بفتح القاف (نوعان خصوص وعموم فالخصوص في سبعة أحدها وثانيها (فيما لو زفت اليه بكر) ولو أمة (فيضهم باقامة سبع عندها بلا قضاء للباقيات (أو ثيب) ولو أمة (فبثلاث) نكح ابن حبان سبع للبكر وثلاث للثيب

بكرته ابوطه حلال أو حرام ولو بوطه شبهة أو فرد (قوله فان زادها) الضمير قيد خرج به مالوزاد
 البكر على السبع وسبب ما أتى محترزه والى سبع قيد ثان خرج به مالوزادها دون السبع فانه انما
 يقضى الزائد فقط وباختيارها أى طلمها قيد ثالث سبب ما أتى محترزه أيضا (قوله الى سبع) أى من
 الليالى مع أيامها وكذا الثلاث (قوله قضاها) أى فبعت عند كل واحدة سبع ليال متواليه
 فالجملة احدى وعشرون ليلة ثم يعود بالقسم هكذا قاله سم وهو ظاهر كلام الشارح وقال
 ع ش يقضيها من خصوص نوبتها ولا يتيسر ذلك الا من أربع وثماني ليلة وذلك بأن يقرع بينهما
 ويدور فالليلة التى تخصها يبيت عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت
 عند واحدة أخرى بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث تبيت الليلة للثامنة وفى كل اثنتى عشرة ليلة
 يخص كل واحدة ليلة وهكذا يفعل فى بقية الادوار الى أن تتم السبع لكل واحدة وتنامها من
 أربع وثماني ليلة كما مر (قوله ويسن تخييرها) أى تأسيبا بتخييره صلى الله عليه وسلم أم سلمة كذلك
 فاختارت التثليث رواه مسلم اه مر (قوله واجب على الزوج) أى العاقل أو السكران
 ولو مر اهقا وسفيها فان جار المراهق فالأثم على وليه ان علم بذلك وقصر ومثله المميز للممكن
 وطؤه ولا يلزم الصبي قضاء وان بلغ كما فى المجنون أو جار السفية فأنه على نفسه التكليف ولو نام
 غير المميز أصغر أو جنون مطبق عند بعضهم وطلب الباقيات بيانه عندهن لزم وليه اجابتهن
 لذلك فيطوف به عليهن (قوله لتزول الحشمة) أى الاستحياء مصدر حشم من باب ضرب وهذا
 التعليل جرى على الغالب فلا يراد أن الامة لو كانت مستقرشة لسيدها ثم أعتقها وتزوج بها
 كان لها حق الزفاف مع أن الحشمة زائلة قبل ذلك وكذا الوطلق زوجته باثنا عشر جدد نكاحها
 بخلاف رجعية راجعها فلا حق لها فى الزفاف ولو نكح جديدتين وأراد المبيت عندهما واجب
 لها حق الزفاف فان زفنا من تبادأ بالاولى والاقرع بينهما (قوله لان حياها) بالمد أما بالقصر
 فهو المطر وفرج العاقبة (قوله ويجب موالاة ما ذكر) أى من السبع والثلاث ولا يتخلف غيرها
 عن الجمعة والجماعة وغير ذلك أما بالطلاق عليه التخلف عن الجماعة ونحوها كما مر وهذا هو
 المعقد وان وقع فى كلام بعضهم ما يخالفه (قوله ولو زاد البكر) أى ولو بطلها كما يؤخذ من
 التقييد بعد وانما قضى الزائد لانهم لم تطمع بوجه جائز فكان ذلك منها محض تعدد وهذا محترز
 الضمير العائد للثيب وما به محترز باختيارها ولو قال أو زادها أقل من السبع باختيارها لوفى
 بجميع المحترزات (قوله من الثيب) انما قيد به لان فيها تفصيلا بين أن تختار السبع أو مادونها
 فان اختارت السبع قضى جميعها للاختيارات لانها طمعت فى حق غيرها فغلظ عليها أو اختارت
 دونها قضى الزائد فقط وأما البكر فان زادها على السبع لم يقض الا الزائد فقط ولو باختيارها
 كما مر وعبارة مر فان أقام السبع بغير اختيارها أو اختارت دون السبع لم يقض سوى
 ما زاد على الثلاث لانهم لم تطمع فى حق غيرها وهى البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد
 فقط ووجهه أنهم لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد ولو زاد الثيب على السبع قضى الزائد
 على الثلاث اختارته أولا هكذا قال بعضهم وقد يقال ان زيادتها على السبع كزيادتها
 على الثلاث ففيها التفصيل بل المتقدم بين كون ذلك باختيارها أولا اه وهذا أى قوله وقد
 يقال الخ هو المعقد فاذا طلبت منه عشر ليال كان كطلم السبع لانها فى ضمن العشر فبقضى

(فان زادها) أى الثيب
 (الى سبع) باختيارها
 (قضاها) أى السبع
 (الباقيات) ويسن
 تخييرها بين ثلاث بالقضاء
 وسبع بقضاء والعهد
 المذكور واجب على
 الزوج لتزول الحشمة بينهما
 وزيد للبكر لان حياها
 أكثر ويجب موالاة ما ذكر
 لان الحشمة لا تزول بالمفارقة
 ولو فرقه لم يحسب واستأنفت
 وقضى المفقود للباقيات
 ولو زاد البكر على السبع
 أو الثيب على الثلاث بقدر
 اختار من الثيب قضى
 الزائد للباقيات (و) فانه

الجميع (قوله فيما لو سافر) أي غير المغرب للزنا ويشترط أن يكون السفر مباح بخلاف غيره
فليس له أن يسافر بواحدة ممن فيه مطاقا فان فعل قضى للمخالفات هذا عند عدم رضا من فان
رضى بواحدة تخرج معه جاز ولهن الرجوع ما لم يشروع في الخروج فان خرج وسافر حتى جاز
له الترخيص امتنع عليهن الرجوع وقضيته أن لهن الرجوع قبل ذلك وبعد الشروع في السفر
وعبرة من ويشترط في السفر هنا كونه من مصادق يؤخذ منه أنه لا قضاء مادام يترخص ولو في
مدة ثمانية عشر يوما الذنب الشافعي أن هذا من رخص السفر ففي نحو سفره مصيبة متى سافر
بعضهن أتم مطاقا وقضى للباقيات اه باختصار قال زى ويجب عليهما السفر بطائفة كركوب
بحر غابت السلامة فيه أن أمن الطريق والمقصود والامتناع منه لصيانته به نشوز لأنه لم يدعها
للمصيبة بل لاستيفائه حقه اه (قوله لا نقله) كزيارة وتجارة ورج وسفر النقل هو الذي
يقصد فيه الإقامة يدار أخرى ولودون مائة القصر (قوله بقرعة) ويلزم من عينها القرعة له
الاجابة ولو محجورة ولو خرجت القرعة لصاحبة الذوبة لم تدخل نوبتها بل اذ ارجع وقاها اياها
اه أفاده مر (قوله لا اتباع) دليل لقوله بقرعة (قوله مدة السفر) أي مدة ترخصه ذهابا وإيابا
وخرج بذلك مدة الإقامة ففيها تفصيل يأتي (قوله أما لو سافر لنقله) ذلك لأن خمس صور ثلثان
متمنعان وثلاثة جائزة (قوله وأن يخافهن) أي لا تقطاع اطماعهن من الوقاع كالا بلاء وظاهر
أن محله حيث لم يرضين اه أفاده مر (قوله بل يتقاهن) ولا يجوز له أن ينقل بعضهن بنفسه
وبعضهن بوكيله الأقرعة والمراد بالوكيل هنا المحرم فان كان أجنبيا امتنع السفر معه مطاقا
والأوجه الاكتفاء بالنسوة الثقات اه أفاده مر (قوله أو يطاقهن) ظاهره ولو كان الطلاق
رجعيا وهو كذلك لحصول مقصودهن من التزوج بغیره عند انقضاء العدة (قوله فان سافر
بعضهن) أي النقل فهو مشروع على قوله فيحرم عليه أن يصحب بعضهن الى آخره وقوله قضى
للباقيات وكذا يقضى لمن أرسلهن مع وكيله فيما مر ثم لو عجز عن استصحاب جميعهن دفعة
فنبغي أن يجوز له استصحاب بعضهن أو بالقرعة ثم بعد ذلك يرسل لاخذ الباقي أو يأخذهن
ولا قضاء (قوله أو سافر بأحدى نسائه) أي لا نقله لأن هذا محتمر لقوله بقرعة المذكور في سفر
غير النقل (قوله عصى وقضى للباقيات) أي جميع المدة ولولم يثبت معها ما لم يخالفها في بلد فان
خالفها الى بلد لم يثبت لهن اه أفاده مر (قوله أو وصل المقصد وأقام) أي أو سافر بأحداهن
بقرعة لكن وصل مقصده بكسر الصاد أي أو غيره فالمقصود ليس بقيد وقوله وأقام أي إقامة
تمنع الترخيص وهي أربعة أيام صحاح أن لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها أو أكثر من ثمانية عشر
يوما ان كان له ذلك فيقضى الزائد على مدة المسافر فيقيم ما أمادون الأربعة عند عدم الحاجة
والثمانية عشر اذا كان له حاجة يتوقع قضاءها فلا يقضيها والحاصل أن كل زمن حل له لترخص
فيه لا يقضيه به والاقضاء هذا ان لم توجد منه نية عند وصول المقصد مثلا فان نوى الإقامة عند
الوصول وكذا قبله وكان ما كنامة تقضى مدة الإقامة ولودون أربعة أيام وعبرة بمرح
المنهج والمراد بالاقامة ما مر في باب القصر فحصل عند وصوله مقصده بنيتها عنده أو قبله بشرطه
أي من كونه ما كنامة مثلا فان أقام في مقصده أو غيره بلا نية وزاد على مدة المسافر من قضى
الزائد اه (قوله وساكن معصوبته) بخلاف ما إذا لم يساكنها بان اعتزلها فلا يقضيها (قوله

(فما لو سافر) ولو سافر
قصر (لا نقله بأحدى
نساءه بقرعة) لا اتباع
رواه الشافعيان (فلا
يقضى للباقيات مدة السفر
لأن قضاءه لم يتحل عنه
صلى الله عليه وسلم ولأن
المصوبة معه وان فازت
بصحبته فقد تعبت بالسفر
ومشاهه أما لو سافر لنقله
فيحرم عليه أن يصحب
بعضهن ولو بقرعة وان
يخافهن حذر من الاضرار
بل يتقاهن أو يطاقهن أو
ينقل بعضا ويطلق بعضا
فان سافر ببعضهن ولو
بقرعة قضى للباقيات أو
سافر بأحدى نساءه بلا
قرعة عصى وقضى للباقيات
أو وصل المقصد وأقام
وساكن معصوبته مدة
الإقامة

قضاها) أي مدة الإقامة على التفصيل السابق وهو هذا محترز قوله في المدة السفر ولو كتب
 للمباقيات يستحضرهن عند الإقامة يندقضي من حين الكتابة ولو أقام بعد وصوله مقصده ثم
 أنشأ سفرًا منه أمامه فان كان نوى ذلك أو لا فلا قضاء والافان كان سفره بعد انقطاع ترخصه
 قضى والا فلا اه أفاده م ر (قوله وأمة) المراد بها من يهارق بسائر أنواعها ولو لم يعضه ولو غير
 بذلك كافي المنهج لكان أولى (قوله بشرطه) من اسلامها المسلم وخوفه العنت وعدم قدرته
 على نكاح الحرة أو عدم صلاحيتها للقتح وقوله على نكاح الحرة أي بأن أيسر بعد أن كان
 محسرا ونكح الحرة وقوله أو كان الزوج عبداً أي أو كانت أقيطة وأقربت بعد كمالها بل ر ق فهذه
 صور ثلاث تجتمع فيها الحرة والامة وخرج بذلك الاماء المملوكات فقط فلا قسم لهن وان كن
 مستولات أما الاماء المزوجات فكالحرائر (قوله وللحرة ايلتان) ولا يجوز لها أربع أو ثلاث
 وغيرها ايلتان أو ايلة ونصف بغير التراضي أما به فلا يجتمع وانما تستحق غير الحرة القسم اذا
 استحققت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ايلان ومارا كالحرة ومحل استحقاقها ايلة فقط مالم تعتق
 قبل عام نوته فان عنت قبله والبداية بالحرة فان كان في أول ليلتها أتمها وبات الثانية عنده
 العتيقة أو في الثانية أتمها وبات عنده العتيقة ايلتين فان عنت بعده اقتصر على ذلك ثم سوى
 بينهما أو والبداية بالامة فكالحرة أيضا فيهما ثم يبيت عند الحرة ليله ثم يدوي بينهما ما بعد ذلك
 ولو لم تعلم هي بالعق حتى مضى أدوار وهو يقسم لها قسم الامام مع علمه به قضى لها ما مضى على
 المعقد فان لم يكن عالما به لم يقض (قوله كادوا الدار قاطي عن علي) أي في الامة ويقام بها
 المبعضة وقوله ولا يعرف له أي اعلى مخالف فصار ذلك اجماعا (قوله كأن يدعوهم الخ) وكأن
 خرجت من منزله بغير اذنه لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتساب النفقة اذا أعسر
 بها الزوج ولا إلى استفتاء اذ لم يكن زوجها فقيها ولم يستفتها او كان لم تفتح له الباب ليدخل
 وكان قفله منها أو منعه من الدخول فلا يجب عليها خدمته كما مر وكنتها له من الاستماع ولو
 غير جاع حيث لا عذرا وادعت الطلاق كذبا لامة هاهن ذلك تدللا ولا الشتم له ولا الايذاء
 بفحوا لسانها فلا يكون نشوزا بل تأثم به وتستحق التأديب عليه ولا فرق بين أن تكون عاصية
 بنشوزها أو لا كجنونة خرجت من مسكن زوجها بغير اذنه وادعت الزوجة بعد الفشوز إلى
 الطاعة لا تستحق قضاء (قوله إلى منزله) أي الذي أعده لاتبائهن فيه وخرج بذلك ما لو دعاها
 لمنزل ضرته فلا يرد امتناعها نشوزا ومحل كون امتناعها نشوزا عند دعائها للمنزل ان لم تكن
 شريفة والا فلا يعد نشوزا حيث كان منزله في بيت آخر فان كان في البيت الذي هي فيه عد ذلك
 نشوزا (قوله أو سافرت) قيد خرج به ما لو خرجت حاجتها في البلد بانه كأن تكون بلائة أو
 ماشطة أو دابة تولد النساء فلا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة على المعقد وكذا لو ارتحلت
 لخرب البلد وارتحل أهلها واقتصرت على قدر الضرورة فلا يسقط حقها كالمخرجت من
 البيت لا شرافقه على الانه دام وقوله لامة قيد ثان وهو صادق بما لو سافرت وحدها أو مع أجنبي
 وقوله بلاذن أي ولو لحاجته وهو قيد ثالث خرج به ما لو كان باذنه فقيهه القصة بل الذي أشار
 إليه بقوله أو به لغير حاجته الخ والمقسم سفرها لامة وقوله لغير حاجته قيد رابع والحاصل أن
 الذي يستفاد من كلامه ثنتان وسبعون صورة لانها اما أن تسافر وحدها أو مع أجنبي أو مع

قضاها للمباقيات (و) رابعها
 (فما لو كان تحت حرة وأمة)
 كان سبق نكاح الامة
 بشرطه على نكاح الحرة
 أو كان الزوج عبداً (فأما)
 أي الامة ولو مكاتبه (ليلة)
 وللحرة ايلتان فيخصها
 بزيادة ليلة) كما رواه
 الدارقطني عن علي ولا
 يعرف له مخالف والمبعضة
 الامة (و) خامسها
 وسادسها وسابعها (فما لو)
 نشزت إحدى نساها)
 كان يدعوهم إلى منزله
 فقتل أحدها (أو)
 سافرت لامة بلاذن أو
 به) أي باذنه (لغير حاجته)
 بأن كان

لحاجتها أو الحاجة أجنبي أو حاجتها ٣١٦ أو الحاجة كثرها أو منع الأمة سيدها من تمكينه (في قسم الباقيات بلا قضاء

الزوج وعلى كل ما أن ياذن لها أو ينهاها أو يسكت وثلاثة في ثلاثة بتسعة وعلى كل ما أن يكون سفرها الحاجة أو الحاجة لها أو الزوج أو الأجنبي أو لها وللزوج أو لها وللأجنبي أو للزوج والأجنبي أو الثلاثة فالجدة ثمانية تضرب في التسعة السابقة تبلغ مائة وتسع وتسعون فما في ثمانية وأربعين منها وتسعة في الباقي (قوله حاجتها) أي كحج وعمرة وتجارة وقوله أو حاجتها ما أي الزوجة والأجنبي (قوله أو منع الأمة) بالنصب مفعول وسيد فاعل وفي معناه منع الولي وإتيه بل ومنع الأجنبي فلو حصل التمكين منها مع منع السيد أو من ذكر استحققت القسم كما يؤخذ من قوله إلا في عدم تمكينها والاذن يرفع الائم فقط (قوله من تمكينه) أي الزوج (قوله أن لم ينهاها) فان نهاها فلا قسم لها سواء قدر على ردها أم لا نعم إن استمتع بها استحققت القسم والنفقة فيما بعد الاستمتاع لأن استمتاعها برضاها صحتها أما قبل الاستمتاع فلا تستحق شيئا على الأقرب وقوله وكذا الهن أي أن كرمه فيجب عليه القسم بينهما في السفر حيث لم يحصل منه شيء الهن (قوله ولو مع حاجة غيره) أي بان كان لها حاجة فقط أو مع أجنبي أو مع الزوجة أو مع ما تستحق القسم في الصور الأربع والنفقة تابعة للقسم ومثل حاجته وحده حاجة غيره بسؤالها في قضائها (قوله أن يسوي بينهما) أي وجوباً حتى بين المسلمة والأمة وقوله لكل واحدة ليلة الخ ولا يجوز جعل نوب القسم لبعض ليلة أو بعض شهر أو ما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمفعول على رضاهن (قوله ولا تجوز الزيادة على الثلاث) أي وأن تفرق في البلاد أه مر (قوله بغير رضاهن) أما برضاهن فتجوز الزيادة على الثلاث وعليه يحمل قول الاملاء يجوز القسم مشاهرة أي شهر أو شهر أو مساهمة أي سنة وسنة أه زى (قوله إلى الإباحة) أي الامتنان (قوله وتجب القرعة الخ) والواجب ثلاث قرع إن كان الزوجات أربعاً تعين الرابعة فان كن ثلاثاً وجب قرعاً منهن اثنتين أو ثنتين وجبت واحدة وله الاكتفاء بقرعة واحدة عند تعدد الزوجات بان يكتب للباقي ويخرج على الاسماء أو بالعكس فان باتت واحدة بالقرعة اتم ووجب تمام الدور بقرعة ثم تجب القرعة لابتداء الدور بعده لا لغاها هذا الدور لعدم القرعة في ابتداءه (قوله وبعد تمام نوبتها) أي فراغ ليلتها وهو ليس بقيد بل له الإقراع قبل تمام نوبتها وكذا ما بعد (قوله ثم بين الأخيرتين) فيجوز إلى ثلاث قرع في الأربع زوجات كما مر (قوله بالقرعة) بل لا تجوز لأن ما قد لا توافق الدور الأول أه قل وفي حاشية ع ش على المنهج الجواز (قوله ولو أعرض عنهن) بترك القسم إهن أسكن بعد تمام الأدوار لم يأنم وإن أراد العود بعد الاعراض راعى الأدوار السابقة بالأقرعة أه قال (قوله فان خرج الخ) حمله أنه لا يجوز الدخول على الضرة في الأصل إلا اضرة كوتها أو مرضها الخوف أو المحمل لكونه مخوفاً قد دخل لبتين الحال أوله عرف أنه مخوف أو غير مخوف ثم إن طال مكثه أو طال قضى الجميع على المعتد وقيل يقضى الزائد فقط وكذا لو خرج غير بيت الضرة ولو باكره كافي كلام المصنف ولكنه هنا يقضى لامن نوبة أحداهن وأما في التابع فيجوز الدخول للحاجة كعبادة وتعريف خبير وتسليم نفقة ووضع متاع وأخذة ثم إن طال زمن الحاجة فلا قضاء أو طالته قضى الزائد فقط فان دخل بلا سبب عصي وقضى إن طال أو طالته ولا يقضى زمن الجماع سواء في الأصل أو التابع وإن طال المكث له

للمنازلة والمسافرة والأمة) اعدم تمكينهن وخرج بزيادة لأمة ما لو سافرت معه ولو بلاذن فيقسم لها إن لم ينهاها وكذا إهن إن كن معه أيضاً وبغير حاجته أي غيرها فقط ما لو كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم لها (والعموم أن يسوي بينهما) بأن يقسم لكل واحدة ليلة أو ليلتين أو ثلاثاً فيعصى بتركه التسوية ولا تجوز الزيادة على الثلاث بغير رضاهن لما فيه من طول العهد بين المفضي إلى الإباحة وتجب القرعة عند تنازعهن لابتداء واحدة منهن فيبدأ بمن خرجت قرعها وبعد تمام نوبتها يقزع بين الباقيات ثم بين الأخيرتين فإذا تمت النوب راعى الترتيب بالقرعة (ولا يلزمه وطه) فلا يلزمه التسوية بينهما فيه ولا في غيره من القتنات لكن يستحب ولو أعرض عنهن لم يأنم (فان خرج في نوبة أحداهن أيضاً ولو لعذر) كان أخرجه السلطان فقرأ عليه وطال نروجه

قول الشارح فيقسم لها إن لم ينهاها) معنى قسمها لها

حيث لم يكن معه أيضاً أنه يقضى لها الليلة التي فاتها بسبب السفر فإذا سافرت تلك الليلة للهذه زمانها فلا يقضى لها المكان الظاهر (قوله وفي حاشية ع ش على المنهج الخ) انظر ما وجهه

لتعلقه بالشهوة لكنه يحرم عليه وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

لزوج أن يدخل للضرورة * اضرة ليست بذات النوبة
في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطله فأنقسن
وان يـكـن في تابع لحاجة * وقد أطل وقت تلك الحاجة
قضى الذي زاد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اقتض
وان يكن دخوله لا لغرض * عصى وبقي لاجتماع عرض ٥١

(قوله قضى لها ما فات) أي قدر زمنه من ليلة أخرى ويلغو باقيها لكن لا بد أن يكون ذلك بعد تمام الدور (قوله إذا لم يطل) بضم الهمزة من أطل وممكنه مفعوله وقوله عند أخرى أي عند ضرة أخرى وظاهره أنه يقضى الجميع وليس كذلك بل يقضى الزائد على قدر الحاجة فقط كما مر لأن فرض الكلام في التابع وأعلم أن الأصل في القسم لمن عمله نهارا الليل لأنه وقت السكون والنهار قبله أو بعده تبع لأنه وقت المعاش والاولى تقديم الليل لخروج من خلاف من عينه لأنه الذي عليه التواريخ الشرعية وإن عمله ليلا كحارس النهار لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه ولو كان يعمل نارا ليلا وتارة نارا روى ذلك بأن يجعل التابع وقت عمله والأصل وقت فراغه وليسافر وقت نزول ليلا كان أو نهارا قل أو كثرا وان تساوت وحصل لواحدة نصف يوم ولا أخرى رابعة ولو كانت خلوته وقت السعدون النزول كان هو وقت القسم ولو أقام فيه إقامة يمكن فيها القسم للمقيم كبومين ولياليين إن معه زوجتان وجب عليه القسم ولجنون وقت افاقة أي وقت كان هذا ان تقطع جنونه وانضبطت أوقات الافاقة فبراعى هو أوقات الافاقة ووليه أوقات الجنون بالشرط الآتي لتسكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه فان أطبق جنونه أوله ينضب وقت افاقة نظرا أن لم يؤمن ضرره أو أدام الوطء فلا قسم وان أمن وعلمه بقية دور وطلبته لزوم ولله الطواف به عليهن كالألفعة الوطء أو مال اليه وفيما لا ينضب لو قسم لواحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للاولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه (قوله ولو ظهر الخ) هذا شروع في حكم النشوز (قوله خشن) بكسرتين أو بفتح فكسر ككتف والاول ذكره الأشعري في شرح الخلاصة والثاني ذكره في القاموس فهما الغتان وقوله بعد ان كان الخ يقيده أنه لو كان عاداته بذلك لم يكن نشوزا إلا ان زاد (قوله وعظها) نداء أي حذرها عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المون والقسم والآخر بالعذاب كما سيأتي (قوله بلا هجر) كلامهم قد يقضى تحريم هجرها في المضجع في هذه الحالة ولا شك فيه إذا فوت حقها ما من قسم أو غيره والألفاظ غير عدم تحريمه كآية عليه جماعة منهم السبكي والأذري ٥٢ شورى وعادة مـر والمراد في هجرية من حقها من حقوق قسم حرمة حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لأنه حقه كما مر ٥٣ وظاهره ان هجرها في المضجع لا يحرم مطلقا والظاهر تقييده بما مر في عبارة الشوري (قوله في الحق الواجب) أي الذي هو طاعته اللازم لها تساميم نفسها له ومعاشرته بالمعروف وملازمة المسكن وحققا عليه المهر والقسم والمعاشرة بالمعروف كما مر وفي عكس هذه وهو نشوز الزوج بينها الخا كم ويعززه ان رأه مصلحة (قوله واحذري العقوبة) أي عقوبة الدنيا والآخرة كما مر (قوله وبين لها الخ) وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيحين إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وخبر الترمذي إماما أصرا باتت

(قضى لها ما فات) وخروج
بلا لئلا انما ارضا قضا عليه
إذا لم يطل مكانه عند أخرى
(ولو ظهر أمانة نشوز) قولا
كان تحييه بكلام خشن
بعد ان كان يابن أوفه
كان يجدها منها اعسرا
وعبوسا بعد طلاقه وجه
والطف (وعظها) بلا هجر
وضرب قدامها تيدي عذرا
أو تنوب عما وقع منها
بغير عذر والوعظ كان
يقول لها اتقي الله في الحق
الواجب عليك واحذري
العقوبة ويبين لها أن
النشوز يسقط النفقة
والقسم (أو تحققه) أي
النشوز

(قوله والظاهر تقييده)
وفيه أنه نص في أول
عبارة على التقييد

وزوجها راض عنها دخات الجنة (قوله وان لم يتكرر) رد على القول الضعيف الذي حكاها في
المنهاج القائل بأنه لا يضربها الا اذا تكررت منها النشوز ويجوز عليه أيضا أبو شجاع حيث قال
فان اقامت عليه ضربها (قوله في المضعج) بكسر الجيم وفتحها أي الوطء أو القهر أو خروج به
الكلام فيحرم الهجر فيه فوق ثلاثة أيام ولو اغبر الزوجين الا بعد شرعي ككون المهجور ونحو
فاسق او مبتدع وان كان هجره لا يفيد تركه الفسق نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق
امتنع كما قاله ع ش وكصلاح دينه أو دين الهاجر فيجوز ولو جتمع الدهر وعليه حل هجره صلى
الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه مرارة بن الربيع وهلال بن أمية حين فطخوا عن غزوة
تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا في الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن ياسر
الى أن مات وهجرت سيدة ثناء سيدة تاحضة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف
الى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى أن مات وهجر الثوري شيخة ابن أبي ليلى الى أن مات
ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته ومحل حرمة هجرها في الكلام فوق ثلاثة أيام ان قصد رددها لحظ
نفسه فقط أو له وللطاعة والزجر عن العصية فان قصد رددها للطاعة وزجرها عن العصية فقط
جازا ما هجرها في الثلاثة قاتل فجازا ما طافا وما أحسن قول بعضهم

ياسيدي عندك لي مظلمة * فاستفتت فيها ابن أبي حنيفة

فانه يرويك عن جده * ما قدر روى الضحاك عن عكرمة

عن ابن عباس عن المصطفي * نيينا المبعوث بالمركبة

أن صدود الالف عن الله * فوق ثلاث رينا حرمه

وأنت مذموم لنا هاجر * فاستخاف الله فبنا فـ

(قوله وضربها) أي ولو بسوط أو عصا على المعقود لا يباح بالضرب أربعين في الحرمة ولا عشرين
في الامة واذا ضربها وادعى أنه نشوزها وادعت خلافه صدق بيمينه بالنسبة لحوار الضرب
وترك المؤاخذه لان الشرع جعله وليا عليها وصداقت هي بالنسبة لعدم سقوط القسم
والنفقة والكسوة هذا ان لم يعلم براءته وتعديه والالم يصدق ويضمن ما نكف بالضرب من نفس
أو عضو ومنفعة لان ضرب التأديب مشروط بلائمة العاقبة والاولى له العفو لانه لمصلحة
بخلاف ولي الصبي فان الاولى له عدم العفو عن تأديبه لانه لمصلحة الولد وليس لانه موضع يضرب
المستحق فيه الممتنع من ادائه الا هذا والرفيق يتنعم من حق سيده وانما اجازله الضرب ولم
يجب الرفع للحاكم لشقته ولان القصد رددها للطاعة نعم ان كان بينهما عداوة تعين الرفع له وله
منه هاهن عيادة أبيها وشهود جنازتها وما وجب جنازة ولدها والاولى أن لا يفعل (قوله أن يشهد)
أي في ظنه فان لم يشهد حرم لانه عقوبة مستغنى عنها ولا ينتقل المرتبة من الهجر والضرب الا ان علم
أن التي قبلها لا تفيد نعم ان علم ان غير الضرب لا يفيد كان له ضربها ابتداء وقوله غير مبرح الخ
المبرح ما يعظم ألمه عرفا وقيل ما يخشى منه تالف نفس أو عضو وقيل ما يورث شيئا فاحشا وهو
أولى وقريب من الاول (قوله فان ادعى الخ) شروع في حكم التعدي منه ما بعد ان ذكر
التعدي منه فقط وترك التعرض للتعدي منه فقط وذكر في المنهج بقوله ولو منه هاجرها كقسم
ونفقة الزمة القاضى وفاء أو اذا هاجرت أو فحشه بلا يجب نهاء عن ذلك وانما لم يعززه لان اعادة
الخلق تكرار بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهم ما يقتصر أولا على النهي لعل الحال

(وان لم يتكرر وعظها
وهجرها في المضعج
وضربها) قال تعالى
واللاتي تخافون نشوزهن
فعظوهن واهجروهن في
المضاجع واضربوهن
والخوف فيه معنى العلم
ومحل ما ذكر في الضرب أن
يقيد وان يكون غير مبرح
وفي غير الوجه والمهالك
(فان ادعى كل) من
الزوجين تعدي الآخر
عليه

قوله نعم ان علم الخ) انظر
بما معنى هذا الاستدلال

يلتزم بينهما ثم ان عاد اليه عزوه بما يراه ان طابته ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره صحبة الكبير
او مرض او نحوه وعرض عنها فلا شيء عليه وبين لهما استعطاؤه بما يجب كان تسترضيه بترك
بعض حقها كما تركت سودة نوبتها لعائشة لما استشرت منه صلى الله عليه وسلم لم رغبتة عنها
لكبرها فخافت ان بطلانها فذات له والله يا رسول الله ليس غرضي فيك ما يرغب النساء في
الرجال وانما اريد ان احشر في زوجاتك الطاهرات وانى وهبت حتى لعائشة فكان صلى الله
عليه وسلم يقسم لهما اليومها ويوم سودة كما أنه بين له اذا كرهت صحبة لما ذكر ان يستعطفها بما
تحب من زيادة النفقة ونحوها كما مر اه بزيادة من مر (قوله واشتبه الحال) اي على القاضي
(قوله بعث القاضي الخ) فيه ان بعث الحكمين لا يترب على مجرد دعوى كل التعمدي بل
المترب عليه ان يمنع الظالم منه ما من عوده الى ظلمه بخير ثقة خير بهما وهو عدل الرواية ولو
عبد او امرأة فان لم يمنع احوال بينهما الى ان يرجعا عن حالهما وبعث الحكمين انما يترب على
اشتداد الشقاق أى التخاصم بينهما بان دام على التساب والتضارب كما يعلم ذلك من كلامه في
المنهج (قوله وجوبا) اي لآلية لانه من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة على
القاضي اه مر (قوله حكمين) ولا يكتفى بحكم واحد لظاهر الآية ولان كلام من الزوجين بينهما
ولا يفشى سره اليه (قوله برضاهما) اي الزوجين يبعثهما وانما اعتبر برضاهما لان الحكمين
وكيلان كما ذكره وعلم منه اشتراط كونهما بالغين عاقلين والالم يعتبر برضاهما (قوله بعد اختلاء
الخ) المراد باختلاء حكمهاهما ان لا يكون بحضور الزوج وان اشترط حضور نحو محرم دفعا
للخلوة المحرمة (قوله ومعرفة) اي وبعدم معرفة وقوله في ذلك اي في شأن ما ذكر من الشقاق
الحاصل بينهما المعلوم من المقام على ما مر (قوله من اصلاح) اي ان مهمل وتفرق اي بطلقة
فقط ان عسر الاصلاح فان اختلف رأى الحكمين بعث القاضي آخرين ليحتمل ما على شئ (قوله
شفاق بينهما) فيه مجاز عقلي في النسبة الايقاعية حيث ارفع الشقاق على البين اي الحال وهو
لا يقع الا عليهما (قوله ولان الاهل اعرف بمصلحة الاهل) واشفق واقرّب الى رعاية الاصلاح
ولان القريب يفشى سره الى قريبه من غير حشمة بخلاف الاجنبي فان بعث اجنبيين كان
خلاف الارلى او عدوين لم يجوز (قوله وهما وكيلان) أى فينزع لان بما ينزل به الوكيل من
نحو اغما (قوله في حقهما) هو البضع بالنسبة للزوج والمال بالنسبة لهما (قوله فيوكل هو الخ)
فان لم يرضيا يبعثهما اولى ثقة على شئ اذب القاضي الظالم واستوفى لهما ظلموم حقه ولو أغنى على
أحد الزوجين أو جن قبل البعث امتنع أو جن بعده وبعدم معرفة الحكمين ما عند لم يجوز تنفيذ
الامر لانهم ان جعلوا وكيلين فالو كيل ينزل بالجنون أو حكمين فيعتبر دوام الخصومة وبعد
الجنون لا يعرف دوامها أو غاب بعدة فذا أمرهما كبقية الوكلاء ولا يجوز لو كيل في طلاق ان
يخالف لانه وان أقامه وكاه ما ذفوت عليه الرجعة ولا لو كيل في خلع ان يطاق مجانا ولو قال لو كيه
خدمالى منها ثم طلقها او طلقها على ان تاخذ ماى منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق
وكذا لو قال خدمالى منها او طلقها لان الوكيل يلزمه الاحتياط فلزمه ذلك وان لم تكن الواو
للترب فان قال طلقها ثم خدمالى منها اجازة تقديم أخذ المال على ما ذكره ولو قالت لو كيله اخذ
مالى منه ثم اختلعتى جرى فيه ما مر (قوله الاسلام) اي ولو كان الزوجان كافرين قال الشوبرى
قال شيخنا يعنى الزيادة وبشترط في حكمها الرشيد بناء على عدم صحة خلع السفينة دون حكمه

(قوله فيه ان بعث الخ)
قال شيخنا كلام الشارح
وجيبه مع قوله ان اشتبه
تأمل

(واشتبه) الحال (بعث
القاضي) وجوبا (حكمين
برضاهما) لينظر في
أمرهما بعد اختلاء
حكميه وحكمهما بها
ومعرفة ما عندهما في ذلك
ثم (بفعلان المصلحة) بينهما
(من اصلاح وتفرق) قال
تعالى وان ختم شقاق
بينهم ما فابعدوا حكمين
أهل وحكمين أهلها الآية
ويستحب كونهما من
أهلهم الآية ولان الاهل
أعرف بمصلحة الاهل
(وهما وكيلان اهـ ما)
لاحكام من جهة الحاكم
لان الحال قد يودى الى
الفراق والبضع حق الزوج
والمال حق الزوجة وهما
رشيدان فلا يولى عليهما
في حقهما (فيوكل) هو
(حكمه بطلاق وقبول
عوض وتوكل) هي (حكمها
بيذل عوض وقبول طلاق
به) أى بالعوض ثم الحكمان
بشترط فيهما الاسلام والحريفة

والعدالة والاهتداء الى المقصود من بعثهم اويسن كونهم اذ كرين

• (باب الخلع) •

قوله باب الخلع حاصله انه لو حلف بالثلاث أن يفعل هو أو غيره كذا وقت كذا أو أطلق بصيغة التزام كذا فعلى أو نعايق كان لم أفعل الخ ثم خلع فان كان قبل وقت المؤقت أو لم يتمكن من البراءة منع من خاص جزا لزال العصمة قبل امكان البر وكذا اذا كان الحلف على فعل من لا يبالى اذ البراءة في امكان الحالف والافتيه خلاف تقبل لا يتخلص وان وقع الخلع قبل مضي زمن يسع البراءة في التخلص من تقويت البراءة امكانه بل ينتظر فان أتى بعد الخلع بالمخوف عليه ببر والاتبين الحنث قبيل الخلع وبطلان الخلع وبهذا قال ابن الرفعة ووافقه الباجي وخالفه القموني والمكزي والسبكي وباحثوه وقالوا بالتخلص وهو ما صرح به الشيخان في صيغة التعليق ويقاس به الالتزام اذ لا حنث حين الخلع اتفاقا لامكان الفعل بعده ولا ماساغ به عند الخلع للبر ولا للحنث لزوال عصمة الحالف بالخلع ٣٢٠ والقول بطلانه بتبين الحنث قبله يستلزم ان الحنث قبل اليأس لا عنده قبله

بناء على صحة خلع السفيه اه والذي ذكره الزياي في - واثى المنهج خلاف ذلك حيث فرض ذلك في الزوجين لا في الحكمين وعبارته قوله وهما اثنان يؤخذ من ذلك اعتبارا رشدهما وهو ظاهر في الزوجة لمتا في بذاتها العوض لا الزوج لما امر أنه يجوز خلع السفيه فيصح تركه فيه اه شرح البهجة اه (قوله والعدالة) ويلزمها التكليف اي البلوغ والعقل والمراد عدالة الرواية بدليل ما ذكره بقوله ويسن كونهم اذ كرين هكذا قاله قل ايكن قوله وحرية يفيد ان المراد عدالة الشهادة وهو المعتمد الا أنه لا يشترط الا كورة لان المرأة قد تكون شاهدة ويدل لذلك عبارة مر ونصها ويشترط في الحكمين تكليف واسلام وحرية وعدالة واهتداء لامة قصود والمبعوث من أجله لا لالكورة وانما اعتبر فيه ما ذلك مع كونهم اوكيلين لتعاقد وكاتهما ينظر الحاكم كافي أمينه اه

• (باب الخلع) •

وهو نوع من الطلاق أصله الكراهة ولومع الشقاق وذكركه بعد لان الاغلب وقوعه عقبه نعم لا يكره اذا خيف عدم القيام بحقوق الزوجية قال تعالى الا أن يحاا أي أو أحدهما الا أن يقم احدود الله اي التي افترض في النكاح أو تصد به التخلص من الطلاق الثلاث بان حلف بذلك وهو يتبع اتفاقا في النفي المطلق والتقبيل كان لم أفعل كذا او على الطلاق لا أفعل كذا او لا أفعل كذا في هذا الشهر أو لا تفعلين كذا فبسه وفي الاثبات المطلق كافعل كذا أو ان فعلت كذا كان دخلت الدار فزوجتي طالق ثلاثا فاذا أخاهما ثم دخل لم يقع عليه سوى طلاقة الخلع واذا قال على الطلاق الثلاث لا دخلت الدار لم يقع الا باليأس من الدخول وذلك قبيل

تقدم الوقوع على الصفة المتعلقة بالوقوع وان تأخر التبين فان أجيب بان الحنث هنا لا يتأتى الا كذلك فعذر عند اليأس بالخلع ولا قائل بطلان الخلع قبل الحنث لعدم مقتضيه قلنا لا داعي للقول بالحنث المؤدى الى ما ذكره لا يصح له المسامحة ان الخلع لا يقتضي الحنث لامكان الفعل بعده وان فوات الفعل بعده انما حصل وعصمة الحالف زائلة فلا ماساغ للحنث حنثا فلا وقوعا ولا تبينا فالتجبه كما قاله جبر وقوله عن صاحب النكاح وغيره التخلص في الصيغة وان وقع الخلع بعد التمكن فتدبر

وحمل السبكي كلام ابن الرفعة على صيغة الالتزام وقرق بأن ان لم يفعل فعلى على العدم ولا يتحقق الا بالآخر الموت فاذا صادفها الا خروهي في غير عصمة الحالف لم تطاق بخلاف لا فعان فان الفعل فيه مقصود ما تزم صراحة فاذا فوته أمكن أن يقال فيه بالحنث على ما مر اه مراده من هذا الاعتداء عن ابن الرفعة في مخالفة النص والقياس لانه هو يقول به اذ هو ممن قال بالتخلص في الصيغة كعمات والى ان هذا مجرد اعتذار وانه لا يقاوم عليه القياس أشار بقوله وهذا نهاية ما خطر لي في الاعتذار وان لم أجده مستند من كلام الناس اه وبهذا قلنا ما في استجابه سم لهذا الفرق وان السبكي يقول به فراجعه واعلم ان محل ما ذكره اذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفورية والا كان صرح بالفورية أو علق بطرف زمان كذا لم أفعل حنث مضي زمن يسع الفعل ولم يفعل فلو كان قد خلع في هذا الزمن تبين بمضيه الحنث وبطلان الخلع فان خالع في زمن لا يسع الخلع صح الخلع وبطلان الخلع به على ما مر فتدبر ولو كان الحالف على كل هذا الرغيف غدا باحدى الصيغتين فتاب الرغيف قبل الغد ولو بان لا فله لم يحنث وانحلت المين وكذا اذا تالف في الغد قبل التمكن لا با تالفه لعدم التقصير فان أتلفه فيه أو تلف بعد التمكن حنث اليأس مع التقصير والحنث من حين التلف ولا ينتظر مضي الغد وان اقتضته الظرفية لتحقيق اليأس العام قبل مضي الظرف فلا معنى للاعتذار ولو جرد العصمة وهذا عند اليأس بخلافه في الخلع قبل بالحنث هذا دون الخلع فتدبر

الموت فاذا خاع لم يحكم بالوقوع صلا أما اثبات المقيد كانه له أولابدأن تفعليه في هذا الشهر فاختلف فيه فعند الزيادة تبعاً للميل في يتقع حيث خالع وقد بقي من الشهر جريسيع فعل الخلع عليه وعند من وج لا يتقع فاذا سلف بالطلاق الثلاث على زوجته لم تدخلن الدار في هذا الشهر أو أنها تقضيه ديه فيه ثم خالعها قبل انقضائه بعد تمكثها من الدخول أو قضاء الدين ثم تزوجها ومضى الشهر بعد تزوجها أو قبله ولم توجد الصفة حث وتبين بطلان الخلع لانه قوت البر باختباره كالو حاف لياً كان ذا الطمام غذا فتلف في الغد بعد تمكثها من أكله أو أتلفه وكالو حاف أتمها نصل اليوم الظهر فخاصت في وقته بعد تمكثها من فعله أو ليس من ما هذا الكوز فانصب بعد امكان شربه فانه يحثت أما لو خالعها قبل تمكثها مما ذكر فلا حث وان لم تفعله حتى مضى الشهر وهو هذا بخلاف النفي المقيد كان لم أفعله كذا في هذا الشهر فانت طالق لان المتقيد والتعليق على العدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صاها في الآخر باثنا فم طالق وليس هذا الاجهزة حث فقط فانه اذا فعل لا نقول بر بل نقول لم يحث لعدم شرطه بخلاف صورة الاثبات المقيد فان المقصود فيها الفعل وهو اثبات جزئي وله جهة بروهي فعله وجهه حث بالسبب الكلي الذي هو نقيضه والحث بما قضى الميز وتفتوت البر فاذا تمكث منه ولم يفعله حث تقويته البر باختباره كما مروا خالعها تذب أن يشهد عليه لانه اذا ادعاه لا يقبل وان صدقته الزوجة راعيا يحتاج الى الخلع في الموطوءة ولور جمعية نعم ان عاشرها وانتضت عديم الم يصح خالعها مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى يأخذ في مقابلة ما لا أما غير الموطوءة فتبين بالطلاق من غير عوض ولو طاعة واذا خالع زوجه جازله العقد عليها حالا وعند أبي حنيفة لا يجوز العقد عليها الا بعد انقضاء عدتها وفعل الخلع عليه فيجب أن يكون العقد عليها حالا بحجة ما به الشروط عندنا واللام يصادف محلا (قول بضم الخاء الخ) يقال خاع امرأته خلعاً بفتح الخاء وخاع لباسه خلعاً بالفتح والضم ليكن الخلع بالفتح مصدر قيامي قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المأدب * من ذي ثلاثة كرردا

وبالضم مصدر سماعى قال فيها

وما أتى مخالفاً لما مضى • فبإيه النقل كسخطورضا

وقوله من الخلع أي لغة وأما شرعاً فبأي في قوله هو فرقة الخ وانما صح الاشتقاق من ذلك لاختلاف الهيئة أي الحركة والسكناء والاشتقاق الصغير يكفي فيه ذلك قال في جمع الجوامع والاشتقاق رد لفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصول ولا بد من تغيير أي ولو في الهيئة ليكن انظر ذلك مع قوله هم ان المصدر المجرد لا يشتق من المجرد الا أن يخص ذلك بما اذا لم يمتد في الهيئة (قوله وهو النزاع) فيه إشارة الى أن المشتق فيه معنى اشتق منه ووضع ذلك بقوله لان كلام من الزوجين لباساً آخر أي كاللباس له بجمع الاشتمال والاصالة عند المعانقة والمضاجعة أو بجمع الستر لار اللباس الحسي بستر العورة وكل منهما يستعرض صاحبه ولا يصح أن يكون استعارة لان فيه جمعاً بين الطرفين على وجه ينبي عن التشبيه اذا المشبه به هنا خبر ومتى كان خبر الوصفية أو حالاً كان الجمع مضر لانه يحوج الى تقدير أداة التشبيه ليصح الجمل نعم يصح ذلك ان جعل المشبه مطلقاً أمر سائر وهن فرد من أفرادها على

بضم الخاء من الخلع بفتحها
وهو النزاع لان كلام من
الزوجين لباس الآخر

حذ ما ذكره السعد في زيد أسد (قوله فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه) قد يقال هذا المعنى
 موجود في الفارقة بغير الطلاق كالصحيح مع عدم تسمية خلعها إلا أن يقال أنه التسمية لا تقتضي
 التسمية والمراد نزع لباسه المسمى لأجل الاتيان بكأن أما المعنوي فقد نزع - فبينة فلا يصح
 التعبير بكأن بالتسمية (قوله فان طين لكم عن شيء منه) أي الصداق وبقا من غيره ووجه
 الدلالة أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في مقابلة طلاق أو لا فتشمل المدعى وعمومها وكان الأولى
 الاستدلال بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به لعدم احتياجها للقياس وعدم صدقها
 بغير المدعى (قوله في امرأة ثابت بن قيس) واسمها حبيبة بنت سهل الانصارية وخلعها أول
 خلع وقع في الاسلام وسببه أنها اجابت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ثابت بن
 قيس ما أتكم عليه في خالق ولادين ولمكني أكره الكفر في الاسلام أي كفر النعمة أي ان يكون
 للزوج منة على لان المرأة لا تخلو عن ذلك غالباً فقال اتردين عليه حديقته فقالت نعم فقال صلى
 الله عليه وسلم له اقبل الحديقة وطلقاتها تطليقة والحديقة البستان الذي اصدقه لها وفي رواية
 للنسائي أنه كسر ذراعها فذهبت للنبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فقال لها ما ذكر (قوله
 ما تزم للعوض) وشرط فيه قابلاً كان للطلاق أو ما تملكه الزوجة أو أجنبيها بالطلاق تصرف مالى
 بأن يكون غير محجور عليه والالم يصح الخلع بذلك فلو اختلفت أمة ففي ذلك تفصيل تقدم
 في كتاب الصداق أو محجورة سفه طلقت رجعيها وانما ذكر المال وان أذن الولي فيه لانها ليست
 من أهل التزامه وليس لوليها تصرف ماله الى مثل ذلك نعم ان خاف على ماله من أخذ الزوج له
 ولم يمكن دفعه الا بالخلع كان له دفع ماله في ذلك ومثلها الصغيرة والجنونة ومحل وقوع الطلاق
 رجعي اذا كان بعد الدخول والافيقع بائناً بالمال ولو خالعهما لم يقبل لم يقع طلاق الا أن ينوبه
 ولم يضم القياس قولها فيقع رجعيها على ما سبقت في وصورة خلع السفينة أن تأتي بصيغة
 فتقول خالعتي على كذا أو نحو ذلك أما لو قال لها ان أبرأتني من مهرك فانت طالق فأبرأتها فلا
 تصح برأتها وان أذن لها الولي فيها ولا يقع طلاق لان المعلق عليه وهو البرائة لم يوجد وكثيراً ما
 ياتس قول المرأة بذات لك صداق على طلاق فيقول لها أنت طالق فيقع رجعيها لان التعليق
 انما تضمنه كلامها لا كلامه وحيداً لا يبرأ لان هذا البذل في معنى تعليق البرائة وهو لا يصح أو
 اختلفت مريضة مرض الموت صح لانها التصرف في ماله وحسب من الثالث زائد على
 مهر مثل ان وسعه الثلث فان لم يسعه فان اجاز الوارث فالامر ظاهر والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى وبين فسده والرجوع هو المثل أم المهر المثل فاقول فيجب من رأس المال لان التبرع
 انما هو بالزائد ويصح خلع المريض بأقل شيء لان طلاقه مجاناً صحيح فبشيء أولى (قوله وزوج)
 وشرط فيه صحة طلاقه كما ذكره المصنف فيصح من عبد ومحجور عليه بسفه ولو باقل شيء وبلا اذن
 لان لكل منهما أن يطلق مجاناً بمعوض أولى ويدفع عوض للمالك أمرهما من سيد وولي أولهما
 باذنه ليبرأ الدافع منه نعم ان قيد أحدهما بالطلاق بالدفع له كأن قال اذا دفعت لي كذا لم تطلق
 الا بالدفع اليه وتبرأه ويقع الطلاق بينهما بذات العوض حيث قامت قرينة على ارادة التملك
 كما قال لا صرفه في حوائجي فان لم تقم قرينة وتبرع رجعيها ولا مال اذ لا مابة حثمة
 وانما هو مجرد تعليق على منة فان دفعت الحاجة العوض لغيره بلا اذن وابه فان كان

فكأنه بمفارقة الآخر
 نزع لباسه والاصل فيه
 قبل الاجماع آية فان طين
 لكم عن شيء منه نفساً
 والامر به في خبر البخاري
 في امرأة ثابت بن قيس
 بقوله له اقبل الحديقة
 وطلقاتها تطليقة وأركانها
 خمسة ما تزم للعوض وزوج

(قوله نعم ان خاف الخ) بل
 في شرح م ما يقيد
 الوجوب حيث قال ع
 فتدفع عن موم ومع ذلك
 لا يملك الزوج المدفوع له
 فيقع رجعيها لعدم صحة
 المقابلة اه بحروقه (قوله
 والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى) الاولى خير بين
 أخذ ما خرج من المسمى
 من الثلث تأمل

دينار رجوع واديه عليها به وهي على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء لها ولا تطالب به بعد
 رشده أو عينا أخذ هذه الولي عنه فان تلف في يده قبل أخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه
 وجهان الرابع منهما ما الضمان أو جلاء الرجوع عليها به المثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه
 الآن المختارة تطالب بما تلف في يده بعد عتقه (قوله وبضع) وشرط فيه ملائمة الزوج له فيصح
 الخلع في رجعية لا في بائن إذا فائدة فيه هذا إذا كانت الرجعية غير مباشرة مباشرة الأزواج
 والأفلا يصح خلعها بعد انقضاء عدتها لأنها كالبائن في حقوق الطلاق (قوله وعوض) وشرط
 فيه صحة صداقه وسبق مفهومه في قوله أو فاسد بقصد الخ (قوله وصيغة) وشرط فيها ما امر
 في البيع ولكن لا يضر هنا تخال كلام يسير والفرق بينهما وبين البيع أن البيع معاوضة محضة
 بخلاف الخلع فان فيه شائبة معاوضة وتعليق وكل منهما يفتقر فيه الجهالة أما لا كثير فيض
 سواء من المبتدئ أو من المتأخر على العقد (قوله بعوض) قيد أول وبلجهة الزوج قيد ثان
 ويزاد ثالث وهو كون العوض مقصودا ولو منفعة كتعليمها لقرآن فان اتى واحد من هذه
 القيد ووقع الطلاق رجعيا ولا مال ولو كان العوض تقديرا كأن خالها على ما في كفها ولم يكن
 فيه شيء سواء علم بذلك أم لا فيجب مهر المثل إذ قوله في كفها صفة لما أوصله لها وهي صفة
 كاذبة فتلغو ويصير كأنه خالها على نفي مجهول فان كان فيه شيء نظر ان كان فاسدا مقصودا
 بات بمهر المثل وكذا ان كان صحيحا لم يلا محله فان كان معلوما لها بانته أو فاسدا غير
 مقصود وقع رجعيا ولا مال ولو خالها على براءة من صداقها أو من دينها كأن قال ان أبرأتني
 من صداقك أو من دينك فانت طالق وكانت جاهلة بقدره لم تطلق لان الإبراء لم يصح فلم يوجد
 ما علق عليه العلق هذا ان لم يقل بعد براءتها طلاقك فان قال ذلك نظر ان ظن صحته أو قصد
 الاخبار عما وقع وطابق الثاني الأول لم يقع والواقع فلو ابتدأت الزوجة بالتعليق بأن قالت
 ان طلاقني فانت بري من صداقي أو طلاقني وأنت بري من صداقي فقال مجيبا لها أنت طالق
 لم تحصل البراءة لأنها لا تعاق ووقع الطلاق بائن بمهر المثل ان ظن صحة التعليق الإبراء فان لم
 عدم صحته وقع رجعيا ولا مال ولو قال ان أبرأتني من صداقك طلاقك فابراً أنه براءة صحيحة فلم
 يطلاقها صحت البراءة وهو مخير بين أن يطلقها وأن لا لأنه وعدم مثل أطلقك فلو طاقها بعد
 ذلك وقع رجعيا نعم ان قصد بقوله طلاقك أنها طالق عند حصول الإبراء وقع به ويقع كثيرا أن
 الرجل يقول لزوجته عند انحصام أبرأتني وأنا أطلاقك أو تقول هي له ابتداء أبرأتك أو أبرأتك
 الله قال عس والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا وأنه يدين فيها لو قال أردت ان صحت
 براءتك ويقع كثيرا أيضا ان تحصل مشاجرة بينهما فتقول له أبرأتك فيقول ان صحت براءتك
 فانت طالق فان كانت مكلفة رشيدة عالمة هي والزوج بالبراءة منه وقع عليه طلاق رجعية
 لتعليقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت لا بائنا لأنه لم يأخذ عوضا في مقابلته الطلاق لصحة
 البراءة قبل وقوعه أو غير مكلفة أو سقيمة أو جاهلة بذلك لم يقع شيء ولو قالت له أبرأتك الله من
 الحق والمستحق فقال أنت طالق فان لم يقصد التعليق بأن قصد الانشاء وقع الطلاق رجعيا
 مالم يظن عدم وقوعه والأفلا وقوع أو قصد التعليق على البراءة وقع بائنا ان وجدت شروطها
 السابقة والأفلا وقوع رجعيا ويصدق في قصده ذلك بيمينه (قوله بلجهة الزوج) أي وحده أو مع

وبضع وعوض وصيغة
 (هو فرقة) أي من زوج
 يصح طلاقه (بعوض) أي
 بلجهة الزوج

(قوله الرابع منهما الضمان)
 أي ولا يرجع على الزوجة لأنه
 المقصر بالاذن له في القبض
 ومقتضى هذا التعليق
 أنه إذا لم يأن في القبض
 ضمه لها ورجع عليها به
 المثل فيصير (قوله وكل
 منهما الخ) لعل الأولى
 والتعليق يفتقر فيه يسير
 الكلام (قوله مالم يظن
 عدم وقوعه) تأمله (قوله
 مالم يظن الخ) الذي يظهر
 أنه متى قصد الانشاء وقع
 مطلقا سواء ظن وقوعه
 أولا هكذا وجب ربه بعد
 التوقف المار فخر

(قوله وانما حصلت البراءة

الخ) الاولى وانما صح الخلع
اذا البراءة صحيحة مطابقة
تأمل (قوله وكذا كذا كذا
ان ذكر المال أونوى)
الصواب أنه صريح تأمل

(بلفظ طلاق أو خلع)
والمراد ما يشبهها وغيرهما
من أفعال الطلاق والخلع
صريحا كان أو كناية كالفراف
والإبانة والمفاداة وخرج
بجهة الزوج تعليق طلاقها
بالبراءة عمالها على غيره
فيقع الطلاق فيها رجعيًا
ودخل فيها سيد الزوج فانه
الذي يستحق العوض (وهو
بلفظ الخلع طلاق) وان لم
ينوبه الطلاق لا فسخ فان
وقع الخلع (بمعنى صحيح
لزم)

قول المصنف في التعريف
بلفظ طلاق أو خلع معترض
من وجهين الاول من قول
السلم
ولا يجوز في الحدود ذكر أو
الثاني من قول السلم أيضا
في شروط الحد ولا يجازي
بحدود أي أخذ الماعرف
في التعريف الموجب للدور
والجواب عنهما أن هذا رسم
وقوله بلفظ خلع المراد ما
خلع لامعناه فافهم قاله
نصير الهوري

الاجنبى فلو قال ان أبرأتني وفلان فانت طالق فابرأتهم ما صح ووقع الطلاق بانما جهرا المثل
هكذا قال فل والمعتد ما قاله ج من عدم لزوم مهر المثل وانما حصلت البراءة لكل منهما انظرا
لجهة الزوج ولا يضر ضم الاجنبى معه لانه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض قدم الاول (قوله
بلفظ طلاق) أي بلفظ محصل له صريح أو كناية ولا يكون لفظ الخلع هو الاصل في الباب عطفه
على ما قبله عطف أخص على أعم فقال أو خلع والمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده بما صر
اه مر وفيه أن عطف الخلع مخصوص بالواو (قوله والمراد الخ) يشير الى أن لفظ الطلاق
أو الخلع ليس بقديم وظاهر عبارة أن لفظ الطلاق والخلع ليسا مرادين حيث قال والمراد
ما يشبههما الخ فلو قال والمراد ما صدقهما وغيرهما كان أولى فصريح طلاق صريح خلع وكذا كذا
كنايته ان ذكر المال أونوى (قوله صريحا كان) أي اللفظ المعلوم من قوله من أفعال الخ وقوله
كافراق صريح وكذا المفاداة ان ذكر المال أونوى كذا يأتي والإبانة كناية (قوله على غيره) أي
فقط كان قال ان أبرأت فلانا محال عليه فانت طالق وقوله يقع الطلاق فيها رجعيًا أي ويبرأ
الاجنبى كما قاله البرماوى على المنهج ولا يلزمه مهر المثل (قوله ودخل فيها) أي في جهة الزوج
سيد الزوج أي اذا وقع الخلع من العبد ويتردد من ذلك أنه لو شرط العوض للسيد ابتداء لم
يصح (قوله وهو) أي الخلع بمعنى الفرقة ولو قال هي أي الفرقة لمكان أنسب (قوله طلاق)
أي ينتص العبد لانه تعالى في قوله الطلاق مرتان ذكر حكم الافتداء المراد به المانع بعد
الطلاقين ثم ذكر حكم ما يترتب على الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هي
الافتداء اه مر ولانه لو كان فسخا لما جاز على غير اصداف لان الفسخ يوجب استرجاع
البذل (قوله وان لم ينو الخ) فهو من الصريح بذاته عنده وهو ضعيف والمعتد أنه لا يكون
صريحا الا مع ذكر المال أونوته سواء اضم القاس قبولها فقبلت أم لا على المعتد ثم ان ذكر المال
بانتبه وان نواه فان توافقت في النية وقبلت وجب المسمى أيضا واذا اختلفا نية اوجب مهر
المثل فان لم يذكر المال ولم ينو كان كناية ان لم ينوبه الطلاق لم يقع شيء وان نواه وقع بانما وجب
مهر المثل لكن بالشروط التي أشار اليها بقوله ونوى القاس قبولها الخ وحاصله أنه ان لم يضمن
القاس قبولها وقع رجعيًا وان اضمه فان قبلت بانت بهر المثل والاف لا وقوع وعبرة
الشورى على المنهج والحاصل أن المعتد من ذلك أنه ان صرح بالعوض او نواه وقبلت بانت
وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان اضم القاس قبولها وقبلت وهي رشيدة بانت بهر المثل
وان لم يضمن أولم تكن رشيدة وقع رجعيًا ان قبلت في الثاني والام يقع عليه شيء كالمولم ينو
الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أونوته صريح ولا بد فيه من القبول وعند عدم ذلك كناية وان
اضم القاس قبولها وقبلت اباختصار (قوله لا فسخ) أي خلافا لما قول القديم القائل بذلك
لا ينقص عدد الطلاق فيجوز تجديد النكاح بعد تكرر من غير حصر واختاره كثيرون من
أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وأفتى به الباقي من متكررا واستدل له بالآية السابقة اذ لو
كان الافتداء طلاقا لما قال فان طلقها او اطلقا كان الطلاق أربعة اه أفاده مر ولا يجوز الافتاء
بغير هذا القول وان جاز تعلمه لا يغير محل الخلاف اذا وقعت الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة أما
لو وقعت بلفظ الطلاق أو السراح بعوض فبينة صلا خلاف (قوله فان وقع بمعنى صحيح لزم)
أي ووقع الطلاق بانما مطلقا سواء كان مع الزوجة أو الاجنبى أما القاس فان وقع الخلع به مع

كافي البيع ونحوه (أو)

بمعنى (فاسد) يقصد كغمر
(أو) وقع الخلع مع الزوجة
(بلا) ذكر (عوض) ونوى
التماس قبولها فقبلت
(وجب مهر مثل) لانه
المرء عند فساد العوض
في الاولى ولا طراد العرف
يجري بان الخلع بعوض
فيرجع الى المرد عند الاطلاق
في الثانية (وهذه الفرقة
فرقة بينونة) فلا يلحق
المختلعة طلاق ولاظهار
ولا ايلاء ولا تستحق نفقة
ولا كسوة ان كانت حائلا
ولا توارث بينهما ويجب
بوطئها الحد ولا يستبيح
الزوج وطأها الا بعد
جديد ويجب فيه مهر
جديد ولو عتقت في العدة لم
تكمل عدة الحرائر أو مات
الزوج فيها لم تنقل عدة
الوفاة ولو عتد عليها وقد
كان علق طلاقها بشئ قبل
الخلع

(قوله أو ذكر العوض ونوى
الطلاق الخ) الاولى حذفة
اذ لا حاجة لنبته مع ذكر
العوض اه شيخنا (قوله
أولم تكن أهلا الخ) أي وقد
قبلت كما مر والالم يقع شئ
(قوله أحد عشر) لعله
اعتبر تفرع وجوب مهر
جديد على توقف استباحة
الوطء على العقد فهما
كسئلة واحدة تامل

الاجنبي وقع رجعيًا مطلقًا سواء كان مقصودًا أم لا أو مع الزوجة فان كان مقصودًا وقع بائنا
بمهر المثل أو غير مقصود وقع رجعيًا ولا مال وضابط الباب أنه متى صحت الصيغة والعوض
بانت بالمسمى أو فسد العوض فقط بانت بمهر المثل أو الصيغة فقط وقع الطلاق رجعيًا ان
نجز أو علق بما وجد كالإبرام مع وجود شرطه فان علق بما لم يوجد كالإبرام عند فسخ شرطه
لم يقع شئ قال ابن حجر بعد أن ذكر الضابط المذكور فاعلم أن من علق طلاق زوجته بإبرامها
إياه من صدقها لم يقع عليه الا ان وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع بائنا بأن تكون رشيدة
وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافا لما أطل به الرعي من أنه لا فرق بين تعلقها وعده
(قوله يقصد) خرج به ما لا يقصد كدم وحشرات فيقع الطلاق رجعيًا لان مثل ذلك لا يقصد
بحال فكأنه لم يتم في شئ بخلاف المينة لانها قد تصد للضرورة وللجوارح اه قاله في شرح
المنهج (قوله كغمر) أي وكجهول وميتة وموجب كجهول ولو خلع بمعلوم ومجهول فسد
العوض ووجب مهر المثل أو صحيح وفاسد معلوم صحيح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابل
من مهر المثل وانما تطاق في الخلع كجهول ان لم يتعلق كأن قال طائفة على عوض في ذمتك أو
علق وأمكن مع الجهل كان أعطيتني ألفا فانت طالق فان لم يمكن كان أعطيتني ما في كذا ولم
يكن فيه شئ فانت طالق لم يقع شئ ومنه ما تقدم من قوله ان أبرأتني من دينك فانت طالق
فأبرأتني منه وهو مجهول واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بضمير خلع الكسار به اذا وقع
الاسلام بعد قبضه كافي المهر (قوله أو وقع الخلع مع الزوجة) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو
افتدي مني وهو قيد هنا وفيما قبله من الفاسد المقصود فلو ذكره معه أيضا لكان أولى وقوله
بلا ذكر عوض أي وبلا نيته قيد ثان أي لم يتعرض له شيئا ولا اثباتا وقوله ونوى التماس قبولها
ثالث وقبلت رابع ويزاد على ذلك وكانت أهلا لا التزام ونوى الطلاق لانه كناية وهي نفقة للمينة
فهذه قيود ستة لا يجاب مهر المثل فان جرى مع أجنبي مع السكوت وضمير التماس قبوله وقع
رجعيًا ولا مال كالأمر معه والعوض فاسد كما مر أو ذكر العوض ونوى الطلاق وقع بائنا به
أو نوافه مهر المثل أو نفاه فقال خالعتك بالاعوض ونوى الطلاق وقع رجعيًا وان قبلت ونوى
التماس قبولها أو لم يضمن التماس قبولها أو لم تكن أهلا لا التزام وقع رجعيًا أو اضمن ولم تقبل
وهي رشيدة أو لم ينو الطلاق لم يقع شئ (قوله ونوى التماس قبولها) قيد اصراحيته فان لم ينو
فكناية ان نوى الطلاق وقع قبلت أو لا فلا يقع قبلت أيضا ولا هكذا قاله قل وقد علمت ربه
وأن المعتمد أنه كناية وان نوى التماس قبولها حيث لم يذكر العوض ولم ينو ولو خالعه بالعوض
على أهمق شاعرد، وكان له الرجعة بانت بمهر المثل لانه رضى بسقوط الرجعة ومتى سقطت فلا
عود (قوله فلا يلحق الخ) فرع على ذلك أحد عشر فرعًا وقوله ولا كسوة بثلاث الكاف (قوله
ان كانت حائلا) خرج به ما لو كانت حاملا فانها تستحقه ما بسبب الحمل ان قوله تعالى وان كن
أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن (قوله بعد جديد) ولو في العدة كما مر لانها هذا
ان كانت البينونة بطائفة واحدة أو اثنتين بان لم يصرح ولم ينو أكثر منه - ما فان كانت بثلاث
نصرح بأونية امتنع العقد عليها (قوله ولو عتقت في العدة الخ) أي بخلاف الرجعية اذا عتقت
فانما اكمل عدة حرائر (قوله وقد كان علق طلاقها الخ) هذه المسئلة هي الواقعة الآن المرادة

بقوله - ثم ان الخلع محاصر فيمنع في النفي المطلق والقيء - وفي الاثبات المطلق اما المقيد كعليه
الطلاق ليكمن زيدا في هذا الشهر فلا يقع فيه فاذا تمكن من كلامه ولم يكلمه تبين آخر الشهر
انها بابت من وقت الخلف ولم يقع حلقه موقعا هذا عند مر وقال زى انه يقع اه
قرره شيخنا عطية وقد مر مستوفى ولو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل هذه الدار ثم احتاجوا
له في دخولها وقالوا له خالع زوجته كخلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخلها هو ولا وكيله كان له
الخلع ويقع عليه به طلقة واحدة فلا يلحقه طلاق بعد هذا لانها بابت بتلك الطلقة فالدخل
المعلق عليه الطلاق لم يقع بعد ذلك الا في نكاح آخر على غير المخلوف فيه (قوله لم تعد اليين)
سواء كانت بطلقة أو طائفتين أو ثلاث وقوله بعد العقد أي وكذا قبله واعلم أنه يصح الخلع
مع الاجنبي وان لم يكن بحضرة الزوجة بل وان كرهته لانه ربما يحمله على ذلك ما بينه - ما من
الخصام (قوله في ذلك كاه) وهو الاحد عشر حكما المذكورة

(كتاب الطلاق)

لم يعبر عنه بالباب لعدم شمول القسم له والخلع جرمه وقدمه للمناسبة المقدمة واقطعه جاهلي
ورد الشرع بتقريره (قوله حل القيد) أي سواء كان حسيا كقيد الفرس أو معنويا كالعصمة
فانما يحل بالطلاق وقوله حل عقد النكاح عبارة غير قيدة بالنكاح أي العصمة وهي أولى اشد
مناسبة للمعنى اللغوي فالمعنى الشرعي أخص وقوله بالنظر طلاق أي ما شق منه لان المصادر
ككليات ونحوه به الفسخ فلا يقال له طلاق اذ لا يتقص عدده وكذا الانقضاء باللعان ونحوه وعرفه
النووي بأنه تصرف مملوك للزوج بحدته بلا سبب فيقطع النكاح فخرج بقوله بلا سبب الفسخ
بالعيب وتعرف المصنف أولى لانه لا بد من مناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي ولان مناسبة على
تعريف النووي الاعلى بعد (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق فطابق الخبر المبتدأ في أن
كلا عددوا الا فالطلاق ليس بعدد بل مصدر أو اسم مصدر في التطبيق فلا يستقيم الاخبار
عنه بقوله مرتان وهذا الصفة محذوفة أي عدد الطلاق الذي غلبت الرجعة بعده والافعه دده
الشرعي ثلاثة والتقرينة على المحذوف قوله أو تسريح باحسان أي طلاق باحسان لما روي أنه
صلى الله عليه وسلم - لم - مثل ابن النائم فقال أو تسريح باحسان وقيل معنى الآية التطبيق
الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التقرين ولذلك قالت الحنفية الجمع بين الطلقتين والثلاثة
بدعة (قوله ليس شيء الخ) أي ان الله تعالى لا يرضى للانسان أن يحرم ما هو حلال له وعدم رضاه
بالطلاق أكثر من غيره والافقية البغض الذي هو صفة قائمة بالنفس تقتضي النفرة عن الشيء
مستحيلة على الله تعالى والقصد بذلك التنفير عن الطلاق اذ لا يختلف به الا فاسق ولا يصدق
به الامتناع ولو بقي على ظاهره لا تقتضي ان الحلال مبعوض لله تعالى والطلاق مبعوض له أكثر
من غيره مع أن الحلال لا يبغض نعم ان أريد بالحلال الجائز الصادق بالمكروه والحرام لعارض
صح وصفه بالبغض بالمعنى المتقدم أعني الكراهة وعدم الرضا وقول بعضهم ان فعل التفضيل
ليس على باب لا يجب ان يقال في الجواب عن ذلك - لم - خروج الطلاق عن كونه حلالا ومتصفا
بالبغض لله تعالى بل المخلص ما تقدم والطلاق نعت به الاحكام الخمسة فيكون واجبا كطلاق
المولى والحكمين في النفاق وانما وجب عليه - ما مع - كونهما وكيلين والوكيل لا يجب عليه

لم تعد اليين بعد العقد
بجمل لاف الرجعية في ذلك
كاه فانهم ككاه الزوجة
(كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرعا
حل عقد النكاح بالفظ
طلاق ونحوه والاصل فيه
قبل الاجماع كتاب
كتوله تعالى الطلاق مرتان
والسنة كقوله صلى الله
عليه وسلم لم ليس شيء من
الحلال ابغض الى الله من
الطلاق رواه أبو داود بإسناد
صحيح والحاكم وصححه

(قوله أي ما شق منه)
هذا التفسير غير ظاهر لانه
يقصر الكلام على
الصريح وليس كذلك بل
الكلام في الفرقة بصريح
أو كناية تأمل وسباق عند
قول الشارح والطلاق
الخ مثل ذلك وقد علمت
ما فيه فتدبر (قوله لم -
خروج الطلاق عن كونه
حلالا ومتصفا بالبغض الخ)
فيه ان المراد بالبغض ما حرمه
والطلاق متصف بذلك حتى
على جواب المحشى

التصرف فيما وكل فيه لتعلق وكالتما بنظر الحاكم ولذا اشترط فيهما الاسلام وان كان
 الزوجان كافرين كما هو أو قال ان الوكيل حيث دام على الوكالة يجب عليه التصرف ومنذوباً
 كطلاق من يجز عن القيام بحقوق الزوجة أو من لا يميل اليها أو تكون غير عفيفة سواء خاف
 الفجور بها أم لا خلافاً لقصة في ممر جوع عنها الوسيطة المطلق بحيث لا يصبر على عشرتها
 عادة ولا نقل أن توجد امرأة غير سيئة الخلق في الخبير المرأة الصالحة في النساء كالغراب
 لا عصم كناية عن ندرة وجودها إذا لا عصم وهو أبيض الخنازير وقيل الرجلين أو أحدهما
 كذلك أو بامر به أحد أو به حيث لم يكن على وجه التعنت كما هو شأن الحنفى من الآباء
 والأمهات ولم يحترق فتنة أو مشقة بطلاقها وحراماً كالبدعة ومكروها كطلاق مستقيمة الحال
 السائلة مما هو مباح كطلاق من لا يشتهيها أي شهوة كاملة فلا ينافى ما مر من عدم الميل اليها
 ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير تنعيبها (قوله مطاق) وشرط فيه اختصار فلا يصح من مكروه وان لم
 يور وتكليف أي بلوغ وعقل فلا يصح من غير مكلف ولو بتعليق وان قال الصبي أو المجنون إذا
 بلغت أو أدقت فانت طالق فبلغ أو أفاق فلا يقع طلاق لان الشرط وقوع التعليق سال الكمال
 وان وجدت الصفة وهو غير مكلف كأن جن وان يكون المعلق زوجاً ما وكيله أو المالك كم فلا
 يصح منهما تعليق ويستثنى من غير المكلف السكران المتعمد فيقع عليه الطلاق مع أنه غير
 مكلف كما هو مذكور في كتب الأصول تغليظاً عليه ولان وقوعه عليه من قبيل خطاب
 الوضع أي ربط الأحكام بالأسباب ويرجع في حد السكر إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب
 إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الخلاف في أنه مكلف أو لا وعن الشافعي رضي
 الله تعالى عنه أن السكران هو الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وعرف
 السكرانه حاله يحصل من استيلائها أبخرة معتصمة من المعدة على معادن الفكر وقيل
 غير ذلك وانما يقل زوج كما مر في الخلع لان المطلق قد يكون غير زوج كالمقاضي في طلاقه عن
 المولى (قوله وصيغة) سيأتي التكلام عليها (قوله وقصد) أي قصد استعمال لفظ الطلاق في
 معناه وهو محل العصة فلا يقع طلاق من طلب من قوم شيئاً لم يعطوه له فقال طلقتكم وفيهم
 زوجته سواء علم بها أو لا فان كن كاهن زوجته طلق ولا من حكى طلاق غيره كقوله قال فلان
 زوجتي طالق ولا من جهل معناه وان نواه كان قال لا يجمي قل زوجتي طالق واقصد معناه وهو
 محل العصة فقصد ذلك ولم يعرف أنه موضوع له ولا من قالت له زوجته برأسي وجع فارقتي
 فقال لا أعرف رقباً فقالت له أنا أعرف رقباً تنفع لوجع الرأس وهي أنت طالق فافترأها على
 رأسي فقرأها وهو جاهل بمعنى أنت طالق أو عالم بمعناه لكن ظن أن النطق بقيد الشفاء فاني به
 بقصد الشفاء فيكون قصد ذلك صار قاله سمع ولا من سبق لسانه لانتفاء القصد اليه في الجميع
 وما جهل معناه لا يصح قصده ولا من قال ان الله طالق يا طالق ولم يقصد طلاقاً فلا تطلق حملاً
 على النساء لقربه فان قصد طلاقاً طلق ومحل اشتراط هذا الشرط اذا وجدت قرينة تصرف
 الطلاق عن معناه كافي الامثلة المذكورة فيصدق ظاهراً في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق
 الغيبة فان لم توجد قرينة لم يشترط ذلك فلو خاطبها بطلاقها زال بأن قصد اللفظ دون معناه أو
 لا عياناً لم يقصد شيئاً كان تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلق في قول طلقتك أو ظننا

وأركانها أربعة مطاق
 وصيغة وقصد

(قوله كطلاق من مجز
 الخ) فيه أن مقتضى العقل
 الوجوب شيئاً باج وقد
 يقال انها تصبر ديناً عليه
 (قوله واقصد معناه) الذي
 يظهر أن الأولى حذف
 لفظ معناه والا صار عارفاً
 بالموضوع فيقع فخ العبارة
 هكذا واقصد محل العصة
 شيئاً (قوله ومحل اشتراط
 هذا الشرط) الموضوع انه
 ركن

اجنبية لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب مثلا وقع الطلاق لقصد دماياه في الصورة الأخيرة
وايقاعه في محله في غيرها وفي الحديث ثلاث جدهن جسد وهزلهن جدا الطلاق والنكاح
والرجعة وقيس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وانما خصت بالذكر لانها لا تبضع
المختصة بمزيد اعتناء ولا يدين في ذلك لعدم ما يصرف اللفظ عن معناه ولا يدين تلمظ الطلاق
بحيث يسمع نفسه بتقدير اعتدال سمعه وعدم العارض المانع كما هو معلوم فلو أتى به سرا
بحيث لا يسمع نفسه لم يؤثر وكذا لو لم يذكر المبتدأ بان قال طالق وان نوى الايمان بان كالاتوثر
نية أصل الطلاق خلافا لما لا فإنه قال بوقوعه بالنية كان يضر في نفسه معنى أنت طالق مثلا أما
عزمه عند المشاجرة مثلا على أنه يطلقها فلا يقع به طلاق (قوله وزوجة) أي ولو رجعية وبأنها
ومعاشرة فانها في حكم الزوجة وخرج بها الموطوءة قبلك اليه فلا يقع عليه اطلاق ولو أضاف
الطلاق لجزء الزوجة المتصل بوقع سواء كان ظاهرا أم باطنا شائعا لا كبد وقلب وطحال وثلاث
وربع وشعر وظفر ودم ومثل الجزء الروح والحياة فان نوى به الروح والشحم والسم ووجه
كون الدم جزءا أن به قوام البدن وخرج بجزئها اضافة الطلاق لفضلها كريقها ومنهيا ولبنها
وعرقها كأن قال ريقك أو منبك أو برك أو عرقك طالق فلا يقع لانها ليست اجزاء فانها غير
متصلة اتصال خلقة بخلاف ما مر وكذا الاعراض كالسمع والبصر والنفس بفتح الفاء والحركة
والسكون والحسن والقبح والمتصل بهما ما لو قال لمقطوعة عين مثلا عيذك طالق وان التصقت
بجملها ولم ينش من قطعها محذور تميم فلا يقع طلاق لانه انما يقع على السكل بطريق السراية
من الجزء فلا بد من أن يكون ذلك الجزء متصلا حتى يسرى منه لكل كالعنق وجعل الاركان
في المنهج خمسة فزاد الولاية على المحل ليخرج الاجنبية والباقي فلا يقع عليه اطلاق ولو بالعلق
فلو قال لاجنبية أنت طالق أو كل امرأة أنكعها فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا
بدخولها الدار بعد نكاحها لانتفاء الولاية من القائل على المحل وما منعه هذا أولى لان
ما خرج به خارج بالزوجة (قوله وله) أي الطلاق أنواع أي أحد وعشرون أربعة لالطلاق
مر منها اثنان وسياق اثنان والباقي للفسخ (قوله في الحياة) خرج به فرقة الموت فانها اطلاق
ولا فسخ (قوله المهود) وهو ما يحدته الانسان باختياره بالاسباب فيقطع النكاح بخلاف
الخلع والايلاء مثلا فانه اسباب (قوله اعساره) أي كاهه وبعضه حيث كان كاهه لا اصاله
وقوله ونفقة أي نفقة المعسرين فلا فسخ بالاعسار بنفقة المعسرين ولا بالادم (قوله بعد
امهاله) أي من الحاكم وان لم يطالب الامهال منه حتى في المهر على المعسر ولا بد من الامهال بعد
ثبوت الامر عنده سواء رفع اليه الامر قبل الثلاث او بعد اخلافا قول حيث قال ان رفع
اليه بعدها فسخ بعد الاثبات بدون امهال (قوله انما يكون قبل الوطء) أي وتستحق النفقة
والكسوة اذا حبست نفسها حينة اطاب المهر (قوله الموقض) بفتح الواو المشددة أي
البضع وقوله قبله أي الوطء (قوله وتلقه) أي بازالة العكارة في المكر والوطء في الثيب اذا كانت
بالغة عاقلة ووطئها طائفة فان كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرهة كان لها الفسخ مطابقة ل
الوطء او بعده لان فعلها كالفعل وان كان التعامل بثلث المعوض بنفقة عدم الفسخ
والحاصل ان المهر في مقابلة الوطء والنفقة والكسوة في مقابلة التمكين لا كرهه (قوله من

(قوله وبأنها ومعاشرة) كذا
في النسخ بالواو وفي أخرى
بجذوها وهي أنسب ولعل
المراد بالبينونة الصغرى
تأمل

وزوجه وله وللفسخ أنواع
بمنها بقوله (فرقة النكاح)
في الحياة (ط-لاق وفسخ
فالطلاق أنواع) أربعة
(المهود) إلا في بيانه
(والخلع) كما مر بيانه
(فرقة الابلاء) التي
يستم في باب (و) فرقة
(الحكمين) السابق بيانها
في باب القسم والنشوز
(والفسخ أنواع) سبعة
عشر (فرقة اعساره) مر
أو نفقة) أي اعسار الزوج
بهما ما بعد امهاله ثلاثة أيام
ليتحقق اعساره لكن الفسخ
بالمهر انما يكون قبل الوطء
لا بعده لبقاء المعوض قبله
وتلقه بعده وكالاعسار
بالنفقة الاعسار بكل من

الكسوة أي أو بعضها الضروري كقميص وخمار وجبة شتاء بخلاف سراويل ومخدة وفرش والفسخ يكون من أول الفصل لأن به يدخل وقت الوجوب وقد توقف فيه لأن الوجوب إنما يستقر بتمام الفصل والمصدق في النفقة والكسوة المرأة - لا فالملك (قوله والممكن) على المعتمد وإن قلنا أنه امتناع خلاف الغطيب حيث قال بعدم الفسخ بالأعساره كالادم مع ذلك لأن النفس تقوم بدونهما ولا بد في جميع ذلك من الثبوت عند الحاكم فلا فسخ بأعسار الزوج بشئ مما ذكر حتى يثبت عنده بعد الرفع إليه أعساره يمينه أو أقراره فيفسخه بنفسه أو نائبه بعد الثبوت أو يأذن لها فيه وليس لها بعد علمها بالهجز الفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعد مدة قبل الأذن فيه نعم إن عجزت عن الرفع إليه وفسخت نفقها ظاهرا وباطنا للضرورة (قوله وفرقة لعان الخ) تظهر فائدة كون فرقته فسحا فيما لو علق طلاقه بغيره بذلك بأن قال إن طلقته فماتت طالق فلا عنها فلا تطلق الخطابة لأنه لم يطلق فماتت قبل لاعنها والعان فسخ فاندفع بذلك ما يقال أي فائدة كون العان فسحا وقد قالوا فائدة الفسخ أنها تعود إن لم يكن طاق قبله لأنه لا ينقص عددا مع أن الملاءمة تحرم عليه أبدا (قوله كأن رطى بها أم زوجته الخ) أي فيحرم ما عليه لذلك (قوله وسبي للزوجين) أي الكافرين (قوله الحزين) وكذا لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا أو سبيهما أو أحدهما حرا والآخر حرة فذلك مالم لو كانا رقيقين سواء سبيهما أم أحدهما فلا فرق إذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص إلى آخر وذلك لا يقطع النكاح كبيع الأمة المزوجة وهبتها لغير الزوج فان ذلك لا يقطع نكاحه وكذا لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وسبي الرقيق دون الحر (قوله واسترق الزوج) قيد في قوله كبيرين بالنسبة لما إذا سبي أحدهما أو سبيهما ما فيه قطع النكاح وإن لم يسترق الزوج لرق الزوجة حينئذ بنفس الأسر لأنهم من الذراري وكذا لو سبيت وحدها وهي كبيرة أو الزوج وحده وكان صغيرا أو مجنون فخرج بقوله واسترق أي اختار الإمام رقه بالموثوق عليه أو فودي فانه يسقط النكاح (قوله أزال الملك) أي التصرف عن النفس أي نفس الشخص الذي حدث رقه لأن الإنسان يملك التصرف في نفسه بإجارة أو عارة أو غيره ما إذا رقب ذلك فلا يملك أن يؤجر نفسه مثلا لأن منافعه صارت مستحقة له - بعده وقيل المراد أزال ملك المال عن نفس الشخص الحادث رقه ووجه الأولوية أن السبي إذا أزال الملك عن المال الذي فيه ملك الذات ومنافعه التي هي أقوى من الانتفاع فإزالة الملك عن الانتفاع بالبيع بطريق الأولى لأنه إذا ملك الذات تصرف فيم بالانتقال إلى غيره ببيع أو هبة أو غيره - ما إذا ملك المنفعة تصرف فيها بالانتقال بإجارة أو وصية بخلاف الانتفاع بالبيع فإنه لا ينتقل إلى غيره أصلا فاندفع به إذا ما يقال إن قوله عن العصمة أولى من تدرك على الاحتفال الثاني والمراد بالذات فماتت كذا في المال وأما النفس الواقعة في كلام الشارح فهي باقية على كون المراد بها نفس من حدث رقه خلافا لما فهمه المحشي هنا (قوله وردت منه) أي أحدهما أو قوله أو منهما أي الزوجين بأن ارتداهما وأما كان هذا يخالف حكم اسلامهما معا غير الشارح في حله المأين فله دوره (قوله واسلام من الزوج على اثنين) أي فيختار واحد منهما ولو بعد رق الثمانية وينفسخ نكاح الأخرى بالاختيار وقيل إذا اختار واحدة تبين انفساخ نكاح الثانية من حين الاسلام لأنه بمجرد

(قوله إن لم يكن طلق قبله)
الأولى حذف هذا القيد
لمناقضته للتعليق بعد

الكسوة والممكن (وفرقة لعان) لا في بيانها في باب (و) فرقة (عسيرة وعيوب وغرور) كما صرح بيانها في محالها (و) فرقة (وطء شبهة) كأن وطئ به أم زوجته أو ابنتها (و) فرقة (سبي) للزوجين الحزين أو أحدهما قبل الدخول أو بعده صغيرين كانا أو كبيرين واسترق الزوج لأن الرق إذا حدث أزال الملك عن النفس فعن العصمة أولى (و) فرقة (اسلام) من أحد الزوجين (وردة) منه أو منهما - ما (واسلام) من الزوج (على اثنين أو) من حر على أكثر من أربع أو (على اثنين أو) فرقة (ملك أحد الزوجين الآخر) كما صرح بيانها في محالها (و) فرقة (عدم الكفائة)

الاسلام ينفخ نكاحها ويجري ذلك فيما لو اختار أر بعاني الثانية وأمة في الثالثة (قوله بان
 أطلقت الاذن) أي الاذن في الكفاية بان سكنت عنها فيه فلم تقيدهم ولا بعدد ما وقد عرفت
 الزوجة الزوج وأما لو لم تعينه نبان غير كف قال النكاح باطل فلا يتصور فسخه لوقوفه على الصحة
 كما سيأتي (قوله وانتقال) أي وترافعوا البناء والافتلا عرض لهم الا اذا علمنا بالانتقال لانه
 لا يقبل حينئذ الا الاسلام اه قل (قوله بشرطه) أي وهو كونه خمس رضعات متفرقات قبل
 مضي حواين (قوله انكاح الوليين) أي مع الزوجين (قوله والطلاق) أي الناطق فرقة الطلاق
 أي مشقة فانه فان المصادر كتابات ان وقعت خيرا كانت طلاق فان وقعت مفعولا كما وقعت
 طلاقها أو منبثدا كعلي الطلاق كانت من الصريح وترجسة الطلاق صريح وان أحسن
 العربية دون ترجسة الفراق والسراح على المعقود لفظ الطلوع والمقاداة صريح وان كان
 صديرا حيث ذكر معهما المال أو نواه فالمراد بالصريح ما يعم الصريح بغيره كذا المال
 في الطلوع ويكنى في الصراحة ورود اللفظ بنفسه مطاقتا ورود معناه مع اشتراكه (قوله
 والسراح) بفتح السين وقوله ومنه أي الطلوع لفظ المقاداة الخ محل كونها صريحا ان ذكر
 معهما المال أو نوى كما مر (قوله ونعم الخ) وكذا مرادفها بخير وأجل وأي بكسر الهاء حمزة
 الممدودة والوجه أن يلى هذا كذلك اذا الفرق بينهما وبين نعم لغوى لا شرعى والواقع بذلك كاه
 طائفة واحدة أما اذا لم يقل نعم ولا نحوها بل أشار بنحو رأسه فلا عبرة به من ناطق (قوله ان أراد
 القائل الخ) فتموقف صراحته على نية غيره وبذلك يافز فية قال لفظ من شخص تتوقف
 صراحته على نية غيره ولو اختلنا في القصد فالعبرة بقصد السائل على المعقود هذا ان لم يوجد عند
 الزوج ظن فلو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستقبلا أو بالعكس
 اعتبر ظن الزوج وقبات دعواه أنه ظن ذلك ولا عبرة بقصد السائل حينئذ ولو قيل له طالق
 زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وقع على الاقرب لان تقدم الطالب يجعل التقدير نعم طلاقه بمعنى
 الانشاء وقيل لا يقع لان نعم وعد لا يقع به شيء (قوله القياس) أي طلب الانشاء أي انشاء الطلاق
 واحدا من المطلق وقوله نعم حينئذ بمنزلة قوله هي طالق (قوله لاشتهارها) أي الالفاظ الخمسة
 في معنى الطلاق الذي هو حل العصمة (قوله وان لم يرد فيه لفظ نعم) وكذا لفظ الطلوع فانه لم يرد
 الابعناء وهو المقاداة وقوله لانه بمعنى طائفة أي المراد لذكر في السؤال (قوله فان أراد) أي
 القائل وقوله فنعم اقرارا بالطلاق أي اقرارا بطلاق سابق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن
 ويفرق بينهما مظاهرا فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت بعد صدق بيانه لا حسم الالفاظ له
 وان قال بدل قوله راجعت وبانت وجدت نكاحها صدق ظاهر ان عرف ذلك والافلا (قوله
 وان جهل مراد القائل) أي لعدم معرفته ذلك أو موت أو سفر (قوله فظاهر الخ) عبارة المنهج
 ولو جهل حال السؤال قال الزكشى فالظاهر أنه استخبار اه وهي أولى لان قوله هذا فظاهر
 يومهم أنه منقول المذهب كما هو قاعدة الفقهاء اذا قالوا فظاهر علم أنه بحث وان قالوا فظاهر
 علم أنه منقول وما هنا بحث للزكشى كما عات ولو قيل له ان فعات كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم
 يكن شيئا لانه ليس هذا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى معناه ولو قيل له
 قل هي طالق فقال ثلاثا فالوجه أنه ان نوى الطلاق الثلاث وأنه مبقى على مقدوره وهو طالق

بان أطلقت الاذن فبان
 الزوج غير كف (و) فرقة
 (انتقال من دين الى آخر)
 كاتقال احد الزوجين من
 اليهودية الى النصرانية
 فهو اهم من قوله تنجس
 احد الزوجين (و) فرقة
 (رضاع) بشرطه الا في
 بابه وحذفت من الاصل
 انكاح الوليين والموت
 لانهما ليسا بفتح اذ
 الفسخ فرع الصحة وهي
 منتفية في الاول والموت
 يفتى به النكاح فليس
 فسخا له (والطلاق صريح
 وكناية فصرحه) خمسة
 (الطلاق والفراق والسراح
 والطلوع) ومنه لفظ المقاداة
 (ونعم في جواب القائل له
 أطلقت زوجتك ان أراد)
 القائل (القياس الانشاء)
 لاشتهارها في معنى الطلاق
 مع ورودها في القرآن وان
 لم يرد فيه لفظ نعم لانه بمعنى
 طائفة (فان أراد الاستخبار
 فنعم اقرارا) بالطلاق وان
 جهل مراد القائل فظاهر
 انه يعمل على الاستخبار

وقعت واللام يقع شيء ومثله ما لو قيل له مرحها فقال سبعين ولو قال إن هي في عصمتها طلقك
 ثلاثا يوم كذا فبان أن ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلظه في التاريخ فافاده
 مر بزيادة (قوله لا يستفهم عنه) أي لأن الاستفهام أغما يكون عن شيء وقع والانشاء ليس له
 نسبة خارجية يستفهم عنها لأن نسبته لا توجد إلا به (قوله ما أحمله وغيره) أي أحق بالاقربيا
 (قوله كانت) أي بالكاف لأن كليات الطلاق لا تقصر بل الضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة
 أشعارا قريبا ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا وذكروا ذلك سبعة ألفاظ ومنها ما تجردى
 وتزودى أخرجهما فرى تقني تسترى برئت منك الرضى أهلك لا حاجة لي فيك أنت وشأنك أنت
 وإية نفسك وسلام عليك وكلية واشترى أي كلى زاد الفراق واشترى شرابه وأوقعت الطلاق
 في قصصك أو بارك الله لك لأنك أشركت مع فلانة وكانت قد طلقت منه أو من غيره وأنامك
 طالق أو بائن بخلاف نحو قولي أقعدى أغمك الله أحسن الله جزاءك أغزى فليس كناية لعدم
 أشعارها بالفرقة أشعارا قريبا فلا يقع به الطلاق وإن نواه وكذا الباب مفتوح وعلى السهام
 أو على اللطام ولو قالت له أنا طالق فقال ألف مرة كان كناية في الطلاق والعدد فان نوى الطلاق
 وحده أو العدد وحده وقع ما نواه أخذ من قول بعضهم في أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله
 ما لو قيل هي طالق فقال ثلاثا أو يفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وإن نوى أنت بأنه
 لا قرينة هنا لفظية على تقديرها والطلاق لا يكتفي فيه بمحض النية بخلاف مسـ مثلثان
 وقوع كلامه جوابا لكلامها أو يذهب منه ما ذكر فلم تتم بعض النية للإيقاع وهو في ابن حجر
 فرع لو طلق رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وإن نوى على المعقد ولو قال أنت طالق ثم
 قال ثلاثا وقد فصل بينهما ما يكثر من سكتة النفس والعلى لغا والحاصل أن الذي ينبغي
 اعتقاده أنه متى لم يفصل في ثلاثا بكثر ما مر ضرر مطلقا ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه
 عرفا كان كالكتابة فان نوى أنه من قحة الأول أو بيان له أثر والأفلاوان انقطعت نسبته عنه
 عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا اه قال ع ش على مر ومن ذلك ما وقع
 السؤال عنه وهو أن شخصا قال لزوجته بحضور شاهد هي طالق فقال له الشاهد لا نسكني طلاق
 واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع الثلاث فيقعن لأن قوله ثلاثا حيث
 كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفا عن لفظ الطلاق اه ومن الكتابة على الحلال وكذا
 على الحرام أو أنت حرام أو حرمتك فان نوى بذلك طلاقا وقع والابان نوى تحريم عينها أو نحوها
 كوطئها أو فزجها أو رأسها أو أطلق بأن لم ينوشيا لم يقع شيء وعليه كذا رويين ولو قال كلامك
 حرام أو هذا الثوب على حرام فلفظ لا يلزمه بذلك شيء أيضا ولو قال على الطلاق من فرسي أو
 ذراعي أو جوزة حاق أو قومي أو نحوه كان كالا يستفهم فلا يقع به شيء إن نوى ذلك قبل تمام
 اللفظ بان عزم على الاتيان بقوله من رأسي مثلا قبل تمام اللفظ الطلاق وتلفظه مسجعا نفسه
 وانصل بصيغة الطلاق والواقع عليه الطلاق قبل اتيانه به والعمى والعالم في ذلك سواء ومن
 الكتابة تكوني طالق لاحتمال المضارع للعالم والاستقبال فان قصد الطلاق في الحال طاعت
 وإن جعله وعدا لم يقع إلا إن أراد تعميها بأن قصدتكوني طالق ان دخلت الدار مني فلا يقع عند
 وجود المعلق عليه هذا كله إن لم يصرح بالمعلق عليه فان صرح به كان دخالت الدار تكوني

لأن الانشاء لا يستفهم
 عنه (وكنايته ما أحمله) أي
 الطلاق (وغيره)

(قوله وكذا على الحرام)
 هذا في غير العوام أمهم
 فصرح بجه عليه الشيخ
 الحنفى قرر وشيخنا باج

طالما كان صريحاً بالخلع المضارع حينئذ لا يستقبل وتطلق عند وجود المعاق عليه ومنها
 أنت طالق بالتاء المتثناة سواء كانت لغته ذلك أم لا ومنها فارقني بخلاف فارقة لك فإنه صريح
 ومنها اذهبى بامسحمة باملاطمة ومنها مالو حلف شخص بالطلاق على شئ فقال شخص آخر وأنا
 من داخل عينك فيكون كناية في حق الثاني (قوله كانت خلية) ظاهر كلامه أن الكتابة مجموع
 أنت خلية مثلاً وهو المعقد فيكني اقتران النية يجوز من أنت على ما سيأتى وخلية فعيلة بمعنى
 فاعله أى خالية منى وكذا يدور فيها بعد (قوله أى من الزوج) متعلق بكل من خلية وبرية
 وهو المعنى المكتنى عنه وانما كانا كائنين لاحقاً لهما ذلك وخلية برية من المال وكذا يقال فيما
 بعده (قوله باتن) هى اللغة الفصحى والقليل بائنة وقوله أى مفارقة ويحتمل أنه من البين أى
 البعد له بعد مكانه اعنه حال المخاطبة (قوله أو بنة) تمكيداً لنية جوزه الفراء والاكثر أنه
 لا يستعمل الا بعد فباللام مع قطع الهمزة اه شرح المنهج بزيادة (قوله أو مقطوعة النكاح)
 ويحتمل مقطوعة النفقة وكذا يقال فى قوله أى متروكة النكاح (قوله أو ائدى أو استبرى
 رجلك) سواء فهم المدخول بهما أو غيرهما ولا يقال ان غير المدخول بهما لا تعد عليه الا ان يقول ان
 الطلاق شأنه العدة وان تخاف ذلك لعارض ولو قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك طلقينى
 فقالت أنت طالق فليس صريحاً ولا كناية لان العصمة بيدك فلا تملكها هى بقوله ذلك (قوله لاني
 طلقك) ويحتمل من الغير الواطى بشبهة مثلاً أو أن اعتدى بمعنى عدى الايام مثلاً كاعتد
 عليهم بالخلعة (قوله من النية الخ) ان قيل كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نية بخلاف
 الكتابة مع أنه يشترط قصد لفظ الطلاق لعناء أى قصد استعانه الفى حل العصمة ولا يكفي قصد
 حروفه من غير قصد معناه أجيب بأن كلامهم ما يثـ ترط فيه قصد اللفظ لمعناه والصريح
 لا يحتاج الى قصد الايقاع بخلاف الكتابة فلا بد فيها من ذلك فقوله ولا بد لها من النية أى نية
 الايقاع (قوله مقترنة بأولها) هذا ضعيف والمعقد أنه يكفي اقترانها بأى جزء من الاول أو
 الآخر أو الوسط ويعتد بإشارة آخر من سواء كان خرسه عارضاً أو أصلياً وان قدر على الكتابة فى
 طلاق وغيره كنكاح وبيع واقرار ودعوى وعتق لافى صلاة فلا تبطل بها ولا فى شهادة فلا تصح
 بها ولا فى حنث فلا يحصل به فى الحلف على عدم الكلام فان فهمها كل أحد كأن اقترنت بها
 قرينة ظاهرة كأن قيل له طلق فاشار بثلاثة أصابع فصريحة وان اختص بفهمها الفطن ولو
 واحد فكتابة تحتاج الى نية فان لم يفهمها أحد فالغرض على المعتمد أما إشارة الناطق بالطلاق
 كأن قالت له طلقنى فاشار بيده ان اذهبى فافهم بخلاف اشارته بالامان أو الاذن فى دخول أو
 الاجازة باقراء العلم مثلاً أو الافتاء كما اذا قيل له ايجوز هذا فاشار برأسه مثلاً أى نعم جاز العمل
 به ومن الكتابة كناية من ناطق أو آخر من فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق فى افهام المراد
 كالمبارة وقد اقترنت بالنية ويعتبر فى الآخر من اذا كتب الطلاق أن يكتب انى قصدت الطلاق
 أو يشير الى ذلك (قوله وان عزبت فى آخرها) أى بخلاف عكسه اذا عطفها على ما مضى بعد
 ووقع فى المنهاج تصحيح اشتراط اقترانها بجميعها وفى أصل الروضة الا كذا ما باقترانها بأى جزء
 وهو المعتمد كما هو ويجرى هذا الخلاف فى الكتابة التى ليست لفظاً كالكتابة والاشارة وصر
 أيضاً أن الذى يعتبر اقتران النية به أنت باتن مثلاً وما عارض به من أن أنت صريح فى الخطاب

(قوله أو مقطوعة النكاح)
 ليست فى نسخ النسخ
 التى بأيدىنا

كانت خلية) أو (برية)
 أى من الزوج أو (باتن)
 أى مفارقة أو (نية) أى
 مقطوعة الوصلة أو (بنة)
 أى متروكة النكاح أو
 اعتدى أو استبرى رجلك
 لاني طلقك (ولا بد لها) أى
 الكتابة (من النية) مقترنة
 بأولها وان عزبت فى آخرها
 (ويفارق الفسخ الطلاق)
 بأربعة أشياء (بأنه لا سنة
 فيه) أى الفسخ (ولا بدعة)
 لأنه شرع لدفع مضار نادرة
 فلا يابى به مراقبة الاوقات
 (ولا رجعة) فيه (ولا يثبت
 فيه)

فلا يحتاج إثباته بربان باتن الم يستعمل بالافادة كان مع انت كلفظ الواحد (قوله أي ولا يفي
 معه الخ) إنما أول ذلك لأن قوله ولا يثبت فيه يوهم أن المراد ولا يثبت في حالة الفسخ دون ما بعد
 حالته فإنه يثبت فيه ما ذكر وأيس مراد ابل متى وجد الفسخ لم يلحق المرأة المفسوخ نكاحها
 شيء من هذه المذكورات بخلاف الطلاق فإن المطلق المطلق في بعض الصور وهو ما إذا كان
 رجعيًا إذا الرجعية كالزوجة في حقوق ما ذكر (قوله بخلاف الطلاق) أي فإنه لا يثبتها في
 بعض صور وهو الرجعي كما مر (قوله ولا يثبت فيه أنه لا تحل له الخ) أي ولا يتوقف العقد بعده
 على محال فله أن يفسخ ثم ينفق - لم يرد إلا أنه لا ينقص عدد الطلاق كما مر (قوله والطلاق ثلاثة
 أنواع) هذا هو الاصطلاح المشهور وعليه فالمراد بالسني المدبوب وبالبدعي الحرام وبالأول
 الجائز بالندب ولا حرمة وغير المشهور يقسمه إلى قسمين سني وبدعي وتفسيره قاله السني بالجائز
 والبدعي بالحرام وجرى عليه في المنهاج وأبي شجاع وتقسيمه إلى ما ذكر باعتبار وصفه المذكور
 وتقدم تقسيمه إلى خمسة أقسام باعتبار آخر وهي لا يخرج عن هذه الأقسام لأنها إما سنية أو
 بدعية أو أولاد (قوله سني) منسوب للسنة لعدم البدعة فيه وضابطه كما يؤخذ من كلامه كل
 ما خلا عن الذم واستعقب الشروع في العدة واجهت فيه القيود المذكورة في قوله بعد
 الدخول الخ والبدعي منسوب للبدعة ويحتمل أن التسمية بالسني والبدعي تسمية اصطلاحية
 ليس فيما منسوب ومنسوب إليه وهذا ظاهر على الاصطلاح الأول إذ لا يصح عليه أن يكون
 السني منسوبًا للسنة بمعنى الطريقة لأن الذي لا ولا منسوب إليها أيضًا على الثاني فيصح ذلك
 (قوله هو أولي) أي لعدم الحصر وقوله بعد الدخول ظرف للطلاق والمراد به الوطء ولو في الدبر
 واستدخال المني المحترم ولو في الدبر كالوطء حيث كان عالما باستدخالها له كما في مروه حاصل ما ذكره
 أربعة قيود أن تكون مدخولًا به أو أن تعتمد بالاقراء بأن تكون حائلاً أو حاملاً من زنا وان
 تبتدئها الاقراء عقب الطلاق بأن طلقها في طهر لامع آخر أو مع آخر حيض وأن لا يطاقها في
 ذلك الطهر ولا في نحو حيض قبله ومختزلاً خبيرين الطلاق فيه بدعي والأولان لا ولا (قوله ولو
 ثلاثاً) أشار به إلى أنه لا يحرم جمع الثلاث وهو كذلك خلافاً لبعض الأئمة (قوله في طهر لامع
 آخره) أي بل قبله ومثله كافي المنهج أن يعلق طلاقها ببعض الطهر أو بأخر الحيض فيما
 سباني وقوله ولم يطاقها فيه أي في الطهر الذي طلقها فيه أو علق طلاقها ببعضه كما مر (قوله
 ونحوه) أي كالتفاس وقوله وكان يطاقها مع آخر حيض عطف على أن يطاقها في طهر رفه
 مثال آخر للسني والضمير في يطاقها للمرأة المتباعدة كما مر وعبارته في المنهج وشرحه طلاق
 موطوءة تعتمد باقرا سني ان ابتدأت أي الاقراء عقبه أي الطلاق بان كانت حائلاً أو حاملاً من
 زنا وهي نحو حيض وطاقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها ببعضه ولا
 وطئها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به اه وهي أولى من عبارته هنا
 القرينة من عبارة المنهاج التي اعترضها في شرح المنهج لقصورها في وقوع هنا في مثل ما قرئ منه ثم
 فتخلص أن الصور ثمانية أن يطلق قبل آخر الطهر أو يعلقه ببعضه أو مع آخر الحيض أو
 يعلقه بذلك وعلى كل إما أن تكون حائلاً أو حاملاً من زنا (قوله لم يطاقها فيه) قضيته وان وطئ
 في طهر قبله وهو كذلك لأن الحيض يدل على أنه لم يعلق به حل على المنهج (قوله لاستعقابه) علة

(قوله وأبي شجاع) الأولى
 حذفه فإنه جعل القسم
 ثلاثية
 أي ولا يفي معه (شي من
 خصائص النكاح
 كالطلاق والظهار والإيلاء)
 لأنه يقيد البيئونة دائماً
 بخلاف الطلاق (ولا)
 يثبت فيه (أنه لا تحل له
 بعده حتى تنكح) زوجاً
 (غيره) لأنه شرع لدفع
 مضار كما مر فلا يلق به
 التفسير عنه بقبول ذلك
 (والطلاق) ثلاثة أنواع
 (إما سني كأن) هو أولى
 من قوله وهو أن (بطلانها
 ولو ثلاثاً) بعد الدخول
 وهي من تعتمد بالاقراء (في
 طهر) لامع آخره (ولم
 يطاقها فيه ولا في حيض)
 ونحوه (قبله) وكان
 يطاقها مع آخر حيض لم
 يطاقها فيه لاستعقابه الشروع

فقال اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن وفي
الصحيحين ان ابن عمر طلق
امراة وهي حائض فذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال مره فليراجعها
ثم ليسكها حتى تطهر ثم
تحيض ثم تطهر فان شاء
امسكها وان شاء طلقها
قبل ان يجامع فذلك العدة
التي امر الله ان يطلقها
التسامز او بدعي كأن هو
أولى من قوله وهو أن
(يطلق مدخولا بها) ولو
في الدبر وهي ممن تعتد
بالاقرار (في حيض أو
نفاس) لا مع آخرهما ما
معه وطئها فيهما وكان
بطاقتها مع آخر طهر
لخالفتها الآية والمعنى فيه
نضرها بطول مدة
التربص (أو) بطاقتها في
طهر

(قوله لو طلق في الطهر
الاول) أي والحيض بعده
قريب منه تأمل (قوله
التعليق بصفة) أي ففرق
بين التعليق بغير بعض
الطهر أو الحيض والتعليق
بصفة توجد فيه وظاهره
ولو علم وقوعها في وقت لو
طلق فيه كان سنيا أو بدعا
فلا يقال له حين التعليق
سنيا ولا بدعا وان قيل له

بعد ذلك وقوله فان وجدت في طهر الخ ظاهره ولو وطئها فيه أو في حيض قبله فليحرم كل ذلك

اقوله سني والضمير لالطلاق وهو مصدريه مضاف لفاعلها أي لعله الشرع في العدة عقبه أو
مفعوله أي اطالبه أن يعقبه الشرع فالشروع منه صوب على الاول مرفوع على الثاني (قوله
اعدتهن) للام لام التوقيت بمعنى في وهناك مضاف مقدرا أي في وقت عدتهن أي الوقت الذي
يشترع فيه في العدة وانما قدم الدليل العقلي على الآية لانه نص في المدعى بخلافها الاحتمالها
العدة بالاشهر وبوضع الحمل وبالاقرار والكلام في الاقرار (قوله أن ابن عمر) أي عبد الله الذي
هو أحد العبادلة الاربعة التي صار ذلك اللفظ علما بالغلبة عليهم المذكورين في قوله

أبناء عباس وعمر وعمر بن الزبير هم العبادلة الغر

(قوله طلق امرأته) اسمها آمنة بنت غفار وقيل النوار ويمكن الجمع بان اسمها آمنة ولقبها
النوار لا يقال ان طلاقها حينئذ حرام والصحابة رضى الله عنهم عدول لانا نقول لعله لم يعلم
ببعضها أو علمه ولكن لم يبلغه الحكم أو لم يكن الحكم لم يشترع اذ ذلك ولا يرد على هذا أنه اذا
لم يشترع لم يحرم عليه الطلاق فكيف يؤمر بالمراجعة لانا نقول ان أمرهم به على هذا التقدير
لئلا تطول العدة عليهم الا الخروج من الاثم فهو بدعي لا اثم فيه (قوله مره فليراجعها الخ) هذا
لا يقتضي وجوب الرجعة لان الامر بالامر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ فأمور المأمور ليس
مأمورا فان أمر مأمورا به وأبو مأموره صلى الله عليه وسلم ولا يوجب الأمر صلى الله عليه
وسلم بلا واسطة واسطة فتقادة السب حينئذ انما هي من القرينة وليس في فليراجعها أمر لانه
تقر بع على أمر عرقا في فليراجعها لاجل أمرك اكونك والده فلا يرد أن قوله فليراجعها
بلام الامر أمر لابن عمر بالرجعة اذ ضمير فاعل اه أفاده مريد زيادة (قوله ثم تحيض ثم تطهر)
اختلاف في حله الغاية بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني مع أن ذلك ليس شرطا لقبول الثلاث نصير
الرجعة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول مع أن ذلك مكروه حتى قيل انه يندب الوطء فيه
وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ اذ كان من حقه أن يسأل عن الحكم فقصم (قوله
أمر الله) أي اذن والا فاطلاق في ذلك الوقت ليس مأمورا به (قوله أو بدعي) منسوب الى
البدعة لحرمته ومنه ثلاثة أمثلة لان قوله في حيض أو نفاس مثال واحد ومنه ما لو قسم
لاحدى زوجتيه ثم طلق الاخرى قبل المبيت عند هافانه بأثم ويجب عليه الرجعة فان كان
الطلاق رجعا أو التجديد ان كان باثنا ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا وطئها لانها لا تشترع
في العدة الابعد الوضع فقيه تطويل عظيم عليها هذا ان لم تحض حاملا كما هو الغالب والا
انقضت عدتهن بالاقرار فلا يحرم طلاقها اذ لا تطويل حينئذ (قوله مدخولا بها) أي وطوءا
واسعة تدخل المني المحترم حال خروجه ولو في الدبر أو الحيض كالوطء حيث كان عالما باستدخاله
والا فلا يحرم (قوله وهي عن تعدد بالاقرار) خرج بذلك ما لو كانت تعدد بالاشهر أو بوضع الحمل
فلا حرمة وقوله أو معه أي مع آخرهما (قوله وكان بطاقتها مع آخر طهر) أي من حيض أو
نفاس خلافا لمن قال ان ذلك لا يتصور في النفاس (قوله لخالفتها الخ) وألحقوا الوطء في الدبر
بالوطء في القبيل بجماع وجوب العدة وثبوت النسب بهما على قول ضعيف في الوطء في الدبر
فان الرابع أنه لا يثبت به (قوله أو بطاقتها في طهر) خرج بالطلاق والتعليق بصفة كدخول
الدبر فليس يدهي نعم ينظر بعد ذلك لوجود الصفة فان وجدت في طهر كان سنيا أو في حيض

(قوله وبما تقر الخ) فيه أن الخروج من المعصية واجب ولا طريق له ٢٣٥ إلا بالرجعة فهلا وجبت الآن يقال أنزلها عن

مرتبة الوجوب انتهى
الانتم بانتهاء زمن البدعة
فتأمل وفيه نظر (قوله
وعلى كل الخ) انظر مع قوله
قبل فيه تطويل حرما (قوله
حكم ما لو كان الخ) الاولى
حكم ما لو كانت هي المختلعة

وطمأنينة (أو في حيض قبله
(ولم يظهر بها حل) لأدائه
الى الندم عند ظهور الحل
فان الانسان قد يطلق
الحائل دون الحامل وعند
الندم قد لا يمكنه التدارك
فيتم ضرره والولد وتذهب
الرجعة لمن طلق بدعي الخ
السابق وندها ينتهي
بزوال زمن البدعة (اولا)
سني (ولا بدعي (وهو)
ثمانية (أن يطلقها قبل
الدخول وطلاق صفة مرة
(و) طلاق (آيسة) طلاق
(حامل) منه (و) طلاق
(ابلاو) طلاق (الحكمين
(و) طلاق (المختلعة) طلاق
(المختلعة) لا تنفاهما صفة
السني والبدعي ولان
افتداء المختلعة يقتضي
حاجتها الى الخلاص
بالفساق ورضاها بطول
القبض وأخذ العوض
بؤ كداعية الفساق
ويعد احتمال الندم
والحامل وان تضررت
بالطول في بعض الصور فقد
استعقب الطلاق شرعها

كان بدعيًا لكن لا يتم فيه إلا أن أوجدها باختياره فيما تم (قوله في طهر) أي وهي عن تحيل
لعدم صغرها أو يأسها وقوله أو في حيض أي أو وطئها في حيض الخ (قوله ولم يظهر بها حل) أما
من ظهر بها ذلك فيحل طلاقها لزوال الدم والوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعيًا لم
ينص عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم الباقي في إحداه (قوله لأدائه الى الندم
الخ) وألحقوا الوطئ في الحيض بالوطئ في الطهر لاحتمال العلوق فيه ليكون بقيته مما دفعته
الطبيعة أولا وتم بالخرج بأن صار في فم الرحم قبل الوطئ فلم يصادف منه الحيض فعلمت
(قوله وتذهب الرجعة) أي إذا لم يستوف عدد الطلاق وبكره تركها ويرتفع بها الانتم لانها
قاطعة للضرر فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقر اندفع القول بأن رفع الرجعة
للتصريح كالنوبة يدل على وجوبه إذا كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته
لا يقتضي وجوبه وقال مالك بوجوبه بالنظر في كونها نوبة وجوابه ما علمت من أنها ليست نوبة
حقبة بل بمنزلة إحداه (قوله وندها ينتهي بزوال
زمن البدعة) فإذا طلقها حائضا فزمن البدعة بقية تلك الحيضة أو في طهر جامعها فيه فزمن
البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية له (قوله قبل الدخول) إذ لا عدة فيه حينئذ (قوله
وطلاق صغيرة) عطف مصدر صريح على مصدر مؤول والمراد صغيرة لم تحض واستدخات
ماه حتى يجب عليها العدة والافهى مما قبلها وانما يمكن طلاقها سنيًا ولا بدعيًا لان عدتها بالاشهر
وكذا الآية فلا ضرر بل طهرها ما وقوله وطلاق حامل منه أي لان عدتها بوضع الحمل وخرج
بقوله منه الحامل من زنا أو من وطئ شبهة فان طلاق الثانية بدعي والاولى ان كانت تحيض حال
الحمل جرى فيه القسمان الاولان على المعقود أو لا تحيض فان سبقها حيض اعتدت بالاقراء والا
فبالاشهر وعلى كل فطلاقها سني (قوله وطلاق الحكمين) أي أحدهما وهو حكم الزوج
لأنه الذي يطلق وانما اضافها لهما لانها ما يتشاوران فيه (قوله وطلاق المختلعة) أي على عوض
منها ووقع الخلع معها فان كان مع اجتهابي بغير اذنها فبدعي وكذا باذنها أو اذنت أن يجتمع من
ماله فان أذنت أن يجتمع من ماله الحكمه حكم ما لو كان العوض منها (قوله لا تنفاهما ص) أي
من التعاليل السابقة للسني والبدعي والمراد اتفاقهما في مجموع ما ذكر والافتعال السني وهو
استعقاب الطلاق الشرعي في العدة متأت في الصغيرة والايسة والحامل وانما لم يعمل كون
طلاق الابلاو والحكمين ليس سنيًا ولا بدعيًا لانه مستثنى من الطلاق في زمن البدعة فتعاليل
البدعة جارية فيه لكنه مستثنى كما في شرح المنهج وعبارته ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة
طلاق المولى إذا طوأت به وطلاق القاضي عليه وطلاق الحكمين في الشقاق فليس بدعي كما
أنه ليس بسني (قوله ويعد) مثل بؤ كدفاعها أو واحد وهو الضمير العائد على أخذ
العوض وتعدم أن بعضهم قسم الطلاق الى قسمين فقط فادخل القسم الثالث في الاول
ويترب على ذلك بعض التعاليل (قوله في بعض الصور) أي وهو ما لو كان الباقي من مدة الحمل
أكثر من ثلاثة اقراء ولو وافق قوله أنت فقط زمن الطهر وطائق زمن الحيض فقبل بحسب
لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت فقط قرأ ويكون الطلاق سنيًا فيكون من ترتيب الحكم على
اول اجزائه اذا الطلاق لم يقع بقوله أنت بفردة اتفاقا وانما وقع بمجموع أنت طالق وهذا مشكل

في العدة ولان طلاق المتحصنة لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق وقوله والمختلعة والمتحصنة من زيادتي (ويقع الطلاق منجزا)

لأنه يلزم عليه حسمان العدة قبل وقوع الطلاق وهو لا يصح اتوهم ان العبرة باللفظ وهو
لم يقع في الظاهر فإلما قد أنه يدعى (قوله) كانت طالق) منسل الضمير العلم واسم الإشارة وعلم من
كلامه أنه لو أتى بالجملة الاسمية لا بد ان يلفظ بالمبتدأ والخبر فلو قال أنت ولم يقل طالق أو قال
طالق ولم يقل أنت لم يقع طلاق ولا يشترط عند الفقهاء مطابقة الخبر للمبتدأ فلو قال أنت
طالقان بألف التثنية وقع وكذا لو قدم الخبر على المبتدأ فقال طالق أنت (قوله) كان دخالت
الدار فانت طالق) فتطابق متى دخلت لأن أدوات التعليق لا يقتضين بالوضع فوراً في المعاق
عليه في مثبت كال دخول ان لم يكن عوض ولا تعليق بمشيتها أمام مع العوض فيشترط الفور في
بعضها كان واذا ولو ونحوهما من كل أداة لا اشعارها بالزمان نحو ان ضمنت أو أعطيت بخلاف
نحو متى وأى ونحوهما من كل أداة تشعر بالزمان وكذا مع التعليق بمشيتها خطا ببيان واذا
ونحوهما كان مثبت فانت طالق بخلاف ما لو قال ان شئت فلانة فلان فوراً ما في معنى فيمة متضمن
الفور لا في ان نلو قال ان لم تدخل في الدار فانت طالق لم يقع الطلاق الا بالباس من الدخول
كأن ماتت أو مات قبلها فيحكم بالوقوع قبيل موتها أو موته بما يسع الدخول وفائدة ذلك الارث
والعدة فان كانت بائناً لم يرثها ولا ترثه فاذا ماتت هو ابنة - بدأت العدة قبيل موته بزمن لا يسع
الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولا أثرهما للجنون لأن الدخول من المجنون كهو من العاقل
فلو أبانها بعدة مكنها من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل الميمنة
ومحل اعتبار الباس ما لم يقل أردت ان لم تدخل الا أن أو اليوم فان أرادته تعاق الحكم بالوقت
المتوى كما قيل في نظيره فحين دخل على صديقه وهو يتغذى فقال له تغذى معي فامتنع فقال ان لم
تتغذى معي فأمرأتى طالق ونوى الخال فلو أتى باذا فقال أنت طالق اذا لم تدخل الدار وقع الطلاق
بعضى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تقتضى الادوات أيضاً تكراراً
في المعاق عليه بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان الفوات العين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى
الا كلما فلو قال كلما وقع طلاق عليك فانت طالق فطلق فثلاث في موطن واحدة واحدة بالتحيز
وثنتان بالتعليق بكلام واحد بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة وطلقة في غير
الموطوءة لانها تبيين بالمنجزة فلا يقع المعاق بعدها بخلاف ما لو علق بغير كلما كان قال اذا طلقك
فانت طالق فحيز طلاقها فيقع طلاقان واحدة بالتطليق وأخرى بالتعليق ونظم بعضهم قاعدة
الادوات في قوله

أدوات التعليق في النفي لا زو • روى ان وفي الثبوت رأوها
للتراخي الا اذا ان مع الما • لو شئت وكلماء كروها
وهذا أولى من نظم ابن المقرئ وهو

أدوات التعليق تخفى علينا • هل لكم ضابط لكشف غطاها
كلما للتكرار وهي ومهما • ان اذا أى من متى معناها
للتراخي مع الثبوت اذا لم • يك معها ان شئت أو أعطاهما

أو ضممان والكل في جانب النفي لغير لان فذا في سواها انتهى

لأنه أطلق في قوله للتراخي مع الثبوت فيشمع جميع الادوات وقد علمت التفصيل ولو عاق
الطلاق بفعل نفسه فاصداحتها أو منعها أو بفعل من يلى به عليه بان يشق عليه حثه

كانت طالق (ومعاقا)
كان دخلت الدار فانت
طالق

(قوله) وتعد عدة طلاق
لا وفاة) - ثبت كان الطلاق
بانتها (قوله) أطلق في قوله
للتراخي) الاولى في قوله اذا
لم يكن معها أى الادوات
الشاملة لنحو متى مع أن
نحو متى لا يقتضى الفور
ولو مع المشيئة أو الاعطاء
تدبر

(قوله ولا يقدر على تعليقه كذلك) أي هذه مقتضى العكس وان بطل ٣٣٧ الحكم اذهو يقدر على تعليقه كذلك وهذا

هو الذي دعا الشارح لتركه
وأما قول المحشي انه لازم
لما ذكره فقصه نظرو لذلك
قال قل انه فاسد الحكم
فتدبر

(ومن قدر على تعليق قدر
على تمييز غالبا ومن غيره)
أي ومن غير الغالب المرأة
(الحائض فان زوجها
يقدر على تعليق طلاقها
سنيما ولا يقدر على تمييزه
كذلك) لما مر وكذا عكسه
كأن تكون المرأة طاهرا
لم يطاها زوجها في ذلك
الطهر ولا في حيض قبله
فانه يقدر على تعليق طلاقها
بدعيما ولا يقدر على تمييزه
كذلك (و) منه (من به رق
فانه يقدر على تعليق ثلاث
طلاقات بعتقه) كقوله ان
عمته فانت طالق ثلاثا
ولا يقدر على تمييزها لانه
لا يملك الثالثة أصلا وفي
التعليق بما كان حاله
الوقوع وتعبيري بما ذكر
أولى من حصره فيما ذكره
(ومن علق طلاقا بصفة
وقوع بوجودها) هو لا
يقضي اللفظ (الا) في
أربع صور (فيما اذا وقع
التعليق والصفة أو أحدهما
في غير نكاح) كأن يقول
لاجنبيه ان دخلت الدار
فانت طالق فدخلت قبل

اصداقة أو نحوها حكيا وقصد المعلق اعلامه وان لم يعلم المبالي بان تعليق ففعل المعلق بفعله من
نفسه أو غيره ناسيا للتعليق أو ذا كراه مكرها على الفعل أو مختارا جاهلا بانه المعلق عليه لم يقع
طلاق فان لم يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يسالي به ولم يقصد المعلق اعلامه طلقت
بفعله هذا ان حلف على فعل مستقبلي وكذا ان حلف على فعل شئ وقع جاهلا به أو ناسيا كما لو
حلف أن زيد ليس في الدار فكان فيه أو لم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق ان لم يقصد أن الامر
كذلك في الواقع بأن قصده انه كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم
خلافه لانه انما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذا ذلك حلالا
لفظ على حقيقة وهي ادراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر فان
قصد أن الامر كذلك في الواقع وقع الطلاق على المعتمد ولو علق شافعي طلاق زوجته الحنفية
على صلاة فصلا صلاة تصح عندها دون الزوج فالتمسجه كما قاله سم الوقوع احتمل بالنسبة اليها
حتى في اعتقاد الزوج (قوله ومن قدر) أي قدر شرعية أما الحسية فلا يحتاج معها الى غالبا
(قوله يقدر على تعليق طلاقها سنيما) كأن يقول ان صرت من ذوات الطلاق السني أو ان
ظهرت فانت طالق أو أنت طالق مع آخر جرح من حيضك واعتراض قل بقوله فصوابه أن
يقول فانه يقدر على تمييز طلاقها سنيما ولا يقدر على تعليقه كذلك اه ليس بصواب بل يقدر
على تعليقه سنيما كما عات (قوله ولا يقدر) أي شرعا على تمييزه كذلك أي سنيما (قوله لما مر) أي
من أن طلاق الحائض بدعي (قوله فانه يقدر على تعليق طلاقها بدعيما الخ) هذا فاسد من حيث
الحكم والنصوي والعكس الذي ذكره نصوابه أن يقول فانه يقدر على تمييز طلاقها سنيما ولا
يقدر على تعليقه كذلك اه فتأمل وافهم اه قل وهو ليس في محله بل الحكم المذكور صحيح
ومراد المصنف بالعكس مجرد الخلاف لا العكس المنطقي ولا اللغوي أو المراد العكس اللغوي
باعتبار اللازم ولا شك أن ما ذكره بقوله فصوابه الخ لازم لما ذكره الشارح (قوله ومنه) أي
من غير الغالب (قوله أولى من حصره فيما ذكره) حيث قال ومن قدر على التعليق قدر على
التمييز الا في صورتين احدهما المرأة الحائض الخ الثانية العبد يقدر الخ (قوله وقوع وجودها
الخ) أي عند التحقق بخلاف ما لو شك (قوله أو أحدهما) أي التعليق أو الصفة واعتراض قل
هنا ليس في محله (قوله كأن يقول لاجنبيه الخ) فلو حكم كما تم بوقوع الطلاق في هذه الحالة
قبل وقوعه نقض حكمه لانه من باب الافتاء لا من باب الحكم اذ شرطه اجماعا كما قاله الحنفية
وغيرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض
المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينتقض حكم صدر عن يراه كما هو واضح ويجوز
نقضه أيضا بعد الوقوع على المعتمد وتعليق العلق بالموت باطل كالطلاق (قوله فدخلت قبل
أن ينكحها) أي فقد وقع التعليق والصفة في غير نكاح وقوله أو بعده أي فقد وقع التعليق في
غير نكاح والصفة فيه وقوله أو يقول لزوجه الخ أي فقد وقعت الصفة في غير نكاح والتعليق
فيه فقوله ثم دخلت أي بعد البينونة قبل أن يعقد عليها فإذا عقد عليها بعد ذلك لم يقع طلاق
بالدخول الواقع قبل في غير نكاح لانحلال البين بوجوده ولما ذكره بقوله لا تنكح ولايته الخ
على ما سبأني والحاصل أنه اذا علق طلاق زوجته بصفة كدخول وتزوج عليها ثم أبانها ثم

٤٣ وي في ان ينكحها أو بعده أو يقول لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق فابانها ثم دخلت فلا يقع

تزوجها ووجدت الصفة لم نطاق سوا ووجدت حال البيضة لما مر أو بعد النكاح الثاني
 لا ارتفاع النكاح الذي علق فيه (قوله لا تنفاه ولا يته على المحل) أي حال التعليق والصفة
 أو حال التعليق فقط أو الصفة فقط فهو تعليل لصورتي المتن وقوله لا طلاق إلا بعد نكاح
 وجه الدلالة من مفهومه أن الطلاق لا يقع قبل النكاح سواء كان الواقع قبله كل من التعليق
 والصفة أو التعليق فقط أو الصفة فقط فأنه في المثال المذكور واقعة قبل النكاح الثاني فلا
 يقع طلاق إلا إذا كان كل من التعليق والصفة واقعا حال النكاح ولما كان مقتضى هذا
 الحديث وقوع الطلاق في الصورة الأخيرة وهو ما لو وقع التعليق في النكاح والصفة بعده
 لأن كلامهما بعد النكاح أخره عن العلة العقلية (قوله أو أحدهما في نكاح) وهو
 خصوص الصفة فكان الأولى أن يقول أو الصفة إذ لا يتصور سبقتها على التعليق (قوله
 فإياهما) أي بجماع أو فسخ (قوله إلا في صور) أي ستة نظرا لما قرره الشارع في التعاميل لأنه
 جعل قوله أمس أو فيما مضى صورة واحدة وكذا قوله للسنة أو للبدعة ومع قطع النظر عن
 ذلك غائية (قوله فيأمر غيرها أو لا يبرأ أحد الخ) لكن بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق
 الزوج ولو أخبر به صبي أو عبدا أو امرأة أو فاسق فصدقه فاظهاره مؤاخذه به ويسمى دلالة
 إلى ثلاث إيمال وبعد ما يسمى قرا (قوله أو يقول لها أنت طالق أمس) أي يقع حالا سواء
 قصد وقوعه حالا مستندا إلى أمس أي قصد التثريب بين الحال وأمس في الوقوع بأن جعله
 واقعا الآن وأمس أم قصد إيقاعه أمس فقط أم أطلق أم تعذر من إجمعه بأن مات أو جن
 أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومة والغاذ كرا أمس في سائر الصور لاستحالة فان قصد
 بذلك طلاقا في نكاح آخر له أو غيره وعرف ذلك الطلاق أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن
 معتدة حاشا فيصدق وتكون عدتها في الثانية من أمس إن صدقته والافن وقت إقراره فان
 لم يعرف الطلاق المذكور والنكاح الآخر في الأولى لم يصدق وحكم بوقوعه حالا على المعقد
 اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله أو لرضا فلان) اللام للتعليل كما سيأتي فتطلق في الحال
 وإن لم يررض فلا بل وإن كرهه فان قال أردت به التأقيت لم يقبل ظاهرا وبدين ومثله ذلك
 ما لو قال لقدوم فلان فيقع وإن لم يقدم بخلاف ما لو قال برضا فلان أو بقدمه فانه تعليق إن
 رضى أو قدم وقع الطلاق والافن في هذا الموضع بين اللام والباء فالأولى للتعليل
 والثانية للتعليل (قوله حسنة قبيحة) أي أو سنية بدعية (قوله أما في الأولين) هما قوله فيأمر
 غيرها أو لا يبرأ أحد المذكور في الشرح وإثباته هي قوله أنت طالق أمس أو فيما مضى
 والرابعة هي قوله أو لرضا فلان والأخيرة هي قوله أو يقول لمن لا سنة لها ولا بدعة والخامسة
 هي قوله أو أنت طالق حسنة حسنة الخ (قوله على العلم) هذا إن أطلق فان قال أردت بالرؤية
 المعينة صدق بيمينه لأن ذلك لا يعرف إلا من بيته فلا يقع طلاق البرؤيتها الهلال بحاسة
 البصر قبل مضي ثلاث إيمال نعم إن كان التعليق برؤية عمية لم يصدق لأن خلاف الظاهر لكن
 يدين وسواء فمما ذكر علق بالعربية أم بالعجمية على المعقد وقبل أن علو بالعجمية حال على
 المعايينة لأن العرف لم يثبت إلا في العربية وإذا قلنا التفسير في الهلال بالمعينة ومضى ثلاث
 إيمال من أول الشهر تسعة قبله ولم يرفها الحاشات يمينه فلا أثر لرؤيته في غير هذا الشهر ولا فيه
 بعد الثلاث لأنه لا يسمى بعدا هلالا أما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعانته فلا بدق

لا تنفاه ولا يته على المحل
 وقد قال صلى الله عليه
 وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح
 ورواه الترمذي وصححه
 (أو أحدهما) في نكاح
 آخر) كأن يقول لزوجته
 إن دخلت الدار فانت طالق
 فأياهما نكحها فدخلت
 فلا يقع لارتفاع النكاح
 الذي علق فيه (ولا يقع
 الطلاق) المعلق بصفة
 (بدون وجودها) في
 صور (أن يعاق طلاقها
 برؤيتها الهلال فيأمر
 غيرها) أو لا يبرأ أحد
 لكن تم عدد الشهر (أو
 يقول لها أنت طالق أمس
 أو فيما مضى أو لرضا فلان
 أو طاقة حسنة قبيحة أو
 يقول لمن لا سنة لها ولا
 بدعة) كآبسة (أنت
 طالق للسنة أو أنت
 طالق للبدعة فيقع في الحال)
 في الجميع أما في الأولين
 فلان العرف يصح رؤيتها
 الهلال على العلم بخلاف
 رؤيتها زيدا من لا فقد
 يكون الغرض زجرها
 عن مؤنته

من مشاهدته بعد ثلاث ليل لانه قبلها لا يسمى قرا كما مر ولو قال ان رأيت محمد صلى الله عليه وسلم فانت طالق فرأته في المنام وادرك ذلك طلقت فان نازعها فيه اصدقت بيمينها اذ لا يطلع عليه الا منها وان اراد رؤيته لافي المنام او اطلق اتجه عدم الوقوع جلا على الحقيقة ولو قال اعمى ان رأيت فلانا فانت طالق فهو تعليق بمستحيل وسباني (قوله فلانا في الاستناد الخ) وذلك لان ظاهر اللفظ الوقوع حالا وقوله اعمى او فيهامضى ينافي ذلك فان قال أردت الوقوع اعمى وهي الاثنتي عشرة سنة قبل ذلك وكذا لو قال أردت طلاقا وقع سابقا وراجعت فيه قبل ان علم له سبق طلاق كما مر (قوله فملا على التعليل) أي والتعليل فاسد لان رضا زيد مثلا لا وقت له معين فالتعليل كذلك ومثله قوله السنة أو لبدعة وحل ذلك على التعليل أحوط من حله على الغاية (قوله فالتضاد الوصفين) نعم ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والتجسس من حيث العدد بان قال نويت بطلقة الثلاث قبل وان تأخر الوقوع بان كان زمن الحسن متأخرا لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع فهو انما أراد ذلك للفرار من الوقوع حالا فوقع في ضرر أكبر منه وهو حصول اليقونة الكبرى اه افاده في شرح المنهج (قوله فيما غوان) فكانهم ما يذكرا (قوله تسمع) هو ترك الاحتياط في التعبير مع القدرة عليه ففي الحقيقة لا استثناء لان الاولى لم يقع الطلاق فيها الا عند وجود الصفة المرادة الماء لم من أن المراد بالرؤية العلم عند الاطلاق وأما البقية فاما وقع الطلاق فيها في الحال لخروجها عن التعليق ولو قال اصغيرة أو نحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل التصريح بالوقت وان لم ينو وقع الطلاق في الحال (قوله ولا يقع الطلاق بعخال الخ) هذا ادعاء باثبات كماله به بخلاف ما اذا علق بنى كان لم تلدى فانه يقع أما المحال من غير تعليق كالمسائل المتقدمة في المتن فحوائث طالق اعمى فيما غوى يقع الطلاق حالا لان فيها قصد استحليل لا تعليق بمستحيل وكذا صفة الهون المشهورة وهي ما لو قال لزوجه ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسره على رأسك فانت طالق فوجد في البيت هاونا فالعقد في ذلك وقوع الطلاق ولو قال ان كنت نائما أو غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمستحيل كما لو قال ان كنت مينا أو حمارا أو ان كنت زيدا فانت طالق فيكلمات نحو حائط وهو يسمع لم تطلق أو ان كنت رجلا فكلمات أباهما أو غيره من محارمها أو زوجها طلقت لوجود الصفة فان قال تصدت منعهما من مكالمة الرجال الا جانب قبل منه لانه الظاهر أن كملت زيدا أو عرفا فانت طالق بتكليم أحدهما وانحلت اليمين فلا يقع بتكليم الآخر شئ أو ان كملت زيدا وعمر لم تطلق الا بكلامهما معا أو مرتبا أو ان كملت زيدا ثم عمر أو زيدا فعمر الشترط فكلم زيدا قبل عمر ومتر أخيرا في الاولى وعقب ~~لام~~ زيدا في الثانية واعلم أن الاصحاب لا الامام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذ العرف لا يكاد ينضب هذا ان اضطررب فان اطرده على به اقوة زلت حيفته وذو على الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفنى فيه ولو قالت لزوجه أنت من أهل النار فقال ان كنت من أهلها فانت طالق لم تطلق لانه من أهل الجنة ظاهرا فان مات مرتد بان وقوعه ولو كان كافرا طلقت لانه من أهل النار ظاهرا فان أسلم بان عدمه وان قصد في الصورتين المكافاة طلقت حالا

وأما في الثالثة فلانفاة الاستناد الى الماضي
ظاهر اللفظ وأما في الرابعة
والاخيرة فملا على التعليل
وأما في الخامسة فالتضاد
الوصفي فيما غوان ويقي
أصل الطلاق وفي استثناء
هذه الصور عما ذكر تسمع
أنهت اليه في شرح
الاصول (ولا يقع الطلاق
المعلق بعخال) علة أو شرعا
أو عرفا (كقوله) لزوجه

(ان ولدتما ولدا أو حضما
حيضة فأنتم طالقان)
وكنه علق الطلاق بنسخ
صوم رمضان وبصعود
السما لان الصفة المعلق
عليه لم توجد وقد يكون
الغرض من التعليل
بالمستحيل امتناع الوقوع
لامتناع وقوع المعلق به
كافي قوله تعالى حتى يلج
الجمل في سم الخياط (ولو
طلق زوجته ثلاثا أو ظاهر
منها أو لاعنها ثم ملكها)
بان كانت أمة (لم يطاها)
حتى تتحل في الأولى ويكفر
في الثانية وأما الثالثة فلا
يطؤها أصلا لانها حرمت
عليه أبدا (ولو طاقها ولم
يستكمل الثلاث فمزوجت
غيره) ثم عادت اليه (عادت
ياقيا) وان دخل بها الغير
لان عمر رضى الله عنه أفق
بذلك ووافق به جمع من
العلماء ولا يخالف لهم كما
رواه البيهقي (ولو أوقع)
عليها (نصف طلاق)
كقوله أنت طالق نصف
طلقة (كل) فتقع طلقة
لان الطلاق لا يتبع

(قوله بالمصدر) الصواب
باسم الفاعل

ولو قال لها ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وايسر
بفعل ولو قالت له أنا استنكف منك فقال كل امرأة استنكف مني فهي طالق فظاهره
المكافاة فتطلق حالا ان لم يصد التعليل ولو قال ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت
طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد
بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنت ولو قال ان لم يكن في أضواء من القمر حنت ولو قال
ان قصدتك بالجماع فانت طالق فقصدته هي فجامعها لم يحنت فان قال لها ان قصدت جماعك
فانت طالق فقصدته فجامعها حنت هـ من مرفى مواضع متفرقة (قوله ان ولدتما الخ)
هذا مثال للمحال عقلا وهو مخالف لما في الروض والمنهاج وفروعه من وقوع الطلاق لان
ولدا وحيضة ليس نصا في الوحدة بل يحفل الجنس الصادق باثنين فأكثرهم ان قال ولدا واحدا
أو حيضة واحدة لم يقع للنص على المحال بذكر الوحدة اذا ظاهر ان حضنة معا حيضة
واحدة أو ولدا واحدا ووجود ذلك منهم ما مع محال (قوله وكنه علق الطلاق بنسخ صوم
رمضان) مثال للمحال شرعا وقوله وبصعود السما مثال للمحال عرفا وعبر عنه بعضهم بقوله
عادة فلا يقع في الحال شيء واليمين منعقدة فلو فرض صعوده السما حنت ويستترتب على
انعقادها أيضا الخلف والتعليل في حنت به المعلق على الخلف ولا يخالفه ما يأتي في الايمان
من أنه لو حلف بالله تعالى لا يصعد السما لا تنعقد عينه لان عدم انعقادها ثم ليس لتعلقها
بالمستحيل بل لان امتناع الحنت لا يحصل بتعظيم اسم الله تعالى وله ذاتة مقديمة للخلف
ليقتل فلانا وهو ميت مع تعلقها بالمستحيل لان امتناع البرهنة كحرمة الاسم فيخرج الى
التكفير ولو علق الطلاق بخود دخوله فحمل ما كفا قارعا على الامتناع وأدخل لم يحنت وكذا
ان علق بجماعه فعلت عليه ولم يترك ولا أثر لاستدماهم لانها ليست كالأبدا ولو حلف
لا يقسم بكدامدة كذا لم يحنت الا باقامة كدامته وباللانه المتبادر عرفا ولو قال أنت طالق
لولا كذا فمخوأت طالق لولا أبوك أو أخوك أو دينك لم يقع وكذا لو قال لولا أخوك من لا طاقته
(قوله امتناع الوقوع) أي استحالة وقوع المعلق (قوله حتى يلج) أي يدخل الجمل في سم الخياط
أي نقب الابرة فان المراد امتناع دخول الكفار الجنة وان كان الله تعالى قادرا على ذلك (قوله
ولو طلق زوجته) أي الرقيقة كما صرح به في قوله بان كانت أمة (قوله ويكفر في الثانية) أي
اذا ملكها بعد العود فان ملكها عقب الظهار لم يكفر بل له ان يطأها بدون كفارة (قوله ولم
يستكمل الثلاث) لو قال ولم يستكمل ما ملكك لكان أولى ايدخل الرقيق فان استكمل كل
ما ملكك وتحملت عادت بما ملكك أيضا (قوله عادت ياقيا) أي الثلاث في الحر وملكها الثنتان
في الرقيق سواء دخل بها الغير ولم يدخل كما تزوج بغيره أصلا وهذا عندنا خلافا لابي حنيفة
في قوله ان النكاح يدم ما وقع فتعود له بماله وهو الثلاث في الحر والاثنتان في الأمة لان
المرأة عنده بالزوجة لا بالزوج (قوله ولا يخالف لهم) أي نصاراجماعا سكونيا (قوله كل) أي
النصف (قوله فتقع طلقة) أي بطريق السراية على المعتمد وقيل بطريق التعبير بالجمع عن
الكل ويترب على ذلك ما لو طابت طلقة بالف فطلق نصفها فله نصف الا على الاول وكاه
على الثاني (قوله لان الطلاق لا يتبع بعض الخ) ولو قال طالق أنت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة
وقعت اذ قوله ثلاثين متعلق بدهية كما هو ظاهر سياق الكلام وعلى تقدير تعلقه بالمصدر فقد

يريد ثلاثين جزءاً من طاقة والاصل عدم وقوع ما زاد عليها ولو قال عدد التراب فواحدة لانه
 اسم جنس افرادى أو عدد الرمل فثلاث لانه اسم جنس جمى أو عدد شعرا لم يسم فواحدة على
 المختار أو عدد ضراطه فثلاث أو عدد ذلك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك فواحدة كما في أنت
 طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم يتوعد عدد اول يلزمه بحث عن سمك الحوض ولا تنقيش لان
 الاصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اذ لو قال عدد شعرا لان وكان قد مات وشك ان كان له
 شعري حيانه أو لا انجبه وقوع ثلاث لاستحالة خلوا الانسان عادة من ثلاث شعرات أو أنت طالق
 كلما حلت حرمت فواحدة ولا نظير لقوله كلما حلت حرمت هذا ان لم ينوبه تكرار الطلاق
 فان نوى به ذلك وراجعها في العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعه او وقعت عليه الثالثة وبان
 منه البيئونة الكبرى فالحيلة في عدم الوقوع حينئذ ان يخالفها او يعقد عليها فتحل بيئته
 بانقطاع النكاح المعلق فيه ومثل ذلك كلما لك مذهب حرمك آخر أو عددا ملاح بارق
 أو عددا ما مشى الكلب حافيا أو عددا ما حرك الكلب ذنبه واما هناك بارق ولا كلب طاعت
 ثلاثا فان كان هناك كلب أو بارق نظير لمرات التحريك ولمرات لوح البرق أو أنت طالق الوانام
 الطلاق ولا يلية فواحدة بخلاف أنواعا أو اجناسا منه أو اصنافا كما استظهره بعضهم ولو
 سألته ثلاثا فاجبه بالطلاق ولا يلية فواحدة ولو طلقها راجعا ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به
 شيء ولو قال أنت طالق مل الدنيا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبر بالوحدة أو أطوله
 أو أعرضه أو أشده أو مل السماء أو الارض فواحدة أو أقل من طلقين وأكثرت من طلقه
 فثقتان ولو خاصته زوجته فاخذ عصا يده وقال هي طالق ثلاثا يريد العصا وقعت ولا يدين كما
 لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة امه أو نعله أو نحو ذلك مما لا يصلح لتعلق الطلاق به أو قال
 أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا يلية فواحدة فان زاد ثلاثا نظر ان نوى مزيد العناية
 بالتخيير وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وكذا ان
 أطلق فان نوى التعليق بان قصد ايقاع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تطلق الا ان اتفقت
 المذاهب المعتبرة على انها ممن يقع عليها الثلاث حال التلفظ اه افاده م وفي شرحه ولو كان
 له زوجتان فاكثروا حلف بالطلاق الثلاث لا يفعل كذا كما في حلف لا يكلم زيد او نوى طلاق
 الجميع أو البعض فذلك أو أطلق فله التعيين في واحدة قبل الحنث بوجود الصفة ولو ماتت
 أو بانت قبل التعيين فله التعيين فيما بان يقول عنت فلانة لهذا الحلف وليس له رجوع عنها
 الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعد توزيع العدد لان المنهوم من حلفه افادة
 البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك ولو كانت التي عينها الاطلاق عليها الاطلاق واحدة صم
 التعيين فيها أو بلغوا الزائد كذا قاله م وقال ابن حجر له أن يعين الطلاق في واحدة ولو بعد
 الحنث وان ماتت أو بانت قبل التعيين كما مر لكن يشترط أن تكون زوجة وقت الحلف هذا
 كما ان لم يرد قوله من زوجاتي والاطلاق كل منهن ثلاثا ولو وقع الطلاق على واحدة لا يعينها
 ثم ماتت احدها أو ابانتها بيئونة كبرى كانت له أن يعين الثلاث في الميتة والمبانة لان الصحيح أن
 الطلاق يقع من حين اللفظ لا من حين التعيين وكل من مازو جة عند اللفظ فيتعين بالتعيين
 ان الميتة ماتت وهي غير زوجة وأن المبانة بانت قبل ابانتها المذكرة فقلنا وبانتها ثانيا

(قوله ولو أوقع الطلاق
 الخ) الفرق بين هذه والتي
 قبلها انه هنا أوقعه على
 واحدة مبينة بخلافه فيما
 مر فانه لم يقيده بواحدة

ولو علق طلاق احدي زوجيه بصفة ووجدت الصفة ومات احدها من أو ابانها فان كان الموت أو البينة قبل وجود الصفة فلا يس له أن يعين الثلاث المعاقبة بالصفة التي وجدت في الميمنة أو المبانة وان كان الموت أو البينة بعد وجودها فله ذلك فيقبح أن الميتة ماتت غير زوجة وان المبانة قد بان قبل ابانتها ولو حلف شخص بالطلاق على جماعة أمهم يضيفونه فامتنعوا فكرر ثلاث مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه فان قمتا كيدا أو طلاق فطاقة أو الاستثناف فثلاث هذا ان أراد الضيقة حالا والا فلا يحث الا باليأس ولو قال لزوجته عامه الطلاق الثلاث ان فعلت كذا فانت طالق فقال الشهاب الرمي يقع الثلاث نظر الاول الكلام وقال الشمس يقع واحدة نظرا لآخره اذ هو تعليق واعقده ببعض مشايخنا وعش (قوله تسكمي باللبعضين) فيه تعريف بعض وتنقيته وتقدم ان ذلك ممنوع (قوله وكذا الحكم في بقية الكسور الخ) والضابط أنه اذا كرر لفظ الطاقة المضاف اليه وعطف تعدد الطلاق بتعدد الاجزاء قال أنت طالق نصف طاقة وثلاث طاقات وقع طاقتان فان لم يكرر ذلك أو لم يعطف فان زادت الاجزاء على الطاقة تعدد أيضا بحسبه والان لا ولو قال أنت طالق عشية الله تعالى أو بإرادته أو بحبته أو برضاه لم تطلق لان الباء في مثل هذا محل التعليق فكأنه قال ان شاء الله تعالى بدليل أنه لو قال أخرج بعشيقة الله كان المعنى على التعليق أي ان شاء الله بخلاف ما لو قال لبشيقة الله تعالى ونحوها مما مر فيقع الطلاق لان اللام ظاهرة في التعليق أو قال أنت طالق يا امر الله أو بقرنه أو بحكمته أو بعلمه طاعت لان الناس لا يتعارفون ذلك شرطا ولو قال أنت طالق في مشيئة الله أو في حكمه أو في رضاه أو في أمره أو في علمه لم تطلق الا في الاخيرة فانه يقع حالا لان علمه تعالى سبق كل شيء وأحاط به بدليل أنه لا يجوز أن يقال علم الله كذا دون كذا وان أضاف هذه الاشياء الى غير الله تعالى بان قال في مشيئة زيد مثلا أو في علمه لم يقع لانه قد يعلم وقوعه وقد لا يعلم وفروع الطلاق كثيرة وفيما ذكرناه كفاية بالنسبة لهذا المختصر

• (باب الرجعة) •

الاصل فيها الاباحة وتعتريها بقية الاحكام كالنكاح كما هو ذكرها عقب الطلاق اشارة الى أنهم في حكم ابتداء نكاح مستقل ولانها تترتب عليه في الجملة أي فيما اذا كان رجعيًا (قوله وهي لغة المرة الخ) ظاهرة أنه أهم لذلك حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك وفعلة مرة بكسره • وفعلة لهيئة بكسره

لان ذلك أغاي لا كلي (قوله رد المرأة) مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو القائم مقامه من وكيل وولي (قوله الى النكاح) أي الكمال والافهى قبل الرد في نكاح لان لها حكم الزوجة في النفقة ونحوها كلعوق الطلاق والظهار لانه ناقص لعدم جواز التمتع بها أو المراد الى موجب النكاح بالفتح وهو الحل بعد خروجه عنه بالطلاق (قوله من طلاق) قيد نحو جبه الفسخ وقوله غير بائن خرج به الطلاق البائن فلا رجعة فيه ما بل يفتقران الى تجديد النكاح وقوله في العدة متعاق برق وهو ايضاح لانها بعد انصاف بانها (قوله وبعولتين) جمع بعول والتأنيث الجمع كالعامة بناء على أنها جمع عم أو صدر على تقدير مضاف أي وأهل بعولتين أي المطلقات المذكورات في قوله والمطلقات يتربصن وفي الضمير

(الافى أنت طالق نصفي طاقة فلا يقع الا واحدة) لان ذلك طاقة (الا أن يريد كل نصف من طاقة) فيقع طاقتان تسكمي باللبعضين وكذا الحكم في بقية الكسور كربع طاقة وربعي طاقة • (باب الرجعة) •

هي بفتح الراء أفصح من أكسرها وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتين

استخدام لان المراد بالمطالقات المدخول بين الحرائر البواثن فقد دخل في الآية تخصيصات
ثلاثة والضمير في بعواتهن عائد على المطلقات غير البواثن (قوله أحق) أفعل التفضيل فيه بمعنى
الفاعل أي مستحقون لذلك اذ لاحق غيرهم فيه (قوله أي في العدة) أي المذكورة في قوله
والمطلقات يتربصن اذا تربص والعدة بمعنى واحد ولذا أرجع بعضهم الضمير للتربص المفهوم
من يتربصن وهو أولى (قوله الطلاق) أي عدد الطلاق الذي تصح معه الرجعة فصح الاخبار
بقوله مرتان واندفع ما يقال ان عدده ثلاث لمرتان وقوله فامسأله بمعروف أي رجعة وقوله
أو تسريح باحسان هو الطلقة الثالثة ويجعلنا محل الدليل هو قوله فامسأله بمعروف اندفع
ما استشكله بعضهم بقوله كيف يكون الطلاق دليلا على الرجعة ولا حاجة لما أجاب به من أنه
بتقدير قوله الطلاق الذي تصح معه الرجعة ظهر الاستدلال بالآية وقد عاتت نكتة تقدير
تلك الصفة قال مردود لوشك في طلاق فراجع احتياطاً ثم بان وقوعه أجزأه تلك الرجعة اعتباراً
عما في نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف ولو عتقت
الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها اهـ بزيادة (قوله طلاق رجعي) خروج الفسخ
والموت والطلاق البائن كما مر وفي كون الطلاق ركناً للرجعة نظر لانه شرط اهمته قدم عليها ولذا
عده في المنهج من شروط المحل حيث قال وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة ولو في الدبر وان
لم تزل بكارتها كغورام معينة فالبه لعل مطلقه مجازاً لم تستوف عدد طلاقها فجعله الشرط
سبعة فلا رجعة بعد انقضاء عتقها ولا قبل الوطء وكالوطء استدخال الماء المحرم ولو في الدبر
ولا في مبهمة كأن طلق إحدى زوجتيه مبهمة راجع المطلقه قبل تعيينها ولا في حال رقتها
كما في حال رده وان عاد المرتد إلى الاسلام قبل انقضاء عتقها ولا في فسخ ولا في طلاق بعوض
ولا في طلاق استوفى عدده اهـ باختصار الآن يقال مراد بالركن هنا ما لا بد منه فيشمل
الشرط وتركه شرط المحل الذي عبر عنه بالزوجة وقد علمت او يعلم من كلامه الا في شروط
الصيغة والزوج فشرط الاول لفظ يشعر بالمراد وتخصيصه عدم توقيت وفي الثاني اختيار
وأهمية نسكاح بنفسه (قوله بالصريح) وهو مشتق الرجعة والامساك وكذا الرد مع اسخاذه
لنفسه بقوله الى مثلاً كما ساقى وأما الإشارة الاخرى فان فهمها كل أحد فصرحة والافسكالية
وعلم من اعتبار الصيغة أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخرى المفهومة كوطء
ومقتضاته وان نوى به الرجعة لعدم دلالة علمه او كما لا يحصل به النسكاح ولان الوطء يوجب
العدة فكيف يقطعها واستثنى من ذلك ووطء الكافر ومقتضاته اذا كان ذلك عندهم رجعة
وأساوا أو ترفعوا اليها فمقرهم كما تقرهم على الانكحة الفاسدة قبل أولى اذا نسكاح ابتداء
يقرون عليه فالرجعة التي هي دوام أولى (قوله كارتجعتك) أي أو راجعتك أو رجعتك
فجمله ألفاظ الصريح خمسة وفي معناه ما سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة
أو مرجعة وما كان بالعجوبة وان أحسن العربية وقوله وأمسكتك الواو بمعنى أو وقوله الى
هو جار مجرور بها ضمير المتكلم ومثل ذلك الى نسكاحي أي الكامل كما مر وقوله في الكتاب أي
في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فلا جناح عليهما أن يتراجعا فامسأله بمعروف (قوله
والاضافة) أي النسبة لا الاضافة النوعية اذ لا بد منها في جميعها اما للضمير كما مثل أو لاسم
الإشارة كراجعت هذه أو للاسم المظهر كراجعت زوجتي فان اقتصر على راجعت كان لغوا الا

(قوله ولذا أرجع بعضهم
الضمير) الصواب اسم
الإشارة

أحق بردهن في ذلك أي
في العدة ان أرادوا اصلاحاً
أي رجعة وقوله الطلاق
مرتان الآية وقوله صلى
الله عليه وسلم لعمره
فلم يراجعهما كما مر وأركانها
أربعة طلاق رجعي وزوج
وزوجة وصيغة (تصح
بالصريح كارتجعتك
وأمسكتك وكردتك الى)
شهرتها في ذلك وورودها
في الكتاب والسنة
والاضافة في الرد كما مثلت

(قوله اما للضمير الخ) في
كون هذا اضافة نحوية
تظهر ظاهر تدبر

واجبة بخلاف غيره لانه قد ٣٤٤ يفهم منه الرذالي الابوين بسبب الفراق بخلاف غيره (و) تصح (بالكتابة بنية

كأعدت حلال ورفعت
تحريرك وتزوجتك) وتصح
بالترجمة وذكر الكتابة من
زيادة (وتخالف) الرجعة
(النكاح في أنها تصح بلا
ولي وشهود) (بلا لفظ
انكاح أو تزويج) (بلا
رضا منها ومن وليها
(و) تصح (في الاحرام ولا
توجب مهر) لانها في حكم
استدامة النكاح في جميع
ذلك والامر بالشهاد في آية
فأمسكوهن معروف
محول على النكاح (وشروط
صحتها) مع كون الزوج
أهلا للنكاح بنفسه
(ابقاعها)

(قوله باقراره) اهل الاولى
باقرارها وعبرة الخطيب
على المنهاج وانما وجب
الاشهاد على النكاح
لأثبات الفرائض وهو ثابت
هنا فان لم يشهد استحب
الاشهاد عند اقرارها
بالرجعة خوف جحودها
اه وهذا اذا كان الاقرار
المشهود عليه وقع خارج
العدة فان كان في العدة كفي
اشهاده على اقراره هو لانه
مقبول اقدرته على الانشاء
فالاحصاء انه يستحب له
الاشهاد على اقرارها ان
كان خارج العدة أو على
اقراره هو اذا كان في العدة

فالما نسب اما تاييد الضمير أو التقييم بالعدة تأمل

اذا وقع جوابا لقول شخص له أراجعت زوجتك انما كما تقدم نظيره في طلقت جوابا للمتمسك
الطلاق منه (قوله واجبة) أي في كونه صريحا فان لم توجد كان كتابة وقوله بخلاف غيره أي
فانما سنة فيه قول راجع زوجتي لعقد نكاحي وأمسكتها على عصمتي (قوله الى الابوين) أي
أبوينها (قوله بالكتابة) بالنون ومنها الكتابة بالفوقية وإشارة الاخر من المفهومة ان اختص
بفهمها فظنون كما مر (قوله كأعدت حلال الخ) أدخل الكاف إشارة الى عدم الحصر وانما
كان ذلك كتابة لانه كما يحتمل الرجعة بأن يكون المعنى أعدت حلال الى بعد تحريكك بالطلاق
يحتمل أعدت حلال لاغير لانه قبل أن يتزوجها كانت حلالا لاغير وكذا يقال في رفعت تحريكك
(قوله وتزوجتك) ومثله نكحتك وكذا لو جرى عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فيكون كتابة
ان نوى به الرجعة فان نوى به النكاح لم يكن رجعة وانما كان تزوجتك ونكحتك كتابة لأن
ما كان صريحا في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كتابة في غيره وان لم يجدت في موضوعه
موضوعه كان كتابة في غيره وهنالك يجدت في موضوعه اذ موضوع اللفظ المذكور ابتداء
النكاح وذلك ليس موجودا هنا اذ الرجعة استدامة فكان كتابة فيهما ومن الكتابة اختصرت حلال
أو رجعتك أو أنت زوجتي (قوله وتصح بالترجمة) أي وان أحسن العربية وترجمة الصريح
صريح وترجمة الكتابة كتابة (قوله وتخالف النكاح) أي في خمسة أمور (قوله وبلا رضامنها)
أي ان كانت رشيدة أما غير الرشيدة فليست محل مخالفة بين الرجعة والنكاح (قوله لانها) أي
الرجعة وهو علة أقوله فتخالف وقوله في حكم استدامة النكاح أي الذي لم يحتمل بالطلاق والا
فهو استدامة نكاح لكن محتمل بما ذكر أي وفي حكم ابتداءه في أنه لا تصح بفعل غير كتابة
وإشارة اخرس كما مر وقوله في جميع ذلك أي المذكور من الامور الخمسة (قوله في آية
فأمسكوهن) حيث قال الله فيها فاذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغ الاجل وهو انقضاء العدة
اذ بعد بلوغه لا يجوز الا مسالك بالرجعة نأمنه كونهن معروف أو فارقوهن معروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم (قوله محمول على النكاح) أي كافي قوله تعالى وأشهدوا ذاتي بايعتم للامن
من الجحود وانما وجب الاشهاد على النكاح لأثبات الفرائض وهو ثابت هنا فان ترك الاشهاد
على الرجعة استحب له أن يشهد باقراره بانة فقد تنازعان فلا يصح فيهما ولو طلق زوجته
رجعيًا ثم راجعها ثم طلقها استأنفت عدة أخرى بخلاف ما لو طلقها بائنًا ثم جدد نكاحها ثم
طلقها قبل الوطء فانما تبقى على العدة الاولى (قوله أهلا للنكاح بنفسه) بان يكون بالغًا عاقلًا
غير مرتد وان توقف نكاحه على اذن فتصح رجعة سكران متعذرا ما غيره فلا تصح رجعته
وعبد وسقييه ومحرم لامرته وصبي ومجنون ومكره ووجه ادخال المحرم أنه أهل للنكاح وانما
الاحرام مانع ولهذا لو طلق من تحت حرة وأمة الامه صحت رجعته لهما مع أنه ليس أهلا للنكاحها
لانه أهل للنكاحها في بعض الصور وذلك فيما اذا لم تكن تحت حرة ولولي الصبي أن يراجع له
واستشكك بانه لا ينصور وقوع طلاق عليه ويوجب بجملة على فسح صدر عليه وقنا انه
طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بجملة طلاقه بان قال حكمت بجملة طلاقه أو ما لو قال حكمت
بوجبه بفتح الجيم فلا يجوز للولي أن يراجع له لان من جملة موجبه عندهم امتناع الرجعة
ويجب على ولي من جن وقد وقع عليه طلاق بان طلق حال افاقته أو علق طلاقها بجملة

فوجدت

فوجدت حال الجنون أن يراجع له ان احتاج الى ذلك كما يجب عليه أن يزوجه حينئذ (قوله
 قبل تمام عدته) أي الزوج ومنه يعلم أنه لم يدخل بها وقد علمت بقية الشروط (قوله الآية
 الاولى) أي حيث قدم فيها بقوله في ذلك أي العدة كما مر وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر من
 اقراء أو وضع إذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك ان أمكن وان خالفت عادتها لأن النساء
 مؤتمنات على أرحامهن أي على ما فيهن من حمل وغيره وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب بان
 قالت لزوجها هذا الولد منك فقال هو مستعار واستملا ديان قالت لسيدها صرت أم ولد وهذا
 الولد منك فقال مثل ما مر فلا يقبل قولها في ذلك الا بينة وبغير الا شهر انقضاءها بالاشهر
 وبالامكان ما اذا لم يكن اصغرا أو يأس أو غيره فيصدق بالاعتين في الصغيرة على المعقود به في
 الايسة ونحوها ويمكن انقضاءها بوضع التام في الصورة الانسانية بستم أشهر عديدة وهي
 مائة وعشرون يوما ولحظة ان لحظة للوط ولحظة للوضع من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح
 ولما صور بمائة وعشرين يوما ولحظتين ولمضة بثمانين يوما ولحظتين ويمكن انقضاءها باقرار المحررة
 طلقت في طهر سبعة حتى يحيض باثنتين وثلاثين يوما ولحظتين لحظة للقر الاول ولحظة للطمع
 في الحيض الثالثة وذلك بان يطاها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة
 من حيضة رابعة بان يطاها آخر جرح من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم
 تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة ولا غير حرة من أمة أو مبيعة
 طلقت في طهر سبعة حتى يحيض بسبعة عشر يوما ولحظتين بان يطاها وقد بقي من الطهر لحظة ثم
 تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض باحد وثلاثين يوما
 ولحظة بان يطاها آخر جرح من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت أن طلقت في طهر أو حيض حمل أمرها على
 الحيض لا شك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم
 يسبقه حيض فاقول امكان انقضاء الاقراء بالعدة ثمانية وأربعين يوما ولحظة لان الطهر الذي
 طلقت فيه ليس بقراء عدم احتواشه بين دميين وانغيرهاتين اثنان وثلاثون يوما ولحظة واعلم
 أن اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقرات لثنتين تمام القر الاخير لان العدة فلا
 رجعة فيها ويجوز للغير العدة لعلمها فيها على المعقود وأن الطلاق في النفاس كهو في الحيض
 (قوله فلو وطئت) تنوع على قوله قبل تمام عدته اذا الرجعة في ذلك واقعة قبل تمامها وصورة
 ذلك أن يطاها ثم يحض اها قرأ أو قرآن ثم يطاها الغير بشبهة وتحمل منه فانها تنقل لعدة الحمل
 من الشبهة وبعد ذلك تكمل عدة الطلاق فاذا راجعها في عدة الشبهة صح ولكن لا يستمتع بها
 حتى تقضيها او المصنف فرض الكلام فيما اذا كان الواطئ غير الزوج ومثل ذلك ما لو كان الواطئ
 هو فاذا وطئها حملت منه أو كانت حاملا فله من اجعتها فيه ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن
 البهتين اما لو لم تحمل ولم تكن حاملا ووطئها فانه تسأنف عدة من تمام الوطئ وله من اجعتها فيما
 بقي من عدة الطلاق دون ما زاد عليها للوط فلو وطئها بعد مضي ثمانين استأنفت للوط ثلاثة
 اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقر الاول من الثلاثة واقع عن العدين فيراجع فيه

قبل تمام عدته الآية الاولى
 (فلو وطئت) في عدته
 (بشبهة حملت)

والاستحسان منه ضمان لعدة فلا رجعة فيه ما والاوان متمم ضمان للطلاق (قوله فانما اتفقت) أي بمجرد العلق أعني حصول الملاء في الرحم من وطء الشبهة إلى العدة بالحل أي عدة وطء الشبهة ثم بعد الوضوع والنفاس تكمل عدة الطلاق كما مروى في العدة أيضا وفي نسخة فانما اتفقت وهي أحسن (قوله ومع ذلك لا زوج رجعت فيها) أي في مدة الحمل كما يصح فيما قبلها وما بعدهما من بقية عدته وانما تصح الرجعة في عدة الغير اذا وقعت في غير زمن الوطء أما في زمنه فلا تصح رجعتا ولا العدة عليها لأنها حينئذ فراش لاوطأ وتقدم أنه اذا رجعت قبل الوضع فليس لها القتع ج ا حتى تضع (قوله وله تجديد العقد عليها) أي في عدة الحمل وهذا صريح وجوب والمعدة عدم صحة العدة عليها الشبهة فلهذا بعدة الغير وانما تصح الرجعة لأنها استدامة لا ابتداء نسكاح بخلاف العقد فان رجعت ضمير فيها إلى بقية عدته التي قبل الوضع والنفاس المعه لوم ذلك من المقام فهو صحيح وان كان بعيدا جدا (قوله ان كانت بائنا) قيد في تجديد العقد فقط ولذا أعاد الجار مع العاطف في قوله وله تجديد العقد الخ فله قبل ذلك للزوج رجعت ما محله اذا لم يكن الطلاق بائنا كما هو ظاهر (قوله لان عدتهم لم تتم فيهما) أي في قوله للزوج رجعتا وقوله وله تجديد العقد الخ والتعادل ليس من وظيفة المتون ثم عطف على ذلك قوله وكالوطء وعطف ما في الشرح على ما في المتن قليل ثم ان هذا جواب سؤال مقدرة ديرة ما فائدة صحة هذه الرجعة حينئذ مع حرمة الوطء فاجاب بأن ذلك مقبوس على رجعتا في زمن الحيض والنفاس بجماع صحتها في غير وقت عدته فان له أن يراجعها في زمن الحيض والنفاس وكذلك تجديد العقد عليها حينئذ بخلاف ما مر على المعتمد كما تقدم والفرق أنها مشغولة بصحة الغير في عدة الحمل دون زمن النفاس ونحوه فانما البت في عدة أصلا (قوله يتوارثان في الاولى) أي في الطلاق الرجعي ولو في مرض الموت والتوارث حكم من الاحكام الخمسة التي تكون الرجعية فيها كالزوجة والبقية صحة الطلاق والظهار والايلاء واللعان لكن لاحكام لظهار والايلاء حتى يراجع بعدهما كما سيأتي ان في بابيهما والى ذلك أشار الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل أي الاحكام الخمس أي ان الآيات التي تشملها أو غيرها هي قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الذين يؤلون من نسائهم وانكم نصف ما ترك أزواجكم والذين يرمون أزواجهم والذين يظهرون من نسائهم فالنساء والزوجات تشمل الرجعية لا البواش وإيس المراد أنهم انص فيما يحرم على الزوج قتع بالرجعية بوطء وغيره وعز رجعية لا تقريغ ولا حد عليه فيه الشبهة باختلاف العلماء في حصول الرجعية به وعليه به مهر المثل وان راجع بعده ولو ادعى رجعة فيها وهي منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فتألت بل بعده صدقت بيمينها أنها لا أهل راجع قبل يوم الجمعة أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده صدق بيمينه وان لم يتيقرا على وقت بل اقتصر على ان الرجعة سابقة واقترعت على أن الانقضاء سابق صدق بيمينه من سبق إلى القاضي فان ادعى ما صدقت ومتى أنكرتها ثم اعترفت به قبل اعترافها كن أنكرتها ثم اعترف به

(باب الايلاء)

فانما اتفقت إلى العدة بالحمل ومع ذلك للزوج رجعتا فيها (له) (تجديد) العدة عليها فيها ان كانت بائنا لان عدتهم لم تتم) فيهما وكالوطء حائضا أو نفاسا فان له أن يراجعها في زمن الحيض أو النفاس وان لم تشرع في العدة (و) لانها (يتوارثان في الاولى)

(باب الايلاء)

(قوله وعليه به مهر المثل) ظاهر به كقوله عيرة ولو كانت معتقة مدة التحريم وعامة به لكن ينظر حينئذ الفرق بين هذا وبين المنكوحة بكساح مختلف فيه حيث قيدوا وجوب المهر فيه بما اذا كانت الزوجة معتقة بالحمل أو بما إذا كانت صاحب العيوب

أخره عن الرجعة لصحته من الرجعية كما هو وكان طلاقاً في الجاهلية لا رجعة فيه فغير الشرح حكمه وخصه بالمعنى الآتي (قوله وهو لغة الخلف) قال الشاعر

وأ كذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق

من آلى بالمديونية إذا حلف ويراد به اليمين والقسم ولذا قرأ ابن عباس للذين يقسمون من نسائهم وقيل من الالية بالتشديد وهي اليمين والجمع الأليات الخفيف كعطية وعطايا قال الشاعر قليل الأليات حافظ ليمينه * فان سبقت منه الالية برت

فجمع بين المفرد والجمع (قوله ولو سكرانا) أي وعبد أو كافراً والمراد بالسكران المتعدي لانه المراد منه الاطلاق وصرف سكران لغة أسدية درج عليهم الشارح في غير هذا الموضع أيضا قال ابن مالك في الكافية

وباب سكران لدى بن أسد * مضروف اذ بالاهمهم طرد

(قوله من وطئه نرجته) سواء أقال في الفرج أم أطاق وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك فالشرط في الخلف عليه أن يكون ترك وطئه شرعي كما سألني ولو قال لا أطوك إلا في الدبر قول بخلاف ما لو قال والله لا أطوك إلا في حيض أو نفاس أو في رمضان أو المسجد فإنه لا يكون مولياً على المعقد لأن المنع في المذكورات لعارض بخلاف الدبر فإن المنع فيه لذاته اه أفاده

مر (قوله التي يتصور وطؤها) ولو أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها في مدة من المدة وقد بقي منها قدر مدة الإيلاء فلا تحسب المدة إلا من حين الامكان أو رجعية لان المراد يتصور وطؤها وان توقف على رجعية لان المراد يتصور وطؤها في الحلال أو صغيرة لاحتمال الشفاء ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء أو هزيمة لاحتمال التصلل بمصر أو غيره ولا تضرب المدة إلا بعد التصلل والتكفير (قوله مطلقاً) صفة مصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً أي غير مقيد بعبء

كوالله لا أطوك ومثله الاطلاق ما لو أبدى كقوله والله لا أطوك أبداً أو قيد بعبء كقوله لا أطوك في أربعة أشهر كقوله والله لا أطوك حتى ينزل عيسى عليه السلام (قوله أو فوق أربعة أشهر) أي امتناعاً مقيداً أكثر من أربعة أشهر ولو بزمان لا يمكن فيه الرفع إلى الحرام كحظنة وفائدة كونه هوياً في ذلك مع تعذر الطلب فيه لان الحلال الإيلاء أهم المولى بإيذائها وبإسهم من الوطء تلك المدة ولو قال والله لا أطوك مدة وسكت لم يكن مولى لقررد اللفظ بين القليل والكثير (قوله ولو في ظنه) أي ولو كان فوق ما ذكر في ظنه بان يغلب على ظنه بقاء

ما علق به إلى تمام المدة كالمثال الذي ذكره بقوله حتى يموت فلان فالموت مستبعد ظناً وان كان

قريباً في الواقع (قوله كان يقول) تمثيل على ألف والنشر المرتب وقوله أو حتى يموت فلان أي

أو أموت أو يموت (قوله يؤلون من نسائهم الآية) وانما عدى فيها عن وهو انما عدى بها على

يقال آلى على كذا لانه من معنى البعد كانه قيل يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من

للسببية أي بخلهون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو في على حذف مضافين فيهما أي على ترك

وطئه أو في ترك وطئه نسائهم وقيل من زائدة والتقدير يؤلون أي يعزلون نساءهم وقيل لانه

يتعدي بهلى ومن ثم قال أبو الية بقاءه من غير انه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته اه مر

(قوله وهو حرام) أي من الصغار كما عقدم عن نقله عن الشارح (قوله للإيذاء الخ) وليس

(وهو) لغة الخلف ونوعاً

(خلف زوج يتصور وطؤه

ويصح طلاقه) ولو سكرانا

(على امتناعه من وطئه

زوجته) التي يتصور

وطؤها (في قبله أو مطلقاً أو

فوق أربعة أشهر) ولو في

ظنه كان يقول والله

لا أطوك أو لا أطوك خمسة

أشهر أو حتى يموت فلان

والاصل فيه قوله تعالى

للذين يؤلون من نسائهم

الآية وهو حرام للإيذاء

وأركانه ستة زوج وزوجه

(قوله والتكفير) انظر

ما المراد منه

منه ايلان وصلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نكاحه نكاحا هو واضح (قوله بقيد هما السابق) هو مفرد مضاف فيم لانه ذكر قيد في الزوج وواحد في الزوجة (قوله ومحلوف به) وشرط فيه أن يكون واحدا من ثلاثة اما اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته واما تعليق طلاق أو عتق واما التزام ما يلزم بذكر كسلا وموصوم وغيرهما من القرب وسبب في ذلك فاذا حلف بالله أو بصفة من صفاته ووطئ الزمته كفارة بين أربعة تعليق طلاق أو عتق ووطئ أو وقع المعلق عليه أو بالتزام ما يلزم بالندخيه بين ما التزمه أو كفارة بين (قوله وهو الوطء) أي الشرعي كما مر أي تركه فلا ايلان بحلفه على امتناعه من نكاحه بغير وطء ولا من وطئ في دبرها أو في قبيلها في نحو حيض أو احرام بل هو محض بين اه شرح المنهج (قوله ومدة) المراد بها ما يشمل الاطلاق كما مر فالمراد المدة ولو حكما وشرط فيها زيادة على أربعة أشهر في عيدين واحد كوالله لا أطول خمسة أشهر كما مر أو لا أطول خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطول سنة فهما ايلان لكل منهما ما حكمه فلها المطالبة في الشهر الخامس بوجوب الايلان الاول من الفضة أو الطلاق فان طالبت به فمخرج من وجوبه وبانقضاء الخامس تدخل مدة الايلان الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بوجوبه كما مر فان لم تطالب في الايلان الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبة به لانه وكذا اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة فان لم يذكر فاذا مضت بان قال والله لا أطول خمسة أشهر ثم قال والله لا أطول سنة فانما يتعدا خلافا لمدخل مدته ما وانحلت الوطء واحد وكذا لو لم يعد القسم بان حذف قوله فوالله فانه يكون ايلان واحد ومخرج بما ذكره ما لو قيد بالاربعة أو نقص عنها فلا يكون ايلان بل مجرد حلف وان كان باسم اثم الايذاء على المعقلا اثم الايلان هو أنقص منه وما لو زاد عاين في عيدين كقوله والله لا أطول أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطول أربعة أشهر أخرى فلا ايلان اذا بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بوجوب الايلان الاول لا لانه ولا بالثاني اذ لم تنقض المدة من انعقاده والاربعة أشهر هلالية فلو حلف لا يطوها مائة وعشرين يوما حكم بكونه موابا حالا اذ الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص حقيقة ما عنده أنه مول وانما قيدت المدة بما ذكر لان المرأة تعبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يبقى صبرها أو يقل قال البلقي لو حلف زوج المشرقية بالمغرب وهي بالمشرق لا يطوها كان موابا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع (قوله وصيغة) وشرط فيه اللفظ بشعر بالايلان وسبب في (قوله وعلم بما مر أنه لا يصح من أجنبي) هذا شروع في محترقات القيود على اللف والنشر المرتب فالأجنبي كالمس يمدح بالزوج لانه قيد معتبر (قوله لم يكن موابا) أي بل ذلك منه محض عين فيلزمه قبل النكاح أو بعده كناية بين بوطئ أو لا تضرب له مدة وان بقي من المدة التي عينها فوق أربعة أشهر وتاخر لا تقاها الاخير ارجح الحلف لاختصاصه بالزوج ينص قوله تعالى من نسا ثم اه افاده م (قوله ولا من شل) بفتح الشين وأصله شال من باب طرب فأدغم ويجوز فيه الضم كاذ كره ع ش ولا فرق بين أن يكون الذكرا منقبضا لا ينسب أو منسب طالا ينقبض لان الثاني وان أمكن الوطء به لكن لم يملك به صارا الوطء به كلا الوطء وقوله أو بوجوب بضم الجيم وهما خارجان بقوله يتصور ووطء أي أيهما كانا كذلك وقت الحلف أما لو عرض لهما ما ذكره

بقيد هما السابق ومحلوف به ومحلوف عليه وهو الوطء ومدة وصيغة وعلم بما مر أنه لا يصح من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن موابا قال ولا من شل أو بوجوب ذكره

(قوله فكل شهر نقص حقيقة تالمخ) أي مع الحكم عليه بأنه مول؟ مجرد الحلف

بعد فلا يبطل الا بلام وكذا يقال في الجنون (قوله ولم يبق منه قدر الحشفة) أي بخلاف ما اذا
 بقي منه قدرها فيصح منه الا بلاء لانه قادر على الجماع بخلاف ما قبل له فانه ليس قادرا عليه ولم
 يتحقق منه قصد الا بلاء بالامتناع من الوطء لامتناعه في نفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله
 أولى من اقتضاه الخ) أي شهوة الممسوخ والمشلول (قوله ولا من صبي ومجنون ومكره)
 خرجت بقوله يصح طلاقه وكالجنون المغمى عليه وقوله ولا من رتقاء وقرنا خرجا بقوله يتصور
 وطؤها (قوله واقتضاض بكر) أي ولو غورا يمكن وطؤها بغير اقتضاض ولو علم حالها قبل
 الخلف لان القيمة لا تحصل الا بزوال بكارتها اه افاده مر (قوله وبالقف) أي لان
 الاقتضاض ازالة القصة بفتح القاف وهي البكارة فهي بمعنى الاقتضاض بالقضاء الذي هو ازالة
 البكارة (قوله وتغيب حشفة) تعبير بذلك أولى من تعبير بالمنح بتغيب الذكر لانه يوهم
 تغيب الجميع مع انه لو أراد ذلك لا يكون موافقا لاضرر عليها لحصول مقصودها بتغيب
 الحشفة مع عدم الخشيت اه افاده مر (قوله كالباضعة) قال في المختار المباشرة الجماعية وكان
 ذلك كناية لاحتماله المعاملة في البضاعة قال نعم الى وجهين ايضا علة من جاز (قوله والصريح)
 مبتدأ ومنه ما يدين فيه خبر أي يوكل فيه الى دينه باطنا ولا يقبل منه ذلك ظاهرا والفرق بين
 الصريح الذي يدين فيه والكناية مع أن كلاهما محتمل للمعنيين أن المعنى المراد في الصريح أظهر وفي
 الكناية بالعكس (قوله كتغيب الحشفة في الفرج) هذا ضعيف والمعقد أنه يدين فيه أيضا
 لان الحشفة تحتمل حشفة الفرج والفرج يحتمل الذكر ولا تدين في انظر النيك بالكاف فيما قال
 لأن نيك في الفرج وقال أردت به النيك بالاصبع فلا يقبل اما لو قال أردت بالفرج الذي فانه
 يقبل كما مر (قوله فاذا مضت الاربعة الاشهر) وهي المدة التي يجب امهالها فيها ولو رقية في سرة
 أو سرائر رقيقة خلافا لابي حنيفة ومالك فانما اقتصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهم ما
 في الطلاق ولا يتوقف امهالها في تلك المدة على قاض لثبوتها بالآية السابقة بخلاف العنة لانها
 مجتمعة فيها ولا على سوائها أو ما قول أبي شعيبان ويؤجل لها ان سالت ذلك فليس بقيد وفي قول
 المصنف الاربعة الاشهر جرى على طريق الكوفيين في تعريف الجزأين في العدد عند الاضافة
 ومذهب البصريين تعريف الثاني فقط وأشار الى ذلك سيدي على الاجهوري بقوله

وعددنا تريد أن تعزفا * قال يجوز أي صلا ان عطا

وان يكن مر كفا لاول * وفي مضاف عكس هذا ينهل

وخالف الكوفي في الأخير * فعرف الجزأين باسم يري

(قوله من الايلاء) أي المحسوبة من الايلاء من وقت الرفع الى القاضي ودخل في كلامه ما لو
 آلى من مبهمة ثم عيها فان المدة تحسب من الايلاء من التعيين اه افاده الزياي (قوله أو
 من الرجعة) عبارة المنهج وشرحه أو من الرجعة لرجعية لامن الايلاء منها الاحتمال ان تبين
 اه وهي صريحة في أن المراد أنه طلق زوجته طلاقا رجعيًا ثم آلى منها الماعرف أن الرجعية
 يلحقها الايلاء فاذا راجعها حلت المدة من الرجعة لامن الايلاء ويحتمل أن يصور ذلك
 بما لو آلى من زوجته ثم طلقها عقب الايلاء طلاقا رجعيًا ثم راجعها فان المدة تنقطع بالطلاق
 لحرة وطهر أو تستأنف من وقت الرجعة كما صرح به مر (قوله أو من زوال القاطع

ولم يبق منه قدر الحشفة
 نقول يتصور وطؤها أولى
 من اقتضاه على عدم
 الصفة من المجهوب ولا من
 صبي ومجنون ومكره ولا
 من رتقاء وقرنا (ويستقد
 بالصريح كالجاء والوطء
 واقتضاض بكر) بالقضاء
 وبالقف وتغيب حشفة
 بخرج (وبالكناية في
 كالباضعة والمباشرة
 والامس) والصريح منه
 ما يدين فيه كالقضاء
 والوطء بان يقول أردت
 الاقتضاض بغير الذكر
 والوطء بالتقدم ومنه ما لا
 يدين فيه كتغيب الحشفة
 في الفرج (فاذا مضت
 الاربعة) الاشهر من
 الايلاء أو من الرجعة أو
 من زوال القاطع

للمدة) أي الأربعة أشهر رأى المانع من حسابها كعدة بعد دخول ولو من أحدهما أو بعد المدة
 لا ارتفاع النكاح بها ان لم يجتمعهما إلا في العدة واختلاله ان جمعهما فيم أو كانع وطء
 بالزوجة حتى أو شرعى غير نحو حيض كنفاس وذلك كرض وحنون ونشوز وصغرو تلبس
 بصوم ولو قضاها وسعها أو اعتكاف فرضين أو اسرام ولو نفل على المعقد كاذكره مر خلافا لما
 في شرح المنهج لامتناع الوطء معه بمانع من قبلها وتستأنف المدة بزوال القاطع المذكور ولا
 تبقى على ما مضى لا تنفاه التوالى المعترف في حصول الانصرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع
 القائم به سواء كان واجبا كصوم واعتكاف فرضين أو لا أو به أو كان نحو حيض فلا يقطع المدة
 لأن الزوج ممكن من تحيلها أو وطئها في الأولى والمانع من قبله في الثانية وعدم خلو المدة
 عن الحيض فالباقي الثالثة وألحق به النفاس لما شاركته في أكثر الأحكام فالذي يحسب زمنه
 هو الحيض والنفاس وصوم النفسيل وما عداها يجب فيه الاستئناف ومحل وجوبه اذا كان
 الخلاف على الامتناع من الوطء مطلقا أو مؤبدا أو مقيدا بعدة وبقي منها ما يزيد على أربعة أشهر
 والافتقار للمحل الإيلاء فلا معنى للاستئناف فاذا آلى المرتد أو المسلم من مرتدة ثم جمعهما
 الإسلام في العدة وكان بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فقول والا فلا وكذا يقال في بقية
 القواطع (قوله ولم يكن بها نحو حيض) قيد لمطالبة بها بالوطء خرج به ما لو كان بها ذلك فليس لها
 مطالبة حتى يزول لامتناع الوطء فيه طهرته وانها منعت ذلك من مطالبتها ولم يقطع المدة اذا
 طرأ عليها المأمر من أن المدة لا تخفى لموعنته طالبا فلو قطعه الزمعه عدم حسابها غالبا وألحق به
 النفاس بالمأمر (قوله فلها مطالبة) قدم انظير للحصر أى لا غيرها من يأتي (قوله بالقيسة) بفتح
 الفاء وكسرهما كما ذكره مر وان اقتصر ابن حجر على الثاني (قوله وهي الوطء) أى تغيب
 الحشفة أو قدرها من فاقدها في القبل مع العمد والاختيار فلا يكتفى تغيب ما دونها به ولا
 تغيبها بغير ولا استدخالها أو ادخاله وناسيا أو مكرها أو مجنونا فلا يثبت بذلك ولا يجب
 عليه كفارة ولا تفصيل الأمين ولا بد في البكر من إزالة البكارة ولو غورا وإذا حصت القيسة
 ارتفع الإيلاء وسقط حقها من المطالبة لوصولها إلى حقها وان دفاع ضررها لا يقال الوطء حقه
 فكيف تطالب به مع أنه لا يلزمه وان خاف زناها لا نأقول انه لما حلت صارت غير مترجبة
 ما يعدها في تلك المدة فكان لها الطالب بخلاف ما اذا لم يحلف تكلم نظيره في العيوب (قوله ثم
 ان لم يقب) القياس رحمه بالياء لان الاعلال وقع بعد الجازم فجزم بسكون الهمزة ثم أبدل ياء
 فكان القياس بقاءها ويمكن أن يوجه حذفها بانه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفا ثم
 حذف الياء الزائدة قبله وصار يني بهمزة ساكنة أبدلت ياء السكون بعد كسرة ثم دخل الجازم
 ونزات الياء العارضة منزلة الاصلية فحذفت لاجله (قوله وولى الحرة) أى الصغيرة أو المجنونة
 بل يفتقر بلوغ الأولى وفاقاة الثانية (قوله فان أبى القيسة والطلاق) أى امتنع منها عند
 توافقه ما إلى القاضي فلا يكتفى بثبوت امتناعه مع غيبته عن مجلسه الا اذا تعذر احضاره
 بتواريه أو تعززه اه في (قوله طلق عليه القاضي) وخالف الحنفية وادعوا أنهم انطلق
 بمضى المدة من غير طلق لانه كان طلاقا في الجاهلية الا أن الله تعالى جعل المخلص منه بالمدة فلم
 يقع في الحال ووقع عند انقضائها قال القاضي وهذه دعوى عويصة من أين لهم أن الله

للمدة (بالوطء) ولم يكن
 بها نحو حيض (فلها)
 مطالبة بالقيسة (وهي
 الوطء) (ثم) ان لم يقب فلها
 مطالبة (بالطلاق) لا بية
 السابقة وليس لسعد الأمة
 وولى الحرة مطالبة لان
 الامتناع حق المرأة (فان
 أبى) القيسة والطلاق
 (طلق عليه القاضي)

أظهر النص وقضية كلام
الاصول أن ما تردد الطالب
بينهما وهو الذي في الروضة
كأصله في موضع وصوب
التركيب وغيره الاقوال
(وانما يشهد) الايلاء
(بالخلف بالله) تعالى
(وبصقائه) المذكورة في
الايمان (وبتعلق طلاق
أو عتيق أو التزام قربة)
كقوله ان وطئتك فضررتك
طالق أو فعدى جراً وفقه
على صلاة أو صوم أو عتيق
أو ألف درهم للفقراء
(فان حلف بما لا يتيق مدة
الايلاء كقوله على صوم هذا
الشهر) ان وطئتك (فليس
بحول) لانه لا يلزمه بالوطء
بعد الشهر شيء (واذا وطئ
مختاراً) بمطالبة أو دونها

(قوله ولا يجوز أن يتبع
الحكم بالكفاية) أي
لحذف لفظ عنه (قوله لان
نفسه قد لا تسمع الخ) تأمل
هذا (قوله فان لم يطأها
لزمه كفارة ظهار) المذهب
لا كفارة أصلاً لانه لا يصير
عائداً في الظهار المؤقت
الا بالوطء في الوقت كما ياتي
ولم يوجب دو قوله بعد لزمه
كفارة ايلاء فقط صوابه
ظهار لانه بالوطء صار عائداً
وايسر ثم عين شيخنا بحفظه
الله (قوله أي لا تحلال

تعالى جعل الخاص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عنوان آية الايلاء فليس فيها
ذلك اهـ عبد البر (قوله طلاق) أي واحدة فان زاد عليها لم يقع وتقع الطلاق رجعية ان كانت
مدخولاً به أو قد بقي له أكثر من واحدة فلوراجع فكما من استثنى المدة فان لم تكن
مدخولاً بها أو لم يبق له الا واحدة بات منه به أو لو طلق المولى بعد طلاق القاضى وقع أيضاً
وان لم يعلم بطلاق القاضى وكذا لو طلقه عاتقاً لان مكان تصحيحهما بخلاف بيع غائب
باتت مقارنته لبيع الحيا كم عنه انه عذر تصحيحهما فقدم الاقوى أما لو طلق المولى ثم طلق
القاضى فلا يقع وكذا لو طلق عليه مع وطئه وصورة طلاق القاضى أن يقول أو عتقت عليها
طائفة أو طلقته عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء أو يقول أو عتقت على فلان عن
فلانة طائفة أو حكمت عليه في زوجته بطائفة أو أو عتقت طائفة بين فلان وفلانة فان قال طلقت
فلانة أو حكمت بطلاقها أو قال لها أنت طالق لم يصح لان ذلك حكم منه ولا يجوز أن يقع
الحكم بالكفاية وقد علم مما ذكرناه يشترط في تطايقه عليه حضوره عند اتيته امتناعه حتى لو
شهد عدلان أنه آلى ومضت المدة وهو ممنوع لم يطلق عليه نعم لو عذر حضوره بغير طلاق عليه
في غيبته (قوله هو ما ذكره الراعي) ضعيف وقوله أن ما تردد الطالب بينهما مائة لان نفسه قد
لا تسمع بالوطء ولانه لا يجب به على الطلاق الا بعد الامتناع من الوطء وينبى على الخلاف
المذكور أنا اذا قلنا بان ترديد طلاق عليه الحيا لم لا يقع بخلاف ما لو قلنا بعدمه (قوله بالخلف الخ)
وفي معنى الخلف الظهار كقوله أنت على كظهر أي سنة فانه ايلاء وظهار أيضاً فطالبه
بالقيمة أو الطلاق بعد مضي أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة لم يوف عليه ولو كان حلفه بالله
تعالى لزمه كفارتان فان لم يطأ في الزمان كفارة ظهار فقط أو وطئ فيها أو كان حلفه بغير الله تعالى
لزمه كفارة ايلاء فقط وهذا ما جمع به مربي الكلامين المتناقضين (قوله كقوله ان وطئتك
الخ) انت ونشر مرتب وقوله فضررتك طالق مثله ما لو قال فانت طالق فاذا أدخل حشفته
في المدة طلقت فيجب عليه النزع حالا (قوله فان حلف الخ) هو محترز بشرط محذوف ذكره
في المنهج بقوله وكونه التزام ما يلزم بشراً وتعلق طلاق أو عتيق ولم تفعل المين الا بعد أربعة
أشهر اهـ ثم بعد أن تمثّل بنظر ما هنا وعمل بقوله لانه يمنع من الوطء بمعاقبة به من التزام
القربة أو وقوع الطلاق أو العتيق كما يمنع منه بالخلف بالله تعالى قال وخروج بزبادى ولم تفعل
الخ ما اذا فعلت قبل ذلك كقوله ان وطئتك فعلى صوم الشهر الثلاثي وهو مقيضى قبل
مضي أربعة أشهر من المين فلا ايلاء (قوله بما لا يتيق) أي بالتزام قربة كصوم لا يتيق زمن
الا يلاء أي لا يتيق زمنه المقيّد به زمن الايلاء بل يزول قبله كالتمال المذكور وقوله فليس بحول
أي بل حالف (قوله لانه لا يلزمه بالوطء بعد الشهر شيء) أي لا تحلال المين قبله ولو قال لا أجمع
فرجك أو لا أجمع نصفك الأسفل كان موالياً بخلاف بقية الأعضاء كالأجمع يدك أو رجلك
وكذا لو قال لا أجمع نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك فلا يكون موالياً لم يرد بالعض الشرج
وبالانصف النصف الأسفل فانه م (قوله وإذا وطئ) أي في مدة الايلاء في القبل فخرج
الدبر واستدخال المني كما مر ثم فعل المين بالوطء في الدبر اذا لم يقيد الايلاء به ولا بالقبول وان
عصى بالوطء المذكور فليس لها مطالبة بعد ذلك بشيء وانما يقيد به لانه اعانة على معصية
(قوله مختاراً) قيد لازم الكفارة أما القيمة فتحصل بالوطء مكرهاً كذا ناسياً أو جاهلاً أو

المين قبله) لعل الاولى حذفه (قوله فتحصل بالوطء مكرهاً) لا منافاة بينهما وبين ما مر من ناسياً أي آخر الباب

مجنونا وهي كذلك وباستدخالها ذكره كما مر فلا مطالبة لها به - دمه ولا يحنث ولا يخل الايلاء
ان بقي قدره مدته فان وطئ بعده عامدا عالما بخياره انخل الايلاء وحنث ايضار لو وطئ من آلى
منها وهو بظنهم اغبرها سقط حقه من المطالبة لوصواها اليه ولا تخل اليمين ولا يحنث ولا ينجب
عليه كفارة (قوله لزمته كفارة يمين) أي لحنثه والمفطرة والرحمة في الآية ناعصى به من الايلاء
فلا ينعينان الكفارة المستقر وجوبها في كل حنث اهـ مر (قوله بتمليق طلاق) كأن يقول ان
وطئتك فضررتك طالق فيكون موافقا من المخاطبة فاذا وطئ في مدة الايلاء أو بعد مدتها طلقت
الضررة لوجود الوطء المعلق عليه وزال الايلاء اذ لا يلزمه شيء بوطئها به - دمه قاله في المنهج وشرحه
(قوله أو عتق الخ) محل ذلك اذا وجد دمه مجرد تعلق كان ووطئتك فعبدى حرأما لو قال ان
وطئتك فلتة على عتق فيختبر بينه وبين كفارة يمين قال في المنهج وشرحه ولو قال ان ووطئتك
فعبدى حر فزال ملكه عنه بموت أو بيع لا يزم من جهة البائع وان كان فيه خمار للمشتري أو غيره
كهبة مقبوضة زال الايلاء فلا مطالبة لها به بعد الاربعة الا شهر اذ لا يلزمه بالوطء بعد وجود ما
تقدم شيء بل يعود الى ملكه كما لم يعد الايلاء أو قال ان ووطئتك فعبدى حر عن ظهاري وكان قد
ظاهر وعاد فقول لانه وان لزمه عتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجهيل عتقه زيادة على
موجب الظهار التزامها بالوطء فاذا وطئ في مدة الايلاء أو بعد مدتها عتق العبد عن ظهاره فان لم
يكن ظاهرا منها احكم بالايلاء والظهار ظاهر الاقراره بالظهار واذا وطئ عتق العبد عن الظهار
اه باختصار وزيادة (قوله بوجود الصفة) أي الطلاق أو العتق ففقه اظهاري في محل الاضمار
(قوله لزمه ما التزمه) فان كان قد عيّن شيئا فواضح والالزيم في الصوم يوم وفي الصلاة
ركعتان وفي الصدقة أقل مما قول وفي العتق رقبة وقوله أو كفارة يمين ان كان غير راغب
في القربة بأن كان نذرا لجاح والالزيمه عن لانه حينئذ تذر تبرر (قوله فان عذر) أي الزوج
بعد مضي الاربعة أشهر (قوله طبعي) بفتح الباء نسبة للطبيعة قال في الخلاصة
• وفعل في فعلية التزم • أو بسكونه نسبة للطبيع (قوله من الوطء) متعلق بما ناع (قوله
كمرض) أي يضرمعه الوطء ولو نحو بوطء اهـ مر (قوله أو لا يبرجى زواله) عطف على
طبعي والتقدير أو غير طبعي لكن لا يبرجى زواله الخ وقوله يكب أي حدث به - دمه الايلاء كما علم مما
مر (قوله فاه) بالمد بل سانه ولذا تسمى فيئة اللسان (قوله في الاول) وهي مسألة المرض وعبر فيها
بأذا التوقع ما بعدها وفيما بعد ما لم يأت بوطءه وقوله وفي الثاني أي وهي مسألة الحب ولو
استعمل لافئته باللسان لم يهمل لان الوعد بين بخلاف ما لو استعمل لافئته بالوطء فانه يهمل قال
في المنهج وشرحه ويهمل اذا استعمل يوما فأقل ليني فيه لان مدة الايلاء مقدرة بأربعة أشهر
فلا يزداد عليها بأكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ
صيام اهـ (قوله لانه) أي القول المذكور المتهوم من يقول ونذب أن يزيد على ما ذكر
وندمت على ما نعتت قاله مر (قوله كاحرام) أي وكصوم واجب (قوله فان عصي بوطء)
أي في القبل أو الدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء كما مر فتسقط بالوطء في الدبر حينئذ
المطالبة وتخل به اليمين ويحنث به قال في شرح المنهج لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر
يشافي عدم حصول الفئته بالوطء فيه لانه منع ذلك اذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفئته كما
لو وطئ مكرها أو ناسبا فانه لا يحصل بذلك فئته مع سقوط المطالبة به اهـ بزيادة وحاصل الجواب

(الزمتة كفارة يمين) بقيد
زنته بقولي (ان حلف بالله)
أي ناسبه أو صفته فان
حلف بتمليق طلاق أو عتق
وقد ع وجود الصفة أو
بالزمام قربة لزمه ما التزمه
أو كفارة يمين (فان عذر
لما ناع طبعي) من الوطء
(كمرض يبرجى زواله) أو
لا يبرجى زواله يكب (فاه
بأسانه فيقول) في الاول
(اذا قدرت فئت) وفي الثاني
لو قدرت فئت لانه يحنث به
الاذي وان عذر لما ناع
شرعي كاحرام طالته بطلاق
لانه الذي يمكنه حرمة
الوطء فان عصي بوطء
سقطت المطالبة

(قوله أي الطلاق) موافق
أي الوطء وليس ثم اظهاري
في محل الاضمار شيخنا (قوله
في القربة) لعل الاولى في
الوطء فيكون نذرا لجاح شيخنا

أنه انما تحصل به القيمة لانه لا يحصل به مقصود الوطء اذ لا يحصل الا بالوطء في القبل مع العمد
والاختيار كما مر وسياق أن القيمة الشرعية عند الاطلاق لا تحصل الا بالوطء الشرعي وهو
ما ذكره عبارة من مع متن المنهاج وتحصل القيمة بفتح الفاء وكسر هاء بتغيب حشة أو قدرها
من فاقد هاء مع زوال بكراً ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان يفعلها فقط وان لم تحصل به العيين
لانه لم يطرأ وذلك لان مقصود الوطء لا يحصل الا بما ذكره في دبر فلا يحصل به قيمة ولو كان
تفصل به العيين وتسقط به المطالبة لخشية به فان أريد عدم حصول القيمة به مع بقاء الايلاء تعين
تصويره بما اذا حلف لا يطرأ في قبائلها أو بما اذا حلف ولم يقيد ثم وطئ في الدبر ناسياً بالعيين أو
مكرهاً فلا تفصل العيين به اهـ (قوله لا تفصل العيين) ومن لازم انحلالها الحنث فيصحت بالوطء
في الدبر عند الاطلاق وتفصل به العيين وان لم تحصل به القيمة الشرعية لجهلها على الوطء الشرعي
كما مر فاذكره الشوري من أنه لا يحنث به مردود (قوله ويرتفع حكم الايلاء) وهو
حرمة الوطء والمطالبة به وقوله باربعة أمور أي باحد ما يدل قوله بكل منها وقوله وهو مكاف
الحق بوجوب الانحلال لالسقوط المطالبة كما علم مما مر (قوله مثلاً) أي فالاربعة ليست بقيد (قوله
ولا تنظر الى تصور الوطء بعد الموت) أي فلا يحنث أي لا يصير به حائشاً (قوله بوطئها) أي الرابعة
أما قبل وطئها فلا يحنث لانه لم يطرأ بجميعهن (قوله لان المعنى لا أطأ جميعهن) أي كما لو حلف لا يكلم
هن ولا يفارقهن ما بعد ما بان هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم الساب والفرق بينهما
أن السلب في الثاني تسلط على كل فرد فرد فكان سلباً عاماً لكل فرد وفي الاول تسلط على المجموع
فكان سلباً للعموم فقط أي للمجموع ولا يمنع أن يثبت ذلك السلب لوجوب بعض الافراد والمعنى
في هذه والله لا يمكن وطءه ولو حظ العموم أو لا تمنع في الصورة لانه في الصورة لانه لو حظ الثاني
أو لا تمنع لعم السلب فرد فرد فيكون في قوة قضايها متعددة بخلاف سلب العموم فانه في قوة قضائية
واحدة ولا يرد على ما ذكر أن القاعدة أنه اذا تقدم النفي على كل كان من باب سلب العموم والا
فن باب عموم الساب لانهم أغايبة بدليل قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار أثم فان النفي متقدم في ذلك على كل مع أنه من باب عموم السلب (قوله لحصول الحنث
بوطء كل واحدة) قال في شرح المنهج وقضية ما ذكر أنه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات
وهو ما رجحه امام التفتازاني ذلك فخص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والشرح حين عن
تصحيح الاكثرين أنه يزول فيهن اهـ وهذا هو المعتقد واعلم أن الكفارة تتعد بتعدد الايلاء ولو
بوطء واحدة ان قصد الاستئفاف أو تعدد المجلس والافلا (قوله ولو قال والله لا أطأ واحدة الخ)
هذه صيغة ثالثة وذكرها صوراً ثلاثة (قوله عينا) أي وجب عليه تعينها فان عين واحدة فهي
المولى من أو ابتداء المدة من العيين على الاصح لامن التعيين كما مر (قوله قول من كل منهن) فلو
وطئ واحدة منهن حنث وانحل الايلاء في الباقيات فلا يلزمه بوطئهن نفي قال من ولو اختلف
الزوجان في الايلاء أو في انقضاء مدته صدق بيمينه عملاً بالأصل أو اعترفت بالوطء بعد المدة
وأذكر مسقطاً حقها من الطالب عملاً باعتنائها ولم يقبل رجوعها عنه لا عتافاً يوم واهل الحقة لها
ولو كرر عين الايلاء أو أرا دنا كيداً صدق بيمينه ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس أو أرا د
الاستئفاف تعددت الايمان وان أطلق بان لم يردنا كيداً ولا استئفافاً فواحدة ان انحلت المجلس

لأنحل العيين (ويرتفع حكم الايلاء) باربعة أمور لأنحل العيين بكل منها (بالوطء) من المولى وهو مكاف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المخلوق عليهم في قوله لا أربع) من النسوة مثلاً (والله لا أطأوكن) ولا تنظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطلق على ما يقع في الحياة (ولو) لم يمت منهن أحد (وطئ ثلاثاً) منهن (تعين الايلاء في الرابعة من حينئذ) لحصول الحنث بوطئها فعلم أنه لا يكون مولى في الحال لان المعنى لا أطأ جميعهن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن (فان قال) والله (لا أطأ كل واحدة) منهن فهو مولى من كل واحدة (منهن في الحال لحصول الحنث بوطء كل واحدة ولو قال والله لا أطأ واحدة) منهن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو ميمنة عينا أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

والا تعددت اه باختصار

(باب الظهار)

بكسر الظاء مصدر ظاهر قال في الخلاصة * انما فعل الفعل والمفاعلة * وهو كالا يلا في التحريم
والحرمة وكونه كان طلاقا في الجاهلية لارجعة فيه فذكر عقبه وأخر عنه لتركيبه من
مشبهه وشبهه كما يأتي فهو بمنزلة المار كيب والا يلا بمنزلة البسيط والثاني مقدم على الاول وعبارة
م ر وكان طلاقا في الجاهلية بل قبل وأول الاسلام وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل لبقى معه
معلقة لاذات زوج ولا خلية تنكح غيره فنقل الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم كفارة
كما نقل حكم الا يلا الى ما ذكر في الآية اه بزيادة (قوله من الظاهر) أي لغة فهو مصدر بمعنى
الاستعلاء كما فيه من استعلاء شئ على شئ آخر أما شرعا فهو وتشبيه الزوج زوجته في الحرمة
بغيره كما يؤخذ مما يأتي (قوله لان صورته الخ) عليه لم حذف تقديره وانما عبروا بالظهار لما اخذ
من الظهور ولم يقولوا باب البطان مثله لأمع انه يصح التشبيه بالباطن ونحوه كما سيأتي لانه صورته
الاصيلة أي المتعارفة في الجاهلية أو الكثرة الغالبة (قوله وخصوا الظاهر) أي في قواهم أنت
على كظهر أي وقوله موضع الركوب أي من الدابة وقوله والمرأة مركوب الزوج أي عند الوطء
وان لم يركب ظهرا فقد انتقل من الظاهر الى الركوب ثم منه الى الوطء فهو من باب الكتابة
التلويحية بوساطة نخصوا الظاهر لانه نقل منه الى ما ذكر فغنى أنت على كظهر أي ركوبك على
ركوب أي أي وطول كوطء أي والا فالمرأة لا تتركب حال الوطء على ظهرها (قوله آية والذين
يظهرون من نسائهم) وسبب نزولها ان أوس بن الصامت ظاهرا من زوجته خولة بنت حكيم
وكان قد عصى فسات النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول
الله انظر في أمري فاني لأصبر عنه ومعنى منه صبيحة صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم
الي جاءوا فقال لها حرمت عليه فذكرت وكره ثلاث مرات فلما أيسر منه انتسكت الى الله
تعالى وحدهم ووافقهم فانزل الله قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها آيات وقد رتبهم اعز
الخطاب في خلافته فاستوقفته زمانا طويلا ووعظته وقالت له يا عمر قد كنت تدعي عيرا ثم قيل
لها يا عمر ثم قيل لا يا أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن
بالحيات خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فيقبل لها أمير المؤمنين أتقف لهذه المجوز
هذا الوقوف فقال والله لو جئتني من أول النهار الى آخره لآلت الصلاة المكنوبة أتدرون
من هذه المجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمع
عمر (قول وهو حرام) أي كبيرة لان فيه اقدا ما على احلة حكم الله تعالى وتبدله وهذا أخطر من
كثير من الكبائر وقضية الكفر لولا خلو الاعتقاد عن ذنوب واحتمال التشبيه له ولغيره بخلاف
الا يلا فانه صغيرة على المعتد السابق وان فرق بين الظهار حيث جعل كبيرة وبين أنت على حرام
حيث كان مكرها ان الاول علق به الكفارة العظيمة والثاني علق به كفارة الجنتين واليمين
والحنث اي ما يحرمه نيزو أيضا التحريم كتحريم الام لا يجمع مع الزوجية بخلاف غير التحريم
الذي كورفانه يجمع معها (قوله منكرا) أي قولاً منكرا وزورا أي كذبا (قوله زوجان)
عبر في المنهج بقوله مظاهر ومظاهر منها الخ ثم قال بشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه

(قوله في التحريم والحرمة)
فيه ان الا يلا لا يحريم فيه
اذ يجوز له فيه الوطء غاية
ما هناك انه يلزمه الكفارة

(باب الظهار)

ما اخذ من الظاهر لان
صورته الاصلية ان يقول
لزوجته أنت على كظهر
أي وخصوا الظاهر لانه
موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج والاصل
فيه قبل الاجماع آية والذين
يظهرون من نسائهم وهو
حرام لقوله تعالى فيه
وانهم ليقولون منكرا من
القول وزورا واركناه أربعة
زوجان ومثبه به وصيغة
كما تؤخذ من قول (يصح
من كل زوج يصح طلاقه)

الى آخر ما يأتي وفي المظاهر منها كونها زوجة ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مريضة أو رقبة أو
قرباء أو كافرة أو رجعية أو أجنبية ولو مختلعة ولا أمة كالطلاق ولو قال لأجنبيّة إن نكحتك
فانت علي كظهر أمي أو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي لم يصح وفي المشبه به به كونه
كل أتى محرم أو جرت أتي محرم لم تكن حلالا للزوج الى آخر ما يأتي وفي الصبيغة لفظ يشعر به
الى آخر ما يأتي أيضا (قوله ولو خصيا) أي أو مسوحا ولو عبر به لاسيما تفيد ما ذكره بالاولى أو عبدا
وان لم يتصور منه العتق لا مكان تكفيره بالصوم (قوله وسكران) أي متعديا (قوله وكافرا)
أي ولو حر يا ويصور عتقه لارقبته المؤمنة بان تدخل في ملكه بخوارث فان لم يملكها قيل له أسلم
وكفران شئت والافلا تقرب زوجتك وكذا الوأعسر بالعتق وقد روي الصوم لا تمككه من
العدول الى الاطعام بل يقال له ما ضر وخالف الحنفية في صحة الظهار منه ناظرين الى احتياج
الكفارة الى النية ورد بان فيها شائبة الغرامات فلا يحتاج الى نية ويدل لما عوم الآية وأنه لفظ
يقضي التحريم كالطلاق (قوله فلا يصح من أجنبي) خرج بقوله زوج وخرج به أيضا الزوجة
فلا يصح أن تقول لزوجها أنت علي كظهر أمي وقوله حتى لو نكحها بعد ذلك لم يصح مظاهرها
الخ بخلاف ما لو قال لزوجته وعندها أجنبية ان ظاهرت من هذه أو فلانة الأجنبية فانت علي
كظهر أمي فتزوجها وظهر منها فإنه يصح مظاهرها منه ما يكون ذكر الأجنبية للتعريف
لا للاشتراط وقوله ولا من صبي الخ خرج بقوله يصح طلاقه (قوله أو عضو من أعضائك) المراد
ما صدقانه كيديها ورجليها وشعرها ولسانها وفرجها أما الايمان به هذه الصبيغة فليس ظهرا
صريحاً ولا كناية وان كان ظاهر كلام المصنف يخالفه فلو قال أو يدل لمثل من الأعضاء الظاهرة
أو أسقط الكاف من أعضائك أو أبدله بصغير الغيبة لوفى بالمراد (قوله الظاهرة) أي ولو منفصلة
لأنه من باب التعبير باليهض عن الكل فيدل المراد به معنى أنت لامن باب السراية لأنها لا تكون
من المنفصل المتصل (قوله ولو بدون علي) أي فهي صريحة مع عدم ذكره والغاية للرد على
القول الضعيف القائل بأنها حينئذ ككيات لاحتمال أن يريد أنت علي غيري كظهر أمه وعلى
الاول لو قال أردت به غيري لم يقبل كما صححه في الروضة كاصلاها وجرم به الامام والغزالي وبحث
بعضهم قبول هذه الارادة باطنا اه أفاده مر (قوله كظهر أمي) أي أو يكسها أو يدها أي في
حرمة التمتع بها فاقول التركيب اتيانك على ركوب ظهر أمي أي كاتيانها بخذف المضاف وهو
ايمان فانقلب الضمير المتصل الجور ورضه برامره فصار أنت ثم حذف المضاف الذي هو
ركوب فصار كظهر أمي وكذا صريح اه أفاده زى (قوله الباطنة) أي في المشبه أو المشبه
به أو فيه ما ومثل الأعضاء الباطنة الفضلات كاللبن والبول (قوله فليس بظهار) أي لا صريحاً
ولا كناية وان قصد بذلك وقوله لأنه أي المذكور من الأعضاء الباطنة ولو قال لانها لكان أظهر
(قوله فان شبهها بغيره) أي ولو منفصلاً (قوله مطلقاً) أي سواء قصد أم لا وقوله وكذا
يكون الخ معقد (قوله كعينها) أي أو رأسها أو روحها أو وجهها أو يصبغ نوقيت الظهار كانت
كظهر أمي يوماً أو شهر أو عام أو لم يبين ولو قال أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهراً مؤقتاً
وابلا لا متناعه من وطنهم أو فوق أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة لزمه كفارة ان لم يخلف بالله تعالى
كالتمثال المذكور فان حلف به كوالله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارتان كما مروى يصح

ولو خصيا ومحبوباً وعينها
وسكران وكافراً فلا يصح
من أجنبي حتى لو نكحها
بعد ذلك لم يصح مظاهرها
ولا من صبي ومجنون ومكره
(وهو أن يقول لزوجته
أنت أو عضو من أعضائك
الظاهرة) ولو بدون (علي)
أو مني أو مني (كظهر أمي)
أي في التحريم (بخلاف
الأعضاء الباطنة كالسكبد
والقلب) فليس بظهار لأنه
لا يمكن التمتع به حتى يوصف
بالمزوجة (فان شبهها بغيره
آخر) غير الظاهر (من
أعضاء أمه ولم يذكر
للكرامة) كيديها وبطنها
(كان ظهاراً) مطلقاً
(وكذا) يكون ظهاراً (ان
ذكر لها) أي للكرامة
كعينها

تعلية لانه يتعلق به التحريم كالمطابق فلو قال ان ظاهرت من ضربك فانت كظهر رأي فظاهر
منها فظاهر من ماعلا يقتضي التخيير والتعاليق أو ان ظاهرت من فلانة فانت كظهر رأي وفلانة
أجنبية أو ان ظاهرت من فلانة الأجنبية فانت كظهر رأي فظاهر من ماعلا فظاهر من زوجته ان
نكح الأجنبية قبل ظهوره منها أو أراد اللفظ أي ان تأملت بالظاهر من الوجود المعلق عليه
بجمل لاف ما اذ لم ينكحها قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه المعلق عليه وهو الظاهر الشرعي أو قال ان
ظاهرت من فلانة وهي أجنبية فانت كظهر رأي فظاهر من ماعلا قبل النكاح أو بعد فلا يكون
مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ماعلا به ظاهرا من ظاهرا فلانة وهي أجنبية الا ان أراد
اللفظ وظاهر قبل نكاحها فظاهر من ماعلا به ظاهرا من ماعلا به ظاهرا فلانة وهي أجنبية الا ان أراد
أي ولو مع الكرامة فهو كناية كالذي بعده (قوله كناية) فان قصده الظاهر كان ظاهرا او الا فلا
(قوله محرم) أي اني محرم بنسب أو رضاع أو ماهرة بخلاف غير الاثني من ذكر وخشني لانه
ليس محل التمتع بخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس للمحرمة بل لشرفه
صلى الله عليه وسلم قاله في شرح المنهج فجعله القبول ثلاثة ذكر منها هذا الثني وأخذ محرم واحد
فقط (قوله كاخنة) أي من النسب سواء سميت على ولادته أم لا اما اخته من الرضاع سواء
كانت بنت مرضعته أم لا فان ولدت قبل ارتضاعه لم يصح التشبيه بالطرق وتحريمها عليه أو بعده
أو معه صح ذلك لعدم حالها في حالات اه أفاده مر (قوله قبل ولادته) أي
أو معها أو كزوجة الاب موطوءة بشبهة أو بملك الامين ومثله يجري في زوجة الابن أيضا (قوله
وزوجة ابنه) بالنون بعد الموحدة وكذا زوجة أبيه التي نكحها به بعد ولادته كما علم من القيد
السابق فيها (قوله فليست) أي كل واحدة منهم ما وكذا قوله اطرو وتحريمها ولو ثني الضمير
فيه ما أو أتى به مذكرا ليعود على الخوا كان أولى وقد أتى به مر مثنى بعد قول المنهاج
لا مرضعة وزوجة ابن بقوله لان. ما لما احتاله في وقت احمل ارادته (قوله وتلزمه كفارة)
أي وان فارقها به بعد بطلاق أو غيره فلا تسقط لاسيما تقرر اربابا لاسيما الذوهي على التراخي هذا
على المعتمد بخلاف سائر الكفارات ولا يرد على ذلك أن سبها معصية وقبائسه أن تكون على
الفور لانهم اكنفوا بتحريم الوطء عليه فيكفي عن ايجابها على الفور وبان العود لما كان
شرطا في ايجابها وهو باح كانت على التراخي هذا ان لم يطأ فان وطئ صارت على الفور قال
عش على مر هل يجزئ دفع الكفارة للجن أو لا الظاهر عدم الاجزاء ومثلها النذر والزكاة
أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
اذ الظاهر منه فقر ابن آدم وان احمل فقره المسكين الصادق بالجن وقد يؤيد ذلك أعني
عدم الاجزاء أنه جعل لمؤنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شي مما يتناوله الا ذميون
على أن لا يميز بين فقرائهم وأغنيائهم حتى يعلم المستحق من غيره ولا نظر لامكان معرفة ذلك
لبعض الخواص لانا نلوعول على الامور النادرة (قوله بالعود) أي النقص وظاهره أنها
وجبت بالعود فقط لانه الجزء الاخير وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل وجبت بالظواهر والعود شرط
والمعتمد ما أتى من أنها وجبت بهم ماعلا بالظاهر الآية الموافقة لترجيحهم أن كفارة الامين وجبت
بالعين والجنس جميعا (قوله أن يسكها) أي بعد الظاهر زمانا أي بان يسكت عن طلاقها بقدر

(وقصد ظاهرا) فان قصد
كرامة أو أطاق فلا يكون
ظاهرا (وقوله أنت كأي
كناية) لا يجوز الظاهر
وغیره (وكلام محرم)
غيرها (لم يطرأ تحريمها)
عليه كاخنته وعمته وخالته
ومرضعة أبيه أو أمه أو
زوجة أبيه التي نكحها
قبل ولادته بخلاف نحو
مرضعته وزوجة ابنه
فليست كالام اطرو وتحريمها
عليه (وتلزمه كفارة
بالعود) الآية السابقة
(وهو) في ظاهرا غير مؤقت من
غير رجعية (أن يسكها زمانا)

(قوله ومثله يجري في زوجة
الابن) أي قبل زواجه
موطوءة بشبهة أو بملك
الامين هذا هو المراد

نطقة بما يقع به فراقها كطائفتك أو أنت طالق ولو جاهلا أو ناسيا أو طائفة عقيبها كما هو طلاقا ثانيا
 أو رجعية ولم يراجع نعم لو جن أو أغنى عليه أو خرس بلا إشارة مفهومة أو مات أو ماتت أو ملكها
 أو ملكته فلا عود ولا يضر اشتغالها بصيغة البيع أو الهبة في صورة ملكها (قوله يمكن فراقها)
 أي شرعا ولم يفارق في العود في نحو حائض الأبالا مسالك بعد انقطاع دمها لا قبل له طهارة
 الطلاق حيث ذوان لم يعلم بنحو حيضها ولو قال عقب ظهارة أنت يا فلانة بنت فلان الفلاني
 وأطال في اسمها أو نسبها أو أنت طالق على أنف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض أو
 يازانية أنت طالق لم يكن عائدا لم يضر اشتغالها بذلك أه أفاده م (قوله يمكن فراقها فيه) هل
 المراد منه إمكان ذلك باعتبار نطقه فيختلف باختلاف حاله في سرعة النطق وبطئه أو المراد
 الإمكان باعتبار غائب الناس الظاهر الأول بدليل أنه لو حصل عارض من النطق لم يكن عائدا
 م (قوله ونقضه) عطف مرادف أو تغيير (قوله وهو) أي المأخذ المذكور قريب الخ وانما
 كان قريبا من ذلك لأنه عام يتحقق فيه وفي غيره ولو قال ومنه قولهم الخ إكنا أولى وقوله
 ومقصود الظاهر الخ من تمام التعليل بل هو روح العلة وقوله يخالفه أي لأنه يقتضي الحل
 (قوله المؤقت) كقوله أنت على كظهر رأي يوم أو مثله المقيد بكان كقوله إن وطئتك في المكان
 الفلاني فانت على كظهر رأي فلا يصح عائدا إلا أن وطئها فيه ومتى وطئها فيه لم يحرم وطؤها
 في غيره قبلا على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يحرم وطؤها في المؤقت بزمان وهذا هو المعتمد
 بخلاف من قال أنه متى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر أه أفاده م (قوله فهو وأن بظا)
 أي يغيب حشقة أو قدرها من فاقدها في المدة لأن الحل منتظر به بداهة فالامسالك الصحيحة أن
 يكون لا يتظاره وأن يكون للوطء في المدة والاصل برأيه من الكفارة وكما يحصل الحل في الظهار
 المؤقت بالتكفير يحصل بعض الوقت كما لا ينتها الظهار بذلك وإذا صار عائدا بالوطء وجب
 عليه النزع لحرمه الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء هنا وطء وإن كان ابتداءه
 الذي حصل به العود حلالا أما في الأيمان فلا يس استمراره وطئا لأنها مبنية على العرف وهو
 لا بعد ذلك وطئا وحرم على عائدا قبل تكفير أو مضى مدة ظهاره مؤقت تمتع بوطء أو غيره بما بين
 سره وركبة كالماض فإظهار المؤقت يخالف الظهار المطلق في أن العود فيه بالوطء وفي أن
 ابتداءه مباح وفي أن التحريم بعد الوطء الأول يمتد إلى التكفير أو انقضاء المدة كما هو وقت المقيد
 بالمكان كما مر فان ههنا من الكفارة استقرت في ذمته ولا يحصل له الوطء حتى يكفر نعم إن خاف
 العنت جازله الوطء بتدريما يدفع به خصوص العنت (قوله من رجعية) سواء أطلقها عقب
 الظهار أم قبله وتسمية الأولى رجعية من مجاز الأول إذ لم تكن رجعية حال الظهار (قوله فهو
 أن يراجع) أي وإن فارقها قبل الرجعة والعود في الردة أن يسكنها عقب الإسلام زمن إمكان
 فرقة ولم يفارق قال في المنهج وشرحه ولو ارتد متصلا بالظهار بعد الدخول ثم أسلم في العدة فلا
 عود بالإسلام بل بعده وانفرد أن الرجعة امسالك في ذلك النكاح والإسلام بعد الردة بتبدل
 للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امسالك وانما يحصل بعده أه (قوله والأوجه)
 أي من أقوال ثلاثة كما مر وينبغي على الخلاف أنه لو قدمها على العود صح على المعتمد المقاتل
 بانها وجبت به مالمعالة لا يجوز تقديم الكفارة على أحد سبب الخلافه على القولين الأخيرين فإنه

(قوله إن وطئتك في المكان
 الخ) لعله أنت على كظهر
 أي في المكان الفلاني

يمكن فراقها فيه) لأن العود
 للقول بخالفته له يقال قال
 فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه
 أي خالفه ونقضه وهو
 قريب من قولهم عاد في
 هتبه ومقصود الظهار
 وصف المرأة بالتحريم
 وامساكها بخالفته أما
 العود في الظهار المؤقت
 فهو أن يوطأ في المدة وأما
 العود في غير مؤقت من
 رجعية فهو أن يراجع
 والأوجه أن الكفارة
 تجب بالظهار والعود (ولو
 ظاهر من أربع بكلمة)
 كقوله أنتن على كظهر رأي

لا يجوز ذلك وقال بعضهم ان لها ثلاثة اسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز اخرجها بعد النكاح لبقائه بين من ثلاثة اسباب في فرق بين ما وجب بسببين وبين ما وجب بثلاثة اسباب (قوله بامساكه) أي بقدر زمن اتفق طواقي وان طلقهن مرتبة فعاثد من غير الاولى وكذا لو طلق من بعد الاولى معا وخرج بقوله بامساكه كهن مالهو أمسك بعضهم فقط فانه يصير عاثة دون غيره (قوله فعائده من الثلاث الاول) أي انه يصير بظهاره من الثانية عاثة من الاولى وظهاره من الثالثة عاثة من الثانية وبظهاره من الرابعة عاثة من الثالثة لوجود امساك كل واحدة زمنها يسع فراقها ولم يفارق ولو كرر لفظ الظهار من امرأة تكررا متصلا تعدد ان قصد استئنافا بعدد المستأنف فان قصد تأكيدا أو اطلاق لم يتعد بخلاف مالهو أطلق في الطلاق اقوته بازالة الملك ولان له عدد محصورا والزواج مالهو فاذا كرره فظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظهار لا شرا كهما في التحريم فان قصد بالبعث تأكيدا أو بالبعث استئنافا فله كل حكمه وخرج بالمتصل المتفصل في تعدد الظهار فيه مطلقا والله أعلم

(باب الامان)

ذكره عقب الظهار لما اشار كنهه في أن كلامه موجب للتحريم بلا لفظ طلاق وان افترقا في أنه يؤيد التحريم بخلاف الظهار وهو يكسر اللام مصدر لا عن قال في الخلاصة: لفاعل الفعل والمفعول وقد يستعمل بجمعا ليعن كنهه ونعل قال فيهما فعل وفعله ففعال لهما وهو مجمع عليه والعمل به قليل ولم يقع بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا في زمن عمر بن عبد العزيز قال الغزالي وهو رخصة لان القياس أن يكون اليمين على المدعي عليه وهو هنا الزوجة وانما رخص في ذلك وجعلت في جانب المدعي لعمير إقامة البينة برناها أو صيانة للانساب عن الاختلاق (قوله كلمات الخ) المناسب للمصدر وقوله هو أن يقول أن يقدوم مضاف أي قول كلمات وسعت هذه الكلمات اعانا لقول الرجل عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ولان كلام من المتلاعنين يعد عن الآخر بها اذ يحرم النكاح بينهما ابدا حتى في الجنة واطلاقه في جانب المرأة من مجاز الغلب واختير لفظه دون لفظ الغضب وان كانا موجودين في الامانة تقدم اللعنة في الآية ولان لعان الرجل قد ينفك عن لعانها دون العكس (قوله معدودة) أي خمسة في جانبه وخسة في جانبها من اربعة ايمان ولذا تلزمه اربع كفارات ان كان كاذبا ولو قال مع لومة كافي شرح المنهج لكان أولى لشهولة علم عددها وكيفيتها الاتية (قوله جعلت حجة) أي كالحجة أي الدليل وقوله للمضطر ايسر بقية لان لعان مع القدرة على البينة اذ كل منها حجة كما مر الا أن يقال ان الاصل والغالب ما ذكره من قوله تعريف باعتبار الغالب وقوله الى قذف متعلق بالمضطر ومن واقعة على الزوجة وجعل الطبخ من له من والعائد الضمير المستتر والمراد بالفراش الزوجة لان كلامه ما يسمى فراش الآخر كما يسمى لباسه فظهر في مقام الاضمار فكأنه قال الى قذف زوجة اطخت نفسها بتمكين الزاني منها وضمير فراشه للمضطر وهو الزوج ويحتمل أن يراد بالفراش الزوجية أو معنى يترتب عليها وكذا يقال في وألحق العار به وهو عطف مسبب على سبب أو تفسيره والاول أظهر وضمير به للمضطر أيضا ويحتمل أن يراد بمن الزاني أي الى قذف

(لزومه بامساكه كهن اربع كفارات) لوجود الظهار والعود في حق كل منهن ولو ظاهر منهن في اربع كلمات ولو متواليه فعائده من الثلاث الاول فان فارق الرابعة عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والا فاربعة

(باب الامان)

هو لغسة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة جعلت حجة للمضطر الى قذف من اطلع فراشه وألحق العار به

رجل لطم زوجته المضطرب أي عروضا والمناصب أن يراد بها ما يشمله - ما لان تلك الكلمات حجة
 للمضطرب إلى قذف كل من الزوجة والزاني كما علم مما يأتي والقذف هو الرمي بالزنا في معروض
 التعيير فخرج بالرمي بالزنا الرمي بغيره كشرب الخمر فليس قذفا بل هو سب وعرض التعيير أي
 مقامه معروض الشهادة فليس قذفا أيضا (قوله أو إلى نفي الخ) عطف على إلى قذف والاضطرار
 بالنسبة إليه على ظاهره إذ لا يجوز اللعان له مع إمكان البينة وأوفى كلامه مانعة خلو تجوز الجمع
 وقوله ولد أعلم أي وطن ظنا موكدا أنه ليس منه ظاهر كما أن لم يطأها أو ولدت دون ستة أشهر من
 الوطأ والقذف انقبه حينئذ واجب (قوله مثل العنان) لم يقل زوجان كما تقدم له في الأبواب
 السابقة لأن الاجتهاد قد يلاعن كما سيأتي في كلامه ولا يشك كل على ذلك قوله هو أن يقول الزوج
 لأن المراد به ولو باعته بارما كان أو من له علاقة النكاح اه أفاده الشو برى (قوله والذين يرمون
 الخ) سببه أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم لم البينة أو حلف في ظهرك فقال يا بني الله إذا رأى أحدنا على امرأته
 رجلا ينطق بالقس البينة بفعل صلى الله عليه وسلم يكر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق
 نبيا أني صادق ولا ينزان الله في أمري ما يبرئ ظهري من الحلف فنزلت الآيات وقيل سبب نزولها
 عويمر الهلالي وأنه قال يا بني الله أرأيت أن وجدت أحدنا مع امرأته رجلا ما يصنع أن قتله
 قتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فأتيا
 فتلاعنا عنده صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن كلا سبب النزول لاحتمال أنهم ما سالا في وقتين
 متعاقبين فنزلت الآية فيهما فيصدق أنهما نزلت في كل وكان ذلك في شعبان سنة تسع من الهجرة
 وقوله والذين أي الذكور الذين يرمون أي يقذفون أزواجهم أي زوجاتهم وهو ليس بقيد
 كأن قوله ولم يكن لهم شهداء كذلك فلا مذهب لهم إلا الآية مخرجة على سبب وشرط العمل
 بالتهوم أن لا يكون كذلك وشهادة أحدهم مبتدأ أو أربع بالرفع خبر أو بالنصب ظرف والخبر
 محذوف تقديره تدركه الحجة وقوله الآيات أي الأربع (قوله الزوج) أي ولو باعته
 ما كان كما سيأتي (قوله أربع مرات) ظرف ليقول أي في أربع مرات وأشهد الخ مقول
 القول بكررت كلمات الشهادة لما كيد الأمر ولأنه ما أقيمت من الزوج مقسم أربع شهود من
 غيره ليقام عليه بالحد وهي في الحقيقة أيمان أربعة لا يمين واحدة فإذا كان كاذبا لزمه أربع
 كفارات كما مر وأما الكلمة الخامسة فلم يستبين بل مؤكدة لقائد الأربع بالدعاء على نفسه
 باللعنة أو على نفسه بالانصب ان وقع المعلق عليه (قوله والخامسة) بالنصب ظرف وقوله من
 الزنا أي ان قذفها بالزنا والاقبال فيما رميته به من إصابة غيري اه اعلى فرائض وان الولد منه
 لا مقي كما سيأتي ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من قذف في أياها بالزنا وقوله ويشير اليها أي بان
 يقول فيما رميته به زوجتي هذه (قوله ويعبرها) أي عن غيرها ما بهما ونسبها أو ذكر صفاتها فمما
 لا اشتباه ويكفي قوله زوجتي إذا عرفها الخ لم يكن تحتها غيرها وقوله في الغيبة أي عن بلد
 اللعان أو مجلسه بجمي ومغراو غيرها (قوله ذكره) أي وجوب باقي الكلمات الخمس أي في
 كلها فلا أعلة لذكره في بعضها احتياج في نفسه إلى إعادة اللعان ولا احتياج المرأة إلى إعادة
 لعان الواقع بعد لعانه حينئذ لأنه لا سقوط الحد عنه إلا في الولد إذ لا يفتني عنها كما سيأتي وفي

(قوله سمعاه) محال شيخنا
 ياج صوابه سمعاه بتقديم
 الحاء

أو إلى نفي ولد أو أركانه ثلاثة
 متلاعنان وصيغة كما يعلم
 مما يأتي والاصل فيه قوله
 تعالى والذين يرمون
 أزواجهم الآيات واليه
 أشير بقولي (هو أن
 يقول) الزوج (أربع
 مرات) أشهد بالله أني
 الصادق فيما رميته به
 هذه من الزنا أي زوجته
 (والخامسة) أن لعنة الله
 عليه ان كان من الكاذبين
 فيما رماها به من الزنا
 ويشير إليها في المحذور
 ويعبرها في الغيبة ويأتي
 بدل ضمائر الغائب بضمائر
 المتكلم فيقول لعنة الله
 على ان كنت إلى آخره وان
 كان ولد يتقبه ذكره في
 الكلمات الخمس لا يفتني عنه

يجب ذكر الولد في كلمات اللعان يجب فيه ذكر الزاني ان اراد اسقاط الحد بسببه كما سيأتي (قوله
 وأن الولد) أي ان غاب أو هذا الولد أي ان حضر (قوله وان لم يقل ليس مني) أي حذرا للنكاح الزنا
 على حقيقة والغاية للرد على القول بأنه لا يضمن الجمع بينهما ما والمعتد أن ذلك لا يشترط وأما
 الاقتصار على ليس مني فلا يكفي لاحتمال أنه يريد أنه لا يشبهه خلقا وخالقا اه قاله في شرح
 المنهج فما ذكره قل من أنه يكفي أحدهما ليس في محله (قوله ويحصل به) أي يعلني به ويترتب
 عليه من الاحكام وهذا شروع في ثمة اللعان بعد ذكر حقيقة وقوله أي باعانه أي بعد فراغه
 منه من غير توقف على اعانته ولا قضاء القاضي (قوله انتفاء نسب) أي نسب ولد انتفاء أي ذلك
 النسب به أي اللعان أي فيه لان اللعان يشغل على نفي النسب وعلى غيره وجعله انتفاء صفة نسب
 في معنى الشرط أي ان انتفاء والنفي فوري كالرد بالعيب لانه شرع له دفع الضرر فاشبه الرد بالعيب
 والاخذ بالانتفاء فيأتي الحماكم ويعلم بان انتفاء عنه ويعذر في الجهل بالنفي أو القورية فيصدق
 بيمينه فيه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطة العلماء وخرج بالنفي اللعان فلا يعتبر فيه فور
 ويعذر أيضا في تأخير النفي لعذر كأن بلغه الخبر بلا فخر حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو
 كان جائعا فاكل أو مريضا أو محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجده فآخر فلا يطل حقه
 ان تيسر عليه اشماد بانه باق على النفي والابطال حقه كما لو أخر بلا عذر فيلحقه الولد وانما يحتاج
 الملاعن الى نفي نسب الولد اذا أمكن كونه منه ولو ميتا لان نسب به لا ينقطع بالموت وخاتمة نفيه
 عدم ارثه منه وسقوط مؤنة التجهيز عنه وله استحقاقه ميتا فان لم يمكن كون الولد منه كأن ولدته
 لدون ستة أشهر فاقبل من العقد أولا ثم من طلق في مجلس العقد أو كان الزوج صغيرا أو مجنونا
 أو فكه امرأ قبل المغرب وهو بالمشرق فلا يلاعن انتفاء مكان كونه منه فهو منتف
 عنه بالاعان واعلم ان ما يقع كتمان العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة أنه ليس
 منه أو لاقية بينه وبينه لا بعد ذلك نفي النسب به كما قاله ع ش على مر لان المقصود من هذا الحجة
 أنه ليس مطيعا لآبيه فلا يثبت له من أفعاله شيء ولا يطالب بشيء لزم ذلك الولد من دين أو اطلاق
 أو غيرهما (قوله ودرء الحد) أي سقوطه وقوله لها صفة للحد أي الثابت لها وهو حد القذف
 الذي هو ثمانون جلدة (قوله ان سمع في لعانه) أي وكان قد عينه في قذفه بأن قال زني بك فلان
 فان لم يسمع حد الا ان أعاد اللعان وسمعه (قوله في الاولى) أي المشار اليها بقوله لها والتمانية
 المشار اليها بقوله لازاني ووجه دلالة الآيات على الاولى ما مر من أن خبر قوله تعالى فشهدا
 أحدهم محذوف تقديره تدرأ عنه الحد أما اذا جعل الخبر قوله أربع شهادات على قراءة الرفع
 فيمكن تقدير ما ذكره يكون خبرا ثانيا وان كان بعيدا (قوله وكالحد التعزير) أي ان كانت غير
 محصنة أو ادعى وطشبهة ولو عبر في المقنن بالعقوبة كافي المنهج لشمها (قوله وتحريم المرأة
 عليه) فلا تحل له بعد ذلك بنكاح ولا ملك عين وان كذب نفسه فلا يعود النكاح ولا يرتفع
 تأبدا لمرمة لانها حلت له وقد بطل اللعان اما الحد ولحق النسب فيعود ان بانه كاذب لانها
 حق عليه وكذا لا يتحد ولا يحتاج للعان على المعتد وقوله مؤبدا أي حتى في الجنة انما هو الحديث
 المذكور ولا يتوقف فراقها على طلاق بعد الاعان وما روى من أن عويمرا طلق امرأته بعد
 فكان ذلك لظنه أن اللعان لا يحرمها ولذا اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا سبيل لك عليها أي

فيه قول وان الولد الذي
 ولدته أو هذا الولد من زنا
 وان لم يقل ليس مني
 (ويحصل به) أي باعانه
 سنة (انتفاء نسب انتفاء به)
 حيث كان ولد لها في
 المصحف من أنه صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما ما وألحق
 الولد بالمرأة (ودرء الحد
 عنه) لها وكذا الزاني ان
 سمع في لعانه الآية السابقة
 في الاولى وقيل اساعاها في
 الثانية وكالحد التعزير
 (وتحريم المرأة عليه مؤبدا)

لاملك فطلاق غير واقع قال بعضهم وعلى هذا كما أن يعلم بالفرقة ان كانا جاهلين اقتداء به
صلى الله عليه وسلم وقوله المتلاعنان الخ ظاهره بقتضي توقف الحكم المذكور على تلاعنهما
معاً وليس مراداً كالفرقة بغير اللعان فانما يحصل بوجود سبب من أحد الجانبين فقط (قوله
وايجاب الحد) أي حدزناها المضاف لحالة النكاح من وجع أو جلدان لم تلاعن ولو ذميمة وان لم
ترض بمحكمنا لانهم بعد الترافع المتألا يعتبر رضاهم أما الذي قبل النكاح فسيأتي اه أفاده مر
(قوله وانفساخ الخ) قال المحقق انظر الجمع بينهما وبين التحريم ما فائدته وقد يقال ان الانفساخ
أخص اذا التحريم كما يكون به يكون بالطلاق فأشار به الى أنه فرقة فسخ لا طلاق اه وهو ساقط
لأنه لا يلزم من الانفساخ تحريمهما مؤبداً إذ قد يحصل انفساخ النكاح بردة مثلاً ومنع ذلك فحل به
بعد الاسلام ولعله نظر لحد الانفساخ وقطع النظر عن قوله مؤبداً وهو توهم فاسد لا يعول عليه
نعم ان أراد أنه يلزم من التحريم مؤبداً الانفساخ صح كلامه ولكن جوابه المذكور لا يجدي
نفعاً في دفع هذا (قوله وسقوط حصانتها) بالصاد المهملة أي كونها محصنة فيه بربقة ذفها فقط
كما يؤخذ من كلامه ونخرج بحصانتها حصانة الزاني فلا تسقط مطلقاً وأشار بقوله في حقه الى
أنه باقية في حق غيره فإذا ذفها غيره حدلان اللعان بضعيفة بخلاف البينة اذا شهدت
بزناها فإنه لا يحد فاذفها به بذلك وان عزر لان العرض اذا انقلم لا يعود (قوله بذلك الزنا أو
أطلق) أي بخلاف ما لو ذفها بزننا آخر بأن قال زنت بعد اللعان فإنه يحد وفي الإطلاق لو عمنه
عمل بتعيينه واظهار أنه لا يجب استقصاءه (قوله والاولان) أي وهما انتفاء النسب ودفع
الحد عنه مقصودان أي لو جوبذ كرهما في اللعان صريحاً في الاول وضمناني الثاني والبقية
تبع لهما الحصولا قهرامن غير تعرض لهما واعلم أن الحصر في الستة المذكورة بحسب ما ذكره
في هذا الكتاب والافتدائي أحكام آخر ترتب على لعانه من اثبات طهر المهر قبل الدخول ومنها حل
نحو أختها ونكاح أربع سواها وغير ذلك من الأحكام المترتبة على البينة وان لم تنقض
عدها كما في الطلاق البائن ومنها أن حكمها حكم المطلقة إلا نافي عدم لحوق الطلاق ومنها
أنها لا نفقة لهما وان كانت حاملاً حيث نفي الحل بلعانه (قوله فان أ كذب نفسه) أي بعد اللعان
بان قال قذفي باطل وقوله ثبت النسب مقابل قوله انتفاء النسب فيهما وقوله ولزمه الحد
مقابل دره الحد عنه وكذا لا يجب الحد عليهما ولا تسقط حصانتها فهذه أربعة أشياء ترتب على
تكذيبه أما الاثنان الآخران فلا يتغيران وأشارهما بقوله ولم ترتفع الحرمة أي بل تبقى ويلزم
من ذلك بقاء الانفساخ والفرق أنهم ما حقه وقد بطل اللعان بخلاف الحد ولحوق النسب
فانما حاق عليه وألحق بهما الاثنان الآخران لترتيبهما عليهما (قوله للدلالة السابقة) أي
من الآيات والاحاديث (قوله أجنبية) أي بعد الزوجية أو قبلها (قوله أن يكون زوجها)
أي حالة اللعان ولا بد أن يصح طلاقه ولو سكرانا وذمياً ورفيقاً ومحدوداً في قذف غيرها أولها
بان قذفها في حد ثم قذفها ثانياً فله أن يلاعن ولو مرتد بعد طه أو استدخال مني ما قبل ذلك
فتنجز الفرقة (قوله ان قذفها الخ) حاصل ما ذكره متناوئاً أربع عشرة صورة وقوله وهي
زوجته أي حال قذفها ثم إبانها في لاعن بعد صيرورتها أجنبية بابائهم وقوله سواء أني ولدا الخ
أي أراد نفيه أم لا نهاتان صورتان وقوله فان قذفها الخ محتمل زوجته (قوله الى بعد

(قوله لحد الانفساخ) لعله
لحد التحريم بدليل ما بعده
(قوله انشطع المهر) حرره
(قوله حالة اللعان) الاولى
حالة القذف

نظير البيني المتلاعنان
لا يجتمع معان أبداً (وايجاب
الحد عليهما) لقوله تعالى ويدرا
عنهما العذاب (وانفساخ)
النكاح ظاهره ان يوطأ
كالرضاع (وسقوط حصانتها
في حقه) ان لم تلاعن أو
لاعت وقذفها بذلك الزنا
أو أطلق والاولان من هذه
الستة مقصودان والبقية
تبع لهما (فان أ كذب
نفسه ثبت النسب) لأنه
يثبت بالامكان (ولزمه الحد
ولم ترتفع الحرمة) لظاهر
الدلالة السابقة (ولا يلاعن
أجنبية) لان شرط اللعان
أن يكون زوجها (الا
ان قذفها وهي زوجته)
فلا يلاعن (سواء أني ولدا
أم لا) فان قذفها بعد ان
إبانها أو ماتت فان كان بزننا
مطلقاً أو مضافاً الى بعد

(قوله للصورة الثمانية) لكن لا يقع ٣٦٣ الا في صورتين منها (قول الشارح غير الرابعة) أي السادسة وأما الخامسة فهي

حاصلة ولا بد اذا النكاح فاسد كما هو الموضوع

نكاحه لا عن ان كان ولد يلحقه ويريد نفيه دون ما اذا لم يكن ولدا وان كان مضافا الى قبل نكاحه أو الى بعد المينونة فلا لعان سواء أنى ولدا أم لا فيصـد ~~له~~ كن له انشاء قذف مطلق أو مضاف الى بعد النكاح ولا عن لئني الولد ويسقط عنه الحد (أو) الا ان (وطئها بشبهة) كنكاح فاسد ثم قذفها فيـلا عن (ان كان ثم ولد ينتقـي نسبه ويحصل به غير الرابعة) من الصور السابقة في المتن فينتقـي نسب نقاه بلعانه ويدرأ عنه الحد تبعاً لانتفاء النسب وتجزم المرأة عليه مؤبداً كما لو لعن في نكاح صحيح أما الرابعة فلا تحصل به فلا يجب الحد عليها (ولا تلعن هي) لانتفاء الزوجية ولان لعانه لئني النسب وهو لا يتعلق بها ولو قال لزوجته وطئت بشبهة وجب لها تعزيره لان فيه عارا وايداء وله اللعان وان لم يكن ولد ويقول في نفيه أشهد بالله اني لـمـن الصادقين فيما رميت به من اصابة غيري

نكاحه) أي بعد أوله وقبل المينونة فهو في حال كونها زوجه وفيه دخول الى على بعد وهي لا تجزى الابن وكذا يقال في قوله الا في صورتين وفي بعض النسخ الى ما بعد والى ما قبل وهي ظاهرة وعبرة المنهاج ليس فيها ذكر ما أصلها من وجه الى داخله على محذوف قدره بقوله الى زمن بعد النكاح ثم قال الى زمن قبل نكاحه اه فيمكن تقدير هذا هنا (قوله لا عن) أي في الصور الاربع وهي ما اذا كان القذف بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل اما ان يكون بعد المينونة أو الموت كما يلعن في صورتين السابقتين بخمسة الصور التي يلعن فيها است (قوله يلحقه) أي بان أمكن كونه منه (قوله دون ما اذا لم يكن ولد) فحتمه أربع صور وهي ما اذا قذفها بن فامطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل اما أن يكون بعد المينونة أو الموت والمراد دون ما اذا لم يكن ولد بقيد السابق وهو قوله يلحقه بان لم يكن هناك ولد أصلاً أو هناك ولا يلحقه لعدم امكان كونه منه وقوله وان كان مضافا الى قبل نكاحه محترز بعد وتحت ذلك أربع صور لانه اما أن يضيف الزنا الى قبل نكاحه أو الى بعد المينونة وعلى كل اما أن يكون هناك ولد ينفقه أو لا ينفقه سواء أنى ولد أي أراد نفيه الخ مؤخر من تقديم وقوله فلا لعان أي في الصور الثمانية المذكورة فهو راجع لقوله دون ما اذا لم يكن ولد وقوله وان كان مضافا الخ وقوله فيجزم تبعاً لبيع عليه فهو متعلق بالصورة الثمانية أيضاً وقوله لكن استدراك على قوله فيجزم بالنسبة للصورة الثمانية أيضاً أي ان له ابطال القذف الاول وانشاء قذف آخر بل عليه ذلك ان كان هناك ولد وعلم أو ظن أنه ليس منه اذ لا طريق الى لعانه ونفيه الا انشاء القذف المذكور (قوله ولا عن لئني الولد) مقتضاه أنه ان لم يكن ولداً لم يكن له انشاء القذف بل يجزم لعدم ضرورته الى ذلك حينئذ وقوله ويسقط عنه الحد أي فيما اذا أنشأ القذف ولا عن لئني الولد فان لم ينشئ ذلك حـدد ويعلم من سقوطه في الحالة المذكورة سقوطه في الحالة الاولى أي على قوله فان كان بزنا مطلق الخ بالاولى (قوله أو الا ان وطئها بشبهة) عطف على قوله الا ان قذفها الخ وقوله كنكاح فاسد أي كما لو وطئ في نكاح فاسد فهو مثال لو طء الشبهة على تقدير مضاف (قوله ويحصل به) أي بهذا اللعان وقوله من الصور السابقة في المتن أي وهي الثلاثة الاول وقوله فينتقـي الخ تفريع على قوله فيحصل به غير الرابعة قصد به بيان ذلك الغير (قوله كما لو لعن) راجع للثلاثة المذكورة (قوله فلا يجب الحد عليها) ويسقط عنه الحد بلعانه كما مر فان لم يكن له ولد لزمه الحد بقذفها او لا يلعن ما يأتى اه قل (قوله وهو) أي النسب لا يتعلق بها أي الزوجية لانه لا بد (قوله وله اللعان) أي لئني التعزير أي ولو من غير قذف ومثل الشبهة ما لو ادعى أن الولد من سبدها أو من زوج غيره فيلعن لغيره من غير قذف أيضاً اه قل (قوله ولا يشكر اليمين) أي على شيء واحد في غير تغليظ وقوله وليس منها أي اليمين ونسج بقوله ابتداء اليمين المردودة فانهم اوان كانت في جانب المدعي لكن بعد الرد عليه (قوله بشرط اللعان) أي غالباً فلا يرد أنه يلعن عند رميها بوطء الشبهة مع أنه ليس فيه قذف كما مر وسماي أيضاً (قوله سبق قذف الخ) القذف بمجموعة لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير بخلاف ما لا ينفهم منه تعيير ولا يقصد به بأن قطع بكذبه كقوله لاينة سنة مثلاً لا زنت فلا يكون قذفاً نعم يعزى للابذاء ونسج بمعرض التعيير أي مقامه معرض الشهادة فلو نسج

لها على فرأني وان هذا الولد من تلك الاصابة (ولا تشكر اليمين الا في اللعان والقسامات) اعظم أمرهما عليه وليس منها ما يكون ابتداء بلاينة في جانب المدعي الا فيهما (وبشرط اللعان سبق قذف يوجب الحد)

عليه بالزنا مع تمام النصاب أو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي أخبرني بأن شاهد زان أو أنه
يعلم زناه خلفه أنه لا يعلمه أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فأكبره بزنا لم يكن ذلك قذفا وكذا
لو قال له أقذفني فقد فقه إذا ذنبه فيه يرفع حده دون إثمهم لو ظنه مباحا وعذر بجهله أتجه عدم
إثمه وتعميره وبالرعي الزنا الرعي بغيره من سائر الكفار فليس قذفا أيضا بل سباف وبجب التعزير
لا الحد وأعلم أن قذف الزوج زوجته جائز إذا علم زناها بأن رآه بعينه أو أخبره به عدد التواتر
أو ظنه ظنا مؤكدا كشـباع زناها بزبد مع قرينة كان رآها مباحة ولو مرة واحدة أو رآها
تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشـباع لأنه قد يشـبعه عدولها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر
بشيء ولا مجرد القرينة المذكورة لأنه قد يدخل بينهما الخوف أو سرقة أو طمع والاولى أن يستتر
عليها ويطلقها إن كرهها هذا إن لم يكن له ولد فإن كان ولده علم أو ظن ظنا مؤكدا أنه ليس منه
مع إمكان كونه منه ظاهرا كأن لم يطاها أو ولدته دون ستة أشهر أو لقوت أربع سنين من
وطئه لزمه نفسه ووجب قذفها إن علم زناها أو ظنه كإمروا فلا يقذفها بل واز كون الولد
من وطئه شبهة أو زوج قبله فإن لم يكن يعلم أو يقطن أنه ليس منه كأن ولدته لا أكثر من ستة أشهر
من الاستبراء والدوئهم من الزنا حرم النفي والقذف (قوله كقوله) أي في معرض التعبير كما مر
لرجل أو امرأة أو خنتي أم مر (قوله من صرائحه) أي القذف وهو ما اشهر فيه ولم يحتمل
غيره ومنه في حق الانثى تحية وعاهرو في حق الرجل لا نط بخلاف لوطي فانه كتابة لاحتمال
ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا بقاء ومخنت ومخون وما بون وعلق وطخبر وكفن وسواس
وعرض وبلاع الرب لاحتمال الباع من القم فهي كتابات على المعتمد لعدم فهمها القذف
ومن الصريح أيضا قوله م يافرخ زنا وقوله لولد غيره ليست ابن فلان فهو صريح في قذف أم
المخاطب ولو كان منقيا باعانا بعد استلحاقه أم قبله فمكتوبة فيسئل فان قال أردت تصديق
النافي في نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها أو أردت ان النافي نقاه أو اتقنى نسبة منه شرعا وأنه
لا يشبهه خلفا أو خلفا صدق بيمينه وقيمز لا يذاه (قوله زنت) أي بالياء التحية ولو مع قوله
في الجبل وكذا يا زاني وزني ذكر كرك أو فركك أو بدك وان كسر التاء والكاف في خطاب
الرجل أو فتجهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يا زانية وللمرأة يا زاني لان اللعن في ذلك لا يمنع
الفهم ولا يدفع العار ومن الصريح الرعي بإيلاج حشفة أو قد رها من فاقدها بفرج مع وصف
الإيلاج فيه بالتحريم أو بإيلاج ذلك بدبر فان لم يصف الاول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال
بخلاف الثاني سواء أخطوب بذلك رجل أو امرأة كأن يقال له أو بحت في فرج محرم أو دبر أو
أولج في ذبرك ولها أولج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إيلاجه
في فرج حليته الخائض أو المحرمة صدق بيمينه ومنه أيضا قوله ثلاثي زنت أو زني فركك فان
ذكر أحدهما فمكتوبة آفاده في المنهج وشهره بزيادة (قوله زنات في الجبل أو زنات) أي بالهمز
فيم مان باب نفع وكذا باب بلاهمز على أحد الوجهين لان الزنا بالهمز هو الصعود بخلاف
زنات في البيت بالهمز قصر مجسوء كان البيت درج يصعد اليه فيها أم لا على المعتمد لانه
لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت وهو ممن الكتابات قوله غيره زني بذلك أو بذلك أو يا فاجر
يا فاسق أو يا فاجر يا فاسقة وأنت تحمين الخلو أو لم أجرك بكر أسوأ أقاله لزوجه أم غيره فها هذا
إن لم يعلم لها تقدم افتضاض مباح فان علم فلا صريح ولا كتابة ومنها قوله لعربي يا نبطي نسبة

(قوله والقذف) ظاهره
أنه يحرم ولو علم زناها لان
الولد يصير بهير بذلك فلا
ينافي ما مر

كقوله من صرائحه زنت
أو يا زانية ومن كتابته
زنات في الجبل أو زنات

لا انما ط قوم من العجم ينزلون البطائح بين العراقين . هو بذلك لاستنباطهم الماس من الارض
 أي اخرجوا منه ومنها قوله لولده است ابني بخلافه في ولد غيره كما مر لان الاب لاحتمال حاجه الى
 تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبي ويستدل فان قال أردت انه من زنا
 فقد اذ لامه أو انه لا يشبه في خلقا ولا خلقا فيصدق بعينه وبني على المصنف قسم ثالث وهو
 التعريض كما ابن الحلال وأناست بران فليس ذلك قدفا وان نوالا لانه النية انما تؤثر اذا احق
 اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرأت الاحوال فلا يحد بذلك
 بل يحرم عليه ويعزر فاللفظ الذي يؤتى به للقدف ان لم يحتمل غيره فصرح والافان فهم منه
 القدف بوضع في كتابة والافتعريض وعرفه في جمع الجوامع بأنه لفظ استعمال في معناه
 ليلوح بغيره ثم قال فهو حقيقة أبدا (قوله أو بافاجرة) وكذا بالاشقة وأمامه ص فليس صريحا
 ولا كتابة على المعتمد (قوله الا في صورة) وهي مستثناة من ايجاب الحد بالقدف ويصح في
 بعضها أن يكون مستثنى من سبق القدف على ما مر وقوله كافر تخرجت باشتراط الاسلام في
 المحسن والخمس بعد ما باشتراط الحرية والمجنونة والصغيرة باشتراط التكليف وسأقي
 محترز قوله نوطا في كلامه وسأقي الكلام على الاخيرين (قوله أو مكرهة على الزنا) بأن قال
 زنت مكرهة وقوله أو موطوءة بشبهة بأن قال لها وطئت بشبهة فان كان ولد ولم يعين
 الواطئ بشبهة أو عينه فلم يصدق لاعتن لنفيه وسقط عنه التعزير وان لم يكن ولد فان قال اكرهك
 فلان على الزنا لزمه الحد لانه قد فقه اياه وله اسقاطه باللعان (قوله وهو) أي المحسن الذي يحد
 قاذفه أما المحسن الذي يرجم فلا يشترط فيه الاسلام وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه
 اهانة اه افاده مر (قوله مكاف) أي بالغ عاقل ومثله السكران فلا تبطل العفة بزنا صبي
 أو مجنون اعدم التكليف حتى اذا كذا فقد فقه ما شئخص لزمه الحد (قوله حر) أي كاه فلا يحد
 قاذف المبعوض كما قاله عث في حواشي المنهج (قوله عن وطء بحديثه) أي وهو الوطء على
 وجه الزنا زاد في المنهج وعن وطء محرم مما لو كاهه ووطءه بمرحلته بان لم يوطأ أو وطئ وطئا غير
 ما ذكره خلاف من زنى أو وطئ حاملته في دبرها أو محرما مما لو كاهه كاخته وعمته من نسب أو
 رضاع فليس بعصم وعلم من التعريف المذكور أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة
 أو في حاض أو نفاس أو أمته المزوجة أو المعتدة من زوج أو أمة ولده أو زوجته المنكوحه
 بلاولى أو شهود وان كان حراما فان فعل شيئا من ذلك بان وطئ وطئا يسقط العفة لم يعد محصنا
 وان تاب وحسن حاله وحديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له محمول على عقاب الآخرة ولم
 يحد قاذفه لان العرض اذا انقضى لم تنسد ثلته سواء قد فقه بذلك الزنا مثلاً أم بزنا آخر اطاق
 أو ارتد حد قاذفه والفرق ان الزنا مثلاً يكتم ما أمكن فظهر ويبدل على سبق مثله غالباً والردة
 عقبة والعقبة لا تخفى غالباً فظاهرها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً اه باختصار (قوله
 وهو) أي الاحصان منتف في المذكورات أي في المقتضى التي خرجت بقيوده المذكورة وفي كلامه
 نظر بالنسبة للمكرهة والموطوءة بشبهة لعدم انتفاء الاحصان عنه ما اذ وطئها ما لا يوجب
 الحد فاذا كان كل منهما ماسة مكلفة حر صدق عليه التعريف المذكور فكان عليه
 استثناء وهما من المحسن (قوله فقد فقهون) أي ولو صورة يشمل الرمي بوطء الشبهة (قوله انما
 يوجب التعزير) ولا يرد قد فقه مرئد ومجنون وقن بزنا اضافته الى حال اسلامه أو افاقته أو

(قوله ويصح في بعضها)
 وهو الصورتان الاخيرتان

أو بافاجرة فلا يجوز اللعان
 بدون ذلك (الافى صورة
 ان تكون) المرأة كافرة
 أو أمة أو مدبرة أو مكاتبة
 أو أم ولد أو مبيضة أو
 مجنونة أو صغيرة (نوطا
 أو مكرهة) على الزنا (أو
 موطوءة بشبهة) فان
 قد فقه الا يوجب الحد لانه
 انما يجب بقدف محض
 وهو مكاف حر لم عقيف
 عن وطء بحديثه وهو منتف
 في المذكورات فقد فقهون
 انما يوجب التعزير والاخير
 من زيادتي

(وضابط ذلك أن يكون سبب وجوب التعزير فيها التكذيب) ٣٦٥ لان القاذف كاذب ظاهر انما يلاعن لدفع

التعزير (فان كان سببه التأديب) اما (لكذب معلوم) كقذف طفلة لا توطأ (أو رتقاء أو قرناء) (أو اصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها فلا لعان) أما في الاول فلتبين كذبه فلا يمكن من الخلاف على أنه صادق فيه عزرا لالة كذب لانه كاذب فيه قطعا فلم يلحق بها عارا بل منعاه من الايذاء والخص في الباطل وأما في الثاني وهو من زيادتي فلان اللعان لانهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسبب والايذاء فاشبه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ (وللزوجة معارضة لعانه بان تقول) بعده أربع مرات (أشهد بالله انه من الكاذبين فيعادي ما في به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وتبزي في الغيبة وتأتى في الخامسة بضماير المتكلم فقول لغضب الله على الخ ولا يحتاج الى ذكر الولدان لعانه لا يؤثر فيه وإنما تأخر لعانه عن لعانه لان لعانه لا يسقط لعانه الذي لزمها بلعانه

حر به بان أسلم ثم اختار الامام رقه لان سببه حده اضافة الزنا الى حال الكمال أفاده مر (قوله وضابط ذلك) أي الصور المستثبات التي يلاعن فيها لدفع التعزير (قوله أن يكون سبب وجوب التعزير فيها التكذيب الخ) ولذا سمي تعزير تكذيب أي تعزير يظهر به كذب القاذف بعد أن كان غير ظاهر بخلاف التعزير الا في فانه يسمى تعزير تأديب ولا يستوفي تعزير التكذيب الا بطلب المذوقة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر كالأهوا وتعزير التأديب في الطفلة المذكورة يستوفي القاضى منه القاذف مما يأتي وفي غيرها لا يستوفي الا بطلب الغير أفاده في شرح المنهج اهـ (قوله ظاهر) أي في الظاهر لان الاصل عدم الزنا (قوله لكذب معلوم) أي متيقن ومنه ما لو قذف زوجته أو غيرها وحده لا كذب ثم قذفها ثانيا لم يكذب باقامة الحد عليه (قوله أو رتقاء أو قرناء) أي اذا قيد الوطء فيها بالقبل بخلاف ما اذا قيد بالدفق فانه يكون قذفا يحتاج للعان فان أطلق اتجه السؤال عند دعواهما عن ارادته اذ ووطئها في الدبر يمكن فيلحق العار بها ويترب على جوابه حكمه اهـ أفاده مر (قوله وهو) أي اصدق (قوله وللزوجة) أي التي ليست نحو صغيرة أو مجنونة كما يرشد الى ذلك العلة الاتية فتدوله معارضة لعانه أي الذي دفع به الحد عنه أما الذي دفع به التعزير فليس اهـ معارضة لانه لا يوجب عليها شيئا (قوله بعده الخ) أفاد ذلك اشتراط تأخر لعانه عن لعانه لان لعانه لا يسقط العقوبة وإنما تجب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة الى أن تلاعن قبله (قوله أربع مرات) امامه قول مطلق أي قولاً أربع مرات أو ظرف أي في أربع مرات (قوله والخامسة) أفاد لفظ الخامسة اشتراط تأخر لفظي اللعان والغضب عن الكلمات الأربع اتباعا لنظم القرآن ولان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تقديسها وخص اللعان بجائزته والغضب بجائزته لان جريمة الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب ان غضب الله تعالى أغلاظ من لعنته لانه ارادة الانقضاء مع التعذيب وهي الابعاد عن الرحمة وذلك لا يستلزم التعذيب نخصت المرأة بالتمام أغلاظ العقوبة بين اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله لا يؤثر فيه) أي في الحاق نسبه للزوج ونفيه عنها ولو تعرضت له لم يضر (قوله ويشترط للعان الخ) كان الاولى أن يقول أيضا لانه تقدم من الشروط سبق القذف الموجب للعدو بقي منها الولاء في الكلمات الخمس وضابطه ما مر في الفاتحة فيقطعها بخلاف ذكر وسكون طال بلا عذر أو قصير قصد به القطع اما الولاء بين لعاني الزوجين فلا يشترط (قوله أمر القاضى) أي أو نائبه أو السامع في ملاعنته بين رقيقه أو المحكم اذا كان اللعان لدرء الحد فان كان لعاني الولد خاصة لم يجز التحكيم حيث كان صغيرا لان له حقا في النسب فلا يسقط برضاها ما كان بالغاً ورضي بالتحكيم جازوا هذا الحكم اهـ زى (قوله وتلقين كلماته) عبارة مساوية لعبارة المنهج حيث جمع بين الامر والتلقين قال مر وعطفه على الامر يقتضى انه ما متغابرا وليس مراد ابل الامر هو التلقين ولذا اقتصر في الروضة عليه اهـ وهو ظاهر وأما قول المحقق انه ما متغابرا ان الامر مثل أن يقول له احلف والتلقين مثل أن يقول له والله الذي لا اله الا هو الخ اهـ فقهه نظرا لاقتضائه اشتراط الجمع بين ما ذكر وليس مراد ابل لو قال قل كذا وقول كذا كان كافيا (قوله فيقول قل كذا الخ) ظاهره أنه لا بد من التفصيل في التلقين

(ويشترط للعان أمر القاضى به وتلقين كلماته) لسجل منها فيقول قل كذا وقول كذا فلا يعتد به بدون ذلك كما في سائر الايمان (قوله لا يكذب) هذا يقتضى عدم وجوب الحد ثانيا حرمه

وايس كذلك بل يكفى الاجمال بان يقول انت بكلمات اللعان كما يستفاد من التشبيه بقوله
كسائر الايمان فانه لا يشترط فيها التفصيل وان كان لابد من امر القاضى فى كل بين أى فلقينه
لذلك فاللعان والايمان على حد سواء على المعتمد كما ذكره ع ش على م

• (باب العدة والاستبراء) •

انما أخر الكلام على العدة الى هنا لترتيبها غالباً على الطلاق واللعان وألحق الايلاء وانظارها
بالطلاق لانهما كانا طلاقاً فى الجاهلية والطلاق تعلق بهما ما مر أنه اذا مضت مدة الايلاء ولم
يطأ طوب بالوطء أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضى واذا طأ طهر ثم طلق فوراً لم يكن
عائداً ولا كفارة وذكر الاستبراء معها لاشتراكهما فى معرفة براءة الرحم بهما اصالته وقدمها
عليه لثقلها بالتمكاح وكل منهما متعلق بالحرة والامة كما يأتى ولا يتوقفان على نية كالاحداد
وتناب الآية بهما الايمان بما واجب (قوله العدة) أى شرعاً ما لغيره فهى مأخوذة من العدد
لاشتمالها عليه غالباً (قوله تقرص) أى تصبر وتنتظر فيها المرأة ونخرج المرأة الرجل فلا عدة
عليه قالوا الا فى حالتين الاولى ما اذا كان معه امرأتان وطأ طأ طهر جميعاً وأراد التزوج بمن لا يجوز
جميعاً معها كاختها الثانية ما اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة ممن رجعيها وأراد
التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك فى الحالتين المذكورتين الا بعد انقضاء العدة وفى كون العدة
واجبة على الرجل فيه ما نظير غايه ما فيه أنه يتربص بالتزوج حتى تنقضى العدة الواجبة
على المرأة (قوله لمعرفة براءة زوجها) أى من الحمل والرحم هو المسمى بام الاولاد والمراد
بالمعرفة ما يشمل الظن اذ ما عدا وضع الحمل يدل عليه اظنا (قوله أوله تعبد) أى كفى الصغيرة
والآيسة وكفى المعاق طلاقها على يقين البراءة فاذا مضى ايامها بعد وضع الحمل ستة أشهر
طلقت وعامها العدة تعبد او التعبد اصطلاحاً ما لا يقع له من معناه عبادة كان أو غيرها فقوله
الزكشى لا يقال فى العدة تعبد لانها ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اهـ (قوله أو
لتفجعها) أى توجهها ورزيتها وتحزنها يقال فجعت المصيبة أى أوجعتها والفجعة الرزية
أى تحزنها على زوج مات قبل الدخول بها فهى متفجعة عليه لامتة ووحشة لعدم الدخول بها
وأوفى كلامه مانعة خلوه تجوز الجمع كان مات زوج صغيرة أو آيسة عنها (قوله والاصل فيها الخ)
وهى معلومة من الدين بالضرورة وعدم تكفير جاحدها كما قالوا يحمل على بعض تفاسيها
وشرعت اصالته والنسب عن الاختلاط وكررت الاقراء الملقب بها الاشهر مع حصول
البراءة بواحد استظهاراً واكتفى به اجمع أنها لا تفيد يقين البراءة لان الحامل تحيض اكون
حيضها نادراً اهـ أفاده مـ (قوله افرقة حياة) ومنها ما يحضه حيواناً على ما يأتى ولا تعود
الزوجية بعوده آدمياً لا بخلاف الذات وحكم أمواله لا امام لا لورثته ولا بعوده ملكها ايضاً
بعوده بخلاف مالها وحكم القاضى بموت المفقود واعتدت زوجته به وتزوجت وقسمت تركته
ثم تبين بعد ذلك عدم موته فان زوجته وتركتته تعودان له اهـ قاله المبدانى تبعاً لقل وقرر
شيخنا البراوى أن المسئلتين على حد سواء فى العود له (قوله بطلاق أو غيره) كفسخ بنحو عيب
أو انفساخ بنحو لعان كرضاع وردة لانه فى معنى الطلاق المنصوص عليه اهـ أفاده مـ (قوله
بعدوط) أى بذكر متصل وان كان أشل أو بذكر خصى أو زائد على سنى الأصل وضبط بعضهم

• (باب العدة والاستبراء) •
(العدة) مدة تقرص فيها
المرأة لمعرفة براءة زوجها أو
للتعبد أو لتفجعها على
زوج والاصل فيها قبل
الاجماع الآيات والاخبار
الآيسة وهى (اما افرقة
حياة) بطلاق أو غيره (وانما
تجب) للفرقة (بعدوط)

الوطء الموجب للعدة بكل وطء لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبته على الموطوءة كالأقوى
 المراهق ببالغة أو مجنون بعاقلة بخلاف ما لو زنى مكره بطائفة فإنه لا يجب عليها عدة ولا يثبت
 بوطئه نسب لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا لأن له ممنوع من الفعل أتم به التكليف
 ومخاطبته بالامتناع إذا لوطء لا يباح بالأسرار وبهم إذا فارق الصبي والمجنون وإنما سقط
 الحد عنه للشبهة وفارق الشبهة بأن ثبوت النسب فيه انما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن
 هاهنا ووطء الاب جارية ابنه مع علمه بأن شبهة الملك فيها قامت مقام الظن (قوله ولو في الدبر
 الخ) ولا بد أن يكون الواطئ ممن يمكن وطؤه كصبي تيمم له وأن تكون ممن يمكن وطؤها كذلك
 (قوله بخلاف ما قبله) أي الوطء فلا عدة ~~كزوجة محبوب~~ لم تستدخل منه وء - وح
 مطلقا إذا لوطئه الولد اه مر (قوله باللفظ يقتضي التعميم) في قوله والمطلقات الخ وقوله ثم
 خص منه أي أخرج من اللفظ المذكور من لم يدخل به أو خص منه أيضا الصغيرة والائيسة
 بقوله والائيسة والائيسة لم يخصص أي لصغرها ونحوه والحوامل بقوله وأولات الاحمال
 أجلهن أن يضعن حملهن والارقاء بما يأتي من السنة فدخلها الخمس بخصيصات (قوله فبالكم
 عليهن من عدة) الخطاب للازواج وقيس بهن الواطئ بشبهة وبهمن أي وطئهم استدخال
 الماء المحترم (قوله أو بعد ادخال مني) أي وان لم يمكن وطء وهو شامل لادخاله في الدبر وهو
 كذلك كما في شرح المنهج وسواء كان من قبل أو عقبين أو محبوب وقول الأطباء ان البصري
 من البهيمتين له في محمول على ارادة العلق أو سرعته والعلة بمرتبها كان دخول مني كالموضي
 من العتمة مدة يمكن فيها ارساله الى الزوجة واستدخالها له يمكن لو علمنا أنه لم يجتمع مع بها الكونه
 عندنا جميع تلك المدة فلا تجب بذلك عدة ولا يطبق به الولد كما ذكره مر (قوله محترم) أي حال
 خروج جسه بان خرج على وجهه مباح لذاته وان حرم لم يرض كحيض وان لم يكن محترما حال
 استدخاله كان وطئ زوجته فسادت أجنيته ونخرج منها المني فوجب العدة على الأجنبية
 المذكرة وكما لو خرج منه باحتمال فادخلته زوجته على ظن أنه ماء أجنبي فيحرم عليا وتلزمها
 العدة أما غير المحترم عند دخوله وجهه بان خرج على وجه الزنا فاستدخلته فلا عدة ولا نسب
 يلحق به ولو استغنى بيده من يرى حرمة فالأقرب عدم احترامه اه أفاده مر وقول فل
 ان ادخل حليلته لم يثبت غير المحترم ~~كالمحترم~~ غير صحيح كما لو علمت قال سم وانظر المني الذي
 لا يوجب الغسل كالمخرج من أحد فرجى المشكل والمفتخ والزائد مع افتتاح الاصل
 هل يوجب العدة والنسب لأنه بصفة المني أولا لعدم الاعتماد به بدليل عدم ايجابه الغسل
 اعتمد مر الثاني وعدم لحوق الولد بعبد اه (قوله أقرب الى العلق الخ) وقول الأطباء
 الهوا يفسده فلا يأتي منه ولذا لا يأتي الامكان على أنه لو قيل بأنه متى حلت منه تبيز عدم
 تأثير الهوا فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا اه مر (قوله من مجرد الايلاج) أي
 الايلاج المجرد عن الانزال وعبارة مر من مجرد الايلاج قطع فيه بعدم الانزال اه وذلك
 كايلاج الصبي ويصح أن يراد بالايج من يتصور منه انزال وعلى الاول فافعل التفضيل في
 قوله أقرب ليس على بابيه اذ ليس في الايلاج المذكور قرب للعلق أصلا أو يقال ان فيه ذلك
 فرضاء على حد الغسل أحلى من النخل وهذا أولى من الاول لا يقتربه عن أماء على الثاني فهو على
 بابيه لان الايلاج من يتصور منه ذلك يحتمل معه الانزال لان المني دفاق (قوله وفي معنى ذلك) أي

(قوله وقيس بهن الخ) هذا
 لا يحتاج اليه الا في مفهوم
 الآية

ولو في الدبر بخلاف ما قبله
 لأنه تعالى أوجها على
 المطلقات باللفظ يقتضي
 التعميم ثم خص منه من لم
 يدخل به بقوله ثم طلقتهن
 من قبل أن تمسوهن فبالكم
 عليهن من عدة فاعتدوا
 (أو) بعد (ادخال مني)
 محترم لأنه أقرب الى العلق
 من مجرد الايلاج وفي معنى
 ذلك الوطء بشبهة أو ادخالها
 مني من طئته فزوجها أو
 شهدها

وفي مع - في الوطء بالنكاح الوطء بالشبهة أي من الزوج وان كانت هي زانية لاحترام الميا وفي
معنى ادخال من الزوج ادخال من من ظنته زوجا أو سيدا لها لم يكن في هذا نظر لان خروج
من صاحبه ان كان على وجه مباح لم يوجب اظنها حال ادخاله بل يجب العدة طائفاً أو على وجه
غير مباح لم يستبرأ منها المذكور بل لا يجب العدة مطلقاً واعمل الشارح يرى الاكتفاء بالاباحة
حال ادخاله وهو غير معتد كاعت (قوله طهارة) أي ولو في ظن الواطئ كان غير مجرية أمة أو وطئ
أمة غير يظن أزواجه الحرة فتعد بثلاثة أقراء وكذلك إذا وطئ حرة يظنها أمة أو زوجته
القنة لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التحقيق (قوله ثلاثة أقراء) أي وان اختلفت
عاداتها ونطاقول ما بينها أو جابت الحيض فيها بدواء أو كانت حاملاً من زنا لان حمل الزنا لا حرمة
له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زمان حيث نكحها معه
وجاوز وطء الزوج لها وعدم انقضاء عدتها به بل بالاشهر وعلى أنه من شبهة من حيث عدم
عقوبتها بسببه فان أتت به لادامكان منه طهارة ولم ينتف عنه الاباء ان ولو أقرت بأنها من ذوات
الأقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الأشهر لم يقبل لان قولها الاول يتضمن
أن عدتها لا تنقضي بالأشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لأحيض زمن الرضاع
ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل اه أفاده مر والقرب بالفتح والضم مشترك بين
الطهر والحيض وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ويجمع على أقراء وقرو
وأقرو والمراد به هنا الطهر فان طأقت طاهراً وقدم بقى من زمن الطهر شيء انقضت عدتها بطهر
في حيضة ثالثة لحصول الأقراء الثلاثة بذلك بان يحسب ما بقى من الطهر الذي طأقت فيه قرأ
وطئت فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قرو كما فسر قوله تعالى الحج أشهر
معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة أو طأقت حائضاً أو نقساء وان لم يبق من زمن
الحيض والنفاس شيء انقضت عدتها بطهر في حيضة رابعة أو توقف حصول الأقراء على ذلك
وزمن الطهر في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها كما مر في الطلاق ولا يحسب طهر
من لم تحض ولم تنفس قرأ لان القراء المراد هنا هو الطهر المحتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس
أو نفاسين بان طأقت حاملاً من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فشرعت في عدة الطلاق ثم حلت
من زنا فيحسب الطهر بين الحملين قرأاً لم طأقت ثم تأتي بعد الوضع الثاني بقراءين آخرين ان لم يتقدم
طهرها الذي طأقت فيه حيض ولا نفاس ولا بقية (قوله يترى من) أي ينتظرون ويبيعدن
بأنفسهم عن النكاح ثلاثة قرو أي اطهار (قوله بان يئست من الحيض) أي يبلوغيها سن
الأيام وهو اثنتان وستون سنة قريظة قريظة على الصحيح وقيل ستون وقيل خمسون (قوله
أو لم تحض) أي أصغر أولعلة أو جيلة منعها روية الدم أصلاً ولم تبلغ سن الأيسر الثلاثة تكرار مع
ما قبلها ولا فرق بين أن ترى نفاساً بعد ولادتها ولا فان عدتها بالأشهر (قوله ثلاثة أشهر) أي
هلاية ان انطبق الطلاق على اول الشهر فان طأقت في اثنا عشر كذا من الرابع ثلاثين يوماً
سواء كان الشهر تاماً ناقصاً (قوله ان ارتبتم) أي لم تعرفوا ما تعتد به التي يئست من ذوات
الأقراء لانهم كانوا يجهلون ذلك وخاطب الأزواج لان العدة حقهم اذ شرعت أصيانة ما هم وقوله
أي فعدتهن اشار به الى ان المبتدأ والخبر محذوفان من الثاني لدلالة الاول (قوله وقد ذكرت الخ)

(قوله من الزوج) اعلم من
الواطئ (نزع) لو وطئت
زوجة حامل من زوجها
بشبهة لم تشرع في عدة
الشبهة الا بعد الوضع
والنفاس حتى لو فرض أنها
حاضت في مدة الحمل لم تعتبر
في عدة الشبهة ولم يحسب
منها لان حمل اعتبار الحيض
حيث دل على براءة الرحم
وهو هنا من قول فلا دلالة
للحيض على شيء فلا اعتبار
به ولا بالطهار الخاصة له
قبله أو بعده حتى تضع
وتنفس كما مر وحينئذ
يجوز لزوجه الفتح بها حتى
تشرع في عدة الشبهة أفاده
في شرح البهجة

(وهي) أي عدة الفرقة
(طهارة ذات أقراء ثلاثة
أقراء) لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قرو (و) طهارة (غير ذات
أقراء) بان يئست من
الحيض أو لم تحض (ثلاثة
أشهر) لقوله تعالى واللاتي
يئسن من الحيض من
نساءكم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن
أي فعدتهن كذلك وقد
ذكرت في شرح الاصل عدة
المهيرة وزيادة على ذلك
قراجه (و) العدة (غيرها)

حاصله أن ما إذا طلقت أول شهر كان علق الملاق به اعتدت بثلاثة أشهر في الحال لا بعد اليأس
 لا شتمال كل شهر على حيض وطهر وغالب جامع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أما لو طلقت في
 أثناءه فإن بقي منه ما يسع حيضا وطهرا بأن يكون ستة عشر يوما فأكثر حسب قول الاشتماله
 على حيض وطهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وإن بقي منه خمسة عشر يوما فأقل لم
 يحسب قول الاحتفال أنه حيض فتعتمد بعده بثلاثة أشهر هلالية أما المدة الخامسة غير المتغيرة
 فتعتمد بآقراؤها المردودة هي إليها التي عرفت ما بعدة أو غير ذلك لا قبل حيض فتعتمد مدة
 إعادتها حيضا وطهرا وعيزة تميزها كذلك ومبتدأة اليوم وليست في الحيض وتسع وعشرين
 في الطهر فعدت تسعون يوما من ابتداء دمها الاشتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا (قوله
 لغ- برا الحرة) ولو مبعضة أو مكانية أو أم ولد أو مستحاضة غير متغيرة أما المتغيرة فعدت شهران
 إن طلقت أول الشهر كما مر فإن طلقت في أثناءه والباقي أكثر من خمسة عشر يوما حسب قول
 فتكمل بعده بشهر هلالين واللام يحسب قرا فتعتمد بعده بشهرين هلالين على المعتمد (قوله
 قرآن) ما لم يطأها بطن الحرة والأوجب عليها عدة جرة فلاوطى أمة غير طائفة أو زوجة
 الحرة اعتدت بثلاثة أقراء وكذلك لو وطى الحرة طائفة أو زوجة الأمة ولو وطى أمة
 نظر أنه ينفي فيهم اعتدت بقرة وعلقه الولد ولا أثر لظنه لفساده ولا يحسد ولا يعاقب في الآخرة
 عقاب الزنى بل دونه نعم يفسق بذلك وكذا كل فعل قدم عليه طائفة أو زوجة فإذا هو غير هارهر
 مما يفسق به لوارة كعبه حقيقة اه أفاده مر (قوله في كثير من الأحكام) خرج بالكثير
 القليل كضرب المدة في العنة ومدة الزفاف وكس الحيض وأقلوا أكثره ولو عتقت في عدة
 رجعية فكحرة فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كالزوجة في كثير من الأحكام فكانت اعتدت
 قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة يمينية لأنها كالأجنبية فكانت اعتدت بعد انقضائه
 العدة أما لو عتقت مع العدة كان علق طائفة أو عتقها بشئ واحد فأنه اعتدت عدة حرة وفي
 عكس ما ذكر بان صارت الحرة أمة كأن التعتت بداء الحرب فتكمل عدة حرة على أو يسه
 الوجهين (قوله إذا بظهر بعضه الخ) يفيد أن محل ذلك في القراء المتأخر عن الحيض أما المتقدم
 بان طلقت فيه فيحسب بعضه قرا لأنه قد ظهر باتيان الحيض بعده فإذا طلقت طاهرا انقضت
 عدتها بالاطمن في خمسة ثمانية أو حاضا فباطن في ثلاثة فإن جهات المطلقة سواء الحرة وغيرها
 أنما طلقت في حيض أو طهر رجل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها
 وقد قدمنا ذلك في الطلاق (قوله شهر ونصف الخ) ومن انقطع دمها من حرة أو غيرها ولو
 بلا علم تعرف تصبر حتى تحيض فتعتمد بأقراء أو تياس فبأشهر وان طال صبرها لأن الأشهر رافعا
 شرعت التي لم تحض وللايسة وهذه غيرهما ونسفر نفقتا أو كسوتها حتى تحيض أو تياس على
 المعقد فلو حاضت من لم تحض من حرة أو غيرها أو حاضت آيسة كذلك في أثناء الأشهر فبأقراء
 تعمد لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ ومن بداها فتنتقل إليها كالمقيم إذا
 وجد المصاف في أثناء التيمم فإن حاضت بعدها الأولى لم يؤثر ثلاث حيضها حينئذ لم يمنع صدق
 القول بأن ما عتد اعتداده بالأشهر من الأولى لم يحضن أو الثانية فإن لم تحض زوجا آخر اعتدت
 للأقراء التمين أنهما حينئذ ليست آيسة فإن تكلمته فلا شئ عليها لانقضاء عدتها طاهرا مع تعلق

أي لغ- برا الحرة (ذات
 الأقراء) ولو مبعضة (قرآن)
 نقول عروضة الله عنه
 تعمد الأمة بقرآن ولأنها
 على العتق من الحرة في
 كثير من الأحكام وإنما
 كانت القراء الثاني لتعذر
 تبعيضه كالطلاق إذا بظهر
 بعضه الأظهر وكذا فلا بد
 من الانتظار إلى أن يولد
 الدم (ولأنه ذات الأقراء)
 بان يفت من الحيض أو
 لم تحض (شهر ونصف)
 لأن ما على النصف من الحرة

حق الزوج به او لوحاضت الايسة المتقلة الى الحيض قرأ او قرأين ثم انقطع الدم استأنفت
ثلاثة أشهر كذا انقضاء ايسر قبل تمامها او قد يجب على المرأة أربع عدد وذلك كالوطاقت
طالما فارجعها رهي أمة صفة فترعت في العدة بالاشهر فلما قاربت انقضاءها حاضت فانها
انقضى لعدة بالاقراء فلما قاربت انقضاء قرأين عتقت فانها تنقل لعدة الحرائر فلما قاربت
انقضاء الاقراء الثلاثة مات زوجها فانها تنقل لعدة الوفاة فهذه أربع عدد وقد يجب على امة عدة
خامسة من غير المطلق كالوطاقت بشبهة في أثناء الاشهر أو الاقراء السابقة فتعد عدة
الطلاق على عدة الشبهة ان لم تحمل منها او الا قدمت عدتها ثم تكمل عدة الطلاق (قوله) وأما
لفرقة وفاة) سواء قبل الدخول أو بعده ومنه المسخ جادا ولو في نصفه الأعلى وحده وماله
حينئذ لورثته ولو مسخ نصفه طولا بحجر او نصفه الآخر طولا بحجر أو نافي أن يكون كالو
مسخ كاملا أو نافي بفرقة الوفاة بالمسكاح الصحيح أما الفاسد فان لم يقع فيه وطء فلا شيء
فيه وان وقع فهو وطء شبهة وفيه ما في فرقة الحي (قوله) وان اتقى الوطء أي وان كان الواطئ
لا يتصور منه الوطء بخلاف فرقة الحياة (قوله) أو كانت مغيرة (الخ) أي أو كانت معتدة من
طلاق رجعي ومات زوجها فانها تنقل لعدة الوفاة أي تستأنف عدة الوفاة ونسقط بقية عدة
الطلاق ويلزمها الاحداد وتسقط عدةها ولو حاملا بخلاف المعتدة عن طلاق بائن والمفسوخ
نكاحها فانها لا ينقل لعدة الوفاة بل يكمل لعدة الطلاق (قوله) أربعة أشهر (الخ)
والحكمة في ذلك أن الاربعه بهم يتحرك الحمل وتنفع فيه الروح وذلك يستدعي ظهور الحمل
ن كان زيدا العشرة استظهارا وان النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر
فجعلت مدة نجهن اهن (قوله) بلياليها أي المتخللة بينها والسابقة عليها والى الى تابعة
للأيام هنا لانه نص على أن المراد عشرة أيام بلياليها بخلاف الآية فان الأيام قيم تابعة لليالي
فالمراد بالعشرة فيها الليالي بقية حذف التاء أي مع أيامها يدخل اليوم العاشر (قوله) قال
تعالى (الخ) هي محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات بقية الآية قبلها وهي وأولات
الاحزان أجلهن الآية وألحق بهن الحائلات من غير الزوج وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن مما آتاهن من المال لا يقال شرط
الناسخ التاخر عن المنسوخ مع أن الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة أجيب بانها متقدمة
في التاخر متاخرة في النزول (قوله) والذين يتوفون (الخ) أي وزوجات الذين يتوفون منكم
الخ فالذين مبتدأ على حذف مضاف ليصح الاخبار عنه بقوله تعالى يتربصن الخ ويحتمل أن
خبر محذوف وهو على حذف مضاف أيضا أي مما يتلى عليكم حكم الذين الخ ثم استأنف بيان
الحكم بقوله تعالى يتربصن الخ (قوله) وتعتبرا بالاشهر بالاهلة ما أمكن أي مدة الامكان فان
لم يمكن بأن مات في أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام وجب عليها ثلاثة بالاهلة وكذا
من الرابع أربعين يوما ولو جهات الاهلة حسبت كاملة اه أفاده مر (قوله) لانها على
النصف من الحرة وما يحتمل الزكشي أن قياس ما مر أنه لو طعن أزواجه الحرة لزمها أربعة
أشهر وعشر صحيح اذ صورته أن يطأ زوجته الامه طائنا ثم زوجته الحرة ويستمر طئه الى
موته فتعد لوفاته عدة حرة اذ الظن كانا فلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذا في الموت
وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيه الظن عنده وبه

(و اما لفرقة وفاة يجب) على
الزوجة (وان اتقى الوطء
وادخل الخ) أو كانت
صغيرة أو زوجة صغيرة
(وهي الحرة) ولو من ذوات
الاقراء (أربعة أشهر وعشرة
أيام بلياليها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر
وعشرة وتعتبرا بالاشهر
بالاهلة ما أمكن ويكمل
المسكح (وافيهما) ولو
مبعدة فهو أعظم من قوله
والامة (شهران وخمسة
أيام بلياليها) لانها على
النصف من الحرة

يفرق بين هذا وامر اه م (قوله هذا كاه) أي ما مر في عدة الحياة والوفاء (قوله أما فيها)
 أي ذات الحمل حرة أو أمة عن فرقة حتى بطلاق رجعي أو بائن أو ميت بوضعه ولو كان غير آدمي
 لأن الشرط نسبة إلى ذي العدة ولو احتمل لا وهو موجود هنا ولو قارنت الفرقة بوضع الحمل
 فالظاهر كما قاله بعض الأشياخ عدم انقضاء العدة بوضعه (قوله عند) أشار به إلى أن بوضعه
 في كلام المتن متعلق بمحذوف (قوله ولو ميتا الخ) ولومات في بطن أو استقرأ كثر من أربع سنين
 لم تنقض الابوضعه لعدم الآية كما أفق به الولد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك
 اه م ولا تسقط نفقتها قال سم وكذا لو استقرحما في بطنها وزادت مدته على أربع سنين
 حيث ثبت وجوده ولم يحفل بوضع ولا وطء ولا ينفي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه
 في مجهول البقاء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامه في
 معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه (قوله أخبر
 القوابل) جمع قابله وهي التي تنافي الولد عند وضعه وتسمى بالداية والمراد أهل الخبرة بذلك ولو
 رجلان أو رجل وامرأتان وعبر بأخبر لأنه لا يشترط انقضاء شهادة إلا إذا وجدت دعوى عند
 قاض أو محكم وإذا اكتفى بالأخبار بالنسبة للظاهر فلا يكف بقابله واحدة بالنسبة لحوز
 العمل باطنا كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها إذا أخبرها عدل بوفته أم لا تزوج باطنا
 أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع قوابل بشرط عدالتهم كافي سائر الشهادات أو رجلان أو
 رجل وامرأتان كما مر اه أفاده م بزيادته والمعتمد كافي م خلافا لابن حجر عدم حرمة
 التسبب في إسقاط الولد الذي بلغ حد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما وأما استعمال
 ما يقطع الحمل من أصله فهو حرام بخلاف ما لا يقطعه بل يبطئه مدة فلا يحرم بل إن كان لعذر
 كترية ولد لم يكره أيضا ولا كره (قوله فهو) أي قوله وأولات الاسمال الخ وقوله لا ية أل فيه
 للجنس لأن السابق آيات كثيرة (قوله ولأن المضعة المذكورة الخ) وانما لم يستدبر في العزة
 وأمية الولد لأن مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مضعة النصوص لأنه نص هنا على
 انقضاء العدة بهما وعلى عدم وجوب العزة فيها وعدم الاستملاء والفرق ما مر اه م (قوله
 بخلاف النطفة ونحوها) أي كالمضعة فلا تنقض بها العدة قال ابن حجر قبيل كتاب الصلاة
 واطلاق الأصحاب أن العدة لا تنقض بالعلاقة محمول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
 ومقتضاه أنه لو كان فيها صورة خفية انقضت العدة بها قال بعضهم ولم أر من وافقه على ذلك
 ولأن خافيه اه أقول يؤخذ من كلام م م هنا موافقته وعبارته لا علاقة لأنها تسمى دما
 لا حملا ولا يعلم أنها أصل آدمي اه فيؤخذ من قوله ولا يعلم أنها أصل آدمي أنه لو علم ذلك انقضت
 بها العدة لأن الحكم بدور مع علمه وجودا وعدمه ولو اختلف الزوجان فيما وضعته فادعت
 أنه مما تنقض به العدة وخالفها الزوج صدقت بيمينها لأنها مصادقة في أصل السقوط ولو جهل
 حال الحمل بأن لم يعلم هل هو من الزوج أو من غيره حل على أنه من الزنا بالنسبة للعدة لا تنقض
 به بل بالاشهر نظير ما مر عن م م وعلى أنه من شبهة بالنسبة لعدم وجوب الحد عليها (قوله
 محبوبا) أي بقي أنثى وقوله أو مسلول أي بقي ذكره وفارق المحبوب والمسلول المسوخ بأن
 المحبوب بقي فيه أوعية المني وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والمسلول بقي ذكره وقد يبالغ في
 الإيلاج ليلتذو ينزل ما رقبتهما وكون الخصية اليمنى للمني واليسرى للشعر أعلاه إن صح أمر

(هذا كاه في غير ذات الحمل
 أما فيها فوضعه) أي الحمل
 عند (ولو) كان الحمل (ميتا
 أو مضغة غير مصورة أخبر
 القوابل بأنها أصل آدمي)
 لقوله تعالى وأولات
 الاسمال أجلهن أن يضعن
 حاهن فهو مقيد بالداية
 السابقة ولأن المضغة
 المذكورة تسمى حملا
 بخلاف النطفة ونحوها
 وانما تعمد بالوضع (بشرط
 نسبة الحمل إلى صاحب
 العدة ولو) كان صاحبها
 محبوبا أو مسلولاً وكانت
 نسبة الحمل إليه (احتمالا

(قوله الذي بلغ حد نفخ
 الروح فيه) أي ولم تنفخ
 فيه بالفعل والاحرم جزما
 (قوله وكون الخصية اليمنى
 الخ) منه يعلم أن هذا
 الكلام لا يأتي إلا في المسلول
 لا في المحبوب كما مر له
 وقوله اليمنى للمني الخ تقدم
 له عكس ذلك

كسني بالمان) وان اتقى
عنه ظاهر الاحتمال كونه
منه فان لم يكن نسبه اليه
لم تنقض العدة بوضعه
كان مات وهو صبي
وامرأته حامل لان نفاته
عنه (و) بشرط (انصاله
كاه حتى تأتي نوامين بان
يكون بينهما دون ستة
أشهر) لانهم حامل واحد
فشماعتهم ما لا يتغير بخلاف
ما اذا تخطل بينهما ستة
أشهر فما أكثر فالثاني حمل
آخر وبخلاف ما اذا لم
يتصل كاه اذ لا يحصل
بعضه براءة الرحم ولان
هذه لم تضع حملها
(والاستبراء) وهو لغة طلب
البراءة وشرا التبرص

(قوله بالنسبة للامة) أي
المملوك كونه ولا يخطئ أنه
لا عدة عليه الا لاولي حذف
هذه المسئلة (قوله الى
انقضاء عدة) أي العدة
التي قست انقضاءها بعد زوال
المعاشرة (قوله وتحمل نحو
أختها) في الحامي على المنهج
ولا تحمل نحو أختها ولا أربع
سواها فاعمل ما هنا طريقة
فابصر (قوله فان كان عبدا)
أي بان عاشرها في عدة
الطلاق من الزوج كافي م

أغلب والافتد وجد من ليس له الا اليسرى وله من كثير وشهر كذلك بخلاف الممسوح فيها
ذكر فالجواب يلحقه الولد وانما في وجوبه بوضعه لو فاته والطلاق فان لم تكن حاملا اعتدت
لو فاته مطلقا ولا عدة عليها الطلاق قبل الدخول لعدم تصوره وطئه ثم ان استدخلت ما لم يلمح
وجبت العدة عليها (قوله كسني بالمان) أي وهو حمل فاذا الا عن الحمل ونفي الحمل انقضت
عدته بوضعه قال م أي لفرقة الحياة لان الملاعة لا تعد للوفاة اه فيحمل كلام المصنف
هنا على ذلك أيضا ولا حاجة لما ذكره به منهم بقوله انظر ما صورته لانه اذا اعتم او نفي الحمل
انفسخ النكاح وشرعت في العدة فاذا مات بعد ذلك لم تكن زوجة له حال الموت فكيف تعد
عدة الوفاة ويمكن تصويرها بما اذا الا عن احدى زوجتيه وهما حاملتان ونفي الحمل واشتبهت
الملاعة بغيرها ثم مات قبل معرفتها فعدة كل منهما بوضع الحمل وهو منسوب الى الذي العدة
احتماد أو بقا الكاف للتظهير اه وقد علمت أنه لا حاجة له وكلمتي باللغات المنفي بالخلاف
بالنسبة للامة فالكاف في كلام المصنف تمثيلية لاسيما تصانيف كما توهمه بعضهم (قوله كان
مات وهو صبي) أي لا يولد له بان كان سنة دون تسع سنين فان كان يولد له بان كان سنة
تسعا أو عشرًا انقضت العدة بوضع الحمل منه ولا يحكم ببلوغه ودخل تحت الكاف ما لو ولدته
لدون ستة أشهر من النكاح بعد موت أو فرقة (قوله انصاله كله الخ) نعم لو بقي في الجوف
ظفر أو شعر من فصل لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان ذلك متصلا وبخلاف غير الشعر
والظفر نحو ويد أو رجل أو أصبع فان العدة لا تنقض مع بقاء ذلك في الرحم (قوله حتى تأتي
نوامين) بان يكون بين انفصالهما أقل من ستة أشهر ولو وضعت الثاني منه ما بعد الوفاة
والاول قبلها ما ولو كان قبلها الثلاثة انقضت بالثالث ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر
ولحقه أو ستة فما أكثر لم يلحقه الثالث بل الاولان فقط ان كان بينهما دونها وانقضت عدتها
بالثاني وان كان بينهما وبين الثالث دون ستة أشهر ويتصور ذلك بما اذا انقضى رجوعها للخروج
الاول فدخله مني وانطبق عليه وتخلق منه ولما فاجتمع مع بقية الحمل الاول في الرحم فاذا
وضعت له دونها من الاول لحقه وانقضت عدتها به والثالث حمل آخر فلتخص أنه يستحيل ولادة
لدون ستة أشهر وأنه يمكن اجتماع ولدين لشخصين في رحم واحد وما ذكره قل مما يخاف
ذلك فليس يصح ولو عاشر مفارق رجعة بوطء أو غيره كخلوة وان لم تنصل كأن اختلى به ابلا
دون النهار في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض عدتها ولا رجعة له به بهما ويلحقه الطلاق الى
انقضاء عدة وتحمل نحو أختها أو أربع سواها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ظاهر ولا ابلا ولا
امان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها الكف ولا يحد بوطئها وكذا الوعانر بآب أو بوطئ شبيهة أما
لو عاشرها بوطء زنا فتتقضى عدتها لانه لا حرمة له وخروج بالمفارق غيره فان كان سيدا فكالزوج
في التقصير بل المار أو أجنبيا فمكالما فارق في الباش وخروج بعدة الأقراء والأشهر عدة الحمل
فتتقضى بوضعه عاشر أو لم يعاشر واذا زالت المعاشرة اعتدت بثلاثة أقراء أو أشهر بعد زوالها
ان لم يسبق لها قبل المعاشرة شيء والابنت عليه (قوله والاستبراء) بالمداغة طلب البراءة فالسبب
فيه للطلب (قوله التبرص الخ) لم يعبر بالمدة كالعدة لان العدة اسم للمدة بخلاف الاستبراء
بالمعنى المصدري فان الانسب به التبرص وسمى بذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة كما سمي

ما عر بالعدة لاشغالها على العدد وتشاركهما في أصل البراءة ذيلت به والأصل فيه ما يأتي من
 الاخبار وغيرها (قوله بالمرأة) أي منها أو من سيدها ولذا لم يقل تربص المرأة وعبر به ادون
 الأمة لما سيأتي من أنه يكون في الحرة رحمة فذكر في المكان الأولي لما سارح أن يقول بعد قوله بسبب
 ملك العيين حدوثا الخ أو لمعرفة الارث لأن التعديل الذي ذكره إنما هو في الأمة فقط وقوله مدة
 الخ وهي مدة الحمل ان كانت حاملا وشهر في غيرها ان لم تكن من ذوات الاقراء والافقر وهو
 هنا حصة كاملة لا الطهر (قوله حدوثا أو زوالا) منصوبا بان على القيسية المحول عن المضاف
 والأصل بسبب حدوث الملك أو زواله فالأول كافي للمسبية والمشتراة والمورثة ونحوها والثاني
 كافي للأمة التي أعتقها سيدها بعد وطئها وأراد تزويجها غيره وتجدد حل الوطء كافي المطلقة
 قبيل الدخول والمكانة اذا عجزت والمرتدة اذا أسلمت وهذا جرى على الغالب والافق ويجب
 الاستبراء بغير الأسباب المذكورة كإسباقي في الحرة وكالوطئ أمة غيره ظاننا أنها أمة أمالو
 ظن أنهم ازوجته الحرة فتعده بثلاثة أقراء أو زوجته الأمة بقراءين كما مر على أن السبب في
 الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل القتع مما يجعل بالملك كافي للمكانة والمرتدة
 أو زوم التزويج كما لو أراد تزويج موطوءة بعد عتقها (قوله ابراهيم الرحيم) علة للترتب أي
 لمعرفة ذلك فمن تحمل (قوله أو تعبدنا) في الصغيرة والآيسة والمشتراة من امرأة أو من مسبي
 لفقد وليه (قوله في سبائيا) جمع سبيية بمعنى مسبية أي أسارى أو طاس بضم الهمزة أفصح من
 فتحها اسم واد من دياره وازن حصل في غزوة غنيمة فيها اماه وسبائيا أو طاس هم سبائيا هو ازن
 وثقيف أخيف لاوطاس لان قسمتهم بين الغنائين وقعت فيه ويقال لهم سبائيا هو ازن لانهم
 منهم كما علمت وسبائيا سببين لانه موضعهم وكانت سبائيا هم من الفسار الذراري ستة آلاف
 وكانت الغنيمة غير السبائيا من الفضة أربعة آلاف أوقية وكانت غزوة حنين مع هو ازن وثقيف
 في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح خرج لها يوم السبت استة مئنت من شوال وسكان
 المشركون عشرين ألفا وقبيل أربعة آلاف والمساون اثني عشر ألفا عشرة من أهل المدينة
 منهم أربعة آلاف من الأنصار وباقي العشرة من غيرهم وألفان من أهل مكة (قوله ألا) أداة
 استفتاح معناه تنبهوا يا قوم لما يلقي اليكم وفي رواية لاوطاس قاطأ الأخرج بالوطء غيره من
 سائر القعات قبل الاستبراء فيجوز في المسبية أخذ من قصة ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 حيث قبل التي وقعت في سبائيا أو طاس وقيل من سبائيا جلولا وجمع بينهم ابان جلولا
 كانوا معاوينين له وازن الكونهم من حاقا ثم فاتفق أن واحدة سميت من نسائهم فلما نظر
 عتقها كبريق أي سيف فضة لم يملك الصبر عن تقبيلها والناس يتظرونه ولم ينكر أحد عليه
 فصار اجاماس كوتيا لا يقال الاجاع لا يعتقد في حياته صلى الله عليه وسلم لم لا نأخذ قول المراد ولم
 ينكر عليه أحد من الصحابة بعده وانه صلى الله عليه وسلم لا يقال تقبيلها لها خاتم للمرواة لانا
 نقول له اعتقد عدم وجود أحد عنده فقوله والناس يتظرون أي ولم أعلم بذلك إنما فعله
 غاظة لا كفاارا أو باجتهاد أو ما غير ما يحرم الاستمتاع بها ولو ينحوت نظر بشهوة ومن لادائه الى
 الوطء المحرم ولا احتمال أن حامل بحرة لا يصح بيعها ثم تجوز نكاحها ولا يحال بينه وبينها
 لانه يرضى الشرع أمر الاستبراء الى أماته ثم ان كان مشهورا بالزنا وعدم المسكة حبل بينه

بالمرأة مدة بسبب ملك العيين
 حدوثا أو زوالا أو بسبب
 تجدد حل وطء البراءة الرحم
 أو تعبدنا وهو نوحان
 (واجب ومستحب)
 والأصل فيه قوله صلى الله
 عليه وسلم في سبائيا أو طاس
 ألاوطاس حل حتى تضع
 وغير ذات حل حتى تحيض
 حصة رواه أبو داود وغيره
 (قوله والا فقد يجب)
 الأولى زيادة أو بسبب
 مسئلة الحرة

قدرا لم يفيض والظاهر غالبا وهو شهر (فالواجب) كائن (في انتقالها) أي المرأة (من حرية إلى رق كالمسبية) وإن لم تكن موطوءة لعدم الخبر السابق (أو عكسه) أي انتقالها من رق إلى حرية (كالعتيقة) بعد موطئها (وأم الولد بموت سيدها عنها) لزوال الفرائض عنها كزوال الفرائض عن الحرية نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج حلالا إذا تشبه به منكوسة بخلاف أم الولد (أو من رق إلى رق كالمستبرأ والموروثة) والمردودة بعيب التجدد الملك

(قوله شامل للبكر) أي لفظ المسببة شامل الخ (قوله على الوطء) أي الذي في غير المسببة حتى يقبضه أنه قياس على الفرع والابان كان لقياس على الوطء في المسببة فالقياس على أصل لأنه منصوص عليه (قوله كان الأولى بل الصواب الخ) راجع مد وبهاش عن شيخنا الفاضل قوله كان الأولى الخ فيه نظر لأن الإيقال لها فرائض إلا بعد الوطء فيكون قوله بعد

وبينها وفارقت المسببة غير ثابتة من ملكها ولو حاملا فلا يجر فيها الاحتمال السابق وإنما حرم وطؤها صيانة لما أتته أن يختلط بما حرم على الحرمة ولم ينظر والاحتمال كونها أم ولد لم فلم يملكها سائبا لنذرته (قوله غير المسببة) شامل للبكر والمسببة مرة وغيرهما الذي ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال بنزل منزلة العموم في المقال (قوله وألحق) أي قاس فغير به تقننا وقوله من لا يفيض أي أصغر أو يأس وبقي قياس غير الوطء في غير المسببة على الوطء بجماع ترتب اللذة وإن كان فيه قياس على الفرع وفي جواز خلاف مذكور في الأصول فلا بد من القياس في ثلاثة مواضع اقتصر المصنف منها على اثنين (قوله كائن) دفع به توهم كون الظرف ليس خبرا وقوله في انتقالها الخ حاصل ما ذكره خمسة أحوال (قوله كالمسببة) الكاف استقصائية وإنما يجزى استبرأؤها إذا وقع بعد القسمة على المعقد أو بعد اختيارها لئلا يعلل على قول ضعيف نعم يجوز وطء الأماء المحلوبة من الروم أو الهنود مثلا بعد الاستبراء لاحتمال أن السابق من لا يلزمه تنقيس كذا في فلا تحرم بالشك وقوله لعدم الخبر أي في قوله حامل ولا غير ذات حمل وقوله وعكسه هو مستفاد من قوله أدزوالا (قوله بعد موطئها) كان الأولى بل الصواب إسقاط ذلك لأنه يجب الاستبراء على من عتقت باعتناق السيد أو موته بأن كانت مسبوكة أو مدبرة وإن لم توطأ لزوال الفرائض أما لو عتقت من زوجة أو معتدة عن زوج فلا استبراء عليها لأنهم ليست فرائض السيد حينئذ وبعضهم جعل كلام المصنف على ما إذا ووطئها ثم أعتقها وأراد تزويجها بغيره فإنه يمنع عليه ذلك حتى يستبرأ ثم مسبوكة كانت أولا وفيه نظر لأنه حينئذ يصير مكررا مع قوله فيما ساقى كان يريد السيد تزويجها فإنه شامل للامة والعتيقة نعم إن خصص ما ساقى بالامة وما هنا بالعتيقة صح ذلك وإن كانه بعد كل البعد وعبارته في المنهج سالمة من ذلك حيث قال ويجب الاستبراء بزوال فرائض عن أمة بعتقها ثم قال وحرم قبل استبرأه تزويج موطوءة لأنه لا تزويجها أن أعتقها اه وهي صريحة فيما ذكرناه حيث جعل مسئلة التزويج بوطئها دون مسئلة العتق (قوله لزوال الفرائض) لأنه لا يملك من العتيقة وأم الولد وقوله كزوال الفرائض عن الحرية أي فإنه يجب عليها العدة بزوال فرائض الزوج عنها (قوله نعم لو استبرأ العتيقة) استدراك على قوله في المتن كالعتيقة وقوله وتزوج حلالا أي للسيد وألغيره (قوله بخلاف أم الولد) أي فإنه يجب عليها الاستبراء وإن استبرأت قبل موت السيد وكذلك أعتقها السيد بعد استبرائها لأنهم انشبهوا بالمتكوسة بعتق حق الحرية فيها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فرائضها بموت السيد أو عتاقه (قوله أو من رق إلى رق) عطف على من حرية المساط عليه الانتقال وفي ذلك تجوز لأن الرق مستمر ثم تنقل منه إلى رق آخر وإنما المنتقل والمتجدد المملوكية غير الأول وهذا داخل تحت قوله أدزوالا (قوله كالمستبرأ) أي ولو لا قبض ومثلها الموصى بها أما الموهوبة فلا يجب استبرأؤها إلا بعد القبض (قوله والموروثة) أي عن أخيه مثلا أما الموروثة عن أصله أو فرعيه بعد موطئها فإنها تحرم ولا يجب على الوارث استبرأؤها وكذا كل من تحرم عليه كما أشار إلى ذلك بن العماد بقوله

وهنا مسئلة معترضه * لا يجب استبرأؤها ببعضه
السيد لأن ما يحرمه * وهكذا الشريك في وضع الامنة
ولا على الأصول في الم شروع * إن ملكوا موطوءة الفروع

ولا على من ملك العمامات * واشترى الاخت او الخالات

(قوله وفي تجديد الخ) عطف على في اتقوا لها والتجدد به في الحدوث المذكور في التعريف ولا يصح تزويج المستبرأة كالمعدة (قوله كالمعدة قبل الدخول) اي طلق من زوجها وعادت للسيد فيجب عليه استبراءها ومحل ذلك اذا لم تكن مستبرأة أما هي فلا يجب على السيد استبراءها مطلقا دخل بها الزوج أم لا وانما يجب المدة فقط على الدخول بها فاذا طلق قبل الدخول حل وطؤها في الحال او بعد مدة بعد انقضاء المدة من غير توقف على استبراءها وهذا هو المأخذ (قوله والمكاتب) اي كتابة صحبة وكذا أمة مكاتب كذلك ويجزئ ان أراد السيد تزويجها ولم يكن وطؤها قبل الكتابة لم يحتج لاستبراءها أما الفاسدة فلا يجب الاستبراء فيها أه أفاده مر (قوله بالتجيز) اي تجيز السيد لها العجزها عن أداء النجوم وقوله أو بفسخها للكتابة عطف مغاير لانهم لم يجز عن أداء النجوم بل فسختم ما عقدت به على ذلك فقول بعضهم انه عطف عام او تفسير ليس في محله وكالمعدة قبل الدخول والمكاتب المردة فيجب استبراءها بعد اسلامها وكذا الوارث اذا اراد ما عاينهم أو أسلم (قوله لعدم ملك التمتع) اي حله بعد زواله اي بالنكاح او الكتابة وكذا بالردة وبذلك فارتقت من حيث من موم او امة مكاف او احرام او رهن او حوض او نكاح بعد حرمتها على السيد بذلك لان ملك التمتع فيها باق بدليل جواز تقييدها لان المذكورات لا تخل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة (قوله لا يجب عليها الاستبراء) اي الآن ولم يدخل الاستبراء في المدة بل يلزمه أن يستبرئها بعد انقضاء عدتها لان المدة لم تلحق الزوج والاستبراء لم يلحق السيد بانها مملوكة لزمها عدتان لشخصين وإلى هذا أشار بقوله الان ملكها من زوجة الخ وقوله فيجب عليها الاستبراء أي بعد انقضاء عدتها وقوله من زوجة أي من غيره وهو ليس بقيد بل لوم ملكها خالية كان الحكم كذلك وكان الاوضح من هذه العبارة أن يقول لا يجب عليها الاستبراء أصلا أما بعد انقضاء عدتها فيجب لان ظاهره ان مقتضى أن قوله الان ملكها من زوجة الخ صورة أخرى وليس كذلك كما علمت ثم ما ذكره محله في غير المستبرأة أما هي فقد مر حكمها (قوله أو غيره) أي السيد (قوله وكانت موطوءة) تضمن قيد بين وهما كونها موطوءة وكون الواطئ لها هو فان لم تكن موطوءة أما لافله تزويجها الكل أحد بلا استبراء وان كانت موطوءة غيره فقد أشار بقوله أو موطوءة غيره الخ وذكر لوجوب استبراءها حينئذ ثلاثة قيود أشار لا قول بقوله وطأ محترما كأن وطئها باطن أنما آمنه وخرج به ما اذا وطئها ذلك الغير على وجه الزنا ثم أراد السيد تزويجها من غيره فلا يجب استبراءها وللاثنى بقوله ومريد التزويج غيره أي غير الواطئ وخرج به ما اذا كان مريد التزويج بنفس الواطئ كما اذا وطئها البائع ثم باعها قبل أن يستبرئها وأراد المشتري أن يزوجه آمنه فلا يجب عليه استبراءها وانظر هل يستحب لاحتمال أنها كانت حلت منه فصارت أم ولد فلا يصح بيعها الظاهر أنه يستحب ذلك قياسا على ما قاله مر من أنه يستحب لو اطمأنن الأمة اذا أراد بيعها أن يستبرئها ليكون على بصيرة ولان قلت بقوله ولم يستبرئها من انتقات منه أي البائع الذي انتقلت منه إليه أي السيد وخرج به ما اذا استبرأها من ذكر فلا يجب على المشتري استبراءها اذا لم يطأها وأراد تزويجها للغير وخرج بقوله كأن يريد تزويجها أي للغير مملوكة موطوءة ثم أراد تزويجها فلا يجب عليه استبراءها أما غيره

(وفي تجديد الخ وطئها له)
أي السيد (كالمعدة قبل
الدخول والمكاتب
بالتجيز) أو بفسخها للكتابة
لعوده لملك التمتع بعد زواله
بخلاف المدة بعد الدخول
لا يجب عليها الاستبراء الا
ان ملكها من زوجة ثم
طلقت وانقضت عدتها
فيجب عليها الاستبراء (أو
لغيره كأن يريد) السيد
تزوجها وكانت موطوءة
أو موطوءة غيره وطأ محترما
ومريد التزويج غيره ولم
يستبرئها من انتقات منه
إليه

(قوله بل لوم ملكها خالية) أي
وهي معتدة

موطوأنه فان كانت غير موطوأة او موطوأة غير موطوأة او استبرأها من انتقلت منه اليه
فكذلك والاحرم تزوجها قبل الاستبراء (قوله كأن اشترى) أي الحرأما المكاتب اذا
اشترى زوجته فليس له وطؤها بالمكاتب لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريحه ولو باذن السيد
ونخرج بقوله زوجته مالوطاقتها رجعيانم اشترى في العدة فانه يجب عليه استبرأؤها
أفاده م (قوله فتستبرأ) يجوز قرأتها بضم الفوقية أو له مبنيا للمفعول أو بقضها لانا عمل
والضعيف في مال الزوج وبالتهنية أو له والضعيف الزوج ومفعوله محذوف (قوله استجبانيا) قال
قل فيجوز الوطآن كان الخيار له لانه بالملكية أو للبائع ببقاء الزوجية اه وهو مخالف
اصريح كلام م حيث قال ومرا أنه يمتنع عليه وطؤها من الخيار لانه لا يدري أي أطا بالملك أو
بالزوجية اه الآن يصح ذلك على ما اذا كان الخيار له مادون ما اذا كان للبائع أو المشتري
فراجع (قوله ولد النكاح) أي أصله وهو النطفة وقوله فانه أي الولد يعني أصله وقوله ينعقد
مملوكا ثم يعتق أي الولد لا يعتق أصله واذا انعقد مملوكا فلا يكتفى بحرقه أصلية ولا يصير به أمه
مستولدة بخلاف مالوان انعقد سرا وانظر لوجهل حاله هل انعقد قبل الشراء أو بعده والظاهر أنه
ينعقد مملوكا كالحق ما طار يستفاد من قوله ثم يعتق بالملك الخ ان الكلام في الحر كما مر اذا المكاتب
لوملك ولذا لا يعتق عليه واذا أعتق أمته لا يصير أم ولد (قوله من غيره) متملق بولد وقوله عن
غير أصل أي ذكر أو فرع فلا يسن لها الاستبراء لان الحمل محبوب حيث لم ين ذكر (قوله فتستبرأ)
أي زوجته بعده وت ولدها المذكور أو فيستبرئ هو أي يصبر عن الوطء به بلغز فيقال لما ضرورة
يكون الاستبراء فيها مستحب للرجل والاستبراء المذكور يكون بركة يعلم بها أن هذا الحمل كان
موجودا عند الموت أو بعده ولا تة قدر بقدره واستبراء صوري (قوله لاحتمال أنهم حامل
باخ) أي وكان موجودا حال موت الولد فيرتب بخلاف ما اذا وجد بعد وفاته فلا يرث لان شرط
الارث تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث فلو لم تستبرأ أو أتت بولد يعلم انه كان موجودا
رقت الموت ورث منه وقوله باخ أي ذكر أو أتت (قوله ولا يمتبرئ في العدة الخ) هذا وجوع لاصل
الباب وهو العدة وانما أخره الى هنا لان مقامه استبراء وهي الصورة الاخيرة (قوله أقصى
الاجلين) أي أبعد المدتين والاضافة على معنى من أي الابعاد من ما وقوله من عدة الخ بيان
للاجلين والبيان ناقص لان الاجلين في الصورة الاخيرة شهران وخمس ليل وأربعة أشهر
وعشر فالبيان المذكور انما هو في الصورتين الاولتين (قوله احدي امرأتين) أي الحررتين
بدليل قوله وثلاثة اقراء وكان الاولى أن يقول احدي نسائه لان حكم الثلاثة والاربعة كذلك
(قوله طلاقا بائنا) قيد أول وقوله وقد دخل بهما ثمان وقوله وهما ذواتا اقراء ثالث واخذ
الشارح من قول اثنين من عدة الوفاة وثلاثة اقراء الخ بحملة في هذه الصورة وثلاثة وسيد كر
محتزها (قوله معينة) أي في نية وتصده بأن قال احدا كما طالق ونوى معينة وقوله أو مبهم
أي غير معينة منه بأن لم ينو شيئا مذكورا اذا قال ذلك لزمه التعمين أو البيان فورا ووجب عليه
موتة كل مدة امتناعه من ذلك (قوله بالاكثر الخ) فاذا كانت عدة الوفاة أكثر كان كانت عاداتها
أنه لا تحيض الا كل شهرين اعتدت بها أو الاقراء أكثر كان كانت عاداتها أن لا تحيض كل
شهرين أو أكثر الامرة اعتدت بها فتكون الثلاثة اقراء في ستة أشهر أو أكثر وكون الحيض

(والاستحب اما في أمة .
كان اشترى زوجته .
فتستبرأ استجبانيا بالتميز ولد
النكاح من ولد ملك العين
فانه في النكاح ينعقد
مملوكا ثم يعتق بالملك وفي
ملك العين ينعقد سرا وتصير
أمة أم ولد (أو في حرة كان
مات ولدت زوجته من غيره
عن غير أصل وفرع فتستبرأ)
استجبانيا لاحتمال أنهم حامل
باخ لام للميت فيرتب منه
(ولا يعتبر في العدة أقصى
الاجلين) من عدة وفاة
وثلاثة اقراء (الا في ثلاثة
مواضع) فيها يطلق احدي
امرأتين (طلاقا بائنا وقد
دخل بهما) وهما ذواتا
المرأة معينة كانت المطلقة
أو مبهم (ثم مات قبل
البيان) في المعينة عده (أو
التعين) في المبهم (فتعتد
كل منهما بالاكثر من عدة
الوفاة

في كل شهر مرة أو مرتين انما هو بالنسبة لغالب النساء (قوله من الموت) أي محسوبة عدة
الوفاة من الموت (قوله وثلاثة اقراء) أي في الحرة كما مر أو قرأين في الامة ومحل اعتبار الاكثر
من عدة الوفاة والثلاثة اقراء أو القرأين اذا لم يبق من ذلك شيء على موته والا كان المعتبر
الاكثر من عدة الوفاة ومما بقي من الاقراء وقوله من الطلاق أي ولو في المبهمة لا بأس بالموت من
التعيين فاعتبر السبب وهو الطلاق فلا يرد أن العدة في غير هذا الموضع انما تجب من التعيين
(قوله لان كل واحدة الخ) عليه للزوم الاكثر وما صله أن لزومه لا يشتهر لان كل واحدة يحتمل
انها المطلقة فتعتمد بالاقراء أو انما المتوفى عنها فبالاشهر فليزعمها الاكثر احتياطاً وقوله بأخرى
أي بعدة أخرى (قوله فان لم يدخل الخ) محترزات اقيد على التمسك والتمسك المختلط (قوله
والطلاق رجعي) الواو للعمال وهو قيد في قوله أو دخل بكل منه ما وانما لزوم كلاً عدة الوفاة في
ذلك لانه اذا مات قبل مضي الاقراء وجب الانتقال له عدة الوفاة أو به عدة ضيقاً وجبت عدة
الوفاة ابتداءً وكل واحدة منهما يحتمل أنها غير المطلقة بل متوفى عنها فيجب عليها ما ذكرنا احتياطاً
(قوله او كانتا ذواتي اشهر) أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وانما اعتدنا الوفاة للاحتياط
كما بان وان احتمل أن كل واحدة هي المطلقة (قوله اعتدنا الوفاة) جواب ان في الثلاث صور
وستأتي ثلاثة فالجمله تهم للصورة السابقة تكون سبعة تعد في خمسة منها عدة الوفاة وفي
واحدة بالاشهر وفي واحدة تعد من دخل بها به والاخرى عدة الوفاة فهي ثلاثة أقسام
بالنسبة للحكم (قوله وهي ذات اشهر مطلقاً) أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وقوله أو في
طلاق بائن عطف على قوله في طلاق رجعي (قوله اعتدت من دخل بها بالاشهر) أي لوجوب
احداهما عليها وقد اشبهه فوجب الاحتياط وهو الاكثر وقوله والاخرى أي من لم يدخل بها عدة
الوفاة لعدم وجوب عدة الطلاق عليها (قوله للاحتياط في الجميع) أي في الصور الست لان
الاولى قد تقدم تعليلها ويحتمل أنه راجع لها أيضاً ويكون تاركاً بالنسبة لها ووجه الاحتياط
في ذلك انه يحتمل في الصورة الاولى من الست أن لا يلزمها عدة لان المطلقة قبل لدخول لعدة
عليها فلزوم عدة الوفاة احتياطاً وكذا البقية (قوله وفيما لو اسلم الزوج الخ) ذكر ذلك ثلاث
صور ولا فرق في الزوج بين الحر والرقيق (قوله أي البيان) مراده به الاختيار كما فسر بذلك
في شرح الاصل وكذلك قال في التعيين فالمراد به الاختيار أيضاً ولو عبر بذلك لكان أولى
لان المقام مقام اختيار لا مقام بيان وتعيين واجاب الشويزي بقوله الا ان يفرض فيما لو اختار
احداها ما عينة أو مبهمة (قوله عدة الوفاة) وهي في الامة شهران وخمسة أيام من الموت
وقوله وثلاثة اقراء أي في غير الامة وفيه قرآن كما تقدم وكلامه فاصراً لا يشمل ما اذا أسلم عن
أمتين (قوله من الموت) أي محسوبة عدة الوفاة من الموت وكان الاولى أن يقول أو الاسلام
ليرجع لقوله وثلاثة اقراء فحذف متعلقه وظاهره أنه راجع لكل منهما وليس كذلك (قوله ولم
يدرا أولهما موتاً) بأن ماتا مرتين بغير تعيين لكن جهل أيهما السابق أو لم يعلم هل ماتا معاً أو مرتين
فان علم موتهما معاً فلا استبراء لانهم لم ينفرا ثم لا يسجد ويلزمها عدة حره أربعة أشهر وعشر على
المعتد احتياطاً تغليباً للمتيقن فكله سبق كما لو وقع الطلاق والعقود معاً بان عاقبة على صفة
واحدة فانما تعد عدة حره وكذا لو علم موت السيد أولاً فلا استبراء عليه لانها مشغولة بما في

(قوله او بعدة ضيقاً وجبت
عدة تامة) قوله ولم يعلم
الخ لا يناسب المصنف
ونأمل (قوله احتياطاً)

الاولى حذفه

(قول الشارح ولم تحض) في الصواب اسقاطه لانه لوهم الا كتمان بالحيرة الموجودة فيها ما واپس كذلك وكذا قوله من حيضة فيها الصواب حذفه وان يقول بعدها ٣٧٨ كذا به امش صحيح اه وقد يقال فيها وبعدها صحيح قطعا لانه اذا احتمل ان

الزوج مات قبل وانقضت العدة فالاربعة وعشر ايام ليس فيها عدة أصلا فاذا وقع الحيض فيها فهو استبراء وكتب قل قوله فأكبر أي بزم من يمكن ان تعود فيه فراشها بان يوجد جزء من حياة السيد بعد الشهرين والخمسة ايام فيوجد الفـ رايش الذي يلزمها الاستبراء لاجله والا بان لم يوجد ذلك الجزء فلا استبراء اه وقد اشار المحشي لدفع ذلك فلم يتامل في هذا المقام فان فيه صعوبة (قوله أي ان كانت من ذوات الخ) الاولى حذفه

(ثم ان كان بينهما شهران وخمس ايام فاكثر) ولم تحض فيها (فلا بد مع ذلك) أي مع الاربعة اشهر وعشر (من حيضة) فيها او بعدها لاحتمال ان الزوج مات اولاً وانقضت عدته او عادت فراش السيد (وان كان بينهما ما اقل من ذلك لم يتحقق لذلك) اذ لا استبراء عليها لانهم لم تعد فراشاً لاسيما بعد اربعة او خمسة وما ذكره من أن حكم الشهرين وخمس ايام

الزوج حين موته وتعد عدة حرة أيضاً فان علم موت الزوج أولاً تعدت عدة منته شهرين وخمس ايام ثم ان مات السيد في العدة فلا استبراء او بعدها الزمها الاستبراء لعودها فراشاً له قبل موته فالصواب اربع وقوله ولا بد مع ذلك من حيضة أي ان كانت من ذوات الحيض والا فلا بد من شهر (قوله فيها او بعدها) ثانياً الضمير الرابع لا سم الاشارة بعبارة ما رواه وهو راجع لعناء الذي هو الاربعة والعشرون من المعلوم أن الاربعة والعشرون محسوبة من يوم موت آخره اموناً فلا تكفي الحيضة قبلها بان تكون قبل موت الثاني لانه ان سبق موت السيد فلا استبراء أصلاً وموت الزوج فلم يدخل وقت الاستبراء ولا قيد الشارح بقوله فيها او بعدها ويعلم من ذلك عدم صحة رجوع ضمير فيها للشهرين والخمس ايام (قوله اقل من ذلك) أي من الشهرين والخمس ايام ويلزم أن يكون اقل من الاكثر وخرج عن ذلك ما لو قارن موت المتأخر تمام الشهرين والخمس ايام وقد تقدم في قوله السابق ثم ان كان بين موتيهما شهران وخمس ايام فنقول بعضهم انه قد تدافع في هذه مهة وما الاقل والاكثر في كلامه لوجود لفظ بين اه ليس في محله نعم في ذلك البحث الا في عند قوله وما ذكره من أن حكم الشهرين والخمس ايام لم يعلم قدر ما بين المديتين وجبت حيضة (قوله لكونها زوجة) أي ان مات السيد اولاً او معدة ان مات الزوج اولاً (قوله حكم الاكثر) أي حكم الاكثر في أنه لا بد من حيضة وقوله هو المعقد اعقده ايضا مر فتضعيف قل له ليس في محله نعم يرد عليه أن التعليل السابق أعني قوله لاحتمال أن الزوج الخ غير ظاهر في الصورة المذكورة لانه اذا كان بينهما شهران وخمس ايام فقط وفرض أن المتأخر موتاهما السيد لم تعد فراشاً له فكيف يلزمها الاستبراء وليكن الحكم مسلم كما علمت وما أطال به قل هنا ليس في محله

• (باب الرضاع) •

لما كان قد يشاء عنه التحريم في العدة وبعدها كما يأتي آخره عن عبارة مر وفي وجه ذكره هنا مع أنه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح فحوض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما ما يشابه في تحريم النكاح فجعل عقبه الا عقب ذلك لان النكاح يترك فيها الا لذوات المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم (قوله بفتح الراء وكسرهما) من باب ضرب يقال رضع برضع رضعا بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع ورضع برضع رضاعاً بكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع من باب تعب فالصدر المذكور حديثه سمعي وقد قيل الضاد تامة ففتح الراء وكسرها أيضاً فالغات أربع ويقال للمرأة التي لم تباشر الارضاع وهي ذات ولد مرضع وللمباشرة مرضعة بالتمام (قوله وشرب لبنه) أي الذي أي الشرب منه والواو يحتمل أن تكون للمعربة أي اسم لجزء من الامر من فيلزم عليه كونه المعنى في الأغوى أخصر من الذي على خلاف الغالب وان تكون لعطف من عطف المصيب على السبب المعادى والا فليوجد أحداهما بدون الآخر فلا يلزم عليه ما ذكره وبسبب تحريمه أن اللبن جزء للرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه من حيث النسب واقصود عنه لم يثبت له جميع

أحكامه

• (باب الرضاع) •

حكم الاكثر منها هو المعقود وقد أوضحته في شرح الاصل

هو بفتح الراء وكسر هالفة اسم لمن الشرب لبنه وشربه

(قوله وإيجاب الغرم)

أي بان ترضع أمه زوجته
الصغيرة فتقرب الأم نصف
المهر - سواء كانت من
النسب أو الرضاع وقوله
سقوط المهر أي فيما إذا
دبت الصغيرة بنته بها على
أتمه وارتضعت منها فيسقط
مهرها كذلك

الحصول - إن امرأة أو ما
حصل منه في جوف طفل
وتقدم التحريم به في كتاب
النكاح والكلام هنا في
بيان ما يحصل به واركانه
ثلاثة مريض ورضيع
ولبن (لا تثبت حرمة إلا
بكون اللبن لآدمية بلغت
تسعا) من السنين القمرية
تقريباً لا حتمالاً بالبلوغ
سواء البكر والخلية
وغيرهما ما فلا تثبت بلبن
رجل ولا بلبن خنثى مالم
تتضح أنوثته لأنهم مالم يخلفوا
لغذاء الولد فاشبهوا ما
الماتعات ولا بلبن بهيمة حتى
لو شرب منه ذكراً أو أنثى
تثبت بينهما أخوة لأنه
لا يصلح لغذاء الولد لأخوة
لبن الآدميات ولا بلبن
خنثى لأن الرضاع

(قوله كسفة مرة) الأولى
أبداله بالحنثية (قوله كسفة
نكاح أمهما) قبل الأولى
كعدم نكاح الخ ولا حاجة
إليه تأمل

أحكامه بل بعضها كتحريم النكاح ابتداءً أو دواً أو جوازاً بالنظر والخلوة وعدم نقض الطهارة
من لمس وإيجاب الغرم وسقوط المهر دون سائر أحكام النسب كالإراث والنفقة والعتق بالملك
وسقوط القصاص ورد الشهادة فلا يرث الرضيع المرضعة وإذا لم لا أحد - ما لا آخر لا يعتق
عليه وإذا قتل أحد - ما لا آخر يقتل به وإذا شرب أحد - ما لا آخر لا ترد شهادته (قوله
الحصول) أي سواء كان بصري أو من أمانه فهو أعم من المعنى اللغوي كما مر (قوله ابن امرأة)
المراد بها إلا آدمية على طريقته إلا أنيسة فهو عام مخصوص هكذا قال بعضهم والأولى أن
يعمم فيها فيشمل الجنينة لأن - ما لا آخر يعرف غيره من الجماعة القاتنين بالشمول والله ميم مراد
لهم فلا يصح أن يخص بشئ لأنه أحداث منه لغيره يعرف شرعي غير ما قالوه وذلك لا يجوز
والاعتبر في اللبن كونه من الثدي المعروف ولو في غير محله المهور (قوله أو ما حصل منه) عطف
على لبن أي أو حصول ما حصل من اللبن من لبن وأقطو مخيض وفي بدو قشقة ومن فيه لبن
وكذا إذا كان مسلماً إلا أن فيه كما علقه سم خلافاً لقل بخلاف من اللبن والماء المتصل منه
لأن المدار على التغذي وذلك لا يتغذى به ولو مزج اللبن بغيره فإن كان اللبن غالباً بان ظهر طعمه
أولونه أو ريحه حرم والأفان كان قدر الوافد ما كان أن يبقى في خمس رضعات وقد انفصل
منها في خمس مرات حرم والأفلا (قوله في جوف طفل) المراد به المعدة والداغ ولو عبر
بذلك كما في شرح المنهج لكان أولى ولو زاد قوله بشروط تأتي كما في شرح م - لكان أولى أيضاً
(قوله وتقدم التحريم) أي مطلق التحريم به في ضمن بيان الذوات التي يحرم من به وهي سبعة
وعبارة م - وهي أي شروط التحريم مع ما يشرع عليها التقصير بالباب وأما مطلق التحريم به
بقدر م - (قوله ما يحصل به) ضمير يحصل للتحريم وضمير به لما الواقعة على الشروط ودكره باعتبار
لفظها أي في بيان الشروط التي يحصل التحريم بها ولو أبرز الضمير كان أولى بل بيان الصلة على
غير من هي له (قوله لا تثبت حرمة) أي التحريم به وذكر في المتن شروطاً خمسة وزاد في الشرح
واحداً (قوله لا آدمية) خرج بها أربعة أشياء على ما سيأتي (قوله القمرية) أي الهلالية وقوله
تقريباً المراد به المتعبر في الحيض فإذا بقي من النية التاسعة مدة لا تسع حيضاً وطهرت كخمسة
عشر يوماً وأرضعت صغيراً بشرطه حرم وإن كان يسع ذلك لم يحرم وعبارة المنهج بلغت سن
حيض - أي بان يكون ابتداء الرضاع بعد بلوغ السن المذكور وقوله لا حتمالاً بالبلوغ
عنه لقوله بلغت الخ أي واحتمال البلوغ مظنة لاحتمال الولادة ولبن المحرم فرعها (قوله سواء
البكر الخ) أي فثبت التحريم بلبنها وإن لم يكن هناك صاحب لبن فقد ثبتت الأمومة دون
الأبوة وسيأتي عكسه في كلامه (قوله وغيرهما) كصغيرة وثامنة (قوله فلا تثبت) أي الحرمة
بلبن رجل لكن يكروهه وأقرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه وكذا الخنثى (قوله مالم
تتضح أنوثته) أي فيوقف التحريم إلى البيان فإن مات تجهل لم يثبت فلا رضيع نكاح أم الخنثى
ونحوها (قوله حتى لو شرب الخ) الأولى أن يعبر بقوله فيما لو شرب كما عبر به م - لأنه ليس هناك
صورة أخرى غير هذه - ما لا آخر جعلناه راجعاً للبهيمة فقط كما هو ظاهر كلامه وصريح كلام م -
فإن رجع للرجل والخنثى أيضاً فلا إشكال لأن هناك صوراً أخرى كحرمة نكاح أمهما وأختها
(قوله ولا بلبن جنينة) أي بناء على عدم جواز النكاح بينهما وهي طريقة ضعيفة والمعتمد

تسلبوا الذنب والله قطع
الذنب بين الجن والانس
وهذا لا يخرج بتعبير
الاصل بامرأة ولا بين من
لم يبلغ تسع سنين لانها لا
تحتل البلوغ (وبوصوله)
اي ووصول ما حصل منه
(للجوف) من معدة و
دماغ بواسطة منفذ وان
تقايما في الحال لوصوله الى
محل التغذي بخلاف وصوله
الى غيرهما كالخاضل
بصبه في جراحة يظنه او
في احليله او وصوله اليهما
بواسطة المسام كصبه في
العين (و) (يكون الرضيع
لم يبلغ حواين) في ابتداء
الخامسة يقينا فلا اثر
للرضاع بعدهما ولا مع
الشك في ذلك لخبر لارضاع
الاما كان في الحواين رواء
البقي وغيره وللشك في
سبب التحريم في صورة
الشك وابتداء الحواين
من انفصال الولد ويعتبر
كونه حيا حياة مستقرة فلا
اثر لوصول ما امر الى جوف
غيره لخروج وجهه عن التغذي
(و) (يكون الرضاع

(قوله واستقر فيه) التعبير
بالاستقرار فيه مسامحة كما
يشير اليه عبارة مرد
(قوله بتمام الخامسة) الاولى
حذف تمام كذا قبل

جواز وعليه فيحرم ايها كالانسية قوله تسلبوا الذنب) اي تابع له لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم
من الرضاع ما يحرم من الذنب فاما تسلبوا ما قبله خبر وقوله والله قطع الذنب اي بقوله جعل
لكم من أنفسكم أزواجا وورد بانه لا يحصر في الآية المذكورة (قوله لا يخرج الخ) اي بناء على
ن اسم المرأتين الانسية والجنسية وقيل انه لا يولى فقط فيساوي ما قبله وأما الاثنى فاشاطة
اهـ ما تفاداه على هذا الا يقال للواحدة منهم امرأة كما لا يقال في جمع الاناث ذنوبة ولا في جمع
انذكور رجال وأما قوله تعالى وانه كان رجل من الانس الخ فهو لامشاكاة وقد علمت أن تعبير
الاصل أولى (قوله ولا بين من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تحتل البلوغ) أي فلا تحتل الولادة
والابن لم يحرم فرعها بخلاف ما اذا بلغت ذلك لانه وان لم يحكم ببلوغها فاحتال البلوغ قائم
والرضاع تسلبوا الذنب فاكنتي فيه بالاحتال اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله وبوصوله) أي اللابن
ولو على لون الدم وان خرج من الثدي بعد قطعه لانه منفصل عن جثة ولا يدعى أن اللابن فيه
كالمفصل في دفعة واحدة ولا بد أن يكون اللابن من طريقه المعتاد او ما يقوم مقامه كمنفوخ مع
انسداده الاصل وزائد شبهة أو سلبت (قوله من معدة الخ) ان للجوف (قوله بواسطة) منه لم
يوصول وقوله منفوخ أي غير الفرج كما سيأتي وخروج بذلك وصوله من أذن لانه لا منفذ فيها
فوصولها هو بتسرب المسام بخلاف الجراحة فكذا قاله حل والذي اعقده غش على
مرتبة عاللة وبرى أنه ان وصل الى الدماغ من الاذن حرم لانها ما قبله (قوله وان تقايما في
الحال) محمول على ما اذا وصل الى الجوف واستقر فيه ثم تقايما بخلاف ما اذا وصل صدره مثلا
ثم تقايما فلا يثبت به تحريم وعبارة مرد لوقايما قبل وصوله الى المدة يقينا لم يحرم (قوله
لوصوله الى محل التغذي) هذا التعليل قاصر فكان عليه أن يقول لخل يحيل الغذاء والدواء
اي يصل الدماغ اهـ رجائي هذا ان جعل علة لما قبل الغاية فان جعل علة لما بعدهما لا قصور
(قوله بخلاف الخ) محذور المعدة والدماغ فضمير غيرهما هما (قوله كالمحصل بصبه في جراحة)
أي فلا يحرم ما لم يصل الى جوفه من معدته أو دماغه لقوله الى غيرهما اهـ قل (قوله بواسطة
المسام) جمع سم بثلاث السين على غير قياس كما من جمع حسن وهي ثقب الجلد التي يثبت
منها الشعر (قوله حواين) أي تحديد بالاهلة ما لم ينكسر أول شهر والا فبقوم ثلاثين من الشهر
الخامس والعشرين (قوله في ابتداء الخامسة) بان يصل الى جوفه شيء من الخامسة قبل فراغ
الحواين وان بلغها في اثنتائها (قوله لخبر لارضاع الخ) ان قلت يعارض ذلك قصة سالم الذي
أرضعته زوجة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها اذا قالت يا رسول الله ان سألني يدخل على وفي
نفس أبي حذيفة منه شيء فقال اهـ أرضعته خمس رضعات فتصير بذلك أمه ذات لامعارضه
لعله على الخصوصية أو منسوخ ان قيل كيف جاز له النظر لئلا يها مع أن المحرمية انما تثبت
بتمام الخامسة وقوله أجنبية يحرم نظرها ومسامها واللوقة بها قلت روى أنها احلته في مسقط
وشربه أو أنه خص بذلك أيضا وأنه كان بحضوره فحوز زوج أو مع حائل (قوله من انفصال
الولد) أي من بعد تمام انفصاله فلوارضعته أثنى ونصفه في بطن أمه مثلا لم يمتد بذلك (قوله
لوصول ما امر) أي اللابن أو ما حصل منه الى جوف غير أي غير الحلي حياة مستقرة بان كان ميتا
أو حركته حركة مذبوح يجوز احواله ويترتب على عدم التحريم حينئذ أنه لو كان كذلك الصغير زوجة

زوجها له وليه لم تحرم على صاحب اللبن (قوله أو الحلاب) هي مانعة خاتون قبو زالجمع بان
 يقعام على حياتها أو الحلاب وحده ولا يتصور عكسه (قوله فلا يثبت بلبن مبيته) خلافا للاثمة
 الثلاثة كما لا تنبت حرمة المصاهرة بوطئهم انهم بكرة نسكاح بنتهم امثلا كراهة شديدة لقوة الخلاف
 فيه كما عات اه افاده مر (قوله من جنة منفكة عن الحل والحرمه) أي ولا يمكن عود
 التكليف اليها عاده فخرجت المحنونة لا مكان عود ماد كرها عاده (قوله من انتهت) أي
 بجراحة أمان انتهت لذلك بمعرض فان ابنهم يحرم كما قاله الحلبي على المنهج واعقده شيخنا عظمة
 والمدرك معه وان كان كلام عرش على مر يخالف ذلك (قوله خمس رضعات) أي أو
 أكثر من خمسين بين أو البعض من هذا والبعض من هذا ولا فرق في المجهون المذكور
 بين أن تبقى إحدى صنفاته من طم ولون وريح أو تزول منه حسا وتقدير المكن يشترط في ثبوت
 التحريم بذلك أكل الجميع فان أكل بعضه متحققا أنه وصل منه شيء إلى الجوف كان بقي من
 المخلوط أقل من قدر اللبن حرم بخلاف ما إذا لم يتحقق ويشترط كون اللبن المخلوط قد رآه ولو كان
 منفردا أثر في التحريم بأن يمكن أن يثبت من خمس رضعات وقد اتفقت على أنها في خمس مرات
 ولا يضر في التحريم غلبة الريق لنظرة اللبن الموضوعة في الفم الماتحأها بالرموبات في المعدة
 وكيفية عاز كذا طم بقاء أو خرا ونحوهم أو الحكمة في اشتراط الخمس أن الحواس التي بها
 الإدراك الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكل رضة تحتفظ طامة منها (قوله
 يقينا) ويثبت الرضاع برجلين ورجل وامرأتين واربعة نسوة ويثبت الاقرار به بشهادة
 رجلين وتقبل شهادة مرضعة لم يسبق لها طلب أجرة مع ثلاثة نسوة غيرها أو مع رجل وامرأة
 (قوله فلا أثر لدونها) أي إلا ان حكمها بالتأثير به كما يراه كنفى أو مالكي فان مذهبهما حصول
 التحريم برضعة واحدة فلا ينتقض حكمه بخلاف ما لو حكمها كما ثبت التحريم بالرضاع به
 الحواين فانه ينتقض لثبوت عدم التحريم بعدهما بالنسب بخلافه بصادون الخمس (قوله فيما نزل
 الله) أي في سورة الاحزاب وفي القرآن بدل من ما باعادة العامل وقوله مع معلومات اشارة الى
 اشتراط البقي في الخمس (قوله فنسخن) أي العشر تلاثة وقوله مع معلومات بالرفع على
 الحكاية ثم نصحت الخمس تلاثة لاحكاما (قوله وهن) أي الخمس التي نصحت بها العشر وقوله من
 القرآن بيان لما وقوله أي يتلى تفهيرا بقراءة أو معنى يتلى به فقد حكمهن وهو التحريم وقوله أو
 يقرؤهن أي يقرأن من لم يبلغه النسخ أي نسخ التلاوة والافالحكم باق لان المراد نسخ
 الخمس والمنسوخ ثلاثة أقسام ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات وما نصحت تلاتونه دون
 حكمه كعشر رضعات وما نسخ حكمه دون تلاوته وهو الاكثر كقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية (قوله اقربيه) أي النسخ من موت النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبره لم أيضا لا تحرم الرضعة ولا
 الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد مع أنه غير
 حجة عند الاكثريين لانا نتول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه
 وهو ذكر نسخ العشر بالخمس والام يبولد كرها فائدة (قوله وان لم يكن شبيع) أي ولو كانت
 الرضعات الخمس غير مشبهات لان ما يصل الى الجوف في كل رضة غير مدركة قالوا لو لم يحصل في

(قوله عن الحل) أي لها
 والحرمه أي عليها (قوله
 ومعنى يتلى الخ) فسر بذلك
 لان التلاوة من عوارض
 الالفاظ

أو الحلاب في حياتها) الحياة
 المستقرة فلا يثبت بلبن
 مبيته من جنة منفكة عن
 الحل والحرمه كالبني الهية
 ولا بلبن من انتهت الى حركة
 مذبوح لانها كالميتة
 (و) (يكونه خمس رضعات)
 يقينا فلا أثر لدونها ولا مع
 الشك فيها للشك في سبب
 التحريم وقد روى مسلم
 عن عائشة رضي الله عنها
 كان فيما نزل الله في القرآن
 عشر رضعات مع معلومات
 يحرم من فنسخن بغير
 معلومات فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم وهن
 فيما يقرأ من القرآن أي
 يتلى حكمهن أو يقرؤهن
 من لم يبلغه النسخ الآية
 (وضبطهن بالعرف) وان
 لم يكن شبيع اذ لا حمله
 في الشرع ولا في اللغة

جوفه الاخص قطرات في كل رضة قطرة حرم (قوله فرجعنا فيه الى العرف) ولا يرد على ذلك خبر ان الرضاع ما أنبت اللحم وانتشر في العظم لان المراد ما شأنه ذلك وقولهم لو طارت قطرة الى فيه فنزلت جوفه أو أسقطه قطرة عذرة رضة صحيح اذ لا بد في تسمية العرف ذلك رضة باعتبار الأقل اه أفاده مر (قوله فلو قطع الخ) فرع على الضابط المذ كور خمس مسائل يتعدد الرضاع في الاولين منها سواء عاده فوراً أو على التراخي ولا يتعدد في الثلاثة الاخيرة الا اذا عاد على التراخي (قوله أو قطعه عليه المرضعة) أي أعراضها بخلاف ما لو قطعه لشغل خفيف وعادت فلا تعدد (قوله ثم عاد) أي فوراً أو على التراخي فالتراضي المستفاد من ثم ليس مراداً وبعبارة مر فلو قطع الرضيع الرضاع أعراضاً عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة ثم عاد اليه فيه ما ولو فوراً تعدد اه (قوله أو للتنفس) أي أو لا زدراد ما اجتمع في فيه أو انوم خفيف فان كان طويلاً فان بقي الثدي في فيه لم يتعدد ولا تعدد (قوله أو تحول) أي أو حوّلته والحاصل أن الرضيع ان قطعه أعراضاً عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة كذلك تعدد مطلقاً أو قطعه لشغل أو قطعه هو له أو تنفس أو نوم أو تحول من ثدي الى آخر فان طال الزمن تعدد ولا فلا (قوله هو أولى من قوله من ثدي الى ثدي) لانه يشمل ثدي غير المرضعة الاولى مع أن الرضاع يتعدد به مطاقاً (قوله فلا تعدد) راجع للمسائل الثلاثة ولم يقيده الثالثة بالقورية مع أن ذلك معتبر فيها أيضاً كما مر خلافاً لما ذكره قل فكان الاولى أن يؤخر قوله وعاده فوراً عنها (قوله كما أن من انتقل الخ) نظيره قوله أو تحول من ثدي الى ثدي الثاني فاذا حلف لا يأكل في اليوم الامرة ثم جلس على المائدة وكان ينقل من لون الى لون لم يحنث لان ذلك يعد في العرف أكلة واحدة وقوله أو أمسك عن نفسه ساعة نظيره لقوله أو قطعه له أو للتنفس فهو نافذ ونشر مشوش والمراد بالساعة العرفية لا التلكية وتلك نظير الاولين ونظيره مما لو حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فاذا أكل لقمة أو اقمعين مثلاً ثم أعرض واشتغل بشغل طويل وطادقانه يحنث والحاصل أنه لو حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة اعتبر في التعدد العرف فلو أكل كل اقمعة أو لقمتين ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عادوا كل حنث ولو أطال الاكل على المائدة وكان ينقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويبقى بالخبر عندئذ لم يحنث لان ذلك كله يعد في العرف أكلة واحدة (قوله وكل رضاع) هذا لا محل له هنا لما ذكره أول الباب من ان الذوات الثلاثي تحرم بالرضاع ذكرت أول الكتاب وأن المقصود به هذا الفصل بيان ما يحصل به الرضاع الا أن يقال ذلك توطئة للاستثناء بعد (قوله حرم أقارب ذي اللبن) أي ما حبه المذهب اليه كما يأتي (قوله وتصير الخ) كان الاولى أن يعبر بالقائه تقريباً على القاعدة المذ كورة وقد أشار بعضهم الى ضابط من يتنشر التحريم اليه بقوله ويتنشر التحريم من مرضع الى أصول فصول والحواشي من الوسط ومن له دري الى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط اه ومن له دري هو صاحب اللبن واسم الإشارة في قوله الى هذه راجع لما ذكره كورات الثلاثة الأصول والفروع والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاخوات والاعمام والعسمات ونحوهم ويعلم من هذا الضابط جواز نكاح الاربعة المذ كورة في قوله

فرجعنا فيه الى العرف (نحو قطع أعراضاً) عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة ثم عاد (تعدد) الرضاع (أو قطع للهو) أو للتنفس (وعاده فوراً أو تحول من ثدي الى ثدي) (ولا) تعدد كما أن من انتقل من طعام الى آخر أو أمسك عن نفسه ساعة للهو ونحوه ثم عاد اليه لا يخرج ذلك عن كونه أكلة واحدة (وكل رضاع حرم) على الرضيع (أقاربها) أي المرضعة (حرم أقارب ذي اللبن) وتصير المرضعة أمه والذي منه الابن أباه وأبؤها اجداده وأمهاتهم اجداده

(قوله بهذا الفصل) الاولى الباب (قوله توطئة للاستثناء بعد) قيل قد يقال المستثنى ايضاً ليس هذا محل وفيه نظر لان حاصله انه يشترط في اللبن المحرم ان يغيب ان تثبت له الحرمة وهذا محل تامل

أربع من الرضاع - لال • وإذا ما نسبتهن حرام

جدة ابن وأخته ثم • لاشيه وحافذ والسلام

وزيد عليه أم عم وعمه وأخ ابن • أم خال وخالة ياهمام

(قوله وأولادها أخوته وأخواته) أي سواء وجدوا قبله أو بعده (قوله وكذا الباقي) فأخوات

ذی اللبن عما نه من لا وانما سرت الحرمه منه الى أصول المرضعة وذی اللبن وفروعهم وحواشيه ما

نسب ما رضاء عالان ابن المرضعة ككجز من أصولها فيسرى التحريم به اليهم مع الحواشي

بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (قوله الاولاد الملاءنة الخ) استثناء من قوله كل رضاع

الخ وفي عبارته حذف أي الارضاع ولد الملاءنة أي الارضاع المبنية أي اللبن النازل به وكذا

يقال فيما بعده فلو قال الا الارضاع ابن ولد الملاءنة الخ كان الاستثناء ظاهرا مع أن ذلك هو

المراد كما مرح به بعدة وله فلا يحرم عليه ارتضاعه الخ (قوله ومن لا يعرف له أب) كان يدعى

رجلان مجهولا أو يشتر كافي وطء امرأة بكاح أو وطء شبهة فتلد عنك منهما ولم يوجد فاقف أو

وجد وتخير أو أحقه به • أو نقاه عن مافهم هذا الولد لا يعرف أي الرجلين أبوه فلا يحرم عليه

أقارب كل منهما لأنه منفي عنهم • ما حقه ذلك الرضيع ولا يصح أن يمثل ذلك بالمقيد لعدم

وجود أقارب لذی اللبن بالنسبة له إلا أن يراد الأقارب على فرض وجودهم وفيه به • لا يحنق

(قوله فلا يحرم) بقى • ديد الرام عليه أي الولد الرضيع وارتضاعه فاعل يحرم وأقارب مفعوله

أي فلا يحرم ارتضاع لولد الرضيع أقارب الرجل الملاءن أو الزاني أو الجهول فليس الضمير

عائد للولد المذکور في المتن لأن المراد فيه ولد الملاءنة والزنا ومن لا يعرف له أب والمراد به هذا

الولد الرضيع (قوله لانه) أي اللبن المفهوم من ارتضاع ويحتمل أنه عائد على ولد الملاءنة الخ أي

لأن اللبن أو الولد منفي عن الرجل المذکور فكذلك الرضيع منفي عنه (قوله فلو استطلق من نقاه

الخ) ومثل ذلك ما لو ألقى بأحد الرجلين المتداعيين له فيما مر فيحرم على الرضيع أقاربه فقط

دون أقارب الآخر (قوله أو أربع زوجات رام ولد) أي أو خمس زوجات طالقت منهن واحدة

أو أربع مستولات وزوجة أو العكس أو ثلاث زوجات ومستولاتين (قوله في الأخيرة)

أي الشاملة لما سمر ولو قال في الثانية كان أوضح (قوله لهن) أي لكل واحدة منهن ولا جوده

لامهاتهن لأنهم أفرع الامومة ولم توجد (قوله دون الاولى) مقابل قوله في الأخيرة (قوله لانه)

أي الرضيع ليس ابنه أي ابن أبي البنات فمن نسب أخواته وكان الأولى أن يعبر بذلك نظير

ما قبلها (قوله أم) أي لشعوله مامر وقد علم مما تقدم أن الرضاع تارة يثبت الابوة والامومة

وتارة لا ولا تارة يثبت الابوة لا الامومة وتارة يثبت الامومة لا الابوة فالاول الرضاع

المستجمع للشروط فتصير المرضعة بذلك أم الرضيع ويصير زوجها الذي ينسب اليه الحل

بنكاح أباه ومثله الواطئ بالشبهة والثاني الرضاع من خمس بنات أو أخوات لرجل فإذا ارتضع

طفلا من كل رضة لم تثبت حرمة بين الرجل والطفل لأن الجوده لا دام في الصورة الاولى

والخولة في الصورة الثانية انما يثبتان بتوسط الامومة ولا أمومة هنا والثالث الرضاع من

خمس مستولات لرجل مثلا فإذا ارتضع طفل من كل رضة صار ابنه لأن ابن الجميع منه

فيحرم من عليه لأنهن موطوات أيه ولا أمومة لهن لأن كلام ترضعه خمس رضعات والرابع

قول المتن الاولاد الملاءنة
وقوله بعد الاولاد من آخر
الاستثناء في هذين منقطع

وأولادها أخوته وأخواته
وأخوتها وأخواتها أخواله
وخالاته وأبوزی اللبن جده
وأخوه عمه وكذا الباقي
(الاولاد الملاءنة والزنا
ومن لا يعرف له أب) فلا
يحرم عليه ارتضاعه أقارب
الرجل لانه منفي عنه فكذا
الرضيع فلو استطلق من
نقاه لحن الرضيع أيضا
(ومن له خمس بنات أو خمس
ابنهن له) كن خمس مستولات
أو أربع زوجات وأم ولد
(فارضعهن طفلا) بأن
أرضعته (كل واحدة)
منهن (رضعة حرم عليه
في الأخيرة لأنهن موطوات
أيه) ولا أمومة لهن لأن
كلامهن لم ترضعهن خمس
رضعات (دون الاولى) فلا
يحرم من عليه فيم لأنه ليس
ابنه وتعبير في الأخيرة بما
ذكره من اقتضائه على
المتن المذکورين

الرضاع من امرأة نفي بها شخص مثلا كما تقدم في كلام المصنف (قوله ولا تحريم الخ) لو قدم
 هذا عند ذكر الحروف كما صنع في المنهج كان أولى وكالحقنة النقطية في قل أو دبرا وأذن بشرط
 أن لا يصل إلى الدماغ كما صرح (قوله لا تنفاه التغذية بها) بل هي لازمة الغذاء اذ هي لا تسهل ما
 انعقد في الأمعاء (قوله هو أعم) أشبهه للزاني وإن لم ينشأ عن الارتضاع بلبنه تحريم والوطي
 بشبهة والسيد (قوله من آخر) ولو بزنا أو وطء شبهة أو ملائمة بين فاذا ولدت من الزنا انقطعت
 نسبة اللبن للأول وصار لولد الزنا وبشرط في الولادة أن تكون لولدت تام فخرج العاقبة والمضغة
 كما استقر به عرش لان كلامهما لا يسمى ولدا والفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء
 بوضع المضغة أن المداغم على براءة الرحم وهي تتحقق بوضعها فاكنتي به بخلاف ما هنا وهل
 بشرط أن تكون من طريقة المعتاد أو لافيه تردد واظهار عدم اشتراط ذلك قياسا على
 نظائره ولو جرد يسمى الولادة (قوله غذاء المولود للعمل) أي فيمتنع المفصل سواء أزااد اللبن على
 ما كان أم لا وبما قال إن أقل ما يثبت فيه ما اللبن للعمل أربعون يوما من حين العلوق اه أفاده
 في شرح المنهج وهو أحد أحكامه في قيل انما يحدث في الحامل قبل الوضع وهو المشاهد وعلى كل
 فاللبن منسوب للأول (قوله ولو تزوجت امرأة الخ) هذه مسألة مستقلة ليست من فروع
 طبعها اخلافا لما قاله قل ومن ذلك كافي المنهج ما لو وطئ واحد من زوجة بشبهة أو اثنان
 امرأة بشبهة فولدت ولدا فاللبن المأذول به من لحقه الولد وقوله ثم أرضعت مرتب على نفي محذوف
 تقديره فولدت ولدا ثم أرضعت الخ (قوله بقائه) هو لغة متبعية الآثار والنسب من قفونه
 تتبعته بالجمع فافقه كأنه وباعة وشراعه والمحقق للذهب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى من
 ذلك (قوله بان أمكن) فهو يرمل الاحتياج للقائم بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة
 دون أربع سنين وفوق ستة أشهر (قوله كأن انحصر الامكان) أي أو لو لم يكن قائفا أو افاقه
 بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر واتسبب في الجميع لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقته
 من نحو جنون فان مات قبل الاتسباب وله ولد قام مقامه فيه أو أولاد واتسبب بعضهم لهذا
 وبعضهم لذلك أو لم يكن له ولد اتسبب الرضيع وحيث أمر بالاتسباب لا يجبر عليه لان الأحكام
 المتعلقة به قلبه كحرمة النكاح وجواز النظر والخلو وعدم نقض الطهارة والامساك عن
 ذلك سهل فلم يجبر عليه الرضيع لكن يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد ومن
 يقوم مقامه وهم أولاده فانهم يجبرون على الاتسباب حيث مال طبعهم لاحدهما ما بالجلبة
 لا بالشبهة فافقه بالنسب من الضياع والكثرة الأحكام المتعلقة بهم كالتنقة والارث وردا الشهادة
 والعق بالمالك وسقوط القود فلا بد من رفع الاشكال اه أفاده في شرح المنهج بزيادة وبه يعلم ورد
 قول المحننى ولو قال بان بدل كان اكان أولى لانه لم يبق صورة أخرى الا ان يقال ~~المتكاف~~
 استقصائية اه (قوله في واحد منهما) صورة انحصاره في صاحب العدة أن يكون بين
 الولادة ووطء الزوج دون ستة أشهر وبينها وبين فراق صاحب العدة دون أربع سنين
 وانحصاره في الزوج ان يكون بين الولادة ووطء الزوج أكثر من ستة أشهر وبينها وبين فراق
 صاحب العدة أكثر من أربع سنين ولو لم يمكن كونه من مالم يلحقه ما بان كان بين فراق
 صاحب العدة والولادة فوق أربع سنين وبينها وبين وطء الزوج دون ستة أشهر (قوله ابن)

ولا تحريم في وصول اللبن
 للبرف (بحقنة) لا تنفاه
 التغذية بها (ولا تنقطع نسبة
 اللبن عن صاحبه) هو أعم
 من قوله زوج وان طالت
 المدة أو انقطع اللبن وعاد
 أو طلقت وتزوجت آخر
 لعدم الأدلة ولأنه لم يحدث
 ما يجعل عليه (الابولادة
 من آخر فاللبن به - لها
 (آخر) لحدوث ما يجعل
 عليه فعلم أنه قبلها الأول
 وان دخل وقت ظهور لبن
 حمل إلا أن لان اللبن غذاء
 للولد لا للعمل (ولو تزوجت
 امرأة في العدة ثم أرضعت
 بلبن ما طئ لافيه) أي اللبن
 (تابع لولده) وإن لحقه
 الولد بقائه بان أمكن
 كونه من صاحب العدة
 والمتزوج فيها (أو غيره)
 كان انحصر الامكان في
 واحد منهما فامرتضع منه
 ابن لمن لحقه المولود

أى ابن رضاع ابن لحقه المولود أى المشتبه لأن اللبن تابع للولد

• (باب النفقات) •

أى التى منها نفقة القريب المرتبة على الرضاع من حيث وجوب أجرته كما يأتى وأخرت الى هنا لوجوبها فى النكاح وبعده (قوله من آدم وغيره) كدهن وآنية وظروف وكسوة وآلة عجن وطبخ بخلاف الادوية وأجرة الطبيب فانهم مالىسا واجبين لأن ذلك لحفظ الاصل ولوجوب المؤنة لكان أعم امكنهم نظروا للاغلب (قوله وهى جمع نفقة) من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا فى الخير وانما جئت مع أنهما صدرتا بعد أسبابها الا أنية النكاح واقربا والمالك فهى لغة مطلق الاخراج وشرعا طعام مقدور لزوجة وخادمها على زوج وانغيرهما من أصل وفرع ورقيق وجبان ما يكفيه (قوله نسب) أى ولو مع اختلافا دين لكن بشرط عصمة وحرية وحاجة على ما يأتى (قوله أى ملك نكاح) فى جعل النكاح من الملك فجوزلانه ابا حدة فلو جعله سببا مستقلا كما فعل غيره لكان أنسب فتسكون الاسباب ثلاثة كما مر (قوله من أب) أى معصوم حر أو مبيع بالانسية لبعده الحر لا مكاتب وقوله ولو بواسطة أى ولو أثنى غير وارثة (قوله وصاحبهما) أى الوالدين المتقدمين فى الدنيا معروفة فأى معروف (قوله ومنه) أى المعروف (قوله وزوجته) أى حيث وجبت نفقة وجبت نفقة زوجته وكسوتها ركن كذا الاדם ونفقة الخادم لانهما واجبان على الأب مع اعساره وان لم يثبت الخبار بعدهما وما مثلهما السكف على المعمة والواجب نفقة المعسر ينظر الى حال الوالد فان كان له أم ولدا وائمة وجبت نفقتهما أيضا وكذا لو كان له رقيق محتاج اليه ولو كان له زوجتان فأكثر لم يجب الا نفقة واحدة فدفعها الولد اليه وهو يوزعها عليهما ما رآه كل منهما من الفسخ لذوات بعضه فان ترتب فيه أى فى الفسخ امتنع على الاخيرة لوجوب الاتمام لها ولا يجب مؤنة زوجة الولد ولا أم ولده (قوله والفرع) أى الحر أو المبيع وخرج بالاصول والفرع غيرهما ما من سائر الاقارب كالاخ والاخت والعمة وأما قوله تعالى وعلى الوارث من ذلك فعناء فى عدم المضارة كما قبله ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما هو أعلم بالقرآن من غير وأخذ أبو حنيفة بذلك فقال بوجوب نفقة المحارم اه أفاده مر (قوله لزممت أجرة رضاع الولد) تقدم أنهم لا يلزم الاباء عقدا والا كانت المرضعة متبرعة لا تجب لها أجرة (قوله ألزم) فى صوغ أفعال التفضيل من ذلك نظر لان اللزوم بمعنى الوجوب لا يتفاوت الا أن يراد بالالزم الاوضح لزوما (قوله ويشترط الخ) حاصله وجوب نفقة الاباء وولومع اختلاف الدين لعدم الأدلة وكالتق ورد الشهادة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ بشروط أربعة الحرية ولولا بعض والعصمة لا تخوم وتوجب اذلا حرمة لها ما لاند ما موربة قتلها ما بخلاف الزانى المحصن فانه تجب نفقته لعدم قدرته على عصمة نفسه ولا كذلك المرتدة والحرى والحاجة ويسار المنفق ويقبل قوله بيمينه فى اعساره حيث لم يكذب ظاهرا حاله والاطواب بيمينه تشهد له به اه أفاده مر (قوله يسار المنفق) أى بالأكسب وهو معتبر فى الشقين الاصل والفرع كما مر (قوله مؤنة مؤنة زوجته) ثلث المؤنة النفقة والادم والكسوة والسكنى وغيرها ولا يشترط فضل ذلك عن دينه وقوله يومه وليلته طرق لمؤنة كل من ذكر

• (باب النفقات) •

وما يتبعها من آدم وغيره وهى جمع نفقة (لوجوبها) على الشخص لغيره (سببان نسب وملك) أى ملك نكاح وعين (فوجب بالنسب نفقة الاصل) من أب وأم ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبها فى الدنيا معروفا ومنه القيام بنفقة ما (وزوجته) لانها من تنمة الاعناف اللازم لفرعه (والفرع) من ابن أو بنت ولو بواسطة لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ووجهه أنه لما لزممت أجرة ارضاع الولد كانت نفقته ألزم (ويشترط) فى وجوب النفقة (يسار المنفق) بفاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته وخادمها وخادمه وأم ولده يومه وليلته ما يصرفه الى من ذكر فان لم يفضل شيئا فلا تجب النفقة لمن ذكر

(قوله متبرعة) أى ان كانت رشيدة والواجب شيخنا

اسم موصول في محل جر بدل من فاضل أو فاعل به لانه اسم فاعل وقوله الى من ذكر أي الاصول
والفروع (قوله لانه) أي المنة في حيثة ليس من أهل المواساة أي الاحسان والخير مسلم ابدأ
بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن أهلك شيء فلهذا غرايتك وبعمومه
يتقوى ما مر عن أبي حنيفة إلا أن يجاب بأنه يستقيط من النص معنى يخصه اهـ مـ ر (قوله
لما لك كفايته) أي وقت ملكها ولو قال لم يكن ليكن أعم لشموله الرقيق والزوجة لانهم ما
مكتفيان بالسيد والزوج ولا يصدق عليهم ما أنهما مالان لا كفاية وتجب للمبعض على غيره
بقدر حريته وتجب عليه ما غيره الحر الكامل نفقة كاملة اهـ قل (قوله ولا المكتسبها) أي
بالفعل والقوة في حق الفرع وبالفعل فقط في حق الاصل أمالو كان مكتسباً بالقوة فتجب له
فقوله إلا أن يكون أصلاً ليس مستغنى من المكتسب بالفعل لما رواه لغيره فيه ولا من قوله
لما لك كفايته بشرية إعادة لا في قوله ولا المكتسبها ويشترط في الكسب أن يكون مباحلاً نقلاً
وأن لا يكون المكتسب مستغلاً عنه بواجب شرعي كعلم يتأق منه فخصه له والا كان كالعديم
فتجب المنة مع القدرة عليه (قوله ويجب بالمالك نفقة الزوجة) أي بالتمكين التام ومنه أن
تقول مكلفة أو سكراته أو زلي غيرهما متى دفعت المهر سلت ويثبت باقراره أو بيئته به أو بأنما
في غيبته بأذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك وخرج بالتام ما لو مكنته إلا لا فقط مثلاً أو في
دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها ولو حصل التمكين في أثناء يوم وجبت بالقسط ولا ينافية قوله
تسقط نفقة اليوم بليته بنشور لحظة ولا توزع على زمان الطاعة محال ذلك ولا مكان الفرق بأنه
تخال هناءه سقط فري يمكن التوزيع معه لتعديدها غالياً بخلافه ثم فانه لا سقط بقياس ذلك
أنه لو منعه من التمكين ثم ساءت اثناء اليوم مثلاً لم توزع وعلم من وجوبه بالتمكين أنه لا تجب
بالعقد لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولا أنما مجهولة بالنسبة للاستعجال اذ
لا يعلم قدر الايام التي تمسكها الزوجة معه والعقد لا يوجب ما لا يحجوه ولا ولو اختلف الزوجان في
التمكين ففقات مكنت في وقت كذا فأنكر ولا يمينه صدق بيمينه لان الاصل عدمه ومن ثم لو
اتفق عليه واقضى سقطه بنشورها فأنكرت صدقت لان الاصل حقيقة بقاؤه (قوله اذا
طعمت) أي أكلت وهو ليس بقيد لان نفقة الزوجة لازمة مطلقة وكذا قوله اذا اكتسبت والقائه
المفتوحة فيهما للمخاطب وهو الزوج وقال بعضهم انها بالاسكان للتأنيث أي طلبت الاطعام
والكسوة وهذا ظاهر في طعمت أمّا اكتسبت فليس بظاهر لثبوت الياء المانع من كون القاء
للتأنيث ولم يوجد في نسخة حذفها فافلت من الوجه الاول (قوله ونفقة خادمها) أي وان تعدد
الحاجة كرضها فيجب التعقد بشد الحاجة والخادم يطلق على الذكور والاثني وفي لغة قديمة
ينال للاثني خادمة (قوله ان كانت من تخدم) أي لا يليق بها خدمة نفسها بان كانت حرة
ومثلها يخدم عادة وان لم تخدم بالافعال اطرق فقرعها او على أهلها أما الرقيقة فلا يجب
اخدمها ولو جيلة انقصها (قوله في بيت أبيها) خرج به من لا تخدم فيه وان حصل لها شرف
من زوج أو غيره يعمد لاجل اخدمها لان الامور الطارئة لا تعتبره أفادهم وبه يرد كلام
قل هنا ثم قال مـ ر وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وايست مريضة من
ادخال ما زاد على واحدة داره سواء أكن ملكها أم بأجرة والزوجة مطلقة من زيارة أبيها

لانه ليس من أهل المواساة
ولا تجب للمالك كفايته ولا
المكتسبها إلا أن يكون
أصلاً فتجب له لمركبته
بخلاف الفرع وتعبير
بالقوة أعم من تعبیر بالقوة
(و يجب بالمالك نفقة
الزوجة) لخبر ما حق زوجة
الرجل عليه قال تطعمها
اذا طعمت وتسكنها وما اذا
اكتسبت رواء أبو داود
والحمد لكم وصحح اسناده
وقوله تعالى وعاشروهن
بالعروف (و) نفقة
(خادمها) ان كانت من
تخدم في بيت أبيها

وان احتضر أو شه ودجنافتم ما ومنعه ما من دخوله ما كوله ما من غيره اه وعمل يجب
 الموانسة ان لا تخدم أو لا تفر شيئا عظيمة عدم وجوبه او قال انه يغلط فيه كثيرا ولو أراد نقل
 زوجته من الحاضرة الى البادية وجب عليه اطعامه ولا نظر لحشونة العيش لان نفقة ما تقدر
 واهلها (قوله أو احتاجت لذلك) أي ولو كانت أمة (قوله لزمانة) بفتح الزاي لا تـ لـ
 والعاهة أو مرض يمنع من القيام ويعبر عنه بالكساح فعطف المرض عليها من عطف العاه
 على الخاص وقوله لان ذلك أي نفقة الخادم (قوله ان كانت رجعية) أي سواء كانت حرة
 أو أمة حائلا أو حاملا والواجب اهامون غير تنظيف من نفقة وكسوة وغيرها ما بخلاف مؤن
 التنظيم لا امتناع الزوج عنها وكذا يقال فيما سياتي في البائن الحامل (قوله وساطنته) من
 عطف السبب على السبب (قوله أو حاملا) عطف على رجعية أي أو بائنات حاملا وتسقط نفقتها
 لو مات الحمل في بطنها أو زاد على أربع سنين أو مات الزوج في أثناء العدة لانها احق بالنقل
 لعدة الوفاة فليست معتدة عن وفاة ولا نه اوجبت نفقتها قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام
 لانه أقوى من الابداء بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيها ثم مات في أثناء العدة فانها انتقلت لعدة
 الوفاة ولو حاملا أي تسقط نفقتها وتسقط مؤن ما سوى المسكن ولو طلق زوجته طلاقا ثنائيا ثم
 ظهر بهما حمل فهل يجب اهما النفقة من الظهور أو من العلوق فيسه نظر والاقرب الثاني لكن
 لا تطالبه الا بعد الظهور وخرج بالحامل في كلامه البائن الحائل ولو بفسخ أو موت فلا نفقة لهما
 لانهما ساطنة الزوج عاه (قوله غير معتدة عن وفاة) صريح كلام المنهج أنه راجع للعامل
 البائن فقط أي التي مات عنها حاملا فان بات قبل موته استقرت نفقتها لانها لا تنتقل كما مر
 ويصح رجوع ذلك للرجعية أيضا لانها انتقلت لعدة الوفاة ولو حاملا وتسقط نفقتها على ما مر
 (قوله بخلاف المعتدة عن وفاة) أي ولو كانت رجعية أو حاملا كما مر (قوله أو عن وطء شبهة)
 عطف على وفاة فلا نفقة لهما على الواطئ ولا على الزوج ولو كانت الشبهة بشكاح فاسدا وكانت
 معذورة كأن وطئت نائمة أو مكرهة (قوله أو فسخ بمقارن للعقد) كعيب به أو بهما أو كغرور
 بأن غر بخرينها فبانت رقيقة ففسخ الشكاح بسببه فلا تجب نفقتها وخرج بالمقارن للعقد
 المارض بعده كرضاع وردة منها أو من أحدهما فلا تسقط به نفقتها ولو فارقتها قبل الاصابة
 بأن استدخلت ماء المحترم (قوله لرفع العقد من أصله) هو ضعيف والمعتقد أنه لا يرفع من الاصل
 حينه لان أصله والارجع عليه بالنفقة الماضية مع أنه لا يرجع عليه بذلك ومن المعلوم أن
 المناقشة انما هي في التعديل والحكم مسلم (قوله ونفقة المملوك) وان كان أعى زمنا ومديرا
 ومستولدا وابقا وصغيرا أو مرهونا ومستأجرا موصى بنفقاته أبا ذر معاروا وكسوبا ومستحق
 القتل بجرابة أو ردة أو نحوه ما اذا تسقط كفايته بذلك لان قتله يتجوز به تعذيب يمنع منه خبر
 مسلم واذا قتلتم فاحسنوا القتله ولان السيد ممتنع من منع وجوب اعائه اما بزالة ما حكم
 واما بقتله لان له ولاية قتله بطريقه الشرعي وبهذا فارق عدم وجوب كفايته قريه اذا كان غير
 محترم وأيضاً فنفقة القريب للموا ساة وغـ ير المحترم ليس من أهله بخلاف نفقة المملوك فانها
 للمالك وصورة وجوبه على السيد للعبد الا بقاء أن يذهب الى محل فيه وكيل مطلق السيد
 فيطالب الوكيل بذلك أو يرفع أمره للقاضي ابقـ ترض له موته رجوعه السيد لان القاضي

(أو احتاجت) لذلك (لزماته)
 أو مرض) لان ذلك من
 المعاشرة بالمعروف (و) نفقة
 (المعتدة ان كانت رجعية)
 ابقاء حبس الزوج عليها
 وساطنته (أو) كانت
 حاملا غير معتدة عن
 وفاة أو وطء شبهة أو فسخ
 بمقارن للعقد قوله تعالى
 وان كن أولات حمل
 فأنفقوا عليهن حتى يضعن
 حملهن بخلاف المعتدة عن
 وفاة لخبر الدارقطني بإسناد
 صحيح ليس للعامل المتوفي
 عنها زوجها نفقة أو عن
 وطء شبهة لعدم الزوجية
 أو عن فسخ بمقارن للعقد
 لرفع العقد من أصله
 (و) نفقة (المملوك) من
 رقيق

يا هو بذلك إزالة ما ذكره ولو عبر المصنف بالكفاية كما في المنهج لشمل النفقة من قوت وأدم
والكسوة وغيرها كما طهارة ولو سفر أو تراب تيممه أن احتاجه وإذا امتنع من الانفاق على
رقبة أمره القاضي يبيع ماله أو بإيجار الرقيق فإن امتنع فعل القاضي ما فيه المصلحة منه ما
فإن نصد ماله أمره بإيجاره أو بإزالة ملكه عنه فهو يبيع أو اعتاق فإنه لم يفعل بأمره القاضي
أو آجره عليه فإن تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين (قوله وحيوان) أي غير رقيق
سواء له غير والكبير والمنتفع به وغيره ولا بد أن يكون محترما تخرج القواسم الخس فإنه
لا يلزمه نفقة فإن امتنع من الانفاق على الحيوان وله مال آخر أجبر على كفايته أو إزالة
ملكه عنه أو ذبح المالك كونه من امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه ويقتضيه الحال فإن
لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الآخرين أو الأجير فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك
فإن تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين ولا يحلب من ابن البهيمة ما يضرها أو ولدها وانما
يحلب ما فضل عن ربه حتى يستغنى عنه برعي أو علفا ويسن قص ظفر الحالب وأن لا يستقصى
ويجب حلب ما يضره بقاؤه كجز صوف ويحرم حلقه من أصله لأنه تعذيب وقيل بكراهته وحل
على ماله تعذيب فيه وعلى مالك النحل أن يبق له من العسل في الكوارة قدر حاجته أن لم يكفه
غيره كدجاجة يشوي أو بعلها ياب الكوارة فبأكل منها أو الأفلان لزمه ذلك وعلى مالك دود القز
تخصيل ورق قوت له ولو بشرائه أو فخايمته لأكله أن وجد له لايح لك بغير فائدة ويجوز تشميسه
عند حصول نوله وإن ملك به كما يجوز ذبح الحيوان وماله روح له كقناة ودار لا يجب عمارته
لانتفاء حرمة الروح وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف
ومال المحجور عليه وإذا لم يجب العماره لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك
سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من إضاعة المال ومحل قواهم إضاعته حرام إذا كان
سليم أفلا كالة المتاع في البحر بخلاف ما إذا كان سبيها ترك أعمال لأنها قد تشرق عليه أماترك
زراعة الأرض وغرسها فلا يسبى كرويه والزيادة على العماره خلاف الأولى وربما قيل بكراهتها
وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل لم يوجر في نفقته كلها إلا في هذا
التراب وفي أبي داود كل ما أنفق ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة إلا ما لا بد منه
أي ما لم يقصد بالانفاق في البناء مقصدا أصلا ولا تكملة عماره لحاجة وإن طامات والانهيار
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل للخيل لاء
والنفاخر على الناس (قوله ولا يئى على السيد) أي ولا أصل المالك كاتب أو فرع له في بيت
المال (قوله للمكان) أي ولو فاسد الكتابة وقوله لاستقلاله أي بالسكسب ولهذا لزمه كفاية
أرقائه ثم أن احتاج لزم السيد كفايته وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه نفقته
وتلزمه فطرة المكاتب كفاية فاسدة لعدم تكررها كل يوم وكالمكاتب في عدم وجوب نفقته على
سيده الأمة الزوجة حيث أوجبنا نفقة على زوجها فإن لم يتفق عليها أوجب نفقة في بيت
المال (قوله في الغنى الخ) ذكر نفقة الزوجة قدر أوزنها وسكت عن نفقة القريب والمملوك
لأنهما بقدر الكفاية ويعتبر فيهما عادة البلد جنسا وصفة بأمثال المنفق والمنفق عليه وكسوة
المملوك كنفقته فيجبان من غالب عادة أرقاء البلد من بر وشعر وزيوت وتظن وكان وصوف

وحيوان الحرمه الروح
ونحوه لم يملك طعامه
وكسوته (ولا يكلف من
العمل ما لا يطيق) ولا يئى
على السيد المكان كتاب
لا استقلاله (فدلى الغنى)
الحرم

(قوله نعم ان احتاج الخ)
قبل لا وجه له لما تقدم في
القول قبل أن نفقته في بيت
المال اه وفيه نظر ظاهر

وغيرها ويراعى حال السيد في يداره واعساره فيجب عليه ما يليق بحاله من رفيع الخفس
 الغالب وخسيسه وتفضل ذات الحال على غيرها في المؤنة وجوبا ولا يكفي ستر عورته يلاذنا
 وان لم يتأذ بحسره أو برد لان ذلك يعد تحقيرا لما به لا دال ودان ونحوها فيكفي ذلك (قوله
 للزوجة) أي حرة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة (قوله لكل منهما) أي الزوجة وخادمها (قوله
 واحتجوا لاصل التفاوت) أي وأما لتقدير المذكر فبقيا قياسا على الكفارة بجماع أن كلاما
 يجب بالشرع وبستر في الذمة وأكثروا وجب في الكفارة لكل مسكين متدان وذلك في كفارة
 الاذى في الحج وأقل ما وجب فيه الكل مسكين متدان وذلك في كفارة اليمين والظهار ورواق رمضان
 فأوجبوا على الموسر الاكثروا على المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرروا انما لم يعتبر كفاية
 المرأة كنفقة القريب لانها تستحقها مدة مرضها وشبهها ولم يعتبر بشرقها وضيقها لانها لا تعم
 بذلك وما اقتضاء ظاهر خبر هذا خذ ما يكفيك ولذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية يجب
 عنه بأنه لم يدرها فيه بالكفاية فقط بل بما يحسب المعروف وما ذكره هو المعروف المستقر في
 العقول ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لا الى غاية (قوله في نفقة) أي
 الزوجة وألحق بها خادمها واعتبر بمقتضى نفقة ما في غير المعسر تمييزا لهم ما لم يميز بينهم ما في المعسر
 لان النفس لا تة ومما لا بد من المد (قوله والواجب غالب قوت البلد) أي بلد الزوجية من بر
 أو شعير أو تمر أو أقط أو غيرها ما ولو عبر بالحمل كما في المنهج لكان أعم وعليه دفع حب سليم ان كان
 واجبه ذلك لانه أكل نعمة فلا يكفي غيره كدقيق وموسس لعدم صلاحية ما يصلح له الحب ولو
 طلبت غير الحب لم يلزم ولو بذل غيره لم يلزمها قبوله وعليه طعنه وجهته وخبره بنفسه أو غيره
 أو باجرة وان اعتادتها بنفسها أو عليه ان علامها بان هذه الامور واجبة عليه فلو وقعت شيئا منها
 قبل اعلامها لم يلزمه أجرته النقص ميرها بترك البحث كذا في عش على مقرر شيئا عطية
 خلافا لما ذكره قائل ولو باعت الحب أو أكله بلا طعن استحققت مؤن ذلك وكذا لو أكلت اللحم
 نيا فلها مؤنته وما يطبخ به (قوله فان اختلف) أي الغالب وكذا لو اختلف قوت الحمل ولا غالب
 وقوله وجب لائق بالزوج أي ولا عبرة بما قيسانه أقل منه زهدا أو بخلا وقضية تخصمه وجوب
 اللائق بالاختلاف أن الغالب لا يعمد برفقه اللياقة وليس كذلك لان المراد بالغالب قوت الحمل
 ما يسعه له أهل ذلك الحمل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك أن يكون لائقا بالزوج (قوله
 بطولوع الفجر) أي كل يوم وجوبا موسعا هذا ان كانت ممكنة حال طولوع الفجر فان حصل في
 اثنتي عشرة ساعة أو عند الغروب وجبت بالقسط فيجب اها قسط ما بقي الى الفجر دون ما مضى من
 الفجر الى الغروب ثم تسعة ربع ذلك من الفجر دائما والحاصل أنه اذا حصل التمكن في اثني عشر
 يوم أو ليلة قسط الواجب عليهم ما وقد تقدمت الإشارة الى ذلك (قوله تعريف الغنى الخ) وهو
 أن مسكين الزكاة معسر هذا لکن قدرته على الكسب لا يخرج عن الاعسار في النفقة وان
 أخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ومن فوق المسكين ان كان لو كاف مدين عاد
 مسكينا في متوسط والا فموسر ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم احق ان
 الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت النفقة متوسط أو معسر
 وهناك ضابط للشيخين أخص من ذلك وهو أن من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى

(للزوجة مدان ونحوها
 مدونك وعلى المتوسط)
 الحس (لها مدون نصف
 ونحوها مدون وعلى المعسر
 ومن به رقي) ولو مبعضا
 موسر (الكل منهم مامل)
 واحتجوا لاصل التفاوت
 في نفقة بقوله تعالى إنه فق
 ذو سعة من سعته الآية
 والواجب غالب قوت البلد
 فان اختلف وجب لائق
 بالزوج ويعتبر باليسار
 وغيره بطولوع الفجر وذكرت
 في شرح الامم تعريف
 الغنى والمتوسط والمعسر
 مع زيادات أخر

دخله وخرجه متوسط ومن زاد خرجه على دخله فسر ولو ادعت يسار زوجها وأنكر صدق
بيمينه أن لم يمهله مال والافلاكان ادعى ثلثه فنبه تفصيل الوديعه (قوله ولا توزع عليهم ما
الانثاء) هو من ادق قوله في المتن سواء هي طريقة مرجوحة درج عليهم في شرح المنهج أيضا
والاعقد التوزيع بحسب الارث فلو استويا في الارث كابنين أو كانا غير وارثين كابن بنت مواته
بالسوية بينهم وان تناوتا في البسار أو أسرا أحدهما على والاخر بكسب فان غاب أحدهما
أخذ فسطه من ماله فان لم يكن له مال افترض عليه ناز لم يكن أمر الحاكم الحاضر بالقوين
بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد ولو كان أحدهما أقرب والاخر وارثا كابن
بنت وابن عم مومن الأقرب لأن الأقرب أولى بالاعتبار من الارث فان استويا قريبا كبنت بنت
وابن ابن مومن الوارث (قوله ومن له أصل وفرع) أي وهو عاجز فنفقته على الفرع وان بعد
كاتب وابن ابن لأن عصوبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمة ومن له أب وان
علا وأم فنفقته على الأب ولو كان بالغ الاستحباب لما كان في صغره ولعموم خبره مندأوله أجداد
أوجدات فعلى الأقرب موته وان لم يبدل بعضهم ببعض اهمر بزيادة (قوله الا دم) بضم
الهمزة والذال الموحدة أو سكونها ما يؤكل به الخبز مما يطبخه ويصلحه فيصير لائما للنفس فهو
من أسباب حفظ الصحة وأفضله اللحم ثم اللبن ثم عسل النحل ثم من قوته اللحم أو اللبن أو القمر
لأدم له كفاي مر ويجب لها اللحم يليق به بقسار يسار او غيره كعادة المحل قدر او وقتا وبقية قدر
الادم واللحم قاض باجتهاده عند التمازج ويقاوت في قدرهما ما بين الثلاثة الموسر والمعسر
والمتوسط فينظر ما يحتاجه المدم من الادم فيه رخصه على المعسر ورضه على الموسر وما بينهما ما
على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من أسبوع أو غيره ويجب عليه ما يطبخ به من حطب
أو غيره وما يحتاج اليه من شيرج ونحوه ويعتبر في الادم لها عادة أمثاله قدر من رطل أو أقل أو
أكثر وجنسا من لحم أو زيت أو لبن أو غيره باختلاف بالفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وزمنا
من جمعة أو شهر أو غيرهما والقريب والمملوك عادة أمثاله (قوله والكسوة) بكسر الكاف
وضمها ولا يدان تسكون بحيث تكفيهم ولو أمة وان اعتادت العرى واختلاف كفايتها بطولها
وقصرها وهزالها وسمها ولو اعتاد أهل بلد تصبغها كغياص الرجال لم يعتبر ذلك وانما لم يحتج
الى تقديرها كالثقة لمشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها أو باختلاف عددها
باختلاف البلاد أو برد أو جودتها أو ضدها بيساره وضده فيجب قياس وسراويل وخمار
أو ما يقوم مقامهما بالنسبة لعادة عملها أو يجب الجمع بين الثمار والمقنعة حيث احتج اليها
أو اقتضته العادة ونحو مكعب مما يدان فيه ويزيد على ذلك في شتاء شوجبة كثرة بحسب
عادة مثله من قطن وكان وصفاة ونحوها فان لم تكف واحدة زيد عليها ثم لو اعتد رقيق
لا يستعمل يجب بل يجب صفيق يقاربه ويقاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط لان
المعتبر في كسوتها جنسا ونوعا عادة أمثال الزوج وقدر ابكتايتها طولها وقصرها كما مر بخلاف
كسوة القريب والمملوك فان المعتبر فيها عادة أمثالهما أصلا وتابعا ويجب لها ما تنفعه عليه
من لب في شتاء وحصر في صيف على معسر وقيل بساط صغير وعلى موسر طائفة يفتح الطاء
والفاء على الأفصح بساط صغير فحين له وبرة كبيرة وقيل كسوة في شتاء ونطع يفتح النون

(ولو كان له) أي لمن يجب
نفقته (ابن و بنت فالثقة
عليهما سواء) لا يترأ كما
في مطلق الارث فلا يخص
بالابن ولا توزع عليه ما
أفلا كما بحسب الارث ومن
له أصل وفرع فنفقته على
الفرع (ومن وجبت له
الثقة وجبت له الا دم
والكسوة)

(قوله وابن عم)
وابن ابن ابن لان ابن الم
لأنه عليه أصلا (قوله
بساط صغير) أصل هنا
حذفا كما يؤخذ من المنهج
ومبارنه وعلى متوسط
زاية وقيل بساط صغير

وكسرها مع اسكان الطاء وفتحها في صيف تحتها ازالة او حمله لانهم لا يسلطان وحدهما
ويجب انومهما على كل منهما مع التفاوت في الكيفية بينهم فرائش ترقد عليه كضربة لينة ومختدة
بكسر الميم مع الحاف او كسها في شتاء ومع رداء في صيف بحسب العادة حتى لو كانوا لا يعتادون
في الصيف انومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة بل يجدد وقت تجديده
عادة بخلاف المكسوة فانها يجب في كل فصل وهو سنة أشهر وهذا في غالب البلاد التي تبقى
فيها المكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها تلك المدة فطرط الحرارة اول رداة ثيابها
اتت عادتهم قال ع ش وكذلك لو كانوا يعتادون ما يبقى سنة كالا كسوة الوثيقة والجلود
كأهل السراة بالسين المهمة فالاشبه اعتبار عادتهم (قوله والسكنى) ويعتبر في المسكن كونه
لائقاهم عادة من دار وحجرة أو غيره ما وان لم يملكه بخادمها وفي القريب والمملوك كذلك
(قوله وتوابها) أى الثلاثة وقوله كالة تنظيف مثال لتوابيع المكسوة وذلك كمشط
ودهن من زيت أو نحوه كصابون ونحوه من تلك بفتح الميم وكسرها تعين لدفع صنان فان لم يتعين
بأن تدفع ماء أو تراب لم يجب وأجرة حمام اعتد دخولاً وقدرا ككرة في شهر أو أكثر بصدور
العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث لا تقتض عادة مثلها الاغلاء الحمام لها واجب عليه
الاغلاء فان لم تعد دخولاً لم يجب وغن ماء غسل بسبب الزوج كوطئه ولادتها منه بخلاف
الحيض والاحتلام ويتاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بسببه وأن يكون بغيره
ولو جاءه ماء حاض فتمس الماء عليه أو بالعكس فعليه ما ومن توابيع المكسوة أيضا خيط
خياطة ونحوه وتكة لباس وزر والقميص ونحوهما (قوله وآلة كل لها) مثال لتوابيع
النفقة وكذا يجب لها آلة شرب مثل الشيشة وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسرها
مصدر وطبخ وذلك كقصعة بفتح القاف وكوز وجرة وقدرة وغرفة من خرف أو حجر أو خشب
وكذا يجب ما يطبخ به من حطب ونحوه وما يحتاج اليه من شـ يـ رـ ج ونحوه ومن توابيعها أيضا
ما جرت به العادة من كحل وسك ونقل في الاعياد ونحوها كيوم العشر وأربع أيوب ويوم
صباغ البيض والطعينة بعده ويجب لها القهوة والدخان ان كانت تشرب ذلك وكان قادرا
عليه والحضر اوان من قرع وملوخية وبامية كافي ع ش على مـ ر ولا يجب لها كحل وخضاب
فان أراد الزينة بهما له التزين به ولادوا مرض وأجرة نحو طبيب كحاجم وقاصدان ذلك
لفظ الاصل ومن ثم لم يجب لها الفراخ والسمن زمن النفاس ولا ما يصنع عقب الولادة من
حلبة ونحوها بخلاف ما يشتمل به زمن الوحم فانه يجب ولم يذكره مثال لتوابيع السكنى وذلك
كالة تنظيف البيت كمشقة وزحانة واعلم أن جميع ما تأخذ الزوجة مما ذكر عليك ولو نفقة
خادمها لها التصرف فيها بمشاة الا المسكن والخادم فانها ما امتاع ولذا اعتبر فيها ما كونها
لائقين به بخلاف غيرهما فان الاعتبار فيه كونه لائقا بالزوج كما مر (قوله ونسقط النفقة بمعنى
الزمان) أى فلا تصير بغيره مادى عليه الا باقتراض قاض بنفسه أو ما ذونه الغيبة أو منع فانها
حينئذ تصير دى عليه بشرط أن يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل مثلا ما مجرد فرض
القاضي بالفاء أو اذنه في الاقتراض فلا تصير به مادى عليه وللقرىب أخذ نفقته من مال
قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستعراض ان لم يجد لها مالا ويجوز عن الحاكم ويرجع

(قوله وأجرة حمام) أى ان
لم يتنب عليه محرم ككشف
مودة والاحرم فيحرم
الاذن لها حينئذ شيئا
من

والسكنى وتوابيعها) كالة
تنظيف للزوجة وآلة
كل لها وقولي وتوابيعها
من زيادتي) ونسقط النفقة
بعضى الزمان بلا اتفاق

ان أنشهد وقصد الرجوع والافلا والوجه جريان ذلك في كل منفق كالآثم اذا استقرضت عن
الاب لغيبته ولم يكن هناك حاكم فان أنشهدت فعليه قضاء ما استقرضته والافلا وللأب وان علا
أخذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس للآثم أخذها من ماله حيث
وجبت لها الأبالحاكم كفرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته ما ولو نفي الأب
ولادته استلحقته رجعت أمه من لا عليه بالنفقة وان لم ياذن القاضي ولم تشهد لانه مقصر بنفيه
الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فموجب بإيجاب ما فوته به فلما اخرجت هذه عن نظامها قوله
النفقة الزوجة) أي ما عدا المسكن والامداد فانما يسقطان بعضي الزمان لما مر من انهما
امتناع فلو عبر بالثبوت بدل النفقة كان أول (قوله لا تسقط) أي بعضي الزمان فلا ينافي أنها
تسقط بنسوزها أي خروجها عن طاعة زوجها ولو في بعض اليوم وان لم تأثم ~~كغيره~~
ومجنونة كأن منعه التمتع بها ولو بالأس الاعد ذر كعبالة ومرض يضر معه الوطء وحض
ونفاس وكأن خرجت من مسكنها بلا إذن منه الاعد ذر كخوف من انهدام المسكن أو غيره
وكزيارة أهلها أو عبادتهم في غيبته وتسقط أيضا بسفرها ولو بإذنه الا ان كان معه أو بإذنه
أو حاجته ولو مع حاجة غيره وبأكلها عنده برضاها كالعادة وهي رشيدة أو غير رشيدة وأذن
وايهافي أكلها عنده فان لم ياذن لها لم تسقط بل الزوج متطوع ان كان رشيدا أو الارجع بما
أنفقته ورجعت بنفقته المقتدرة شرعا وكان نفقة في ذلك الكسوة بأن تلبس من ملبوسه ولو
ضيق الزوجة فان كان اكرامه وحده سقطت وثمنها أولها وحدها لم تسقط أولها واجب
بالقسط واعلم أن الزوج لو أعسر مالا وكسب بالانقابه بأقل نفقة أو بسكن أو مهر وجب قبل
وطء ولم نصبرز وجته فلها الفسخ أما لو امتنع من الاتفاق وهو موهر أو متوسط سواء حضر
أو غاب فليس لها الفسخ وان انقطع خبره على المعتد اذ لا بد من بيعة تنهـ بداعساره الا ان
فلها الرفع حينئذ لهما كم والفسخ

(الاتفاقية الزوجية) وخادمها
 فلا تسقط بل تصير ديناً
 فتمته لانها بالنسبة اليها
 معاوضة في مقابلة التمكين
 للتمتع وبالنسبة الى غيرها
 مواساة

• (باب المخافة) •

• (باب)
 يفتح الحاء ماخـ و زمن
 الحظن ~~كسر~~ هاو هو
 الجنب اضم الحاضنة
 الطغل اليه

• (باب الحضانة) •

لما كانت قد توجد مع الارضاع والنفقة وبدونها أو بدون أحدهما ألحقت عنهما وإيضاً فونها
واجبة على من عليه نفقة الطفل فإذا امتنعت الأم منه لم يجبر وإنه قللت لاتهاتها وإذا فزع
في أهليته فلا بد من ثبوتها عندكم فلا تسلموا إلا بعد ذلك وللأم مثلاً طلب أجره عليها غير
أجرة الارضاع فلها طلب أجره على كل منهما وإذا طلبت أجره عليها وهنالك متبرعة قدمت
عليها وإني هنا في اتفاق الحاضنة مع الأشهاد وقصد الرجوع ما مر آنفاً ويكفي قول الحاكم
أرضعته واحضنته ولت على الأب الرجوع وإن لم يستأجرها وتنتهي الحضنة في الصغير بالقياس
وما بعده إلى البلوغ تسمى كفالة كما قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضنة أيضاً في
الجنون بالاقاقة (قوله بفتح الحاء) مصدر معاً لحضن من باب نصر ودخل ومصدره القيام
حضناً أو حضناً قال في الخلاصة

وما أتى مخالفًا لما مضى * فبإيه التقل كسخط ورضا

(قوله وهو الجنب) الاولى أن يقول وهو مادون الابط الى الكشف أى ما لان من الجنب لشعور ذلك الصديق انه من مسمى الجنب (قوله اضم الحاضنة الخ) يؤخذ منه أن معناها لغة الضم كما صرح به في بعض نسخ المنهج فيكون المعنى اللغوي أعم من الشرعي كما هو الغالب امكن قوله

الطفل يفيد كونه أخص على خلاف الغالب فكان الأولى أن يسد له بالمحضون (قوله) وشرعا
 حفظ الخ) هذه هي الحضانة الكبرى وأما الصغرى فهي وضع الصغير في الحجر والقائه الثدي
 وعصره في فمه عند الحاجة إليه وليس الكلام هنا فيه وإنما الكلام في الكبرى (قوله) من
 لا يستقل بأموره) ولو كبر ما جئنا (قوله) وترتيبه بما) أي يفعل يصلحه ويقيه عما يضره كأن
 يتعهد بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وغير ذلك ومن ثم قال الأمام هي
 من اقبة على الحاضن والاعيان كالصابون والدهن على المنفق كما مر والباق في قوله بما للتصوير
 لأن ما واقعة على فعل كإعمال التربية فعل ما يدفع عنه الأذى والقذى ومطهرها على الحفظ تفهيم
 لأنه جمع بينهم ما صاحب المنهج واقتصر المصنف في المنهج على التربية فدل ذلك على عدم المغايرة
 ويدل له أيضا أن مريد ذكر الحفظ معنى يغاير معنى التربية بل تركه معناه وبين معناه أو قال في
 القاموس يقال حضنت المرأة الطفل إذا ربته اه وهي صريحة فيما قلنا ويحتمل أنه عطف عام
 أو مغاير لأن المراد بالتربية الإصلاح وهو غير الحفظ (قوله) والانات أليق) أي لأنهن أشفق
 وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها وأورد على ذلك أن الحضانة قد تجب للذكور وأجيب
 بأن المراد أليق من حيث الحكمة المذكورة فلا ينافي أنها قد تجب للذكور فقط وقد تجب للاناث
 فقط وقد تجب لهما فوجب بالذكورة فقط فيما إذا لم يوجد معهما اناث وترتيبهم كترتيب ولاية
 النكاح لا الارث فيقدم الجد على الاخ هنا وان لم يقدم عليه في الارث ويشترط في الذكر الذي
 تنبث له الحضانة أن يكون قريبا وارثا محرما كان كاخ أو غير محرم كابن عم ولانس لم يشترط أن يغير
 محرم حذرا من الطلوة المبرمة بل تسلم الثقة بعينها هو كبنته وأخته وزوجته فلو فقد في الذكر
 الارث والقربة كالاجنبي أو الارث دون القرابة سواء فقدت المحرمية أيضا كابن الخمال وابن
 العمة أولا كالأخوال والعم للام وأبي الام أو القرابة دون الارث كالمعتق فلا حضانة له لعدم القرابة
 التي هي مظنة الشفقة في الاخيرة واضحة في غيرها فالاقسام أربعة وجود الارث والمحرمية
 أو الارث فقط وقد هما أو فقد الارث فقط ووجوب الاناث فقط فيما إذا لم يوجد معهن ذكور
 ويقدم منهن أم فأمهات اها وارثات تقدم القربي فالقربي فأمهات أب كذلك وان علاقة تقدم
 القربي فالقربي فاخت خالة فبنت أخت فبنت أخ فعمة وتقدم اخت وخالة وعمة لابوين عليهن
 لاب ولاب عليهن لام وتنبت الحضانة لاثني قربية غير محرم لم تدل بذلك غير وارث كبنات خالة وبنت
 عم وبنت عم غير أم وان كانت غير محرم بخلاف غير القرية كالمعتق وبخلاف من أدات بذكر
 غير وارث كبنات عم لأم دون بنت الخال فان ثبت أنها على المعمة دلانهم بأقرب للام من بنت العم
 للام لأن أباهما هو الخمال أقرب للام ومحل الترتيب المذكور في الذكور والاناث ما لم يكن
 للمحضون بنت والا قدمت في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات وما لم يكن له زوج يمكن
 تمتعه به أو الاقدم ذكرًا كان أو اثني على كل الاقارب والمراد بتمتعهم بها أو ماؤه لا فلا بد أن تطيقه
 والان لا تسلم اليه ووجوبه بالذكور والاناث فيما إذا اجتمع ما تقدم حيث ذم فأمهات اها وان
 عانت فأمهات اها وان علا فالأقرب فالأقرب من الحواشي ذكرًا كان أو اثني فتقدم الاخوة
 والاخوات على غيرهما كالأخوال والعم فان استويا قرى باقدمت الانثى لان الاناث أصبر وأبصر
 فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنثى كاخوين أو بنتين قدم

وشرعا حفظ من لا يستقل
 بأموره وترتيبه بما يصلحه
 والانات أليق بها كما يؤخذ
 مما يأتي

بقرة من خرجت فرعته على غيره والخنى كالد كرهنا ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضنة
رجع في أمرها للقاضي الأمير فيضعه عند من يراه ولو من غير الأقارب (قوله تقدم فيها الأم وان
علت) وتقدم من أمهاتها القربى فاقربى كما هو دليل على تقدم الأم ما رواه البيهقي والحاكم
وصحح إسناده أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وجري له حواء وندي
له سقاء وإن أباء طائفتي وزعم أنه ينزعه مني فنال أنت أحق به ما لم تنسكني ومعلوم أن الترتيب
المذكور إنما هو فيما إذا اجتمع الأنثى والد كوروسيد كمالا إذا اجتمع الأنثى فقط في قوله وتقدم
أقارب الخ ولم يذكر الحالة الثالثة وقد عانتها (قوله إذا كانت أهلا) أي بأن اجتمع فيها شروط
الحضنة وهي تسعة البلوغ والعقل والحرية الكاملة والعدالة والقامة يولد المحضون والخلق
من زوج لاحق في الحضنة وإن رضى بعضهم بالولادة وله حق ولم يرض بذلك وعدم امتناعها
من إرضاءه وهي ذات ابن مع قصر يحكمهم لها بالاجرة فإن لم يصبر - وإلا سب ذلك لم تسقط لأن
امتناعها حينئذ لطلبهم أنهم إن وجدت متبرعة غيرها سقطت بكما رواه الإسلام في مسلم والسلامة
من نحو برص كعمى في حق المباشرة بنفسهم ونكفي العدالة الظاهرة كشمود النكاح ولا يكاف
الحاضن اثبات عدالة عند الحاكم حيث وقع النزاع فيها بعد التمسك بما لا ينزع الولد منه ويقبل
قوله في الأهلية فإن وقع قبله احتياج المدهى إلى اثباتها وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووي
ولا تسع بيته بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح ولو أخر المصنف هذا الشرط عن جميع
ما يأتي أو قال فيقدم فيها من الأهل لهما أم الخ إسان أولى لايهام كلامه اختصاصه بالأم وليس
كذلك لا يقال يعلم اشتراطه في غيرها بالاولى لأن قوله دلالة المنطوق أقوى من دلالة المقهوروم
ولو وجد - وبالخاص من مانع من رق وتزوج عن لاحق في الحضنة ونحو ذلك ثم زال ثبتت الحضنة
(قوله على الأب) أي وكذا تقدم أمهاتها عليه كما مر وبعد الأب أمهاته إلى آخر ما مر (قوله
لوفور) أي تمام شقة ثم إن الولد يخلق من تراثها المجاورة لمل الشقة الذي هو القاب وانما
نسب إلى الأب دونها مع أنه مخلوق من مائه مالان المخلوق من مائه الأشياء التي لا تدوم كالحسن
والسمن ومن مائه الأشياء التي تدوم ولا تزول طول العمر كالعظم والعصب والعروق وكل مولود
يزيد كل سنة قدر أربعة أصابع بأصابعه وكل أحد طوله أربعة أذرع مقبوضة الأصابع بذراع
نفسه راحة وتزيد إلى الأربعين وتنف إلى الستين وتنفقص بعد ذلك (قوله هو أولى) أي لأن
المدار هنا على التمييز وإن وجد قبل السبع بخلاف الصلاة فإن المدار عليه مع بلوغ السبع لأن
مبناها على التخفيف فأيضا الحكم بالسبع والمدار هنا على معرفة ما يصلح الطفل فأيضا الحكم
بالتمييز (قوله إن افترقا) أي من النكاح وهو ليس بقيد بل مثله ما إذا كانت إقامة الأب عنده
زوجه قبله وقوله وصلها أي بأن كان كل منهما - ما أهلا وخرج به ما إذا لم يصلح لأحدهما فإنه
يتعين وما إذا لم يصلح واحد منهما فإنه ينتقل الكفالة إلى بعدهما إن صلح والاعين الحاكم وجوبا
من يصلح من أقاربه أو غيرهم (قوله خير غلاما) أي والغلام لا يطلق شرعا إلا على المميز بالغته
فيطلق على المولود من حين ولادته (قوله إن تدافعا) كأنه قال هذا أي محل تقدم الأم على
الأب إن لم يتدافعا فإن تدافعا الخ (قوله بان يمنع) الأولى امتنع فعلم أنه لا يجبر أحدهما
عليهما إن لزمتهما المحضون لواحد منهما ما أجبر عليهما (قوله أو أقام كل) خرج بذلك ما لو انتقل

(تقدم فيها الأم وان عات
إذا كانت أهلا أهلا على الأب
وان عات) لو فور شقة
إلى أن يميز الولد هو أولى
من قوله بلغ سبع سنين
(فبغيره) ما إن افترقا
وصلها لأنه صلى الله عليه
وسلم خير غلام بين أبيه وأمه
رواه الترمذي وحسنه
والغلام كالغلام (فان
تدافعا) بان يمنع كل منهما
منها (أو أقام كل منهما يولد

(قوله ولو أراد كل منهم مسافرا الى قوله فالام أولى الخ) قيل فيه نظر تأمل اه (قوله ليشمل مسئلة الامتناع) وأيضا تعطيل المشرح
وجود في الاب أيضا بالنسبة للاولى (قوله اشمول الاقارب للذكور) أي ابتداء ٢٩٥ قيل قوله الوارثات وبعبارة كيف هذا

مع قول المتن الوارثات حيث
عبر بجمع الاناث وبعبارة
الرحا في قوله الوارثات دفع
به ما يرد على تمويهه بأقاربها
لادخاله الذكور اه وقد
علمت أن معنى عبارة المتن
وعبارة الرحا الى واحد

أو تزوجت) بن لاحق له
في الحضنة أو عن ذلك ولم
يرض بحضنها الولد (قدم)
عليها (الاب) لقيام المانع
بالام (وتقدم أقاربها) بقيد
زده بقولي (الوارثات على
أقاربه) كما تقدم هي على
الاب (الاخت لام فتقدم
عليها أم الاب) وان علوا
(والاخت لاوين أولاب)
أقوة أرهن وخرج بالوارثات
غيرها كن أدلت بك غير
وارث كام أبي الام وبنت ابن
ابنت وبنت العم للام فلا
حضانة لها لادلائها بن لاحق
له فيها وذكر في شرح
الاصل زيادة على ذلك وذكر
أم الاب من زيادتي (ويقوم
أبو الاب مقامه في غيبته في
الحضنة وغسل الميت
والصلاة عليه) لقيامه
مقامه في الشفقة وتركت من
الاصل أشياء لم من محالها
ورفع فيه زيادة الا قبل
قوله في الحضنة والصواب

أحدهما البلدة أخرى ولم يقيم بها بان انتقل للتجارة أو حج أو زهرة فالأم أولى بالولد عمدا كان أولا
حتى يعود المسافر لخطر السفر طالت مدته أولا ولو أراد كل منهم مسافرا واختلافه فامتنع أو طريقا
وان كان سفره قلة فالام أولى على المختار (قوله أو تزوجت) أي الام وان لم يدخل بها وقوله بن
لاحق له في الحضنة كالأجنبي وان رضى لانما حينئذ مشغولة عن المحضون بحق الزوج (قوله
أو عن ذلك) أي حق في الحضنة في الجملة وان لم يكن له حق الآن كعمه أو ابن أخيه قال م
ويتصور نكاح ابن الأخ فيما اذا كان المستحق غير الام وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه
باب أخيه لآبيه فانما تقدم على ابن أخيه لآبيه في الاصح اه أي فلا يتصور ذلك في الام لان
ابن أخي الطفل مثلا ابن ابنها أو ابن ابن زوجها ولا يجوز لها نكاح واحد منهم انما يتصور ذلك
في الام الجارية كالجدة كأن يتزوج ابن أخي الطفل بجدة الطفل لأمه وصورة ذلك أن ينكح
شخص امرأتهما فتأتي بولد وله ولد من غيرها ثم مات هذا الشخص وزوجته فحضنت الطفل
أم أمه ثم تزوجت بابن أخيه لآبيه أو بأخيه لآبيه فان حضنته لآبيه سقط (قوله قدم الاب) أي
أجبر عليها لان الشفقة عليه حينئذ وقوله لقيام المانع الاولى أن يقول لسقوط حضنتها ليشمل
مسئلة الامتناع اذ ليس امتناعها مانعا لاهلها بل مسقط (قوله وتقدم أقاربها) أي الاناث
كامهاتهن فقدم من على أمهاتهن كما يعلم من الترتيب السابق عند اجتماع الصنفين فلأبذل أقاربها
بأمهاتهن امثلا لكان أولى اشمول الاقارب للذكور اذ هو جرح قريب مع أن المراد الاناث كما
علمت (قوله وان علوا) أي الاب هو أمه وغلب في التفضيل المذكور لشرفه (قوله وخرج بالوارثات
غيرها) الاولى غيرهن ولا يمارض ذلك قوله في شرح الاصل تثبت الحضنة لآتي غير محرم
كبن العم وبنت العم وبنت الخالة اه لان مراده التي لم تدل بك غير وارث كما صرح به في
شرح المنهج ومراده بنت العم التي لغير أم وبعبارة المنهج مع شرفه وتثبت الحضنة لآتي قرية
غير محرم لم تدل بك غير وارث كما يعلم من التقييد بالوارث فيما مر كبن عم وبنت عم وبنت عم
لغير أم اه وبذلك لم رد ما قاله قل من معارضة كلام المشرح لكلام شرح الاصل (قوله
وبنت العم للام) بخلاف بنت الخال فانما يتحضن على المعتمد كما مر وان أدلت بك غير وارث
خلاف الاصل صنف في شرح المنهج (قوله لادلائها) أي الثلاثة المذكورة ولو قال لادلائهن
اسكان أولى (قوله وذكر في شرح الاصل الخ) قد ذكرناه لك سابقا مع زيادة (قوله ويقوم
أبو الاب) أي وان علا وقوله في غيبته في اه في عند فلا يلزم عليه تعلق حرفي بعامل واحد
بمعنى واحد وظاهره ولو كانت الغيبة دون مسافة القصر (قوله ووقع فيه) أي الاصل

• (كتاب الجنائيات) •

أي على الابدان بقريشة ذكر الجنابة على الاموال فيما مر في باب الغصب وفيما يأتي في باب
السرقه وقطع الطريق وعلى الاعراض في باب الصيال وهذه العبارة أولى من تعبير غيره بالجراح
اشمولها القتل بنحو السحر (قوله ومنقل) كجبر وبندق رصاص ونبوت وفي القتل بالمنقل
القصاص عندنا خلافا للحنفية والسحر والمنقل التجويع وتقديم الطعام المسوم والاكرام
على القتل (قوله لا يجل) أي لا يجوز دم أي اراقة دمه فقدم الخ لان الحل من الاكام التي

حذفها كما صنعت • (كتاب الجنائيات) • الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومنقل والاصل فيها آيات كآية
بأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار كثير العيصين لا يجل دم

امرى مسلم يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزانى والنفس بالنفس والتاويل ليدنه المفاوق للجماعة (يجب القودى النفس والطرف والمعنى) وهو من زيادى (والجرح بشرط عصمة القتل) فلا يقتل ذمى ولا غيره بحربى (و) بشرط (المكافاة) أى مساواة القتل لقاتل حال الجنابة (وهى فى النفس أن لا يفضل) الجنانى (مجنبيه بجرية أو إلام أو أصلية أو سيادة) فلا يقتل

(قوله لان المنقسم الخ) هذا لا يشهد فى دفع الاعتراض كما لا يخفى فالأولى الجواب بان الوجوب بالنسبة للامام عند الطلب والاباحة بالنسبة للمستحق تدبر (قوله وتعتبر العصمة الخ) حاصله أن العصمة تعتبر من أول آخر الفعل الى الزهوق والمكافاة تعتبر من أول الجنابة الى تمام الفعل فكان الصواب عكس ما فعل المشى وأما قوله فلو جرح حربى مسلما الخ فصوابه فلو جرح مسلم حربيا الخ أو يقول لعدم التزامه للأحكام وبالجملة نسخ المشى هنا مختلفة وكل لا يخلو عن شئ وهذا نصير المقام ويمكن تخريج عبارة المشى على هذا تأمل

لا تتعلق الابالافعال بالذوات (قوله امرى) أى ذكر وخصه لشرفه وان كان الحكم شاملا لغيره من اتى وخفى وخروج بالمسلم الكافر فقهه تقصير ان كان له أمان يحقق دمه به قد ذمة أو هدنة أو أمان مجرد ولو من الاتحاد فكالمسلم لم والا لى دمه ان كان بالفاسا قلا والامتنع لحق الغائبين ووجه يشهد دمه كاشفة لامرى لاستفادتهم من الوصف بالاسلام وانما أتى به البيان ما يحصل به الاسلام (قوله الاباحدى ثلاث) أى خصال ثلاث فيجوز أى يجوز بمعنى يجب لان الجائز يصدق بالواجب والوجوب على الامام لا على غيره من الاتحاد (قوله الشيب الزانى) على تقدير مضاف أى خصلة الشيب الزانى وهى زناه والمراد بالشيب المحصن وقوله والنفس أى وقتل النفس المحقى عليها بالنفس أى المقابلة بالنفس الجنانية ويصح أن يراد بالنفس الاولى النفس الجنانية واضافة قتل المفرد اليها من اضافة المصدر لفاعل وبالنفس الثانية المحقى عليها وهذا هو المناسب لما قبله وما بعده اذ الكلام كله فى أوصاف الفاعل المبيحة لاراقة دمه وقوله والتارك على تقدير مضاف أى وترك التارك ليدنه بالردة وقوله المفاوق للجماعة أى للجماعة المسايين للجماعة الصلوة فهو صفة كاشفة للتارك (قوله يجب القودى) أى اذا طاب به المستحق الخاص وطاب له جائز فاذا طاب به وجب على الامام استيفاء دمه وعلى الجنانى تسليم نفسه فان لم يكن مستحق خاص فليس للعالم القتل نعم لو رأى فيه مصلحة كان وحده مستحقا بحمل مخيف يقتل من انقربه كان له قتله للمعارضة فيجوز فيه حكمها والحكم على القود ههنا بأنه واجب لا ينافيه ما يأتى من التقسيم الى واجب وحرام ومباح خلافا لما توهمه بعضهم لان المنقسم الى الاقسام الثلاثة القتل لا خصوص القود (قوله فى النفس الخ) وما زاد على هذه الاربعة كازالة شعر فى ازالته مثله كتمه رجل ففقيه التعزير (قوله والطرف) بفتح الراء العضو اما باسكانه فهو البصر قال تعالى يتظرون من طرف خفى (قوله والجرح) المراد به خصوص الموضحة لان القصاص لا يجب الا فيما فى أى جرح كانت من اجزاء البدن اما ديمها فلا تجب الا اذا كانت فى الرأس أو الوجه أو ما بقية الجراح فى الهاتمة والمنقلة منه الدية وفى غيرهما مجرد الحكومة (قوله عصمة القتل) أى بايمان أو أمان كه قد ذمة أو عهد وتكنى ولو على القاتل وحده فيقتل وان محصن ومردد مثله ما ولو قال المحقى عليه لكان أولى وأعم واعا طبق قوله الا تى وذكر العصمة فى الجميع وتعتبر العصمة من أول اجزاء الجنابة الى تمام الفعل فقط وأما المكافاة فتعتبر حال الجنابة فقط فلو جرح حربى مسلما ثم أسلم قبل الزهوق لا يقتل به لعدم العصمة حال الفعل قرره شيخنا عطية (قوله ولا غيره) من مسلم أو مرتد أو حربى وقوله بحربى وان أسلم بعد وقوع الجنابة عليه لان الاعتبار بعصمة حال وقوعها كما مر (قوله مساواة القتل الخ) لو قال مساواة الجنانى مجنبه لكان أولى وأعم (قوله حال الجنابة) مراده من ابتداءه الى الزهوق كما مر ولو جرح الكافر كافرا أو رقيقا رقيقا ثم أسلم الجراح أو عتق قبل الزهوق لم يقتل أو بعده يقتل (قوله وهى) أى المكافاة ويؤخذ من اعتبارها أنه لا يقتل آدمى مجنبى لعدم العلم به احسنه وقوله أن لا يفضل أى يزيد وبابه نصر كما فى المختار (قوله اسلام) أى أو أمان كما زاده فى شرح المنهج فلا يقتل ذمى بحربى (قوله فلا يقتل الخ) تفريع على المكافاة فى الامور المذكورة ويؤخذ من الاقتصار فى امتناع القصاص على ما ذكر من أنه يقتصر من الرجل بالمرأة فى النفس وغيره لانه لم يفضاها بشئ مما ذكر ومن العالم بالجناس والشرى بالوضيح والعدل بالقاسق

والكبير بالصغير والغني بالفقير وعكسه لما ذكره لانه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه الى اهل
اليمن ان الذكري يقتل بالانثى رواه الترمذي وقيل بمافيه البقية (قوله الحر) أي ولو كان كافرا
فيه رفق ولو مسلما خلا فلا يبي حنيفته في قوله يقتل الحر من فيه رفق فلو حكم ما حكم يقتله لم ينقض
حكمه وما أحسن قول بعضهم
خذوا بدي هذا الغزال فانه • رماني بسهمي مقلتيه على عمد
ولا تقتلوه انني أنا عبده • ولم أرسا قط يقتل بالعبد
والباء في بدي للبدلية أي بدل دمي وهو الدية فلا ينافي قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ولا يقتل من فيه
رق من فيه رفق أيضا وان استويا حرية أو زادت حرية المقتول اذ لا يقتل جرعا الحرية بجزء الحرية
ويزر الرق بجزء الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل جرعة حرية بجزء رفق
وهو ممتنع ولا رقيق مسلم بحر كافر وعكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا يجبر
فضيله كل منهما ما نقيصته ويقتل رقيق ولو مديرا ومكاتباً وأم ولد برقيق وان عتق القاتل ولو قبل
موت الجرح لسكافتم مما يشتركهما في المملوكية حال الجنابة اه أفاده في المنهج وشرحه
بزيادة (قوله ولا مسلم) ولو زانيا معصنا بكافرا ولو ذميا وان ارتد المسلم لعدم المكافاة حال الجنابة
اذا العبرة في العقوبات بما لها ولو حكم ما حكم يقتل المسلم بالكافر لم ينقض حكمه (قوله ولا أصل
بفرعه) فلو حكم يقتله ما حكم نقض حكمه الا ان أصبح الأصل فرعه وذبحه وحكم بالقرح ما حكم
فلا نقض ولو قتل ولده المنى بلعان لم يقتل به وان دام مصر اعلى النفي على المعقد ويجري الخلاف
في القطع بسرقة ماله وفي حده بقتله وفي قبول شهادته اه أفاده مر (قوله ولا مكاتب
برقيقه) أي وان كان أصله على المعقد ولو قال ولا سيد برقيقه لكان أعم الا ان يقال انما نص على
المكاتب لان غيره معلوم بالاولى لانه اذا لم يقتل من ملكه ضعيف برقيقه فأولى أن لا يقتل غيره
أو يقال ان غير المكاتب دخل في قوله فلا يقتل الحر من فيه رفق (قوله ذلك أي أن لا يفضل الى
آخره) أي الامور الاربعة وقوله والاسم عطف على ذلك فزاد على الاربعة شرطين في الطرف
والعنى وسياق زيادة في احد في الجرح فجعله شروط الكفاءة مطلقا سبعة (قوله وهي المنفعة)
تفسير باللازم والافان لانة الاعضاء المخلوقة والمنفعة قائمة بها فيلزم من سلامتها سلامة منفعتها
(قوله فلا تقطع الخ) أخذ محترزات الشروط الستة على الالف والشر المراتب والباء في الجميع
داخلة على الجنى عليه وقوله ولا اليمن الخ أي اعدم اشتراكهما في الاسم الاخص كاليمين أو
اليسار ولا نظر لاشتراكهما في الاسم الاعم كاليد وقوله ولا عين الخ هو وما بعده محترزات الشرط
الاخير (قوله والمساحة) بكسر الميم أي القياس وما اقتضاه كلامه من أنها شرط في وجوب
القود ليس بجيب بل هي شرط الكيفية استيفائه ولذا قال في المنهج وشرحه والعبرة في قود
موضوعة بمساحة ثم قال وانما لم يمتنع بذلك بالجزئية لان الرأسين مثالا قد يختلفان صغرا وكبرا
فيكون جزءا أحدهما قد يرجع الى آخر فيقع الخيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها
بالمماثلة بالجمله فلا واعتبر بها بالاساحة أدى الى أخذ عضو به من آخر وهو ممتنع (قوله رأس
الشاح) لو أسقطه امكن أولى لان قود الموضوعة لا يتقيد بكونها في الرأس بخلاف ارشها وهو
النجسة أبعرة فانه لا يجب الا اذا كانت في الرأس أو الوجه وأما في غيرهما ففيها حكومة فاقصاره

(قوله فيقع الخيف الخ) قد
يقال اذا كان رأس الجناني
شعرين ورأس الجنى عليه
أربعة فيجب على شعرين
فله بالمساحة شعران فترب
أخذ عضو به من الآخر
وقد يقال الايضاح صفة
تابعة للعضو فلم ينعوا فيه
استيعاب عضو به من الآخر
وحاصله الفرق بين الصفة
والذاتية عليه قبل على
الحلال

على الرأس يوم أن الحكم خاص به وليس كذلك (قوله بالموسى) هو معرب اعراب المقصود
 بخلاف موسى العلم فانه معرب اعراب ما لا ينصرف وما أحسن قول بعضهم
 تجرد في الحسام عن قشر أو از * وأليس من ثوب الملاحه ما بوسا
 وقد جرد موسى التزيين رأسه * فقلت لقد أدريت ذلك يا موسى
 فقوله يا موسى محتمل لموسى الحديد وموسى العلم (قوله في الجميع) فيه أنه لم يذكر العصمة الا في
 القتل حيث قال عصمة القتل فلا يقتل الخ الا ان يقال ان مراده انم بشرط في الجميع وان
 كان تعبيره بالقتل موهوما بخلاف ذلك وسرى اليه ذلك التعبير من كلام الاصل المخصص لها
 بالقتل وذلك لا يقدح فيما أراده لان الهمام السابق يدفعه ذلك بعد الامور الاربعة لا بعد
 قود النفس فقط (قوله والقتل أنواع) لو قال والجناية لكان أعم فان قطع اليد أيضا أنواع
 واجب كقطع يد السارق ومباح كقطع اليد قصاصا وحرام كقطعها من ذى أمان عدوانا (قوله
 من حيث الحكم) أى أمان من حيث الوصف فسيأتى تقسيمه الى عمد وغيره وأمان من حيث الافراد
 فمكتبر كقتل الحربى والمرتد الى غير ذلك وقتل زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك (قوله ثلاثة) فيه
 نظر لانه قد يكون مندوبا كقتل الغازى قريه اذ اسب الله تعالى أو رسوله ومكروها كقتله
 اذ لم يسب أحدهما فالقتل تعميده الاحكام الخمسة (قوله واجب) أى على الامام أو نائبه
 بالنسبة للزاني المحض وتارك الصلاة أما بالنسبة للحربى والمرتد وقاطع الطريق فلا يختص
 بالامام أو نائبه بل هو على الاتحاد أيضا اه قرره شيخنا عطية (قوله وهو قتل الحربى) أى
 فى حال حرايته أما بعد أسره فقتله ليس واجبا فلا حاجة الى حمل بعضهم كلام الشارح على ذلك
 والتقييد بقوله اذا اختار الامام قتله (قوله وهو القتل قودا) لو قال كالقتل قودا لكان أولى
 اشموله قتل الامام الاسير اذا استوت فيه الخصال فانه مباح وأما قتل الخطا فلا يوصف بحمل
 ولا حرمة لان الخطأ غير مكاف فيما أخطأ به فقتله كقتل الجنون والبهيمة ومراد المصنف
 بالمباح ما ليس بواجب ولا حرام قريته المقابلة لاستواء الطرفين على مصطلح الاصول لان
 المطلوب العفو ولو لم يحل دون الاستيفاء (قوله من مسلم وغيره) بيان لمن لا متعلق بأمان وورد في
 الخبر اقتل مؤمن أعظم عند الله تعالى من زوال الدنيا وما فيها رواه أبو داود بأسناد صحيح وورد
 أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعان على قتل مؤمن ولو بشرط كلمة جاء يوم القيامة ومكتوب بين
 عينيه آيس من رحمة الله اه ومثال شرط الكلمة أن يريد أن يقول اقتل فلانا فقال اى (قوله
 عدوانا) صفة لمصدر محذوف أى قتلا عدوانا (قوله من الكفار) بل من أكبرها بعد الكفار
 وهم وجب للعقوبة فى الدنيا والآخرة ولا يتحتم دخول القاتل النار ولا يخلد وأمره الى الله
 تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه والمراد بالناس لو فى الآية المكث الطويل أو محمول على
 المستحل وبالقود والعفة أو الهدية لا تبقى مطالبته أخروية لا دى أما الله تعالى فلا تسقط
 الا بتوبة صحيحة ومجرد التكبر من القود لا يقيده ذلك لا اذا انضم اليه ندم من حيث المعصية
 وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة اه أفاده مر (قوله وغيره)
 كقطع وجرح (قوله وهو قصد الفعل الخ) ذكره مد ثلاثة قبود وأخرج بالاولين الخطأ
 وبالاخير شبه العمد (قوله والشخص) أى عين الشخص وهو الانسان اذ لو قصد شخصه انظره

بالموسى وذكر العصمة
 والاصالة والسيادة من
 زيادنى فمنا فى الجميع
 (والقتل) من حيث الحكم
 (أنواع) ثلاثة (واجب
 وهو قتل الحربى والمرتد
 وقاطع الطريق والزاني
 المحض وتارك الصلاة)
 كما هي مبينة فى أبوابها
 (ومباح وهو القتل قودا
 وحرام وهو قتل من له أمان
 من مسلم وغيره عدوانا)
 وهو من الكفار (وأنواع
 الجناية) من قتل وغيره فهو
 أهم من قولها أنواعه فيه
 القتل (ثلاثة عمد) وهو قصد
 الفعل والشخص

(قوله بل هو على الاتحاد الخ)
 هو خلاف ما تقدم من قوله
 والوجوب على الامام لا على
 غيره لكن المعتمد ما ههنا اه
 وصلى

(قوله وفي الثاني على الماشية الخ) والمصرح به في كلام الشيخين ان ذلك شبه عمد ٢٩٩ وحديثه ينسكل اعتبار قصد العزق

شبه العمد اه حل وذلك
قال بعضهم الصحيح انه
لا يشترط تدبير

بما يشترط غالباً (وشبه عمد)

وهو قصد ذلك بما يشترط

لا غالباً (وخطأ) وهو أن لا

يقصد الفعل أو يقصد له لكن

لا يقصد الشخص (ولا قود

في الاخيرين) وانما فيه ما

الدية لقوله تعالى ومن قتل

مؤمناً خطأ فحرير رقبة

مؤمنة أو دية وخبر قتييل

الخطأ شبه العمد قتييل السوط

والعصافيه مائة من الابل

رواه أبو داود وغيره وصححه

ابن حبان وغيره (ويجب)

القود (في العمد) بشرطه

بالاجماع (الافى) أربع عشرة

مسئلة في (قتل الاصل

فرعه) تلبيح لا يقدل بالابن

من أبيه رواد الحاكم وصححه

وبقية الاصول كالأب

ورقية القروع كالابن والمعنى

فيه أن الاصل كان سبباً في

وجود الفرع فلا يكون

الفرع سبباً في عدمه (أو)

في قتله (مورث فرعه) كأن

قتل عتيقه أو زوجة نفسه

وله منها ابن لأنه اذا لم يقتل

منه بجناية عليه فأولى ان

لا يبتئ فيه منه (و) في

(اتقال بعض ارث القتييل

اليه) أي الى القاتل (كأن

قتل أحد أخوين أباهما ثم

الأخرهما) والزوجة باقية (فلا يقتل قاتل الأب)

شجرة فبان انساناً كان خطأ كما يأتي ودخل في قصد عين الشخص ذميه بل مع بقصد اصابه أي
واحد منهم بخلافه بقصد اصابه واحد فرقابين العام والمطلق اذ الحكم في الاول على كل فرد فرد
مطابقاً فكل منهم مقصود بجله أو قصده لا وفي الثاني على الماشية مع قطع النظر عن ذلك أفاده
مر (قوله بما) أي بنى يتلف غالباً جازماً كان أو غيره كقتل ومحو واغراق ونحوه وعلم منه
بالاولى ما لو قصد به قتل قطعاً (قوله وهو قصد ذلك) أي الفعل والشخص أي الانسان وان لم
يقصد عينه اه أفاده مر (قوله بما يتلف لا غالباً) بان كان يتلف نادراً كغزاة بالخطأ
بغير مقتل ولم يظهر أثره أما الابرة التي يخاطبها الظروف فغزاه عدلاً لانها تتلف غالباً وكذا غزاة
الابرة المذكورة بقتل لما ذكر أو كان لا يتلف لا غالباً ولا نادراً بان كان على حد سواء كضرب غير
متوال في غير مقتل وغيره سر أو برد سوط أو عصا خفية فيمن لم يحمل الضرب به (قوله أن
لا يقصد الفعل) كأن زاني فوقع على غيره أو رعى شجرة أو آدمياً أو غيرهما فاصاب غيره من قصده
أو رعى شخصاً ظنه شجرة فبان انساناً ولا فرق في الآتي بين كونها تتلف غالباً ولا ولا لم يتعرض
إياها المصنف هنا (قوله فحرير رقبة) المصدر اذا وقع جوازاً للشرط واقترب بالفا بجرى مجرى
الامر فكأنه قال فاحرير رقبة مؤمنة ومثله قوله تعالى فمن من مقبوضة (قوله قتييل الخطأ) مبتدأ
وشبه العمد بديل أو عطف بيان من الخطأ أو صفة له لان شبه العمد يقال له أيضاً خطأ شبه عمد
وقتييل السوط والعصافيه أو عطف بيان من قتييل الاول أو خبر عنه أو عن محذوف تقديره وهو
قتيل الخ بوجه فيه مائة من الابل خبر عن قتييل الاول على الاحتمالين الاولين أو مائة آفة أو
خبر ثان عنه على الاحتمال الثالث أو خبر عنه فقط على الاحتمال الرابع فاخذ وجوب الدية في
الخطأ من الآية وفي شبه العمد من الحديث ويصح أن يراد بالخطأ في الآية ما قابل العمد
في صدق شبه العمد أيضاً ويدل عليه مقابلة الخطأ بالعمد في قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً
الآية ويرتفع الخطأ المذكور حيث قال قتييل الخطأ شبه العمد ولعدم التصريح في القرآن
بشبه العمد اختلف فيه الأئمة فثبتته الشافعي والاكثرون ونفساء مالك وجاعة فقوالوا فممن قتل
بما لا يقتل غالباً كاطمة وسوط انه عمد وفيه القود (قوله بشرطه) أي بشرطه المعتبر فيه
وهي المكافاة والعصمة والتزام الاحكام وكونه ظلاماً من حيث الاتلاف وخرج بالاخيرين القتل
بحق والقتل ظلاماً من حيث الاتلاف كأن اسحق حررقته فقتله نصفين (قوله في قتل الاصل
فرعه) أي سواء كانت أصابته ثابتة بيميناً أو ظناً بان تداعى الجوه ولا فالحقه القاتل باحدهما
فقتله واستغنى ذلك من قطع لعدم وجود جميع الشروط السابقة فيه اذ لا كفاية بين الاصل
وفرعه لفضل القاتل على المقتول (قوله وبقية الاصول) أي من قبل الاب أو الام وقوله فلا
يكون الفرع سبباً في عدمه قد يقال ان الاب هو الذي تسبب في قتل نفسه بقتله فرعه
أو مورث فرعه الآن يقال انه سبب بعدم بخلاف ما لو قتله الاب فانه حينئذ سبب قريب (قوله
أو في قتله) أي الاصل وقوله عتيقه أي الفرع بخلاف ما لو قتل عتيق نفسه فانه يقتل فيه (قوله
كأن قتل أحد أخوين الخ) للمسئلة أربعة أحوال لانها ما أن يقتل أحدهما الاب والاخر
الام معاً أو مرتباً وعلى كل إما أن يكون هنالك زوجية أو لا واقصر المصنف هنا على صورة وهي
الترتيب مع بقاء الزوجية كما يستفاد من قوله ثم الآخرهما وما الزوجية باقية وخرج بذلك

(قوله ولا زوجية الخ) أو
هناك زوجية لكن لا توارث
بأن أعتق أمته في مرض
موته وتزوج بها في مرض
موته وطال ذلك المرض حتى
ولده ولدان فقتل أحدهما
أباه والآخر أمه وهي موقوفة
حال فتمتعها على إجازة الورثة
وهي من جملة الورثة ولا إجازة
لها لأن الإجازة إنما تعتبر
من حين قتلها فامتنع الإرث
للدور كما في باب (قوله فيقتل
كل منهما) أي لكن مستحق
قود المرأة غير الأخ للاب
لكنه أجنبيان منها (قول
الشارح وفي قتل مسلم الخ)
المراد بالكافر غير المسلم فقتل
من كان من أهل الفترة

لانتقال بعض إرث أبيه إليه
من أمه ومن جملته بعض
القصاص فيسقط باقيه
ويقتل قاتل الإمام (و) في
قتل (سيد رقبته ولو مكاتباً
أو أم ولد) أو من يملك بعضه
أعدم المكافأة (و) في قتل
(حربي غيره) ولو مستأمناً
لأنه لم يلتزم حكمنا (و) في
قتل (مسلم كافراً) ولو ذمياً
لغير البضاري ألا يقتل
مسلم بكافراً وأعدم المكافأة

المعينة بصورتها وما لو قتل امرئاً ولا زوجية بين الاب والام فلكل منهما قود على الآخر لانه
قتل ورثته والمعينة والترتيب برهوق الروح وقدم في معية محقة أو محقة بقرعة وفي غيرها
يسبق للقتل نعم ان علم سبق دون عين السابق وقف الامر على البيان على الاصح فان اقتصر
أحدهما بغير قرعة أو سبق فلوارث الآخر قتله وقيد المسئلة في المنهج وشرحه بقوله شقية بين
حائزين وإنما قيد بالاول لاجل صحة قوله فلكل منهما القود على الآخر على الإطلاق والأفلا
كان أحدهما للاب فتارة يثبت لكل منهما القود على الآخر فيما لو قتل الذي لاب أم أخيه
والآخر أباه وتارة يثبت لأحدهما على الآخر فقط فيما لو قتل أحدهما أم نفسه والآخر أباه
فثبت لقاتل الام القصاص على قاتل الاب دون العكس هنا ولا جيل صحة قوله هنا فلا يقتل
قاتل الاب لاله المذكورة في الشرع لأنهم ما اذالم يكونوا شقيقين لم ينتقل بعض إرث أبيه إليه
لأن مقتوله ليست أمه وحينئذ فيقتل كل منهما وقيد بالثاني لاجل أن لا يسقط القود
لأحدهما على الآخر بغيره أو ذل كان هناك أخ ثالث مثلاً أو عناء عن حقه لم يثبت لكل منهما
قود على الآخر بل الثابت حينئذ هو الذية (قوله لا انتقال بعض إرث أبيه إليه الخ) بيان ذلك
أنه لما سبق قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والام وإذا قتل الآخر والام ورثها الاول
ففيقتل إليه حصته من القود ويسقط باقيه عنه ويجب عليه ل أخيه الذي قتل الام سبعة أعشار
الذية ويستحق عليه ثود الام وفي عكس ذلك وهو ما لو سبق قتل الام يسقط القود عن قاتلها
ويستحق قتل أخيه (قوله من أمه) يتعلق بانتقال وقوله ببعض القصاص أي وهو الثمن الذي
ورثته الام (قوله وفي قتل سيد) سواء كان كافراً أو مسلماً كان قاتل أم ولده وقوله وفي قتل حربي
الخ أي لا يقتل الحربي بالمسلم قصاصاً وان قتل من جهة المحاربة (قوله لأنه لم يلتزم حكمنا) أي
مع أنا بشر شرط في انتقال التزام الاحكام كما هو ولو سكران أو ذمياً أو مرتد أو قود على صبي
ومجنون وحربي إذا قتل حال حرايته وإن أسلم بعده أو عتقت له ذمة لقوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتموا يفتنهم ما قد سلف ولما تواتر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة بعده من عدم
الاتاة عن أسلم كوحشي قاتل حرة رضي الله تعالى عنهم فإنه قتل حال حرايته ثم أسلم وحسن
اسلامه ولما أخبره صلى الله عليه وسلم بقصة قتله لحرة قال له عليه الصلاة والسلام غيب عنا وجهك
(قوله وفي قتل مسلم كافراً) أي ما لم يحكم حاكم بذلك فلا ينقض حكمه كما هو ووافق الشافعي على
عدم قتل المسلم بالكافر إلا وأجدوا بحق وقال أبو حنيفة يقتل بالذمي دون المعاهد والحربي
وحكي أنه رفع إلى أبي يوسف مسلم قتل كافراً فخكم عليه بالقود فأنام رجل برقعة ألغاهما إليه من
شاعر يكنى أبا المفضل وفيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر • جرت وما العادل كالجائر
يا من يفتد اد واطرافها • من فقها الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف • يقتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا وابتكوا على دينكم • واضطربوا فالاجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها إلى هرون الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له
الرشيد تدارك هذا الأمر بحيلة لئلا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول

(الافى) ثلاث (صوران يجرح ذى ذميا أو مرتد ذميا أو مرتدا) ثم يسلم الجارح ٤٠١ (ثم يموت الجريح بالجراحة) فيقتل

به المكافاة له حال الجنابة
وذكر حكم المرتد مع المرتد
من زيادى (و) فى (قتل
حر) كله أو بعضه (من
به رق) لقوله تعالى الحر
بالحر والعبد بالعبد وتظهر
لا يقتل حر يعبد رواء
الدارقطنى (الا) فى صورتين
(أن يجرح رقيق رقيقا)
هو أولى من قوله عبيد
عبيدا (ثم يعنى الجارح ثم
يموت الجريح بالجراحة)
فيقتل به الماسر (أو) أن
(يقتل مجهول النسب
عبيدا ثم يقر بالرق) فيقتل
به مؤاخذه له باقراره
(و) فى (قتل شخص معصوم
مرتدا أو حربيا) وهو من
زيادى (أو زانية معصومة
أو تارك الصلاة أو قاطع
طريق تحتم قتله) لاستيفاء
حق الله تعالى مع انتهاء
عصيته عليه (و) فى (قده)
أى الشخص

(قوله وبأسلام فقط) أى
مع كونه ليس بمثل بدل
قوله مع انتفاء عصيته (قوله
وقتلهم واجب الخ) الذى
تقدم له أن قتل تارك
الصلاة والزانى المحصن
خاص بالامام أو نائبه بخلاف
السلالة الباقية أو ما
تقدم هو العمد أو فضالى

بالبيعة على جهة الذمة وأداء الجزية فلم يأتوا به إفساد قط القود وحكم بالدية وهذا إذا كان
مقتضا إلى استنكار النفوس وانتشار الفتن كان العدول عنه أحق وأصوب اه (قوله الافى
ثلاث صور) استثنائا متصل باعتبار المآل والانتها (قوله أن يجرح الخ) إشارة إلى قاعدة وهى
كل جرح أوله مضمون لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال إلى السكال (قوله ذميا) والمعاهد
والمؤمن كالأذى فى جميع الأحكام هنا وعبارة المنهج وشرحه ويقتل ذو أمان بمسلم وبذى أمان
وان اختلافنا كيم ودى ونصرانى أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح ويقتصر فى هذه
المسئلة امام يطلب وارث ولا يفتوضه إلى الوارث حذر من تسلط الكافر على المسلم ويقتل
مرتد بغير حربى وتعبيرى هنا بذلك وفيما هو بكافر وبذى أمان أعظم من تعبيره هنا بذى ومرتد
اه باختصار وقد وقع هنا فى مثل ما فر منه فسهان من لا يسهر (قوله حال الجنابة) أى
الاصابة كادل عليه قوله الا أن يجرح الخ وهذا بخلاف ما إذا أسلم الجنابى بعد رمى المسمم
وقبل الاصابة فانه لا يقتل به لعدم المكافاة له حالها اه شوبرى (قوله وفى قتل حرا الخ) عطف
على فى قتل الاصل أى فلا قود فيه وكاه أو بعضه بالرفع فاعل بجر لانه صفة مشبهة أى محمدر كاه
أو بعضه أو بالنصب معه ولاله لانه صفة مشبهة ولا يصح جره تو كيد الان حرا ذكره وألفاظ
التوكيد معارف فلا يوق كدبها الذكرات ولان عطف بعض عليه يمنع من ذلك لانه ليس من
الفاظ التوكيد (قوله من به رق) ولو لم يعضا (قوله أن يجرح رقيق رقيقا) هى من جملة القاعدة
المقدمة وقوله هو أولى لشموله الامه وقوله الماسر أى من المكافاة حال الجنابة (قوله وفى قتل
نخص) عطف على قتل الاصل أى فلا قود فيه (قوله شخص معصوم) أى بأسلام أو ذمة
أو أمان بالنسبة للاولين وبأسلام فقط بالنسبة للثلاثة الاخيرة وقتلهم واجب على الامام
والا بخلاف الاولين فانه على خصوص الامام كما مر وكل واحد من المذكورين معصوم
على مثله فاذا قتله اقتص منه الا الحربى فاذا قتله حربى مثله لا يقتص منه ويقتل المرتد بكل
واحد منهم دون عكسه كما يقتل بالذى دون عكسه كما علم مما مر (قوله تارك الصلاة) أى كسلا
بعد أمر الامام له بها وامتناعه منها أو الافه ومعصوم ولا عبرة بأمر غير الامام (قوله تحتم قتله)
أى بان قتل فيه امن يكافئه (قوله لاستيفاء) علة لاستثنائنا ما ذكرنا فلا يقتص من قاتل كل من
الذمة المذكورة ان لم يكن بصفته على ماسر والمراد وقوع القتل للاستيفاء وان لم يصبه
القاتل كما عهده مر واعترض قل كلام الشارح بأن هذه العلة لا تجرى فى الحربى الذى زاده
على أصله فكان الاولى عدم الزيادة ثم قال لاحاجة لضميمة قوله مع انتفاء عصيته لانها كافية فى
عدم القتل اه وقد يقال العلة الاولى جارية فيما عدا الحربى والثانية جارية فيه وفى غيره فأتى
بها لعدم جريان العلة الاولى فى الحربى ومعلوم أن تعليل الحكم بعائتين يقيدته وتوحيته فالذالم
يقتصر على العلة الثانية وعال فى شرح المنهج اه دار الطربى ولو صييا وأمرأة وعبد بالآية
وهى قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم والمرتدين حيث من بدله دينه فاقتلوه والزانى
المحصن باستيفاء فاقله حد الله تعالى وجعل مر مثله قاطع الطريق وتارك الصلاة ونحوهما ثم
قال فالاصل أن المهدوم معصوم على مثله فى الاهدار وان اختلفا فى سببه ويد السارق مهذرة
الا على مثله سواء السرور منه وغيره اه (قوله وفى قده) أى مثلا والا فاقدا الشق طولا والقطع

٥١ روى فى (قوله وقد يقال الخ) هذا كله على نسخة بدل ال اما على نسخة حق باقاف فهو شامل لقتل الحربى

الشق عرضا وقوله مافوقه أي ولو على هيئة الاموات وزعم أنه غير انسان أي فلا قود وتجب
 الدية وكذا لو زعم أنه انسان ميت فلا قود ولكن يصدق الولي بيمينه أنه حي لوجوب الدية ان
 عهد له حياته سابقة لان الاصل بناؤها ويحلف بيميننا واحدة (قوله من ظنه حريا) بان كان عليه
 زى الحريين أو رآه يعظم آلهتهم فهو هدر وفيه الكفارة وانبات اسلامه مع هذين لان
 الاصح أن التزيم بزيمهم غير رد مطلقا وكذا انه ظم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكرامه أو نحوه
 والمراد بانظن مطلق التردد فيشتمل الشك وخرج به ما لو علم حريا فان قتله بدارنا فلا قود وفيه
 دية عمد وكفارة أو بدارهم أو صفهم فهو هدر وفيه كفارة (قوله بدارهم أو صفهم) خرج بذلك ما لو
 ظنه حريا بدارنا فبان خلافه فيلزمه القود لو جرد مقتضيه وظنه المذكور لا يبيح القتل وفيه
 الكفارة أيضا اه أفاده في شرح المنهج بزيادة قول قل فيه دية شبهة عهد لا قصاص على
 المعتد اه مردود (قوله بجمامة ثمة) أي هناك في دارهم أو صفهم (قوله أولى من قوله كافرا)
 أي لانه اذا ظنه غير حري سرمدا كان أو غيره ولو بدارهم أو صفهم وجب القود فهي أولى
 صفة (قوله بالسبب) خرج به الشرط فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل له بل يحصل التلف عنده بغيره
 ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كغيره ثم مع التردى فيها فان المقتول هو التخطي جهة والمحصل
 هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقا اه أفاده مر (قوله وهو
 ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في الخ) وذلك كالا كراه فانه يؤثر داعية القتل في المكره وهذه الداعية
 تؤثر في التلف ثم السبب اما حسي كالا كراه واما عرفي كتقديم الطعام المسوم الى الضيف غير
 المميز واما شرعي كتهمادة الزور فالماصل أن المباشرة تحصل بالتلف والسبب يؤثر فيه ولا
 يحصل له والشرط لا يؤثر ولا يحصل وتقدم المباشرة على السبب ثم هو على الشرط (قوله فيجب
 القود) فان عني عنه وجبت دية غلظة (قوله على الشاهد) أي اذا شهد بقتل أو بقطع طرف
 أو بردة أو سرقة ومثله المزكى والقاضى ومحل وجوب القود عليه ان لم يعترف الولي بعلمه عند
 القتل يكذب الشاهد في شهادته والا فلا قود على الشاهد بل هو والدية المغلظة على الولي وحده
 لانقطاع سبب الشاهد حينئذ وخرج بالشاهد الراوى كالأشككت قضية على حاكم فروى له
 فيها خدع براققتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال نعمدت الكذب فلا قصاص عليه على
 المعتد وكذا لو استفتى شخصا فافتاه بالقتل ثم رجع اه أفاده مر (قوله وقال نعمدت الكذب
 الخ) فوجب القود مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو نيقنا الكذب
 بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص بل وازعم التعمد وخرج بقوله وقال نعمدت الخ
 ما اذا لم يقل ذلك فلا قود على المعتد ولو قال أحد الشاهدين نعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر
 أخطأت أو أخطأنا أو نعمدت وأخطأ صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بوجوب القود وحده
 وبقوله وعات أنه يقتل بشهادتي ما اذا قال لم أعلم ذلك فيقبل منه ان أمكن صدقه اقرب عهده
 بالاسلام أو نشأه بعيدا عن العلماء أو قال لم أعلم قبول شهادتي لوجود امر في يقتضى ردها
 والحاكم في اختياره وجبت دية شبهة العمد في ماله ان لم تصدقه العاقلة اه أفاده مر
 (قوله وعلى المكره بكسر الراء) ولو اماما أو متغلبا ومنه امام خيف من سطوته لا عتاده فعل
 ما يحصل به الا كراه لو خولف فامر كالا ~~مكره~~ وكذا يجب القود على مكره بفتح الراء لانه

(مافوقه) وزعم أنه غير انسان
 (و) في (قتل مسلم من ظنه
 حريا) بدارهم أو صفهم
 فبان مسلما لوضوح العذر
 ولانه أقط حرمته نفسه
 بجمامة ثمة وقول حريا أولى
 من قوله كافرا (ويجب
 القود بالسبب) وهو ما يؤثر
 في تحصيل ما يؤثر في التلف
 (ك) ما يجب به (المباشرة)
 وهي ما يؤثر في التلف
 ويحصله (فيجب) القود
 (على الشاهد) اذا رجع بعد
 القتل بشهادته وقال
 نعمدت الكذب وعات
 أنه يقتل بشهادتي (وعلى
 المكره) بكسر الراء بغير
 ح

(قوله غير المميز) قبل أي
 بين كونه حريا أو غير هذا
 هو المراد به والذي في المنهج
 وشرحه غير ذلك فراجع

(قوله أو زعيم بغاة) بالجر
عطف على الامام (قوله بل
يجب الخ) انظر هل تؤخذ
من مال المرتد ولو بعد
القدوم منه جرد

بان قال اقتل هذا والا
قتلت فقتله فاشبهه بالمرتد
وما بهم فقتله وتعمير
بما ذكر اولي وأعم مما عبر به

• (فصل في موجب القتل) •

بفتح الجسيم (قد لا موجب
القتل شيئا لوجوبه أو
إباحته) وتقدم بينهما
(وقد موجب) وان كان
واجبا (القتل كقتل المرتد
مثله) والزاني المحصن مثله
(وقد موجب الكفارة فقط)
أي دون القصاص والمال
(كقتله نفسه أو عبده
أو مسلما بدار الحرب
أو بصقه) ظنه حربيا
لان كلامهم معصوم يحرم
قتله والكفارة حق لله
تعالى فلا تستتبط بذلك
بخلاف الضمان بغيرها
(وقد يوجبها والقتل أو
الدية وهو القتل المحرم
عدا) الاما استثنى اما
الكفارة فلما صرح واما الباقي
فلانه صلى الله عليه وسلم خير
اولياء القتل بين القتل
واخذ الدية رواه الشيخان

المباشر وفي هذا استوى المباشرة والسبب نعم لو كان أجمعيا بعبادة طاعة أمره أو أمورا الامام
أو زعيم بغاة لم يعلم ظلمه بأمره بالقتل لم يقتل وانما وجب القود عليه لان الكراهة يؤكد داعية
القتل في المكروه غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهو ما شئري كان في القتل فان
عني على دية وزعت عليه ما ولو اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتصر منه دون الآخر ولو
أكره سر عدا أو عكسه على قتل عبد فقتله فالقود على العبد (قوله اقتل هذا) خرج به ما لو
قال اقطع طرفه فقتله لانه حينئذ مختار لقتله فهو الضامن دون المكروه بكسر الراء اه قل
(قوله والاقتلنك) خرج به ما لو قال اقتل هذا والاقتلنك فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله
الضرب الشديد فافوقه اه أفاده مر (قوله فقتله) وان ظنه المكروه بفتح الراء صيدا أو كان
مراهقا أو صيدا أو جاهلا

• (فصل في موجب القتل) •

أي وجود أو عدمه لان القسم الاول لا يجب فيه شيء وحاصل ما ذكره ستة اقسام (قوله بفتح
الجسيم) وهو ما يترتب عليه وأما بكسر هاء فهو السبب المقتضى وهو القتل عدا أو شبه عدا أو
خطا فان ذلك موجب للقود والدية (قوله لوجوبه) أي على الامام أو الاحاد وذلك كقتل
الحربي المرتد وقاطع الطريق أو على الامام فقط كقتل تارك الصلاة والزاني المحصن كما مر
وقوله أو إباحته كاقتل قصاصا (قوله وان كان واجبا) الواو للعالم لالامبالغة لان قتل من ذكر
لا يكون الا واجبا على الامام أو الاحاد كما عات وقوله القود مفعول يوجب وظاهره أنه
لا يوجب الكفارة وليس كذلك بل تجب فيه لان المقتول معصوم على مثله (قوله كقتله) أي
الشخص ولو مسلم نفسه فالضمة عائد على مالموم نعم قتل المرتد نفسه لا كفارة فيه على الاظهر
له عدم تركه له اذ ماله في لكن يخرج منه أجره الجسد اه أفاده الرحمان (قوله بدار الحرب
أو بصقه) أما لو كان بدارنا أو بصقه ففقه الكفارة والقود كما مر وقوله لان كلامهم أي
من الثلاثة المذكورين معصوم ولو على نفسه وقوله يحرم قتله أي في الواقع والافن ظنه حربيا
لا يحرم قتله ظاهرا (قوله والكفارة الخ) من تمام العلة بل هو دونهما وتوله بذلك أي بقتله
نفسه أو عبده الخ وقوله بغيرها أي الكفارة من قود أو دية (قوله والقود والدية) هما
منصوبان عطفا على الضمير البارز في يوجبها ولم يجر بالواو لدفع توهم وجوبهما معا بل المراد أن
الكفارة تجتمع مع أحدهما في قتل واحد وليس هذا مكررا مع قوله الآتي وقد يوجب
الكفارة والدية فقط كاقتل خطأ أو شبه عدما عات من أن المراد هنا ما يوجب الكفارة مع
القود تارة والدية أخرى في قتل واحد بخلاف ما سياتي فان المراد به ما يوجب الكفارة والدية
فقط ولا قود أصلا ولان الدية هنا بدل عن القود وفيما يأتي واجبة ابتداء (قوله وهو القتل
المحرم عدا) أي مع المكافاة في القود وعدمها في الدية (قوله الاما استثنى) أي من القتل المحرم
عدا وذلك كقتل الوالد أو الولد أو المسلم لم ذميا فان الواجب فيه ما الكفارة والدية لا هي والقود
ويصح أن يكون راجعا أيضا لما يوجب الكفارة المتقدمة وذلك كقتل شخص زانيا محصنا أو مرتدا
بغير أمر الامام فانه حرام من حيث اقتيانه على الامام ولا كفارة فيه وبكافي القسم الاول في
كلام المتن فانه لا كفارة فيه (قوله فلما صرح) أي من كونها حق الله تعالى (قوله وأما الباقي) وهو

القود أو الدية عند العذو عنه عليها كما يدل له الحديث المذكور ولا يصح أن يجعل كلامه محتملا
 لوجوب الدية ابتداء لعدم تقدمه بل سياتي في كلامه كما مر فقول قل وأما الباقي وهو القود
 أو الدية سواء وجبت الدية ابتداء أو بعد العفو عليها اهـ فهو غير مناسب (قوله أي القتل)
 المذكور وهو القتل المحرم عدا (قوله قود) أي موجب للقود أي قتل نفسه (قوله ولأنه) أي
 القود بمعنى القصاص بدل متلف وهو النفس فتعين جنسه أي المتلف وفيه أن البدل هو
 النفس القاتلة كما هو مقتضى التنظير المذكور لا القصاص الذي هو قاتلها (قوله كالمتلف
 المثلي) أي من الأموال وقوله يقدرون الجاني أي إلى محل الاستيفاء (قوله بدل عن النفس)
 أي المقتولة (قوله عند سقوط القود بلا عفو) أي كوت الجاني قبل القصاص هذا أن أريد
 السقوط بعد الوجوب فان أريد به ما يشمل عدم الوجوب ابتداء كان منه قتل الأصل فرعه فان
 القود لم يثبت فيه ابتداء وليس منه قتل السيد رقيقة وان كان لا قود فيه لعدم إيجابه الدية
 (قوله أولى من قوله عنه الخ) انما قال أولى لأنه يمكن الجواب عن قال انه يدل عن القود بأنه
 لما رجب عينا كان حياة نفس القليل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لكونه باعتبار كونه
 فيه حياة نفس القليل لا باعتبار تعاقبه بالقاتل فلذا وجبت دية القليل دون القاتل والحاصل
 أن للقود وجهين جهة كونه فيه حياة نفس القليل وجهة تعلقه بالقاتل فن قال انه يدل عن
 القود مراده أنه يدل عنه من الجهة الأولى فلذا وجبت دية القليل فلم يخالف القاتل بانها
 بدل عن النفس المقتولة ولذا جعل بعضهم الخلاف انظما ولا ينافيه ما ذكره الشارح من
 الثمرة المترتبة عليه لانه بحسب الظاهر اذا ظاهر من قولهم يدل عن القود أنه يدل عنه من جهة
 تعلقه بالقاتل وقد علمت أن ذلك ليس مراد أقانهم ولا تغتر بما قاله بعضهم هنا (قوله لان المرأة
 الخ) عبارة شرح المنهج وهل المراد دية القليل أو القاتل حكى التولي فيه وجهين تظهر
 فائدتهم في اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني منهما لو كان القليل رجلا والقاتل امرأة وجب
 خمسون بهرا وفي عكسه مائة والا قرب الوجه الأول كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود
 اهـ وهي أولى لا فائدتها عكس الصورة المذكورة هنا وانما خالفت الدية القصاص لان الاعتبار
 فيه مماثلة النفس بالنفس ولا كذلك الدية (قوله وقد يوجب الكفارة) لم يقل وقد يوجبها كما
 سبق لدفع إيهام عود الضمير على الدية المذكورة وقد يقال إن ذلك يندفع بذكر الدية بعده
 الآن يقال إن التوهم يحصل ابتداء قبل ذلك (قوله والدية فقط) أي دية النفس على
 ما تقدم وهذا القسم من أفراد سقوطه بلا عفو المذكور قبله لعدم المكافأة مثلا الآن يقال
 ذلك من حيث وصف الفاعل وهذا من حيث وصف الفعل ولذلك يسقط هنا ولو مع المكافأة
 فتأمل اهـ قل (قوله وهو انططا وشبه العمد) ومثلهما مثل الأصل فرعه ان أريد بالسقوط
 فيما تقدم ما يشمل عدم الوجوب ابتداء أو لا فليس مثلهما كما مر (قوله لما مر) أي من الآية
 والحديث (قوله مستحق القود) ولو محجور عنه أو فليس وقوله بالمال بان يقول عفو عن
 القصاص والدية أو عفو عن مجانا أو عفو ويسكت اهـ أقاده في شرح المنهج (قوله أو به)
 أي بالمال وجب له فلذا صح الاستيفاء به فتأمل اهـ قل (قوله هو أعم) أي لشعوره بالمال
 كان الجاني في عليه حيا وقطع يدي الجاني ثم مات سراية وأيضاً فالولي هو الذي يتولى استيفاء

(وموجبه) أي القتل
 (القود) بفتح الواو أي
 القصاص لقوله تعالى كتب
 عليكم القصاص في
 القتلى وتلعب من قتل عدا
 فهو قود رواء الثاني
 وغيره باليد صحيحة ولأنه
 بدل متلف فتعين جنسه
 كالمتلف المثلي وتسمى قودا
 لانهم يقدرون الجاني بجعل
 أو غيره (والدية بدل عن
 النفس عند سقوط القود)
 بلا عفو أو بعفو عنه عليها
 وقولي عن النفس أولى من
 قوله عنه أي القود لان
 المرأة اذا قتلت رجلا لزمها
 دية ولو كانت بدلا عن
 القود لزمها دية امرأة
 (وقد يوجب الكفارة
 والدية فقط) أي دون القود
 (وهو انططا وشبه العمد)
 لما مر عند قولي ولا قود
 في الأخيرين (ويخصر
 مستحق القود بينه وبين
 العفو) عنه أما (بالمال
 أو به الأفعال لو قطع المستحق)
 هو أعم من قوله الولي (يدى
 القاتل ولم يمت

(قوله عبارة شرح المنهج
 الخ) هي صريحة في أن
 الخلاف معنوي خلافا لما
 تقدم للمعنى

(قوله لم يعتبر جذامه) أي فإذا قطعت يده وجبت نصف قيمته فجذامه لا ينقصه ٤٠٥ من النصف وإن اعتبره من حيث التقويم

ولم تنقص دية (عن دية القتل) (في تخيير بين القود) (للاستقام) (والعقوبات) لأنه استوفى ما يقابل الدية وقولى ولم تنقص دية من زيادتي (وفيما لو قتل احدا عبده الا تخو في تخيير بين القود) (للتزجر والاستقام) (والعقوبات) (لان السيد لا يثبت له على عبده مال

• (فصل في الجناية

على الرقيق) •

(الجناية على الرقيق) (كـ) (الجناية على الحر) فيما مر (الا في ست مسائل) (في أنه لا يقتل به حر ولا مبيع) (عدم المسكاة) (وأن الواجب قيمته) (وإنما) (من نقد الباطل) بخلاف الحر فيه ما كان واجبه الدية من الابل (وان الذكر وغيره) من اثني وخمسين وهو من زيادتي في حكم الجناية (سواء) بخلافه في الحر فان دية الاتي والخمسين على النصف من دية الذكر (وإنه تعتبر أوصافه في ضمان نفسه) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم

• (فصل في الاشتراك

في الجناية) •

(الشركة في الجناية) هي

أعم من قوله في القتل (انواع) ثلاثة (أحدها) لا يسقط فيه القود عن احدهم بان يكون فعل كل واحد منّا بلا شبهة

المقاص في المال والمستحق أعم منه فإذا كان هناك اخوة وخرجت القرعة لواحد منهم كان وليا ومستحقا وغيره مستحقا فقط فاندفع بحث قل في الاعمية (قوله ولم تنقص دية) أي العاقل عن دية القتل بان ماوتها كقطع رجل يدي رجل أو زادت كقطعه يدي امرأة وخرج بذلك ما لو نقصت كقطع امرأ يدي رجل فقتل فاقص وليه بقطع يديهم فلم تمت فانه يتخير بين قتلها والعفو بنصف الدية لأنه لم يستوف الا ما يقابل نصفها وهو البدان منها ولو قطعت إحدى يديه فاقص ثم ماتت سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يدا امرأة بربع دية رجل ويؤخذ منه أنه لا شيء لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فإذا أراد وليها العفو لم يكن له شيء لأنه استوفى يدي رجل وهي مقدار ديتها (قوله في تخيير) أي وارث القتل (قوله لان السيد الخ) بقيد أن القطع كان قتل

• (فصل في الجناية على الرقيق) •

أي من حر كامل أو مبيع على الرقيق أي من فيه رقب ولو عبر بذلك كان أعم (قوله فيما مر) أي من كونه عمدا أو غيره (قوله الا في ست مسائل) جعلها الاصل سبعة فزاد أنه لا قسامة فيه وهو مبني على القول الضعيف وهو أن العاقلة لا تحمله فالحق بالبهائم والاصح أنه يقسم نفسه كالحر بناء على أن العاقلة تحمله وهو الاصح (قوله ولا مبيع) أي ولو كان المقتول مبيعا (قوله وان الواجب قيمته) أي قيمة كاله أوبة قدر ما فيه من الرق وان زاد ذلك على دية الحر كسائر الاموال المتلفة (قوله بخلاف الحر) والفرق ان الدية حدها الشارع ولم ينظر لاعيان من يجب فيه بخلاف ضمان الرقيق لم يحدد فنبط ما يقابل بالاعيان المتلفة وما يناسب كلامها (قوله فيها) أي في أن الواجب القيمة وكونهم امن نقد البلد (قوله سواء) أي من حيث الاعتبار بقيمة كل وان زادت قيمة غير الذكور على قيمته (قوله وأنه) أي الرقيق تعتبر أوصافه في ضمان نفسه لانهم اتزيد القيمة كسائر الاموال المتلفة بخلاف الدية وخرج بضمان نفسه ضمان أطرافه فلا تعتبر أوصافه فيه فإذا كان أجدهم مثلا وطرفه سليما لم يعتبر جذامه في ضمان ذلك الطرف

• (فصل في الاشتراك في الجناية) •

أي حكم وقوع الشركة فيها (قوله ثلاثة) أي لأنه إما أن يجب القود على الكل أو لا يجب على الكل أو يجب على البعض دون البعض فالقيمة عقابية وأفراد القسم الثالث غير منحصرة (قوله عن احدهم) أي مع وجود المكافاة ونسبة القتل الى فعل كل بان يكون فعل كل واحد له دخل في الزهوق وان لم يقتل على انفراد بخلاف الخدشة الحقيقية فلا اعتبار بها وإذا آل الامر الى الدية وزعت على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وان تفاوتت جراحتهم عددا أو ختلا لا نكلا دخل في قتل النفس سواء تواطوا أي توافقوا على قتله أم لا هذا اذا وقع القتل بجراحات ونحوها كان اقو من حال او في بحر اما لو كان بسياط او عصا خفيفة وكان ضرب كل واحد منهم على حدة لا يقتلوا انفرادا والمجموع يقتل غالبا فيقتلون ان تواطوا أي توافقوا على الضرب بخلاف ما لو وقع اتفاقا فانه يجب عليهم دية عمد وتوزع عليهم باعتبار المضربات وانما لم يعتبروا المتواطون في الجراحات ونحوها لان ذلك ينقص دية الهلاك غالبا

(قوله ولا يقتل متعمده وشريك الخ) ٤٠٦ قيل تامل هذا الحكم مع كلام الشارح فان ظاهر عبارة مر عدم قتل الشريك

اه وفيه نظر (قوله ستة عشر) الاولى خمسة عشر

لما روى الشافعي وغيره ان
مهر قتل نفر خمسة او سبعة
رجل قتلوه غيلة وقال
لوتغالا عليه اهل صنعا
لقتلهم جميعا ولم يشكر عليه
فصار اجامعا ويقام
بالقتل غيره (الثاني لا قود
فيه بان يكون فعل بعضهم
خطا او شبهه عمد) لان
الاتفاح حمل بفعلين لا يجب
باحدهما القصاص فغاب
المسقط كما يغلب فيما اذا
قتل اليه ضرر قتيلا (الثالث
يسقط فيه القود عن بعضهم
فقط) اي دون البعض
الاخر (اما الاستحالة
ايجاب القود عليه ككونه
سبع او حبة او قاتل نفسه
او مانع ككونه اصلا
او صيدا او مجنونا شاركة
غيره) فيهما فيجب القود على
الغير فقط لحصول التلف
بفعلين عمدين فلا يؤثر
فيه امتناع القود على
الشريك ما في بخصه

• (فصل في الجنابة
على غير النفس) •

(الجنابة على ما دون النفس
تكون بازالة طرف) كيد
أو رجل (أو معنى) كسمع

وغيره والتصريح به من زيادتي

بخلاف الضرب بنحو السوط اما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا سواء قوا طورا
ام لا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها لان كل واحد
كله قاتل كما مر اه افاده في المنهج وشرحه (قوله برجل) اسمه اصيل وكان قتله بسبب ذروحة
ايه (قوله غيلة) بكسر الهمزة اي حيلة وهي ان يخدع ويقتل بموضع لا يراه فيه احد وقوله
لوتغالا اي اجتمع (قوله اهل صنعا) خصم بالذكر لان النفر المذكور كانوا منها اولادها اكب
بالدبايمن وغالب سكانها الا ان زبدي (قوله الثاني لا قود) وضابطه ان يكون القاتل شريكا
لمن امتنع قتله بمعنى في الفعل بخلاف ما بعده فانه بمعنى في ذات القاتل (قوله لا يجب باحدهما
القصاص) لو قال يمتنع من احدهما القصاص لكان اولى لانه حينئذ يصير من افراد اجتماع
مقتض ومانع الا ان يقال انه حيث لم يجب كان محذورا لانه لا واسطة بينهما بل اما ان يجب اي
يثبت او يمتنع ولا يصح ان يكون من اجتماع مقتض وغير مقتض لانه حينئذ يغلب الاول وعبارة
مر ولا يشتمل متعمده وشريك مخطئ وشبهه عدم حصول الزهوق بفعلين احدهما يوجب
والاخر يثبته فغاب الثاني للشبهة وعلى الاول نصف دية العمد وعلى عاقلة الثاني نصف دية
الخطا او شبه العمد اه (قوله الثالث الخ) تقدم ان ضابطه ان يكون القاتل شريكا لمن يمتنع
قتله بمعنى في ذاته وقوله يسقط لو قال يمتنع كان اولى لان السقوط فرع الوجوب وسيشير اليه
(قوله ككونه سبعا او حبة) اي بقيد ان يكون فعلهما اية قتل غالب او ان يكون شريكهما مامكانا
ان قتله كما قيد بذات مر ولا بد ايضا ان يكون فعلهما بافريق واسطة عاقل والاقتل بمسكهما
ايضا (قوله او قاتل نفسه) بان جرح نفسه وجرحه غير نفاته منهم اه (قوله فيهما) اي في قسمي
الاستحالة والممانع (قوله بفعلين عمدين) في جعل فعل نحو السبع من العمد نظر لانه فرع
عن القتل ولذلك جرى قولان في فعل نحو الصبي المذكور مع أنه من جنس من يعقل وان كان
الراجح انه عمد كما يدل عليه قول مر ولا يقتل متعمده وشريك مخطئ ولو حكما كغير المكاف الذي
لا تميز له اه بخلافه في حكم المخطئ يدل على انه ليس بخطئا (قوله فلا يؤثر فيه) اي الوجوب
وامتناع فاعل يؤثر اي لا يمنع الوجوب الامتناع المذكور وخالف شريك المخطئ بان الخطا
شبهة في الفعل او رث في فعل الشريك شبهة في القود لا اختلاط الفعلين ولا شبهة ههنا في الفعل
وانما هي في الذات وذات احدهما غير ذات الاخر فلا اختلاط فيهما حتى يسرى وصف
احدهما في الاخر وعبارة مر والحاصل انه متى سقط القود عن احدهما للشبهة في فعله سقط
عن شريكه او اصفة فاعلة بذاته وجب على شريكه اه

• (فصل في الجنابة على غير النفس)

اي الجنابة على النفس بغير القتل والمراد ما يجب فيها (قوله بازالة طرف) خروج بالازالة
الكسر فلا قود فيه الا في السن ان امكن بان يشترع بنسائه بقول اهل الخبرة والعارف بفتح الراء
اما بسكونها فجنن العينين • والاطراف ستة عشر اذن عين جنن اثنتي عشرة لسان سن على
يد رجل حلة ذكر اليان اثنيان شفران • والمعالي اربعة عشر عقل سمع بصير شم نطق
موت ذوق مضغ افضاء بطش مشي قوة احبال وامناء وجماع هكذا قال الزيادي وزاد
بعضهم على ذلك لذة الطعام كما سبقت • والقصاص فيما ضبط منها وهو ستة عشر وسمع

وبطش

وبطش وذوق وشتم وكلام ولا قود في غيرها وإذا أخذت دية واحد منهن عداست قدت لظهور
عدم ذواله بخلاف الحرم فلا تسترد بعوده لأنه نعمة جديدة لا محل الانضاء وسن من لم يغفر
والبكرة والجلاد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

دية المعاني تسترد بعودها * وديات الاجرام امنع من لردّها
واستثنى سنا غير مشفرة كذا * افضاؤها والجلاد ثالث عسدها

وكحل الانضاء الذي هو ازالة ما بين الثقب والذبر بالبكرة كما مر (قوله) كموضحة (الكاف
استقصائية اذ لا قود في غير الموضحة كما سيذكره) وبعبارة المنهج ولا قود الا في الموضحة ولو في
باقي البدن (قوله كوجه) أي أو غيره من جميع أجزاء البدن لأن الكلام الآن في قودها وهو
يجب فيه في أي جزء كانت من أجزاء البدن بخلاف أرثها فإنه خاص بموضحة الرأس والوجه
كما سيأتي (قوله في كل منها) أي من الثلاثة الطرف والمعنى والجرح (قوله) لتيسر ضبطها
جعل في شرح المنهج - له اثبت في القود في الموضحة وعمل ثبوت في الاطراف بقوله لانها
نهايات مضبوطة وفي المعاني بقوله لانها محال مضبوطة ولا هل الخ - برة طرق في ابطالها وقد
يقال ان التعليين المذكورين يعني العلة المذكورة هنا فلذا اقتصر عليها وجمعها - له
لثلاثة (قوله دون غيرها) أي غير الموضحة وليس الضمير راجعاً للثلاثة المذكورة كأنهم
قل لأنه خلاف صريح الشارح نعم يلزم على ذلك تثبيت في الضمير ارتكبه المصنف الضرورة
الاختصار (قوله ومثله) بكسر القاف المستددة أفصح من فتحها أه شرح المنهج والمعنى على
الفتح منقلبه الخذف الجار واتصل الضمير (قوله ونحو ذلك) كحارصة بهم لالت وهي ما تشبه
بالاسيلان دم والانقسام دامة بعين موهلة وباضعة من البضع وهو القطع تقطع اللحم به - د
الجلاد ومثلاحة تفوس فيه وسماها بكسر السين اتصال جلدة العظم التي بينه وبين اللحم
وتسمى الجلدة به أيضا وكذا كل جلد رقيقة أخذ من - مما حيق البطن وهو الشحم الرقيق
وهذه لغة أهل الجاز وأما أهل المدينة فيسمونها الماطي والمطاطة ومأمومة تصل الى خريطة
الدماغ المحيطة به وهي أم الرأس ودامة بعين موهلة تحرق خريطة الدماغ وتصل اليه فالشجاج
عشرة أو إحدى عشرة بزيادة الدامة بالعين المهملة والشجاج بكسر الشين جمع شجة بفتحها
الجرح في الرأس أو الوجه أما في غيرهما فيسمى جرحا لشجة وأما الاسماء السابقة من الحارصة
وما بعدها فلا تختص بالرأس والوجه وقد جمع ذلك بعضهم في نظم ذكره ثم فقال

لحارصة شقت ودامة قرت * وأدمت وذات البضع ما قطعت لحما
فان هي غاصت فهي ذات تلاحم * وسماها قها تبقى على عظامه وشما
وموضحة تكشف وهاشمة له * تليها وذات النعل ما نقلت عظاما
ومأمومة ما أم كيس دماغه * فان خرقة - فهي دامة تسمى
فروضية فيها القصاص وأرثها * من النفس نصف العشر واجعل كذا الهشما
وناقله أيضا تساوت أرثها * ففي جمعها عشر ونصف ولا ظما
ودامة مأمومة ثالث نفسه * وما قبل - هذا للحكومة قد يعني اه

(فصل في مستوفي القود)

(او يجرح في معنى الى عظم
كموضحة رأس أو غيره)
كوجه (ففي كل منها القود)
لتيسر ضبطها واستيعابها
منها (دون غيرها) من
هاشمة تسمى العظم ومنقلة
تنقل ونحو ذلك لتيسر ضبطها
(فصل في مستوفي القود)

الاولى ان يقول في مستحق القود مستوفيه كما في شرح المنهج لانه ذكره - ما الا ان يراد من
 يستحق استيفاء القود وان لم يستوفيه بالفعل (قوله لكل الورثة) الاولى اسقاط لفظ كل
 لايها انه ان كل وارث يستحق جميع القود وليس كذلك لانه موزع عليهم بحسب الارث هكذا
 قاله قل ووجه الايهام ان المتبادر من القود جميعه وقد علمه بكل وارث بخلاف ما لو اسقط
 ذلك وقيل يثبت للورثة فانه يفيد ثبوت جميعه لمجموع الورثة بان يكون موزعا عليهم وانما لم
 يكن تعبيره فاسدا لان لفظة كل داخله على الورثة لا على القود وهو لا يفيد العموم الا بعد ادخل
 عليه فيكون القود صادقا بالكل وبالبعض والمراد الثاني وعبارة المصنف مساوية لعبارة
 المنهج وقد اعترضها بعض الشراح بالاعتراض المذكور ولذا حذف المصنف لفظ كل من المنهج
 والمراد بالورثة العصبية وذو الفروض سواء كان ارثهم بنسب وان بعد كذا رحم ان ورثاه
 ام بسبب آخر غير النسب كالزوجين وبيت المال والمعتق والامام فيمن لا وارث له مستغرق وهو
 ثابت لهم تلقيا عن الميت لا ابتداء على المعق فاذ اعني عنه على مال تعاقت به الديون وجهه منه
 لان ذلك من جملة تركه الميت (قوله كالميت) فانه ثابتة لهم بحسب ارثهم بخلاف حد القذف فانه
 يثبت لكل منهم بقامه لكن على سبيل البديل وثبوت الدية لهم ايضا تلقيا عن الميت لا ابتداء
 على الراجح والامساك في منها ديونه ولا غيرها كونه تجهيزه وليس كذلك (قوله ويقتطعونها) فانه
 أي الى حضوره أو اذنه وقوله وكما صبيهم أي بالبلوغ فان استوفاه الصبي وقع الموضع وقوله
 ومجنونهم أي بالافاقة وانما انتظر ذلك لان القود للتشني ولا يحصل باستيفاء غيره من ولى
 أو حاكم أو قيمتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولى المجنون غير الصبي
 العقول على الدية دون ولى الصبي لان غاية انتظار بخلاف المجنون اه شرح المنهج (قوله
 وبحسب) أي وجوبها من غير توقف على طالب ولى ولا حضور غائب ضبط اللحق مع عذر
 مستحقه وانما توقف بحسب الحامل على طابعه للمساهمة في رعاية العمل مال يسامح في غيرها
 اه مر (قوله القاتل) لو قال الجاني كما في المنهج لكان أعم كما قاله المصنف في شرح المنهج
 معترض على عبارة المنهج المساوية لعبارة هذا الجمل من لا يسهو (قوله ولا يخفى بكفيل) لانه
 بهرب فينبوت الحق ويحل ما ذكر في غير فاطم الطريق أما هو فبقية الامام مطلقا اه قاله مر
 (قوله تولا) فان تولا غيره وقع الموضع (قوله لكن باذن الباقيين) فائدة الاذن بعد القرعة
 تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا أستوفي وقول بعضهم للقارعة لا أستوفي أنت
 بل أنا اه مر (قوله ولا بدخاها) أي القرعة عاجز عن المباشرة كشخص وامرأه وان كانت قوية
 جلدتها وأعمى فلو خرجت اقدار فجزأ عيادت بين الباقيين اه مر (قوله ورجع الاصل
 الدخول) أي لانه صاحب حق فيستغيب اذا خرجت القرعة له وهو ضعيف والمعق - الاول
 وحل بعضهم كلام الاصل على دخول العاجز في الاذن وهو بعيد اذا المتبادر من دخوله كتابة
 انه في الاقراع ولو بادرا أحد المستحقين فقتل الجاني بعد عقومنه أو من غير لزومه قود وان لم يعلم
 بالعقو اذ لا حق له في القتل أو قبله فلا قود عليه لان له حقا في قتله وللبقية في المسئلتين قسط
 دية من تركه جان ولو ارث الجاني على المتبادر ما زاد من دية - على نصيبه من دية مورثه
 لاستيفائه ما سواه بقية الجاني (قوله ولا يستوفي الخ) نعم لا يحتاج مالان رقيق في رقيقه
 الى الاذن ولا مضطرا لا كل من له عليه قود ولا منفردا ليراه أحد ويجوز عن الاثبات اه

(القود يثبت لكل الورثة)
 كالميتة ويقتطعونها
 صبيهم ومجنونهم وبحسب
 القاتل ولا يخفى بكفيل
 (فان اتفقوا) أي المستحقون
 (على مستوف) فذلك (والا)
 فان اراد كل منهم - ان
 يستوفيه بنفسه (أقرع)
 بينهم وجوبا فمن خرجت
 له القرعة تولا لكن باذن
 الباقيين على الاصح (ولا
 بدخاها عاجز) عن المباشرة
 لان العاجز يرى المستوفين
 في الاهلية لكن لا يجوز
 الاستيفاء بعد خروج
 القرعة الا باذن العاجز
 ورجع الاصل الدخول تبعاً
 للبقوى (ولا يستوفي) قود

(قوله تعيين المستوفي) فيه
 ان ذلك حاصل بالقرعة فاعل
 الفائدة رجاء عقو الباقيين
 وتأمل

أفاده في شرح التمهيد (قوله الاباذن الامام الخ) لو توقف الاذن على دفع مال ظلمنا فلاثم على
المستقل فيما يظهر انهم يتجه تعزيره لاقتيانه اه شوي (قوله ولو ياتيه) أي الذي تناوات
ولا يته اقامة الحدود اه م قال في الحاوي يعتبر عشرة أشياء في استيفائه أن يحضره الحاكم
الذي يحكم له به أو نائبه ليكون حضوره تنفيذا للحكمة وان يحضره شاهدان ليكونا بينة في
الاستيفاء أو التعدي وان يحضر معه عونان فريحا حدث ما يحتاج الى كف أو ردع وان يامر
المقتض من عاتق عليه من صلاة يومه وان يامر بالصيغة بماله وعليه وان يامر بالتوبة من
ذنبه وان يساق الى موضع القصاص برفق وان يستعورته وان تشد عيناه به صابة وان يترك
حدود العنق لا يبدل السيف عنه وان يكون السيف صارما ليس بكال ولا مسعوم اه قال
الزركشي واكثرها مندوب اه (قوله ويقع عن القصاص) أي ويحصل به القصاص بقتل
المستحق المذكور وان تعدي به فيجزم عليه وقيل يكبره وخرج بقوله من المستحقين غير المستحق
فانه يقتل به ولو اماما (قوله الاعارف) أي أهل للاستيفاء أما غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة
فلا ياذن له في الاستيفاء وخرج بالعارف غيره فلا ياذن له الا اذا كان القصاص بنحو غرق فله
الاذن لغير العارف أيضا (قوله من مستحقه) قيد به لاجل التفصيل بهذه أمان غير المستحق
فياذن له مطلقا بشرط اذن المستحقين له في الاستيفاء وللمستحق قود فوران أمكن وفي حرم
وسر وبرد ومرض وان كان القصاص في الاطراف وان كان الجاني جسي في وقت الاعتدال
لا في مسجد ولو في غير حرم بل يخرج منه ويقتض منه صيانة له وتجبس ذات حمل في قود حتى
ترضعه الملبأ ويستغنى عنها بامرأة أخرى أو بهيمة يحل لبها أو بقطعة بشرط أن تحصل فيه قوة
وأجرة جلد لم يرزق من المصالح على جان موهر لانها مؤنة حق لزمه أدائه فان كان معسرا فعلى
بيت المال ثم على ميسر المسلمين (قوله لانه لا يؤمن أن يزيد في الايلام بتريدي الا لة) أي
فيؤدي الى السراية (قوله بمثل فعل الجاني) من غرق أو حريق أو قتل بعدد أو غيره كحجر
أو سبع أو حية أو نحو ذلك نعم لو كانت الضربات التي قتل بها غيره مؤنة فيه ظنا لضعف القول
وقوة القاتل عدل الى السيف كنحو الوطء الا في وله العمد دول في الممانع المالح للذهب لانه
أخف لاعتكسه فان ألقاه بما فيه حيتان تقتله ولم يمت بها بل بالماء لم يجب العقوبة فيه وان مات
بهما أو كانت ثا كاه التي فيه لته فعل به الحيتان كالاول ولا تلحق النار عليه الا ان فعل بالاول ذلك
ويخرج منها قبل أن يشوي جلده ليعتكن من تجهيزه وان أكلت جلد الاول (قوله الا في نحو
وطء) أي في عين السيف وهو استثناء من التخييرية وبين ما قتل به (قوله كصبر) لحرمه عمل
السحر وعدم انضباطه ومثله الخمر والبول ولواط بصغير يقتل مثله غالبا ونحوها من كل محرم
اه زى (قوله وسيف مسعوم) المعقده انه يقاد به أيضا الا ان كان السهم مهربا يمنع الغسل فاذا
حل كلامه عليه صح وبقي السيف فيما لا مثله له كالوجامع مغيرة في قبائلها فقتلها ولو ذبحه
كالبهيمة جاز قتلها على المعقده ولو فعل به كفعله من نحو اجافة كنجويك وكسر عضد فلم يمت
قتل بسيف ولا يترادى الفعل المذكور حتى يموت (قوله بسيف فقط) أي لتهذرا للمماثلة

• (باب الديات) •

الواجبة بدلا عن القود غالبا فالمراد به ما يشمل الاروش والحكمومات قال بعضهم وقية الرقيق

(الاباذن الامام) ولو ياتيه
لخطره واحتياجه الى النظر
لاختلاف العلماء في شروطه
(ويحذر المستقل) من
المستحقين (بذلك) لاقتيانه
على الامام ويقع عن
القصاص (ولا ياذن الامام
الاعارف) من مستحقه
(بذلك) أي باستيفائه
فياذن له (في نفسه) لانها
منسوبة (لا) في غيرها
هو أعم من قوله لا طرف لانه
لا يؤمن أن يزيد في الايلام
بتريدي الا لة مثلا (ويقاد
بمثل فعل الجاني) ولو جازفة
رعاية للمماثلة (أو بسيف)
لانه أعم من وأسرع
والتصريح بذلك من زيادة في
وما ذكره من الجائفة هو
المنقول عن النص والجمهور
وصوبه جماعة بخلاف ما وقع
في الاصل تبعه الامم حاج من
تصحيح تعين السيف (الافى
نحو وطء) مما يحرم فعله
كصبر وسيف مسعوم
(فيسف فقط) يقاد وتعبير
بذلك أعم مما عبر به
• (باب الديات) •

أيضا وتقيده بالحرف الغالب والصحيح خلافه ووجهها باعتبار الاشخاص او النفس والاطراف
والمعاني (قوله اذا صاها ودي) بكسر الواو وبوزن وعدة نقلت كسرهم اللدال وحذفت وعرض
عن الهاء في الآخر قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كوعد • حذف وفي كعدة ذلك الطرد

هذا اذا أريد تحويل المصدر الى دية فان نطق بالمصدر من أول الامر كان يفتح الواو والحاصل
أن ودي يفتح الواو له صدران ودي يفتح الواو وكسر هاء ودية أصلها هو المكسور وان لم ينطق
به كما قالوا في قال أم - له قول بالتصريح مع أنه لم ينطق به وأمر المذكر من ذلك كع وفي بني علي
حذف الياء وأصله اوى كوى حذف الواو أخذ من القاعدة السابقة والياء الامر ويقال في
التقية ديامني على - حذف النون والالف فاعل وفي الجمع دوامني على حذفها والواو فاعل
وأمر المؤنث دى ميني على حذف النون والياء فاعل ويقال في الجمع دين ميني على السكون
لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل والمثنى كمتنى المذكر وتطير ذلك هات فيقال هات يا زيد
وهاتي يا هند وهات يا زيدان وها تو يا زيدون وهاتين يا هندات ومن ذلك يعلم أن
مصدر وعده عند ارادة التحويل بالكسر وعند عدمه بالفتح (قوله وديا) يفتح الواو بكسر وقوله
أعطيت دية فمعناها الغنة دفع الدية وقبل المال الواجب في النفس فقط وشرعا ما ذكره بقوله
وهي المال الخ (قوله بالجناية على الحر) أي المصوم أما لرقيق ففيه القيمة باغنة ما بغت تشبها
له بالابواب بجامع الملكية ولا تسمى دية وأما غير المصوم كزنان مخصن وقاطع طريق ومرشد
وتارك صلاة وحربي فلا دية فيه اذ لم يكن القتيل مثلهم وقوله في نفس متعلق بالواجب وقوله
أوفيمادون أي من الاطراف والمعاني والجروح (قوله مغلظة) أي في العدد من ثلاثة أو وجه
كونه على الجاني وحالة ومثلثة وفي شبيهه من وجه وهو كونه امثلثة ومخففة فيه من وجهين
كونه على العاقلة وكونه امثولة وفي الخطا من ثلاثة هذان وكونها مخففة (قوله كيا يني) أي
من الاستثناء الذي سببه أي في الخطا من كون القتل في الحرم أو الاثم من الحرم ونحو ذلك فانه
مستثنى من تخفيفه من ثلاثة أوجه كما مر وقوله في الباب الا - أي باب العاقلة في فصل فيه
لأنه مندرج تحت الباب (قوله اثلاث) أي من حيث وصفها لامن حيث عددها لانه مائة
في العدد وغيره فيلزم أن يكون القسم الثالث زائدا عن غيره (قوله ثلاثون حنة) هي التي مضى
لها من ولادتها اثلاث سنين والجدعة التي مضى لها من ولادتها أربع سنين (قوله خلقة) يفتح
المهجمة وكسر اللام وبانقاف وجمعها خلف يفتح الخاء وكسر اللام وخلفات كذلك وقيل مخاض
على غير انطه كما مر أو نساء (قوله أي - حوامل) بالنصب تفسير لخلقة لانه وان كان مفردا في
اللفظ فهو متعد في المعنى لانه اسم جنس أو بالرفع تفسير لاربعة وبنيت حملها بقول عدلين
من أهل الخبرة ولا يضر كون أحد الاقسام أكثر (قوله أخماس) أي وصفها وعددها لانه مائة
بعض الاقسام على بعض (قوله وحققا وجدعات) ويعتبر كونهما من الاناث قال م ر لان
ابن م ر كور منهن ما يقل به أحد من أصهارنا ولو عبرة بقوله وحققا كان أولى لان حقائق مشترك
بين الذكور والاناث كما في م ر (قوله الرجل المسلم) وفي المرأة والخمسة من كل عشرة وفي الكافر
الذكر من كل ستة وثلاثان وفي المرأة الكافرة ومنها الخمسة من كل ثلاثة وثلاث في الذي
ويعتبر النسبة كذلك في غيره اه قل (قوله وتجب الدية) أي السكاملة او بعضها في الانواع

جميع دية والاهاء موضع عن
قام الكلمة اذا صاها ودي
يقال وديت القتل وديا
أي أعطيت دية وهي المال
الواجب بالجناية على الحر
في نفس أوفيمادون (هي
نوعان) أحدهما (مغلظة
في العدد وشبهه مطلقا) ما
في الخطا كيا يني في الباب
الا - أي (وهي) أي المغلظة
(اثلاث - ثلاثون حنة
وثلاثون جدعة وأربعون
خلقة) أي - حوامل
الترمذي في العدد وخبر أبي
داود في شبيه بذلك (و) ثانيم ما
(مخففة في الخطا) فيمادون
ما ياتي في الباب عقبه (وهي
أخماس من بنات لبون
وبنات مخاض وبني لبون
وحققا وجدعات) من كل
منها في دية الرجل المسلم
مشهور لخبر الترمذي وغيره
بذلك (وتجب الدية في النفس
والطرف والمعنى) وهو من
زيادتي

الاربعة المذكورة ان لم يجب فيها قود بان كان في غير العمدة أو فيه بعد العفو (قوله ثم من ذلك)
 الاتيان بين هاتين جميع ما يأتي اشارة الى عدم الانحصار فقد يجب اكثر من دية النفس كالموت
 قطع يديه ثم رجليه وكالوقوع اسنانه واحدة بعد واحدة فان فيها مائة وستين من الابل لان في كل
 واحدة خمسة اوهي اثنان وثلاثون نظمة باعضهم في قوله

وعدة الاسنان للانسان * كل ثلاثون يليم اثنان

منها شيئا اربع ربا عيه * كذا واثنا عشر كمثل تالبيه

واربع ضوا حك واثنا عشر * خرسا واربع نواجذ آخر اه

والنواجذ من الاضراس وتسمى اضراس العقل وهي مفعودة في اللحم والكويج فانهما
 ثمانية وعشرون قالوا واسنان المرأة ثلاثون وخرج بالانسان غير فاسنان البقر اربعة وعشرون
 والشاء واحد وعشرون والتيس ثلاث وعشرون والعنز ثمانية عشر والمراد بالنواجذ في قوائم
 ضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه هو الرابعايات وقد يجب اقل من نصف العشر كربعة
 وخسة في نقص المعاني (قوله كالتفيس) اي مطلقا وكذا ما بعده وذكرا يجب فيه كل الدية
 خمسة عشر مائة وشرحا (قوله والشم) وهي قوة مودعة في زائدة في الانف الشبيهة بين بحاتي
 الندي كل زائدة بازاء طاقه من طاقتي الانف فالزائدتان المذكورتان في الدماغ ولذلك اذا سد
 الانف لم يحصل الشم (قوله من المنخرين) نسبة منخر كجلس واتباع الميم للخاء كزبرج وقصهما
 وضعهما وبقال منخور كعصه نور فيه خمس امانات واما كسر الميم وفتح الخاء فلم يرد في شم كل
 منخر نصف دية كما سيأتي نلوا دعي زواله فانبطح الطيب وعبس للغيث حاتف جان والافدع
 وياخذ دية وان نقص وعرف قد زلزاله فسطها والافس كومة باجتهاد المالك (قوله طرفين
 وحاجز) وفي كل ثلث الدية لان كل منه دوجبت فيه توزع على افراده وتدخل حكمة
 القصبة في دية (قوله وفي الانف) بدل من خبر خبر مقدم وقوله اذا استوصل المارن بالبناء
 للمفعول اي قطع من اصله والدية مبتدأ مؤخر (قوله لناطق) اي ولو حكما كما في الطفل الا في
 وخرج به ان الاخرس فيه حكمة خلقا كما كان الخرس او عارضا كما في قطع يد سلا هذا
 ان لم يذهب بقطعه الذوق والادوية ولو قطع اسنانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان وتوزع في
 الذوق على خمسة لانه قوة مودعة على سطح اللسان يدرك بها احلاوة كالعسل وجوضة كالخل
 وعذوبة كالسالم وملوحة كالمالح ومن ازالة كالباذنجان ولو اخذت دية اللسان فنبت لم تسترد وفارق
 عود المعاني بان ذهابها كان مظهرا وقطع اللسان محقق فالعائد غيره وهو نعمة جديدة (قوله
 ولولا لكن) من السكنى وهي الهبة والارث بالثلاثة من يدغم في غير محل الادغام والالتصاف من
 يدل حرفا آخر سواء كان بادغام ام لا فهو اعم مما قبله (قوله وطفل) وان لم يظهر أثر نطقه على
 المعتمد اخذ بظاهر السلامة كما يجب الدية في يده او رجله وان فقد البطش حالاً ومن ثم لو بلغ
 او ان النطق والتحريك ولم يظهر اثره تعينت الحكمة فالولد اصم لم يحسن الكلام لالعله
 بالاسنان بل لهدم سماعة فحل يجب في لسانه دية او حكمة وجهان والمعتمد الثاني لان المنفعة
 المعتبرة في اللسان النطق وهو ما يوس من الصبي والصبي انما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع
 لم ينطق اه افاده مر (قوله وان كان لا يحسن بعض الحروف خلقة) احسن زبده عن عدم

(قوله الكويج) هو الاجرود

(والجرح ثم من ذلك ما يجب

فيه كل الدية) اي دية

النجى عليه (كالتفيس)

الحرمة المعصومة (والشم)

من المنخرين لانه من اعظم

المنافع كالبصر (والمارن)

وهو مالان من الانف

مشغل على طرفين وحاجز

نفسه عرو بن حزم وفي

الانف اذا استوصل

المارن الدية الكلام له رواه

البيهقي (واللسان) لناطق

ولولا لكن وأرت والتغ

وطفسل لغير ابن حزم وفي

اللسان الدية رواه أبو داود

وغيره (والكلام) وان كان

لا يحسن بعض الحروف

خلقة لانه من اعظم المنافع

ونقل الشافعي في الام فيه

الاجماع وانما تؤخذ دية

اذا قال اهل الخبرة لا يعود

نطقه

احسانهم الجذابة السابقة فانه لا دية في ذلك اليهض الا بتضايف الغرم في القدر الذي ازاله
 الخاني الاول وتوزع دية الكلام على ثمانية وعشرين حرفا في لغة العرب وفي ازالة بعضهم اقسطه
 منها في ازالة نصته انصف الدية وفي كل حرف ربع سبعة او هو ثلاثة ابعرة واربعة اسباع لان
 الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لان منفعة
 الكلام قد فانت اه افاده في شرح المنهج قال مر واسطة طولا انما كرها من الالف واللام
 واعتبار الماوردي اهما وانصاف الالف والهمزة مردود اما الاول فلما ذكر واما الثاني فلان
 الالف تطلق على اعم من الهمزة والالف الساكنة كما شرح به سيدي به واسطة فنوا بالهمزة عن
 الالف لان دراجها فيها اه وفي ذلك نظر لان المدار في الحروف التي يسط عليها انما هو المهمات
 التي هي اجزاء الكلام ولا شك ان نطق الانسان بالهمزة غير بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص
 يبين الاخر وليس المدار على الالف التي هي لفظ ألف واقطع بانه الخ حقي يتوجب به ما ذكر
 ولا يقال انه لما تقارب مخرج الالف والهمزة عدا شيئا واحدا لانه لا خصوصية لهما اذ كثير من
 الحروف مخرجها قريب من مخرج الالف والهمزة عدا شيئا واحدا فالمنفعة بالتوزيع على تسعة
 وعشرين كما قاله سم وتبعه الرشيدى على مر وتبعهما شيخنا الحنفى وشيخنا البراوى فان كان
 الجنى عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته فانت او ككثرت كاحد وعشرين في لغة
 رواحيد واثنتين في اخرى ولو تكلم بلغته يوزع على اكثر مما لو قطع شفتيه فذهبت الميم
 وجب ارضا مع ديتها في اوجه الوجه يمين قاله مر (قوله وهو) اى المعظم وقوله تابع لها فلا
 يزداد على الدية ثنى بسببه وفي بعضها اقسطه منها الامن المذكور لان الدية تكمل بقطعه اقسطت
 على اية اذها فان اختلف بقطع بعضها مجرى البول فالأكثر من قسط الدية وحكومة فساد
 المجرى ذكره في الروضة اه قاله في شرح المنهج (قوله للمرأة) خرج به افضاء الخنى ففيه حكومة
 اه شرح المنهج (قوله رفع ما بين مدخل ذكر ودير) اى فيه صير محل الجاع والغائط واحدا
 وقوله لا شلال الخ واقطعه الفسل اذ المنطقة لا تستقر في محل العلق لا منزاجها بالبول فاشبهه
 قطع المذكور فان لم يستمسك العائط فحكومة ايضا ولو اتجم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة
 وفارق النحام الجائفة بان المدار هناك على الاسم وهناك على فوات المقصود وبالعود لم يفت
 اه قاله مر (قوله وقيل الخ) ضعيف كما قاله مر وقال في شرح المنهج فعلى التفسير الاول
 في الثمانى حكومة وعلى الثانى بالعكس (قوله الفريرى) وهو الذى يزواله يحصل الجنون
 ويصرف باندغريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات اى الحواس ولا قود فيه
 لا يخفى ان العلماء في شله وان كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم انه في القلب وانما زال بفساد
 الدماغ لا نطاع مدد ما وصل اليه من القلب فلم يشأز والمحققة الامن القاب ولذا يقولون
 محل القلب وله شعاع متصل بالدماغ وقال ابو حنيفة وجماعة محل الدماغ وقيل محل هماغما
 وقيل لا محل له وخرج بالفريرى المكتوب الذى به حسن التصرف ففيه حكومة لا تبلغ دية
 الفريرى وكذا بعض الاول ان لم يضبط فان اضبط بالزمن كما لو كان يحسن يوما ويفوق يوما او
 بمقابلة المنظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدره خبير ان مدة يعيش اليها غالبا انتظار فان مات
 قبل العود وجبت الدية كما في السمع والبصر (قوله بما لا أرض له) خرج بذلك ما لو زال بماله ارض

(والحشقة) لان معظم
 منافع الذكر وهولته
 المباشرة تتفق بها
 عداها منه تابع لها
 كالصنف مع الاصابع
 (والافضاء) لام - رأة من
 زوج أو غيره بوطء أو غيره
 وهو رفع ما بين مدخل
 ذكر ودير لا شلال الفتنع
 بذلك ومنع استمسك الخارج
 وقيل هو رفع ما بين مدخل
 ذكر ومخرج بول (والعقل)
 الفريرى خبر البية في ذلك
 ولا يزداد شئ على دية العقل
 ان زال بما لا أرض له
 ولا حكومة كاطمة

(قوله لا محل له) أى بناء على
 أنه من المجرزات

مقدركوضعة رأس أو وجه وقطع يد أو رجل أو غير مقدركوضعة غيرهما فيجب ذلك مع الدية
فلو قطع يديه ورجليه - فنزال عنه - له وجب ثلاث ديات ولو أوضعه في صدره فنزال عنه - له فدية
وحكومة فان ادعى ولي الحق عليه زواله بجناية وأنكر الجاني اختبر في غفلاته فان لم ينتظم قوله
وفعله أعطى الدية بلا حلف لان حلفه - يثبت جنونه والمجنون لا يحلف فان اختلفا في جنون
منقطع حلف زمن افاقته وان انتظم احلف جان في صدق وانما حلف لاحتمال صدور المنتظم
اتفاقا أو جريا على العادة ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد استردت اه أفاده
في المنهج ونهرجه (قوله اذافات الخ) فان لم يفت به نتي وجبت حكومة (قوله أو المني) أي قوة
الامتناع ومثل ذلك قوة الحمل من الانثى وقوة الاحبال من الرجل وقوله أو الجماع أي أولذة الجماع
ولو مع بقاء المني وسلامة الذكر ولو أنكر الجاني زوال لذة الجماع صدق الحق عليه بيمينه لانه
لا يعرف الامتناع ولو كسر صلبه فنزال مشبه به ولذة جماعه أو مشبهه ومنه فديتان لان كلامهما
مضمون عند الانفراد فكذا عند الاجتماع اه أفاده في المنهج ونهرجه (قوله اذالم يثبت بدله)
فان ثبت فلا دية حتى لو أخذت وجب ردها لانه من جله المستثنى من الاجرام كالمس (قوله
وبقيت - يمانية متقرة) أي بعد السليخ وهو نادر كآله مرقان لم يبق بان مات عقب السليخ لم تجب
دية الجاني بل دية النفس فقط (قوله ومات الخ) محل التقييد قوله بسبب من غير السليخ أو منته
الخ والسبب الذي من غير السليخ كهدم وأما الموت فليس بقيد لذوام حيا وجبت دية السليخ
(قوله أو منته واختلقت الخ) خرج به ما لو مات بسبب من السليخ ولم تختلقت الجنايتان فالواجب
دية النفس فقط وتجب الدية بقطع اللحمين الناقين بجنب - مسلة الظهر كالإلين وهي مسئلة
غريبة كافي (قوله لانه) أي الجاني كالجنس الواحد من الاعضاء كاليد من حيث انه معد
لفرض واحد وهو اسمة اللحم والدم (قوله ولو باي ياهما) أي - سواء قطعهما أو قلعهما
أو أليهما وقوله رسوا في ذلك السمع الخ أي لان السمع ليس في جرم الاذن بخلاف الابصار
وفي بعضها فسطه من الدية وابيض صادق بواحدة فقيم النصف ويضعف او يقدر بالمساحة
وفي ابانة يابست حكومة كالبنة يدسلا وجفن وأنف وشفة وحشفة متحشفات اه أفاده في
المنهج ونهرجه (قوله بالاحساس) متعلق بدفع أي ان صاحبه - ما يحس بسبب معاطةهما
بدبيب الهوام في طردها وهذه هي المنفعة المعتبرة في ايجاب الدية اه أفاده م (قوله ولانه من
المنافع المقصودة) بل هو أشرف الحواس حتى من البصر كما عليه أكثر العلماء اذهب المدرك
للاحكام الشرعية التي هي التكليف ولانه يدرك به من كل الجهات وفي سائر الاحوال والبصر
يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع
لقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيئات مردود بان كثرة هذه
المتعلقات فوائدها دنيوية لا يعول عليها الا ترى ان من جالس أسهم فكأنما جالس حجر املق
وان تمتع في نفسه بمتعلقات بصره وأما الاعى في غاية الكمال التهمى والعلم الذوق وان نقص
تمتع الدنيوى ولا يردانه يترتب على ادراك المتعلقات المذكورة التمسك في مصنفات الله
تعالى البدعية البهيمية المتناوثة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة فحوالكعبة
والصنف ومشاهدته تعالى في الآخرة والدنيا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج لان ذلك

(وكسر الصاب) اذافات به
المنى أو المني أو الجماع
(وسليخ الجاني اذالم يثبت
بدله) وبقيت حياة مستقرة
ومات ولو بعد مدة بسبب
من غير السليخ أو منته
واختلقت الجنايتان وهذا
أو غير لانه كالجنس الواحد
من الاعضاء من حيث انه
معد لفرض واحد
(والاذنين) ولو باي ياهما
وسواء في ذلك السمع
والاصم وذلك للمساواة
حزم وفي الاذن خمسون
رواه الدارقطني وغيره
ولانه أبطل من - مائة
دفع الهوام بالاحساس
(ومعهما) للمساواة
بذلك ولانه من المنافع
المقصودة والتصريح به
وما قبلها من زيادتي

كما انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفته صلى الله عليه وسلم ومعرفة الامور المتأقاة منه
 وذلك انما يعرف بالسمع والسمع قوة مودوعة في مقعر الصماخين تدرك الاصوات عندها لا بها
 فالادراك بمشيئة الله تعالى وكذا سائر القوى ولو ادعى الجني عليه زواله وانكر الجاني فانزعج
 اصباح في غفلة مثله لا حلف جان أن سمعه باق لاحتمال أن يكون انزعاجه اتفاقا فان لم ينزعج
 حلف مدع لاحتمال تعطله وبأخذدية ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك الا أن يغلب على الظن
 صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها أهل الخبرة انظر ان لم يظن استغراقها العمر
 وكذا لو توقع عود البصر ونحوه وان نقص السمع من الاذنين أو أحدهما وجب قسط النقص
 من الدية ان عرف قدره بأن عرف في الاولى أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه
 وبأن يحشى في الثانية العلية ويضبط منتهى سماع الاخرى ثم يمسك فان كان التفاوت نصفاً
 وجب في الاولى نصف الدية وفي الثانية ربعها فان لم يعرف قدره بالنسبة فحكمومة فيه باجتهاد
 فاض لا باعتبار سماع اقرانه فلو قال أنا أعلم قدر ما ذهب من سمعي صدق بيمينه لانه لا يعرف
 الاثمة (قوله وكالبطش الخ) معطوف على قوله كالثمن (قوله أولى من قوله الخ) أي لانه بقي
 أشياء غير المذكورات كالصوت والذوق والمضغ ولذة الطعام وقوة الاحمال (قوله ومنه ما يجب
 فيه نصفها كاذن واحدة) أما لو زال الاذن وسمعها معاً فوجب دية لان السمع ليس في الاذنين
 بخلاف ما لو زال عيناً واحدة وبصرها أو شفة مع حروفها التي تبطل بزوالها أو يدامع بطشها
 ففي ذلك نصف دية فقط (قوله وعين واحدة) أي ازالة الحدة ويلزمها ازالة البصر منها وقوله
 وبصرها أي ازالة البصر مع بقاء الحدة فلا تكرار في كلامه وكذا يقال فيما بعده (قوله ولحي)
 يفتح اللام واحد العين وهما العظم ان الاذان تنبت عليهما الاسنان السفلى فان زال معهن شيء
 من الاسنان وجبت دية أيضاً اما العلية فبما عظم الرأس ولا يدخل ارش اسنان في دية العينين
 لان كلامهم ما منفعة مستقلة وله بدل مقدور (قوله ويدو بطشها ورجل ومشها) فان قطع من
 فوق كف أو كعب وجبت فيه حكمومة لانه ليس يتابع بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد
 والرجل الثلاثين حكمومة اشرح المنهج (قوله وهي رأس الذرى) وهي كالشفة والذرى
 كالذكر فيما سر ولا يراى بقطع الذرى معهن شيء وتدخل حكمومته في ديتها (قوله وكخصبة) أي
 بيضة بقطع جلدتها فان سلها وأبقى الجلدة نقصت حكمومة من النصف (قوله وشفر) بضم
 الشين ويجوز قصها وهو حرف القرح (قوله كأمومة) وهي التي تباع خريطة الدماغ ولا تخرقها
 وهي الجلدة التي داخل عظم الرأس والدماغ هو الدهن داخلها والجرح الواسل اليه يقال له
 دامة كما يذكرون فسميت باسم محلها كالتي قبها وفوق العظم جلدة أخرى تسمى السمحاق
 وفوق اللحم الرأس الذي هو محل نبات شعرها كاسر (قوله محمِل) أي لاغذاء أو الدواء وقوله
 أو طريقتي أي للعجل وقوله كبطن مثال لمحمِل الغذاء والصدر مثال لمحمِل اللبن ومثله داخل ثغرة
 نخرو وجين فان خرجت الامعاء ففيها حكمومة وخرج بالباطن المذكور غيره كالانف والقلم
 والعين وعمر البول ودخل الفخذ وهو ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل
 بعمل القدم وهو الالة وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم وفي ذلك حكمومة (قوله وثلاث
 كلام) وهو ثمانية أحرف وثلاث أو ثلثان على ما مر ان أمكن تبع بعض الحرف (قوله يكفن العين)

وكالبطش والمشي والبصر
 فقول كالثمن الخ أولى
 من قوله وهو الى آخره
 (ومنه ما يجب فيه نصفها
 كاذن) واحدة (وسمها
 وعين) واحدة (وبصرها
 وشفة) واحدة (ولحي)
 واحد (ويدو بطشها
 ورجل ومشها واحدة امرأة)
 وهي رأس الذرى عـ لا
 بالتقسيط في جميعها (وفي
 خلة فـ يرها) من رجل
 وخشى (حكمومة) لا تتناه
 المنفعة فيه (وكخصبة
 وآلة وشفر ونصف اسنان
 ونم فخر) واحد (ونصف
 هـ ل) بان كان يجن يوماً
 ويبقى يوماً عـ لا بالتقسيط
 وقول كاذن الى آخره أولى
 من قول وهو الخ (ومنه
 ما يجب فيه ثلث كأمومة)
 وهي التي تباع خريطة
 الدماغ ثلث بـ عمرو بن حزم
 بذلك رواه أبو داود وغيره
 وقيل بـ الدامة وهي
 التي تخرق خريطة الدماغ
 (وجاتفة) وهي جرح يتخذ
 الى جوف باطن محمِل
 أو طريقتي له كبطن وصدر
 ثلث بـ عمرو بن حزم أيضاً
 (وثلاث لسان وثلاث كلام)
 وأحد طرفي الانف أو الحماجر
 عـ لا بالتقسيط وقول
 كأمومة الى آخره أولى من
 قوله وهو الخ (ومنه ما يجب
 فيه ربعها يكفن العين)

ولولا شئ ورابع شئ مما مر
علافا فانه فتعبري بذلك
أولى من قوله وهو جفن
العين (ومنه ما يجب فيه
عشر) من الدية (ونصفه
وهو المقتلة) المسبوقه
بإيضاح رشم لم يعرف
ابن حزم بذلك رواه أبو داود
(ومنه ما يجب فيه عشرها)
كاصبع وهاشمة مع إيضاح
للخبر السابق بالاول ولغير
زيد بالثاني رواه الدارقطني
والبيهقي فتعبري بذلك
أولى من قوله وهو إلى آخره
(ومنه ما يجب فيه نصف
عشرها كوضحة) في الرأس
أو الوجه (وسن) لم يعرف
ابن حزم بذلك (وأغلة إيهام)
علافا بتقسيط وهاشمة بلا
إيضاح وتغيبيل فقولي
كوضحة إلى آخره أولى من
قوله وهو إلى آخره (ومنه
ما يجب فيه ثلث عشرها)
فأقل (كأغلة مختصر)

• (باب العاقلة) •

جمع عاقل سميت بذلك
لعقلهم الأبل بقنادار
المسحق وقيل أصلهم
عن الجاني العقل أي الدية
وقيل غير ذلك (هي العصبان)
للجاني

أي غطاهما في الأربعة أوجه الدية ويندرج فيها حكومة الإهداب (قوله ورابع شئ مما مر)
كربع الأذن واللسان الخ وقوله علافا فانه أي وهو التقسيط (قوله ونصفه) أي العشر
وقوله وهو المقتلة المسبوقه الخ ومثاله اصبع غير إيهام مع أغلة الإيهام أو مع الإيضاح فحصره
غير مراد فان لم تسبق بأن انفردت ففيها نصف عشر فقط كالهشم وحده والإيضاح وحده (قوله
في الرأس أو الوجه) ولو في العظم الثاني خلف الأذن أو في تحت المقبل من اللعين ولو صغرت
والتصمت ففيها الكامل وهو الحرام لم غير الخنثي خمسة أبعرة وخرج موضحة غير الرأس
والوجه ففيها حكومة بخلاف قصاصها فانه لا يتفاوت كما مر اه أفاده في شرح المنهج (قوله
وسن) أي أصلية نامة متفورة غير متقلبة تخرج بقيد الأصلية الزائدة وبقيدها التامة مالم يكر
بعض الظاهر منها ففيه قسطه من الأرض وينسب المكسور إلى ما بقي من الظاهر دون السخ
بكسر المهملة وسكون الذون وإجماع الخاء وهو أصلها المستبر بالهم وبقيدها المتفورة مالم يقطع سن
صغير أو كبير لم يتفرقة فيها تقصير بل إن بان فساد منبتهما فكالمثورة وإن لم يكن الحال حتى مات
فحكومة كزائدة وهي الخارجة عن سمات الأسنان فان في الحكومة ولو قلع الأسنان كلها
وهي ثنتان وثلاثون فبصاها وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا كما مر ولو زادت على
ثنتين وثلاثين وجبت دية الزائد أيضا على المئة دني كل سن زائدة خمسة أبعرة (قوله فاقل)
وذلك كما إذا زادت الأنامل على ثلاثة فإذا كان له أربع أنامل وجب في كل أغلة ربع العشر
وهكذا قال في شرح المنهج ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الغالب مع التساوي
أو نقص قسط الواجب عليها وهو ضعف بالنسبة لزيادة الأصابع بل في الزائدة حكومة
ومعقدا بالنسبة لزيادة الأنامل كما فرور شيئا البراوي وإن كانت عبادة مرد صريحة في تضعيفه
بالنسبة إلهامها (قوله كأغلة مختصر) ففيها الكامل ثلاثة وثلاث ودخل تحت الكاف أغلة غير
المختصر من بقية الأصابع ماعدا الإيهام ولو أزال الشهور التي فيها جمال كاللحية وجبت
حكومة وعزفان لم يكن فيها ذلك كشرابط أو عانة فلا شئ عليه على الظاهر وقيل يوزر

• (باب العاقلة) •

التي تحمل الخط أو شبه العمدة المذكورين في الباب قبله وتطلق على الواحد والآخر كالطائفة
(قوله جمع عاقل) أي على غير قياس وقياسه عقلا بما ذكره كصالح وصلها وعقلا بفتح العين كالكامل
وكلة والاول مسمرع أيضا دون الثاني ويجمع تصحيحا أيضا وجمع العاقلة عواقل فهو جمع
الجمع (قوله لعقلهم الأبل) أي حبسها بالعقال وكان الأولى تأخير ذلك عن تعريف العاقلة
الآن في المتن (قوله بقناه) بكسر القاء فنون مدودة أي جانب وقيل هو العرصة أمام الدار
والمسحق هو الجاني عليه أو الورثة (قوله وقيل غير ذلك) من جلته أنهم هموا بذلك لمنهم منه
والعقل المنع ومنه سمى العقل عقلا لانه من الفواحيش (قوله العصبان للجاني) أي يقدم
الأقرب منهم فالأقرب فان بقى شئ وزع على من يليه وهكذا الأقرب الأخوة ثم بنوهم وإن
نزلوا ثم الأعمام ثم بنوهم ثم أعمام الجد وفروعهم وهكذا يقدم مدل بابو بن علي مدل باب
كلاوت فيقدم الأخ من الأبوين فلا ب فابن الأخ كذلك فالعالم فابنه كذلك فيوزع ثلث الواجب

(قوله من غنيم نصف دينار)

بجلاف المعتق فقد يكون غنيا وعليه أقل ولو أعتقه ثلاثة تحملوا تحمل شخص واحد بقدر ما لكل من الولاء خمسة الغني ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبة كل واحد منهم يحمل مثل تحمل المعتق ان كانوا بصفته والا تحمل كل بحسب حاله وان كان المعتق واحدا كان عليه نصف أو ربع وعلى كل من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة (قوله نعم ان بان أن الخنثى ذكر غرم الخ) المعتد الغرم لان النمرة موجودة فيه بالقوة كافي الجبري نقل عن خط ونقل عن حل أنه لا يغرم اه وهي عبارة محسرة (قوله والثالثة عدم الخ) الاولى عكس العبارة كما يعلم من الشارح

من نسب وولاء بيت مال والمراد في الاولين المجموع على ارثهم المذكور الاسرار المذكورون غير الفقراء فيصحبون مال جنائنه (الا الاصل والقرع) روى الشيخان من أبي هريرة رضى الله عنه أن امرأتين اقتتلتا فحذفت احدهما الاخرى بجحر فقتلها او ملق

بطنها

آخر السنة على الاخوة الاشقاء ويؤخذ من غنيم نصف دينار ومن متوسطهم ربعه ولا شيء على الفقير ثم يشتري بذلك ابل فان وفى ما أخذ منهم بالواجب فذلك والا اتقل للاخوة فلا ب فان وفوا فذلك والا فبني الاخوة وهكذا فان لم يوفى ما أخذ من عصبة النسب بالواجب اتقل لعصبة الولاء وبقية دم منهم المعتق فبعصبة وهم الاخوة الاشقاء فلا ب فبنوا الاخوة فلا ب عام فبنوهم كذلك كالارث فان لم يوفى ما عليهم بالواجب اتقل لبيت المال ان اتظم فيؤخذ منه ما بقى من الواجب فان لم يوجد أحد من ذكرا أخذ منه كله ان وجد فيه ذلك فان لم يتظم فيه عد عصبة الولاء الاخوة لادم ثم ذوو الارحام فان لم يوفى ما عليهم بالواجب أخذ من الجاني الباقي أو الكل ان عدم من ذكر وهكذا في كل سنة وأجل دية النفس من الزهوق وغيرهما من وقت الجنابة لكن لا يؤخذ الا من بعد الاند مال لاحتمال السرابة للنفس فان زاد المال أخذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالنسب واذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات في أثناء الحول سقط وأخذ من تركته لانه واجب عليه اصله وانما لم يؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة ولو قتل رجلين مثلا وجبت ديتهم ما في ثلاث سنين لاختلاف المستحق أو قتل ثلاثة مثلا واحد على عاقلة كل ثلث دية مؤجلة عليه في ثلاث سنين نظرا لاتحاد المستحق (قوله من نسب وولاء بيت مال) أى لا غيرها كزوجية ومخالفة بالحياة المهمة وقراءة ليست بعصبة (قوله في القوانين) أى النسب والولاء (قوله المجموع على ارثهم الخ) شروع في شروط من يعقل وترك شرط وهو اتفاق الدين بقينا فخرج بقوله المجموع على ارثهم ذوو الارحام فلا ب فقلون الا ان عدمت عصبات النسب والولاء وبيت المال كما مر وبالد كور النساء والخنثى نعم ان بان أن الخنثى ذكر غرم حصته التي اداها غيره وبالا حرار الارقاء ولو مكاتبين وهو مستغنى عنه بقوله المجموع على ارثهم فان الرقيق لا يرث كما لا يخفى وبالمكاتبين الصبيان والجمانيين وبغير الفقراء وهم الاغنياء والمتوسطون الفقراء ولودوى كسب والغنى هنا من يملك زائدا على كفاية موهونة بقيمة العمر الغالب عشرين دينارا والمتوسط من يملك زائدا على ذلك أقل من عشرين دينارا وفوق ربع دينار والفقير من لا يملك ذلك ويعتبر الغنى وغيره آخر السنة وخرج باتفاق الدين اختلافه فلا يملك مسلم عن تارة وعكسه ولا مسلم عن مرتد وعكسه وبقرائنا يقينا ما لو اختلفت عاقلناه المسألة والكافرة في وقت اسلامه ويغنى عن هذا الشرط قوله المجموع على ارثهم فلما تركه المصنف (قوله روى الشيخان الخ) أثبت الدعوى المذكورة بحديث وأثر وذكر الحديث أربع روايات الاولى أثبت كون الدية على العاقلة والثانية كون المراد بهم العصبة والثالثة عدم الدية على الاصول والرابعة عدمها على الفروع والاثبات عدم الدية على فروع المعتق ويقاس بذلك أصوله (قوله امرأتين الخ) كاتناضرتين احدهما او هي الضاربة هذه لينة واسمها أم عطية والثانية وهي المضروبة عامرية واسمها أم لينة بالتصغير وزوجهما حل بوزن رجل ابن مالت (قوله فحذفت) بالخاء والذال المجمعتين عطف تفسير ما قبله من عطف المفصل على الجملة نحو فحذفت لوجهه ثم يديه أى ومنه ابصرى الخذف الذي لا يقتل غالبا فهو من شبه العمدة واذا تحمته العاقلة فقصم الخطا من باب أولى والمعنى في تحمل العاقلة أن لقبائل في الجاهلية كانوا يقيمون بنصرة الجاني عنهم ويمنعون اولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النمرة ببدل المال ونقصها بالخطا وشبهه العمدة لانهم

(قوله ابن عمها) بأن وطئها الم بشبهة أو براد الابن بواسطة (قوله أي الاصول الخ) أي عدم تحمل الاصول الخ

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى ٤١٧

بدية المرأة على عاقلتها أي
القائلة وفي رواية وأن
العقل على عصبته وفي
رواية لابي داود وبرأ الولد
أي من العقل وروى
القاضي خبر لا يؤخذ الرجل
بجيرة ابنه وسواء في ذلك
أصول الجاني وفروعه لما
مر أم أصول معتق الجاني
وفروعه لما روى الشافعي
والبيهقي أن عمر قضى على
على رضى الله عنه ما بان
يعقل عن موالى صفية بنت
عبد المطلب لانه ابن أخيها
دون ابن الزبير واشتهر ذلك
بينهم وقيل بالابن سائر
الابضاع (وتحمل) العاقلة
(خطأ وشبهه عمدا) للخبر
السابق في شبهه العمدا
وقياسا عليه في الخطا وفي
قولي تحتمل إشارة الى أن
الدية تجب على الجاني ابتداء
ثم تحتملها العاقلة عنه
وهو الصحيح (ولا تحتمل
عمدا) قطعا (ولا صلحا) عن
القول (ولا اعترافا)
بالجناية روى ذلك عن ابن
عباس نعم ان صدقت العاقلة
المعترف بالجناية حملت
عنه (ولا) تحتمل (عن
عمدا) بل يتعاق الارش
برقبته وان أمره سيده نعم
ان أمره وهو غير عميد

ما يكثر لاسيما في متعاطى الاسلحة فحسنت اعانتها لئلا يتضرر بها هو ومعه ذور قبسه وأجلت
الدية عليهم رفقا بهم وتحملهم الدية من ثمن من عموم قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى
لما فيه من المصلحة اذ لو أخذ القاتل بهم الذهب ماله كله لان تتابع الخطا منه لا يؤمن ولو ترك
من غير تغريم لاهدر دم المقتول (قوله نفصى) أي حكم وقوله أن دية أي بأن دية جنينها
الخ فهو ناف ونشر مشقوش (قوله غرة) بالتأوين وعبد أو أمة عطف بيان على ذلك أو بدل
منه أو بالاضافة لان الشيء قد يضاف الى نفسه وان كان نادرا أو ويحتمل أن تكون للشك من
الراوى في تلك الواقعة المخصوصة وأن تكون للتبويب وهو الاظهر وقبل المرفوع من
الحديث هو قوله غرة وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى وقوله على عاقلتها أي القائلة
متعاقب بتضى في الموضعين أو بدية فيهما أو خبر ثان لان في الاول وغرة خبر أول وعبد أو أمة
بدل أو عطف بيان على ماصر (قوله بجيرة) أي ذنب ابنه ولو كان ابن الجانية ابن عمها لم يعقل
عنها وان كان يلى نكاحها لان البنوة هنا مانعة وثم غير ممتنعية (قوله وسواء في ذلك) أي
الاصول والفروع (قوله لما مر) أي في الحديث المذكور من قوله وبرأ الولد ولا يؤخذ الرجل
الخ (قوله عن موالى صفية) أي عتقا ثماني جنس يقيم خطأ أو شبه عمدا فعتيق المرأة فعتقه
عاقلها دونها لاشترط المذكورة فيمن يعقل كما مر (قوله لانه ابن أخيها) اذ ابوه أبو طالب بن عبد
المطلب كما هو معلوم (قوله خطأ أو شبه عمدا) أي بداهة اذا وقع من حر ولو على عبد وتقطعت
قيمه في كل سنة قدر ثلث دية حر كامل اذا كانت قدر دية أو ديتين فتؤخذ في ثلاث سنين في
الاول وست في الثاني قال مرفى في كل سنة قدر ثلث دية زادت على الثلاث أم نهضت فان
وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (قوله وهو الصحيح) ولذلك اذا لم يوجد أحد من العصبات
أو وجدوا ولم يوفوا بالواجب رجوع عليه وأخذ منه الكل أو البعض كما مر (قوله ولا تحتمل
عمدا) أي بدله فيما اذا وجبت الدية فيه ابتداء كما في قتل غير المالكاني فغير ما بعده فالواجب
فيه ابتداء أو بعد العفو يلزم الجاني دون العاقلة (قوله ولا صلحا عن القود) أي بالدية أو عما
دونها (قوله ولا اعترافا) أي ما يترتب على الاعتراف وقوله نعم ان صدقت العاقلة أي ولو من
المولا أو منولى بيت المال حملت عنه لانها غلطت على نفسها (قوله ولا تحتمل عن عمدا) أي
صدرت منه جنابة أو ما لو كان هو الجاني عليه فحتمل عاقلة الجاني بدله كما مر (قوله برقبته وان أمره
سيده) أي بالجناية وتقدم في اللقطة ضمان السيد لها اذا أقرها سيده في سائر أمواله واستشكل
بما هنا قال سم الا أن تخص الجناية هنا بالحيوان ومالى اللقطة بغيره ولا كنه بعيد يحتاج لفرق
ظاهر واضح اه والاولى أن يقال انما يخص ما هنا بعتاقه برقبته وان أمره سيده لان
القصد زجره عن الجناية وان أمره سيده ولا شك أن في بيعه فيما تنكب لاله بتبديل الايدي
عليه ولا كذلك اللقطة (قوله نعم) استدراك على قوله برقبته وقوله وهو غير عميد أي أو غير
يعتقد وجوب طاعة أمره كأبهمي (قوله ولا عن مرتد) أي بل هي في ماله فيما اذا قتل شخصا
خطأ أو شبه عمدا (قوله فاصاب) أي السهم المرمى به المعلوم من المقام والمرمى اليه منه قوله

وي نى فالضمان على الامر (و) لاهن (مرتد) لا تتقاه النصره والولاية (و) لاهن (منقول من كفر الى كفر)
لانه في معنى المرتد من حيث انه لا يقبل منه الا الاسلام (و) لاهن (كافر رمى فاصاب) المرمى اليه (بعد اسلامه)

(قوله مامر) أي نظيره بان يقال فان لم يتسلم تحمل عاقلة المسلمون جزا بل كل الديّة على عاقلة الكفار فقط هذا هو المراد
 لانتفاء النصرة والولاية حالة الفعل ٤١٨ اذ يعتبران من الفعل الى فوت النفس (و) لاعن (من أسلم واختلقت عاقلة)

بعد اسلامه أي الرامي (قوله لانتفاء النصرة) أي فلا تحمل عاقلة المسلمون اعدم النصرة
 حال الفعل ولا الكفار لعدمها حال الاصابة فقوله حال الفعل أي وحال الاصابة فهي منتفية
 في الاول بينه وبين المسكين وفي الثاني بينه وبين الكفار وقوله اذ يعتبران علة لمحدوف أي
 وانتفاؤه ما يقتضي عدم تحمل العاقلة اذ يعتبران الخ (قوله أهو قبل اسلامه أو بعده) بان
 قامت المسلمة قبله والكافرة بعده اه خضر (قوله جنى) أي بقطع يد من لا خطا وقوله ثم ارتد
 خرج به مالو جنى وهو مرتد ثم أسلم ثم مات الجرح فالدية في ماله اذ لا عاقلة للمرتد (قوله ثم
 أسلم) انما قيد بذلك لانه محل الخلاف اذ لو استقر على رذته لم تحصل عنه عاقلة المسلمون بقيمة الدية
 قطعا (قوله فأرش الجناية) أي الواقعة قبل رذته وهو نصف الدية في قطع اليد مثلا وانما لم يعبر
 بقوله فالأقل من أرض الجرح والدية كما عبر به غيره لاجل قوله والباقي الى تمام الدية عليه فانه
 يلزم من بقاء شيء على الجاني أن الأقل هو الأرض اذ لو كان هو الدية وتحملة العاقلة لم يبق بعد
 ذلك على الجاني شيء (قوله والباقي) أي ان كان فان لم يبق شيء كما اذا قطع يديه ورجليه ثم مات
 سرابة فالواجب حينئذ على العاقلة أقل الامرين من دية النفس وأرض الجناية وهو دية البدين
 والرجلين وأقلها - مادية النفس قطعا فيجب عليهم فلم يبق على الجاني شيء يتحملة اذ مع السراية
 للنفس لا يجب زيادة على الدية (قوله من - حصتي الخ) بيان للامرين فاذا قتل حرا كان نصفه حرا
 ونصفه رقيقا وفرض أن قيمته ثمانون من الابل فمعه ما هو أربعون واجب عليه لانه أقل من
 نصف الدية وهو خسون والباقي وهو ستون على عاقلة - وقوله وتحمّل عاقلة أي المبعوض
 (قوله ثم أسلم قبل موت المسلم الخ) في التقيد به مامر (قوله في هذه) وهي مسألة الاصطدام
 وقوله سوطها أي لان فعل الشخص في حق نفسه هدر اذ لا يجب له على نفسه مال ويدفع
 لا آخر نصف الدية وانما أنت الضمير الراجع للمبعوض لا كتسابه التانيث من المضاف اليه

• (فصل في تغليظ الدية وتحقيقتها) •

أي في معناه - ما وسجها ما وتقدم قدرها فلا يختلف بحال (قوله على الجاني) ولو بغية مباشرة
 كالنسيب (قوله على قياس ابدال المتلفات) أي فانها حالة على المتلف فهو راجع للامرين
 (قوله مؤجلة) ولو بغية - يضرب قاض كما مر (قوله السكاملة) باسلام وسرية وذكورة قال
 في شرح المنهج والظاهر تساوي الثلاث في القيمة وأن كل ثلث آخر سنة اه وسكت هذا عن
 تأجيل دية الرقيق وتقدم أنها تؤجل فيؤخذ كل سنة قدر ثلث دية نفس كاملة (قوله في السنة
 الاولى قدر ثلث دية النفس) وهو ثلاث وثلاثون وثلث والباقي وهو السدس في السنة الثانية
 ولا يزيد التأجيل على ثلاث سنين وان كان الواجب أكثر من دية فلو قتل رجلين مسكين ففي
 ثلاث لا ست من السنين تؤخذ ديتهم في كل سنة لكل ثلث الدية وهذا في الحر أما الرقيق
 فتقدم أنه يزيد التأجيل فيه على ثلاث (قوله وبسنة في كافر معصوم) ولو غير ذي ذكرا أو أنثى
 لأنها قدر ثلث دية مسلم في اليهودي أو النصراني أو أقل في الجحومي (قوله وبسنة أو أكثر) أي
 ففي كل سنة قدر ثلث الدية فاذا كان الواجب نصف الدية ففي السنة الاولى ثلثها وفي الثانية

المسلمة والكافرة (في وقت
 القتل) أهو قبل اسلامه
 أو بعده ولا يمينه (ويحمل
 القاتل مع العاقلة) في
 أربع صور (فيمين) أي
 مسلم (جنى ثم ارتد ثم أسلم)
 قبل موت الجنى عليه أو
 بعده (فأرش الجناية على
 عاقلة المسلمين والباقي) الى
 تمام الدية (عليه وفي
 المبعوض) فيتماع عاقلة
 من الرق أقل الامرين من
 حصتي الدية والقيمة وتحمل
 عاقلة الباقى (وفي ذي
 أوضح مثلا مسلمانا أسلم
 قبل موت المسلم فعلى عاقلة
 الذين أرضوا الموضحة
 والباقي عليه) ولا شيء على
 عاقلة المسكين (وفي مسألة
 الاصطدام الاتية)
 ومعنى تحمل القاتل بعض
 الدية في هذه سوطها

• (فصل) •

في تغليظ الدية وتحقيقتها
 (تغليظ دية العمد بكونها
 مثلثة) كما مر (و) كونها
 (حالة) كونها (على الجاني)
 على قياس ابدال المتلفات
 (وتخفيف دية الخطأ بكونها
 مخمسة) كما مر (و) كونها
 (مؤجلة) بثلاث سنين
 في النفس السكاملة

وبسنتين في المرأة والخنثى المسكين في السنة الاولى قدر ثلث دية النفس السكاملة وبسنة في كافر معصوم سدسها
 وبسنة أو أكثر في الاطراف والاروش والحيكومات بحسب قوتها وكثرتها على ما عرف مما تقر (و) كونها (على العاقلة)

سدسها أو كان ثلاثة أرباعها في الأولى ثلثها وفي الثانية ثلثها أيضا وفي الثالثة نصف سدسها
 (قوله ما صر في أول الباب) من الدليل (قوله إلا أن يكون القتل) الأولى الجناية ليم القطع
 والجرح وإزالة المعنى (قوله بحرم مكة) من إضافة الكل إلى بعضه لأن مكة منه والمعتد عدم
 تغليب دية الكافر المقتول فيه وإن دخل الضرورة لأن سبب التغليب ثبوت زيادة الأمن والكافر
 غير ممكن من دخوله (قوله سواء أكان القاتل الخ) أي وإن خرج منه الجرح وفيه ومات خارجة
 بخلاف عكسه نظير ما صر في صيد الحرم ومن ثم يتأتى هنا كل ما ذكره ثم فلورى من بعضه
 في الحل وبعضه في الحرم أو من في الحل أنسا فانيه فخر السهم في هوا الحرم غلظ اه أفاده م
 (قوله ذي القعدة وذى الحجة) بفتح القاف في الأول وكسر الحاء في الثاني على الأقصر فيه - ما
 وخصت الشهور والمذ كورة بالتغليب لعظم حرمتها ولا يلحق به رمضان وإن كان سيد الشهور
 لأن المتبع في ذلك التوقيت ولا يشك كل ذلك بفسخ حرمة القتال فيها لأن أثر الحرمة باق كما أن
 دين اليه وفسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الأسرام لأن حرمة عارضة غير دائمة سواء كانا
 محرمين أو أحدهما ولا بحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وما ذكره المصنف
 في عدها هو الصواب فلورى ومها بذي القعدة وعلى مقابل الصواب يبدأ بالحرم واختص
 المحرم بالتميز لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائما والحكمة
 في جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر حرام ويختم بشهر حرام وتتوسط السنة بشهر حرام
 وهو رجب وانما أتوا إلى شهران في الآخر لإرادة تفضيل الختام والأعمال بالخواتيم وسواء كان
 القاتل والمقتول في الأشهر المذ كورة أم أحدهما كان ربما بسهم قبلهما فوصل إليه في أو
 ربما فيها فوصل إليه بعدا وكذا الوصل السهم فيها وهما خارجهما لو فرض ذلك (قوله بالاضافة)
 أي إضافة محرم إلى رحم أي محرم نشأت محرمية من جهة الرحم أي القرابة واستمر بذلك
 عن كونه بالتقريب فإنه يكون رحم صفة له فيدخل فيه بنت العم التي هي أخت من الرضاع أو أم
 زوجته مثلا كما سيأتي فانه محرم أي يحرم نكاحها ورحم أي قرينة لكن لم تنشأ محرمية من
 جهة الرحم أي القرابة بل من جهة الرضاع أو المصاهرة مع أنها لا تغلظ ديتها (قوله ومخففة)
 خبراته يكون مقدرة أي وتكون مخففة لعدم جهة تسليط العامل المذ كور عليه فهو على حد
 قوله * علقتهات بماردا * (قوله بالوجهين الآخرين) وهما كونها موجلة وكونها على
 العاقلة والله أعلم

* (فصل في بيان الاصطدام) *

المراد به كل ما يوجب الشر كذا في الضمان ولو عبر بذلك كما في شرح منجه لكان أولى ومن ذلك
 ما لو نجا ذبا جلا لهما أو لغيرهما فأنقطع وسطا وما تاف على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر
 وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فماتتا فديتهما على عاقلة أرما أحدهما بآراءه الآخر الجبل
 فنصف دية على عاقلة وإن كان الجبل لأحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف
 دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ الآخر بثوبه ليقع دقة فزق بفعلهم المزمع نصف قيمته وكذا
 لو مشى على نعل ماش فأنقطع بفعلهم المذ كور قال عرش ولو اختلفا في أنه بفعلهم أو بفعل
 الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحتمل تصديق الماشي لأن الأصل برائة ذمته عما زاد

لما صر في أول الباب (ألا
 أن يكون القتل بحرم مكة)
 سواء أكان القاتل
 والمقتول فيه أم أحدهما
 (أو شهر حرام) من ذي
 القعدة وذى الحجة والحرم
 ورجب (أو) القتييل
 (محرم رحم) بالاضافة
 (فتغلف) بكونهم أمثلة
 ومخففة بالوجهين الآخرين
 وخرج بالاضافة محرم
 الرضاع كبرت عم هي أخت
 من الرضاع ومحرم المصاهرة
 كبرت عم هي أم زوجته
 (وتغلف دية شبيهة العم)
 بكونهم أمثلة (كأمر
 ومخففة بكونهم موجلة
 و) بكونها (على العاقلة)
 كما

* (فصل في بيان

الاصطدام)

(الاصطدام)

على النصف اه (قوله انواع) ذكر منها أربعة وبقي منها اصطدام رقيقين ذكرين أو اثنين
أو خنثيين أو مختلفتين في الكل مستولتين أو لاحامتين أو لارا كمين أو لا وحكم ذلك أنهم ما
يمدران إذا ما تاوان تفاوتا قيمة لقوات محل تعاق الجناية وإن مات أحدهما فنصف قيمته في
رقبة الحى نعم إن امتنع بهما كسبت تولدتين أو موقوفين أو منذور رعتهم ما لم يدرأ بل يلزم
سيد كل الأقل من قيمة نصف كل وأرش جنايته على الآخر وهو قيمة نصف الآخر فإذا كان
قيمة نصف مستولته أقل لزمه فقط أو قيمة نصف مستولته الآخر أقل لزمه فقط وكذا لو كانا
مقصوبين فيلزم الغاصب الأقل أيضا وبقي أيضا اصطدام حر ورقيق وحكم ذلك أنه إذا مات
الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويمدر الباقي أو مات الحر فنصف قيمته يتعلق برقبة الرقيق
وإن ماتا فنصف قيمة الرقيق على عاقلة الحر ويتعلق به نصف دية الحر أى أنه يؤخذ من عاقلة
الحر نصف قيمة الرقيق ويؤخذ من ذلك النصف نصف دية الحر لورثته ولهم مطالبة العاقلة
بنصف القيمة لا وثوق بها والحاصل أنه إما أن يصطدم كاملان أو ناقصان أو ناقص وكامل وعلى
كل إما ماشيان أو راكبان دابتين لهما أو لاجنبي أو أحدهما دابة والآخر دابة أجنبي وعلى
كل من صور الراكبين الثلاثة إما أن تغلب ما للدايتان أو لا أو تغلب أحدهما دون الآخر
وعلى كل إما أن يكون على الدابتين مال أو لا أو على أحدهما دون الأخرى أو أحدهما ماش
والآخر راكب دابة أو لاجنبي غلبته أو لا عليهم مال أو لا فهذه أربع وثلاثون صورة
تضرب في الثلاث السابغة فالجمله مائة وثمانين ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا قصدنا
الاصطدام بما يتلف غالبا أو بما يتلف لا غالبا أولم يقصد الاصطدام أصلا فالجمله ثلثمائة
وست صور ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا كانا مقيمين أو مدبرين أو أحدهما مقبلا
والآخر مدبرا فالجمله تسعمائة وثمان عشرة صورة (قوله إمامان يصطدم) الباء للتصوير أى
هو مصورا به الأنواع المذكورة (قوله حران) أى كاملان في الحرية ولو صميمين أو مجنونين
نعم إن أركبهما الولي أو الأجنبي فعديا كان أركبهما الأجنبي بغية يراذن الولي ولو لمصلحةهما أو
أركبهما الولي دابتين شريعتين أو جوحيتين أو كان لغير مصلحةهما غنماهما ودابتيهما وضعتهما
على عاقلة ما ردايتهما عليهما فإن لم يتعد المركب كائن كان لمصلحةهما أو كان أركب الأجنبي باذن
الولي ولم تكن الدابتان شريعتين ولا جوحيتين فيكملان لو كانا نفسهما ففيه التفصيل المذكور
ومنه وجوب الدية مغلظة إن كان له ما نوع تميز لان الأصح أن عدم ما حية تعدد والمراد
بالولي هنا الولي التأديب من أب وغيره على المعقد قال بعضهم وهل من التعدى ما جرت به العادة
في نحو الختان أو العبد من ركوب الأولاد فيه نظروا وكذا أنواع اللعب الخطرة كاللعب بالمزراق
والدخاف في الأفراح وأجرا الخيل في الملاعب والضرب بنحو الجريد والظاهر أن أجرا
الخيل في الملاعب ونحو ذلك مما يعلم انفسه ليس فيه تعدد بخلاف غيره لعدم المصلحة فيه قال
في الروض وشرحه وإن وقع الصبي فمات ضمنه المركب إن لم يكن أركبه لغرض فروسية
ونحوها وإن أركبه لذلك وهو ممن يستمسك على الدابة لم يضمه اه (قوله أورا كان) أورا كب
وماش كافي شرح المنهج (قوله ولو كان الاصطدام بغلبة الخ) بخلاف غلبة السنتين كما
سعد كره وسياقى الشرق بينهما (قوله فيموتا) تقييد لاجل الضمان الذى ذكره والافالخرج
والمعنى كذلك وقوله ودابتهما اعطف على الضمير المرفوع المتصل بالفاصل وهو مرجوح

أنواع لانه (اما) بـ (إن)
يصطدم حران) ماشيان أو
راكبان ولو كان الاصطدام
بغلبة دابتي الراكبين
(فيموتا ودابتهما)

(قوله وكذا لو كانا مقصوبين)
فيلزم الغاصب الأقل (الخ)
أى على قاعدة الاصطدام
ويلزم تمام القيمة كما يؤخذ
من باب الغصب كذا قيل
والأولى أن يقال معناه أن
الشخصين غصب دابتي
فاصطدما يلزم كلا صاحبه
الأقل ويلزم كلا صاحب
الدابتين أقصى القيم اه
ثم رأيت من شيخ والذى
التسمي وبني رحمه الله
تعالى (قوله أربع وثلاثون)
أى أن اعتبر قوله دابة له
الخ ست صور من غير ضرب
أما إذا اعتبر الضرب
فهو ثمان صور فالجمله ست
وثلاثون وقوله بعده
ثمان عشرة مبنى على ما ذكر
أولا إما على ما ذكرنا من
اعتبار الضرب فيكون
الحاصل تسعمائة واثنين
مبنيين فتدبر

(قوله أي ان لم يمت الخ) فيه
ان الفرض أنه سامانا
فالاولى ان معنى قوله فعلى
كل أنه على تركته لا العاقلة
(قوله على العاقلة الخ)
الظاهر انها في التركة لانه
عدم دليل الاقتصاص لو كانا
حيين وهو الذي ذكره
الشارح في الاستدراك
بعد

فعلى كل منهما ما نصف قيمة
دابة الآخر (لاشترأ كهما
في الاتلاف مع هـ در فعل
كل منهما في حق نفسه) وعلى
عاقلة كل نصف دية
الآخر مخففة (بكونها
مخففة مؤجلة) ان لم يقصد
ذلك أي الاصطدام كان
كانا أهمين أو في ظلمة (والا)
بان قصد ذلك (ف) على
عاقلة كل (نصفها) أي
نصف دية الآخر (مثلثة)
لان كلامهم سامات بفعله
وفعل صاحبه ففعله هـ در
في حق نفسه مضمون في حق
صاحبه وهو في الاول خطأ
وفي الثاني شبه عدم تعبير
بالحرين أولى من تعبيره
بالرا كين والمساكين على
ان ما ذكره في الرا كين
من أن على كل منهما نصف
دية صاحبه ان قصده
الاصطدام وبوجه ضعيف

قال في الخلاصة وبالفصل يرد في النظم فاشياء وضعفه اعتقد قال الاشعري وهو على ضعفه
جائز في السعة قال الشوري وانظر هل النون المحذوفة كالموجودة يكتب في الفصل بها
فلا تامل اه تأملنا فوجدناه غير صحيح لان سلامة الرفع لا تسكن في الفصل بدليل تمثيل
الاشعري لقول المتن أو فاصل ما بالفصل بالمفعول به في نحو يدخلونها من صلح من آياتهم فجعل
الناصب هو المفعول به ولو كانت النون كافية لم ينجح الى جعل ذلك فاصلا واذالم تكف
الموجودة فالمحذوفة بالاولى وجعل بعضهم ودابتها ما مبتدأ خبره محذوف أي كذلك وفيه
تكلف (قوله فعلى كل منهما) أي ان لم يمت فان مات كان ذلك في تركته (قوله لا شترأ كهما في
الاتلاف الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجيء في الدية الا أن تكون عاقلة كل منهما
ورثة وعدم الابل ثم محمل ذلك كله اذالم تسكن احدي الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه
لا أثر لتركته مع قوة الاخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بتركته حكم كفر الزالمة في جملة
العقب مع الجراحات العظيمة ولا ينافيه قول الشافعي سواء كان أحدا الرا كين على قبل
والآخر على كبش لانا نقطع بأنه لا أثر لحركة المكبش مع حركة الفيل لان المراد بذلك المبالغة
في التصوير ومثل ذلك ياتي في المسائين كما قاله ابن الرفعة وغيره اه أفاده مر (قوله مع هـ در
الخ) قال في المختار هـ در دمه بطل وبابه ضرب وهـ دره السلطان أبطله وأباحه وذهب دمه هـ در
بكون الدابة وقصها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل اه المراد منه فعلم أن المصدر فيه القفح
والسكون ومحمل هـ در فعل كل منهما ان كانت الدابة كما سيأتي ولو كان على الدابتين معاق
أجنبي لزم كل نصف الضمان أيضا كما قاله في شرح المنهج ولو كان أحدهما را كادون الآخر
فلكل حكمه فعلى المسائي نصف قيمة دابة الرا كب وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر (قوله
وعلى عاقلة كل) أي وعلى كل كفارتان في تركته كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه لانها
لا تجزأ فان كانا حاملين وأقطعا وما ناهل عاقلة كل نصف دية الاخرى ونصف غرضي جنيتهما
وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها والاخرى لجنيتهما والاخرى لنفس الاخرى وجنيتهما
لا شترأ كهما في أربعة أنفس اه أفاده في المنهاج وشرح مر (قوله نصف دية الآخر) أي لو ارث
الآخر (قوله أو في ظلمة) أي أو غافلين قال مر وانما كان الواجب مخففة فاعلى العاقلة لانه
خطأ محض وشمل كلامه ما لو لم يقدرا الرا كب على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان
الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها (قوله والابان قصد ذلك الخ) فان قصد أحدهما فقط
فلكل حكمه فعلى عاقلة من قصد نصف دية مغالطة لو ارث الآخر وعلى عاقلة من لم يقصد
نصفها مخففة (قوله ففعله هـ در في حق نفسه) مضمون في حق صاحبه كان الظاهر أن يقول
وفعل صاحبه مضمون ولعل في قوله ففعله تغليباً لما تامل اه سم وهو كلام وجهه ويانه أن فعله
ليس مضمونا في حق صاحبه بل المضمون في حق صاحبه هو فعل ذلك الصاحب لا فعل الشخص
فاذا جعل في فعله تغليب بأن أريد به ما يشمل فعل غيره صحت ذلك وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان
المراد أن كلا فعل في نفسه وفي غيره ففعله هـ در في حق نفسه مضمون في حق صاحبه (قوله وهو
في الاول) وهو ما اذالم يقصد الاصطدام وفي الثاني وهو ما اذا قصداه (قوله شبه عدم) أي
لا عدل عدم افناء الاصطدام لانه غالبا اه مر (قوله وتعبيرى بالحرين أولى) أي لاخراج

الرقبتين والرقبتين والحر وقد مر حكمهما ما خرج بقوله في رواية ما لومات أحدهما
ورأته أو - - - - - (قوله إذا الاصح الخ) معقد (قوله محله إذا
كانت الأركان كين الخ) ومحلها أيضا إذا كانت حركة كل لها تأثير في الموت ولو أدنى تأثير كما مر (قوله
لا جنبي) بأن كانتا معاربتين أو مستأجرتين أو مضمومتين أو موهوتين وقوله نصف قيمتهما أي
نصف قيمة كل منهما فعلى كل نصف قيمة دابته ونصف قيمة دابة الآخر - - - - - القيمة أم لا
قال مر فلا يجر من ماله شيء لأن المعار وشيوخه مضمون وكذا المستأجر وشيوخه إذا أتلفه ذوال اليد
أو فرط فيه ويضمن كل منهما - - - - - ما على الدابة من مال الاجنبي اه (قوله أو بان يصطدم
سفينتان) أي يهلك كين للملاحين أو لاجنبي فان كانتا في الثانية لاثنتين فكل منهما مخير بين أخذ
جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفه على ملاح الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه
ونصفها من ملاح الآخر اه شرح المنهج (قوله ملاحان) تنبيه ملاح وهو من قد دخل في اجراء
السفينة بنفسه أو بواسطة الريح مأخوذ من الملاحة لا ملاحه حال السفينة كاصلاح الملاح
حال الطعام أو الماء الخ في الماء الملح وقيل هو اسم للريح وأطلق على مسير السفينة للملاحة
ولا فرق بين أن يكون واحدا أو متعددا - - - - - أو رقيقا نعم ان تعين كما لك الدفعة تعاق الضمان به
وحده (قوله فتاقتا) أي السفينتان وما فهم ما ومنه الملاحان بان ما تافان لم يموتا وكان معهما
ركاب وما توافيا ذلك اقتصر منهما الواحد بالقرعة وللباقي الدية وهي على العاقلة وضمان الاموال
والكفار ان يمد من أهلها من الاسرار والعبيد في مالهما فاذا كان فيهما مال أجنبي لم يمد
منهما نصف الضمان ولومات أحدهما دون الآخر اقتصر منه فان كان الملاحان رقيقين تعاق
الضمان برقيقتهما (قوله فيما ذكر) من وجوب نصف دية كل منهما على عاقلة الآخر مثله
مع قصد الاصطدام وشحنة مع عدمه وان قصده أحدهما فقط فلكل - - - - - بلزم كلاهما
كفارتان وكذا نصف قيمة سفينة كل منهما في تركه الآخر ويبرأ الباقي ان لم تكن لاجنبي
والا فلي كل نصف قيمتي السفينتين وكذا حكم ما فهم من الاموال كما مر وان لم يشمله التشبيه
لعدم ذكر معكم ما على الدابتين فيما مر قال في شرح المنهج وظاهره أن الاجنبي يتخير بين أخذ
جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه
من الآخر اه وللملاح حصة من الاجرة ان لم يضع الاحمال والافلاشي له (قوله أولم
يكملادتم - - - - -) من الرجال والالات كان كتابا لادفة مشلا قال مر أولم يعدلاهما عن
صوب الاصطدام مع امكانه اه (قوله نعم ان قصد الخ) استدل على قوله في كالأركان كين
المقتضى أنه لا عذر فيه وأنه على العاقلة وسكت عن هذا الاستدلال في الرأ كين مع أنه يتأق
فيهما أيضا (قوله بما بعد مفضي الهلاك غالبا) أي وماتة قدم محله اذ لم يكن الاصطدام بهلك
غالبا (قوله دية كل) أي نصف دية كل كما عر به في شرح المنهج لانه من العمد العدو وانما
بقته - - - - - بقوله فالا ضمان) لعدم تقصيرهما كما لو حصل
الهلاك بصاعقة بخلاف غالبية الدابتين حيث يجب فيهما الضمان لان ضبطهما يمكن باللبام
بخلاف السفينة فانه لا يمكن ضبطها مع شدة الرياح سواء أوجد من ماله بان سيرهما ثم
هاجت ريح وهجزا عن الحفظ أم لا كما لو شداهما على الشط فهاجت ريح وسيرتهما والقول

اذا الاصح أنه على العاقلة كما
قررنا وظاهره أن ما ذكر في
فتاقتا الدابتين محله إذا
كانت الأركان كين فان كانتا
لاجنبي لزم كلاهما نصف
قيمتهم ما (أو بان يصطدم
سفينتان) فيهما ملاحان
فتاقتا وما فهم ما (فكأركان كين)
الحرين أي فكأصطدامهما
فيما ذكر في بدو دية بقوله
(ان فعل الملاحان ذلك)
الاصطدام (أو قصرا)
حتى حصل ذلك كان سيرا
في ريح شديدة لا تدير في
مشاه السفن أولم يكمل
مدتهم ما نعم ان قصد الملاحان
الاصطدام بما بعد مفضي
للهلك غالبا ووجب دية كل
منهما في تركه الآخر
لا على عاقلة أما اذ لم يفعلا
ولم يقصرا كان حصل
الاصطدام بغلبة الرياح
وبهذا ذلك فلا ضمان

(قوله فان طرح متاع غيره الخ) أي ولو في صورة الوجوب كما في شرح مزلو ترك الطرح مع القدرة حتى غرقت ثم ولا ضمان واعلم انه ذكر في شرح الروض ان الرأى كين عند تعدد الاصطدام حكمهما حكم الدائنين سواء به أو نصف دية كل منهما على عاقبته فليجروا الملاحان كرا كين سواء كانا صبيين أو بالغين وما استثناه ٤٢٣ الباقي والزكشي من التشبيه المذكور من انه لو كان

الملاحان صبيين وأقامهما الولي أو اجنبي فأنظرا هراثة لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمل في الصبيين هنا هو المهلك مردود اذا ضرر المرتب على غرق السفينة أشد من الضرر الحاصل من الركوب ووقع السؤال عما لو أمر رئيس السفينة آخر بسيرها فسيرها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المباشر فمه نظر وأجيب عنه بان الظاهر الثاني ما لم يكن أجبره بما يعمد طاعة أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس اه ع ش على مردو القول في التقصير قول الملاحين بينهما

(أو بان يصطدم ماش وواقف) في طريق وان ضاق فهو نا (فيهدر الماشي وعلى عاقبته دية الواقف) لان الوقوف من مرافق الطريق والتلف حصل بمرحلة الماشي نخص بالضمان (أو) يصطدم (ماش وقاعد) بقيد زده بقولي (ب طريق ضيق هدر

قولهما في عدم تقصيرهما لان الاصل براءة الذمة وان تعدد أحدهما أو تصرف لكل حكمه وان كانت احدهما مربوطا بالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير المسئلة بما لو كانت السفينة واقفة في نهر واسع فان أوقفها في نهر ضيق فاصدمتها الاخرى فهو كمن قعد في شارع ضيق فاصدمه انسان لتفريقه ولو خرق سفينة عامدا خرقا فاهم لا غالبا فاقصاص أو الدية على الخارق وخرقها للاصلاح شبه عمد فان أسباب غيره وضع الاصلاح تخرقه خطأ محض ولو تلفت سفينة بتسعة أعدل فالتق في اعاشرا عدوانا غرقها البعض الكل ويضمن العشر على الاصح لا النصف ولو أشرفت سفينة في متاع وراكب على غرق وخيف غرقها بمتاعها جاز طرح متاعها كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضها لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله أو بعضها وان لم يأذن مالكه لرجاء نجاته ركب محتم اذا خيف هلاكه ويجب القاء ما لا روح فيه لتخليص ذي روح والقاء الدواب لابقاء الأدميين واذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح متاع غيره بلا إذن منه ضمن كاكل المضطر طعام غيره بغير إذنه (قوله ماش) اما أن يراد به غير الواقف فيشمل الركب أو هو أولى منه بالاهداف فامل اه قل (قوله فهو نا) قيد لاجل ما بعده والا فالطرف والجرح والمعنى كذلك نظير ما مر (قوله من مرافق الطريق) أي منافعها (قوله بمرحلة الماشي) أي وحده فان حصل مع حركة الواقف فكالماشي فيهما (قوله نخص بالضمان) سواء استقر الواقف بمكانه أم انصرف عن الماشي فاصابه في انحرافه أو انصرف اليه فاصابه بعد تمام انحرافه بخلاف ما لو انصرف اليه لما قرب منه فاصابه في انحرافه فانما كما شين فيهما والباء في الضمان داخل على المقصور وهو الاكثر قال سيدي على الاجهوري

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصر واوعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

أي ان الضمان قاصر على الماشي لا يعمد الى الواقف لا على المقصور عليه اذ ليس المعنى أن الماشي مقصور على الضمان لا يتجاوز به الى وصف آخر غيره (قوله هدر القاعد) ومثله النائم كما ساقى ومحل اهدارهما اذا كانا في الطريق ونحوهما اذا كانا في منعطف ونحوه بحيث لا ينسبان الى تعدد ولا الى تقصير لايحذر ان اهداهم (قوله وعلى عاقبته) أي الماشي وقوله كهو مع القاعد أي نفسه التفصيل المذكور ومحل ان لم يكن قعوده في الطريق الواسع أو الضيق انصرف فاسد كسرقة أو أذى والافكا قاعد في طريق ضيق والمسجد بالنسبة لقاعد أو قائم وكذا قائم معتكف فيه كالمالك لهم فعل عاقلة العاثر ديتهم وهو مهدر وفي تشبيه ذلك بالمالك اشارة الى أن محله فين له المسكن بالمسجد بخلاف من يتنع عليه كجنب وحائض وكافر دخل بلا إذن أما لو كان النائم في المسجد غير معتكف فكالنائم في الطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق كما مر ومثله القاعد والقائم فيه لما ينزعه كحرفة اه أفاده مر (قوله بفتح الميم والجيم) أي على الأشهر ويجوز كسر الميم مع فتح الجيم ويقال فيه منجابق باللام ومنجوق بالراء وتأتي فيه

القاعد وعلى عاقبته دية الماشي لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالقاعد فيه مقصور اما اذا اتسع الطريق فيه در الماشي وعلى عاقبته دية القاعد والماشي مع النائم كهو مع القاعد (ولو روى بالفتح) بفتح الميم والجيم

أكثر من تذ كبره يقال هي المنجنيق وهو المنجنيق والجمع منجنيقات ومجانيق وهو فارسي
معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية أصله منجنيك ومعناه ما أجودني والمراد به
آلة ترمى بها الحجارة وليس معروفة في زماننا وقول بعضهم كالمدافع فيه نظر لقولهم ربح الضمان
مختص بمن مد الحبال ورمى الحجارة لباشرتهم دون واضعه ومحمداً المشب الذلادخل لهم في
الرمي أصلاً ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل ضعفوا أيضاً وهو ظاهر اهـ ومعلوم أن المدافع
لا حبال لها ولا أحجار (قوله هدر من دية كل منهم بقدر حصة جناية الخ) فإذا كانوا عشرة وعاد
الجور عليهم فقتلهم هدر العشر من دية كل منهم ولزم عاقلة كل واحد من النسبة عشرة هافلو عاد
على أحدهم فقط فقتله هدر قسمه وعلى عاقلة الباقي الباقي من دية حصول موته بفعله
وفعل أصحابه وفعله بالنسبة إليهم عشر في هدر عشر دية ونسبة أعشارها على عاقلة هـ ولا
قصاص لأنهم شر كاه مخطف أو عاد على غيرهم فقتله فان لم يقصدوه خطأ أو قصدوه ولم تغلب
الاصابة فشبه عمدي وجب دية مغالطة على العاقلة أو غابت الاصابة فعمدي وجب القصاص أو
الدية المغالطة في أموالهم

• (فصل في الجناية على الجنين) •

من العقلاء وأنه لا يطاق على غيرهم الإجماراً وهو اسم للمسة ترفى بطن أمه ذكراً أو أنثى تام
الخلق أم لا ولذلك هي الجن جنناً لا ستارهم فان خرج حيّاً سمى ولداً أو ميتاً سمى سقطاً (قوله
إذا ضرب مثلاً) أي ومنعها طعماً ما تؤثر رأت حتمه الاجهاض فانه إذا علم بذلك وبوجود الحمل
وجب عليه أن يدفع إياها ما يمنع الاجهاض سواء طلبت أو لم تطلب والاضمن جنينها بالقرعة وهل
هي عليه أو على عاقلة فيه نظر والأقرب الثاني نعم لو طلبت الدفع مجازاً لم يجب عليه ولا ضمان
لو أجهضت وكذا لو لم يعلم حال الطعام أو بوجود الحمل أو بتأثيرها بالراحة فلا ضمان عليه لانه
لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو عاتى الحال ولم تطلب حتى أجهضت ضمانت ولو
كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمنه كما في المضطر وضمان متاع السفينة الملقى
في البحر عند الإشراف على الفرق ولو علم بتأثير الطعام وترقب على دفعه إياها فقتله فهل يجب
عليه الدفع أو لا الظاهر الوجوب لأن فيه انتفاء الروح ولو حكم من الهلاك وذلك واجب فيمقدم
على دفع مفسدة خوف القتلة وقولهم دره المفاضة مقدم على جلب المصالح محل في المصالح
المندوبة وكنع الطعام المذكور عدم اعلام الجيران للعامل أو ذات الولد إذا قصوا نحو بيت
خلأ واستعملوا نحو مصك فيضمنون ولو أخر المصنع مثلاً عن بطن لكان أولى فانه ليس بقيد
أيضاً (قوله امرأة) خرج ما لوجني على بيمية حامل فالقت ميتة ففقه ما نقص من قيمة أمه (قوله
مؤثرة) أي عادة ولولته ديداً وطلب ذى شوكتها أو لمن عندها أو تجويع أثر اجهاض بقول
خبيرين لا نحو اطمة خفيفة اهـ أفاده مر (قوله فالقت جنيناً بأن تبين الخ) قيد بضمانه
لأنه وسواء انفصل في حياته بجناية أو انفصل بعد موته بجناية في حياته وتعدد القرعة
بمعددة ولو ألفت جنينين وجب غرتان أو ثلاثا فلا تلاف ولا حكم بالتعليق القرعة باسم الجنين أو ميتا
وحيا فماتت فقرة في الميت ودية في الحي أو ألفت بيدا أو ربلاً أو رأساً أو متعة لمدام ذلك وان
كثر ولم ينصل إتيانه وماتت بسند لا لقائه فقرة واحدة للعدم بوجوده أما لو عاشت بعد الإلقاء

قوله منجنيك في الزمان
فارصيته من جهنك وفي
برهان قاطع منجنيك
مراد من منجنيق وزنا ومعنى

(قوله مخطف) وهو المقتول
لأنه لم يقصد قتل نفسه

(فرجع الجور عليهم فأتوا
هدر من دية كل منهم
بقدر حصة جناية وقسم
باقيها على عاقلة الباقي) لأن
كل منهم مات بفعله وفعل
الباقيين فسقط ما قابل فعله
• (فصل في الجناية على
الجنين) •

إذا (ضرب) مثلاً (بطن
امرأة) ضربة مؤثرة
(فألفت جنيناً) بأن تبين
فيه شئ من خلق الأدي
كلام

قال القوابل فيه صورة
خفية (ميتا) بقيت دزده
بقولي (معصوما) عند
الضرب (فعليه غرة رقيق)
ولو أمة (يياخ) الرقيق
(عشر دية أمة) أي الجنين
(ان كان حرا) ونفرض
الأم كاب دينا ان فضلها
فيه ويعتبر أن يكون الرقيق
عمر اسليمان عيب مبيع
(والا) أي وان لم يكن
الجنين حرا (فعليه عشر
أقصى قيم أمة) من جنابة
الى القاء أمأ وجوب العشر
فعلى وزان اعتبار الغرة
في الحرب عشر دية أمة وأما
وجوب الاقصى وهو ما في
أصل الروضة فعلى وزان
العصب والاصل اقتصر
على اعتبار عشر القيمة
(وتجب فيها) أي في
الجنين الحر والرقيق أي
في كل منهما (الكفارة)
لأنه آدمي معصوم (فان
ألقته حياة فيه الدية) ان
كان حرا (أو القيمة) ان
كان رقيقا (ان مات
عقبه أو دام ألمه الى موته)
لأنه ميتة حياته وقدمات
بالجنابة (والا) بان بقي
زمانا ولا ألم به ثم مات (فلا
ضمنان) فيه لأننا لم تحقق
موته بالجنابة (فان تنازعا)
في أنه مات بجنابته أولا

ولم ينفصل بافيه فنصف غرة لأننا لم نحقق ثلثه فهو كالحى أو انفصل بافيه ميتة غرة كاملة ولو
ألقا أكثر من يدين لم يجب لما زاد حكمه لأنهم جعلوا الغرة في الجنين كالدية في غيره نعم لو
ألقا أكثر من يدين ولم تحقق اتحاد الرأس تعددت بعدده لأن الشخص الواحد لا يكون له
بدنان بحال بخلاف ما لو ألقا رأسين مثلا فإنه يجب غرة فقط لأنه قد وجد رأسان لبدن واحد
اه افاده مر (قوله قال القوابل) أي أربع منهن ومثل القوابل أهل الخبرة من الرجال
العدول أقامهم اثبات (قوله فيه صورة) بخلاف ما لو قالوا لوبقى لتصور فلا أثر لذلك على الأصح
كما لا أثر له في أمة الولد وإنما انقضت العدة به لدلالته على براءة الرحم اه افاده مر (قوله
خفية) أي على غير القوابل وظاهرة لهم ومنهم من غيرهم من أهل الخبرة كما مر (قوله عند
الضرب) خرج به عصمته بعده كان أسات المارية فلا يعتبر ذلك (قوله فعليه) أي ابتداء ثم
تحمّلها عنه العاقلة (قوله رقيق) هو ونصف غرة أو على الاضافة البيانية وأصل الغرة بياض
في وجه الفرس ولذا شرط بعضهم البياض في الرقيق وهو شاذ والصحيح أنه لا يشترط لأن غرة كل
شيء خياره والرقيق غرة ما يملك فان فقد الرقيق حسا أو شرعا وجب عشر دية الأم فان فقد
العشر بفقده الابل وجب قيمته (قوله ولو أمة) أي لا تخشى فلا يجوز كما قاله الزركشي والله يرى
و يؤيده قواهم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والجنونة عيب فيه اه افاده مر (قوله
يياخ) أي من حيث القيمة عشر دية أمة فيه تميز بلوغها في الحر المسلم خمسة أبعرة (قوله ان فضلها
فيه) ففي جنين بين كائيه ومسلم تفرض الأم مسلمة وكذا لو كان الجنين حرا وهي رقيقة تفرض
حرة (قوله عيضا) أي وان لم يياخ سبع سنين واعتبار الباقي في المهاجري على الغالب (قوله سليمان
من عيب مبيع) وهو ما نقص العين أو القيمة نقصا يشترط به غرض صحيح فلا يجب به على قبول
معيب كائيه حامل وخصى وكافر يحمل ثقل الرغبة فيه لأنه ليس من الخيار قاله مر (قوله وان لم
يكن الجنين حرا) بأن كان رقيقا فان كان مبيعا فالقياس توزيع الغرة فخره اه شوبير مر وهو
ظاهر (قوله فعليه) أي على عاقلة كما مر في الغرة لأنه لا عمد في الجنابة على الجنين اذ لا يتحقق
وجوده ولا حياته حتى يقصد اه شرح المنهج (قوله أقصى قيم أمة من جنابة الخ) محل ذلك ما لم
ينفصل حياته يموت من أثر الجنابة والافقيه قيمة يوم الانفصال قطعا اه مر (قوله وهو ما في
أصل الروضة الخ) هو المعقد وتقوم الأم سليمة سواء كانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس
قاله في شرح المنهج (قوله والاصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة) يمكن حمله على ما اذا كان هو
الاكثر (قوله فان ألقته حياته الخ) شروع في محترقات القيود السابقة وظاهر كلامه أن مثل
ذلك لا يجري في الميتة لأنه فرض الكلام فيما اذا كانت الأم حية وليس كذلك ولا فرق في القائه
حياتين أن يكون فيه حياة مستقرة أو تكون حركته مذبذبة كما يعلم من كلام مر (قوله
ففيه الدية) أي وان لم يستعمل وقوله لأننا بميتة حياته أي لان افترض أنه وجد فيه أمانة الحياة
كتنفس وامتصاص ثدي وقبض يد وبسطها ولو أخرج رأسه فصاح فخر آخر رقبته قبل
انفصاله قتل به لتيقن استقرار حياته اه افاده مر (قوله فلا ضمان فيه) أي سواء أزال أثر
الجنابة عن أمه قبل القائه أم لا وقوله لأننا لم نحقق موته بالجنابة أي بل الظاهر موته بسبب
آخر اه افاده مر (قوله فان تنازعا الخ) راجع لما قبل الا وما بعدها أعني قوله هذا ان مات الخ

(قوله) أو كان الجنتين غير معصوم عنده) أي عند الضرب بجنتين حربية من حربي أو مرتدة من مرتدوان أسلم أحدهما بعد الجناية فلا شيء فيه وكذا الوجه في علي جنتين أمته الحامل من غيره فعنقت ثم أجهضت والحمل ماله قال بعضهم وليس للماتوا يصح بيعه ولا يجب في إفلاقه شيء سوى جنتين المرتدة المذكور

• (باب القسامة) •

المشتبهة على أيمان الدماء عند التنازع كاذ كرم قباها وعلى إيجاب الدية تارة والقصاص أخرى على ما يأتي اهـ قل (قوله بفتح القاف) مصدر رئيس يشتم قسامة إذا حلف من القسم وهو اليمين قال عمر وهي لغة اسم لأولياء الدم ولايمانهم واصطلاح اسم للإيمانهم وقد نطاق على الأيمان مطلقا إذا قسم اليمين اهـ (قوله حلف مدع) مصدر مضاف لفاعله أي أن يحلف المدعي أي بالتسداء وبقتل متعلق بمدع أي ولو لرقيق وقوله لا طرف الخ فإن ادعى بذلك حلف المدعي عليه ابتداء عشرين عينا لأن أيمان الدماء كاهما كذلك ولكن لا يسمى ذلك قسامة فالتقييد بقوله يقتل للقسمة والكون الحالف هو المدعي وقوله لأن القسامة تعليل لعدم حلف المدعي بذلك وقوله على خلاف القياس أي لأن القياس أن اليمين في جانب المدعي عليه وقوله على مورد النص أي والنص لم يرد في غير القتل (قوله على معين) متعلق بجمع كما يدل عليه ما بعده ويجوز نهائه بحلف أيضا فيكون من باب التنازع (قوله لم تسمع دعواه) أي أن لم يكن ثم لو كان كان حلفا عليه ويحلف كل واحد من اثنين فإن امتنع واحد ثبت اللوث فيحلف المدعي حلفا عليه ويستحق الدية وبهذا يجمع بين الكلامين المتعارضين قال الشيخ الرحمان وأفتى الزياتي أنه لا رمل أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه فاضا يدعيه عنده وكان شيخنا الحفني يفتي بذلك وقال شيخنا البراوي أن هذه المسئلة متعلقة بالدين من مذهب أبي حنيفة وعلى فرض عدم السماع فلا يسقط الحق بل لصاحبه أن يعكم شخصه ويدعي عنده وينتبه وله أخذه من مال المدعي عليه (قوله جرى على الغالب) فلو قال حلف مستحق كافي المنهج لكان أعم (قوله لا م ولده) ليس بقيد بل مثلهما مال أو وصي لاجنبي فيقسم الوارث أيضا ياخذ الموصي له الوصية وقرله أن قتل أي سواء كان قتله في حياة السيد أو بعد موته (قوله حلف الوارث) أي ولو كان ابنهما من سيدها فيحلف كل الأيمان أن كان حائرا (قوله بعد دعواها) ليس بقيد بل لو ادعى الوارث وحلف كان الحكم كذلك وانما قيد بذلك لاجل أن يكون من خلاف الغالب (قوله وهي) أي القسامة جائزة أي صحيحة بشرط أي ثلاثة غير ما ذكر وهو أن الخملة ما ذكر في المتن خمسة وتعين المدعي عليه شرط في كل دعوى كاذ كذا الشارح والبقية خاصة بما هنا ويشترط أيضا الكل دعوى أن تكون معلومة غالبا بأن يفصل المدعي ما يدعيه كقوله قتله عمدا أو شبه عمدا أو خطأ أفرادا أو شركا ويذكر وجه العمد كقوله ببيت أن لم يكن عارفا ويثنى القاضي بعرفته ويذكر عدد الشركاء أن أوجب القتل الدية ليطالب بها يخص المدعي عليه بخلاف ما إذا أوجب القدر لأنه لا يختلف بذلك نعم إن قال أعم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلا سمعت دعواه وطالب بحصة المدعي عليه فإن كان واحد اطالب به بعشر الدية فالباطل ما يدعيه كقوله قتل أبي سن للقاضي استقصا له هاذ كروخج بقوله غالبا مال الوادي على وارث أن

أو كان الجنتين غير معصوم
عنده فلا شيء فيه لظهور
موته في وقتها في الأولى
وعدم الاحترام في الثانية
• (باب القسامة) •

(هي) بفتح القاف حلف
مدع يقتل لا طرف وجرح
ومعنى لأن القسامة على
خلاف القياس فيقتصر
فيها على مورد النص (على
معين) كما في الدعوى
فلو قال قتله أحد هؤلاء لم
تسمع دعواه لاجل المدعي
عليه وقولي كغيري حلف
مدع جرى على الغالب فقد
يكون الحالف غير مدع
كما لو أوصى لام ولده بقيمة
عبده أن قتل ثم مات السيد
بحلف الوارث بعد دعواها
(وهي جائزة بشرط غير
ما ذكر)

مورثه أو وصى له بشئ أو على زيد أنه أقرب له بشئ أو أذنت على زوجها بالتمتع فتسمع الدعوى في ذلك وإن كانت مهممة ومثل ذلك التهمة والحكومة والرضخ وأن تكون ملزمة فلا تسمع دعوى هبة بشئ أو بيعه أو إقرار حتى يقول المدعى وقبضته بإذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى لا يمكن أن لا يلزم ذلك بأن يكون للبائع حق الحبس أو أن يكون المقر به ليس تحت يد المقر ، ثم لا وأن يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لا أمان له بأن يكون حربي لا أمان كذمى ومعه أهله أو غير حربي أصلا ولو محجور سفه أو فليس لكن لا يقول السفه في دعواه المال واستحق تسلمه بل وواي يستحق ذلك لخروج الحربي الذي لا أمان له فلا تصح دعواه ولا الدعوى عليه وأن يكون كل منهم مأمكلا ومثله السكران فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون في غير الاتفاق أمانيه فتسمع لكن لا بد من بينة وبين كالدعوى على الغائب والميت فإذا وجدت بينة بذات صحت الدعوى عليه ما ولو مع حضور لولي ولا تصح أيضا دعواه ما بل يدعى له ما الولي أو يوقف الأمر إلى كماله ما وأن لا يناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد انفراد به يقتل ثم على آخر شركة أو انفراد لم تسمع الثانية لأن الأولى تكذب بها نعم إن صدقه إلا تخفف هو مؤاخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذب بها أو ادعى عمدا مثلا وقصره بغير عمد عمل بتفسيره فبأن دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعمد تفسيره مستندا إلى دعواه القتل وعلم مما تقر رأته يشترط لكل دعوى بدم أو غيره كسرقة وغصب ستة شروط ونظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تنصيبها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضها دعوى غيرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

ويزاد سابع وهو أن لا يعصى على الحق المدعى به خمس عشرة سنة فان مضى عليه ذلك لم تسمع الدعوى كما أفق به الزيادة لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجز صاحبها فاضيا يدعى عنه به وسياق ما يتعلق بذلك في كتاب الدعوى والبيانات (قوله من القتل) بيان أن ذكر (قوله وهو) أي اللوث شرعا أما لغة فهو القوة لقوته بجواريل اليمن بجانب المدعى أو الضعف لأن الإيمان حجة ضعيفة اه أفاده م (قوله قرينة) أي لابقوله فلو قال جرحي فلان مثلا لم يكن لو ثاق حقه لاحتمال عداوته خلافا لما الحكمة فان ذلك لوث عندهم ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الخلف اعتمادا على مجرد الرؤيا ولا قتله قصاصا لو ظفر به خفية لعدم ضبط الرافق (قوله لصدق الخ) اللام بمعنى على متعلقة بمحذوف أي قرينة دالة على صدق المدعى وعبر في المنهج بقوله تصدق المدعى أي توقع في القلب صدقه وعبارة المنهج كعبارة المصنف هنا وقد راها الرمي متعلقا بقوله مؤيدة لصدق المدعى (قوله أو بعضه) أي إذا تحقق موته بانفصاله ك رأسه بخلاف نحو يده لأن انفصاله لا يدل على موته ولو وجد بعضه في محلة وبعضه في أخرى فالولي أن يعين ويقسم (قوله في محلة) أي حارة لأعدائه منفصلة عن بلد كبير قال في القاموس والمحلة موضع بالشام وبالكسر القوم النزول وهمة الحلول وجاعة بيوت الناس ومائة بيت اه ثم قال والمحلة المنزل وبلد بمصر وأربعة عشر موضعا آخر اه المقسود منه فيعلم من كلامه أن المحلة بمعنى الحارة بالكسر والفتح

(قوله ويلزم البائع الخ)
هذا إن كان المراد اثبات
الحق أما لو كان قطع النزاع
فلا حرج (قوله ولا يمكن الخ)
أي مع تصديق الثاني ولا
مع تكذيبه ع ش وعبرة
غيره ولا يمكن من العود
للاولى أي قبل الحكم بها
والامكان إلا أن صرح بأن
الأول ليس قاتلا (قوله
ويزاد سابع) محله في غيره
الأثر

من القتل وتعيين المدعى
عليه (أن يكون ثم لوث)
بالمثلية (وهو قرينة لصدق
المدعى) كان وجهه قد قيل
أو بعضه في محلة أو تفرق
عنه جمع

واقدم في المصباح على الفتح حيث قال والمحلة بالفتح المكن الذي ينزل فيه القوم اه (قوله محصورون) أي يمكن اجتماعهم على قتله كإثابة وتقدم أن المحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا رفقوا الى صعيد واحد بمجرد النظر وذلك بان يرد جوا على أثر أبواب الكعبة أو في طواف أو نحوه كبستان ثم يفرقوا عن قتل فهو لوث في حقه قتلهم لقوله الظن أنهم قتلوه بخلاف غير المحصورين ومن لا يمكن اجتماعهم على قتله فلا قسامة نعم ان ادعى على عددهم محصورين مكن من المدعى والقسامة ولا بد من وجود أثر قتل وإن قل والأفلاقسامة وكذا في سائر الصور خلافا لآل سري اه أفاده مر (قوله من الأعداء) بيان لما ساءه كانت العداوة في دين أو دنيا اذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل وسواء كانوا أعداء له أو لقبيلته (قوله من غير أصدقاء الخ) يعني أن مخالطة أصدقاء القتل وأهل لا تمنع اللوث في حق الأعداء بل هو باق في حقه فيختلف المدعى بخسب بيننا بخلاف مخالطة غير الأصدقاء والأهل فانها تمنعه في حق كل أحد فاليمين حينئذ في جانب المدعى عليهم (قوله لكن قال في الروضة الخ) اعقده مر في الشرح فعليه ان وجدت المساكنة فلا لوث وان انتفت المخالطة وان انتفت وجد اللوث وان وجدت المخالطة من المحادثة والمعايشة والمساكنة (قوله وأيضاً المدعى) أي يمكن من الخلف أي ابتداءً فله أن يرد اليمين على المدعى عليه وللمدعى عليه أن يرد على المدعى أيضاً فيصان ويستحق القصاص كما سيأتي وليس لنا يمين ترد مرتين الألف (قوله بخسب بيننا) أي ويدين في كل صفة القتل ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والله هذا قتل أخي من الأعداء أو شبهه عمداً أو خطأ منفرداً أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يعرفه بما يجازيه من قبيلة أو سيرة أو لقب اه زيادي قال مروا على حكمه الخسب أن الدية ترقم بالنفدين ناراً بالاولد أوجبها القديم والقصد من تعدد الأيمان التغليب وهو أن يكون في عشرين ديناراً فاقتضى الاحتياط للنفس أن يتناول كل عشرين يمين منفردة كما يقتضيه التغليب اه وهذه المحكمة لا يلزم اطرادها لانها بالنسبة للسكامل أمادية المرأة فعل النصف من ذلك ودية الكافر على الثالث أو أقل (قوله ولو متفرقة) أي يجهنون أو غيره فاذا جن في أثناء الخلف بنى بعدا فاقدم على ما مضى ولا يستأنف وانما جاز تفريقها لانها حجة كالشهادة فيجوز تفرقة في عشرين يوماً وفارقت الأيمان حيث يشترط فيه الموالاة بانه أولى بالاحتياط من حيث انه يتعلق به العقوبة البدنية وأنه يختل به النسب ونسب به الفاحشة وهتك العرض اه أفاده مر (قوله غالباً) خرج به الزوجة مثلاً وبيت المال فانها تختلف الخسب مع أنهم لا تاخذ الا الرابع وما لو كان الوارث غير حازق فانه يخلف خسب في زوجة وبيت تختلف الزوجة عشر أو البنت أربعين يجعل الأيمان بينهما أنهما لا ان سهمهما خمسة من ثمانية ولو خلف كل بقدر حصته لمختلف الزوجة سبعة بجبر الكسبر لانها عن الخسب والبنت خمسة وعشرين لانها نصفها والباقي وهو ثلاثة قرار يطمأ أمرها بيت المال ان اتظم ولكن لا يثبت حقه فيها يمين من ذكر بل ينصب الثاني من يدعى على من ينسب اليه القتل ويحمله خسب بيننا فان لم يخلف حبس الى أن يقرأ أو يخلف فعلم أن بيت المال لا يخلف فان لم يتظم رداً الباقي على البنت فقط لان الزوجة لا يرد عليها افتخاف الزوجة سبعة أيمان وهي عن الخسب بجبر الكسبر والبنت أربعة وأربعين بذلك ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم

(قوله بيان لما)
لامدعى عليهم

محصورون (وأن لا يخاطب
المدعى عليهم) من الأعداء
(غيرهم) من غير أصدقاء
القتل وأهل وهذا ما نقله
الزوي في شرح مسلم عن
نص الشافعي لكن قال في
الروضة كمالها الشرط
ان لا يساكنهم غيرهم (وان
يجانب المدعى خسب بيننا)
ولو متفرقة تلحق العاصيين
بذلك المقتصر تلحق البيهقي
اليمين على المدعى واليمين
على من أنكر (فان تعدد)
المدعى (خلف كل بقدر
حصته من الارث) غالباً
قياساً على ما ثبت بها
(وجبر المنكسر) ان لم
تقسم صحبة لان اليمين
الواحدة لا تتبع بعض

ان معنى قوله قبل حاصل
الفرق الخ أى الامور التى
يفارق فيها المدعى المدعى
عليه (قوله فيحلف خمسين
الخ) له فى غير اتلاف مال
غير رقيق تأمل

فلو كانوا ثلاثة حلف كل
منهم سبعة عشر (فان
نكلا وارتد الايمان على
المدعى عليه فان تعدد
المدعى عليه (حلف كل
خمسين يمينا) والفرق بينه
وبين تعدد المدعى أن كلا
من المدعى عليهم يتقضى عن
نفسه القتل كما يتقضى
المنفرد وكل من المدعين
لا يثبت لنفسه ما يثبت
المنفرد وقيل يحلف كل يمينا
واحدة ورجحه الاصل
(واذا حلف المدعى وجبت
الدية) على مدعى عليه فى
قتل عدوه على عاقلة فى
قتل خطأ او شبه عمد (ولا
قود ولو عمدا) لقوله صلى الله
عليه وسلم فى خبر البخاري
اما أن تدوا صاحبكم أو
تأذوا بحرب من الله (ولا
تزيد الايمان على خمسين الا
فى جبر المنكسر) للضرورة
كما مر يانه (وفى المومات
الحيات قبل تمامها
فيستأنف وارثه) اذا
يستحق أحد شيأ بين غيره
(وفى الموات بعضهم وحلف الماشي فيحلف الغائب) اذا حضر

واختين لآب واختين لام أصلها من ستة وتقول عشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من
الاختين لآب عشرة ولا م خمسة ولا م خمسة اه أفاده م (قوله فلو كانوا ثلاثة الخ) ولو حلف
تسعة وأربعين ابنا حلف كل يمينين وفى ابن وختنى مثلان توزع بحسب الارث المحقق لا الناجز
فيحلف الابن ثانيا وياخذ النصف والختنى نصفها وياخذ الثلث ويوقف السدس احتياطا
للحلف والاخذ اه م (قوله ردت الايمان على المدعى عليه) وله رد على المدعى أيضا كما مر
(قوله حلف كل خمسين يمينا) معقد وما سياتى ضعيف (قوله والفرق الخ) حاصل الفرق بين
المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الاول ان وارث المدعى لا يبنى بخلاف وارث المدعى عليه
الثانى أن المدعى لا يبنى اذا عزل القاضى وولى قاض آخر بخلاف المدعى عليه الثالث أن المدعى
توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليه (قوله واذا حلف المدعى) أى ابتداء مخرج
بذلك اليمين المردودة عليه فان القصاص يثبت بها لانها كالأقرار أو كاليمينه وكل يوجب
القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا اه أفاده الزبائى (قوله وجبت الدية) أى فى
الحرو والقيمة فى الرقيق اشياء الحجة بخلاف المدعى كالموفات به يمينه (قوله فى قتل عمد) أى ادعى
أنه قتله عمدا وكذا ما بعده (قوله فى قتل خطأ او شبه عمد) مختلفة فى الاول معفاطة فى الثانى
(قوله اما أن تدوا صاحبكم أو تأذوا) بالمشنة الفوقية فيها ما والخطاب اما للمدعى والمدعى
ليس لكم الا أخذ دية المقتول فان طلبتم غيرها وهو انقصا فاعلموا بحرب من الله لكم اطلبكم
ما ليس لكم أو للمدعى عليهم واطاعة الصاحب اهتم باعتبار كونهم قاتلين له والمعنى أن تدفعوا
دية المقتول للوارث فان لم تدفعوها بل امتنعتم فاعلموا بحجارة الله تعالى لكم أو بالتحية فيها ما
وفى الخطاب الوجهان السابقان فالمدعى على الاول اما أن يدفع لكم المدعى عليهم دية صاحبكم
المقتول فان امتنعوا من الدفع فاعلموا أن الله محارب لهم وعلى الثانى اما أن يأخذ المدعون
الدية منكم بدل دم صاحبكم أى المقتول لكم من غير قصاص فان خالفوا بطلبه فاعلموا
بحرب الله اهتم اطلبكم ما ليس لهم فالاحتمالات أربعة ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم
لم يعرض للقود ولا يعارض ذلك خبر المتحلفون وتستحقون دم صاحبكم لانه على حذف مضاف
أى بدل دم صاحبكم بجمع ما بين الدليلين وأخذ ما لا يظاهاه فوجب القود وهو القول القديم
عندنا كما حكاه فى المنهاج (قوله ولا تزيد الايمان) أى ايمان الدماء بل كاهم الخمسون ولو فى غير
القسامة اذا القسامة انما تكون فى قتل ولو رقيق مع لوث كما مر بخلاف غيره كقطع طرف
وجرح وازالة معنى واتلاف مال غير رقيق فالقول قول المدعى عليه بيمينه مع اللوث وعدمه
فيحلف خمسين يمينا ولا يسمى ذلك قسامة وكذا اليمين المردودة (قوله قبل تمامها) خرج به مالو
أنها قبل موتها فبأخذ الوارث الدية من غير حلف وكأنه تلقاها من مورثه فلا يرد ذلك على
التعليل المذكور وقوله فيستأنف أى ولو تعددا (قوله اذا لا يستحق أحد شيأ الخ) لا يرد على
ذلك أم الولد المقتدمة لانها تستحق ذلك بطريق الوسية لا يمين الغير ولا يرد أيضا اذا أقام
شاهدات فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لان كلاهما دية مستقلة بخلاف الايمان فانما اجمعه
واحده فاذا بطل بعضهم بطل كلها (قوله وفيما لو غاب بعضهم) أى أو كان صغيرا أو مجنوننا
اه م (قوله وحلف الحاضر أى أو الكامل وقوله فيحلف الغائب اذا حضر أى أو الناقص

إذا كمل وللمحاضر المصبر حتى يحضر الغائب فيحلف معه ما يخصصه ولا زيادة حيث نذر ولو قال
لأحلف الا قدر حتى لم يطل حقه من القسامة فاذا حضر الغائب حلف معه حصته (قوله)
حلف نجسين يمينا) اذا ثبت ثبوت من المديقة باقل منها واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث
خلاف الاصل فلم يتطروا له اه افاده مر (قوله فاذا حضر الغائب الخ) فإيمانه زائدة على
النجسين التي حلفها المحاضر قال الرمي ولومان فهو الغائب أو الصبي بعد حلف الآخر وورثه
حلف حصته أو بان أنه بعد حلفه كان مية فلا يحتاج الى إعادة حلف كما لو باع مال أبيه ظافرا
حياته فبان ميتا اه واعلم أنه لا قسامة في ست صور الاولى تكاذب الورثة الثانية تعذر اثبات
الاثوث الثالثة انكار المدعي عليه اللوث كان قال كنت عند القتل غائبا عنه أولست أنا الذي
رؤى معه السكين الملتصق على رأسه فيصدق بيمينه وعلى المدعي البيعة الرابعة ظهور اللوث
في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبهة عند الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن
زيد قتل أحدهذين القتيلين لاهمهما ففي هذه الصور الايمان على المدعي عليه السادسة
عدم الوارث الخاص فينصب القاضي من يدعي على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان حلف
فذلك والاحبس الى أن يقرأ ويحلف كما في مر وقد مر أيضا

• (فصل في القتل بالسحر) •

والقتل فيه خفي شبهه بالقتل المقترون باللوث فذكر عقبه وهو لغة صرف الشيء عن وجهه يقال
ما يحرك عن كذا أي ما صرفت عنه واصطلاحا من أوله أي محاولة النفوس الخبيثة لا قوال
وأفعال ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ومذهب العلماء أنه حق وله حقيقة خلافا للامة معتزلة حيث
قالوا أنه تخيل وتوهم وأنه يقتل ويمرض ويفرق ويجمع وغير ذلك وتأثيره ذلك من الله تعالى
وذمه بالنسبة لمن ظهر على يديه وأن تعلم وتعلم حرام الا لغرض شرعي وتسميته كفر في قوله
تعالى وما كفر سليمان باعتباره إرثه بجرأه أو أنه محمول على مستحله أو من اعتقده تأثيره بنفسه
وتعلمه لغرض شرعي كأن يتعلم ليجتنبه لا يقتضي الكفر ولا الحرمة بل هو جائز حيث نذر كما قال
أبونواس

عسرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

وكذا تعلم ما يعمل للمحبة بين الزوجين بخلاف قياس الاثرفانه من السحر الحرام وما يصنعه
الاشقياء فالحق صود منه مجرد التبرك ولا يبلغ الساحر في سحره الى أن يقلب الاعيان ويجعل
الانسان حاربا بقوة سحره اذ لو قدر على ذلك لرد نفسه الى الشباب بعد الهرم ومنع نفسه من
الموت ولم يبلغ أحد في السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط أيام دلو كما ملكه مصر بعد فرعون
فأنهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأي عسكر قصد هم أنوا الى
ذلك العسكر المصور فانه يلوهم من قلع الاعين وقطع الاعضاء اتفاق نظيره لذلك العسكر القاصد
لهم فضاف منهم العساكر وأقاموا سقاية سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق
فرعون وجنوده (قوله قتل بسحره) خرج القتل بالعين والحال والدعاء فلا قود ولادية فيها
لكن يمنع العائن من المخالطة للناس ولو حبسه الى أن يموت أو تغور عينه (قوله باقراره)

(قوله أو بان الخ) الاولى أو
بان بعد حلف أنه كان ميتا
(قوله فانه من السحر)
الذي في الجبري ان
الاخبار به حرام وأما نفس
قياس الاثر فليس بحرام
وهو المعقد

فلو كان له ايمان وغاب
أحدهما وأراد المحاضر
الحلف حلف نجسين يمينا
فاذا حضر الغائب حلف
نجسا وعشرين وهذه من
زيادتي

• (فصل في القتل بالسحر) •
اذا (قتل بسحره) باقراره

متعلق بمذوف تقديره ويثبت باقراره أى حقيقة أو حكما كاليمين المردودة فلا يثبت بغير اقراره
 كما سيأتى بل لابد أن يقول قتلته بسهرى فهذا هو المقسم ثم إن قال بعده وسهرى يقتل غالبا
 أو شهدت بيعة على اقراره بأنه يقتل كذلك كان عدا يوجب القود وان قال قتلته بسهرى
 وسهرى لا يقتل كان عدا أيضا لكنه يوجب الدية للشبهة وهي قوله لا يقتل وان قال لا يقتل
 الا نادرا فثبت به عدا يوجب الدية عليه ان لم تصدقه العاقلة والالتصاف وان شهدت البيعة على
 اقراره بأنه لا يقتل فثبت به عدا يوجب الدية عليه ان لم تصدقه العاقلة هذا حاصل ما ذكره المصنف
 (قوله آدميا) خرج به غيره من الحيوانات فالواجب فيه القيمة (قوله أو شهد) عطف على قال
 وقوله عدلان أى من السحرة نأبوا وضعت عليهم مائة الاستبراء وهي سنة (قوله بان سهرى) أى
 الذى أقرب به لانه لا يعلم وجود السحر الا بيمينه فلا يثبت القتل به بالبيعة لان الشاهد لا يعلم قصد
 الساحر ولا يشاهد تأثير السحر فصوره المسئلة أن يقول قتلته بكذا فثبت به عدلان الخ وتعاطى
 السحر حرام من الكبائر اجاعا فيكون مستحله ويحرم تعلمه وتعليمه الاحتياجا ضرورة كقصد
 النوقى منه كما مر ولا يظهر الا على يد كافر أو فاسق أو منافق وكذا يحرم أيضا تعلم السكهاة
 والتنجيم والضرب بالرمل وبالشعير وبالحصى والشعوذة وتعلم هذه كلها وأخذها عوضا عليها
 حرام بالنص الصحيح في النهى عن حلول الكاهن والباقي في معناه ويحرم المشى الى أهل هذه
 الأنواع وتصديقهم وكذا تحرم القيافة والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه (قوله كالقتل
 بالسيف ونحوه) أى فيما ساعد على ذلك في وجوب القود لكن القتل بالسيف ونحوه من كل ما يمكن
 فيه المماثلة كالجرح وخنق وتجويع وتغريق بما ملج أو عذب والقائم من علولا تتعين فيه المماثلة
 بل يقتل بمثله أو بسيف والنهى الوارد في المثلة مخصوص بما سوى ذلك نعم لو كانت الضربات
 التى قتل به غير مؤثرة فيه فلما ضعف المتناول وقوة القاتل عدل الى السيف وله العمدول
 في الماء من الملح الى العذب لانه أخف لا عكسه أما ما لا يمكن فيه المماثلة كحرمة المثل كما هنا
 وكما لو قتله بنحر أو بول أو لواط بصغير يقتل مثله غالبا فيعين ضرب عنقه بالسيف في الأصح
 (قوله أو قال لا يقتل) أى بعد قوله قتلته بسهرى لانه المتقسم كما مر (قوله أو لا يقتل الا نادرا)
 لو قال بذلك لا يقتل غالبا يشمل حالة الاستواء لكان أولى فليتنا مل شوبرى (قوله فالدية) أى
 دية عدى الأولى وشبهه عدى الثانية وقوله تلزمه أى ان لم تصدقه عاقلة في الثانية كما سيأتى
 (قوله لانه فى الأولى) أى فيما إذا قال لا يقتل وقوله لاقراره أو لا أى بقوله قتلته بسهرى (قوله
 نعم ان صدقته) استدرأ على قوله تلزمه كأنه قال فالدية في ماله في صورتين مالم تصدقه
 العاقلة في الثانية (قوله فى باب العاقلة) من أنهم لا يجهلون عدا ولا اعترافا بالخ (قوله فلو شهد
 عدلان الخ) هو مقابل قوله بان سهرى يقتل غالبا فهذا من قسم الخطا ومثله ما لو قال أخطأت
 من اسم غيره الى اسمه فتجب فيه الدية عليه لا على عاقلة الا ان صدقوه (قوله تلزمه الدية) أى
 ان لم تصدقه العاقلة كما مر وقوله لانه خطأ أى بخلاف ما مر فيما لو قال قتلته بسهرى وسهرى
 لا يقتل فانه عدا والفرق احتمال كذبه في قوله المذكور بخلاف البيعة

• (باب أحكام المرتد) •

والردة أحد الكليات الخمس المذكورة في قول اللقاني رحمه الله تعالى

وحفظ دين ثم تقيين مال نسب • ومثلها عتق وعرض قد وجب

(قوله على اقراره) المتعين
 حذفه والاقتصار على قوله
 ان شهدت البيعة أنه
 لا يقتل كما يأتى اما على
 ما قاله الهنئى فلا يكون
 القتل به خطأ بل هو عدا

آدميا معصوما (وقال انه)
 أى سهرى (يقتل غالبا) أو
 شهد عدلان بان سهرى يقتل
 غالبا (لزمه القود) كالقتل
 بالسيف ونحوه (أو) قال
 لا يقتل أو لا يقتل الا نادرا
 فالدية تلزمه لانه فى
 الأولى عدا فيما يظهر
 لاقراره أو لا لكن لا قود
 فيه لاحتمال صدق قوله
 لا يقتل وفى الثانية شبهه
 همدنم ان صدقته فيما
 عاقلة عات عنه الدية كما
 مرّت الإشارة اليه فى باب
 العاقلة فلو شهد عدلان أن
 سهرى لا يقتل لزمته الدية
 لانه خطأ

• (باب أحكام المرتد) •

ولهذا شرعت الحدود في شريع القصاص حفظ النفس وقتل الردة حفظ الدين وحفظ السرقة
حفظ المال وحفظ القذف والزنا حفظ العرض والنسب فهو من واحد واحد وانما اختلف
حداهما او حد الشرب فقط حفظ العقل (قوله ثم يقتل) أي يضرب عنقه والتراخي المستفاد
من ثم ليس مراد اهل المراد به مجرد الترتيب أي فلا يقتل قبلها والقائل له هو الامام فان لم يقتله
فهل يجب على الاحد قتله أو ينسب تردد فيه ابن قاسم والظاهر الاول عند القدرة وأمن
العاقة لانه من قبيل النهي عن المنكر (قوله ان لم يقتل) أي بالاسلام بان ياتي بالشهادتين
متواليين مرتين ان لم يكن هناك عاطف والا كفي لفظ الشهادتين الاول بخلاف الاذان لا بد فيه
من الايمان بالشهادتين هكذا قاله ابن قاسم وتبعه العناني وقرره شيخنا عطية واعقد ع من
أنه لا بد من تكرار الشهادتين أيضا وهو ظاهر النظم المجموع فيه شروط الاسلام وهو

شروط الاسلام بلا اشتباه • عقل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا • والسادس الترتيب فاعلم واعلم

ولا بد من لفظ أشهد فلا يكفي لا اله الا الله محمد رسول الله خلافا لبعضهم ولا بد في العيسوي أن
يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق (قوله كارك الصلاة) أي كـ لا أمانا تركها بحدا فهو
من قسم المرتد ومن تركها ترك شرط من شروطها المجمع عليها او ركن من أركانها كذلك ودخل
فيها الجمعة في محل الاجماع عليها (قوله فانه يجب استنابته) أي بان يؤمر بفعل الصلاة ويتوعد
بالقتل ان تركها فان فعلها بعد ذلك ترك والاقتل ولا يقتل بالغاثة الا ان توعده على تركها قبل
واذا قال صليت قبل منه وان كان جالسا عندنا ولم يشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال أنه طرأ له
عذر جوزله الصلاة بالايام بخلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقبل منه لانه من خوارق
المادات التي لا يعتد بها شرعا ولا يقتل الا اذا أخرج الصلاة عن أوقاتها كلها حتى عن وقتها
الضروري (قوله وما ذكرته في ترك الصلاة) أي من أن استنابته واجبة وهو ضعيف والمعتمد
أنه سنة والفرق بينه وبين المرتد أن جريته وهي الردة تقتضي الخلود في النار اذا مات عليها
فوجب علينا انقاذها منها ولا كذلك ترك الصلاة كسلافان جريته وهي الترك لا تقتضي ذلك
فلم يجب علينا استنابته لانه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له كما هو مذهب أهل
السنة خلافا لمعتزلة وما ذكره المحشي عن قال من التفصيل في استنابته ترك الصلاة كسلاف
ضعيف (قوله والتصريح بالخ) انما لم يقل وذلك الخ لانه لم يه من كلام الاصل حيث اوجب
الاستنابته فانه يههم تاخير القتل فلذا قال والتصريح بالخ (قوله وتفارق الردة الخ) جملة ما ذكره
اثنا عشر شيئا (قوله وهي) أي شرعا أما لغة فهي الرجوع عن الشيء الى غيره وقد تطلق على
الامتناع من اداء الحق كما هي الزكاة في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه اه أفاده مر (قوله
من يصح طلاقه) بان يكون بالغاعاقلا مختارا ولو سكران وامرأة لانه يصح طلاقها لنفسها
بتفويضه اليها او طلاق غيرها بوكالة لا صيدا ومجنونا ومكرها والمراد بالقطع عدم الجزم فيشمل
التردد في الكفر (قوله الاسلام) أي استمراره ودوامه وخروج به قطع الصلاة ونحوها فلا
يسمى ردة ولما كانت الردة قطع الاسلام كانت الخس انواع الكفر وأغلبها حكميا وانما تحيط
العمل عندنا ان اتصل بالموت لا يبي البقرة والمائدة اذا لا يكون خاسرا في الآخرة الا ان مات

(يجب استنابته) في الحال
(ثم يقتل) ان لم يتب (كارك
الصلاة) فانه يجب استنابته
في الحال ثم يقتل ان لم يتب
وما ذكرته في ترك الصلاة
هو ما اقتضاه كلام الشافعي
والروضة وأصلها والمجموع
والتصريح به ولو لم يقتل
من زيادتي (وتفارق الردة)
وهي قطع من يصح طلاقه
الاسلام بكفر

كافرا فلا يجب إعادة عبادته قبل الردة خلافا لابي حنيفة أما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة
فتفق عليه وقد علم أن احباط الثواب غير احباط الاعمال بدليل أن الصلاة في المغصوب لا ثواب
فيها عند الجمهور مع صحتها ولا يلزم من كون الردة أقبح أنواع الكفر كون المرتد أقبح من الكافر
الاصلي ألا ترى أن أبا جهل وأبا لهب وأضرابهم ما أقبح من المرتدين لما انصفوا به من زيادة العناد
وأشنع أنواع الاذى للنبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يحصى (قوله نية أو قولا أو فعلا) تنبيه
محول عن المضاف اليه والاصل نية كقول الخ فمثال النية أن يعزم على الكفر ولو في قابل بأن
يعزم إلا أن يكفر غدا أو القول أن يقول الله ثالث ثلاثة أو يقول لا إله إلا كافر أن أراد أنه
كافر حقيقة أو أطلق فإن أراد أنه كافر النعمة أو يفعل فعل الكفار أو سائر الزرع لم يكفر
والفعل أن يسجد لمخلوق كصنم ونمس بلا ضرورة أو ياتي معصيا أو كتب علم شرعي أو ما عليه
اسم معظم في قاذورة ولو طاهرة وأما ضرب الفقيه من لالاولاد الذين يتعلمون منه بالواحد
أو من يهيم به من بعد فالظاهر كما قاله ع ش أنه ليس ~~ككفر~~ الا الظاهر من حاله أنه لا يريد
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمته لاشعاره بعدم التعظيم كما قاله في مالوروق بالكراس على
وجهه وأما البصاق على اللوح لازالة ما فيه فليس بكفر ولا حرام ومثله مضغ ما عليه قرآن ونحوه
للتبرك به أو اصابته عن النجاسة وكذا كتابة القرآن برجله مع تعذر الكتابة بيده (قوله استهزاء)
أي استخفافا كان قبل له قص أطفالك فإنه سنة فقال لا فعله وإن كان سنة أو لوجابه النبي
ما قبلته ما يرد المبالغة في تبعيد نفسه أو يطلق ~~وكذا~~ الوسئل في شيء فقال لوجاني جبريل
أو النبي ما فعلته وأراد ما ذكر أو أطلق أفاده م (قوله كل من ذلك) أي الثلاثة (قوله
أو عنادا) بأن عرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يقربه اه م (قوله أو اعتقادا) قال في شرح
المنهج بعد ذكره الثلاثة بخلاف ما لواقعته به ما يخرج عن الردة كاجتماع في تجسيم أو جهة
أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام
أنه يعزوه على المعادلة في حكم الصبي والمجنون اه بزيادة وكذا ان دللت قرينة على عدم دلالة
الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بمحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج
بالسجود الركوع فلن قصد تعظيم المخلوق به كتعظيم الله كفر والافلا أما ما جرت به العادة من
خفض الرأس والانحناء إلى حد لا يصل به إلى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن
ينبغي كراهته ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم فإن تاب والاقبل بضرب عنقه
وقال المالكية والخنفية أنه يقتل حدا وإن تاب ولو قال ولي أو فز أو هرب أو توارى أو نحو ذلك
فالظاهر أنه مثل قوله هزم لاتحاد المعنى ثم رأيت ع ش في حاشية المواهب صرح بذلك وعاله
بتساويها في الدلالة على التقصيص (قوله الكفر الاصلي) أعم من أن يكون في ذي أو حربي
(قوله لا يقر عليها) أي بخلاف الكافر الاصلي فإنه يقر بالله سنة أو الجزية أو الامان لان
العقد التي تفيدهم الامان ثلاثة (قوله باحكامنا) من صلاة وغيرها (قوله ولا يصح نكاحه)
مصدر مضاف لقاعله أو مفعوله أي تزوجه بأحد أو تزوج أحده بخلاف الكافر الاصلي فإن
نكاحه صحيح أي محكوم بصحته (قوله ويطل النكاح) أي الموجود قبل رده (قوله قبل انقضائه)
عنده أي فيما بعد الدخول والاف مجرد الردة كما مر أيضا قبل (قوله وتحرم ذبيحته) أي

(قوله أو اطاق) تقدم له
في الانكحة الباطلة أنه نقل
عدم الكفر بالنسبة
للزوجة إذا قال لها ذلك
وعلى ذلك يجزيه في الشتم
مراد به كفر نعمة الزوج
ونقل ذلك عن م ر ش قال
ومثل الزوجة غيرها (قوله
وأما البصاق على اللوح
الخ) الحق ان فيه تفصيلا
بين البصاق على الكتابة
والبصاق على غيرها (قوله
استهزاء) معنى كون النية
استهزاء ان متعلقه وهو
المثوى كالسجود أصح
استهزاء به أي مقصود به
ذلك

نية أو قولا أو فعلا استهزاء
كان كل من ذلك أو عنادا
أو اعتقادا (الكفر الاصلي)
في أن المرتد لا يقر عليها
فلا يقبل منه إلا الاسلام
(ويلزم باحكامنا) لا لقوامه
لها بالاسلام (ولا يصح
نكاحه) لأنه غير مباح
(ويبطل النكاح) ان لم
يسلم قبل انقضائه
كما مر في محله (وتحرم ذبيحته)
كما تحرم منا كفته

(قوله فان عني فدية)

المتعين حذفه اذ غير
المعصوم لاديه فيه ولو كان
القاتل مثله بل فيه
القصاص فقط حيث كان
القاتل كذلك كما مر اه
وظاهرة عدم التفصيل
بين العمد وغيره فلا يحرر

(ويهدر دمه) الخبر من
بدل دينه فاقتلوه (ولا
يستقر له ملك) بل هو
موقوف ان هلك مرثدا
بان زواله بالردة وان أسلم
بان أنه لم يزل (ولا يسي ولا
يفادي ولا يمين عليه) لانه
غير مبيع (ولا يرث ولا يورث)
كما مر في محلهما بخلاف
الكافر الاصل في جميع ذلك
وبذلك علم أن الردة لا تفارق
الكفر الاصل في مالوا أناف
شيئا في القتال فانه يضمنه
كالكافر الاصل في وعليه
نص الشافعي في اكثر كتبه
كما قاله الماوردي رحمه
الشيخ أبو حامد وغيره وقيل
لا يضمن وصححه صاحب
التبصير وأقره عليه النووي

(باب أحكام السكران)

(تنفذ تصرفاته) كالكاف
ولا اتفاق الصحابة على
مواخذته بالقذف

بخلاف الكافر الاصل فانما يحل بشرط حل منا كتماننا لاهل ملته (قوله ويهدر دمه) أي فلا
يقتل قاتله ولا يلزمه دية ان لم يكن مرتد امثله والافيه قتل فيه فان عني عنه فدية ولا يتولى قتل
المرتد سوى الامام أو نائبه فان اقتات عليه أحد دعزرائهم للبدقتل فنه والقتل هنا بضرب
العنق دون غيره اه أفاده مر قال ابن قاسم لو أبس من قتل الامام له فهل يسن لاد احد
أو يجب اه وتقدم أن الظاهر الثاني عند القدرة وأمن الضرر لانه من إزالة المنكر (قوله
من بدل دينه) أي سواء كان رجلا أو امرأة والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات اه
أفاده مر (قوله بان زواله بالردة) ويقضى منه دين لزمه قبلها بان لا ينفك أو غيره وبذلك ما أتلفه
فيما أقبله على ما لو تعدى بحفر بثر ومات ثم ناف به ما نفي ويمن منه بموته من نفسه وماله وزوجاته
لانهم اذ قوتهم معلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كببيع ودية ورهن وكابة
باطل وان احتمل بان قبل ذلك كعتق وتدبير وصية فوقوف ان أسلم تبين نفوذه والا فلا اه أفاده
في المنهج وشرحه (قوله بان أنه لم يزل) أي لان بطلان عليه يتوقف على موته فكذا زوال ملكه
والاصح أنه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه
ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر القاس لاجل حق أهل النبي اه أفاده مر وقدم مر (قوله ولا
يسبي الخ) علم منه أن الكلام فيما يشمل الحرب ويلزم من نفي السبي نفي القداء والمق لانهما
يتربان عليه فذكرهما بعد مجرد الابضاح الآن يراد بالسبي الاستغراق فقط (قوله وبذلك)
أي بالمصر في الاثنى عشر المذكورة (قوله في القتال) قيد خرج به ما اذا أنكف شيئا غير فانه
يضمنه اتفاقا (قوله فانه يضمنه) أي اذا لم تكن له شوكه بخلاف ما اذا كان له شوكه فانه لا يضمن
وبهذا يجمع بين القولين المذكورين ولا يحتاج الى تضعيف أداه ما (قوله كالكافر الاصل)
أي المتقزم لاحكام مجزية أو هدنة أو أمان وقد استعان به البغاة وقال ظننت اعانة بعضكم على
بعض والا كان نافضا للعهود ما غير المتقزم لاحكام وهو الحرب فلا يضمن ما أتلفه حال القتال
كما لا يضمن ما أتلفه أهله وعبارة الشوري قوله كالكافر الاصل لعله فيما لو أعان اهل الذمة
ونحوهم البغاة وظنوا أنهم هم محقون فانهم يقاتلون كالبغاة ليكن لو أنفقوا علينا نفعا
أو مالا فنهروا ما للحربي اذا أناف مال مسلم أو ذمي فانه لا يضمنه فليست أم اه

(باب أحكام السكران)

هو حيث اطلق ينصرف للمتعدى وهو من زال عقله بما أنهبه من شراب اوردوا وعرف السكران
مطابقا بأنه من وصل الى حالة لا يميز فيها بين الحسن والقبيح وقيل هو من لا يعرف السماء من
الارض ولا الطول من العرض ولا يعرف أمه من زوجته وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه
انه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكنوم واما السكر فهو حالة تحصل من استهلاك
الخمر متصاعدة على معادن الفكر وقيل في تعريفه غير ذلك (قوله كالكاف) يقضى انه
غير مكاف وهو المعقد كما نقله في الروضة وغيره عن اصحابنا وغيرهم في كتب الاصول
وانما عومل معاملة تعلقا عليه ولان ذلك من قبيل ربط الاحكام بالاسباب أي تعلقها بها
كالردة ووقوع الطلاق المتعلقين باللفظ الذي يتلفظ به فهو من باب خطاب الوضع أي الجملي
أي الخطاب المتعلق بعمل الشيء سببا او شرطا او مانعا او محجبا او فاسدا او هو لا يشترط فيه

تسكف بدليل ضمان الصبي ونحوه متلفاتهم الامن باب خطاب التكليف المشترط فيه ذلك
والحق ما له بما عليه طرد الباب على وتيرة واحدة لا يقال انهم والصبي ونحوه يتعلّق بهما خطاب
الوضع مع عدم تنفذه تصرفاتهم ما لا نأخذ قولهم ما وان تعلّق بهما ذلك فيما عليهم ما لم يلحق ما لهما
بما عليهم ما على أنه لم يتعلّق بهما في جميع ما عليهم ما بل في نحو الانلاقات خاصة كما ترّو قبل بتكليف
السكران اخذ من قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فانه لا يخاطب بامر ولا نهى
الا المكلف واجيب بان المراد به في الآية من هو في أوائل نشوة السكر مع كون زمن الصبح
لا يسع الصلاة ومعنى قوله حتى تعالوا ما تقولون حتى تسقروا لكم هذه الحالة (قوله له أو عليه) اللام
للمنفعة وعلى للمضرة متعلقان بتنفيذ قوله كرتنه راجع للثاني واسلامه راجع للاول فهو
أف وأشر مشقوش ولو قال بعد ما طاق انما شربت الخمر مكرها ولم اعلم ان ما نمر به منه يسكر
صدق بهينه حيث قامت قرينة على ذلك (قوله ولا يحد) أي يحرم ذلك فقوله بل يؤخر ذلك أي
وجوبه على المعقد (قوله اعلم به) أي ان كان له نوع احساس والافلا وعلى هذا يحمل الحديث
المذكور وفيه ان حذره حينئذ حرام فكيف بامر به صلى الله عليه وسلم الا ان يقال ان هذا
الحديث منسوخ والمناسب ان يحمل على من هو في أوائل نشوة السكر فمعنى ان يسكران أي
شارب للمسكر فامر بضربه حينئذ قبل ان يزول عقله لئلا يكون دليلا لما نحن فيه نعم ان
قلنا ان حذره حال سكره مكره كما حكاه في شرح المنهج صرح كونه دليلا عليه على الحمل الاول لانه
صلى الله عليه وسلم يفعل المكره للتشريع (قوله ومرجعه) أي ضابطه العرف وهو ما لو
عرض على العقل لثاقته بالقبول فاذا انتهى تغيرا شارب الى حالة يقع عليه اسم السكران
عرفناه وهو محل الخلاف السابق في كونه مكلفا ولا واع تعرض بان تصرفاته تنفذ لظلالها
فائدة الرجوع الى العرف واجيب بان فائدة ذلك تظهر في الايمان والتعاليق وتظهر ايضا في
غير المتعدي فان العرف اذا حكم بسكر لم تنفذ تصرفاته وهذا معنى ما ذكره ابن المقرئ في
اعتراضه على تعريف السكران بقوله قلت ولا حاجة على الصحيح الى معرفة السكران لانه اما
صاح واما السكران زائل العقل وحكمه حكم الصالح بل يحتاج الى معرفة السكران
في غير المتعدي به وفيما اذا حال ان سكرت فانت طالق فيقال ادناه ان يحدّد كلامه المنظوم
ويستكشف سره المكنوم اه (قوله ولا يصلي فيه) أي سواء كان متعديا ام لا حيث انتهى الى
حالة يعد فيها سكرانا كما يستفاد من المسألة اما اذا كان في أوائل نشوة السكر وكان زمن
الصبح يسع الصلاة فانها تصح لانه غير حينئذ كما هو وقد ضيف عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه بعض العناية رضي الله تعالى عنهم قبل التحريم فقرأ بهم الامام وهو ران في صلاة
المغرب قل يا ايها الكافرون أعبدوا ما تعبدون فقل يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى وصدرت بياؤه وسرف التقييه حياء على موافقة النبي حتى تعالوا قبل الشروع
فيها ما تقولون فتركوها في اوقاتها او كانوا يشربون بعد العشاء وتكرروا نسخها (قوله ويقتضي
ما فاته) أي اذا كان متعديا كما يستفاد من التعليل (قوله حتى يقتضي) بضم الياء من افاق
(قوله فتصح استنباطه قبل الافاق) أي ان كان له نوع تمييز والافلا وعلى هذا يحمل ما ذكره من
التناقض اه قل (قوله لكنه اذا افاق) أي بعد استنباطه في السكر فهو واستدل على قوله

(له أو عليه) كرتنه واسلامه
عنها (ولا يصح) بل يؤخر الى أن
(السكر) بل يؤخر الى أن
يقتضي ايرتدع فان أقيم عليه
في سكره اعلم به على الاصح
لانه صلى الله عليه وسلم أنى
بسكران فامر بضربه رواه
البخاري (ومرجعه) أي
السكر (العرف ولا يصلي
فيه) لعدم تمييز (ويقتضي)
ما فاته (بعد زواله) تغليظا
عليه (واذا ارتد لا يستتاب ندبا
حتى يقتضي) فتصح استنباطه
قبل الافاق وهو هذا هو
الصحيح وان اقتضى كلام
الاصلي خلافه لكنه اذا
افاق يعرض عليه الاسلام

فتصح استنابته قبل الافاقه يقتضى أنه لا يعرض عليه الاسلام بعدها والعرض مندوب بناء
على اقول الصحيح المذكور اما على مقابله فهو واجب (قوله فان وصفه) أى ذكره بان نطق
بالشهادتين أو قال أنا مسلم وقوله كان مسلما أى اكتفاه بالتوبة الواقعة حال السكر فقوله من
حين أسلم أى قبل افاقته وقوله فكافر من الآن أى فيجبرى عليه أحكام المرتدين اسبق الحكم
باسلامه باستنابته حال السكر بناء على الاعتداد بها كما مر

(باب الاكراه)

أى بيان شروطه وما يحصل به وحكم التصرفات المترتبة عليه وأما حقيقة فهو الإلجاء الى فعل
الشيء قهرا ويسمى الإغلاق كما فى الحديث لا فى مكان المكره بفتح الراء أغلق عليه باب ومنع
من الخروج منه الإلجاء كره عليه ويقال للجبى بكسر الجيم مكره بكسر الراء وللعلجاء مكره بالفتح
فيه ما وتباح به سائر المحرمات ولو كفر كسجودا صم وتلفظ بكفر أو قذف الزنا وشهادة
الزور ان ترتب عليها قتل أو ضرب أو ماع مال أو استباحة فرج أو نحو ذلك والقتل المحرم لذاته
للعارض كقتل النساء والصبيان من الحريين فان تحريره لحق الغائبين وبه هذه الثلاثة يخص
حديث وما استكرهوا عليه وإباحة ما ذكر به لانها فى الضمان كالاكراه على اتلاف مال الغير
ومصيد الحرم فيضمن كل من المكره والمكره المال والصيد والقرار على المكره بكسر الراء وفى
القتل القرار على كل منهما الغلط أمره الزجر عنه ولا يجتد المكره على الزنا للشبهة (قوله على
تحقيق) أى تثبت وإيجاد ما أى مؤداه دأى خوف به كضرب وقوله بولاية الخ الباء للسببية
متعاقبة بقدرة والولاية تقليد العمل كالباشا وقوله أو تغلب أى تسلط وقهر كذى شوكة وقوله
عاجلا ظاهرا لان من ما (قوله أو غيره) أى كاستغاثه بغيره (قوله وظنه) أى بقرينة عادة مثلا
(قوله ويحصل الاكراه الخ) ما ذكره المصنف اكرام حصى ومثله الشرعى كالو حلف ابطان
زوجته الليلة فوجدتها حائضا أو غاب عليه النوم ولم يتمكن من الوطء قبله أو ليقتضيه بن حقه
اليوم فلم يجبه بما يقضيه به ولا يلزمه الاقتراض ان لم يكن له جهة يوفى منها أو يبيع عن أهله
فوجدتها حلي منه أو لتصوم من غدا فخاضت فيه فلا حنث فى ذلك الاكراه الشرعى (قوله
بخوف مجذور) ومنه ما لو قال له اللصوص لا تترك كذا حتى تخاف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحدا
فاذا أخبرهم لم يحنث للاكراه على الحلف بخلاف ما لو حلف لهم من أول الامر بعدم الاكراه عليه
حينئذ كالو حلف ظالم على أن يبدله على شخص أو ماله فاذا كره معرفته موضعه فلم يتركه حتى حلف
بالطلاق أنه لا يعلم فانه يحنث ان كان كاذبا اذ لم يكرهه فى الحقيقة على الحلف وانما خيره حينئذ
بينه وبين الدلالة (قوله واتلاف مال) كاخذ دراهمها وقع بالنسبة للمكره فقرا وفقى (قوله
ويختلف ذلك) أى ما يحصل به الاكراه فالاستخفاف بوجبه بين الملا اكراه كما قاله م (قوله فلا
يحصل الاكراه بالخوف بالعقوبة الآجلة) أى لان بقاءه الى الغد مثلا غير متيقن فلم يتحقق
الجلاء نعم لو غاب على ظنة ايقاع ما هدده لولم يفعل كان ذلك اكراه الاسما اذا عرف من عادة الظالم
ذلك (قوله افعلى كذا) أى طلق زوجتك مثلا فاذا طلقها وقع (قوله بغير حق) خرج ماله كان
يجب كالتوبة عليه ببيع ماله فى وفاء دين فأكراه الحاكم على البيع فانه صحيح وله تعزيره على ذلك
وضربه وان أدى الى قتله ولا ضمان فيه كضرب الملتزم الفلاح على الخراج الاصلى كما قاله

فان وصفه كان مسلما من
حين أسلم ولم والاف كافر من
الآن نقله ابن الصباغ عن
النص وجرى عليه جماعة

(باب الاكراه)

(شروطه قدرة المكره)
بكسر الراء (على تحقيق
ما هدده) بولاية أو تغلب
(عاجلا ظاهرا) وبجزا (المكره)
بفتح الراء (عن دفعه) بهرب
أو غيره (وظنه أنه ان امتنع)
من فعل ما كره عليه
(حقيقة) أى ما هدده
(ويحصل) الاكراه (بخوف
مجذور كضرب شديد
وحبس طويل واتلاف
مال) ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يحصل الاكراه بالخوف
بالعقوبة الآجلة كقوله
لا ضربك غدا ولا بالخوف
بالمستحق كقوله لمن عليه
قصاص افعلى كذا
والاقتصاص منك وهذا ان
خرج بما زدته بقولى عاجلا
ظاهرا (ولا يتقدم تصرف
المكره) بفتح الراء (بغير حق)
كتلفه بكامة كفر

(قوله وكالوا كره مرتد أو حربي على الاسلام فيصبح منه ولو كان المكره كافر الا انه
يؤخذ منه ان محل قتل
الحربي بمثله من لا مال يكن
اكرهه على الاسلام ومات
والا فلا سرور

شجاعة طية وكالوا كره مرتد أو حربي على الاسلام فيصبح منه ولو كان المكره كافر الا انه
اكره بحق بخلاف الذي أو المعاهد لانه مقرر على كفه وكالوا كره القاضى المولى على طلاق
زوجته واحدة بعد مضي المدة (قوله وطلاقه) فلا يقع على المكره بغير حق نعم ان وجدت
منه قرينة اختيار للطلاق كأن اكره على ثلاث طلاقات أو على صريح أو على أن
يقول طلقت أو على طلاق مهممة تخالف بان واحد أو ثنى أو ثنى أو ثلث أو صرح أو طلق معينة
وقع وكذا لو اكره على الطلاق مطلقا فطلق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فيقع سواء كان عالما
أو جاهلا فلا بد أن يسأله ماذا يقول بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره (قوله في
اغلاق) بكسر الهمزة وسكون الغين المجهمة وتسمية الاكره بذلك على سبيل الاستعارة حيث
شبهه الاكره الذي هو الاغلاق المعنوي لان المكره اغلق على المكره أبواب النجاة بحسب
الظاهر ان لم يفعل المكره عليه بالاغلاق الحسى واستعماله للاغلاق الموضوع للاغلاق
الحسى للمعنوي على طريق الاستعارة الاصامية (قوله ويلزمه القود) كالمكره بكسر الراء
والحاصل أنه لا أثر لقوله الا في الصلابة حيث تبطل به وفي طلاق زوجة المكره له ويبيع ماله
ونحوه ما فاذا قال طلق زوجتي مثلا والاقتاتك فطلق وقع ولا فاعله الا في الرضاع والوطء
والحدث والفعل الكثير في الصلاة والتحول عن القبلة وترك القيام في الفرض مع القدرة
والفعل المضمن كالقتل ونحوه والذبح أفاده العناني

* (كتاب الجهاد) *

أى اقتال في سبيل الله تعالى وهو لغة مأخوذ من الجهد بدفع الجيم أى المشقة لما فيه من
ارتكابها أو بضعها أى الطائفة لان كلابذل طائفة في دفع صاحبها وفي الاصطلاح قتال
الكفار لنصرة الاسلام ويطلق أيضا على جهاد النفس والشيطان والمراد هنا لا قول وترجمه في
التنبيه بقتال المشركين وكانت مشروعية بعد الهجرة بنحو سنة وهو من القتل المباح فذكره
عقب القتل الحرام لما بينهما من مناسبة التضاد وهو مأخوذ من المجاهدة أى اتعاب النفس في
الامر الجائر ونقصه بل أحكامه متلاني من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وسراياه كما
سبق (قوله الاصل فيه) أى في جوازه أو وجوبه آية وقائلوا المشركين أى الكفار ولو أهل
كتاب ان لم يهددهم جزية أو عهد أو أمان وقوله كافة حال من الفاعل أو المفعول أو منهما أى
جميعا وهذه الآية ناهية عن غيرها كقوله تعالى فاعرض عنهم (قوله أمرت أن أقاتل الناس)
أى الكفار الحربيين فهو عام مخصوص (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أى حتى يأتوا
بالشهادتين بشر وطهما السابقة لان هذا اللفظ صار علما بالعلية عليهم والمراد حتى يقولوا
ذلك ولو ظاهر ابدل تمام الحديث وهو فاذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله تعالى فقولهم وحسابهم الخ يدل على أن نطقهم بها غاية لقنالههم نظر المظاهر
أى اجراء الاحكام الظاهرة وان كان لا يقدح في ذلك المألوف في النار الامع التصديق الذي هو
الايان كعكسه حديث أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ولما قتل أسامة رضي
الله تعالى عنه من قالها أنكر عليه صلى الله عليه وسلم حين قال انما قالها تنبيه من القتل وقال له
هل شقت عن قلبه (قوله هو بعد الهجرة) أى وبعد الامر به مطلقا وذلك أنه بعدها أبيع

وطلاقه أقوله تعالى الامن
اكره وقلبه مطمئن بالايمان
ونحوه لا طلاق في اغلاق
رواه الحاكم وصححه على
شرط مسلم وفسر الشافعي
وغیره الاغلاق بالاكره
(ويلزمه القود) لمباشرة
للجنابة

* (كتاب الجهاد) *

الاصلي فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى كتب
عليكم القتال وقاتلوا
المشركين كافة وأخبار
كغيره يصح من أمرت ان
أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله (هو) بعد الهجرة

الابتداء به بعد منه في نيف وسبعين آية ان لم يتدونا به ثم أبيع الابتداء به في غير الاشهر
الحرم وهي أربعة أشهر كان عاهدكم على ترك القتال فيها قبل هي شوال وذو القعدة وذو الحجة
والحرم وقيل عشرون من ذى الحجة والحرم وصفر وربيع الأول وعشرون من ربيع الآخر
وليس المراد بهم المعروف إنما الآتي كما قاله المقسمون ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على
الاطلاق بقوله تعالى انقروا خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل التي
قبلها أو ما قبل الهجرة فكان ممنوعا منه مطلقا لان الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أول
الأمر التبليغ والانذار والصبر على أذى الكفار تالفاهم والهجرة الانتقال من مكة الى
المدينة ومكة صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر سنة فمكة ثلاث
وعشرون سنة (قوله فرض كفاية) أي ان كانوا يلاذهم بدليل الاستثناء بعد عبارة المنهج هو
بعد الهجرة والكفار يلاذهم كل عام فرض كفاية اهـ (قوله كاحياء الكعبة) راجع لقوله كل
سنة أي ان احياءها بالحج والعمرة من المكلفين واجب كل عام فلا يكفي احياؤها باحداهما
ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوهما اذا المتصور الاعظم بينا الكعبة هو الحج والعمرة
ولا احياؤها من غير المكلفين ومثله الجمعة والجماعة ورد السلام فهذه الاربعة لا يقطع فرضها
بغير المكلف بخلاف الجهاد وصلاة الجنازة لان دعاء الصغير اقرب الى الاجابة وجهاده أشد
تكاليف في العدو ولا بد في احياؤها من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من أهل مكة ويشرق
بينهم وبين اجراء واحد في صلاة الجنازة بيان القصد ثم الدعاء والشفاعة وهما حاصلان به وهنا
الاحياء واظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر به ذلك قال القاري في حواشي
الحلي وعدد الحاج في كل سنة سبعون اتفاقا نقصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم
فراجع (قوله والاعتكاف) هذا دليل عقلي وقوله وقد قال تعالى دليل نقلي وقوله القاعدون
أي التاركون للجهاد والجهادون عطف عليه وروى كلام من القاعد والجهاد الحسنين أي الجنة
(قوله والعهدة لا يوعدها) قال ممر ولا تفاضل بين ماجور ومازور اهـ وأشار به الى أن دلالة
الآية على المدعى من وجهين (قوله بان يشحن) يفتح اليامن باب تقع او قطع اي يملأ (قوله
النفور) جمع نفرو وهي أطراف بلاد الاسلام المخوفة مما يلي الكفار كنفرا لا كنفرة
ودمياط وقوله بكافئين أي بشجعان مكانين الخ (قوله الحصون) جمع حصن وهو ما يتحصن
به من البناء الذي بقي من العدو واحكامها اتقانها بعمارتها والنفادق جمع خندق وهو الحفرة
حول القرية تمنع العدو من الدخول (قوله وتقليد) بالجزء عطف على احكام اي ومع تقليد اي
الزام الامراء المؤمنين المشهورين بالصباغة والنصح للمسلمين ذلك اي شحن النفور واحكام
الحصون والنفادق اي ادامتها فافعل الامام ما ذكر ويرتب في كل ناحية اميرا يقلده ادامته
والنظر فيما تقتضيه مصلحة المسلمين من الجهاد وغيره قال ممر لان النفور اذا شغلت كما ذكر كان
في ذلك اتحاد لشوكتهم واظهار اقهرهم لهجزهم عن الظفر بشئ منها اهـ (قوله او بان يدخل)
عطف على بان يشحن فاحد الامرين كاف في سقوط الائم على المعتد والموجود الآن هو الاول
فان لم يوجد احدهما اتم الجميع والثاني هو معنى الجهاد الشرعي واقله مرة في كل سنة فان زاد
فهو افضل فالتدع حاجة الى اكثر من مرة والاوجب (قوله الا ان يحيط الخ) استثناء من قوله

(قوله الجمعة) مبني على
ضم عيف وهو انما فرض
كفاية والراجح انما فرض
عين

(فرض كفاية) كل سنة
ولو في عهده صلى الله عليه
وسلم كاحياء الكعبة
لا فرض عين والاعتكاف
الماضي وقد قال تعالى
لا يستوي القاعدون من
المؤمنين الآية ذكر
فصل الجهادين على
القاعدين وروى كلام الحسن
والعاصي لا يوعدهما ويحصل
الكفاية بان يشحن
الامام النفور بمكانتين
للكفار مع احكام الحصون
والنفادق وتقليد الامراء
ذلك او بان يدخل الامام
أونائبه دار الكفر بالجيوش
لقتالهم (الا ان يحيط العدو

هو فرض كفاية ومعنى احاطته بادخوله بلدة النواقل فيه فرض عين أي على المحاط بهم وهم
 أهل تلك البلدة وعلى من قرب منهم عرفا بان كان دون مسافة القصر وان كان في أهلها كفاية
 لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورفيق وامرأة فيها
 قوة بلا اذن من الاصل ورب الدين والسيد والزوج لان احاطتهم بنا في اخطار عظيم لا سبيل الى
 اهماله نعم في توجه الفرضية على نحو الصبي بعد امان به منهم بان كان بمسافة القصر فهو في
 حقه فرض كفاية فيلزمه المضي اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فاذا كان ألفا ودعت الحاجة
 الى خمسة مائة منهم وجب عليهم فقط دون من زاد (قوله الا اذا لم يمكن الخ) استغناء عن قوله فيهم
 فرض عين وقوله تاهب أي استعدا للقتال بالباس آتاه كالسيف ونحوه وخرج به ما اذا أمكن
 التاهب للقتال بان لم يجهدهم وابغته فيجب على سبيل فرض العين حتى على من لاجهاده عليه من
 ذكرناو يمنع الاستسلام حينئذ (قوله وجوز اسرا الخ) قيد في قوله فله استسلام وقتال وكان
 الاولى تأخير عنه وضمه للقيدين الاتمين والحاصل ان جواز الاستسلام مقيد بثلاثة قيود
 تجوز الاسر والقتل ان أخذوا علم انه اذا امتنع من الاستسلام في الحال قتل وأمنت المرأة
 فاحشة ان أخذت فان لم يجوز ذلك لعلم انه ان أخذ قتل أولم يعلم انه ان امتنع من
 الاستسلام قتل أولم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت وجب القتال على سبيل فرض العير وقد
 علم مما قررنا ان الشرط الاول لا يغني عن الثاني خلافا لمن توهمه وذلك لان تجوز الاسر والقتل
 على فرض أنهم أخذوه أي جوز وقوع ذلك به بعد أخذه وقوله ان علم انه ان امتنع من
 الاستسلام قتل أي حلا أي علم انه ان امتنع من ذلك في الحال وقاتل قتل وجوز ان أخذوه من
 غير قتال منه الاسر والقتل فيجوز له الاستسلام ويكون مستثنى من عدم جواز
 استسلام المسلم لكافر صائل ولكن القتال أفضل وبقي لجواز الاستسلام قيد رابع وهو
 أن لا يكون اماما أو عالما أو نجما أو افلا يجوز له الاستسلام (قوله فلا يصير فرض عين) أي
 ولا فرض كفاية (قوله ان علم) قيد ثان لجواز الاستسلام كما مر وهو عام في كل من الرجل والمرأة
 وما بعد منه خاص به والمراد بالعلم التجوز ولو بمرجوحية (قوله وأمنت المرأة فاحشة ان
 أخذت) فان لم تأمن ذلك تعين عليهم الجهاد كما مر فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع بما
 أمكنها وان أفضى الى قتلها الا ان الزنا لا يباح لحوق القتل ومثلها في ذلك الامر فان أمنت
 ذلك حالا لا بعد الاخذ فاحتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذلك والمراد بالفاحشة
 الزنا وليس مثلها في ذلك مقدماتها على الظاهر اه أفاد في شرح المنهج وهم بزيادة (قوله
 ويقاتل) يصح بناؤه للمعلوم والمجهول والاول أقرب أي الامام أو غيره فتأمل اه قل (قوله
 قبل أهل الحرب) أي وجوبا اه قل (قوله أو السيف) في تسلطه يقبل على السيف فيجوز
 الا أن يجعل من عطف الجمل والتقدير أو السيف يقتلون به ان لم يسأوا أو يضمن يقبل معنى
 يطلب ويكون في الكلام مبالغة كأنهم يامتناعهم من الاسلام طالما لم يرون السيف أي الضرب
 به ولو قال فان أبوا فالسيف لكان أحسن (قوله وكذا يقاتل أهل الحرب الخ) ويجب عرض
 الاسلام أولا على الكفار بان ندعوهم اليه ان علم ان الدعاء ولم تبلغهم فان قلنا ما هم قبله حرم
 ولا ضمان امان بلغة الدعوة فلناقله ابتداء ولو عابهم كثار ومخيق ولكن يستحب عرض
 الاسلام عليه اه أفاده مر (قوله الماسر) أي من قوله لانهم مهترون أو لجميع ماسر من

(قوله وجب عليهم فقط الخ)
 فيه ان فرض الكفاية
 يخاطب به الجميع وبسقط
 بتسهل البعض فالاولى أن
 يقول وجب عليهم ان
 يخرج منهم ما فيه الكفاية
 ويمكن صحة عبارة المهني
 تأمل (قوله التجوز الخ) فيه
 نظر فالاولى ان يقال المراد
 بالعلم ما يشهل الظن شيئا

بنا فيه فرض عين
 الا اذا لم يمكن من قصده
 العدو تاهب للقتال وجوز
 اسرا وقتلا فلا يصير فرض
 عين فله استسلام وقاتل
 ان علم انه ان امتنع من
 الاستسلام قتل وأمنت
 المرأة فاحشة ان أخذت
 (ويقاتل أهل الردة قبل
 أهل الحرب) لانهم الفخ
 انواع الكفر ويقاتلون
 مقبلين ومهترين ولا يقبل
 منهم الا الاسلام أو السيف
 لانهم مهترون كما مر بيانه
 (وكذا) يقاتل (أهل
 الحرب) الماسر

الادلة (قوله وبذلوا الجزية) أي طلبوا عهدها وليس المراد دفعها حالاً لانها انما تجب عليهم بعد سنة من اعلان عهدها وهو قيد للاستقناء لا بد منه فيه ولو جعله هو المسلم تنقى وقيدته بما قبله
 امكن ان يظهر في المراد فانهم اهـ قل بزيادة (قوله وسبقني أن الكفار) أي وان لم يكن لهم كتاب ولا شبهة كتاب وان لم يبذلوا الجزية فهذا أعظم مما قبله وهذه العقود الثلاثة هي التي تقيد الكفار
 الامن لانه ان تعلق بمحصور فالايمان أو بغير محصور فان كان الى غاية فالهدنة والا فالجزية وهما
 مختصان بالامام بخلاف الامان (قوله ويقبل الامام) أي وجوباً باجتهاده لا بالتقاضي وكالامام
 أمير الجيش أفاده مـ (قوله الا حظ لنا) عبارة شرح المنهج للاسلام والمسلمين اهـ فالاحظ
 للاسلام كالمسلم بدون مال فان في ذلك حظاً للاسلام يظهره وغلبته وان لم يزل منه حظ المسلمين
 والاحظ للمسلمين كالاتفاق والهدنة فان في ذلك حظاً لهم وربما كان سبباً في اغاظة الكفار
 وقوة شوكتهم فتشكك في شوك الاسلام وغلبته فيلزم من حظ الاسلام حظ المسلمين ولا عكس
 (قوله ولو هما) بكسر الهاء وتشديد الميم أي هو ما كبيراً (قوله أو عتيق ذي) أي لانه لا يعصمه
 بل ان كان كاملاً فحكمه ما ذكرنا ونقص الصغر أو جنون رقيق بالاسر وكذا زوجته التي
 لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد الذمة لانه بان حدثت بعده أو كانت خارجة عن طاعتنا حال العقد
 فان كانت موجودة عنده تحت قدرتنا ذهبت الى بلاد الكفر لم ترق بالاسر وكذا زوجة من
 أسلم ولو قبل أسره فلا يعصمها عن السبي بخلاف عتيقه لان الولاية ألزم من النكاح لانه لا يقبل
 الرفع بخلاف النكاح اما زوجة المسلم وعتيقه فلا يرقان بالاسر اهدم التقصير من زوجته
 بخلاف زوجة من أسلم فانها مقصورة بالتحالف (قوله من من) بيان لما فيه الاحظ وبينه بزيادة
 أشياء ومن الاولى حرف جر والثانية اسم مجرور وبها مفسر بما بعده ولو اختار خصلة ثم رجع عنها
 بان ظهر له الاحظ في غيرها فالوجه كما قاله الملقيني أنه ان ظهر له ذلك بعد وقوع ما اختاره فلا
 رجوع مطلقاً لانه قد رجع لوجوب العمل بالاحظ وليس فيه نقض اجتهاداً باجتهاد لعدم
 صحة العمل بعتق ذي الاول (قوله فيما يظهر) معقد ويجوز فداء واحد منها باكثر منهم وبالعكس
 وعادة مـ ولو واحد في مقابلته جمع منها أو منهم اهـ ومثله في شرح المنهج فقول قل ويجوز
 فداء واحد منها باكثر منهم اهـ ايسر بقيد (قوله أو بمال) أي وحده أو مع ما قبله ولا يرد اليهم
 سلاحهم بمال يبذلونه لنا لم يظهر في ذلك مصلحة ظهور انما لاربية فيه ويفرق بينه وبين منع
 بيع السلاح اهتم مطلقاً بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا امر
 في الدوام بخلاف ان ينظر فيه الى المصلحة اما فداء سلاحهم باسرا فافترس في الواجهة اهـ أفاده مـ
 (قوله وقتل) هو مصدر معطوف على من لانه من الامور الاربعة التي يفعل الامام الاحظ منها
 فداءه صلى الله عليه وسلم في عتبة بن أبي معيط والنضير بن الحرث وطعينة بن عدي يمدحهم
 رواه الشافعي وغيره وجهه لـ المن اثماسة بن اثال وأبي عزة الجعفي الشاعر واسمه عمر وقع
 في الاسر ولم يكن له مال فقال يا رسول الله اني ذوعيلة فاطاقتك لبناته الخمس على أن لا يرجع الى
 القتال فرجع الى مكة ومسح عارضه به وقال خذت محمد امراً تبت وجاء عام احد فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم لاتقاته فلم يقع في الاسر غيره فقال يا محمد اني ذوعيلة فقال صلى الله
 عليه وسلم لا بدغ المؤمن من يجر مرتين وامر بقتله رواه الشافعي وابن ماجه ومعه في لا بدغ

(قوله حدثت بعده) أي ثم
 حاربت (قوله صبراً) هو أن
 يجلس في مكان ثم يقتل
 بالندق
 (الا ان كان لهم كتاب أو شبهة
 كتاب) وبذلوا الجزية فانهم
 يقرون على دينهم بها كما ساق
 في بابهم وسبقني أن الكفار
 يقرون أيضاً بالامان
 والهدنة وقولي أو شبهة
 كتاب من زيادتي (ويقبل
 الامام ما فيه الاحظ لاني)
 أسير (كامل) يلوغ وعقل
 وذكره وحريه (ولو هما
 أو لا رأي له) أو عتيق ذي
 (من من) بخلفية سبيله
 (أو فداء) بأسرى منا وكذا
 من أهل الذمة فيما يظهر
 أو بمال (وقتل)

المؤمن من يجر مرتين لا يحصل له ضرر مرتين على أمر ارتكبه كاطلاق الاسير المذكور اه
ويؤخذ من ذلك أن العبد لا يعاقب على ذنب في الدنيا ثم يعاقب عليه في الآخرة (قوله بضرب
الرقبة) عبارة من يضرب العنق لا غير اه أي كتحريق وتغريق وبذلك يرد قول قل انه قيد
للأولى لا مقتض اه (قوله وارفاق) أي ولولوثي أو عرجي أو بعض شخص ولا يسرى الرق
الى البعض الآخر على الأصح بل يخير فيه بين المن والفداء الا القتل وقيل يسرى اليه وعليه
يلغزه ويقال لنا صورة يسرى فيه الرق كالعتق (قوله لا تباع فيها) أي الأربعة ومحل نبوت
الخصال الأربعة في غير يهودي تنصروا بالعكس ثم بلغنا المأمون ثم أسره أماء وفيه خبر
الامام بين قتله وارفاقه ثم ان لم يسلم قتل رقيقا فلا يقبل منه الا الاسلام كما عهدهم (قوله
فان تخفى عليه) أي الامام أو أمير الجيش على مامر (قوله حبسه) أي الاسير ونفقة في مدة
الحبس من الغنمة كما عهدهم بعضهم بعدلته وقف وقوله حتى يظهر له أي الاخطا بامارات تعين
له ما فيه المصلحة ولو بسؤال من الغير (قوله بصغر وجنون الخ) الواو بمعنى أولان أحد هذه
كاف في النقص (قوله وغير حربة) أي بان كان رقيقا ولو مسلما في أيدي الكفار (قوله يرق)
يفتح الباب وكسر الراء من باب ضرب يضرب أي يصير بالاسر رقيقا لنا ويكون كسائر أموال
الغنمة الخمس لاهله والباقي للغانمين والراد برق الرقيق استمراره أو انتفاله انما لا تجوز ومثله فيما
ذكر المبعوض بالنسبة لبعض الرقيق أما بهضه الحرف فيخبر فيه بين الرق والمن والفداء ومن قتل
أسيرا ناقصا وجبت عليه قيمته لعدم جواز قتله نعم لو قتل ذلك الناقص مسلما ورأى الامام قتله
مصلحة تنقذ عن قتل المسلم جاز قتله أو قتل كالملا قبل أن يختار الامام فيه شيئا عزز فقط أو بعد
اختيار قتله فلا شيء عليه أو بعد اختيار رقيقه لزمه قيمته غنمية أو بعد المن عليه لزمه دية لو رثته
ان قتله قبل بلوغ مأمته والافه در أو بعد الفداء فعليه دية غنمية ان لم يكن قبض الامام فداءه
والالزامة دية لو رثته ان لم يبلغ مأمته والافه در (قوله مدخل للغنم والمبعوض) فيه بحث
فانه لم يقيد الذكورة باليتين ولا الحربة بالكاملة وذكر الكامل والناقص محقق لمطابق الكمال
والكمال المطابق وللناقص المطابق ومطلق النقص فلا بد من قرينة لإرادة الثاني فيما وليس في
تعبيره بغير المذكورة وغير الحربة قرينة لانه مبني على مفهوم الكلام قبله فتأمل اهول وفيه
نظر لان الكامل من بعض الوجوه لا يقال له كامل على الاطلاق بل يقال له كامل من بعض
الوجوه بخلاف الناقص من بعض الوجوه فانه يقال له ناقص على الاطلاق نصح دخول
المبعوض في الناقص وخروجه من الكامل اعتمادا على قرينة الاستعمال (قوله ومن بهرق)
أي وان أمر به سبده كافي الحج اه ثم رح المنهج (قوله كافي الصلاة) ظاهره أنه مخاطب به
خطاب عقاب عليه في الآخرة وهو كذلك كما صرح به مر لان الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة واستشمل كل بانهم كيف يجاهدون أنفسهم ورتب بانهم مخاطبون بان يقاتل بعضهم
بعضا والظاهر أنه يسقط الائم عنهم بقيام المسلمين به فلا يعاقبون على تركه في الآخرة لانه
فرض كفاية ومنه ان سمع عن بعضهم أنه استثنى هذا من تكليف الكفار بفروع الشريعة
وعليه فلا اشكال (قوله ولا على غير مستطيع) هو من عطف العلم لعموله بعض أفراد ما قبله
اه قل (قوله كريض) أي مرضا بغيره من الركوب أو القتال بان يحصل له مشقة لا تقتصر

بضرب الرقبة (وارفاق)
لا تباع فيها ويكون حال
الفداء ورعا لهم اذ ارقوا
كسائر أموال الغنائم (فان
تخفى) عليه (الاحظ) في
الحال (حبسه حتى يظهر)
له فقهه (والناقص) بصغر
وجنون وغير ذكورة وغير
حربة (يرق بالاسر) وزميري
بما ذكره مدخل للغنم
والمبعوض بخلاف تعبيره
بما ذكره (ولا جهاد على
ناقص) شيء مما ذكره عدم
أهلية الصغير والمجنون
ومن بهرق وضعت الاثني
والغنم عن القتال غالبا
(ولا على) كافر (لانه
غير مطالب به كافي الصلاة
وهذا مع ذكر حكم من به
رق والغنم من زيادتي
(ولا على) غير مستطيع
لاقتال كريض

عاده ولان لم تخرج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الا على قوله تعالى ليس على الاعشى حرج الاية
وكالمريض من له مريض لا منه هذه غيره وكلا على ذورم وضعف بصرا لا يمكنه معه اتقاء
السلاح بخلاف الاعور والاعمش اه افاده مر بزيادة (قوله وذى عرج بين) أى ولو فى رجل
وان قدر على الركوب ونخرج بين يديه الذى لا يمنع العدو اه مر (قوله واقطع وأشل) أى
ولو لمعظم أصابع يد واحدة اذ لا بطش له - ما ولا نكابة ومثلها ما فاقد الانامل ويفرق بين
اعتبار معظم الأصابع هنا لافى العتق عن الكفارة كما مر بان - هذا يقع فى فادر من الازمنة
فيسهل تحمله مع قطع أقالها وذلك المقصود منه طاقته للعقل الذى يكفيه - غالبا على الدوام
وهو لا يتأذى مع قطع بعض الأصابع والوجه عدم تأثر قطع أصابع الرجلين اذا أمكن معه
المشى من غير عرج بين اه مر (قوله ومعذور الحج) بان كان فاقد المون كالزاد والراحلة
ومثله عادم أهبة القتال من سلاح وموتة ومر كواب فى سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من
تلتزم مؤنة نعم لو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون (قوله الا ان كان عدم
استطاعة الحج) أخرجه عن معذور الحج فانه عذر فى الحج دون الجهاد فكل عذر منعه وجوب
الحج منعه وجوب الجهاد الا خوف الطريق ممن ذكر فلا يمنع وجوب الجهاد وان منع وجوب
الحج فلا يشترط فى وجوب الجهاد الامن بخلاف الحج والفرق ما ذكره الشارح (قوله
واصوص) أى مسلمين كما قيده فى شرح المنهج بعماله وقول قل ولو مسلمين يلزم عليه
تكرار الكفارة مع ما قبله الا أن تجعل الواو للعال (قوله اذن رب الدين) أى أو ظن رضاه
وهو من أهل الاذن والرضا بان كان رشيدا فان كان محجورا عليه لم يجز له منه السفر مطلقا
لانه لا يعتبر اذنه ولا رضاه ولا أثر الاذن وانه اذا لمصلحة له فى ذلك وشمل الدين الكثير والقليل
كالدرهم والقلنس وان ضمنه موسر أو كان به رهن وفى ولا فرق بين كون ربه حاضرا أو غائبا
ولو فى مقصده ولو كان مصاحبا للمدين فى السفر فله منه كما قاله ع ش على مر لانه قد يرجع
قبل وصوله مقصده أو يموت أحدهما ثم لو حج - مدعاه دين حال فى أثناء طريقه - لم يلزمه
الرجوع الا ان صرح رب الدين برجوعه بخلاف ما اذا سكنت فانه لا يأنه بالسفر اسفاره (قوله
فى سفر) أى وان قصر وضابطه ما يبيح التنقل على الدابة وهو ميل أو نحوه واذا خرج للجهاد
بالاذن أو ظن الرضا قال الماوردى والرويان لا يتعرض للشهادة بان يتقدم أمام الصف بل
يقف وسطه أو فى حاشيته حفظا للمدين بحفظ نفسه - افاده مر (قوله موسر) أى بان كان
عنده أزيد مما يفي للامان فيما يظهر اه مر (قوله بخلاف الموجل الخ) أى فليس له المنع
قبل - لوله بخلاف الزوجة فان لها المطالبة بالمفقة المستقبلة وعلى القاضي اجابته والفرق
نقص - ير الدائن برضاه بذمة المدين بخلاف الزوجة فانها محبوسة على عصمته خصوصا الذميرة
فيطاعها أو يعين لها ذلك ولومن جهة ظاهرة أو دين على مقر باذله أو يوكل من يدفع لها يوما
يوم ومثلها بعضه الذى يجب نفقته على ما يأتى واذا حصل الدين عقب خروج المدين وجب
العود ان لم يظن رضا صاحب الدين بدوام - سفره مع أمن الطريق فى عوده وعدم اختلال
الجهاد أو توقيل من يقضيه (قوله من مال حاضر) ليس بقيد بل هو أولى قال مر ومثله كما
هو قياس نظائر دين ثابت على ملى اه قال الشورى ويجه أنه لو عزل وكيله المذكور فى
أثناء - سفره امتنع عليه - السفر حيث لم يضطر اليه لخوف ونحوه ومنه يؤخذ أن الرهن

وذى عرج بين واقطع
وأشل ومعذور الحج (الا)
ان كان عدم استطاعته
(لخوف طريق من كفار
واصوص) فانه يجب عليه
الجهاد لان مناه على ركوب
الخوف (ويقتبر اذن رب
الدين الحال فى سفر موسر)
للجهاد أو غيره - ما كان
رب الدين أو ذميا بخلاف
الموجل وان قصر الاجل
والحال اذا كان المدين
موسرا - نعم ان استتاب
الموسر من يقضى دينه من
مال حاضر جاز له السفر
بدون اذن رب الدين

(قوله ومثله دين ثابت) قد
يقال هو من جهة المال
الحاضر اه وفيه شئ تأمل

الوفى لا يبيع السفر لانهم لم يكتفوا بالمال الحاضر بل اشتروا أن يوكل من يقضيه منه اه
 (قوله ويعتبر اذن الابوين) هذه مساوية لعبارة المنهاج وعبارة المنهج وشرحه وحرم جهاد
 ولد بلا اذن أصله المسلم وان علا أو كان رقيقاً أو أثنى وان وجد الاقرب منهم وأذن وتعبيرى
 بأصله أولى من تعبيرة بأبويه اه بزيادة فكان الأولى أن يعبر هنا عما عبر به ثم (قوله المسلمين) أى
 بالنسبة لسفر الجهاد فغيره يستوى فيه الاب المسلم والكافر ولو أسلم الاب في أثناء السفر فهو
 كالمول الدين الموجل فيما مر اه قل (قوله مخوف) هو وصف للسفر كما قدره الشارح ولو أبقاه
 على حاله لكان أولى لانه يعتبر الاذن في المخوف كابنه ادولو بلا سفر وأما غير المخوف فان كان
 سفراطو ولا اعتبر الاذن أيضاً ولا فلانهم سفره تعلم واجب ولو كناية كطلب درجة الافتاء
 لا يحرم بلا اذن أصله بل وان منعه وسواء أخرج وحده أم مع غيره كان يلبده متعلدون
 صالحون للافتاء أم لا وفارق الجهاد بخطره نعم يقبحه أن يتوقع فيه بلوغ مائده والا كبايد
 لا يتأق منه ذلك فلا لان سفره لاجله كالعيش ويشترط لخروجه لفرض الكفاية أن يكون
 رشيداً وأن لا يكون أمراً دجلاً إلا أن يكون معه محرم يأمن به على نفسه ولولزمه كفاية أصله
 احتياج لاذنه ان لم يغب من يمونه من مال حاضر ويؤخذ منه أن الاصل لولزمته مؤنة الفرع
 امتنع سفره الا باذن فرعه ان لم ينب كما مر ولو أدى الاصل أو الفرع نفقة يوم حرم سفره فيه
 الا باذن أو اناية كما مر في الزوجة الا ان سلمه نفقة مدة مستقبله فله سفر قد رها أفاده ثم بزيادة
 (قوله لان برهما) أى طاعتهم ما فرض عين فلو اذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع به
 خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف فان حضره حرم انصرافه لقوله
 تعالى اذا القيمت الذين كفروا من فلان لولهم الاديان ولقوله تعالى اذا القيمت فثمة فائتوا ولان
 الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع أيضاً أن لا يخرج بجهد من
 السلطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان
 أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه الإقامة به
 حتى يرجع الجيش لحصول غرض الرجوع من عدم حصول القتال وان لم يمكنه الإقامة ولا
 الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 بخلاف الابوين الكافرين) أى لان الكافرين منهم بمنعه الولد حية لدينه وان كان عدواً للامة قاتلين
 وكالكافر المنافق ويلزم المبعوض استئذان سيده كابويه ويحتاج القن لاذن سيده لأبويه اه
 أفاده ثم بزيادة (قوله وبخلاف غير المخوف) أى ما لم يكن أمراً دجلاً يخشى عليه كما مر

• (باب البغاة) •

ذكرهم في الجهاد اتعلق قتالهم بالامام وقد أخذ قتالهم من على رضى الله تعالى عنه فانه قاتل
 أهل الجبل بالبصرة مع عائشة رضى الله تعالى عنها ثم قاتل أهل الشام بصفتين مع معاوية ثم
 قاتل أهل النهروان من الخوارج وهى قرية بقرب بغداد كما أخذ قتال المشركين من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديق رضى الله تعالى عنه وأصل بغاة بغية
 تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً قال في الخلاصة في تحويرام ذواطر ادفعله • (قوله
 لجهاد زتهم الحد) أى لان البغى هو الظلم والعصيان ومجاورة الحد نعم ليس البغى اسم ذم عندنا

(و) يعتبر اذن الابوين
 (المسلمين في) سفر (مخوف)
 لان برهما فرض عين
 بخلاف الابوين الكافرين
 وبخلاف غير المخوف لا يعتبر
 الاذن فيه - ما وتعبيرى
 بما ذكر أولى مما عبر به
 • (باب البغاة) •
 جمع ما غرر بالذات لجوازتهم
 الحد

لأنهم انما خافوا ابتداء بل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فافهم ما فيهم من أهلية الاجتهاد
 نوع عذر والاحاديث الواردة بذهمهم محمولة على من لأهلية فيه للاجتهاد أو كان تأويله قطعي
 البطلان أو على ما بعد انعقاد الاجماع من التابعين واستقرار الامر ومن ثم لم يكن البغي مفسقا
 قبل استقراره وتهيده حتى لا يرد خروج معاوية وغيره على أمير المؤمنين على رضى الله عنه
 وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمول على ما مر ومما ورد
 بذهمهم ويحمل على ما مر قوله عليه الصلاة والسلام ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى
 الجنة أى الى سبيلها وهو طاعة الامام الحق ويدعونه الى النار أى الى سبيلها وهو عصيانها
 ومقاتلتها اه فكل من الفئتين باغ بمسبب اجتهاد الاخرى وان كان الحق مع على رضى الله
 عنه والباغي هو معاوية وأصحابه لانه قد وقع ذلك بوقعة صفين دعاهم عمار بن ياسر رضى الله
 عنه الى الحق فقتلوه فدل على أن البغي منهم وأن الحق مع على رضى الله عنه فهذا الحديث
 من الاخبار بالمغيبات وأما قول بعضهم المراد أهل مكة الذين عذبوا عمار أول الاسلام فقد
 تعقبوه بالرد قال القرطبي وهذا الحديث من أنفس الاحاديث وأصحها والمسلم يتقدم معاوية
 على انكاره قال انما قتله من أخرجه فاجابه على رضى الله عنه بان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذن قتل حمزة حين أخرجه قال ابن دحية وهذا من على كرم الله وجهه الزام منهم لاجواب
 عنه وحجة لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فقهاء الحجاز والعراق على أن
 عليا مصيب في قتله لاهل صفين كما هو مصيب في قتله لاهل الجمل وان الذين قاتلوه بغاة ظالمون
 لذلك لا يكفرون بغيرهم وأهل صفين معاوية وأصحابه وأهل الجمل طلحة والزبير وعائشة
 بالبصرة وكانت على جمل فاخذها جماعة على به فامر بردها فسميت بوقعة الجمل لذلك وروى أن
 رجلا قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل
 نجوم فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المعجزة اذهب فلا تعمل
 الى عملا أبدا وكان عام الفعزلة فقتل يوم صفين مع معاوية واسمه طابس بن سعد (قوله وهم
 مخافة والامام) عبارة المنهج ونسرحهم مساوون مخافة والامام ولو جائز ابتداء بل باطل ظنا
 وشكوهى لا تحصل الا بطاع اه باختصار فكان الاولى أن يذ كر ذلك هنا في التعريف
 أخذ الاماميات ويؤخذ من ذلك وجوب طاعة الامام ولو جائز لكن محله ما لم يخالف أمر الشرع
 الحديث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وحرمة الخروج على الامام الجائر ما خذ من اجماع
 الطبقة المتأخرة عن التابعين والافقد خرج الحسين رضى الله عنه على يزيد بن معاوية وخرج
 عمرو بن سعيد بن العاصى على عبد الملك (قوله بترك الانقياد) أى سوا سبق منهم انقياد أم لا
 وقوله أو منع حق أى كزكاة أو قودولوا كما رضى أمان وهو لازم لما قبله أو أن الاول
 أعم لشموله عدم طاعته فيما أمرهم به ولو بغير منع حق وما قبل من أن الثانى أعم لشموله منع
 الزكاة أو شئ من العبادات كالاذان مثلا مع الانقياد ففقيه نظر اذا لا انقياد مع منع ذلك بعد
 طلبه منهم (قوله توجه عليهم) أى وقد طلب منهم كما ذكره مر ويؤخذ من قوله توجه عليهم
 عدم حرمة الخروج على من طلب منه الامام أو نائبه مظلمة من مال أو نفس لعدم توجهه عليه
 وقيل يجب عليه تمكينه وفيه بعد خصوصا ان الصائل يشهد له نعم ان ترتب على عدم

وهم مخافة والامام بترك
 الانقياد أو منع حق توجه
 عليهم والاصل فيه قبل
 الاجماع آية

تمكينه ضمير أعظم مما طلبه وجب عليه تمكينه لما ذكره بعضهم من أن الامام لو أكره على حرام أو مكره أو جمع عليه أو عند المأمور فقط فلا يلزم على فاعله وإن كانت مفسدة ما أكره عليه أدون امتنعت المخالفة وكذا لو كان مذهبه يرى جواز التعزير مثلاً باخذ مال أو أمر بحرام كصوم نفل بعد نصف شعبان وإن كان ليس له حمل الناس على مذهبه فيجب امتثال ظاهره ويدل لذلك حديث أبي داود... ما تقدم ركب مفضون يطلبون ما لا يجب عليكم فاعطوهم ولا تسبوهم ولتوفوا لهم اه فدل على وجوب الدفع وعدم منازعتهم وكف الاستنناء عنهم (قوله وإن طائفتان الخ) سبب نزولها أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حماراً ومر على عبد الله ابن أبي سلول فبال الحمار فسد ابن أبي أنفه فقال ابن ر واحدة أبول حماره أطيب ريحاً من مسكك فكان بين قومه ما ضرب بالأيدي والنعال والسفوف عن أنس قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو آتيت عبد الله بن أبي فأنطلق اليه النبي صلى الله عليه وسلم وركب حماراً فأنطلق المساون عشرون معه وهو يارض سبعة فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم قال له اليك عني فوالله لقد آذاني تن حمارك فقال رجل من الانصار والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحاً منك فغضب له عبد الله رجل من قومه فتشامت فغضب لكل واحد منهما أصحابه فكان بينهما ضرب بالجر يد والأيدي والنعال فبلغنا أنهم انزلت فيهم ويروى أنهم المانزلت قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصططعوا وجمع في قوله تعالى اقمتلوا انظر الله معي لأن كل طائفة جماعة وتني الضعيف في قوله تعالى فاصططعوا بينهم انظر اللفظ أي اصلحوا بينهم بالصح والدعاء إلى حكم الله تعالى فان بغت احدهما أي الطائفتين على الاخرى فلم ترجع إلى حكم الله تعالى الذي خرجت عنه ولم تقبل الحق فقاتلوا التي تبغى حتى تفي أي ترجع عما صارت اليه من حرا القطيعة الذي كانه حرا الشمس حتى نسخته الظل إلى ما كانت فيه من البرد والحر الذي هو كائن الذي نسخته الشمس وهو معنى قوله تعالى إلى أمر الله أي التزام ما أمر به الله تعالى اه من تفسير الخطيب الترمذي (قوله لعمومها) أي لأن الطائفة تطلق على الواحد والصادق بالامام فهو أهله على هذا بطريق المنطوق وعلى ما بعد بطريق القياس الاول فلهذا قدم العلة الاولى على الثانية (قوله أو تقتضيه) أي بطريق القياس كما مر وقوله لأنه أي الحال والشان لتعليل لقوله تقتضيه أفاد به أن القياس أولوى (قوله وقتالهم واجب) أي بالشروط الثلاثة وجوبه على الامام أو نائبه لاجتماع الصحابة عليه أو لاجتماع كلمة المسلمين وجوب قتالهم ماخوذ من قوله تعالى فقاتلوا التي تبغى فان ذلك يدل على الوجوب ويؤخذ من قوله تعالى فاصططعوا بين أخويكم أن اسم الايمان باق مع البغى خلافاً للخوارج فيؤخذ من هذه الآية حكيم عظيم (قوله في طلب القتال) أي وجوبه في الكل بالشروط الثلاثة خلافاً لما قال به في الطائفتين الاخيرتين (قوله وهم قوم) أي من المبتدعة اذ قد دوا أمر اخر جوابه عن مذهب أهل السنة والجماعة فهو ما ذكر (قوله يكفرون مرتكب كبيرة) أي فاعلمها أي يمتنعون أن من أي كبيرة كفر وحبط عمله وخلف في النار وأن دار الإسلام بظهور الكفار فيها تصير دار كفر وباحة (قوله ويتركون الجماعة) أي جماعة الصلوات لأن الاثمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه أفاده مر (قوله وقطاع الطريق) أي السلوك فيه بالعرض للمارين فالإضافة لادنى ملازمة (قوله وهم طائفة) تشمل الواحد ولو ذمياً

وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا في شيء فلا يفتن فيهما ذكر الخروج على الامام صريحاً ليكنها تشبه لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طالب القتال تبغى طائفة على طائفة فالبغى على الامام أولى وقتالهم واجب ولما شاركهم في طاب القتال طائفتان أخريان جعت الثلاثة بقولي (قتال المسلمين ثلاثة أنواع البغاه) وهم من ذكر (والخوارج) وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعة (وقطاع الطريق) وهم طائفة يترصدون في المسالك لاخذ مال

أو امرأته يتصدون أي يتربصون من غيرهم ليؤذوه والمكان جمع مكن: بفتح الميم أي موضع الاختفاء يقال كمن له كنه صومع كونا استخفي واكتفى اختفى أفاده في القاموس (قوله أو اقتل الخ) أو مانعة خلو فحبوا الجمع وكذا في الآية وهي انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الخ نقوله تعالى أن يقتلوا أي أن يقتلوا أو يصابوا مع ذلك أن قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو يتقوا من الأرض أن اقتصر واعي مجرد الأرباب ولم يأخذوا مالا فالتمذوبع للتضييق كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى (قوله مكابرة) أي مجاهرة لا خفية وهو حال من الأخذ وما بعده وقوله اعتمادا مفعول لاجله (قوله على الشوكة) أي القوة كما عبر بذلك في شرح المنهج وسمي في نفسه بذلك (قوله مع البعد عن الغوث) ماله بعد عن العمدارة أو ضعف في أهلها أو نحو ذلك كما لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فهم قطاع طريق على الراجح وقيل محتلسون أه أفاده في شرح المنهج (قوله غير معروف) أي منصرف ومتخلف لئلا أي لأجل التهويل به شد سرج أو ليس سلاح ولا متخير أي منضمه هو بالنصب عطف على غير وكذا قوله ولا تجتمعا (قوله وكذا الطريق الثاني) أي وهم الخوارج فيقاتلون ولا يقتلهم قتل القاتل منهم على المعقدون كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح أي أظهره لانهم لم يقصدوا الخافة الطريق فان قصدوها تحتم وان سبوا الأئمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا والان عترضوا بالسب فلا يعزروا وأفاده مر (قوله ان قاتلنا) بلام مفتوحة فنامقه وله وفاعله ضمير الفريق وأفرده باعتبار لفظه وقوله أو خرجوا عن قبضتنا أي خرجوا عن طاعة الامام بمنع حق توجيهه عليهم لا يقال ان ترك الجماعة وحده يقتضى المقاتلة فلا يحتاج أن يضم اليه ما ذكر لاننا نقول ذلك محمول على تركها بلا تاويل بخلاف ما هنا وما هنا محمول على ما إذا ظهر الشار بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث الظهور وان قولنا من حيث ترك الجماعة (قوله والا) أي وان لم يقاتلونا ولم يخرجوا عن قبضتنا فلا يقاتلون سواء كانوا بيننا أو ما تروا واضع لكن لم يخرجوا عن طاعتنا لان علمارضى الله تعالى عنه مع رجلا من الخوارج يقول لا حكم الا لله ورسوله ويعرض بخطئة تحكمه فقال كلمة حق أريد بها باطل والضمير في قوله يقاتلون للفريق الثاني وجهه نظر المعناه زاد في شرح المنهج ولا ينفقون أي ينفقون الى الفسق قال مر ويؤخذ من ذلك عدم فسق أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون بدينهم بدليل قبول شهادتهم ولا ينافي ذلك ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وان أخطوا أو أئموا من حيث ان الحق في الاعتقاد واحد قطعا كما هو مذهب أهل السنة وأن مخالفته انما ألا ترى أن الحقني يحذ بالنبذ لضعف دليله وقبول شهادته لانه لم يفعل محرما عنده وما اقتضاه كقرنعار يف الكبرية من فسقهم لوعيدهم الشديد وقوله أكثرناهم بالدين انما هو بالنسبة لاجوال الاخرة لا لدنيا ما تقر من كونهم لم يفعلوا محرما عندهم اه باختصار (قوله نعم ان تضررنا بهم) كان أظهر وايدعتهم وخشي ركون بعض العوام اليهم باعتقاد قولهم ان من أتى كبرية كفر اه رجائي (قوله ولا يذوق الخ) التذيق بالمهجة تعجیل القتل واستراعه يقال ذف الشيء يذف من باب ضرب أسرع فهو ذفيف أي لا يسرع بالقتل

(قوله وقوله أو خرجوا)
عبارة الشارح كلمتان أو
خرج من غير ضمير جمع اه

أو اقتل أو ارباب مكابرة
اعتمادا على الشوكة مع
البعد عن الغوث (فيقاتل)
الفريق (الاول مقبلا
غير مدبر) اذا كان في
ادبار غيرة معروف اقتال
ولا متخير الى فئة ولا تجتمعا
نحت راية زعيمهم (وكذا)
الفريق (الثاني ان قاتلنا
أو خرج عن قبضتنا) والا
فلا يقاتلون نعم ان تضررنا
بهم نعرضنا لهم حتى يزول
الضرر وقولي أو خرج عن
قبضتنا من زيادتي (ولا
يذوق على برحهم م)
لنهي عن ذلك

(قوله بلا تاويل) فيه اه
لا بد في ككم البقاء
والخوارج من التأويل
كما ياتي اه وفيه نظر
تأمل

على جو مجهم أي البغاة والخوارج قال الشوري انظروا وجه الايمان بعلي هنا وفيما سياتي اه
 وفيه نظر فانه يتعدى بعلي واللام كما يتعدى بنفسه وعبارة القاموس حذف على الجرح ذفا
 وذفا ككتاب وذفا محركه أجهز والاسم الذفاف لسحاب وفي الامر أمرع وأذنه وذافه
 وعلمه وبه أجهز عليه كذفته وذفته اه المراد منه (قوله ولا يقاتل البغاة) بالبناء للمفعول
 والبغاة نائب الفاعل أي يحرم قتالهم قبل البعث أما بعده فيجب مطلقا على المعتدلان يقاتلهم
 تتولد مفسد ولا تتدارك وقبل لا يجب الا بشرط أن يتعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعطل
 جهاد المشركين بهم أو يأخذون من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يمنعوا من دفع ما وجب
 عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام الذي انعقدت بيعته نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقتنا
 أهل الصبيان من المالم يجب قتالهم وانما يباح ونخرج بالبغاة في كلامه الفريق الثاني فليس فيه
 ما ذكر (قوله حتى يبعث) أي وجوباً وقوله أمينا فطنا أي ندبان كان البعث لمجرد السؤال
 فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة كان واجبا اه أفاده مروق رشيخنا عطية أن كونه أمينا
 واجب مطلقا وفطنا منه بدوب بالشرط المذكور وأما كونه ناصحا فالظاهر وجوبه مطلقا
 كما كونه أمينا والمراد بالأمين العدل العارف بالعلوم والحروب وبالظن الحاذق المساهر في
 المناظرة وبالناصح من عنده نصح لأهل العدل وقيل للبغاة (قوله ما يثقفون) بفتح الياء وكسر
 القاف أي يكرهون من الامام (قوله مظلة) بكسر اللام وفتحها ان كان مصدرا فهي بمعنى
 الظلم فان كان اسما فالمظلم به فبالكسر فقط (قوله أزالها) أي عنهم لان عليا بعث ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهم إلى أهل النهروان فرجع بعضهم إلى الطاعة وضمير أزالها للاميين وإزالة
 بنفسه في الشبهة وعراجعة الامام في المظلة ويصح عوده إلى الامام وإزالة الشبهة بتسببه في
 ذلك ان لم يكن عارفا للمظلة برفعها اه أفاده مروق (قوله فان أصروا) أي على بغيتهم بعد إزالة
 ذلك نصحهم أي ندبا وعطف وعظهم عليه نفير ولذا اقتصر عليه في المنهج وفي أصله على الاول
 وعبارة مروق نصحهم ندبا وعطف وترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة أهل الدين وعدم شناعة
 الكافرين (قوله فان أصروا) أي لم يتعظوا ودعاهم إلى المناظرة أي المجادلة والمباحثة (قوله
 فان لم يجيبوا) أي بان امتنعوا من المناظرة أو غلبوا بضم أوله المعجم على البناء للمفعول أي
 انقطعوا في المناظرة (قوله آذنتهم) بالمد أي أعلمهم بالقتال وجوباً لانه تعالى أمر بالاصلاح
 ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى هذا اذا كان في عسكره قوة والانتظار وهو وينبغي
 أن لا يظهر ذلك لهم بل يرهقهم ويورى ولا يتوقف قتالهم بعد ادعائهم به على أن يتدونه
 اه أفاده مروق زيادة (قوله فان استعملوا) بالبناء للفاعل أي طلبوا الامهال فيه أي القتال
 (قوله فعل ما رآه مصلحة) أي من الامهال وعدمه فان ظهر له أن استعملهم للتمهل في إزالة
 الشبهة أمهالهم ما يراه ولا يتقدمه قوة وان ظهر أن ذلك لا يتظار ممدداً أي جيشاً أو تقوية لم
 يحلهم وان بذلوا مالا ورهنا واذنهم مروق يكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالاسهل
 فالاسهل ولذا لم يقاتلوا ابتداء بل بعد البعث كما مر فليس قتالهم كقتال الكفار اه أفاده مروق
 زيادة (قوله وأمنت غائلتهم) بغين هجاء أي شرهم بعودهم إلى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع
 عودهم اه أفاده في شرح المنهج (قوله ردة) أي وجوباً عليهم أي البغاة والخوارج مالم يظهر له
 أن الرد يزبد في طلبهم ومخالفتهم (قوله ولا يستعمل ذلك) أي ما أخذ منهم في حرب وغيره أي

ولا يقاتل البغاة حتى يبعث
 اليهم -م- الامام أمينا فطنا
 ناصحا يباله -م- ما يثقفون
 فان ذكروا مظلة أو شبهة
 أزالها فان أصروا نصحهم
 وعظهم فان أصروا دعاهم
 إلى المناظرة فان لم يجيبوا
 أو غلبوا أو أصروا مكابرين
 آذنتهم بالقتال فان استعملوا
 فيه فعل ما رآه مصلحة
 (فإذا انقضت الحرب)
 وأمنت غائلتهم (ردعهم
 ما أخذ منهم -م-) كغلبهم
 وسلاحهم ولا يستعمل
 ذلك الا ضرورة

يحرم استعماله الاضرورة كان لم يجد ما يدفع به عنا الاصلاحهم أو مانر كبه عند الهزيمة الا
 خيالهم فيجوز استعماله حينئذ مع وجوب اجرة مثله كما يلزم المضطر قهراً طعمام غيره اذا كان
 أفاده مروي يؤخذ من التشبيه بالمضطر أن الاجرة لازمة له من عمل لا في بيت المال كما قاله ع
 (قوله ولا يجب عليهم ضمان ما أتلفوه) أي ولا يتصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لانه خطأ
 معفو عنه بخلاف ما يتلفه الكفار حالة القتال فانه حرام غير مضمون (قوله كاهل العدل) أي
 فانهم اذا أتلفوا عليهم شبه الضرورة قتال لا يصفونه فيه بدم متاف كل منهم ما اقتداء بالساف
 وترغب في الطاعة ولا نامادورون بالحرب فلا تضمن ما يولد منها وهم انما أتلفوا ابتاويل وهذا
 في البغاة الذين لهم شوكة وتاويل ومنهم ذوشوكة مسلم بلاتاويل لان سقوط الضمان عن
 الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود فيه وكذا امر تدون لهم شوكة على المعقد
 لان القصد ائتلافهم على العود الى الاسلام وتضمينهم بقهرهم عن ذلك لا فالللمصنف في
 شرح من جهة تبع الجماعة حيث جعلهم كالقطاع مطلقاً لئلا يتهم على الاسلام أمان له تاويل
 بلا شوكة فهو كقطاع الطريق يضمن ما أتلفه ولو في القتال لئلا يحدث كل مفسدة تاريد
 وتبطل السياسات (قوله بخلاف ذلك) أي ما أتلفوه وهذا محذور القيد في الماتن وهما كون
 الاتلاف للضرورة وكونه حال القتال (قوله لا ضرورة فيه ما) أي في غير القتال أو فيه لا ضرورة
 هكذا نقل عن تقرير الزياي ومقتضاه عدم الضمان اذا كان الضرورة في غير القتال مع أنه
 لا ضمان مطلقاً كما يدل به عبارة الخطيب في شرح الغاية وهي وما أتلفه باغ من نفس أو مال على
 عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضروريته بان كان في غير القتال أو فيه لا ضرورته فمضمون فان
 كان في قتال ضروريته فلا ضمان اه باختصار فالاولى أن يجعل الضمير راجعاً لاهل البغي
 والعدل وان كان بعد اذ لو أسقطه لكان أولى (قوله على الاصل في الاتلافات) أي وهو
 الضمان (قوله أن يكون لهم تاويل الخ) ذكر أربعة شروط التاويل وكونه باطلاً ظناً
 والشوكة والمطاع (قوله باطل ظناً) أي ان بطلانه مظنون بأن يكون باطلاً في نفس الامر
 لكن لا يقطع بطلانه بل هو سائغ بحسب الظاهر بحيث يعتقدون به جواز الخروج كتاويل
 الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله تعالى عنه ولا يقتصر منهم
 لمواطاة اياهم والخارج عليه هو معاوية بن عم عثمان وكان معه عثمانون ألفا ومع علي عشرون
 ألفاً ونصره الله تعالى عليه وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت
 عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات واقدمت فعموني اه قال في العباب يحرم
 الطعن في معارضة واعن ولده يزيد وتكفيره فان المصداقية كاهم عدول وهم اهل الامن فاطاعن
 فيهم طاعن في نفسه وما جرى بينهم كرواية قتل الحسين محامل اه بالمعنى وكما يدل بعض ما نفي
 الزكاة من أبي بكر رضي الله تعالى عنه بانهم لا يدفعونها الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه ورجة
 لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدفعونها الا لمعصوم أخذ ابظاها رخص من أموالهم صدقة
 الآية (قوله الا بطاع) أي كبر تصدراً فعالهم عن رأيه (قوله وان لم يكن اماما لهم) أي لان
 عليا قاتل اهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الاصح جعلهم
 لانفسهم كما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنور باد ولو حصلت لهم قوة بسبب تحصنهم

(وأخذ منهم ما أخذوه منا
 ولا يجب) عليهم (ضمان
 ما أتلفوه) من نفس ومال
 ونحوهما (الضرورة القتال)
 كاهل العدل بخلاف ذلك
 في غير القتال أو فيه
 لا ضرورة فيه ما مضمون
 على الاصل في الاتلافات
 وتعبيرى بما ذكرنا في
 حربه (ويشترط في ذلك)
 أي فيما ذكر من حكم البغاة
 والخوارج (أن يكون لهم
 تاويل) باطل ظناً (وشوكة)
 أي قوة وهي لا تحصل الا
 بطاع وان لم يكن اماما لهم

(قوله وهذا محذور القيد)
 فيه نظر (قوله مع أنه
 لا ضمان الخ) الاولى فيه
 الضمان مطلقاً وما ذكره
 المحقق من الاعتراض
 المذكور مبني على أن
 قوله لا ضرورة حال عن
 الضمير العائد على القتال
 اما على أكثر النسخ التي فيها
 الضمير هكذا لا ضرورة
 فلا يرد لان مفهومه حينئذ
 انه اذا دعت الضرورة
 لا تلاف شيء لهم قبل القتال
 لا بطلان منعهم فيه جاز
 ولا ضمان

بحصن فان كان الحصن بمائة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبتت
 اثم الشوكة به وكم البغاة والافلية وابغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل اه افاده م
 (قوله أى وان اتنى شى مما شرط) أى بان خرجوا بلا تاويل كانهى حق الشرع كالزكاة عند
 أو بتاويل يقطع بطلانه كذا ويل المرتدين بعده صلى الله عليه وسلم فاقابن لا يؤمن به صلى الله
 عليه وسلم الا فى حال حياته لا بعد موته لان كل شريعة تنقطع بموت نبيها فهذا باطل قطعا لان
 شريعته صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة وفى اخراج هـ هذا نظر لان الكلام فى البغاة
 وهم مسلمون أو لم يكن اثم شوكة بان كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا
 بغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها (قوله كقطاع طريق) أى فيضمنون
 ما أتلفوه سواء فى حال الحرب أم لا نعم ذوالشوكة بلا تاويل لا يضمن ما أتلفه فى حال قتال
 لضرورته سواء كان مسلما أم مرتدا على المعقد كما مر (قوله حتى يتفرقوا) أى فيقتلون مقبلاين
 ومدبرين الى أن يتفرقوا وبهذا فارقوا البغاة والخوارج (قوله ولا يذف على جريحهم) نعم
 يتحتم قتل القاتل منهم كما سيأتى في بابهم (قوله فى نظيره) أى فى التكلم على حكم البغاة

(كتاب السير)

بكسر السين وفتح اليا جمع سيرة كسيرة وسدر قال فى الخلاصة وفعلة فعل والمراد به فى
 الترجمة الحكم كما أشار اليه الشارح وفى قوله من سير النبي صلى الله عليه وسلم الطريقة والعادة
 (قوله المتابعة) أى المنقولة اليها عن الصحابة أى المنقول تنصليها عنهم من سير النبي صلى الله
 عليه وسلم أى طرائقه وعاداته وأحواله كما وقع له يوم بدر أنه قتل بعضا وفدى بعضا ومن على
 البعض وضرب الرق على البعض وأشار بذلك الى أن المراد أحكام مخصوصة خلاف ما تقدم
 وانما آخرها لعدم لزوم غالب الجهاد مطلقا اذ قد يوجد ولا يوجد سلب ولا غلبة مثلا بخلاف
 غالب ما تقدم من كونه فرض عين أو كفايا متلافا لانه لازم له فى كل حال وهذا أولى من قول قل
 وانما آخرها لان الحكم على الشى فرع عن تصوره ولا يوجد حكم بدون محكوم عليه اه لان
 ذلك لا ينتج تأخيرها عن الأحكام السابقة لان كلامهم ما يتوقف على تصور المحكوم عليه وانما
 ينتج تأخيرها عن بيان معنى الجهاد ولم يبينه فيما سبق (قوله فى غزواته) وهى سبع وعشرون
 غزوة على الصحيح كما مر وقيل خمس وعشرون وأصل الغزو القصد ومغزى الكلام مقصده
 والغزوة ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم ولم يقع القتال الا فى ثمان غزوات وهى غزوة بدر
 وأحد والمريسيع والخندق وقرية خيبر وخيبر والطائف والبقية رقع فيها صلح ولم يقتل
 بيده صلى الله عليه وسلم الا واحدا وهو أبي بن خلف جرحه فى غزوة أحد جرحا قريبا الى الموت
 فلما رجع الكفار من أحد الى مكة مات بسرف لعنه الله تعالى وقول العوام مقتوله فى الجنة
 لأصل له والمراد بالغزوات فى كلام المصنف ما يشمل السرايا وهى ما لم يخرج فيها صلى الله عليه
 وسلم بنفسه ويعبر عنها بالبعوث وكانت ستا وخسين وقيل سبعا وأربعين بعثا وقيل سبعا
 وعشرين وقيل ستا وثلاثين وقيل ثمانيا وأربعين وقيل غير ذلك والسرية مائة الى خمسمائة
 فإزاد منسربون فهملة الى غنمائة فإزاد جيش الى أربعة آلاف فإزاد بحال والخمس
 الجيش العظيم وفرقة السرية تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر وكان أقول بعوته صلى

(والا) أى وان اتنى شى مما
 شرط (فهم كقطاع طريق)
 وسياقى حكمهم (ويقتل
 قطاع الطريق) بالقتال
 (حتى يتفرقوا ولا يذف
 على جريحهم) كما مر فى نظيره

(كتاب السير)

أى أحكام الجهاد المتقدمة
 من سير النبي صلى الله عليه
 وسلم فى غزواته

الله عليه وسلم على رأس ستة أشهر في رمضان وقبل في شهر ربيع الأول سنة اثنين من الهجرة
وبدر قرية مشهورة سميت باسم من نزلها وهو بدر بن محمد بن النضر بن كنانة ويقال بدر بن
الحارث وقبل باسم بترقيم التسمية بدر الاستدارتهم أو أصفاء ما فيها فكان البدر يرى فيها وأنكر
بعضهم ذلك كله وقال لم يملكها أحد يقال له بدر وأصفاء هو علم عليها كغيرها من البلاد (قوله)
والترجمة السابقة) مبيد أخبر في حكم القتال أي من كونه فرض كفاية أو عين أو غير ذلك
وهذا الجواب عما يقال إن هذا أنكر أرمع ما تقدم وحاصل الجواب تغاير المذكور في كل من
الباين فلذا أنكر كلا الترجمة بعبارة بعضهم وبعضهم جمع بينهما في ترجمة واحدة فترجم عنهم
بالسير وبعضهم بالجهاد وبعضهم بقتال المشركين (قوله بالجهد) متعاقب محذوف صفة للقتال
أي القتال المعبر عنه بالجهد ويدل هذا التقدير عبارة شرح الأصل (قوله ما أخذ حربي) أي
ورجع السبا بأن أخذناه منهم وقوله من معصوم أي بأن ثبت أنه لم يثبت أنه لحربي فغنيمة
وقوله هو أعم أي من وجهين كما هو ظاهر (قوله يسترجعه مالكه) لأنه لم يزل ملكه عنه بأخذه
منه فهران على من وصل إليه ولو بشر أو رده إليه أي أن علم والافيه مال ضائع أمره للإمام أن
كان عادلا ولا واجب على واجده ولو بشي أو مال عالم صرفه في المصالح (قوله ويعرض الإمام
الخ) أي أن كان المأخوذ مالا فإن كان اختصاصا فلا تعويض إذا تضمن المال (قوله من
بيت المال) أي شيئا من بيت المال أو بدله من بيت المال ففعل يعرض محذوف وظاهره أنه
يعرض من مطلق المال الموضوع في بيت المال ولو من مال المسلم الذي لا وارث له مثلا والذي
في م ر أنه يعرض من خمس الخمس فيقتصر بالمال المأخوذ من الكفار وهو المعتمد (قوله)
فإن لم يكن فيه شيء) أي يقع بدله بوصفه بأن لم يكن فيه شيء أصلا أو فيه شيء لا على وصفه (قوله)
والمأخوذ) أي الذي أخذه مسلم فإن أخذه ذمي ملكه سواء كان معنأ أو وحده دخل بلادهم
بأمان أو غيره (قوله هو أعم) أي لشموله الاختصاص كالسرجين وسواء كان عقارا أم غيره
والمراد بالعقار العقار المأخوذ من الكفار لا يملكه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني أفاده
في شرح المنهج (قوله من أهل الحرب) سواء أخذ من دار الحرب أم لا حتى لو أخذ من مالهم في
دارنا ولا أمان لهم كان الحكم كذلك به عليه الأذرى اه شرح الروض (قوله أو وجد)
عطف على المأخوذ قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل بجملة مفعلا

(قوله كاللينة) أي كهيئة اللينة مما يظن أنه لكافر كما يؤخذ من الاستدراك (قوله وتغيره)
أي مخاطرته (قوله إن أمكن كون اللينة مسلم) أي بأن كان ثم مسلم وكالمسلم الذي كان م
(قوله وجب تعريفها) أي لعدم موم الأهمية تعريف اللينة وتعرف سنة الآن تكون من
المحقرات كسائر اللقطات أفاده في شرح المنهج (قوله وبعبارة تكون غنيمة) أي فلا يختص بها
الأخذ قال م ر واعلم أنه كثرة اختلاف الناس في السراري والارتقاء المجلوبين وحاصل الأصح
عندنا أن من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن من
أمره أو لا وباعه حربي أو ذمي فإنه لا تخمس عليه وهذا كثيرا نادرا فإن تحقق أن أخذه مسلم
فحوسرة أو اختلاس لم يجز شراؤه الأعلى القول المرجوح أنه لا تخمس فقوله جمع متقدمين

(قوله ستة أشهر) في نسخة
سبعة حرره

والترجمة السابقة في حكم
القتال بالجهد (ما أخذه
حربي من معصوم) هو
أعم من قوله مال مسلم
(يسترجعه مالكه) قبل
القسم وبعد ما يعرض
الإمام في الأخيرة من ظهر
ذلك في نصيبه من بيت المال
فإن لم يكن فيه شيء
أعاد القسم (والمأخوذ)
هو أعم من قوله والمال
المأخوذ (من أهل الحرب
قهر أو سرقه أو وجد
كاللينة غنيمة) تنزيلا
لدخوله دارهم وتغيره
بنفسه منزلة القتال لكن
إن أمكن كون اللينة مسلم
وجب تعريفها وبعبارة
تكون غنيمة (فخمس
الأسلب فلا قتال) كما
مر بيان ذلك في باب قسم
الغنيمة والنفى

ظاهر السكاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبة من الروم والهند والترك
 الا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف اه يتعين حمله على ما علم ان الغنائم للمسلمون وأنه لم
 يسبق من أميرهم قبل الاغتنام قوله من أخذ شيئا فهو له اذ بقوله المذكور يكون كل من أخذ
 شيئا يختص به عند الاثمة الثلاثة وهو قول ضعيف عندنا ثم الورع لم يريد الشراء ان يشتري ثانيا
 من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخصيص والباس من معرفة مالكمها فيكون ملكا
 لبيت المال اه ببعض تغيير (قوله لمن شهد) أي حضر الواقعة من المسلمين ولو غنما أو بغير اذن
 لأمام وان لم يرضخ له كسـ تاجر للجهاد وكذا من الذميين اذا استحق الرضخ بان حضر باذن
 الامام على المعقد لان الرضخ أعظم من الطعام وقد أبيع له أخـ هذه فالطعام أولى فان لم يستحق
 الرضخ كما استاجر للجهاد فليس له تبسط ومثله المسلم المسـ تاجر لما لا يتعاق بالجهاد لخدمة
 الدواب اذا لم يرضخ له ولا يرضخ وخرج من شهد الواقعة من طعهم بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة
 المال على المعقد فلا حق له في التبسط كما لا حق له في الغنمة ولانه معهم كغير الضيف مع الضيف
 وبعضهم اعتبر بهدية حيازة الغنمة أيضا فجوز التبسط لمن طعهم بعد الحرب وقبل الحيازة أو
 معها لانه يتساح في التبسط مالا يتساح في الغنمة والمعقد خلافه كما علمت (قوله قبل القسمة)
 ظرف يجوز وعبارته في شرح المنهج قبل اختيار القتل وهي أولى لانه يمنع التبسط بالطعام
 بمجرد قول الغنائم اختراقاته بان يقول كل بهـ الحيازة اختارت تلك نصيبي وان لم يحصل
 قسمة وعبر مر بقوله قبل القسمة واختيار القتل (قوله الا كل) أي التبسط والتوسع بخو
 الا كل وله ذلك على سبيل الاباحة لا الملك فهو صورة صور على اتقاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم
 له الا بالاكل فليس له بيعه ولا هبته ولا تضيف أحديه نعم يجوز له تضيف من يجوز له التبسط به
 واقرضه له بماله ويرده له من الغنمة فان لم يتيسر لامة قرض الردم من المطالب يدل فيما يظهر
 كما قاله عث لان هذا ليس قرضا حقيقة الا بشرطه ملك المقرض وهو منتف هذا اما من لا يجوز
 لذلك بان لم يشهد الواقعة فليس له تضيفه به فان ضيفه ضمن كل منهما كما لو ضيف غاصب غيره
 غصبه وقرار الضمان على الآكل (قوله من طعامها) أي الغنمة وان كان معه طعام يكفيه
 وان أمكه الشراء بدراهم من سوق (قوله الامم) أي الذي يؤكل على جهة العموم كفوت
 وأدم وفا كهوة ونحوها مما يعتاد كالهلا دى كاللحم والشحم فيأخذ من ذلك قدر ما يحتاجه
 لا أكثر منه والا ثم وضمنه كالواكل فوق الشبع اه أفاده مر (قوله بدار الحرب) الباء
 للظرفية متعاقبة يجوز أي يجوز التبسط بنحو كل ما ذكر في دار الحرب وان لم يرضخها ذلك لان
 الشأن أن يعز وجوده فيه بخلاف غير دار الحرب فلا يجوز التبسط به فيه نعم لو كان الجهاد بدارنا
 وعز فيها ما ذكر فلنا التبسط أيضا (قوله وفي العود منها) أي دار الحرب (قوله الى عمران غيرها)
 أي وهو ما يجردون فيه الطعام والعلف لامطلق العمران اه مر (قوله كدار أهل الذمة) أي
 أودارنا وعبارته شرح المنهج كدارنا ودار أهل الذمة اه وكذا دار المؤمنين والمهادنين (قوله
 اوفى) بفتح الواو كما قاله المناوي في شرح الجامع الصغير قال عث وخطوه في ذلك أي فهو
 يسكن الواو وقوله بخير أي في السنة السابعة من الهجرة (قوله فمكان كل واحد منا ياخذ
 منه قدر كفايته) قال في شرح المنهج بعد ذكره ذلك وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في
 مغازي بنا العسل والعنب فتنا كله ولا نرفعه والمه في فيه عزته بدار الحرب غالب الا حرازا أهله عنا

(ويجوز) لمن شهد الواقعة
 قبل القسمة (الا كل
 من طعامها) العاتم (بدار
 الحرب) وفي العود منها
 الى عمران غيرها كدار
 أهل الذمة بخير أي داود
 والمساكم وقال صحيح على
 شرط البخاري عن عبد الله
 ابن أبي أوفى قال أمينا مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يخير طعاما فكان
 كل واحد منا ياخذ منه قدر
 كفايته

فعله الشارع مباحا ولأنه قد يفسد دوقديته عند نقله وقد تزيد ثبته نقله عليه اهـ (قوله ولأن الحاجة في تلك الاماكن داعية) أي شأنه اذ لا شأن له وان لم تدع بالفعل بان كان معه طعام يكفيهم كما مر وليكن التمسك بقدر الحاجة فان أخذوا فوق الزمة رده ان بقي وبذلك ان تلف كما مر قال الزركشي وكذا ينبغي أن يقال به في علف الدواب (قوله داعية اليه) أي الى الكل (قوله ويجوز) أي قبل القسمة واختيار القليل لا بعدهما خلافا لما نقله المحشي وقوله علف يسكنون اللام مصدر بمعنى الفعل فتبينوا وشعروا بمفعول المصدر على حد قوله بضرب بالسيوف رؤس قوم أو بقصها عنهم في المعالوف فتبينوا وشعروا بحالان منه والاول أظهر لما نسب المعطوف ولأن الجواز حكم لا ينافي الا بفعل وقوله اليهم أي التي يحتاجها للجرب أو للعمل عليها لا لزينة ونحوها ككأنهم ودوا النور التي يتفرج عليها وليس من العلف مسح الدواب بالدهن المغلي فيمنع ذلك فان لم يقدر صاحب الدواب على اطعامها بشراة أو غيره أرسل ما لا يؤكل منها أو ذبح ما يؤكل (قوله وذبح ما كول) ثم يقصه في خيل حرب احتج اليها منع ذبحها حيث لا اضطرار لان من شأنه اضعاها اهـ مر (قوله لا كل) أي لا كل ما يقصد اكله منه وان لم يكن لها كسكر وشحم وجلود وان قيسر بسوق الحاجة اليه اهـ مر (قوله لا اخذ جلده وجعله سقاء) فان ذبح بذلك القصد كان حراما وليس ميتة خلافا لبعضهم فيجوز اكله كما قاله ابن حجر (قوله أو غيره) أي كخف ونعل وغربال وفي نحو سرح اللجام أو الركب نظرا اهـ رحمان (قوله وخرج بالاكل) أي المرفوع الواقع في كلام المتن ولو باع غانم ما أخذه للتمسك لغانم آخره اهـ فهو ابدال مباح بمباح وليس به حاقبة بل يجوز بيع المظوم بمثل ولا ينافيه اذ ليس به عاوضة - قبة وانما هو كتناول الضيقان اقامة بلمة تميز فاكثر اهـ أفاده مر (قوله الركوب والابس الخ) نعم لو اضطررنا للاح يقاقل به أو نحو فرس يقاتل عليها أخذه بلا أجر ثم رده للمغتم بعد زوال الضرورة اهـ أفاده مر فان تلف لم يضمنه كما استقر به عس لانه ما خوذ لمصلحة القتال بخلاف السكر مثلا (قوله كسكر وفائدة) أي ودوا فان احتاج الى ذلك مريض وان لم يضطر أعطاه الامام قدر حاجته بقيمة أو يحبس به عليه من سهمه كما لو احتاج أحدهم الى ما يندفاه من برد أو يدفع به عنه نحو حر والفائدة على السكر الردي المأخوذ من أعالي العبدان المسعى بالمرسل والمراد به هنام طلق العسل الاسود أو ماء عسل التحل فيجوز التمسك به لانه قد يحتاج اليه لكونه مشتمى طبعيا ولما صح أن الصمابة كانوا يأخذون العسل والعنب كما مر في الحديث ومثله الحلوى ولو اتخذت من السكر ولا يرد أن الفائدة هو عسل السكر كما مر وقد مر معنا التمسك به الآن يفرق بان تناول الحلوى غالب والفائدة نادر كما هو الواقع (قوله لماسر) أي في الحديث حيث قال فكان كل واحد منكم يأخذ قدر كفايته أي وان زاد على حاجته فان ذلك يشعروا بعدم الضمان اذ لو كان مضمونا لم يجوز اخذ ما زاد على الحاجة قبل القسمة لعدم الحاجة اليه فاخذه حينئذ حرام وهو صلى الله عليه وسلم لم لا يقر عليه (قوله لعمران وغيره) قال في شرح المنهج والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجته مما ذكره بلا عزة كما هو الغالب والافلا أثر له في منع التمسك اهـ وثقه لم تطير عن مر (قوله رد الى الغنمة) أي قبل قسمتها أما بعد قسمتها فيرد للامام لم يقسمه ان أمكن فان لم يمكن لقلته وتفرق الغنم رده للمصالح اهـ أفاده مر (قوله ويحرم)

ولان الحاجة في تلك الاماكن داعية اليه ويجوز علف البهائم تبيها ونحوه ونحوه ما كول لا كل لا اخذ جلده وجعله سقاء أو غيره ويجب رد جلده ان لم يؤكل معه وخرج بالاكل الركوب والابس ونحوهما وبالاعلام ما تندر الحاجة اليه كسكر وفائدة (بلا شمان) لماسر (فان فضل منه بعد الوصول لعمران غيرها) كعمران أهل الذمة (شي ردي الغنمة) لزوال الحاجة وقولي لعمران غيرها أعم من قوله الى دار الاسلام (ويحرم)

في جمهم فهو بضم الجيم قال في المختار يقال هجم على الشيء فقهه من باب دخل اه وباب قعد
ودخل واحد (قوله أو ينصرف من مضيق الخ) أي أو ينصرف من مكان لا يرفع منه
أو أصون منه عن فخور يمح أو شمس وكذا لو كان في موضع عطش فانتقل منه إلى موضع فيه
ماء (قوله أو يخرج) أي ذاهب أو منضم ولا بد من قصد الحرف أو التحيز ليعتبر عن الانصراف
المحرم ويصدق به في قصد ذلك إذا ادعى ولا يلزم تحقيق قصد بالرجوع للقتال إذا لا يجب
فضاء بل هو ادو محيل الكلام فيمن تصرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عد العود أو الموجه له
وسيلة لذلك فيجب عليه العود لحكمة الانصراف حيث قد كما هو إذا لم يكن مخادعة الله تعالى
في العزم اه أفاده مر (قوله ولو بعيدة) ضابط البعيدة أن تكون في حد الشرب المار في
النهم والفرجة أن تكون في حد الفوت ولو حصل تحيزه كمرغوب الجيش امتنع ولا يشترط
طوله أن يستمر عجزا يوجهه إلى الاستنجاد على المعقود اه أفاده مر (قوله فيجوز انصرافه)
قال في المنهج وشرحه وشاركا أي المتصرف والمخبر ما لم يهدد الجيش فيما غنم بعد مفارقة كما
بشار كانه فيما غنم قبلها بجماع بقاء نصرته ما وجدته ما فهم ما كسرية قرية تشارك الجيش
فيما غنم بخلافه ما إذا بعدا أفوات النصر وممنهم من أطاق أن المتصرف يشارك وحمل على من
لم يبعد ولم يغرب والجاسوس وهو رسول الشر بخلاف الناموس فانه رسول الخير وإذا بعثه
الامام لينظر عددا للمشركين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لانه كان في
مصلحتنا وخطر بقية أكثر من النبات في الصف اه بزيادة (قوله ويقتل كل كافر) ولوراهبا
وهو عابد النصارى وأجبروا وشيئا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى اه أفاده في
شرح المنهج (قوله الا الرسل) أي وان كان معهم كتاب بتهديد أو قول بتهديد اه عبد البر وهذا
ان اقتصر على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جازقتلهم
كما قاله ع ش على مر (قوله والامن يرق بالامر) من صبي ومجنون ومن به روق رأى وخشى
(قوله ولم يقاتل) فان قاتلوا جازقتلهم وكالقتال السب الاسلام والمسلمين أي من المرأة والخشي
كما قد ذلك في شرح الروض بخلاف الصبي والمجنون فسيما لا يقتضي جواز قتلهما اه
عنائى (قوله لانهم في خبر الصحيحين الخ) روى الواقدي أن سعد بن عبادة جعل يصيح يوم
حنين بالغزرج وأسيد بن أسيد بن أسيد بالأسوس ثلاثا فأتوا من كل ناحية كأنهم التحل تأوى إلى
يعسوبهم ا قال أهل المغازي فحق المسلمون على المشركين فقتلواهم حتى أسرع القتل في ذراري
المشركين فبلغه صلى الله عليه وسلم ذلك فقال ما بال أقوام بلغ بهم القتل حتى بلغ الذرية ألا
لا تقتل الذرية ثلاثا فقال أسيد بن أسيد رسول الله ليس أنهم أولاد المشركين فقال صلى الله عليه
وسلم أوليس خياركم أولاد المشركين كل نسمة تولد على الفطرة حتى يعرب عنها الناسان فاقولوا
هم قودانهم أو ينصرانهم أو يهودا أو دود عن رباح بن ربيع أنه مرهوا أصحابه على امرأة
مقتولة مما أصاب المقدمة أي مقدمة الجيش فوقفوا ينظرون اليها ويعجبون من خلقها حتى
لحقهم صلى الله عليه وسلم على راحته فأنفروا فوقف عليهم فقال ما كانت هذه لتقتل فقال
لأحدكم الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفا وعند ابن اسحق فقل له ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ينهى أن تقتل وليد أو امرأة أو عسيفا والعسيف الاجير لفظا ومعنى وروى أبو
داود في مراسيله عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال

أو ينصرف من مضيق
ليتبعه العدو إلى التسع
سبل (أو يخرج إلى فئة)
يستخرج أولو بعيدة فيجوز
انصرافه لقوله تعالى الا
منصرفا إلى آخره (ويقتل
كل كافر) لعدم قوله تعالى
اقتلوا المشركين (الا الرسل)
وهو من زيادة في الجريان
السنة بعدم قتله (و) الا
(من يرق بالامر) بقية ذرية
يقول (ولم يقاتل) لانهم
في خبر الصحيحين

عن قتل النساء والصبيان والحقائق المجنون والخشخاش ومن بدقهم ما ٤٥٥ وقولي من يرق بالامراعهم وأولى

عبره (ويجوز قتلهم بما
يم لا يحرم مكة) كرمهم
بجنيق ونار وارسل ما
عليهم ويجوز حصارهم
لأنه صلى الله عليه وسلم
حاصر أهل الطائف ورواه
الشيخان ونصب عليهم
الجنيق ورواه البيهقي وقيس
به ما في معناه مما يذم الأهل
به وخرج بزياد في لا يحرم
مكة ما لو كانوا به فلا يجوز
قتلهم بما يم (لكن بكرة)
قتلهم بذلك (ان كان فيهم
معصوم ووجد الامام عنه
غنى) لعدم الضرورة لذلك
(و) يجوز (عقد دوابهم
الحاجة) كدفعهم
أو الظفر بهم أو خوف
رجوعهم اليهم - م - بأن
غنائها فقول الحاجة
أعم من قوله في حال القتال
(و) يجوز (رميهم) وان
تسوا بذراهم) بتشديد
الساو وتحفيظها أي أطفالهم
ونسائهم - م - وبجائيتهم لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة إلى
تعطيل الجهاد وما ذكره
كالاصول من جواز رميهم
عند التمس بذلك مطلقا
هو ما رجحه في الروضة
والذي رجحه في المنهاج عند
التمس به تقييد ذلك بما
اذا دعت ضرورة إلى رميهم
وتعبري بذراهم - م - أعم

الم أنه عن قتل النساء من صاحب هذه المقالة فقال رجل من القوم أنابا رسول الله ردفتها
فأرادت أن تصرعني فتمتلي فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تواري وهذه الروايات
الدالة على النهي مع خبر من يدل دينة فافقه كل من معام من وجه خاص من وجهه - هذه
خاصة بالنساء والصبيان عامة في الحريات والمرقات وذلك عام في الرجال والنساء والصبيان
خاص بأهل الردة فيتمارضان في النساء والصبيان من المرتدين ومذهب أصحابنا في مثله وجوب
الترجيح من خارج لعدم ادعاء اتفاقنا أو تأخر أحد مدعيهما وقال الحنفية المتأخر ناسخ وهو هذه
الرواية (قوله عن قتل النساء) أي الحريات لا المرتدات (قوله والحق) الجرح عطف على النهي
أي قياس (قوله ويجوز قتلهم بما يم) أي وان كان فيهم نساء وصبيان ويجوز أيضا تبييتهم أي
الانارة عليهم لئلا في غفلة مع الكراهة عند اتفاق الحاجة اليه إذ لا يؤمن من قتل مسلم بظنه
كافرا - أفاده - (قوله لا يحرم مكة) أي لا قتلهم بما يم يحرم مكة فإذا تحصن أهل الحرب بمحل
منه امتنع قتالهم بما يم وحصارهم به تعظيما الحرم ومعلوم أن محل ذلك عند عدم الاضطراب له
والاجازة - أفاده - (قوله كرمهم بجنيق الخ) قال م وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما
ذكروا قدرنا عليه بدونه وهو كذلك وقول بعضهم ان الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته
مصلحة المسلمين - (قوله ويجوز حصارهم) أي في بلاد وتلاع وغيره أو قوله لأنه صلى الله عليه
وسلم حاصر أهل الطائف أي منهم من الخروج وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (قوله
فلا يجوز قتلهم بما يم) أي ولا حصارهم حيث لم يضطر إلى ذلك كما مر (قوله لكن بكرة الخ)
استدلنا على قوله ويجوز قتلهم بما يم الموهوم أن المراد الجواز الممتنع من الطرفين مطلقا وقوله
بذلك أي بما يم (قوله ان كان فيهم معصوم) أي بآمان أو أمان وقوله ووجد الامام عنه أي عن
القتل بما يم (قوله لعدم الضرورة) الأولى لعدم الحاجة لأن مجرد الحاجة كاف في نفي
الكراهة وان لم توجد ضرورة (قوله عقد دوابهم) أي المحترمة وكذا عقد دوابنا ان خيف
أخذهم لها وخرج بالمحترمة غيرها كالكلب العقور والخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا
ان كان فيه عدو فيجب وكالذواب المحترمة غيرها من أموالهم كبنائهم وشجرهم وركب فيجوز بلا
كراهة اتلافه للحاجة في القتال والظفر بهم ان لم يظن حصوله لتامغاظة لهم - م - قوله تعالى ولا
يطون موطننا فيحفظ الكفار الآية وقوله تعالى يحترقون - وتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ولحسب
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وخرب عليهم - م - وتهم فانزل الله عليه
ما قطعتم من ائمة الآية رداعلى اليهم وداما زعموه فسادا وخبر البيهقي في كرم أهل الطائف بل
يجب جميع ذلك عند توقف ظفرنا بهم عليه فان ظن حصوله لنا كره ان دخلنا بلادهم ولم يملكنا
الاقامة بها فان قتلناهم أو صلبناهم على أنهم الناصرون أو ما هم حرم ذلك واتلاف المركب اما بتغريق
أو اسراق أو اتلاف آلاتها (قوله الحاجة) خرج ما اذا لم تكن حاجة فيحرم اتلافه بغير ذبح
يجوز أكله حفظا لحرمه وروحه والنهي عن ذبح الحيوان لغيره كاله ومن ذلك امتنع على مالكه
تركه بلاه وئنة رضى بخلاف نخو الشجر (قوله بذراهم) جمع ذرية بمثابة الذال (قوله لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة) أي وسيلة إلى تعطيل الجهاد أي واستبقاء الاتلاف لهم وفي ذلك فساد عظيم
ولان مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام (قوله مطلقا) أي - وادعت ضرورة إلى

من تعبيرة بالأطمان والذراير مما ذكره في تأويلهم ومن يرق فيهم

فيه وكذا في قوله ولا تقبل منها شقاعة ولا يؤخذ من أعدل أي فداء (قوله فأتوا الذين) هذه
 الصيغة موضوعة للذ كور فخرج النساء والخنا من حكم الجزية ومن الذين أتوا الكتاب
 بيان للذين قبله وهذه الآية دليل على أخذها من أهل الكتاب وما بعد دليل على أخذها من
 له شبهة كتاب (قوله من مجوس هجر) أي هجر البحرين والجزيرة اسم إقليم (قوله سنوابعهم)
 أي عاملوهم معاملة أهل الكتاب وأجروهم على طريقهم أي عادتهم في أخذ الجزية فقط دون
 من ألتهم وأكل ذبيحتهم فلا يحل أن والمراد أهل الكتاب الذي استقر ولم يرفع والافالمجوس كان
 لهم كتاب لكنهم لم يسقر بل رفع لعدم علمهم به كما يدل لذلك ما رواه الشافعي وعبد الرزاق
 وغيرهما عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان المجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فنسب
 أميرهم النمر فوقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم
 كان ينكح أولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالف وفي رواية نوضع الأخذ ودلن خالفه فأسرى
 على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فمزيق عندهم منه شيء (قوله ومن أهل نجران) وهم أهل من
 بذل الجزية وهم نصارى فكان الأولى تقديم ذلك لما سببه في الآية كما تقدم (قوله واعني)
 أي الحكمة في ذلك أي في أخذ الجزية (قوله وإهانة لهم) أي فيحسم لهم ذلك على الإسلام
 لا سيما إذا خاطوا أهلهم وعرفوا محاسنه فقوله وربما الأولى أن يبرأ القامو عبارة من رفهي الدلال
 لهم تحسم لهم على الإسلام اه (قوله والصغار بالانتماء أحكامنا) أي فان في اجراء الحكم الذي
 لا يعتدون حله عليهم صغارا أي ذلوا وهذا لا ينافيه ما سمي من أن المراد بالانتماء في قوله
 وبقادوا الحكمنا الحكم الذي يعتدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كشرب مسكر ونكاح
 مجوس محارم اللهم إلا أن يقال المراد بكونه لا يعتدون حله أنهم لا يعتدونه من حيث كونه
 مستند الدين الإسلام وللمحكمة عليه الصلاة والسلام والحاصل أن اجراء الحكم من حيث استناده
 لذيلنا دل عليهم وصغارهم لانهم لا يعتدون ديننا فإلزامهم باعتباره لا يحفلون وان وافق
 اعتقادهم لان الزامهم ليس باعتباره اعتقادهم وأما تفسير الصغار بأن يجاس الأخذ ويقوم
 الكافرو يطأ رأسه ويحتمى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الأخذ لحية ويقضرب
 اهزمتيه بكسر اللام والزاي وهي مجتمعة اللهم بين الماضغ والأذن من الجانبين فردد بان هذه
 الهيمية باطلة ودعوى استهباها أو وجوبها أشد بطلاناً لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 أحد من الخلفاء الراشدين بعده فعل شيئا منها فيحرم فعلها ان غلب على الظن تأذيهما والا
 فتكره (قوله وعاقده) وهو الامام أو نائبه ومعه قودله وهو من له كتاب أو شبهة كتاب (قوله
 الامام) أي أو نائبه ونون الاحاد فلا يصح عقدها منهم وكذا الهدنة بخلاف الامان كما سمي
 (قوله بدار الاسلام) أي غيرا طارزا لكن لا يشترط التخصيص على اخرجاه حال العقد اكتفاء
 باستثنائه شرعا وان جهله العاقدان فيما يظهر على أن هذا من أصله أعني قوله بدار الاسلام
 لا يشترط فقد يقرهم في دار الحرب بمعنى أنه لا يتعرض لهم فيها (قوله أو أذنت) في بعض
 النسخ بالواو وهي بمعنى أو أو يقال ان هذا بيان أصيغتها الأصلية فلا ينافي جواز الاقتصار على
 إحدى الصيغتين ولا بد من القبول كقولنا أو رضينا ولا يرد عليه صحة قول الكافر أقروني بكذا
 الخ فيقول له الامام أقررتك لانه انما أراد صورته عقدها الأصلي من الموجب ويكتفي بالكتابة

فأتوا الذين لا يؤمنون بالله
 وقد أخذها النبي صلى الله
 عليه وسلم من مجوس هجر
 وقال سنوابعهم سنة أهل
 الكتاب كما رواه البخاري
 ومن أهل نجران كما رواه
 أبو داود والمعنى في ذلك
 أن في أخذها معونة لنا
 وإهانة لهم وربما يحسم لهم
 ذلك على الإسلام وفيه
 إعطاء الجزية في الآية
 بالانتماء والصغار بالانتماء
 أحكامنا وأرسلنا
 نخسة صيغة ومال وعاقده
 ومعقود له ومكان قابل
 لنتقرب فيه وصيغته كان
 يقول الامام أقررتكم
 بدار الاسلام أو أذنت
 في أقامكم بها

قوله لا ينافيه الخ المناسب
 ينافيه اه

مع النية وبشارة الاخرس المفهمة (قوله على أن تلزموا الخ) لابد من التعرض للامرين في
صاحب العقد وانما وجب التعرض لذلك مع أنه من مقتضى ما به لان الجزية والانتقيا كالعوض
عن النقرير فيجب ذكرهما كالثلث في البيع والاجرة في الاجارة (قوله لحكمنا) أي لكل حكم
من أحكامنا غير نحو العبادات وقوله دون غيره أي مما يعتد به من ابحاثه نعم لابد أن يشترط
عليهم عدم تظاهرهم بذلك بيننا (قوله عند قوتنا) أي معشر المسلمين أما عند ضعفنا فتجوز بأقل
من ديناران اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا ولا حدا كثيرا أه أفاده م (قوله دينار) أي عن
غنى أو فقرا أو متوسط كل سنة وإذا صرح بالسنة القمرية أي الهلالية أو أطلق واستمر وأعلى
تأخير دفعها إلى تمام السنة الشمسية وترتب على ذلك أن كل ثلاث وثلاثين سنة يجتمع مع سنة
قريبة وأربعة أيام وكسر بسبب أن القمرية تنقص عن الشمسية عشرة أيام وأربعة أخماس
يوم وخمس خمس يوم لزمهم - م - جزية تلك السنة المجتمعة كما قرر شيخنا الحنفى في رسالة له في ذلك
ولا يؤخذ الدينار الا من اجتمع فيه خمس شروط أشاؤها بقوله عن رجل الخ (قوله أي محتمل) انما
فسره بذلك لكونه أوضح كعبد أي ذهب (قوله أو عدله) بفتح العين ويجوز كسرها واسكان
الدال اله - م - ملتين أي بدله قال تعالى أو عدل ذلك - م - ما والمعاذر بفتح الميم والعين اله - م - ملتين
وبالراء (قوله ثياب) خبر لخدوف أي هي ثياب وهو في الاصل اسم حى أي قبيلة من احياء اليمن
سميت الثياب باسم القبيلة - م - لانها تنسجها قال في القاموس ومعاذر بالدواو حى من ه - م - مدان
لا ينصرف وإلى أحدهما تنسب الثياب المعافرية ولا تنضم اليه اه وقال في المصباح ما فر قيل
مفرد على غير قياس وقيل هو جمع معفر مسمى به معاقر بن مر وينسب اليه على لفظه فيقال ثوب
معاقرى ثم سميت القبيلة باسم الاب وهى من احياء اليمن اه (قوله والمنقول الخ) هو المعتمد
أي لكن المنقول الخ (قوله لكن بعد العقد به يجوز الخ) كسائر الديون المستقرة بشرط أن
لا ينقص عن قدر دينار لان الحق للمسلمين وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص
عن دينار آخر المدة اه شرح الاصل (قوله لا أتى ولا خنتى) فلو طامع عقد الذمة بالجزية
أعلمها الامام بأنه لا جزية عليه - م - فان رغبنا في بدلها فذهب ولوبان الخنتى ذكرنا أخذت منه عما
ضى عما عاين في نفس الامر وصورة المسئلة أنه اعتدت له حال خنوته أمالومكث مدة من غير
عقد فلا يلزمه شيء عما مضى وان اتضح بالذ كورة كالودخل حربى دارنا ومكث فيها ثم اطلعنا عليه
ولا تؤخذ من غير المتضح وان عقدت له اه أفاده م - ولو صار يدفع كل سنة مائة د عليه على
وجه الهبة ثم اتضح بالذ كورة لم يقع الموقع على الاقرب لانه انما يطى هبة لاعتن الدين (قوله
اللاية) وهى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى وهم صاغرون والذين للذ كور وكذا
ضميرهم وحكى ابن المنذر فيه الاجماع ولا يعتد بخلاف ابن حزم فيه وروى البيهقي عن عمر أنه
كتب الى امرأه الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي بإسناد صحيح
(قوله لا من بهرق) ولوم بعضا وقوله وهو محقون الدم أي لانه يرق بالاسر وكذا يقال فيما بعده
(قوله لا صبي لمصر) أي من مفهوم الحرب وأمن قوله لان الأخذ بطقس الدم الخ وكذا يقال
في قوله ولا يجنون لمصر أي من انه محقون الدم واله - م - دم تكليفه وهذا أولى ويدل له عبارته
في شرح المنهج حيث قال فلا جزية على من بهرق واتى وخنتى وصبي ومجنون لان كلامهم - م -
محقون الدم اه (قوله له كتاب) أي من المائة والاربعة عشر فالمراد به ما يشمل الحقيقة ولذا

على أن تلزموا كذا جزية
وتنقادوا لحكمنا أي
الذى يعتد به من غيره - م -
كزنا وسرقه دون غيره
كشرب مسكر ونسكاح
مجنوس محرم (أقلامها)
عند قوتنا (دينار) لكل
سنة أقوله صلى الله عليه
وسلم ما إذا ما بهرق - م - الى
اليمن خذ من كل عالم أي
محتمل لم دينار أو عدله من
المعاذر ثياب تكون
باليمن رواه أبو داود وغيره
وصححه ابن حبان والحاكم
وظاهر الخبر صحة العقد
بما قيمته دينار والمنقول
تعين الدينار لكن بعد
العقد به يجوز أن يؤخذ
عنه ما قيمته دينار وعليه
يحمل الخبر وانما يؤخذ
ما ذكر (عن رجل) لا أتى
ولا خنتى للآية (م -)
لامن بهرق لان الأخذ
بطقن الدم وهو محقون
الدم (بالغ) لا صبي لمصر
واله - م - دم تكليفه (عاقلي)
لا يجنون لمصر (له كتاب)
(قوله والاربعة عشر)
في بعض النسخ والاربعة
بحدف عشر

مثل بصحف ابراهيم وقال في شرح المنهج كنز اوراقه وانجيل وصحف ابراهيم وشيت وهو ولد آدم
 اصله انقردت به حوائفي حمل واحد وزبور داود وصحف ادريس اه بزيادة (قوله لم يعلم
 تمسك جده به بعد نسخه) بان علمنا تمسكه به قبل نسخه او معه او شككنا في وقته ولو كان تمسكه به
 بعد التبديل فيه وان لم يجتنب المبدل منه تغليب الحقن الدم وبه فارق عدم حل مناهكته
 وذبحته مع أن الأصل في الابضاع والمبقات التحريم ولو شهد عدلان بكذبهم فان شرط في العقد
 قتالهم ان بان كذبهم اغتالهم الامام والافوجهان اوجهه ما أنه كذلك لتلييسهم علينا اه
 أفاده مر (قوله جده) أي المنسوب اليه وان علا (قوله كفتم بصحف ابراهيم) مثال لمن كان
 له كتاب فتمسك به تلك تلك الصنف لانها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أوتوا
 الكتاب وان حرمت مناهكته وذبحته علمنا بالاحوط ولا نعلم تنزل بنظم يدرس ويتل وانما أوحى
 اليهم معانيها وقيل لانهم اقصص ومواعظ لأحكام وشرائع (قوله الآية) راجع لمن له كتاب
 والخبر ان له شبهة كتاب وكذا قوله وتغليب الحقن الدم (قوله لا عن علمنا الخ) محترز قوله لم يعلم الخ
 (قوله بعد نسخه) كن تم ود بعد بعثة عيسى عليه السلام بناء على أن ما نسخة لشريعة موسى
 وقبل مخصوصة لها أوتوها وتصور بعد بعثة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تعد الجزية
 لغيره لنفسه بدين سقطت حرمة واكتفاؤهم بالبعثة وان كان النسخ قد يتأخر عن الانهام فظنته
 وسببه (قوله ولا عن عبادة الاوثان الخ) محترز له كتاب أو شبهة كتاب فهو واف وشي وشوش
 في المحترز (قوله ونحوهم) كعبدة الملائكة والطبايعيين والمعلمين والفلاسفة والديريين
 وغيرهم كما مر في النكاح وتعدد السامرة والصابئة ان لم تكفرهم اليهود والنصارى
 ولم يخالفوهم في أصل دينهم ويقبل قول المعقود لهم في كونهم من تعقد لهم الجزية اذ لا يعلم
 ذلك غالباً الا منهم والوجه استحباب تخليفهم اه أفاده مر (قوله لما مر) أي من الآية والخبر
 أي لمفهوم ذلك (قوله ويسن مما كسرة الخ) اعلم ان الجزية اما أن تعقد على الأشخاص واما
 أن تعقد على الاوصاف فان عقدت على الأشخاص أي الاعيان سنت الاما كسرة عند العقد
 فقط فيما كس عنه من يعقده في قدر الجزية حتى يعتد عليه بأكثر من دينار فان أجابه لذلك
 وجب العقد به كالأجابه اليه بدون مما كسرة أو علم نه يجيبه اليه وان أي الا العقد بدينار
 وجب العقد له ويجب الاقتصار على أخذ ما عقد له به حتى لو عقد فقير بدينار وصار في آخر
 الحول غنياً أو متوسطاً لم يجز أخذه بزيادة منه على الدينار أو عقد اغني بأكثر من دينار وصار
 في آخر الحول فقيراً لم يجز النقص عنه وان عقدت على الاوصاف كما قررتمكم يدان فاعلى أن
 الغني عليه كذا والمتوسط عليه كذا والفقير عليه كذا سنت عند العقد وعند الاختلاف كس
 عند العقد في قدرها بان يقول لأعقد هذا للغني الاربعة عشرة دينار والمتوسط الاربعة عشرة مثلاً
 وعند الاختلاف الغني وضديه بان يقول لمن يدعى الفقر آخر الحول أنت غني أو متوسط فعليك
 كذا ومن يدعى المتوسط أنت غني فعليك كذا فان عاد ووافق على الغني أو المتوسط أخذ منه
 واجب ذلك والا أخذ منه واجب الفقير ما لم يثبت غناه أو توسطه بطريقة الشرع (قوله أي
 مشاحته في قدر الجزية) يستفنى من ذلك السفه فلا يصح العقد له بأكثر من دينار احتياطاً
 بما له سواء أعقد هو أم وليه قال مر فان عقد رشيداً بأكثر من دينار ثم حجر عليه أثناء الحول
 اتجه لزوم ما عقد به كالأجابه بما كسرت من أجره المثل ثم سفه يؤخذ منه الا أكثر كما هو ظاهر

(قوله مشوش) أي حيث
 قدم محترز لم يعلم تمسك جده
 الخ على هذا

لم يعلم تمسك جده به
 بعد نسخه كتمسك بصحف
 ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام (أو) له (شبهة
 كتاب) وهو الجوهري للآية
 وخبر البخاري السابقين
 وتغليب الحقن الدم لا عن
 علمنا تمسك جده به بعد
 نسخه ولا عن عبادة
 الاوثان والشمس والقمر
 ونحوهم لما مر وأفاده حكم
 الخنثى ومن يورق من
 زيادتي (ويسن) لا امام
 (مما كسرة غير فقير) أي
 مشاحته في قدر الجزية
 سواء أعقد لنفسه أم لوكله
 حتى يزيد على دينار بل اذا

اه (قوله بل اذا أمكنه أن يعقد باكثر منه) بان علم أوطن اجابتهم لذلك لم يجز ان يعقد بدونه
 أى فيفسد العقد حينئذ مع الاثم على الاوجه واذا فسد عقدها من الامام أو نائبه لم يلزم لكل سنة
 دينار لانه أقلها بخلاف ما لو بطل كأن صدر من الاتحاد فانه لا يلزم شئ وجه هذا علم أن انما يفرق
 فيه بين الفاسد والباطل سوى الاربعة المشهورة وهى الخلع والكتابة والحج والعمرة ثم
 رأيت في عش على م ر أن العقد يصح بما عهده مع الحرمة لان المقصود الرق بهم تأليفهم
 في الاسلام ومحافظة على حق الدماء أمكن (قوله يفاوت) بالبناء للفاعل أى الامام وهذا هو
 الظاهر ويصح بناء للمفعول وبينهم نائب الفاعل (قوله ديناران) نائب فاعل يؤخذ بناء على
 أنه مبنى للمفعول أعم من كون الآخذ الامام أو نائبه وفي بعض النسخ دينارين بالنصب على
 أنه مفعول يأخذان بنى للفاعل وهو ضمير الامام وهو المناسب ليفاوت على أنه يصح أيضا أن
 يكون ديناران بالالف مفعول على لغة ان هذان لاسحران ولا وتران في ليلة والمعتمد أن ضابط
 الغنى والمتوسط ما قالوه في العاقلة كما قاله الزيدى واعقده المشايخ ونقل عن م ر في غير الشرح
 فالغنى من تلك عشرين دينار زيادة على حاجة العمر الغالب والمتوسط من ثلاث دون العشرين
 وفوق ربع دينار زيادة على ما ذكر وقال ابن حجر وكذا م ر في الشرح المراد به ما قالوه
 في النفقات فالغنى من دخله أكثر من خرجها والمتوسط من استوى دخله وخرجها وعبارته
 والاوجه مضبوط الغنى والمتوسط أنه هنا وفي الضيافة كالنفقة بجامع أنه في مقابلة منفعة
 تعود اليه لا بالعاقلة اذ لا مواساة هنا ولا بالعرف لا ختم لافه باختلاف الابواب اه (قوله
 خروج من الخلف) أى خلاف أى حصة فانه لا يجزى ما لغنى الأربعة والمتوسط الأربعة دينارين
 (قوله وقت الاخذ) أى وهو آخر الحول وهذا ان عقد على الاوصاف فان عقد على الاشخاص
 وجب ما عهده مطلقا (قوله لا وقت العقد) الوجه اسقاط ما علم من أنه ان عقد على
 الاوصاف ما كس وقت العقد ووقت الاخذ هكذا قال بعضهم وهو م ر لان المما كس وان
 كانت معتبرة في الوقتين لكن اعتبار الغنى وغيره انما هو وقت الاخذ لا وقت العقد فلا يعتبر
 عنده ذلك وان وقعت المما كس عهده وعبارته م م في أثناء كلام فقوالهم الهبة بالغنى آخر
 الحول محله اذ اذ عقد على الاوصاف والا فاذ اذ عقد على الاعيان وجب ما عهده مطلقا اه وهى
 صريحة فيما قلناه (قوله فان أبوا) أى منه وأبى أى دفع والجمع ليس بقيد بل مثله الواحد على
 المعتمد فلوزاد أبى واحد منهم لم يكن أولى (قوله كالأبوا) أى امتنعوا عناداً أما العاجز
 المستعمل فلا ينقض عهده اه قاله الزيدى وعبارته م ر أو امتنعوا من بذل الجزية التى عقد
 به الغير مجزوان كانت أكثر من دينار اه (قوله ومن ذكر الله الخ) ذكر تسع مسائل ينتقض
 عهده بكل واحدة منها ان شرط (قوله بما لا يدنون به) أى يتعبدون به قال في شرح المنهج أما
 ما يدنون به كقوالهم القرآن ليس من عند الله تعالى أو هو أساطير الاولين وقولهم الله ثالث
 ثلاثة فلا يتقاضى به مطلقاً نعم لا يقرون على اظهار ذلك اه بزيادة (قوله أو نبيه أو دينه)
 أى بما لا يتعبدون به فهو قيد في ذلك أيضا كما هو صريح كلامه في المنهج وعبارته أو سب الله
 أو نبيه أو الاسلام أو القرآن بما لا يتدنون به اه وكذا قيد به م ر كلام المنهج بعد ذكره
 لهذه كوراث وبذلك يدفع توقف الشورى هنا (قوله أوزنى بمسلة) أى مع علمه بالاسلامها وكذا

(قوله وهى الخلع الخ)
 وزيد عليها العارية

أمكنه أن يعقد باكثر منه
 لم يجز أن يعقد بدونه الا
 لمصلحة وسن أن يفارقت
 بينهم (حتى يؤخذ من
 متوسط ديناران وغنى
 أربعة) خروج من الخلف
 ويعتبر الغنى وغيره وقت
 الاخذ لا وقت العقد (ولو
 عقدت باكثر) من دينار
 (لزمهم) الاكثر (وان
 جهلوا حال العقد جواره
 بدينار) كمن اشترى شياً
 بأكثر من ثمن مثله وان
 جهل الغبن حال العقد
 (فان أبوا) بذل الزيادة على
 الدينار (فناقضون) للعهد
 كما لو أبوا بذل أصل الجزية
 (ومن ذكر الله تعالى
 أو كتابه) بما لا يدنون به
 (أو نبيه) أو دينه بما
 لا يقضى أوزنى بمسلة

لواطه مسلم وكالزنا مقدماته اه أفاده مر (قوله ولو باسم نكاح) أى بصورته بان عقد عليها حال اسلامها مع علمه بانها مسلمة أم لا لعقد على كافرة وأسلمت بعد الدخول وأصابها في العدة فلا ينتقض عهده لانه قد يسلم فيستقر نكاحه اه أفاده الزيادة (قوله أو دل أهل الحرب على عورة) ولو بكتابة بان كاتبهم بعورتنا (قوله أو آوى) بعد الهمة من الايوام وهو الحفظ (قوله أى جاسوسا) انما سعى عينا لان جل عمله بعينه أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع بدنه صار عينا فهو مجاز من سئل من اطلاق اسم الجزء وإرادة الكل لان الجزء المذكور دخلت اتماما في المقصود من الكل (قوله أو نحوها) بالنصب مفعول محذوف كما صرح به في شرح المنهج وعبارته أو فعل نحوها كقتل مسلم عمدا وقذفه اه فهو من عطف الجمل (قوله ان شرط الخ) هو المعقد وقيل لا ينتقض وان شرط وعبارته في شرح المنهج بعد كلام المتن الموافق لما هنا وهذا ما في الشرح الصغير وهو المنقول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض به مطلقا لانه لا يحل بقصود المقدوس سواء انتقض عهده أم لا بتمام عليه موجب ما فوله من حد أو تعزير فلورجم وقلنا بانه تقاضه صار ماله فينا اه بزيادة ثم قال ومن انتقض عهده بقتال قتل ولا يبلغ المأمون أو غيره ولم يسأل تجديد عهده فلا امام الحيرة فيه من قتل وارفاق ومن وفداه ولا يلزمه ان يلحقه بما منه لانه كافر لا امان له كالخري ويقارق من امنه صبي حيث يلحق بما منه ان ظن صحة امانه بان ذلك به قد انفسه امانا وهذا فعل باختياره ما اوجب الانتقاض أم لا لو سأل تجديد عهده فوجب اجابته اه قال م رولا ينافي هذا اي ما ذكر من قتل من انتقض عهده وعدم ابلاغه المأمون فواهم ما في الهدنة من دخل دارنا بامان او هدنة لا يقاتل وان انتقض عهده بل يبلغ المأمون مع ان حق الذمي أكد لان جنابة الذمي انفس الخاطئة لنا خاطئة الحقته باهل الدار فحفظ عليه اكثر (قوله والا فلا) اي وان لم يشترط فلا ينتقض قال م ر ومثله ما لو شك هل شرط أو لا في الأوجه اه والحاصل أن المنكر له ثلاثة أحوال ما يحصل به نقض العهد مطلقا كما لو قالوننا أو امنته وامن اجراء حكم الاسلام أو ابوا الجزية وما لا يحصل به النقض مطلقا كذا كرههم الله أو كآبه بما يدينون به وما يحصل به النقض ان شرط كذا كرههم ذلك بما لا يدينون به (قوله وظاهر كلام الأصل الخ) هذا خلاف آخر وقوله وليس كذلك معقد (قوله ويعنهون وجوبا) أى وان لم يشترط عليهم ذلك وذكر ما يعنهون منه ثمانية اشياء والمانع هو الامام والا حاد وقوله ينفذ ما خرج به ما اذا أظهره فيما بينهم كأن انفردوا بقريفة فلا تضرهم اه (قوله كآبهار حمل خير) بان شربوه جهارا في الاوقاق مثلا ولم يخفوه قال م ر ومتى أظهره واخرأ ريقا ويتلف ناقوس أظهره ويحدون انصو زنا وسرقة لا خرا اه (قوله وادخال خنزير) الادخال ليس بشبه فلو عبر فيه بالاظهار لكان أولى وعبارته في شرح المنهج واظهاره خروا خنزير وناقوس وعيد لما فيه من اظهار شعائر الكفر اه وقال م ر بعد ذلك ونحوها طم ونوح وقراءة نحو توراتا ونحوه ولو بكتائبهم فان اتنى الاظهار فلا منع اه باختصار (قوله واعتقادهم) بالجر عطف على اظهار أى ومن اظهار اعتقادهم وكان الاولى تقديمه على اسماع لانه يؤهم انه بالنصب عطف على قولهم وان اسماع مساط عليه مع ان الاعتقاد لا يسمع فلا يصح تسلط اسماع عليه نعم يصح ذلك بتقدير مضاف أى دال اعتقادهم في عزير والمسيح انهم ما ابان الله تعالى كما حكى ذلك تعالى عنهم بقوله وقالت اليهود اي بعض متقدمهم عن كان بالمدينة عزير ابن الله اذ لم يبق منهم م بعد وقعة

ولو باسم نكاح أو فتن مسلما
عن دينه أو قطع عليه
الطريق أو دل أهل الحرب
على عورة أى خلل (انا)
كضعف (أو آوى عينا لهم)
أى جاسوسا لأهل الحرب
أو نحوها (انتقض عهده)
به (ان شرط انتقاضه به)
والا فلا وظاهر كلام الأصل
أنه يلزم الامام أن يشترط
عليهم انتقاض العهد بهذه
الامور وليس كذلك
وقوله أو كآبه من زيادتي
(ويعنهون) وجوبا (من)
اظهاره كآبه (يدينون)
كآبهار حمل خروا وادخال
خنزير كنيسة أو بيعة
واسماعهم ايانا قولهم الله
ثالث ثلاثة واعتقادهم
في عزير والمسيح عليهم
الصلاة والسلام

(قوله عطفنا على اظهار)
الاولى على منكر كآبه لم
مما بعده

بختة صر من يحفظ التوراة فلما جاءهم عزير بعد مائة سنة وأملاها عليهم قالوا ذلك وعلاوه
 بأنه لم يحفظه التوراة الا لكونه ابنه وقالت النصارى أى بعضهم المسيح ابن الله لاستحالة
 ولد بلا أب أو لعله ما فعله الله فرد الله تعالى عليهم بقوله ذلك قولهم بأفواههم أى لاحقية له
 بضاهون أى اليهود أى يشابهون قول الذين كفروا وهم قدماءهم أو من يقول الملائكة بنات
 الله أو الضمير للنصارى فالذين كفروا قبله هم اليهود (قوله وصوت نافوس) بالنصب عطفاً
 على قولهم أى واهم سمعهم صوت نافوس وهو قطعة من خشب أو نحاس أو نحو ذلك تضرب
 احداً ما على الأخرى للاعلام بأوقات الصلوات مثلاً فيجب معون أنفسهم لعبادتهم بضريرها
 (قوله واظهار عباد) عطف على اظهار شجر ولوقدمه عنه كما فعل في شرح المنهج لكان أولى فان
 أظهر واشياء مما ذكر عزروا وان لم يشرط في العقد ويعزروا مسلم وافقهم في أعيادهم وبالغ بعض
 الحنفية فقال من اهدى فيه يضيء الى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى (قوله ومن
 احداث الخ) وهم عدم الموجد من ذلك أيضاً والكنيسة معبد اليهود والبيعة بكسر الباء
 معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما ما الآن فصارت الكنيسة للنصارى والبيعة لليهود
 والصومعة معبد الرهبان (قوله للتعبد) أى ولو مع نزول المائدة انزل المائدة فقط فيجوز ولو
 منهم على المعقد اه زيادى (قوله فيهما) أى الكنيسة ونحوها (قوله نعم ان قهنا الخ) ذكر
 أربعة قبود الاول قوله قهنا وخرج به البلد الذى أحسنه كعبه داد والقاهرة أو اسلم أهله
 عليه كأمين والثاني قوله صلحا وخرج به ما فتح عنوة كعصر وأصبهان والثالث قوله وشرط الخ
 وخرج به ما فتح صلحا طلقا عن شرط كونه لنا أو له هم كالشام والرابع قوله وشرط احداث الخ
 وخرج به ما اذا شرط كونه لنا مع عدم شرط ما ذكر فيمنعون في جميع ذلك من الاحداث ومن
 الابقاء فان وجد نحو كنيسة بذلك عدم نعم لو وجد يلد ولم يعلم احداثه به بعد الاحداث أو
 الاسلام أو القح لم يدمه لاحتمال انه كان في قرية أو قرية فاقصبت به عمارتنا أو أنه كان له ملك غاب
 فصول على أنه له أو لا ثم دام بعد ذلك وهذا وجود في الديار المصرية كما قاله شيخنا عطية وخرج
 بالاحداث والابقاء في جميع ما ذكر الترميم فلا ينعون منه خلافا لما وقع في قول وعبارة مر
 وليس منه أى الاحداث اعادتها وترميمها بالتم أو بالجديدة مع تعذر فعل ذلك بالقدية
 وحدها ونحو تطينها وتويرها من داخل وخارج اه (قوله وشرط كونه لنا) وكذا لو شرط
 كونه له هم ويؤدون خراجهم مع قهه صلحا فيجوز الاحداث بالشرط وقوله فلا ينعون من
 الاحداث أى ولا من الابقاء والحاصل أنه ليس لهم الاحداث والابقاء الا في صورتين اذا
 قهت البلد صلحا على أنهم مطلقاً أو لداو شرطوا علينا الاحداث أو الابقاء لانهم املكهم فيما
 اذا شرطت لهم وكانهم استثنوا الاحداث أو الابقاء فيما اذا شرطت لنا بخلاف ما اذا احداثها
 أو قهناها عنوة أو صلحا مطلقاً أو بشرط كونها لنا ولم بشرط احداثها ولا ابقاؤها فليس
 لهم ذلك لانهم املك لنا (قوله بلا اذن) فلو أذن له هم لم بالغ عاقل ولو أنشى جازله الدخول ويقوم
 مقام الاذن جالس القاضى والمفتى فيه فلا يحتاج حينئذ الى اذن حيث كان له خصومة (قوله أو
 نحوه أى المذكور من الخمر واللحم والخنزير ونحو الخمر كل ما يورث في العقل كالخشيش والبوظة
 ونحو الخنزير فرعه ونحو الخمر سائر اجزائه (قوله ومن ركوب بسمرج) أى ولو على حمار ولو

وصوت نافوس واظهار
 عمد وتبيري بما ذكر أعام
 وأولى مما عساه (ومن
 احداث نحو كنيسة)
 كنيسة وصومعة للتعبد
 فيهما (بيلادنا) نعم ان قهنا
 بلد صلحا وشرط كونه لنا
 وشرط احداث ما ذكر
 فلا ينعون من الاحداث
 (ومن دخول مسجد) بقميد
 زدن به على (بلا اذن) منا
 (ومن أن يسقوا) لما خرا
 أو يقطعوه لم يخنزير) أو
 نحوه (ومن ركوب خيل
 و) من (ركوب
 بسمرج

كانت السرج من خشب يركبون بكافى أو برذعة (قوله رركب) بضمين جمع ركب وقوله
 نحو حديد كصاص فيركبون في ركب خشب أو نحاس أو حبل أو نحو ذلك والأوجه منعهم من
 الركوب مطلقا في مواطن زحمة الماشية من الاهانة ويعتدون من حمل السلاح والتختم ولو
 بغضه واستخدام الممالك ومن اتخذهم ومن خدمة الامراء واستخدام مسلم ومن دخول
 مجامع المسلمين الابلامة تميزهم ويحرم توغيرهم وتصديرهم في مجلس وتحرم مودتهم وهي الميل
 اليهم بالقلب لان حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء كانت لاصل أم فرع ام غيرهما
 وتكره مخالطتهم ظاهرا ولو بمهاداة الا اذا ربحى اسلامهم أو كانوا نحو رحم كجار وألحق بالكانهم
 في ذلك كل فاسق اذا كان على وجه الالباس بهم اه أفاده م زيادة (قوله ويؤمرون)
 اى المكفون منهم في دارنا عند اختلاطهم بنا وان دخلوا دارنا لرسالة أو تجارة وان قصرت
 مدة اختلاطهم (قوله بخط) بفتح الباء وما يخالف منه قوله (قوله الاجرا والاسود) عبارة م
 والجوس الاسود والسامري الاحمر ثم قال هذا هو المعتاد في كل بعد الزمنة المتقدمة فلا يرد
 كون الاصفر كان زى الانصار رضى الله تعالى عنهم وكذا الملائكة يوم يدركونهم انما آثروا
 اليهودية لغلبة الصفرة في الوانهم الماشية عن زياد فساد الوانهم ولو ارادوا التمييز بغير المعتاد
 منه واخشيية الاتباس وتوهم زمنية خرجت بخالف لون خفيها بان تجعله لونين ومنها الخنثى
 اه ببعض تغيير (قوله ويكتفى عن الخياطة بالعمامة) ومنها الطرطور والبريطة (قوله تميزا
 لهم عنا) ومنه وجوب تعليق نحو خاتم كطوق وجلبل من نحو حديد كصاص ونحاس في عنقه
 أو نحوه اذا تجرد عن ثيابه بحمام به مسلم وتمنع الذميمة من حمام به مسلمة ترى منها ما لا يرد وعند
 المهنة * قال الرحاني فائدة النصارى أشد كفر من اليهود ولهم من الكفر ما ليس لليهود
 كالتثليث والاقانيم الثلاثة فان قلت في الحواى اقرب الشرائع الى الاسلام النصراية
 فيشكل بأنهم أشد كفرا قلت انما ادعينا أن شرعهم الذى جاء به نبهم هم اقرب وقربه لا ينافى
 بعدهم لخالفهم وتغاليمهم في الكفر وآية تجدد اشده الناس وردت في قوم من النصارى اسبوا
 انتهى ببعض تغيير الظاهر خلافه وان اليهود اشد عناد من النصارى (قوله من سكنى
 الحجاز) وكذا لو اراد ان يتخذ دارا فيه ولم يسكنها لم يجز وان قصد بذلك سكنى مسلم لان ما حرم
 استعماله حرم اتخاذه كالأواني والآلات لله واليه يشير قول الامام الشافعى ولا يتخذ الذمى
 شيئا من الحجاز دارا وخرج بالسكنى غيرها كدخوله التجارة فلا يمنع منه لما فيه من التوسعة لما
 وبالجزيرة غير ذلك كافر دخوله بأمان وهو من الجزر بجزء الجبال والحجارة اولانه بجزر بين نجد
 وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر لما في الحديث انه من اليمن الا ان حمل على مجاورته له
 وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من
 جزيرة العرب لما سياتى من أنهما من أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها
 من ساحل البحر الى الشام عرضا وقدينه الشارح بقوله وهو مكة الخ وذلك بعض جزيرة العرب
 فهي اكبر منه خلافا لما نقله المحشى عن الرحاني من أنه هي (قوله والعمامة) وهي مدينة بقرب
 اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف اه أفاده م وقال بعض شراح
 البخارى بينها وبين الطائف مرحلة واحدة ويمكن الجمع بحمل هذا على السير الخفيف وحمل

وبركب نحو حديد) لان
 في ذلك عزا وتعيرى بما
 ذكر اولى مما عير
 به (ويؤمرون) وجوبا
 (بالغيار) بكسر المعجمة
 وهو تغيير اللباس بان
 يخط فوق الثياب بوضع
 لا يعتاد الخياطة عليه
 كالكتف ما يخالف لونه لونه
 ويلبس والاولى بالنصارى
 الازرق والرمادى واليهود
 الاصفر والجوس الاحمر
 أو الاسود ويكتفى
 عن الخياطة بالعمامة كما
 عليه العمل الآن (أو
 بالزمار) بضم الزاى وهو
 خط غليظ فيه ألوان يشد
 في الوسط (فوق ثيابهم)
 تميزا لهم عنا (ولا يمكن
 كافر من سكنى الحجاز) وهو
 مكة والمدينة والبلد
 وطرق الثلاثة

الاول على خلافه وسميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الراكب من مسافة
ثلاثة ايام سار اليها اعدارها وجعلوا الاشجار على ظهور الابل فرأيتهم من مسافة ثلاثة ايام
فقلت اقرومها اري بساتين سائرة على وجه الارض فهزوا بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير
على وجه الارض فاشعروا حتى هجموا عليهم اليمامة فقتلوهم واخذوا الزرقاء فقتلوهما
وقلوا عينها فمروا عروقها من داخل قدامتلاقت بالكل (قوله وقراها) هذا بالنسبة
للمجموع والافاليمامة لا قري لها واما مكة فلها قري بكدة والطائف والنبع والمدينة لها قري
كخبير (قوله آخر ما تكلم به) أي في شأن اليهود أو في شأن الحجاز فلا يرد أن آخر ما تكلم به
مطلقا الرفيق الاعلى أي أطاب الرفيق الاعلى وهو الله أو جبريل لان الرفيق من أسمائه تعالى
أي أريد الله تعالى الله وقيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فالعنى أسألت أن
تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل هو أعلى مراتب القرب من الله تعالى (قوله أخر جوا اليهود
الخ) والظاهر كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح أنهم بقاياهم منهم تأخر وأبالمدينة سنة بعد فتح خيبر
واجلاء بني قينقاع وقريظة والنضير منها والقراغ من أسهم فأقر النبي صلى الله عليه وسلم من
بقي على أن يعملوا في أرض خيبر واستمروا الى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه واقتصر صلى الله
عليه وسلم على ذكر اليهود لانهم لا يوجدون الله تعالى الا القليل منهم ومع ذلك أمر باخراجهم
فيكون غيبرهم بالاولى وروى الشيخان أخر جوا المشركين من جزيرة العرب وروى مسلم
لاخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب واقصد منها الحجاز المشقة عليه لاجبها لان عمر
أجلهم منه وأقرهم باليمن مع أنه منها اذهى طولاً من عدن الى ريف العراق وعرضاً من
جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة
والفرات بها (قوله لمصلحتنا) كرسالة وتجارة فيها كبر حاجتها فان لم يكن فيها ذلك كعظم لم يجزله
أن يأذن له في الدخول الا بشرط أخذ ثمن من متاعها كالمشرك أو نصفه بحسب اجتهاد الامام
ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية وهذا أصل وضع المكس وقدم البلاد حتى صار
يؤخذ من فقراء المساكين (قوله اذا أذن له الامام) خرج به ما اذا دخله بغير اذنه فيخرجه ويعززه
ان كان عالماً بالصريح فان كان جاهلاً أخرجه ولم يعززه (قوله المروروا لاقامة فيه) أي ما عدا
حرم مكة كما يعلم من كلامه الآتي ولا ينعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة
وغيرها ولا يمكنون من المقام في المركب أكثر من ثلاثة ايام كالبره هذا ان أذن الامام وأقام
بوضع واحد فان لم يأذن منع من الدخول أو أقام في موضع حكمه كما سيأتي اه أفاده م
(قوله والاقامة فيه) أي ولو في جزائره الخراب أو بحرفيه كما مر (قوله لا الزيادة على ذلك) أي
الثلاثة قال في شرح المنهج لان أكثر من اقامة الاقامة وهو مجموع منها ثم والمراد في موضع
واحد فلو أقام في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى آخر أي وبينها مسافة القصر وهكذا فلا يمنع
اه (قوله ولا يمكن من دخول حرم مكة) والمعنى في ذلك أنهم أخر جوا النبي صلى الله عليه وسلم
منه فعقبوا بالمنع من دخوله بكل حال وبهذا فارق حرم المدينة والكلام كله في غير المسجد
فان كان رسولاً خرج له الامام بنفسه أو نائبه ليسعه فان قال لا أؤديه الامشافة تعين خروج
الامام أو مناظره أخرج اليه من يتناظره ولو بذل على دخوله ما لم يجب عليه فان أجيب فالعقد

(قوله هجموا عليهم الخ)
أي دخلوا عليهم في اليمامة
(قوله بخلاف جزائره)
سيأتي في القولة بعد
ما يخالفه فقرر

وقراها روى البيهقي عن
أبي عبيدة بن الجراح أخر
ما تكلم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم أخر جوا
اليهود من الحجاز (وله)
اذا أذن له الامام لمصلحتنا
(المروروا) فيه (والاقامة
فيه ثلاثة ايام) غير يوصى
الدخول والخروج لا الزيادة
على ذلك (ولا يمكن من
دخول حرم مكة)

فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى اودون المقصد بالقسط من المسمى وكل عقد
فاسد بقسط فيه المسمى الا هذه فانه قد استوفى الغرض وليس له اجرة فترجع الى المسمى
وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال
ومن طريق البصرة على تسعة أميال ومن طريق حدة بالحساء المسمى على عشرة أميال كما
قال بعضهم

وللعزم العديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت انقائه
وسبعة أميال عراق وطائف • وثمانية عشر شرم تسع جمراته
ومن بين سبع وكرزها اهتدى • فلم يهتدى سبل السبل اذا جاء تبيانه

(قوله ولو لمصلحة) بل ولو اضرورة كطلب مسلم فيجب أن يحمل المريض الى الطبيب الكافر
ان احتج اليه بخلاف غير الحرم من الجواز فانه يمكن من دخوله لمصلحة كماله وتجارة كما مر
والحاصل أنه يمكن من دخول الجواز غير حرم مكة لمصلحة بلا اقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول
الحرم مطلقا (قوله والمراد جميع الحرم) أي بدليل قوله تعالى وان خفيتم عياله أي فترابهم
من الحرم وانه طاع ما كان لكم بقدرهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم
أن الجلب أي المجلوب انما يجاب الى البلد لا الى المسجد نفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله
ومات) مثله ما لو مرض فينقل منه وان خيف موته بالنقل لطلبه بدخوله ولو باذن الامام
وعبارة المنهج وشرحه فان مرض أو مات فيه ينقل منه وان خيف موته أو دفن أو اذن له الامام
لتمديه ولان الحمل غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن اه ومنه يعلم أنه لا حاجة لقول
المحشى فان دخله أي الحرم خفية أو لم يمثل اه لان مثله ما لو دخل بالاذن كما علمت (قوله لم يدفن)
أي تطهير الحرم عنه والكلام في الذي أما الحرمي والترتد فلا يجري فيه التفصيل المذكور
بل وان اغراه الكلاب على جيفة فانه تاذينها رافعه غيب جيفته (قوله نبش وأخرج منه)
أي وجوبه الى خارج الجواز فان شق فالى غير الحرم منه وقوله لعمري أي ولان به جيفته فيه
اشد من دخوله حيا (قوله ما لم يتفقت) فان تفقت ترك ولا يلحق حرم المدينة بحرم مكة في ذلك
وجوبه بل ندبا لاختصاصه بالنسك والمأوى أنه صلى الله عليه وسلم أدخلهم معجده بعد نزول
براقه سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره (قوله وان مات في غير حرم مكة)
وأما لو مرض في ذلك فان عظمت المشقة ولم ينفذ ما ذكره من حرم الحرمه الحمل (قوله من الجواز) فيخرج
به غيره من بلاد الاسلام فلكل كافر دخوله بامان كما مر فاذا مات دفن فيه مطلقا (قوله وحق
نقله منه) أي لحوف غير فان لم يشق نقله نقل

• (باب الهدنة) •

وهي الهدنة الثاني مما يفيد الكفا والامان وأصلها الجواز وقد يجب ان ترتب على تركها الحقوق
شركنا لا يمكن تداركها افادهم (قوله من الهدون) أي مشقة منه وقوله أي السكون أي
اسكوتهم عن قتالهم ولان حالهم يمكن بالملح معهم يقال هدنت الرجل واهدته اذا سكنته
وهدن هو سكن (قوله مصالح أهل الحرب) من اضافة المصالح قوله بعد حذف فاعله أي

ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا
يقربوا المسجد الحرام
والمراد جميع الحرم (فان
دخله ومات لم يدفن فيه
فان دفن نبش) وأخرج
منه لعمري ما لم يتفقت
وان مات في غير حرم مكة
من الجواز وحق نقله منه
دفن هناك

• (باب الهدنة) •

من الهدون أي السكون
وهي لغة المصالحه وشرعا
مصالحه أهل الحرب

مصالح الامام أهل الحرب المذكور وان لم يكن لهم كتاب اما الفاس والخنا في فلاة فيبدها
 لهم مدة (قوله على ترك القتال) أي أو على ترك نوع منه بالارلى كترك الركوب فيه قلت وأعله
 شامل لترك قتال أهل ذمتنا اه رجائي وهو يقتضي أن المراد على ترك قتالهم لنا وهو غير
 متعين بل المراد ما يشمل ترك قتالنا لهم عند وقتنا (قوله مدة) مفعول اترك والمدة المعتبرة هي
 الاربعة اشهر أو العشر سنين واعترض هذا التعريف بأنه لا يشمل الصورة الثانية الا
 وهي أو على انه متى بداه الخ وأجيب بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير مدة
 معينة أو مطلقا بشرط أنه متى بداه الخ والدليل على ذلك ما سبق في أو بقوله احتراز المدة المعينة
 عن صورة الاطلاق بدون شرط فيكون المراد بما يشمل صورة الاطلاق بالشرط (قوله
 بعوض) أي جوبة يذلونه له أو ليس لأن مدتهم غير معينة بخلاف الهدنة (قوله وتسمى مواءمة)
 أي متاركة وراحة من الدعة وهي الراحة لمصالح الراحة من القتال في تلك المدة ومسالمة أي
 مصالح بخلافه أو مسالمة كالمسألة في واحد (قوله براءة) مبتدأ ومن الله صفة والى الذين
 خبر أي راحلة الى الذين عاهدتم أي هادنتم أو خبر لم حذف أي هادن براءة وسبب نزولها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم هادنهم مطلقا من غير تقييد بمدة فعاتبه الله تعالى على ذلك وكانت تسمى السورة
 براءة تسمى التوبة وهو أشهر أسمائها أولها أسماء أخر ترتيد على العشرة والمفرد أن البسملة
 ذكره في أولها وتسكن في اثنا عشر وقيل تحرم في أولها وتكره في اثنا عشر واختلاف في حكمه تركها
 فقبل لانها نزات بالسيف والبسملة أمان وقيل لانهم اجتمعوا القرآن شكوا أهل هي والاتقال
 سورة واحدة أو اثنتان ففصلوا بينهما بـ ط لا كناية فيه ولم يكتبوا فيه البسملة روى ذلك عن
 ابن عباس عن عثمان وهو المعتمد (قوله وان جنحوا) أي مالوا للسلام بكسر السين وقصها وجرها
 قرئ في السمع معنى الصلح وقيل الاقول بمعنى الصلح والثاني بمعنى الاسلام ويجوز في السلم التذكير
 والتأنيث ولذا أنشأ في الآية بقوله فاجنح أي مل لها وهذه الآية دالة على مشروعية المصالحة
 مع المشركين ومعنى الشرط فيها ان الامر بالصلح مقيدها اذا كانت المصالحة هي الاحتظ
 للاسلام أما اذا كان الاسلام ظاهرا على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالحة فلا (قوله عام
 الحديبية) في السنة السادسة من الهجرة حين أراد دخول مكة ليعتمر فصد المشركون عند
 الحديبية واصطلح معهم على ان يأتى العام القابل ويحج وعلى ترك القتال عشرين سنين فنقضوا
 العهد قبل تمامها وكان ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بأربع سنين (قوله بعقدها جوارا)
 أي اصالته والافقه يجب ان نعبت المصلحة لنا في عقدها كان ترتب على تركها لحوق ضررانا
 لا يمكن تداركه كما تقدم عن مر (قوله الامام ولوليتا به) أي في عقد الهدنة وهذا اذا كانت لكل
 البكة ارضا اذا كانت لبعضهم ككنا اقليم فبعدها والى ذلك الاقليم اما الكلهم أو لبعضهم
 كاهل بلدة أو أكثر بحسب الحاجة ولا يحتاج في عقدها الى اذن جدي لان الامام موليه في
 جميع الاحكام ومن جهات عقد الهدنة بخلاف نائبه في عقد المذكور في كلام المصنف
 فانه لا بد من الاذن له في العقد (قوله أربعة أشهر) مع مولى لم حذف أي ريد ترك القتال
 أربعة أشهر (قوله فسيحوا) أي سيروا وأقبلوا وأدبروا والخطاب للمشركون أي سيحوا
 أي المذمومون كون أربعين أشهر ونزلت في أقوى ما كان عليه الصلوة والسلام عند منصرفه

على ترك القتال مدة معينة
 بعوض أو غيره وتسمى
 مواءمة ومهادنة ومعاهدة
 ومسالمة والاصل فيها
 قوله تعالى براءة من الله
 ورسوله الآية وقوله وان
 جنحوا للسلام فاجنح لها
 ومهادنته صلى الله عليه
 وسلم قريب ما عام الحديبية
 كما رواه الشيخان (بعقدها)
 جوارا (الامام ولوليتا به)
 البسملة (أربعة أشهر)
 فأقل ان لم يكن بناضع
 لآية فسيحوا في الارض
 أربعة أشهر ولانه صلى الله
 عليه وسلم هادن صفوان
 ابن أمية أربعة أشهر عام
 الفتح رجاء الامه فاسلم
 قبل منصرفه

(قوله ومعنى الشرط فيها
 الخ) انظره

من غزوة وتولوها هي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام (قوله أو على أنه) معطوف على أربعة أشهر رأى أو مطلقا على أنه أي بشرط أنه الخ وأما قوله في ما سياتي ويفسدها الاطلاق فالمراد الاطلاق عن المدة والشرط (قوله أو لمسلم) أي ذكر كما هو ظاهر تعبيره بمسلم وأشار بذلك إلى أن قول المتن ليس بقيد (قوله نقض العهد) هو إمام صدره مضاف فاعل بدا والجواب مقدر أي متى ظهر له نقض العهد نقضه وأما فعل ماض وهو جواب متى وفاعل بدا ضمير يعود على معلوم أي متى بدا له النقض أو شيء يوجب النقض نقض العهد به (قوله وليس له) أي للمذکور من الإمام والمسلم المعين (قوله فان زيد على الجائز الخ) محل ذلك في الرجال الكاملين أما نحو النساء والأموال فيجوز عقدها لذلك مؤبدا إن لم تستول عليها فان استولينا عليها اصلت لنا وبعبارة مر نم عقدها نحن ونساء ومال لا يقيده مدة اه ومحله أيضا ان وقعت الزيادة في عقد واحد والا كعشرة في عقد ثم عشرة في آخره ~~كذا~~ فيجوز أن دعت إلى ذلك حاجة والأفلا وبعبارة شرح المنهج فلا يجوز أكثر منها لاني عقود متفرقة بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشرة ذكره الثوري وغيره اه ولا يعقد العقد الا آخر الأبعد فراغ ما قبله كما صرح به مر وعبارته نعم ان انتقضت المدة مع بقاء الحاجة استأنفت الحاجة إذا خروها كذا ولو زالت الحاجة في أثناء المدة تمناها اه ببعض تغيير نعزو بعض المحشين له هنا خلاف ذلك ليس في محله (قوله منها) أي المدة المتقدمة وهي الأربعة الأشهر والعشر سنين وعلى هذا فن للتبعيض وبحمل رجوع الضمير للعشر سنين ويقاس عليها الأربعة أشهر وعليه فن للبيان والاول أرى وإن كان الثاني أقرب إلى كلامه وبعبارة مر صريحة في الاول حيث قال ومتى زاد العقد على الجائز من أربعة أشهر أو عشر سنين اه (قوله بطل في الزائد) أي وضع في الجائز عملا بتفريق الصفقة ولا ينافي ذلك ما مر من أن ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل اظهر والفرق وهو ان المذهب هنا النظر لحسن الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروى ذلك ما يمكن اه أفاده مر (قوله ويفسدها العقد اطلاقه) أي عن التقييد بالمدة والشرط السابق كما مر لان الاطلاق يقتضي التأييد وهو مما يمنع لما افاده المقصود من المصلحة قال مر ولا ينافيه تنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر لان المصلحة هنا أخطر لتبقيهم بعقد يشبه عقد الجزية اه فقول المحشي وقيل يحتمل على أربعة أشهر ليس في محله اه وهو قول لم نطالع عليه فانه لم يحكم في المباح خلافاً لذلك (قوله ولا يجوز الخ) نعم لو ضطررنا للبذل مال القدا أسرى يعذبونهم ولا حاطتهم بنا وخفنا استئصالهم لنا واجب بذله ولا يباح ~~كون ذلك~~ افساد العقد حينئذ ولا ينافي ذلك قولهم يندب فداه الأسير لان محله في غير المعذبين إذا أمن من قتلهم ومحل ذلك كله بعد استقرار الأسرى بيادهم لان فكهم قهرا حينئذ يقترب عليه ما لا يطاق أما إذا أمرت طائفة منهم مسلما وصروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكهم بكل وجه ممكن إذا هذرهم في ترك حينئذ اه أفاده مر (قوله فلا تهنوا) أي تضرعوا وتدعوا إلى السلم بفتح السين وكسر هاء أي الصلح وأنتم الوار للعال أي والحال انكم الاعلون جمع الاعلى وأما له الاعلون فحذفت الالف لالتقاء الساكنة مع واو الجمع كما اصطفون قال ابن مالك

(قوله فن للتبعيض) فيه
تطريفا له

(أو على أنه - في بداله) أو
لمسلم معين عدل ذي رأى
(نقض العهد) وليس له ان
يزيد على المدة المشروعة
المتقدمة والالتزامية (فان
كان يشاء - فن جازت
الزيادة) على الأربعة (الى
عشر سنين) بحسب
الحاجة لانه صلى الله عليه
وسلم هادن قريشا هذه
المدة ورواه أبو داود فان
زيد على الجائز منها بطل
في الزائد ويفسدها العقد
اطلاقه (ولا يجوز)
عقدها (على خراج يدفع
الهم) أي إلى أهل الحرب
لقوله تعالى فلا تهنوا
وتدعوا إلى السلم وأنتم
الاعلون (ولا يجوز لمسلم
دفع مال لشرك

واحد من المقتولين في جمع على • حد المتن ما به تكمل

(قوله لحقن دمه) أي المسلم وخرج به دفعه للامانة كما يقع الفلاح مع الصيارف من صنع
الوجبة لهم وغيرها خوف منهم وكذا الرشوة التي تدفع لخادم أمير والجماعة على التسليم في ذلك
محبوس على قتل أو غيره وما به المقتول أصراف بأشكالها غير الطاب عنه فكل ذلك دفع عن
نفسه وعرضه فهو من الإدارة المأمور بها والظاهر أن منه ما لو كان هناك قربة يجوار العدو
وطاب من أهلها ما لا مع عدم قدرتهم على قتاله لكثرة مثله (قوله ولو في غير دمه) أشار بذلك
إلى أن كلام المتن أعم مما نحن فيه وذلك على وجه الاستعارة (قوله لئلا) أي من
الآية وهي قوله تعالى لا تهنوا وتدعوا إلى السلم (قوله كان قتل قبل إسلامه) أي فانه يلزمه
القتل حينئذ كما كانت له حال القتل (قوله في بذر) بضم الذال من باب نصر (قوله فان هادنهم
الامام الخ) مقابل في محذوف كأنه قال هذا اذا هادنهم على أمر جائز (قوله كمنع) أي
كشرط منع كما صرح به في شرح المنهج وبذلك قوله بعد فسد الشرط ومثل ذلك بسبعة أمثلة
(قوله فلك اسرانا) أي منهم وقوله ورد عطف على منع المسلط عليه شرط المقدور وكذا ما بعده
والواو في ذلك هي في أولان كل واحد منها فسد على حدته (قوله وأقلت) أي انقأت لانه
يسعمل لازما كما يستعمل مع تدبيره بوجه الردة النافية بينهم وبينه فانما ساجدة (قوله وترك)
عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وقوله ما لم يفتح اللام وما موصولة أو موصوفة
أي ما استولوا عليه لنا الصادق باعدنا بل المنهج أن مال الذي كذلك وقوله عندهم أي الصادق
باحدهم وهو صادق بشرط تركه لهم أولي أو مسلم وقوله أو غيره أي كمال (قوله وعقد ذمة)
الواو بمعنى أو كما هو ولو عبر به المكان أولى وقوله بدون دينار أي لكل واحد كان قالوا هادنا كم
على أن من طالب الجزية من خاتمة دون دينار (قوله أو على أن يقيموا) الصواب اسقاط
لفظ على لازم ما ذكر من أفراد ما لا يجوز كما تقدم في الجزية فهو عطف على منع ولفظ على يقتضي
عطفه على ما لا يجوز فيكون مما يجوز بشرطه فسد وليس كذلك فتأمل وانهم أهول
(قوله لانه أحل حراما) أي لو صححناه وعادنا بقتله وقوله والعقد عطف على الشرط في كلام
المتن ولا يضرب توسط تعاميل الأول بينهما من الشارح (قوله فان جاءنا منهم) أي من أهل الحروب
مطابقا لا بقيد المهادنة بل ما سبأ في وقوله مسلمان هو بالنسبة للعبد مقيد بما اذا كان
إسلامه قبل الهدنة بخلاف ما لو أسلم بعد هادته فبقيت له يده نعم لو هرب منهم بعد هادها
وغلب على سيده ومثل نفسه قبل الإسلام لم يهبط سيده فبقيت له يده بذلك حيثما خلافا ما لو
أسلم ثم هرب منهم بعد الهدنة فانه لا يعتق بذلك لان أموالهم محظورة حيثما خلافا لما لا يسلم
بالإسقاط بل يلزم سيده بازالة ملكه عنه بعتق أو غيره فان لم يفعل باعه الامام على سيده لم
ورد قيمته لسيده أو عتقه الامام عن المسلمين ولهم ولاؤه ودفع لسيده قيمته من بيت المال من مال
الصالح أما المرأة فلا يعطى زوجها مطلقا سواء أسلمت قبل الهدنة أو بعدهما وسواء كان
إسلامها قبل الدخول أو بعده على ما يأتي (قوله ولا زوجها مهر) أي في صورة ارتفاع النكاح
بإسلامها قبل الدخول مطلقا أو بعده ولم يسلم معها في العتق كما هو معلوم (قوله لان الإسلام
الخ) تعاميل عام في كل من العبد والمرأة وما بعده خاص بالمرأة وقوله أحال الأولى استعانة همزة

لحقن دمه) ولو في غير دمه
لئلا (الان يجيب ط به
العدو أو يؤسر) بفتح
السين (أو يلزمه القود
له) كان قتل قبل إسلامه
كافرا (في بذر) بعد
إسلامه لو أوتيه (الدية)
له عتقه عنه (فان هادنهم
الامام على ما لا يجوز)
كمنع فلك اسرانا ورد مسلم
أسروه وأقلت منهم وترك
مالنا عندهم من مسلم
وغيره وعقد ذمة لهم بدون
دينار وعلى أن يقيموا
بأطهار أو يدخروا الحرم
أو يظهروا الله - ربنا
(فسد) الشرط لانه أحل
حراما والعقد لا يقتضيه
بشرط فسد (فان جاءنا
منهم) عبيد أو امرأة
(مسلمان) أو إسلاما قبلنا
(لم يعط سيده قيمته)
ولا زوجها مهر) لان
الإسلام هو الذي أحال
فيه وبين حقه

لانه من الحيولة فهو ثلاثي قال تعالى وحال بينهم ما الموح أما الرابعي فن الحيولة كاحلت فلا فانا
 بكذا (قوله ولان البضع الخ) جواب عما يقال ان الهدنة تفيد الامان فلم يدفع له المهر بدل
 البضع (قوله فلا يشمله الامان) أي كما لا يشعل زوجته التي يلاذ الحرب وأما قوله تعالى وآتوهم
 أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فهو وان كان ظاهرا في وجوب الغرم محتمل لندبه
 الصادق به عدم الوجوب الموافق للاصل وهو براءة الذمة ووجهه أي عدم الوجوب على
 الوجوب لما قام عندهم في ذلك وهو اعزاز الاسلام واما غرمه صلى الله عليه وسلم اهم المهر فلا لانه
 كان قد شرط لهم وضمن جاتنا مسلمة منهم ثم نسخ ذلك بقوله فلا تزجوهن الى الكفار فغرم
 حينئذ لا امتناع ردها بعد شرطه (قوله فان نقضوا العهد) أي اما تصریح منهم او منابطريق
 النقض وهو ظاهر امارة الخيانة او نحو التصريح كقتال النساء او مكاتبته أهل الحرب بعودة أي
 بخلاف لنا ونقض بعضهم بلا انكار باقهم قولوا فعلا أو قتل مسلم أو ذبح دارنا أو ابوا فعميون
 أو جواسيس الكفار أو سب الله تعالى أو نبه على الله عليه وسلم وكنتهم العهد ما لو انقضت
 مدة الهدنة فبالبغوا المأمن ان كانوا بدارنا فان كانوا بدارهم جازت الاغارة عليهم ولو لا ما اذا
 لم ينقضوا العهد ولم تنقض المدة فان صحت لزمننا كف اذا نأوا ذى أهل العهد عنهم بقوله تعالى
 فأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم وقوله فما استقاموا اليكم فاستقيموا اليهم بخلاف اذى الحربيين
 واذا بعضهم لبعض فلا يلزمنا كف عنهم لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ أو فسدت
 بلغناهم ما منهم وأنذرناهم ان لم يكونوا بدارهم ثم لنا قتالهم فان كانوا بدارهم فلنا قتالهم بدون
 انذار (قوله ما) أي مكانا يأمنون فيه ولو بطرف بلادنا فيما يظهر من له ما ممان يسكن بكل
 منهم ما يقدر الامام بينهم ما فان سكن بأحد هلاله ابلاغ مسكنه منهم ما على الوجه اه أفاده
 مر (قوله ومن أهل العهد) معطوف على منا والمراد بأهل العهد ما يشمل أهل الذمة (قوله ثم
 كانوا) أي صاروا حرا بأي محاربين أو ذوى حرب أو مباغلة على حد ما قيل في زيد عدل
 (قوله ويجوز امان الخ) هذا هو العقد الثالث مما يفيد الكفار الامان وهل هو باح بهب
 الاصل ونعرض له احكام آخر وهو على الاباحة مطلقا ترد في ذلك التوربي ومقتضى
 ما تقدم عن مر في الهدنة الاول وتقدم ان عقده لا يختص به الامام بخلاف الجزية والهدنة
 والاصل فيه آية وان أحد من المشركين استجارك وخبر الصديقين ذمة المسلمين واحدة أي
 عهدهم وعقدهم الامان يبيها أي يقوم بها أدناهم وهو الأمة المسلمة المملوكة للكافرين
 أخف مسلما أي نقض عهدهم بان آذى من خفره فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
 (قوله امان) أي تأمين كل مسلم من اضافة المصدر لفاعله وذكر المؤمن بكسر الميم خمسة شروط
 والمؤمن بفتحها ثلاثة وكان الاولى اسقاط افظ كل لانها وان كانت ظاهرة في الكل الجبهي أي
 كل فرد لكنهم انتم عمل في الكل الجموي أعني جملة الافراد الجمعة فتوهم ارادة ذلك وليس
 مرادا (قوله غير مبني ومجنون) لم يقل مكاف اي دخل السكران كما ساقى وكذا يدخل أيضا
 السفه والفساق وان كان فسقه باعاطه للحر بين علينا والاتى ولو أمة لكافر والهوم للغير
 المار يبيها أدناهم ولان عمر أجاز امان عبد على جميع الجيش اه أفاده مر (قوله محصورا)
 المراد بكونه محصورا ان لا ينسحب باب الجهاد بتأمينه (قوله ولحق جاسوس) أي وغیرهم
 جاسوس (قوله لانه) أي الكافر منهم هو الا أهل دينه (قوله أي مقيد أو محبوس) أي وان لم

ولان البضع ليس بمال
 فلا يشمله الامان فان
 نقضوا العهد وكانوا
 بدارنا (البغوا المأمن) أي
 ما يأمنون فيه معنا ومن
 أهل العهد وفاء بالعهد (ثم
 كانوا حرا بالنا) فبأقوالهم
 ما في الحربيين (ويجوز
 امان كل مسلم) بمقتضى
 صبي ومجنون وأسير حريا
 محصورا غير أسير ونحو
 جاسوس) واحدا كان
 أو أكثر كاهل قرية صغيرة
 فلا يصح الامان من كافر
 لانه منهم ولا من مكرو
 أو صغیر أو مجنون كسائر
 عقودهم ولا من أسير أي
 مقيد أو محبوس لانه
 مقهور بأيديهم لا يعرف
 وجه المصلحة

يكن مقيدا وخرج بذلك أسير الدار وهو المطلق يلازمهم الممنوع من الخروج منها فيصح أمانه
 كالتأجير على المعقود لا قال لا ينوي فلا يجوز له أن يقاومهم وعليه قال الماوردي أنما يكون
 مؤمنه آمنا بدارهم لا غير إلا أن يصرح بالامان في غيرها اه أقاده مر وهو في شرح المنهج (قوله
 كاهل ناحية وبالد) أي كبير لأن هذه هدنة وهي متممة من غير الامان اه أقاده مر فكلام
 الشرح مقيد بما إذا كان المؤمن غير الامان والاجاز (قوله لا يفسد باب الجهاد) يؤخذ من
 التعامل المذكور أن المراد بغير المحصور من انسداد باب الجهاد بامانه وبالمحصور من لم يفسد
 بامانه ماذ كولا المذكور في الشكاح يؤخذ منه أيضا جواز امان النساء غير المحصورات إذ
 أن من أهل الجهاد وأنه لو أدى أمان القرية الصغيرة إلى سد باب الجهاد امتنع فضايط صحة
 الامان ما لم يترتب عليه ماذ كرفقوله كاهل ناحية وبالد مقيد بما إذا ألزم على أمانهم سد باب
 الجهاد فلا اعتراض عليه قال الامام ولو آمن مائة ألف مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن
 الا واحد المكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر أن أمنوهم دفعة واحدة
 فان وقع مرتبة في صحة الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره النووي وقال انه مراد
 الامام (قوله ولا امان أسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي إذا أراد الواحد
 منا أن يؤمن أسيرا فانه يمتنع عليه لانه لا يثبت فيه حق لنا من قتل وغيره فلا يفتوت بالامان
 (قوله قال الماوردي الخ) معقود وخرج به من هو بيده وهو من أسره فيؤمنه ان كان باقية في يده
 لم يقبضه الامام اه قاله في شرح المنهج (قوله نحو جاسوس) أي لان ضرره يتعدى لجميع المسلمين
 (قوله كطليعة) هو من يتقدم امام القوم ليطلع على أحوال العدو ثم يخبرهم او الجاسوس هو
 من ينقل الاخبار وهو في الاصل صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير كما في البخاري
 هذا الناموس الذي كان ينزل على عيسى يشير الى جبريل لانه يسمى ناموسا وهي بذلك لان
 الله تعالى خصه بالغيب والوحي يقال غمست السر بفتح النون والميم غمسه بكسر الميم غمسا كفته
 وغمست الرجل وفامسته وساررته وكالناموس الجاسوس بالحاء المهملة فهو صاحب سر الخير
 أيضا (قوله لا ضرر) أي للنفس ولا ضرر اراي للغير أي لا يضر أحد نفس ولا يضر غيره والخبر
 محذوف أي جائز ان في الاسلام والانه ما واقعان (قوله قال الامام) معقود (قوله وشمل الخ)
 لانه قال غير صبي ومجنون ولم يقل بدهام مكاف كما عبر به في المنهاج ولذا احتاج م ران يزيد عقب
 ذلك وسكران (قوله أربعة أشهر) متعلق بيجوز (قوله ولا ضعف بنا) وأما الزائد لضعفنا المنوط
 بنظر الامام فهو هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتبارا بجملة فيجوز الى عشر سنين (قوله حل على
 أربعة أشهر) وانما لم يفسد العقد كافي الهدنة اتعيز مقدار المدة هنا شرعا لحمل الاطلاق عليه
 بخلاف الهدنة وشمل ذلك في الرجال أما الفاء ومثلها من الخلف فلا يقيدها ما من عدة وكذا
 المال على المعقود والحاصل أن الهدنة تخالف الامان من وجهين الاول ان اطلاق المدة يحصل
 في الامان على أربعة أشهر وفي الهدنة يفسد العقد والثاني أن الهدنة خاصة بالامام بخلاف
 الامان كما مر وانما يصح الامان بما يجب دمه وما لا نظام مريحا كان كامنك أو أجزتك
 أو لباس أو لانزع أو لا خوف عليك أو أنت في أمان أو كتابة بنية كانت على ما يجب أو كن كيف
 نمت ومنها الكتابة بالتسليم المتناهي من فوق أو غير لفظ كرسالة بلفظ صريح أو كتابة مع التوبة ولو

ولا امان جري غير محصور
 كاهل ناحية وبالد لا
 يفسد باب الجهاد ولا امان
 أسير أي وأمنه غير الامان
 قال الماوردي وغيره من
 هو بيده ولا امان نحو
 جاسوس كطليعة لا يكفار
 نظير لا ضرر ولا ضرار قال
 الامام وينبغي أن لا يبلغ
 المامن وشمل ماذ ذكره
 جواز الامان من السكران
 (أربعة أشهر) فأقل ولو
 زاد عليه ولا ضعف بنا بطل
 في الزائد فقط تفريقا
 للصفة فان أطلق حل
 على أربعة أشهر ويبلغ
 بعد المامن وقولي معقود
 الى آخره من زيادتي

(قوله بخلاف الهدنة) أي
 فان لم تقصر في خصوص
 أربعة أشهر فانه

(ولو تخافكم) عندنا

نكاح أو غيره (ذميان

أو مسلم وذمي أو معاهد

أو هو) أي معاهد (وذمي

وجب) أي لنا (الحكم)

بينهم ما لا خلاف في غير

الاولى والاخيرة وأما في ما

فأقوله تعالى وأن احكم

بينهم بما أنزل الله نعم لو

ترافعوا اليه في شرب خمر

لم نجد لهم وان رضوا بحكمنا

لانهم لا يعتقدون تحريمه

قاله الرافعي في باب حد

الزنا وفي معني المعاهد

المؤمن وخروج بما ذكر

المعاهد ان المؤمنان

والحريريان وبعض هؤلاء

مع بعض والحري مع

المسلم أو الذمي وقهيري

بما ذكر اولي معاصيه

• (باب الخراج) •

(الارض) المأخوذة من

المسلمين (ان فقت

عنوة) أي فخر كارض

مصر

(قوله لا احتمال انما شرطت

لهم) فيه انه ان كان المراد

انه شرط لهم المالك فالخراج

حينئذ يجوز بفسق باسلامهم

كما نص عليه شيخ الاسلام في

شرح البهجة وغيره وان

كان المراد انه شرط لهم

السكنى والاتقاع فقط دون

المالك فالخراج حينئذ أجرة

لا تسقط بالاسلام ان كان

المالك اميت المال لا الواضع فتدبر

كان الرسول كافر أو صبيًا موقوفًا بخبره وإشارة مفهومة ثم ان كانت من فاطق فكناية مطابقة ولا
يعتمد بإشارته الا هنا وفي الافتاء والاجازة أو من آخر من واختص بفهمه فاطنون فكذلك
والا فصرحة أما غير المفهومة فلا غيبة ويصح مع التعليق بالغرر كان جائزًا فقد أمنتك ولا بد
فيه من القبول من الكافر على المعتمد فان رده كقوله ما قبلت أمانك أو لا أؤمنك بطل وكذا ان
سكت في الاصح ويمنع تبسده من ان لم يخف خيانه والاتباع هذه الامام أو المؤمن بكسر الميم أما
المؤمن بفهمه اقله تبسده متى شاء فكذلك متى بطل أمانه وجب تبديعه مأمنه (قوله ولو تخافكم
الح) المراد طلب أحدكم الحكم والضابط في الوجوب ان يكون أحد الطالعين ذميًا أو مسلمًا
والآخر غيري وجب له ذلك أربع صور الاولى والاخيرة لا مسلم فيهما أو غيرهما فبهم مسلم
فقوله أو معاهد أي أو مسلم ومعاهد أي معاهد (قوله وجب علينا الحكم) ونقروهم على ما عتق
عليه ونبطل ما يطل عندنا على تفصيل مر في النكاح (قوله لا خلاف في غير الاولى والاخيرة)
كأنه قال بالاجماع لوجود المسلم حينئذ بخلاف الاولى والاخيرة فغيري فيه ما خلاف لعدم
وجوده وقوله أما في ما أي الاولى والاخيرة (قوله نعم الح) استدراك على الاولى والاخيرة ان في
غيرهما ما يفيد فيه المسلم (قوله لانهم لا يعتقدون تحريمه) لا يشك كل على ذلك حد الحنفى بشرب
مألا يسكر لانه يعتد بحرمه جنس المسكر في الجملة ولان من عقيدته ان العبرة بمذهب الحاكم
الترافع اليه ولا كذلك هم (قوله وبعض هؤلاء مع بعض) فتمت ثلاث صور فالجملة ثمان صور
لا يجب الحكم بينهم فيها

• (باب الخراج) •

أي محل اخذه على الاتقاع بالارض وعدمه وهو مال يؤخذ من المنتفع بها (قوله عنوة) بفتح
العين كما في شرح المنهج (قوله كارض مصر) على الصحيح فيها أي في المدينة وأما قراها ففقت
صلحا كما ذكره الشوبري في حواشي المنهج ونقله سم عن افتاء شيخ الاسلام فأرضها فاعلموكة
للفلاحين وتورث ولا ينفى في ذلك ضرب الخراج عليها الاحتمال انما شرطت لهم في نظير دفع
الخراج ثم أسأوا بعد ذلك فلا يسقط باسلامهم لان وضعه بحق اذ هو أجرة للأرض فلا تغيب
بطرياق الاسلام ونقل عثم عن مرامنه واعلم ان أراض مصر ودورها وما يوجبها
يبدأ حديقته لملكه باليد ولا يجوز ضرب خراج على ما بأيدي أهلها وذلك لاننا انما
فقت عنوة لكن لانهم انهم رضوا الله تعالى عنه وقهها وما في بعض التواريخ فقتها
لا اعتبار به لان الاحكام الشرعية وما يتعلق بها لا تبقى على مثل هذه التواريخ التي لم يعلم
نبوتها وحينئذ نقول فيها خبره بأيدي أهلها وفيما رفته ملوكها أو غيرهم انه يجوز ان يكون
اتقل من الغائبين بطريق شرعي لغيرهم وهكذا الى أن وصل الى من هو بيده أو الى من وقفه
من الملوكة أو من غيرهم ويجوز ان يكون اتقل من الغائبين الى ورثتهم وهكذا الى المالك
الآن أو الواقف ويجوز ان يكون مات الغائبون من غير ورثة فصا ابيت المال فتصرف
فيه الأئمة بالتعلم وغيرهم ما يجوز لهم في أموال بيت المال فيجوز اقرار أهلها على ما بأيديهم
والحكم بفسق وقف الملوكة وغيرهم ولا يجوز ضرب خراج على ذلك الا حينئذ فلا يشك
ابقاء الكائنات باقليمها أو كذا به الاحتمال ان تكون موجودة بصراهم انصابت بها أبنيتهم
كما في باب الجزية وعرضها ما بين الجنوب والشمال نحو الاثنين يوما ولها ما بين المشرق

(قوله خوف استغال الغائبين باللاحقة) أي فلذا أخذها من الغائبين ووقفها عليهم وأجرها لأهل تلك الأماكن (قوله والمسموع الخ) فبما أن كلامه ليس قولاً آخر بل هو بيان لجملة المساحة بأن يضرب ستون ذراعاً مقدداً والطول في ستين مقدار العرض فيحصل ثلاثة آلاف وستمائة وهي جملة مساحة الجرب

والشام والعراق (قوله غنية فان استرضى الامام الغائبين) فبما يخصهم منها يعوض أو غيره (ووقفها) هابتاً (ووضعها) أخرجا بأن أجراها (لزم) المستاجر (دفعه في) حاق (الكفر والاسلام وهو اجرة) تؤدى كل سنة مثلاً لمصلحة فائدة الأهم فالأهم ويجوز بيع ما يخص الغائبين وقسمه بينهم ويجوز قسمه ما يخصهم (أو) فقت (صالحاً) كارض مكة (وشرطت لافكاذا كر) فيما لو فقت عنوة (أو) شرطت (لهم) على أن يؤدوا عنها خراجاً لكل سنة (في كل الجزية)

والمغرب نحو أربعين يوماً (قوله والشام) أي دمشق والقري أمامته ففتحت صلاحاً أفاده في شرح المنهج (قوله والعراق) لو قال وسواد العراق لكان أولى لأن العراق بعض السواد وكما فتح عنوة فالسواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرسخاً لأن مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخاً في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة العراق بالكسبر عشرة آلاف فرسخ وجملة سواد ما شاء عشرة آلاف وثمانمائة على الصواب هي سواد الكثرة زرعه وشجره والظفرة ترى من البعد سواداً وعراقاً لا يستواء أرضه وخلقها عن الجبال والودية إذا أصل العراق الاستواء (قوله فان استرضى الامام الغائبين) أي كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في سواد العراق فانه بعد قبضته بين الغائبين وأهل الخمس واختار تلك بذلوه فوقفه ما عدا ابنته ومساكنه وأجره لأهل الجارة مؤبدة للصحة الكلية فيمنع لكونه وقفاً به ورهنه وهبته وليس لنا اجارة مؤبدة الا في هذه الصورة والباقي له على وقفه خوف استغال الغائبين باللاحقة عن الجهاد قال الزبدي وقدره أي الخراج في كل سنة ما فرضه عثمان بن حنيف لما بعثه عمر رضي الله تعالى عنه ما صاوه في كل سنة على جرب الشعير درهمان وجرب الحنطة أربعة وجرب الشجر وقصب السكر ستة كذا في الروضة واعترض بأنه تصيف وصوابه القصة بالمجبة وهو الرطبة وجرب النخل ثمانية وجرب السكر عشرة وجرب الزيتون اثنا عشر وجرب عشرين قصباً كل قصبه ستة أذرع بالهاتمي كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجرب مساحة أربعة من الارض بين كل جاتين منها ستون ذراعاً هاتمي وهو المسمى بالثلاثان اه وقال مروج جملة مساحة الجرب ثلاثمائة ألف وستمائة ذراعاً وهو المسموع عن المشايخ الارل (قوله ويجوز بيع ما يخص الغائبين) أي من غير وقف وقوله ويجوز قسمه ما يخصهم أي من غير بيع فبما غنم ثلاث خصال ونخرج بالغائبين غيرهم من الخمس الخمس كذوى القربى فليس للامام تعرض لحقهم الا اذا بذلوه ووقفه كما مر (قوله أو فقت صلاحاً الخ) ولا يسمى المأخوذ خراجاً الا في هاتين الصورتين وأما ما يؤخذ الآن من القل لا حين فلا يسمى خراجاً بل اجرة تؤخذ منهم على وجه الظلم وسببه أن الارض ملك الغائبين ولم يبلغنا من زمن عمرو بن العاصي أن الامام جمع الغنائم وقسمها له عبد البر وهو مبني على أن قري مصر فقت عنوة وهو خلاف الصحيح والصحيح أنهم فقت صلاحاً وضرب عليهم خراج كما مر فأصل وضعه بحق وان زادوا فيه ظالماً (قوله كارض مكة) أي فاقم فقت صلاحاً الآية ولو فقت لكم الذين كفروا يعني أهل مكة واقوله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم يطن مكة ولن يبرم مسلم من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابيه فهو آمن فاضاف الدار لابي سفيان والاضافة تقتضي الملك وما كنتم ارضها الحياة ملك يتصرف فيه كسائر الاملاك كما عليه السلف والخلف وفي الاخبار الصحيحة ما يدل لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباعها ولا يؤجر دورها فضعيف وان روادها كما في الامم الاولى عدم بيع ارضها واجارتها خروجا من خلاف من منع ذلك أما البناء فلم يجز فيه خلاف اشرح المنهج بزيادة (قوله أو شرطت لهم) لعل المراد بقاؤها لهم على حكم ما هي بأيديهم على حسب ملكهم السابق وحينئذ نقوله على أن يؤدوا عنها

المراد كل يؤدي عن ملكه وعلى هذا فالمراد وان تفاوت الاملاك وانظر ذلك مع قوله على عدد رؤس من عليهم الجزية فان ظاهره ان تؤخذ من عليهم الجزية وان لم يكن لهم ملك وانما لا تؤخذ من غيرهم وان ملك فليجوز اه شويري وهو مردود لان قول الشارح عند التوزيع يدفع ذلك لان معناه انه بحيث لو وزع المأخوذ منهم لم لاصاب كل حالم دينار ولا يلزم من ذلك انها لا تؤخذ الا من خصوص من عليهم الجزية دون غيرهم ولا أنهم هم يتفاوتون في القدر المأخوذ بحسب الاملاك أو يتساوون فيه بل ذلك أمر يصطلحون عليه فيما بينهم أو بحسب ما ينوون عليهم (قوله فيشترط الخ) أي ان كان قبل اسلامهم اما بعده فلا يشترط ذلك

• (باب السابق) •

بالسكون مصدر سبق أي تقدم وباتخرجك المال الموضوع بين أهل السباق وهذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه أحد إلى تصنيفه فهو أول من أدخله في الفقه وكان جيد الرمي فيصيب تسعة من عشرة ويخطئ عدا في العاشرة مخافة أن تصيبه العين وناول النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص يوم أحد ألف سهم رمي بها وأصاب في الجميع وفي كل واحد يقول له ارم فذاك أي وأحى ولم يحفظ ذلك لغيره أنه قد أهداه صلى الله عليه وسلم ألف مرة بأبويه وتجوز المقالة المذكورة لغيره صلى الله عليه وسلم وقبل تكبره ويكره كراهة شديدة ان عرف الرمي تركه تلخير مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس مننا أو فقد عصي والمناضلة آكد من شقيقتها للآية ونلخص السنين ارموا واركبوا وأن ترموا خيرا لكم من أن تتركوا ولأنه يقع في المضيق والسبعة (قوله على الخيل) أي وتسمى بالرهان وقوله والسهم أي وتسمى بالمناضلة من فضله بمعنى غلبه فالسبوق يعمها فلا حاجة لقول أصله والرمي ومثله أبو ثجاج ولا فرق في السهام بين العربية وتسمى النبل والجمجمة ويقال لها التركة وتسمى الشاب (قوله يصح) أي يحل فعله والعقد عليه ثم ان قصده الجهاد كان سنة للإجماع والآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة فسر صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي أو قصده الحرام كقتل محرم أو قطع طريق فهو حرام أو المكروه كأن يمدح عند الإصابة ويذم صاحبه فكرهه وفي الوجوب نظر ومشى عليه الزركشي وقد يصور عما اذا تعين طريقا للجهاد الواجب عليه عيناً لانه وسيلة للجهاد فان لم يقصد شيئا فهو مباح وهو الأصل فيه فتعثر به الاحكام الخمسة على خلاف الأصل فيما أصله الإباحة (قوله على خيل الخ) ذكر خمسة من الحيوانات اثنان من ذوات الخف وهو لحمل لأعظم الابل والتميلة وثلاثة من ذوات الحافر وهو ما كان مدورا الخيل والبعال والحير وأمل ذوات الظلف وهو ما كان مشقوقا كالبقرة فلا تجوز المسابقة عليها بعوض وذكر من غير الحيوانات ثلاثة (قوله ورماح) ومنها المزاريق لانها رماح قصيرة (قوله واجار) أي بان يرميها إلى الهدف بخلاف اشائها المسماة بالعلاج بان يراهنه على رفعها من الأرض فلا تجوز وكذا المراماة بان يرميها كل منهما إلى الآخر فلا يصح العقد عليها وهي حرام ان لم تغلب السلامة ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالحديد للغبالة فيجوز الا اذا كان عندهما حذق بحيث يغاب على ظنهما سلامتهما منه فلا يجوز حيث لا مال ومثل ذلك التقاف بالناء المشاة وقوله العامة بالدال وكذا لعب الهلوان وكل أنواع اللعب الخطرة كاللحم فتجوز من الماذق العارف بها حيث خلت عن

(قوله للآية) الآية
وهي وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة فقد فسرهما صلى
الله عليه وسلم بالرمي كما سبق

فبشترط بلوغه ديناراً عن
كل حالم عدة التوزيع على
عدد رؤس من عليهم
الجزية

• (باب السابق على الخيل
والسهم ونحوهما) •

(يصح السابق على خيل
وابل وقيلة وبعال وحير
وم يصح) على سهام ورماح
واجار) باليد

الخصام المعروف عند أهلها وغابت السلامة وكذا اصطفاها الحية فيجوز للعاذق في صفة منه ان
غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته ومع كون لعب الهميان
حلالا اذا مات منه يكون عاصيا اذ الشرط سلامة العاقبة كما علمت (قوله وبالمقلاع) بكسر الميم
وقوله وعلى كل آلة حرب من عطف العام ولو قدمه وجعل ما قبله من الاله لكان أنسب (قوله
كسرات) بكسر الميم جمع مسلة وهي ما يخاطبها الظرف بأن توضع في القوس ويرمى بها ومثلها
الابر بكسر الهمزة (قوله ومنجنيق) بفتح الميم والهمزة في الاثني عشر وهو آلة ترمى بها الحجارة كرجيحة
الوالي (قوله ولو بعوض) ولو من أجنبي على ما يأتي اهـ (قوله لاسبق) هو بفتح الباء عوض
أي لا عوض يؤخذ ويرى بالكون مصدره والرواية الاولى تدل على الجواز بعوض فيكون
بلا عوض من باب أولى والثانية صادقة بجواز بعوض ودونه وقوله الا في نصل بسكون الصاد
المهملة أي سهام أي الا في مسابقة على نصل هذا على الرواية الاولى وأما على الثانية ففي معنى
على أي لا مسابقة الاعلى نصل وكذا ما بعده وقوله أو خف أو حافر على تقدير مضاف أي ذي
خف أو حافر فالاول كالابل والثاني كالخيل وخرج بذلك ذوات الطائف كما مر وزاد بعض
الكذابين في الحديث أو جناح بفتح الجيم وله حكاية مشهورة وهي ان أيرام الامراء كان
مشغولاً بالاصطياد بالطيور ومع غلمانه فذهب اليه بعض الناس وأراد التقرب اليه فزاد في
الحديث ما ذكره ذلك الأمير موقفاً فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اشتغاله بذلك
كان سبباً في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك ما هو فيه فقول الشارح وقيس
بما فيه أي من النصل لامن الحيوانات فلا يقاس على ما ذكر فيه منها غيره (قوله وكرة الحجين)
وتسمى كرة صولجان وهي بالتحفيف المعروفة الآن بالكرة وازادتها الى الحجين المسمى
بالصولجان لانها تضرب به وهو بكسر الميم وفتح الجيم بينهما حاء مهملة ساكنة عاصموجة
الرأس أي كرة تضرب بالحجين (قوله وبندق) أي يرمى به الى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل
ويأكل به في العيد ما يندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض خلافاً للمصنف
كما سيأتي لانه في حكاية في الحرب أشد من السهام (قوله وعوم) أي السباحة في الماء وهو علم لا
ينسى ومثله الصراع بكسر أوله ويقال بضمه وهو المسمى عند العامة بالخباطة والشرطي بفتح
وكسر أوله المجمع والمهمل والمنقلة والسبيجة والخاتم والوقوف على رجل ومعرفة ما يده من
شفع ووتر ومسابقة بسفن واقدام فكل ذلك جائز بلا عوض لانه يحتاج الى حساب في بعضه
فقيه فرسية وأما ما صار عنه صلى الله عليه وسلم ركانة على شبيهه فاجابوا عن ما بان الغرض أن يريه
شدة ليسم بدليل انه لما أسلم ردها عليه غنمه وقبل ردها عليه قبل اسلامه وهو ما ذكره في الخصائص
بخلاف الطاب فخرام مطاوعة كذا ما هارشة الديكة ومناطحة الكاش لانه سفيه ومن فعل قوم لوط
الذين أهلكهم الله تعالى بنوهم والطاوعة وهي المسعاة بالنرد الوارد في حديث من لعب بالنرد
فقد عصى الله ورسوله وهو ما يلعب به في القهوة (قوله فلا يصح السبق عليه) ويحرم لانه من
القمار المحرم وقوله بعوض خرج به ما اذا كان بلا عوض فباح (قوله لا يهاجم ذلك ادخال البندق)
أي بندق الرصاص أو الطين الذي يرمى به بالقوس لانه وان كان نافعا في الحرب لا يسمى آلة حرب
وهذه طريقة من جوقة مشي عليه المصنف والمعتقد انه يجوز المسابقة عليه كما مر والبندق

وبالمقلاع (و) على (كل
آلة حرب) كسرات
ومنجنيق ولو بعوض
لا سبق الا في نصل أو خف
أو حافر رواه الشافعي
ونحوه وصححه ابن حبان
وقيس بما فيه كل آلة حرب
بخلاف غيرها كما يروى
محجج ريبندق وعوم فلا
يصح السبق عليه بعوض
وقولي وكل آلة حرب أولى
من قوله وكل نافع في الحرب
لا يهاجم ذلك ادخال البندق
ونحوه

(و يجوز اخذ العوض عليه) أى على السبق (من الامام وغيره ولو من أحد المتسابقين) كان يقول من سبق منك لانه في بيت المال أو على كذا أو ان سبقته في ذلك على كذا أو سبقته فلا تثنى على كذا ما في ذلك ٤٧٥ من الحث على تعلم القروسية

وغيرها وبذل مال في طاعة

(فان أخرج كل منهما مالا)

على انه ان سبق الآخر

فهو له (لم يجوز) لانه كذا منهما

متردد بين أن يغني عن

بغرم وهو صورة القمار

المحرم (الاجمال) كذا

لهما) وهو كونه كذا

لمر كونهما) ان سبق أخذ

مالهما وان سبق لم يغرم

شيئا كما يعلم مما يأتي فيجوز

وتعبرى بالمر كوب أعظم

من تعبرى بالقرس (فان

سبقهما أخذ المالين) جاء

معا أو أحدهما قبل

الآخر (أو سبقاه وجاء

معا أو لم يسبق أحد فلا

شيء) لاحدا عدم سبق

الحمل وعدم سبق أحدهما

الآخر (أو جاء مع أحدهما)

وتأخر الآخر (فان هذا

انفسه ومال المتأخر للمحال

والذي معه) لانهما سبقاه

(والا) بان توسطهما أو

سبقاه وجاء أمرين أو

سبقاه أحدهما وجاء مع

المتأخر (فان المتأخر

للاول) سبقه اهـ ما وقول

أولم يسبق أحد من زيادتي

وقولي والا أعظم مما عبر به

(ويشترط للسبق شروط

منها علم مبدأ) يبدأ منه

الراكان أو الراميان (و) علم

المتن في كلام الاصحاب المراد به ما يؤكل ويرعى به في حفرة أو نحوها (قوله ويجوز اخذ
العوض عليه) ويعبرى في بانه لا قابله اطلاق تصرف فليس لاولي تصرف شيء من مال مواليه فيه
بجلاف تعلم نحو قرآن أو علم أو صنعة اهـ مر (قوله وغيرها) وهو نكابة العدو (قوله وبذل
مال) أى وما فيه من بذل مال الخ (قوله القمار) بكسر القاف ككتاب مصدر وقال في الخلاصة
• افعال المال والمفاعلة • وهو التعدد بين الغنم والغرم (قوله الاجمال) بكسر اللام مع
بذلك لا ضرورة العقدية حلالا أو حل المال بسببه ويكتفى واحدا لا كثر من اثنين (قوله كنو
اهما) أى مساو واحد هما المساوى لا آخر وليس المراد أن تكون قوته قدر قوتهم مامعا ولا أن
جرى مر كونه قدر جرى مر كونه مامعا (قوله ان سبق أخذ مالهما الخ) لا بد من التعرض
لذلك في صلب العقد والافلاشي له (قوله فيجوز) تفريع على الاجمال (قوله فان سبقهما الخ)
حاصل ما ذكره متناوشر حاشيان صور ثلاث بعد الاوخرس قباها وهي أن يسبقهما أو يجيئان
معا أو مر تبأ أو يسبقاه ويجيئان معا أو لم يسبق أحد فهذه أربعة أوجه أولى ما أو تبأ آخر
الآخر أو تبأ وسطهما أو يسبقاه ويجيئان مر تبأ أو يسبقاه أحدهما ويجيئ مع المتأخر فيما أخذ
الحمل جميع العوض في الاولين ولا شيء لاحد في الثانيين بعدهما ويشترك الحمل السابق في مال
المتأخر في الخامسة ومال المتأخر السابق وحده في الثلاثة الأخيرة • فاضبطها على ترتيب
ما ذكره وأخصر منه أن يقال اما ان يسبقهما ويجيئان معا أو مر تبأ أو يسبقاه ويجيئان معا
أو مر تبأ أو توسط بينهما أو يجيئ مع أولاهما أو ثانيهما أو يجيئ الثلاثة معا وحكمها ما ذكر
(قوله فلا تثنى لاحد) أى فمال كل لنفسه ولا غنم ولا غرم (قوله للمحال والذي معه) في أخذ
الحمل في هذه على سبيل الاشتراك وفي الصورتين الأولىين على سبيل الاختصاص (قوله
ويشترط للسبق شروط) أى أحد عشر عمالية مشتركة بين المسابقة والمناضلة وثلاثة خاصة
بالمناضلة فجعله شروطها أحد عشر (قوله علم مبدأ الخ) أسقط شرطها قبل هذا ذكره في المنهج
وهو علم المسافة بالاذرع أو المعايير ثم قال فلو أنهم لا الثلاثة بمعنى المسافة والمبدأ والغاية أو
بعضها وشرط العوض لمن سبق أو قال ان اتفق السابق دون الغاية لولا أحد منها فالعوض لم يصح
لأجل هذا كله اذ لم يغلب عرف والا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحتمل المطلق عليه اهـ (قوله
يفتى اليه) أى المذكور من الغاية أو ذكرها باعتبار معناه وهو الآخر وفي بعض النسخ
اليها وهي ظاهرة (قوله وكذا الراميان) انما فصل بكذا لان قوله ان ذكرت قيد في الراميين
فقط وأما الراكان فيشترط فيه ما علم الغاية مطاقا ذكرت أو لا قال في شرح المنهج أما اذ لم
تذكر الغاية في الراميين فلا يأتى اشتراط العلم بها فلو تناضلا على أن يكون السابق للاحدهما
رميا ولا غاية صح العقد وبذلك علم أنه لا يأتى حجة ناشترط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط
استواء القوسين في الشدة واللين والسمم من في الخفة والرزانة اهـ (قوله ان ذكرت الغاية)
أى فذكرها ليس بشرط في الرمي فلو شرط أن العوض للاحدهما ماصحا جاز كما مر والخامس
انه ان اطرد عرف لم يشترط ذكر المبدأ ولا الغاية ولا علمها مطلقا ولا بشرط ذكرهما في السابق
دون الرمي فان ذكرت الغاية فيه بشرط علمها (قوله وعلم عوض) أى جنسا وقد راو صفة وقوله
عينا أى معينا ويكتفى في علمه مشاهدته وقوله أو دينا أى في الذمة وعلمه بالوصف سواء كان حالا

(غاية) يفتى اليه الراكان وكذا الراميان ان ذكرت الغاية (و) علم (عوض) عينا كان أو دينا كالأجرة

فلو شرطاً عوضاً مجهولاً لا كتب غير موصوف ٤٧٦ لم يصح العقد (فان أخذ به رهن أو ضعيف جاز) كسائر أوضاع العقود

اللازمة (و) منها (كونه
بين اثنين فاكثر لو قال
ارم عشرة عني وعشرة
عني فان كان صوابك في
عشرتك أكثر فلك على
كذلك الميز) لانه يناضل
نفسه بنفسه وقولي ولو قال
ارم عشرة الى آخره أولى مما
عبر به لانه وجهه ضعيف
(ويجوز جعل بعض المال
المأخوذ على السبق) لتألي
السابق واخره بشرط
نقص الأخير) ولو عن الأول
فقط (وعدم زيادة غيره على
من قبله) فلو تسابق ثلاثة
وشرط للأول عشرة وللثاني
منه وللثالث تسعة صح
وبذلك علم أنه لا يشترط
نقص غير الأخير عن الذي
قبله لافساد كره الأصل من
اشتراط ذلك ضعيف ومن
الشروط تساوي المتسابقين
في المبدأ والغاية وامكان
سبق كل من الراغبين
والراغبين وامكان قطعه
المسافة بلا تدور وتعيين
التسريعين ولو بالوصف
ويان قدر الغرض طولا
وعرضا ان ذكر الغرض ولم
يغلب عرف وبيان البادئ
بالرمي فقول شرط منها
أولى من قوله خمسة شروط
لانها لا تنصرف فيها

أو مؤجلاً أو بعضه كذا أو بعضه كذا كافي مر (قوله عوضاً مجهولاً) مثله ما لو عقد بغير مال
ككتاب وقوله لم يصح العقد أي واستحق السابق أجره مثله كافي مر (قوله فان أخذ به) أي
بالعوض الذي في الذمة فقط وقوله أو ضعيف عطف على رهن أي ضامن وكقيل وفي بعض النسخ
أو ضمن بضم أوله فعل مبنى للمجهول معطوف على أخذ (قوله ومنها كونه) أي السبق
الشامل للرمي وقوله ارم عشرة أي من السهام عني بطريق الوكالة فان كان صوابك أي أصابتك
وهو من تمام الصيغة (قوله لانه يناضل) أي يغالب نفسه (قوله أولى مما عبر به) وهو ما لو قال
ارم عشرة أرشاق أي رميات فان أصبت منها في خمسة فلك على دينار فالأصل يقول ييطانها
والمعقد يجوز ان لا يجعالة (قوله ولو عن الأول فقط) أي وان ساوى من قبله كاللثاني مثلاً
وسواء كان الأول مساوياً للمنافيل الأخير أو لا خلافاً لما ذكره بعضهم (قوله وعدم زيادة غيره)
أي غير الأخير كغيره كاللثاني في مثال المصنف فانه لم يزد على الأول وان ساواه وظاهره أنه يجوز جعل
عشرة للأول وعشرة للثاني وتسعة لتقديم التمام الثلاثة لان الأخير نقص عن الأول ولم يزد
الثاني على الأول بل نقص وهو كذلك خلافاً لما ذكره بعض الحواشي فالشرط عدم زيادة
غير الأخير على من قبله كالأول سواء نقص عن الأخير مثلاً أو ساواه أو زاد عليه فلا يشترط
عدم زيادة الأخير على من قبله عن بي الأول قال في المنهج وشرحه ولونسابق جمع ثلاثة فأكثر
وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح لان كل واحد يجب أن يكون أولاً أو ثانياً في الأولى
ليقوز بالعوض وأولاً في الثانية ليقوز بالآخر ثم قال فان شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح
بالنسبة للثاني فكأنه لم يكن أو الأخير أقل من الأول صح والافلاو كذا أو كالثاني فقط وشرط
لثاني مثل الأول فيفسد اه بزيادة (قوله وبذلك) أي بهذا المثال (قوله من اشتراط ذلك
الخ) وجهه أن كلاً منهم لا يجب في السابق لوقوعه بالعوض سبق أو سبق ونقدم عن شرح المنهج
أه القول المعقد التي ترده هذه العلة (قوله تساوي المتسابقين في المبدأ والغاية) فلو شرط تقدم
مبدأ أحدهما أو غاية لم يجز لان المدة صود معرفة حذق الراكب أو الراعي وجودة سير
المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال ان يكون السابق بسبب قربها لا لحذق
الفارس مثلاً اه شرح المنهج بزيادة (قوله بلا تدور) راجع للشرطين قبله أي امكان السبق
وامكان قطع المسافة قال في شرح المنهج فلو كان أحدهما ضعيفاً قطع بتغلفه أو فارها أي
جهد السير قطع بتقدمه أو كان سبعة ممكناً على تدوراً ولا يمكنه قطع المسافة الاعلى تدور لم يجز
اه بزيادة (قوله الغرض) بفتح الغين المجهدة والراء أي ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو
قرطاس اه شرح المنهج (قوله طولا وعرضا) أي وسهماً أي ثخنًا وكذا يشترط بيان ارتفاعه
من الارض كذراع ان لم يغلب فيه عرف كاذ كرفي قدر الغرض قال في شرح المنهج فان غلب
فلا يشترط بيان شيء من ما يعنى قدر الغرض وارتفاعه بل يحمل المطلق عليه اه (قوله وبيان
البادئ بالرمي) أي فلا يشترط الترتيب بينهما فيه حذر من اشتباه المصيب بالخطأ ولو صامعا
اه شرح المنهج (قوله أولى من قوله خمسة شروط) ذكر منها المحال والأربعة المذكورة في المتن
(قوله لانها لا تنصرف فيها) أي في الخمسة

• (كتاب الحدود) •

• (كتاب الحدود) •

(قوله اذا المطلوب) الاولى
أن يقول والمطلوب فيها
السر (قوله حيث كان من
الجنس) أي بخلافه اذا
اختلف بان زنى وهو غير
محسن ثم زنى وهو محسن
فيجاء ثم يرجع راجع (قوله
عند الموت) أي عند أسبابه
(قوله لم يسقط عنه الحد)
أي في الدنيا بل يحبس بمشكال
كذا قال بعضهم

جمع حد وهو افسه المنع
وشرعا عقوبة معينة على
ذنب (هي) ثلاثة (قتل
وقطع وضرب ولومع) صاب
أو (نفي فالقتل) يكون
(في) أربعة (الردة) لما مر في
باب أحكام المرتد (و) في
(زنا المحسن) لا مره صلى
الله عليه وسلم بالرجم فيه
في أخبار مسلم وغيره (و) في
(ترك الصلاة) كسلا لما
مر في الباب السابق (و) في
(قطع الطريق مع قتل) من
القاطع المصوم بكانه لما
سبق في باب (والاحسان)
الماخوذ مما تقدم (يحصل
بجربة وبلوغ وعقل
ووطء) بقبل أو فيه (في
نكاح صحيح

أي بيان أحكامها ومقاديرها وأسبابها ولما كان استمرار العدم مطلوباً في أسبابها اذا المطلوب
فيه الاستمرار عن الجهاد وغيره وشرعت حفظاً للنفس والمدين والنسب والعقل والمال
فشرع لحفظ الاول القصاص وللثاني قتل الردة وللثالث حد الزنا وللرابع حد الشرب
وللخامس حد السرقة فاذا علم الشخص أنه اذا فعل شيئاً من ذلك حد انكف عنه ويقال لهذه
الحدود الكليات الخمس وتقدم بعضها في محله وتكلم هنا على باقيها (قوله المنع) سميت العقوبة
المخصوصة بذلك لانها من ارتكاب الفواحش أولان الله تعالى حدها وقد رهاق فلا يزداد عليها
ولا ينقص وليس في هذا مناسبة للمعنى اللغوي (قوله عقوبة) أي وجبت حفظ الله تعالى كافي
الزنا أولاً لا أدى كافي القذف واذا تكررت منه الزنا مائة مرة مثلاً كفي حد واحد حيث كان من
الجنس أما اذا أقیم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه الحد ثانياً وهكذا فاذا مات الزاني ولم
يتب لم يحذف في الآخرة واذا تاب عند الموت لم يسقط عنه الحد واذا زنى بزوجته شخص كان للزوج
حق على الزاني ولا يسقط بتوبة الزاني (قوله معينة) أي مقدرة بشئ لا يزيد ولا ينقص كما مر
وخرج بذلك التعزيز فانه ليس معيناً اذ ليس مقدراً من الشارع بل باجتهاد الحاكم بخلاف الحد
(قوله على ذنب) متعلق بعقوبة أي لاجل ارتكاب ذنب كزنا وقطع طريق (قوله ولومع صلب)
أي كافي قاطع الطريق بأن قتل وأخذ المال وهو غاية في القتل وقوله أو نفي أي كافي زنا غير
المحسن وهو غاية في الضرب أما القاطع فلا شيء معه (قوله يكون في أربعة) أي والقاطع في
موضعين والضرب في ثلاثة مواضع فترجع الثلاثة الى تسعة تفصيلاً وترتك من القتل القتل في
القصاص لانه لا يتحتم وكلامه فيما يتحتم أولانه لا يسمى حداً عنده (قوله لما مر في باب أحكام
المرتد) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه (قوله فيه) أي بسببه (قوله وفي تارك
الصلاة كسلا لما مر) في نسخة كما مر بالكاف وهي أولى لانه لم يتقدم دليل ولا تعليل يمكن
الحواله عليه وقول بعضهم لما مر وهو قوله من بدل دينه فاقتلوه اه ليس في محله (قوله السابق)
أي في هذا الكتاب أعني كتاب التكميل حيث قال في آخر كتاب الجنائيات باب حكم المرتد يجب
استتابته بخلاف تارك الصلاة كسلا اه وليس المراد السابق على هذا الباب (قوله مع قتل)
أي سواء أخذ ما لا أم لا فان اقتصر على القتل قتل فقط أو أخذ معه ما لا قتل وصاب (قوله
والاحسان) أي المراد هنا فلا يعتبر فيه اسلام بخلاف الاحسان في باب القذف فانه يعتبر فيه
صفات أخر من جملة الاسلام كما سيأتي (قوله الماخوذ مما تقدم) أي من قوله وفي زنا المحسن
(قوله بجربة) أي ولومع الكفر كما مر فلا احسان ان بهرق لانه صفة كمال فلا يحصل الا من
كامل وقوله وبلوغ وعقل يعبر عن ذلك بالكفاية فلا احسان لغير مكاف كصبي ومجنون لما مر
نعم السكران المتعدي بسكره محدد وان لم يكن مكافاً على الاصح تغليظاً عليه (قوله ووطء) أي
بذكر أصلي عامل وان لم تزل البكارة لان زوالها ليس شرطاً في الاحسان (قوله بقبل) أي في حق
الرجل وعمومه يشمل الوطء بقبل في دبر وليس مراد ابل المراد الوطء بقبل في قبل وقوله أو فيه
أي في حق الانثى (قوله في نكاح صحيح) سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو حمل الوطء المذكور في
عدة شهية أو حيض أو نحو ذلك ولو كان أحدهما ناقصاً كان وطي كامل بتكليف وحرية ناقصة
أو عكسه فالكمال محسن نظر الحالة وانما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لان به قضى الواطئ أو

(قوله ولا مهر لها) أي فهي
غير مدخول بها ينتظر
المهر بطلاقها ولا عدة عليها
بحر (قوله لمعان الاسلام)
الاولى حذفه لانه ليس
شرطا

وتعتبر هذه الصفات حالي
الوطء في النكاح الصحيح
(والزنا) وان تخال الحالتين
جنون أو ورق واعتبار
الصفات حالة الزنا من
زيادتي (والقطع) يكون
في شيتين (في السرقة وقطع
الطريق مع أخذ المال)
بلا شبهة من حرز و كان
المال نصاب سرقة لما يأتي
في بابيهما (والضرب) يكون
في ثلاثة (في الشرب) لما نفع
أسكر كثيره (وهو أربعون)
جدا بسوط أو نحوه لانه
صلى الله عليه وسلم ضرب
في الخمر بالجريد والنعال
أربعين رواه مسلم (وفي
القذف) للمكاف الخمر
المسلم العفيف عن زنا
وطء محرم مملوكه ووطء
دبر حليته (وهو ثمانون)
جدا لآية والذين يرمون
المحصنات (وفي زنا البكر
وهو مائة) لآية الزانية
والزاني مع أخبار المحصنين
هذا كله في الحر

الموطوءة شبهة ان يمنع عن الحرام ولا بد من وقوعه حال السكال كما سيأتي لانه مختص
بأكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل وبما تقر به علم أنه لا احصان بوطء
في ملك العين ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد كما في التحليل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو
وطئ وهو حري ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم لانه صلى الله عليه وسلم لم رجم اليهوديين وكانا
قد أحصنا فاعتقد الذمة بشرط الحدة لا احصانه فاذا وطئ نحو حري في نكاح فهو محصن لصحة
أنكحهم لكن لا يحد الا اذا عقدت له ذمة (قوله حالي الوطء الخ) سواء في ذلك الرجل والمرأة
ويؤخذ منه أنه لو زنى بامرأة ثم تزوجها حال الوطء واستدام انهما لا تصبح محصنة بالاستدامة وهو
كذلك ويصرح به قواهم فحين عاق طلاق زوجته بوطئها أنه يقع عليه الطلاق عقب تغيب
المشفقة ويلزمه النزع فوراً فان استدام لم يلزمه مهر فلهذا منهم صريح في أن الاستدامة لا تحكم
لها فلا تصبح محصنة بل لا تجب عليها عدة ولا مهر لها في مقابلتها اه أفاده الشوري نقلا عن
ابن حجر قال وفي شرحه للمناج ما يخالف بعضه هنا فراجع (قوله أوراق) كان التحق
بدار الحرب واسترق ثم عتق أو كان حرا الأصل ثم استرق بعد الوطء المذكور ثم عتق ولم يقل
أوردة لما مر من أنه لا يشترط الاسلام (قوله بلا شبهة الخ) جميع ما ذكر من الشروط معتبر
في كل من السرقة وقطع الطريق ومن الحرز الجيب والخروج (قوله لما نفع) أي اصابة
وان اعتقد ونخرج به الجامد اصابة كالخيش والبرش والنج فلا حد فيه بل فيه التعزير
(قوله أسكر كثيره) أي وابن لم يسكر ما تناوله اقلته (قوله وهو أربعون) أي للحر وعشرون
للرقيق كما سيأتي ذكره كان كل منهم أو أتى هذا عندنا خلافا لآلة الثلاثة حيث قالوا انه
ثمانون للحر وأربعون للرقيق (قوله جادة) سميت بذلك لوصفها بالجد وقوله بسوط هو
جلود مطبقة سمى بذلك لانه بسوط اللحم بالدم أي يحاط به يقال ساط بسوط من باب قال يقول
(قوله ضرب في الخمر) أي أمر بذلك وفيه لاسيية أي بسبب شرب الخمر (قوله للمكاف الخ)
ولا يصير محصنا هنا إلا بهذه الشروط فان نقض واحد منها عزر فاذقه قال في المنهج من قذف
محصنا حداً وغيره عزروا إذا زنى منسلا لا يحد فاذقه وان تاب وصار أصلي خلق الله تعالى لان
العرض اذا انتمل لا تنسد ثلثه وأما قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له
فعمول على الدار الآخرة (قوله ووطء محرم مملوكه) أي له كاخته (قوله وهو) أي الضرب
الواقع في القذف ثمانون (قوله والذين يرمون المحصنات) أي العفيفات عن الزنا والاحصان
لغة المنع وورد في الشرع لمعان الاسلام والبلوغ والعقل كما في قوله تعالى فاذا أحصن فان
أتين بفاحشة والحرية كما في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والتزويج
كما في قوله تعالى والمحصنات من النساء والاصابة في نكاح صحيح كما في قوله تعالى محصنين
غير مسافحين والعفة عن الزنا كما في هذه الآية وهي في الحرارة وله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة
أبداً إذ غيرهم لا تقبل شهادته وان لم يقدف ولا جاع الصحابة على ذلك (قوله وفي زنا البكر) المراد
به غير المحصن ذكره كان أو أتى (قوله هذا) أي العدد المذكور في مواضع الضرب الثلاثة
بختلاف القتل والقطع فلا تفاوت فيهما بين الحر والرقيق وقوله في الحر أي حالة الشرب
والقذف والزنا وقوله ومن يرق أي في حالة من الأحوال المذكورة قال في شرح المنهج والنظر
في الحرية والرق إلى حالة القذف لأنهم لو قوت الوجوب فلا يغير الحد بالاتصال من أحد هبما إلى

(ومن به رفق) ولو لم يهضما
(على النصف من غيره)
كنظائره (ومن مات بذلك
فهو در) لان الحق قتله (ولا يحد
حامل) ولو من زنا (حتى
تضع) وترضعه ويوجد له
كافل بعد قطعه سواء
أوجد له ما يستغنى به عنها من
امرأة أخرى أو بهيمة يحل
لبنها أم لا (ولا سكران) حتى
يفيق كما مر في باب أحكامه
(ولا ذوا غمائم حتى يفيق)
ليترددع (ولا في مرض
أن رجي برؤه والاجلاد
بشكل) أي عرجون
(عليه مائة غصن) مرة فان
كان عليه خمسون غصنا
فمرتين (بحيث غمسه
الاعصان أو ينكس
بعضها ببعض) ليناله
بعض الالم فان اتنى المس
والانكس أو شئت في ذلك
لم يسقط الحد (ويحد في حر
وبرد شديد) لوجوبه بل
قد تكون النفس مستوفاة
به (لمكن يجب تأخير الجلد
الى زوال ذلك) وهذا هو
المذهب في لروضة

(قوله فان مجرد المس) أي
الحالي عن الحمل فلا بد
معه من الانكس أي
الحامل على المسوس
وهذا بخلاف الانكس
الذي في المتن فانه معتبر في
الاعصان بعضهم مع بعض

الاخر فلو قذف وهو حر ثم استرق - فثمانين أو وهو رقيق ثم عتق - حد أربعين اه (قوله على
النصف) أي ففي الشرب عشرون وفي القذف أربعون وفي الزنا خمسون (قوله ومن مات بذلك)
خرج به من مات بالتعزير فهو مضمون قال في المنهج والتعزير بمن يلبسه مضمون اه (قوله
وترضعه) أي مدة الرضاع كلها وهي السنتان وان استغنى عن اللبن قبل تمامها هذا في حد الزنا
والشرب أما حد القذف فيعتبر رضاعها اللبانت فقط ومثله القود لانهم ما حتى آدمي بخلاف
غيرهما فانه حق الله تعالى وشمل كلامه المرتدة الحامل فلا تقتل بل تؤخر من غير حبس الى تمام
مدة الرضاع ووجود كافل ايضا حقه تعالى على المساحمة ولو حدثت الحامل ذنبا أو ما في بدنها
هل بضمها أو لا ترد في ذلك شيخنا عطية ثم قال ومقتضى عدم الضمان في السكران الآتي
عدم الضمان هنا (قوله يحل الخ) خرج به الكلبة والحمار ونحوهما (قوله كما مر في باب أحكامه)
أي السكران وهو أنه ان كان له نوع احساس كفي مع الحرمة والافلا ومثله المغسبي عليه
والجنون (قوله بعشكال) بكسر العين أفصح من فقهاه بالمثلثة ويقال عنه مكول بضم العين
واشكال بابد الهاء من مضهومة أو مكسورة ولا يطاق الا على شمر اخ الخيل مادام رطبا فاذا يبس
فهو عرجون بضمها وهو بمنزلة العنقر العتب قال تعالى حتى عاد كاهرجون القديم وهو
الضفت في الآية الاخرى (قوله أو ينكس) أو بمعنى الواو فان مجرد المس لا يكفي بل لابد معه
من الانكس والواو تفيد ذلك لان المطلق الجمع بخلاف أو الا تبيح في الشرح فانها على بابها
فقد بد أنه اذا وجد المس ولكن اتنى الانكس لا يكفي اذ معنى أو الانكس أو لم يفت المس
بان وجد لكن اتنى الانكس لم يسقط الحد ويعلم منه حكم انتهاء الامرين بالاولى (قوله ليناله
بعض الالم) قال في شرح المنهج وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها ألم بانها مبنية على العرف
والضرب غير المألوم يسمى ضربا والحد ومبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالالام اه ثم قال
فان برئ يفتح الراء وكسرها بعد ضرب به بذلك أجزاء الضرب به اه ثم قال مر وفارق معضوبا
ج عنه ثم شنى بان الحد ومبنية على الدروع فبأسه أنه لو برئ في أثناء ذلك كل حد الاصحما واعتد
بما مضى أو قبله حد كالاصحما قطعا اه (قوله بل قد تكون النفس مستوفاة به) أي فيما اذا
كان واجبا القتل بالرجم وهو اضرب اتنى على أي انه يحد في الحر والبرد سواء كانت النفس
مستوفاة أم لا ثم أضرب عن ذلك على سبيل الاتئال فقال بل قد تكون النفس مستوفاة أي
واذا كانت مستوفاة فلا معنى للتأخير وعدم الاعتداد به حينئذ (قوله اسكن يجب تأخير الجلد
الى زوال ذلك) أي الحر والبرد الشديدين الى اعتدال الوقت ولو ايملا وكذا قطع السرقة بخلاف
القود وحد القذف فلا يؤخران لانهم ما حتى آدمي واستغنى الماوردى والروابي مالو كان يولد
لا ينقل سرها أو بردها فلا يؤخر ولا ينقل الى البلاد المعتدلة لماسقيه من تأخير الحد ولو لم
المشقة ويقابل افراط الزمن بتخفيف الضرب ليل من القتل ولا يحبس على الراجح في حد من
حدوده تعالى كما صرحوا به في باب استيفاء القصاص فن أخر حده ليعذر حتى يكفيل ولا يحبس
حتى يزول عذره على الراجح نعم من ثبت زناه يمينه أن أمن هربه لم يحبس والافيشبهه ان يوكل به من
يحفظه أو يراقبه اه أفاده م ر زيادة (قوله وهذا) أي وجوب التأخير هو المذهب في الروضة
وهو المعتمد ولا ضمان لو فعل مطلقا سواء قلنا بالوجوب وهو المعتمد أو بالاستحباب لانه تلف

اذا علمت هذا فاعلى حقيقة ما اذا المدا على وجود أحدهما (قوله ولكن اتنى الانكس) أي التحامل فلا تغفل

واجب أقيم عليه لكن بآثم على الأول دون الثاني قال في شرح المنهج وفارق ما لو خفف الامام
أقاف في حراو برز حيث يضمن بأن الجملة ثبت أصلا وقدر بالنص والختان قدرا بالاجتهاد اه
أي فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمن النصف لا الجميع على الأصح لأن أصل الختان واجب
والهلال حصل من مستحق وغيره (قوله مقتضى) مبتدأ خبره استحبابه وقوله بتركه أي
التأخير بان حده في الحر أو البرد ولا ضمان وان قلنا بذلك كما صرح (قوله والنبي) المراد به ما يشمل
المقدر كالمثال الثاني وغيره كالاول (قوله يكون في نحو الخنث) وهو موكد لرأي الامام لكن
لا بد أن ينقص عن سنة في الحر ونصفه في غيره لئلا يتساوى التعزير الحد وهو ممنوع كما سيأتي
ثم اعلم أن نفي نحو الخنث من التعزير كما مر لا من الحد ففي ذكره في الحدود استطراد لعدم دخوله
في الاقسام المتقدمة الآن يقال ان الاقسام اعم من المقسم كتقسيم الحيوان الى ابيض وأسود
والابيض الى قطن وغيره هكذا أجيب به في نظير ما هنا واعتراض بان الابيض المنقسم الى القطن
 وغيره ليس مقسمه الحيوان بل ما هو اعم منه ففي الجواب تساهل لا ينجي (قوله بفتح النون)
وهو وان كان على صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل فهو من النوادر التي اسم فاعلها على
صيغة المفعول كحصن فاقباص الكسر وان لم يكن مشهورا ولذا اقتصر عليه المحقق الهلي
(قوله أي المتشبه بالنساء) أي في حر كانه وسكاته وان لم يفعل الفاحشة ثم ان كان ذلك من أصل
الطاقة فلا لوم عليه ولا يمكن عليه أن يتكلف إزالة وان كان بقصد منه وتكلف له فعله اليوم
شرعا وما ذكر بيان للخنث في الشرع أما في العرف فهو من يلاط به (قوله ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم الخ) أي دعاء عليهم باللعن أي الطرد والابعاد وهذا العن على الوصف فهو جائز
بخلاف لعن المعين فانه لا يجوز (قوله والمترجلات) أي المتشبهات بالرجال في أقوالهن
وأحوالهن كلبس الطوايش الآن غلب عرف بلبس ذلك للرجال والنساء كما هو واقع الآن
بصرفه وجائز لهن كما قرر شيخنا عطية (قوله وأخرج) أي امره بالخروج وقوله فلانا المراد به
شخص معين وأبهم استراعا عليه وعدم تعلق الغرض به وكذلك أخرجه عن كماله النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله قد خضب) بابه ضرب والمصدر خضاب ككتاب وتقدم أنه حرام للرجال
بغير عذر وجائز للعيلة وغير المكاف من الصبيان (قوله ما هذا) استههام انكارى عن الفعل
لأن الشخص والاقال من هذا (قوله الى النقيع) بنون فقا فوضع عاني المدينة على أربعة
بردمه في صدر وادى العقيق اه قل (قوله كل آت) بالمد أي فاعل ومركب وفي جعل ذلك
من الحدود وتطر كما مر فانه من التعزير والحد لا يشمله لانه مدة وقد المراد الشمول بالنظر لمطلق
الضرب والنبي لا بقيد التعزير (قوله ويغرب فيه) أي لمسافة قصر فكثر ان رآه الامام لان عمر
غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليا الى البصرة فلا يكفي تغريبه الى ما دون مسافة القصر اذ
لا يتم به الايحاش بالبعد عن اهل والوطن لان الاخبار تتواصل حينئذ وهذا بخلاف تغريب
التعزير فانه الى رأى الامام ولولدون مسافة القصر وتعيين الجهة هنا الى رأى الامام فلو عين
له جهة لم تعدل الى غيرها لانه الاثنى بالزجر ولا يكفي خروجه بنفسه بل لا بد من أمر الامام به بذلك
كما استفاد من بناء الفعل في كلام المصنف للمفعول (قوله سنة) وأوامها من ابتداء السفر لا من
وقت وصوله الى ما قرب اليه قال ابن حجر والوجه أن أجير العيز ولو حر الا يغرب ان تعذر عمله

والذي في النهاج مقتضى
عدم الضمان بتركه
استحبابه ومن ثم قال في
الأصل يستحب تأخير الحد
الى زوال ذلك على اضطرار
فيه (والنبي) وهو التغريب
يكون (في نحو الخنث) بفتح
النون أشهر من كسرهما
أي التشبه بالنساء لما روى
البخاري عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الخنثين من الرجال
والمترجلات من النساء
وقال أخرجوه من
بيوتكم وأخرج فلانا
وأخرج فلانا وروى أبو
داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم أتى برجل قد خضب
بديه ورجليه فقال ما هذا
ف قيل انه يتشبه بالنساء
فامر به فنتى الى النقيع
وشمل نحو الخنث كل آت
بعمدة لاحد فيهما ولا كفارة
كفاطع الطريقي بالقتل
ولا أخذ مال لما يأتي في باب
قطع الطريقي (وفي زنا البكر
ويغرب) فيه (الحرسنة

في الغربية كما لا يحبس اغريه اذا تذر عمله في الحبس بل أولى اه قال ع ش ظاهره وان وقعت
 الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها حيث لا يوجب تغريمه قبل عقد الاجارة (قوله
 نصفها كمنظائره) ولا يبالى بضر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برذنه ويحصد بقذفه
 وان تضر السيد اه شرح المنهج (قوله اللواط) وهو اللوط في الدبر ولودبر أتى وعبارة م
 مع متن المنهج ودبر ذكره أتى كقبول على المذهب ففيه رجم الفاعل المحسن وجملد وتغريب غيره
 وان كان دبر عبده لانه زنا وفارق دبره اتيان أمته ولو محزما في دبرها حيث لا يحد به على الرابع
 بأن المثلث يبيع اتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل بجماله وفي قول يقتل فاعله بالسيف محصنا
 كان أولا وفي طريق ان الايلاج في دبر المرأة زنا وقد علم ان اتيانه حالته في دبرها لا حد فيه لان
 سائر جسد امها مباح للوط فاتهض شبهة في الدبر وأمته المزوجة تحريمها اعماض فلم يعتد به
 وقد روى أبو جعفر عن القريابي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن عمر عن ربيعة عن عاصبة لا ينظر الله
 اليهم يوم القيامة ولا ينز كيم ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به
 والناس كيم يدونها كيم البهيمة ونا كيم المرأة في دبرها والجامع بين المرأة وابنتها او لزانى بجملة جاره
 والمؤذى جاره حتى يلغنه الله اه قسطلاني على البخاري في تفسير سورة البقرة (قوله بجملة
 وبغرب) أي ان كان مكافا محذرا فان أكره أولم يكف فلا شئ له ولا عليه اه أفاده م (قوله
 وان كان محصنا) ذكرنا كل أو أتى اذا الدبر لا يتصور فيه احسان وفي لوطه الحليلة في دبرها
 التميز ان عاده بعد نهي الحما كمل عنه اه أفاده م (قوله وفي اتيان البهيمة) أي في قبلها
 أو دبرها التعزير ومثلها لمية قال في شرح المنهج لان فرجهما غير مشتمى طبعيا بل يتقر منه
 الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه اه ولا يجب ذبح الما كولة خلافا لمن وهم فيه فاذا ذهبت
 أكلت وكذا لو مكنت المرأة قردا أو ضحوة لانه مما يتقر منه الطبع فتعزرو لا يثبت اتيان البهائم
 الا بربعة شهود كالزنا وعليه يحمل قول أبي بصير وحكم اللواط واتيان البهائم حكم الزنا أي
 في الثبوت بما ذكر (قوله كسائر المعاصي) أي سواء كانت حتمية كالمعاصي أم لا تدمى كباشرة
 أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير أي محاذ كخط الغيرون ثم ادة زور وضرب
 بغير حق وتقدم قبيل كتاب الصلاة انه يندب لكل من ارتكب معصية ان يتصدق بنصف دينار
 (قوله لاحد فيها) خرج الزنا لا يجابه الحد ولا كفارة خرج القمع بطيب وضوء في الاحرام
 لا يجابه الكفارة زاد في المنهج بعد قوله عز وجل معصية لاحد فيها ولا كفارة غالبا قال في شرحه
 وأثبت بزيادتي غالبا الى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية كمن يكتب بالله والذي لا معصية
 معه وقد ينتفي مع اتقاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى أو من لا يعرف
 بالشرو كافي قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجمع مع
 الكفارة كافي الظهار واليمين الغموس أي الكاذبة وافساد الصائم يوما من رمضان يجمع
 حالته ويحصل التعزير فهو محبس وضرب غير مبرح كصنع وهو الضرب بجمع الكف
 أو بيسطها ويجب أن ينقصه الامام عن أدنى حد المازنية نقص في تعزير الحرب بالضرب عن
 أربعين وبالحبس أو النفي عن سنة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو النفي عن
 نصف سنة لمن بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين اه بعض زيادة واعلم أن التعزير يخالف

وغيره ولو لم يعضا (نصفها)
 كمنظائره وقولي وبغرب
 الحرسنة من زيادتي وتعزيري
 بما ذكر أولى من اقتضاه
 على الخنثى وقاطع الطريق
 المذكور وزنا البكر
 (وكالزنا) بقبل المرأة
 (الواط) في فصل فيه بين
 المحسن وغيره (الكن
 المفعول به بجملة وبغرب)
 وان مكان محصنا
 والاستدراك من زيادتي
 (وفي اتيان البهيمة التعزير)
 كسائر المعاصي التي لا حد
 فيم اولا كفارة

(قوله وهو الضرب بجمع
 الكف) المشهور أن الضرب
 بجمع الكف يقال له لكز

الحديث ثلاثة أشياء أنه يختلف باختلاف الناس ويجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحبان
 وأنه مضمون ولا يعلم تعزير الم تعلم منه ولو كان المعلم كافرا حيث كان أصلح من غيره أو تعين
 للتعليم ومن ذلك الشيخ مع الطائفة فلا تاديب من حصل منه ما يقتضي تاديبه فيماتة علم بالتعلم
 وليس منه ما جرت به العادة من أن الم تعلم إذا توجه عليه حق لغيبه باقي صاحب الحق للشيخ
 ويطلب منه أن يخاصه من الم تعلم منه فإذا طالب الشيخ منه ذلك ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تاديبه
 على الامتناع من توفيقه الحق وأمام شيخ الفسقاء فلا ينبغي التعرض لهم فيماتة لمونه
 بلامتهم لان أهم في ذلك مقاصد حسنة لا يدركها غيرهم

• (باب السرقة) •

قدمها على قطع الطريق لانها كالجزء منه ولعمومها وخلافها وقلة الحد فيها وشرع القطع فيها
 حفظ المال فهو أحد الكليات الخمس السابقة (قوله بفتح السين الخ) ففي اللغات الثلاث
 الجارية في نحو كلمة من كل ما كان على وزن فعل ولم تكن عينه حرف حلق فان كانت عينه حرف
 حلق كفتح ونهم وجاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه (قوله والسارق والسارقة) قدم
 هنا السارق على السارقة لان السرقة لا تكون الا من الرجال غالباً القدرتهم علم او كثرة
 معرفتهم بأسبابهم اقدم في آية الزنا الزانية على الزاني لان الزنا لا يكون الا من النساء غالباً الشدة
 ميلهن للرجال وكثرة معرفتهم بأسبابه ولا اجمال في الآية المذكورة أعني آية السرقة
 لاني البدل ولا في محل القطع خلافاً للتعنيفة لبيان اليد بالقرارة الشاذة وهي فاقطعوا أيما من
 وبيان محل القطع بالسنة حيث أمر صلى الله عليه وسلم بالقطع من الكوع في سارق زده
 صفواً ~~وهو~~ كذا قطع البدل اليسرى والرجلين مبين بالسنة وأول من حكم بقطع السارق في
 الجاهلية الوليد بن المغيرة وهو أول من بجر البجائر وسب السوابب أيضاً أخبر عنه صلى الله
 عليه وسلم لم يأنه بجر قصبة أي أمعاء في النار (قوله أخذ المال خفية) ومنه استرق السمع
 أي استمع مستخفياً (قوله فلا قطع على مختلس) أي مختطف يقال خلست الشيء خاساً من باب
 ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلسته كذلك ومنتهب ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف
 السارق لاخذ خفية فشرع قطعه زجراً وأركان السرقة الشرعية الموجبة للقطع وهي أخذ
 الشيء خفية من حرز ثلاثة سرقة لغوية وهي مطلق الاخذ وسارق ومسروق وشرط في السارق
 كونه ملتزماً لا لحكام عالمياً بالتحريم مختاراً بغير إذن ولا بعزيمة فلا يقطع سرقى ولا معاهد وان
 شرط قطعه بذلك ولا يصح ومجنون ومكره وما ذنوب له وأصل وفرع وجاهل معذور ولا يشترط
 اسلامه ولا حرية وشرط في المسروق ما ذكره (قوله وهو من يعقد القوة والغلبة) قال العناني
 دخل في تفسيرهم المنتهب قاطع الطريق فلا بد من اهظ يخرجهم اه وفيه نظر لانه يعترف قاطع
 الطريق فيؤذنه كأيام من تفسيره قال في المنهج وشرحه هو أي قاطع الطريق ملتزم لا لحكام
 مختار مختطف للطريق يقاوم من يبرز له بحيث يمد يده غوثاً له مدعناً له مارة أو ضعف في
 أهله أو خرج بالقيود المذكورة فاضدادها فليس المتصف بمأوئشي من أمن سرقى ولو معاهد
 وصبي ومجنون ومكره ومختلس ومنتهب قاطع طريق اه باختصار مجرد اعتقاد القوة والغلبة
 لا يكفي في قاطع الطريق فكيف يكون داخل في التفسير المذكور حتى يحتاج لآخر اجماعهم ان
 أراد انه داخل فيه من حيث عموم مع وعابه فيزيد لفظة فقط لخراج قاطع الطريق ولم يرد

• (باب السرقة) •

بفتح السين وكسر الراء
 ويجوز ان كان سامع فتح
 السين وكسرهما والاصل
 في القطع به اقبل الاجماع
 قوله تعالى واسارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهما
 وغيره من الاخبار الاتي
 بعضهم اوهى لفظة أخذ
 المال خفية وشرعاً أخذ
 المال خفية من حرز مثله
 بشرط فلا قطع على مختلس
 وهو من يعقد الهرب
 ولا منتهب وهو من يعقد
 القوة والغلبة

قوله وهو أول من بجر البجائر
 الخ كذا في الاصل الذي
 بأيدينا والمذكور في كتب
 التفسير وغيره ان أول من
 بجر البجائر وسب السوابب
 عمرو بن لحي فلهل ما هنا
 وهو اه صححه

المصنف لان المقام مخرج اه افلا حاجة لزيادتها ثم رأيت م م صرح بالسؤال والجواب حيث
قال وما قيل من أن تفسيرا المنته بيشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان للقاطع
شروطا يتميز بها كما سباني فلم يشأله هذا الاطلاق اه (قوله كالوديع بجهد الوديعه) أي يخون
بجهدا وفي بعض النسخ بجهد بصيغة المضارع وهذا خارج بأخذ المذكور في التعريف
(قوله كونه ربع دينار الخ) ولما انظم أبو العلاء المعري المله البيت الذي شكك به على أهل
السنة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة وهو قوله

يد بخمس مئين عسجدوديت • مبالها قطعت في ربع دينار
أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها • وقاية المال فافهم حكمه الباري

وفي بعض النسخ ذل الخيانة أي لو ديت بالقليل كثرت الجناية على الأطراف المؤدية لازهاق
النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم تقطع الا في السكندر كثرت الجناية على الاموال وقال
ابن الجوزي لما مثل عن هذا لما كانت أمينة كانت غنمة فلما خانت هانت (قوله ربع دينار)
أي مضروب أو كذا قوله أو مقوم به أي ربع مضروب فلا قطع ربع سبيكة أو حبل أو لباي أو
ربما مضروب أو ان ساوا غير مضروب نظرا الى القيمة فيما عدا ذلك العرض اه أفاده في المنهج
وشرحه قال ع ش على م ر ربع الدينار يبلغ الا ثمانية وعشرين نصفافضة اه ولعله
بحسب ما كان في زمانه والافه ويساوي الآن أكثر من ذلك (قوله المثلقال الخالص) قال م ر
وثلث من قطع باقل منه وأما خبر عن انه السارق يسرق البيضة أو الحبل فمقطع بده فمعه دول
على بيضة الحديد وحبل يساوي نصا يا أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن تدرج صاحبها وتنفله
من القليل الى الكثير حتى تقطع يده اه (قوله نعم يشترط الخ) استدراك على كلام المتن اوهم
أنه يكفي أحد الأمرين مطاوعا والاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي الذهب
غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار فلا قطع يلوغها مع نقص الوزن وفي غير الذهب
ولو فضة القيمة فقط ولا بد في المقوم المذکور من بلوغ قيمته ربع دينار بيمينان يقطع
المقومون بان قيمته ذلك والا فلا قطع ويقتصر مساوئه لما ذكر قبل الاخراج من الحرز فلا قطع
بما نقص عند الاخراج ان زاد بعده بخلاف عكسه (قوله الوزن) بالرفع فاعل بشرط وقوله
أيضا أي مع القيمة فلا قطع بخاتم وزنه دون ربع وقيمته بالصفة ربع نظرا الى الوزن الذي لا بد
منه في الذهب (قوله فلا قطع بدون الربع) أي وان نقص قبل اخرج من الحرز با كل
أو اوراق أو قطع بطيب كما سباني (قوله ولا يشوش) أي وغشه مستهلك أي لا قيمة له فان كان
له قيمة ضم الى الخالص فان بلغ بها انصابا قطع به اه قل (قوله أخذه الخ) الاخذ ليس بشرط
بل المدار على اخرج من الحرز ولو بسبب كأن قطع جيبه فانصب منه نصاب أو نقيب جدارا
فيه حنطة مثلا فانصب منه نصاب فيه قطع بذلك وان لم يأخذ وكذا الورم الى خارج الحرز
ولو الى حرز آخر أو أخرجه بما عدا راورا كدور كره أو ما موره الغير المميز أو بجمع هابة
أو دابة سائرة أو واقفة وسيرها حتى خرجت به في قطع لانه أخرجه من الحرز بما فاعله بخلاف
ما اذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد ولم يسير الدابة الواقفة وكذا الورد

ولا خائن كالوديع بجهد
الوديعه (شرط القاطع بها
كون المسروق ربع دينار
خالصا) وهو من زيادتي (أو
مقوما به) الخبر مسلم لا تقطع
يدسارق الا في ربع دينار
فما عدا والدينار المنقال
الخالص وقيس بربعه
المقوم به نعم بشرط في
المقوم به اذا كان قطعة
ذهب غير مضروب الوزن
أيضا لا قطع بدون الربع
ولا يشوش لم يبلغ قيمته
ربع دينار خالصا (و) بشرط
القطع بها (أخذه)

(قوله رد بان للقاطع
شروطا) فیه ان قاطع
الطريق المسروق فيه هذه
الشروط فرد من أفسراد
المنتهب فلا بد من زيادة
فقط في تعريف المنتهب
لانها حادثة متغیران
(قوله وفي بعض النسخ) أي
مع قوله عز الامانة وتقديره
عز الامانة أغلاها وأرخصها
ذل الخيانة فافهم حكمه
الباري

ثم من خارج هله فتسا قط في الماء ونخرج فلا قطع لعدم ارجاعه ولو ابتاع دراهم أو جوهرة
مثلا في الحرز ونخرج منه قطع ان خرج منه ما ذكر ابقائه بحاله فأنشبه ما لو أخرج في فيه أو وعا
فان لم يخرج منه فلا قطع لاسم لا كذا في الحرز كالوا كل المسروق فيه وكذا لو خرج منه لكن
نقصت قيمته حال الخروج من ربع دينار ولو نل طبع بطيب في الحرز ونخرج منه لم يقطع وان جمع
من جسمه بعد خروجه نصاب لان استعماله بعد انقائه كاطعام ولوربط أو لوة بجناح طائر
قطع كالموضعها على ظهر دابة ثم يجرها كالحمار (قوله بان يأخذ السارق من حرز مثله) خرج به
مالو نقب واحد وأخرج غيره فلا قطع على واحد منهم مالا ان الاول لم يسرق والثاني أخذ من غير
حرزهم أن أمر الاول آدميا غير عيبا وأهملوا بعتقه وجوب الطاعة بالأخراج قطع بخلاف
مالو أمره فورد ولو وضعه السارق في النقب أو ناله لا تخر فيه فأخذه الآخر فلا قطع على
واحد منهم ما إذا وان نعا ونافي النقب أو باع المال نصابين لان الداخل لم يخرج منه من تمام الحرز
والخارج لم يأخذ منه بخلاف مالو نقب واحد وضعه أو ناله للخارج خارج النقب فأخذه الآخر
فقطع الداخل ولو نقب واحد أخرجه أحدهما أو وضعه بقرب النقب فأخرجه الآخر قطع المخرج
فقط لانه المخرج له من الحرز اه أفاده في المنهج وشرحه بزيادة (قوله ما ليس بمحرز بمحرز مثله)
كأن وضع متاعا بقربه بلا ملاحظة قوى بحيث يمنع السارق بقوة أو استغاثته وكان انقلب عنه
ولو نقب السارق لروال الحرز قبل أخذه ومنه ما لو سكن صاحب الجمل فاعلم عليه فاقام
السارق وأخذ الجمل فلا قطع لانه رفع الحرز ولم يمسكه بخلاف نقب الجمل دار لانه هناك الحرز
بازالته من أصله أم لو كان في الاولى ملاحظة قوى ولا زنة أو كثر الملاحظون فالتابع محرز
وأعز أن خزائن الجامع الأهرليست بحرز وكذا انفس المسجد (قوله آواه) بالمد من الرباعي
وأمله آواه فإبدان حمزة الثانية أنفا قال في التلصص

ومذا ابدال ثلثي اله مزين من • كلمة ان يسكن كاثروا فتن

(قوله المراح) بضم الميم ماوى المشايمة ايلا كما تقدم في الزكاة (قوله من الثمر) بالمثلثة فيمثل
الزبيب ونحوه (قوله يؤويه) بضم الياء من الرباعي (قوله الجرمين) بفتح الجيم (قوله الجمن)
بضم الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الالة تارة ما يحاذره المستتر هي بذلك لانه يستتر
حامله فالميم زائدة وكسرت لانه اسم آلة (قوله الترس) بضم التاء مائة ترس به في الحرب كالدرقة
ونحوها ومنه قوله

شبيع المذنبين قول أمري • اذا ما الدهر لي قلب الجحنا

أي قلب ترسه اقتتالي (قوله ثلاثة دراهم) أي من الفضة فان الدينار كان اثني عشر درهما كما
قاله الثاني (قوله باختلاف الاموال) فصلن الدار ووصفتم احرز تخسيس آية وثياب وأما
نقيسها فخرز يوت الدار وبيوت الدنان وبيوت الاسواق المنبعة وخزانة وصندوق حرز
حلي ونقد ونحوه ما ونوم بنحوه كسجد وشارع على متاع أو نوسده حرزه حيث عد
التوسد من ذلك المتاع والا كأن توسد كسافيه نقد أو جره فلا يكون حرز له وأما
حرز له ما حقه وجيبه حرز لما فيه واصبه حرز لما فيه ورجله حرز لما فيه وكذا الوشد كيس
النقد بوسطه فهو محرز وقوله والاحوال قال دار المنفعة لانه عن العسامة حرزه لا حطة قوى

بان يأخذ السارق (من
حرز مثله) فلا قطع بسرقة
ماله ليس بمحرز بمحرز مثله
لا قطع في شيء من المشايمة
الا فبما آواه المراح ومن
يسرق من القرض شيئا بعد
أن يؤويه الجرمين فبما غن
الجمن فماله القاطع روه
أبو داود وغيره والجمن
الترس وكانت قيمته ثلاثة
دراهم وكانت الثلاثة
مساوية لربع دينار والحرز
يختلف باختلاف الاموال
والاحوال

يقظان به اولوم مع فتح الباب ارفانهم مع اغلاقه فان لم يكن به احد او كان به اضعف وهي بعيدة
 عن الغوث ولوم مع اغلاق الباب اوبهانهم مع قصه فليست حرزا والمصلحة بالعمارة حرزا غلاق
 الباب مع ملاحظه ولونائما اوضه فافهم غيبته زمن امن ثم ارا الامع قصه ونومه املا او نهارا
 او يظفنه لكن تغلقه السارق ولا مع غيبته زمن خوف ولونهارا اوزمن امن لا او والباب
 مفتوح فليست حرزا (قوله ومرجع العرف) فقد يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت
 بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يبعد
 صاحب المال مضطه حاله فيه فالودفن ماله في الصخر بحيث لم يطلع عليه احد لم يقطع بسرقة
 (قوله ادروا) اي اتركوا (قوله وهي شبهة ملك) ولو بدعوا الملكة لاحتمال ما دعاه فيكون
 شبهة وسماه الشافعي السارق الظريف أي الفقير وكذا لو ادعى أنه ملك سيده أو بعضه أو أنه
 اخذه من الحرز بأذنه أو بالحرز مفتوح أو أنه دون النصاب وإن ثبت كذب في جميع ذلك
 كما لو ثبت زناه بامرأة فادعى أنها حليته وكشبهة الملك شبهة الاستحقاق فلا قطع بسرقة ماله حق
 في الانتفاع به بنحو وقف عام أو خاص كحجر مسجد ونحو بسطة المعدة للفرش والدكة والمنبر
 والقناديل التي تسرج فيه والبلاط والرخام وأبواب الأحياء حيث كان السارق مسلما فيه
 حتى ينفذ الف الذمي والمسلم الذي لا حق له في ذلك بأن اختصت بطائفة ليس منهم وبخلاف
 القناديل التي لا تسرج فهي كباب المسجد وجذعه وهو السهم الذي يسقف عليه وساربه لان
 ذلك بعد تحصينه لا لانتفاع به ولا يقطع بسرقة مصنف موقوف على القراءة فيه في المسجد
 ولو غير قارئ شبهة الانتفاع به بالاسقاع للقارئ فيه كقناديل الاسراج وأما سائر الكعبة فيقطع
 به ان خيط عليها لانه حينئذ محرر وكذا من المذبح ان خيط عليه ولا يقطع أيضا يكره البئر على
 المائدة ولا يقطع الحمام وطاسانه وان دخل بقصد سرقتها لانه غير محرر ولو ادخله ولا يقطع
 أيضا مال بيت المال حيث كان مسلما ولو غنبا ولا مال صدقة ولا موقوف وهو مستحق لذلك
 بان كان فقيرا أو غار ما لذات البين أو غاريا أو أحد الموقوف عليهم (قوله ولو مشترك) وان قل
 نصيبه منه كحصته من بيت المال لان له في كل جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بحالته ولو قبل
 قبضه شبهة اختلاف الملك اه أفاده في شرح المنهج (قوله بسرقة مال نفسه) أي وان ملكه
 قبل اخراجه من الحرز بارت أو غيره بل أو قبل الرفع الى القاضي اه أفاده في المنهج وشرحه
 (قوله كترتم) أي مرهون ولو عبر به اسكان أو ضم (قوله وشبهة ولادة) أي منه أو له كما يدل
 عليه كلام الشارح (قوله بماله أو فرعه) أي من النسب وان لم يجب في ماله ما نفقة
 أو اعفاف وكامله أو فرعه سيده أو بعض سيده لشبهة استحقاق نفقة عليه ما يكفي شرح المنهج
 (قوله الحرز) خرج به ما اذا لم يكن حرزا كأن كان له مناع في صندوقها مثلا فقصه وأخذ
 منها ما بخلاف ما اذا لم يكن له فيه شيء وقصه فبقطع فان أخذه من المكان بدون فتح فلا قطع لانه
 غير محرر عليه حينئذ وأما ما فيه فحرز به ومن الحرز عليه الخطال الذي في رجلاه أو السوار
 الذي في يدها أو الطوق الذي في عنقه فاذا سرق ذلك منها حال نومها مثلا قطع لان رجلاه أو يدها
 وعنقه سارق لذلك (قوله فتنه طمع الخ) والقاطع في غير القن هو الامام أو نائبه فلو فوضه للسارق
 لم يقع الموقع بخلاف ما لو فوضه للمسروق منه فيقع الموقع وان امتنع من التفويض لم يخاف

ومرجعه العرف (وهو عدم
 الشبهة) لا سارق (فيه)
 أي في المسروق فليبرادروا
 الحدود بالثبوت (وهي
 شبهة ملك ولو مشترك) فلا
 قطع بسرقة مال نفسه من
 يد غيره كترتم ومستاجر
 ولا بسرقة المال المشتركة
 (وشبهة ولادة) فلا قطع
 بماله أصله أو فرعه (لا)
 شبهة (زوجية) فبقطع
 أحد الزوجين بسرقة مال
 الآخر الحرز عنه لعموم
 الأدلة (فتقطع)

(قوله أو بعض سيده)
 بان كان أصله أو فرعه لان
 عليه نفقة في الجملة

أن يردد الآلة عليه فيؤدي إلى اهلاكه أو قطعها أحد بلا إذن الإمام عزز لا فتية له وتعديه عليه ولا يضمن شيئا وأن مات بالسراية لأنهم مستحقون وما تولد من قطعها تولد من مستحق ولا يقطع الإمام إلا بعد مطالب صاحب المال له وثبوته فإن قطع يده حينئذ أبرأه واللم تقع الموقع بل يفتقل لها بعد ما كثر رجل البصري ويسن لصاحب المال العفو عن السارق قبل رفع الأمر للحاكم أما بعد فمقتنع عليه وعلى الحاكم وفي الدميري أن معاوية عفا عن سارق حين أنشدته أمه

يعني في أمير المؤمنين أعيد لها • بعنوك أن تأتي نكالا يشينها
فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة • إذا ما شئنا إلى فارقنا عينا

فمنعنا عنها وهذا مذهب صاحبنا فلا يرد (قوله أولا) إنما اختص القطع باليد والرجل لأنها آلات السرقة بالاختذ والمشي وقدمت اليدان لقوة بطشهما وقدمت اليمنى منهما لأن البطش بها أقوى فكانت البداية بها أردع وانما لم يقطع ذكر الزاني لأنه ليس له مثله وبه يقوت النسب المملوب بقاءه ولم يقطع لسان القاذف إبقاء للعبادات وغيرها (قوله يده اليمنى) ولو كانت معيبة كذا فائدة الأصابع أو زائدتها أو شلاء العموم الآية ولأن الغرض التكميل بخلاف القود فإنه يبقى على المماثلة كما مروا أن سرق سارقا قبل قطعها لا اتحاد السبب كالزوني أو شرب مرارا يكتفى بجذ واحد وانما تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيه احتمالا أدى إصررها إليه فلم يمتد داخل بخلاف الحد ومحل قطع الشلاء إذا أمن نزف الدم بقول أهل الخبرة والالم قطع لأنه يؤدي إلى فوات الروح فتم قطع رجله اليسرى هذا إذا سبق الشلل السرقة فإن شلت بعد ثبوت القطع سقط الحد وكأيد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر ولو لم يقله كذا أن على موصم قطعت الأصابع أن غيرت فإن لم تقبض قطعت معا إن لم يمكن استيفاء أحدهما على حدتها فإن أمكن قطعت أحدهما فان عاد قطعت الأخرى ولا يمتثل لما بعدهما وهكذا وحديث ترو هذه الصورة على قوله فان عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني على الخلقة المعنوية ومحل قطع اليد اليمنى ان وجدت والآلة قبل ما بعدهما وهكذا (قوله فاقطعوا أيمنهم ما) وحديثه فلا اجمال في آية السرقة كما مر في البدل أيمنهم بالقرارة الشاذة ولا في القطع أيمنهم بالسنة كما سيأتي (قوله فان عاد) أي سرق ثانيا ولو ما سرقة أولا (قوله فرجله اليسرى) أي بعد اندمال يده اليمنى فلو والى بين ما كانت المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذ ما تقدم في الحد وقاله ع ش على مر (قوله ويغمس) أي ندب بالنسبة أو أواله العروق قال في شرح المنهج ونصه الماوردي بالحضري قال وأما البدوي فيجسم بالنار لأنه عادتهم أه وضعفه ع ش على مر وحديثه فلا فرق بين البدوي والحضري (قوله يده اليمنى) من زيت أو غيره (قوله مغلى) بضم الميم وفتح اللام مأخوذ من الإغلاء لامن الغلى والغليان لأنه لازم واسم المفعول منه مغلى بفتح الميم وكسر اللام وأما ضم الميم وكسر اللام كما نقوله العامة فلحن (قوله وهو مصحلة للمقطوع) لأنه حقه لا تامة للحد لان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم اه شرح المنهج (قوله فؤته عليه) كاجرة الجلال لأن ينصب الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح ويندب تعليق العضو المقطوع في عنقه ساعة للزجر والتذكير وقد أمر به صلى الله عليه وسلم كما رواه الترمذي وحسنه (قوله وللا امام اهـ) أي الغمس المذكور مالم

أولا (يده) أي يميني قال تعالى فاقطعوا أيديهم ما رفرى شاذ فاقطعوا أيمنهم ما والقرارة الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها (فان عاد) به قطعها (فرجله اليسرى ثم) ان عاد (يده اليسرى ثم) ان عاد (رجله اليمنى) لا مبريد والمعاد المقطوع من الكوع في اليد لا مبريد في خبر ما رفرى ردا صفوان والقطع من الكعب في الرجل انه لم يرضى اقه عنه ذلك ويغمس محل قطعه بدهن مغلى وهو مصحلة لانه مقطوع فؤته عليه وللا امام اهـ اهـ

(قوله وقدمت اليدان) أي فتمت اليد اليمنى على الرجل اليسرى واليد اليسرى على الرجل اليمنى (قوله فلحن) مالم يبرأ بالاضافة وأما إذا فسرى بصير المعنى حينئذ يدهن يخص مغل

يؤذنه الى تلافه لمعذره من المقطوع بنحو اخرائه ولا كافله راذا اهمه لزم كل من علم به
 وكان له قدرة على ذلك فعله به فان لم يفعل أنم ولا ضمان عليه ولا على الامام أيضا كما قاله ع
 وبه يدفع توقف بعضهم في ذلك (قوله عز) كما وسقط اطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه
 صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه كقصاص بل ضعه الدار قطن
 وغيره اه أفاده في شرح المنهج ومحل الترتيب المذكور بين الاعضاء الاربعة اذا كانت موجودة
 أما اذا لم تكن موجودة فيقطع في الاولى ما يقطع في الثانية بل ما في الرابعة فاذا لم يكن الرجل
 يفي وسرق قطعت لانه لما لم يوجد ما قبله انما في (قوله وب) قطعت اليد بقطع يسرى عن
 (يعني) هذا ضعيف والمعتمد عدم سقوطه فلا يقع الموقع بل له ديتها أو قصاص أو قطع يده اليمنى
 (قوله وبالعكس) اعترض بانه لا يتأتى لانه عند استحقاق قطع اليد اليسرى كانت اليمنى مفقودة
 فكيف يقال انه يسقط اليد بقطع اليمنى عن يسرى كما هو مقتضى العكس المذكور وأجيب
 بتأنيده في الرجلين فقط بان سرق ثانيا فيسحق قطع الرجل اليسرى فقطعت عنها اليمنى وفي
 الرجل مع اليد بان سرق ثانيا فالواجب قطع اليد اليسرى فقطعت عنها الرجل اليمنى (قوله
 وبقطع يده عن رجل) هذا ضعيف وقوله وبالعكس أي قطع رجل عن يده (قوله ويجب مع ذلك)
 أي مع الحد المذكور رد المسروق لان القطع ملاحقة تعالى والغرم حق الاتي فلم يسهط حق
 أحدهما الاخر وتجب أيضا بجرته مدة وضع يده السارق عليه وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
 وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال
 المسروق الى الحر لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وقال مالك لا ضمان
 ويقطع قال بعض اصحابنا ولو قيل بالعكس لمكان مذهبه بالدر الحد بالشبهات (قوله أو قيمة) أي
 أقصى قيمة أخذ من قوله كالمغصوب (قوله فانه يجب رده ان بقي) هذا صريح في أن الكاف في
 قوله كالمغصوب للقياس لا التمثيل لعدم استقامته وقول قل صريح كلامه او اداة المثلية
 لا التمثيل ولا القياس اه فيه نظران المثلية والقياس بمعنى فلا تصح مقابلة بينهما وقول المهشي
 وانظر ما الفرق بين ارادة المثلية والتمثيل اه فيه نظر أيضا لما علمت من أن المثلية ترجع للقياس
 وذلك مغاير للتمثيل قطعا (قوله على اليد) أي على صاحبها ما أخذت أي ضمانه مع الاثم وانما
 نسب ذلك اليه المباني ثم الاخذ غالبا ومعه أخذت استتوات وما شاملة للاختصاص مادام
 باقيا ولا قطع فيه وقوله حتى تؤذيه أي يستولى مالكة عليه ولويدون أداء الغاصب واعلم أنه يحرم
 على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويعا للقلب وفي الحديث من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يبرق عن مسلما

* (باب قطع الطريق) *

أي قطع المرور فيها بالعرض لا بالارأى منه أي بيان الحكم المتعلق بالقاطع فهو اذاعة المنع
 ويقال على اتصال شيء من آخر في المحسوسات وأما شرعا فهو البروف لاخذ مال أو قتل أو ارباب
 حالة كون ما ذكر مكابرة أي مجاهرة اعتقاد أي لاجل الاعتماد على القوت مع البعد عن الغوث
 ولو حكما كالودخلوا دارا ومنهوا أهلها الاستغاثة كما سيأتي وينبت برجلين لاجل رجل وامرأتين
 ولا لرجل وبين ولا بربع نسوة والمراد بالطريق محل المرور ولو داخل الابنية والدور (قوله

ثم ان ما دبره في ذلك هو
 (ويزة قط) الحد (بقطع
 يسرى عن يسرى) من يد
 أو رجل (وبالعكس وبقطع
 يد عن رجل وبالعكس) وان
 أساء القاطع لان الغرض
 الزجر والتنكيل (ويجب)
 مع ذلك (رد المسروق) الى
 صاحبه (ان بقي والا فبدله)
 من مثل أو قيمة فهو أولى
 من اقتضاه على القيمة
 (كالمغصوب) فانه يجب
 رده ان بقي والا فبدله وذلك
 لخبر أبي داود وغيره على
 البدن أخذت حتى تؤذيه
 أي أو بدله ان تلف
 * (باب قطع الطريق) *

(قوله فيه نظر الخ) الاظهر
 كلام قل لان معنى كلامه
 هذا الحكم مماثل للمغصوب
 وليس مثالا له ولا مقبلا
 عليه ففرق بين الثلاثة كما
 هو واضح

آية انما جزاء الخ) قال جمهور العلماء انما انزات في قطاع الطريق لاني الكفار واحتصوا به قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذا المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار كانت توبتهم باسلامهم وهو دافع للاحقية قبل القدرة وبعدها وقدم فيه بالفاظ العقوبات على اخفها في الجملة فاوفيهما التنبؤ بعكسه في آية كفارة العين فاوفيهما التضيير كما هو القاعدة فيه - ما اولم يسل المصنف واحدا منهما واعلم مراعاة الاختصار (قوله ان لم يقتل الخ) أي بان اقتصر على مجرد الارعاب أو الاعاقلة لاطمين قال صلى الله عليه وسلم لم من ~~سكن~~ سواد قوم فهو منهم - م وقوله ولم ياخذ المال النصاب صادق بصورتيه بان لم ياخذ ما لا أصلا أو أخذ أقل من نصاب وكل منه ما صاحب لعدم القتل وأعاد حرف النفي إشارة الى أنه لا بد من انتفاء كل من الأمرين (قوله بجس وغيره) صريحه أن الحبس من التعزير وهو كذلك ولا يجوز ياخذ مال خلافا للحنفية في قولهم انه يجوز ويوضع في بيت المال الى أن يحسن حال المعزور فيعاد اليه وظاهر كلام المصنف أن الحبس لا يتعين أن لا امام الجمع بينه وبين غيره وله تركه ان رأى مصلحة كسائر التعازير ولا يقدّر بعد بل يستدام حتى تظهر توبته وهو كذلك في الجميع كما أشار اليه وعبارته م وعززه وجوبا ان لم يرفى تركه مصلحة كما يؤخذ من باب التعزير بجس وغيره ردعاهم عن هذه الامور الفظيعة وقد فسر النفي في الآية بالحبس ومن ثم كان أولى من غيره فلا يتعين وله جمع غير معه كما انضاء كلام المصنف رحمه الله ويرجع في قدره وقد رغبه وجنسه لرأي الامام والاولى استدامته الى ظهور توبته وأن يكون بغير بلده اه (قوله لا ارتكابه معصية) وهو التضييع والارعاب (قوله حتى تظهر) غايته في قوله بجس وغيره المذكور في عبارة المتن كذا قرره شيخنا عظيمه ويستفاد من عبارة م السابقة أنه متعلق بجس المذكور في كلام الشارح وأنه من بدخول الاولوية فلو قدمه عليه السكك أولى (قوله رقتل) معطوف على يعززه وكان الانسب أن يقول ويقتل لدفع ايهام كونه مصدره معطوفا على حبس ولم يرتب المصنف ترتيب الآية (قوله ان قتل معصوما) جواب الشرط محذوف دل عليه قتل قبله أو هو نفس الجواب عند الكوايين وخرج بقوله يكافئه فهو اياه وعبارته م وان قتل قتلا يوجب القود ولو بسراية جرح مات منه بعد أيام اه (قوله لا آية) قال في شرح المنهج ولانه ضم الى جنائبه اخافة السبيل المتعصية بزيادة العقوبة ولا زيادة هنا لا تحتم القتل فلا يسقط قال البند نهي ومحل تحتمه م اذا قتل لاخذ المال والا فلا تحتم اه (قوله بطاب) أي للمال وان لم ياخذ وأما القطع فلا يتوقف على طلب ولم يقدم نظيره في السرقة ولا بد منه كما مر (قوله بده اليمنى ورجله اليسرى الخ) وقطع اليد للمال مع ملاحظة الممارسة على المعقد وقبل للمال كالسرقة وردبانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط وقطع الرجل للصمارة على المعتمد لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال لزم ان قطع العضوين للمال وقبل للمال والمجاهرة تنزى باللائحة منزلة بركة ثانية قال م ومع ذلك هو حد واحد وحينئذ فلا فرق بين أن يقطع عامعا أو مرتبا اه بزيادة ثم قال ولو فقدت احدهما ولو قبل أخذ المال ولو ان الله - ما وعدهم أمن نزع الدم اكنى بالانرى ولو عكس ذلك بان قطع مع الامام بده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزمه القود في رجله ان تعمدوا لافديتها ولا يستقطع رجله

الاصل فيسه قبل الاجماع
آية انما جزاء الذين يماربون
الله ورسوله الآية (يعززه
قطاع الطريق ان لم يقتل
ولم ياخذ المال) النصاب
(بجس وغيره) لا ارتكابه
معصية لاحد دفعه او لا
كفارة وجبته في غير
بلده أولى حتى تظهر توبته
(وقتل - قتل ان قتل) معصوما
يكافئه م - (ولم ياخذ
المال) النصاب للآية
(وان عكس) بان أخذ
المال النصاب بلا شبهة من
جرز ولم يقتل (قطعت)
بطلب من المالك (بده اليمنى
ورجله اليسرى فان عاد)
بعد قطعه (فرجله اليمنى
وبده اليسرى) يقطعان

(قوله كما هو القاعدة) لانها
اذا قدم فيه الاغلاط كانت
أول التنويع اذا قدم
الاخف كانت للتضيير

اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وأجزاء والفرق ان قطعهما
 من خلاف نص توجب مخالفة الضمان وتقدم اليمنى على اليسرى اجتماعا لثمة مخالفة
 الضمان اه (قوله للآية) أي المتقدمة (قوله جنس المنفعة) أي من جهة واحدة
 وعبارة م ر الثلاث فوق المنفعة كلها من جانب اه (قوله ثم صاب) قال م ر وأنهم ترتيبه
 الصليب على القتل أنه يسقط بموته حنف وأنه وبقتله بغيره هذه الجهة كقود في غير المحاربة
 إذا التابع بسقوط متبوعه وبما تقرر فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الآية فانه
 جعل أو فيه بالتنويع للتخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا أو يصابوا أو يصابوا مع ذلك ان قتلوا
 وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوه فقط أو يصابوا من الأرض
 ان أربعوا ولم يأخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب أو افقة وكل منه ما من مثله جهة لانه
 ترجح القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاغلاظ فكان مرتبا ككثرة الظهار ولو أريد التخيير
 لبدأ بالاختيار ككثرة اليمين اه (قوله بعد غسله وتكفينه) هو المعمد وما قيل من أنه يصاب
 حيا أو يموت بطنه بريح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك ~~هكذا~~ الخازن والسلم والخلق الذي يقوله
 الحكام الحديث إذا قتلتم فأحسنا القتلة اه أفاده الرجائي والذي حكاه في المنهاج غير هذا
 القول وعبارته مع شرح م ر وفي قول يصاب حيا قبل أي أدنى زمن ينزهر به عرفا غيره ثم ينزل
 فيقتل لان الصاب عقوبة فيموت به حيا انتهى باختصار فاعل ما ذكره الرجائي قول لم نطلع عليه
 (قوله فهو أولى) أي لان الواو لا تضي ترقية في تنفيذ أنه اذا صاب قبل القتل كفى وليس كذلك
 على المعمد كما مر لكونه زيادة تعذيب (قوله ثلاثة) بآيات التام على الافصح عند حذف الممدود
 فان الافصح حينئذ مراعاة حاله لو ذكر وهو هنا مذكر كما ذكره الشارح ويجوز حذفها على
 خلاف الافصح كما صنع في المنهاج (قوله ثم بعد الثلاثة ينزل) هذا ان لم يخف تغيره قبلها والا
 أنزل حينئذ قال الأذري وكان المراد بالتغير هنا الانقجار وحده والافتى حبت جيفة الميت
 الثلاثة حصل النقص والتغير غالبا اه م ر (قوله قبل الظن به) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه
 وعبارة م ر والمراد بما قبل القدرة أن لا تعد اليهم يد الامام بهرب أو استخفا أو امتناع اه
 (قوله سقطت عنه عقوبة) وليس لنا حديث يسقط بالتوبة الا هذا وقتل تارك الصلاة كسلا
 والمرتد وقوله فخصه أي تختص بقاطع الطريق وقوله كقطع يد رجل أي مجموعها ما لانه
 لمختص به أما قطع أحدهما ما يشارك فيه لسارق واعتراض بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد
 لانه لا يختص القاطع وأجيب بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة
 واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها فسقوط قطع اليد تتبع لسقوط قطع الرجل اه
 وعبارة م ر مع متن المنهاج ونسقط عقوبات تختص القاطع من تختم قتل وصاب وقطع رجل وكذا
 يد كاشمل ذلك كلامه لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فيه ما عقوبة واحدة اذا سقط
 بعضها سقط كلها اه قال بعضهم ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرقعة حتى نقل في الكفاية
 عن النووي اختيار عدم سقوط قطع اليد حينئذ اه (قوله وتختتم قتل) خرج أصل القتل فلا
 يسقط عنه لانه ليس بمختص به (قوله بعده) أي بعد الظن به لغو هو أي الآية والالم يكن
 قبل فيه فائدة والفرق أنه قبلها غير متم بخلافه بعدها الاتهام بدفع الحد ولو ادعى بعد الظن

لآية وانما قطع م ر من
 خلاف الثلاث فوق جنس
 المنفعة عليه (فان قتل
 وأخذ المال) النصاب
 المحرز عنه بلا شبهة (قتل
 ثم صاب) بعد غسله
 وتكفينه والصلاة عليه
 فهو أولى من قوله وصاب
 (ثلاثة) من الأيام من
 زيادة في زيادة في التكميل
 لزيادة الجريمة ثم بعد
 الثلاثة ينزل (فان تاب قبل
 الظن به سقطت عنه
 عقوبة فخصه) من قطع يد
 ورجل وصاب وتختتم قتل
 الآية الا الذين تابوا من
 قبل أن تقدروا عليهم
 بخلاف ما لو تاب بعده

سبق توبته وظهرت اماره صدقه فوجهان اوجههما عدم تصديقه لانهما لم تقم به ايئنة اه
 افاده م ر (قوله وبخلاف القود الخ) هذا منهوم قوله تحضه فانه كاه لا تسقط بالتوبة لانه
 قاطع الطريق ولا عن غيره وعبارة شرح المنهج فلا يسقط عنه ولا عن غيره اقدود ولا مال ولا باقى
 الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقدف لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة
 وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في الظاهر اما بين وبين
 الله تعالى فيسقط اه قال م ر ومن حاد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك بل على الاصرار
 عليه أو الاقدام على موجهه ان لم يقب اه اما من لم يحد في الدنيا فمعاقب في الآخرة ان لم يقب
 (قوله وحد الزنا) أى ولو كان الزانى ذميا ثم أسلم فانه لا يسقط عنه حد الزنا على المعقود وقد قدم أنه
 يحصل الاحصان بوطئه في نكاح صحيح حال حرايته (قوله والسرقه) أى لاني حال الحاربه والا
 سقط حدها كما علم مما مر (قوله وغيرها) كالشرب والقذف كما مر عن شرح المنهج (قوله الاقتل
 المرتد وتارك الصلاة) هذا استثناء من قوله وغيرها ولا فرق في كل منهما بين كونه قاطع طريق
 أو لا لكن ان لم يكن قاطع طريق فالامر ظاهر وان كان فقيه اشكال لان توبته من قطع الطريق
 لا تسقط عنه القتل من حيث الردة أو الترك لأن يقال انه تاب من القطع وعند توبته منه أسلم
 ان كان مرتدا وصلى بان كان تاركا فقد صدق عليه أنه تاب فسقط عنه القتل وان كان المسقط
 له انما هو توبته من الكفر أو الترك لا من قطع الطريق وعبارة قل قوله الاقتل المرتد أى من
 حيث الردة وتوبته بالاسلام وكذا قتل تارك الصلاة من حيث الترك وتوبته بفعل الصلاة وخرج
 بذلك الكافر الاصلى أى الذى فلا تسقط الحدود عنه بالاسلام اه (قوله فيسقطها) أى
 بالتوبة (قوله وللمستحق الخ) لان المغاب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير كف كوله
 لا الحد لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغليب حق آدمي لبعثته على
 الضيق ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (قوله اذا تاب الخ)
 ليس بقيد فلا مفهوم له بل كان الاولى اسقاطه لانه يوههم عدم صحة عفو قبل التوبة وليس
 مراد بل له ذلك مطلقا لكن ان عاقب التوبة بمال أو دونه سقط حقه من القتل وقتل القاطع
 حدا أو بعده لم يقتل قال في المنهج وشرحه ولو عفا عليه أى القتل بمال وجب المال وقتل
 القاتل حدا القتم قتله اه (قوله ويشترط ان يكون اقاطع الطريق الخ) ولا بد ايضا ان يكون
 ملتزما لاحكام ولو سكران أو ذميا أو ان يكون مختارا ولا يشترط اسلامه خلافا لما في المنهاج وان
 يكون برز له اربين في مكان يعدمه غوث ليعمد عن العماره أو السلطان أو اضعف في أهلها
 أو في السلطان أو اغير ذلك كما لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطاع في
 حقهم وان كان السلطان موجودا قويا ومن هؤلاء كما قاله ع ش الذين ياتون للسرقه المسمون
 بالانسرفي زمانهم قطاع (قوله أى قوة) أى بالنسبة لمن قطع عليه وان كثروا عبارة م رأى وقوة
 وقدره ولو واحد يغلب جمعهم قال فالشركة أمر نسبي فلو فقدت بالنسبة لجمع يقاتلونهم لكن
 استلزموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعا وان كانوا اضعافا من المأخذوه لان ما فعلوه لم يصدر عن
 شوكتهم بل عن تفريط القاتله اه (قوله فلا يدخل فيه نحو مختلس) لانهما الشوكه فحكمه قودا
 ضمنا كغيره والفرق عسر دفع ذى الشوكه بغير السلطان فغلطت عقوبته ردعاه بخلاف نحو

وبخلاف القود والمال
 وحد الزنا والسرقه
 وغيرها الاقتل المرتد
 وتارك الصلاة فيسقط بها
 وتبيري بما ذكر اوليها
 عبره (وللمستحق) اذا
 تاب القاطع قبل الظفر
 (القتل أو الدية) المعفو
 هاها (أو العفو) بالاقتل
 من الدية أو (مجانا) كافي
 القتل في غير قطع الطريق
 (ويشترط أن يكون
 اقاطع الطريق شوكه) أى
 قوة (فلا يدخل فيه نحو
 مختلس)

الختماس اه أفاده مر (قوله كمنهيب) يقال عليه ان المنهيب مأخوذ من النهب وهو الغلبة والقهر وقد صرح المصنف فيما مر بأنه من يعقد القوة والغلبة فيكون له شوكة فتفريغ عدم دخوله بانتمراط الشوكة غير صحيح فزيادة المصنف نحو ايسر في محله او كلام الاصل أولى وأجيب بأن في كلامه مدح ذفا والتقدير له شوكة مع اليعد عن الغوث كما صرح بذلك في المنهج حيث قال مخيف للطريق يقاوم من يبرزه وله بان يساويه أو يغلبه بحيث يبعد عنه غوث له مدح عن العمارة الى آخر ما مر فخرج المنهيب فانه وان كان له شوكة لكن ليس ببرزه في مكان بعيد عن الغوث بل قريب منه لا اعتماد على قوته وغلبته وقوله في شرح المنهج بان يساويه أو يغلبه أى في القوة لافي العدد كما مر

• (باب الصيال) •

هو الاستطالة من صال اذا استطال وعطف الوثوب عليه تفسير أى الهجوم والعدو والقهر يقال صال عليه استطال وصال عليه من باب قال اذا وثب من باب قد رصول البعير بالهـ من باب ظرف اذا صار يقتل الناس ويعدو عليهم وهذا معنى لغوى وشري كما قاله ع ش في حواشي المنهج وقال البرهانى انه لغوى فقط وأما الشرعى فيزاد فيه بغير حق وبغير جرم عن ذلك باستطالة مخصوصة وهذا أولى من دعوى اتحاد المعنيين وذكره عقب الحسرة وقطع الطريق لأن بينه وبين الأولى عموم ما وخصوص ما من وجه اذ هي أخذ المال خفية من حرز مثله أعم من أن يكون معه استطالة ووثوب أو لا وهو الاستطالة والوثوب أعم من أن يكون باخذ مال أو لا وبينه وبين الثانية عموم وخصوص مطلق لا اعتبار بقيد زائدة في ذلك ليست معتبرة هنا كما يعلم من تعريفه السابق مع وجود القهر والاستطالة في كل (قوله وضمن اليهائم) من اضافة المصدر للمفعول المحذوف أى ضمان متلف اليهائم وليس المراد ضمان نفس اليهائم كما يوهمه ظاهر العبارة (قوله له) أى يجوز له الصادق بالوجوب لانه جواز بعد امتناع فيجب في مال مجبور عليه أو وقف أو ودية أو متعلق به من أوجازة وفي بضع ومقدد مائة وفي طرف ونفس ولو لم لوكة ويجوز في المال غير مأمور به كانت المذكورات للدفع أم لا غير وسيأتي تمام الكلام على ذلك ولا يشترط بل جواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة بل يكفي غلبة الظن دون الشك والوهم والظن الضعيف (قوله دفع كل صائل) ولو أدمية طاملا فاذ اصالت على انسان ولم تندفع الا بقتلها مع جملها جاز على المعتمد ولا ضمان وقرئ بينهما وبين الجانية حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودا مشاهدة طال دفعها وهي الصيال وكذا يقال في دفع الهرة الحامل اذا اصالت على طعام أو نحو ذلك ولو صارت ضاربة مفردة فهل يجوز قتلها في حال سكوتها وجهان أو جهه ما به قال القفال لا يجوز لان ضراوتها عارضة والنهر زعنهما ممل وقال القاضي حسين ملحق بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا يختص بحال ظهور الشر والمعتمد الاول فلا يجوز قتلها الا حال تعديها فقط حيث تعين قتلها بطريق دفعها سواء ذكر ذلك منها أم لا خرجت أذيتها عن عادة القطط أم لا فان لم يتعين قتلها بطريقان أمكن دفعها بالضرب أو زجر لم يجز قتلها بل يدفعها بالانخف فالانخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يقيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأخر اجهام البيت واغلاقه دونها أو بذكر

كمنهيب والختماس من
يتعرض للقافلة ويقتل
الهروب ونحو من زيادته
• (باب الصيال) •

هو الاستطالة والوثوب
(وضمن اليهائم) أى
الشخص (دفع كل صائل)

دفعها مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها حتى لا يضربها ضرباً شديداً يعلم من هذا أن الهرة
لو أخذت حمامة وهي حية جاز قتل أذننها وضرب فها القربان قال الامام وقد انتظم لي من
كلام الاصحاب أن الفواسق مقتولان لا يعصمها الاقتناء ولا يجزى المالك عليهم اولا اثر ليد
للاختصاص فيها ولو كان بيده وظيفة بوجه صحيح بان كان أهلاً لها كان له دفع كل من يأخذها
بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب قال الشيخ عبد البر ثم بلغني أن العلامة ابن
سحر الهيثمي أفق بذلك وهو وجهه اه (قوله مـ الخ) نعم في الصائل وسباني التعميم في
المسول عليه (قوله وغيره) كسبي ومجنون وبهية وله دفع مـ لم عن ذي والد عن ولده وسيد
عن عبده لانهم معصومون (قوله من نفس الخ) فان وقع صبيال على الجميع في زمن واحد ولم
يمكن الادفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها كالجرح فالوضع فالمال الخطير
فالخبرة أو على مـ بي بلاط به وامرأة بنزني به اقدم الدفع عنها كما هو أوجه احق بالين واقضاء
كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه وما يخشى من اختلاط الانساب المنظور اليه شرعاً اهمر (قوله
وأهل) أي زوجته أو محرمه (قوله وان قل) استشكل ذلك بما مر في السرقة من اشتراط انصاب
لقطع اليد وأجيب بان ما ينزجر به السارق وهو قطع اليد امر محقق لا يجوز العدول عنه لنص
الله تعالى عليه في كتابه العزيز فاشترط له أن يكون المال المسروق محققاً وهو ربع دينار فأكثر
وانما لم يقطع بدونه لتسامح به غالباً ما ينزجر به الصائل كالقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز
العدول عنه الى ما دونه فلم يشترط تقدير المال المسول عليه به وأجيب أيضاً بأنه لما كان حد
السارق مقدراً بقطع اليد جملوا ما وجبه مقدراً وهو ربع دينار الخ قال ابن شرف والجواب
الاول أولى لانه يقال فلم يقدّر بقليل يحصل به المقصود المذكور اه ثم رأيت الشيخ سلطان
في حواشي المنهج ذكر هذا الجواب بقوله وأجيب بأن السرقة لما قدر حدها قدر مقابله وهنام
يقدّر حدده فلم يقدّر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هناماً لا ضابط للصيال اه وبه يدفع كلام
ابن شرف المذكور (قوله أو منفعة) أي منفعة دار أو دابة مثلاً بان يسكن الاولى ويركب
الثانية واعترض ذلك قل بان المنفعة داخله في المال فكان ينبغي الاستغناء به عنها أو ذكرها
عقبه اه ورد بانها الاتي ما لا في العرف وان قوبلت بمال (قوله وبضع) قبلاً كان أو دبراً من
أدى أو بهية ولو بضع حربية والدفع عن بضعه الا لا حرمها بل من باب ازالة المنة مكر وان كان
لواطي لها حرياً لان الزنا لم يجر في ملته من المال ولا يجوز الا بـ دام بالقتل في دفع الصائل على
البضع حيث أمكن دفعه بغيره سواء كان بضع نحو أخته أو زوجته أو غيره مـ ما على المعتمد
(قوله غير أهل) قيد به لعدم بضع الأهل من قوله قبل وأهل فانه شامل لنفسه أو بضعها وطرفها
وقيل المراد بالادل بضعها العلم بنفسها أو طرفها من قوله من نفس وطرف فان المراد به أعم من
نفسه ونفس غيره وكذا طرفه وطرف غيره فاستفاد بضع الأهل على هذا مما مر بطريق النص
وعلى ما قبله بطريق الشمول فلو عم في البضع هذا الزم التكرار (قوله فاعندوا عليه) تعمية
الثاني اعندوا من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء باللفظ غيره لونه في صحبته كقوله
قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا
فذكر الخياطة باللفظ الطبخ مشاكلة وإيضاً في تهيمته بذلك اشارة الى أن تركه بان يسكن غيره أولى

مـ لم وكافر وحور ورفيق
ومـ كلف وغيره (عن
مـ صوم) من نفس وطرف
وأهل ومال وان قل
واختصاص بكلام مـ
ومنفعة وبضع غير أهل
ومقدّماته كـ تقبيل
ومعاقبة لا يفتن اعتدى
عليكم وخير البصاري
انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً

قوله فاعندوا الخ كذا
بالنسخ وليست هذه الزيادة
في نسخ الشرح التي بايدينا

(قوله وفي حل أكل لحم
المفعل) ظاهرة سواء
أصاب مذبحة أو لا والذي
نقله الشيخ خضر
والشوبري التقيي عليه
ونقله عن الروض وشرحه
فخره

والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لأن ذلك نصرته وخبر
الترمذي وصححه من قتل
دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو
شهيد ومن قتل دون ماله
فهو شهيد نعم لوصال مكرها
على إغلافه مال غيره لم يجز
دفعه بل يلزم المالك أن يقي
روحه بماله كما يشاؤ
المضطر طعامه واكل منهما
دفع المكره وقولي عن
معصوم أولى وأعم من قوله
عن نفس أو طرف أو أهل
أو مال ويدفعه (بالأخف)
فالأخف لقوله تعالى ادفع
بأنتي هي أحسن ولأن ذلك
جوز للضرورة ولا ضرورة
في الأثقل مع إمكان تحصيل
المقصود بالأخف فمدفعه
بالهرب منه فبالزجر
فبالاستغاثة فبالضرب
باليد فبالسوط فبالعصا
فبالقطع

وقوله يمثل ما اعتدى عليك المراء المثلية من حيث الجنس وإن لم تتماثل الأفراد لأن الموصول
عليه قتل الصائل وإن اعتدى عليه بغيره (قوله والصائل ظالم الخ) بين نصرة الظالم لظالمها
وسكت عن نصرة المظلوم لوضوحها قال الخطيب في شرح الغاية وفي مسند أحمد بن حنبل من
أذل عنده مـ لم يلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله تعالى على رؤس الخلائق يوم القيامة
(قوله دون دينه الخ) دون بمعنى عند أو لتعليل بمعنى اللام أي لأجل الدفع عن دينه لأن قتل
أهله للدين وكذا الباقي ولو قال عقب الحديث ما نصه ويقتاس بما فيه غيره لوفى بالمراد له دم
شعوله للدفع عن غيره فهو دليل لبعض المدعي كما قاله قتل وهو ظاهر بالنسبة لما بعد قوله دون دينه
فإن قتل الغير فيه أهله للدين ففي الدفع عنه دفع عن دين الدافع (قوله فهو شهيد) وجه الدلالة
أنه لما جعله شهيدا دل على أنه القتل والقتال كما أن من قتل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له
ذلك (قوله دون أهله) أي زوجته وما في معناها (قوله نعم لوصال) استدراك على قوله دفع
صائل وقوله مكرها أي بفاحشة أو قتل كأن قال له إن لم تمل مال هذا أو الأفاعيل بك الفاحشة
أو قتلك كما يؤخذ من قوله بعد أن يقي روحه الخ أي أو عرضه لأبائلاف مال كاتلف مال هذا
والأفاعيل ماله فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله كما يشاؤ المضطر الخ) يستفاد منه وجوب
البذل على الصائل إن أتلفه وهو كذلك والمراد بالمناولة التمكين كما في مر وعبارته ولو اضطر
إنسان لما أو طعم حرم دفعه عنه ولزم ما سلكه تمكينه منه اهـ (قوله دفع المكره) بكسر الراء
(قوله أولى) أي للتقييد بالعصمة وأعم لشعوله الاختصاص والمنفعة والبضع وغيرها (قوله
ويدفعه) أي الصائل على شيء مما امر ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه اهـ (قوله
ولأن ذلك) أي دفع الصائل (قوله بالهرب) لو أمكنه الهرب من قتل صائل عليه ولم يهرب
فقتله دفعه عن دينه على وجوب الهرب عليه إذا صال عليه إنسان وفي حل أكل لحم الفعل
وجهان والراجح الحل وقيل بعدمه لأنه لم يقصد الذبح والأكل اهـ أقامه في الروض وشرحه
(قوله في الزجر) قضيته وجوب الترتيب ابتداء بين الزجر والاستغاثة وهو قضية كلام المنهج
أيضا وظاهر عبارة المنهج استواءهما حيث قال فإن أمكن بكلام واستغاثة حرم الضرب اهـ
قال مـ وظاهر هذا مساواة الزجر والاستغاثة وهو واضح إن لم يترتب على تقديم الاستغاثة مع
الدفاع به بالزجر الحاق ضرر أقوى من الزجر كما سلك حاكم جائز له والأوجب الترتيب بينهما
فيزجر ثم يستغيث وعليه يحمل إطلاق من أوجب به معلوم أنا وإن أوجبناه فهو بالنسبة لغير
الضم إن لم يعلم أنه لا ضمان يمثل ذلك كالامس للقاتل إهـ زيادة وعبارة زجر بعد قول المنهج فزجر
فاستغاثة مقتضى كلامه أنه لا يجوز الاستغاثة مع إمكان الدفع بالزجر وليس بصحيح بل هو مخير
بينهما اهـ ببعض تغيير فالمعقد أنهما في مرتبة واحدة لكن بالشرط الذي مر عن مر فالمراتب
ستة (قوله في القطع) كان الأولى أن يزيد بعد ذلك فجاء القتل دخولا على المنزلة وفائدة الترتيب
المذكورة أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاستغاثة بما دونها ضمن وحرم عليه قال في
شرح الأصل فإن أمكن بكلام أو استغاثة أو هرب حرم ضرب أو بضرب يحرم سوط
أو بسوط حرم عصا أو بقة قطع عضو حرم قتل اهـ ومحل وجوبه إن أمكن فإن لم يمكن كأن لم يجد
الموصول عليه الاستغاثة فمدفع بها قال مـ ولو لم يجد الموصول عليه الاستغاثة فمدفع به وإن

كان يدفع بعضا اذ لا تقدر منه في عدم استصحابه اولئك من أحسن الدفع بطرف السيف
بدون جرح يضمن به بخلاف من لا يحسن اه (قوله فان لم يدفع الا بالقتل) أي ابتداء بان لم
يمكنه الترتيب أو بعد رعاية بان أمكن ورعا فلم يدفع بمادون القتل فان اندفع عما دونه وقتل
الصائل ضمنه واعلم أنه يجوز الدعا على الصائل بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأك
حيث غاب عن الظن أنه لا يدفع الا بالهلاله وأما دفعه بالسحر فلا يجوز لا للمصول عليه ولا
اغيره لانه حرام لذاته (قوله لم يضمنه) يستثنى من ذلك المضطر اذا قتل صاحب الطعام دفعا
لصالحه فان عليه القود (قوله قود) أي لانه أبطل حرمة دمه بصالحه (قوله ولا حكومة ولا
كفارة) استشكل بأن الحكومة لا تتصور مع القتل وفرض المسئلة أنه قتله فالواجب الدية
مثلا لا الحكومة وان كان سبب موته جراحة توجب اوبان الكفارة ليست من الضمان وأجيب
عن الاول بتصورها مع القتل فيما اذا صال عليه مسلم فجرحه جراحة غير مقدرة ثم ارتدومات
بالجراحة مرتدا فلا حكومة في هذه الحالة ولا كفارة لان نفسه هدر من حيث الردة وجراحته
هدر من حيث الصال ولولا اهداره بسبب الصال لم يجب سوى الحكومة فالمسقط لها هو
الصال ولو جرحه قبله لكانت نفسه هدر او جرحه مضمو نا مالو كانت الجراحة مقدرة فالواجب
أقل الامر من الارش والدية وعن الثاني بأنه تجوز في الضمان فاراديه ما يشمل غرم المال
الشامل للكفارة وبعضهم أجاب عن الامر من بأن مراده تعميم الحكم فكله قال لا يلزمه شيء
(قوله كربي ومرد) وزان محض وتارك الصلاة بشرطه اه شورى (قوله فله قتله) أي ابتداء
من غير مراعاة ترتيب (قوله ويستثنى أيضا الخ) تبع فيه المأوردى والرويانى والمعة قد وجوب
الترتيب فيه كغيره وان كان الزانى محصنا أي بالغا عاقلا واطئا في نكاح صحيح وليس المراد الزانى
المحصن قبل ذلك لانه مهدر وان لم يفعل الفاحشة حينئذ وأيضا فله الرجم لا القتل بالسيف
حالا وهذا وان صار في هذه الحالة زانيا محصنة الكن لم يثبت زناه ولا يصدق الدافع في أنه زان ولو
تنازع في الترتيب صدق الدافع بخلاف ما لو تنازع في أصل الصال فلا يصدق الا بقربة ظاهرة
كجرب سيف أو نحوه أو بينة (قوله وكان غير محصن) من تمام الغاية أي وان كان غير محصن
(قوله لا يستدرك) أي لا يمكن ازالة المنكر ودفع الواقعة بالافاة بوزن قنانه بلا همز رأى الثاني
والترامخى من تأنى في الامر مكن ولم يجهل (قوله ومالو التهم الخ) استثنى هذه من وجوب
الترتيب منقطع لعدم امكانه فيها وعبارة مر نعم لو التهم ا قتال بينهما واشتد الامر عن الضبط
سقطت مراعاة الترتيب كاذ كره الامام في قتال البغاة وهو ظاهر لانه في هذه الحالة لو راعينا
الاخذ أفضى الى هلاكه ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهم ما
جدارا أو خندق لم يضربه كفى الروضة (قوله ويجب الخ) هذا كالا استدراك على قوله لا دفع الخ
أفادته أن الجواز ليس في جميع الصور كأنه قال يجوز له الا في هذه الصور فيجب (قوله ويجب
على من لم يحف على نفسه الخ) أفهم أنه لو خاف على نفسه لم يجب الدفع عن بضعه بل يجوز له
انكسرت واستشكل كل بان الزنا لا يساح بالا كراهه وأجيب بأنه لا يلزم من الصال الا كراهه اذا كراهه
بغيره الخوف بالعقوبة العاجلة كما تقدم كذا يحظ الزايد ومقتضاها أن الصال يبيح الزنا
وقبه أن الا كراهه الذي هو أقوى منه لا يبيح الزنا فكيف يبيحه الصال والذي تحرر أن قوله على

(قوله أمالو كانت الخ) أي
في غير الصال والا فلا
تيمان فيه أصلا كما هو ظاهر

(فان لم يدفع الا بالقتل
فقتله لم يضمنه) قود ولادية
ولا قيمة ولا حكومة ولا
كفارة لظاهر الخبر السابق
ويحتمل رعاية الترتيب في
المعصوم أما غير كربي
ومرند فله قتله لعدم حرمة
ويستثنى أيضا مالو رآه
أو يلج في أجنبية فله أن يرد
بالقتل وان اندفع بدونه
وكان غير محصن فانه في كل
 لحظة مواقع لا يستدرك
بالأناة ومالو التهم القتال
بينهما واشتد الامر عن
الضبط فتسقط مراعاة
الترتيب (ويجب) على من
لم يحف

(قوله وبخلاف الدفع عن نفسه فلا يأتى الخ) هو
 وان كان كذلك لكان
 ما سيذكره الشارح في
 المفهوم من جواز الاستسلام
 يدل على أن المراد بنفس
 الدافع وحمل الاستسلام
 على جواز تمكين الدافع
 الصائل من الموصول عليه
 بعينه على أن في جوازه
 حينئذ ننظر اذهون من
 النهي عن المنكر مع
 القدرة حرره

على نفسه (الدفع عن بضع)
 لانه لا سبيل الى ابحاثه
 (و) عن (نفس قصدها غير
 مسلم محقون الدم) بان
 يكون كافرا أو جهمية أو
 مسلما غير محقون الدم كان
 محصن لعدم حرمة غيره
 الهية ولحقارتها فان قصدها
 مسلم محقون الدم فلا يجب
 دفعه بل يجوز الاستسلام
 له وتعيير بما ذكرنا أولى مما
 عبر به (ولو دخل) غيره
 (بيته وأتى المخرج به) أو
 (أمره) له (به) ولم يأت
 أخرجه الا بالضرب (الله
 ضربه وان أتى ذلك) الضرب
 (على نفسه) لتعديبه

من لم يخف على نفسه قيد في وجوب الدفع عن بضع غيره أو نفسه بخلاف الدفع عن بضعه فيجب
 وإن خاف القتل وبخلاف الدفع عن نفسه فلا يأتى أن يقال فيه ما لم يخف على نفسه اذ الفرض
 أنه خائف فليست امل (قوله على نفسه) أي أو بضعه أو منفعة كالأوبعض في مجموع ذلك (قوله
 عن بضع) ولو لا جنيبة اذ لا سبيل لباحته وتجه وجوبه أيضا على مقدمات الوطء كقبلة اذ لا يباح
 بالباحة وتقدم أن الزنا لا يباح بالأكراه فيحرم على المرأة أن تستسلم إن صال عليها البزى به امل لا
 وإن خافت على نفسها اهـ (قوله وعن نفس) أي نفس مسلم معصوم فيما يظهر مطلقا أو عند
 جواز الاستسلام فراجع اهـ قل وعجاجة ثم ربه كلام ذكره ومقتضاه اعتبار كون الموصول عليه
 مسلما ووجوب الدفع عن الذي انما يخاطب به الامام لا الاتحاد لاحترامه اهـ (قوله قصدها)
 أي النفس (قوله غير مسلم محقون الدم) بان لم يكن مسلما أصلا ككافر وجهمية أو كان مسلما
 لكنه غير محقون الدم فالمنطوق صادق بثلاث صور والمفهوم صورة واحدة كما أشار الى ذلك
 الشارح (قوله فان قصدها مسلم محقون الدم) أي وان لم يكن مكلفا كجنون وصبي (قوله بل
 يجوز الاستسلام له) هذا جواز مقابل للوجوب فلا يأتى أنه مستحب لخبر كن خيرا بني آدم قاتل
 وهاميل فان هاميل سلم لقاتل فقتله ولذا استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه وقال لعبيده وكانوا
 أربعة مائة من أتي سلاحة فهو سر وقوله تعالى ولا تلقوا أيديكم الى التهلكة مفروض في غير قتل
 يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا ومحمل جواز الاستسلام ما لم يقدر على الهرب والا
 وجب وحرم الوقوف وما لم يكن اماما عادلا متوحدا في زمانه أو عالما كذلك أو شجاعا أو كريما
 والأفلا يجوز له الاستسلام وكذا لو كان رقيقا لحق سيده وتغلبا الشائبة المال المقتضية لا إلغاء
 النظر للاستسلام اذهوا انما يكون من مستقل وتلخص مما تقر وجوب الدفع عن النفس
 والطرف والبضع ومقدماته ولو لا غير وعن المال ذي الروح وان كان الصائل مالكة لكان حقه
 وعن مال محجور يده أو وقف أو وديعة أو ماله المتعلق به حق نخور من واجارة ويجوز فيما عدا
 ذلك والوجه كما بحثه الاذرى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال وعالماهم ولا يختص وجوب
 الدفع بالصائل بل كل من قدم على محرم فلا حد منعه خالا فلا صوابين فمن علم شرب خمر أو
 ضرب طنبور يبيت فله ازاله ذلك ولا ضمان عليه ان قتل فاعله عند امتناعه ويثاب ثم محله
 ان أمن من الولاة اذ التغير بالنفس والتعرض له قوبة ولاة الجور منوع (قوله ولو دخل بيته)
 أي سواء كان باذن أم لا قال الشوري ولم يقل ولو مكنت الخ كما يأتى في البحر والشرق اهـ والظاهر
 أنه حذف ذلك هنا استغناء بما سبق على خلاف الغالب من أن الحذف يكون من الاواخر
 لدلالة الاوائل (قوله بعد أمره به) ظاهره أنه يضمن قبل الأمر وهو كذلك ان قصيره ولا يجوز
 دخول بيت شخص الا بآذنه مالكا كان أو مستائرا أو مستعيرا فان كان أجنبيا أو قريبا غير
 محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا وان كان محرما فان كان ساكنا مع
 صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولو دخل رجل بيت انسان فقتله وقال انما قتلتك دفعنا عن نفسي
 أو مالي وأنكر الولي فعله البيعة بانه قتله دنا للصيالة وبكفي قول البيعة دخل بيته شاهرا
 للسلح (قوله فله ضربه) أي لا غيره كقطع وقتل لانه كانه مزيرا لا في عدم الضمان هنا اهـ قل
 (قوله وان أتى) بمنزلة فونية بمعنى أذى كافى بعض النسخ أي وان أذى ذلك الضرب الى اطلاق

نفسه (قوله ولو عض) قال الزركشي العض اذا كان بجراحة فهو بالاضداد وبغيره فهو بالاطاء
المشالة مثل عظم الزمان وعظته الحرب ولما كان العض من الصيال ذكره في باب اه سم بزيادة
(قوله عضوه) بالرفع نائب فاعل عض (قوله والمعضوض معصوم الخ) ذكر لعدم الضمان
شروط الثلاثة أن يكون المعضوض معصوماً أو حرياً وأن لا يمكنه التخلص من العض بغير النزع
وأن يكون العاض ظالماً أو مظلوماً يمكنه تخليص حقه بغير العض فان اتقى شيئاً منها ضمن
المعضوض أسنان العاض وضمن العاض العضو الا اذا كان الماء معصوماً (قوله
أو حربي) وجه ذلك في الحربي أنه غير متزم للاحكام (قوله لم يضمن) أي المعضوض العاض
(قوله وأمكنه الخ) قيد في المظلوم والمراد بالتخلص تخليصه من المعضوض باخذ ماله منه مثلاً
بان أخذ منه ماله لا لم يملكه تخليصه منه الا بالعاض (قوله فيضمن) أي مع المعصوم فقط لا مع
الحربي اه عبد البر (قوله لتركه الواجب عليه الخ) ولان العاض أراد تخليص حقه بالعاض
ويصدق الدافع هنا وفيما سبقت في عدم امكان التخلص بدون ما دفع به أي لعسر اقامة البيئة
على ذلك اه أفاده الزبدي وهو في مرأيضا وكذا الاختلاف في الظلم فيصدق المعضوض بيمينه
(قوله من فك الخ) بيان للاسهل وكان الاولى التعبير بالكاف لعدم انحصار الاسهل فيما ذكر
بل منه شل يد فتق عين فقلع لحي فحصر خصية فشق بطن ولا يلزمه تقديم الانذار بالنول حيث
علم عدم افادته ومتى انتقل المرتبة من هذه المراتب مع الاكتفاء بما دونها ضمن نظير ما سنعلم لوطن
أنه لو رتب أسنانه العاض عضوه قبل تخليصه من فيه لم يجب الترتيب بل له انتزاعه ابتداءً ولا
يضمن أسنانه العاض اه أفاده م (قوله من فك لحيه) بفتح اللام أي رفع أحدهما عن الآخر
من غير كسر ولا جرح اه أفاده م (قوله وضرب) الاولى القاموس (قوله شديقه) بكسر
السين رفقه او بالذال المهملة وهو كافي القاموس طغفظة القم من باطن الخدين وجهه أشد اذ
والطغفظة كل لحم مضطرب أي ينز (قوله أو كان) عطف على اندفع وكذا ما يأتي (قوله غير
من ذكر) أي غير معصوم وغير حربي بان كان مرتداً أو تارك صلاة بعد الإلزام أو زانياً
محصناً أو قاطع طريق (قوله فيضمن) أي المعضوض الذي هو غير من ذكر وقوله مثل هذا
أي المعضوض المذكور كالمرتد وتارك الصلاة وقوله ان يشعل بالعاض أي المعصوم لانه هو
الذي ينبغي احترامه دون الحربي (قوله المظلوم) بالرفع صفة للعاض ويشترط أيضاً أن يكون
معصوماً (قوله فيضمن المعضوض الخ) لو قال فيضمنه المعضوض امكان اظهار اه قل (قوله
وكذا لوطن من عين الخ) حاصل ما ذكره غاية قيود وهي العين والبيت والخفيف وتعمد النظر وقوله
اليه أو الى حرمة وقوله مجرد أو الثقب وقوله ولم يكن الخ كما تؤخذ من محترقاتها ولا بد أن يكون
طعمه حالة النظر فلو طعمه بعد أن ولي ضمنه وكطعمه طعم حرمة المنظور إليها بخلاف الاجنبى
لا يجوز له ذلك فلو فعل ضمن وانما حرم عليه مع أنه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالموصول
عليه لانه من النظر لا يختص في خصوص الرمي ولكن الشارع جعل الطعن مباحا لصاحب
الحرم فقط وان أمكن منه بهرب المرأة ونحوه فاختص ذلك به وبحرمة (قوله من اطلع) أي
وكان ممنوعاً من النظر ولو امرأة أو مراهقاً ولا نظر لعدم تكليف المراهق لان الرمي لدفع
مفسدة النظر وهي حاصلته به لما مر أنه في النظر كالبائع أما غير المراهق فلا فلا يجوز رمي به وخرج

(ولو عض) من غيره (عضوه)
ولم يندفع الا بانتزاعه (أي
المعضوض من فيه فانترعه
فانتزعت اسنانه) والمعضوض
معصوم أو حربي (لم يضمن)
سواء كان العاض ظالماً
أو مظلوماً وأمكنه التخلص
بغير العض أما اذا اندفع
بغير الانتزاع فيضمن اتركه
الواجب عليه من التخلص
بالاسهل من فك لحيه
وضرب شديقه أو كان
المعضوض غير من ذكر
فيضمن لانه لا ينبغي ان
هذا أن يشعل بالعاض ذلك
أو كان العاض المظلوم
لا يمكنه أن يجلس حقه
الا بالعاض فيضمن المعضوض
العاض لان العاض أراد
تخليص حقه بالعاض
وكذا لوطن من عين من اطلع

في بيته) ولو مكثري أو مستعاراً ٤٩٧ (بخصيف) كعود (أو زناها به) كحصاة

(فذهب) عينه فانه لا يضمن
 نذر الصبي لو اطلع أحد
 في بيته ولم تاذن له فذهبته
 بحصاة فضقات عينيه
 ما كان عليك من جناح وفي
 رواية صحيحها ابن حبان
 والبيهقي فلا قود ولا دية هذا
 (ان تعمد النظر اليه) حاله
 كونه (مجرداً) عما يستقر عورته
 (أو الى حرمة) وان كانت
 مستورة (وكان من نحو
 ثقب) بفتح المثلثة وضمتها
 مما لا يعد فيه الرأى مقصراً
 كسطح ومنازة (ولم يكن
 لناظر فيه محرم مستقرة أو
 حلية أو متاع) وخرج بعين
 الناظر غيرهما كاذن المستمع
 وبنيته المسجد والشارع
 ونحوهما وبالخصيف اذا
 وجد له الثقيل كخشبة
 وحجر وبالعمد النظر اذ افا
 أو خطأ أو بالجرد مستور
 العورة وبما قبله وما بعده
 النظر الى غيره وغير حرمة
 ونحو الثقب فيه كالباب
 المفتوح والشيء الواسع
 العيون وبما بعده ما لو كان
 لناظر فيه محرم مستقرة أو
 حلية أو متاع فيضمن في
 الجميع لتقصيره في الرأى
 حيث نذر تعبيراً بخصيف
 ونحو ثقب وبجملته أعم
 مما عبر به وقول اليه مع
 مستقرة أو متاع من زيادتي
 (واذا ألتفت به شيئاً

بالمشروع من النظر غيره كأن نظر لخطبة أو شراً أمة حيث يباح النظر فلا يرميه ولو ادعى قصد
 ذلك صدق وخرج به أيضاً ما لو كان الناظر امرأته أو المنظور امرأته مستورا ما بين سرتم أو ركبتهما
 لا يرمى حيث نذر (قوله في بيته) والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان اه زيادتي (قوله ولو
 مكثري أو مستعاراً) أي وان كان الناظر المعبر أو المؤجر وحكم الحمام حكم البيت فيما ذكر
 (قوله فذهب عينه) وكذا لو جرحه في محل قريب من عينه بحيث يخطئ منها اليه غالباً ولم
 يقصد الرمي الى ذلك المحل ابتداءً فانه يرمي رأماً لو كان بعيداً منهم بحيث لا يخطئ منها اليه فلا
 يهدر بل يضعفه الرأى نعم لو لم يمكنه قصد العين ولا ما قرب منها ٣ ولم يدفع به جازمي عضو آخر
 على الأوجه اه أفاده م (قوله فانه لا يضمن) أي ولو لم يذره قبل رمية على المعقده ان علم أنه
 لا يفيد أمماً يوثق بكونه دافئاً من تخوف وزعقة مزعجة فيجب قطعاً بدليل ما ذكره في دفع
 الصائل من تعين الاثف (قوله فذهبته) الخذف بالحاء والذال المجهمة يرمى بين الاصبعين
 بحصاة أو نحوها وبالحاء والذال المجهمة الرمي بالحصاة قاله المصنف في شرح الاعلام والحديث
 المذكور دليل على الرمي ولو قال ويقاس به الطعن المذكور ولو في الدليل وحله أبو حنيفة على
 التشديد والمبالغة في الزجر فقال بضمان عين المطاع اذ الدخول أشد من الاطلاع وهو لا يحمل
 العقوبة فلا اطلاع أولى منه (قوله وفي رواية الخ) القصد منها بيان الجناح في الرواية الاولى
 فالمراد به القود والدية (قوله أو الى حرمة) أي زوجته وأمنته ومحرمه ويلحق بذلك ولده
 الآخر والحسن فيما يظهر ولو غير مجرد ومثل ولده نفسه لو كان أمراً حسناً وكذا الخنثى
 المشكل لحرمة نظر الغير يقين اليه (قوله مما لا يعد فيه) أي في قصه (قوله كسطح ومنازة)
 مثال للنحو (قوله ولم يكن لناظر فيه محرم مستقرة) بأن لم يكن له محرم أصلاً أو له محرم غير
 مستقر بان كانت مجردة فلصاحب البيت الرمي اذ ليس له مطاع النظر العورة محرمه والمراد مستقرة
 ما بين سرتم أو ركبتهما (قوله أو حلية) أي زوجة وأمة ولو مجردتين (قوله غيرهما) كاذن المستمع
 لقوات الاطلاع على العورات الذي يهظم ضرره اه م وكاذن المستمع عين الاعى وان جهل
 الرأى عما وعين البصير في ظلمة الليل لانه لم يطالع على العورات بنظره قاله ع ش (قوله اذا
 وجدته) فان لم يجدته انه الرمي بالثقب ل قال م ولو لم يدفع بالخصيف استغاث عليه فان فقد
 مغيث سن له أن يشده باقه فان أبقى دفعه ولو بالسلاح وان قتله اه (قوله أو خطأ) أي كأن ظنه
 بيته ولو ادعى الناظر عدم القصد لم يصدق بل يصدق الرأى بيمينه في أنه تعمد ولائى عليه اذ
 الاطلاع حصل والقصد امر باطن ويؤخذ من ذلك جواز رمية عمدة غلبة الظن في أنه تعمد
 النظر اليه وان لم يتحقق وامتناعه فيما اذا اتقن ان نظره اتمافاً أو خطأ فقط (قوله وبما قبله)
 أي قبل مجرداً وهو اليه وما بعده وهو الى سرتمه فجميع ما قيد واحد (قوله المفتوح) أي
 لا يفتح الناظر أما اذا كان يقفه ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه فيجوز الرمي أما اذا تمكن من
 اغلاقه ولم يغلقه فيضمن برميته (قوله الواسع العيون) أي بحيث يغيب صاحبه الى تقصير كفتح
 الباب لان تقرر يظه بذلك صبره غير محترم فلا يجوز الرمي قبل الانذار نعم الناظر من نحو سطح ولو
 لناظر أو منارة كهو من كونه ضيقة كما مر اذ لا تفرط من رب الدار اه أفاده م (قوله وبما
 بعده) أي الثقب وهو لم يكن لناظر فيه محرم الخ (قوله واذا ألتفت به شيئاً

فانه لا يضمن مالكم ما أتلفه لان العادة تجرت بإرساله ولانه لا يدخل تحت اليد ومنه الفصل وقد
 أتى البلقي في فصل انسان قتله بجلال لا تخربانه هدر لتقصير صاحب به دون صاحب الفصل اذا
 يمكن ضبطه اه افاده مر وكذا الزيادة ولا فرق بين العادي وغيره وحل ذلك سم على غير العادي
 أما العادي الذي عهدا تلافيه فيضمن صاحبه ونقل هذا عن مر في غير الشرح والمعتمد الاول
 قوله وذو اليد منها الاولى وهي مع ذي اليد لان مع تضاف للمتبوع غالباً واذا تضاف للتابع
 فله كقوله تعالى ان الله مع الصابرين وخرج بذلك مالو الحاج ربح أو أظلم النهار
 فتمزقت الدواب من الراعي الذي معها ووقعت في ذرع فانفسدته فلا ضمان على الراعي وكذا
 المالا للغاية كالوئد بعيره أو انفلتت دابته من يده وأفسدت شيئاً فلا ضمان بخلاف مالو تفرقت
 لدومه فانه يضمن اه افاده مر بزيادة وكذا لو فرغت من شيء وأتلفت شيئاً فانه لا يضمنه لان
 فعلها ما ينفذ لم يفسد فيه واضع اليد الى تقصير بخلاف قطع العنان الا في فان الراكب يفسد
 فيه الى تقصير في الجملة لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه (قوله اولي) أي لا يهاجمه
 اختصاص الحكم بما كان اذا جعل المصاحب معه فان جعل بعسي المصاحب نحو أن
 المصاحب في السفر فلهما سواء فلا أولوية الا أن يقال هو اصبر (قوله ضمن) أي ولو صيبا أو
 مجنونا أو رقيقاً اذن سيده أم لا ويتعلق متلفها برقبته فقط مالم يكن موقوفاً ولا يعلى الواقف
 (قوله ما أتلفته) أي باي جرم من أجزائها (قوله نفساً) أي على عاقلته ومالا أي في ماله ولو ربط
 فرسه في خان وقال لصغير خذ من هذا التبن واعلفها ففعل فرسته فبان وهو حاضر ولم يحذره
 منه سار كانت رموه حاضمه على عاقلته اه مر (قوله غالباً) من غير الغالب مالو أركبها أجنبي
 بغير إذن الولي صيباً أو مجنونا لا يقدر مثلهما على ضبطها البشراً فالا ضمان على المركب وكذا
 لو قدر على ضبطها لكن اغلبته نحو قطع عنان وثيق وأتلفت شيئاً فعليه الضمان على المادفد ومالو
 تخسها انسان بغير إذن من صحتها أو غلبته فاستتبعها انسان فردها بغير إذن فأتلفت شيئاً
 انصرف انها فالضمان على الراد والناخس بخلاف مالو أتلفته قبل ردها فالضمان على من صحتها
 ومالو سقط هو أو ركب كونه مبتاعاً على شيء فأتلف فلا ضمان كمالو انتفع ميت وسقط على شيء وأتلفه
 بخلاف الطفل الا اقط على شيء فأتلفه فيضمن لأن الطفل فعلاً بخلاف الميت بخلاف سقوطه
 بنحو مرض أو ربح شديداً فلا ضمان عليه ولو بات أو راثت الدابة بطريق فتلطف به شيء فلا
 ضمان على المعتد الذي ذكره في المنهاج واللا متنع الناس من المرور ولا سبيل اليه وقبل بالضمان
 وجرى عليه في المنهج لان الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كما في روشن (قوله أم
 ركبها) ولو أعمى ولو كان للدابة التي في يده ولدائب فأتلف شيئاً ضمنه فحكم ولدائها حكمها (قوله
 أم فائدها) ولو كان ركب وسائق أو قائد فالضمان على الراكب ولو أعمى وامرأة ومن ذلك
 المكاري اذا اتلفت دابته شيئاً فالضمان على الراكب اذا كان الزمام بيده بخلاف ما اذا لم يكن
 بيده كبعض النساء اللاتي يركبن مع الحارة ويترك الزمام بيدهم اما اذا كان بأيديهن فيضمن
 ولو كان على الدابة راكبان فالضمان على الاول دون الرديف مالم يكن الاول ضاماً لا حركة له
 والا فالضمان على الرديف ولو اجتمع سائق وقائد فلهما في الضمان سواء أوراكب في الوسط مع
 راكبين في الجنبين فالضمان على المتوسط عند الرمي كوالده وقيستون عند الزيادة

وذو اليد ولو مستاجر أو
 خاصباً أو مستعيراً فهو أولى
 من قوله وصاحبها (معها)
 ضمن ما أتلفته (نفساً ومالا
 ايلاً أو غيرها) غالباً سواء
 كان سائقها أم راكبها أم
 قائدها أم قطرها فقطعت
 التقطير لانها في يده وعليه
 نهـدها وحفظها (كألو
 أوقفها

والطباوى تبعاً لابن قاسم (قوله في طريق) ولو أمام حائوته مثلاً كدواب الدلافين فعليه -م-
الضمان وخرج بالطريق ما لو كانت في الدار فاذا دخل انسان داراً فيها دابة فرفسته فلا ضمان
على صاحبها كمالو كان بها كلب عقر ورفعه هذه ان علم به ما وان اذن له صاحب الدار في الدخول
بجلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبجلاف الخارج منه -م- ما عن الدار
ولو بجباب يابم الا انه ظاهر يمكن الاستراzenie وخرج به ايضاً ربطها بوابات أو ملكة فلا يضمن
به متلفها بالاتفاق ولو آجره داراً لا يتنازع فيها فادخل دابته فيه وتركه مفتوحاً فخرجت
وأتلقت مالاً لا يكثرى لم يضمنه اه أفاده مـ بزيادة (قوله وان لم يكن معها) مقابل قوله وذو
البدمعها (قوله كأن أرسلها) مثال الثاني وهو عدم التفريط أى أرسلها في وقت جرت العادة
بإرسالها فيه فلا ضمان اه قل (قوله ولولا ليلاً) أى جرت العادة بإرسالها فيه كما عرف فالله قول
عليه العادة يمكن العادة الغالبة -م- حفظ الزرع نهاراً والدابة لا يضمن مرسلها ليلاً لانهاراً
فلو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها فيه -م- ما ضمن فيها أو بإرسال الدواب
فيها -م- ما فلا ضمان كذلك ولو فتح انسان مراح غنم فخرجت ليلاً وورعت ذراعاً كان الذي قصه
المالك ضمن الزرع أو غير المالك لم يضمن والفرق أن المالك يلزمه حفظها في الليل على ما مر
فاذا فتح عنها ضمن وغير المالك لا يلزمه حفظها فاذا فتح عنها لم يضمن ويؤخذ من تحكيم العادة
جواب سادثة وقعت في الشام وهي أنه قد جرت عادتهم -م- بإرسال الدواب فرت دابة في طريق
فصادفت انساناً فاعدا في الطريق فجفت منه وتلفت فيضمن الدابة لان العادة جرت بإرسالها
(قوله كأن أرسلها ولونهاراً) أى لان العادة بالعادة كما مر لكن لما كان الغالب حفظ الزرع
نهاراً والدواب ليلاً لا قال هنا ولونهاراً وثم ولولا ليلاً ولم يذ كر مثلاً للتفريط في ربطها وذك كر في
شرح المنهج بقوله كأن ربطها بطريق ولو واسعا اه قال شيخنا عطية ومن هذا القبيل
المساطب المعروفة في السكة للخصرية فلا يضمن صاحب الدابة ما تلقت من فوقها اه (قوله
يتوسطها) أى المزارع وكذا ضمير فأتلفها (قوله كأن كان) أى الشيء وكان وضعه في محل المرور
وكان -م- حضر عند زرع ولم يدفعها عنه وان توسط المزارع ثم ان تزلزلهما فخرجها خوفاً على اتلاف
زرع غيره اللازم اخراجها اليه لم يسهط الضمان الا ان قدر على منعها كربطها فلا يمنع من
الاكل مثلاً فلا ضمان واذا أخرجها من زرعها في محل يأمن عودها اليه فان زاد عليه ضمنها
ويجب ابقاؤها في زرعها ان لازم على اخراجها اتلاف زرع غيره اذ الضرر لا يزال بالضرر مع بقاء
الضمان على صاحبها بشرطه السابق فان أخرجها من زرعها وأتلقت زرع الغير ضمن مخرجها
ان تبعها بعد الخروج من زرعها حتى أوقفها في زرع الغير فان صاح عليه فخرجت الى فرع المزارع
ولم يتبعها حتى دخلته بل اقتصر على مجرد تنقيحها عن زرع نفسه لم يضمن (قوله فتركه مفتوحاً
فلا ضمان) ولو ألتفت الرمح في حجره فوبأ مثلاً فالقاه ضمنه اتركه الواجب عليه من تسليمه للمالك
أو نائبه فان لم يجد فالحاكم ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها لما سكتها الا ان كان
المالك هو الذي سببها فيضمن لم يخرجها ويحمل قواهم -م- فيما اذا أخرجها من زرعها على ما اذا
سببها المالك ما اذا لم يسببها فيضمن لم يخرجها اذن -م- حقه أن يسألها من مراه أفاده الشيخ عبيد
البر (قوله لتفريط مالكة) ولو أتلقت الفعل الموقوف للضرباب شيئاً ضمنه الواقف كمالوقوف

في طريق ليس له ايضاً فيها
فيه) عادة (فاتلفت شيئاً)
فانه يضمنه لخالفته العادة
(وان لم يكن معها لم يضمنه)
أى ما أتلقت ليلاً أو نهاراً
ولولا ليلاً (ان لم يفرط) في
ربطها أو إرسالها كان أرسلها
ولولا ليلاً لم يضمن
من ارجع (والا) بان فرط في
ذلك كأن أرسلها ولونهاراً
لم يضمن يتوسطها فأتلفتها
(ضمن الا ان قصر مالك
الشيء) كان كان في محوط
له باب فتركه مفتوحاً فلا
ضمن ان تفريط مالكة
وتعبيد يعمد كراضية
وأهم مما عبر به

(قوله ومن هذا القبيل)
أى من قبيل ما وضع في
الطريق بغير حق أعظم من
أن يكون دابة أو غيرها
فتدبر

عبد الجني فالضمان على واقفه كذا قاله الزياي والذى قاله م ر عدم الضمان لانه لا يده
عليه حينئذ لا يقال قياس تضمن بين الواقف جنباية العبد الموقوف تضمنه متلف الفصل
المذكور لا نقول جنباية العبد تتعلق برقبته وقد فوت الواقف هذا التعلق بوقفه بخلاف
الدابة جنبايتها لا تتعلق برقبته بل يذى اليه عايشا ولا يد على الفصل الموقوف الآن وهذا
هو المعتقد

• (باب حكم الجدار) •

الشبهة بالهمية في كونه غير عاقل وفيه الضمان تارة وعدمه اخرى اه قل تخيمه الضمان
تارة وعدمه اخرى (قوله المائل) لو أسقطه امكن أولى لانه ذكر حكم غير المائل أيضا بل هو
المصرح به في المتن ولا فرق في الميل بين أن يكون في الابتداء أو يطرأ عليه (قوله وما يذ كرمه)
أى من البئر ونحو السبع (قوله اذ بنى) أى ولو بناه عليه ولا ضمان على الباني بخلاف الراش
اذا تجاوز المادة فانه يضمن كما يأتى وذكر في حيز الشرط أربعة أفعال وأخذ قوله وسقط وتلف به
شي من المسئلة بين بعده (قوله ولو الى غير ملكه) أى ولو الى الشارع (قوله وسقط وتلف به شيء
الخ) ولا يلزمه رفع نفسه من الطريق الا ان يمنع المارة من السلوك وقال بعضهم وان منهم أيضا
اه أفاده قل (قوله أو أدخل) عطف على بنى والضمير للشخص (قوله فالتلف شيئا) أى ولم يعلمه
الداخل نحو ظلة أو عى (قوله لم يضمنه) أى الشئ المتلف في الثلاث أو الضمير راجع للجدار
ونحو السبع والحفر أى ما ينشأ عنهما أو الأول أقرب (قوله لان الميل فى الاولى الخ) ولا يلزمه
هدمه وبناءه على الاستقامة ولا يجبر عليه سواه يمكن من ذلك أم لا خلافا لليلقينى لان القاعدة
أن ما كان أوله غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال (قوله الا ان دعا) قيد يخرج به مالو
دخل بغير دعوة فلا ضمان وقوله فى الاخيرة أى مسئلة البئر وهو ليس بقيد بل مثلهما الذى قبلها
وهى مسئلة نحو السبع وعبارة م ر فيضمن ذوجا أو كاب عقور ما يملكه ان أرسله أو قصر فى
ربطه اه وتقدم نقل كلامه فمن دخل دارا فيها كاب عقور ففقد أو دابة جرح فرسته (قوله
مكان التلف) اسم كان والشئ عطف عليه وقوله من الحرم خبر وصيد اعطف عليه ولا محذور
فى ذلك لان فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو غير ممنوع اذا لم يمنع هو والعطف على
معمولى عاملين مختلفين (قوله فيضمن) بالبناء للفاعل والضامن الداعى على عاقبته فى الاولى
وفى ماله فيما بعده أو للمفعول والمضمون الانسان المدعى فى الاولى والصيد فيما بعده ووضهانه
بالجزاء كما قاله الشارح (قوله الانسان) أى فى مسئلة البئر ثم فيما لو دعا وقوله والجزاء أى فى
فى مسئلة الصيد ولو قال والصيد بالجزاء لكان أولى لان المضمون هو الصيد والجزاء مضمون به
كما علمت ومكت عن ضمانه لما سكه لو كان مملوكا لانه لا يلزمه لان فرض المسئلة أن مكان التلف
من الحرم ملكه كما هو قضية الاستثناء وله أن يفعل فى ملكه ما يشاء وانما ضمنه بالجزاء لما ذكره
الشارح (قوله فى الاولى) أى من المسئلتين اللتين بعد الاولى هى مسئلة البئر وقوله وفى الثانية
وهى كون مكان التلف من الحرم الخ فهى مسئلة جهل الاعتبار وان اشتملت على ثلاث مسائل
باعتبار الجدار أو البئر أو الجمع والبئر والمراد بالحرم التعليل وقوله فى الاولى من الثلاث أى وهى
مسئلة الجدار فى الثلاث التى هى واحدة باعتبار ما مر فصدق الاولى مختلف (قوله فيه) أى

(قوله امكن أولى)
يقال المائل ولو ما لا كما
يشير اليه آخر

• (باب حكم الجدار المائل وما يذ كرمه) •

(اذا بنى جداره مستقيما
فقال ولو الى غير ملكه)
وسقط وتلف به شيء (أو
أدخل نحو سبع) كناية
فهو أعم من قوله سبعة أو
حمة (ملكه فالتلف شيئا أو
حفر فيه) أى فى ملكه
(بئر فاسقط فيما شئ فتلف
لم يضمنه) لان الميل فى
الاولى لم يحصل بفعله ولان
له فى الاخيرة أن يفعل فى
ملكه ما يشاء (الا ان دعا)
الاخيرة انما فاسقط فى
البئر جدارا لاجل اومات أو
(كان) فى الثلاثة (مكان
التلف من الحرم والشئ)
التلف (صيد فيضمن)
الانسان (والجزاء) للتغريب
فى الاولى وحرم الحرم فى
الثانية واستثناء الصيد فى
الاولى من الثلاث من
زيادى بل كلام الاصل
يفتضى عدم الضمان فيه

المذكور من الاولى ولو قال فيه الكان اظهر (قوله وأما لو بناء) أي بنفسه أو أمره فالضمان على المالك الا ان خاف الباني فعليه الضمان دون المالك وهذا بخلاف الراش في الطرقات اذا جاوز العادة ولو بامر غيره فالضمان عليه لانه المباشر لا على الامر لعدم مباشرته والفرق أن الرش غير مضبوط فنسبت المجاوزة اليه بخلاف البناء ونحوه كالميزاب والجناح أما اذا لم يجاوز الراش العادة فلا ضمان عليه هذا ان لم يرش لمصلحة نفسه والاضمن مطلقا وان لم يجاوز العادة (قوله ضمنه) أي على عاقلته في الانسان وفي ماله في غيره او يضمن الكل ان حصل التلف بالمائل فقط والنصف ان حصل به وبغيره كالجناح ويؤخذ منه أنه لو بناءه مائلا من أصله ضمن كل التالف مطلقا وهو واضح اه أفاده الشوري بزيادة (قوله الى ملكه) أي أو موان ومنه يعلم أن المراد بغير ملكه فيما هو ملك غيره أو شارع مثلا

• (باب حكم الاشربة) •

جمع شراب بمعنى مشروب وهذا بحسب الاصل والمراد هنا الاغم فيدخل فيه الخمر المنهقة فانه يحرم تناولها ويحده وان لم تكن شرابا نظر الاصل وجمع الاشربة لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متصفا بوزن كرمها غير ما على ما ياتي استطراد الضرورة التفسير ولم يعبر بجمع الاشربة كما قال في قطع الطريق لان الغرض ثم ليس الا بيان القطع ومنه علقته وأما التحريم فيعلم بالضرورة والغرض هنا بيان التحريم لظفائه بالنسبة في كثير من المسائل وهذا الخدم من جملة الكلمات الخمس والقصد بوجوبه حفظ العقل وشرب الخمر من الكفار وكان شر بهما جائزا أول الاسلام يوحى ولو الى حدين بل العقل على الاصح ومع ذلك لم يتناولها صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قولهم ان الكلمات الخمس لم تبج في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع أو أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا ثم حرمت ثالثا في الهجرة ثم أحلت ثم حرمت مرتين أو أكثر ثم انعقد الاجماع على تحريمها في غزوة خيبر فهي مما تكر فيه الفسخ كما هو في المتخذة من عصية العنب اذا اشتد وقذف بالزبد وسائر الالبدة المسكرة وهي المتخذة من القمح ونحوه كالخمر في التحريم والحد والنجاسة لما ذكرناه في كونها مائة مسكرة ثم لا يكون مستحل القدر الذي لا يسكر منها بخلاف الخمر لاجتماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها أي من حيث الجنس على قليبها او هو الذي لا يسكر على قول جماعة أما المسكر من سائر ما فعل فحرام اجماعا وهو كبيرة قياسا على الخمر فانه كبيرة اجماعا ولو قطرة وفيما لا يسكر خلاف والذي رجحه ابن حجر أنه كبيرة أيضا كالخمر (قوله مسكر) هو النوع الاول وغيره هو الثاني وتحته أربعة أقسام لانه اما نجس أو طاهر مستقدر أو طاهر مضر أو غير ذلك فالأقسام خمسة ستأتي في كلامه والاسهل في ضبطها أن تقول الشراب اما مسكر أو غير المسكر والغير اما نجس أو غير النجس اما مضر أو غير المضر اما مستقدر أو لا وحكمها الا في الحرمة في أربعة أقسام على تفصيل في بعضها والجواز في واحد فالسكركرام مطلقا والنجس حرام الا لتدا أو عطش والطاهر المضر والمستقدر حرامان أيضا ما عدا ذلك حلال (قوله فالمسكر) أي ما فيه الشدة المطربة ولو جامدا ولا ينافي ذلك كون كلامه الآن في الاشربة والجامد ليس شرابا ما مر من أن المراد الشراب ولو باعتبار الاصل فاندفع اعتراض بعضهم هنا (قوله وان قل) كقطرة وان لم تسكر (قوله لتداو)

(قوله كالجناح) الكاف
تتميم للغير وقوله من أصله
أي انه بناء مائلا كانه فيتميم
التلف من جهته لكن
ينظر معنى الاطلاق حيث
ويحتمل ان الكاف تنظيرية
فيراجع حكم الجناح ليهل
المبنى عليه هنا حرر

أما لو بنى جداره مائلا فان
كان مائلا الى غير ملكه
فقط وتلف به شيء ضمنه
وان كان مائلا الى ملكه
لم يضمنه

• (باب حكم الاشربة) •
(هي) نوعان (مسكر وغيره
فالمسكر) من خمر وغيره
(حرام) تناوله (وان قل)
أو شرب لتداو

لما صح ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ويجوز التداوى بصرف النجس الا صرف المسكر
 وهل يحسد اذا شرب من التداوى فيه خلاف والذي اعقده في المنهج عدم الحسد وان وجد غيره
 وأما لو استمكت النجاسة في الدواء بان لم يبق لها وصف فلا يحرم استعمالها كصرف باقي النجاسات
 هذا ان عرف أو أخبره طبيب عدل بنفعها ولو احتج انفع نحو ساعة أو يومين كذا الى زوال
 عقل صاحبها فهو بغير جواز لا بسكر مائع وجوع وكذا يجوز استعمالها للصغير اذا شرب راحة النحر
 وخيف عليه اذا لم يسق منها مرض يحصل معه مشقة وان لم يخف منه الهلاك وكذا لو تعذر
 عليه اقتضاؤه البكر الا باطعامها ما يغيب عقلها من بخر أو حشيش فيجوز ذلك لانه وسيلة الى
 تمكن الزوج من الوصول الى حقته ومعلوم ان محل جواز وطئها لم يحصل لاهابه أذى لا يحتمل
 معه في إزالة البكارة (قوله أو عطش) لانه لا يسكن العطش بل بشربه ويحرق كبدا للنجاسة لحرارته
 ويسه ولا حد عليه اذا شرب من اللعش أيضا كما صرح في التداوى وان حرم عليه (قوله لا يهتدي
 النحر والميسر) وهو القمار المحرم كالطاوله (قوله وتلعب كل شراب الخ) وخبر مسلم كل مسكر
 خمر وكل خمر حرام وخبر ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها
 وشاربها وشاقيها وحامها والمهمولة اليه وباتنها ومبتاعها وواهبها واكل غنمها وقال صلى الله
 عليه وسلم لم اجتمعوا الخمر قائما مفتاح كل شر وقال عمرو وعثمان رضي الله تعالى عنهما انهم ساءم
 البكار وقال صلى الله عليه وسلم الخمر أم الفواحش وأكبر الكبائر ومن شرب الخمر ترك الصلاة
 ووقع على أمه وعنه وخالفه رواه الطبراني عن ابن عمر وصححه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 في الرواية الاخرى الخمر جاع الانثى وعن وهب بن منبه وجدنا في التوراة من شرب الخمر حتى
 يذهب عقله ياتيه الشيطان في دبره سبعين مرة كما ياتي الرجل امرأته (قوله أسكر) أي شانه
 الاسكار وان لم يسكر بالفعل كما صرح (قوله غص) بفتح الغين أفصح من ضمها وأصله غصص أي
 شرب بكسر الراء واذا مات بشربه في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف
 ما لو شربه بعد ما غص منه ومات فإنه يكون عاصيا له عليه بشربه كما قاله ع ش علي مر وقوله ولم
 يجد غيره قيد للجل وقوله وكذا أي يجب وكذا أكل الا فيمن يجب اذا ضربه عدم تناوله ولم يجد
 غيره فان وجد غيره في هذه الصورة وما قبلها حرم تناوله ولكن لا يحسد والحاصل ان شرب الخمر
 نارة يقتضي الحرمة والحد وذلك اذا شربه عبثا مع العلم والعلم والاختيار وتارة يقتضي الحرمة
 دون الحد اذا شربه لتداوى أو عطش ولم ينته به الامر للهلاك وكذا لو شرب الكافر فإنه يحرم عليه
 ولا يحسد وتارة لا يقتضي حرمة ولا حد اذا غص بآفة أو انتهى به العطش للهلاك ولم يجد غيره
 فيهما ان كان ذلك الغيب بولام من مغلظ واذا سكر بما شربه لتداوى أو عطش أو آفة قضى ما فاته
 من الصلوات لانه تعمد الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل المذنب وهو من جهل التحريم
 لقرب عهد ومحوه أو جهل كونه خرافة لا يحسد ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر (قوله
 محليزبل العقل) أي يغطيها لا تنفك الشدة المطرية عنه قطعاً والمراد بالعقل التمييز (قوله كالبنج)
 أي والافيمون وكثير الزعفران وجوزة الطيب والحشيشة التي ياكلها الخرافيش ظال بعضهم
 قل لمن ياكل الحشيشة جهلا • يا خبيثا قد عشت شرم عيشه
 ذية العقل بدرة فلماذا • يا سفة ما قد بدت بها بحشيشه

أو عطش) لا يهتدي النحر
 والميسر وتلعب كل شراب الخ
 كل شراب أسكر فهو حرام
 نعم من غص بآفة ولم يجد
 غيره حصل اساغته اياه بل
 وجب وكذا لو انتهى الامر
 بالاعطشان الى الهلاك ولم
 يجد غيره وغيب الا شربه
 بما يزيل العقل كالبنج

والبدرة كما في القاموس كس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار (قوله حرام أيضا) أي ولا حذفيه وان أذنب لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدع قلبه الى كثيره بخلاف المسكر في ذلك ولو جامدا اعتبارا بالاصل فيه ما بل فيه التعزير الزاجر من هذه المعصية الدينية وتقدم أنه تناوله حتى لا يحس بالقطع عضو المتاكل ومحل عدم الحذف في الحشيش المذاب مالم تشد بحيث تقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالسكر في التجاسة والحد كالخمر اذا أذنب وصار كذلك بل أولى كما قاله سم في حواشي المنهج (قوله ان كثر) بخلاف ما لو قل والمراد بالقليل أن لا يؤثر في العقل ولو تخدير او فتور او بالكثير ما يؤثر فيه كذلك فيجوز تعاطي قليل ما ذكره ولكن يجب كفه على العوام لئلا يتعاطوا كثيره ويعتقدوا أنه قليل و قد سلم أنه يجب تعاطي الاقيون في حق من يضره تركه ولذا قال بعضهم هو حرام ابتداء واجب انتهاء وأما الدخان فالمعتد أن شربه مكروه وقال قل بحرمته لانه يورث العمى والتهل والشافيس واتساع الجحاري كما نقل عن الثقات وسما في رده (قوله وغيره) أي غير المسكر من الاشربة كما هو ظاهر كلامه ويحتمل أن يراد بالغير ما يشمل غير الاشربة كما يأتي (قوله كلام) أي ولحم حبة وبول ومججون خراها بن شرف (قوله حرم تناوله) لغير التداوي وأما له فيجوز بالشروط السابق وهو معرفته أو اخبار طبيب عدل بنفعه ويشترط أيضا عدم ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوي من الطاهرات لانه صلى الله عليه وسلم أمر العربيين بشرب أبوال الابل (قوله الا الماء الخ) قال قل في هذا الاستثناء مع التقييد قبله ثدافع لا يخفى اه ووجهه أن قوله ونحوهما شامل للدم فنقضيته جواز له للعطش وهو من غير التداوي وقضية ما قبل الاستثناء امتناعه لغير التداوي وحاصل الجواب أن المراد بنحوهما من كل مسكن للعطش لا مطاوعة به ذاب سقط ما يقال لم اقتصر في المستغنى على ما ذكره ولا عزم بأن يقول حرم تناوله الا للعطش ووجه سقوطه أن مطلقه ليس مسكنا للعطش فلا يصح التعميم (قوله فلا يحرم تناوله ما للعطش) وان لم يؤد لالهلاك بخلاف المسكر (قوله فلو وجد الخ) فترجع على ما قبله (قوله في حرملة) اسم كتاب للشافعي املأه على رجل من أصحابه اسمه حرملة فسمى الكتاب باسم الرجل الممل عليه (قوله والذي صححه في الروضة) معقد لان من جله أسباب التيم حاجته الى العطش حيوان محترم ولو ما لا كما مر ان قيل كيف يسع صاحب الروضة مخالفة نص امامه أجيب بان أغمة المذهب لا يخالفون نصا لمامهم الا باتباع نص له آخر أرجح من الاول لظهور دليله عندهم ويقاس به ذاعيره من المواضع (قوله الشافعي) نسبة الى شافعي رحمه الله من مدينة ورامن وجوهون من مدائن الحجاز خرج منها جمع من العلماء (قوله ويقيم) فان كان على بدنه نجاسة فهو فاقد الطهورين فيصلي ويعيداه قل (قوله قال في المهمات والاول هو الملق به) ضعيف (قوله وان كان غير المسكر) أي الشامل لغير الشراب وذكره استطرادى اضرة التفسير كما مر فلا اعتراض عليه والمراد بغير المسكر خصوص الشراب وسما في الجواب عما ينافي ذلك (قوله كالم) اعترض بان كلامه مفروض في الشراب والسم ليس منه وأجيب بان المراد السم المذاب في نحو ماء وحيتن يقال هلا أدخل هنا فهو البنج السابق ذكره في كلام الشارح الآن يقال هذا يحرم مطلقا ولا يقيد بالسابق وهو قوله ان كثر وأجيب أيضا عن الاعتراض الاول بان المراد بالغير فيما مر ما يشمل الشراب وغيره وان خالف

حرام أيضا ان كثر (وغيره
ان كان نجسا) كالم (حرم
تناوله) لغير التداوي
(الا الماء المتنجس والبول)
ونحوهما فلا يحرم تناوله
(للعطش) للضرورة مع عدم
ازالة العقل (فلو وجد)
الشخص (ماء طاهر او) ماء
(نجسا) قال الشافعي في حرملة
(نواضا بالطاهر) وجوب لانه
مسكنا لغير التداوي
(وشرب النجس) للعطش
لما مر والذي صححه في
الروضة تبع الاختيار
الشافعي أنه يشرب الطاهر
ويقيم قال في المهمات
والاول هو الملق به (وان
كان) غير المسكر (طاهرا
فان كان مضرا) بن تناوله
كالم

(قوله الى ان يتولى امام
غيره) هذا مخالف للمشهور
من استقرار الحرمة فخر رقلت
وهما قولان في الاصول
(قوله وجوابه ان المراد
الاول الخ) هذا لا يظهر مع
ذكر غالباً والجواب الا في
عن اراد الضب انما هو من
حيث كونه غير مانع لامن
حيث كونه غير مستقدر شرعاً
الذي هو المراد في الاراد
هنا فالذي يظهر اختيار
الشق الثاني وينسج قوله
لعدم ثبوت الاحكام به بدليل
اعتباره هم له في الحيوان
الذي لا نص فيه حرر

(أو مستقدر غالباً كخطا
فخرام) تناوله تضرع به
واستقدره (الاماء
المتغير) فلا يحرم تناوله
كالعلم الماتن اماماً مستقدر
فادرا كالضب والخيل فلا
يحرم تناوله (فان اتنى
ذلك) أي ما ذكر مما يقتضي
التحريم (خلال) أي فغير
المسكر حينئذ لال لا تتقاء
على التحريم

(باب الاطعمة)

أي بيان ما يحل عنه وما يحرم
والاصل فيها آية قل لا أجد
فيها أوصى الى تحريم ما وقوله
ويحل لهم الطيبات ويحرم
عليهم الخبيثات

ظاهر عبارته بدليل تمثيله بالسم نظر الظاهر وسياق نظير ذلك في التمثيل بالضب والخيل قال قل
ويؤخذ من تمثيله بالسم أن المراد بالضرر ما يعم ضرر العقل والبدن ومنه يعلم حرمة الدخان
المشهور لما مر انه يورث نحو العمى اهـ بالعمى وفيه نظير بل هو مكروه كما مر نعم من غلب على ظنه
حصول الضرر المذكور حرم عليه ولكن لا يقتضي ذلك به بل غسل الخيل الذي أخبر الله تعالى
بان فيه شفاء كذلك وكذا يحرم اذا نهى الامام عنه فيحرم تعاطيه ظاهراً فقط مدة النهي الى أن
يتولى امام غيره خوفاً من شق العصافان قلت قياس ما قالوه من انه اذا أمر بحدوب وجب
امتناله باطناً نهياً كذلك قلت ذلك محله اذا أمر بحدوب فيه مصلحة عامة كالصوم للاستبقاء
وهذا خاص كترك كل ذي ربح كربه من نوم وبصل فامتناله فيه ظاهراً فقط ومقتضى هذا
الجواب أن السؤال اذا أمر به يجب امتناله ظاهراً فقط (قوله أو مستقدر) قال قل ان اراد
شرعاً لم يرد نحو الضب ولم يحتج بقوله غالباً وطبعاً لم يصح عدم ثبوت الاحكام به أي بالطبع مع
ان كلامه ظاهر فيه فتأمل اهـ وجوابه أن المراد الاول وسياق الجواب عن اراد نحو الضب
(قوله غالباً) أي عند غالب الناس أي أنه مستقدر شرعاً باعتبار طبع غالب الناس (قوله
كخطا) أي وبصاق ومنى (قوله الا الماء المتغير) أي بظاهر بدليل الاستثناء والاصل الاتصال
أما المتغير بنجس نجس وابس الكلام فيه (قوله كالضب والخيل) اعترض بان الباب معقود
للاشربة وابس منها الضب والخيل وسياق حكمه ما في باب الاطعمة وأجيب بان كلامه على
حذف مضاف أي كل من الضب والخيل أو يعمم في الغـير فيما مر في راديه ما يشمل غير المشروب
وكل من الضب والخيل ريق الاطئال والزوجات حال التقبيل وبصاق الاولياء للتبرك فليس بمحرام
(قوله مما يقتضي التحريم) وهو أربعة الاسكار والاستقدير والاضرار والنجاسة (قوله
أي فغير المسكر حينئذ) لال الخ) هكذا في بعض النسخ عقب قول الماتن خلال قال عبد البر
وهو مضروب عليه في بعض النسخ ولا وجه للضرب عليه اهـ واعتراض قل عليه بما معناه
انه يوهم أن غير المسكر حلال ولو مضراً لا وليس كذلك مردود بقوله حينئذ لال لا تتقاء حين
اذا تقي عنه ما ذكر مما يقتضي التحريم

(باب الاطعمة)

الملازمة لاشربة وهي جمع طعام بمعنى مطعوم وهو وان كان جمع قلة لكن المراد به الكثرة
ومعرفتها من آكد معومات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد
على تناول الحرام لقوله صلى الله عليه وسلم لم أي علم ثبت من حرام فالنار أولى به والاصل في
الاعيان حيواناً او جمادها الحل لانها خلقت لمنافع العباد ولهم من بعض الوجوه الاما يستثنى
بعض أو لورود الامر بقتله أو النهي عنه أو لاستخباته فلذلك قال كل طاهر يحل أكله فهذه قاعدة
ثم استثنى منها عشرة أشياء الأدمى والمضروب والمستقدر وذو الخلب وذو الناب القوي الذي
يعدوه وما نص عليه في آية حرمت عليكم الميتة وما استخبت وما نهى عن قتله وما أمر به وما
يركب من الدواب الا الخيل لكن في استثناء ما نص عليه في آية حرمت عليكم نظراً الى (قوله
ويحل لهم الطيبات) وهي بمعنى الطاهرات لئلا يلزم تحصيل الحاصل قال القليوبي وعلى هذا
فلا مناسبة بينا وبين المذلول نعم ان أريد بالحل البيان وبالطيب الحلال مع الدليل اهـ ولعل

عدم المناسبة أن العاهرات أعم من الاطعمة التي الكلام فيها وفيه أن الحلال الذي ذكره
كذلك فالأية مناسبة للمدلول باعتبار عمومها ويصح أن يراد بالطيبات المستلذات شرعا أي
بين حل ذلك وعلى هذا فهي نص في المدلول (قوله كل طاهر) مبتدأ خبره يحل أكله لكن بعد
التذكية في غير السمك والجراد (قوله كدجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (قوله وحمام)
وهو يقول في تغريده سبحان ربّي الأعلى وأخرج أبو الشيخ بن حبان في كتاب العظيمة قال
سليمان لأصحابه أتدرون ما يقول هذا الحمام لأنشاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لأنشاء تابعي في على
ما أريد منكم فوالله المتتابع لك أحب إلى من ملك سليمان والعقاب يقول في صياحه الله من
الناس راحة والخطاف يقرأ الفاتحة إلى آخرها في صياحه ويمد صوتة بقوله ولا تضالين كما يجد
القارئ كذا نقله الحنفي عن العناني وقز شيخنا عطية أنه يمد بقوله آمين قال وانظر قبل نزول
الفاتحة ماذا كان يقول في صياحه ولعله كان يقرأ بها بالهمام من الله تعالى لأن القرآن قديم
والمراد بالحمام هنا ما يشبه الحمام والقطا والدياسي والدرّاج والفاخت والحباري والشقراق
وأبو قردان والحرة والجلل ويسمى دجاج البر والقج بالقج بالقاف والموحدة المفتوحة بين والجيم
ويسمى ذكره يعقوب والقمرى (قوله وضبع) هو اسم للاثني قال الدميري ومن عجيب أمرها
أنها تحيض وتكون سنة ذكر أو سنة أنثى واسم الذكر ضبعان بوزن عمران وهذا الحيوان من
أحق الحيوانات لأنه يتناول حتى يصاد (قوله وضبع) ذكر ابن خالويه أنه يذهب سبعة مائة سنة
وأنة يولد في كل أربعين يوما قطرة ولا يسهط له سن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره
أن كل لحم يذهب العطش ومن الأمثال لأفعل كذا حتى يرد الضب الماء بقوله من أراد أن
لا يفعل الشيء لأن الضب لا يشرب الماء بل يكتفي بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج من بحره في
الشتاء وهو حيوان يشبه الورل لذلك منه ذكران وللاثني فرجان (قوله ويربوع) نوع من الفار
قصير اليدين طويل الرجلين لونه كالأعزال اه أفاده م (قوله أكل على مائدة) أي أكله
خالد بن الوليد مشويا بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقيل له أحرأه هو قال لا ولكنه
ليس بأرض قومي فأجدهني أعافه والمائدة الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمنديل
والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم مأكل على الخوان
لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الإخص لا يستلزم نفي الإعم والخوان شيء يصنع من جلد
يوضع عليه الطعام وكان الضب موضوعا في قصعة فخره خالد منها وأكله وكان خالد من خزاعة
وأكثر من يأكل الضب بنو عيم قال الشاعر

إذا ما غمى أكله مفاخره • فقل عدت عن ذاك كيف أكل للضب

(قوله لا آدميا) استثناء من طاهر على ما مر (قوله فلا يحل أكله) أي ما لم يكن ميتا غير بني فانه
يحل أكله اضطر من غير شيء ولا قلى فيحرمان الا اذا كان لا يمكنه اساغته بدونه ما فيجوز ان له
(قوله لحومته) أي احترامه وتعظيمه (قوله مضرا) أي ضررا يئنا لا يحفل عادة لأمطلق الضرر
(قوله كسم) وهو نجس من فهو الحية والعقرب (قوله وتراب) أي وطين وطفل ومجمل في غير
النساء الحياتي فانه لا يحرم عليهن أكل الطين لانه بمنزلة الدواء اه م (قوله ومستقدرا) أي
بالنظر غالب الطباع السليمة فلا تستقدر شخص غير المستقدرا فلا التفات الى طبعه اه شوبري

(كل طاهر) كنم وهي الابل
والبقرة والغنم (وطير)
كدجاج وحمام (وضبع)
بضم الباء (وضب ويربوع
يحل أكله) لاستطابة
العرب ذلك ولا أدلة أخرى
منه اقوله تعالى أحلت لكم
بهيمة الانعام وإن القبي
صلى الله عليه وسلم قال يحل
أكل الضبع رواء القرمذي
وقال حسن صحيح وان
الضب أكل على مائدة
صلى الله عليه وسلم رواء
الشفان (الا آدميا) فلا
يحل أكله لحومته
(ومضرا) كسم وحجر
وتراب اضربه (ومستقدرا)
كفى لاستقداره

(قوله وذات الخلب) بالنصب عطفا على آدميافهم من جملة الطاهر والخباب بكسر الميم الظفر
(قوله ومقر) عطف عام على خاص اشمله للابازات والشواهد وغيرهما من كل ما يصيد فهو
اسم جنس لكل ما يصيد وهو بالسبب والصاد والزاي وكذا كل كلمة اجتمع فيها اصاد والقاف
كصاق وكاله قري الحزمة الرخ وهو أعظم الطيور رجلة لان طول جناحه عشرة آلاف باع
المساوية لاربعة آلاف ذراع وكذا النسر يفتح النون أشهر من ضمها وكسرهما والعقاب يضم
أوله وجميع جوارح الطير (قوله ونمر) يفتح فكسرا وسكون وجالده من الفرش المحرمة (قوله
وما نص الخ) استثناء هذا من الطاهر منقطع لان المنصوص عليه في الآية نجس هذا على نسخة
وما نص على تحريمه وفي بعض النسخ الصحيحة ويجرم ما نص على تحريمه في آية حرمت الخ وعليها
فالمستثنيات تسعة ولو أخر هذه الجملة عن جميع المستثنيات من الطاهر كان أولى (قوله ما نص
على تحريمه) وهو عشرة (قوله في آية حرمت عليكم الميتة) وهي الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية
والمختنقة أي التي ماتت بالخنق وكانوا يخنقون الحيوان حرصا على الدم لا كاه ويسمونه القصد
ويقولون ان اللحم دم جامد والموقوذة المضروبة بأخو خشبة حتى تموت والمتردية الواقعة من
علوف قوت والطيحة المنطوحة لاخرى فقوت وما أكل السبع فمات فدل على حرمة ما نأكل كل
منه الجارحة وقوله الا ما ذكيت أي ذبحت وفيه حياة مستقرة وهو استثناء من جميع ما تقدم أي
من المختنقة وما عطف عليها وقيل مما أكل السبع خاصة وما ذبح على النصب أي على اسم
النصب وهي الاصنام وهذا معلوم مما أهل غير الله أي ما ذبح على اسم غيره تعالى والاهلال رفع
الصوت وكانوا يرفعونه عند الذبح لانهم يقولونهم باسم اللات والعزى فما ذبح على النصب وما
أهل غير الله به شيء واحد والازلام السهام واحدها زلم بالتحريك كان لهم ثلاثة سهام مكتوب
على أحدها أمرني ربي وعلى الآخر نهي ربي والثالث لا شيء عليه أي خال عن الكتابة وهي
موضوعة عند خادم الاصنام فاذا أراد أحدهم أمرا كسفر جاء فيخرج له فاذا خرج الذي عليه
أمرني ربي مضى لما نواه والذي نهاني ربي أمسك او الثالث اعادها حتى يخرج أمرني او نهاني
فلا استقسام طاب ما قسم له فخره الله تعالى وجهه فسالاه افتراء ودخول في الغيب ثم قال
تعالى فان اضطرب في مخبضة أي جماعة غير متجانف أي ما تائل لائم وهو أن يتناول من الميتة مثلا
زيادة على قدر حاجته فان الله غفور رحيم ويطلق الاثم أيضا على الخمر قال الشاعر

شربت الخمر حتى ضل عقلي • كذا لا الاثم يذهب بالعقول

(قوله كخشرات) يفتح أوله ويستثنى منها أربعة القنفذ واليربوع والوبر وفت عرس وهي
العرس (قوله كخنفساء) ومنها الزعقوق ويسمى الجعلان يضم الجيم ومنها أيضا الجدد بجوين
مضمومين وهو الصرصار والخنفساء يضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمها وبالمد وحكى ضم
ثالثة مع القصير فهو ممنوع من الصرف اما لالف التانيث الممدودة أو المقصورة ويجوز فتحها
للتسدي أي بها لانها اذا دقت وضعت على لدغة العقرب يرى الممدوغ لوقته وكذا اذا دق ورق
العجل او الرجلة وأخذ ماؤه ووضع عليه اودهن دبر الممدوغ بالزيت الطيب او جاء لمار وقال
في اذنه لدغت فانه ينقل السم منه اليه ولو حبل يندق العيد لم يادغ بالعقرب (قوله ودود) أي
منقردا ما اذا كان مختلطاً بطعام او خل فيحل أكله معه بخلاف النحل اذا اختلط بالعسل مثلاً

(وذا الخلب) من الطير كاز
وشاهد ومقر لانهما
في خبر مسلم (وذا ناب) من
السباع كاسد ونمر وذب
لانهما في خبر العيصين
(وما نص على تحريمه في
آية حرمت عليكم الميتة
وكل ما استغثت) كخشرات
وهي صغار دواب كخنفساء
ودود

فانه لا يصل أكله معه الا اذا تهرت اجزأؤه فيه ولا فرق في جواز كل الدود المختلط بين الحى والميت عسر تعييزه أولا نم لو لم يجر من موضع الى آخر أو تنحى بنفسه ثم عاد به داما كان صوته عنه حرم ويجوزنا كل القول والخبز المسوس مع سوسه سواء كان حيا أو ميتا أيضا وكذا لو طبخنا فئات السوس فيهما ومثلهما اللحم اذا حصل فيه دود (قوله وكثرة) بضم الدال عطف على حشرات ولذا أعاد معها الكاف لانها من الطيور والام من الحشرات وهى البيضا يفتح الموحدين وتشديد الثانية وبالمهمة والقصر لا يعرف اهما اسم ذكر من لفظها وهى طائر أخضر دم الخلق بضم الخاء أى مهله ثاقب الفهم له قوة على حكاية الاصوات يتناول ما كوله برجله كما يتناوله الانسان بيده من أكل اسنانه صار فصحا وليس من طيور العرب وانما يجلب من النوبة واليمن وكثرة البغاة كفى المنهج ولعلها المصاصة وهى من البوم وهو حرام بانواعه كالهامة والصدى والصرد وما لعب ظله وغراب الليل نم يستثنى من البغاة النورس فيحل كما قاله مروم له أبو قردان فيحل كما نقل عن الديري (قوله وطاوس) وهو طائر فى طبيعة العفة وحسب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه اه زبادى (قوله وذباب) بضم أوله وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه فى الهلاك وكنته أبوجه قرو يطلق على ما يشمل البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها ومنه الحديث الصحيح الذباب كله فى النار الا النحل أى لا تعذب أهلها به لانه عذبه بها (قوله وما تولد) أى يقيننا من ما كول وغيره كقولنا بين كلب وشاة وبين فرس وشاة أهلى أو بين ذئب وضبع تغليب التكريم وخرج بقولنا يقينا ما لو ثبت شاة فولدت كلبا فانهم يحل كما قاله البغوى كالتقاضى لانه قد تقع الخلقة على خلاف صورة الاصل وان كان الورع تركها وذهب جمع الى انه ان كان أشبه بالخلال حل والا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بة فلا وشاة كلبا لانه منها الامن القمل ولو مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل أو عكسه فهل يعتبر ما قبل المسخ على ما قاله بعضهم عملا بالأصل أو ما يحصل اليه كما يدل عليه ما فى فتح البارى عن الطحاوى كل محتمل والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذات بذات أخرى والا بان لم تبدل الاصفته فقط اعتبار ما قبل المسخ والاوجه اعتبار الاصل فى الآدمى المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر الصحيح ولو قدم لولى مال مغصوب فقباب دما كرامة ثم أعيد الى صفته أو صفة غير صفته فالمنجى عدم حله لانه يعود الى المسالية عاد ملكه لملكه كما قالوه فى جلد مبيعة دبغ ولا ضمان على الولي بقا به الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله اه شرح مر (قوله كخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة لانه فرده ما فى أيدي الناس من الاقوات واكتفى بتقونه بالبعوض ومن خواصه أنه يعرف موضع حجر اليرقان الذى هو نافع جدا فاذا أراد شخص ذلك الحجر فليأخذ زعفرانا ويدهن به مناقير أولاده ليعتقد أن أولاده ذلك المرض فيذهب ويبقى بذلك الحجر ومن خواصه أيضا انه اذا قلعت عينه عادت لوقتها وسعى عصفورا لانه عصى وفر من سليمان ويطلق الخطاف أيضا على الخفاش عند اللغويين وهو طائر صغير لا ريش له يشبه الغاريط بين المغرب والعشاء (قوله ونحل) أى ونحل لصحة النهى عن قتلها وحلوه على النمل السليمانى وهو الكبير لا تنفاه اذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذيا بل وحرقة ان تعين طريقه الدفعه كالقمل ويجمع النمل على نمل فهو جمع الجمع وهو أعظم الحيوان حيلة فى طلب

وكثرة وطاوس وذباب
وما تولد من ما كول وغيره
(أونى عن قتله) كخطاف
ونحل وضفدع وهدهد
وصبرد (أو أمربه)

الرزق ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئا ولو قل أنذر الباقيين ويحتسب كره في زمن الصيف للشتاء
 وإذا خاف من العقن أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حفر مكانه اتخذها معاريج لتسليجى
 إليها المطر وليس في الحيوان ما يعمل أثقل منه غيره وهو لا جوف له وعيشه بالشم والذرق
 النمل كالزبور في الأصل (قوله كنية) تطلق على الذكر والأنثى والعقرب اسم الأنثى ويقال
 للذكر عقربان يضم العين والراء وإلهامانية أربل وعيناها في ظهرها ولذا يقال إنها عياها
 ليكونها لا تبصر ما أمامها تلدغ وتؤلم بالماشديدا وربما سعت الأفعى أى الحية فقوت ومن
 عجيب أمرها مع صغارها أنها تقتل القيل والبعبع بالسم أو أنها لا تقرب الميت وكذا الذئب حتى
 يتصلب ثني من بدنه فتضربه عند ذلك وتأوى إلى الخفافس وتسامها ولذا تنفع في لدغتها كما مر
 (قوله وحداة) بالله مزبون غنية وجهها حدا كعنب (قوله وفارة) بالله مزوت تركه كما قال قل
 وقال شيخنا بالله مز خاصة والوجهان انما هما في فارة المسك قال في المنهج بعد الفارة وسبع ضار
 قال في شرحه بالتخفيف أى عاد روى الشيخان خمس يقتل في الحل والحرم الغراب والحداة
 والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية مسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي
 رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الخمس اه وخروج بالضاري نحو النعاب
 والضبع لضعف نابه وقضية كلام الشيعيين ان اقتناء الفواسق الخمس حرام قال بعضهم وهي
 مسئلة حسنة قال ابن الملقن السرف في قتل الحية أنها خانت آدم بادلخال ابليس الجنة بين فكهما
 والغراب بعثه نبي الله نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة ليأتيه بخبر الأرض فترك أمره
 واقتبل على جيفة والفارة عمدت إلى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتهم وأخذت القليلة التحريق
 الميت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها ومما يجوز قتله ولا يحل الوزغ بأنواعها والابر
 والصرادة لاستخفافها ولما روى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة
 وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حض أى حث على قتلها قيل لأنها كانت تفتخ
 النار على سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام فاستدل الرافعي على تحريمها بالنهي عن قتلها
 سبق قلم وذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم وأنما لا تدخل بيتا فيه زعفران وأنه يلقح بفيه
 ويبيض ويقال لكبارها اسم أبرص بتشديد الميم (قوله والدواب) عطف على آدميا والمراد بها
 ذوات الأربع غير ما مر وان كان من جملة الدواب أيضا وهذا معنى عرفت فالدابة في العرف اسم
 لذات الأربع أما لغة فكل ما يدب على الأرض أى يمشى عليها (قوله الانجيل) وكانت
 متوحشة فأنسم سيدنا ابراهيم الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام كما قاله الحلبي في السيرة
 وقال المناوي في شرح الجامع الصغير وأخرج ابن عساكر عن وهب أنه قيل لسليمان ان خيلا
 تلقى لها أجنحة تطير بها وترد ما كذا فقالت الشياطين نحن إلهام فصبوا في العين التي تردها النحر
 فشربت فسكرت فربطوها وساسوها حتى استأنست اه ويمكن الجمع بان أول من أنس أصل
 الخليل الخليل ابراهيم عليه السلام والذي أنسه سليمان عليه السلام نوع خاص منها واسم
 فرس سيدنا جبريل عليه السلام حيزوم الذي ما خاط موضع حافرهما وانا الا صار حيا (قوله
 الانجيل) عربية أو غيرها (قوله روى الشيخان عن جابر) وروى البخاري في غزوة خيبر من
 حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فقال أكانت الحمر

كنية وعقرب وحداة وفارة
 لان النهي عن قتل ثني أو
 الامربه يقتضي حرمة
 أكله وهذا من زيادتي
 (والدواب الانجيل) روى
 الشيخان عن جابر بن سمرة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر عن لحوم
 البحر الاهلية وأذن في لحوم
 الخيل وروى عنه أيضا أبو
 داود وجمعا يوم خيبر الخيل
 والبغال والحمير فمن أنما
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن البغال والحمير ولم
 ينهنا عن الخيل

فسكت ثم أتاه الثانية فقال أكلت الحرف فسكت ثم أتاه الثالثة فقال أفنيت الحرف فامر مناد ياتي الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاهلية فاكففت القدور وانتم التهور باللحم اه فلم تحرم الحمر الا يوم خيبر وقبل ذلك كانت حلالا وبهذا رد على من قال في تحريم الخيل بآية والخيل الا يقمن حيث انه في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد انهم مكينة بالمودات على التحريم للزم تحريم الحرف قبل خيبر وهو متنع بالاتفاق على أن الآية ليس فيها حصر وما ورد من النهي عن لحوم الخيل منه كرو وبفرض صحته يكون منسوخا بحلالها يوم خيبر وعد السيوطي الحمر من الاربعة التي تذكر بنسخها بقوله

وأربع تذكر بالنسخ لها * جاءت به النصوص والا تثار
لقبلة ومنعة وحذر * كذا الوضع عما في النار

(قوله الحلالة) أي التي تأكل الحلة بفتح الجيم كافي شرح المنهج وقرر شيئا عظيما جواز الكسر والغرم أيضا ثم رأيت عث نقله عن القاموس حيث قال هي منلثة اه والمراد بها هنا التي تأكل النجاسات مطلقا كعذرة (قوله أي يكره تناول الخ) حول العبارة لان الاحكام كالكرهية انما تتعلق بالانفعال لا بالذوات كقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم أي نسكاهن اه أفاده الشوبري (قوله كلبها الخ) ويلحق بذلك شعرها وصوفها المنفصل في حياتها قال الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها اذا ذكيت ووجدت في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه ومثاها خلة ريت بلبن كلبه اذا تغير لحمها لا زرع وغرس في أودبي نجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة فيه نعم ان ظهر ريح النجاسة فيه اتجهت الكراهة فيه ومعلوم أن ما أصابته منه نجس بطهر يغسله ولو غذيت شاة بجمام مدة طويلة لم تحرم كما قاله الغزالي وابن عبيد السلام اذ هو حلال في ذاته والحكمة انما هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل مبني على حرمة الحلالة وهو قول ضعيف ولونزاجار على فرس فانت ية فله حل ابنها كافي الانوار اه أفاده مربي زيادة (قوله ومثاها) أي المتصل ومثله المنفصل كما مر (قوله وركوبها) بالرفع عطف على تناول لاعلى مدخول الكاف لانه ليس من افراد الشيء المتناول كما لا يخفى ولا فرق في كراهة الركوب المذكور بين أن يعرق أولا (قوله اذا تغير لحمها) قال العلامة الشوبري وانظر لول يتغير اللحم بل تغير غيره من البيض واللبن فهل نكره حذفا أولا لانه لم يتغير اللحم اه بالمعنى وفيه نظر ظاهر لان تغير البيض واللبن لا يقتضي كراهة لحم الحلالة الذي لم يتغير لعدم تغيره اما كراهة نفس البيض واللبن فظاهرة أخذ من قول الشارح فيما سباني لانه انما ينهي عنه التغير بفعل التغير سباني كراهة اللحم المتغير فيكون البيض واللبن مثله (قوله الى أن تعاف) وفي بعض النسخ الابدان الاستغناء وقوله طاهرا ليس بقيد بل مثله النجس والمتنجس ثم يكره اطعام ما كوله نجسا كما قاله م (قوله قطيب) ولا تقدير لهذا العلف وتقديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة للغالب فان زالت باقل منها اعتبرا ولم تزل بها اعتبرت الزيادة على هذه المقادير قال بعض الصوفية يؤخذ من هذا أن الشخص اذا أكل أكلة حراما لا يزول أثرها الا بعد أربعين يوما وقال بعضهم شربت من ركوة جندي فعادت نسوتها على قلبي أربعين صباحا (قوله وانما اقتصر) أي في المتن وقوله على الاول أي طيبه بالعلف ولم يذكر فيه الثاني أي طيبه بنفسه جرياء على الغالب أي لان الحيوان لا بد له من العلف (قوله ونحوهما) كشي (قوله أربعين

(ونكره الحلالة) من نعم
ودجاج وغيرهما أي يكره
تناول شيء منها كلبها
وبيضا ولحمها وصوفها
وركوبها بالاحاطة فتعبري
بها أعم من تعبيره بلحمها
هذا (اذا تغير لحمها) أي
طعمه ولونه ادر يجه وتبقى
الكراهة (الى ان تعاف
طاهرا قطيب) او تطيب
بنفسه من غير شيء وانما
اقتصر على الاول جرياء على
الغالب ولاخراج طيبها
بنفسه لوطبخ ونحوه
والامسئل في ذلك خبر أنه
صلى الله عليه وسلم نهى عن
أكل الحلة لالة وشرب لبنها
حتى تعاف أربعين

ليس قيدا كما مر بل هو لا غالب (قوله لتغيره) أي لا نجاسة (قوله كاللحم الميت) اعترض
هذا القياس بأن لحمها إنما نشأ بتغيره من تعاطيها النجاسة وتغير اللحم الميت من ذاته فلا جامع
بينهما إلا أن يقال إن الجامع مطلق التغير وهذا رد لقول ضعيف - كما في المنهاج - قائل بالحرمة
كأمر (قوله ويكره لم تناول الخ) أي وأما الحرمة نفسها فنفسها ففرض كفاية وإلزامهم أبو العتاهية
نفسا أنشد

وليس على عبدي نقصة * إذا صحح التقوى وإن حاله أوجم
وأصول المكاسب ثلاثة الزراعة والصناعة والتجارة وأطعمها الزراعة لأن أقرب إلى النوى
وأسلم من الغش وأعموم النفع بها لا دمي وغيره وتليها الصناعة لأن قيمتها في طلب الحلال
أكثر الكسب فيها يكاد اليد ولذا ورد في الحديث من بات كالأمن عمل بات مفعور والتم التجارة
لأن العناية كانوا يتجرون ويأكلون منها وقيل أطعمها الصناعة (قوله بمخامرة) أي مخالطة
ومباشرة نجس وأما ما كسب بصناعة محرمة فحرام أخذوا إعطاء الضرورة كما ساقى (قوله
وكس زبل ونحوه) كصناعة الخزارة ويقال لصاحب القصاب وصناعة الدباغة ويقال لصاحبها
الدباغ وأما الصباغ فإن بائرا النجاسة كره تناول ما كسبه والافلا لأن العلم بمخامرة النجاسة
لادانة الحرمة (قوله وقال أطعمه رقيقك) والفرق من جهة المعنى شرف الحرودناه غيره
فيما يقويه الكسب الذي بخلاف الحر ويندب للانسان الحر في مؤنة نفسه ومجونه ما أمكنه
فإن عجز في مؤنة نفسه ولا يحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها أه أفاده مر (قوله
واعلمه) بوصول الهدية من عاف الثلاثي والنافع البعير الذي يسقى عليه كافي مر وهذا
بموجب عرف الجواز من انهم يسقون على الابل والمراد هنا مطلق الدابة التي تدير الدواليب
لاخراج الماء مثلا (قوله احبهم رسول الله الخ) أي حبه أبو طيبة وكان رقيقة او الكراهة انما
هي للحر كما مر (قوله فلو كان حراما لم يعطه) أي لأنه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة
النائحة الا ضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر أو خواف منه فيحرم الاخذ فقط ولا يلزم
الاخذ فيكون هذا مستثنى من قاعدة حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كما تقدمت الإشارة اليه
وبحث في هذا الاستدلال بأنه لا يلزم من جواز الاعطاء والاخذ جواز الاستعمال وبأن فضلاته
صلى الله عليه وسلم طاهرة على الرابع فليس فيه كسب بمخامرة نجس الذي الكلام فيه ولذا عبر
في شرح المنهاج بقوله قالوا وصرف النبي عن الحرمة الخ ووجه بعض من كتب عليه التبري بما
ذكر (قوله وحياكة) ذكرها وان كانت ليست نجاسة فليس من تعاطيها لأنه قيل في قوله تعالى
واتبعك الارذلون المراد الدنيا كون أه زبدي (قوله ونحوهما) كحلاق وحارس مصاغ على
ما مروصواغ وما شطة وحامي ادلا مباشرة للنجاسة بها (قوله على رقيقة) كان يرقبه بآية من
كتاب الله تعالى (قوله فلا يكرهان) معتمد (قوله ذكرت بعضهما في شرح الاصل) وهو خبر
البخاري في الرافق بفاتحة الكتاب في السفر وهو أبو سعيد الخدري حيث أخذت عليه الثلاثين
شاة فقال أبو سعيد لا تجدوا شيئا حتى تأتي ونسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدموا المدينة
ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنهم رقيقة أقسموا واضربوا إلى معكم
بسمهم وفي البخاري أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى

ليس له رواه الترمذي وقال
حسن صحيح زاد أبو داود
ورويها وانما لم يحرم ذلك
لأنه إنما هي منه لتغيره
وذلك لا يوجب التحريم
كاللحم الميت (و) يكره لم
تناول (ما كسب) أي
كسبه حر أو غيره (بمخامرة
نجس كجسم) وكس زبل
ونحوه لأنه صلى الله عليه
وسلم مثل من كسب الجمام
فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك
واعلمه فاصحك رواه ابن
حبان وصححه وانه لم يذ
وحسنه وقبس بمخامرة غيره
وصرف النبي عن الحرمة
خير الشيعين من ابن عباس
احبهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأعطى الجمام
أجره فلو كان حراما لم
يعطه ونخرج بمخامرة
النجس غيرها فلا يكره
ما كسب بقصد وحياكة
ونحوهما (لا أخذ لاجرة
على رقيقة) لا أكل مما
أخذت عليه فلا يكرهان
لاخبار صحيحة في ذلك
ذكرت بعضها في شرح
الاصل

اه (قوله وقيل بكرهان) ضعيف أو محمول على الرقية التي لا أصل لها بل إن كان فيها محرم لنحو
اشتغالها على اسم أجمعي لا يعرف معناه حرم فالألفاظ التي لا يعرف معناها وهي بغية العربية
تتمنع الرقية بها إلا إذا نقلت عن العارفين (قوله ويجرم أخذ الأجرة الخ) ذكره هذا وما بعده
استطردى اه قل (قوله لأنه فرض عليه) أي بشرط ثلاثة أن يدعى من مسافة عدوى
وأن يكون عدلا فلا يجب الاداء على فاسق يجمع عليه كشرط خردون شرب نبيذ وعدم عذر
كرض وتخير امرأة وصلاة وجماع وطعام اه أفاده الرحاني (قوله ولأنه كلام يسير) هذا جزم
عليه فهي مركبة من كونه فرضا وكلاما يسيرا فاندفع ما يقال لا يلزم من كونه فرضا أن لا تؤخذ
عليه الأجرة الا ترى أن تعليم الفاتحة قد يجب وتؤخذ عليه الأجرة وكذا ارضاع اللبابة لا يرد
أن الرقية كلام يسير ويجوز أخذ الأجرة عليه كما مر لأننا نقول هو وإن كان يسيرا لكن فيه كلفة
أما بذهابه إلى موضع الملدوغ أو به لونه لذلك الكلام مرارا كنية ولا كذلك أداء الشهادة
على أن هذا لا يرد لما مر من أن العلة مركبة من الأمرين معا والأمر الأول مفقود في الرقية
(قوله لأجرة ركوبه له إذا كان بينه وبين الحاكم مسافة العدوى) أي أو كان دونها المكن يحصل
له مشقة بالمشي أو لا يليق بمنصبه ذلك فيجب له أجرة الركوب في هذه الأحوال الثلاث وإن لم
يركب وإن زادت على أجرة المثل لم يكن أن كان عدم ركوبه يحل بغيره وأنه لم يجزله (قوله فلا محرم)
بالتاء السوقية أي الأجرة أو بالتحية أي الأخذ وتجب له نفقة الطريق أيضا كما قاله البغوي
(قوله وخروج بالاداء التحمل الخ) والفرق بينهما أن الأخذ على الاداء يورث تهمة قوينة مع أن
ضمنه يسيرا لا يفوت منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل اه أفاده في شرح الأصل

• (باب الصيد) •

ذكر المصنف كالمحتاج وأكثرا لأصحاب هذا الباب وما قبله هنا وفاقا للمعنى وخالف في الرخصة
فذكره في آخر ربيع العبادات تبع الطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم الغزي
تأرجحه ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض عين أي فتناسب ضم فرض العين إلى فرض
العين وأقرد الصيد لأنه مصدر وجع الذبائح لاختلاف أنواعها ما بذاتها كغنم وبقر وصيد وطير
أو بهيمة ذبحها ككونه في حلقه ولبته أو غيرها كما كرمي بسهم أو جعل ذبحها كالحلق واللينة
وغيرهما أو بالذبحها كالسكين والسهم والجوارح (قوله بمعنى الصيد) أي لا بمعنى الفعل
الذي هو معنى المصدر وإنما أوله بذلك ليناسب قوله والذبائح وقوله الصيد أما أن يصاد الخ (قوله
والذبائح الخ) أركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الذبائح أي الأمور التي لا بد في تحقيقه
منها وإن لم تكن أجزاء له أربعة ذبح بالمعنى المصدر وهو الفعل وذابح وذبيح وآلة وشروط في
الذبح قصد العين أو الجنس بالفعل فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بسهم فأنذبت أو
استرسلت جازحة بنفسها اقتلت صيدا أو أرسل سهم إلى الصيد كأن أرسله إلى غرض أو اختبأ
لقوته فقتل صيدا حرم كما سيأتي في الذابح الشامل للتأخر ولقاتل غير المقدور عليه ليصل
مذبحه حل تكاحنا لاهل ملته بأن يكون مسلما أو كافيا بشرطه السابق في التكاح ذكرنا كان
أو أتى ولو أمة كآية وكونه في غير المقدور عليه من صيد وغيره بصيرا فلا يحل مذبح الأعي
بارساله آلة الذبح إذ ليس له في ذلك قصد صحيح وكرم ذبح أعمى وغيره كعمى أو مجنون وسكران

وقيل بكرهان وعليه جوى
الأصل (ويجزم أخذ الأجرة
على أداء الشهادة) لأنه فرض
عليه ولأنه كلام يسير
لأجرة لئله (لأجرة
ركوبه له) أي للاداء من
محله إلى محل الاداء فلا
يجزم (إذا كان بينه وبين
الحاكم مسافة) أي مسافة
العدوى فما فوقها ولو
كان فقيرا يكسب قوته يوما
يوما وكان الاداء يشغله
عن ذلك لم يلزمه الاداء إلا
إذا بذل له المشهود له قدر
كسبه في مدة الاداء وخروج
بالاداء التحمل فله الأخذ
عليه قال السرخسي
ومحله إذا دعي ليحكم فان
أنام المشهود عليه فلا
أجرة له

• (باب الصيد) •

بمعنى الصيد (والذبائح)
جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة
والأصل فيها قبل الإجماع
قوله تعالى

لأنهم قد يخطئون المذبح لكن لا بد أن يكون لغير المميز نوع تمييز والا فان صار كالخشب الملقاة من
السكر أو البان أو الانغماء لم يصح ذبحه لانه حينئذ أسوأ حالا من النائم وحرم ما شارك فيه من
حل ذبحه غيره كأن أمر مسلم ومجوسي مدينة على حاق شاة أو قتل صيد ايسمهم أو جارية وفي الذبيح
كونه حيوانا ما كولا فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو ظنا وسيا في الكلام على الحياة المستقرة
وما يتعلق بهما وفي الآية كونه ذات حـ ديجرح كعدم من حـ ديد أو قصب أو حجر أو رصاص
أو ذهب أو فضة أو خبز أو حر من حيث تنجيسه بالدم وكذا الحمار كإرجحه الشريعة ما لم يكن لانه
لا يسمى عظما بل عصبـ با وكذا الشعر اذا كان لا على وجه الخلق وتكفي السكين المسمومة لان
السم لا يظهر له أثر مع القطع (قوله وإذا حلتهم) أي من أحرأكم فاصطادوا أو امرأ باحة ووجه
الدلالة ان الأمر بالاصطياد يتلزم حل المصيد وقوله الاما ذ كيتم ووجه الدلالة منها أن ما ذ كيتم
مستثنى من المحرمات فيفيد حل المذبيكات والذ كاة بال محبة لغة التطيب ومنه رائحة ذ كية
أي طيبة وشرعا بطلان الحرارة الغريزية على وجه مخصوص من قطع الخلقة والمريء كما يأتي
مبيت بذلك لانهم أقطيب الحيوان اذ لو خرجت روحه بغيرها كالخلق لتغير لحمه ولو نأوطعها
وعلى هذا ان يكون التذ كية معقولة الماني ويحرم ذبح الحيوان الغير المأ كول كالحمار الزمن
مثلا ولو لاراحته ولو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أ كله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل
العنونات أولا لان ذبحه لا يفيد قال ع ش وقع في ذلك ترددوا لا قرب عدم الوجوب (قوله
اصيد اما ان يصاد الخ) قسمه ثلاثة أقسام وكل قسم فيه صور والقسم الاول داخل في قول
أبي شجاع وما قدر على ذ كانه فذ كانه في حلقه الخ والقسمان الآخران داخلان تحت قوله
وما لم يقدر على ذ كانه فذ كانه عقره الخ فقوله اما ان يصاد يد معناه اما ان يصير مقدورا عليه
كما سيذكره (قوله كالجائنه لمضيق) كأن قفل عليه الباب (قوله بقطع حاقومه ومريئه)
خرج بقطعهما قلعهما ما كأن قلع رأس عصفور مثلا يده أو يندقة منه فلا يحل ولا بد من
قطعهـ ما في دفعة واحدة لا في دفعتين فلو قطع بعض الحاقوم وانتهى الى حركة مذبوح ثم قطع
الباقى مع التراخي لم يحل بخلاف ما لو رفع يده لاضطراب المذبوح أو لكالل السكين ومجيء
أخرى وأعادها فورا فاته لا يضرفان تاني في ذلك ثم أعادها فان كان فيه حياة مستقرة حل
والا فلا ولا بد من كون التذ كية متممضا لقطع ما ذكر فلو أخذ في قطعهما وأخذ آخر في نزع
الحشو أو نخس الخاصرة لم يحل (قوله فهو سهم) أي من كل محد لا مثقل كبنديق الرصاص
والطين والرش فلا يحل الا اذا ادرك فيه حياة مستقرة وكذا الوضع في البندقة محددا لانه
انما ذبح بالتحامل لا بنفسه فلا يحل ويجوز الرمي ببندق ان طين مطلقا وأما بنديق الرصاص فلا
يجوز الرمي به الا بشرطين حدق الرمي ونحوه حل المرمي بان لا يموت منه غالبا كالل أو بخلاف
ما يموت منه غالبا كالعصفور فالكلام في مقامين حل المرمي وجواز الرمي خلافاً في أجمـ ل
الكلام فقول قل ان الميت بالبندق حرام مطلقا ليس في محله وكذا قول بعضهم انه يشترط في
حل المرمي ان يدرك فيه حياة مستقرة (قوله فان لم يدرك) هو مبني للفاعل وهو ضمير راجع
لصائد المعلوم من يصاد بدليل ما بعده اعني قوله أو ادركها ولو بناه للمفعول هو وما بعده كان
انصب اه افاده قل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستقرة وعيش

واذا حلتهم فاصطادوا
وقوله الاما ذ كيتم (المصيد
اما ان يصاد يد أو يضو
شبكة) كالجائنه لمضيق
لا ينفات منه (فد كانه
بقطع حاقومه) يضم الحاء
وهو مجرى النفس (و) قطع
(مريئه) بفتح الميم والمد
وهو مجرى الطعام لانه
مقدور عليه والحياة
تذهب بقطعهما ونحو من
زيادني (أو يصاد بارسال
نحو سهم) كرمح (فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة) كان
امتنع بقوته فان قبل
القدرة عليه

(قوله ليس في محله) انظر
ما رجه نعم يصح لو عبر قل
بالمري بدل الميت وانظر
أيضا ما وجه قوله وكذا
قول بعضهم الخ الا ان نظر
شعوله للسهم لكن أنت
تخير بان المقام في محـ تـ ز
السهم حـ رـ

المذبوح ويقال حركة مذبوح تقع في عباراتهم ويحتاج الى الفرق بين اقسام الحياة المستقرة فهي
 الباقية الى انقضاء الاجل اما موت او قتل والحياة المستقرة هي ان تكون الروح في الجسد
 ومعها ابصار ونطق وحركة اختيارية لا اضطرارية كالشاة اذا اخرج الذئب حشوتها وأبانتها
 وأما حياة عيش المذبوح ويقال لها حركة مذبوح فهي التي لا يبقى معها ابصار ولا نطق ولا حركة
 اختيارية والحياة المستقرة بجميع غير مشترطة هنا وأما الحياة المستقرة فتشترط أول الذبح فيما
 اذا وجد سبب يحال عليه الهلاك كأن كل نبات مضر كالربية في أولها او كالوجرح سبع
 صيد أو شاة أو إنسان لم يمت عليه بناء أو جرحت هزة حمامة فيشرط في ذلك أن يذبح وفيه حياة
 مستقرة أول الذبح والالم يحل وأما اذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا يشترط فإذا انتهت
 الحيوان الى حركة مذبوح مرض وذبح آخر رمق حل وان لم يتحرك بعد الذبح أو لم يتفجر الدم
 وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين إما تفجر الدم بعد الذبح أو الحركات العنيفة بعده ولا
 يشترط أن معاً على الصحيح وقد علمت أن الانتشيط لا يعمد وجود سبب يحال عليه الهلاك
 وبعضهم فرق بين المستقرة وحركة المذبوح بأن الأولى ما يجوز أن يبقى معها الحيوان يوماً أو
 يومين وقيل بحيث لو ترك لبقى يوماً أو بعض يوم والثانية أن يكون بحيث لو ترك معها المات في
 الحال اهـ والأولى ما سمعت أولاً (قوله السكين) تذكروا ثوان والغالب تذكريا سمعت بذلك
 لأننا تسكن الحياة ومديها لأننا قطع مدة الحياة اهـ مر (قوله فاذ كراسم الله عليه) أي ندبا
 (قوله بأن أدرك الخ) لو أبدل هذا بقوله والابان قصر الذي هو منه يوم بلا تقصير وجعل ما ذكره
 من أمثله بأن يقول والابان قصر كأن ترك ذبحه حتى مات أول يكن معه سكين أو غصبت منه
 قبل الرمي أو علق في الغمد أي القرباب اهـ (من التنافر في كلامه لأن قوله بسبب تقصيره
 يقتضي أن ما قبله أعني قوله وترك ذبحه ومات ليس فيه تقصير وليس كذلك وعبارة المنهج
 وشرحه ولو أرسل آلة على غير مقتدر بطرحه ولم يترك ذبحه بتقصيره بأن لم يدرك فيه حياة
 مستقرة كأن رماه فنته نصفين أو أبان منه عضواً يجرح مذفف أو غير مذفف ولم يثبت به أي
 لم يوقف بل بقي فيه الحركة ثم جرحه ثانياً فمات حالاً أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضواً
 يجرح غير مذفف أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل
 الامكان حل أو لم يترك ذبحه بتقصير كأن لم يكن معه سكين أو غصبت منه أو علق في الغمد بحيث
 يسهل إخراجه أو أبان منه عضواً يجرح غير مذفف وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل اهـ
 باختصار (قوله أو غصبت منه) أي قبل الأرسال أما لو غصبت بعد الأرسال فإنه لا يضركذا
 لو كان الغمد معاداً غير ضيق فعلمت اعراض ولا يكاف الهدو الى ذلك والمومني على عادته كفي
 كما يكفي في السعي الى الجمعة ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم يصل اليه حتى مات بالجرح حل
 والفرق بينه وبين غصب السكين ان غصبها عائد اليه ومنع السبع عائد الى الصيد اهـ أفاده مر
 (قوله فلا يحل لتقصيره) ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أو لا حل في الاظهر لأن
 الاصل عدم التقصير اهـ عني (قوله أو جرحه سبع) سميت بذلك لأننا نجرح الصيد بنبالها
 أو لانها كسب قال تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله ككلب) وتقدم في
 الطهارة أنه يجب غسل مضمه بفتح الميم أي محمل عضه سبعة أقدام تقريباً طهور ولا يجب أن
 يقو رو يطرح (قوله أحل لكم الطيبات) وهي كل ما لم يرد بجرحه كتاب أو سنة أو إجماع أو

(أو) أدركها أو (تعد ذبحه)
 بلا تقصير كأن سل السكين
 أو اشتغل بتوجيهه للقبلة
 (فمات قبل القكن حل)
 إجماعاً والخبر الشيعين ما
 أصبت به وسك فاذ كراسم
 الله عليه وكل (والا) بأن
 أدرك فيه حياة مستقرة
 وترك ذبحه فمات أو تعد ذبحه
 بسبب تقصير كأن لم
 يكن معه سكين أو غصبت
 منه أو علق في الغمد فمات
 (فلا) يحل لتقصيره (أو)
 يصاد بجراحة طير) كصقر
 (أو) جرحه (سبع)
 ككلب (فان يجوز عن ذبحه)
 بلا تقصير (حتى مات حل)
 لقوله تعالى أحل لكم
 الطيبات وما علمتم من
 الجوارح

أى صيده (بشروط) خمسة الاول (أن تكون معلة) لآلية وتعلمها (بأن ترسل برسالة) أى تهيج باغرائه (و) بأن (تتجزأ بجارحه) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوها (٥١٤) (و) بأن (تستك الصيد) ليأخذ المرسل (و) بأن (لأن كل منه) أى من لحمه أو لحوه

قبل قتله أو عقبه لقوله صلى الله عليه وسلم فإن كل فلا تأكل فأنما أمسكه على نفسه رواء الشيطان (و) بأن (يتكرر) منها (ذلك) أى مما تقدم من الامور المذكورة (مرة بعد أخرى حتى يظن تأذبا) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالحوارح (و) الثانى (أن يرسلها انلو استرسلت بنفسه او قاتلت صيدا (لم يحل) لا تنفاه الارسال (الا ان يزجرها) صاحبها (فتتجزأ بمرسها) فيصل لوجود الارسال (و) الثالث (ان يرسلها على صيد) خصوصا ونوعا (فالو ارسلها على غير شئ) كأن ارسلها اختبارا لقوتها (فتقتل صيدا لم يحل) اعدم ارسلها على الصيد (ومثلها) في هذا الشرط (السمم ونحوه) فالو ارسل سهما اختبارا لقوته فقتل صيدا لم يحل (و) الرابع (أن لا يغيب عنه) الصيد (فيجده) بعد غيبته (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الأن تكون الضربة) أى ضربة الجارحة للصيد (لا يعيش معها) قوله أى في جارحة السباع الخ) لذي يظهر ان الشروط

قياس ومن الحوارح بيان لما علمت وذلك ككتاب أو فهد أو غر أو صقر أو كلب من ناه علمت قال الشافعى إذا أمرت الكلب فأقتر واذنهمته فأنتمى فهو مكلب اه ما يؤخذ من التكليب وهو الاغراء أو التأديب أو كثره في الكلاب ولذلك اشترق من لفظه فضر على الاكل مما اصطادته مرة بعد أخرى وهو وان كان نعيذ بالسكنه لما جسة فيجوز كثر ويض الدابة فتأخذ الحال المذكورة الاشارة الى اشتراط انصاف الجارحة بالتكليب حتى يحل صيدها (قوله أى صيده) يعنى صيده (قوله خمسة) أى في جارحة السباع واثنان منها في جارحة الطير ترك الاكل وأن تسترسل برسالة وقوله الاول أى من الخمسة وفيه خمسة شروط (قوله لآلية) وهى قوله تعالى وما علمتم من الحوارح (قوله وبأن تتجزأ) هذا معقود في جارحة السباع دون جارحة الطير لانه لا مطمع في تجزأها بعد طير انما ككاهة الامام فيستترط فيه ما نترطان فقط أن لا تأكل كل من الصيد وأن تسترسل برسالة صاحبها أى تهيج باغرائه كما مر (قوله أو نحوه) كجده وكرشته وأذنه وعظمه وحشونه بضم الحاء وكبرها أى امعائه ولا اثر لعلق الدم لانه لا يقصد دمه لانه قد صار كنه اوله الفسرت وكالدم الشجر والصوف والريش اذ ليس عادته الاكل منه ولو صحاحات الجارحة على صيد بشقها حل في الاظهر لعموم قوله تعالى فكلوا مما أمكن عليكم فلم يفرق بين قتله بنايه أو ظفرا أو ثقله ولانه يعزى في تعليمها أن لا تقتل الاجرحا وليس كالاصابة بعرض السهم فان ذلك من سوء الرمي وخروج بثقله ما لو مات فزعمانه أو لاشقة عدوه فلا يحل قطعا ويحل الخلاف عالم يجرح الكلب الصيد فان جرحه ثم تحامل عليه حل قطعا ولو نهات ثم أكلت من صيد حرم ذلك الصيد واستوفت تعليمها أما ما قبله من الصيد فلا ينقطع التحريم عليه ومعلوم أنه لا يجرح بالاكلى عن التعليم الا اذا أكل ما أرسل عليه فان استرسل المعلى بنفسه فقتل أو كل لم يقدح في تعليمه جزما (قوله أو عقبه) أى أما بعد طول الفصل بأن سكن غضبه اعرفا فلا يضرب (قوله على نفسه) على الله لعل أى لاجل نفسه (قوله والثانى) أى من الشروط الخمسة الاول (قوله أن يرسلها) أى البصير يخرج الاعى (قوله لا تنفاه الارسال) ولا يخرج بذلك عن كونها معلة (قوله شخصا) أى بأن يقصد واحد من الصيد بعينه كقول الصائدها غزالا مشيرا الى معيز وقوله أو نوعا أى بأن يقصد صيدا في جملة صيد كان يرسلها على سرب بكمه رالسين أى قطيع طياء ولم يقصد واحد منه بعينه فان قصد المرسل واحد بعينه من السرب فقد صد الجارحة غيره حل وان أدر ك المرسل ميتا وعبارة مر ولو أرسل كلبا على صيد فعدل الى غيره ولو الى غير جهة الارسال فأصابه ومات حل اه (قوله فالو ارسلها على غير شئ) الاولى على غير صيد لان كلامه يقتضى أنه اذا ارسلها شئ غير صيد كادى وهدي فذهبت الى صيد يحل وليس كذلك وعبارة المتهيج وشرحه أو أرسل سهما لا صيد كان أرسله الى غرض أو اختبارا لقوته فقتل صيدا حرم ثم قال ان رماه طائره جبر أو حيوانا لا يوق كل أورعى طياء فأصاب واحد منه أو قصد واحد منه فأصاب غيره فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور اه قال الشيخ عميرة والجارحة كالسهم اه (قوله والرابع أن لا يغيب الخ) عبر عنه بعضهم بعلمه بقتله (قوله لاحتمال موته بسبب آخر) ولا أثر لتضعفه بدمه فربما جرحه الكلب وأصابته جارحة أخرى اه مر (قوله الا أن تكون الضربة) اه ذاتي صيد لما قبله

الخمس المعنون عنها بالشروط معتبرة في كل منها وما قول المشي فأنما يظهر في شروط الشرط على ما فيه كانه

كأنه قال محل الحرمه ما لم يكن قد أنما بالجرح الى حركة مذبح والاحل (قوله ولا يقع في ماء)
 فان وقع في ماء ففيه تفصيل فان كان غير طير الماء بان وقع في بئر فيه ماء فانه لا يحل وان كان طير
 الماء كالارزقان كان على وجه الماء حل والماء كالأرض لغیر هذا لم يغمره السهم في الماء
 أو يغمر فيه بثقله والالم يحل وان كان خارجا بان كان في البر ثم وقع في الماء حرم على الوجه
 سواء كان الرامي في الماء أو خارجا وان كان في الهواء الماء فان كان الرامي في سفينة أو في البحر
 حل أو في البر فلا نتم لو وقع في الأرض بالبر ثم تدرج للماء حرم كالماء طير الماء ثلاثة أحوال
 اما ان يكون في الماء أو في هوائه أو في البر وجميع ذلك اذا لم يفته الى حركة مذبح والافقدت
 ذلك كانه ولا أثر لما تعرض بعده اه افاده الزيادة وهو مريح في أن الاضافة في طير الماء
 لتخصيص أي الطير الذي يعوم في الماء احتراز عن طير البر قال العناني وقضية كلامهما أي معنى
 الشيخين أن طير البر ليس كطير الماء فيما ذكره لكن البغوي في تعليقه جعله له مثله فان كانت
 الاضافة في كلامهما على معنى في أي الطير الذي في الماء فيشمل ما يعوم فيه وغيره فلا مخالفة
 وهذا أولى انتهى وبهذا صرح من حيث قال فان رمى طيرا على وجه الماء لم يغمره السهم فيه
 ومات حل والماء كالأرض أو في هواء الماء والرأي كذلك حل وان كان خارج الماء ووقع بعد
 الاصابة فيه حرم هذا كالماء يفته في الهواء الى حركة مذبح فان وصل اليه احل جزما اه فلم
 يفرق بين طير الماء وطير البر (قوله ولو قذره) أي قطع الصائد ولو غير جارحة الصيد غير المقدور
 عليه وفي كلامه خروج عن الظاهر كما قاله قل لان سياق كلامه فيما يصاد بجراحة وهذا عام
 يصاد به او بغيرها كما علمت (قوله حلا) أي النصفان سواء تساوى أو تفاوتا وفي بعض النسخ
 حل أي الصيد (قوله حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا فيه أو اذا خرج منه صار عيشه عيش
 مذبح اهمر (قوله وان لم يكن على صورة السمك المعروف) كأن كان على صورة كلب أو خنزير
 أو فرس أو آدمي وحل القرش على كلام فيه وكذا الدرفيل وأما الترسه فلا تحل بخلاف
 يعضها الخلال وقرش البحر حلال بشرط التذكية لانها نظير في البر يؤكل بعد تذكيته
 وحل كل الصغير ويتسامح بما في جوفه ولا ينحس به الدهن ويحل شبهه وقليه وبلعه ولو حيا في
 الثلاثة قال القفال وانما خص السمك بعدم اشتراط التذكية لانه لا دم له سائل وعيشه في
 الماء ينطفئ ويطيبه وان فارقه لم يلبث أن ترهق روحه وقد لا تنبأ آلات الذبح قبل موته بخلاف
 غيره ومثله في جميع ذلك الجراد قال في المنهج وشرحه وحل جراد ومك أي أكلها ما وبلعها ما في
 حال حياة أو موت ولو بقتل مجرمي اذ ليس في أكلها ما حزين أكثر من قتالها وهو جائز بل يحل
 قتلها ما حزين وكذا قطعها ما حزين ويكره ذبحها ما الاثمكة كبيرة بطول بقاؤها فيسن ذبحها
 وتذبح من ذبلها لانه أصنى للدم هذا فيما هو على صورة السمك المعروف أما ما هو على صورة
 سحار أو آدمي فينبغي أن يكون الذبح في حلقة أوليته كالحيوانات البرية انتهى باختصار وزيادة
 وانما حل قتلها ما حزين لان عيشها عيش مذبح وكما يحل طرح الشاة في النار وسطها بعد
 ذبحها وقبل موته وان كره ذلك ولو قتل المحرم جراد حرم عليه وحل لغیره على المعتمد ولو
 وجدت سمكة في جوف سمكة أو سبع حل أكلها الا ان تكون قد تفتت أو تغيرت فحرم
 (قوله بفتح الطاء والذام) أي بغيره من طقا يطقوا اذا علا الماء ميتا (قوله لقوله تعالى أحل
 لكم صيد البحر وطعامه) أي مصيد ومطعمه وفسر جمهور الصائبة والتابعين طعامه بما

فيحل (و) الخامس (ان
 لا يتردى من علو) الى سفل
 (ولا يقع في ماء أو نار)
 والا في حرم لاحتمال موته
 بالسبب الثاني (الا أن
 تكون الضربة كذلك)
 أي لا يعيش معها فيحل
 (ولو قذره) بسيف أو نحوه
 (نصفين حلا) لاطلاق
 الاخبار (ويحل حيوان
 البحر وان) لم يكن على
 صورة السمك المعروف أو
 (مات أو طفا) بفتح الطاء
 والذام فوق الماء أي علاه
 لقوله تعالى أحل لكم
 صيد البحر

طفا على وجه الماء ولا طلاق حديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته وحديث العنبر الذي
 وجدوه بشاطئ البحر ميتة فأكلوا منه وقدموا بشئ منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
 لو أنتم فتح الطافي ومصاريجيت بحثي منه أن يورث الاسقام حرم للضرر وقال أبو حنيفة بجرمة
 الطافي واستدل اثنتا عشر كذا (قوله على الأشهر) مقابلة ثلاث لغات كسر الأول مع فتح
 الثالث وفتح الأول مع كسر الثالث وضم الأول مع فتح الثالث فجعلت اللغات أربع (قوله
 وسلطنة) بضم السين وفتح اللام وهي المعروفة بالترسة (قوله ونسنان) هو حيوان يخرج
 من الماء كالإنسان ويتكلم بالعربية له رجل واحدة وعين واحدة متى ظفر بالإنسان قتله يوجد
 في جزائر الصين أو اليمن وهو من المماسيح أي يشبههم وأما الحيوان المعروف بالمسمى
 بالنسنان فهو نوع من القردة ويحرم أكله أيضا ذكر مما يعش في البر والبحر أربعة وبقى
 اثنتان القساح والحية فالجمل ستة يحرم تناولها قال مروا أما الديلمس ويقال له أم الخلول وهو
 من أنواع الصدف كالسلطنة والحلزون فالمعتمد حله كما جرى عليه الدميري وأفتى به ابن
 عدلان وأئمة عصره وأفتى به الواو الدرجه الله تعالى اه (قوله وتعبيري بالاستثناء المذكور أولى
 مما عبر به) وذلك لأن ظاهر كلام الأصل أن هذه المسئتيات تعيش في البحر دون البر وكلام
 المصنف صريح في أنها تعيش فيهما

• (باب الاضحية) •

هي من الاطعمة أيضا فلما ذكرنا عقبها قل (قوله بفتح الضاد الخ) ذكرنا لغات وجمعها
 على الاربعة الاول اضاحي بالشد في المشدود والخفيف في الخفيف وعلى الانخيرين ضحايا
 كعطية وعطايا ويقال فيها أيضا اضحاة بفتح الهمزة وكسر هاء وجمعها على ذلك اضحى بالتعوين
 كأرطاة وأرطى وإلى هذا الجمع ينسب عيد الاضحي (قوله وهي) أي شرعها قل وقال ع ش
 الظاهر من ضحيته توافق معناها لغة وشرعا اه (قوله من النعم) خرج به الدجاج والاوز وبقر
 الوحش وقال ابن عباس باجزاء الدجاج والاوز ولا يجوز تقليده كبقية الصحابة التي هجرت
 مذاهبهم لعدم ضبطها ونقلها الناعم بالتواتر فيجتمعا أنها مشروطة بشر وطلم نطلع عليها (قوله
 تقر بالخ) خرج ما اذا نبح لاعلى وجه التقرب كالذي يذبحه الجزار لاعلى كونه أضحية (قوله
 من يوم عيد النحر) أي بعد مضي قدر ركعتين وخطبتين خفيقات من طلوع الشمس ولذا قال
 في شرح المنهج كما سيأتي والذي سيأتي أن وقتها لا يدخل الاضحية ذلك وسيأتي هنا أيضا فكان
 الاولى أن يزيد ذلك هنا أيضا لأن ظاهر عبارته أنه لو ذبحها بعد الفجر وقبل مضي ما ذكر يكون
 أضحية لأن اليوم حقيقة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وليس كذلك (قوله بأول زمان
 فعلها) أي بما وافق أول زمان فعلها في الاشتقاق إذا الضحية والضحي مشتقان من الضحوة
 (قوله وهو الضحي) هو اسم لارتفاع الشمس وصدر النهار وأقسم الله تعالى به في الآية لأنه
 الساعة التي كان الله فيها موسى عليه الصلاة والسلام اه أفاده الرحاني (قوله قوله تعالى فصل
 لربك وانحر) وقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله أي من أعلام دينه وقوله صلى
 الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقة الدم إنما التأتى
 يوم القيامة بقرونها وأظلالها وإن الدم ليقع من الله بكان قبل أن يقع من الأرض فطيبوا بها

(الامام يعش فيه وفي البر
 كضد ع) بكسر
 الضاد والذال على الأشهر
 (وسرطان) ويسمى عقرب
 الماء وسلطنة ونسنان
 تلعبت لهما والنهي من
 قتل الضفدع رواه أبو
 داود والحاكم وصححه
 وتعبير بالاستثناء المذكور
 أولى مما عبر به

• (باب الاضحية) •
 بضم الهمزة وكسر هاء مع
 تخفيف الداء وتثنية الضاد
 ويقال ضحية بفتح الضاد
 وكسر هاء وهي اسم لما
 يذبح من النعم تقربا إلى الله
 تعالى من يوم عيد النحر
 إلى آخر أيام التشريق
 وسُميت بأول زمان فعلها
 وهو الضحي والأصل فيها
 قبل الإجماع قوله تعالى
 فصل لربك وانحر

نفسا ومن يعنى عندوا بالعبادة والمكان القبول أى يقع عند الله ملتصقا بالقبول قبل
أن يقع من الأرض أى عليها كما فى بعض الروايات وذكر الراقى وابن الرفعة حديث عظموا
ضحاياكم فأنهم على الصراط مطاياكم وهو فى مسند الفردوس لابي منصور الدبلى لىكن بلفظ
استقر هو ابدل عظموا وقال ابن الصلاح انه غير ثابت (قوله وأنحر النسيك) أى الاضحية
وسميت بذلك لانها عبادة والنسيك لغة العبادة (قوله بكبشين) الباء للاصاق أى الصق فضحيته
بهم ما والكبش غلى الضأن فى أى سن كان وقوله أقرنين أى لكل منهما قرنان معتدلان وقيل
طويلان وقيل الاقرن الذى لا قرن له وقيل عظيم القرون وقد صح فى الخبر ان قرنى كبش
امعيل كانا معلقين فى ميزاب الكعبة كما تدل عليه رواية ابن جبير عن ابن عباس الى أن احترق
البيت فى أيام ابن الزبير واحترق القرنان والمراد بالقرنين الرأس كما قاله المقسرون فى تفسير قوله
تعالى ونادى ناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا هذه ذبيحتك فاذبحها عن ابنك فداء له قالوا فاذا
هو بكبش يحد من الجبل وهو يقول باني الله خذنى فاذبحنى فداء عن ولدك فانما حق بالذبح
أنا كبش هايل ابن آدم عليه السلام فمذربه على ما أولاه وما فرغ ابراهيم من ذبحه جاءت
نار من السماء فأحرقته ولم تترك غير رأسه فذهب ابراهيم وابنه ومعهما رأس الكبش الى أمه
وأخبراهما بما وقع فسجدت شكر الله تعالى اه ونقل عن نصيحة الملوك لأغزالي أنه لما فرغ
من ذبحه وسلخه قال لجبريل ما أصنع به ذا اللهم فقال له جبريل خذ الثلث لاهل بيتك واحد
الثلث لمن تريد وتصدق بالثلث على الفقراء اه (قوله وقيل غير ذلك) فقيل هو الأبيض الخالص
وقيل هو الذى يعلو بياضه حمرة وقيل هو الاغبر وقيل هو الذى فى خلال صوفه طبقات سود وانما
اختار ما به هذه الصفة لحسن منظره أو لشحمه وكثرة لحمه (قوله الدماء) مبتدأ وواجبة خبره
هذا بالنظر للثمن وأما بالنظر للشرح فانظر نوعان وواجبة صفة لمخوف أى دماء واجبة (قوله
ابتداء أو عما فى الذمة) راجعان لكل من المذورة والمعينة فالمذورة ابتداء كقوله لله على
أن أضحي به هذه الشاة والى عما فى الذمة كان قال أول الله على أضحية ثم قال لله على أن أضحي
به هذه الشاة والمعينة ابتداء كقوله جعلت هذه أضحية والمعينة عما فى الذمة كأن قال أول الله
على أضحية ثم قال ثانيا جعلت هذه أضحية عما فى ذمتى وليست هذه مكررة مع الثانية لان
التعيين فى تلك بصيغة النذر بخلاف هذه هكذا قال المحشى وفيه أن الحكم واحد فیهما
ومجرد اختلافهما بما ذكر لا يكتفى فى الفرق فالأولى ما قرره شيخنا عطية من أن المراد بالمذورة
المذورة بالشخص ابتداء والمراد بالمعينة ما يشمل الصورتين فيكون قوله ابتداء راجع
للصورتين وقوله عما فى الذمة راجع للثانية فقط فالصور ثلاث لا أربع (قوله وهى الاضحية)
يعنى التضحية لا العين المطهى بها كما يفهمه كلامه ثم ان الاضحية أفضل من صدقة التطوع
للاختلاف فى وجوبها وقول الشافعى رضى الله تعالى عنه لا أرخص فى تركها اه أى فيكره
للقادر تركها وليس المراد أنه يحرم اه أفاءه الخطيب فى شرح الغاية (قوله والعقيقة) أى غير
الواجبة كما فى الاضحية فكان الأولى أن يؤخر قوله الغير الواجبة عنها أيضا (قوله والوليمة) أى
بأنواعها التسعة الباقية بعد العقيقة أى غير الواجبة أيضا اه قل (قوله ما أجذع) أى أسقط
مقدم أسنانه بعد ستة أشهر ونزلوا ذلك منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله ودخل فى السنة الثانية
أى تم له سنة ودخل فى الثانية وهكذا ونزلوا ذلك منزلة البلوغ بالسن والمعنى فى اشتراط بلوغ

أى صل صلاة العبدوا فحز
النسيك وخبرم لم عن
أنس رضى الله عنه قال
ضحي النبي صلى الله عليه
وسلم بكبشين أحمرين أحمرين
ذبحهما ما بين يديه وسعى وكبر
ووضع رجله على صفاحهما
والأملح قيل الأبيض
الخالص وقيل الذى يبيضه
أكثر من سواده وقيل غير
ذلك (الدماء) نوعان
(واجبة وهى) ثلاثة (دماء
الحج) المتقدمين فى باب
(و) دماء (الاضحية
المذكورة والمعينة للتضحية)
ابتداء أو عما فى الذمة
(وسنة وهى الاضحية) غير
الواجبة (والعقيقة)
والوليمة (ولا يصزى فى
الاضحية الا الجذع من
الضأن والثنى من غيره)
أى من معز وابل وبقر
اقتصارا على الوارد فيها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضى الله عنهم
(الجذع الضأن ما أجذع)
وهو من زيادى (أو دخل
فى السنة الثانية)

هذه الاسمان ان الذكرا لا ينزوا الا حتى لا تحمل قبلها وهي تحديدية وذكرا الدخول فيما ذكر
 تحقق ما قبله لالذاته (قوله وثى المعز الخ) وأما المتولد بين جنسين من النعم كضأن ومعرزا فظاهر
 أنه يجزئ هنا وفي العقيقة والهدى وبراء السيد لأنه ينبغي اعتبار الاعلى سنا في الاضحية
 ونحوها حتى يعتبر في المتولد بين الضأن والمعز بلوغه سنتين وطعمه في الثالثة لما قاله بأعلى
 السنين به عامه الزركشي لكنه يفسر أقوله ما في الاجزاء فاذا تولد بين ضأن وبقر اشترط بلوغه
 سنتين ولا يجزئ الا عن واحد وأما المتولد بين ما يجزئ كنعم وما لا يجزئ كبقر وحش وطباء فلا
 تجزئ التضحية به اه زيادي بزيادة (قوله أي يسن لكم الخ) عبارة في شرح المنهج بعد أن
 ذكر الحديث وقضيته أن جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا جئ عن المسنة والجهر ورعى خلافة
 وحملوا الخبر على الذب وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان جئتم بجذعة ضأن اه
 قال حج وفي التأويل تظن ظاهر ما فانه لقواهم الا في ترتيب الافضل ثم ضأن ثم معزاه ووجهه
 أنه آخر الضأن عن المسنة الشاملة للغنم المتناول للمعزفة قضاء أن المعز أفضل منها وليس كذلك
 الا أن يقال ان ما ذكر تفسير لغوى للمسنة والمراد به في الحديث ثنية الابل والبقر فقط بقرينة
 ذكر الغنم بعد (قوله ويجزئ الشاة) المعينة من الضأن والمعز عن واحد فقط فان ذبحها عنه
 وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في نواحيه اجازوا خرج بمسنة الاشتراك في شاتين معيتين بين اثنين
 فانه لا يصح وكذا لو اشرك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بدنتين كذلك أي مشاعتين لم
 تجزئ عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرتين من كل واحدة من ذلك وكذا لو اشرك أربعة
 عشر في بدنتين لان كلاهما يحصل له سبع البقرتين فلم يحصل له من كل الانصاف سبع وذلك
 لا يكفي لانه لا يكفي الا سبع كامل من بدنة واحدة وكذا لو اشرك ثمانية في بدنتين اذ لا يخص كلا
 من كل بدنة الا ثمن وهو لا يكفي وأفضل أنواع التضحية بالنظر لاقامة شعارها بدنة ثم بقرتان لان
 لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز أطيب الضأن عن المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرتان أما بالنظر للحم
 فلمع الضأن خيرها وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرتان ولا يرداقتصاره صلى الله عليه وسلم على
 الكباشين لانهم الموجدان اذ ذلك ويكفي التصديق بجوز من واحدة من السبع على الوجه
 وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرتان لا تقربا لبارقة الدماء وأجمع واعلى استحباب السمين في
 الاضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم انما هو في الفضلية في الذوات وأما في الألوان
 فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء
 قيل للتعبيد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم عرفه أحب الى الله
 تعالى من دم سوداوين والذكرا أفضل من الانثى لان لحمه أطيب هذا ان لم يكن نزوانه فان أكثر
 فالانثى أفضل منه مالم تلد لانها أطيب وأرطب لحما فان ولدت فالذكرا أفضل وان أكثر نزوانه وما
 جمع ذكورة ومعاوية أيضا أفضل مطلقا ثم ما جمع ثنتين منها ويظهر عنه لا تعارضهما تقديم السمين
 فالذكورة كما قاله ابن حجر (قوله عن سبعة) ويجب على كل منهم التصديق بجوز من حصته نيثا
 وخرج بالسبعة مالم كانوا ثمانية فاكثرت لا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو
 ضموا لها شاة ولهم قسمة اللحم اذ هي اقرا لا يبيع مادام يثماوا الا فهو ممتنق وفي حاشية القليوبي
 أن أحد الشر كاه اذا امتنع من الذبح فان لم يتوقف على نية كالمندورة قهر عليه والافهل لغيره

وثى المعز والبقر) ما دخل
 (في) السنة (الثانية)
 (و) ثنى (الابل) ما دخل (في)
 السنة (السادسة) وذلك
 نظرا لعدم غيره ضحوا
 بالبدن من الضأن فانه
 جاز وخبر من سلم لا تذبحوا
 الامسنة الا ان تعبر
 عليكم فاذبحوا جذعة من
 الضأن قال العلماء المسنة
 هي الثنية من الابل والبقر
 والغنم فوقها وقوله في
 الخبر لا تذبحوا الامسنة
 أي يسن لكم أن لا تذبحوا
 الامسنة الخ (وتجزئ
 الشاة عن واحد) خبر الموطأ
 في ذلك (و) يجزئ (البقر
 والبقر من سبعة) كما
 يجزئ عنهم في التحمل
 بالاحصار

الذي يخشى فوت الوقت ليصل لحقه وان فات حق الممتنع أو راجع الحالك لم ينوي على الممتنع
كل كاشية نظرا له والظاهر مراجعة الحالك ان أمكن بلا مشقة والاذبح ليصل صاحب الحق
لحقه وليس في ذلك فوات حق الآخر بالكاشية وفي حاشية ع ش على م ر وقع السؤال عما لو
مضت الشاة بعيرا أو عكسه هل تجزئ في الأولى عن سبعة ولا تجزئ البعير في الثانية الا عن
واحد أولا والجواب عنه أن هذا ينبغي على أن المصحح هو غير مصدقة أو ذات فان قلنا بالاول
لا تجزئ الشاة المم - وخة بعيرا الا عن واحد ويجزئ البعير المم - وخ إلى الشاة عن سبعة وان
قلنا بالثاني ان عكس الحال لان ذات الشاة المم - وخة إلى البعير ذات بعير البعير المم - وخ إلى
الشاة ذات شاة اه والظاهر الثاني اعتبار ابقلة اللحم وكثرة (قوله تلبرم - سلم) دليل لاجزاء
ذلك في التحمل للاحصاء وقوله بالحد يدية أي في التحمل للاحصاء عن العمر والبدنة الواحدة من
الابل (قوله ولا تجزئ فيهما معيب) فان فعل لم يكن أضحية لكن يشاب عليهم ائواب المتصدق
اذا تصدق به فيشترط فيه ما فقد عيب حيث لم يلتزمها ناقصة وتعتبر سلامتها وقت الذبح حيث لم
تقدمها لاجباب والا فوقت خروجها عن ملكه أمالوا التزامها ناقصة كأن نذر الاضحية بمبيحة
أو مصدقة أو قال جماعتها أنضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت
الاضحية وجرت مجراها في الصرف وعلم مما تقر أنه لو نذر الاضحية بهذا وهو مسلم ثم حدث به
عيب فحصى به وثبت له أحكام الاضحية ويشترط أيضا الهابة عند ذبح أو قبله عند تعين لما
يفضى به سواء كانت تطوعا أو واجبة فهو جماعتها أضحية أو بتعين الله عن نذر لا فيما عين لها
بذرا ابتداء فلا يشترط الهابة ومعلوم ان النية بالتاب وتسق باللسان فيقول نويت الاضحية
المسنونة أو أداسنة التضحية في المسنونة أو الواجبة فان اقتصر على نحو الاضحية صارت
واجبة يصرم الاكل من أول من جاهل قال م ر وحيتنذ فابقع في السنة العوام كثيرا من شرائهم
ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له هذه أضحية مع جهلهم بما
يترب على ذلك من الأحكام يصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت
أنى أنطوقهم باخلافا لغيرهم اه قال ع ش ولا بعد في اعتقاد ذلك للعوام اه وضعفه شيخنا
وحينه دقا فخلص أن يقول العاصي عند السؤال عن ذلك تذبحها أو أنا كاهن في العبد ثم ينبغي
عدم الوجوب فيما لو قال وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فاجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقريظة
ارادة التبرك فان ركل المغص في الذبح كنت نية الموكل ولا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه
مضح ليضر وله تفويضهم المسلم مذكور كبل أو غيره فلا يصح تفويض الكافر ولا غيره مذكور
أو نحوه (قوله البين عورها) لما كان أصل العور يضايف على الماظر كما قاله الشافعي في حقه
بذلك لانه اذا كان يضر الا يضر وضابط ما يضر أن يصير بحيث لا تبصر بأحدى العينين بأن
يذهب الضوء كله أو معظمه ويعلم من ذلك عدم اجزاء العمياء من باب أولى بخلاف العم - شاء
وهي ضعيفة البصر مع ميلان الدمع غالبا والمكوية والعشواء هي التي لا تبصر للافهؤلاء
الثلاثة تجزئ لان ذلك لا يؤثر في اللحم ولان وقت الرعي غالبا انهم اروا العشواء تبصر فيه (قوله
باضطرابها) أي قبل قطع الحاقوم والمرى أو مع قطعها بخلاف ما لو حصل بعد قطعها ما فلا
يمنع الاجزاء هكذا نثره بعضهم بعبارة الشوري فتفتضي أن الحاصل مع القطع لا يمنع الاجزاء

تلبرم - سلم عن جابر بن عمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحد يدية البدنة عن سبعة
والبقرة من سبعة (ولا
يجزئ فيها) أي الاضحية
(معيب بعيب يتقصد
ما كولا) منها من لحم
وشحم وغيرهما فتنه يبري
بذلك أولى من قوله ما نقص
الله (فلا تجزئ العور اه ولا
العرجاء ولا المريضة البين
عورها وعرجها) وان حصل
عند اضجاعها للتضحية
باضطرابها (ومرضها ولا
الجهنم)

ولكن عبارة مر ظاهرة في المنع حيث قال ولو باضطرابها عند ذبحها اهـ وعند الذبح صادق
بالصورتين المذكورتين ومثل ذلك ما لوقطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع
الذهاب معه الى المرقى فلو فعل به ذلك عند ارادة الذبح ليقم كذا الذبح من ذبحها لم يجز قاله
عش (قوله التي لا تنقي) بضم الناموسكون النون وكسر القاف أي لا تنصف بالنقي لفقده من
الهزال (قوله مأخوذة) بإثبات التاء والذي في شرح الاصل بلاتاء وهو أولى لان المراد أن هذا
اللفظ مأخوذ من ذلك (قوله وهو المنح) بالمعجمة والمهمل كما قاله الشوبري (قوله أي لا يخرجها)
أي في عظامها لما به من الهزال ولا تجزئ التولاء وتسمى المجنونة وهي التي تستدير المرعى بان
تجعله خلف ظهرها ولا تزعج الا قليلا فتزول بالبناء للمفعول صورة وان اريد به الفاعل ويصح
فتح المثناة وكسر الزاي مبنيا للمفعول (قوله والودك) أي الدهن (قوله وفاقدته) أي القرن قال
المأوردى العجب ان ما لكارحه الله تعالى يمنع مكسورة القرن ويجوز مقطوعة الاذن وذلك
غير ما كول وهذه ما كولة اهـ عبد البر (قوله وفاقدته الضرع الخ) خرج بالفائدة لما ذكر
مقطوعة فملا تجزئ نعم لوقطع من الالية جز يسير لاجل كبرها فلا وجه الاجزاء كما قاله مر
نقل عن افتاء والده بدايل قواهم لا يضر فقد فلتة يسيرة من عضو كبير (قوله أو الذنب) أي على
المعتمد قياسا على الالية والضرع والحاق بعضهم له بالاذن يرد بان الاذن ما كولة غالبا فكانت
بعدم الاجزاء أشبه بخلاف الذنب وكذا تجزئ فاقدته كذا لأنه لا يؤكل وهو ظاهر كما قاله عش
(قوله لا الخلوقة بلا اذن) أي بان لم يخلقها اذن اصلا ما صغيرة الاذن فتجزئ لعدم نقصها في
نفسها كما صغيرة الجثة ومثل الاذن اللسان من باب أولى وفارقت الخلوقة بلا اذن الخلوقة بلا
ضرع أو ألية أو ذنب بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالباً والذكر لا ضرع له والممزال ألية له وأما
الحامل فلا تجزئ على المعتمد الذي نقله النووي في المجموع في آخر ذكره الغنم عن الاصحاب لان
الحمل يزيلها وقال ابن الرفعة في الكفاية المشهور أنهم لا تجزئ لان ما حصل من نقص اللحم يجبر
بالجنين ورد بأنه قد لا يكون به جبر أصلا كالعلة وأيضاً فزيادة اللحم لا تجبر عيباً كجرباء سمينة
نعم يجبر اجزاء قرنية العهد بالولادة لزوال المحذور بها اهـ أفاده مر في واقع في بعض الحواشي
من عدم اجزاء قرنية العهد ليس في محله ولا تجزئ مقطوعة الاذن ولو بعضاً وان قيل بحيث
يظهر من عدمه عرفاً فالذي لا يظهر كذلك لا يضر كما أفق به مر وكذا لو أصاب بعض الاذن
آفة أذهبت شيئاً منها كأي نحو القراد لشيء منها المشقة الاحتراز عن مثل ذلك كما استقر به
عش على مر (قوله استسمانها) أي كونها سمينة ولو بغير فقه فالسين للمبالغة لا لطلب
نعم كثرة اراقه الدم أفضل منه كذا قاله قل والظاهر ما نقله عبد البر عن الروضة
وعبارته قال في الروضة قال الشافعي استسمانها القمية في الاضحية أحب الى من
استكثار العدد وفي العتق عكسه لان المقصود هذا اللحم والسمين أكثر وأطيب فسمينة
خير من هزيلتين والمتصور في العتق التخليص من الرق وتخليص عدد أولى من واحد
وكثرة اللحم أفضل من كثرة السم لا أن يكون الحارديتاً اهـ مع زيادة (قوله هو
استسمان الهدايا) أي الى البيت العتيق بدليل قوله ثم محالها الى البيت العتيق ويقاس
الضحايا عليها وظاهره أنه لم يرد نص بطلب استسمانها وليس كذلك بل ورد به الحديث المتقدم
وهو عظموا ضحاياكم الخ فكان الأولى أن يذكروا فيستغنى عن القياس الآن يقصد به مجرد

التي لا تنقي (خبر الترمذي
وغيره بذلك وتنقي مأخوذة
من النقي بكسر النون
واسكان القاف وهو المنح
أي لا منح لها وخرج بالبين
اليسير فلا يضر لانه لا يؤثر
في اللحم (ولا الجرباء) وان قل
جرباً لانه يفسد اللحم
والودك فاما لاقى لها أولى
من تقييد الاصل لها بالبين
جرباً (وتجزئ مكسورة
القرن) كسر الميم تنص
الما كول (وفاقده) اذ لا
يتعلق به كبير غرض
(وفاقده الضرع) من
زيادته وكذا فاقدته الالية
أو الذنب لا الخلوقة بلا اذن
(و) يستغنى في الاضحية
(استسمانها) اقوله تعالى
ومن يهظم شعائر الله قال
العلماء واستسمان الهدايا
واستسمانها (وأن لا تكون
مكسورة القرن) ولا فاقدته
خبر مسلم السابق أول الباب

(وان لا يذبح الا بعد صلاة
العيد) لا يتباع رواء
الشيخان (فان ذبحها قبلها
وقد مضى بعد طلوع
الشمس قدر ركعتين
وخطبتين خفيفات جاز)
وان لم يعض ذلك فلا يجوز
لانه غير وقت الاضحية
(وان يكون الذابح مسلما)
لانه يتروى ما لا يتوقاه غيره
(وذبح حائض او مجنون
او صبي) منا (أحب من
ذبح كافي) تحل ذبخته لما
مر (وان يكون الذابح
نهارا) وان جاز له لامع
الكرامة فانه قد يخطئ
المذبح ولان الفقهاء
لا يحضرون فيه حضورهم
بالنهار (وان يطلب لها
موضع المذبح) لانه أسهل لها
(وان لا يأخذ من شعره ولا
ظفره شيئا في العشر) أي
عشر ذي الحجة حتى يضحى
تطير مسلم اذا رأى يتم هلال
ذي الحجة وأراد أحدكم أن
يضحي فليمسك عن شعره
وأظفاره وفي رواية فلا
يأخذ من شعره وأظفاره
شيئا حتى يضحى (وان
يوجه ذبخته) أي مذبحها
(لا قبله) لا يتباع رواء
الشيخان ويتوجه هو إليها
أيضا

التقوية لذلك الحديث لكون النص المقتبس عليه مصرحاً به في القرآن ويمكن أن عدم ذكره
لأنكار بعضهم له كما مر (قوله خفيفات) بصيغة الجمع وفي نسخة خفيفتين وهو الموافق لعمارة
المنهاج وعليه اتفق العبارة حذف من الأول أعني ركعتين خفيفتين لدلالة الثاني عليه وهذا
أولى من جواب مر الذي ذكره في شرحه وتعتبر الخفة بالعرف وضابطها أن يشتمل فعله على
أقل مجزئ في ذلك (قوله لانه غير وقت الاضحية) ونظير الصحيحين أول ما يبدأ به في يوم مناه هذا
نصلي ثم يرجع فتنصر من فعل ذلك فقد أصاب سنة منا ومن ذبح قبل ذلك فأنما هو لم يقدمه لانه
ليس من التمسك في شيء قال ابن قاسم وما يقع في الاوقاف أن الوقت بشرط أن تشتري أضحية
وتذبح وتفرق على من عينه من فقراء أو مستحقين يصح ويجب العمل به وله حكم الاضحية
من وجوب الذبح في الوقت والتفرقة كما شرط واذافات وجب القضاء إلا أن بشرط ذبحها في
الوقت فتؤخر للعام القابل اه (قوله وان يكون الذابح مسلما) والذكر المسلم الكامل يلوح
وعقل أولى ثم المرأة كذلك ثم الصبي المميز الكتابي ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز
وفي كلام قل ان المجنون المسلم ان كان له نوع تميز فهو مقدم على الكتابي والافتقار ومؤخر
عنه فيكون خارجا من كلام المصنف وقر شيخنا عظمة أن الصبي ولو غير مميز قدم على الكتابي
حيث قدر على الذبح وكلام المصنف على اطلاقه وعلى ما تقدم يكون مقيداً بالمميز (قوله وذبح
حائض) مصدره ضاف ابتداء له وهو مبتدأ وأحب خبر وقوله كتابي أي كامل وهو أولى من
الكتابي غير الكامل (قوله لاسر) أي من قوله لانه يتروى ما لا يتوقاه غيره (قوله مع
الكرامة) أي ان لم يكن هنالك حاجة فان كانت كفوف نهب أو احتياج لكل فلا كرامة (قوله
وان لا يأخذ) أي يكرمه ذلك بغير حاجة فان دعت الحاجة الى إزالة شيء من أجزائه لم يكرمه بل
يسن كتمان الصغير ويجب كتمان الكبير وقطع يد الجاني أو السارق والكرامة خاصة
بمريد التضحية وأبست عامة لمن يضحى عنهم من أهل بيته فلا يكرمه في حقهم ذلك على المعتمد
لان الساقط عنهم مجرد الطلب والثواب خاص بالمضحي (قوله من شعره) ولو شعر عانة أو باطن
أو ظفر وكذا سائر أجزائه الظاهرة ولو عبر به المصنف كالعباب لكان أعم وعبر في المنهج بنحو
شعره ولعل وجه اقتضاره على ما ذكره من المنهاج أنه مورد النص أولان الجزء يشمل الدم
فيقتضي كرامة فهو المقصود مع أنه لا يكرمه بل المراد الاجزاء الظاهرة كما عات (قوله في العشر)
وان كان في يوم الجمعة مثلاً اه قل (قوله أي عشر ذي الحجة) وكذا في أيام التشرية قبل
التضحية كما ذكره في المنهج وهي الايام المعدودات في الآية والايام المعلومات هي عشر
ذي الحجة (قوله حتى يضحى) والحيكمة فيه بقاءه كامل الاجزاء التي عليها المغفرة والعق من
النار فان قبل صيام عرفة بكفر ذنوب سنتين فمات كفره الاضحية قلت هو سؤال مشهور
وعنه أجوبة عديدة من أحسنها أن الذنوب كالامراض الحسية وهذه المكفرات كالادوية
فكما أن كل مرض له دواء لا ينفع فيه غيره كذلك كل ذنب ونور يبع ذلك له سبحانه ونعم الى قال
في شرح الروض وقضية قواهم حتى يضحى أنه لو أراد التضحية بأعداد ذوات الكرامة يذبح
الأول ويحتمل بقاء التمسك الى آخرها اه (قوله أي مذبحها) انما اقتصر عليه احترامه عن
وجهه فلا يوجهه للقبلة بل يوجهه من يساره ليعتد به من الاستقبال أيضا فانه مذنب اه
أفاده مر (قوله للقبلة) لابقا ليعتد به من يساره لانه حال الخراج النجاسة وهي الدم كالبول

(وأن يسمى الله تعالى) وحده عند الذبح فيقول بسم الله للاتباع رواء الشيخان (وأن يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه محل يشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكره كالإذان والملا (وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني) للاتباع وذكري السنية في هذين من زيادتي (وأن لا يبين رأسها) لما في إبانته من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قفاها حلت) لوجود الذبح وعصى بذلك لما فيه من التعذيب (وان تضر الأبل وتذبح البقرة والغنم) للاتباع رواء الشيخان وتعييرى بما ذكر أولي مما عبر به (وموضع الضرع اللبة) (وموضع الذبح) الحلق وهو (أسفل مجامع اللهيين وكاله) أي ما ذكر (قطع الودجين) بفتح الواو والدال وهما عرفان في صفعتي العنق يحيطان به (مع الحلقوم والمرى) وتقدم بيان ما ويسن أن تكون الأبل عند الضرع قائمة معقولة تركبة يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضطجة بلنب أسير مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وان يحتمل المديبة

لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة اذهى حالة تقرب الى الله تعالى أي الشان فيها ذلك ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك اه أفاده الشورى (قوله وان يسمى الله) ويكره تعدد تر كها فلو تركها ولو عدل لكان الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب الآية وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله تعالى يعني ما ذبح للاصنام بدليل قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسباق الآية ذال عليه فانه قال والله اعلم والحالة التي يكون فيها فاسدة هي الإهلال لغير الله تعالى قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به والاجماع على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله تعالى عليه ليست بفسق اه أفاده مر (قوله وحده) أي ولا يقول باسم الله واسم محمد فان قاله حرم لايهاه التشريك لأن من حقه تعالى اختصاص الذبح واليمين باسمه والسجود له من غير مشاركة مخاوف في ذلك فان أراد أن يذبح باسم الله تعالى وأتبرك باسم محمد فينبغي كما قاله الرافعي عدم الحرمة ويحمل اطلاق من نفي جوازها على أنه مكره اذ المكره يصح نفي الجواز عنه والحاصل أنه يحرم عليه أن يقول ذلك عند الاطلاق مع حل الذبيحة فان قصد التشريك حرم وحرم الذبيحة أيضا وان قصد أن محمد صلى الله عليه وسلم يستحق العبادة كما يستحقها الله تعالى حرم وكفروا وان أراد أن يذبح باسم الله تعالى وأتبرك باسم محمد كره وحلت (قوله فيقول بسم الله) والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم فلا فالن قال ليس هذا محل رحمة فلا يأتي به ما وجوابه ما مر (قوله هذا منك وإليك أي نعمة واصله اليك هذا منك وإليك أي وأتقرب به اليك (قوله من قفاها) وكذا من أذنها من لا فاذا أدخل سكينها باذن ثعلب مثلا ليقطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلده حرم ذلك للتعذيب (قوله حلت) أي حيث وصل الى قطع الحلقوم والمرى وفيه حياة مستقرة والابان وصل الى ذلك رعيته عيش مذبح فلا يحل له ويرورنه ميتة فلم تقذفه الذكاة (قوله وان تضر الأبل) أي ونحوها مما طال عنه كالارز والنعام والضرع الطعن بماله حلت في المحرول لا بد من قطع كل من الحلقوم والمرى كما حرم به في المجموع (قوله وتذبح البقرة والغنم) أي ونحوهما من كل ما قصر عنه كالتخيل فلو عكس لم يكره اعدم ورود نهي فيه بخصوصه لكنه خلاف الأولى وقالت المالكية بوجوب الضرع والذبح (قوله اللبة) بفتح اللام وهي الوهدة التي في أسفل العنق (قوله الودجين) ويسميان بالوردين أيضا وقوله في صفعتي العنق أي من مقدمه كما قاله مر (قوله معقولة تركبة يسرى) أي معقولة الرجل من جهة تلك الركبة اه قل (قوله أسير) فلو كان أسير استحب له استنابة غيره ولا يضجها على يمينها اه أفاده مر (قوله مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى) أي مثلا تضطرب عنه الذبح فيزل الذابح وتركت الرجل اليمنى بلا شدائد تريح بها (قوله وان يحتمل المديبة) بسكون الدال بعدها تحتملية وهي السكر سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان أي عمره وسميت سكينها لانها تسكن الحيوان كما مروى يقال اه اشترى بالفتح والضم جمعها اشفار ككتابة وكلاب من شتر اذا ذهب سميت بذلك لانها تذهب الحياة وفهم من ندب نحرها أنه لو ذبح بسكين كاله حل بشرطين أن لا يحتاج في القطع الى قوة الاعتماد من الذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح ريندب امرارها برقى ونحوها عليها ذهابا وابا ويكره له أن يحدها قبل انتهائها وأن يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكره له إبانته رأسها كما

مرور زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضو منها أو شرب يكرها أو نفلها حتى تخرج روحها والاولى
 سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء على اقبل ذبحها او تقدم أنه يجوز لذكاة بكل محدد أي
 شيء له حد كخدي ورماس ونحاس وذهب وفضة وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر او سننا
 وسائر العظام لخبر الصالحين ما أنهر الدم وذبحه كرام الله عليه فكلوا ليس السن والظفر
 وما حدثكم عن ذلك أي عن سبب عدم اجزائهم أما السن فعظم وأما الظفر فعدى الحبشة
 والخوارج ما بقى العظام وقوله ما أنهر الدم بالراء أي أساله وصبه بكثرة شبهه يجري الماء في النهر
 هذا هو المشهور في الروايات وروى بالزاي والنون الدفع وهو غريب وما موصولة في موضع
 رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتمديد ما أنهر الدم فهو وحلال فكلوا ويجوز أن تكون
 شرطية وفي بعض الروايات كل ما أنهر الدم ذكاة وسألي هذا ذكره موصوفة وقوله ليس السن
 والظفر بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز الرفع أي ليس السن والظفر مباحا ويجزئنا وفي
 بعض الروايات ما لم يكن سن أو ظفر (قوله وان يتصدق) أي بسن ذلك لأنه أقرب للتقوى
 وأبعد عن حظ النفس وسن ان جمع بين الاكل والتصدق والاهداء أن يجعل ذلك أثلاثا
 فيصدق بثلاث ويهري ثلثا ويبقى ثلثا لاهل بيته فان لم يفعل وجب التصديق بما يتوكل منه ولو
 جزأ بسير من لهما بحيث ينطلق عليه الاسم وبكفي الصرف لواحد من الفقراء او المساكين
 من المسلمين بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لقل من ثلاثة لأنه يجوز
 الاقتصار هنا على جزئ يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد بشرط في اللعم أن يكون نيا
 ليتصرف فيه من يأخذ بما شاء من بيع وغيره فلا يكفي جعله طعاما ودعاء الفقراء اليه لان
 حقهم في تمليكهم ولا تمليكهم له مطبوخا ولا تمليكهم غير اللعم من جلد وكرش وكبد وطحال
 ونحوها ولا الهدية عن التصديق ولا القدر النافع من اللعم ولا كونه قديدا ولو تصديق بقدر
 الواجب وأكل ولدها كله جاز وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي فلا ثواب التخصيص بالكل
 والتصدق بالباقي على المعقد فان لم يتصدق بشيء منها ضمن قدر الواجب فيأخذ بثمنه لجا ولو
 غير شقص كما في المجموع هذا كله في الاضحية المندوبة أما الواجبة فيحرم عليه الاكل منها
 فان أكل شيء منها غرمه بل الواجب عليه التصديق بجميعها ولا يجوز أن يبيع من الاضحية
 شيئا ولو جلد ها ولا يصح البيع سواء كانت مندوبة أو واجبة وله أن يقتنع بجلد الاضحية
 المندوبة كما يجوز له الانتفاع بها كأن يجعله دلو أو نعلا أو خفا والتصدق به أفضل ولا يجوز
 اعطاؤه أجرة لجزار ويجوز له اعارته كإعارة كماله اعارتها أما الواجبة فيجب التصديق بجلد ها والقرن
 كالجلد فيما ذكره جرموف عليهم ان تركوا الى المذبح ضريحها والا فلا يجوز ان كانت واجبة
 وكأما وف فيما ذكره الشعر والوبر وولد الاضحية الواجبة يذبح حتما كامه ويجوز له أكله على
 المعقد كاللبن الا ان فقدت أمه فيقوم مقامها ويمتنع عليه الاكل منه وله شرب فاضل اللبن عن
 الولد مع الكراهة والسنة أن يتصدق به ولا يجوز نقيل الاضحية مطلقا كالزكاة (قوله الا
 اقموا) والاولى كونهم امن الكبد او انقته صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك التقاؤل بدخول
 الجنة فانهم أقول ما يظنون برائدة كبد الخوف الذي عليه قرار الارض وهي القطعة المعانة
 في الكبد إشارة الى البقاء الابدي والباس من العود الى الدنيا وكدرها فان قلت هي كانت
 واجبة عليه عليه الصلاة والسلام والواجب بمتنع الاكل منه كما مر قلت كان يذبح أكثر من

وان يتصدق بكل الاضحية
 الا اقموا يا كاهانكم كافاكم
 مستوفى

الواجب ولا يقتصر عليه فساغ له الاكل من الزائد لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا وادعوا
 بحمل الامر بالاكل في الآية على الوجوب كالأطعام لان أصل اخراجها ليس بواجب وكان
 العقيدة وبقي أمر الاطعام على الوجوب لان الصدقة هي المقصودة ولا آية تطائر كالأمن
 غيره اذا أثمر أو نواحة - وجوبا كاتبوا لهم وآتواهم من مال الله وجوبا كالأمنها وأطعموا
 وجوبا اه وحاشي بزيادة (قوله أي التضحية) أشار بذلك الى أن في الضحية استخداما لانه
 عائد على الاضحية بمعنى التضحية لا على العين المضحى بها بخلاف مائة - دم (قوله غروب
 الشمس) أي تمام غروبها (قوله من آخر أيام التشريق) نعم ان لم يذبح الواجبة - حتى فات
 الوقت ذبحها بعد قضاء كاهن ويكره الذبح لئلا الحاجة كاشتغالهم ارباعا بمنع - من
 التضحية أو مصلحة كتنيس الفقراء - الا أنهم لو حضروهم قال ابن قاسم فائدة ذهب أبو
 سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار الى بقاء الوقت الى طلوع النجاة اه (قوله الواجبة يذبح)
 أي المعينة بالذبح ابتداء - كقوله على أن أضحي به ذم أو المعينة بصيغة نذر ثان عمافي الذمة كقوله
 على أن أضحي به ذم عمافي ذم كاي - فتقدم قوله ولان ذبحها لا يفتر الى نية فان كلام
 هاتين الصورتين لا يحتاج الى نية عند الذبح (قوله ذبحها صاحبها) فان فرقها الاجنبى لم
 يعتد به فان تعذرا لا يتردد وجبت عليه القيمة فيشترى بها امثله ان أمكن والا اشترى بثمن
 ان أمكن والاتصدق بالدرهم اه - حاشي على المنهج وهو في الزيادة أيضا (قوله والواجبة
 بالجعل) كعلمتها أضحية سواء كان ذلك ابتداء أو عن نذر في الذمة فالصور خمس ويجب ذبح
 المذكورة بأقسامها في وقت الاضحية المتقدم فان فات ذبحت بعد قضاء واذا تلفت المعينة
 عمافي الذمة ولو بلا تقصير بقي الأصل ثابتا في ذمته أو تلفت المعينة ابتداء بلا تقصير فلا شيء
 عليه أو به لزمه الاكثر من مثله ايوم النحر وقيمتها يوم التلح يشترى بها كريمة أو مثايل للمثمنة
 فاكثر فان فضل شيء أنشأ به شقفا فان لم يمكن اقتلته اشترى به الجأ أو تصدق به

• (فصل في العقيدة) •

فعله بمعنى مفعولة أي معقوفة ومذبوحة - أخوذة من العق وهو الشق والقطع يقال عوق عوق
 بكسر العين وضعها والاولى تسميتها نسيكة أو ذبيحة فرار من بشاعة اللفظ فتسميتها عقيدة
 خلاف الاولى على المعقود لا مكر وخلافا لابن أبي الدم (قوله وهي لغة الشعر الخ) يقال
 اعتقت الحامل اذا ثبتت عقيدة ولدها في بطنها (قوله وشرا ما يذبح) يعني بذلك لان مذبحه
 يعني أي يشق ويقطع ولان الشعر يخلق اذ ذاك فسمى باسم مقارنه وهو الشعر أي حلقه فهو
 مجاز علاقته المجاورة في الجملة وقيل ان ما يذبح يسمى عقيدة لغة أيضا يقال عوق عوق اذا خلق
 عن ابنه عقيدته وذا حلاله ساكن شاة (قوله عند خلق شعر رأسه) لو أسقطه وقال عن المولود
 لكان أولى اذ المذبح بعد خلق رأسه أو قبله كذلك وأيضا فقد لا يخلق رأسه الا أن يقال انه
 لا غلب اي الشأن ذلك وان لم يخلق هذا جواب عن الثاني والجواب عنه - ما أنه قيد في السنية
 لافي التسمية وعند جمعي بعد لانه يسن أن يكون الذبح بعد الخلق (قوله تسمى العقيدة) أي
 لاخبار وردت فيها كخبر الغلام مرتين بعقيدته تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى
 رواء الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة ونشر النسيب وانما لم يجب

(وآخر وقتها) أي التضحية
 (غروب الشمس من آخر
 أيام التشريق) نحو - بر ابن
 حبان في كل أيام التشريق
 ذبح (ولو ذبح كل من رجلين
 أضحية الاخر من مابين
 القيمة - أي قيمتها احية
 وقتها مذبوحة لان اراقه
 الدم قربة متصدقة وقد
 قوتها (وأجزان) كل منهما
 (عن الاضحية) بقيد ذمته
 بقولي (الواجبة يذبح)
 فمفرقها صاحبها لانها
 مستحقة الصنف للجهة
 التضحية ولان ذبحها
 لا يفتر الى نية أما المتطوع
 بها والواجبة بالجعل فلا
 يجزئ ذبحها عن الاضحية
 لافتقاره الى نية

• (فصل في العقيدة) •

وهي لغة الشعر الذي على
 رأس الولد حين يولد وشرا
 ما يذبح عنه - خلق شعره
 (تسمى العقيدة)

لانها كالأضحية بجامع ان كلا منهما اراق دم بغير جناية ونظير ابي داود من أحب أن ينسك
عن ولده فله فعل ولذا قال الشافعي أفرط في العقيقة رجلان رجل قال انها بدعة ورجل قال
هي واجبة فمضى الحسن البصري والليث ومعه في مرتين بعقبة فمضى قيل لا ينزع ومثله حتى يعق
عنه قال الخطابي وأجود ما قيل في فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم يشفع
لوالديه يوم القيامة أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان من أهلها اما لكونه مات صغيرا او كبيرا
وهو من أهل الصلاح ويدخل وقتها بالولادة ولا آخر له فلا تقوت بموت الولد ولا بطول الزمن
بل ينتقل طلبها بالبلوغ من الاب الى الولد فيخبر في العق عن نفسه ولولم تطالب من الاب لتقره لم
تطلب من الولد على المعتد (قوله على الغلام) على للتعليل متعلقة بتسن او بالعقيقة والمراد
الغلام ولو سقطا ان بالغ او ان نفخ الروح فيه وتعددت بعدد المولود ويسن ان يقال لمن ولده
ولدا بورك الله لك فيما وهب ورزقك الله به وتسن اجابته بخروجك الله خيرا تقبل الله منك
والخطاب بالعقيقة من عليه نفقة الولد لو كان فقيرا من ماله لا من مال الولد لو كان له مال لانها
تبرع فان فعل من ضمن ولا تخاطب به الام الا عند اعسار الاب لكن يسن لها ان تعق عن ولدها
من الرنا حيث لا عار هذا ان كان الولد حرا فان كان رقيقا لم تسن لايه ولو غني لان نفقته على
سيده ولا سيده أيضا وقد ألف بذلك الجلال السيوطي فقال

أيها السائل في الفقه * على غير طريقة
هل لنا نجعل غني * ليس فيه من عقيقة

(قوله وخنثي) جرى على ذلك في المنهج أيضا قال في شرحه وانما كان على النصف من الذكر لان
الغرض من العقيقة استبقاء النفس فاشبهت الذئبة لان كلاهما فداء لنفس اه وهي
طريقة ضعيفة وللمعتد ان الخنثي كاذك (قوله شاة) انما أثر الشاة تبركا بلانظ الوارد وهو خير
عائشة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعق عن الغلام بشاتين متكاثمتين وعن الجارية
بشاة واه الترمذي وقال حسن صحيح والا فلا فضل هذا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم
البقرة ثم الضأن ثم المعز ثم شربة ثم بقرة ولوزيح بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو
اشترك في ابجاعة سواء أراد كلهم العقيقة أم بعضهم ذلك وبعضهم اللحم كما مر في الاضحية
اه أفاده مر وعبارة فتح الباري علم من ذكر الشاة انه يتعين الغنم للعقيقة وقال البندنجي
من الشاة لا نص للشافعي في ذلك وعندي لا يميز في غيرها والجمهور على اجزاء الابل والبقرة
ايضا وفيه حديث عند الطبراني راي الشيخ عن انس رفعه يعق عنه من الابل والبقرة والغنم
اه ملخصا (قوله ان اريد العق الخ) ظاهره انه يجوز له العق بغير الشياه من بقية الاطعمة
وليس كذلك الآن يقال في موهوم تفصيل كانه قيل فان اريد العق بغير الشياه فان كان من
الغنم أجزأ والا فلا (قوله فيهما) أي في الغلام وغيره (قوله ويحصل اصل السنة الخ) فالأقل
عن الذكر وغيره شاة وأقل الكمال فيه شاتان والكمال لاحدله وكالشاة سبع بدنة أو بقرة كما مر
(قوله وأن لا يكسر العظم) فان كسره لم يكسر لعدم ثبوت شيء فيه لكنه خلاف الاولى والا قرب
كما قال الشيخ أنه لو عاق عنه بسبع بدنة ونأى قسه بغير كسر تعاق استحب باب ترك الكسر
بالجميع اذا ما من جزء الا للعقيقة فيه حصة اه أفاده مر (قوله تفاؤلا) بالهمزة (قوله الا
رجاها) أي المتأخرة لان المتقدمة تسمى يدا والمراد الرجل الى أصل الفخذ فيما يظهر والا فضل

على الغلام) وهي في حقها
(شاة) تسن (عن غيره)
من آتى وخنثي وهي في
حقها (شاة) ان اريد العق
فيها بالشياه فلا ضرر بذلك في
غير الخنثي رواه الترمذي
وقال حسن صحيح وقيل
بالآتي الخنثي وذكر الخنثي
من زيادتي ويحصل أصل
السنة في عقيقة الغلام
بشاة (و) تسن (أن لا يكسر
العظم بل تفصل الاعضاء)
تفاؤلا بسلامة أعضاء الولد
(و) تسن (أن تطبخ) كسائر
الولائم الارجلها

أن تكون اليمى كما قاله الزبدي (قوله فتعطى نية) بالهمز والحكمة في اعطائهم الهاتفا ولا بان
الولا يمش ويمنى ويسن أن يذبحها عند طلوع الشمس ويقول عند ذبحها باسم الله والله
أكبر اللهم هذا منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان اه أفاده مر بزيادة ولو تعددت
القوابل اكتفى برجل واحدة للجميع (قوله وأن يطبخها) قال شيخنا ولو من ذرة اه قل
(قوله بجلو) هو ضد المر كافي المختار في مثل الزيب والتميز وقر الدين ويكره طبخها بجماض
لخل كافي شرح مر وقال غيره لا يكره والمعقد الاول (قوله كان يحب الحلو) بالقصر والماء
كفى المختار وهي شاملة للمصنوعة بالنار وغيره فاعطف العسل عليها خاص على عام اه فاما
بشأنه وهو عند الاطلاق ينصرف لعسل الفحل وقبل الحلو اما صنعت بنار بخلاف الحلو
وعلى هذا فالعطف مغاير وذكر الاجه وروى أن الذي كان يحبه صلى الله عليه وسلم هو القر
المطبوخ بالبن كما يصنع في الارياض (قوله كالأضحية) خبر لمحمد بن اى وهي كالأضحية في جميع
أحكامها من جنسها وسمها ووسايلها ونحوها وجوبها بالذبح أو بقوله عند السؤال عنها مثلا
هذه عقيقة وامتناع الاكل من الواجب والتصدق وحصول السنة بشأنه ولو عن ذكر وعدم
محصنة يبيعها ولو الجادع تفارق الأضحية في أنها لا يجب اعطاء الفقراء منها ما قدر مائة على
المعقد وفي أنه اذا أهدي منها شيء بالغنى ملكه وفي أنه لا تقيد بوقت بخلاف الأضحية في جميع
ذلك وتقدم أن وقتها يدخل بالولادة والسنة أن تذبح يوم السابع وأن يسمى فيه ولو سقط اذا
بلغ وان نفخ الروح فيه فان لم يلم له ذكورة ولا أنوثة سمي بما يصلح لهما كطهارة وهند والتسمية
وكذا التكنية حق من له عليه الولاية من الاب وان لم تجب عليه تسميته ثم الحدو ينبغي أيضا أن
تكون التسمية قبل العق ووردت أخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وجماعها البخاري على من لم
يرد العق والاقول على من أراد ويندب تحسين الاسماء وأحبها عبد الله ثم عبد الرحمن ولا يكره
اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بجميع فضائل جنة وتكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وما
يتطير بنفثه كيسار ونافع وبركة ومبارك وتحرم تلك الاملاك أو الملوك اذا لصق لغيره تعالى
وكذا اشاهنشاء وحاكم الحكام وأقضى القضاة وعبد الكعبة أو النار أو على أو الحسن لا يهاجم
التشريع كذا جاز الله ورفيق الله لما ذكرنا وما قاضى القضاة فكروه على المعتمد ويجوز
عبد النبي على المعتمد وقبل يحرم فيه ما يكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة
أو العلماء لانه من أقبح الكذب بل تنبغي الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلماء بدون ست
ويندب لولد الشخص وقفه وتليذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد يا سيدي
والولدي يا والدي أو يا أباي والتليذ يا أس- تاذنا أو يا شيخنا ويندب أن يكنى أهل الفضل الذكور
والاناث ولن لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر وفاسق ومبتدع أى لا يجوز الانا وفتنه أو
تعريف ولا بأس بتكنية الصغير ولو أنى ويندب تكنية من له أولاديا كبر أولاده ولو أنى
والادب أن لا يكنى نفسه في كتاب أو غيره الا ان كانت أشهر من الاسم أو لا يعرف الاب أو تحرم
تكنيته بما يكره وان كان في نفسه الا اذا لم يعرف لابه ويحرم التكني بأبى القاسم مطلقا ويحرم
ايضا قول بعض العوام اذا سئل عن شئ الحلة على الله ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع فيه
الناس حتى سموا السهلة بملاح الدين وأن يحلق فيه رأسه ولو أنى بعد ذبح العقيقة وأن

فتعطى نية للقبالة تلج
رواه الحاكم وأن يطبخها
بجلو تذاولا بجلو اخلاق
الولد ولانه صلى الله عليه
وسلم كان يحب الحلو
والعسل (و) أن (تطم)
للقراء كالأضحية وبعثها
اليهم أولى من أن يدعوه

بمصدق بزنة الشعر ذهباً وفضة وحلق ما فوق الحلقوم من الشعر مباح وقيل مكروه وان
بوذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ولورلد كافر لان الشيطان يخسه حينئذ فشرع الاذان
والاقامة لانه يدبر عنه سد اسقاعه - ما ولو كان المؤذن امرأة لان هذا ليس هو الاذان الذي من
وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكر لتبليكا كما قاله ع ش ويحكك حين يولد بقر فخر ورسن
أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وان ربكم الله الذي الآية والمعة وذنن والا كنار من
دعاء الكرب

(فصل)

(قوله كان أهل الجاهلية الخ) وأول من فعل هذا كاهن عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف ابو خزاعة
القبيلة المشهورة لان اكتم بن الجون سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رأيت عمرو بن
لحي يجترق صبي في النار لانه أول من غير دين اسمعيل فنصب الاوثان وسبب الساتية ويجر
الصخرة ووصل الوصلة وحج الحامي وخندف بكسر الخاء المهجمة والبدال المهمة بينهم - مانون
ساكنة اقرب الى امرأة الياس بن مضر وقصص به بضم القاف وسكون الصادى امعاء وسمى
الجزا وقصا بامن التقصيب وهو التقطيع تقول قصبت الشاة اى قطعتم الاعضاء اه من فتح
البارى (قوله بامور أربعة) خرج بها القرع بفتح القاف والراء والعين المهملةين وهو أول نتاج
الهيئة يذبحونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها والعتيرة بفتح العين المهملة ذبيحة يذبحونها في
العشر الأول من رجب ويسمونها الرجسية فلا كراهة فيهما بل يستحبان بل ان مهمل الذبح كل
شهر كان افضل وما ورد في الخبر من قوله عليه الصلاة والسلام لا فرع ولا عتيرة فالمراد لا فرع
واجب ولا عتيرة واجبة او يحول على ما اذا كان الذبح لغير الله تعالى كالا صنام لانه منهي عن
ذلك لما روى مسلم عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعن الله من امن والديه وامن الله من ذبح لغير الله وامن الله من آوى محذرا من الله
من غير منار الارض اه والمراد بامن والديه تسببه في ذلك والحديث كل بدعة حدثت في
الاسلام ومنار الارض علامات الطريق وتغيرها كائن في فيها بناء ضيعةها وكان قدم العلامة
الموضوعة في الارض عن محله (قوله من يجزأى شق) لان علامتهم عندهم شق الاذن كما يافى
(قوله تنج) بمعنى تال (قوله بيناته لامفعول) اى صورة والمراد الفاعل يقال تعجت الشاة ولدا
فالتاة فاعل وولدا مفعول وكذا يقال في المتن فالضمة فاعل وخسة مفعول وكالتعل المذكور
ز كم وعنى وزهى وسقط فهذه الانفعال وردت عن العرب على صورة المبني للمفعول والمراد
منها الفاعل فابعد فاعل لانا بيه (قوله آخرها ذكر) اى سواء كانت الاربعة قبله ذكورا
واناثا وذكورا فقط واناثا فقط كما قرر شيخنا عطية وقال القايوى يشترط ان تكون
الاربعة قبله اناثا فقط وقيل الخمسة ابطان المذكور بشرط ان يكون كل بطن فيها ذكر وانثى
وقيل بشرط ان تكون ذكورا فقط وقيل بشرط ان تكون اناثا فقط فالاقوال اربعة (قوله
وقيل سبعة ذكورا واناثا) اى في كل بطن ذكر وانثى وقوله او احدهما اى السبعة ابطان
ذكور فقط او اناث فقط فاقسام القول الثانی ثلاثة (قوله في شق) عطف على تنج (قوله اذنها)
انظر هل المراد اليمنى او اليسرى كل محتمل (قوله بخليبه) بضم الخاء وفي بعض النسخ يحل به بضم
لام من حلب من باب طاب (قوله هو اولى) اى من وجهين لان عبارة الاصل توهم جواز ذلك
من غير المال ولا تشمل الاثى (قوله ولا بولائه) مثل هذا يجوز في الشرع بان يقول أعتقتك

(فصل)

(كان أهل الجاهلية يقرءون
الى الله تعالى (بامور)
أربعة (أبطالها) الله تعالى
(بقوله ما جعل الله من بحيرة
الآية) اى ما أوجبها ولا
أمر الله به (فالمعيرة) من
يجزأى شق (التي تنج)
بيناته لامفعول (خسة
أبطان آخرها ذكر) كما جزم
به الزمخشري وغيره وقيل
سبعة ذكورا واناثا أو
أحدهما ورجه الاصل
(فبشق مالكةا أذنها)
ويجلى سبيلها ولا يتنفع
بها ولا (بليتها بل بخليبه
لاضيق والساتية نوعان)
أحدهما (العبدية) بضم
مالكة (هو أولى من قوله
بعته الرجل (سائبة) اى
(لا يتنفع به ولا بولائه)

(و) الثاني (البعير يسيبه)
 ما لك اقتضاء حوائج الناس
 عليه) وقد كان الرجل اذا
 مرض أرغاب يقول ان
 شفاني الله تعالى أو قدمت
 من سفرى فناقى سائبة
 فاذا حصل ذلك سبها
 وجعلها كالبعيرة في تحريم
 الانتفاع بها (والوصيلة)
 بمعنى الواصلة (نوعان)
 أحدهما ما قاله الجوهري
 وغيره (الشاة تنج سبعة
 أبطن عناقين عناقين فان
 نجت في الثامنة جديا
 وعناقا قالوا وصلت) أى
 بالانثى (أخاها فلا يذبحونه
 لأجلها ولا يشرب لبن الام
 الا الر جال دون النساء
 وجرت مجرى السائبة
 (و) الثاني ما قاله الزمخشري
 وغيره (الشاة كانت اذا
 نجت ذكر اذ يذبحونها لا الهتهم
 أو انثى فلهم أوز كراوا انثى
 قالوا وصلت) أى بالانثى
 (أخاها فلم يذبحوا الذكر
 لا الهتهم) وما سلكه
 الاصل في النوعين لا ينفى
 بذلك (والحاشى) هو
 (الفعل) الذى يضرب فى
 ابل الشخص عشر سنين
 فأكثر (فيضلى سبيله) ولا
 يطرد عن ماله ولا مري
 (ويقول) الا ان قد (حى
 ظهر) فلا يذبحون من
 ظهره بشئ) بعد ذلك

ولا ولا الى عليك فيقع العتق ويثبت الولا ويلغو الشرط المذكور (قوله البعير) يطلق على
 الذكرو الانثى بشرط أن يجذع أى بقطعة مقدم أسنانه ويجمع على بعيران بضم الباء قال فى
 الخلاصة

وفعل الاستاء وفعل لا وفعل * غير معلى العين فعلى ان شمل

وأمره قال قيم

فى اسم مذكر بائى بهد * ثالث أفعلة عنهم اطرده

وأمره اطرده الله مزة ذلك فى المختار (قوله فناقى سائبة) يفهم منه أن مراده بالبعير فيما
 قبل الناقى فتأمل هكذا قاله المحشى وفيه نظر لأن الناقى من أفراد البعير لما علمت أن البعير
 يشمل الذكرو الانثى وفيما ذكر فرد من أفراد القصد منه مجرد التمثيل وليس فى كلامه ما يفيد
 حصر البعير فيه (قوله بمعنى الواصلة) فهى من باب فاعيل بمعنى فاعل كنعير بمعنى فى ناصر لأن
 باب فاعيل بمعنى مفعول كليب بمعنى محبوب اه شوبرى (قوله تنج) بالبناء للمفعول صورة
 والمراد الفاعل فالضمير المستتر فيه فاعل وسبعة أبطن مفعول كأمى وقوله عناقين بدل منه او
 حال وتقدم أن العناق انثى المعز وما نقله المحشى من اعراب هذا التركيب ليس بظاهر وهو
 مبنى على أنه مبنى للمفعول حقيقة وقوله وصلت أى الام أى وصلت بالآخ بعد ان كانت
 لا تلد الا ناثا وكذا يقال فيما يأتى (قوله ذبحوه لا الهتهم) أى لصدنهم وقوله فلم يذبحوا الذكر
 لا الهتهم انظر ماذا يفهمون به هل يأكلونه أو يذبحونه أو يذبحون به بغير الاكل ليهـ لم ذلك (قوله لا ينفى
 بذلك) أى بما ذكر فى النوعين أى لا ينفى بايضا حى على الوجه المذكور (قوله يضرب) أى
 ينزوع على الافات وهذا بقطاع النظر عن الشارح حال من الفعل الواقع خبرا وفيه خلاف بين
 سيبويه وغيره كالخلاف فى مجيئهم من المبتدأ فلذا جعله الشارح صلة لموصول محذوف وهو
 أشنع مما فرم منه لان حذف الموصول وابقاء صلاته لا يجوز (قوله فيضلى) بالبناء للمفعول او
 الفاعل وكذا قوله ولا يطرد (قوله ويقول) أى ذلك الشخص الذى هو مالكه وفى بعض النسخ
 ويظهرون أى المالكون له (قوله قد حى) أى الفعل فاعل حى ضمير مستتر وظهور مفعوله
 (قوله بشئ) أى بركوب ولا حمل وقد نظم العمري طى هذا الفصل بقوله

قد كان أهل الجاهلية العرب * لهم أمور يجعلونها قرب
 برعهم وبالدعوى الكاذبة * كقولهـ هم بعيرة وسائبة
 وقولهـ هم وصيلة وحامى * فأبطلت بأصدق الكلام
 أولها هى التى تكون * لها فتاح خمسة بطون
 لكن يكون آخر السك ذكر * اذن تشق أذنهما وتعتبر
 متروكة طول المدى لا تركب * ولم تكن لغير ضيف تحلب
 والثمان ما اعتقه مولاه * يتقعه بخدمة ولا ولا
 أو البعير أهـ له تسبيبه * لكل محتاج كشخص بركبه
 والثالث الشاة التى قد نجت * من البطون سبعة واثنت
 باثنتين اثنتين جمعاً واستقر * فى ثامن البطون أنثى مع ذكر

قالوا لها قد وصلت أخاها * فيمنعون ذبحه لاجلها
 * ودرت تلك الام للرجال * ولا يجوز للنساء بحال
 وأجريت اذ ذاك مجرى السائبه * فيها لها من الامور الواجبه
 والشاة ان جاءت بانى قلمهم * اود كرخصاويه اصنامهم
 وان اتت بالجدى مع أتناها * يقال أيضا وصلت أخاها
 فذبح هذا الجدى للاصنام * تمتنع في سائر الايام
 رابعها فحل لابل يضرب * عشر سنين بعدها لا يقرب
 بل نفعهم من ظهوره قد حرم * وهو الذى تظهره منهم حتى

(باب الايمان)

يفتح الهمزة جمع عين قال في الخلاصة

أفعلة أن فعل ثم فعله * ثمت افعال جوع فله

وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الخلف لانهم كانوا اذا تحالفوا وضع أحدهم يمينه في
 عين صاحبه فسمى باسم مجاوره مجازا امر سلا وقيل لانه يحفظ الشيء كما تحفظه اليد فهو استعارة
 مصرحة وشرعا مسياني وقدم هذا الباب على القضاء لان القاضى قد يحتاج اليه وذكره
 المذرك لشار كنهه في الكفاية في أحد نوعيه وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أن أكثر من ثمانين
 موضعا وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يؤنس في
 قوله تعالى قل اى ربى انه لخلق وفى سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
 وربى لآتينكم وفى التغابن في قوله تعالى زعم الذين الذين كفروا أن يبعثوا قلا بلى وربى لآتينكم
 (قوله كعب الجبارى) وكقوله عليه أفضل الصلاة والسلام والله لا غزوة قرىنا ثلاث حرات
 ثم قال فى الرابعة ان شاء الله تعالى زوام أبوداود اهـ مر (قوله لا ومقاب القلوب) لاننى
 للكلام السابق كما اذا قيل له يا رسول الله أفعل كذا أو فعلت كذا فية قول لا أى لا أفعل مثلا
 ومقاب القلوب هو المقسم به والخلف عليه محذوف يدل عليه ما قبله والمراد بقلب القلوب
 قلب أعضائها وأحوالها لا قلب ذاتها هذا ان أريد بها الاجرام فان أريد بها اللطائف
 القائمة بغير أفعالها من قلب ذاتها بان تتعلق تارة بشئ وتارة بآخر وهكذا وفى الحديث دلالة
 على أن أعمال القلب من الارادة والدواعى وسائر الاعراض بخلق الله تعالى وفيه أيضا دلالة
 على جواز تسميته تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذى يلىق به (قوله بمعنى) أى ألفاظ
 مترادفة معناها واحد وهو فى اللغة مامرو فى الشرع تحقيق أمر محقق أى التزام تحقيقه
 وإيجابه على نفسه والتصميم على تحصيله وإثبات أنه لا بد منه وأنه لا سعة فى تركه وليس المراد
 بتحقيقه جعله محققا حاصله لان ذلك غير لازم وتسمية الخلف بفتح الطلاق بينا شرعية غير
 بعيد والمراد بالامر النسبة الكلامية كما اذا قلت زيد قائم فعورضت فيه فقلت والله انه قائم
 فحققت بذلك ما ضيا كان أو مسموعة قبل ان تقبل أو اثباتا محكما كلفه له دخان الدار أو ممتنع كلفه
 ليقبل الميت أو ليقبل زيدا بعد موته أو ليعصم عن السماء كما سأتى فالمراد بالمحقق المحقق عقلا
 فمدخل فيه المحال المادى وبعضهم عرفه بقوله تحقيق أمر غير ثابت أى غير واجب الوقوع

(باب الايمان)

جمع عين والاصل فيها قبل
 الاجماع آيات كقوله تعالى
 لا يؤاخذكم الله بالافوفى
 أيمانكم الآية واخبار
 كعب الجبارى أنه صلى الله
 عليه وسلم لم كان يخاف لا
 ومقاب القلوب والعين
 والخلف والايلاء والقسم
 به فى (هى نوعان واقعة

وشموله لما ذكر ظاهر ولا فرق بين أن يكون صادقا أو كاذبا مع العلم بالمال أو الجهل به وخرج
 بالتحقيق لغو اليمين وسياق وبالجملة غيره وهو الواجب كقوله والله لا أموتن أولا أصعد السماء
 فليس يمين لا امتناع الحنث فيه أي مخالفة المألوف عليه فلا إخلال فيه به تعظيم الله تعالى
 بخلاف لا أموت ولا أصعدن السماء ولاقتان الميت فانه يمين يجب تكفيرها حالها لم يقيد بوقت
 كغيره فيكفر عند أو ذلك اهتكم حرمة الاسم فان فرض أنه صعد السماء كرامة أو بواسطة ملك
 سقطت عنه الكفارة كما صرح به عرش وشرط الخالف يعلم مما صرح في الطلاق وغيره وهو
 مكلف أو سكران مختار قاصد يخرج الصبي والمجنون والمكره والملاهي وتضعه قديمين الآخرين
 بالإشارة على المعقولة لان اشارته بمنزلة عبارته الا في المواضع الثلاثة المعروفة (قوله في خصومة)
 في السببية أي بسبب خصومة (قوله يمين المنكر) بان قال لي عليك كذا فأنكر وحلف اليمين
 لدفع مطالبة المدعي بالحق (قوله اللعان) انما كانت يمين استحقاق لانه يستحق بحلفه الحد عليها
 وأما دفع الحد عنه فهو حاصل غير موصود فلا وقف في كلام السارح خلافا لبعضهم (قوله
 والتسامة) أي مع اللوث فان المستحق يحلف ويستحق الدية (قوله أو ما يؤل اليها) أي إلى
 الاموال بان كان القصد منه المال كعقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة لانه
 يبيع دين بدين وأقاله وضمنان وخيار وأجل وبراحة كان ادعى عليه أنه باعه كذا أو أحاله أو
 أقاله أو أن بالدين ضامنا أو أنه مؤجل أو أن في البيع خيارا أو أنه برحه فأنكر (قوله على
 المدعي) خرج به اليمين المردودة على المدعي عليه في التسامة فانما للدفع كالأصلية في حقه اه
 قل (قوله بعد النكول) أي نكول المدعي عليه حقيقة بان قال أنا كل أو حكما بان سكت
 لحكم القاضي بنكوله أو قال للمدعي احلف (قوله في أبوابها) أي الماضية والآتية (قوله
 كالأقرار) ينبغي على ذلك أنه لا يحتاج لحكم ما كتم بعد ما بالحق ولا تسمع بعد ما دعوى
 بسقط كاداء أو ابراء لان الاقرار من المدعي عليه لا يفتقر إلى حكم ما كتم ولا يقبل الرجوع عنه
 بخلاف ما لو جمعت كاليمين من المدعي فانه يحتاج لذلك لاحتمال التزوير وتسمع الدعوى بما
 ذكر لعدم اقرار المدعي عليه (قوله تغليبها) أي تقديم جانبها أي المدعي عليه وانما غلب جانبها
 لان اليمين المردودة تكون البت كالأقرار الصريح مركبة من رد وحلف ولا يوجب حلف
 الابدال الرد من المدعي عليه فكان جانبها أقوى وأيضاً فالرد منه بمنزلة الاقرار وحلف المدعي
 بمنزلة اليمين وقد علمت أن الاقرار أقوى من اليمين (قوله واليمين مع الشاهدين) ذكر من
 صورها سبعة ونظمها بعضهم في قوله

في سبع صور يقيم الشخص يمينه • مع اليمين فمكن للعلم بالذكارا
 ردعيب ودعوى عنه وعلى • من مات أو غاب فاترك قول من ماري
 دعوى براحة عضو باطن وكذا • لو ادعى من عليه الدين اعسارا
 وفيه لو قال أنت الامس طالق • يا هندنا فأر بتي الدمع مدرارا
 ثم ادعى ان قصدي من سواي وقد • تمت به السبع فاقض الآن أو طارا
 وبقى صور أخرى (قوله وتقع في الردعيب) صورته أن يحتلفا في شيء هل هو عيب أو لا فقامت
 يمينه بأنه عيب ثم اختلفا في قدمه وحدوده وأمكن كل منهما فيحلف المشتري على قدمه فالخلاف

في خصومة (و) واقعة في
 (غيرها فالتق) تقع (فيها
 اما) أن تكون (لدفع وهي
 يمين المنكر) للعقل أو
 لاستحقاق وهي (خسة
 اللعان والتسامة واليمين
 مع الشاهد في الاموال)
 أو ما يؤل اليها (و) اليمين
 (المردودة) على المدعي
 (بعد النكول) كما هي
 مينة في أبوابها (وهي)
 أي المردودة (كالأقرار)
 من المدعي عليه (لا كاليمين)
 تغليب الجانب (واليمين مع
 الشاهدين) وتقع (في الرد)
 أي

قوله سبع صور يمين نكول
 الواو لا وزن اه معجمه

عليه غير ما قامت به البيعة أمالوا اتفاقاً من أول الأمر على كونه عيباً واختلافاً في قدمه وحدوثه
فإن أمكن كل منهما صدق البائع بيمينه أو لم يمكن الاقدمه صدق المشتري بلايين أو الاحدونه
صدق البائع بلايين ويصور أيضاً إذا اختلفا في وجود العيب ثم اتفقا عليه واختلانا في
قدمه وحدوثه فيقيم المشتري يمينه تشهد بقدمه ويخلف معها يمين الاستظهار على أنه قديم
لاحتمال تزويرها فالحلوف عليه على هذا ما قامت به البيعة وهو قدم العيب أمالوا اتفاقاً من
أول الأمر على وجود العيب واختلافاً في قدمه وحدوثه في حكمه ما مر قال شيخنا عطية وهذا
النصير أول من التصور المتقدم (قوله دعوى رد المشتري) على تقدير مضاف أي دعوى
جواز رد أي ادعى المشتري أنه يجوز له الرد لكون العيب قديماً وأن الكلام على ظاهره أي
ادعى أنه رده بعيب قديم وكان قدره ثبوت ذلك (قوله ودعوى الزوجة العنة) استشكل بأن
العنة لا تثبت إلا بالاقرار أو البيعة على الاقرار ولا يمكن ثبوتها بالبيعة ويكفي تصويرها بما
إذا ثبتت العنة بالاقرار فضرر القاضي له سنة ثم بعد السنة ادعى الوطء فيها وأنكرته وهي
بكر فلا بد أن تقيم البيعة بكارتها وتحلف على عدم الوطء لاحتمال عود البكارة ومعنى كون
هذه دعوى العنة أن اليمين والبيعة انما حصل لاسيما فالمراد الدعوى الكائنة في صورة العنة
لأن العنة مدعاة ما إذا كانت ثبوتاً في صدق هو في دعوى الوطء بيمينه وفي تقدير الشارح
الزوجة تغيير اعراب المتن فكان الأولى اسقاطه (قوله ودعوى الجراحة) صورته أن يختلنا في
أصل الجناية أي هل جنى أو لا فلا بد من يمينه على وجودها فإذا ثبت ثم اختلفنا في سلامة العضو
الجنى عليه وعدمها أي هل هو سليم فتجب فيه الدية أو أشل فتجب فيه الحكومة وكان ذلك
العضو من الاعضاء الباطنة كالذكور والانتبين فيحلف الجنى عليه أنه كان سليماً بعد قيام البيعة
بذلك أمالوا ثبوت الجناية من أول الأمر ثم اختلفا في السلامة وعدمها فإن كان الاختلاف في
عضو ظاهر صدق الجاني بيمينه أو باطن صدق المجنى عليه كذلك كما قاله الاصحاب (قوله انه
غير سليم) أي قبل الجناية بل أشل مثلاً ففيه الحكومة (قوله والاعسار) صورته أن يكون عليه
دين وبطال به فيسبى تالف ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا بد من يمينه على وجود ذلك السبب
ثم يحلف على تالف المال به والوديعة ومال القراض والشركة وغيرها كالأعسار إذا ادعى تلفها
بسبب ظاهر لم يعرف (قوله إذا عهده مال) فإن لم يعهده ذلك صدق بيمينه (قوله على الغائب)
أي فوق مسافة العدوى بأن ادعى أن له عليه دراهم وأراد أخذها من ماله وعبرة المناوى فإذا
ادعى مالا على غائب أو ميت وأقام يمينه حلف يمين الاستظهار بعد أقامته وتعداها بأن الحق
ثابت في ذمته الآن وأنه يلزمه تسليمه إليه اهـ والجهة التي يقيمها المدعى على الغائب المذكور
رجلان أو رجل واحد إن كان كان حجة رجلا ويميناً يكلف بذلك اليمين على المدعى كما قاله
عش بل لا بد من يمين الاستظهار زيادة على اليمين التي لتكميل الحجة وكذا يقال في الدعوى على
الصبي والمجنون والميت (قوله ونحوهما) كصبي ومجنون والمفقود والمعتز والموتوارى اهـ
عناني (قوله أردت أن أطال من غيري) أي بان كانت متزوجة قبل ذلك كما سيأتي (قوله في
هذه الصور) أي السبعة المذكورة في المتن (قوله بما ادعاه) متعلق بيمين (قوله للاستظهار)
أي الاحتمال لا محال تزوير البيعة كما مر (قوله والمراد بالخلف عليه الخ) لم يبين الخلف عليه

دعوى رد المشتري المبيع
(بعيب ودعوى الزوجة
(العنة) على الزوج
(و) دعوى الجراحة في
عضو باطن) ادعى الجراح
أنه غير سليم (و) دعوى
(الاعسار) أي اعسار
نفسه إذا عهده مال
(و) الدعوى (على الغائب
(و) على الميت) ونحوهما
(وفيما إذا قال لزوجته أنت
طالق أمس ثم قال أردت
أن أطال من غيري) فيقيم
في هذه الصور البيعة بما
ادعاه ويخلف معها طاملاً
للاستظهار والمراد بالخلف
عليه في الأولى قدم العيب
وفي الثانية عدم الوطء وفي
الثالثة السلامة

في الثلاثة الباقية لظهوره بخلاف الاربعة المذكورة (قوله وفي الاخرة ارادة طلاق غيره)
 صورته ان امرأة كانت متزوجة وطلقت وانقضت عدتها ثم تزوجها رجل آخر وقال لها انيت
 طالق أمس ثم قال أردت من غيري فاذا أقام بينة بتطليق الغير اياها أو أنها كانت متزوجة حلف
 على ارادته طلاق غيره اياها والحلوف عليه هنا غير ما ادعاه ولا يضر ذلك لانه ليس في كلامه
 ما يدل على أن الحلوف عليه لابد أن يكون هو المدام عليه البينة وكذا يقال في الثانية (قوله
 والحق في غيرها الخ) قسمها ثلاثة أقسام اثنان لا ينعتدان بين اللغو والمكره وواحد منعه قد وهو
 بين المختار المقاصد (قوله بلا قصد حلف) بان قال ذلك في حال غضبه أو صله كلامه أي أثنائه
 كما هو معتاد على السنة الثامن ومثله ما سياتي في قوله وفي معنى اللغو الخ (قوله اذ لا يقصد بلغو
 اليمين الخ) ولقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم أي ما لم يقصد به دليل قوله تعالى
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان أي قصدتم وصدق مدعى عدم قصد ما حيث لا قرينة
 تكذبه والالم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعناق والايلاء مطلقا لانه حق
 الغير ولو حلف لا يدخل كذا ثم قال أردت شهر اصدق ظاهرا أيضا ما لم يكن حلفه بالطلاق
 أو العناق ومثلهما الايلاء بالله تعالى حق آدمي (قوله مرفوع عنه) أي عن فاعله أو عن نفس
 الفعل بمعنى أنه لا يكتب (قوله وفي معنى اللغو الخ) هو منه كما حرم به في المنهج وشرحه حيث
 قل وخرج بالتحقيق لغو اليمين بان سبق لسانه الى ما أي محلوف عليه لم يقصد به أي باليمين
 أو الى لفظها أي سبق لسانه الى لفظ اليمين فالاول كما لو حلف على شيء فسبق لسانه لغيره والثاني
 كقوله لا والله الخ اه بايضاح ويشمل الصورتين قول المصنف بلا قصد حلف أي بان سبق لسانه
 الى لفظها كمال المتن أو الى ما لم يقصد به كما في الشرح (قوله وهو ظاهر) معقد فالصور
 ثلاث (قوله استدراك) أي على المتني قبله كأنه قال لكن والله أحلف به وقوله مقصود منه
 أي الحالف أي قاصده الحلف (قوله كما هو القرض) أي فرض المسئلة حيث قال المصنف في
 تعريفه بلا قصد حلف فانه صريح في ان لغو اليمين لا قصد فيها وأن شرطها عدم القصد فالاعتد
 عدم الانعقاد مطلقا سواء جمع أو فرد هذا وقول الماوردي مبتدأ وقوله في الجمع أي في صورة
 الجمع بين لا والله وبلى والله وقوله الاولى الخ مقول قول الماوردي وقوله يرد خبر المبتدأ قال م
 وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي لغو اليمين ما لو دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له
 فقال لا والله لا تقوم لي غير ظاهرا لانه أن قصد اليمين فواضح أولم يقصد بها فعل ما من قوله لم أرد
 به اليمين اه واعتقد الخطيب في شرح الغاية كلام صاحب الكافي وقال انه يحمل على الشفاعة
 (قوله واليمين المعقودة) معطوف على قوله لغو اليمين كما مر (قوله على ماض وهي كاذبة) هما
 قيمان في تسميتهما غموسا وقوله أي نعمد الكذب بها اشارة الى أن نسبة الكذب اليها
 مجاز من الاستناد الى السبب (قوله الغموس) بمعنى الغامسة كما يستفاد من التعليل بعد
 (قوله لانهم انغمس الخ) واقوله صلى الله عليه وسلم اليمين الغموس تدع الديار بالاقع أي تتركها
 خرابا (قوله في الانم) أي المعصية (قوله والحلف الخ) ذكره ستة اقسام باعتبار الحلوف به
 والحلف في الاصل ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وهو من حيث الحث المرتب عليه
 الكثرة لا يكون الا باسمائه تعالى أو صفاته ومن حيث وقوع الحلوف عليه أعم من ذلك

وفي الاخرة ارادة طلاق
 غيره (و) اليمين (التي)
 تقع (في غيرها) أي غير
 المصومة (لغو اليمين كلا
 والله وبلى والله بلا قصد
 حلف وبين المكره) بفتح
 الراء (وهما) أي لغو اليمين
 وبين المكره (غير
 منعه قد ين) اذ لا يقصد بلغو
 اليمين تحقيق شيء وفعل
 المكره مرفوع عنه القلم
 وفي معنى اللغو ما لو حلف
 على شيء فسبق لسانه الى
 غيره وظاهر كلامهم أنه
 لا فرق بين جمعه لا والله
 وبلى والله وأفراده وهو
 ظاهر وقول الماوردي في
 الجمع الاولى لغو الثانية
 منعقدة لانهم استدراك
 مقصود منه يرد بان القرض
 عدم القصد (واليمين
 المعقودة بالاختيار فان
 كانت هذه) على ماض
 وهي كاذبة أي نعمد
 الكذب بها (فهى يمين
 الغموس) لانهم انغمس
 صاحبها في الانم أو النار
 وهي من الكبائر (والحلف
 اما بالله تعالى

كالخلف بالعتق والطلاق كما ذكره المصنف فيما يأتي وقواهم الطلاق والعتق لا يخلف بهما
معناه أنهم لا يكونان مقسمين ما كقولهم والطلاق أو العتق لا يفعل كذا أما كونهم مامعين
على شيء فصحيح كما يأتي (قوله أو باسم من أسمائه تعالى) هو ما من عطف العام أن أريد بالله اسم
الجلالة أو بمعنى الواو والعطف للتفسير أن أريد به الذات والاسم ما دل على مجرد الذات كالله أو
على الذات والمعنى كخالق بخلاف الصفة فانها ذات على المعنى فقط (قوله المختصة به) أي بان
لا تطلق على غير تعالى ولو مشتقة أو من غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كالله أو مضافاً
كرب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كالحق الذي لا يموت ومن نفسه أي بقدرته
يصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أسجد له (قوله وخالق الخلق) لا بد من إضافته للخلق حتى
يكون من المختص فان لم يضاف كان من الأغلب كما سيأتي (قوله الآن يريد غير اليمين) كوثقت
بالله أو اعتصمت به أو والله المستعان به وقوله لا أكام زيدا مثلاً كلام مستأنف قال في شرح
المناهج فشمع المستثنى منه أي كونه عينا ما لو أراد به غيره تعالى فلا يقبل منه إرادة ذلك لا ظاهراً
ولا باطناً لأن اليمين بذلك لا تحتمل غيره تعالى أو سبق قلم أو بايضاح (قوله الذاتية) ليس المراد به الخصوص
صفات المعاني السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما يشتملها وغيرها من كل ما قام بالذات
كالعظمة ومثلها الصفات السلبية على المعتمد كما قاله الرشيدى على الرملى كعدم الجسمية
والقدم والبقاء وكذا الإضافية كالازلية والقبلية للعالم بخلاف الصفات الفعلية كالخلق
والرزق والاحياء والاماتة فلا ينعقد بها اليمين وان نوى خلافاً للخصمية لانها ترجع عندهم الى
صفة قديمة قائمة بذاته تعالى به الابد والاعدام كالقدرة عندنا ووظيفة القدرة عندنا عندهم
كونها تهيئ الشيء وتجهله فبالللتأثير فيه وتعد تلك الصفة بتعدد العلاقات وأما عندنا فهي
العلاقات الحادثة للقدرة (قوله كعظمته الخ) ثم ان اضافها للظاهر كعظمة الله وكبرياء الله
فصريحة أو لا ضمير فكافية وان تقدم مرجعه (قوله وكلامه) أي ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه
أي حقيقة ذاته والقرآن الآن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالقيمة
ظهوراً وأثارها أي آثارها الظاهرة وهي قهر الجبارة في العظمة والكبرياء وبهز الخلقات
عن ايصال مكروه اليه تعالى في العزة وبالكلام الحروف والاصوات فليست عينا لان اللفظ
محتمل لذلك وينعقد بكتاب الله وبالتوراة والانجيل ما لم يرد اللفظ وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة
وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وجماله لانه عند الإطلاق لا ينصرف عرفاً الى ما فيه من القرآن
وكذا الوحاف باية من سورة التلاوة فقط كان عينا من عظمة على المعقد قال مروى ويؤخذ
من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع
لصفة عبادة لها ولا يعبر بالذات وهو مردود بان العظمة هي المجموع من الذات والصفة
فان أريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع فان أطلق فلا منع على الوجه اهـ لمختصا وفي
كون العظمة اسماً للمجموع الذات والصفة نظر ظاهر فان أريد أنها تدل على ذلك بطريق اللزوم
فلا فرق بينا وبين غيرهما ولو قال والاسم الأعظم أو القسم الأعظم لافعان كذا مثلاً لا كان
عينا لان الاسم الأعظم أما الله أو الحق القيوم وكل منهما ينعقد به اليمين فان اقتصر على قوله

(أو باسم من أسمائه)
المختصة به كلاله وخالق
الخلق الآن يريد غير اليمين
فليس بيمين كما في الروضة
وأصلها خلافاً لما في
المناهج (أو صفة من صفاته)
الذاتية كعظمته وعزته
وكبريائه وكلامه
(أو بطلاق أو عتق)

(قوله وعلمه وقدرته وحقه)
الخ حرره هذا المبحث كله
وتأمل

والايم كان ثمانية (قوله كقوله ان دخلت الدار الخ) وليس المراد أنه قال والاطلاق والعق
لا يعلن كذا كما مر (قوله أو نذر الجاح) من إضافة المسبب للسبب أي نذر سببه الجاح أي
الغضب أي من شأنه أن يقع حال الغضب حتى لو وقع حال الرضا كان حكمه ما ذكره والفقير
فيه وبين نذر التبرر أن سببه مرغوب عنه وسبب التبرر مرغوب فيه كما يستفاد من قوله تعالى لا يريد
حصوله فان التبرر معلق على ما يريد حصوله كشفاء المريض (قوله كان كليمه الخ) الاول منع
والثاني حث والثالث تحقيق خبر فنذر الجاح هو أن يمنع نفسه أو غيره من شيء أو يبحث عليه
أو يحقق خبره غصبا بالترام قرينة والجاح هو التصادي في الخصومة وكما يسمى نذر الجاح يسمى
نذر للجاح والغضب وبين الجاح والغلظ ونذر الغلظ وبين الغلظ بفتح الغين المعجمة واللام
أي الحبس لأن الخائف حبس نفسه على الملوك عليه (قوله ويتخبر فيه) أي في نذر الجاح وافهم
اطلاقه التخبر أن له فعل ما شاء من غير توقف على اختياره ونحوه وأنه لو اختار واحد إلى الرجوع
واختيار الآخر سواء الاغلاظ والاختف وهو متجه أخذ ما مر فيمن شك في خارجه أمذى أم مفق
ثم رأيت بعضهم صرح به اه ابن حجر قال الشوبري أقول وفي الاختف نظر لا مكان الفرق
فليتأمل اه ووجه الفرق أن الواجب عليه فيما مر خصلة معينة لكم مشبهة عليه فإزاله
بعد فعل واحدة العدول إلى غيرها الاحتمال أن تكون هي الواجبة عليه في نفس الامر ولا
كذلك ما نحن فيه وهذا مجرد بحث والحكم مسلم (قوله بين ما التزمه الخ) ويجزى أن يمتنع أي
عن نذرهم وان لم يجز عتقه عن الكفارة اه شوبري (قوله أما ما يستعمل الخ) محترز قوله المختصة
والحاصل من هذا ما سبق أن ما اختص به سبحانه وتعالى لا يقبل دبره عنه تعالى وان قبل
قوله لم أرد به اليمين على ما في الروضة وما اشترك بينهما وبين غيره تعالى فان كان على السواء لم
ينصرف إلى اليمين الانبئية وان غلب اطلاقه عليه تعالى انصرف إليه عند الاطلاق ولا ينصرف
إليه الانبئية (قوله سواء) بالنصب على الحال أي مستويا أو على نزع الخلاف أي على السواء
(قوله كاشي والموجود) أي والعالم بكسر اللام والحي والسميع والبصير والعليم والحكيم
والغنى (قوله الانبئية) أي نبية اليمين مع ارادته تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق
لأنه لما استعملت فيه وفي غيره سواء أشبهت كليات الاطلاق وكثيرا ما يقع من العوام الخلف
بالجناب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جناب الانسان قناده
ولا ينعقد وان نوى به ذلك لان النبوة لا تؤثر مع الاستحالة اه أفاده مر (قوله وما يستعمل
فيهما) أي في الله تعالى وفي غيره (قوله كالرحيم والخالق) أي والرازق والمصور والجار والمكبر
والحق والقادر والقاهر والرب وقوله فليس يمين ان أراد بها غيره تعالى أي وان قصد اليمين
لأنه استعمل في غيره مقيدا كرحيم القاب وخالق الافك ورازق الحبش ورب الابل وخرج
بذلك ما إذا أراد تعالى فانه يكون يميناً وكذا إذا أطلق وبه فارق ما قبله قال مر واستشكل
الرب بالأنه لا يستعمل في غيره فينبغي الحاقه بالخص ويجاب بأن أصل معناه أن يستعمل
في غيره تعالى فصح قصده به وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغافل القصد اه ملخصاً (قوله
وحروف القسم) أي التي تدخل على المقسم به ولما كان قول الخائف أقسم بالله مثلاً مشتملاً
على اسم وفعل وحرف وقدم الكلام على الاسم ذكره بالحرف وسيد كرام الفعل (قوله الالف)

كقوله ان دخلت الدار
فزوجني طالق أو فعبدي
حر (أو نذر الجاح) بفتح
اللام (وهو التزام قرينة)
مال أو عبادة (معلقة بما
لا يريد حصوله) كان كليمه
أو أن لم أكله أو أن لم يكن
الامر كما قلت فعلى عتق
أرصوم (ويتخبر فيه) إذا
وجد المعلق عليه (بين
ما التزمه) عملاً بالتزامه
(وكفارة يمين) نذر مسلم
كفارة النذر كفارة يمين
وهي لا تنكح في نذر التبرر
فالا تذاق فتعين حله على نذر
الجاح أما ما يستعمل في الله
وفي غيره سواء كاشي
والموجود فليس يمين الانبئية
وما يستعمل فيهما وهو في
الله أغلب كالرحيم والخالق
فليس يمين ان أراد به غيره
تعالى (وحروف القسم
الالف

أى اليابسة وهى همزة القطع وهى والتاء بديلان من الواو قال فى الخلاصة فابدل الهمزة من
 واوياً البيت ومن ابدال الواو تاء تراث فان أصله وراث (قوله وان لم تشهر) أى فالمراد ما يشمل
 الحروف المشهورة وهى الواو والباء والتاء وغيرها كالهزمة والهاء (قوله والباء) وهى الأصل
 وتليها الواو ثم التاء وكان الأولى ترتيبها كما ذكر ويختص لفظ الله بالتاء القوقية ومع شاذ ترتب
 الكعبة وتالرجن وانظر مطلقاً بالواو وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة ولذا كانت هى
 الأصل كما عرفت وابتدأ الواو لقربها منها فجايل قبل انما أصبحت منها واخرت التاء عن الواو
 لانها بديل منها كما مر وانما اختصت أى التاء باللفظ الله لانها بديل فضاقت التصرف فيها قال ابن
 المشاب هى وان ضاقت تصرفها قد بورك فيها بالاختصاص بأشرف الاسماء وأجملها الله (قوله
 نحو بالله) أى مع المذهب بدل اللام وأما بالله فكناية لانها من البلال وكذا والى بدون هاء كما يقع
 على السنة العامة لانه أسقط حرفاً (قوله التنبيه) هى بدل من التاء وتسميتها بالتنبيه مجاز
 لانها على صورتها والافهى حينئذ حرف قسم وهذا التنبيه لا تدخل الاعلى أسماء الاشارة (قوله
 نحوها الله) بقطع الهمزة وصلها مع قصر الهاء ومثلاً هو كناية ان نوى به الامين كان عيشاً والى
 فلا (قوله فكناية) وكذا قوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته
 وكفالاته لا فعل كذا اه شرح المنهج (قوله كما بينته فى شرح الاصل) قال فيه فالرفع على
 الابتداع أى الله تعالى أحاف به لا فعلان والنصب بنزع الخائض وهو الباء والأصل بالله والجاء
 بحذفه وإبقاء عمله والاسكان بإجراء الوصل مجرى الوقف اه وهو فى شرح المنهج أيضاً ويعلم منه
 أن مراد المصنف هنا بقوله ضم أرفح الخ ألقاب الاعراب فكان الأولى التعبير بالرفع والنصب
 الخ وسواء فيما ذكر الخوى وغيره كما قاله مر (قوله أى صيغة) بالجمع انما سبب جمع الالفاظ
 وفى بعض النسخ صيغة ابالا افراد (قوله الفعلية) أى المصدرة بفعل ماض أو مضارع واحترز
 بذلك عن صيغة الحرفية والاسمية فانها قد تقدمت (قوله بالله) راجع للانماظ الستة قبله فان
 لم يذكر فليس يمين وان نواه (قوله ان لم يرد اخباراً) أى بان أراد الانشاء أو أطلق فان أراد
 الاخبار فهو حال الماضى أو الماسى قبل فليس يميناً ولو كاذباً والاخبار بكسر الهمزة مصدر
 وماضيا صفتة وعبر فى المنهج بقوله خبر او اعل ما هنا أولى واعترض قل كلام الشارح بقوله
 لا حاجة لهذا القيد بل حذفه من الصواب لان المراد بيان الصيغ التى تستعمل فى اليمين لا التى
 يلزم من وجودها اليمين اه ورتباً لما ذكر الصيغ الفعلية بين أنهما لا تكون يميناً اذا أراد
 الاخبار والبيان محتاج اليه لانه لا معنى لذكر تلك الصيغ الا ارادة حكمها من كونها يميناً أو لا
 وأما مجرد بيان كونها تستعمل فى اليمين فليس كثير الجدوى (قوله فان لم يذكر الله تعالى) أى بان
 ذكر غيره وعلم من انحصار الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكعبة
 والامانة ونحو ذلك ولومع قصد بل يكره الحلف بذلك الا أن يسبق اليه اسائه فليعلم ان الله ينهاكم
 أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالاً فليحلف بالله أو ايممت قال الشافعى رحمه الله تعالى وأخشى
 أن يكون الحلف بغير الله معصية نعم لو ائتمت تعظيمه كما يظن الله تعالى كفره وأما ما ورد فى
 القرآن من القسم بغير الله تعالى فهو على حذف مضاف أى ورب الشمس مثلاً وأما أن لا
 خاص به تعالى فاذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك ويعلم مما ذكر أن ما فعله

وان لم تشهر) نحو بالله (والباء) نحو بالله (والياء) القوقية نحو بالله (والواو) نحو والله ومثله ذلك هـ التنبيه نحوها الله (ولو قال الله) مثلاً (وضم أرفح أو كسر أو سكن فكناية) ان نوى به اليمين فيمين والا فلا واللحن لا يمنع الانعقاد على أنه لا لحن فيه فى الحقيقة كما بينته فى شرح الاصل وقولى أو سكن من زيادتي (والفاظ اليمين) أى صيغها الفعلية (كافهم أو أقسمت أو حلفت أو حلفت أو أعزم أو عزمت بالله) بقيد زنه بقولى (ان لم يرد اخباراً) ماضياً فى صيغة الماضى أو مستقبلاً فى المضارع والافلا يكون يميناً وتعبرى بما ذكر أولى مما عبر به (فان لم يذكر الله تعالى أو صفتة

العوام من طلب الخصم ليحلف عند قبري لأصل له ولا يذم بامتناعه نا كالأهل الظاهر حرمة ذلك ويغني الحالف أن لا يتساهل بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجبر إلى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به ولو شرب في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة أو الشيخ الفلاني فالوجه اتقاء العيّن أن قصد الحلف بكل أو أطلق وكذا لو قصد الحلف بالجموع لأن جرمة هذا الجموع يصح الحلف به فالجموع الذي جرؤه كذلك يصح الحلف به كما قاله ابن حجر (قوله فليس بيمين) وكذا لو قال ان فعلت كذا فأنابهم ودي أو برى من الاسلام أو من الله أو من رسوله أو من الكعبة أو أكون مستحلاً للغير أو الميعة فليس بيمين ولا يكفر به ان قصد تعميده نفسه عن الفعل أو أطلق لكنه ارتكب محرماً وقيل **مسألة** رويها فيجب عليه أو يندب له الاستغفار والاتبان بالشهادتين فان قصد الرضا بذلك أن فعله فهو كافر في الحال إذا الرضا بالكفر كفران مات ولم يعلم قصده فهو مسلم على المعتمد والاصل في ذلك خبر الحماكم من حلف بغير الله فقد كفر وخبر البخاري من حلف بالله غير الاسلام كاذب متعمد فهو كما قال اه قال المصنف في شرحه وقوله مله بالتنوين غير الاسلام كايه ودية والنصرانية كان يقول وحق اليهودية ما فعلت كذا أو ان فعلت كذا فأنابهم ودي كاذباً في المحلوف عليه فهو كما قال أي يكون على غير مله الاسلام ان قصد تعظيم المحلوف عليه فان قصد البعد عن المحلوف عليه أو أطلق لم يخرج عن مله الاسلام فيكون ما ذكر تغليظاً على من يتلفظ به فهو مكروه وقيل حرام ولا تعتقده بيمين لكن يندب له بل يلزمه على القول بأنه حرام أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر وتقيمه بكاذباً جرى على الغالب والا فالصاق كالكاذب فيما ذكر لكنه أخف كراهة في المكروه والكاذب زاد بحرمة الكذب اه قال مر وحذفهم أشبه هذا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو للاحتياط ما لا يغتفر في غيره وهو محمول على الاتيان بأشهاد بكافي رواية أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال ع ش والاكمل في الاستغفار أن يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو والحي القيوم وأتوب اليه (قوله حكم اليمين) أي وهو الانعقاد أي دوام حكمها واستقراره ومراده بالانقطاع ما يشمل عدم الانعقاد فتدخل صورة الاستثناء الآتية على ما سيأتي (قوله كان وقت) مثل للانحلال بأربعة أمثلة وقوله بعدة كان قال لا كام زيد أشهراً فانهضي (قوله أو برى) أي صدق يقال برى بفتح الاء والياء برا بكسر الاء أي صدق كان قال والله لا تكن زيداً ولا تدخلن الدار فكلهم ودخل فالمراد بالبر فعل المحلوف عليه (قوله أو حنث) أي فعل ضد المحلوف عليه كان قال لا كام زيداً فكلهم (قوله أو استحال البر) بكسر الاء والصادق أي صار مستحلاً (قوله كانه الخ) وكلفه لياً كان ذا الطعام غداً فحلف بنفسه أو باتلاف أو مات الحالف في غداً قبل المنع من أكله (قوله فانصب) أشار بالقاء المفيدة بالمتعقب إلى أن صبه قبل تمكنه وهو قيد أول وقوله بغير اختياره ثان خرج به ما لو تمكن من الشرب ولم يشرب ثم انصب ومالو كان صبه باختياره فيحنث فيما (قوله وباستثناء) اعترض هذا بأن الانقطاع فرع الوجود وهذا لم تعتقده اليمين من اصحابها واجيب بان كلام المصنف مبنى على أحد قولين في المسئلة وهو انه ما دام مع عدم المؤخر أخذت به وهو قول مرجوح لأعلى المعتمد

(قوله ان قصد تعظيم المحلوف عليه) له المحلوف به

فليس بيمين (لأنه المحلوف به) (وبقطع حكم اليمين بالتحلل لها) كان وقت حلفاً بجنة وانقضت أو برى بيمينه أو حنث فيما أو استحال البر كانه على شرب ماء هذا الكوز فانصب بغير اختياره (وباستثناء)

القاتل بعدم الاعتقاد أملا وعلى هذا إيجاب بما مر من أن مراده بالانقطاع ما يشتمل على عدم
 الاعتقاد ولو قطعهما وجعلها ماسة ماسة تامة كما في المنهج لكان أولى (قوله بمشقة الله)
 وكما يشتمل الإرادة وكلاضافة الله تعالى الاضافة لاحد من الملائكة بحسب ريل (قوله متصل)
 ولا يضرس كمة تنفس أو عى أو تذكر (قوله ان نواه) أى وتلفظه وأسمع به نفسه وقصد
 التمليق عليه بخلاف ما لو أطلق أو قصد التبرك فان عينه تنعقد (قوله أو ان لم يشأ الله) كان
 المعنى ان لم يشأ الله تعالى ذلك فيما مضى فانا أفعله الا ان له علاقة بمشقة بذلك حينئذ (قوله ومن
 حلف الخ) الحنث فعليه الاحكام ما عدا الاباحة فمن حلف على ارتكاب معصية كترك واجب
 عيني ولو عرضا كنذرا أو فعل حرام عصى بجهالة ولزمه حنث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح
 كدخول دار أو أكل كل طعام وأبس ثوب سن ترك حنثه فان نزع من الثوب خيطا ولو قليلا
 وابسه لم يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فهدم بعضها فانه يحنث والسفينة والداية
 والا آدمي كالدابة إذا حلف لا يركب هذه السفينة أو الدابة أو لا يكلم هذا آدمي فنزع من
 الاولى بعض الألواح أو قطع من الاخيرين بعض الاعضاء ثم ركب أو تكلم حنثا لبقاء الاسم
 بخلاف الثوب فان المعتبر فيه احاطة علوف عليه بالبدن ولم يتركه أو على ترك مندوب كسنة
 الظهور أو فعل مكروه كاللغات في الصلاة من حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على عكسها أى
 فعل مندوب أو ترك مكروه كحنثه وعليه بالحنث كفارة وحيث وجب الحنث حرم البر
 وعكسه أو نذب الحنث كره البر وعكسه (قوله على عين) على زائدة أو بمعنى الباء أو هناك مضاف
 مقتدر أى متعلق بعين وهو المحلوف عليه وقوله فرأى غيرها أى غير متعلقها وكذلك يقال فى
 الحديثين المذكورين (قوله لظاهر خبر الخ) انما أى بلفظ ظاهر لان الحديث ليس نصا فيها
 ذكره لانه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا كمن الظاهر أنه لو وقع منه الحلف لكفر وحنث
 اهـ قل (قوله لا أحلف) عدة بعد لا وهى نافية بدليل الاستثناء بعد أى لا يقع معنى حلف الخ قال
 فى شرح المنهج وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كما لو حلف لا ينفق على
 زوجته فان له طريقا بأن يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لان العرض حاصل مع بقاء
 التعظيم اهـ (قوله على الحنث) أى ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وتقدم
 فى الظاهر على المود كان ظاهرا من رجعية ثم كثر ثم راجعها وفى قتل بعد جرح على الموت
 ولو قال فان قدم الكفارة على أحد سببها الخ كفى المنهج اشمل ذلك اما تقديمها على السببين
 معا كما لو قدمها على اليقين فلا يجوز وكذا لو كانت مقاربة لها كأن وكل من يعتق عنهما مع
 شروعه فى اليقين والاوى تأخيرها عنهم بالخروج من الخلاف (قوله مرة) بفتح السين وضم الميم
 (قوله ثم انت الذى هو خير) فيه دلالة على جواز التقديم بخلاف قوله فى الحديث المتقدم
 وأنت الذى هو خير ليس فيه دلالة على ذلك لان الواو لمطلق الجمع (كزكاة النطر) أى فان لها
 سببين رمضان وجز من شوال ويجوز تقديمها على أحدهما قال مروى بشرط اجزاء العتق
 المجل هنا بقاء العبد حيا مسلما الى الحنث بخلاف نظيره فى المجل عن الزكاة لا يشترط بقاءه
 الى الحول ويترك بان المستحقين ثم شركاء للمالك وقد قبضوا حقهم وبه ينزل تعلقتهم بالمال
 ناجزا وان تلف قبل الحول لانهم عنده لم يبق لهم تعلق وأما هنا فالواجب فى الذمة وهى لانبرأ

بمشقة الله أو بدمها
 (متصل) بالحلف ان نواه
 قبل فراغه منه كقوله والله
 لا فعلان كذا ان شاء الله أو ان
 لم يشأ الله (ومن حلف على
 عين فرأى غيرها خيرا منها
 فليأت الذى هو خير ثم
 ليكفر عن عينه) لظاهر
 خبر العاصم بن ابي الاحنف
 على عين قارى غيرها خيرا
 منها الا كفوت عن عيني
 وأتيت الذى هو خير
 (فان قدم الكفارة) على
 الحنث (جاز) لقوله صلى
 الله عليه وسلم لعبد الرحمن
 ابن سمرة اذا حلفت على عين
 فرأيت غيرها خيرا منها
 فكفر عن عيذك ثم أتت
 الذى هو خير رواه أبو
 داود وغيره ولان الكفارة
 حق مالى متعلق بسببين
 فجاز تقديمها على أحدهما
 كزكاة الفطر (والا الصيام)
 فلا يجوز تقديمه على الحنث
 لانه عبادة بذنية فلا يجوز
 تقديمها على وقت وجوبها

عنه الا بخو قبض صحيح فاذا مات العتيق اوارتد بان باسنت الموجب للكفارة بقا الحق في الذمة
وانما لم تبرا عنه بما سبق لان الحق لم يتصل بحقه وقت وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحث
استرجع ان شرطه ارفع علم الذابض انما بمجمله والا فلا كلز كاه ولو اعتق ثم مات من قبل حنثه
وقع عنقه تطوعا اذ يعض تصرف (قوله بغير حاجة) قال في شرح المنهج وخرج بغير حاجة الجمع
بين الصلاتين تقديمها اى فانه لحاجة السفر والمطر والسبب انهما الوقت الاصل والبلوغ
وقد قدمها على ثانی سببها الذي هو الوقت الاصل واعترض بان هذا مبقى على أن وقت الاولى
غير حقيقى للثانية وایس كذلك بل هو وقتها أيضا حقيقة للعدول ليس من تقديم العبادة على
وقتها فان قيل المذکور بيان الواقع لا مفهوم له ولواستقطة لمكان أولى (قوله كصوم رمضان)
اى فانه لا يجوز تقديمه على وقت وجوبه ولو مع اجتماعه مثلا (قوله ولان العجز) اى عن المصال
الثلاثة الاول انما يتحقق الخ فيه بحيث دقيق يتوقف على تدقيق اه قل ووجهه ان كلامه
يقضى ان الكفارة لم تجب باليمين بل لا تجب الا بالحنث وقبل ذلك لم تكن واجبة مع أنه تقدم
ان اليمين أحد السببين في وجوبها الا أن يقدر مضاف في كلامه اى به يستحق الوجوب اى
وجوب الكفارة بوجود السببين معا (قوله ولو حلف على التزوج على زوجته الخ) ولو حلف
لا يتسرى فلا يحث الا اذا وطئ وأنزل ومنه ما من المروج الاعلى هيئة الاسرارى وكان
الوطء والانزال بهد الحلف ولا فرق بين الحلف بالله تعالى والطلاق اه زيادى (قوله وهى في
عد الخ) ليس بقيد بل مثلها ما لو كانت في عصمة وانما نص على ذلك لانه محل التوهم وقوله
رجعية بالجر صفة عدو وانما بهر هو بالدار والجورود ويصح رفعه على الخبرية ويككون الجار
والجورود متعلقا بعد ذوق حال منه على حد ملية موحش اطل وهو خرج بالرجعية الباش فيصحت
في الاولى ويبرى الثانية لان البست في حكم الزوجة (قوله ولو حلف لا يسكن) اى به هذه الدار
منه لا اولاية بهم فخرج حال بنية التحول كما يأتى هذا ان كان متوطنا فيها قبل حلفه
فلودخلها فهو تفرج حلف لا يسكنها اولاية بهم اليخرج لنية التحول اه افاده مر (قوله
اولا يسكن) اى زياد امثلا به هذه الدار ويحمل على أنهم لا يجتمعهم ماداروا واحدة لم ينزرد كل
بمحل منها فان انزرد كل بمحل منها بمرافق اركان كل واحد حاصل بوكالة مثلا فلا حث هذا ان
لم يقيد بالبلد أو الوكالة بان قال لا أسا كذلك فان قال لا أسا كذلك في البلد أو الوكالة أو نوى ذلك
حنث ولو في شرق أو غرب من ذلك والمساكنة مأخوذة من السكون اى الحلول لا ضد الحركة اما
قالوه من أنه لو أقام مترددا في المكان حنث ولو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فمكن فيها
ثلاثة متفرقة حنث ولو حلف لا يدخل الدار فحلفه انسان بغير أمره وان قدر على أمره أو ركب
دابة زمامها بغيره لم يحث فان حلف بأمره أو كان الزمام بيده حنث (قوله أو لا يابس) أو لا
يقوم كما سبذ كره أو لا يستقبل القبلة (قوله فاستدام حنث) فيجب الخروج حال بنية التحول مع
الخروج ليمتيز خروجه عن المساكنة عن خروجه قضاء حاجته وان بقى في الدار متاعه وأهله
لانه حلف على سكنى نفسه ولا يضر عود به بعد الخروج فهو باها أو نحو عبادة أو زيارة فلا
يحث مادام يطبق عليه أنه زائر أو عائد عرفا ولا حث وليس من ذلك ما يقع كغيره أن الانسان
بحلف ثم يأتى بقدرة الزيارة مع نية أن يقسم زمن النيل أو رمضان لان هذا لا يسمى زيارة عرفا

بغير حاجة كصوم رمضان
ولان العجز انما يتحقق بعد
الوجوب (ولو حلف على
التزوج على زوجته أو
على تركه) اى ترك التزوج
عليها (تزوج) فيهما وهى
في عدة منه رجعية برى
الاولى وحنث في الثانية
لان الرجعية في حكم
الزوجة (ولو حلف لا يسكن
أولا يسكن أو لا يركب
أولا يركب وهو بهذه الصفات
فاستدام حنث

(قوله على أمره) اهله على
منعه كما يأتى

فيحنت ولو بعث المتاع مع غيره قبل خروجه ومكث هو حنت الا ان كان مكثه اذ ذر بجمع متاع
واخراج أهل وابس ثوب واغلاق باب ومنع من خروج كان حلف عليه من ياتي بحلفه وخوف
على نفسه أو ماله فيمكث حتى يزول الخوف وجعل المأوردى من ذلك ضيق وقت الصلاة وقد
علم أنه لو اشتغل بالخروج لفاته ومن ذلك أيضا عطش لا يحتمل مثله عادة وجعل بعضهم منه
الاشتياق للوطء وكذا لو طرأ عليه عقب حلفه نحو مرض منعه من خروجه ولم يجد من يخرج
وشق عليه الخروج مثله لا تحتمل غالباً نعم لو أمكنه استنجار من يحمله باجرة مثله ووجد
فترك ذلك حنت قال الرجائي وهو ل من العذر جهل وجوب فورية التحول فيه نظر اه
واظهار أنه منه لأنه مما يحتمل على العوام ويحنت في صورة المساكنة بالمكث ابناً حائل بينهما
على المعقولة لوجود المساكنة الى تمام البناء بالضرورة فيجب أن يخرج أحدهما حالاً بنية
التحول ولو حلف لا يساكن زيد او عمر ابر بخروج أحدهما أو لا يساكن زيداً ولا عمر لم يبرأ
الا بخروجهما معا ولو حلف لا يبيت في بلد كذا فخرج منها فاصدا المبيت في بلد أخرى فالاقرب
منها وجد فيه اشترى افرجى الى البلد المحلوف عليه وبات فيها فالاقرب كما قاله ع ش أنه ان خاف
على نفسه خوفاً شديداً ولم يتيسر له المبيت في غير البلد المحلوف عليه لم يحنت سيما اذا ظن عدم
الحنت اكون حلفه محمولا على ما اذا لم يمنع من المبيت في غيرها مانع (قوله تسمى سكنى
ومساكنة الخ) لف ونشر مراتب (قوله وكذا كل مائة درعته) قال في شرح الروض ولم
يجعلوا لذلك قاعدة كلية تضبط افرادها وقديقال ان ما ذكر من عدم التقدير بدرجة ضابط
كل بضبطها قال في شرح المنهج واذا حنت باستدامة شئ ثم حلف أن لا يفعله فاستدامة لزمه
كفارة أخرى لا لتحلل اليمين الاولى بالاستدامة الاولى اه (قوله كقيام ومشاركة) اذ يصح أن
يقال قت شهر او شاركته سنة كما يقال ابست يوماً وركبت امه وسأكنته شهر او حمل حنته
باستدامة المشاركة اذا كانت صحيحة فاذا كانت فاسدة لم يحنت باستدامتها كما لا يحنت باصلها
ويحمله أيضاً ما لم يرد فيها العقد والافلا يحنت باستدامتها ولو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار
وهي ملك أبيهم ما فات الاب وانقل الارث لهما وصار ان يركن لم يحنت بمجرد الدخول في الملك
بالارث وأما استدامته فيحنت به فيقتسمانها حالاً فان تعذر الفورية لعدم وجود قائم
عذر مادام الحال كذلك ولو حلف لا يرافقه في طريق بجمعتهم ما المعدية لم يحنت فيما يظهر لانها
تجمع قوماً وتفرق آخرين (قوله كالحلف لا يتزوج) أي وهو متزوج لان التزوج هو العقد
والتطيب وضع الطيب على بدنه مثلاً والوطء تغيب الحشفة ولا مدّة لذلك مدة ودوره
في الوطء ان كان حلفه بعد غيبوبة الحشفة أما قبلها فيحنت بتغيبها لانه المحلوف عليه (قوله
أولا يصلي) قال في شرح المنهج وصورة حلف المصلي أن يحلف ناسياً أو جاهلاً أو يكون أحرص
ويحلف بإشارة اه وكالصلاة الصوم والتطهر كوضوء والغصب ونحو ذلك مما لا يتقدر بدرجة
اذا حلف أنه لا يفعله افاستدامها فلا يحنت لعدم وجود المحلوف عليه واعتراض بانه يصح
أن يقال صليت ليلة وصوت شهر او غصبت يوماً فيصح تقديراً بدرجة وأجيب بان المراد كنية
صلاة ونية صوم ولا شك أن النية لا تتقدر بدرجة وأما الغصب فهو الاخذ وزمنه يسير والمستمر
في قولك غصبت يوماً انما هو حكمه لا ذاته (قوله لان الاستدامة فيها الخ) استشكل بما تقدم
في الظاهر من وجوب التزع على المظاهر وعلاوه بان استدامة الوطء الا أن يترقب بين

لان الاستدامة فيها تسمى
سكنى ومساكنة وركوباً
وابسا وكذا كل مائة در
عده كقيام ومشاركة لان
بجملته لا لا يتقدر بدرجة
كما لو حلف لا يتزوج أو لا
يتطيب أو لا يطأ أو لا يصلي
وهو بهذه الصفات فاستدام
لا يحنت لان الاستدامة فيها
لا تسمى تطيباً وتزواجا الى
آخره (أو) حلف لا يأكل
هذه القرة وهي في فقه (ولا
يخرجها

الجابين بأن يبنى الإيمان على العرف وهو لا يبعد الاستمرار وطا واستشكل أيضا بانهم جعلوا
استدانتهم في الصوم بعد الفجر مع علمه بالحال مفسد أو أجيب بأن ذلك معنى آخر أشاروا إليه
بقولهم تنزيلا لمنع الاعتقاد منزلة الإبطال اه (قوله ولا يمسكها) أي وقد تأخر بين الامساك
سواء عطف بالقاء أو ثم على الصحيح فان توسطت أو تعدت حثت لانه صدق عليه أنه أمسكها
مدة الحلف قال المحشي نادرة نظر من يذو إلى امر أنه وهي نص في الدرجة فقال أنت طالق
ان صدعت وطالقي ان وقتك وطالقي ان نزلت فمرت نفسها من حيث بلغت فقال فدالة أي
وأى ان مات مالك احتاج أهل المدينة اليك في أحكامهم اه (قوله بربا كل بعضها) سواء
مضغه وبلعه أو بابه بلام مضغ وقضية الحث ببا كل الجميع وهو كذلك اه رحمانى (قوله
وبأخراجه) الواو بمعنى أو فان أحدهما كافى في عدم الحث وضمير أخراجه عائد على البعض
لا بقيد الاكل على حده عندى درهم ونصفه وليس عاقدا على البعض المأكول لما فيه من
التنافي ودفع بقوله منفصلا توهم أن اخراج الكل فيه اخراج البعض فينبغي أن يبره وحاصل
الدفع أن اخراج الكل وان كان فيه اخراج البعض لكنه ليس منفصلا بل متصلا فلا يبره
(قوله في الحال) يرجع للامسكتين قبله (قوله أو حلف لا يا كها الخ) ذكر تسع مسائل (قوله
فا كاه الاغرة) فان أكل الكل حثت لكن من آخر جزءا كاه فتعد في حلقه بطلاق من حينئذ
لانه المتيقن اه مروي وعبرة قل قوله فا كاه أي ما اختلطت به ولم تتميز عنه فلا يبره بقائه
الذى لم يختلط به وان كان أكثر من الآخر اه (قوله أو بعضها) أي وان قل ما لم يدق مدركه
أي ادراكه وإبصاره (قوله لجواز أن تكون هي) أي الباقية كالأوبعضا المحلوف عليها
بالنصب خبر تكون (قوله لا حلف أنها غير المحلوف عليها) واقوله صلى الله عليه وسلم دع
ما يريكم أي ما يوقع في الرب أي الشك إلى ما لا يريكم أي واتسه إلى ما لا يريكم أي اترك
المشكوك فيه وخذ بغيره (قوله أو سويقا) هو دقيق البراء المحمص فعطفه من عطف الخاص
أو دقيق الشبه بغيره ومغايير فلا يحث الا اذا أكل البر على هيئته ولو لم يطبوخا كبيلة بخلاف
ما لو بذرها أو كل زرعها فلا يحث بذلك (قوله ألية) بفتح الهمزة (قوله غير نعم ظهر وجنب)
كشعهم بطن أو عين لانه يخالف اللحم في الاسم والصفة اما شحم الظهور والجنب وهو الأبيض
الذى لا يحاطه أحمر فتمار له اللحم لانه لحم سمين وهو الذي يحمر عند الهزال فيحث بأكله وكذا
باكل الأكارع ولا يحث بقائمة الدجاج قطعا ولا يجلد الا ان رقبته يثو كل غالبا والشحم
عكس اللحم فيما ذكر فاذا حلف لا يا كاه فلا يتناول شحم الظهور وجنب ويتناول شحم بطن وعين
والألية والسمام بفتح أوهما ويجوز كسره ليسا شحما ولا لحما لخالفته لكل منهما في الاسم
والصفة ولا يتناول أحدهما الا آخر ذلك فلا يحث من حلف لا يا كل أحدهما بالآخر
والدم وهو الودك يتناولهما كما يتناول شحم الظهور والجنب وغيرهما ودهن ذى الروح وغيره
كسمن وزيت وشيرج لا اللبن والقشطة فلا يدخلان في اللحم وأما الذفر في عرف العوام فيشمل
كل لحم ودهن حيوان فقط ويحذر ولو من سمك فيتحبه حله على ذلك كما قاله مروي يتناول لحم
البقر جاجوسا وبقر وحش بخلاف لحم الجاموس لا يتناول البقر وكذا يقال في الغنم مع الضأن
والعز (قوله أو لحا غير لحم النعم) أي كاسمك ولو بغير الصورة المشهورة وان بيع مقطع الكبد

(قوله وطالقي ان وقتك)
مقتضى ما مر انه لا بد من
ثابت يظهر هذه الجملة فخور

ولا يمسكها بربا كل بعضها)
وبأخراجه من نص في الحال
لانه لم يأكلا ولم يخرجها
ولم يمسكها فان لم يأكلا كل بعضها
ولا أخراجه من نص في الحال
حثت بالامساك (أو) حلف
(لا يا كاه) فاختلفت بتميز
فا كاه الاغرة) أو بعضها
(لم يحث) لجواز أن تكون
هي المحلوف عليها (والورع
تحدثت الله) في كثر
لا حلف أنها غير المحلوف
عليها (أو لا يا كل حنطة
فا كل دقيقا أو سويقا) منها
أربعينها أو خبزها (أو لا يا كل
لحما فا كل ألية أو شحما) غير
شحم ظهر وجنب (أو لحا
غير لحم النعم والصبيد)
والخيل والطير

وكذا الجراد لان ذلك لا يسمى في العرف لحماوان كان يسماه في اللغة كما في القرآن قال تعالى
 انما كوا مناه لحماطربا كما لا يحنث بحلوسه في الشمس من حلف لا يجاس في سراج وان سماه الله
 تعالى سراجا ومن حلف لا يجاس على بساط يحلوسه على الارض وان سماه الله بساطا اه افاده
 م ب زيادة (قوله رطبا) هو ما رطب بنفسه بخلاف المتدخ بضم الميم وفتح الشين المجهه وتشديد
 الدال المفتوحة وآخره خاء مبهمة وهو المسمى في مصر بالعمول فلا يحنث به ويحنث بالمتدخ
 أى الذى نصفه وطب ونصفه بسر ولا يحنث به من حلف لا يا كل رطوبة أو بسرة لان الظاهر ان
 المراد رطوبة كلها أو بسرة كلها لا بعضها (قوله فاكل تمرا) أى أو غيره من بقية أنواعه قبل
 الرطب فان أوله طلع ثم خلال بفتح الخاء ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تر فلا يحنث الحالف على واحد
 منها بالبقية وكالرطب العنب في جميع ما ذكر (قوله لبننا) وهو يتناول كل لبن ما كول ولومن
 أدى أو صيد حتى نحو الزبدان ظهر فيه اه افاده م ب (قوله فاكل زبدا أو جبنا) أو مناولا يحنث
 الحالف على أحدها بالبقية والقشطة من اللبن وكذا اللبن أغبر الممول بالنار واذا طبخ باللبن
 نحو أرز لم يحنث به من حلف لا يا كل لبننا الا ان كانت عينه ظاهرة متميزة في الحس بحيث يتصل
 منه لبن (قوله سويقا) أى مثلا لان مثله كل مانع كاللبن (قوله خبزنا) أى مثلا وهو يشمل كل
 مخبوز ولومن أرز أو فول أو حمص أو غير ذلك من كل ما يتخذ من الحبوب فيحنث بذلك من حلف
 لا يا كل الخبز وان لم تعهد في بانه كما لو حلف لا يلبس ثوبا فانه يحنث بكل ثوب وان لم يعهد في بانه
 وكان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس أنه هنا لم يطر دلا لاختلافه باختلاف
 البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذلك وشمل الخبز البقسماط والرقاق دون البسيس اه افاده
 م ر ولا يدخل في الخبز أيضا القطايف المشوية بالجوز والاوز وكذا البقلاوة وما أشبهها كالسكران
 المشوي والزعيف الاسيوطى وهو معروف عند الصعائدية يخبز في مقلاة فخينا لانه حدث له بذلك
 اسم آخر بخلاف القطايف الخالية عن الحشو وكذا الكفاة والمنسكان والسنبوسك الذى
 يخبز فيحنث به اه خولها في الخبز بخلاف الزلاية لانه أثقل وما ذكر يخبز فلا يتناول الخبز كل
 ما يلقى وأما ما يلقى تارة ويخبز أخرى فليس كل منه حكمه والعيش والحلف خامان بالخبز المعروف
 (قوله فاذا به) أى فلا يحنث بذلك بل لا يحنث الا با كاه وان ترد سواه ابتلعه بعد مضغ أم دونه
 هذا ان كان الحلف بالله تعالى فان كان بالطلاق لم يحنث الا ببلعه بعد مضغ لانه الا كل لغة فيحمل
 عليه فقط ولودقه وسفه فقيه التخصيص المذكور لان الباع هنا كل دون الطلاق هكذا قاله
 قل هنا وظاهر عبارة م ر عدم الحنث مطلقا حيث قال فلو ترد بالملء فاكله حنث به اصدق
 الاسم ثم لو صار في المرقعة كالحب أو أى مانع فحساه لم يحنث كما لو دق الخبز اليابس ثم سفه كما يحسنه
 ابن الرفعة لانه استحب داسما آخر فلم يأكل خبزا اه والخبز وزن فعول طعاه معروف (قوله
 فذاقه) أى ومجبه بخلاف ما لو حلف لا يذوق شيئا فأدرك طعمه بوضعه في فمه أو مضغه ثم مجبه ولم
 ينزل الى حلقه فانه يحنث (قوله أولايكم الخ) ولو حلف لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة
 كذكر ودعاء غير محرم لا خطاب فيها أو قراءة قرآن أو شيء من التوراة غير محرم أو الانجيل لان
 اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف الى كلام الآدميين في محاوراتهم اه شرح المنهج وكذا
 يقال في قوله لا يكلم فلانا فالمراد بالكلام ما يبطل الصلاة بشرط أن يسمع نفسه أو يكون

(أولاي كل رطبا فاكل تمرا)
 أولاي كل لبننا فاكل زبدا
 أو جبنا أولاي شرب سويقا
 فاكله أولاي كل خبزنا فاكله
 وشربه أولاي شرب شيئا
 فذاقه أولايكم فلانا

يجب سمع لولا العارض كاصهم ويحتمل بكلامه مطلقا عند الإطلاق فان قال لا كامدا
 الصبي أو ذا العبد في كماله بالغ أو بعد عتقه لم يحتمل إلا أن آخر الإشارة قاله قل (قوله فلم)
 أي ولو من صلاة على قوم هو فيهم بخلاف ما لو لم عليه ولو من صلاة فيحتمل أن قصده رسمه أو كان
 بحيث رسمه لكن منع منه عارض ويشترط إضافته لمسمعه ولو بوجهه فان لم يقصده بان
 قصد التحلل أو أطلق لم يحتمل (قوله ونوى غيره) أي ولو في غير الصلاة فان نواه أو أطلق حتمت
 بخلاف ما لو حلف لا يدخل على فلان فدخل على قوم هو فيهم فانه يحتمل وان نوى الدخول
 على غيره وفرق بين الدخول والسلم حيث يقع الاستثناء فيه دون الدخول بان الدخول
 لا يكونه فعلا لا يتبعه فلا يدخل الاستثناء بخلاف السلام (قوله فكتب اليه كتابا) أي
 أو خطاب غيره ولو جازا بقبولها فهم المحلوف عليه لم يحتمل اه قل (قوله أو أرسل اليه
 رسولا) أو أشار اليه به أو غيرها أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواه فلا يحتمل به اقتضارا
 بالكلام على حقيقة قوله وقال تعالى قلن اكلم اليوم أنفسنا فاشارت اليه فان لم ينو في الأخيرة
 قراءة حتمت حيث قصد الانهاه وحده أو أطلق بخلاف ما إذا قصد القراءة ولو مع الانهاه
 ودخل في الإشارة إشارة الأخرى فلا يحتمل بها وانما نزلت اشارته منزلة النطق في العقود
 والنسوخ للضرورة ولو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحتمل به سماع قراءته أو حلف لنفسه على الله
 تعالى أحسن الثناء أو أكله أو أعظمه أو أجله كقوله ان يقول سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت
 كما أثنيت على نفسك أو أجمع الله بجماع الجهد أو بأجل الحمد أو أعظمها أو أكلها كقوله
 ان يقول الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمة ويكافئ من يده أو حلف ليعمل على النسي
 صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كقوله ما في التشهد (قوله أو لا يا كل رأس الخ) ولا يحتمل
 إلا يا كل رأس كاملة لا يعضها فان جمع ونكران قال رؤس لم يحتمل إلا بثلاث لانها أقل الجمع
 وإن عرف نحو لا آكل الرؤس حتمت بواحدة نظرا للجنس لا يعضها هذا ان كان الحلف بالله
 فعلى فان كان بالطلاق لم يحتمل إلا بثلاث مطلقا ونظير ذلك ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء
 يحتمل بواحدة أو نساء فبثلاث أو بالطلاق فلا يحتمل إلا بثلاث في حالان العمدة محتملة وقد
 شككت في زوالها بالجنس فلا بد من اليقين اه أفاده الزيادة (قوله ولا نية له) احتراز بذات عما
 إذا نوى مسمى الرأس فلا يحتمل باتباع وحدها أو نوعا منها لم يحتمل بغيره اه م ر (قوله في هذا
 كاه) أي من قوله لا يا كل حنطة الى هنا (قوله في الأخيرة) أي مسئلة الحلف على الرأس (قوله
 من بلد الخ) ليس بقصد بل العبرة ببيعه فيه مفردة في أي بلد كان وماذا كرمه مسمى على القول
 باختصاص الحنطة بالحل الذي اعتد به فيه مفردة أما على القول بأنه يعم سائر الامكنة وهو
 المعقد الذي نقله عن الروضة فلا فرق بين أن يكون الحلف منها أو من غيرها والحاصل أنه يحتمل
 يا كل رأس الطير والصيدان اعتد به منه مفردة مطلقا سواء كان الحلف من أهل ذلك البلد
 أو لا وسواء حلف أو أكل فيه أو خارجة في أي محل أو أي بلد كان حيث كان عرف الحلف عرف
 تلك البلد (قوله مفردا) أي مفردة عن ابدانها (قوله فالأول هو الأقرب) معتمدا وقوله لكن
 صحح النووي الخ ضعيف ولو حلف لا يا كل يضا حتمت بثمان شانه أن يفارق بأرضه ويؤكل
 مفردا كسجاج ونعام وان فارق به بعد موتة بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارحه لأنه
 انما يفارقه ميتا بشوطه وبيض جراد لأنه لا يؤكل مفردا وبيض كله بالاضاد لا يبيض

فلم على قوم هو فيهم ونوى
 غيره أو لا يكلم فلا نية (كتب
 اليه كتابا أو أرسل اليه
 رسولا أو لا يا كل رأس) ولا
 نية (فأكل رأس غير النعم)
 كراس طير وصيد بري
 أو جري (لم يحتمل) في هذا
 كله لان ما فيه غير ما حلف
 عليه أو غيره باتباع ربه
 (ان كان) الحلف في
 الأخيرة (من) لا يباع فيه
 الرأس مفردا وان حلف
 بخارجه فيحتمل باكله فيه
 قطعاً وفي غيره على الأقوى
 في الروضة وأصلها طلال وهو
 الأقرب رب الى ظاهر النص
 لكن صحح النووي في نسخة
 مقابلة وكلام الأصل يفهمه
 أما إذا أكل رأس النعم وهي
 الأبل والبقر والغنم فيحتمل
 مطلقا لأنه المتبادر عرفا

التمل فانه بالظواهر المشاهدة كما ما كوله سواء من ما كوله اللهم وغیره ولو بيض فعبان نعم يحرم
كل ذلك اضربه أو حلف لا يدخل هذه الدار حنث بدخول داخل بابها حتى يدخلها بكسر
المدال وهو ما بين البابين ولو كان دخوله برجله معقد عليها فقط لانه بعد دخوله لا يخلو مالو
مدنها وقد دخل بها أو دخل بها ولم يعقد عليها فقط وبخلاف ما لو أدخل رأسه أو يده أو دخل
طاقه معقودا فقام الباب كيبوت الامر فلا يحنث ويحل الحنث بالدخول فيما امر اذا دخل
بنفسه فان حله انسان بغير أمره وان قدر على منعه أو ركب دابة زمامها بيد غيره لم يحنث فان
له الأمر أو كان الزمام بيده حنث وإذا حلف لا يدخل الدار لم يحنث بصدوره وودع من
خارجها ولو حنث لم يسقط لانه لا يعد دخوله بخلاف ما إذا سقط وان لم يدخل تحت السقف
من العقد وكذا لو سقط بعض بشرط نسبه اليها فمما بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب
لانه حينئذ كطبيعة من اراد لو أن من الحائط حنث ولو كان حلفه بالمال لا نعم ان قبسه بقوله من
ذا الباب لم يحنث بذلك ولو سأل بعض من يشبهه بالحقه انقال له اذا طلعت من الحائط لا تحنث
بلهل المسؤول قدسور من الحائط لم يحنث بما فعله قبل العلم لا عقده على قول الخبر وكذا جميع
المسائل اذا فعلها معقد على ان يبارغ غيره وتبين خلافه لا يحنث قبل العلم فاذا علم تبين حنثه
من حينئذ وتقدم انه اذا حلف لا يلبس الثوب فسدل منه خيطا معقد ارضه واصلح لم يحنث
اكن بشرط أن يكون من أصل النسيج لا من الخيالة وأن يكون طولا لا عرضا كما سرح
به ابن حجر ومثل الثوب الشاش والرداء مثلا فيظهر حيث قال لا ألبسه وهكذا لو قال
لا ارتدى بهذا الثوب أو لا أنعم بهذه العمامة أو لا أنف هذا الشاش فيجوز بدل خيط غليظ
منه على الأقرب وفارق ما لو قال والله لا أسا كذلك في هذه الدار فانه لم يعضها وسأكنه في
الباقى بان المدار على صدق المسأ كنه ولو في جزء من الدار ونعم على أصل الجميع ولم يوجد وكذا
لو حلف لا يرقد على هذه الدار ارجع أو الطراحة أو المصرا أو الحرام فيحنث بالرقاد على ذلك
وان قطع بعضه لوجوده مع ما بعد القطع وكذا لو فرش على ذلك ملاء مثلا لان العرف بعد أنه
وقد عليها ولو حلف لا يلبس ثوبا حنث بلبس الخاتم كما استظهره ع ش لانه يسمى لباسا في
العرف وفروع هذا الباب كثيرة وفيما ذكرته كفاية والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب النذر)

جمعه نذوره وانما يقب الايمان به لان أحد واجبه كفارة عين أو التحجير بينها وبين ما التزم به
والاصح أنه مكروه في نذر الجاح لصفة النهي عنه وأنه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من الجحيل
بخلاف نذر التبرير فليس مكروها بل هو قرينة واهل هذا الاصح من الكافر بخلاف نذر الجاح
فيصح منه لانه يشبه اليمين ويمينه منعقدة والتبرير يشبه المباداة وهي لا تصح منه (قوله الوعد
بخير أو شر) سواء كان كل منهما منجزا أو معلقا كما كرمك أو كرمك ان جنتني أو أهينك أو
أهينك ان جنتني وقيل الوعد بخير خاصة وهو المناسب لمعناه الشرعي لا يقال الوعد لا يستعمل
الافى التحجير فكيف يضيفه الشارح للشر لا نقول ذلك عند الاطلاق بان قيل وعد فلان فلانا
فيحتمل على أنه بخير بخلاف ما لو كان بشرطه يقال أو وعدا ما عند كرمك أو التحجير أو الشر فيصح ان
يستعمل كل منهما انية (قوله وشرعا التزام قربة الخ) يؤخذ من هذا التعريف أن أركانه الثلاثة

(باب النذر)
بالجمعة وهو لغة الوعد بخير
أو شر وشرعا التزام قربة
لم تتمين والاصل فيه آيات
كقوله تعالى واسوفوا
نذوره هم واخبار كعب
البحاري من نذر أن يطيع
الله

وهي ناذر ومنذور وصيغة وشروط في الناذر اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يذره بكسر
الذال وضمها فيه صح النذر من السكران ولا يصح من الكافر لعدم أهليته للقربة كما هو وانما
صح وقفه لان المعترف به عدم المعصية ولذا صح على الاغنياء ولا من مكروهه بل يرفع عن أمي
الخطأ ولا من لا يذنه تصرفه فيما يذره كعبور سنة أو فليس في القرب المالية العينية لا البدنية
كالصلاة والصوم فتصح منهم أولا التي في الذمة فتصح من الفلاس لا السفهية وكسبي ومجنون
ولا يصح نذر العبد مالا في ذمته على المعتمد ولا بد من امكان فعله المنذور فلا يصح نذرهم صوما
لا طاعة ولا بعد عن مكة بجاهل هذه السنة وشروط في الصيغة لفظ يشعر بالانتماء وفي معناه ما صرف في
الضممان من الكتابة مع النية وإشارة الاخرى كقوله على كذا أو على كذا وان لم يقل لله فلا يصح
بالنية كسائر العقود لكن يتأكد الاثبات بما نواه وكذا سائر القرب أما ما لا يشعر بالانتماء
كقوله مالي صدقة فلا يذره بغيره قد يذره بشرط في المنذور كونه قربة لم يتعين كما يأتي وأما
المنذور له فليس من الاركان لانه قد يوجد وقد لا يوجد كما يعلم عما يأتي (قوله فليطعمه) أي فليطعم
بذره لانه صحيح وقوله فلا يعصيه أي لان نذره باطل وهو محذور بمحذوف الباء والهاء الموجودة
للسكت فيجوز فيها الاسكان والكسر مع الاختلاس أو الاشباع وتسمية المعصية نذرا من باب
المشاكاة وهي ذكر الشيء باللفظ غير لوقوعه في محبته كقول الشاعر

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا

وليس منها قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك لان النفس يجوز اطلاقها عليه تعالى
بدون مشاكاة على الصحيح بدليل قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة (قوله في قربة) أي
أصله فلا يصح نذر مباح عرض له النذر كانه كاح خلافا لما ينجر وتقدم أن القربة فعل الشيء
بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة فعل ما يتوقف عليه والطاعة تعمله ما اقتوجده مع كل
منهما وتنفرده عنهما في معرفة الله تعالى اذ ليست بعبادة لعدم توقنها على نية ولا قربة لفقد
شرطها وهو معرفة المتقرب اليه (قوله فلا كانت) كصلاة الضحى أو فرض كفاية كصلاة
الجماعة وقوله لم يتعين نخرج به نحو صلاة الجمعة اذ لم يعلم بالبيت الا واحد وكان الصواب كما قال
قل اسقاط ذلك لانه يصح نذره نظرا لاصله وان تعين لان تعينه عارض (قوله كالانتماء ج) أي
بالفظ كما مر كقوله على حج أو على حج ولو قال ان كلمته مثلا فعلى كناية عن كونه كقارة نذر لزمته الكفارة
عند وجود السعة أو فعلى عين فلفغوا أو فعلى نذر صح وتغيير بين قربة وكفارة بين على المعتمد ولو
كان ذلك في نذر التبر كان قال ان شئني الله مريض فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قربة
والتعين اليه ولو قال نذرت لله كذا فعين ان نواه ولا نذر تبرر كافي الانوار قال قل ولم يرتضه
سبحنا الله وتقدم الفرق بين نذر التبر ونذر اللجاج بان الاول فيه تعليل مرغوب فيه والثاني
مرغوب عنه فقول المرأة لزوجها ان تزوجتني فعلى أن أبرئك من مهرى وسائر حقوق تبرر ان
أرادت الشكر على تزوجه فيجب عليه البراءة مما يجب لها من المهر وما يترتب له بالذمة من
الحقوق وان لم تعرفه ولا يشترط قبول المنذور وان كان المنذور ميمنا ولو نذر شخص أنه ان
رزقه الله تعالى ولدا سميا بكذا النعقد نذره ان كان من الاسماء التي يستحب التسمية بها كعمه
وأحمد وعبد الله واذا سمى بغيرها لم يشتر ذلك الاسم بل وان هجر كما أنه يظهر مع ش على م ر و ع

قوله لا كنت - بقى فلم يدل
فما بعد من الاوجه - فهو
ضمير عائده على الله اه

فليطعمه ومن نذر ان يعصى
الله فلا يعصيه (انتماء يصح)
النذر (في قربة) لم يتعين
نذره كانت أو فرض كفاية
لم يتعين (كالانتماء ج)

يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم والا قرب فيه الصلة لاشتهاره في
الذم في عرفهم وبصرف ذلك لما صالح الحجة الشريفة بخلاف قوله متى حصل له كذا أجي له بكذا
فانه لغو ما لم يفتقر به لفظ التزام ونذر فان لم يخرج الحجة الشريفة اليه من حفظ الى الاحتياح وأما
الاولياء اذا قال ذلك لاحد منهم وأطلق لم يصح نذره لعدم صحة النذر الميت وان صرح بوقوع
أو غيره أو نواه نظر هل هناك من ينتفع به فيصح أو لا فيبطل وعبارة مرد ولا يصح الميت الا لغير
الشيخ الملا في حيث أراد به قربة كاسراج ينتفع به أو اطر عرف بحمل النذر على ذلك اه
(قوله أو صلالة) وأقل ما يلزمه منها ركعتان بالليل - ما ملل واجب الشرع من قيام فيه ما
ونية الضرعية وغير ذلك ويلزمه في العتق رقبة وفي الصدقة أقل من قول وفي الصوم يوم ولو نذر
شيئا كان شئ الله مريضه مثلا وذلك بعد حصول الشفاء في الماتزم أهو عتق أم صوم أم صدقة أم
صلاة قال مر اجتمعت كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فان لم يظهر له شئ وأيس من ذلك وجب
الكل اذ لا يتم الخروج من واجبه بقينا لا بفعل الكل وبما لا يتم الواجب الابه فهو واجب اه
باختصار (قوله فان غضب أناب) ولو عيال ويأتي في استنباطه ونائبه ما ذكره في كتاب الحج فيه ما
من التمسك بل وحينئذ فلا يستتنب من على دون من حلقين من مكة ولا يئيب من عليه هجة
الاسلام أو فحوا ولو نذر المعضوب الحج بنفسه لم ينعه نذره أو ان يخرج من ماله أو أطلق ان يعقد
اه أفاده مر (قوله كافي هجة الاسلام) وسن تجيله أول زمن فعله بمبادرة لبرائة ذمته فان
خاف فهو غضب أو تلف مال لزمته المبادرة فان مات بعد فعله من فعله فعل من ماله أو قبل
التمسك فلا شئ عليه اه أفاده في المنهج وشرحه بزيادة قال بعض حواشي المنهج في كتاب الحج
لو نفي بعد ان فعله المستتنب تبين أنه لم يقع للمعضوب بل للمستتنب ولا أجر له في هذه الحالة
فان لم يقدر ولا يمكن تحمل المشقة وفعل النفس من انما فعل المستتنب وقع نسيك المستتنب له وله
الاجرة والفرق أن المعضوب في الاولى لا تقصير منه اذ الشفاء مثلا ليس باختياره في الثانية
مقصر بحضوره وبانتهائه للنسك بعد أن ورط الاجير اه فقول الرحمان انه لو قدر بعد ان فعل
المستتنب وجب عليه ووقع له الاول فلا اه ليس في محله لان النذر يربط باليه مسئلة واجب
الشرع وقد علمت أن الواجب الاصل الى اذ اقدر عليه به بعد فعل المستتنب تبين عدم وقوعه
للمعضوب الا أن يجعل الضمير في قول الرحمان ووقع له واجبا للمستتنب فيرفع الاشكال (قوله
ونخرج بما ذكر) أي وهو قوله قربة لم تتغير فخرج بالاول ثلاث صور وبالغالي واحدة قال مر
وقد اختلف من أدركاه من العلماء في نذر من قرض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه
أو شئ منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به
الى ربا لنسيئة وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة نعمة ربح
القرض أو ندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لارتفاق ونحوه ولانه ينسب للمعترض
رد زيادة عما اقترضه فاذا اقرضها ابتداء لم يمتعه فهو حينئذ مكافاة احسان لا وصلة للربا اذ هو
لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وفرق بعضهم بين
مال البتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع
المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانه قطع الديونة اه في شرط أن يقول لله على مادام المبلغ

أو صلالة) ويلزمه فعل الحج
بنفسه ان كان صحيحا فان
غضب أناب كما في هجة
الاسلام ونخرج بما ذكر
ما لو نذر محرما
(قوله بل للمستتنب) مراده
النائب

المذكور أو شيء منه في ذمقي أن أعطيت كل يوم أو كل سنة أو كل شهر كذا فان لم يقل أو شيء منه
ودفع ديناراً مثلاً ونوى جعله من رأس المال لم يلزمه به ذلك شيء لأنه لم يبق المبلغ كله في ذمته
وبشرط أيضاً أن لا يقع هذا الشرط في صلب العقد والابطال وأن لا يكون صاحب الدراهم
هاشماً ولا مطامياً لحرمه الصدقة الواجبة عليهم بخمسة الشروط ثلاثة ولو اقترض الذي من
مسلم ونذره شيئاً مادام الدين عليه لم يصح ما امر أن شرط النذر الاسلام بخلاف ما لو اقترض من
ذمي ونذره شيئاً فيصح ليكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين لما ذكره من أنه لو نذر شيئاً للذمي
أو مبتدع جاز صرفه لمسلم أو سني (قوله كصلاة بحدث) أو شرب خمر والصلاة حائضاً ونحو ذلك
وأحراف ماله اه عتاني (قوله أو مكروهها) أي لأنه لا يتقرب به ويصح نذر صوم يوم الجمعة
متفرداً كما مر لأن المكروه انما هو إرادته لا ذاته فانها باقية على النذر بدليل أنه لو جزمه مع يوم
قبله أو بعده زالت الكراهة (قوله أو مباحاً الخ) المباح هو الذي لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب
واستوى فعله وتركه أي بالمطلقات الفعل وان كان قد يثاب على قصده إذا قصد بالأكمل
المتقوى على العبادة وبالنوم النشاط مثلاً فان جواب على القصد لا الفعل فلا ينعقد نذره وان قصد
به ذلك لم ينعقد ولو قال ان فعلت كذا فله على أن آكل الخبز لزمته كفارة عين من جهة كونه عيناً
لا نذراً وكذا لو قال لله على أن أدخل الدار فهو عين تلتزمه فيه كفارة عند المخالفة وقواهم المباح
لا كفارة فيه محله ما لم يضمنه الله تعالى وما لم يعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر والا كان من نذر
المباح اه أفاده الزيادة بزيادة (قوله أو واجبات متعينة كصلاة الظهر) أي أو مخيراً كاجد
خصال كفارة العين من جهة ما كان نذراً أحداهما عيناً النظران عين أعلاها صبح أو أدناها فلا قال
في شرح المنهج مع فلا عدم صحة نذر المذكورات أما الواجب المذكور فلا يلزم عيناً بالزام
الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية فليجوز مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا في
لايها كعابن آدم وأما المكروه والمباح فلا يلزم ما لا يتقرب به ما وخبر أي داود لا نذر لا فيما ابتغى به
وجه الله تعالى اه (قوله أو نذر حجاج الخ) فرع على ما تقدم أربع مسائل وكالحج العمرة قال
في المنهج وشرحه أن نذر أن يفعله أي النسك من حج أو عمرة فهو أعم من قوله وان نذر الحج اه
فوقع منه فيما عدا نذر به ثم على أصله (قوله فتنه عدو الخ) أي سوا قبل الاحرام أو بعده
وحاصل ما ذكره ثلاث صور من حيث القضاء فتنه العدو ولا يقضى فيه مطلقاً والتواني يقضى
مطلقاً وما بينهما من التخصيص (قوله فتنه) أي بلا تنصيص (قوله أو نذر بعد الاحرام
مرض) خرج ما لو نذر قبل الاحرام فلا قضاء عليه كما سيذكره (قوله أو نسيان) أي الطريق
أو الوقت أو النسك ونسيان الطريق غير اضلاله لأن النسيان يقضى متى سمى معرفته بخلاف
الاضلال وقوله أو خطأ في الوقت أي أوفى الطريق كما صرح به في شرح المنهج (قوله أو نذر
مطلقاً) أي قبل الاحرام أو بعده توان أي تباطؤ وتأخر بلا عذر (قوله فانه يقضى ما أفطره) تبع
فيه البلقي في والمعتمد أنه لا قضاء إذا أفطر للمرض بخلاف السفر لأنه بالاختيار ولا كذلك المرض
فوجب قضاء الحج مع عدمه في على مرجوح (قوله منها) أي المذكورات غير الأخيرة وهي
التواني وغيرها من الأربع قبلها وقوله قبل الاحرام أي كان مريضاً وقت خروج الناس
ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد درفقة وكان الطريق مخوفاً لابتأني السادس لو كره

كصلاة بحدث أو مكروهها
كصوم الدهر لمن خاف به
ضراً أو فوت حق أو مباحاً
كل طامام طيب أو واجباً
متعينة كصلاة الظهر فلا
يصح (أو نذر حجاج في سنة
به بين فتنه عدو) أو سلطان
أورب بن وهو لا يقدر
على وقائه (فلا قضاء عليه
كالنذر أخصية بعينها
فقات) لا قضاء عليه (أو)
منعه بعد الاحرام (مرض
أو اضلال طريق أو نسيان)
أو خطأ في الوقت (أو) منعه
مطلقاً (أو نذر قضاء) وجوباً
كالنذر صوم سنة معينة
فانظر فيه المرض فانه يقضى
ما أفطره أما إذا منعه شيء
منها غير الأخيرة قبل الاحرام

اه أفاده العتاني (قوله فلا قضاء) أي في جميع الصور الخمسة لكن الأخيرة بلا قيد وما قبلها
 مقيد بما إذا كان قبل الإحرام والحاصل كما علم مما مر أنه إن منعه توان قضى مطلقا أو نحو
 عدو فلا قضاء مطلقا أو مرض أو محو مما تقدم فإن كان قبل الإحرام فلا قضاء أو بعده قضى
 والفرق بين العدو وغيره من المذكورات أن محصره يختص بجواز العمل به من غير شرط
 بخلاف الأمور المذكورة فلا يخرج من النسك بها إلا أن يشترطه فلم يجب القضاء به مطلقا لما
 ذكره وما ورد في السنة أنه صلى الله عليه وسلم لما أحصره وأصحابه يوم الحديبية كانوا نحو
 ألف وأربعمائة ولم يأت في العام القابل منهم إلا نفر يسير أكثر ما قيل فيهم أنهم سبعمائة
 ولم يأمر من تخاف بالقضاء ولو حج حجة النذر في السنة المعينة التي نذر الحج فيها وكان لم يحج حجة
 الإسلام قبل ذلك وقع حجه عنهما وكأنه نذر تهجيل حجة الإسلام بل قد تنكفى الحجة الواحدة عن
 ثلاث حجرات كالوشرع في حجة الإسلام وأفسدها ونذر أن يحج العام القابل فإذا حج وقع عن حجة
 الإسلام والنذر والقضاء أما إذا لم يعين في نذره سنة وكان عليه حجة الإسلام وجب فيه حجه عن
 فرض الإسلام وإن عين غيره ويقتضي النذر في ذمته (قوله بعينها) خرج به ما لو نذر سنة مطلقا
 فيجب تنابعها أن شرطه في نذره والإلا ولا يقطعها ما لا يدخل في نذر المعينة من صوم رمضان
 عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس لاستثنائه شرعا وقضيه غير زمن حيض
 ونفاس متصلا بالآخر السنة أي في نذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه لأن
 الحيض يتكرر فلا أوجبه بالقضاء أيامه أشق ومثله النفاس لأن النادر يلحق بالاعم الأغلب
 وفارقت المعينة غيره حيث لم يجب فيها قضاء ما ذكر بأن المعين في العقد لا يبدل بغيره
 والمطلق إذا عين يبدل ألا ترى أن البيع المعين لا يبدل بغيره لعيب ظهر به بخلاف ما في الذمة
 ومحل ما تقر رعا عند الإطلاق فإن نوى ما يقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعا وإن
 نوى عدد أيام سنة لزمه القضاء قطعا والمطلق منها محمول على الهالكة اه من شرح المنهج
 وم (قوله الأيام رمضان والأيام المنهي عنها الخ) ولا يجب بما أفطره من غير المذكورات
 استثناء سنة بل له أن يقتصر على قضاائه لأن التتابع إنما كان للوفيق كما في رمضان لانه
 مقصودا لأن شرط تنابعها فيجب استثناءها عما لا يشترط لأن التتابع صار به مقصودا اه
 منهج وشرحه (قوله لأنها غير مطلقة للصوم) عبارة تشرح المنهج لأن رمضان لا يقبل صوم غيره
 وما عداه لا يقبل الصوم أصلا فلا يدخل في نذره ما ذكر اه ومنه يعلم أن في كلام الشارح اجالا
 (قوله يقدم) يقال قدم يقدم بكسر الدال في الماضي وتحتها في المضارع من باب علم وله
 مصدران معهما بان قد وما ومقدما اه أفاده في المختار وقال في القاموس بفتح الدال وضعها
 من باب علم ونصر اه (قوله فان صامه عنه الخ) ذكر للمثله أحوال السنة ولو قال ان قدم زيد
 فعلى صوم اليوم التالي لقدمه وإن قدم عرو فعلى صوم أول خميس بعده قدومه فقدم في
 الأربعاء صام الخميس عن أول النذرين وقضى الآخراته نذرا لا تيان به في وقته وصح عكسه
 وإن أنم به اه شرح المنهج (قوله اعدم قبول ذلك للصوم) أي فيما عدا رمضان وقوله أو الصوم
 غيره أي فيه (قوله أو نهارا قضاء) وانما لم يكف تقيم صوم النفل بعد قدومه لأن لزوم صومه
 ليس من وقت القدوم بل من أول النهار اه شرح المنهج (قوله وهو مفطر) أي بغير ما صام

فلا قضاء لان المنذور حج
 في تلك السنة ولم يقدر عليه
 (ولو نذر صوم سنة بعينها
 صامها) عن نذره (الا) أيام
 رمضان والا (الأيام المنهي
 عنها) وهي يوم العيد وأيام
 التشريق وأيام الحيض
 والنفاس (ولا يقضى بها)
 لأنها غير قابلة للصوم فلا
 تدخل في النذر (ولا)
 يقضى شهر (رمضان) لعدم
 قبوله صوم غيره (أو) نذر
 (صوم اليوم الذي يقدم
 فيه فلان صح) نذره لا مكان
 الوفا به بان يعلم قدومه غدا
 فيبيت النية (فان) صامه
 عنه فذلك والا فان (قدم
 ليلا) أو يوما مما لا يدخل في
 نذر صوم سنة بعينها (انحل
 النذر) لعدم قبول ذلك
 للصوم أو الصوم غيره
 (أو نهارا) غير ما ذكر وهو
 صائم نفل أو واجب أو هو
 مفطر (قضاء) كما لو نذر
 صوم يوم معين فتأثرت (أو)
 نذر (صوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلان)

لا يدخل في نذر صوم سنة معينة اه أفاده في شرح المنهج (قوله أبدا) بهذا القيد فارت
ما قبلها (قوله يوم الاثنين) أي مثلا (قوله صام كل يوم اثنين يستقبله الخ) وأما اليوم الذي
قدم فيه فحكمه ما مر في الأحوال الستة (قوله الامام) منه اثنان رمضان لأنه لا يقبل غيره
والاثنان جمع اثنين وثبتت نونه لأنه جمع تكسيرة لا تحذف نونه للاضافة ويجوز حذفها بل
اثباتها لغة قليلة والحذف أكثر استعمالا كما قاله مر عند قول المنهاج أردت صوم الاثنين
أبدالم يقض اثنان رمضان اه وعبارته وحذف المصنف رحمه الله تعالى نون اثنان هو ما صوبه
في المجموع ووقع له في الروضة وله غير أيضا اثباتها وهو لغة قليلة اه قال الزركشي ان اثنان
في عبارة المنهاج بفتح الياء ويجوز التسكين نحو أعطيت القوس باريهم بسكون المنة تحت
رقعها

• (باب آداب القاضي) •

الآداب جمع أدب وهو ما استحسب من شرعاً واجباً كان أو منسجماً وبها وإن شئت قلت هو الأمر
المطلوب شرعاً أي ما يطلب من القاضي أو لاجله وجوباً أو ندباً وذكر عقب الأيمان لاحتياجه
اليها وفي بعض النسخ أدب بالافراد وهو المناسب لقوله وما يذكركم وفي بعض النسخ آداب
القضاء ولاولى أولى لان جميع ما ذكر آداب للقاضي لا للقضاء والقضاء لغة امضاء الشيء
واحكامه وشرعاً اصل الخصومة بين اثنين فاكثر بحكم الله تعالى والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاجلهم بينهم بالقسط وأخبار كغير
الصحابين إذا اجتمعوا لم يخطأوا فله أجروا أن أصاب فله أجروا وفي رواية صحيح الحاكم
استأمر هاذله عشرة أجور ولا منافاة لان الاخبار بالقسط لا ينفي الكثير ولجواز أنه أعلم أولاً
بالأجرين فاخبر بهما ثم بالعشرة فاخبر بهما وأن الأجرين يساويان العشرة وقد أجمع المسلمون
على أن هذا في ما حكم عالم مجتهد ما غيره فهو آثم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب وأحكامه
كلها امر دودة لان امادته اتفافية وروى الأربعة والحاكم والبيهقي خبرا القضاة الثلاثة قاض
في الجنة وقاضيان في النار وفسر الأول ببله من عرف الحق وقضى به والاخيران من عرف
وجار ومن قضى على جهل والذي يستقيده القاضي بالولاية اظهرا حكم الشرع وامضاؤه
فما يرفع اليه بخلاف المقتضى فانه مظهر لا محض ومن ثم كان القيام بحقه أفضل من الافتاء لان
فيه اقتضا وزيادة تنقيح الحكم وهو أيضا أفضل من الجهاد وما جاء في التذبير منه كقوله صلى
الله عليه وسلم من جعل قاضياً ذبح بغير سكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكرهه
القضاء أو يحرم على ما يأتي (قوله وما يذكركم) أي مع المذكور من الآداب هذا على نسخة
الجمع وأما على نسخة الافراد فالامر ظاهر والذي يذكركم مع الآداب هو قوله وينبغي كون
المعدل وكتاب القاضي وصاحب مشورته عالماً بما يحتاج اليه وأما تمثيل القليوبي له بقوله
كثيرون الجنايز ونحوه فليس به نظر لان هذا من جملة الآداب وليس زائدا عليها مذكورا
معها (قوله بل يكره اتخاذ) أي اعداد مجلس بحيث لا يفارقه عند فصل الخصومات بجامع
الحاكم وأخذ محتر ذلك بقوله ولو انذقت قضية الخ لان ذلك ليس فيه اتخاذ (قوله صوفه الخ)
ولانه قد يحتاج الى احضار المجازين والصغار والمناضات والكفار فان علم تخبئته أو ادخال
نخاسة فيه أو دخول نحو حائض مما يخشى منه التخبيس أو نحو ذلك حرم قال الزركشي قلت

أبدان قدم يوم الاثنين صام
كل يوم اثنين يستقبله الاما
مس (قوله لا يدخل في نذر صوم
سنة بغيرها) ولا يجب
قضاؤه أي ما مر لانه لم
يدخل في النذر
• (باب آداب القاضي) •
وما يذكركم (بسن أن لا
يقدم له حكم في مسجد) بل
يكره اتخاذ مجلسه صونا
له من ارتفاع الاصوات

وما يقع في بلاد كثيرة من بلاد الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده
من يشرب الخمر وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر
ويحرم على المنتزم إذا علم بذلك (قوله واللفظ) هو اللفظ بالكلام فيما لا يعنى سواء كان برفع
صوت أم لا واللفظ كثرة الكلام مع سرعة وعطفه على ما قبله مغاير لأن ارتفاع الأصوات أعم
من أن يكون معه لفظ أو لا فينبه وبين اللفظ عموم وخصوص من وجه ويقال فيه ما متبعا بيان
تباين الجزئيات فصح كونه من عطف المغاير فان خصص ارتفاع الأصوات بكثرة الكلام فيها
لا يعنى كان العطف من عطف العام على الخاص (قوله ولو اتفقت الخ) تقدم أن هذا محترز
قوله اتخذوه ولذا قال ابن قاسم هذا يفهم من التعبير بالاتخاذ (قوله وقت حضوره) أي دخوله
المسجد وجلسه فيه (قوله فلا بأس) أي فلا كراهة ولا حرمة في جلوسه فيه لقضائهم أو كذا ان
احتاج للجلوس فيه أعذر من مطر أو غيره وإذا جلس فيه مع الكراهة أو عدمها منع المصوم
من الخوض فيه بالمشاة ونحوها ويقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين
والحق بالمسجد في ذلك بيته وهو محمول على ما لو كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعذره مع
حالة يحتشم الدخول عليه لأجلها أما إذا أعذر وأخلاه من نحو عماله وصار بحيث لا يحتشمه
أحد من الدخول عليه فلا معنى للكراهة حيث تذاه أفاده مر (قوله من ولي) بفتح الواو
وكسر اللام أي تولى سواء كان بتولية غيره أو بنفسه (قوله من أمور الناس شيئا) كاتمة
وقراءة علم وعرافة كشايخ الأسواق والبلدان والمستوفى مقام (قوله حجة الله) أي منعه
عن رؤيته أو رحمة أو عن دخول الجنة مع أمثاله أو نحو ذلك كل محتمل (قوله ساكن
القلب) أي مطمئن النفس ليس مشغولا بشئ لا يتعلق بالأحكام (قوله في حال غضب) أي
ولو قلنا أنه على المعتمد أن المذوور يشترك في الفكر وهو لا يختلف بذلك فلو قضى حال غضبه
أو نحوه نفذ قضاؤه وتنفي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد بين الحكم
على الفور في صور كثيرة والغضب فوران دم القلب لا إرادة الاتهام وسببه هجوم ما تذكره
النفس من هودوخ أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا يكره له القضاء في حال غضبه لأنه
لا يقول في الغضب إلا كما يقول في الرضا العصمة (قوله لا يحكمكم) باليأزم على النهي أو الرفع على
الخبر المراد به النهي هذا أن لم تعلم الرواية والاتعنت وصرفه عن الحرمة عدم اختلال الحكم
فيه (قوله وهو غضبان) قاله مروقيس بالغضب الباقي بجامع اختلال فهمه وذكره بذلك
أه (قوله وأن يشهد الجنائز) أي أن لا يحل بعبه وقوله وبأني مقدم بفتح الميم والدال مصدر
معنى المراد منه الزمان كما فسر الشارح أي يطالب له أن يزور نحو الحاج في وقت قدومه في
أما كنهم ولا يستقبلهم خارج الأماكن لأنه يحل بعبه (قوله عند ذلك) أي عند القدوم
(قوله كل نوع) أي من الأنواع الثلاثة المذكورة (قوله وقرب منه) أي مكانا أو نسباً أو مثل
ذلك من كان له نائب أو علم أو نحوها كما قاله قل (قوله وأن يحضر الولائم) شمل كلامه وأما
العرس فصرح ذلك أن حضوره له امتداد بركتها وهو يخالف ما صرح في بابها من أن
حضورها واجب هكذا استشكله القليوبي وهو مردود بان من شروط وجوبها أن لا يكون
المدعو قاضيا والالام يجب عليه الحضور قال الخطيب في شرح الغاية ومنها أن لا يكون المدعو
قاضيا وفي معناه كل ذي ولاية عامة اه وبه يندفع تردد قل في ذلك ومحل ندب حضوره طولية

واللفظ الواقع بين مجلس
القضاء عادة ولو اتفقت
قضية أو قضاياء وقت حضوره
في المسجد لصلاة أو غيرها
فلا بأس بقضائها (و) أن
(لا) بقدر الحكم (محتمل)
عن الناس فلا يتخذها حاجبا
حيث لا حجة بل يكره له
اتخاذها لمن يولى من
أمور الناس شيئا فاحتجب
حجبه الله يوم القيامة
رواه أبو داود والحاكم
وصححه أسناده (و) أن
(يكون ساكن القلب) من
كل شئ يغير خلقه فيكره له
أن يقضى في حال غضب
وجوع وشبع مغرطين
ومرض مؤلم وخوف
مزيج وفرح شديد والاصل
في ذلك خبر لا يحكم أحد
بين اثنين وهو غضبان
رواه الشيخان (و) أن
(يشهد الجنائز ويهود
المرضى وبأني مقدم) أي
وقت قدوم (نحو الحاج)
كما سافر لم حاجة غير الحج
لأن الزيارة عند ذلك قريبة
وذكر نحو من زيادتي
فان لم يمكنه التعميم أي
بممكن كل نوع وخص من
عرفه وقرب منه (و) أن
(يحضر الولائم كلها)

إذا كانت لمن لا خصومة له وكانت الدعوى عامة ولم تقطعه كثرة الولاة عن الحكم أما إذا كان
له خصومة فلا يحضر وليه (قوله بشرطها السابقة) أي في باب الواية (قوله أو يتركها
كلها) وانما لم يخص هذا بقرب أو نحوه كما مر في نحو الحاج لان الولاة غالباً بالدعوة والسبق بها
فاذا أجاب داعي دون آخر حصل تشويش للمردود وانكسار خاطر وزيارة نحو الحاج موكولة
إلى رأى القاضي فليس فيه ارتداد لان النظر في الولاة للأكرام وفي الآخر للثواب ولان
الولاة قد ينسكرون فيها الحضور والولاية الواحدة بخلاف الآخر ولأن في الولاة زيادة كافة على
صاحبها وفيها طاب الأكل فخرجها الحظ النفس بخلاف غيرها اه من قل (قوله أو
يتركها) أي وله أن يتركها فليس من مدخول قوله ليس الخ (قوله ان كثرت الخ) قال قل
الوجه اسقاط هذا لان المقصود التسوية فيها وجودا وعدمالابان نظر الكثرة أو قلة فتأمل اه
وهو مردود لان كلامه في ندب حضور الولاة وقد علمت مما مر أن شرطه عدم كثرة بارقة لها
اه عن الحكم والام يندب له حضورها وعبارة الخطيب في شرح الغاية وينسب لها اجابة غير
الخصمين ان هم المولم التذاهلها ولم تقطعه كثرة الولاة عن الحكم والافيترك الجميع اه فقول
قل لان المقصود التسوية وجودا وعدمالابان نظر القلة ولا كثرة مردود لانه ليس الكلام
في التسوية بل في ندب الحضور بشرط ندبه ما ذكر من عدم الكثرة فان وجدت كثرة لم يندب
الحضور بل له الترك حيث تدوير صرح بذلك قول الخطيب والأي بان قطعته كثرة الولاة أو لم
يعم المولم التذاهل فيترك الجميع اه (قوله وفرفوا بين الولاة الخ) أي حيث قالوا بسنية تلك
الانواع وخبروا في الولاة بين الفعل والترك (قوله الاغراض) أي الما قصد (قوله فيها) أي
الولاة والاكرام بالرفع خبر أن أي أن تكون للأكرام (قوله بالعكس) أي الغرض منها
الثواب فلا يحرم منه (قوله وله أن يقول) هذا اشارة إلى أنه يجب عليه التسوية بين الخصمين
في وجوه الاكرام وان اختلفا شرفا كقيام لهما ونظر اليهما ودخول عليه فلا يذن لاحدهما
دون الآخر واستماع لكل منهما واطلاق وجه لهما وجواب سلام منهما ان السلام على كل
أحدهما فلا بأس أن يقول لا آخر سلماً ويصبر حتى يسلم فيصير ما جيعا ويفتقر طول الفصل
محافظة على التسوية فلم يسلم ترك جواب الاول بمحاطة على ذلك ومجلس بان يجلسه ما ان
كانا شرفين بين يديه أو احدهما عن يمينه والآخر عن يساره ام ان كان احدهما مسلماً
والآخر كافراً فقدمه في سائر وجوه الاكرام على الكافر كان يجلسه اقرب اليه كما جلس على
رضي الله عنه يجنب شريح في خصومة له مع يهودي وقال لو كان خصمي مسلماً جلست معه
بين يديك وليكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاتساووه في المجالس رواه البيهقي
وكان شريح نائباً عن علي في زمن خلافة وكانت الخصومة بسبب درع عرفها علي مع
اليهودي ولما ادعى عليه قال له شريح هل شاهد يا أمير المؤمنين فسمع اليهودي ذلك أسلم
وقال والله ان هذا هو الدين الحق اه افاده في المنهج وشرحه بن زيادة (قوله أولية كالم المدعى
الخ) هذا تفنن في التعجب لان المقصود من قوله تكلم اليك كالم احدكم والتعجب
الاول أولى لان تخصص المدعى بالذكر بما يوجبهم خصمه الميل اليه فيحصل له خوف مثلاً
وايكن اغتفر ذلك الفصل لخصومة ولذا قال في شرح المنهج وفيه كلام ذكرته في
شرح الروض اه وحاصل الكلام ما سمعت فان طال سكوتهم ما بغير سبب ولم يتدع واحد

بشرطها السابقة (أو
يتركها كلها) ان كثرت
وقطعت عن الحكم نعم
لو كان يخص بعضهم قبل
توايته فلا بأس باستمراره
وفرفوا بين الولاة والانواع
التي قبلها بان أظهر
الاغراض في الاكرام لا
الثواب وفي تلك الانواع
بالعكس (وله أن يقول
للخصمين) اذا حضر عنده
(تكلماً) أو يتكلم المدعى
منكم

. منهم ما قيمان مكانهما كما قاله الحلبي (قوله وله أن بسكت) وهو الأولى ثلاثتهم ميلة للمدعي
 نعم لوجه المدعي أن له إقامة البينة لم بسكت بل يجب عليه إعلانه بان لذلك اهـ مر (قوله
 هو أولى) أي لأن الخصم يشمل المدعي والمدعي عليه مع أنه لا يعتبر حضور المدعي عليه ولا يعتد
 بسبقه (قوله وجوبا) أي أن كان المدعي مسلما وتعين على القاضي فصل الخصومة أما الكافر
 فيقدم عليه الم المسبوق كما يحسنه النووي وسبقه اليه الغزالي وأما إذا لم يتعين عليه فصلها
 فيقدم من شاء كدرس ومفت في علم غير فرض فإن كان في فرض عين أو كفاية وجب تقديم
 السابق والأصل بالترعة اهـ أقامهم رواة التفصيل المذكور يجرى في التاجر أو نحو من السوق
 فيقدم اليه بما روجوب بالان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لا يضطر المشتري والافينبغي أن
 الخيرة له ويجري أيضا في المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
 بالريف التي أباح أهلها الطحن به المن أراد فيقدم بالسبق ثم بالترعة وهذا في غير المال كزايها
 أمهم فيقدمون على غيرهم لأن غيرهم مستعملون فيقدمون عليه فان تعدد المال يكون
 وتنازعوا فمن يقدم منهم فينبغي أن يقرع بينهم وأن جاؤا مرتين لا شترأ كهم في المنفعة أقامه
 ع ش عليه (قوله غالبا) فيد في قوله قدم السابق يقطع النظر عن قوله وجوبا فلا يرد أن يخرج
 به حكمه التذب والمخرج منه حكمه الوجوب (قوله مستوفزون) أي عازمون على الرحيل
 بان شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقتهم ولو كان السفر للترعة (قوله أو هما) أي المسافرون
 والنسوة (قوله فيسن تقديم المسافرين) أي رجالا ونساء اهـ قل ولا فرق بين كونهم مدعين
 ومدعي عليهم وكذا يقال في النسوة وقوله وتقدم أي النسوة على الرجال المساوين لهم
 سفر أو إقامة فتتوله على المتعين كان الوجه أن يقول بدله على غيرهم مع أن تقديم النسوة
 المسافرات على المتعين علم قوله فتأمل هكذا قاله قل والتكرار مبني على ما فهمه من أن الضمير
 في قوله فيسن تقديم المسافرين شامل للرجال والنساء ويمكن قصره على الرجال لأن تقديم النساء
 على الرجال لا يتوقف على كونهم مسافرات نعم يلزم على قصره على الرجال عدم استناد حكم
 تقديم النساء المسافرات على المقيمت فالأولى ما ذكره قل وإن لم يلزم عليه التكرار ويمكن استقائه
 من كلام الشارح بأن يجعل قوله ولونسوة راجعا لكل من المسافرين والمقيمين والمقام على
 أنه يقدم النساء المسافرات على الرجال مطلقا وعلى النساء المقيمت ثم الرجال المسافرون
 على المقيمين من الرجال والنساء ثم النساء المقيمت على الرجال المقيمين ويقدم السابق فالأسبق
 مع التساوي فإن لم يكن سبق فيما للترعة والمجوز من النساء كالشابة لافان ألقها بالرجل
 ولو أجمعت هي والشابة قدمت الشابة (قوله ان قلوا) فيد في تقديم كل من المسافرين والنسوة
 بتغليب عدم المذكر قال في شرح المنهج فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالنقديم
 بالسبق أو للترعة كما مر اهـ (قوله ولا يقدم السابق) أي في غير المسافرين والنسوة قبل قوله
 أما المسافرون الخ (قوله وباقى مثله في القارع) أي من خرجت له الفرعة فلا يقدم الأبدعوى
 واحدة والمراد بالدعوى فصلها وسماعها ان لم يلزم على فصلها فان كان توقف على احضار بينة
 أو نحو ذلك والافين مع غيرها في مسدة احضار بينة (قوله أما المسافرون والنسوة) شترز
 قديم لم يوظ كعات (قوله ان لم يضمر) بضم الباء وكسر الصاد من أضمر الرباعي كما يدل عليه قوله

(و) له (أن بسكت) عنهما
 (حتى يتدنى أحدهما)
 بالكلام (وإذا اجتمع
 مدعون) هو أولى من قوله
 خصوم (قدم) وجوبا
 (السابق غالبا) ان علم فان
 جاؤا معا أو جهل السابق
 أقرع بينهم وقدم من خرجت
 قرعته وخرج بزاد في غالبا
 ما لو كان ثم مسافرون
 مستوفزون أو نسوة أو هما
 فانه يسن تقديم المسافرين
 على المقيمين ولونسوة
 وتقدمهن على المقيمين ان
 قلوا ولا يقدم السابق الا
 بدعوى واحدة (لهـ لا
 يطول الزمن فيضمر
 الباقي وباقى مثله في
 في القارع أما المسافرون
 والنسوة فيقدمون بجمع
 الدعوى ان لم يضمر بالباقي

اضرار ائمتنا عند افتراءه بالباطل فان لم يقترب بها كان يفتح الياء وضم الضاد من ضرر الثلاثي (قوله
اضرار ائمتنا) أي لا يحتمل عادة كما هو واضح اهمر (قوله والاقدموا بواحدة) وكذا باكثر
على المقدم ما لم يضر بغيرهم اضرار ائمتنا أي لا يحتمل عادة فالاولى أن يقال قدموا بواحدة فكثر
الى حصول الاضرار المذكور (قوله لاد) بدلين مهماتين اولهما متوجهة كاللام التي قبلها
مصدر لاد بوزن ررق وقوله أي شدة خصومة أي بنية كذبه الشهود أو نحو ذلك (قوله
ويشاور) هو في الحاكم المجتهد أما المقلد فلا يتجاوز حكم من قلده وفائدة المشورة ظهور ترجيح
دليل فيعمل به (قوله العلماء) الموافقين والمخالفين اه خضر وهو مبني على أن الكلام فيما بين
المجتهد والمقلد وقد علمت أنه خاص بالمجتهد كما قاله قل وقرره شيخنا عطية فان أراد الموافقين
والمخالفين في الاجتهاد صح كلامه ولا فرق في العلماء الذين يشاورهم بين كونهم أدون منه أو لا
بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لم يفر (قوله في الحكم) أي الختلاف فيه كما يستفاد من قوله
عند اختلاف الختلاف الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي وشمل ذلك مشاورته من
هو دونه لانه قد يكون عند المنقول في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل اه أفاده م (قوله
عند اختلاف وجوه النظر) بان تكون ما أخذ الالة مختلفة أما الحكم المجمع عليه فلا
يحتاج فيه الى مشاوره اه شوبري وهو يريد أن المراد بالنظر المتطور فيه وهو الدليل وما أخذه
هو القرينة التي يؤخذ منها كعطف بحرف مرتب وغير ذلك مما هو مذكور في محله (قوله
وتعارض الآراء) أي أقوال العلماء وهو قريب من عطف التفسير كما قاله الهنسي والاولى
أن يكون من عطف المسبب على السبب فان تعارض الأقوال ناشئ عن اختلاف وجوه الأدلة
لأنه عينها وعبارة م (عند تعارض الأدلة واختلاف الآراء) اه وهي قرينة من عبارة
الشارح فان تعارض الأدلة بتعارض ما أخذها (قوله فيه) أي في الحكم (قوله وشاورهم
في الامر) أي والعبرة بعموم الانظار لا بخصوص السبب والافعال لا بترتبات في مشاوره الحروب
فالمراد بالامر فيها امر الجهاد (قوله ولا يقدح في) وأما مشاوره العلماء فلا يقدح فيها لان القصد
منها الاطلاع على ما أخذهم وأدلتهم لينظر بينهم وبين أدلته فيما أخذ بالاقوى منهم وأبسط هذا من
باب التقليد في شيء شوبري (قوله وله الحكم بعلمه) أي ان كل مجتهد لا قاضى ضرورة (قوله
ولن شمل الظن) أي المؤكد بقرينة كان رأى المدعى عليه افتقر من المدعى أو سمعه بقرين الحق
أو أقر عند من يثبت ثم أنكر ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين بقبول الحق وقت الحكم لاحتمال
الابراء أو غير ذلك على أنهم أرادوا الظن المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستند اليه وان
استفاده قبل زمن الولاية أو في غير مكانها (قوله ونشرط الحكم به) أي بعلم وهو من مردد ضاف فيعم
لانه ذكر شروط ثلاثة وترك رابعا كما ستعرفه ويندب أن يكون ظاهر التقوى والورع كما قاله م
فتقول الهنسي قال ابن عبد السلام ولا بد أيضا من كونه ظاهرا التقوى والورع اه ليس بظاهر
لايم انه أن ذلك واجب (قوله في قول علمت أدلة ما ادعاه وحكمت عليك بعلم) فان ترك
أه هذين اللفظين لم ينفذ حكمه اه م (قوله ولو قامت بينة بخلاف علمه) أي في غير العقوبة فهو
تقييد للمتن اشارة الى شرط ثالث في النص ايعال فاذ انهم دت عنده بينة بقرينة كالحاكم امراء
أو لث شيء وهو يعلم الحريية والبينونة وعدم الملأ فلا يحكم بالبيننة لانه قاطع بطلان الحكم بها

اضرار ائمتنا والافندوا
بواحدة (وان ظهر من
خصم لاد) أي شدة خصومة
(ثم ان عاد عزه) بما
براه (ويشاور) ندبا (العلماء
الامناء) في الحكم عند
اختلاف وجوه النظر
وتعارض الآراء فيجبه
اقوله تعالى لنبيه صلى الله
عليه وسلم وشاورهم في الامر
(ولا يقدح في) ان كان
مجتهدا بل يأخذ بما ظهرو له
باجتهاده لان المجتهد لا يقدح
بمجتهدا (وله الحكم بعلمه)
لانه اذ الحكم بشاهددين
فيه اه وان شمل الظن أولى
ونشرط الحكم به أن يصرح
بمستنده فيقول علمت أن
له عليك ما ادعاه وحكمت
عليك بعلمى قاله المارردى
والرويانى (الافى عقوبة
الله) تعالى من حدادته عزير
لن تدب السيرة في أسرارها
ولو قامت بينة بخلاف علمه
فلا يحكم بالبيننة ولا بعلمه

حينئذ والحكم بالبطل محرم ولا يعلم لمعارضه اليقينة مع عدالتها ظاهرا بل يتوقف عن
الحكم حتى يظهر فسق اليقينة فيحكم بعلمه أو نحو ذلك كرفع الدعوى الى حاكم آخر غيره والحاصل
أن الحكم بالعلم شرطا أربعة أن يكون الحاكم مجتهدا بخلاف قاضي الضرورة كقضاة الآن
وأن يكون في غير عقوبة لله تعالى وأن لا تقوم بينة بخلافه وأن يصرح بمقتضاه قال مروق قد
يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما إذا علم من مكلف أنه أسلم ثم أظهر الرقة فيقضى عليه بوجوب
ذلك وكما إذا اعترف في مجلس الحكم بوجوب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وكما إذا ظهر
منه بوجوب الحد في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد اه باختصار (قوله أعم) أي اشهوه
التعزير (قوله له أو غيره) أي صدر منه أو من غيره وقوله بان أي الحكم أي ظهر (قوله
مقلده) بفتح اللام أي من قلده قال القليوبي فيه بحث مع ما مر أن المقلد لا يجتهد وانما يحكم
بنص مقلده فكيف يظهر له خلافه الآن يقال ان له نصا آخر هو الممول به وكان خفي عليه
وقت الحكم فيكم بالنص الآخر فتأمل اه وهو ظاهر (قوله أو قياس جلي) وهو ما قطع فيه
بني تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره فالأول هو قياس الاولى كقياس الضرب
على التأنيف والوالدين في قوله تعالى فلا تقبل لهما أف يجامع الايذاء والثاني قياس المساوي
كقياس احراق مال اليتيم على أكله فان الفارق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب ايذاء
بالفعل والتأنيف ايذاء بالقول لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا يتغير الفارق بين
الاحراق والاكل وهو أن الأول انلاف بلا فائدة بخلاف الثاني بعد الايتي في الحرمة وخرج به
الخفي وهو الادون كقياس الذرة على البر في باب الربا يجامع الطعم فان الفارق بينهما مامو جود
وهو كثرة الاقتنيات في البردون الذرة فالجلي يشمل الاولى والمساوي كما علمت وصرح به مروق
وصرحوا به في كتب الاصول أيضا فقول قل وهو القياس الاولى وخرج به المساوي والادون
ه ليس في محله وعلمه لذلك بقوله كتحريم ضرب الوالدين قياسا على التأنيف وتحريم احراق
مال اليتيم قياسا على أكله ليس بصواب لان التحريم حكم خارج عن المقيس والمقيس عليه
اذ القياس الحاق فرع بالعلل جامعة بينهما فيعدى الحكم بسبب تلك العلة من الاصل
للا فرع فالحكم خارج عن المقيس والمقيس عليه كما هو مبين في الاصول (قوله نقضه) أي أظهر
نقضه للخصمين وهذه العبارة مساوية لعبارة المنهاج وعبارة المنهاج بان أن لا حكم قال الشارح
وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أي من الحكم اه ولكن المقدم ما في المنهاج من انه لا بد من
النقض بالفعل فعبارة هنا أولى من عبارة المنهاج وان كانت تنقض في قصر النقض عليه مع أنه
يشمله وغيره كما علمت فعليه اعتراض من هذه الجهة وصيغة النقض نحو نقضه أو فسخته أو
ابطالته فان قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان (قوله ولخالفته) معطوف على قوله اتيقن
الخطا فأدبهم أن المراد بالتيقن ما يشمل الظن وجعله علة لتيقن الخطا وأنه من عطف العلة
على الماهول لا فائدة ما ذكر بعد لان استفادته ما ذكره حاصلة بجعله علة ثانية كما علمت (قوله
القاطع) أي الدليل القاطع كمنص كتاب أو سنة وقوله أو الظن الحكم بضم الميم وسكون الحاء
أي الواضح الدلالة وهو نص مقلده (قوله فان كان باجتهاد) كما وقع اسسبنا عمر في المشتركة
وقوله حكم به أي لانه لم يخالف شيئا مما مر من الامور الستة (قوله ولا يقبل الثاني الخ) أي
لاجل الحكم بما ذكر من الجرح وما عطف عليه والجرح بفتح الجيم الطعن بالفسق (قوله

وتعجب يرى بالعقوبة أعم
من تعجب يرى بالحدود (وان
ظهوره الخطأ في حكم) له أو
غيره بان بان عن لا تقبل
شهادته أو خلاف نص
كتاب أو سنة أو خلاف نص
مقلده أو خلاف اجماع أو
قياس جلي (نقضه) اتيقن
الخطا فيه ولخالفته القاطع
أو الظن الحكم (فان كان
ذلك) أي ظهور الخطا فيه
(باجتهاد) ثان (حكم به)
أي بالاجتهاد الثاني (فيما
يسقط ولا ينقض)
الاجتهاد (الاول) لان
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
(ولا يقبل) القاضي (جرحا
ولا تعدى)

(قوله ليس قيد الخ) انظر وجه ارتباط هذا بالثاني
 (ولا ترجحة) وهي التعبير بالغة عن لغة أخرى وقوله بنقل متعلق بترجحة ولا بد من قول كل منهم
 نشهد بذلك بخلاف نقل كلام القاضي للغصوم يكفي فيه شاهد واحد ولا يشترط الاتيان بالفظ
 نشهد (قوله الامن عدلين) ويجب ذكر سبب جرح كزنا وسرقة وان كان فقيها للاختلاف فيه
 دون سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا فاذا قارنا انفر دلالة مسؤول فهو في حقه فرض كفاية
 أو عين بخلاف شهود الزنا اذا انقصوا عن الاربعية فانهم قد ذفقت لانهم مندوبون الى الاستدلال
 مقصرون ويعتمد المزكى في الجرح معاينة كائن راى برئ أو سمعا عامنه كائن سمعه يقذف أو
 استنماضة أو تواتر أو شهادته من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك ولا يشترط ذكر ما يعتمد من
 ذلك على الوجه وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لانها شهدت بأمر باطن وبينه التعديل
 بأمر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما خفى على الأخرى (قوله لان الاستزكاه) علة لقوله ولا
 يقبل الخ الا بعدلين (قوله وان اوتاب) ليس قيد ابل متى لم يعلم العدالة وجب طلب التزكية
 وان زاد الشهود على النصاب لقوات شرط العمل وهو علم القاضي بالعدالة أو التزكية نعم ان
 بلغوا عدد التواتر اقبل القبول لافادة خبرهم حينئذ اليقين اه افاده الرجاء (قوله سألهم)
 أي ندباً فان امتنعوا من أن يتفرقوا حكم ان وجدت شروط الحكم ولا عبرة بشبهة تبقى بعد
 الاستزكاه ولا ينافي السؤال المذكور قول أبي شجاع ولا يتعمد بالشهادة لان محل ذلك ما لم
 يحتاج له وهذا يحتاج الى الزوال الربية ولا بد أن يكون السؤال قبل التزكية لابعدها لانه ان اطلع
 على عورة استغنى عن الاستزكاه (قوله متفرقين) قال الأذرى وينبغي أن يفرقهم فجاء قبل أن
 يفهموا منه ذلك فيجئوا في دفع الربية عنهم فيجعل كل واحد مكان مفردة كما فعل على رضى
 الله تعالى عنه (قوله عن وقت تحمل الشهادة) كتبل الزوال أو بعده (قوله وأنهم كتبوا) بضم
 المكاف وتشديد التاء المكسورة أو بفتحهما وقوله بجبر أي أسود أو مداد يشبهه وغيره كالاحمر
 والزعفران فمطقه على الخبر من عطف العام على الخاص (قوله وان لم يقل لى) أي أن شهادته
 تقبل ان شهد لى أي أو شهد على بحق لغيره لعدم كونه أصلاً من لا (قوله أن تكون معرفته به
 باطنة) ويشترط فيه أيضاً ما يشترط في الشاهد من الاسلام والتكليف والحريه والذكورة
 والعدالة وعدم بنوة أو أبوة ولا يشترط في الجرح معرفة من يجرحه باطلاً لان الجرح لا يقبل
 الا مفسراً كتولده رايته مشرب الخمر على وجه كذا (قوله بصحبة) الباء للسببية وفي بعض النسخ
 باللام متعلق بعرفة وأشار بذلك الى وجوه الاختبار الثلاثة التي أشار اليها أمير المؤمنين عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه لما شهد عنه دهر جلان فقال له ما لا أعرفكم ولا يصح كما أنى
 لا أعرفكم انما بينتم معرفكم كما أنى بارجل فقال له عمر كيف تعرفهم فقال بالصالح والامانة قال
 هل كنت جارا لهم اتعرف صبا حهم او مساهم او مدخلهم ما يخرجهم ما قال لا قال هل عاملتم ما
 بهم - ذم الدراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال وفي رواية هل عاملتم - ما في الصقراء
 والبيضاء قال لا قال هل صاحبتم ما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت
 لا تعرفهم العلك رأيتهم بالجامع بصليمان انما بينتم معرفكم كما اه افاده من زيادة (قوله أو جوار)
 بكسر الجيم أقصم من ضمها أي مجاورة (قوله بالتعديل) أي بتعديل غيره أي تزكيته (قوله
 وينبغي) أي على طريق الوجوب في الثلاثة كما قرره شيخنا عطية (قوله وصاحب مشورته)
 والكاتب والمشورة

ولا ترجحة) وهي التعبير بالغة عن لغة أخرى وقوله بنقل متعلق بترجحة ولا بد من قول كل منهم
 نشهد بذلك بخلاف نقل كلام القاضي للغصوم يكفي فيه شاهد واحد ولا يشترط الاتيان بالفظ
 نشهد (قوله الامن عدلين) ويجب ذكر سبب جرح كزنا وسرقة وان كان فقيها للاختلاف فيه
 دون سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا فاذا قارنا انفر دلالة مسؤول فهو في حقه فرض كفاية
 أو عين بخلاف شهود الزنا اذا انقصوا عن الاربعية فانهم قد ذفقت لانهم مندوبون الى الاستدلال
 مقصرون ويعتمد المزكى في الجرح معاينة كائن راى برئ أو سمعا عامنه كائن سمعه يقذف أو
 استنماضة أو تواتر أو شهادته من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك ولا يشترط ذكر ما يعتمد من
 ذلك على الوجه وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لانها شهدت بأمر باطن وبينه التعديل
 بأمر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما خفى على الأخرى (قوله لان الاستزكاه) علة لقوله ولا
 يقبل الخ الا بعدلين (قوله وان اوتاب) ليس قيد ابل متى لم يعلم العدالة وجب طلب التزكية
 وان زاد الشهود على النصاب لقوات شرط العمل وهو علم القاضي بالعدالة أو التزكية نعم ان
 بلغوا عدد التواتر اقبل القبول لافادة خبرهم حينئذ اليقين اه افاده الرجاء (قوله سألهم)
 أي ندباً فان امتنعوا من أن يتفرقوا حكم ان وجدت شروط الحكم ولا عبرة بشبهة تبقى بعد
 الاستزكاه ولا ينافي السؤال المذكور قول أبي شجاع ولا يتعمد بالشهادة لان محل ذلك ما لم
 يحتاج له وهذا يحتاج الى الزوال الربية ولا بد أن يكون السؤال قبل التزكية لابعدها لانه ان اطلع
 على عورة استغنى عن الاستزكاه (قوله متفرقين) قال الأذرى وينبغي أن يفرقهم فجاء قبل أن
 يفهموا منه ذلك فيجئوا في دفع الربية عنهم فيجعل كل واحد مكان مفردة كما فعل على رضى
 الله تعالى عنه (قوله عن وقت تحمل الشهادة) كتبل الزوال أو بعده (قوله وأنهم كتبوا) بضم
 المكاف وتشديد التاء المكسورة أو بفتحهما وقوله بجبر أي أسود أو مداد يشبهه وغيره كالاحمر
 والزعفران فمطقه على الخبر من عطف العام على الخاص (قوله وان لم يقل لى) أي أن شهادته
 تقبل ان شهد لى أي أو شهد على بحق لغيره لعدم كونه أصلاً من لا (قوله أن تكون معرفته به
 باطنة) ويشترط فيه أيضاً ما يشترط في الشاهد من الاسلام والتكليف والحريه والذكورة
 والعدالة وعدم بنوة أو أبوة ولا يشترط في الجرح معرفة من يجرحه باطلاً لان الجرح لا يقبل
 الا مفسراً كتولده رايته مشرب الخمر على وجه كذا (قوله بصحبة) الباء للسببية وفي بعض النسخ
 باللام متعلق بعرفة وأشار بذلك الى وجوه الاختبار الثلاثة التي أشار اليها أمير المؤمنين عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه لما شهد عنه دهر جلان فقال له ما لا أعرفكم ولا يصح كما أنى
 لا أعرفكم انما بينتم معرفكم كما أنى بارجل فقال له عمر كيف تعرفهم فقال بالصالح والامانة قال
 هل كنت جارا لهم اتعرف صبا حهم او مساهم او مدخلهم ما يخرجهم ما قال لا قال هل عاملتم ما
 بهم - ذم الدراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال وفي رواية هل عاملتم - ما في الصقراء
 والبيضاء قال لا قال هل صاحبتم ما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت
 لا تعرفهم العلك رأيتهم بالجامع بصليمان انما بينتم معرفكم كما اه افاده من زيادة (قوله أو جوار)
 بكسر الجيم أقصم من ضمها أي مجاورة (قوله بالتعديل) أي بتعديل غيره أي تزكيته (قوله
 وينبغي) أي على طريق الوجوب في الثلاثة كما قرره شيخنا عطية (قوله وصاحب مشورته)

وهو الرسول الذي يرسله للمزكين وهم الجيران والاصحاب الذين يعرفون أحوال الشهود
ويسمى من يكاً أيضاً وصاحب مشورة كالرسل المرتبين في بيت القاضى لسؤال المزكين عن
عدالة الشهود ولا يقدم قول صاحب المشورة للقاضى بعد سؤال المزكين أنهم مدعى شهادة
المزكى ان فلانا عدل مثلاً لان الحكم انما يقع بشهادته واهل المراد بالمشورة مطلق الاستخبار
والافليس هنا مشورة لان القاضى انما يسأله بعد رجوعه من سؤال المزكين (قوله وينبغي
أن يختم) أى نداء الرقاع جمع رقعة وهى الورقة الصغيرة التى يكتب فيها ما ذكره وفى ذلك
السيحلات المعروفة الآن (قوله وأن لا يفتحها) أى الرقاع على حذف مضاف أى لا يفتح
كتبها ولو قال لا يفتحها كان أظهر (قوله ولا يقبل) عطف على يختم فيفيد أنه مندوب
والوجه فيه الوجوب اهـ قل (قوله بسماع) متعلق بكتاب وكذا البه أى كتب اليه بسماع
بينه فيحكم بثبوت الحق أو يحكم فينفذه (قوله بذلك) أى يشهد ان بذلك أى بما فيه من السماع
أو الحكم وصورة المسئلة أن يكون للمدعى مال على غائب فيحضر للقاضى ويسأله انهاء الحال
الى قاضى بلد الغائب ان لم يكن له مال فى عمله والاقضاه منه فيكتب ويشهد عدلين يؤذيان عند
القاضى الآخر اما يحكم ان حكمه يستوفى الحق أو بسماع حجة يحكم بها ثم يستوفى الحق
ويسمى ان لم يقدرها أو الافله ترك تسميتها وسن أن يذكر فى الكتاب ما عجز الخصمين الغائب وذا
الحق وسن حقه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره ويقول أنشهد كما أتى كتبت الى فلان بما
سمعتاه ووضعت ان خطهما فيه ولا يكفى أن يقول أنشهد كما أن هذا خطى وأن ما فيه حكمى
ويدفع للشاهدين نسخة أخرى ليطلعها وابتدكر اعند الحاجة ويشهد ان عند القاضى
الآخر بما جرى عند القاضى الكاتب من ثبوت أو حكم ان أنكر الخصم المحضر أن المال
المذكور فيه عليه اهـ والمسئلة مبسطة فى غير هذا الكتاب

(باب القسمة)

وجه مناسبتها لما قبلها أنه لما ذكر كس الرقاع الموضوع فيه رقاع الانصباء المقسومة فاسب
ان يذكر القسمة وأدريجها فى القضاء لاحتياج القاضى اليها ولان القاسم كالقاضى على ما سبأق
وهى بكسر القاف وسكون السين (قوله هى) أى لغة وشرعا كما قاله عس وقال الحابى معناها
لغة التفريق وشرعا ما ذكره المصنف وعرفها علماء الحساب بانهم اهل المقسوم الى أجزاء متساوية
بقدر آحاد المقسوم عليه وان شئت قلت هى معرفة ما فى المقسوم من أمثال المقسوم عليه وهى
ثلاثة أنواع * قسمة اقراض وتسمى القسمة بالاجزاء وقسمة المتشابهات لانها لا تكون الا فيما
اشتبهت أجزاؤه كمثل من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها ودار متفقة الابنية كأن يكون فى
كل جانب منها بيت وحدة وأرض مشبهة الاجزاء وقسمة تعديل بان تعدل الماهام بالقيمة
كأرض تختلف قيمة أجزائها الحقوق والبيات وقرب ماء ويختلف جنس ما فيها كبيتان بعضه
نخل وبعضه غنم فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة نخلها المشتمل على ما ذكر كقيمة النخيل الخاليين
عن ذلك جعل الثلث سهمان والثلثان سهمان أو أقرع كما يأتى * وقسمة رد بان يحتاج فى القسمة الى رد
مال أجنبي كأن يكون باحد جانبي الارض نخوبتر كشجر وبيت لا يمكن قسمته وليس فى
الجانب الآخر ما يماذله الا بضم شئ اليه من الخارج فيرد آخذه مالا على صاحبه فى مقابلة
حصته التى آخذها والاخير ان يسع فى المعنى ويجبر الممتنع على الاول والثانى وسبأق ذلك

(و) ينبغي (أن يختم كس
الرقاع) التى فيها الانصباء
المقسومة أو أمثال الشراك
أو المدعين اذا جاؤا معا
أو نحو ذلك (و) أن
لا يفتحها حتى ينظر الى
الختم أى ختم الكيس لانه
أبعد عن التهمة (و) أن
لا يقبل (القاضى) كتاب
قاس (بسماع بينه أو يحكم
اليه) الا بشهادة عدلين
عنده بذلك فلا يكفى غيرهما

(باب القسمة)

هى تميز الحصص بعضها
من بعض والاصل فيما قبل
الاجماع آيات

(قوله أي ان استأجروه

باعتد الخ) هذا مقروض
في منصوبهم بخلاف
منصوب الخا كم اذا تعذر
الاخذ من بيت المال فلا
يقال فيه ذلك (قوله لمقابله)
متعلق بأجرة ادكا يؤخذ من
عبارة حج بعد

كأية واذا حضر القسمة
واخبار كخبر المصحين كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقسم الغنائم بين
أربابها (أجرة القاسم) أي
الذي نصبه الامام (من بيت
المال) من ماله المصالح لان
ذلك من المصالح العامة
(ثم) ان تعذر بيت المال
فأجرته (على الشركاء) كما
لو كان القاسم منصوبهم
(وهي) أي الأجرة التي على
الشركاء (على قدر حصصهم
المأخوذة) لانهم من مؤن
الملك كالتفقة وخرج
بزياد في المأخوذة الحصص
الأصلية في قسمة التعديل
فان الأجرة ليست على
قدرها بل على قدر الحصص
المأخوذة فله وكثرة لان
العمل في الكثير أكثر
منه في القليل هذا ان
أطلقوا المسمى أو كانت
الأجرة فاسدة والافعل كل
منهم ما شاء من الأجرة ولو
فوق أجرة المثل سواء عقدوا
معاً أم مرتبين (فان اتفقوا
على القسمة الا واحدا
وطالبها بقتعه) أي بما
يخصه (بعدها) دون غيره

(قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث والعبرة بعموم اللفظ وضريحه في الآية عائد
على الميراث أي أعطوهم منه تطييباً لما طرهم قبل القسمة هذا اذا كانت الورثة كباراً وقولوا
لهم قولاً معروفاً أي جديلاً اذا كانوا صغاراً بان تعذر والهم عن عدم الاعطاء بكون المال مال
أيتام والامر بالاغطاء للندب وقيل للوجوب وقيل الآية منسوخة وقيل محكمة (قوله الذي
نصبه الامام) ويشترط في منصوبه كونه مكافئاً كراسر اسما عدلاً ضابطاً بما يصير اناطاً
وعلمه بالقسمة المستلزم لعله بالمساحة والحساب والمساحة معرفة المقادير والحساب أعم منها
أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه الا التكليف لانه وكيل عنهم الآن يكون فيهم محجور
عليه وحظه في القسمة فيعرف به العدة أيضاً أي عدة الشاهد فلا بد فيه من شروط
الشاهد ولا بد أيضاً من معرفته بالقسمة ومحكمهم كمنصوب الخا كم ويكفي في منصوب الخا كم
قاسم واحد ان لم يكن في القسمة تقويم فان كان فيه ذلك شرطاً ما تعدده أو جعل الخا كم له
كما في التقويم فيقسم وحده ويعمل به دليلين وبعلمه ان كان محجوراً ويحرم على القاضي تعيين
قاسم لا يقسم غيره قياساً على تعيين الكاتب والشهود (قوله ان تعذر بيت المال) أي تعذر
الاخذ منه اما لعدم المال الذي فيه أو لمنع متواليه أو لكون ثم من هو أهم من ذلك (قوله على
الشركاء) أي ان استأجروه بهتد ولو فاسداً وكذا لو استأجروه بعضهم باذن الباقيين فان استأجروه
بعضهم فالكل عليه فان عمل ساكناً دون استئجار فلا شيء له اه أفادهم (قوله كما لو كان القاسم
منصوبهم) أي فهي على الشركاء في صورتين سواء أطلب القسمة كاهم أم بعضهم لان العمل
اهم اه (قوله المأخوذة) أي التي أخذت بعد التعديل في قسمة التعديل (قوله في قسمة
التعديل) أي التقويم كترض أحد الجانبين بأنفع من الآخر وهي بين اثنين نصيبين فيعدل
الثلث في مقابلة الثلثين فصاحب النصف في الأصل صار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة وصاحب
الثلث بالعكس (قوله لان العمل) أي التعب والمشقة (قوله هذا) أي كون الأجرة على قدر
الحصص المأخوذة ان أطلقوا المسمى أي في العينة أو كانت الأجرة فاسدة أي سواء أطلقوا
المسمى أم لا فإداه بالأجرة فيما سبق المسماة في الصحة وأجرة مثل عمله في الفاسدة (قوله والا)
بان عين كل منهم قدرا (قوله سواء عقدوا معاً) كاستأجرنا لثلاثة قسم هذا بيننا بدينار على فلان
ودينارين على فلان أو وكلاً من عقداهم كذلك اه م (قوله أو مرتبين) بان عقداً أحد
الشركاء لأجل إفراز نصيبه ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك قال الحواشي وهذا قول ضعيف
مبنى على رأي جوزه القاضي وأئكمه الامام وقال هذا بناء على جواز استئجار الشريك
بالاستئجار لا إفراز حصته ولا سبيل اليه اتوقعه على التصرف في نصيب شريكه للتردد والتقدير
ثم يجوز انفراد بعض الباقيين وحدهم فيكون أصيلاً ووكلاً فان فصل واجب كل فذلك
والا فزع على الحصص وانقصر الشئخان على التصوير بنحو استأجرنا لثلاثة قسم بيننا بكذا على
فلان منه كذا وفلان كذا اه واعقد شيخنا عطية كلام الشارح وهو ظاهر كلام الرمي وعبارته
أما أمرنا فيجوز عند القاضي واعقده البلقيني ورد على الاسنوي اعتماداً لمقابل اه وعبارته ابن
حجر أما أمرنا فيجوز على المنقول المنصوص ومن ثم قال الاسنوي وغيره انه المعروف بخزم
الانوار وغيره بعدم صحة الأبرضا الباقي لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغير إذنه
ضعيف نقلاً وان كان قويا مدركاً ومن ثم اعقده البلقيني (قوله فان اتفقوا الخ) هذا كلام
مستأنف وقوله الا واحداً أي مثلاً (قوله أي بما يخصه) تفسير يرجع الضمير أشار به الى أنه

(قسم) فتقسم اجباراً فلو

كان لشخص عشر دوا

لا يصلح للسكنى والباقي

لا يخرج يصلح لها أجبر

صاحب العشر على القسمة

بطلب الآخر دون عكسه

لان صاحب العشر منعنت

في طلبه والاخر معذور

(ويقسم بقرة) فيجزأما

يقسم كبل في المكمل

ووزن في الموزون ووزن

في المذروع وعدا في المعداد

ويكتب في كل رقعة اسم

شريك أو جزء مميز بحد أو

غيره وتدرج في بنادق

مستوية ثم يخرج من لم

يحضرها رقعة على جزء أو

اسم فيعطى الجزء من

خرجت له ويقول كذا في

الرقعة الثانية وتعين

الثالثة للباقي ان كانت

اثلاثا ويجزأ ما يقسم (على

أقل الانصاف ان اختلفت)

كنصف وثلاث وسدس

فيجزأ ستة اجزاء (ويحقرن)

اذا كتب الاجزاء (عن

تفريق حصص واحد)

بان لا يبدأ بصاحب السدس

لانه اذا بدأ به حينئذ ربما

خرج له الجزء الثاني أو

الخامس فيتفرق مملكتهم

له النصف أو الثلث فيبدأ

بمن له النصف فان خرج

على اسمه الجزء الاول أو

الثاني أعطيها

معلوم من المقام (قوله قسم قسمة اجبار) أي في قسمة الافراز والتعديل ولا اجبار في قسمة
الرد أصلاً لان فيها تملك المال لشركة فيه وهو المال المردود فكان كغير المشترك ومعنى كون
الاولى افرازاً ان القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه في الاصل والاخير ان
يباع كأن كل واحد منهما باع ما يخصه أصالة لشريكه بما يخصه أصالة وانما دخل الاول منهما
الاجبار للعاجلة كما في بيع الحاكم مال المدين جبراً اه افاده في شرح المنهج (قوله لا يصلح
للسكنى) أي مثلاً وعبرة من لا يصلح لسكنى أو كونه حاملاً أو ما يقصد من ملك الارض اه
(قوله بطلب الآخر) لا تقاؤه بخصته من الوجه الذي كان يتوقع به قبل القسمة فهو معذور
وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لامن مجرد القسمة اه خضر وهو في مر أيضاً
(قوله لان صاحب العشر منعنت) ولا يرد أنه يتضرر بعدم القسمة أيضاً كصاحب القسمة
اعشار لان ضرره انما دخل عليه من قلة نصيبه كما مر ومحل عدم اجابته ان لم يكن ضم العشر
لغيره فان أمكن كأن كان له بجوارحه ملك أو موات لو انضم اليه صلح للسكنى أجبر الآخر بطلبه
حينئذ لم تمنع (قوله بقرة) وجوباً مع عدم التراضي بدونها ثم ان وقعت القسمة
بتراض من الشريكين بغير نزاع فلا بد من رضاهما بعد خروج القرعة سواء في قسمة الافراز
أو الرد أو التعديل أما في قسمة الرد والتعديل فلان كلاً منهما يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة
فاقتصر الى الرضا بعد خروجهما كقبلة وأما في غيرهما فقياساً عليهما وذلك كقولهما رضينا
بهم القسمة أو بهذا أو بما أخرجه القرعة فان وقعت اجباراً لم يعتبر فيه اتراض لا قبل
القرعة ولا بعدها أو وقعت بدون قرعة أصلاً بان اتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين
والآخر الآخر أو أحدهما الخسيس والآخر النفيس ويرد ذلك القسمة فلا حاجة الى تراض
ثان بعد ذلك اه افاده في شرح المنهج (قوله أو جزء) عطف على اسم فيكتب نفس الجزء أو على
شريك والاول أقرب لما بعده واقصر مر عليه حيث قال بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة
اه (قوله بحد) كالحدا البحري الحدا القبلي الحدا الشرقي وقوله أو غيره بكهنة وزعفران وسلقون
(قوله وتدرج) أي الرقع في بنادق من نحو طين مجفف أو شمع وقوله مستوية أي وزناً وشكلاً
على سبيل التنبه ويجوز أن تكون متفاوتة (قوله من لم يحضرها) أي الكتابة وهذه مساوية
لعبارة المنهاج وعبر في المنهج بضمير التثنية وعبارته ثم يخرج من لم يحضرها أي الكتابة
والادراج بعد جعل الرقاع في حجره مثلاً تعبيرى بذلك أولى من قوله ثم يخرج من لم يحضرها اه
فوقع هنا فيما مر منه ثم (قوله على جزء) ان كتب الاسماء فيقال لمن معه الرقاع أخرج على الجزء
البحري مثلاً فكل من خرج اسمه على ذلك أخذه وقوله أو اسم أي ان كتب الاجزاء فيقال له أخرج
على اسم زيد فأى جزء خرج له أخذه وتعين من يبدأ به من الشركاء أو الاجزاء منوط بنظر
القائم اذا تهمته ولا تعين (قوله ويحقرن الخ) فان خالف وخرج ما لا يصح أعيدت فيجب الاحتراز
عن ذلك لاجل قلة العمل (قوله اذا كتب الاجزاء) قال في شرح المنهج فالاولى كتابة الاسماء في
ثلاث رقاع أو ست والآخر اخرج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر اه قال ابن قاسم
لأن أن يقول اذا كتب الاسماء ثم يبدى بالآخر اخرج على الجزء الثاني أو الخامس فربما يخرج اسم
صاحب السدس فيلزم تفريق حصته فيحتاج الى اجتناب البداهة بالآخر اخرج على الجزء الثاني
مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل اه فقوله اذا كتب الاجزاء ليس بقيد (قوله أعطيها

والثالث) فان خرج على الثالث أعطيه والاقولين أو على الرابع أعطيه والذين قبله ويتعين الاول
 اصحاب السادس والاخير ان اصحاب الثالث أو على الخامس أعطيه والذين قبله أيضا ويتعين
 الباقي على عكس ما مر اه قل (قوله أعطيه والخامس) وكذا عكسه اه قل (قوله ولا
 يجبر على جعل السفل لواحد الخ) كداراهاء ولو وسفل فان تراضوا على ذلك فالامر ظاهر
 ويكون السطح مشترك بينهما عند الاطلاق وعبارة مر ولو اتفقا بماتراض السفل لواحد
 والمسته على الآخر ولم يتعرضا للسطح بقى مشترك بينهما كما هو ظاهر وكأنه انما لم ينظر لبقاء
 العلاقة بينهما لان السطح تابع كالتابع (قوله في قسمة اجبار) أي قسمة وقعت بالاجبار
 وذلك في الافراز والتعديل فقط كما مر (قوله أو قسمة تراض) أي قسمة وقعت بالتراضي ولما
 كان هذا شاملا للانواع الثلاثة لان كاهما يدخلها التراضى وكان الشمول ليس مراد اقسمة
 بقوله وهي بالاجزاء أي بان كانت قسمة افراز فهو قيد في قوله أو قسمة تراض فقط وسبب ذكر
 محترزه (قوله نقضت القسمة) أي بنوعيهما وقوله كغيرها من الخصومات أي ان كانت مخالفة
 للواقع كالوقامت بجهة يجوز القاضى أو كذب الشهود ولا يحلف فاسم كقاض (قوله ولان
 الثانية) أي قسمة التراضى التي بالاجزاء (قوله فان كانت) أي وقعت قسمة التراضى بالتعديل
 أو رد قال قل عكس هذه العبارة أصرح في المراد كأن يقول فان وقعت قسمة الرد أو
 التعديل بالتراضى فلا أثر للفاط وعلم مما ذكر أن نوع الافراز يصدق المدعى عليه فيه مطلقا
 أي وقع بالتراضى أو بالاجبار وان نوع الرد لا أثر للفاط فيه لانه لا يكون الا بتراضى وأن نوع
 التعديل ان وقع بالاجبار في الاول أو بتراضى في الثاني اه وفي قوله عكس هذه العبارة الخ
 نظر لان المقسم هو قسمة التراضى لا الرد والتعديل اذ لم يقسمهما الى كونهما بتراضى تارة
 وبعدمه أخرى بل قسم قسمة التراضى الى كونها تارة تكون بالاجزاء وتارة بالتعديل أو الرد
 (قوله فان القسمة) أي قسمة التركة بين الورثة تنقض أي يتبين بطلانها كما يؤخذ من العلة
 المذكورة قال في المنهج ولو تصرف الوارث ولادين ثم طرأ دين بطلت اه (قوله وان استحق
 بعض المقسوم) أي خرج مستحقا (قوله معينا) أي ككيفية من دار وقوله غير سواء أي
 لم تنسوفه الورثة وصو ذلك بقوله بان اختص الخ كعشرين شاة اقسماها زيد وعمرو وكل
 منهم عشرة فخرج من نصيب زيد واحدة مستحقة وقوله أو أمام أي أو عنهم لكن أصاب الخ
 كأن خرج في المال ثلاث شياه مستحقة اثنتان من نصيب زيد واحدة من نصيب عمرو
 (قوله أو معينا سواء) كان لأحدهما نصبة ولا آخر نصبة الآخر (قوله جبرا) خرج به مالو
 كان بالتراضى فيجوز (قوله منصف مع غيره) مراده بالانصاف النوع كما يشير اليه قوله بعد الا في
 منقولات نوع الخ وعبر بذلك في المنهج أيضا حيث قال ويجبر عليها أي على قسمة التعديل في
 منقولات نوع لم يختلف منقومه كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كما سبأ في
 كدلالة أعيد زينة متساوية القيمة بين ثلاثة وكذا ثلاثة أعيد كذلك بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة
 الآخر من اقله اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلاف كضائفة بين شاة
 ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن أو لم يزل
 الشركة كعبيدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيه بالشدة اختلاف
 الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه فجعل قوله كضائفتين الخ مثالا

استثنى الانصاف جري
 ما قسم عليه (ولا يجبر) أ
 على جعل السفل لواحد
 والاولا آخر) لمافية من
 الضرر (ولو ادعى بعضهم)
 على بعض (غلط في قسمة
 اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالاجزاء صدق المدعى عليه
 بيمينه) كما في غير ذلك (فان
 أقام) المدعى (بينة بذلك)
 أي بالغلط فيما ذكر (أو
 حلف بعد نكول المدعى
 عليه نقضت القسمة)
 كغيرها من الخصومات
 ولان الثانية افراز ولا
 افراز مع التفاوت فان كانت
 قسمة التراضى بالتعديل
 أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى
 لان هذه القسمة يسع ولا
 أثر للفاط أو الحلف فيه كما
 أنه لا أثر للحلف فيه لرضا
 صاحب الحق بتركه وذكر
 الحلف بعد النكول من
 زيادتي (كما لو ظهر على الميت
 دين) فان القسمة تنقض
 لان التصرف فيما خلفه
 الميت قبل وفاء دينه باطل
 (وان استحق بعض المقسوم
 وكان معينا غير سواء) بان
 اختص أحدهما به أو
 أصاب منه أكثر (بطالت)
 أي القسمة لاحتياج أحدهما
 الى الرجوع على الآخر
 وتعود الاشاعة (والا) بان
 كان به شاة أو معينا

للمنقولات نوع اختلاف وقوله وعبيد الخ مثلا للمنقولات أنواع وجه - بل ذلك كله هنا مثلا
 للصنفين والخطب يسير وفي تعبيره هنا أولا بالصنف وثانيا بالنوع تفنن كما سيأتي (قوله
 مطلقا) أي سواء كان منقول أم غيره اتفقت القيمة أو اختلفت وان لم يمثل هذا الغير المنقول
 (قوله كضائقتين) به مزية قبل النون ثم ضائقة ما خوذت من الضان قال في الصحاح الضان
 خلاف المعز والائشي ضائقة والجمع ضواثن (قوله وثياب ابريسم) بالاضافة وعدها
 والابريسم بكسر الهمزة والراء وقصهما وبكسر الهمزة وفتح الراء ثلاث لغات والسين
 مفتوحة فيها وسواء استوت قيمة تلك الثياب أو اختلفت (قوله ولا صنف) أي نوع مع صنفه
 أي نوعه كدارين الخ - هذا يعني عنه قوله فيما مر ولا يجبر على جعل السهل الخ إلا أن يقال
 ذكره لأجل الاستثناء بعده (قوله على أن يكون الخ) راجع للصورتين قبله وإن كان ظاهرا
 كلام الشارح يقتضي رجوعه لثمانية فقط قال قل قوله على أن يكون كل منهما الواحد المراد
 من هذا جعل أحدهما الواحد والآخرى ثلاثا - فقامل اه - وكأنه احتراز بذلك عما يؤيده
 ظاهر المتن من الاشتراط فيقتضي أنه لو قسم على غير هذا الشرط بأن لم يجعل كل منهما الواحد
 يجبر الممتنع منهم مع أنه لا يجبره - إذا ما يفهم من ظاهر كلامه وهو فاقه بدل ما يفهم منه كلام
 المصنف من الاشتراط هو المراد كما صرح به الرملي وعبارته مع متن المنهاج ولو استوت قيمة
 دارين أو حوتين فطلب جعل كل لواحد فلا يجبر ونخرج بقوله كل لواحد ما لو لم يطلب
 خصوص ذلك فيجبر الممتنع اه - فان أراد بذلك مجرد الإيضاح فكلام المصنف غني عنه (قوله
 الألفي منقول نوع) الإضافة على معنى من أي منقولات من نوع كما تفيد عبارة المنهج السابقة
 أو من إضافة الصفة للموصوف فخرج بالمنقول غيره كما مر وبإضافته للنوع منقول أنواع
 كما مر أيضا في قوله وعبيد تركي وهندي الخ وبقوله لم يختلف ما إذا اختلف كما مر في الضائقتين
 الشامية والمصرية قائم - ما من نوع واحد لكنه اختلف على ما مر وترك قيد ما هو زوال
 الشركة بالقسمة وتقدم محتمل وهو الاستثناء المذكور راجع للثمانية فقط أعني قوله ولا صنف
 مع صنفه الخ فاستثنى من ذلك صورتين وعبر أولا بالصنف وثانيا بالنوع تفننا وهذا كما في
 قسمة التعديل فيقتضي جريانها فيما استوت قيمته ولا مانع منه لأنهما وان استوت القيمة يمكن
 بقوت بعض ما على بعض من وجه آخر فيقع التعديل (قوله صغار) بأن لم يحتمل كل منها
 القيمة وهو قيد يخرج به البكار سواء تلاصقت أو استوت قيمتها ولا فلا جبر فيها بالثمانية
 اختلاف الأغراض باختلاف الحال والأبنية ثم ان طاب قسمتها غير أعيان بأن لم يأخذ كل
 عينا كاملة أجبر الممتنع ونخرج بقوله متلاصقة غير هذا إلا اجبار فيها أو زاد في المنهج هنا قوله
 أعيان فان زالت الشركة بالقسمة اه أي بأن يأخذ كل واحد عينا كاملة لا بعض عين واحتراز
 بزوال الشركة عما لو بقيت وان أخذ كل منهما عينا كاملة كئلانه ذكا كين بين اثنين فإنه إذا
 أخذ كل عينا بقيت عين مشتركة بينهما (قوله أقله اختلاف) لم يقل لعدم الاختلاف لأنه
 موجود لكنه لا يراد في شرح المنهج خاتمة لوترافعهما إلى قاض في قسمة ملك بلا بينة لم يجبرهم
 وان لم يكن لهم منازع اه أي لأنه ربما لم يكن لهم استحقاق فإذا أجبرهم وظهر لهم منازع بعد
 ذلك يمنعونهم ويتعللون بقسمة القاضى بينهم فلا بد أن يقيموا بينة بملكهم ولورجلوا امرأتين
 أو رجلا وعينا وكذا لا يجيب الشر كاه إذا طاب واقسمة ثلثي بطلت قسمة بالكلية كجوهرة وثوب

مطلقا) كضائقتين مصرية
 وشامية وعبيد تركي
 وهندي وتركي وثياب
 ابريسم وكان وقطن البند
 اختلاف الأغراض في
 ذلك (ولا) صنف (مع
 صنفه) كدارين (على أن
 يكون كل منهما الواحد)
 لثمة اختلاف الأغراض
 باختلاف الحال والأبنية
 (الألفي منقول نوع) لم
 يختلف كعبيد وثياب من
 نوع متساوية القيمة (و) في
 (نحو) كككين صغار
 متلاصقة) فتقسم كذلك
 جبر القسمة اختلاف
 الأغراض في ذلك وقولي
 ونحو إلى آخره من زيادتي
 بل كلام الأصملي يقتضي
 أنه لا اجبار فيه

(هي) جمع شهادة وهي
اخبار عن شيء باقظ خاص
والاصل فيها آيات كآية
ولا تكفوا الشهادة واخبار
كغير العهدين ليس لك الا
شاهدان أو عينته وأركانها
شاهد ومشهود له ومشهود
عليه ومشهود به وصيغة
وكالاته لم يحاياتي وهي
(أنواع بحسب ما تقبل
فيه) الاول (شاهد) وهو
(في رؤية هلال رمضان)
قال ابن عمر أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم اني
رأيت هضام وأمر الناس
بصيامه روى أبو داود وابن
حبان وقال صحيح الاسناد
على شرط مسلم (و) الثاني
(شاهد وعين في الاموال)
أو ما قصدت به روى مسلم
وغیره أنه صلى الله عليه
وسلم قضى بشاهد وعين
زاد الشافعي في الاموال
(و) الثالث (شاهد
وامرأتان فيهما) أي في
الاموال (وفيما لا يراه
الرجال غالباً) كعيب
امرأة تحت ثوبها وبكارة

(قوله) وكذا فيما يبذو عند
الخ) مقتضى نفسه بماله
يظهر غالباً بما بين السرة
والركبة أن ما يظهر غالباً هو
شاهد ذلك لا خصوص
فما يبذو عند المهنة

نفسين فيعدهم من قسمته فان نقص ثقتهم أو بطل ثقتهم المقصود لم ينعهم ولم يجزهم

(باب الشهادات)

بوجه الاختلاف أنواعها وسعت بذلك لوجود لفظ أشهد فيها وقدمت على الدعوى لسبقها لها
في العمل وان كانت بعد في الاداء فلم ينظر لذلك (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من باب سلم
ومعناها لغة الخبر القاطع ونحو ما ذكره بقوله وهي اخبار رأى عند الحاكم أو محكم عن شيء سواء
كان هلال رمضان أو غيره فهذا التعريف أولى من تعريفها بأنها اخبار بحق للغير على الغير
نخرج الاقرار والدعوى لان الاول اخبار بحق للغير عليه والدعوى عكسه (قوله باقظ خاص)
وهو لفظ أشهد فلا يكتفي غيره ولو بعينه كاعلم أو أتيقن أو أرى لان فيها نوع تعبد بدليل توقف
الاسلام على هذا اللفظ ويؤخذ من هذا التعريف الاركان الخمسة (قوله ليس لك) هو خطاب
للمدعي أي ليس لك في اثبات حقلك أو في فصل الخصومة الاشهاد لك أو عينته أي عين المدعي
عليه ان لم يكن لك شاهد فليس لك عليه الا اليمين ولا تستحق عنده شيئاً اذا ادعى عليه ما لم أذكر
اليمين للمدعي أنه يستحقها على المدعي عليه وأوفي كلامه مانعة خلو تجوز الجمع والافتقار بجمع
الشاهد واليمين فيما لو قال المدعي ايس معي بينة فخاف المدعي عليه ثم أقام المدعي البينة لاظهار
كذبه فانما تقبل ويلحق بالشاهد وعين المدعي حكم الحاكم بعله كما مر (قوله وهي) أي
الشهادات أنواع أي سبعة بحسب ما تقبل فيه وهو المشهود به (قوله وهو في رؤية هلال
رمضان) لو قال كروية الخ كان أولى وأعم اذ مثله هلال ذي الحجة بالنسبة للوقوف وشوال
للأحرام بالحج وشهر رندرمومة ومثله أيضاً خرص العنب والرطب فيكني خارص واحداً واللوث
بنبت واحد وكذا القسمة على ماهر وكذا مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته فيحكم بشهادته
بالنسبة للصلاة عليه وتوابعها وان لم يحكم به بالنسبة للارث والحرمات وكانوا أخبر المعين الثقة
بامتناع الخصم المتعز ز فبعضهم الحاكم بقوله ويجاب عن الحصر المذكور بان مراده ما يتوقف
الحكم به على دعوى صحيحة وذلك خاص بهلال رمضان دون غيره مما ذكرناه أهله مر (قوله
أخبرت النبي الخ) أي باقظ الشهادة خلافاً لابن أبي الدم كما مر (قوله شاهد وعين) أي أو
رجلان أو رجل وامرأتان كما يذكره وهل القضاء بالشاهد واليمين معاً أو بالشاهد فقط واليمين
مؤكدة أو بالعكس اقوال أصحها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول
يقرم النصف وعلى الثاني السكلى وعلى الثالث لا شيء (قوله أو ما) أي شيء قصدت به أي منه من
عقد مالي كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين أو فسخ كإقالة أو حق مالي كضمان وخيار
وأجل وشفعة ووطء شبهة لأجل المهر ولو قال وما قصدت منه ان كان أظهر كما عات وعما ينبت
بشاهد وعين الاقرار بالمال كما ذكره في شرح الروض لان المقصود منه المال (قوله كعيب
امرأة) أي من برص ونحوه كرتق وقرن وجرح على فرج ان كان الشاهد عالماً بالطب سره كانت
أوامة خلافاً للبغوي (قوله تحت ثوبها) المراد به ما لا يظهر منها غالباً وهو ما بين السرة والركبة
في الامة وما عدا الوجه واليدين في الحررة وان كان في ظهرها وان لم يكن تحت الازار وخرج به
مالو كان في الوجه واليدين من الحررة فلا بد في ثبوتها ان لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما
يبذو عنه لدمهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً أما اذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل

وامرأتين ورجل وعين اذا قصد منه حيلة المال (قوله وولادة) أي وحمل وقوله وحيض أي
 انعسر اطلاق الرجل عليه أي لان الدم وان شئوه يسهل أنه استحاضة وهذا ما سرح به النووي
 في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كاصحابها
 في كتاب الطلاق من تعذرا إقامة البيعة عليه ورجح بعضهم ما هنا وحمل ما في الطلاق من التعذر
 على التعسر قال م راذ كثيرا ما يطلق التعذر ويراد به التعسر اه (قوله فان لم يكونا رجلين)
 أي ان لم ترغبوا في إقامة الرجلين وليس المراد أنه لا يكفي الرجل والمرأتان الا عند تعذر الرجلين
 (قوله في غير الزنا) من الغير المذكور ووطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به اثبات النسب ومقدمات
 الزنا كقبوله ومعاينة والاقرار به أما اذا قصد بالدعوى بوطء الشبهة المال أو شهديه حسيمة
 فيثبت بما يثبت به المال اه (قوله وغير ما في معناه) وهو اللواط واتيان البهائم وغيره مما يأتي
 والحاصل أن الاقسام خمسة أحدها ما يقبل فيه عدل واحد كزنية هلال رمضان وثانيها ما لا
 يثبت الا بأربعة ذكوره وهو الزنا وما في معناه وثالثها ما يثبت برجلين أو رجل واحد وامرأتين أو
 رجل وعين وهو المال وما يقصد منه المال ورابعها ما لا يقبل فيه الا رجلان وهو العقوبة
 ولولا آدمي كشرب وقذف وما يطلع عليه الرجال غالبا كزنا كاح وطلاق وخامسها ما يقبل فيه
 محض النساء وهو ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة (قوله في صور تقدمت في الايمان) وهي سبعة
 كالدعوى على الميت والغائب ونحو ذلك (قوله وتقدمت أمثله) أي قريبا وهي قوله كعيب
 امرأة تحت ثوب الخ (قوله مضت السنة) أي استقرت بانه أي على أنه الخ أو تقررت على هذا
 الوجه أو حكمت ونسبة الحكم اليها مجاز والسنة الطريقة أي شريعة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهي الاحكام الشرعية لا مقابل القرض (قوله أربعة رجال) يشهدون أنهم رأوه أدخل
 مكانا مختارا مشقة أو قدرها من فاقد هافر جها ولا بد من تعيينها كهذه أو فلانة على وجه الزنا
 أو نحوه كأن يقول على وجه محرم وان لم يقل كميل في مكحلة نعم يندب ذلك ولا يشترط ذكر زمان
 الزنا ومكانه حيث لم يذكر أحدهم والاوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط
 شهادتهم ولو قالوا نعم مدنا النظر لاجل الشهادة قببات شهادتهم لان ذلك صغيرة لا تطلها اه
 أفاده م (قوله اقوله تعالى الخ) فلا يثبت الحد أو التعزير بدون الاربعة لهذه الآية ولان
 الزنا أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه ستر من الله
 تعالى على عباده اه أفاده م وخرج بالحد أو التعزير غيره كسقوط حصاته وعدالته
 ووقوع طلاق عاق برزاه فيثبت برجلين وصورة ذلك أن يقولوا انهم برزناه بقصد سقوط أو
 وقوع ما ذكرناه ما بقصد الخ يفتي عنهما الحد والفسق لان ذلك يفتي أن يكون قسدهما
 بذلك الخاق العارية فاندفع ما يقال ان هذا يشكل بما في باب حد القذف من ان شهادة
 مادون الاربعة بالزنا تفسقهم وتوجب حدهم (قوله ونحوهما) كوطء شبهة لم يقصد به ما هو أو
 وطء فيه حد أو تعزير كالوطء في الحيض (قوله وان رجعوا) أي الشهود دينوع مما امر الشامل
 لشهادة الاناث الخالص في الضمير تغليب اه قل (قوله قبل الحكم) أي ولو بعد ثبوت
 شهادتهم (قوله لم يحكم بها) أي امتنع عليه حكمه بها وان أعادوها به كذلك لانه لا يدري الخ
 ولزوال سبب الحكم كالوطء ما يمنع قبول الشهادة قبله كنحو فسق أو عداوة أو اتغال المال
 لانه لا يدري

وولادة وحيض اه موم
 قوله تعالى فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان
 والخمسة كالمراة وتعبري
 بما ذكر اولي مما يعبر به
 (و) الرابع (شاهدان في
 غير زنا) وغير ما في معناه
 اه موم آية واستشهدوا
 شهيدين (و) الخامس
 (شاهدان وعين في صور
 تقدمت في الايمان)
 وتقدم الكلام عليهما
 (و) السادس (أربع نسوة
 فيما لا يراه الرجال غالبا)
 وتقدمت أمثله روى
 ابن أبي شيبة عن الزهري
 مضت السنة بانه تجوز
 شهادة النساء فيما لا يطلع
 عليه غيرهن من ولادة
 النساء وغيرهن وقيس
 بذلك غيره مما يشار كفي
 والمعنى المذكور وتعبري
 بما ذكر اولي من اقتضاه
 على عيوب النساء
 (و) السابع (أربعة رجال
 في الشهادة بالزنا) اقوله
 تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 الآية واتيان البهيمة
 الميتة ونحوهما كالزنا
 (وان رجعوا عن الشهادة
 فان كان رجوعهم) قيل
 الحكم لم يحكم) بها الحكم
 لانه لا يدري

المشهد وبه يارث من المذهب ودله لا نحو مونه أو جنة مونه أو انجائه وفسقون ويعزرون ان قالوا
 نعم مدنا الكذب ويحدون افساد ان كانت شهادتهم برنا وان ادعوا الغلط ولا فرق بين أن
 يصرح الشاهد بالرجوع أم يقول شهادتي باطلة أو لا شهادة لي على فلان أو هي منقوضة أو
 مفسوخة وكذا لو قال فسختها أو رددتها أو بطلت على الأوجه ولو قال للحاكم توقف عن الحكم
 وجب توقفه فان قال له اقض قضى اهدم تحت رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب
 توقفه (قوله أصدقوا في الاول) وهو الشهادة أم في الثاني وهو الرجوع (قوله فلا يتي) الاول
 أن يقول فلم يتي لان المقصود نفي بقاء ظن الصدق الذي أوجبته الشهادة وهو ماض متقدم
 على الرجوع لا نفي بقاءه في المستقبل بعد الرجوع كذا أفادة قل وقد يقال ان كلام
 الشارح مستقيم لان فرض المسئلة أن الرجوع قبل الحكم ويشترط بقاء ظن الصدق من
 وقت الشهادة الى وقت الحكم فبرجوعهم يمتنع بقاء ظن الصدق في المستقبل قبل الحكم فيمتنع
 ابقاء الحكم لتقدسيه كما مر (قوله وبعد استيفاء الحق) قيد به لاجل قوله غرموا الحق فان كان
 قبل الاستيفاء امتنع استيفاء العقوبة ولو لا آدمي كدزنا وشرب وقود وحده قد كف لانها تسقط
 بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة
 حتى يتأثر بالرجوع والحاصل أنهم ان رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء الحق فان كان الحق مالا
 استوفى أو عقوبة فلا سواء كانت لله تعالى كدزنا ولا آدمي كدودو كان الاول ان يقول بدل
 قوله وبعد استيفاء الحق وبعد العمل بمقتضاه لان في كون الحرية مستوفاة بعد اكتمال الجنح (قوله
 في الطلاق البائن) ويفرمون فيه مهر المثل ولو قبل الوطء أو بعد ابراء الزوجة ووجهه عن المهر
 انظر الى بدل البضع المقوت بالشهادة اذا نظرت في الاتفاق الى المتناف لا الى ما قام به على المستحق
 سواء دفع الزوج اليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يفرمون قبل دفعه لان الحيولة هنا قد
 تحققت وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم اذ لم يفوتوا شيئا فان لم يراجع حتى انقضت العدة
 غرموا كما في البائن اه أفاده في شرح المنهج أي وتكفيه من الرجعة لا يسقط حقه لان الامتناع
 من تدارك ما عرض بجناية الغريم لا يسقط الضمان كالوجع شاة غيره فلم يذبحها مالكم مع
 القسكن منه حتى ماتت اه أفاده الزيادة (قوله والعنق) نعم لو شهدا ثمان على اقرار سيد الامنة
 بايادها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرم ما شيا لان المال باق فيها ولم يغوتا الاساطنة البيع
 ولا قيمة لها بانقرادهما وليس كباقي العبد من يد غاصبه فانه في ضمان يده حتى يعود الى مستحقه فان
 مات السيد غرما قيمته الاوارث لان هذه الشهادة لا تنحط عن الشهادة بتعلق العنق ولو شهدا
 بتعليقه فوجدت الصفة وحكم بمقتضاه ثم رجعا غرما اه (قوله والمال) فيه غرمون بدله من مثل
 في المثل الى قيمة وقت الحكم في المتقوم على المعتمد وان قالوا أخطانا لحصول الحيولة بشهادتهم
 ويوزع عليهم بالسوية بينهم عند انحاد نوعهم فان اختلف كما مر أتبرجعا مع رجل فعليه ما
 نصف على كل منهم ما ربع لانهم ا نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي وعلى الرجل اذا رجع مع
 اربع ذنوب في نحو رضاع مما يثبت ببعضهن ثلث وعليهن ثلثان اذ كل ثقتين بمنزلة رجل فان
 رجع هو أو ثلثان فلا غرم على الرابع ابقاء الحجة وعليه اذ رجع مع اربع في مال نصف وعليهن
 نصف فان رجع منهن ثلثان فلا غرم عليهم ابقاء الحجة واذا رجع بعض الثم ودوبقي منهم نصاب

أصدقوا في الاول أم في
 الثاني فلا يتي ظن الصدق
 فيما (أو) كان (بعده)
 وبعد استيفاء الحق (غرموا)
 لا مشهور وعليه (في)
 الطلاق البائن (والعنق)
 والمال وغيرها

فلا غرم على الراجع لبقاء الحجية عن بقى أو بقى منهم دون غرم الراجع القسط سواء أزداد الشهود
عليه كثلاثة رجوع منهم اثنان أم لا كائين رجوع أحدهما في غرم الراجع فيه - ما النصف لبقاء
نصف الحجية (قوله المحرم) بكسر الراء اسم فاعل كما لا يخفى (قوله كأن قالوا أخطأنا الخ) ويلزمهم
حينئذ دية مخففة في مالهم إن لم تصدقهم العاقلة والأفعلى العاقلة فإن قالوا نعمدنا شهادة الزور
وعلمنا أنه يقتل بقولنا الزمهم قودان جهل الولي نعمد بهم والافاقود عليه فقط فإن آل الأمر
إلى المدية وجبت دية مغلظة كما هو معلوم مما مر فإن لم يقولوا أو علمنا أنه يقتل بقولنا بان قالوا لم
نعم ذلك فإن كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابان قرب عهدهم بالاسلام أو
نشوا بعدا عن العلماء فشب به عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن ورنى
وقع منه ما شهدوا به فلا شئ عليهم كالأوصد فمهم المشهور أنه بالمال على الرجوع فلا غرم عليهم
ويرد ما أخذ منهم ويلزم شهود الزنا إذا رجعوا واحد القذف ثم يقتلون وقول قل ثم الرجم إن
كان فيهم محصنا اه ليس في محله لأنه لا معنى لاعتبار الاحصان هنا فلا يرجون بل يقتلون
اتسببهم في القتل (قوله بشرط الشاهد الخ) - هذه الشروط تعتبر عند التحمل والاداء في
النكاح وعند الاداء فقط في غيره ويرجع لقول الشاهد في الاسلام لافي الحرية وذكركم
الشروط سبعة بعضها في الاقوال وبعضها في الافعال كما يعلم من الشارح (قوله حرية) أى
معلومة لا ظاهرة بدارا حرار فيها أكثر ولا مستورة كدار استوى فيها القربان وكذا يقال
في الاسلام اه قل (قوله وعدالة) بعدم ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاعات
عمره الغالب على معاصيه وسمى العدل عدلا لا اعتدال أحواله فإن كان عدلا عند الناس قاسما
عند الله قبل في الحقوق دون نحو النكاح والا قرب في حد الكبيرة إنما كل ذنب فيه حد أو
وعيد شديد من كتاب أو سنة أو إجماع أو نص امام بالنسبة لمن قلده ومنها العن معين لم يعلم موته على
الكفر فإن جهل موته عليه لم يجز اعنه على المعتمد وقبل يجوز لان الظاهر موته عليه فيستحب
ذلك والاصرار على الصغيرة لا يصيرها كبيرة حقيقة بل في حكمها كما قاله مر والمراد بالاصرار
التكرار حتى لو فعلها مرة لا يكون مصرا وقبل عدم التوبة حتى لو فعلها مرة من غير توبة كان
مصرا وقيل هو العزم على المعاودة بعد الفعل وقبل التوبة (قوله وبصر) ولو ضعيف البصر
أو أعور (قوله وسمع) ولو بادن واحدة ولو كان بسمعه ثقيل (قوله ونطق) ولو مع عدم صفاء
الخروف وقوله ورشد هو داخل في العدالة هكذا قال قل وفيه نظر لان المجبور عليه بسفه
الافى ان لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة فهو عدل غير رشيد فلا يلزم من ثبوت العدالة
الرشد ولذا صرح به في المنهج وزاده على أصله الذي ذكر العدالة وزاده مر على عبارة المنهج
المذكور فيها ماذكر (قوله ومروءة) بالرفع (قوله فلا تقبل الشهادة ممن بهرق) أى خلافا
لابن حنبل وذهب مالك إلى قبول شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ونحوها اه ابن
شرف (قوله ولا من كافر) ولو على مثله لأنه أخس القساق واقوله تعالى واستشهدوا شهادتين
من رجالكم وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس من رجالنا وليس بعدل وأما
خبر لا تقبل شهادة أهل دين على غيرهم الا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم
فضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم معناه من غير عشييرتكم أو منسوخ بقوله تعالى

كل رضاع المحرم واللعان
والفسخ بالعيب والقتل
كأن قالوا أخطأنا في شهادتنا
لأنه وبتهم عليه - محقه
(وبشرط الشاهد حرية
وعدالة وبصرو سمع ونطق
ورشد وعدم تغفل ومروءة)
وهى الخلق بخلاف أمثاله
في زمانه ومكانه وعدم اتهام
كما يعلم مما يأتي فلا تقبل
الشهادة ممن بهرق ولا من
كافر

وأشهد وأدوى عدل منكم ولو جهل الحماكم اسلام الشاهد كان له أن يعقد قوله بخلاف ما لو
 جهل حريته فلا يرجع لقوله بل يبحث عنها اه أفاده مر بزيادة (قوله وفاسق) لقوله تعالى
 وأشهد وأدوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهادته وهو ليس بعدل وليس لنا فاسق تقبل
 شهادته الاشارب الفيد الحنقي فانه فاسق عندنا وتقبل شهادته وقيل يجوز شهادته الامثل
 فالامثل اذا علم النسق لا ضرورة (قوله ولا من أعمى) وكذا في ظلة كما قررته شيخنا اعطية (قوله
 في الاقوال) كبيع ونكاح واقرار وخرج به بالافعال كالاتلافات وغيرها مما يطرق به البصر
 (قوله ولا من أخرس) وان فهم اشارته كل أحد اذا تخلوا عن احتمال فلا يعتد بشهادته بها كما
 لا يعتد بها في مالو حالف على عدم الكلام ولا تبطل صلاته بها فهي لا غيبة في هذه الابواب
 الثلاثة ومعتبرة في غيرها كما مر (قوله ولا من يحجور عليه) أي شرعا وان لم يحجور عليه حسبا كان
 بلغ غير مصلح لماله ودينه ولم يحجور عليه القاضي قال مر وما اعترض به من أنه لا حاجة لذكره اذ
 هو اما ناقص عقل أو فاسق فاسم يرغى عنه رد بان نقص عقله لا يؤدي الى تسميته مجنونا لانه
 مكلف اه وهو يؤيد ما قدمناه في الرد على قل (قوله ولا من مغفل لا يضبط) لانه لا يوثق
 بقوله فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ومن التيقظ ضبط ألتاظ الشهود وعليه يجوز فهم من غير
 زيادة ولا نقص ومن ثم كان المنجبه عدم جواز الشهادته بالمعنى ولا يقاس بالرواية لاضيقها ولان
 المدارك على عقيدة الحماكم والشاهد قد يحذف أو يغيب ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند
 الحماكم ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الإبهام كما لو قال
 أحد الشاهدين وكاه وقال الآخر فوض اليه أو تأبى ولو شهد له واحد بالف وآخر باني ثبتت
 الالف وله الحالف مع الشاهد بالالف الزائد ولو أخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جازله اعتماده
 ان غلب على ظنه صدقه والافلا ومن شهد باقرار مع علمه باطننا بما يخالفه لزمه الاخبار به اه
 ملخصا من مر (قوله لا يضبط) أي أصلا أو غالبا أو على السواء بخلاف من لا يضبط نادرا فلا
 يقدح الغلط اذ لا يران أحد من الناس لا يسلم منه (قوله ولا من عادم مروءة) بضم الميم أفصح
 من فقها وهى توقي الادباس عرفا لانهم لا تنضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والاحوال
 والاما كن بخلاف العدالة فانه ما ذكره راضية في النفس لا تتغير بعروض منافع لها ولا يحتاج
 في ضبطها الى العرف ويجوز تعاطي حارم المروءة الا اذا تعينت عليه الشهادة فيجزم عليه
 تعاطيه وقد فقدت المروءة الآن الامن القليل من الناس قال بعضهم

مررت على المروءة وهى تبكى * فقلت علام تنحب الفتاة

فقلت كيف لأبكي وأهلى * جميعا دون خالق الله ما تولى

(قوله كغير) بالكاف أوله أو باللام ذهنتان والمعنى على اثنائية أن عدم المروءة شرط لغير سوق
 الخ والسوق بضم السين وسكون الواو نسبة للسوق المعروف (قوله في سوق) متعلق باكل
 وما عطف عليه وككشف الرأس كشف البدن (قوله بلا عذر) خرج به مالو غلبه جوع أو
 عطش واضطر الى ذلك ومالو كان صائما وقصد المبادرة لخدمة الفطار وهذا كله اذا كل أو شرب
 خارج الحانوت أمالو كان فيه وكان مسعة فراجعت لا ينظر غيره فلا يضمر ذلك (قوله وكن
 أكثر من حكايات الخ) أي سواء فعل ذلك لطلب دينيا فحصل له من الحاضرين أو لجرد

الافى
 وفاسق ولا من أعمى
 مواضع نأى في باب أحكام
 الأعمى ولا من أخرس في
 الاقوال ولا من أخرس ولا
 من يحجور عليه بنفسه
 وصبار جنون ولا من
 مغفل لا يضبط ولا من عادم
 مروءة كغير سوقى اكل
 أو شرب أو مشى مكشوف
 الرأس في سوق بلا عذر
 وكن أكثر من حكايات
 مضحكة بين الناس وذكر
 السمع والنطق من زيادتي

المباشطة لغير من تكلم بالكلمة ليضحك بها جلساءهم ويهاى النار سبعين خريفاً أى عاماً من
إطلاق الجزع وإرادة الكل وما أحسن قول بعضهم

قد رمينا من الزمان بسهم * قدم المذل والكريم ناخر
مات من عاش بالفضيلة جوعاً * وحظى من بقوداً وبقيته مضمر

وخرج بالاكثار القابل فلا يخرج المروءة ولا بد أن يقصد ضحك الجالسين فإن لم يقصد ذلك لكون
ذلك طبعه لم يعد خارماً لرواة كما وقع لبعض الصحابة ولا بد أيضاً أن تكون الحكايات كاذبة
فإن كانت صادقة لم يضر وكالا كثار ما ذكره الموفى من خيال من مضحكة بحيث يصير ذلك عادة له كما
يشهده سلفه الناس وكذا الكثار لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص بخلاف قلبه ذلك
ومن خاتم المروءة تقبيل حليته من زوجة أو أمة بحضور الناس الذين يستحي منهم في ذلك ولو
أبى له جلالته على المعتمد وأما تقبيل ابن عمر جارية فقد مر الجواب عنه ومنه أيضاً حرفة دينية
بأنهم من كبحهم وكس ودبغ من لا يليق به لا شعاعاً بل غلظة بخلاف ما من يليق به وإن لم تكن حرفة
آبائه (قوله وقولى ورشداً) أى لأنه يخرج محجوراً بسفه بخلاف تعبير الأصل فإنه لا يخرج
(قوله وتجاوز الشهادة الخ) أشار بذلك لجملة ما عن الشاهد وأدائها (قوله المقبولة) خرج غيرها
كشهادة فاسق أو بعض أو سيد أو رقيق أو عدو فلا يصح تحمل الشهادة من ذكر وكذا لا يصح
تحمل النساء وإن كانت الشهادة في ولد أو رضاع لأن شهادة الزرع تثبت شهادة الأصل وهى
ما يطالع عليه الرجل غالباً لا ما يشهد به الأصل فلو كان الأصل نساء وأشهدن رجالاً صح وإن لم
يثبت المشهود به بالرجال كعيوب النساء (قوله فى غير عقوبة الله تعالى) كذا نازح شرب خمر وسرفة
وقوله واحصان أى لا يحمل الشهادة بالاحصان إن ثبت زنا واستحق الرجيم وقوله كعقد مثال
لغير وهو الذى تجوز فيه الشهادة على الشهادة (قوله لأن الأصل) أى الذى يحمل الشهادة
أولاً فدينه مذكور من جنس ويجوز للفرع أيضاً أن يشهد على شهادته بشرط تعذر الأصلين (قوله
وذكرت فى شرح الأصل الخ) وكيفية تحملها بأحد أو ثلاثة أماباً استعانة بالراعى من الرعاية
وهى الحفظ والضبط بأن يقول له أنا شاهد على فلان بكذا وأشهد بكذا أو أشهد بكذا أو أشهد على
شهادتي به وأما بان يسميه يشهد عندكم أو يحكم أن الله على فلان كذا فإنه أن يشهد على
شهادته وإن لم يستترعه وأما بان يسميه بين سبب الشهادة كأن شهد أن فلان على فلان أنا
بقرض أو بيع فليسميه الشهادة على شهادته وإن لم يستترعه ولم يشهد عندكم كما لا تنافي أحكام
الوعد واتساهل مع الاستناد إلى السبب ويجب على الفرع عند الاداء بيان جهة التحمل من
أحد الأمور الثلاثة المذكورة فإن استعانة الأصل قال أشهد أن فلاناً شهد أن فلاناً على
فلان كذا أو أشهدنى على شهادته وإن لم يستترعه بين أنا يشهد عندكم كما أنه أسند المشهود به
إلى سببه نعم إن وثق الحياكم به لم يجب البيان بشرط قبول شهادة الفرع تعسر شهادة الأصل
بموت أو نحو مرض أو غيبة فوق سنانة العدوى وإن يذ كر الفرع أصله أى يسميه وإن كان
عدلاً لا احتمال جارح عند القاضى وأن لا يخرج الأصل عن صحة شهادته فإن حدث به عداوة
أو فسق برقة أو غيره لم يشهد الفرع ولو زالت هذه الموانع احتج لتحمل جديد أو لمخمس
من المنهج وشرحه (قوله أما فى عقوبة الله تعالى الخ) أى بالنظر إلى آياتها كالوهم بأربعة بنات

وقولى ورشداً أولى من قوله
والبلوغ والعقل (وتجاوز
الشهادة على الشهادة)
المقبولة (فى غير عقوبة الله
تعالى واحصان) كعقد
وفسخ ونود وحسد فدى
لعموم قوله تعالى وأشهدوا
ذوى عدل منكم وللحاجة
إليه لأن الأصل قد يهذر
وذكرت فى شرح الأصل
كيفية تحملها بشرط
قبولها أما فى عقوبة الله
تعالى وفى الاحصان فلا
يجب وزان حقه تعالى
المشروط فيه الاحصان

في الجملة متبني على المساهلة
وحق الا كدعي متبني على
المضابفة وذكر الاحصان
من زيادتي وتعبيري بالعقوبة
أولى من تعبيري به بالحدود
(ولا يشترط لكل من
الاصحاب شاهدان بل يكفي
اثنان) يشهدان على
شهادة كل منهما كالوشهدا
على مقرين ولا يكفي واحد
لهذا واحد لا آخر (ولا
تقبل شهادة سيد لرفيقه)
ولو كانتا (ولا أصل لفرعه
ولا عكسه) كشهادته لنفسه
(وتقبل شهادة كل منهما
على الآخر - حتى) شهادة
قرعين (على الاب بطلاق
ضرة أمه - ما أوفدتها)
لاتقاء التهمة (وتقبل
شهادة أحد الزوجين
للاخر) شهادة (الاخ
لاخيه) لذلك (ومن ردت
شهادته معنى) كرك وكفر
ظاهرا (وزال فأعادها
قيمت) لاتقاء التهمة (الا
من يتم) كالفسق والسيد
والعدو وعادم المروءة فلا
تقبل شهادته لانه يسمى في
دفع عار الرذ السابق وتعبيري
بمن يتم أولى من تعبيري
بالفسق (واذا تعارضت
بينتان تساقتا) فلا داعي
لكل من اثنين عينا في بد ثالث

مخصص ثم أراد أربعة أن يشهدوا على شهادتهم لا قبل اثبات العقوبة فانه لا يصح أما بالنظر الى
درهما كالوشهدا على شهادة آخرين بان الحاكم حد فلا فائدهما تقبل (قوله في الجملة) يصح تعلقه
بحق أي حق الله في الجملة من حيث كون الزنا فيه التجري والاقدام على ما حرمة الله تعالى وفيه
اختلاط الانساب ففي حد الزنا مثله للاحكام لان به يرتفع التجري المذكور ويرتفع اختلاط
الانساب وقول الشو برى ان الزنا فيه حقان فيه تساهل لان الحقين في حده كما علمت لافي نفسه
وأبضا فالاحصان شرط في حده لافي نفسه ويصح تعلقه بالمشروط أي المشروط فيه الاحصان
في الجملة أي في بعض الصور وهو ما اذا كان زجرا دون ما اذا كان جلد او لما كان الاحصان
شرطا في الرجم لم تقبل الشهادة على الشهادة فيه لانه يشبه عقوف الله تعالى المحضة (قوله ولا
يشترط لكل من الاصحاب) أي المتحصنين للشهادة ابتداء (قوله كالوشهدا على مقرين) أي
محصنين مقرين بحق لا آخر (قوله ولا عكسه) أي عكس شهادة الأصل للفرع وهو شهادة الفرع
للأصل وليس العكس المذكور راجعا أيضا لقوله شهادة سيد لرفيقه لانه يصح المعنى ولا رقيق
لانه مع أن الرقيق لا تقبل شهادته لانه لا يسيده ولا لغيره (قوله كشهادته لنفسه) راجع لقوله
ولا أصل الخ أي قيا ساهل ما لو ادعى بحق وشهد به نعم يستثنى من ذلك ما لو أقال انسان آخر دين
له فأنكر المحال عليه فشهد المحبيل به فان شهادته تقبل وهو استثناء مصوري لان الحق انتقل
للمحتمل (قوله وتقبل شهادة كل منهما على الآخر) أي ان لم يكن بينهما عداوة ولا فلا تقبل
شهادته عليه ولاله على الراجح (قوله بطلاق ضرة أمهما) ومورنه أن تكون الضرة هي
المدعية بان ادعت أن زوجها طلقها أو أقامت ولديه يشهدان أو شهادتهما حجة من غير سبق
دعوى فان كان المدعي الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادتهما اللهم وكذا الوادعة
أمه - ما كما قاله مر (قوله وتقبل شهادة أحد الزوجين الخ) نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف
زوجته لم تقبل على الراجح اه أفاده في شرح المنهج (قوله لذلك) في بعض النسخ باللام وهي
ظاهرة وفي بعضها بالكاف ولا حاجة لذلك حيث لا الآن يجمل الكاف للتعليل بمعنى اللام (قوله
معنى) أي مانع كرق أي وصبا ومبادرة وزواها بان يطلب ثانيا للشهادة (قوله وكفر ظاهرا)
خرج به الكافر المستر كفره فلا تقبل شهادته المعادة للتهمة لانه حذمه منافق والمنافق لا تقبل
شهادته (قوله والسيد) بان شهادته مكتوبة ثم ادعى النجوم وعحق ثم أعادها السيد ثانيا (قوله فلا
تقبل شهادته) أي الابعاد توبة وهي تدم على ما مضى بشرط اقلع عنه وعزم أن لا يعود اليه
وخروج عن ظلالة آدمي من مال وغيره فيؤدي الزكاة - تحقها ويرد المغصوب ان بقي وبذله
ان تاف لم تحقه ويمكن مستحق القود و حد القذف من الاستيفاء أو يعثره منه المستحق وما هو
حد الله تعالى كزنا ونرب مسكران لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقربه يستوفي منه وله أن
يستمر على نفسه وهو الأفضل وان ظهر فوات الستة في الحاكم ويقربه يستوفي منه وبشرط قول
في محذور قولي كقوله في القذف قد في باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه وبشرط استبراء سنة
في محذور قولي وشهادة زور وقذف اذا وكذا في حارم المروءة كالاكل في السوق (قوله واذا
تعارضت بينتان) بان لم تؤرخا بتاريخين مختلفين بان أطلقتهما وأرختا بتاريخ واحد أو أطلقت
احدهما وأرخت الاخرى (قوله في بد ثالث) فلو كانت بيدهما أو لا يبدأ أحد كعقار أو مناع

بطريق بعيد عنهما فهي اهما اذ ليس أحدهما أولى بهما من الآخر أو كانت يدا أحدهما
 ويسعى الداخل رجحت يمينه وان تأخر تاريخها أو كانت شاهد أو عينا أو بيعة الخارج شاهد من
 أول تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبينته بوضع يده هذا ان أقامها بعد بيعة الخارج
 ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو أقامها قبلها فلا يمتد بها لان الأصل في جانبها العيني فلا يعدل عنها
 مادامت كافية فاذا أقام الخارج بيئته استحق نزاع العيني منه فيحتاج حينئذ الى إقامة البيعة
 لترفع بيعة الخارج فلما أزيلت يده عنها احسنا وحكماً بأن حكم عليه بذلك وان لم تنزع منه ثم أقام
 بيعة بملكه وأسندت الملك الى ما قبل ازالة يده سمعت وقدمت وان لم يمتدز بغيرتها على المعقد
 لان يده أزيلت لعدم الحجة فان ظهرت حكمهم به وانقض الاصل (قوله لم يقرأ الخ) فان أقربها
 لأحدهما فهي له أو اهما قسمت بينهما (قوله تناقض موجبهما) بفتح الجيم وهو الملك ويرجع في
 كل من الداخل والخارج بشاهدين وبشاهد وامرأتين لأحدهما على شاهد وعين للآخر
 الا ان كان مع الشاهد والعين يد قترج كما صلا بزيادة شهود ولا برجلين على رجل وامرأتين
 ولا بيعة مؤرخة على بيعة مطلقة كما صرو برج تاريخ سابق فلوشهدت بيعة لواحد بلان من
 نسخة الى الآن وبيعة أخرى لاخر بلان من أكثر من نسخة الى الآن كسنتين والعين يدهما
 أو يد غيرهما أو لا يد أحد كما علم مما مر رجحت بيعة الاكثر لان الأخرى لا تعارضها فيه واعلم أن
 تحمل الشهادة وكفاية الصك اى الورقة فرض كفاية في كل تصرف مالى أو غيره كبيع وفكاح
 وطلاق وإقرار ولا يلزم الشاهد كفاية الصك الا بأجرة وله بعد كتابته حبه عنده لاجلها وله
 أخذ أجرة التحمل وان تعين عليه لان نفسه كانت مشى أو نحوه لا لاداء وان لم يتعين عليه لانه
 فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولانه كلام يسير لا أجرة مثله وفارق التحمل بان الأخذ
 للاداء يورث تهمة قوية مع أن فرضه يسير لا تفوت به منفعة متقومة بخلاف التحمل نعم ان دعى
 من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب أو كان له سبب عطل
 عنه فما أخذ قدر ما يحصل له في ذلك الزمن ومثل هذا المقتضى فلا يأخذ بغير رضا ما زاد على أجرة
 مثله في ذلك الزمن الذى يصرفه في كتابة الفتوى وللشاهد ان يقول لا أذهب معك الى فوق
 مسافة العدوى الا بكذا وان كثر

• (باب الدعوى والبيئات) •

أفرد الدعوى لان حقيقة واحدة وان اختلف المدعى به وجع البيئات لاختلاف أنواعها
 لان المارجل أو رجلان أو أربع نسوة الى آخر ما مر وتجمع الدعوى على دعاوى بفتح الواو
 وكسرهما كدعوى وقتاوى كذلك والقها للأنثى وسميت بذلك لان المدعى يدعوا صاحبها الى
 مجلس الحكم ليخرج من دعواه قال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب والعين
 والتسكول والبيعة اثنتان منها في جانب المدعى وهما الدعوى والبيعة والثلاثة الباقية في جانب
 المدعى عليه (قوله لغة الطلب) ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون (قوله عن وجوب) اى ثبوت
 حق له او ما كاله لانه يصح التوكيل فيها (قوله على غيره) اى وكان ذلك الغير منكر او مقرامتنعا
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فلا فائدة فيها ولذا قال بعضهم هي مطالبة بحق لازم حال عند قاض
 على منكر أو مقرامتنع بشروط وخرج بقوله على غيره الاقرار فانه اخبار بحق غيره عليه وخرج

لم يقر بانها لأحدهما
 وأقام كل منهما ما بينة بها
 سقطت المناقضة موجبهما
 فيحتمل لكل منهما ما عينا
 • (باب الدعوى والبيئات) •
 الدعوى لغة الطلب
 وشرعا اخبار عن وجوب
 حق على غيره

أيضا الشهادة قائم بالخبر بحق لا غير كما تقدم ذلك (قوله عندكم أي أو محكم أو سيد
أودي شوكه فان كانت عند غيرهم لم تكن دعوى والمدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه
من وافقه وقبل الأول هو من اذترك ترك والثاني من اذترك لم يترك (قوله لان بهم يتبين)
أي يظهر من البيان أي الظهور وهو معلوم أن تبين الحق انما هو بعد اداء الشهادة فهم قبل
الاداء منهم وودو بعد مينة وتسميتهم بالشهم وودو الاداء باعتبار ما كان ومينة قبله باعتبار ما يؤول
اليه (قوله في ذلك) أي الدعوى والبيانات فان لفظ دعوى في الحديث دليل على اعتبارها
والبيانة مذكورة صريحا (قوله أخبار) وكذا الكتاب كقوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله
ليحكم بينهم اذا فرغ من معروضون (قوله لو يعطى الخ) لو حرف امتناع لامتناع وقوله لا ادعى
ناس هو الجواب بمقتضى قاعدة لو أنه تمتنع لامتناع لا عطاء مع ان مجرد الدعوى ليست
ممتنعة لاحتمال أن يدعى وان لم يعط وحاصل الجواب أنه أطلق الدعوى وأراد الاخذ من باب
اطلاق السبب وارادة السبب والمعنى لو يعطى الناس بدعواهم لاخذ الناس الخ لكن الاخذ
ممتنع لامتناع الاعطاء (قوله دما رجال) قدم الدماء مع أن الدعوى بالمال أكثر وقوعا لان الدماء
أول ما تقع به المطالبة وبفصل فيه بين المتخمين يوم القيامة وقوله وليكن اليمين استدراك على
مخدوف تقديره فلا يطون بدعواهم المجردة وان كان الخ وبهذا يدفع ما يقال ان لا يمكن
الاتقاع الابن ضددين لم يوجد ذلك هنا والحكمة في كون البيانة على المدعي واليمين على من أنكر
ان جانب المدعي ضعيف لان دعواه خلاف الأصل فكيف الحجة اقوية وهي البيانة لبعدها
عن التهمة وجانب المتكبر قوي لموافقة أصل برائة الدمة فاكتفى منه بالحجة الضعيفة وهي
اليمين اقربهم من التهمة فجعلت الحجة التوبة في الجانب الضعيف والضعيفة في الجانب القوي
ليتمعادلا والرجال في الحديث وصف طردى لامفهوم له (قوله وروى البيهقي) القصص مدمنها
نسكهم بل الاولى (قوله محال) أي حسا كما مثله أو شرعا كحج في شهر رجب بخلاف المحال عادة
كدعوى على جليل أنه استأجره اشيل الزبل خلافا للامام مالك حيث اشترط الخطاطة الا لا
تقبل الشفهاء أهل الفضل بطايمهم وأجيب بان مصلحة المدعي أقوى من دفع مقصده المدعي
عليه بانه ذال الاراذل لا كابر وتخليفهم فقدمت الاولى على الثانية لقوتها اه هكذا حاله
أرباب الخواشي وفيه ان الاول محال عادة أيضا فواجبه اسناد له للفس والآخر للعادة ويمكن
أن يقال ان الاول لما لم يقع نظيره في الحس ولم يشاهد وقوع مثله أضيف للحس لعدم ادراكه به
وانما لم تصح الدعوى به لانه لم يدع وقوعه قرب من المحال العقلي ولا كذلك الاخير فانه يمكن أن
الجليل يؤجر نفسه اشيل الزبل لخاصة من عين وقعت عليه كأن حلف انه لا يدان بفعله ذلك
ترويض النفسه من خلافه ان المحال العادي قسما ما لا يمكن وقوعه في العادة فلا تصح
الدعوى به وما يمكن به فتصح هكذا ظاهر ووجبات شيخنا عطية جعل مثال المتن من المحال العادي
وهو يتوى ما قلناه (قوله كمثل) اعترض جمع الكاف ومثل مع أن أحدهما ما يغني عن الآخر
وأجيب بان الكاف لا تدخل الا أفراد الذهبية ومثله لا تدخل الا أفراد الخارجية او بالعكس
كما اجاب بذلك مع في شرح الودقات (قوله ذهباً وفضة) مثال لا قيد مدحتي
لوا دعي قدرا من فبح أو قول أو نحوهما ما كان الشخص لا يملك ذلك عادة فلا يصح (قوله

قوله دما رجال
جمع مينة وهي الشهود
نحوها لان بهم يتبين الحق
والاصل في ذلك اخبار
الخبير الصريحين لو يعطى
الناس بدعواهم لا ادعى
ناس دما رجال رأوا وهم
ولكن اليمين على المدعي
عليه وروى البيهقي باسناد
حسن وليكن البيانة على
المدعي واليمين على من أنكر
الانتم مع دعوى محال
كمثل جبل أحد ذهبا أو
فضة ولا دعوى ما أبطله
الشرع

(قوله انه زني) الاولى حذنه
لان له في هـ ذه أن يحلفه
كأذ كره الشارح

كثمن خمر) أو حرالته
عنه (ولا) دعوى (من
لأعبارة له كسبي ومجنون)
ولادعوى حرب لا أمان له
(واذا سمعت) الدعوى
(فان أقر الخصم بالحق) أو
قامت عليه بينة) به فذلك
(والاحلف) للغير السابق
(الا) في ثلاث مسائل (فما
لو ادعى على صبي بلوغه
فأنكر) فلا يحلف لان
حلفه يثبت صباه وصباه
يطل حلفه ثم الكافر
المسي الذي أنبت وقال
نهلت الاثبات يحلف
لسقوط القتل بناء على أن
الاثبات علامة للبلوغ
(أو) ادعى (على حاكم جور
في حكم أو على شاهد كذب)
في شهادته لا ارتفاع منه
عن ذلك (ولا يمين في حد)
لان تندر بالشبهات (الافى)
حد (اعان) فكل من
الزوجين أن يلاعن لان
فيه دره الحد (و) (الافى حد
(قذف) فلا قاذف ان
يحلف المذوف انه لم يزن
لذلك (والحلف) يكون
(على البت) أي القطع

كثمن خمر) خرج نفس الخمر فتسمع الدعوى به ان كانت محترمة والا فلا (قوله ولادعوى
من لأعبارة له) مصدرة مضاف لفاعله أي ان الصبي أو المجنون مدع أمالو كان كل منهما مدعى
عليه فانهم اتسعا ان كان مع المدعى بينة ويحلف معها كما مر والا فلا تسمع على المعتد وخرج
بهما السفيه فان دعواه صحيحة وفي كلام المصنف إشارة الى شروط الدعوى وهي ستة كما مر
وذكر منها شرطين التكليف وعدم الطرابة وترك أربعة تفصيلها والزامها وتعيين المدعى عليه
وعدم مناقضة الدعوى أخرى وتقدم أيضا ذلك (قوله ولادعوى حربى) مصدرة مضاف
لفاعله أو مفعوله اذ لا تسمع الدعوى منه ولا عليه وقوله لا أمان له خرج به ما اذا كان له أمان
بجزية أو هدنة أو أمان مخصوص فتسمع الدعوى عليه ومنه (قوله واذا سمعت) أي بان لم يكن
للمدعى به محال أو وجدت شروطها (قوله والاحلف) بضم المهملة وتشديد اللام لانه لا يعتد
بالحلف الا اذا كان عند حاكم أو محكم وهكذا في جميع العبارات ولا بد من طلب المدعى تحليفه
وتقبل البيعة بعد حلفه وان كان المدعى ناسيا ولا يشترط الاعتذار بغيره على المعتد كما مر
خلافا لما ذكره في المنهيج ولا يعتذر الحالف بعد قيام البيعة بكذبه لاحتمال نسيانه (قوله فيها
لو ادعى) مبنى للمفعول ليناسب ما بعده وقوله بلوغه أي لاجل صحة بيعه وشراؤه مثلا أو لزوم
جزية له وقوله فلا يحلف أي يصدق بلا يمين (قوله المسي) أي الماء والذي أنبت أي وجد نباتات
شعر عاتية الخشن (قوله لسقوط القتل) أما بالنسبة لغيره كالأسترقاق والامن والقتل فبقى
فيه بخير الا امام فيها فان لم يحلف جازة لقرره شيخنا عطية وخرج بسقوط القتل أيضا بسقوط
الجزية لو كان من أولاد أهل الذمة وطواب ثلاث سقط عنه والفرق الاحتياط لحق المسائل في
الحالين (قوله بناء على أن الاثبات علامة) أي أمانة ظنية لا تفيد اليقين فان بيننا على أنه بلوغ
حقيقة فلا يقبل قوله لانه بالغ حينئذ فليس فيه تحليف مسي والمصدق الاول (قوله أو ادعى على
حاكم) أي ولو بعد عزله (قوله عن ذلك) أي التحليف أي ان منصفه ما لا يناسب التحليف (قوله
ولا يمين في حد) صدقة هـ ذه أن يدعى انسان على آخر أنه زني أو شرب الخمر أو نحو ذلك فأنكر
المدعى عليه فلا يحلف على نفي ذلك (قوله لانها تندر) أنت الضمير الراجع للعدلان به معنى
العقوبة أو لعدمه على الحدود المفهوم من حد وتقول بعضهم لان في الحد للبئس لوجه له
لانه ليس هنالك ولو قال لانه كما في شرح الاصل لكان أولى (قوله انه لم يزن) فان حلف المذوف في
حد القاذف وان لم يحلف فان حلف القاذف لم يحد واحدا منهما والا حد في حد القاذف في
صورتين (قوله لذلك) أي لان فيه دره الحد (قوله والحلف الخ) راجع لقوله والاحلف وحاصل
ما ذكرناه عشرة صور لانه إما أن يحلف على فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره مملوكه وعلى كل من
الثلاثة إما أن يكون اثباتا أو نفيا وكل منهما إما محصورا أو غير محصور وأربعة في ثلاثة باثني
عشر ويحلف في أحد عشر منها على البت وفي واحدة عليه أو على نفي العلم (قوله على البت) أي
ولو في الحلف بظن مؤكدا كان بعد فيه الحالف خطه أو خط مورثه الثقة وان لم يتذكر ويعتبر
في الحلف بنية الحاكيم المستهلف للخصم بعد طلب الخصم تحليفه فلا يدفع اثم اليقين الكاذبة
نحو تورية كاستنائه لا يسمع الحاكيم ولو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحاكيم أو الحاكيم
بغير طاب منه أو بطلاق أو نحوه كنذر وعق اعتبر بنية الحالف وتنفعه التورية وان كانت

حراما حيث يطل به ساحق المستحق والتورية كان يقصد بدنيا واسم رجل وبالثوب الرجوع
 من ثاب اذا رجع وبالقمص الغشاء والحامل أنه يشترط للعين أربعة شروط طلب المصم
 وتحليف القاضي وموالاتهم ومطابقة الافكار فاذا ادعى عليه عشرة ناكرها قال في حلقه
 والله ليس له على عشرة ولا بعضها فان لم يقبل ولا بعضها لم يصح اذ لا يلزم من نفي العشرة نفي
 بعضها ولا تنفع التورية عند الحاكم الا اذا حلفه بنحو طلاق كما علمت وكالحاكم المحكم بخلاف
 غيرهما كالظلمة والعظمة ومن ذلك المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية
 عندهم سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق (قوله في فعل نفسه) كبيع واتلاف وغصب مطاوعا
 عن التقييد بما يأتي (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي من شأنه ذلك وان صدر منه ذلك الفعل حالة
 جنونه كما اقتضاه اطلاقهم اه مر (قوله وفي فعل عا لوك) بان كان المملوك صغيرا أو بهيمة
 وادعى على السيد أو المالك بان عا لوك أنف له مالا فلا فرق في المملوك بين الأدنى والبهمة اه
 عبد البر (قوله نفيما كان الفعل أو اثباتا) وكل منهما محصور أو لا فيه ذهبتان صور وسأني ثلاثة
 فالجمله أحد عشر يحلف فيها على البت كما مر والنفي في جانب المدعي عليه كقوله لا تسحق
 عندي كذا أو الاثبات في جانب المدعي كاستحق عندك كذا (قوله اثباتا) أي سواء كان محصورا
 أو لا فقوله محصورا راجع لقوله نفيما والمراد بالمحصور المقيـد بزمان أو مكان كقوله ما فعلته
 اليوم أو في الدار (قوله أو على نفي العلم) أو للتخفيف فهو مخير بين الأمرين كما تقدم (قوله
 السابق) وهو غير نفسه وعملوك كجواب أبرأني مورثك فيقول والله ما أعلم أن مورثي الخ أو
 والله أن مورثي لم يبرئك (قوله مطاوعا) أي غير محصور بان لم يقصد بما مر كقوله لا أعلم أن مورثي
 اقترض منك أو أبرأك (قوله ولو منعه الخ) واقع في جواب شرط مقدرة تقديره اذا علمت ما تقدم
 ولو منعه المصم حقه من الدين فله أخذ جنس حقه حينئذ من غير تقديم دعوى أمالو كان
 الحق عينا فان خشي من أخذه حاضر الشرط الدعوى به عند الحاكم أو محكم أو سيد أو ذي
 شوكة والانه أخذها استقلال للضرورة وغير العين والدين كقود وحقوق ونكاح ورجعة
 وإبلاؤه وان يشترط فيه الدعوى عند الحاكم أو محكم أو سيد أو ذي شوكة فلا يستقل صاحبه
 باستيفائه نعم لو استعمل المستحق اقود باستيفائه وقع الموقع وان حرم كعلم ذلك من الجنائيات
 (قوله ويجز عن أخذه منه) بان امتنع من أدائه فان كان غير مجتمع من ذلك طال به فلا يأخذ
 شأله بغير مطالبه ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه ان تاف عنه اه أفاده في شرح المنهـج
 (قوله فله أخذ الخ) وان جازله الأخذ فعل لا يصل لاهال الابه كسكر باب ونقب جدار وقطع
 ثوب فلا يضمن ذلك ان كان مالا للمدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة وله أخذ مال غريم
 غريمه كان يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو
 ان لم يظن بمال الغريم وكان غريم الغريم جاحدا أو مجمعا أيضا اه أفاده في المنهـج وشرحه
 ولا بد أن يعلم غريمه وغريم غريمه بالذي أخذه حتى لا يأخذ ما ليس له من المال كسكر الباب ونقب
 الجدار فليس له فعله (قوله أخذ جنس) أي ونوعه وصفته ويملكه بالأخذ من غير صبغة تلك
 حينئذ فان لم يكن موافقا في النوع أرفى الصفة فكيف الجنس وسأني (قوله فله أخذ غيره)
 فيبيحه مستقلا كما يستقل بالأخذ وما في لرفع الى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان
 وهـ اذا جئت لاجته له أو له يئسه وامتنعه وأرطابوا منسه مالا يلزمه أو كان حاكم محامه جائرا

(في فعل نفسه) لانه يعلم
 حال نفسه (و) في فعل
 (عالموك) لان عالموك منسوب
 اليه (نفيما) كان الفعل
 (أو اثباتا) وفي فعل غيرهما
 أي غير نفسه وعملوك (اثباتا
 أو نفيما محصورا) لتيسر
 الوقوف عليه (و) يكون
 (عليه) أي على البت (أو
 على نفي العلم في فعل الغير)
 السابق (نفيما مطلقا)
 لتيسر الوقوف عليه وقولي
 أو نفيما محصورا وعليه مع
 مطلقا من زيادتي (الو منه)
 المصم حقه (مقرا كان أو
 منكرا) (ومجز عن أخذه)
 منه (وقدر على أخذه مال له
 فله أخذ جنس حقه منه)
 أي من المال وان كان له به
 حجة (ثم) ان تعذر عليه
 جنس حقه فله أخذ (غيره)
 مقدما للنقد على غيره وذكر
 القريب بين جنس الحق
 وغيره من زيادتي

لا يحكم البرشوة وان قات والا فلا يبيع الا باذن الحاكم قال ع. ش. رفع السؤال في المدرس
 عما يقع كثيرا في قري مصر من اكرام الشادمة لاهل قريته على عمل للماتزم المتولى على
 القريته هل الضمان على الشاد أو على الماتزم أو عليهم ما والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد
 لان الماتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الماتزم اكرام الشاد فشكل من الماتزم والشاد
 طريق في الضمان وقرار الضمان على الماتزم واذا باع عليه بنقد البلد وان كان غير جنس
 حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس بصيغة تلك فان تلف قبل تملكه ولو بعد البيع
 ضمه ولو آخر يبعه له قصير فتمت قيمته ضمن النقص ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن الاقتصار
 عليه فان لم يمكن بان لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة له ذره وباع منه
 بقدر حقه ان أمكن تجزئته والاباع الكل وأخذ من غنمه قدر حقه ورد الباقي بهية أو وضوها
 بحيث لا يعلم أنه من تلك الجهة وكذا لو أخذ غير جنس حقه وباعه وفضل من غنمه ثمن فبرده على
 خصمه بوجه من الوجوه (قوله كان سكت) مثال للنكول حكمًا ومثال النكول حقيقة أن
 يقول بعد قول القاضي له اختلف لا أو أنا كل أو يقول بعد قوله قل والله والرجن (قوله
 لا انحدو هشة) كغباوة (قوله حكم القاضي بنكوله) راجع لمسئلة السكوت المذكورة وهو
 النكول الحكمي أما الحقيقي فلا يحتاج الى حكم القاضي وقال ابن حجر لا بد منه فيه أيضا
 وحكم القاضي بنكوله ما لو قال للمدعي اختلف قال في شرح المنهج وقول القاضي للمدعي
 اختلف وان لم يكن حكمه بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كاصلها وبالجملة
 فللخصم بعد نكوله العود الى الخلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فليس له العود
 اليه الا برضا المدعي وبين القاضي وجوب حكم النكول للجاهل به بان يقول له ان سكت عن
 العين اختلف المدعي وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله فله حكمه ان قد يترك البحث
 عن حكم النكول اهـ بزيادة (قوله لم يحكم عليه لخصمه) اي لم يجب عليه الحق بذلك (قوله بل
 بسبب حلف خصمه) ولا يتوقف على حكمه بعد الخلف بناء على أن العين المردودة كالاقرار وهو
 المعتمد فان لم يخلف عين الرد ولا عذر سقط حقه من العين والمطالبة وان سكت سمع حجته كما مر فان
 أبدى عذرا كإقامة حجة وسؤال فقيهه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وجوبه على المقدم
 (قوله وقد يتوهم الحكم الخ) أشار بذلك الى أن الحكم بالحق على المدعي عليه لا يكفي فيه
 نكوله وان حكم به القاضي اهـ قل (قوله في أربع مسائل) هذا حصر نسبي اي بالنسبة لما
 ذكره في هذا الكتاب والافق الذي صور منها كافي مـ ولو ادعى ولد مرتزق بلوغه باحتمال لاثبات
 اسمه اختلف فان سكت لم يعط للحكم بنكوله بل لان الموجب لاثبات اسمه الخلف وهو لم يوجد
 (قوله وليس حكمه) اي بالنكول بل بالوجوب الاصل (قوله لما ياتي) اي من المتعالم
 الاثنية وقال الشو برى اي من مساعدة الاصل والظاهر فليس الحكم فيها بالنكول بل به
 وبما عاينه من الاصل والظاهر اهـ والمآل واحد (قوله مثلا) اي أو متواريا أو ممتززا
 أما اذا كان بين أظهرنا فلا يخلو بل تؤخذ منه لعدم المسقط (قوله ولم يأت بدافع) اي من
 يئنه أو يمين اي فليس الموجب لدفع ذلك هو النكول بل موافقة الاصل من عدم السقوط
 (قوله المقاتلة) بكسر التاء جمع مقاتل (قوله لم يعط شيئا) فيه نظر لانه يرضخ له وان كان صبيها

(وان نكل الخصم) المدعي
 عليه (عن العين) كأن
 سكت لا انحدو هشة حكم
 القاضي بنكوله (لم يحكم
 عليه) لخصمه (بالنكول)
 اي بسببه بل بسبب حلف
 خصمه لانه صلى الله عليه
 وسلم زد العين على طالب
 الحق رواه الحاكم وصححه
 اسناده (وقد يتوهم خلافه)
 اي يتوهم الحكم بالنكول
 في أربع مسائل وليس حكمًا
 به فيهما ياتي (فيما لو ادعى
 مسقطا للجزية كالامه
 في اثنا عشر سنة) أو كارتبا
 مثلا في اثنا عشر سنة تخضر
 (أو مسقطا) الخراج
 كدفعه لعمال آخره نكل
 فيهما (عن العين أخذ منه)
 لان ما وجبا ولم يأت بدافع
 (أو ادعى حاضر الواقعة
 البلوغ لا خفيها المقاتلة
 ونكل لم يعط شيئا) لان
 الاصل عدم البلوغ (أو
 ادعى ابن حربي) بعد ان
 أثبت انه استعجله

الآن يقال مراده لم يعط شيئا من السهم فلا ينافي أنه يرضخ له ولو قال لم يعطهم ما كان أولى
(قوله لا كفر الظاهر) أي لا لا نسكول (قوله رب الحائط) أي البستان من نخل أو غناب (قوله
بجمل) أي بقدر محتمل بفتح الميم كخمسة أو سق في مائة وقوله ونكل أي رب الحائط (قوله
حكم عليه) أي ويؤخذ منه زكاة الزائد على كلام الأصل والحكم عليه بذلك لا لنسكول بل لأن
ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحول (قوله بخبره) الباء للتعدي به متعلقة بحكم والخبر ص
بمعنى الخروص (قوله على ضعيف) فإن المعتقد أن إيمان الزكاة كلها مستحبة فيصدق باليمين
وأن نكل ونجيب عليه زكاة المتيقن وبقى صور لا يحكم فيها بالنسكول ولا يحلف المدعي منها
ماله نكل مدعي عليه بمال ميت بلا وارث أو نحو وقف عام أو على مسجد فيجس إلى أن يحلف
أو يقر وكذا الوادي وصي ميت على وارث أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء مثلا فانكروا ونكل عن
اليمين فيجس إلى أن يقرأ ويحلف كما قاله مر

(باب العتق)

ختم المصنف كتابه به رجاء أن الله تعالى يعتقه وقارنه من النصارى فقال الله تعالى أن يعتقنا
ومشايخنا وأحبائنا من المسلمين قربة اتفقا فإذا كان منجزا أو معاقبة قربة كان
صليت كذا فانتسروا كذا من الكافر على المعتقد فيعتقه عنه من عذاب غير الكفر بسببه
والاعتناق ليس من خصائص هذه الأمة لورود آطردل على ذلك كما قاله ع من نعم الحكم
المترتب على الاستيلاء خاص به هذه الأمة كما قاله بعضهم وورد أنه صلى الله عليه وسلم أعتق
ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحوه الشريعة في حجة الوداع ثلاثا وستين
بدنة وأعتقت عائشة ثمانا وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين
وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالقضبة وأعتق
عبد الله بن عمرو ألفا وأعتق ألفا ورجل ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكلاع
الحبيري في يوم ثمانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا (قوله بمعنى الاعتناق) أي
هو اسم مصدر لاعتق الذي مصدره الاعتناق كما كرم أكراما واجل أجالا وانما جعله اسم
مصدر ولم يجعله باقية على مصدر بقرينة التعريف وهو قوله إزالة الرق الخ والعتق كما
يستعمل مصدر لاعتق المتعدي بمعنى الاعتناق يستعمل أيضا مصدر لاعتق اللازم ومنه زوال
الرق عن الأدي الذي هو أثر الاعتناق فالخاصة في أن العتق يستعمل لازما ومتعديا كما قاله
الشاذلي في حواشي المنهاج ولكن المراد به هنا المتعدي الذي هو مصدر لاعتق المتعدي واسم
مصدر لاعتق وأما قول بعضهم فهو مصدر لاعتق فليس في محله (قوله وهو) أي شرعا ما لا يفتي
فمنه الاستقلال يقال عتق الفرس إذا طار واستقل ويطلق على حل القيد أو الإطلاق (قوله
عن الأدي) خرج به الطبري والبيهقي فلا يصح عتقه ما على الأصح لأنه يشبهه السواقي هكذا
قبل وفيه أن ما حكمه ليس برق أذ هو بمنزلة حكمي سببه الكفر فالأولى أن يقال أنه لبيان الواقع
أولا خراج الحق إذا أسره ثم أفلته وقلنا أن ذلك لا بعد عتقه وكان الأولى أن يزيد في التعريف
لأن مالان لاخراج وقف الرقيق فانه إزالة الرق عنه إلى مالان على القول بأن الموقوف ملك
للاوقف أو للموقوف عليه وبعضهم أخرجه بقوله إزالة الرق لأن الموقوف لم يزل رقه فلا حاجة

أي إنبات العانة (بدوا
ونكل قتل) لا كفر الظاهر
ولان إنبات علامه للبلاغ
وحدث قول الأصل أو
ادعى رب الحائط خطأ
المخارص بمجمل ونكل
حكم عليه بخبره
لأنه مبني على ضعف وهو
وجوب حلف المدعي

(باب العتق)

بمعنى الاعتناق وهو إزالة
الرق عن الأدي

الى الزيادة المذكورة وهذا أولى (قوله والاصل فيه) أي في الباب أي في الاحكام المتقدمة
 منه (قوله فك رقبة) أي من الرق وهو ما يضمن الكاف مبدى مضاف لرقبة أو بقصها فاعل
 ماض فرقة منصوب به قرأتان سبعينان وعلى الأولى فهو خير مبتدأ محذوف تقديره هو أي
 الاقحام المقدر في قوله وما أدراك ما العقيقة أي اقحامها أي الدخول فيها واطعامها بالتزوين
 عطف عليه وعلى الثانية فهو بدل من اقضم أو عطف بيان وخص الرقبة بالذكور دون سائر
 الاعضاء لأن ملك الله سيد عبده كالغفل في رقبة فاذا اعتق فكأنه أطلق من ذلك (قوله أيما
 رجل) ما زاد ورجل وصف طردى أي لامة فهو له والمراد بقوله امرأ الرجل فهو وصف
 طردى أيضا وكذا قوله مسلمانا كرهه الامور والغالب في امرئ خمس لغات فتح الراء وضمها
 رفعها نصبا وجرها واتباع حركاتها الحركة الهمزة فيكون معربا من كانين فهذه ثلاث لغات عند
 اثبات الهمزة ويقال امرء بفتح الميم وضمها وينى على مرآن ولا يجمع وفي امرأة ثلاث لغات
 امرأه بفتح الهمزة الوصل وفتح الراء وضمها بفتح الميم واثبات الهمزة ومرتبة نقل حركة الهمزة
 لما قبلها واسماطها (قوله استنقذ الله بكل عضو منه الخ) الضمير الاول للعقيق والثاني للامعق
 والفرج الاول للامعق والثاني للعقيق فهو واف ونشر مشوش والفرج بالانصب عطف على
 عضو او خصه بالذكور لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة فرجماية وهم عدم العتق عند الاختلاف
 وقبل خصه لعظم جرئته بالزنا ونحوه واعترض بان جرمة اللسان وهي الكفر أعظم من ذلك
 الآن يقال الكلام في الرجل المسلم والظاهر أنه انتقل من الاعلى كالوجه واليدين لادنى وهو
 الفرج ويجوز العكس باعتبار كون جرئته أخفش وظاهر الحديث أن العتق يكفر البكائر لان
 معصية الزنا وهو من البكائر وذلك لان له ضريبة على كثير من العبادات كالصلاة والصوم
 لما قبله من بذل المال الشاق على النفس ولذا كان الخلع بكفر البكائر (قوله معتق) بشرط فيه
 كونه مختارا أهل تبرع وولاه فيصح من مسلم وكافر ولو حر يلا من مكره بغير حق أمابه كن
 اشترى عبدا بشرط عتقه فأكراه الحالك عليه فيصح ولا من غير مالك بغير نيابة ثم يصح اعتاق
 الولي عن الصبي في كفارة القتل العمد من مال الصبي ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه أو
 فليس ثم لو أوصى به السفينة صح إذ لا سفينة بعد الموت ولا من مبعوض ومكاتب ويصح اعتاق
 المشتري المبيع قبل قبضه والراهن المومن المرهون والوارث المومن رقيق التركة (قوله
 وعقيق) بشرط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بان لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به
 حق جائز كعارة أو لازم وهو عتق كالمستولدة والمكاتب أو لازم غير عتق لكن لا يمنع بيعه
 كالمؤجر بخلاف ما يتعلق به ذلك كالمرهون اذا كان الراهن معسرا واعتاق المرند موقوف
 ان أسلم تبين صحة عتقه والا كان فيا بيت المال (قوله وصيغة) بشرط فيه اللفظ يشعر بالعتق
 وفي معناه ما سرفى الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس ولو بالهجمة أو مضافة لجزئه أو لله
 تعالى وسياق (قوله بان غلام) بالمنة الفوقية وتشديد اللام العبد نفسه أي بشرا من سيده
 أو بقره سيده الحربى بان كان بدار الحرب وهما كافران وقهر سيده فملكه وملك نفسه
 ويعتق هو ولا يحتاج لقوله اعتقت نفسي (قوله أصله أو فرعه) أي من النسب ذكره كان كل
 منهما أو غيره (قوله أو شهد) عطف على غلام وقيد بقوله فرددت شهادته لاجل أن يصح شراؤه

والاصل فيه قبل الاجماع
 قوله تعالى فك رقبة وخبر
 الصحبة أي ما راجل اعتق
 امرأته لئلا تنفذ الله بكل
 عضو منه عضو آمنه من
 الخارج حتى الفرج بالفرج
 واركانه ثلاثة معتق وعقيق
 وصيغة ثم (هو اما اجبار)
 أي عتق اجبار (بان غلام
 العبد نفسه أو الشخص
 أصله أو فرعه أو ثمه)
 الشخص (يعتق رقيق
 فرددت شهادته ثم غاصه)

بعد ذلك (قوله في ذلك) أي المذكور من الثلاثة (قوله والحرية) أي أوها المصدرة ولو قال
والحرير كما في المنهج لكان أولى (قوله أي ما اشتق منها) أي ما هي فكلمات كانت تحويراً وعتق
ولو قال أعتقك الله أو الله أعتقك كان صريحاً كطلقك الله أو أبرأك الله بخلاف بآءك الله
أو أقالك الله فإن ذلك كناية أضعفه بعد عدم استقلاله بالمقصود بخلاف تلك ونظم بعضهم هذه
القاعدة بقوله

ما فيه الاستقلال بالإنشاء • وكان مستند الذي الآلاء

فهو صريح ضده كناية • فيمكن لذا الضابط إذا رايه

ولو كان اسمها قبل ندائها حرة فقال لها يا حرة ولم يقصد العتق بأن قصد النداء أو أطلق لم نعتق
والاعتقت هذا إن كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فإن كان قد هجر وتركت عتقت في
صورتين قصد العتق والاطلاق دون قصد النداء ولو زاحمت أمته فقال لها يا حرة وهو
جاهل به لم نعتق لأن معنى الحرية العفوية عن الزنا ولو قال للمكاس خوفاً منه على قته هذا حر
عتق ظاهر الأباطنة بخلاف قوله اضرب قته عبد غيرك حر مثلك فلا يعتق عليه ولو قال لغيره أنت
تعلم أن عبدى حر كان اقراراً بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لعبد أفرغ من عملك قبل
العشاء وأنت حر وقال حر من العمل دين أو قال له أنت حر مثل هذا العبد عتق المشبه
أو مثل هذا عتق الأول بالإنشاء الثاني بالقرار ومن ثم لا يعتق باطننا أهـ المخلص من حر (قوله
لورودها) أي ورود مجموعها والافاعتق لم يرد في القرآن (قوله كانت) أي بذكر أو بذكر فيعتق
كله سرية كمنظيره في الطلاق فيشرط أن يكون الجزم موجوداً حتى يسرى منه لكل بخلاف
ما لو قلنا أنه من باب التعيين عن الكل باسم الجزم فلا يشترط وجوده نعم لو وكل في اعتاق كله
فاعتق الوكيل جراً فإنه يعتق ذلك الجزم فقط إن كان شائعاً فإن كان معيناً عتق كله على المعقد
ولا يضر في الصراحة خطأ كبراً وتأنيت فقوله لعبد أنت حرة ولأمته أنت حر صريح
(قوله فإن أعتق الخ) هذا المستثنى والمستثنى منه تقدم في الوصية (قوله في صحته) المراد بالصحة
أن لا يكون مريضاً مريضاً يتصل بالموت وإن كان مريضاً مريضاً لا يتصل به (قوله فإن
رأس المال) متعلق بالفعول المؤخر الذي قدره الشارح وهو يحسب (قوله ولادين عليه
مستغفر) فإن كان عليه دين مستغفر فلا يتصدق عليه في المرض لافي الثالث ولا في غيره لكن
اعتاقه منعقد حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو أبرأه منه مستغفره نفذ العتق في الثالث كما
لو أوصى بشئ وعليه دين مستغفر أهـ أفاده في شرح المنهج (قوله فإن الثالث) أي فيعتق من
الثالث فإذا كان له عبد لا يملك غيره عتقه فاعتقه في مرض موته عتق ثلثه ورق ثلثاه نعم إن
مات في حياة السيد مات رقيقاً كله على المعقد لأن ما يعتق ينفى أن يحصل للورثة مثلاً أهـ
أفاده م ر (قوله لافي عتق) أي اعتاق أم الولدان بجزء في مرض موته وانما أولنا العتق
بالاعتاق لئلا يناسب المستثنى المستثنى منه أعني قوله فإن أعتق الخ وإن كان الحكم لا يختص
بذلك (قوله وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه) بأن فإن نصيب منك حر وأنت حر (قوله
ولما يأتي) أي من الحديث (قوله من مؤسر) ليس المراد بالمؤسر الغني بل من له من المال وقت
الاعتاق دون ما بعده ملحق بقيمة نصيب شريكه فاضلاً عن جميع ما يترك للمفلس من مؤنة

فإن العتق يقع في ذلك قهراً
(وإما اختيار) أي عتق
اختيار (فيقع بصريح
وهو العتق والحرية وفك
الرقبة) أي ما اشتق منها
لورودها في القرآن وذلك
كانت عتق أو أعتقتك
أو حررتك أو فكيك
الرقبة أو فكيك رقبته
(و) يقع (بكناية بنية) العتق
(وهي ما يحتمل العتق وغيره)
كقوله لا مملك لي عليك
لا سلطان لي عليك لا سبيل
لي عليك (فإن أعتق) رقيقاً
(في) حال (صحته) فإن رأس
المال (يحسب عتقه) (أوفى)
حال (مرض موته) ولادين
عليه مستغفر (فإن الثالث)
لأن العتق تبرع وهو في
مرض الموت معتبر من
الثالث كما مر (الافي عتق أم
الولد) فإنه من رأس المال
وإن استولاهما في مرضه
كانت أمة المال في الشهوات
(وإذا أعتق أحد الشريكين
نصيبه عتق عليه) نصيبه
لأنه مالك التصرف فيه
ولما يأتي (وسرى بالاعتاق)
من مؤسر (لما يشربه)
من نصيب الشريك أو
بعضه

من تلزمه نفقته في يومه وإيلته ودست ثوب يليق به وسكنى يومه وإيلته على ما سبق في المفلس
ويصرف لذلك ما يباع ويصرف في الديون والحاصل أن شروط السراية أربعة أحدها اليسار
فإنها مباشرة العتق أو تلك العتق ولو بنائه باختياره كشرائه جزءاً أصلاً أو فرعاً والمراد
بالاختيار السبب في الاعتاق لا ما قبله إلا كراهة لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص والاكراه
لا يعتق فيه ويخرج به مالورث جزءاً أصلاً أو فرعاً فلا يسرى عتقه إلى باقيه لأن سبيل السراية
سبيل ضمان المتلف ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد ثالثها قبول محله بالنقل فخرج مالو أحبل
أحد الشرير يكن الأمة المشتركة وهو معسر ثم أحبلها إلا أن شرط اعتقها أحدهما ما يعتق عليه
نصيبه ولا يسرى إلى نصيب شريكه بل يعتق بمونه رابعها أن يوجه العتق لنصيبه أولاً لكل
فلو قال اعتقت نصيب شريكى لغانم هو كناية وما أحسن قولهم

يارب أعضاء السجود عمتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى في الغنى إذا الغنى * فامتن على الثاني يعتق الباقي

(قوله وعليه قيمته له) والشريرين مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبار عليه أفلومات أخذت من
تركته فإن لم يطالبه الشريرين فلا عيب المطالبة فإن لم يطالبه طالبه القاضي وإذا اختلفا في قدر
قيمه فإن كان العبد حاضر أو قرب العهد وجمع أهل التقويم أو مات العبد أو غاب أو طال
العهد صدق المعتق في الظاهر أعني (قوله أو أوصى الخ) من عطف الخاص على العام لأن
الميت معسر فلا يسرى عتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثالث لا يقال المال غير الموصى به
بالموت إلى الوارث (قوله فامتن) بالبناء للفاعل أي الوصي بأن يعتق العبد ومقتضاه أن عتقه
يتوقف على اعتاق الوصي وهو كذلك والظاهر أنه يجبر على اعتاقه لو امتنع (قوله وذلك) أي
مأذرك المصنف فقول فاعطى شر كاهم راجع لقوله وسرى وقوله والأراجع لقوله فإن كان
معسراً (قوله من اعتق شركاً) بكسر الشين أي نصيباً والعبد وصف طردى لأمه فهو له بل مثله
الأمة وقوله عن العبد أي قيمته لأنه ليسع ويقدر مضاف أي قيمة باقي العبد لأنه لا يشترط أن
يكون له مال يبلغ قيمة كاه وقوله قيمة عدل أي تقويم شخص عدل أو المراد قيمة عادلة أي لا جور
فيها ولا إجحاف وقوله فاعطى بالبناء للفاعل أي الشريرين وهو ليس بقيد كما سبقت موكد البيع
في الشركاء وقوله وعنت عليه هو الجواب في الحقيقة والواو لا تقتضي ترتيباً إذ هو المترتب على
الشرط سواء حصل تقويم أو لا أعطى الشركاء حصصهم أو لا (قوله وعنت عليه العبد) أي كله
وقوله والأراجع لقوله وكان له مال أي والأب أن لم يكن له مال أصلاً أو له مال لا يفي بقيمة الكل فقد
عتق منه ما عنت وهو حصته فقط في الأول أو هي وبعض حصته شريكه في الثاني فالمراد ما عنت
بالاعتاق أو بالسراية (قوله عن جميع ما اعتقه) أي من أفراد العبد (قوله دفعة) بضم الدال
أي بغير حرف مرتب سواء كان العتق منجزاً كأن قال اعتقتكم أو معاقباً بالموت كان قل إذا
مت فأنتم أحرار أو غانم وسالم وبكر أحرار فبقرع بينهم فمن خرجت قرعته عنت منه ما يني بالثالث
ولا يعتق من كل بعضه لأن المقصود من العتق تخليص الشخص من الرق فإن أتى بحرف
مرتب كأن قال اعتقت سالمًا غانمًا بكرًا أو قال أعتقوا سالمًا بعد موتي ثم غانمًا بكرًا قدم
ما قدمه فباعتق الأول فالأول إلى تمام الثالث ولا فرقة فإن بقي شيء فهو إلى إجازة الورثة ولو اجتمع
مع العتق تبرعات كان بأوصى يعتق سالم ولزيد بمائة فقط الثالث عليهم ما باعتبار قيمة العتق فإذا

وعليه قيمته له ونصيبه
ذكر أعني ما عتق به (فإن كان
معسراً أو أوصى بعتق
نصيبه بعد موته) فامتن
(لم يسر) وذلك للغير العتقين
من اعتق شركاً كاله في عتق
وكان له مال يبلغ عن العبد
قوم العبد عليه قيمة عدل
فاعطى شركاءه حصصهم
وعنت عليه العبد والأفقد
عتق منه ما عنت (ومتي ضاق
الثالث) عن جميع ما اعتقه
وكان العتق دفعة واحدة

كانت قيمته مائة والثلاث مائة عتق نصفه وزيد خمسون (قوله ميز العتق بقرعة) أي ان لم تجز
 الورثة الجميع وأشار بقوله ميز العتق الخ الى أن القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل من وقت
 اعتناق المريتض وانما ميز العتق عن غيره ولا يكتفى عدم القرعة كأن اتفه واعي أنه ان طار
 غراب فقلان حراً ومن وضع صبي يده عليه فهو حر والقرعة اما بان يكتب في رقعة تين من ثلاث
 رقاع ورق وفي ثالثة عتق وتدرج في ينادق كما صر في القصة ويخرج واحد باسم أحدهم فان
 خرج لواحد منهم العتق عتق ورق الآخران أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر فان خرج
 العتق عتق ورق الثالث أو الرق ورق وعتق الثالث أو بان يكتب أسماءهم في الرقاع ثم يخرج
 رقعة منها على العتق فن خرج اسمه عتق ورق الآخران أو يخرج رقعة على الرق الخ ماصر
 (قوله قيمتهم سواء) خرج به مالو كانت قيمتهم مختلفة كأنه لواحد وماتين لآخر وثلاث لآخر
 فلا يعتق أحدهم في جميع الصور بل يقرع بينهم كما صر بان يكتب في رقعة تين ورق وفي ثالثة عتق أو
 بان يكتب أسماءهم الى آخر ما صر فان خرج العتق للثاني عتق ورق الآخران أو لثالث عتق لثالث
 ورق باقية والآخران أو الأول عتق ثم أقرع بين الآخرين فن خرج له العتق ثم منه المثلث
 فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقية والآخر فقيده بقوله سواء لاجل قوله
 عتق أحدهم ولو عتق فوق ثلاثة مع الأيمان غيرهم فان أمكن توزيعهم باعتبار العدد والقيمة
 معاً بان يكون لكل ثلث صحيح كسنة قيمتهم سواء جعل لكل اثنين منهم جزاً أو فعل ما صر في الثلاثة
 المتساوية القيمة أو أمكن توزيعهم باعتبار القيمة دون العدد أو بالعكس كسنة قيمة أحدهم
 مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الأول جزاً والاثنان جزاً والثلاثة جزاً أو فعل ما صر
 أولم يمكن توزيع شيء من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا لقيمهم ثلث صحيح كاربعة قيمتهم سواء
 سن ان يجزوا ثلاثة أجزاء واحد جزاً واحد جزاً واثنان جزاً فان خرج العتق لواحد عتق
 ثم أقرع بين الثلاثة اثلاً بالقيم المثلث فن خرج له العتق عتق ثلثه أو خرج العتق لثنتين ورق
 الآخران ثم أقرع بين الاثنين فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخران أو أقرعه في المنهج
 وشرحه وانما اطلقنا الكلام ليس الحاجة اليه هنا وان كان مناسبة باب القرعة الآتي

(باب التدبير)

(قوله هو لغة النظر في العواقب) أي التأمل فيها ومنه حديث التدبير نصف المعيشة قال شيخنا
 عطية بل المعيشة كلها (قوله من مالك) متعلق بـعليق أي صادر من مالك خرج به مالو صدر من
 وكيله فاذا وكل غيره فيه لم يصح لانه تعلق والتعلق لا يصح التوكيل فيها كالأو وكل شخصاً في
 تعلق طلاق زوجته فانه لا يصح (قوله بونه) أي وحده أو مع شيء يوجد قبله كان دخات الدار
 فانت جربهم موتى فان وجدت العفة وهي الدخول قبل موت سيده ومات عتق وان مات السيد
 قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ولا يصير مدبراً حتى يدخل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه
 وسلم) أي في دين كان عليه بغير اذنه بحكم الولاية العامة والنظر في مصالح المؤمنين لانه أولى بهم
 من انفسهم وباعه بثمانمائة درهم ثم ارسلها اليه وقال اقض دينك فهذا يدل على انه باعه في حياة
 السيد وقبل بدمونه وهو وان كان محضاً من جهة ان الدين مقدم على التدبير لكنه مخالف
 لسبب الحديث المذكور ولذا قال قل فباعه النبي صلى الله عليه وسلم أي في حياة الرجل في

(ميز العتق بقرعة) فلو عتق
 ثلاثة لايكف غيرهم قيمتهم
 سواء ذمة عتق أحدهم
 بقرعة

(باب التدبير)
 هو لغة النظر في العواقب
 وشرعاً لم يق عتق من مالك
 بونه وصح تدبير من الدبر
 لان الموت دبر الحياة والاصل
 فيه قبل الاجماع خبر
 الصحابي ان رجلاً دبر
 غلاماً ليس له مال غيره فباعه
 النبي صلى الله عليه وسلم

دين كان عليه لا بعد موته كما توهمه بعض المغفلين اهـ بفعل المتوهم مفعلا لفعلته عن أصل
 القصة واسم الغلام يعقوب ومديره أبو مذكور الانصاري (قوله فتقريبه) حيث لم ينكر عليه
 ويقول هذا التدبير باطل أو لا عبرة به أو نحو ذلك (قوله رقيق) ولو مكانا ومبعضا كما سيأتي
 وقوله غير أم ولد أي لانها تنفق العتق بجهة أقوى من التدبير بدليل أنم اتفق من رأس المال
 ولا يصح بيعها مثلا وتعتق قبل وفاة الدين ولا كذلك المدير في الجميع (قوله وصيغة) وشرطها
 لفظ بشعر بالتدبير وفي منها ما مر في الضمان اما صريح أو كناية ~~كما~~ ما سيأتي (قوله ومالك)
 وشرطه كما يعلم من كلامه اختيار عدم مسماو جنون فيصح التدبير من سفيه ومفلس ولو بعد
 الطرأ عليه سماو من مريض وكافر ولو سريالان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه
 كالمكلف حكوم من مديون وأنتى وانما صرح من المبهض ران لم يكن أهلا للولاية لان الولاية انما
 يثبت بعد الموت (قوله وهذا) أي المذكور من الشروط الثلاثة كما قررر شيخنا عطية فلو قال
 وهذه من زيادتي لكان أولى (قوله وهي موت السيد) أي وحده أو مع صفة توجد قبله كما مر
 فقول القليوبي وهي موت السيد أي وحده لا مع صفة أخرى مقارنة للموت أو سابقة عليه اهـ
 ليس في محله فانه مخالف لصريح كلام المنهج وغيره (قوله وهذا) أي لكونه تعليقا لا وصية
 لا يحتاج الى اعتاق من الوارث بعد الموت ولو كان وصية لاحتاج لذلك كما لو قال أو صيت بعق
 هذا الرقيق فلا بد من صيغة اعتاق بعده فهذا مما ينبغي على الخلاف وينبغي عليه أيضا أنه
 لا يصح الرجوع عنه ان قلنا انه تعاق ولو قلنا انه وصية لصح ذلك وينبغي عليه أيضا ما سيأتي في
 قوله ولودبرنم كاتب الخ حيث قال الشارح فيما سيأتي بناء على أن التدبير تعاق عتق بصفة الخ
 (قوله ولا قبول) أي من الرقيق وكان الأولى اسقاط ذلك لانه لا يحتاج الى قبول بعد اعتاق
 الوارث على القول بانه وصية بل يكفي مجرد الاعتاق على هذا القول فليس لقبول الرقيق دخل
 فيما ينبغي على الخلاف ولذا أسقطه من شرح المنهج (قوله فلا يجوز الرجوع عنه) تفريع
 على كونه تعليقا لا وصية أي وأما اذا قلنا بانه وصية فيجوز الرجوع عنه كما مر (قوله بقول)
 كنقضه ونقضه (قوله ولا غيره) كوطء مديره سواء أعزل أم لا لانه لا ينافي الملك بل يؤكده
 بخلاف البيع ونحوه وحل له وطؤه البقاء ~~كما~~ ولم يتعاق به حق لازم اهـ منهج وشرحه
 (قوله الابان يزبل ملكه عنه) ولا يعود التدبير وان ملكه بعد ذلك بناء على عدم عود الحنت
 في العين كما اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم دخلت فانه لا يحنث
 (قوله بيع) أي بت أو فيه خيار للمشترى بخلاف ما اذا كان للبائع فلا يكون رجوعا حتى
 تنقضي مدة الخيار (قوله أو نحوه) كهبة ووصية وكذا ايلاد مديره لانه أقوى منه بدليل أنه
 لا يمتنع من الثالث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير (قوله كسائر التعاقبات) راجع لقوله
 فلا يجوز الخ أي كما أن سائر التعاقبات لا رجوع فيها بناء على أن التدبير تعاق عتق بصفة كما مر
 (قوله الحادون بعد التدبير) أي أو قبله وانما نص على ذلك لانه محل التوهم وفرض المسئلة أنهم
 انفسه لو قبل موت السيد والاعتقوا معها قال الرحمان فان قات قيات تبعية الولد لأم في
 نذر الهدى والاضحية تبعية ولد المدير الحادث بعد التدبير لها كما قال به الأئمة الثلاثة ونقله في
 المشرح الصغير عن ترجيح الأكثرين وانتصر له الزركشي قلت يفرق بان النذر لازم أقوى على

فتقريبه بدل على جواز
 وأركانه ثلاثة رقيق غير أم
 ولد وصيغة ومالك (انما يصح
 من بالغ) لا صبي ولو عتق
 (عاقول) لا مجنون (مختار)
 لا كره وهذا من زيادتي
 (ثم هو تعاق عتق بصفة
 وهي موت السيد) لا وصية
 ولهذا لا يحتاج الى اعتاق
 ولا قبول بعد الموت (فلا
 يجوز الرجوع عنه) بقول
 ولا غيره (الابان يزبل ملكه
 عنه) بيع أو نحوه كسائر
 التعاقبات (ولا يتبع
 المدير أولاده) الحادون
 بعد التدبير وقبل موت
 السيد (في التدبير)
 كما لا يتبع الموهونة ولها

(ولو دبرها حاملا ثبت حملها
 حكم التدبير) ان لم يستقنه
 لانه بمنزلة غير منها (فان زال
 تدبيرها) بموت أو غيره أو
 انفصل قبل موت سيدها
 (دام تدبيره) كالودبر عبد من
 إهانت أحد - ما قبل موت
 السيد أو زال ملكه عنه
 (وصريحه) أي التدبير
 (كانت سر) بعدم موق (أو
 اعتقك بعدم موق) وكما
 كتبت سيلا (أو حسبك
 (بعدم موق) وذكر الكتابة
 من زيادتي (ولو دبر ثم كاتب
 أو عكس) أي كاتب ثم دبر
 (جاز) فيكون الرقي في كل
 منه حامدا مكاتبا فيعتق
 بالاسبق من موت السيد
 وأداء النجوم بناء في الأولى
 على أن التدبير تعليق عتق
 بصفة وقياس في الثانية على
 تعليق عتق المكاتب بصفة
 وإذا عتق بالاسبق بطل
 المتأخر الا اذا كان المتأخر
 الكتابة فلا يطل أحكامها
 فيتابع العتق كسبه وولده
 كما قاله ابن الصباغ في الثانية
 ويقاس به الأولى ويحتمل
 خلافه

• (باب أمهات الاولاد) •

(قوله ووجه ضعف الخ) قد
 يقال هذا موجود في التدبير
 أي ما في الأولى توجيهه بأنه
 يصح الرجوع فيها بالقول
 بخلاف الكتابة والتدبير
 على أنه تعليق

استتباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز لم يقع على ذلك اهـ (قوله ولو دبرها حاملا) أي سواء
 انفصل أم لم ينقص - لفيها تان صورتان يكون الحمل فيهما مدبرا وكذا اذا دبرها حاملا ثم مات
 ولم ينقص الا بعد موت السيدة هذه صورة ثالثة في الحمل والرابعة صورة الولد المتقدمة في قوله
 ولا يتبع الخ والحاصل أنه ان كان الحمل موجودا وقت التدبير أو وقت موت السيد أو وقتها
 معا تتبعها في التدبير والا فلا وفرض المسئلة أن الحمل من غير السيد فان كان منه صارت به أم ولد
 فتعتق بذلك لا بالتدبير اكونه أقوى كما مر ومثل ما ذكره قال في حمل المعلق عتقها بصفة (قوله
 ثبت حملها حكم التدبير) أي بطريق النص عليه وتناول اللفظه كما يتبعها في العتق والبيع
 لا بطريق السراية لانها لا تكون الا في الاشخاص لا في الاشخاص ولذا قال ثبت حملها ولم يقل
 سرى (قوله ان لم يستقنه) فان استقناه صح الاستقناء ولا يتبعها في التدبير ومحل ذلك حيث
 ولدته قبل الموت والاتباعها لان الحرية لا تاد الا حرا أي غائبا به خلاف مالو أعتقها حاملا لم يولد
 فان الحمل يعتق تبعا وان استقناه والفرق قوة العتق قال في المنهج وشرحه وصح تدبير حمل كما يصح
 اعتاقه ولا يتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها حاملا فرجوع عنه أي عن تدبير الحمل
 اهـ أي فيبطل تدبيره لدخوله في البيع وان لم يقصد به الرجوع (قوله فان زال) أي بطل وقوله
 بموت أي بموتها في حياة السيد سواء انفصل الحمل قبل موتها أم لا قبل موت سيدها أم لا (قوله
 أو غيره) أي زال تدبيرها غير الموت كالبيع أي بعد انفصال الحمل فان باعها قبل انفصاله فلا يدوم
 تدبيره (قوله أو انفصل) عطف على زال (قوله دام تدبيره) أي الحمل المنفصل والمتصل في
 مسئلة زال التدبير والمنفصل قبل الموت فيما بعدها (قوله كانت سر بعدم موق) أخذه مما
 بعده وقوله أو أعتقك أي أو حررتك بعدم موق أو دبرتك أو أنت مدبر وان لم يبق - بعدم موق
 أو اذامت فانت حر (قوله حسبك) بالتدبير أي عن ملك الغير لك (قوله فيه عتق بالاسبق)
 بخلاف ما لو جعلت من باب التعليق فان المعلق عتقه يصح بيعه ونحوه فكاتبته أولى (قوله بناء
 في الأولى) وهي ما لو دبر ثم كاتب على أن التدبير تعليق الخ مالو بني بناء على أنه وصية فلا يصح
 ادخال الكتابة عليه مع بقائه بل تبطل لانها أقوى منه فلا يصح (قوله في الثانية) وهي صورة
 العكس على تعليق عتق المكاتب بصفة فانه يجامع الكتابة كانت حران دخلت المداور وكان
 الأولى أن يقول كما في الأولى بناء على أن التدبير الخ فانه جار فيهما - كما صرح به في شرح المنهج
 وأمالو بني بناء على أن التدبير وصية فلا يصح أن يكتب ثم يدبر لان التدبير حينئذ أضعف من الكتابة
 فلا يدخل عليه الا الاضعف لا يدخل على الأقوى ووجه ضعف الوصية صحة بيع الموصى به
 دون المكاتب فالخامس أن البناء المذكور جار في الصوتين وأن القياس على تعليق عتق
 المكاتب خاص بالثانية (قوله في بيع الخ) هذا من جملة الأحكام ولولا انما يطل أن أحكامها لكان
 كسبه للوارث (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت من حين الكتابة أما بعد الموت فهو حر
 قال مر فار جعز في مسئلة الكتابة عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتبا فاذا أدى قسطه
 عتق اهـ (قوله ويقاس به الأولى) معقد وقوله ويحتمل خلافه ضعف فالحق أن المسئلة تلتين
 على حد سواء

• (باب أمهات الاولاد) •

أى أحكامها من ثبوت الاستملاء والاستخدام وغير ذلك ولم يقل باب المسئلة ولغات مشهورة لا تبركا
بالحديث وهو أمهات الاولاد لا يمين الخوع ببر باب الدخول عتق أم الولد تحت ما قبله نظرا
لإطلاق العتق ومن غير كتاب كالمخرج وأصله نظرا لكون العتق هنا فعليا وتهرىباً وما قبله من العتق
والتمديد قولى واختبارى فلم يكن هذا مندرجا فيما قبله وهو امامية أخيرة محذوف أو
بالمعكس والاول أولى لان الخبر انما أتى به لاجل المبتدأ فهو أولى بالحذف أو محجور أو منصوب
على ضعف ويجوز فيه السكون بناء على أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل معربة
وقيل مبنية أى صالحة لذلك لأنهم معربة أو مبنية بالفتح على فالتحقيق لفظى وأسماء التراجيم
والكتب من حيز علم الجنس على الصحيح وقيل من حيز علم الشخص وقيل من حيز اسم الجنس
وقيل من حيز النكرة بخلاف أسماء المعلوم فانهم من حيز علم الشخص فالباب هنا عبارة عن
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة للسيد
المشهور (قوله بضم الهمزة الخ) تكلم على ذلك من جهة لفظه ومعناه (قوله وأصلها أمهات)
هذا جواب عن سؤال وارد على قوله جمع أم حاصله أن من شرط الجمع أن يساوى من رده في
الحروف الاصول والمفرد هنا خال من الهاء التى هى لام الكلمة وحاصل الجواب أنه مساو له
بحسب الاصل فى المفرد بحسب الاصل ما فى الجمع من الحروف الاصلية على أحد الاقوال
الآتية (قوله وأصلها أمهات) أى والها من الزائدة وقيل أصلية وحاصل الاقوال فى المسئلة ثلاثة
الاول مذهب سيبويه وهو أن أم أصلها أمهات والها من الزائدة فوزن أم فعول وأمهات فعلمة ثم
جاءت أم على أمهات بزيادة الهاء أيضا فوزنه فعلمهات فالها من الزائدة فى كل من المفرد والجمع
وانما زيدت فى الجمع لانه يرد الاشياء الى أصولها وقد علمت أن أصل أم أمهات وقد قالوا أمات على
الاصل لكن أمهات أكثر فى الناس وأملت أكثر فى الياء ثم مذهب ابن السراج أن أم أصلها
أمهات أيضا ولكن الهاء أصلية فوزن أم فعول ووزن أمهات فعول فالهمزة فى الكلمة والميم عينها
والها لامها والميم الثانية زائدة لكن قولت بالعين أيضا لانهم اضعف اصلها فى الخلاصة
وان يك الزائد ضعف أصلها فاجعل له فى الوزن ما لا اصل

والها من الزائدة فخذت الهاء التى هى لام الكلمة والهاء الزائدة فصارت أم فوزن فعول كما تقدم ثم جمع على
أمهات فوزن فعول ولا يصح حينئذ جمعه على أمات والدليل على هذا ما حكى عن صاحب العين
أنهم يقولون تأمات أى اتخذت أما وهذا المذهب ضعيف لانه خلاف الظاهر وأما حكاية
صاحب العين فلا يخرجهم بالمعنى من الخطا والاضطراب ومذهب بعضهم أن كلام أم وأمهم
أصل مستقل كسبى وسبى ودمى ودمى فتكون أمهات على هذا جمع أمهات والها أصلية
فى كل من المفرد والجمع وأمات جمع أم ووزن أمهات (قوله قاله الجوهري) قال فى شرح المنهج
ومن نقل عنه أنه قال جمع أمهات أصل أم فقد تسمع اه والناقل هو باللال الهلى فى شرح المنهج
وأجاب عنه شيخ الاسلام بأنه تسمع أى تجوز فى النقل وسبب التجوز أنه لما كان ما ثبت للفرع
يثبت للاصل غالبا تساهل ونقل عن الجوهري أنه جاء له جمع للاصل مع أنه فى الحقيقة جمع
للفرع (قوله والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى احكام المتصديقه بآبوتها فى نفس
الكتاب لانه انظر لا يقام عليه دليل لان الادلة للاحكام لا لالفاظ (قوله أجماعة) أى شرطية

بضم الهمزة وكسر هاء مع
فتح الميم وكسر هاء جمع ام
وأصلها أمهات قاله الجوهري
والاصل فيه خبر أجماعة

مبتدأ ومازادة بين المضاف والمضاف اليه أو ذكره موصوفة بأمة أي شيء أمة أي رقيقة
فتوكل بمشتق لاجل أن يصح كونها صفة أو ذكره تامة فلا تحتاج لصفة وأمة بدل من ما نأوجه
الجزء ثلاثة أملا لاضافة أو على الصفة أو البدلية ويصح الرفع على أحد ثلاثة أوجه أيضا ما بدل
من أي بدل كل من كل ومازادة أو خبر مبتدأ محذوف وما موصولة والجملة صلته المحذوف مصدر
الصفة وإن لم يستطع على ذلك قال في الخلاصة وإن لم يستطع فالحذف نورا أو ما ذكره موصوفة
والجملة صفتها وفي الوجه الأول مناقشة وذلك لأن البدل من أداة الشرط لا بد أن يفترق بأداة
شرط كقولك من يقوم أن زيد وان عمرو وأقم معه كما أن البدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقع بعد
أداة استفهام كذا كره الأسماء في عند قول الخلاصة وبدل المضمين الهمز يلى همزة الخ نعم نازع
في ذلك أبو البقاء وجعل المسئلة خاصة بأدوات الاستفهام دون أدوات الشرط قال وأما هذا
اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسميل مع كثرة جمعه فيه اه ولكن المشهور
هو الأول ففي البدلية نظروا ويصح النصب اما على الحال من أي أو على التمييز لما لا يهاهم أو هذا
كأن لم تعلم الرواية والاعتناء وقوله ولدت فعل الشرط في محل جزم خبر المبتدأ وهو أي على
المختار من أقوال ثلاثة ثانيها جواب الشرط ثالثها هما معا وإنما كان الأول هو المختار لانا
وجدنا العرب التزموا فيه ضميرا ولم ياتزموا في الجواب فدل على أنه هو الخبر لا يقال أنه لم يفسد
الابضمية الجواب لانا نقول لا يضر ذلك لأن الخبر قسمان ما يفيد بنية وما يفيد بضميمة غيره
وقوله فهي حرة جواب الشرط وقرن بالقاء لانه جملة اسمية وهي من المواضع السبعة التي يجب
قرنها بالقاء المظومة في قوله

اسمية طلبية ويجامد * وما وقد وبلن وبالنقيس

وقوله عن دبر عن بمعنى مع والدبر بمعنى الموت أي حرة مع الموت وبطاق الدبر على آخر جزم من
حياة سيدها وعن بمعنى بعد أي بعد آخر جزم من حياة سيد حانيساوى ما قبله واطلاق الدبر على
ذلك مجازا استعاره بان شبه آخر الحياة بالموت واستعمله لفظ الدبر بجماع مع عدم الانتفاع في كل
فان من وصل الى آخر جزم لا يتفق به كالميت هذا ان لم نقل انه مشعر لثبوت الموت وآخر كل شيء
والا كان اطلاقه على آخر جزم من باب اطلاق المشترك على بعض معانيه وهل هو حقيقة أو مجاز
خلاف مقرر في الاصول والمراد ولدت ولومن غير طرية المعتاد كجنيها ووقها ولو أحسد نوأمين
وان لم يتصل الثاني بخلاف العدة لا بد فهم من وضعه ما لان مدارها على براءة الرحم وقدم هذا
الحديث على ما بعد للاتفاق على رفعه وان كان في الثاني فائدة أكثر لان فيه خمسة أحكام وفي
الأول حكم واحد وأيضا الحكم المذكور فيه وهو العتق أصل للأحكام المذكورة في الحديث
الثاني (قوله ما جبه) اسم أجمعى لازم للسكون وصلا ووقها فهو معرب بحركة مقدر تمنع من
ظهورها كون الحكاية وهو في الحديث بحرور بقصة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا ينصرف للعلمية والجمعة ومثله سيد وصنده وبرذبه وهو اسم أم الراوى (قوله وصحح اسناده)
أي رجاله (قوله أمهات الاولاد) مبتدأ أولايين خبر ولا فيه فافية والجملة وان كانت خبرية لفظا
لكنها انشائية معنى بدليل قوله في اسماني لخبر أمهات الاولاد لا يمين الخ اذا لا يستدل به على ذلك
الاعلى كونه نبيا معنى وجهه يستمع به خبرية لفظا ومعنى ولذا لم يعطها على ما قبلها لان بينهما

ولدت من سيدها فهي حرة
عن دبر منه رواه ابن ماجه
والحاكم وصححه اسناده وخبر
أمهات الاولاد لا يمين ولا
يوهين ولا يورثن يستمع بها
سيدها مادام حيا فاذا مات
فهي حرة رواه ابن القطان
وحسنه

(قوله ففي البدلية نظر)
ويجيب بأن محمل الشرط
المذكور اذا تقدم فعل
الشرط على البدل كافي
المثال الذي ذكره بخلاف
ما اذا تأخر كافي الحديث
راجع حاشية المنهج وبعبارة
في بعض حواشي ابن عقيل
ان القاعدة مشروطة بما
اذانكر البدل أخذ من
أمثلهم وعليه فلا اشكال
اصلا جرد

كمال الانقطاع لتوافقها ما قلنا لا معنى وهي واقعة في جواب سؤال كأنه قيل ماذا يصنع بها
سيدنا فقال يستمع الخ ولم يقل بين مع أنه جمع لمن يعقل والانصاع فيه المطابقة كما قال سيدي
على الأجهوري

وجمع كثرة لما لا يعقل • الانصاع للأفراد فيه يانل
وغیره فالانصاع المطابقة • نحو هبات وانارات لا تقة

لان المراد بالاستماع خصوص الوطء ولا يمكن وطء الجميع في آن واحد فعدل عن المطابقة التي
هي الانصاع لما ذكرنا أي بقوله مادام حيا بقوله يستمع لان الفعل في معنى التسمية والتسمية
في حيز الانبثات لانهم عواما شموليا بل بدليا فيه بدجواز في بعض الازمنة تدون بعض فافاد
العموم بقوله مادام حيا وان كان الاستماع لا يكون الا في حال الحياة وقوله فاذا مات مثل الموت
وصوله لمركمة مذبح بجراحة بخلاف ما اذا وصل اليها برض وقوله فهي حرة أي وان ماتا معا
معينة محقة نظرا الى أن العلة تقارن المعلول بخلاف ما لو شككت في السبق والمعية لان الاصل
الرق حتى يتحقق الحال وان علم عين السابق ونسي وجب التوقف حتى يتبين الحال أيضا وذكر في
الحديث منع البيع وما بعده اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المالك في ذلك قهريا كالارث
أو اختياريا وهو قسمان اما بعوض كالببيع أو بدون كالهبة وقدم البيع لا كثرية وقوعه
والمراد لا يعين ولا يوهن للغير بدليل ما يأتي فهو عام مخصوص والمراد لا يعين كلا ولا به ضا ولا
بشرط العتق ولا عن تعاق عليه بخلاف بيعه لنفسه كلا فيجوز وكذا به ضا فيسرى وانما
جمع في أمهات الاولاد ولم يفردها أو يفردها الاول دون الثاني أو العكس لان أم الولد في اللغة
تطلق على كل ذات ولد لجمع اشارة الى ان المراد معنى خاص وهي الامة التي له فيها ملك ولو أفرده
الثاني حينئذ لم يصح لان الولد الواحد لا يكون في أمهات متعددة (قوله اذا حبلى) عبر باذا دون
ان لان اذا للتعقيق والاحبال محقق لا كثر وقوعه وتعاق الارادة به من حيث الشهوة البشرية
والثمرة لا جيل حصول النسل وتظهر ذلك قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا هذا الذي
نصهم سبئته فان وقوع السبئية فادر بخلاف الحسنة لا يقال كلامه تعالى لا يوصف بكونه مجزوما
به أو مشكوكا فيه لانه تعالى لا يتصف بذلك لانه قول انه يوصف بذلك بالنظر لحال الشئ في نفسه
وفرض ورود الكلام على لسان المتكلم من البشر لا بالنظر لعلمه تعالى فان قيل قد استعمات
ان مع الموت في قوله تعالى واثن منتم أو قتلتم مع تحقيقه أجيب بان القصد ترغيبهم في الجهاد وعدم
تقاء دهم عنه فالمعنى والله أعلم أن ما يخافونه من الموت أو القتل في سبيل الله تعالى ليس محققا
وعلى فرضه فغفرة الله تعالى خير فالمعلق خصوص الموت بهذا السبب لا مطلق الموت واعلم أن
بقية أدوات الشرط حكمها كان في عدم الجزم كما ذكره الجاهل تبع للرضي ولم يقل حلت ولا
عاقبت لانها ما يكونان في الآدميين وغيرهم بخلاف حبلى وتعبيره بذلك أولى من قول المنهاج
أحبلى لانه لا يشترط القصد (قوله من حر) أي يمكن احباله بان استكمل تسع سنين (قوله
كاه أو بعضه) بالرفع فاعل حر لانه صفة مشبهة أي قامت به الحرية أو بالنصب على التشبيه
بالقوله ولا يصح حره تو كيدا لان تو كيدا التسمية بالمعرفة منه البصريون ولا يقال يمكن
الحرى على طريق الكوفيين لانه قول يمنع منه عطف بعضه عليه لانه ليس من ألفاظ التوكيد

(اذا حبلى من حر) كله
أو بعضه

ويصح كونه بدلا ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأن ذلك بالنظر لعمل العامل لا بالنظر للمعنى
وهذا التعميم من حيث نفوذ الاستبدال وان كان وطء المبعوض لأمة حراما عليه لعدم جواز
التسري له ووجه الحرمة من حيث المعنى أن بعضه مملوك للسيدة فمالك بعضه فليس له صرف هذا
المبعوض في القمع لأنه إذا تمتع تمتع بجملة له فيلزم عليه استعمال المبعوض الذي يخص السيد في غير
حقه لا يقال إن الأب المبعوض لا يثبت استبداده بوطئه أمة فرعه ومقتضاه عدم ثبوت استبداد
المبعوض لأننا نقول انما لم يثبت استبداد الأب المذكور لأن له في مال الابن شبهة الاعتفاف وهو
منتف في المبعوض ولا يرد أيضا أنه لا يصح اعتناقه لأننا نقول المانع من صحته كونه ليس أهلا للولاء
وهو منتف هنا إذا مات الموصي بالمال باعتق انتفى ذلك ومن ثم صح تدبيره (قوله ولو كافرا) أي
أصلها وأما المرتد فإلاده موقوف كذلك (قوله أو مجنوننا) أي أو ~~مكرها~~ أو سقيم الألفاسا
فلا ينفذ إلاده على المعتد (قوله أمة) المراد به من له فيها ملك وان قل فيدخل الأمة
المشتركة لكنه ان كان موصرا يرى لها أسرى به من كل أصيب شريكه أو بعضه والافيشيت في
نصيبه فقط والمراد ملك تحقيقا أو تقديران يدخل أمة الفرع وهذا أعني كون الأمة مملوكة
للسيد أجد شرطين والثاني أن لا يتعلق به الحق لازم غير الكتابة حال الملق والسيد معسر ولم
يرز عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لم يتعلق به الحق أصلا أو تعاوق به وهو غير
لازم كعارية أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكنه زائل عند الملق أو مسقروا السيد موصر
أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها فحوادها أو أبرأه ولم يرز ويبيع فيه لكن ملكها السيد بعد
ذلك في هذه الصور كلها يثبت الاستبداد ما إذا تعاقب به ذلك فلا يثبت الاستبداد والحق اللازم
كله من بعد القبض وأصل أمة أو خذفت لامها على غير قياس وعوض عنها الثمن وكان
القياس قبلها القما تحركها وانفتاح ما قبلها ولهذا ترد في التمه غير فيقال أمة وأصله أمة
اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدها ما بالكون الخ وتنفى على امتنان على لفظ المفرد وتجمع
على أماء ككتاب وأصله أما وقلت الواو همزة لوقوعها طرعا اثر الزائدة ككساء وتجمع
أيضا على آم كفاض وأصله أم وبمزتين الأولى مفتوحة زائدة والثانية فاء الحكمة فقلت
الان لا جتماعها ككسة مع مثلها وانابت الواو لوقوعها طرعا فمما قبلها في اسم مفرد
ولا نظير له ثم الضمة ~~كسرة~~ لتسلم الياء وتجمع أيضا على أموات كسنوات (قوله بلاوطه)
كاستدخال منه المحترم حال خروجه وان لم يكن محترما لدخوله بأن استدخلته على وجه الزنا
ولا بد أن يتصل في حال حياة السيد وتدخل في حياته أما إذا انفصل في حياته واستدخلته
بعد موته فإنه يثبت النسب والارث دون الاستبداد وأما إذا انفصل بعد موته واستدخلته
كذلك ففيه خلاف قال الشيخ الخطيب يثبت به النسب والارث وهو المعتقد وقال قل بعدم
ثبوتهم لأنه انفصل من جنة منفكة عن اطل والحرمة ولو اختلط المحترم بغيره من السيد أو
اجنبي ثبت الاستبداد لأنه وجد مقتض وغير مقتض فيغلب الاول والمراد الاحترام ولو في
الواقع فبدخل مالو وطئها بظن اجنبية (قوله أو بوطه محرم) أي بسبب حيض أو إعرام أو فرض
صوم أو اعتكاف أو لكونه ظاهرا من أم ملكها قبل استبرائها أو لكونه قبل التكفير أو لكونها
محرم له بنسب أو رضاع أو لكونه ماهر زوجة أو معتدة أو مجوسية أو وثنية أو من تداء ومكاتبه

(قوله الأب المذكور) أي
الذي وطئ أمة فرعه مع كونه
كامل الحرية بخلاف المبعوض
الذي لا شبهة له حيث أنه في مال
فرعه من حيث الاعتناق

ولو كافرا أو مجنوننا (أمة)
ولو بلاوطه أو بوطه محرم

أول كونها مسلمة وهر كافر اه مر والمراد محرم لعارض كافي الامثلة المذكورة بخلاف الوطء
 في الدبر فإنه محرم لعينه فلا يثبت به استيلاء ولا نسب بخلاف ما لو تلمذ بها لقصة الدبر فأمضى فان
 منه يكون محترما وأما إدخال المني المحترم في الدبر فقال قل يثبت به الاستيلاء والظاهر
 عدم ثبوته قياسا على ما لو وطئها فيه (قوله فوضعت) أي حيا أو ميتا (قوله يجب فيه غرة)
 كضعة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخيرهما القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران
 أو رجل واحد أنان اه مر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وان قلنا لو بقيت لتخطط وانما
 انقضت به العدة لان المدار ثم على برائة الرحم وهذا على ما يسمى ولدا (قوله وان لم ينقل) هذه
 النجاسة قاسدة من جهة الحكم لان المعتمد أن لا تعتق بموته ولا تصير أم ولدا اذا انفصل كما ومن
 جهة المعنى أيضا لانها تنافي قوله وضعت لانها لا يقال لها وضعت الا اذا انفصل الولد ويمكن أن
 يجاب عن هذا بان المعنى وضعت كما ما به موت السيد أو قبله أو بعده قبل موت السيد
 وار لم ينقل باقيه الا بعد موته فصح جعلها غاية لوضعت بعد تناوبه بوضع الكل والبعض على
 ما مر (قوله صارت به أم ولد) جواب الشرط وجعله في أبي شجاع حرم عليه بيعها الخ وفي المنهج
 عتقت بموته ولا منافاة لان الاحكام كلها تترتب على فعل الشرط ولكن ما هنا أولى لان الذي
 يترتب أولا على فعل الشرط هو صيرورتها أم ولدا وما حرمه نحو بيعها وعتقها بموته فهما
 مترتبان على صيرورتها أم ولد (قوله فتعتق بموته) أي ان وضعت في حياته فان وضعت بعد
 موته تميز عتقها بموته ويترتب عليه الاكساب فتكون لها من الموت (قوله ولو بقتلها له)
 وقاعدة من استعمل بشئ قبل أوأته عتق بجرمانه أغلبية فان قتلت فيه فالامر ظاهر وان
 وجبت الدية فهي في ذمتها واذا كان السيد مضمنا وقتلته عتقها واجب القصاص لانها حال
 الجناية رقيقة والقصاص بغير جراح الجناية والدية بالزهر (قوله لما مر) أي في الحديثين
 حيث قال فهي حرة عن دبر منه في الاول وقال في الثاني فاذا مات فهي حرة (قوله بخلاف
 أمة غيره) محترز أتمته وقوله ان لم يكن فرعها فان كان فرعها صارت أم ولدا لاصل ان كان كامل
 الحرية ولم تكن أم ولدا للفرع كما مر في الاعقاف (قوله كأن وطئها الخ) والولد في الثلثة حر
 اظنه المذكور ورواه عليه قيمته السيد ما بخلاف ما لو وطئها يظن أنما ازوجتته المملوكة فالولد رقيق
 وقوله يظن الخ أي وان كانت هي زانية وهذه شبهة فاعل وتقدم شبهة المثلث في الامة المشتركة
 وخرج به شبهة الطريق وهي التي قال بجعل الوطء فيها عالم فلا يثبت بالوطء فيها نسب ولا استيلاء
 لانها عاظم الزوجية والمثلث ولو وطئ جارية بيت المال حدث فلأولادها بالنسب ولا استيلاء سواء
 الفتي والقيرة لانه لا يجب فيه الاعقاف أو وطئ جارية أي به أو أمه ظاننا سلمها له أو كره على الوطء
 فالذي يظهر كما قاله الأذرى أن الولد رقيق اه أفاده مر (قوله والسيد ما الخ) شروع
 في الاحكام المترتبة على صيرورتها أم ولد ولا فرق في السيد بين أن يكون حرا أو مضمنا لان
 تزويجه بالملك لا بالولاية وقوله اجبارها أي تزويجها بغير اذنها لا بمعنى قهرها (قوله نعم ان كان
 سيدها كافرا وهي مسلمة) خرج عكسه وهو ما لو كان السيد مسلما وهي كافرة ولو وثنية
 أو مجوسية فإنه يزوجهما لان حق المسلم في الولاية أكد لا ترى انه يثبت له الولاية عليها بالجهة
 اه أفاده مر (قوله فليس له تزويجها) أي بل يزوجهما المسلما كما باذنه وحضانه ولدها لها وان

(فوضعت ولو سقط ما يجب فيه غرة) وان لم ينقل (صارت به أم ولد) فتعتق بموته ولو بقتلها له (بخلاف أمة غيره) ان لم يكن فرعها (كأن وطئها يظن انها زوجته الحرة أو أمته أو غيرها بغيرتها) فحيات منه ووضعت ما مر فلا تصير به أم ولدا وان ملكها لانه لم يقع له الولي به في ملكه ونخرج بزائد في حر المكاتب فلا تصير أمته بذلك أم ولد (واسيدها) أي أم الولد (اجبارها على النكاح) كالقنة نعم ان كان سيدها كافرا وهي مسلمة فليس له تزويجها كما علم مما مر

كانت رقيقة لتبعيتها لها في الاسلام اهـ مر ويؤخذ منه ان المهر له وانما الوارثات التزويج
بدونه لم يجز عليه (قوله لا تباع) أي لان الولد جزؤها وقد ثبتت حريته ابتداء ففسرت لها
ومقتضى هذا امتناع بيعها اذا ماتت في بطنها لانها حامل بحربل ويثبت لها أمية الولد حتى اذا
مات السيد قبل وضعه عتقت من رأس المال قال الرحاني ونقل عن المحلى افتناء بيدها اذا مات
في بطنها وفيه نظر الآن يقال أمية الولد لا تثبت الا بالولادة ولم توجد وقوله هم ان الحامل بصر
لا يصح بيعها محله ان كان حيا وفيه ما فيه انتهى ويمكن حمل كلام المحلى على ما اذا لم تضعه بل بقي
في بطنها ولا شك ان شرط ثبوت أمية الولد وضعه كما مر اما اذا وضعه فلا شك في ثبوت أمية الولد
لها وامتناع بيعها احتمل لانه لا ينفقها عن المضغة وقد مر ثبوت أمية الولد بها (قوله ولا ترهن)
كان الاولى اسقاط هذا من وجوه المفارقة لان المدبرة مثلها فيه كما ياتي (قوله لانها لا تقبل
النقل) أي الانتقال من ذمة الى ذمة (قوله جنائيتها الثانية) خرج جنائيتها الاولى فيضمنها
السيد بأقل الامر من قيمتها وارث الجناية اما الثانية فلا يضمنها السيد لان ابلاده اطلاقا لها
ولم يصدر ذلك منه الامر واحدة بل يشارك المحقق عليه ثانيا فبما أخذ المحقق عليه أولا هذا ان
استغرقت الاولى قيمتها والارث السيد قد مر ما بقي منها الجناية الثانية فان بقي من ارث الجناية
الثانية شيء رجع المحقق عليه ثانيا على الاول باعتبار نسبة ارثه فينظر ما أخذ أولا وثانيا ويقسم
بينهما باعتبار نسبة ارث كل مجموع الارشيز ولو جنت ثانيا ورابعها وغـير ذلك فهي كالثانية
(قوله لان جنائيتها كواحدة) بدليل انها لو جنت مائة جناية اشترى كوا في الارش الاول باعتبار
نسبة ارثهم هذا ان أخذ فان لم يدفعه السيد للمجني عليه أو لاطالبه أو كاهم بأقل الامر من القيمة
والارث وما أخذوه يقسم بينهم بتلك النسبة (قوله ويقبها في العتق) أي من رأس المال
ولدها ولو ادعت ان هذا الولد حدث بعد الامتداد او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث
ذلك وقال بل حدث قبل الامتداد فهو قن صدق بيمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت
انها اكسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فان المصدق لان البدلها فخرج بخلافها
في الاولى لانها تذهب حر بيمينه والحال لا يدخل تحت البيع وسكت المصنف عن اولادها وولادها
والظاهر أخذ من كلامهم أنهم ان كانوا من اولادها الاناث فحكمهم حكم أولادها أو من
الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقبا وحرية اهـ أفاده الطيب في شرح الغاية (قوله الحاصل)
أي من غير السيد بدأ مأمنا فهو حر وقوله رقيقا حال من الضمير في الحاصل أي حال كون الولد
رقيقا بان كان متزوجا بامع علمه برقه بخلاف ما لو غر بمر يمتا فانه يكون حرا ولا يتبعها كما مر
وقوله أو برتاعطف على نكاح أي ولا يكون الارقيقا ولذا لم يقيده بقوله رقيقا (قوله بعد
صيرورتها) ظرف لقوله الحاصل أي الحادث بعد صيرورتها الخ أما قبلها فرفيق (قوله
وترهن) هذا رأي ضعيف جرى عليه تبعه الملقيني والمقدم ما قاله في باب الرهن أنه يمنع رهن
المدبرة وان كان يدين حال لاحتمال موت السيد بخانة فها هنا سبق قلم اهـ زيادي (قوله ويضمن
سيدها جنائيتها الثانية) أي بأقل الامر من الارش والقيمة ان كان بعد فداءه الاولى فان كان
قبلا اشتركت الثانية مع الاولى في الارش الاول (قوله بالوصف) أي القيد السابق في باب
التدبير وهو وحدونهم بعد التدبير وانفصالهم قبل موت السيد بخلاف ولد المستولدة الحادث

(وتفارق) ام الولد (المدبرة)
في سبع مسائل (في انما
لا تباع ولا توهب) نكح
لها ان الاولاد لا يبعن ولا
يوهن السابق (ولا ترهن)
لما فيه من التسليم على
البيع (ولا يوصى بها) لانها
لا تقبل النقل (وعتقها من
رأس المال) كما مر (ولا يضمن
سيدها جنائيتها الثانية) وان
فقدت الاولى لان جنائياتها
كواحدة (ويقبها) في
العتق (ولدها) الحاصل
بنكاح رقيقا أو برتاعطف
صيرورتها أم ولد بخلاف
المدبرة فانها تباع وتوهب
وترهن ويوصى بها وعتقها
من ثلث المال ويضمن
سيدها جنائيتها الثانية
كما مر في القن ولا يتبعها
ولدها بل وصف السابق (ولو
كانها) أي ام الولد (أو
استولدة مكاتبه صارت)
فيهما (مستولدة مكاتبه)
وان كان وطؤها المكاتبه
حر اما فتنق بالاسبق من
موت السيد واداء النجوم

(قوله فقوله رقا وعتقا الخ) قال بعضهم معنى قولهم رقا أنه يتبعه زمن الرق الكائن ٥٨٥ قبل العتق وعتقا أنه يتبعه في العتق

زمنه الكائن بعد الرق وعلى هذا يظهر قوله فيما سألني والاتباع أبا رقا وعتقا خلافا لمن قال الأولى حذفه

(ولا يصح بيعها) في ثلاث مسائل (فما لو اشترت نفسها) كما أفنى به الفقهاء وكالشراء مسائل الفلاسكات الممكنة وهذه من زيادتي (أو كانت موهونة أو جانية) نعلق برقيتها مال وكان المالك فيها مأمرا حال الاستيلاد (وام ولد مكاتب ان ولدته في الكتابة) أي قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه لدون ستة أشهر) منه (تبعه رقا وعتقا) لان المملوك رقع في الرق وهو قبل عتق أبيه مملوك له يعتق به ولا يعتق عليه لضعفه ما حكمه (ولا تصير أم ولد) لانها عاقت به مملوكا فاشبهت الامة المشكوكه (والا) بان ولدته ستة أشهر رقا كثر من العتق (فهو حر وهي أم ولدان كان بطوها) اظهر والعلق مع الحرية أو بعدها والاتباع أبا رقا وعتقا ولا تصير مستولدة وقولي والأعم مما عير به (ولو أسأت أم ولد كذا) هو أعم من قوله نصراني (حبل بينهما) والزم بؤنتها هو أعم من قوله (باب أحكام الرقيق) •

بعد الاستيلاد المنفصل قبل موت السيد فانه يتبعها كما مر (قوله ولا يصح بيعها) كلام مستأنف (قوله الا في ثلاث مسائل) تبين في ذكر الثلاثة أصوله وشرائها نفسها ليس في الاصل كما سيذكره كان الصواب أن يقول في أربع مسائل فتأمل اه قل (قوله فيما لو اشترت نفسها) أي كالأوبعضا ويسرى الى الباقي ولا يلزمها قيمة ما سرى كما مر وخرج بشرائها نفسها ما لو اشترتها أصلا أو فرها أو من أقر بغيرها فانه لا يصح بيعها أو محل صحة بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل بخلاف المبعوض لانه عقد عتاق وهو ليس من أهل الولاء (قوله سائر) أي باقي التملكات الممكنة هنا كالهبة والقرض فتدبره جارية تمثل نفسها أو خرج بذلك الوصية فلا يصح أن يوصى لها بنفسها الاحتياجه القبول وهو انما يكون بعد الموت وهي اعتق بمجرد الموت (قوله أو كانت موهونة) أي قبل الاستيلاد أي أو كان سيدها مملوكا (قوله وكان المسالك فيها مأمرا حال الاستيلاد) أي ووطئها بعد الرهن أو الجناية (قوله وأم ولد) بالحر عطف على ما لو اشترت فهي مسئلة رابعة ويصح الرفع وجلة الشرط مع قوله ولا تصير الخ خبر والمكن الأول أنسب بكلام الاصل لانه ذكر هذه وأسقط الأولى وعليه فكان الأولى أن يقول فان ولدته بالفاء لانه كلام مستأنف تفريع على محذوف تقديره والولد نسيب وبه ذلك فيسه تفصيل فان ولدته في حال الكتابة يتبعه رقا وعتقا فان أدى النجوم عتق والارق ولا تصير به أم ولد أو بعد الكتابة يتبعه عتقا فقوله رقا وعتقا موزع أي رقا وعتقا في الأولى وعتقا فقط في الثانية لانه صار حرا وعبارة الشوري قوله رقا وعتقا هذا انما يتصور بالنظر الى مجموع المسائلين وهما الولادة في الكتابة والولادة بعد العتق لدون ستة أشهر فان المسئلة الأولى يتصور ان يتبعه في الرق والعتق واما الثانية فلا يتصور أن يتبعه الا في العتق اذا فرض ان العتق حصل اه (قوله قبل عتق أبيه) أي أو معه (قوله تبعه رقا) أي ينعقد رقبته قائم يعتق ولا يعتق حالا ضعف ما حكمه وهو منصوب على التمييز من ضمير تبعه الواقع جوابا لان الشرطية المقيدة بطوارز البيع وعتقا هطف عليه (قوله يعتق) أي عليه وعلى سيده لانه مكاتب حكما (قوله لضعف ما حكمه) أي بل يتوقف عتقه على عتقه وهذا مع قواهم انه مكاتب عليه اه عبد البر (قوله ان كان يطوها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة واحدة وقوله لظهور العلق مع الحرية أي فيما اذا كان يطوها مع العتق وقوله أو بعدها فيما اذا كان يطوها بعده (قوله والا) أي بان لم يطوها أصلا مع العتق ولا بعده أو وطئها أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطئ (قوله أم ولد كذا) الأولى أن يقول كافر لانه لا فرق بين الكفاي وغيره وقوله هو أعم أي لعدم شموله غير النصراني (قوله حبل بينهما) أي يجب على الحاكم ان علم بذلك فان لم يعلم به وعلم به بعض الا ساد وجب عليه اعلام الحاكم وقوله حتى يعتقها أي فتعتق وقوله فتسلم بضم التاء وتشديد اللام واسافات المصنف أن يعتق ذلك الكتابة عنابا باستقلالية الأصل نبيه على بعض مسائل منه استطرادا

• (باب أحكام الرقيق) •

أي من حيث مخالفتهم للعرو وموافقتهم له ولحق ذلك فهو كالنتيجة لما سرى في الكتاب قبله وذكر من احكامه منها وشرا حائضتين حكما بهنم ما طاق وبهذه على تفصيل وذكر المناو من باب جلة كثيرة والمراد به من فيه رق ذكرنا كان أرأني فهو أعم من قول الاصل العبد وان قال ابن حزم

لفظ العبد يشمل الذكروالانثى والمراد به ايضا ما يشمل المكاتب لا المبهض بدليل عقده له بالبعد
ذلك (قوله لا تلزمه جمعة) لكنهم انصح منه ونجزيه عن ظهوره كما مر (قوله ولا يلزمه حج) واذا حج لم
يجزه عن نسك الاسلام اذا اعتق وابسر (قوله الابندر) اى وان لم ياذن له سيده فيه كما نقل عن
الروضة وهو الصحيح قرر ذلك شيخنا عطية خلافا لما نقله الشيخ خضر هنا (قوله فيلزمه ما) اى
سواء عين عام أم أطلق (قوله وعورة الامة) بالنصب عطف على اسم أن أى والا فإى ان عورة
الامة اى فى الصلوة فقط فلا حاجة للاستدلال بعد الايضاح الترجيح ويجوز الرفع بالابتداء
(قوله بجامع أن رأس الخ) انما اقتصر على الرأس وان كان غير الرأس كالرجل كذلك لان ما حمل
وفاق واماماه عده ففيمه خلاف بيننا وبين الخنقية (قوله الى سائر بدنهما) حتى الوجه والكفين
وقوله كما صححه النووي معقد وقوله وجزم الاصل لضعف (قوله يجوز النظر الى وجهها)
وكذا سائر بدنهما عدا ما بين سرة وركبة لغيره محرم لان ذلك ليس بعورة وكذا قال فى الحرمة فلا
مخالفة عندهما فيما فى كل من الوجه والضمير الرابع للامة ليس بقيد ولكن انما اقتصر على
الوجه لانه محمل رد على الاصل وليس مراده بيان الحكم المقرر عند الرافعي وعلى الضمير
الرابع للامة لان كلامه فيها المأذون كرهها الحرمة لكان خروجها عن المقام فقول قل وسكون
الشارح عن ذلك اى الحرمة يوهم المخالفة وليس كذلك اه ليس فى محله (قوله شاهدا) اى فى
الاموال ونحوها فصحته شهادة به لال رمضان ونحوه معنى وجوب الصوم على من أخبر به بها
حيث صدقه لا بمعنى ثبوتها عند القاضي كما مر فى باب (قوله ترجمانا) بضم الجيم مع فتح التاء
وضمها وفتحهم مامعا كزعفران وجهه تراجم كزعفران ففيمه ثلاث لغات نقلها فى المختار وظاهر
كلامه تبع الجوهري أن التاء زائدة فوزن ترجم فعل وقال النووي التاء فيه أصلية قال
وأبكر على الجوهري جعل التاء زائدة اه فوزنه حيث نفعه والكل حروفه اصول قال ابن مالك
وضاعف اللام اذا أصل بقى كترجمه نرو وقاف نستق

والترجمان هو المعبر عن لغة بلغة أخرى اى المترجم اى قال ترجم الكلام فسر (قوله يترجم)
أى يفسر كلام الخصم ويشترط فيه اثنان وأن يكون بلفظ الشهادة بخلاف المترجم كلام الحاكم
للخصم فلا يشترط فيه ذلك (قوله فائدا) اى ملحقا بالانساب عند الاشتباه لا مرخصه الله تعالى
به (قوله ولا قاضيا) اى من جهة الامام او محكما من جهة الشريعة أما اذا نص به الشريعة فلا
تحكيم فيه صح لانه يشترط فيه حيث نفع التكليف فقط كما مر (قوله ولا خارضا) اى للنخل والعنب لان
شرطه أهلية الشهادة ككلها كما مر وانظر من الحزروا التضمن لان الخارص يطوف بالشجر ويقدو
ثمره رطبا ثم يابس بطريق التضمن (قوله ولا مقوما) اى يقوم السلع لان ذلك شهادة بالقيمة نعم
يجوز منه فتح باب السلعة لانه لم يحصر غنما فيما قاله (قوله ولا كاتب حكم) وهو الذى يكتب
الوثائق لانه يشترط فيه أن يكون عدلا ذكر احرارا غابكا بكتابة محاضر وجبيلات والمحاضر جمع
محضر وهو الورقة التى يكتب فيها الدعوى من غير ختم والسجلات ما تختم وهى الحجج المعروفة
ونطاق على اصل الحجج الموضوع عند القاضي للمراجعة فيه عند الاحتياج اليها (قوله ولا أميننا
لحاكم) اى يسد تمامه على كتب الاحكام من المحاضر والسجلات فالمراد الحاكم الشريعى كما قرره
شيخنا عطية فلا يمنع كونه خازنا لالامير (قوله ولا اماما أعظم) خرج به كونه اماما فى الصلاة

(يفارق الحرفى أنه لا تلزمه
جمعة ولا تهنه ديه) كما مر
فى باب (ولا) يلزمه (حج ولا
عرة) كما مر فى محله ما
(الابندر) فيلزمه كالحرم
(وعورة الامة كالرجل) اى
كهوته بجامع أن رأس كل
منهم ليس بعورة (لا يكن
يحرم نظره غير محرم الى سائر
بدنها) كالحرمة كما صححه
النووى تبع للمحققين وجزم
الاصل تبعاً للصحيح الرافعي
يجوز النظر الى وجهها
(ولا يجوز كونه) اى الرقيق
(شاهدا ولا ترجمانا) يترجم
كلام الخصم او الشاهد
للحاكم (ولا فائدا ولا قاضيا ولا
خارضا ولا مقوما ولا كاتب
حكم ولا أمينا للحاكم ولا
اماما أعظم ولا قاضيا

(قوله ولا وليا في نكاح) أي في إيجابه ولو بوجوب كونه غيره له لأن من جملة موانع الإيجاب الرق أما قبوله فيصح أن يوكفه غيره فيه وإن لم ياذن السيد وأما قبوله لنفسه فيصح باذن سيده كما سبق في قوله (أو قود) أي لأنه لا يستوفيه إلا الإمام أو نائبه الحر وكذلك الحد المذكور في قوله أو غير ذلك (قوله ولا وصيا) أي على الأيتام لأنه يشترط فيه عدالة وكفاية وإسلام وحرية كما تقدم (قوله ولا يملك امرأا) كما مره وحسبة وجمع زكاة وجباية فتجوزية كخراج وكان الأولى تقديم هذا الضابط وجعل ما عداه أمثلة له وخرج بالعام الخاص كناية في لفظة شيء معين (قوله ولا يملك شيئا) وأما خبر العيصين من باع عبدا أوله مال فماله للبائع الآن يشترط المستأجر فاجب عنه بان الإضافية فيه للاختصاص لئلا يملك والاناؤه جعله لسيده البائع له (قوله وإن ملكه سيده) أشار به الخلاف وهو قولان قديم وجديد وقضية اختصاص الخلاف بالسيد ولا يجري في تعليق الأجنبية وبه قال الرافعي لكن نقل في المطلب أن جماعة أجروا فيه منهم القاضي الحسين والماوردي وحينئذ فاقصروا الشارح على السيد لأنه محل التوهم وأما الأجنبية فتقهرم بالأولى (قوله لكن ملكه ضعيف) ولذلك يمتنع عليه وطء مملوكه ولو ياذن السيد عنه (قوله ولا يبطأ بملك) أي يحرم عليه ذلك وإن أذن سيده له فيه كما مر (قوله ولو كان مكاتباً) أي أو مبعوثاً لأنه إنما يبطأ بجماعته لا بغيره فيصوم وطءه وإن نفذ بإلادته كما مر (قوله لعدم ملكه) أي في غير المكاتب وقوله أو ضعفه أي فيه وكذا قوله وخوفاً من هلاك الأمة بالطلاق أي فتضيع عليه والمقصود اعانته عن نجوم الكتابة (قوله أولى من تعبيره بالتسري) أي لأن التسري شرعاً يعتبر فيه ثلاثة أمور الوطء والانزال ومنع الموطوءة من الخروج والرقيق لا يبطأ أمته مطلقاً سواء وجد انزال ومنع من الخروج أم لا ومقتضى كلام الأصل أنه لا يمنع الاعتدال بوجود ما ذكره والتسري لغة مطلق الوطء وأصله تسري فابدلت الياء من الراء كنهض في أصله تقضض بثلاث ضادات وبقيت للأمة سرية بالضم لأن وطأها يسري عن وطء الحرة وللحر تسرية بالكسر فرقاً بينهما وبين الأمة (قوله غير مكاتب) أي كتابة صحيحة بان لم يكن مكاتباً أصلاً أو مكاتباً كتابة فاسدة فوجب الزكاة عليه ما ابتدأ ثم يتحملها عنهم ما السيد وإن كان الثاني لا يلزم السيد مؤنته والفرق بينهما وبين الزكاة أن المؤنة تتكرر في اليوم والليلة ولا كذلك زكاة الفطر فأنما لا تجب في العام إلا مرة واحدة أما إذا كان مكاتباً كتابة صحيحة فلا زكاة عليه ولا على سيده (قوله ولا يكفر بملك) أي لا بنفسه ولا بغيره في حياته وبعد موته نعم سيده أن يكفر عنه بعد موته بغير اعتناق وقوله في ما تكرر الكفارات أي جميعها وهي أربعة بل يكفر فيها بالصوم لكن على تفصيل قريب من التفصيل الآتي وحاصله أنه إن كان أمة تحمل للسيد لم تصم إلا بآذنه وإن كان غيرهما فكذلك إن ضمه الصوم وقد حثت بلا إذن والأفلا يتوقف صومه على إذن والمكاتب كالحرة فيما عدا الاعتناق (قوله لعدم ملكه) أي في غير المكاتب أو ضعفه أي في المكاتب (قوله ولا يصوم) أي يحرم عليه مع كونه صحيحاً وكذا الأمة بعده اه قل (قوله إذا أضرت ذلك الصوم به) ليس هذا محل فرقي بينهما وبين الحر لأنه متى أضرت الصوم بالشخص حرم مطاعه إذا كان أورياً ومقتضى كلام المصنف اختصاص هذا بالرقيق وإضافة قضاءه أنه إذا أذن له السيد جاز له الصوم وليس كذلك فكان الأولى إسقاط هذا والاقتصار على الصورة الثمانية أي قوله أو بالسيد (قوله وإن لم يضرب) بضم الياء

ولا وليا في نكاح أو قود أو غير ذلك ولا وصيا ولا يملك امرأا (أما) انقصه بالرق وتعيير في الولاية بما ذكر أعني من اقتصاره فيها على النكاح والقود والحد (ولا يملك) شيئا وإن ملكه سيده لأنه مملوك فاشبهه بالمهينة نعم المكاتب يملك لكنه مملوك ضعيف (ولا يبطأ) ولو كان مكاتباً (بملك) لعدم ملكه أو ضعفه وخوفاً من هلاك الأمة بالطلاق وتعيير بذلك أولى من تعبيره بالتسري (ولا تلزمه زكاة الأزكاة الفطر) فتلزم غير مكاتب أي تلزمه ابتداء (ويصح لها سيده) عنه (ولا يكفر بملك) في سائر الكفارات لعدم ملكه أو ضعفه (ولا يعطى من زكاة) لا (كفارة شيئا) إلا من ماله المكاتبين في الزكاة فله مكاتب أن يأخذ منه (ولا يصوم غير فرض إذا أضرت ذلك) الصوم به أو بالسيد (الأبازن سيده) وتزيد الأمة المباحة للسيد بأنهم لا تصوم بحضرة إلا بآذنه وإن لم يضربها الصوم

(ولا يلزمه) اذا كان غير

مكتاب ولا ماذون له في
المعاملة (اقراره بحال في
الحال) اذ لا مال له بل يلزم
ذمته ايطالب به بعد عتقه
(ولا يسهم له من القيمة) بل
يرضخ له (ولا ياخذ لقطه الا
على حكم غيره) بان ياذن له
في اخذ ما يابى عنه (ولا يرث
ولا يرث) كما لم من محله
(ولا تصح كفالته الا باذن
سيده) لانه اثبات حق عليه
فاشبهه النكاح (ولا يضمن
بالدية بل يضمن منه بالقيمة
ما يضمن من الحر بالدية)
من نفس او غيرها ويضمن
منه بما نقص من قيمته
ما يضمن من الحر بالقيمة
وتحمل العاقلة قيمته
ولا يتحمل هودية عن غيره
ولا يتحمل عنه بل موجب
جنايته يتعلق برقبته
وجادته في الزنا وغيره ونفيه
على النصف من الحر كما هو
في الحدود

(قوله مبنيا للمجهول) اعله
الناعل (قوله وفيه نظر)
الذي يظهر انه ملحوظ قل
من حيث ان الذي يفارق
فيه الخ هو كون المضمون
القيمة وهذا قد علم وما يتحمل
العاقلة فلا مخالفة فيه حتى
يذكر مقصودا

من اذبحه الرابعي اذا عدى بالبلاء فان لم يعد سبها كان بقتلها من ضمن الثلاثي (قوله ولا يلزمه)
بضم الباء وكسر الزاي مبنيا للمجهول ونائب الفاعل الاقرار وكذا قوله الاتي بل يلزم ذمته
ولو قال ولا يلزمه مال باقراره الخ لكان أوضح (قوله ان كان غير مكتاب) قال المناوي اما
المكتاب فمكتابا لم يذبحه في المعاملة فيقبل اقراره حاله بدينه بالقدرة على الانشاء ويؤدي
عما في يده وما يكسبه اه (قوله بل يلزم) أي الاقرار كما هو وقوله بعد عتقه أي عتق كله وقوله
(قوله بل يرضخ له) أي من الاخماس الاربعة وان لم ياذن له السيد لانه سهم من القيمة مستحق
بالضرورة لانه ناقص فكان مختصا بالاخماس الاربعة المختصة بمن حضر الواقعة كما هو (قوله
الاعلى حكم الخ) المراد بالحكم الاذن وعلى معنى الباء كما اشار له الشارح (قوله ولا يرث ولا
يرث) وموئن تجهيزه ولو كانتا وام ولد على سيده اعتبارا بحال الحياة في غير الكتابة
ولا ننسأخها بموت المكتاب ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركنه لانتفى الا
بتجهيز واحد مما نقطه بل يقدم الميت الاول اسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين بجزءه عن تجهيز غيره
الاوجه كما أفق به الواو رحمه الله تعالى الثاني واما المبعوض فان لم تكن بينه وبين سيده مهايأة
فالحكم واضح والافئون تجهيزه على من مات في نوبته اه مر (قوله ولا تصح كفالته) بالمعنى
الشامل لخصانه ولو كانتا وام ولد ومدير او معلقة بصفة وكذا المبعوض اذا لم تكن مهايأة
أو كانت وضمن في نوبة السيد (قوله الا باذن سيده) فاذا اذن له في الضمان صح ان ضمن أجنبيا
لمثله او سيده لا جني ثم ان عين الاداء جهة فذلك والافما يده وما يكسبه اما اذا ضمن الغير للسيد
الابصح وقد أوضح ذلك في المنهج في باب الضمان (قوله ولا يضمن بالدية) بالبناء للمجهول وقوله
بل يضمن منه بالقيمة الخ أي كلا او بعضا طرفا أو معنى نقوله او غيرها أي كطرف ومعنى (قوله
بما نقص) الباء للتعديدية متعلقة بضمن وقوله ما يضمن الخ نائب الفاعل وذلك ككسر عظم ليس
له ارش مقدور من حر والاصل كما قاله مر ان الرقيق أصل للحر فبالامعة قد رفيه والحر أصل للرقيق
فما فيه مقدور فاليد من الرقيق مقدرة بنصف قيمته لوقطعت فصار الحر أصل للرقيق في ذلك ولو
كسر عظمه او قطع قطعة من نخده حرفة هذا لا تقدر فيه فيقدر الحر رقبة فبالامعة رفيه ما عيبا
بتلك الجناية ويحسب ما بين القيتين قيمة السلامة وقيمة العيب فالرقيق أصل للحر في ذلك (قوله
وتحمل العاقلة قيمته) أي اذا قتل فان عاقلة الجاني تحمل قيمته قال قل ذكر هذه مستدركا اه
أي لانه مفهوم من قوله بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر بالدية وفيه نظر لان غاية ما استفيد
عما مر أنه يضمن بالقيمة وهل تلك القيمة على الجاني أو على عاقلة شيء آخر بل ربما يتوهم من
كونه مضمونا بالقيمة أنه يفرمها الجاني كقيم الاموال المتلفسة فاذا به هذا الكلام أنهما على
العاقلة نظر الكونه آدميا مشبها للحر في التكليف فهو محتاج اليه شدة الاحتياج وليس
مستدركا بوجه من الوجوه (قوله ولا يتحمل هودية) أي ولا قيمة لانه لا يملك قل وكذا ما بعده
(قوله ولا يتحمل) أي الدية عنه أي لا يتحمل عاقلة عنه شيئا اذا جنى على حر وهذا معنى قراههم
العاقلة لا يتحمل عبد أي دية واجبة عليه وقوله بل موجب بفتح الجيم أي ما أوجبته الجناية
(قوله ونفيه) أي تغريمه (قوله على النصف من الحر) أي فيكون خمسين وأربعين وعشرين
ونصف سنة والقاعدة أنه على النصف من الحر الا فيما لا يمكن تبعضه كالطلاق والصوم

والصلاة وغير ذلك قال الخطيب في شرح الغاية ولوزني العبد المورج حذوه بل يغرب للعمال
ويثبت للمستاجر الخيار أو يؤخر إلى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذري ويقرب
أن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبهه أن يجبي ذلك في الاجرة الحرة أيضا اه
والوجه أنه لا يغرب أن تعذر له في الغربة كما لا يحبس أغريه أن تعذر له في الحبس بل أولى
لأن ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة إذا توجه عليها حبس فانها تحبس ولو فات
القتع على الزوج لانه لا غاية اه (قوله ولا يرجم في الزنا) لأن من شروط الرجم الاصلان
والحصن لا يكون الا سرا نعم بنصورت ثبوت الرجم في الرقيق في ذي سرزني بعد ذلك كما حقه نكاحا
مصححا وثبت عليه الزنا ثم الحق بدار الحرب وأسر واختار الامام رقه فانه يرجم وان كان رقيقا
نظر الحالتين السابقة (قوله وينكح أمتين) أي بخلاف الحرفاته لا يجوز له الأمة واحدة ويعلم
من جواز جمعه بين أمتين أنه لا يعتبر في نكاحه ما يعتبر في نكاح الحر لامة كخوف العنت فلذا
لم يذكره في وجه المخالفة فقول قل أنه محل المخالفة فيه نظر ولم يذكر لامة لان كلامه فيما فيه
مخالفة للحر لا فيما يجوز له في ذاته (قوله ولا يجمع) لو قال ولا ينكح لكان أولى ليناسب ما قبله
(قوله وعدة الامة) أي التي لم يظن حرينها والاعتدت كالحررة وقوله قرآن أي في عدة الطلاق أو
شهران وخمس ليال في عدة الوفاة (قوله ولا لعان بينهما وبين سيدها) لأن شرط الملاءم أن يكون
زوجا ويقوم الخلف مقام اللعان وخروج سيدها زوجها فبقع اللعان بينهما وبينه (قوله في عدة
واحد) أي بخلاف الحرفاته إذا جمعهما في عدة واحدة صح في الحررة وبطل في الامة (قوله فرض
الكفارات) وكذا فرض غيرها كذا العتق ولو أسقط لفظ فرض لكان أولى ليدخل الكفارة
المدبوبة الآن يقال أنه إذا وقع كان فرضا وفيه نظر فراجع اه قل وفيه أن الكفارة لا تكون
مدبوبة فان أراد كفارة اليمين من حيث كون الاعتاق فيها ليس واجبا بخصوصه ففيه نظر لانه
من الواجب التحريم وان أراد كفارة الجماع في رمضان فيما لو قدر على الاعتاق بعد الشروع في
المصوم فانه يندب له الاعتاق ففيه نظر أيضا لانه متى وقع لا يكون الا واجبا فلا يصح قوله وفيه
نظر الخ (قوله ولا ينكح بنفسه) فيه ان الحر السفيه كذلك الآن يقال الشان ما ذكر فيه ما أو
يقال الكلام في الحر الرشيد لا السفيه لانه فادروا الكلام عند الاطلاق ينصرف للغالب (قوله
بل لا بد من إذن سيده) للخبر السابق في النكاح أي ما عدا تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر أي زان
رواه الترمذي وحسنه واسماكم وصححه اسناده فلو نكح نكاحا صحيا وطلق أو انفسخ النكاح لم
ينكح ثانيا الا باذن جديد لان الاذن لم يتناول غير الاول بخلاف مالونكح فاسدا لان الاذن
لا يتناول الفاسد اه عناني (قوله وتجبر الامة) أي بأي صفة كانت الا المسكينة والمبعدة لانها ما
في حقها كالأجنبيات والمراد الامة الثيب أو البكر والزواج غير كفوف برك أو دفاعة نسب أما إذا
كانت بكر أو الزوج كفوف فليست من محل الافتراق لان البكر الحرة كذلك وانما جاز للسيده أن
يجبر أمتها لانه يملك منفعة بضعها فيورد العقد على ما يملكه فلا يضر رقه ولا نسفه وقياس ما ذكره
المصنف أن يقال ويزوجها الفاسق والرقيق كالمسكاتب لامتته (قوله على النصف من قسم الحررة)
فلها الميراث وللحررة لثان ولو عسر بهم هذا المكان أولى لانه لا تجوز الزيادة على ذلك (قوله أي ملك
لسيدها) أي حال وجوده ولو غير المزوج لها فاذا زوجها شخص ثم باعها قبل الدخول ودخل بها

(ولا يرجم) في الزنا كما علم من
الحمدود (و ينكح أمتين
ولا يجمع أكثر من امرأتين
وط- لاقه ثنتان) كما مر في
النكاح (وعدة الامة قرآن)
أشهر ونصف كما مر في العدد
(ولا لعان بينهما وبين سيدها)
كما مر في باب (وينكح حرة
وامة في عقد واحد) كما
مر في النكاح (ولا يقاديه
حر ولا مبيع) كما مر في
الجنائيات (ويؤدى به فرض
الكفارات) أي بعنته
عنها (ولا يجدها ذفه) بل
يعسر كما مر في اللعان
(ولا ينكح بنفسه) بل لا بد
من إذن سيده (وتجبر الامة
على النكاح) كما مر في باب
(وقسمها على النصف) من
قسم الحررة كما مر في باب
(وصداقها غيرها) أي ملك
لسيدها (ولا يلحق ولدها
سيدها حتى يتربط بها)

الزوج كن الصداق له - كالإمام - ترى كما مر في محله (قوله بخلافه في النكاح) - حتى لو تزوج حرة
وأنت بولد للإمام كان لحيته وإن أنكروا الوطاء لقوله عليه السلام - لا إمام إلا الولد للأعراس بخلاف
الإمامة لا تصير فرائدا حتى يقر بوطئهم أفلو أنت بولد وأنكروا طأها لم يطقه اه رملي

• (باب أحكام المبعوض) •

لما توفقت معرفة بعض أحكامه وهو القسم الاول الذي هو فيه كالعبد على معرفة أحكام العبد
ذكره عقب العبد وذكر من أحكامه تسعة عشر وهي على ثلاثة أقسام باعتبار أحواله الثلاثة
(قوله من ذكره) أي لان الأحكام الالائية بعضها يجري فيها وبعضها لا يجري فيها
والمراد بالائتئ ولو احتمل لا يشمل الخلق (قوله هو في بعضها) أي الأحكام كالعبد وذكر من ذلك
احد عشر حكما ولو قال كالرقيق لكان أنسب مما قبله إلا ان قلنا ان العبد يشمل الامة كما تقدم
عن ابن حزم (قوله وغـ) يرذل (بالرفع مبتدأ خبره محذوف أي وغـ) يرذل يجري في النكاح كما
اذا تزوجت به طائفة انه حر فإن مبعضا منها الخيارات كالوليان رقيقا وكنهه كاحه لامتيز ويحقل جره
عطفه على النكاح أي وكغير ذلك كعدم قطعه سلامة ثبتت في بدنه وان كان القطع في نوبته ولكن
هذا بعد اذ لو كان مراد الله لآخره عن الامثلة المذكورة في المتن (قوله والعدة) أي الغير من ظن
حريتها ما هي فتعمد عدة حرة كما مر (قوله أو شهر ونصف) أي في عدة الحياة أو شهرين ونحو
ايال في عدة الوفاة (قوله والعقوبات والشهادة) وأما الغنمة فيرضخ له منها ولا يمسـم له ويكون
الرضخ مـشـتركا بينه وبين سيده ما لم تكن مهايأة ويحضر في نوبته والا اختص الرضخ به وكون
الغنمة من باب الاكتساب لا يقتضي الحاقه بالحر أو في أنه يسهم له لان السهم انما يكون
للكاملين قاله مدر في باب قسم الغنمة ونقلناه فيما مر وبه يدفع ما نقله الشوبري هنا عن شرح
الروض (قوله ولا يحد فادفه) بل يعزر كما مر وهذه من جملة ما قبلها اذ العقوبات شاملة لما عليه
ولا جله اهـ قل (قوله فلا تقبل منه) أي في غير ما مر من أنه اذا شهد للال رمضان وجب
الصوم على من صدقه وان ردها الحاكم (قوله ووجوب الجمعة) وكذا الجمعة فلا يسهط الشعار
به وان كان بينه وبين سيده مهايأة ووقعت في نوبته لان من صفات الكمال فلا يحسن خطابه
به اعلى جهة الوجوب فنقول الزكشي القياس وجوبه عليه فيه نظرا اهـ (قوله فلا تجب الخ)
أي ونصح منه وتجزئه كما مر وأشار بذلك الى أن التمثيل في قول المتن ووجوب الجمعة من حيث
الشي لا الثبوت (قوله والقود) وكذلك العقل فلا يكون من العاقلة (قوله فلا يقاد به الخ) أي
لا يقتل حر ولا مبعوض بسبب قتلهـ وهو قضية جعله في القود كالرقيق انه يقتل بعبد وليس
مراد ابقريته ما يأتي (قوله وان لم تزد) أي سوا عزادت أو نقصت أو سارت اذ لا يقتل بجزء
الحرية بجزء الحرية ويجزء الرقيق بجزء الرقيق يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل حر بجزءه ويجزء رق
وبالعكس وهو لا يجوز فعدل الى البذل (قوله هذا ما في الاصل) وهو التنقيح وأصله وهو الباب
وقوله وروني الشيخ أبي حامد اسم كتاب وهو أصل الباب فكان الاولى أن يقول وأصل أصله
(قوله والذي في الروضة الخ) هو المعقـد وما قبله ضعيف وتلزمه نفقة كاملة ولو بلا مهايأة
لا يسهط بخلاف الفطرة فإنه يلزمه بالقسط بالنسبة لنفسه أهـ القريه فيلزمه فطرة كاملة
والمراد نفقة المعسرين (قوله ولا خيار للعبـضة) المراد بها الامة فقبحه تجريد عن بعض

بغلافه في الشكاح لان
فراسه اقوى

• (باب أحكام المبعوض) •

من ذكر وائتي (هو في بعض)
كالعبد وذلك كالكاح)
فلا يسـتـقل به ولا يجمع
أكثر من امرأتين وغير
ذلك (والطلاق) فلا يملك
الاطلاقين (والعدة) فتعد
المعضة بقراءتين أو شهر
ونصف (والعقوبات) فهو
فيها على النصف من عقوبة
الحـر ولا يحد فادفـه
(والشهادة) فلا تقبل منه
(ورجوب الجمعة وانعقادها)
فلا تجب عليه ولا تنعقد به
وان وقعت في نوبته
(والقود) فلا يقاتله
ولا مبعض وان لم تدرى
القاتل (وثيقة القريب)
فلا تلزمه كالعبد هذا ما في
الاصل وأصله وروى الشيخ
أبي حامد والذي في الروضة
وأصلها عن البسيط
الظاهر أنها تلزمه لأنها
كإفراعات (ولا خيار
للمعضة اذا عتق بعضها
تحت عبد ولا يرث)

الارصاف والافلامعنى لقوله اذا عتق بعضهما ولا يرد أن الامة ليست ببعضه والكلام فيها لانا
نقول هي مبعضة باعتبار المال اذا عتق ولا خيار للامة اذا عتق بعضها الخ وكان الاولى أن يعبر
بدل العبد عن نفسه ورق ليشمل المبعوض فانه لا خيار لها اذا عتق بعضها تخنه كما صرح به في شرح
المنهج وعمله بالتساوي بينهما وبينه وخرج بقوله اذا عتق بعضهما بالو عتق كلها أو باقيةا وكان بعضها
حرا تحت من به ورق ولو به مضافا فانها تنخير (قوله ولا يلزمه حج ولا عمرة) ان لا يندركا مرسدا
أن يحلله اذا أكرم بغير اذنه حيث لم تكن مهاباة أو كانت ووقع الاحرام في نوبة السيد (قوله
ولا وليا) أي ولا يكون كفوا لمن عتقت كلها كما مر ولا يفتك الحر المبعضة الا بشروط التكاح
الامة (قوله اولى من قوله وهو التكاح الخ) فيه بحث بل كلام الاصل اولى لثلاث يلزم التكرار
مع ما مر وتشبيه الشيء بنفسه ولو قال في التكاح امكن اولى اه قل وفيه نظر ظاهر اذ
لا تكرر لان الاحكام المقدمة للعبد وهذه للمبعوض فاختلقت باعتبار من هي له وقوله وتشبيه
الشيء بنفسه مردود بان المكاف في قوله كالتكاح للقبيل لا لتشبيهه (قوله لا يفتك) أي لا يقتل
عن فيه ورق سواء اتساويا أو زادت حرية أحدهما أو انتفت الحرية من أحدهما الماهر (قوله هو
أولى من قوله بعبد) أي لان العبد ظاهر في الحق فاندفع قول قل وفيه نظر (قوله غير العتق)
أي لانه يستعقب الولاء والمبعوض ليس من أهله لان رقه شائع بخلاف أحياه أو تديعه فانه يصح
كما مر (قوله يبعضه الحر) أي بما لا يوجب حرية به (قوله وغير ذلك) بالرفع أي وغير ذلك
يجرى فيه وقوله يجوز أن تفتله أي صومه فلا يضر بخدمة السيد وان لم ياذن له سيده بخلاف
العبد وقوله وصحة تصرفه أي ولو في غير نوبته وقوله بغير اذن سيده في ما أي في تفتله وتصرفه
بل وان منعه من ماله وكذا ما بعده ولا يجوز له وطأ مائة على المعتقد وان أذن له نفسه مائة بعضه
(قوله في ملك ما تعاطاه ببعضه الحر) كالاتطاب والاحتشاش قال قل ولو قال ما تعاطى الخ
اكن اولى ليشمل نحو الوفاء عليه ولان نسبة التعاطى لكل من البعضين لا تميز ورواها
التماطى واقع من جلسته لكنه قد يعتسر في نفوذ مراعاة جانب الحرية تارة ومراعاة جانب
الرقبة تارة فتأمل اه وهو مبنى على أن الباع في قوله ببعضه للعددية وذلك غير متعين بل يجوز أن
تكون للسيدية والمعنى في ملك ما تعاطاه بسبب بعضه الحر بان كان ذلك في نوبته دون نوبة السيد
وقوله دون ما تعاطاه الخ بعكس ذلك ولكن هذا فاصر على ما اذا كان بينه وبين سيده مهاباة دون
ما اذا لم تكن مهاباة فالأولى ما قاله قل (قوله ما جعه الخ) فيه نظير ما قبله اه قل ولا يصح هنا
ان تكون البهائم ببيبة (قوله وغيرهما) بالرفع كما مر (قوله بقسطها) أي حصتها فان كان
نصفه حرا وقتل وجب فيه نصف دية ونصف قيمة ودخل تحت الكاف الحضانة فانها بين السيد
والقريب فان انتقاء على مهاباة أو على كونه عتقا أحدهما أو على استجار حاضنة فذلكا أو غنا
استأجر الحاكم حاضنة وأوجب المؤنة عليهم ما ودخل أيضا التزويج فيزوج المبعضة سيدها مع
قريبها ثم مع معتق بعضهم اثم مع السلطان كما في شرح الاصل

(باب القرعة)

وجه المقابلة بينهما وبين ما قبلها أنه قد يحتاج اليها في البعض بينهما وبين سيدها مهاباة مثلا
وذكرها في باب القرعة كما صرح غيره أنسب (قوله مثلا) هنا وفيما بعد اما راجع للسهام أي

ولا يلزمه حج ولا عمرة ولا
يكون قاضيا ولا وليا لقبولي
كالتكاح الى آخره اولى من
قوله وهو التكاح الى آخره
(وفي بعضه كالحر وهو انه
لا يقاد عن نفسه رق) هو
أولى من قوله بعبد (ويكفر
بالمال) غير العتق (ان كان
موسرا) ببعضه الحر (وغير
ذلك) يجوز أن تفتله في نوبته
وصحة تصرفه بغير اذن
سيده فيما وصحة وصيته
قياسا على التوريث منه
(وفي بعضه كالحر كالعبد
باعتبارين وهو الملك)
فذلك ما تعاطاه ببعضه الحر
دون ما تعاطاه بالبعض الآخر
(والارث منه) فيورث منه
ما جعه ببعضه الحر دون
ما جعه بغيره (وغيرهما)
كالخناية عليه فيجب بها
ما يقابل الحرية بقسطها
من الدية وما يقابل الرق
بقسطه من القيمة

(باب القرعة)

هي اما (بان تكتب الاسماء
وتخرج على السهام) مثلا
(او بالعكس) بان تكتب
الاسماء مثلا ولا تخرج على
الاسماء

السهم مثلا ومثلها القبا في قسم الزوجات فان الانخراج فيه على الليالي ان كتب الاسماء أو على الاسماء ان كتب الليالي أو اقوله تكتب أي اما بان تكتب أو يخرج من غير كتابة ولا بد من الرضا به. والقرعة في القود بان يأذن الباقيون في استيفائه وفي القسمة بان يرضى الشر كما بما أخرجه القرعة والأعبدت كما مر بغير خلاف غيرهما فلا يتوقف على رضاهما (قوله في الاموال) أي من الجانبين كالمثله الاولى أو من أحدهما كالمثله الثانية اه قل (قوله في تميز العتق) أي فيما لو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم في مرض موته وقيمتهم سواء فلا يعتق الا واحد بقرعة كما مر ولو قال وفي تميز غير الملك من الملك لكان أولى ايدخل نحو وقف (قوله في غيرها) أي غير الاموال (قوله في ابتداء القسم) لو قال في القسم لكان أولى ايدخل ما لو تعدى بالبيات مثلا عند واحدة فتجب عليه القرعة للباقيات ثم بعد تمام الدرر يجب عليه الاقراع بين الجميع أيضا وما لو كان له أربع زوجات فانه يقرع ثلاث مرات في الدور الاول أو ثلاث فانه يقرع ثلاثين الا ان يقال ان ما بعد الاول ابتداء منسبي ولا بد عند تعدد الزوجات من تعدد الاقراع سواء كتب الاسماء واخرج على الليالي أو العكس خلا لما كتبه بعض الحواشي هنا (قوله في السفر) أي لغير نقله كما مر (قوله في تنازع ولاية نكاح) الاضافة على معنى في أو على حذف مضاف أي ذوى ولاية الخ أي تنازع الاولياء الذين في درجة وقد أذنت لكل في أيهم يعقد النكاح فان زوج غير من خرجت القرعة له صح كما مر وبما ذكره يندفع قول قل ولا يخفى ما في عبارته من التهافت أي من جهة انه أضاف التنازع الى الولاية مع أنه لذويها وكذا يقال في قوله وولاية قود أي تنازع المستحقين للود في أيهم يتولاه (قوله عند الاستواء) راجع لولاية النكاح والاستواء فيها بالاتحاد في الدرجة كما مر ولولاية القود والاستواء فيها بعدم محز بعضهم عن الاستثناء لا بالاستواء في مقدار الارث أو في الدرجة (قوله في تنازع عدد) أي اثنين فأكثر في موات لأجل ملكه ولذا قيل بقوله ليس بعدن (قوله أو في أحياء معدن) المراد بالأحياء الأخذ من البقية بحجازا فيقرع بينهم لأجل تقدم بعضهم على بعض وليس المراد به حذفته لان المعدن لا يجوز اتخاذه دارا ولا منزلة ولا غير ذلك كما تقدم في بابها فان قصد أحياء معدن فردا عن البقية كان قصده فاسدا (قوله أو في دعوى عند حاكم) أي فيما لو جاء المدعون معا مثلا فيقدم بعضهم على بعض بالقرعة وكالحاكم المفق والمدرس والبيع ونحوهم وكذا ما عدا الاسواق التي يباع فيها كما في المناوى فلولم يقيده المسائل بعدد كونها سبعة فيجاء امرأ كان أولى

• (باب أحكام الاعمى) •

الاعمى مقصور يكتب بالياء وهو عند الفلاسفة عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يخرج الجماد وعنده المتكلمين معنى وجودي يضاد البصر وهو ليس بضارفي الدين بل المضمرات ما هو عمى البصيرة وهو البهمل بدليل فأنم الاعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وخمير فأنم المقصود أولهم يفهمه الابصار وفي تعمى ضمير راجع اليه وقد أقيم الظاهر مقامه والبصيرة نور القلب وقيل عين فيه تشبه العين الباصرة وما أحسن قول أبي العباس البصري

يقولون الضمير فقلت كلا • بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زارياض قاي • ليجمعنا على فهم الامور

وقال

(وهي) فسد (تكون في الاموال وذلك) في مستثنين (في القسمة) وفي (تجيز العتق من الملك) كما مر في محله ما (وقد تكون في غيره وذلك) في سبع مسائل (في ابتداء القسم بين الزوجات) في (السفر بواحدة) منهن (و) في (تنازع ولاية نكاح) (و) ولاية (قود عند الاستواء) (و) في (تنازع عدد في أحياء موات) ليس بعدن (أو) في أحياء (معدن) ظاهر أو باطن فهو أعم من تقييده بالظاهر (أو في دعوى عند حاكم) كما مر في ابوابها

• (باب أحكام الاعمى) •

وقال بعضهم قد انطوى بصري في بصيرتي فأى عضو أردت الابصار به أبصرت ولما عني عبد الله
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنشد

ان ياخذ الله من عيني نورهما فان قلبي مضي ما به ضرر
أرى بقاى دنياى وآخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

وسبب عماله ما نقله السيوطي في الدر المنثور وقيل أنزلنا إليك آيات بينات من سورة البقرة عنه
أنه قال لما رأيت جبريل قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير خلق الا عني ولكن يجعل
الله ذلك في آخر عمرك ولا يشكك بان عائشة قد رآته ولم يحصل لها العني وكذا غيرها كما في حديث
الايمن والاسلام والاحسان لان ذلك محمول على من رآه على هيئة محضة وصحة منفردين ذلك
كرامة له وعائشة لم ترم على تلك الهيئة وكذا الصحابة في الحديث المذكور وايضا لم ينفرد
بعضهم برؤيته دون بعض واعلم أن لفظ الاعني يشمل الحر والرقيق والذكر والانثى على طريق
التغليب والافالتهنى يقال لها عيا (قوله كالبصير في أحكامه) من وجوب له أو عليه أو ندب
أو كراهة أو غير ذلك من بنية الاحكام كالصحة والفساد والاستثناء المذكور في كلامه قد يكون
من بعضهم دون بعض كما يعلم بالتأمل ومن جملة أحكامه أنه يجوز توليته عقد النكاح وان أفق
العراقى بمنعها (قوله الا في مسائل) ذكر منها متناوشرحا اثنين وعشرين مسألة (قوله لاجهاد
عليه) هذا مستثنى من الوجوب قال الرحاني وانظر ~~كم جهاده~~ هل يحرم لانه القاه في
التملكة أو يكره فقط أو يندب اطاب الشهادة وقد يتأني منه نحو حراسة اه بالمعنى واظهار
أنه مباح الا اذا تحقق الضرر بسبب عدمه من يتوهمه فلا يحرم أو ظنه فيكره (قوله ولا يجتهد
في القبلة) هذا مستثنى من تشبيهه بالبصير في صحة اجتهاده في القبلة والاعتماد عليه أى لا يصح
اجتهاده ولا يعتمد عليه فان اعتمد عليه أحد حرم عليه ولا تصح صلاته وكالقبلة الاولى
والنجاسات بخلاف الوقت فيجهد فيه بنحو ورد (قوله ولا يصح بيعه) أى في الاعيان خلافا
للأئمة الثلاثة ثم يصح شراؤه لنفسه من سيده وخرج ببيع الاعيان بيع الذم كالمسلم فيصح منه
ويوكل في القبض والقبض كما مر في محله (قوله كالهبة) أى ذات الاركان بخلاف الصدقة
والهدية فيصمان منه وله اه قرره شيخنا عطية (قوله والرهن) أى الاجارة والاخذ بالشفعة
والاقالة ويصح وقف الاعني ولو مسجد لانه لا يشترط في الموقوف الرؤية (قوله ولا يدبني
عني) هذا مستثنى من الوجوب على غيره له أى لادية واجبة في حقة العينين أو احدهما على
من أزالهما أو احدهما فالمراد عني به اجتماعا وانفرادا (قوله ولا تقبل شهادته) أى لا تصح منه
فالمنفي هو الصحة (قوله والاسماع) أى للقاضي اذا كان عنده بعض دعواه شيخنا عطية (قوله
أى ترجمته الخ) وتقدم أنه لا بد فهم من اثنين وان يأتي باللفظ الشهادة ~~كذا الاسماع~~
بخلاف ترجمة كلام القاضي أو اسماعه للخصم فلا يشترط فيه ذلك (قوله ونقل اللفظ) في بعض
النسخ بلام الجر وعلم اقاله موزعة فتدوله تفسير راجع لقوله ترجمة لان الترجمة نفسها بلغة
بلغة وقرله ونقل اللفظ راجع لقوله والاسماع وفي بعض النسخ ونقل اللفظ بالاضافة مبتدأ
خبره لا يحتاج أو منصوب على انه اسم ان وخبرها ما ذكر وعلى هذا فكل من العلمين اكل من
الامرين لكن في كون الاسماع تفسيره ~~هذا~~ لأن يراد به مطابق البيان وعلى النسخة الاولى

هو كالبصير في أحكامه
(الافى مسائل منها أنه
لا جهاد عليه) لقوله تعالى
ليس على الاعني حرج أى
في ترك الجهاد (ولا يجتهد
في القبلة) لان أدلتها بصريه
وبصريه متقودة (ولا يصح
بيعه ولا شراؤه) ولا
فخوه اماما بمقر فيه الرؤية
كالهبة والرهن فيوكل
فيهما (ولادية في عني) بل
فيهما ~~الملك~~ كومة
(ولا تقبل شهادته الا في
خسة مواضع) في الترجمة
والاسماع) أى ترجمته
واسماعه ~~كلام الخصم~~
أو الشاهد للقاضي لانها
تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج
الى معانية

واشارة وذكر الامتناع من زيادتي (و) فيه (ما يثبت بالاستقاضة كالنسب) والعنق والموت والنكاح فتعبري بذلك اولى من اقتصاره على النسب (و) فيه (ما تحمله قبل العمى ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) لحصول العلم بالمشهود عليه (و) فيه (قبضه على المقر الى ان يشهد ٥٩٤ عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص

معروف الاسم والنسب (و) منها (أنه يكره أن يكون مؤذنا وحده) لأنه ربما غلط في الوقت فان كان معه بصير يخبر به لم يكره لا تنفاه العلة (و) أنه (لا تلزمه جمعة) لتضرره (الا ان وجد قائدا متبرعا أو) ملكا له أو (باجرة وهو قادر عليها) فعم لم أنه لو أحسن المشي بالعصا لا تلزمه جمعة خلافا لقاضي حسين (و) أنه (يعتبر في لزوم الحج والعمرة له مع وجود الزاد والذابة وجود قائدا) بقوده ويركبه وينزله متبرعا أو ملكا له أو باجرة وهو قادر عليها وهو في حقه كالحرم في حق المرأة فيجب استجاره باجرة مثله وذكر العمرة من زيادتي (و) أنه (لا يثبت في ديوان المرتزقة في الغزو) اذ لا كفاية فيه (و) أنه (لا يعتق العبد الأعمى) عن الكفارة لان العمى يخل بالعمل (و) أنه (لا حضنة لمن به عي) ذكر أو أوتى لان امرأته على العظائم وهي منتقبة عنهما وهذا ما أومأ اليه الامام وصرح به غيره وذهب الاسنوي الى خلافه (و) أنه (تكره ذكاته) لأنه قد يخطئ المذبح (و) أنه (يحرم صيده برمي منها) وجارحة) وان دل به بصير لانه لا يرى الصيد فلا يصح ارساله وتولى وجارحة أعم من قوله وكاب (و) أنه (لا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا) كائنه اداة قبل أو لا يكون ساعيا في الزكاة ولا خارسا ولا قاسما ولا يجزئ في الفرة

فتؤله لا يحتاج الخ في قوة التفرع على ما قبله كانه قال فلا يحتاج كل منهما الى معاينة الخ (قوله وإشارة) أي إشارة الغير له بأصبعه لا وكان الأولى اسقاط ذلك لانه رائد على المدعى (قوله كالنسب) أي والوقف ولا بد أن يأتي في ذلك بالمصاد وكذا وقف فلان أو عتقه بخلاف ما لو قال وقفه فلان أو أعتقه فلا يصح كما قاله ابن شرف (قوله فان كان معه بصير) كأن أم مكتوم مع بلال أو شوبري (قوله وهو قادر عليها) أي بان تكون فاضلة عن موته ومؤنة عماله يومه وليته كما في الفطرة (قوله لا فالقاضي حسين) يحمل كلامه على من منزله قريب من المسجد بحيث لا يتضرر أصلا فلا تضعف اه شيخنا عطية (قوله وهو قادر عليها) أي بما امر في الفطرة نظير مائة دم قريبا (قوله وأنه لا يثبت) أي ابتداء اولاد واما في معنى اسمه اذا عرض له العمى ويعطى فالساقط في ذلك هو نوب اثباته عن غيره لاحاله والديوان المذكور وقوله في الغزو وتعلق يثبت أي بسبب الغزو ولا بسبب غيره كفي أو ديوان أي الديوان الموضوع لأجل الغزو أي كتابة أسماء الغزاة وقوله اذ لا كفاية أي قوة (قوله وأنه) أي الشأن لا يعتق بالبناء للمفعول والمنفي في هذه هو الصحة وخرج بالكفارة المذكورة فاذا انذر عتق رقبة أجزأه عتق الأعمى على الأصح من وجهين (قوله وأنه لا حضنة لمن به عي) هذا ضعيف أو محمول على أعمى لا يمكنه القيام بها لا بقتله ولا بغيره وما يأتي عن الاسنوي محمول على ما اذا أمكنه القيام به بغيره بان وكل غيره فانها تبقى حضنته والساقط في هذه هو صحة الولاية وكذا يعتنع كونه وصيا في وجهه ضعيف (قوله وأنه تكرر ذكاته) أي ذبحه وهو مصدر مضاف لذاته وخرج به صيده بالسموم وبالجارحة بدليل ما بعده (قوله صيده) أي صيده والمنفي في هذه هو حمل صيده لانه ميتة اه قل (قوله أعم) أي لشعره جارحة الطير (قوله بل أولى) لان القاضي ملزم بخلاف الشاهد

(باب حكم الاولاد)

الاولى أن يكون مرفوعا على أنه مبتدأ وان لم يرد حذف لانه اذا اراد الامر بين حذف المسند والمسند اليه المحذوف لاول أولى لانه محكوم به والمسند اليه محكوم عليه فلم يثبت بالارل الا لاجله كما مر لا منصوبا لان فيه حذف الجلالة بقسمها وحذف جرثها اسمي ولا يجوز الان فيه حذف الجار وابتداء عمله وذلك لا يجوز وتقدم أن أسماء التراجم بكسر الجيم من حيز علم الجنس بخلاف أسماء العلوم والكتب فن حيز علم الشخص وقيل ان أسماء التراجم من حيز علم الشخص وقيل اسم الجنس وقيل التسمية والصحيح الاول فسمها بالانهاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن الاول ما وضع للماهية لا بقيد الاستحضار بخلاف الثاني فانه ما وضع لها بالقبيل المذكور فالاستحضار جزء من الموضوع له ومثله بعض الاشياء بما اذا سميت ولذا لم يرد كونه في محل كذا فاذا لم يكن فيه لا يسمي محمد الله بجزء الموضوع له وهو كونه في ذلك المحل لان الموضوع له ليس هو الذات فقط بل الذات بقيد كونها في ذلك المحل فالاستحضار لا بد منه في كل

به غيره وذهب الاسنوي الى خلافه (و) أنه (تكره ذكاته) لأنه قد يخطئ المذبح (و) أنه (يحرم صيده برمي منها) وجارحة) وان دل به بصير لانه لا يرى الصيد فلا يصح ارساله وتولى وجارحة أعم من قوله وكاب (و) أنه (لا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا) كائنه اداة قبل أو لا يكون ساعيا في الزكاة ولا خارسا ولا قاسما ولا يجزئ في الفرة

(باب حكم الاولاد)

منهم ما لم يكنه ايس جزا في الاول وجزء في الثاني وعلم الشخص ما رضع لشيء بعينه غير متناول
 ما أشبه به، وضافة الباب لما بعده من اضافة الدال للمدلول أي باب يدل على حكم الخ والمراد
 بالحكم النسبة التي بين الموضوع والمحمول كنبوت الحرية في قولك ولد الحرة حر لان الحكم
 كما يطلق على ادراك الوقوع عند المناطق يطابق على نفس النسبة التي هي ثبوت المحمول
 للموضوع عند الفقهاء والاصوليين وتطابق النسبة على نفس الوقوع والادوقوع وادراك
 الوقوع والادوقوع يسمى فقهيا فالعالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها يسمى فقيها وعرفوا الفقه بأنه
 العلم بالاحكام الخ أي ادراك النسب التامة والتحقيق ان الادراك من قبيل الكيف الذي هو
 أحد المقولات العشرة وهي كلها موجودة عند الحكماء لان الجوهر موجود والبقية من
 قبيل الاعراض والعرض موجود وأما فعل السعة فالوجود عند بعضهم من ثلاثة الجوهر
 والكيف والكم وأما السبعة الباقية فهي أمور اعتبارية لا وجود لها وقد نظمها بعضهم
 في قوله زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في بيته بالامس كان متكى
 بيده غصن لواء فالنوى * فهذه عشر مقولات سوا
 ومثلوا الكيف بما اذا وضعت خاتما على شئ فانه الاثر الحاصل هو الكيف ووضع الخاتم فعل
 وتأثر الشئ وقبوله للثقل وكما ان الادراك كيف كذلك الايمان والتكليف به حيث انما
 هو تكليف بأسبابه كتوجه النفس والنظر في المصنوعات والافعال كيف ليس فعلا ولا تكليف
 الا بفعل وايضا هذا الكلام يعلم من محله وانما ذكرناه هنا المناسبة ولان شئنا عطية قرره
 فأحيينا عدم اهماله (قوله حكم الاولاد) انما أفرد الحكم لانه شئ واحد وهو التبعية للاب
 والام وعدمها وقصده عن احكام امهات الاولاد بأربعة فصول لان بعض الاولاد الاثنين
 قديهم كون رقية ومبعضها البعض قد يحتاج الى التفرقة فيه ولم يشاركهم للاعنى في بعض
 الاحكام كعدم صحة كونه قاضيا واليا ثم ان جعلت ال في الاولاد للاستغراق كان في الكلام
 حذف مضاف أي بعض الاولاد لانه لم يذ كر ولد الموقوفة والمقارض عاها وان جعلت للجنس
 فلا يحتاج الى ذلك لصدق الجنس بالبعض وذ كر من الاولاد اثنين وعشرين بهذا الجمل في بعض
 الصور ولذا وذ كر من الآدميين خمسة ولا يرد ان الاولاد جمع قلة لانه من الاوزان المذكورة
 في قول الخلاصة أفعلة أفعلة ثم فعله * ثم أفعال بجوع قلة وجمع القلة لا يدل الاعلى تسعة
 مع أنه ذكر أكثر منها كما علمت لاننا نقول ان المراد به الكثرة بقريته اقترانه بال وقسم الاولاد
 الى ثلاثة أقسام قسم من الآدميين وقسم من غيرهم وقسم منهما (قوله من الآدميين) بيان
 للاولاد في موضع نصب على الحال من المضاف اليه بشرطه وجوده والاستغناء به عن
 المضاف لان الحكم صفة الاولاد فهو كالجزء كما هو قاعدة من البيانية أي الاولاد الذين هم
 الآدميون وغيرهم ويصح أن تكون ابتداء ثمة أي الاولاد المتصلين من الآدميين وغيرهم
 فالجار والمجرور صفة الاولاد لان الجنس كما مر أو يجعل المتعاق معرفة وعلى كل ففي
 الآدميين تغليب الذ كر لشرفهم على الاناث لاتصال الولد منهما (قوله وغيرهم) كولد
 الاضحية (قوله ولد الحرة) المراد بالحرة ما يشمل سرة الاصل والعسقة وقوله وولد المملوك أي
 آدمية أو غيرها والمراد بها غير المدبرة والمكاتبة والمتعاق عتقها بصحة لانه سيد كذلك بعد وقوله
 مملوك أي المالك أمه (قوله غالبا) راجع للصورتين وسبق في محترزه وهو مذهب يترفع المناقض

من الآدميين وغيرهم
 (ولد الحرة حر) ولد
 (المملوك مملوك غالبا) تبعا
 لهما

(قوله لم يذ كر ولد الموقوفة)
 عبارة الشوبري والاولد
 الموقوفة فانه بما
 الموقوف عليه كالدر والنيل
 والتمر ونحوها (قوله والمراد
 به غير المدبرة الخ) قد يقال
 لاحاجة لهذا لان الكلام
 هنا من حيث المملوكية
 وسبق في نظير هذا

وخرج بزباد في غالب مسائل منها ٥٩٦ مالو أوصى مالك أمة بما تحمله فاعتقها وأورثه بعد موته ومالو ظن الواطي لأمة أنها

حرة فعلمت منه (وولد أم الولد) الحادث بعد إيلادها (يتبعها) في العتق كما مر فبعثت بعد موت السيد (وولد المعاق عتقها بصفة) ولو مدبرة (لا يتبعها إلا أن كانت حاملا به عند العتق أو) عند وجود (الصفة)

(قوله أي المضاف) قال العلامة الديري أو ولد المالك المعسر أمة الجانية على غير فرعها التي تعلق برقبته مال فلا يطاق القول في تبعية الولد لها بل يقال إن أتت به من نكاح لا تغريب فيه بحرية أو شبهة لا تقتضي أرزنا بعد بيعها ثم ملكها المستولد مع ولدها الحادث عند المشترى لم يتبعها بل يثبت لها حكم الاستيلاد دون ولدها فعتق بموت السيد دون ولدها على الأصح لأنه ولد قبل الحكم باستيلادها لحدوثه في ملك غيره فان أتت به مما ذكر قبل بيعها ثم بيعت في الدين لم يجر زيوع الولد لثبوت تبعيته نظر الحدوث حال الحكم بثبوت الاستيلاد لأمة بالنسبة للمستولد ولأن حق المهرمن والجنى عليه مثلا تعلق له به فبعثت بموت السيد وانما بيعت هي للضرورة إله وبه تعلم ما في المحشى

وهو وإن كان سماعيا لكنه وقع في كلام المصنفين كثيرا فارتكبوا على وجه التسميع وهو ترك الاحتياط في التبعير مع التقدير عليه سواء أدى تركه إلى خطأ أو إلى مخالفة الأولى وقوله تبعها منصوب بنزع الخائض أيضا أي للتبعية أو مفعول لأجله وهو وإن كان مصدرا لكنه ليس قلبيا فهو على مذهب من لا يشترط فيه ذلك وهو أظهر من الأول لأن المصنف ساقه مساق الدليل ويصح أن يكون مفعولا مطلقا أي يتبع تبعه وهذا الاعتراض عليه (قوله مسائل) جمع مسألة تطلق على النسبة في القضية وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وتطلق على نفس الجملة وكما تسمى مسألة تسمى قضية لاشغالها على القضاء بمعنى الحكم وخبر الاحتمال بالصدق والكذب ومقدمة إن كانت جزئية فاس ودعوى إن افتقرت إلى دليل ومطلوبه عند الشروع في الاستدلال عليهم أو نتيجة إذا اتجه الدليل وكما تسمى النسبة مسألة من حيث أنه يسئل عنها تسمى مجتاه من حيث أنه يبحث عنها أو بما أطلق المبحث على القضية من حيث أنه يبحث فيها أي يثبت محمولها الموضوعها (قوله منها مالو أوصى الخ) ألف ونشر مراتب (قوله بما تحمله) أي كل مئة أو مطلقا يعطى الموصي له إذا قبل الحل الحادث دون الموجود حلالا لمضارع على الاستقبال خاصة لأنه المتبادر وقوله بعد موته أي الموصي ولو قبل قبول الموصي له الوصية خلافا للقياس وبني ولدها مملوكة للموصي له وإن تزوجها حر بشرطه وبلغن بها حينئذ وبولدها فبقية قال للاحرة لا تنكح إلا بشرط نكاح الأمة والمارق بين حرين (قوله ومالو ظن الواطي) ولورقية الأمة اللام للفقوية لضعف العامل بالفرعية (قوله إن أمارة) أي زوجته الحرة كأن كان متزوجا بحرة وأمة وكذا لو كانت أمة ولدها أو غير بحر يربها أو ظن أنها أمة بخلاف مالو ظن أنها زوجته الرقيقة فالولد رقيق وكذا لو ظن الراني حرية الأمة المزني بها فان ظن أنه لا يرث في حرية الولد لا تقطاع نسبه بل هو رقيق (قوله فعلمت منه) أي من الواطي فولدها حر وإن كان الواطي والموطوءة رقيقين ويقال في هذا حر بين رقيقين (قوله وولد أم الولد) خرج به ولد الولد ففيه تفصيل تقدم وقوله الحادث بالرفع صفة لولد أي من غير السيد ما بن زوجية أو زنا أو شبهة لا تقتضي الملك (قوله بعد إيلادها) أي النافذ ليخرج غيره كأن أولد من تعلق بهما حق وبيعت فيه ثم ملكها أو ولدها فإنه لا يثبت لها حكم الاستيلاد لتعلق حق الغير بها ولو ولدها لأن ما جاءت به في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاد وكذا أولادها المحدثون بعد وقوله كما مر أي في باب أمهات الأولاد وقوله فبعثت أي من رأس المال كأمة وإن ماتت أمه قبله أرثجز السيد عتقها وقوله بعد موت السيد وكذا لو مات معه بقينا فان مات قبله أو شك في المعية والسيد يفتق فلا عتق بل يموت رقيقا وكوت السيد مالوقته فيكون مستثنى من قاعدة من استعمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه كما مر في أمه (قوله ولو مدبرة) إشارة إلى الصحيح من أن التدبير تعليق عتق بصفة وهي موت السيد لا وصية وتقدم ما ينبغي على ذلك وهو أنه يتوقف على الاعتاق والقبول بعد الموت ويصح الرجوع فيه بالنقل على الثاني دون الأول (قوله إلا أن كانت حاملا به عند العتق) المراد به التعليق الشامل للتدبير فالمراد بالعقد ما انعقد به الأمر وهو النطق بصيغة التعليق وبصيغة التدبير وقوله أو عند وجود الصفة أو مانعة خلوق تجوز الجمع والمراد بالصفة ما يشمل موت السيد فيتبعها في ثلاث صور كما مر وهي ما إذا كانت حاملا به عند العتق أو عند وجود الصفة

أو عندهما والحاصل أنه إن دبرها حاملا فإن استغنى الحمل نظر فإن انفصل قبل موت السيد لم يتبعها أو بعد موته تبعها وانما الاستثناء في هاتين صورتين وإن لم يستثنه فإن لم يطل تدبيرها أصلا أو بطل عونهام طلقا أو بطلاً بخروجها كهيته بعد انفصاله دام تدبيره أو قبل انفصاله كأن باعها حاملا لم يدم تدبيره كأنه فتيبها في البيع ونحوه فهذه أربع صور وإن دبرها حالاً ثم حلت فإن انفصل قبل الموت لم يتبعها أو بعده تبعها فهاتان صورتان تضاف لستة السابقة فالجمله ثمانية ومنها ما يجري في المعلق عتقه بصفة سواء كانت الصفة منها كان دخلت أنت الدار فانت حرة أو منه كان دخلت أنا الدار فانت حرة أو منه كان دخلت الدار فانت حرة أو من غيرهما كان جائز فانت حرة فتضرب الثمانية في هذه الأربعة بأثنين وثلاثين تضاف لصور المدبرة تبلغ أربعين قال المحشي وهذا بحسب القسمة العقلية فلا يراد أنه إذا كانت الصفة منها أو منها لا تثنى الصور الثمانية فتأمل اهـ تأملنا فوجدناها متأنية في ذلك (قوله فتيبها) قال قول وإن مات السيد قبل وجود الصفة فإن كان الفوات من جهته عتق الولد أو من جهة الأم لم يعتق اهـ وفيه نظر بل هو على التفصيل المتقدم (قوله وولد المكاتبه) خروج ولد المكاتب فتيبه التفصيل المألف في باب أمهات الأولاد وحاصله أنه إن كان من غير أمته تبع أمه وإن كان من أمته فإن ولدته قبل أداء النجوم تبعه رقاً وعتقا فيكون مكانها عليه وإن ولدته مع العتق أو بعده لدون ستة أشهر تبعه في العتق أو بعده لستة أشهر رقاً كتر من هذا الوطء صارت أم ولد ولا فرق في المكاتبه بين أن تكون كاتبها صحيحة أو فاسدة على الراجح فالمراد ولدها من غير السيد بأن كان من نكاح أو زناً ما منه فأنما تصير به أم ولد وليس الكلام فيها أخلافاً من توهمه (قوله الحادث) بالرفع صفة لولد أي المنفصل بعد الكتابة سواء كانت حاملا به عند الكتابة أو بعدها وخروج به المنفصل قبلها فانه باق على ملك السيد فإن شرط دخوله فيها فسدت لكن يبقى التعليق فتيبها معها بأدائها النجوم لوجود الصفة لا للكتابة لأن الكتابة الفاسدة تشبه التعليق من جهة العتق بالأداء (قوله رقاً) بأن فسخت الكتابة أو ماتت أو عتق أبان أدت النجوم أو أبرت منها أو تجز عتقها أو هما تميزان محولان عن المفعول أي يتبع من حيث رقه وعتقه وقها وعتقها فهما تميز نسبة لتمييز مفرد خلافاً للمعشى أو منصوبان بنزع الخافض وكان المحل لا وفي قول أو عتقا إذا لا يجتمعان وقد يقال هذا من قبيل التقسيم وأنهما يجتمعان في مطلق التبعية والواو في التقسيم أجود من أو كما هو مصرح به في الأصول (قوله بالمكاتبه) متعلق بعتق فقط والباء للابنية أو بمعنى عن أي يتبعها في عتقها بسبب الكتابة بأن أدت النجوم أو أبرت منها أو تجز عتقها إلا أن فيه الإبراء ضمنا وخروج به ما لو عتقت بالإسبب الكتابة كأن فسختها ثم تجز السيد عتقها بعد الفسخ فلا يتبعها ولدها وكذا لو ماتت قبل العتق فلا يعتق الولد ولو قال الولد أنا وأدنى النجوم لا يعتق أو أعتق أي فاتبها في العتق لم يمكن من ذلك ولا يعتق لأن عتقه تابع لعتقها بأدائها أو نحوه ولم يوجد (قوله كولد المستولدة) التشبيه في مطلق التبعية في العتق لا من كل وجه والأول المستولدة يعتق بموت السيد وإن ماتت أمه في حياة السيد على الرق ولا كذلك ولد

فتيبها وتعبري بمالك
أعسم بماء جربه (ولد
المكاتبه) الحادث بعد
الكتابة (يتبعها) رقاً وعتقا
بالمكاتبه كولد المستولدة

(قوله فوجدناها متأنية
في ذلك) فيه أنه لا يتأني
وجود الصفة منها بعد
موتها حتى يحصل العتق
الآن يقال التصوير ممتد
وان اختلاف الحكم وهو
العتق في التدبير وعدمه
هذا أو يفرض في صفة
يمكن وقوعها بعد الموت
كوقوع الذباب على الجسد
فتأمل

المكاتبة وولد المكاتبة يتبعها فيما اذا نجز السيد عمة هان غير أن يتقدم منها فسخ للمكاتبة
بخلاف ولد المستولدة ومثلها المدبرة (قوله ولا شيء عليه) أي الولد وكذا الضهيران بعد (قوله
بل للسيد مكاتبة) فيعتق بالاسبق من أدائه النجوم وعتق أمه فاذا أدى ما عليه من النجوم
قبل أمه عتق وهذه فائدة مكاتبة صير بها بعد أن كان مكاتباً حكاماً فانت المكاتب لا يكاتب
قات محله في المكاتب استقلالاً لا رصراً وهذا مكاتب تبعاً وسكار لو أدى بهض النجوم ثم عتقت
أمه تبعها رجع عما أدار على المعتمد قرر شيخنا عطية ويؤخذ منه أنه لو أدى كل النجوم
ثم عتقت أمه لم يرجع لان عتقه حينئذ بطريق الاستقلال لا التبعية كما يستفاد من قولهم أنه
يعتق بالاسبق خلافاً لما يوهمه ظاهر كلام بعضهم هنا (قوله وولد الأضحية وولد الهدى) سواء
كانت حاملتين به عند التعيين أم لا ومنها ما ولد العقيدة والهدى اسم للشيء المهدى فهو اسم عين
لا مصدر لان المصدر الإهداء (قوله الواجبان) بالالف نعت للأضحية والهدى المجرورين على
لغة من يلزم المثنى الالف في الأحوال الثلاثة ولا يصح أن يكون خبراً المحذوف أي هما الواجبان
فيكون نعتاً مقطوعاً لان قطع النعت لا يجوز الا اذا علم المنعوت بدونه وهذا لم يعلم الوجوب
الا بقوله الواجبان وعبر في شرح الاصل بقوله الواجبين ولا اشكال عليه (قوله بالتعيينين)
شامل لاربعة صور لان التعيين اما بالعمل ابتداء أو عساً في الذمة أو بالندرك ذلك فمثال الاول
أن يقول هذه أضحية أو جعلتها أضحية فوجب عليه بذلك وان كان عامياً يجهل الحكم كما مر
ومثال الثاني أن يقول لله على أضحية ثم يقول جعلت هذه أضحية عساً في ذمتي ومثال الثالث
أن يقول ابتداء لله على أن أضحي به هذه الشاة وأهدى أو أعقب بها ومثال الرابع أن يقول لله
على أضحية ثم يقول لله على أن أضحي به هذه عساً في ذمتي متى أتى بصيغة ندرك فوجب عليه النية
عند الذبح فوجب في صورتي العمل دون صورتي النذر وهذا التفصيل كما يجري في الام يجرى
في الولد ثم ان كانت هذه الواجبة سليمة فظاهر وان كانت معيبة ولو جعل فان عينها ابتداء بالندرك
صح نذره ولم تقع أضحية ووجب ذبحها في وقت الأضحية وسلك به امسلكها في صرف اللحم
ونحوه وأردفها بسليمة ولو عين سليمة بالندرك ابتداء فتعيبت ففصحى ولا شيء عليه أو عينها عن نذره
فتعيبت أو عينها أوضلت أهدى بسليمة وله اقتناؤها لانفسكا كها عن الاختصاص وعودها
الى مالكه من غير انشاء ثلاث ثم السلامة تعتبر وقت الذبح حيث لم يتقدمها الايجاب والافوت
خروجها عن ملكه وقت قد تم عدم اجزاء التضحية بما مل بخلاف قرية العهد بالناسخ واذا نذر
سليمة فحلت ثم وضعت قبل التضحية اكتفى بها فان دخل وقت التضحية وهي حامل وكان
الحمل حاد ثابداً النذر ثبت حامل لا ولا يخرج عن وقت التضحية كما في شرح الروض لما تقدم ان
طريان العيب في المعينة ابتداء لا يضر (قوله أضحية وهدى) أي وعقيدة كما مر وبالعز بذلك
فيقال لنا حيوان بضحي به قبل وصوله لسن الأضحية ولا بدع في ذلك لانه يغتفر في المتابع
ملا يغتفر في المتبوع ولذلك نظائر كالتابع في الزكاة وهناك لغزاً آخر وهو أن يقال لما حيوان
بضحي به وهو ابن يوم أو أقل وليس تابعاً لغيره ويتصور ذلك في اليوم الاول من أيام الدجال
(قوله فليس له أكل شيء منه) ضعيف وقوله وقيل له أكل جميعه هو المعتمد ومحل ما تمت أمه بغير
ذبح والاصار أضحية ووجب التصديق بجميعه سواء فيما ذكر الأضحية والهدى (قوله في ولد

(ولا شيء عليه) للسيد
ان لم يوجد منه التزام بل
للسيد مكاتبة (ولد الهدى)
الأضحية (ولد الهدى)
الواجبان (بالتعيينين)
(أضحية وهدى) فليس له
أكل شيء منه بل يجب
التصدق بجميعه كما مر
وقيل له أكل جميعه
وجرى عليه الاصل تبعاً
لما نرجح وأصله في ولد

(قوله وتقدم الفرق) عبارة فيها مر في باب التدبير يفرق بأن المذرك لازم ففردى ٥٩٩ على الحادث بخلاف التدبير فانه

جائز فلم يقو على ذلك (قوله لم يدخل قطعا) أى رفسد البسيع لانه كالبز منه فلا يصح استثنائه كما يؤخذ من مر وعبارة غيره ونخرج بقوله الاطلاق ما لو قال بعثكها او ساجها او بحماها او مع ساجها او بعثكها الا ساجها فلا يصح البسيع في الصور المذكورة أما في الاخرى فلا ان الحمل لا يجوز اقراره بالعقد فلا يستثنى كاعضاء الحيوان وأما في غيرها فالجمله الحمل المجهول مبنيها وقال في المنهج ولا يصح بيع دابة وساجها أو أحدهما كبسيع حامل بحسب اذا علمت ذلك علمت ان قوله هنا فان نص على دخوله دخل قطعا أو على نفيه لم يدخل قطعا فيصح فقد اشتبه عليه مسئلة بسيع الفرق قبل من لا يسير اه وراجع ذلك

الاضحية (وحمل المبيعة)
آدمية أو غيرها (بتيبها)
فهو مبيع (ويقال به جز من الثمن) لانه معلوم (وولد المهرنة والحانية والمهرنة والمهارة والموصى بها أو بنتها وقد حلت به) في الصورتين (بين الوصية وموت الموصى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده

(والموصى بخده أو الموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها

الاضحية) ومثل ولد الهدى على المتقدم الفرق بين تبعية الولد للام هذا وعدم تبعية ولد المذكرة الحادث بعد التدبير لها (قوله وحمل المبيعة) هذا شروع في الحكم المشترك بين الآدميين وغيرهم وفي كون الحمل ولدا يجوز كما مر لان الولد اسم للمنفصل وانما يتبعها في البسيع عند الاطلاق بأن لم يصرح به اثباتا ولا نفيا فان نص على دخوله دخل قطعا أو على نفيه لم يدخل قطعا ولا بد أن يكون مملوكا لانه لو كان حرا لم يصح بيعها حاملا به وكذا لو كان مملوكا فغير مالكه فلا يصح بيعها حاملا به ولو لم يملكه حتى لو وكل مالك الحمل مالك الام في البسيع فباعها ما دفعه لثالث لم يصح لانه لا يصح أن يباشر العقد بنفسه فلا يصح أن يتوكل فيه فلا إضافة في حمل المبيعة للعهد أى الحمل الذى لم يصرح به اثباتا ولا نفيا المملوك لملكها والذى انحط عليه كلام ع ش أنهم اتباع اذا كانت حاملا من مغلظ ككباب وخنزير وان لم يتبعها في البسيع نعم يتبع في الاختصاص بالمشتري (قوله يتبعها فهو مبيع) قال قل وفي جعله تابعيا ومبيعا متناظر لانه كعضومنها اه وهو مبني على ما فهمه من أن المراد فهو مبيع استقلاله وليس كذلك بل المراد فهو مبيع تبعيها وذلك لا ينافي التبعية ويترتب على كونه مبيعا أن للبايع حبسه الى استيفاء الثمن وأنه متى تلف قبل قبضه سقط ما يقابل من الثمن وأنه ليس للمشتري بيعه بعد انفصاله وقبل قبضه (قوله لانه معلوم) أى يعامل معاملة المعلوم اذ لو كان معلوما حقيقة اصح بيعه منفردا مع أنه لا يصح (قوله وولد المهرنة) أى سواء كانت آدمية أم لا والمراد الولد الحادث بعد الرهن أو ما لو كانت حاملا به عنده فانه يتبعها قال في المنهج ودخل في رهن حامل حملها نقول الشيخ القليوبي ولو حالة الرهن فهو (قوله والحانية) بخلاف ولد الصائبة فانه يتبعها في الدفع فتدفع ولو أدى الدفع الى تلفها وتلفه (قوله والمهارة) ذكرها هنا من حيث عدم دخول ولدها في المارية وذكرها فيما سمي من حيث ضمان ولدها تبعيها (قوله والموصى بها) أى بعينها (قوله وقد حلت به) الوار للعمال ونوله في صورتين أى صورتي الوصية بها أو بنتها وقوله بين الوصية وموت الموصى خروج به صورتان كما سمي (قوله والموصى بخده) هى من أفراد الموصى بخدهما لكنه في هذه لا يتصرف في منفعتهم بغير خدمة ولذلك كان ولدها لا يتبعها مطلقا على التخصيص بل المذكور في الوصى بها أو بنتها اخلافا لمن أجراه فيها (قوله اذا ولدت) أى الموهوبة وهو شرط يخرج به صورة ستاقي وفرض المسئلة أنهم اجلت به بعد الهبة كما سمي ذكر في قوله فان كانت الموهوبة حاملا به عند الهبة الخ (قوله لا يتبعها) أى الولد في الصور الثمانية فهو وخبر عنه والحاصل أن الولد لا يتبع أمه في هذه المذكورات الا في صورتي الوصية ان كانت حاملا به حالة الوصية أو حلت به بعد موت الموصى والاف صورة الهبة ان كانت حاملا به وقت الهبة أو وقت القبض فتخص أن ولد الموصى بها أو بنتها على ثلاثة أقسام ما كانت حاملا به أمه حالة الوصية وما حلت به بعد موت الموصى وفي هاتين يتبعها وما يكون موصى به أو بنتها وما حلت به بعد الوصية وقبل موت الموصى وهذا لا يتبعها سواء ولدت قبل الموت أو بعده وولد الموهوبة على ثلاثة أقسام أيضا ما كان حاملا عند الهبة وما كان حاملا عند القبض وفي هاتين يتبعها وما حلت به بعد الهبة وولدت قبل القبض وهذا لا يتبعها (قوله فيما) أى في الصفة التي قامت بها وهى صفة الرهن في الاولى والحانية في الثانية والاجارة

لضعفة عن الاستتباع أما
إذا كانت الموصى بها أو
بمنفعة حاملها به عند
الوصية فإنه وصية أوجبات
به بعد موت الموصى أو
ولده الموهوبة بعد القبض
وقد سالت به بعد الهبة
فإنه يتبعها لحصول الملك
فيها للقبيل حينئذ فإن
كانت الموهوبة حاملها به
عند الهبة فهو هبة وذكر
الموصى بمنفعة من زيادته
وتعبري بما ذكر في الموصى
بها أولى مما عبر به (فائدة)
لورجع الاب في الموهوبة
لا يرجع في الولد الذي سالت
به بعد الهبة وولده بعد
القبض (وولد المغصوبة
والمعارة والمقبوضة يبيع
فاسداً وبسوم والمبيعة
قبيل القبض يتبعها في
الضمان) لأن رضع البدن
عليه تابع لوضع البدن عليها
ومحل الضمان في ولد
المعارة إذا كان موجوداً
عند العارية أو حادثاً
ويمكن من رده فلم يرد
(وولد الميرثان أنه قد في
الردة

(قوله ولا يرجع في صورتين)
الاولى في صورة أو أربع
بملاحظة التهميم الذي
ذكره والله أعلم هذا آخر
ما كتبه العلامة تقي عصره
سبيدي الشيخ الذهبي مع
زيادات يسيرة

في الثالثة والاعارة في الرابعة والوصية في الخامسة والسادسة والسابعة والهبة في الثامنة
(قوله لضعفه) أي ضعف ما قام به من الاوصاف المذكورة عن الاستتباع أي تبعية الولد لأمه
فيه اعدم نقله الملك فان الرهن والحماية والاجارة والعارية والوصية قبيل الموت والهبة قبيل
القبض لا تنقل الملك (قوله عند الوصية) مختار بين فيما مر (قوله وقد سالت به الخ) الواو للجمال
وهذا هو المراد في الحاصل بقوله إنما كان جلاء عند القبض (قوله فإنه يتبعها) لم يعبر بقوله فإنه
وصية كما عبر به فيما قبلها فانما (قوله حينئذ) أي حين الموت بالنسبة للوصية وحين القبض
بالنسبة للهبة قال بعضهم وفي رجوعه أيضا الوصية بحث اهـ ولعل وجهه أنه إذا سالت به بعد
موت الموصى لم يحصل الملك للموصى له حينئذ بل لا يحصل له الا بالقبول ولكن لا وجه لهذا بعد
تعبير الشارح بالقبيل (قوله فهو هبة) أي ثبت له حكم الهبة ان قبضه عليه ملكه والا فلا وبقي
في تعبيره هنا بقوله فهو هبة وفيما سبق فيما كان جلاء عند القبض أنه يتبعها ما مر (قوله فائدة)
خير لخدوف أو مبتدأ خبره محذوف ان قلنا ان أسماء التراجم من حيز علم الشخص وكذا ان قلنا
انهم من حيز علم الجنس لأنه اسم اشئ معين وهو الماهية ولذا قال في الخلاصة كعلم الانشخاص
لفظا البيت (قوله لورجع الاب) أي الاصل من جهة الاب والام ولو عبر به لمكان أولى (قوله
بعد الهبة) أي سواء قبل القبض أو بعده وهو قيد أول خرج به ما لو كانت حاملها به عند الهبة
فإنه يرجع فيه لكونه هبة كما مر وقوله وولده بعد القبض أي سواء قبل الرجوع أو بعده فلا
يرجع فيه لأنه من الزوائد المنفصلة وهو قيد ثان خرج به ما اذا ولدته قبيل القبض فلا تعلق
للفرع به فيرجع الاصل في صورتين ولا يرجع في صورتين ولو اختلفا فادعى الاصل بعد القبض
وجوده عند الهبة حتى يرجع فيه والفرع حذوفه في ملكه فلا يرجع فيه مدق الفرع لأنه
واضح اليد ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن (قوله وولد المغصوبة) أي الحادث بعد
الغصب سواء كانت حاملها به حالة الغصب أو سالت به بعده أما التابع لها حالة الغصب فلا يضمنه
الا ان وضع يده عليه وان جرت العادة بان الولد لا يتخلف عن أمه (قوله أو بسوم) أعاد العامل
إشارة الى اختلافهما في كيفية الضمان فان المقبوضة يبيع فاسداً تضمن بأقصى القيم كالمغصوبة
والمقبوضة بسوم تضمن بقيمة يوم التلف كالمعارة على المعقد في ذلك كما قاله مر في الفتاوى
(قوله والمبيعة قبل القبض) أي أنه يضمن ولدها وهو هذا رأي مرجوح والمعقد أن يده عليه يد
أمانة كقيمة زوائد المبيع فلا يضمنه وأما أمه فمضمونة بالثمن لان واضع يده على المبيع يضمنه
ضمان عقيد نعم ان حمل على أنه تعدى فيه أو حمل على الولد الذي كانت حاملها به عند البيع
لم يكن مرجوحاً لكان يلزم على هذا الثاني التكرار مع قوله فيما مر وحمل المبيعة يتبعها
(قوله يتبعها في الضمان) أي في الصور الخمسة (قوله إذا كان موجوداً عند العارية) أي
بان كانت حاملها به عندها وقوله أو حادثاً بان سالت به بعد العارية وقوله ويمكن من رده فلم
يرده الضمير عائداً على الولد في صورتين أما الولد التابع لها فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه
حيث لم يغير حيزه عن أمه والا فلا ضمان (قوله ان انعقد) المراد بالانعقاد حصول
الظقة في الرحم ويعرف ذلك بقراش كمال الوطئ امرأة وأنت بولدت ستة أشهر من الوطئ
فحينئذ ان كانت الردة قبل الوطئ فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها فان شك كان

حصل وطه قبل الردة وطه بعدها واحتمل الانعقاد منها ولم يكن في آياته مسلم قال الشوري
ولعل الوجه في هذا الحكم بالاسلام تغايبه لولاه يصدق عليه أنه لم ينعتد في الردة أي لم يحكم
بانهقاده فيها انتهى قال المحشي ولينظر ما لو قارن العلق الردة هل ينظرها في حكم برقة
أولاد الاسلام فيكون مسلم أو في ذلك شيئا ولا يحد التزام الحكم بالاسلام أيضا لما ذكره في التام
انتهى (قوله وأبواه مرتدان) أي أصوله لا خصوص الأب والأم كما يستلزم من كلامه فيها
بعد (قوله فترتد) أي محكوم عليه بالردة لأن القرض أنه صغير وجبته فلا يترك بحال حتى
يلغ ويمنع من الاسلام ولا يؤمر بشي من العبادات ولا يصل عليه أدبيات ولا ينفى على قاتله
من قصاص ولا دية ولا كفارة نعم عليه لانتم اتفقوا بالاستتابة الواجبة بعد البلوغ والافتيات
على الامام ان كان من الاحاد ويقتل به ان كان مرتدًا مكافأ لانه معصوم على مثله (قوله تبعها
لهما) أي لأبويه المرتدين (قوله وأحد أصوله) أي ولوميتا وهما ذاراجع اقوله أو فيه فقط
والمراد بأحد أصوله من ينسب هو اليه عرفا فلا يرد أن الكل أولاد آدم وهو مسلم (قوله تبعها
له) أي لأحد أصوله المسلم فهو ذاراجع اقوله أو فيه الخ وقوله والاسلام يعلم ذاراجع اقوله بأن
انعقد قبل الردة ويصح رجوعه لما بعد أيضا (قوله فكافر أصلي) أي لانه يتبع مع الشرف في
الدين والكافر الأصلي أشرف من المرتد لانه يبقى بالجزية مثلا بخلاف المرتد فلا يقبل منه
الا الاسلام بشرطه المنظومة في قوله

شروط الاسلام بالاستتابة * عقيل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب قاعلم واعلا

وغالب ما في هذا الباب مبني على قاعدة * يتبع الفرع في اقتساب آباء الخ والله أعلم

قال مؤلفها وقد وافق الفراغ من جمعها ليلة الاحد المبارك الثلاثين بقين

من شهر رمضان المعظم قدره من شهر رنة ألف ومائة واثنين وتسعين

على يد جامعها أفقر العباد * المرتجي من ربه حسن المعاد * الفقير

عبد الله الشرفاوي الشافعي الخلقى جمعها الله خالصة

لوجهه الكريم * ونفع به النفع العميم * كما

نفع بأصولها آمين * وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه

أجمعين * والحمد

لله رب العالمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

نحمدك يا من جمعت الفقه في الدين من أكرام الخيرات ووفقت من تشاء الى تحرير النيات

والطاعات ونصلي ونسلم على رسولك الهادي الى المنهج القويم وآله وصحبه السالكين

باتباع الصراط المستقيم (وبعد) فيقول المتوسل بالسبب الخاتم خاتم التصحيح بدار

الطباعة محمد قاسم قد تم بعون المالك القدير طبع حاشية مولانا الشيخ عبد الله

الشرفاوي الحبر الكبير على الشرح المسمى بتحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح الباب

وأبواه مرتدان فترتد (تبعها
لهما) (والا) بأن انعتد قبل
الردة أو فيه أو أحد أصوله
مسلم (فلم) (لم) تبعها
والاسلام يعلم ذاراجع
من زيادتي ولو كان أحد
أبويه مرتدًا أو لا كافر
أصلًا فكافر أصلي قاله
البيهقي والله أعلم

لحقق الانام وشيخ مشايخ الاسلام الامام زكريا الانصاري أدر الله تعالى عليهم ما غيبت
رضوانه الجباري على ذمة كل من اللوذعي القاضل والاخي الماحد الكامل - حضرة الشيخ
أحمد الباني الحلي وشركائه الاجل - له بالاقطار الجارية لازوالناشرين لالوية العلوم بين
البرية وكان طبعها الفائق ووضعها الاثني الرائق بالمطبعة الميرية ببولاق مصر المعزية
في أيام صاحب السعادة وكوكب أفق السيادة عزيز مصر وأعوذ بحج الفخر من هو بيمين
الثناء عليه - حقيق الخديو الاعظم محمد توفيق لازالت مصر آمنة في ظلال رياض عدله
مفعورة في بحار احسانه ونعمته فضله متمتع بالعباد من ولي عهده وسائر انجاله المقتفين آثار
مجده مشهولاً طبعه - ما بادارة صاحب نظارته المشهور عن ساعد الجسد في تحرير نضارها
ونضارته من جود دبراعه في ميدان البراعة بما يقا الى الغايات سعادة على بك جودت مدير
الوقائع المصرية وناظر المطبوعات ملوحاً بنظر من به المعارف الى ذروة الكمال
رفت وكملها - حضرة عبيد الله أفندي خيرت وملاحظة البارع الامجد
- حضرة أبي العينين أفندي أحمد وطلع بدر مقامه وقام عبيد
ومسك ختامه في أواخر أول الربيعين المتوج بأنوار سيمد
الذكرين عام ثمان وتسعين ومائتين وألف من هجرة
من خلقه الله تعالى على أعظم خلق وأشرف
وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
وكل نامح على منواله ما أشرف
الكوكبان وتتابع
الجديدان